
السودان والنفق المظلم
قصة الفساد والأستبداد
الدكتور منصور خالد



المؤلف

- من مواليد أم درمان ، السودان .
- تلقي تعليمه بجامعة الخرطوم وجامعتي بنسلفانيا (الولايات المتحدة) وباريس (فرنسا) حيث نال درجة دكتوراه الدولة في القانون الدولي .
- عمل محامياً بالسودان ومستشاراً قانونياً بالأمم المتحدة (١٩٦١—١٩٦٣) ونائباً لممثل الأمم المتحدة بالجزائر (١٩٦٣—١٩٦٥) ، ونائباً لرئيس قسم العلاقات مع الدول العربية باليونسكو (١٩٦٥—١٩٦٨) ، وأستاذاً زائراً للقانون الدولي بجامعة كلورادو (١٩٦٨—١٩٦٩) .
- إلتحق فيما بعد بحكومة النميري منذ بداية ثورة مايو وزيراً للشباب ، فمندوباً دائماً للسودان بالأمم المتحدة ، ثم وزيراً للخارجية ، والتربية . ومن بعد مساعداً لرئيس الجمهورية .
- ظل طوال عمله السياسي عضواً بالمكتب السياسي للأتحاد الإشتراكي السوداني .
- يعمل اليوم كنائب لرئيس اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ، ومستشاراً خاصاً في شئون التنمية والاستثمار .

السودان والنفق المظلم

قصة الفساد والاستبداد

الدكتور منصور خالد

Aedam publishing house limited,
London – Malta

First Edition 1985

Malta Office: 3, Valletta Buildings, South Street, Valletta, Malta.



Photoset and printed in Malta by Interprint Ltd.

تقديم الناشر

لعل واحداً من أهم الأسئلة الملحّة التي كانت ولاتزال مثاراً للجدل والتناظر حول كتابة التاريخ هو :ــ متى يؤرّخ لمرحلة معينة من الأحداث ؟ . . .

وإذا كان كثيرون يجمعون على الرأي القائل بأن أصدق من يؤرخ لمرحلة تاريخية إنما هو ذلك الشخص الذي يساهم مباشرة في صنع أحداثها . فإن أهمية هذا الكتاب لا تنبع وحسب من أن مؤلفه الدكتور منصور خالد ــ وهو غني عن التقديم ــ قد ساهم مباشرة في صنع أحداث ثورة مايو السودانية . ولعب دوراً فعّالاً في كثير من هذه الأحداث ــ وإنما لأنه كُتب في حياة الأشخاص المحوريين الذين صاغوا أحداث هذه المرحلة ــ وليس بعد مماتهم . كما حدث في كتابات أخرى أدت إلى كثير من تباين الآراء والمواقف حولها والتشكك في مصداقيتها وموثوقيتها .

ومما لا شك فيه أن القارئ سيجد أنّ هذا الكتاب يبزُّ سواه من الكتابات التي تناولت مرحلة مايو في السودان ــ سرداً للأحداث . وتحليلاً لمضامينها . وأثرها وتأثرها . سلباً أو إيجاباً . بمجريات السياسة الدولية . ثم نقداً صادقاً وجسوراً حتى وإن أصاب هذا النقد بسهامه الذات والأصدقاء ــ فيمن أصاب .

على أن الشيء الذي لم يكن منه بد هو تناول الكتاب للمعطيات الشخصية التي أسهم بها رئيس السودان جعفر محمد نميري في تشكيل أحداث هذه المرحلة من تاريخ بلاده .

يقول الروائي المعروف «موريس ويست» في روايته الشهيرة «حذاء الصيّاد بيتر» :—

الرجال ممَّن يمارسون السلطة المطلقة يصيرون إلى واحدة من ثلاث :—

— رجل يستلهم العبرة من تجاريب الحكم . . . ومواقع الزلل . . . ويبلغ من الحكمة مبلغاً . . . فيفيد ويُفيد .

— ورجل يعميه السلطان ويبطره . . . فيطغى ويتجبرّ . . . ويذيق بني وطنه ويلات الذلّ والهوان .

— وثالث ينغمس في نعيم أهوائه الخاصة . . . وينحدر في متاهات الرياء والتزلف والمسوبية . . . فيكون مصيره ومصير بني قومه الهوان والخسران .

فأين يقع النميري من هؤلاء يا ترى ؟ أهو من الصنف الأول أم من الثاني ، أم من الصنفين الثاني والثالث مجتمعيْن ، أم هل في تركيبته الشخصية صنف آخر رابع ، وخامس ، وسادس . . . مما لم يخطر للروائي « ويست » ببال .

هذه الأسئلة ، وغيرها من القضايا التي تعكس حقيقة ما جرى ويجري في السودان يجيب عليها بصدق وتجرد وشجاعة الدكتور منصور خالد في هذا الكتاب .

الناشر

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٨٥

فهرست

الصفحة

الفصل الثاني
أعوام البشائر

الفصل الثالث
الساحر وصبيّ المهنة وآيات الله الإشتراكيون سفر الدكتاتورية

الفصل الرابع

الثالوث الجهنمي والمرايا الخادعة ـــ سفر الفساد

الفصل الخامس

الصدمة وآثارها

١٩٧٥ ـــ ١٩٧٦

الفصل السادس
نصف الطريق في متاهة الجنون

الفصل السابع
من بعدي الطوفان

الفصل الثامن
١٩٨٤ ـــ عام الهرطقة

الفصل التاسع
الدبلوماسية السودانية

الفصل العاشر

مقدمة

وراء هذا الكتاب قصة ليست بالقصيرة . . . وقد أُعد اصلاً باللغه الانجليزية لمخاطبة القارىء غير العربي نسبة للاهتمام الكبير الذي تبديه دوائر عديدة في دنيا السياسة ، والاقتصاد ، والإعلام بما يجري في السودان مما لايكاد يدرك كنهه حتى أقرب الاقربين . . . فالكتاب إذن هو محاولة لتفسير عقلاني لما يبدو لبعض الناس كالألغاز والأساطير. وما كان لهذا الكتاب أن يخرج بالصورة التي خرج بها الآن لولا التطورات المربكة والمتلاحقة التي شهدها السودان في الأعوام الثلاثة الأخيرة .

لقد بدأ المؤلف جهده في دراسة وتحليل مسار السياسة السودانية منذ الاستقلال عندما كان يعمل زميلاً في مركز ودرو ويلسون للدراسات الاجتماعية بمؤسسة الاسمثونيان بواشنطون في الفترة ما بين ١٩٧٨—١٩٨٠. وكان المؤلف قد ترك وقتها مسرح السياسة السودانية بعد تسع سنوات عمل فيها سفيراً ووزيراً ومساعداً لرئيس الجمهورية وعضواً في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني، التنظيم السياسي الوحيد في البلاد. وما ترك المؤلف بلاده في عام ١٩٧٨ عزوفاً عن السياسة وانما نأيا بنفسه عن الحضيض المزلق الذي انحدر اليه العمل العام مؤثراً الاستبطان والتأمل ، في جو علمي هاديء ، لتأريخ فترة تعتبر من أخطر الفترات في تاريخ السودان الحديث . وقد شهد المؤلف مثل كثيرين غيره من بناة نظام الحكم القائم في السودان ـ كيف تنكر النظام للمباديء التي نهض من أجلها فخان بذلك أمانة حيل

ومطامح أجيال . . . أمانة هذا الجيل الذي كتب عليه أن يقود السودان وقد ورثه بلداً مستقلاً انهكت قواه صراعات الحزبية والطائفية ولكنها ما أدلّت كباره وشردت أيماعه . . . ومطامح الأجيال الناشئة وريثة المستقبل التي انتظمتها صفوف مايو شباباً وأشبالا يتغنّون بأهازيج الأمل في غد وارف ثم انتهى بها المطاف الى ديجور قاتم يكتنف الظلام كل اقطاره . . فنظام مايو الذي تولى زمام السلطة في منتصف الستينات بينهض بالمارد القاعد متسنماً الافاق العالية لبناء الوطن ، وتوحيد أهله ، وتنمية قدراته المادية والبشرية انتهى به الأمر بعد أقل من عقدين من الزمان إلى تمريغ البلاد بالوحل حتى أصبح السودان — أكبر اقطار افريقيا — يعيش حالة مهينة من انعدام الوزن السياسي . كما أصبح أهله الذين كانوا يترجّون ، على يد النظام ، الخير الوارف ، والاستقرار الهانيء ، أمة من الحزانى تفتقد كل مكنات البشر والحبور . وما بقي ، والحال هذه ، لاجياله الصاعدة ، وريثة المستقبل ، من ميرث ترث غير ركام الخراب الحاصد وبذور الفتن الممزقة .

لقد أخفق الرئيس نميري—فالنظام السوداني اليوم هو نظام رجل واحد—في بناء المجتمع الجديد الذي تطلعت إليه الملايين التي وقفت منذ مطلع السبعينات تهلل له ولنظامه ظنة بأنها تستشرف مستقبلاً مبشراً بالخير . . . وما كان الأمل ، يومئذ ، حلماً عابراً أو غاية عصية المنال . . أحلام مايو كان يمكن لها أن تصبح—بفضل الجهد الذي بذله أبناء هذا الجيل—خططاً ممنهجة ، وبرامج عمل واضحة القسمات ، وبضع انجازات مشهودة—قاعدة مكينة لبناء سودان الغد ، فالأمم لا تبنى في ظل عهد واحد . بيد أن كل هذه الأحلام قد بددت يوم أن انحرف القائد بالثورة عن قصد المحجة وبالنظام عن سواء السبيل . . بددت هذه الأحلام عندما بدأ القائد ، وما فتيء ، ينبذ وراء ظهره كل مبدأ نادى به ، ويعزل كل رجل جابهه بشجاعة الرجال ، ويدوس بقدميه على كل دستور ومؤسسة قطع العهد على صيانتهما وبالرغم من أن صياغة كل هذه الاحلام الكبار كخطط وبرامج في الاقتصاد ، والسياسة ، والتربية ، وهيكلة الحكم لم يقم بها النميري نفسه بل كانت تعكس ، إلى حد كبير ، تصورات آخرين جاءوا من مختلف المدارس ، وتسو عديد الأفكار إلا أنها أصبحت بالضرورة هي إنجازات قائد المسيرة ، فهذا هو شأن السياسة ومع هذا ، وعلى اختلاف الرؤى والمنابت الفكرية ، فإن آخر ما كان يرتجيه هؤلاء ، أو ترضاه غالبية أهل السودان لبلادهم هو هذا النير الذي يرزحون

تحته اليوم بكل مافيه من عنجهية ، وكل ما فيه من إذلال للكرامة ، وكل ما فيه من تبديد للقوى ، وكل ما فيه من مسخ لوجه السودان في الخارج ، ثم كل ما قاد إليه من فرع مدعور يمسي الناس معه قادحين لاعنين ليصبحوا وكأنهم حامدون شاكرون ولسان حالهم جميعاً يقول :

على الذم بتنا غير أنّ جميعنا
من الذعر اضحى مثل من بات بالحمد

أن الذي يهجس في خواطر السودانيين جميعاً في هذه الآونة رجالاً ونساءً، حضراً وبادية ، جنوباً وشمالاً لم يعد هو الأحلام الكبار التي بشرنا بها في مطلع السبعينات ، ولم يعد هو الفكر السياسي الذي كان الناس فيه يتلاجون في نهاية الستينات ، ولم يعد هو ارتياد تخوم المستقبل التي كان يسعى لارتيادها نميري الحاكم الطامح في بدايات عهده . هاجس أهل السودان اليوم هو رغيف العيش . . نعم رغيف العيش في السودان الذي اردنا له — بحق — أن يكون سلة غذاء العالم . فسودان نميري اليوم وقد ارهقته الفوادح اضحى بلداً يقضم أهله البؤس، وتفترس شعبه المجاعات ، وتنفق نوقه الغرثى الصوادى حتى في ماكنا نسميه «كردفان الغرّاء» ، وقد أجدب حقلها ، وصوح غصنها ، وأمحلت أرضها حتى صارت كجلد الأجرب .

وما وقع كل هذا البلاء الواصب ، ولا عانى الناس كل هذا العيش المكدود ، وما حلت بالسودان كل هذه الفوادح الجسام ، والدواهي العقام الابسبب إجداب لفكر . وسوء الادارة ، وفساد الحكم ، وطغيان الحاكم . فالفساد والاستبداد وجهان لعملة واحدة . إن الاستبداد يتجافى المؤسسات ، ويرفض الاذعان لسيادة القانون حتى تلك القوانين التي وضعها هو. والمستبد ، بالضرورة ، تثقل على سمعه النصيحة ، ويقل اكتراثه للأخطاء فيتجافاه شم النفوس ، ولا يجد من حوله من يعتصم به من أهل النجدة . . . وفي نهاية المطاف لا يتحلق حول المستبد غير الاحمق ، والفاجر ، والكاذب . وقد قالت العرب : «اياك ومصادقة الاحمق فإنه يريد أن ينفعك فيضرك ، واياك ومصادقة الفاجر فإنه يبيعك بالتافه . واياك ومصادقة الكاذب فإنه كالسراب يقرّب عليك البعيد ويبعد عنك القريب» . وكل هؤلاء قوم ماحلون ، يكفون ولا يكفون (بضم الياء الاولى وفتح الثانية) ولا سبيل

لمرصاة هؤلاء المتقوصين والمتقعين ، الاباكفائهم بزاد يأباه الكريم . ويعافه الخصيص . ومن ثم مباركة الحكم بل ومباشرته للفساد بحسبانه وسيلته الوحيده لكسب هذا النمط من التأييد . وما كان لحكم صالح أن يقوم على اكتاف من هانوا على أنفسهم .

ومن أجل كل هذا فإن محور حديث هذا الكتاب هو الفساد والاستبداد ، مظاهره وجذوره.وكانت آراء المؤلف حول الفساد الاقتصادي سبباً في اقصائه مرتين من وزارة الخارجية ، كما كانت آراؤه حول المؤسسة السياسية سبباً في استقالته من المكتب السياسي وخروجه من النظام في عام ١٩٧٨ . ولا مرية في أن هذا الثالوث الثقيل : الاستبداد ، وسوء الادارة ، والفساد إنما هي العامل الأساسي في محنة السودان الراهنة ، وهي محنة لم تقف عند حد الدمار الذي غشي البلاد ، والهلع الذي انساب إلى نفوس أهليها بل تعدته إلى شعور خانق بالاحباط قاد إليه توجس من المجهول .

عكف المؤلف باديء ذي بدء ، خلال الفترة القصيرة التي قضاها في مؤسسة الاسمثونيان ، على التأمل والكتابة حول مسار التطورات السياسية في السودان الحديث منذ الاستقلال . بيد أن تطور الأحداث قد حمله حملاً على أن يلقي بتلك الدراسة جنبا ، وقد كادت أن تكتمل ، لينصرف للنظر في بعض موضوعات الساعة . وكان ذلك في نهاية عام ١٩٧٩ عندما أعلن الرئيس نميري حربه على مؤسساته السياسية وهو يلقي عليها اللوم كله في معرض حديثه عن فشل النظام في إطار ما أسماه ، يومها ، بلقاءات المجابهة مع جميع الأجهزة ، السياسية ، والتنفيذية ، والتشريعية . . . وكان أبرز ما في تلك اللقاءات مسعى الرئيس نميري لينسل بنفسه من المسئوبية إنسلال الشعرة من العجين . وقد رأى المؤلف يومها أن يلتقط القفاز . خاصة وقد قوبلت اتهامات الرئيس نميري بالصمت المريب بالرغم مما ورد فيها من اتهام قارص ، ودعاوى لايسندها منطق . وحتى لايقال بأن الكاتب قد فعل هذا بعد أن تجاوز حفير زياد واصبح في بر الأمان اذ كتبت تلك المقالات خارج حدود السودان انتقل الكاتب بمقالاته تلك إلى السودان حيث نشرت في صحيفة الأيام وقد قاربت المقالات العشرين مقالاً تناولت كل ما أثار الرئيس نميري من تساؤلات دون إغفال لدور ومسئولية الرئيس في كل ما أثار من اتهامات .

واستجابة لرأى الكثيرين من الاصدقاء عمد الكاتب إلى تفادي الطرح

التصادمي الحاد في مقالاته تلك باعتبار أن الهدف من الكتابة ، آنذاك ، هو فتح الباب للمزيد من الحوار وحفز الآخرين على إبداء الرأي بدلاً من إذكاء النار في أتون ملتهب . ومن ناحية أخرى فقد كان الكاتب يعاني شيئاً من الحرج في الحديث بأسلوب قارص حول مسئولية الرئيس نميري الشخصية حول كل ما أصاب البلاد من بلاء نسبة لعلاقات ود قديم ، وزمالة كفاح طويل ، وأمل في صلاح خاصة وقد كان السودان يعايش يومها أملاً جديداً في إلتفاف أهل السودان أغلبهم وراء النظام في ظل مصالحة وطنية شاملة .

ثم مضت السنون ثقالاً وأهل السودان يؤمّلون في أن يعود رئيسهم ، في اطار هذه المصالحة الوطنية الشاملة التي رفع لواءها ونادى بها من أعلى المنابر ، الى الطريق السوي الذي تنكبه . . . طريق ديموقراطية المشاركة ، واحترام المؤسسات ، وسيادة الجماهير . . سيما وقد ارتضى المصالحون اجمعين بالنميري رئيساً يلتفون حوله شريطة احترامه لارادة الناس ، وما اكثر ما نسب نفسه الى غبراء الناس . وشريطة التزامه بحكم القانون وسيادة الدستور ، وادراكه بأنه — مثل كل الناس — بشر هالك . بيد أن النميري لم يكن يسعى ، يومذاك ، إلى وحدة وطنية حقيقية وانما ارادها مصالحة كالسلم الروماني . . الارادة إرادته ، والقول الفصل قوله ، والناس كلهم — مؤيد قديم ومخالف جديد — تبع تحت قدميه . فكان أن وئدت المصالحة كما وئدت المؤسسية من قبلها . ومضى نميري في سبيله يتبع الخطأ بالخطأ ، ويلاحق الاخفاق بإخفاق أكبر . . . وما ظلم أغلب الناس الرئيس النميري في تقويمهم لانجازات نظامه . وعلّ هذا هو الذي حمل الكثيرين منهم على اغتفار هناته الكثر . وبالرغم من تسامح الناس من الحاكم ذي الانجازات العظيمة ، باغتفارهم لهناته ، إلا أن تراكم الهنات في النهاية يقود إلى ترجيح كفة الميزان ضده .

ومهما يكن من أمر فثمة احداث ثلاثة وقعت بعد عام المجابهة ذاك (١٩٧٩) وهان أمامها كلما قاله الكاتب في مقالاته العشرين . ومرة أخرى حمل الكاتب حملاً على أن يعطي أولوية للنشر لهذا الكتاب الذي يقدمه للقارئ بدلاً من كتابه حول مسار السياسة السودانية في الثلاثين عاما الماضية بالرغم من إعداده للنشر ، خاصة وقضايا اليوم لا مكان معها للهوادة والمهادنة بل تستوجب التصدى الجسور لتحسيمها وتبيانها . ففي ناحية بلغ الفساد والاختياط حداً لا يمكن السكوت عليه . ومن ناحية أخرى فإن المتاجرة بالمبادىء من أجل الحفاظ على الحكم قد لحقت حتى بالمقدسات

(الدين) وبالرغم من انكشاف كل هذه الأساليب والتي اصبحت مفضوحة حتى لأطفال المدارس الذين سبقوا كبارهم إلى كشف عري الأمير ، إلا أن الحاكم الفرد ظل يتصرف وكأن العالم كله لا عقل له . ولن يجنح إلى مثل هذا إلا حاكم ذهبت عنه كل مذاهب الحشمة ، والحياء . كل هذه أمور لا يمكن أن يقابلها أهل السودان بالصمت الذلول أو الهراء اللاهي العقيم في مجالس التندر والانس والشماتة . فما هذا بشأن الرجال . وإن كان الكاتب ، بالأمس ، قد استعاذ بالله من القلة والذلة وهو يجاهر برأيه الذي حمله على الانصراف من غوايات أهل النار فإنه ليستعيذ به اليوم ، مرة ثانية وهو قادم على كتابه هذا ، من الاستخفاء والاستخذاء ، ومن النكاية و للأواء . وهذا درس في اليقين والإيمان تعلمه الكاتب منذ صباه وقد نشأ في ظل عشيرة تحمل قبابها سماء بلادنا، ما نبذت التقوى وراء ظهرها ، ومضت على بصائرها ، في درب الحق .

ما هي هذه الأحداث الثلاثة التي لها أشرنا ؟ أول هذه الأحداث هو تحطيم الرئيس نميري للمؤسسات تحطيماً قصدياً إما لأنها اتخذت تجاهه موقفاً ناقداً ، أو لأنها ظاهرته بالحق في إطار مجابهة مشروعة ، أو لظنه بأنها استنفدت أغراضها فيما يعنيه هو وليس بحسبانها مؤسسات لا تستقيم الدولة العصرية ، ولا يستقيم أي حكم صالح بدونها . يصدق هذا القول على مجلس الشعب (البرلمان) ، والقضاء ، والجيش ـ كما يصدق على التنظيم السياسي (الإتحاد الاشتراكي السوداني) . ومهما كان الرأي في مدى فعالية بعض هذه الأجهزة ابتداء فإن وجودها ـ حتى كأجهزة ورقية ، كان يكشف عن حرص الرئيس نميري على إبقاء هذه الهياكل المظهرية تأكيداً لشرعيته . وما تحطيمها اليوم من جانبه إلا انعكاس للمدى الذي انحدر إليه الرئيس في تسمعه وعنفوانه حتى لم يعد يعنيه المحافظة على ورقة التوت التي تداري عري الاستبداد .

وثاني هذه الأحداث هو القرار الذي اتخذه الرئيس نميري منفرداً بتقسيم الجنوب ناقضاً فيه إتفاقية أديس أبابا بدعوى توسيع قاعدة اللامركزية في الجنوب. وكان قراره ذلك نقضاً لإتفاق مشهود، وخرقاً للدستور، وهدماً لاكبر الانجازات التي حققها النظام وقد اكسب اتفاق الجنوب الرئيس نميري دعماً ما كان ليطوله في الداخل ، وصيتاً ما كان لينالله في الخارج . وقرار التقسيم هذا كان قراراً فردياً يتحمل نميري وحده مسئولية نتائجه . ومن بين تلك النتائج الحرب المنهكة التي تستعر اليوم في جنوب السودان بصورة لم يعرفها السودان حتَّى في الستينات . وإن كان النميري قد ارتد عن

قراره هذا حسب تصريحاته الأخيرة (أكتوبر ١٩٨٤) فما ارتداده عنه إلا رضوخ أمام ارادة الجنوب العارمة . ولن يعفيه هذا من المسئولية عن ما لحق بالبلاد من نقص في الأموال والأنفس والثمرات . . كما لن يعفيه من المسئولية عن الوصمة التي لحقت باسم السودان في خارجه .

أما الحدث الثالث فهو مجابهة كبار ضباط الجيش لنميري في مطلع عام ١٩٨٣ وموقف الجيش يومها لينازع نميري في السلطات وانما كانت وقفته من أجل طهرة الحكم . وما كان أحرى بالزعيم الذي ظل يقرع رؤوس الناس بالحديث عن القيادة الرشيدة بأن يكون أول من يحمد الله أن وفقه في أن يكون بجانبه من يذكر بالطهر والرشاد . بيد أن المرشد الاكبر قد أبى واستكبر آمراً بطرد اثنين وعشرين من كبار الضباط من بينهم نائبه الأول الفريق عبد الماجد حامد خليل . كانت مجابهة الضباط مع قائدهم الأعلى ، كما قلنا ، تدور حول الفساد في الأروقة العليا بالدولة ولذا فإن قرار الرئيس برفض التحقيق في ما أثير من اتهامات خطيرة ثم بإقصاء كل من أثار أو شارك في إثارة هذا الموضوع لأبلغ دليل على أن الفساد المستشرى إنما يتم بمباركة القائد ، إن لم يكن بمشاركته .

لقد أزالت هذه الأحداث الثلاثة من وجدان الكاتب كل إحساس بالحرج ، وطهرت من ضميره كل شائبة من تحفظ . . . وهو تحفظ ، فيما قلنا ، فرضته أواصر الصداقة القديمة . كما كان من بين أسباب هذا التحفظ الخشية من إحراج اخوة كثر لابد من الإشارة اليهم في هذا الكتاب . فلهم العتبى جميعاً على ماسيلحق بهم من حرج . . بيد أنهم جميعاً يدركون بأن الذي يتصدى للعمل العام لا بد له من أن يدرك مزالقه ، فالرجل العام ملك لكل الناس . كما أن الذي يسعى لبناء الاوطان ، في ظل أنظمة ترفع ألوية الثورية والتطهرية ، لا بد له من أن يدرك بأن المبدىء فوق القيادات ، وأن الوطن فوق الجميع . هذا إن كانت الشعارات التي يطلقها الناس تعني ما تقول .

ويأمل الكاتب في أن يكون في الفصول القادمه مايقنع أكثر الناس تشككاً بأن ما يعانيه السودان اليوم من أدواء قاتلة إنما يعود إلى الانحراف الكبير الذى شهدته البلاد في السنوات العشر الماضية . . . وأن أس هذه الأدواء جميعاً هو رئيس النظام ، وأن لم يكن سببها الوحيد . فهناك أسباب أخرى سيتطرق لها الكتاب . . . وراء هذا فإن كان للسودان أن يخرج من محنته الراهنة فلابد لرئيسه من أن يتنحى

حتى يستبقي القليل من الحرث والنسل . وما دعوة الكاتب إليه الا كدعوة طرفه للنعمان بن المنذر :

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

ليس هذا فحسب ، بل إن كان لطوفان التردي ان يقف عند حده فلابد من ذهاب الإمام القائد رأفة بخلق الله فكفاه أن لبسه الناس ، على مافيه ، قرابة عقدين من الزمان . فالذي يعانيه السودان انما هو ظواهر انحدار متسارع على شفا جرف منهار . وفي السياسة ، كما في الفيزياء ، فإن التدهور النسبيّ لا بد له من أن ينتهي يوماً إلى تدهور مطلق .

ان عزوف غالبية أهل السودان عن نميري وفقدانهم الرجاء في عودته إلى طريق سوي يقف على النقيض من الآمال الكبار التي علقها أغلب أهل السودان على رئيسهم في مطلع عهده . لقد حظي نميري بتأييد العديدْ من قطاعات السودانين ، والكثيرين خارج السودان في أيامه الأولى . . . فنميري ، بالأمس ، هو بطل السلام في الجنوب أما اليوم فرحى الحرب تدور مرة أخرى في تلك البقعة بصورة أكثر ضراوة بسبب سياساته . ونميري ، بالأمس ، هو زعيم التجديد الذي قص أجنحة الطائفية التي نغصت بشقاقها الحياة السياسية في السودان أما اليوم فنميري يغازل المغمورين من رجال الطرق الصوفية ويقع في أحضان مشعوذين يفتقدون الحد الأدنى من الوعي الحضاري . ونميري ، بالأمس ، داعية التطور العلمى ، والعمل الممنهج ، أما اليوم فهو يروع السودان ببربرية ما عرفتها عهود الديلم والتتار. وكل هذا باسم الدين وما الدين عنده إلا مزيج من النفعية السياسية، والتخبط الروحاني ، والإرهاب باسم الإسلام — والإسلام دين التسامح — براء من كل هذا .

فكيف وقع هذا التحول ؟ ولماذا وقع ؟ ولماذا انقلبت الأمور كلها رأساً على عقب ؟ أن الذين يقولون بأن على من يسعى للاجابة على هذه الاسئلة الانصراف عن تحليل سياسات نميري إلى الكشف عن قواه العقلية يملكون مفتاح الإجابة على هذه التساؤلات . بيد أن هناك قلة في داخل السودان وكثيرين خارجه مازالت تربكهم سياسات نميري ، . . وموقفهم الطبيعي منها هو الدهشة . ولهؤلاء الاخيرين يوجه الكاتب جزءاً كبيراً من هذا الكتاب .

وبالرغم من هذا فإن تحليل شخصية الرئيس نميري ليست بالامر السهل . .

فنميري ليس هو فقط قائداً يعاني من جنون العظمة . فلو كان هكذا لهان الأمر . . إن لشخصية الرئيس نميري وجوهاً خمسة لا تجمع بينها رابطة أو وشيجة بل تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى . فنميري زعيم حالم طامح سعى أو ظن أنه يسعى لبناء السودان على صورته . . . ونميري رجل استبدادي لايطيق أن يرى قيداً يحد من سلطانه حتى وإن كان هذا القيد هو القانون الذي وضعه هو أو مهره بتوقيعه . ونميري رجل خرافي تذهب به الخرافة مذاهب بعيدة ترفضها العقلانية بل ولا يقبلها أي رجل بلغ الحد الأدنى من الإستنارة . . . ونميري رجل منتقم يسعى ما وسعه الأمر إلى إذلال خصومه أو من يخيل إليه أنهم خصومه — مما أفقده أدنى درجات الوفاء حتى لرفاق سلاحه ، من حمله منهم إلى سدة الحكم ، ومن وقف منهم يدافع عنه بالسيف الراعف حتى الممات ، ومن أنهضه من تحت نعال الموت

ونميري مع كل مظاهر شجاعته ، رجل يخشى المجابهة ، ويفر عند أول لقاء بما يفسر الكثير من مواقفه المتناقضة مع خصومه بل ويفسر غلوائه في الاستفزاز والاستعداء ساعياً دوماً للطعن وحده والنزال في أرض خالية يختارها هو ، وميقات يحدده هو . . وفي قول الأحنف بن قيس «أسرع الناس إلى الفتنة اقل الناس حياء من الفرار» . ونميري فوق هذا ، ومع كل ما اعتلاه من منصب وأتيح له من فرص لتقليم النتوءات في شخصيته مازال يعاني من خصيصة هامة من خصائصه ألا وهي «البلطجة» ، وهي بلطجة تشهدها حتى في تعامله مع الأبعدين ، ناهيك عن الأقربين .

وعندما يكشف المرء أن هذه الشخصيات المتناقضة تتعايش جميعاً داخل إنسان واحد يتبدى لنا بوضوح المصدر الحقيقي لكل هذه القرارات المربكة التي تصدر من نفس الرجل ، والذي ما انفك يفاجيء الناس بغتاً كل صباح بقرار يتعارض مع ما أصدره في المساء وهو يدفع بالناس من محنة إلى أخرى بأسلوب عمدي مستلهماً في ذلك ، بفطرته ، الحجاج بن يوسف . وكان الحجاج ينذر ويقول : «لأدعن لكل منكم شغلاً في جسده» . ويحسب نميري أن هذه براعة سياسية وما درى بأن استقرار الأنظمة وثباتها انما هو باستقرار مؤسساتها ، وثبات قوانينها ، وضمانها لأساسيات الحياة .

وما ظلم الكاتب نميري وهو يشير إلى وجوه شخصيته الكثر هذه : الطامح الحالم ، الخرافي المشعوذ ، الضعيف الواهن ، الحاقد المنتقم ، «والبلطجي» . . في

صفحات هذا الكتاب نماذج لكل واحد من هذه الشخصيات عبر السنوات الخمس عشرة الماضية. ولايسعى المؤلف في محاولته لدراسة نميري ، لأن يسبر الأغوار السحيقة لنفسية النميري ، فهذا شأن الأطباء النفسيين. إلا أن أي دارس لما يدور اليوم في السودان لا يملك إلا أن يتطرق إلى شخصية الرئيس نميري لا لسبب إلا لهيمنته المطلقة على الأجهزة ، وتوجيهه منفرداً لمسار الأحداث بصورة لا يمكن أن تخضع معه قراراته لأي تحليل علمي ، أو استقصاء عقلاني.

وعلّ في الكشف عن النسيج الغريب من شخصيات الرجل ما يعين الكثيرين خارج السودان على استكشاف بعض المبررات لقرارات النميري المتناقضة المربكة. وليس نميري ، في هذا ، بنسيج وحده. فقد عرف التاريخ ملوكاً وحكاماً كثراً أبطرهم زهو السلطة المطلقة فحسبوا أنفسهم آلهة وأنصاف آلهة . . . وكلما افتقد هذا النمط من الحكام العلم والمعرفة والحس التاريخي — والذي هو ضرب لعدم المعرفة — كلما أمعنوا في صلفهم الفاجر وبغيهم الغشوم. وما إذلال الناس وافقارهم ، وافسادهم ، وخراب أوطانهم إلا وليد طبيعي للاستبداد . . وما أصدق الكواكبي حين قال : « الاستبداد شر أبوه الظلم ، وأمه الاساءة ، وأخوه الغدر ، واخته المسكنه ، وعمه الضرّ ، وخاله الأذى ، وابنه الفقر ، وبنته البطالة ، وعشيرته الجهالة ، ووطنه الخراب » .



(الفصل الأول)

سنوات النشوة والتوتر
١٩٦٩ ــ ١٩٧١

«عابسة باردة
مؤامرات القصور
حيث الدم مع الذنب
يباع ويشترى

شيلي : «بروميثيوس طليقا»

«لماذا فشلوا» :

كانت ثورة الخامس والعشرين من مايو آيار ١٩٦٩ انقضاضة سريعة ما شابها دم . . . . ولا اكتنفها عنف . وما كان للثورة أن تقع بهذه البساطة لولا اهتراء النظام الذي انقضّت عليه دون معارضة شعبيه . وواقع الأمر أن انعدام أية مقاومة للانقلاب العسكري الذي وقع في صبيحة الخامس والعشرين لم يكن إلا دليلاً على فقدان الحماس الشعبي للنظام القائم . . . لقد وقف السودانيون بعيداً وهم يرون الجيش يعود إلى الساحة السياسية بعد أقل من خمس سنوات على إرجاعه المهين لثكناته على يد ثورة الشعب في ٢١ أكتوبر — تشرين الأول ١٩٦٤ . وقد خيل للعديد من الناس بأن المارد لن يخرج من قمقمه مرة أخرى . . لذا فقد صعق البعض عندما وقعت الواقعة . ولم أكن واحداً من هؤلاء المصعوقين ولعلّ في مقالاتي التي نشرت بصحيفة « الأيام » في يناير كانون الثاني ١٩٦٩ والتي تنبأت فيها بالحدث لدليل على ذلك . وما كنت في نبوءتي تلك على علم مسبق بالثورة ، ولا عرافاً يستطلع المستقبل في كرة بلورية . . . كنت أحلل واستقرئ الأحداث .

كان الشعور السائد بين الناس شعور قنوط واحباط تجاه النظام القائم ، وهو شعور له ما يبرره . فقد أثبتت السياسة الحزبية في الفترة ما بين ٢١ أكتوبر تشرين الأول ١٩٦٤ و٢٥ مايو آيار ١٩٦٩ بأن الزعامات الحزبية ظلت على قديمها . المشاحنات الحزبية ، والعداء الطائفي المورورث ، والتطاحن حول

الأشخاص . كانت هذه الزعامات تماماً كملوك آل بوربون في فرنسا « لم يسوا شيئاً ولم يتعلموا شيئاً» ... (كالمنبت لا ظهراً أبقى ولا أرضا قطع). وقد أثبت السجل السياسي لهذه الفترة بأن هؤلاء السياسين لم يتعلموا إلا القليل من فترة حكم الفريق ابراهيم عبود التي دامت ست سنوات وحظر فيها كل النشاط الحزبي . وحتى خلال الفترة التي بقي فيها القادة رهناء محبس واحد يعيشون سوياً ليلهم ونهارهم في مدينة جوبا (يوليو تموز ١٩٦١ فبراير شباط ١٩٦٢ م) لم تقع أية محاولة من جانبهم للتفاكر والاستقصاء بهدف الاتفاق على حد أدنى من المبادئ يحكم به السودان . خاصة وخلافات هؤلاء الزعماء كانت خلافات شخصية وليست ايد يولوجيه . وهكذا غلب جانب الطموح الذاتي على المسئولية العامة ، والولاء الطائفي على ولاء المواطنة ... كانت السياسية الحزبية في أعقاب ثورة أكتوبر — تشرين الأول صارخة في عدائيتها .. فقد شهدت الساحة السياسية معارك بين الأحزاب التقليدية ... فهناك الصراع بين الأنصار والختمية متمثلاً في الصراع بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي ... وهناك الصراع بين الأجنحة المنشقة داخل كل طائفة مثل المعارك بين السيد/الصادق المهدي وعمه الإمام الهادي المهدي داخل حزب الأمة والمعارك بين السيد اسماعيل الأزهري وحزب الشعب الديمقراطي داخل طائفة الختمية ... ومن ناحية أخرى كانت هناك معارك بين الشيوعيين والإخوان المسلمين بواقع التضاد الايديولوجي والسياسي بينهما ... وفي الحقيقة إن جبهة المعارضة التي شكلت خلال فترة حكومة عبود العسكرية (٥٨ — ١٩٦٤) بداية بين حزب الأمه والحزب الوطني الاتحادي والتي رمز لها لقاء الزعيمين لسيد الصديق المهدي والسيد اسماعيل الأزهري أبان صلاة العيد في أوائل عام ١٩٦٠ وانضم إليها الشيوعيون فيما بعد لم تكن أكثر من جبهة معادية للفريق عبود .

كان القاسم المشترك الأوحد بينهم جميعاً هو العداء لنظام عبود . وما أن ترك عبود الساحة السياسية حتى انهارت الجبهة .. ولم يكن هناك ما يميز الأحزاب لتقليدية في سياساتها عن بعضها بعضاً بل ما كان الخلاف بينها إلا ذلك الذي تمليه الخصومات الطائفية القديمة ... وفي جانب الأحزاب غير التقليدية كان الشيوعيون من ناحية ، حليفاً بركانياً يصعب الإعتماد عليه من جانب حلفائه وكثيراً ما احترقت أصابعهم لمزايداتهم المفرطة ... أما الإخوان المسلمون ، من الجهة الأخرى ، فلم يتورعوا عن استغلال الدين وصولاً لتطلعاتهم السياسية الدهرية وفي معرض ذلك

أطلقوا عقال الهوس الديني بصورة لم يعد معها مجال للحوار العقلاني معهم فالخصام معهم زندقة وإلحاد .

تفجرت أولى الازمات السياسية الكبرى في ديسمبر كانون الأول ١٩٦٥ بعد مرور عام واحد على الإطاحة بنظام عبود مما يشير إلى الافتقار إلى التسامح السياسي والقدرة على تحمل الرأي الآخر ، وهما أول ما يلزم لبقاء أي نظام حزبي تعددي فقد اشتبك الإخوان المسلمون والشيوعيون حول تجديف اتهم به أحد أعضاء الحزب الشيوعي وقيل إنه سب عائشة زوج النبي (ص).وهناك من الأدلة ما يشير إلى اختلاق القصة كلها فيما يتعلق بنسبتها إلى الحزب الشيوعي ... وقد تبع ذلك الحادث تعديل الدستور ليتمكن البرلمان من طرد أعضائه الشيوعيين المنتخبين .. وفي الشهر التالي لهذا القرار صودرت ممتلكات الحزب الشيوعي كما حرم أعضاؤه من مقاعدهم البرلمانية . وهكذا اثبتت الديمقراطية البرلمانية أنها عاجزة عن النهوض على قدميها ناهيك عن الدوام إذ لم يكن هناك التزام من جانب الأحزاب بقواعد اللعبة .. ولم يكن البرلمان ، والحال هذه ، إلا ساحة عراك أخرى للتشاحن الحزبي غير الهادف بدلاً من أن يكون مؤسسة تنعكس فيها الاراء، وتتصارع الأفكار، وتتمثل إرادة الأمه بكل طوائفها واتجاهاتها .

وأدت الأزمة السياسية إلى استفحال أزمة مؤسسية عندما رفع الحزب الشيوعي الأمر إلى المحكمة العليا التي أصدرت حكمها ضد دستورية الإجراءات البرلمانية ... ولم يكن لدى النظام القائم وقتها رغبة في الانصياع لقرار المحكمة مما أدى إلى ستقالة رئيس القضاء بابكر عوض الله والذي صار فيما بعد نائباً للرئيس النميري وأول رئيس للوزراء بعد انقلاب مايو/آيار . وكانت استقالته تلك مؤشراً بأن النظام القائم لا يحترم القضاء كجهاز شريك في السلطة يتمتع بالاستقلال ويملك السلطة الدستورية التي يستطيع بها مراقبة أداء السلطة التنفيذية والحكم حول شرعية هذا الأداء ودستوريته .

وزاد الامر تعقيداً انفجار أزمة ثالثة ، أزمة دستورية هذه المرة . لقد جاء إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان أمراً مفاجئا ... ففي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب السودانية تعد العدة لتقرير المصير إما استقلالاً تاماً أو إتحاداً مع مصر ، قرر الحزب الداعي للاتحاد (الحزب الوطني الاتحادي) بقيادة الزعيم اسماعيل الأزهري تبني شعار الاستقلال واعلانه من داخل البرلمان ، وإزاء هذا فلم يتح للبرلمان وضع

دستور جديد . . . وواقع الأمر أنه لم يكن لدى أي حزب من الأحزاب العاملة يومها تصور واضح لمعالجة المشاكل التي يرزح تحتها السودان والتي لا بد من حسمها قبل وضع أي دستور يرتضيه أهل السودان جميعاً في الجنوب والشمال ومن بين تلك المشاكل قضية الجنوب ودور السيدين (زعيمي الطائفتين الدينيتين) وتوزيع السلطات بين أجهزة الدولة المختلفة ، ومكان الدين من السياسة ، وكل هذه موضوعات لا بد من البت بشأنها قبل وضع دستور دائم للبلاد ، وعليه فقد اضطر البرلمان لتبنّي دستور الحكم الذاتي المعدل والذي وضعه أصلاً ستانلي بيكر القاضي البريطاني لمحكمة الخرطوم العليا . . وكان بيكر قد ترأس لجنة دستورية شكلها حاكم السودان العام السير/روبرت هاو في ١٩٥١/٣/٢٩ قامت بإخراج هذا الدستور. وقبيل إعلان استقلال السودان كلف النائب العام وقتها السيد/أحمد متولي العتباني للقيام بإجراء تغييرات شكلية على دستور بيكر وكان يشاور في إعدادها السيدين /محمد أحمد محجوب ومبارك زروق ممثلين للحزبين الغالبين. وكان من المفترض أن يستبدل هذا الدستور المؤقت بآخر دائم خلال فترة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا . بيد أنه قد مضى ما يقرب من خمسة وعشرين شهراً بين إعلان الاستقلال في يناير كانون الثاني ١٩٥٦ م ، وتولي عبود زمام الأمور في نوفمبر تشرين الثاني ١٩٥٨ دون أن تحرز الأحزاب أي تقدم في الجبهة الدستورية . . . أما في الفترة الثانية للحكم الحزبي وهي الفترة بين سقوط نظام عبود ومقدم نميري لم يستطع البرلمان أيضا الاتفاق على العديد من المسائل الدستورية المهمة كمسألة الجنوب ، وشكل الحكومة الأكثر ملاءمة للبلاد ، وقضية الدين والسياسة مما أدى إلى تعثر صدور دستور دائم للبلاد . وما كان فشل الأحزاب هذا بسبب الافتقار إلى الأفكار فقد كان أمام البرلمان العديد من المسودات ، والمقترحات المقدمة من أبرز القانونيين السودانيين . فشل البرلمان ، في الأساس ، يعود إلى عدم توفر الإرادة السياسية للبت في المسائل والمشاكل الكبرى . فقد كان شغل الساسة الحزبيين آنذاك هو تحقيق أهداف سياسية سريعة العائد للحزب بدلاً عن تسوية المشاكل القومية واسعة النطاق . . وهكذا حكم السودان خلال هذه الفترة بدستور مؤقت عدل أكثر من مرة . . . فكان هناك دستور السودان المؤقت المعدل ١٩٦٤ (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) - أي عدل خمس مرات ، ثم مسودة دستور السودان الدائم ١٩٦٨ م .

وليس من مطلق الخطأ القول إن إنجاز نظام عبود في مجال تنظيم الحكم على

طاق القطر ووضع الأسس الدستورية يتفوق على إنجاز الأحزاب في إجمالي فترة توليها زمام السلطة وهو ثماني سنوات. ومثال ذلك، سياسة اللامركزية التي بدأها عبود والتي انتهت في قمة الهرم بقيام المجلس المركزي أو البرلمان. غير أن المفارقة الكبرى هي أن اللامركزية التي طبّقها عبود قد ارتكزت بشكل أساسي على مذكرة كان قد أعدها السيد عبد الرحمن على طه وزير الحكومات المحلية في منتصف الخمسينات في ظل حكومة الأحزاب إلا أنه لم يكتب لها التوفيق نتيجة للصراعات الضارية بين الأحزاب حولها. وقد عدل نظام عبود هذه المذكرة على يد لجنة ترأسها محمد أحمد أبو رنات الذي كان وقتها رئيساً للقضاء وضمت من بين أعضائها السيد عبد الحليم على طه والدكتور على خبير.

ولعل فشل الأحزاب الأكبر هو عجزها عن إيجاد حل لمسألة الجنوب. وكانت الحكومة المدنية في الشمال بعد سقوط حكومة الفريق عبود قد بدأت حواراً مع الجنوبيين في مارس آذار ١٩٦٥ ضم ممثلين لكل الأحزاب الشمالية الكبرى وكبرى الأحزاب الجنوبية مثل «سا نو» وجبهة الجنوب بجانب شخصيات جنوبية أخرى. كما شارك في المؤتمر، الذي أطلق عليه اسم مؤتمر المائدة المستديرة، مراقبون من سبع دول أفريقية من بينها مصر. وقد عجز المؤتمر عن الوصول إلى أية نتائج إيجابية بل أقر في بيانه الختامي بأن المؤتمرين لم يستطيعوا التوصل إلى قرار إجماعي ... كان هناك الكثير الذي يدل على عدم رغبة الساسة الشماليين في تقديم أي تنازلات للجنوبيين فبعضهم من دعاة الإسلام والعروبة كانوا ضد منح الجنوب أي شكل من أشكال الحكم الذاتي. فالشيخ على عبد الرحمن زعيم حزب الشعب الديمقراطي — على سبيل المثال — كاد أن يشل حركة المؤتمر تماماً لامتناعه عن حضور جلساته ...، والإخوان المسلمون الذين كانوا يعتبرون مشكلة الجنوب مسألة إسلام ضد مسيحية فات عليهم إدراك جوهر قضية الجنوب بسبب هذه النظرة الخاطئة بالرغم من ادعائهم الحرص على وحدة السودان. وما أن أعلن الرئيس نميري في عام ١٩٨٤ م عن نظامه الاسلامي الجديد حتى سقط القناع عن وجههم تماماً فذهبوا إلى حد القول، ضمنا، بأنه إذا كان ثمن تطبيق الشريعة في شمال السودان هو انفصال الجنوب فمرحباً بالانفصال.

أما بقية الاحزاب فقد امتنع كل منها عن تقديم أي تنازلات خشية من أن يستغل الآخرون في الشمال هذا الموقف ضدهم ... وللحقيقة فقد كان الاستثناء الوحيد

لهذه المواقف الخاطئة أو المترددة هو موقف الحزب الشيوعي . . فبالرغم من افتقار ذلك الحزب لورقة عمل جاهزة إلا أنه نادى علنا بوضع إقليمي متميز للجنوب في اطار الوطن الواحد . ومن ناحية أخرى فقد نشر السيد الصادق المهدي آراء محددة حول الجنوب ، وهي آراء لم تخلُ أيضاً من ظلال دينية (إسلامية) أثارت شكوك بعض الجنوبين باستثناء وليام دينغ زعيم حزب « سانو » وحليف الصادق سياسياً وبشكل عام ظل الوضع في الجنوب يتدهور وراح رئيس وزراء حكومة الاحزاب محمد احمد محجوب يورط الجيش هناك أكثر وأكثر . . وبهذا المنحى أثبت الساسة في الشمال أنهم لم يتعلموا كثيراً من تجارب الماضي وخاصة تجربة عبود الذي لعبت مشكلة الجنوب دوراً رئيسياً في اسقاطه . وهذا درس كان الأجدربهم أن يعوه . وهو درس يجدر أيضاً بالرئيس نميري أن يعيه أكثر من غيره . . ذلك الدرس يقول بأن حروب الجنوب هي مقبرة القيادات الشمالية قصيرة النظر .

بنهاية الستينات إذن ، كان الجيش موغلاً في حرب بلانهاية وهي حرب لم يملك لها عدة ولا عتادا . وكان الشعور سائداً وسط الضباط والجنود بأنهم ضحايا إفلاس سياسي في الخرطوم . . . وفي هذا الشأن فإن أثر حرب الجنوب على السياسة السودانية لا يختلف كثيراً عن أثر حرب فلسطين على السياسة المصرية . . فكلاهما قد غرس في الجيش بذور الحنق على الساسة كما شحذ عزمهم على أعادة الأشياء إلى مسارها الصحيح . وواقع الأمر أن إثنين من الضباط الذين تمردوا بمدينة جوبا عام ١٩٦٨ بأخذهما وزير الدفاع بالإنابة الدكتور عبد الحميد صالح رهينة (فاروق عثمان حمد الله وابو القاسم محمد ابراهيم) — لعبا دوراً هاماً بين المجموعة التي قادت انقلاب مايو/آيار . . ويمكن المقارنة بسهولة بين تجربة عبد الناصر في الفالوجة بتجربة أولئك الضباط صغار السن في جوبا وبقية انحاء الجنوب . فقد لعب هؤلاء وبعض رفقائهم في السلاح دوراً كبيراً في اسقاط عبود بموقفهم السلبي ضد انفجار الشعب في ثورة أكتوبر ويخطئ كثيراً من يظن أن حركة أكتوبر كانت ستنتهي إلى ما انتهت إليه لولا التجاوب الذي وجدته من بعض فصائل الجيش التي انحازت بموقفها السلبي إلى صفوف الجماهير . وبالرغم من أن بعض أهل السودان لم يرق لهم كثيراً مقال الأستاذ/محمد حسنين هيكل والذي نشره في الأهرام غداة ثورة أكتوبر بعنوان «ثم ماذا بعد في السودان» ، لأنهم حسبوه تحقيراً للثورة الشعبية إلا أن ذلك المقال بما أورد من إشارات لدور الجيش ، كان تحليلاً صادقاً لواقع الحال .

إذن يرجع نجاح ثورة مايو/آيار بشكل كبير إلى إحساس صغار الضباط بمحاولة سحب البساط من تحت أرجلهم بعد دورهم في اسقاط نظام عبود بجانب موجة السخط التي انتظمت صفوف الشعب بعد تجربته مع نظام الأحزاب والتي لم تعد كثيراً من دروس وعظات الماضي .

قصـة القيـادة :

قست بني لم أكن على علم بحركة تنظيم الضباط الأحرار في الأشهر التي سبقت إذاعة البيان الأول للثورة وبالتالي لا أستطيع تقديم صورة دقيقة لما حدث . ويأمل المرء في أن ينبري لرواية هذه الاحداث كاتب صادق من بين صناعها . . . ومع هذا فإن شيئاً واحد أعلمه علم اليقين ألا وهو التزييف الصارخ للأحداث والذي أورده ، الرئيس جعفر النميري في الكتاب المنسوب إليه ألا وهو « النهج الإسلامي لماذا ؟ » لقد سعى الرئيس نميري في الكتاب المذكور والذي صدر في عام ١٩٧٨ لاقناع القارئ بأن ثورة مايو/آيار إنما هي ثورة إسلامية منذ مولدها في عام ١٩٦٩ عام الحج إلى موسكو وكييف ، وعلى متن كل ضامر .

أخذ النميري يحدثنا في ذلك الكتاب عن صلواته مع رفاقه قبل بدء الانقلاب مما حمل الكثيرين على الاستهزاء من تلك الكذبة البلقاء ، خاصة أولئك الذين يعرفونه ورفاقه ظهراً وبطنا . إن الساسة قد يبالغون أحياناً في أقوالهم لتأكيد موقف ، ويركنون أحيانا أخرى إلى عدم الدقة (ولا نقول الأكاذيب) في خطبهم وأقاويلهم . بيد أن تسجيل الأحداث وتدوينها في كتاب لأمر مختلف جدا . وفي هذا الشأن يروي قادة الانقلاب قصة أخرى ، يروون كيف أنهم كانوا سكارى عشية الانقلاب . وهو أمر لم يجفلوا عن قوله بأمانة وشجاعة بل كانوا — ومازالوا — يتندرون به . . فهم يعرفون أنفسهم ، ويعرفون رئيسهم ، ويعرفون أن أهل السودان أجمعين على علم بسيرة بعضهم البعض في بلد قرية يعرف كبارها صغارها ، وصغارها كبارها .

ومن ناحية أخرى صور الرئيس نميري نفسه في ذلك الكتاب بأنه مصمم الانقلاب ومنفذه ، أي أنه عبد الناصر السودان . ولم يمن الله على الرئيس المؤلف بكلمة عرفان واحدة لرفاقه بل جعل منهم مجرد صبية يضعون توجيهاته وأوامره

موضع التنفيذ. وقال فيما قال إن بابكر عوض الله، مثلاً، لم ينضم إلى التنظيم قبل ليلة واحدة من الانقلاب .. كما لم يكلف الرئيس المؤلف نفسه جهد الإشارة إلى الدور الذي لعبه نائبه الأول محمد الباقر أحمد في المفاوضات مع عبود قبل الإطاحة به .. ولم يذكر بخير أو شر — دور عمر الحاج موسى في حمايته المستمرة في كل محاولات الإنقلاب التي شارك فيها. وبالرغم من هذا فعندما توفي عمر في يناير/كانون الثاني ١٩٧٧ نعاه الرئيس مطولاً في حديثه الشهري للأمه وذكر دوره، داخل تنظيم الضباط الأحرار ووصفه بالملهم. ولا عجب فالنميري يعلم أن الكلام، مجرد الكلام، كالماء يتبخر في الهواء، ولكن الكتب تبقى ولذلك تفادى في كتابه حتى الإشارة لدور حاميه الراحل.

هذه بعض أمثلة عابرة لنكران الجميل، وهي أمثلة ستتكرر. وواقع الأمر أن العقيد النميري الذي نسب الثورة إلى شخصه كان موجوداً في جبيت بشرق السودان أيام الإعداد للثورة، وهو أمر يعرفه الكثيرون .. وقد ولاه الضباط الأحرار القيادة في تاريخ متأخر هو ربيع ١٩٦٩. ومن المعروف أيضاً أن الإعداد لحركة مايو والذي تمثل في تعبئة وتجنيد المؤيدين قام بها آخرون مثل خالد حسن عباس وفاروق حمد الله .. نعم إن كتاب النميري لم يضم بين دفتيه كلمة طيبة واحدة عن هذين الرجلين حتى في طريقته الهيروغلوفية لوصف الأحداث والإشارة إلى الشخوص دون ذكر الأسماء.

أن من الأسرار المذاعة أن قيادة الثورة كانت محل نقاش وخلاف فكان من بين من رشح لزعامة حركة الضباط اللواء أحمد الشريف الحبيب قائد الإقليم الجنوبي والذي كان يتمتع بصيت حسن وأواصر طيبة مع رجاله. كما ورد أيضاً اسم عمر الحاج موسى الذي صار فيما بعد وزيراً وقد جاء الاعتراض على الحبيب من طرف بابكر عوض الله الذي كان يحسبه طائشاً بعض الشيء ... وهو رأي ركن إليه بابكر منذ أيام الدراسة الثانوية، وهدد بعدم الاشتراك في الحركة إذا آلت القيادة لحبيب ... أما عمر الحاج موسى فقد أثار بعلاقاته الوثيقة مع الاحزاب خشية الضباط من أن يقوم برد السلطة إليها ولذا فلم يجمعوا عليه إلا أنهم عوضوه بتعيينه وزيراً للدفاع وهو المنصب الذي أنتقل منه إلى وزارة الإعلام. وكان اسم اللواء الباقر أيضاً من بين المرشحين للقيادة ولكن الأمر انتهى به وكيلاً لوزارة الدفاع تحت عمر الحاج موسى ومن هناك انتهى به الأمر ليصير نائباً أولاً للرئيس بعد استقالة بابكر

عوض الله . وأخيراً فقد تم اختيار النميري لا لسبب إلا لأنه ، في رأي مجموع الضباط ، رجل محبوب بين أوساط رجاله وعلى صلة وثيقة بهم . . . وكان فاروق حمد الله ، والذي رشحه للرئاسة ، يحسب صادقاً بأن الرجل غير ملتزم بأفكار أو أيديولوجية معينة أو بعبارة أخرى كان خاماً طيباً يمكن للضباط تشكيله كما يرون .

ولا شك في أن جعفر محمد نميري رجل لطيف المعشر ، ذو قدرة واسعة على كسب الناس دوماً بارتدائه عباءة الرجل البسيط مما يترك انطباعاً حسناً عند من يلتقيه لأول مرة . وكثيراً ما تظاهر نميري بمظهر الرجل المظلوم والمغلوب على أمره وهذه كلها مظاهر . فالرجل كله مظهر دون مخبر ، وشكل دون محتوى . ويتصف النميري بشخصية قلقة تكره الوحدة ويفسر هذا حرصه الدائم على احاطة نفسه بالصحاب من أصحاب الهموم الدنيوية وممن هم أقل ضعفاً منه حتى يحيطهم بحمايته ورعايته . ولم يعرف عن الرجل حرصاً على القراءة فالقراءة رياضة وحدانية ، إلا أنه بالرغم من هذا أصبح مؤلفاً على أخريات أيامه . ومن ناحية أخرى كان النميري ولوعاً بالخمر ، لا يتخير مجالسه فيها ، ولا ينتقي ما يحتسيه . وكان كل ذلك يعجب بعض صغار الضباط ممن عمل تحت قيادته إذ رأوا فيه واحدا منهم ، إنساناً بسيطاً متواضعاً كعامة الناس ، بل فيه الكثير مما يستوجب التواضع . وما خيلاؤه التي يراها أهل السودان اليوم إلا ضرباً من الكبر الذي قال فيه عمر الفاروق « ماوجد أحد في نفسه كبراً إلا من مهانة يجدها في نفسه » . وقد منح الله النميري بسطة في الجسد فما توانى في اظهار ذلك ، تراه يسافر على أسطح القطارات . . ويقفز من أعلى الحافلات بلاتمهل . وكان ذلك أيضاً يعجب صغار الضباط فازدادوا التصاقاً به . لقد كان نميري بالنسبة لرجاله ، هو القائد البسيط ، طيب القلب ، والمقدام . وعندما شق طريقه إلى قيادة تنظيم الضباط الأحرار أثبت بالرغم من كل النواقص الخلقية ، والإدقاع المعرفي — بأنه أكثر دهاءً من رفاقه وغيرهم ممن عمل معه — لا لسبب إلا لحسن استغلاله للقليل مما لديه — وكله مظهر — لكسب الأنصار والأصدقاء .

التعايش المدني العسكري :

هكذا ولج الجيش إلى الساحة السياسية مرة أخرى ليعتلي الهرم بتشكيل مجلس لقيادة الثورة . . كان تسعة من اعضاء هذا المجلس العشرة من الضباط صغار السن

بجانب قائد الشرطة علي صديق الذي أصبح عضوا بالمجلس لرابطة القربى التي تجمعه برئيس القضاء السابق بابكر عوض الله والمدني الوحيد بالمجلس . وقد أصبح بابكر نائباً لرئيس مجلس الثورة ورئيساً للوزراء. جمع ذلك المجلس لفيفاً مختلطاً من اتجاهات سياسية وايديولوجية متباينة . كان هناك شيوعيان هما (بابكر النور وهاشم العطا) وناصريّان على نحو ما هما (بابكر عوض الله ، وأبو القاسم هاشم) وخمسة وطنيون دون انتماء عقائدي هم (فاروق عثمان حمد الله ، أبو القاسم محمد ابراهيم ، خالد حسن عباس، مأمون عوض أبو زيد وزين العابدين محمد احمد). وإلى جانب هؤلاء جميعاً كان هناك الحرباتي السياسي جعفر محمد النميري والذي قال فيه حمد الله ـــ بحق ـــ بأنه رجل لا لون له . وقد حرص المجلس ، منذ البداية ، على أن لا يعطي الانطباع بأنه نظام عسكرى آخر كنظام عبود ، بل بوتقة ينصهر فيها العنصران العسكري والمدني مع تركيز على ملامح ثورة أكتوبر الشعبية .

وبهذا الروح تم تشكيل مجلس وزراء مدني في ٢٦/مايو/آيار تألف من عشرين وزيراً سبعة منهم أعضاء بالحزب الشيوعي ، وخمسه ممن يطلق عليهم إسم رفاق الدرب ، وثلاثة آخرين من الحزب الوطني الاتحادي . أما البقية فقد كانوا جميعاً من التكنوقراطيين غير المشتغلين بالسياسة . وقد شمل المجلس اثنين من الجنوبيين هما (ابيل اليروجوزيف قرنق المنتمي للحزب الشيوعي) كما شمل اثنين من وزراء حكومة اكتوبر ـــ تشرين الأول المؤقته هما (خلف الله بابكر وعبد الكريم ميرغني) . وقد انضممت إلى ذلك المجلس في منتصف يونيو/حزيران ١٩٦٩ كوزير للشباب والرياضة والشئون الاجتماعية .

وكان الغرض من تأليف الحكومة على هذا النحو هو توفير إدارة ممثلة لقطاعات واسعة من الجماهير . . وبانصهار العنصر العسكري في المدني أكد مجلس قيادة الثورة ، أو أراد أن يؤكد ، على أن ما حدث في الخامس والعشرين من مايو آيار ليس انقلاباً عسكرياً كانقلاب عبود .

التأطير التنظيمي :

ومن ناحية اخرى سعى النظام منذ البدايه لتأطير كل تطلعاته هذه واستيعابها في تنظيم سياسي عريض القاعدة . فلما تمضِ شهور على إعلان الثورة حتى أعلن الرئيس

نميري في يناير/كانون الثاني ١٩٧٠ عن النية لتكوين « الاتحاد الاشتراكي السوداني » ليكون ملتقى للحوار السياسي يتجاوز الخلافات القبلية والطائفية والدينية والاقليمية والايديولوجية . أما الحزب الشيوعي ، وهو المعروف بآرائه حول الحزبية والطبقية ، فقد عارض هذه الفكرة تماما. فالثورة في زعم الشيوعيين، لا بد لها من أن تؤطر داخل جبهة وطنية عريضة تضم المنظمات الشعبية من العمال والزراع والشباب والنساء بشكلها المعروف آنذاك ، وكلها واجهات للحزب مما يؤيد سيطرة الحزب الشيوعي على النظام . وفي هذا الشأن ، ففي الوقت الذي أيد فيه الحزب الشيوعي ضرب النظام لبقية الأحزاب بل شجع على ذلك ، جاهد حثيثاً للحفاظ على هويته وهوية المنظمات الموالية له . . بيد أن الذي كان يدور في ذهن الرئيس نميري وصحابه كان مختلفاً جداً . . لقد جاء تصورهم للتنظيم في خطاب ألقاه نميري بالخرطوم بحري في ١٩٧٢/٦/٢٦ تساءل فيه عن « لماذا اخترنا هذا التنظيم ليكون اتحاداً في شكل تحالف يضم القوى العاملة لشعبنـا بدلاً عن اختيار حزب أو جبهة ؟ » . . قال النميري إن الحزب إنما هو أداة في يد طبقة معينة في مجتمع طبقي ويخدم الحزب عادة مصالح تلك الطبقة مستثنياً سواها . . كما قال إن الأحزاب أدوات تخدم الطبقات المتصارعة ولذلك فهي أحزاب متصارعة إلا أن ثورة مايو/آيار الاشتراكية قد جاءت في وقت لم تشهد فيه البلاد وجود طبقات بالمعنى المعروف . ومضى يتحدث بأن الفلسفة الاشتراكية التي اختارتها الجماهير تهدف إلى محو الفوارق بين المجموعات المختلفة وليس تعزيز مواقعها بحيث يتحول الأمر إلى مصالح طبقية متضاربة . . لهذا السبب اختار النظام — على حد قوله — أن لا يكون التنظيم الجديد حزباً بل اتحاداً لقوى متحالفة . وفي واقع الأمر فإن نميري بالرغم من تبنيه في تحليله للمنظور الماركسي حول الجذور الطبقية للاحزاب إلا أنه اختار الصيغة الناصرية للتنظيم الجديد ألا وهي تحالف قوى الشعب العاملة .

كانت المهام الفورية التي أوكلت إليّ بعد انضمامي إلى مجلس الوزراء في منتصف يونيو/حزيران هي التعبير عن السياسات والمبادىء التي أعلنها النظام منذ مولد الثورة .

كما كان علي أيضاً العمل لخلق إطار عمل تنظيمي لتعبئة الشباب . وقد كنت أعلم منذ البداية أنه إذا كان للسياسة في قطرٍ نامٍ أن تصبح سياسة ذات مدلول وعطاء فلا بد لها من أن تكون تنموية التوجه . . ومن ناحية أخرىً فإن كان للتنظيمات السياسية أن ترتفع لمستوى العطاء فلا بد من تعبئتها وراء أهداف تنموية واضحة

القسمات ومترجمة في برامج محددة ومفصلة بدلاً من النهيق بالشعارات ، فكفى البلاد ما استهلكته من شعارات . ولم يتسنَّ للبعض مشاركتي هذه النظرة بل رأوا فيها إرخاءً لوتر الثورة المشدود . وما حملني هذا على التراجع فقد ظللت دوما أؤمن بأن التنظير دون عمل رديف إنما هو حرث في البحر ، ولا خير في مقال لا يطابقه فعال .

وهكذا قامت كتائب الشباب وتحدد عملها في صيانة الطرق ، وبناء المستشفيات والمدارس ، وما إلى ذلك من ضروب العمل المعطاء والخلاق . . وكان من الطبيعي أن يتركز ذلك العمل في المناطق الريفية حيث التخلف القابع . وقد تكونت أولى الكتائب في كردفان بغرب البلاد ومضينا نبني على غرار ذلك مراكز تنشيط الشباب الهادفة لإعداد الناشئة للتنمية الاجتماعية ، والتأهيل التقني ، ومحو الأمية ، ورعاية الأطفال الخ . . . وفي هذا المجال قدمت لنا هيئة اليونسكو خبيراً مرموقاً هو المستر م . إنجيزى ، السكرتير العام لإتحاد الشباب الاشتراكي الايطالي كما وفرت لنا منظمة العمل الدولية التمويل اللازم لإنشاء هذه المراكز بجانب أدوات التدريب وقدمت حكومتا مصر والجزائر من جهتيهما التسهيلات للتدريب والمدربين . ولما كنا نعلم بخبرة كوريا الشمالية في إعداد الشباب فقد سعينا إليها ننشد المساعدة في مجال مهرجانات الشباب وإنشاء قصر للثقافة الشعبية للتأهيل التقني بجانب التدريب على الموسيقى والألعاب الرياضية المقفولة . وأيضاً نسبة لما عرفت به كوريا من براعة في إعداد المهرجانات فقد نشدنا عونها في إعداد مهرجانات الشباب ، وتدريب ابنائنا على إعدادها ممّا أضفى على العمل الشبابي بهجة وأكسبه صورة مونقة حببته إلى قلوب الناشئة . فالشباب النافر عن التنظيم والنظام ، بحكم فرديته ، لن يحمل على الانخراط في المنظمات بالعصا ، أو الوعظ ، او الترهيب . . . السبيل إلى الشباب هو اقناعه بأن في الجهد الذي ينتظمه ما يوفر له المتعة وهو يزجي فراغه ، ويوفر له الخبرة العمية التي تفيده في مستقبل أيامه ، ويخلق لديه إحساساً بأن ، وراء الطريق الذي يسلكه ، أملا وارفاً ومستقبلاً سعيداً يترجاه . وإزاء كل هذا وجدت التنظيمات الشبابية القائمة ، والتي كان يسيطر عليها الحزب الشيوعي ، وجدت نفسها خارج الحلبة خاصة وقد بدل الأسلوب الجديد لتعبئة الشباب قوانين اللعبة ، ومناهج العمل . وهكذا لم يكن سبيلي إلى جعل الشباب «وقوداً للثورة» ، فيما يقولون ، سبيلاً ايديولوجيا وإنما عبر طريق العمل الخلاق والممتع الذي يجتذب الشباب مدركاً أن

الدراية السياسية والتربية الوطنية تتبع ذلك تلقائيا .

وقد وجدت مقترحاتي حول تشكيل كتائب الشباب معارضة عاتية من الحزب الشيوعي لتعارضها مع مناهج منظمات الشباب القائمة ولأن المناهج الجديدة تفتح الباب لاستقطاب أعداد كبيرة من الشباب يحسبها الحزب الشيوعي رصيداً له . ومع هذا فقد وجدت سنداً راكزاً في جهدي هذا من أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة بمن فيهم بابكر النور وباستثناء هاشم العطا الذي طرح اعتراضاته في اجتماع لمجلس الوزراء نوقشت فيه ترشيحات تقدمت بها لشاغلي المناصب العليا بوزارة الشباب . وقد وجدت معارضة هاشم تأييداً صارخاً من وزير الصحة موريس سدره — وكان من بين الاعضاء الشيوعين بمجلس الوزراء . ومن جانب آخر وقف محجوب عثمان ، وزير الإعلام الشيوعي ، وهو صديق قديم موقفاً وسطاً ، وبدلاً من أن يضم صوته إلى رفيقيه آثر التوسط في الأمر . هذا مثال واحد من عديد الأمثلة التي توضح أن مواقف الحزب الشيوعي ، في بعض الأحيان ، كانت تنحني أمام الاعتبارات السائدة كالنسب والقربى ، والصداقة . . ولطالما انقسم أعضاء الحزب في مجلس الوزراء من جراء ذلك بين مؤيد ومعارض . وكمثال آخر لهذا فقد دعا بابكر النور ، وهو الشيوعي الملتزم ، إلى تعيين داوود عبد اللطيف ومكاوي أكرت (وكلاهما من الاداريين المتميزين إلا أنهما يقفان في اقصى اليمين) كمستشارين للحكومة المحلية التي كان قد أعيد تنظيمها حديثا . ولم يدهش ذلك كثيراً العالمين ببواطن الأمور ، فثمة صداقة قوية تربط الرجلين بعائلة بابكر بل إن ثانيهما (أكرت) هو الأب الروحي للعائلة .

حدود الايديولوجية :

ومع هذا فلم اتخذ موقف الرافض للتناول الايديولوجي للقضايا ، الذي رفضته هو الادعان الفكري للقوالب الجاهزة ، أو الظن بأن التنظير الايديولوجي يغني عن العمل شيئاً . ومن أجل هذا فقد عملت مثلاً ، على إقامة ملتقى فكري تدعى إليه كل المدارس الفكرية داخل السودان والوطن العربي . وكان هذا الملتقى الفكري والذي انعقد في الفترة ١٥ ٢٢ مارس ١٩٧٠ هو أول منبـر للصدام الفكري العلمي مع الحزب الشيوعي . كان الحزب الشيوعي ، يومها ، يعترض على دعوتنا إلى شمولية

النظام رافعاً شعارات مثل « لا مكان لأعداء الثورة بين صفوفها » « والثورة ليست للجميع » ولم يخل مسلك الحزب الشيوعي هذا تجاه الثورة من التناقض . ففي الوقت الذي كان يعمل فيه الشيوعيون ، بكل طاقاتهم ، لإقصاء الأحزاب الأخرى ، بل والقضاء على بعضها ، كانوا يكثرون الحديث عن الجبهة الوطنية . . وفي الوقت الذي سعى فيه الحزب حثيثاً لنكران مشاركته – كحزب – في نشاط الحكومة إلا أن مجلس الوزراء قد ضم من بين أعضائه النشطين عدداً من الشيوعيين تركوا بصمات واضحة على قرارات المجلس . وعلى أي فإن السبب في عدائهم لفكرة الملتقى الفكري ، في حسباني ، إنما كان هو التوجس من طرح أوراق عمل بديلة للنصوص الماركسية الجاهزة . وما كان مسعانا هو الرفض المسبق لأي اتجاه فكري بما في ذلك الفكر الماركسي – وإنما هو الحوار والمناظرة وطرح الرأي والرأي المعارض باعتبارها السبيل الأمثل للإفادة والإستفادة ايديولوجيا . فبمثل هذا التلاقح الفكري وحده نستطيع تكوين فلسفة أصيلة خاصة بنا بدلاً من السعي وراء حوانيت الايديولوجيات لابتياع المعلبات الفكرية . ومن ناحية أخرى فقد كنت ، وما زلت ، أوقن باستحالة الدقة العلمية في السياسة والصمدية في المناهج والأفكار السياسية . فعلوم الاجتماع ليست كعلوم الطبيعة لأنها تدرس وتعالج الإنسان كما تقنن علاقاته . . والإنسان كائن متغير ومتطور .

ولإيماني أيضاً بأهمية التفاعل الفكري ، حرصت على تسليم الوظائف العليا في الوزارة لأناس من مختلف الإتجاهات السياسية طالما كانت تلك الإتجاهات تصب في وعاء العمل المفيد . وهكذا شملت القيادات الإدارية الماركسي ، والناصري ، والاسلامي ، والليبرالي – لقد حسبت ، صادقا ، ان ما رفعته الثورة من شعار حول التلاقح الفكري كان أمراً تعنيه ، ولذا فقد سعيت لترجمته في العمل الذي أوكل إلى . . . وما كل من كان معي يوافقني الرأي فيما أنادي به من أفكار ، وهو أمر قبلته عن طيب خاطر إيماناً بأن الصراع الفكري يثرى التجربة . ومع هذا فما غاب عن بصيرتي يوماً أن الأفكار ليست هي الدعاوى الحلقومية ، والألفاظ المزوقة ، والشعارات الرنانة . . . الفكر هو ما خاطب العقل ، وصدقه العمل

ومهما يكن من أمر فإن ثورة مايو نفسها لم تكن ثورة ايديولوجية ولم تكن لقادتها التزامات أيديولوجية بعينها سوى الوطنية الإيجابية . . . ولم يكن التحالف العسكري – الشيوعي إلا ضرورة سياسية وليست ايديولوجية . وبأعتراف النميري

نفسه ، كانت معركة النظام الحقيقية ضد القوى التقليدية ، الأنصار والختمية ، أكبر طائفتين دينيتين بجانب الإخوان المسلمين وجناحهم السياسي جبهة الميثاق الإسلامي . وهي معركة سياسية وصراع قوى أكثر منها معركة ايديولوجية . . . وربما كان للاخرين معاركهم الايديولوجية مع هذه القوى التقليدية إلا أن معركة النميري كانت ، كما قلنا ، معركة سياسية فأمامه خياران : أما إخضاع خصومه لثورة أو القضاء عليهم .

وفي هذا الشأن فقد وقعت محاولات لاستمالة الصادق المهدي نسبة لموقفه من الطائفية ، ودعوته للتحديث ، وأدانته لعمه الهادي إمام الأنصار . بيد أن تلك المفاوضات التي أجراها معه اللواء الفاتح عبدون والذي تربط والده علاقات ود وولاء قديمين لعائلة المهدي لم تثمر . ومن الناحية الأخرى تم اعتقال الرئيس الأسبق اسماعيل الأزهري كإجراء احترامي وسرعان ما أطلق سراحه لتلقي العزاء في وفاة شقيقه علي الأزهري . وأبان مأتم الشقيق أصيب السيد الأزهري بنوبة قلبية نقل على أثرها إلى المستشفى حيث أسلم الروح بعد فترة قصيرة . . . وقد أذيع نبأ وفاة الأزهري بصورة لا تمت إلى اللياقة بسبب مما صدم له الكثيرون . . . نقل راديو أم درمان نبأ وفاة الأزهرى أول رئيس لوزراء السودان بعد الاستقلال وقائد مسيرته الوطنية منذ الأربعينات على النحو التالي : « توفي صباح اليوم اسماعيل الأزهرى وقد عمل الفقيد معلماً بالمدارس السودانية». وليس هنالك أدنى شك في أن وزير الإعلام محجوب عثمان كان مازال واقعاً تحت وطأة قرار الازهرى بطرد الحزب الشيوعي من البرلمان قبل بضعة أشهر مما يجعل من الأمر تشفياً غير كريم . . . ومن ناحية عامة فإن الأمم لا تهدم ماضيها لأنها إن فعلت هدمت مستقبلها أيضاً . . ومضي التشفي حداً أبعد عندما سعت بعض العناصر المتشنجة إلى إقناع مجلس قيادة الثورة بفرض حظر على التشييع الشعبي للأزهري . . . وكان أن دعاني الرئيس نميري إلى مكتبه بمجلس قيادة الثورة بغرض مناقشة المسألة وهرعت إلى القصر لأجد النميري ومن حوله عدد من رفاقه . . كان الجو قاتماً عابساً ، والوجوه مقطبة مكفهرة . . وكان أكثرها اكفهراراً وجه خالد حسن عباس . . انتصب خالد واقفاً من مقعده وقال بصراحة تحمل على الإعجاب « كيف نمنع السودانيين من تشييع الأزهري إذا كنا لا نستطيع حتى منع أهلينا . لقد قضى أبي الليل كله ساهراً يبكي على الأزهري » . والتفت الرئيس يسألني رأيي فبادرت بالقول بأن أي قرار يحظر التشييع لا يخرج

فقط عن حدود اللياقة بل هو أيضاً كارثة سياسية ، ودلالة على الضعف . . . فديهي أن تتخذ الحكومة كل الإجراءات الاحترازية ولكن عليها أيضاً أن تنضم إلى صفوف الشعب في تشييع واحد من أبطاله إذ لا يستطيع أحد أن ينكر مكانة أزهري ودوره كقائد لحركة الخريجين وكزعيم أسهم في دفع السودان لنيل استقلاله . وأومأ فاروق حمد الله مؤيداً مما حمل الرئيس إلى أن ينظر إلى كلينا في شيء من الارتياح ويقول : إذن عليكما الذهاب إلى أم درمان لتقديم العزاء لأسرة الفقيد نيابة عن مجلسي قيادة الثورة والوزراء .

الصراع مع الأنصـار :

كان الإمام الهادي المهدي (الأنصار) والشريف حسين الهندي (الحزب الوطني الاتحادي) هما اللذان اختارا منذ البداية ، مجابهة النظام . ولما لم يكن للنظام وقتها قاعدة شعبية عريضة ومنظمة يرتكز عليها فقد كان اعتماده ، بالضرورة ، على الحزب الشيوعي وجماعتي الناصريين والبعثيين واللتين يتركز وجودهما في المراكز الحضرية خاصة بين طلاب الجامعة . ولا شك في أن هذه التنظيمات جميعها ، وكل لدوافعه ، قد قابلت الانقضاض على القوي التقليدية بغير قليل من الابتهاج والحماس . ووصلت الأزمه بين النميري والأنصار وحليفهم الهندي درجة الغليان في مارس/آذار ١٩٧٠ عقب زيارة الرئيس إلى مديرية النيل الأبيض ، وانتهت بسحق قوات الأنصار المتمركزة في معقلها بالجزيرة أبا . أما ما حدث بين هذا وذاك فقد تضاربت فيه الراوايات . . فالأنصار ينحون إلى المبالغة في خسائرهم بينما بالغت الحكومة في وصفها لتسلح الأنصار .

كان النميري أيامها يقوم دون حراسة برحلات في مناطق لم يزرها حتى حكام الأقاليم أنفسهم مما حبب الناس فيه . . . وقد بلغت مواكب استقباله الشعبي في بعض المناطق حداً فوق الوصف . ولا عجب فقد كان أهل السودان يتطلعون إلى بطل وطني مثل ناصر ونهرو وحسبوا أنهم واجدوه في النميري . كان نميري يعمل الساعات الطوال ويسافر الأيام بلا وهن . . . كان يعتسف الأرض ظاعنا في نهاره وسارياً في ليله في كل أرجاء القطر ، وكأن طاقته معين لا ينضب . . . ولم يكن نميري يومها بحاجة إلى قوقعته الأمنية التي ينحشر فيها الآن ، كان آمن النفس مطمئن

فلا صفارات إنذار ولا مواكب دراجات بخارية ولا حرس شرف خاص . فقد كان الرجل يمقت أبهة الحكم وخيلاءها . وقد روي عنه أنه لما رأى الأزهري ، وكان وقتها رئيساً ، يستقل عربته البسيطة وتتقدمه دراجتان بخاريتان قال : « هذا المعفل ومواكب دراجاته لا يدري ما ينتظره » . وليت الحكام يذكرون مقالاتهم فنميري اليوم ينتقل من مكان لآخر في سيارة مصفحة ، تتقدمه عادة درزينة من الدراجات البخارية صفارات إنذارها تصم الآذان . ولا يفعل هذا في الخرطوم بل إن سيارته المصفحة هذه تحمل على متن طائرات الهيركيوليز لتقله في قريته الصغيـره ود نميري في أقصى الشمال . لم يعد الرجل يأمن الناس حتى في نائي النجوع بين عشيرته . . . ومرة أخرى ليت الحكام يعلمون بأن السلطة المطلقة عدم أمان مطلق .

في ايام رحلاته تلك ، قرر النميري زيارة القاعدة الشعبية لـلأنصار بالنيل الأبيض.وفي معرض تجواله ــــ قوبل بمظاهرات عدائية في الكوة في الثالث والعشرين من مارس/آذار مما حمله على قطع رحلته في السادس والعشرين منه والعودة إلى الخرطوم . وقد وصف النميري بنفسه مادار في تلك الرحلة في خطاب وجهه إلى الأمة مساء السبت ١٩٧٠/٣/٢٨ قال أيها المواطنون الثوار : في الأيام القليلة الماضية وما أن أعلنت عن عزمي على زيارة منطقة النيل الأبيض وتفقد مشاريعها الزراعية بهدف اللقاء مع جماهير المزارعين والتشاور معهم فيما يهمهم ويهم البلاد واعلان قرارات حكومتكم الثورية في ميدان الإصلاح الزراعي بهدف إحداث آثار جذرية عميقة في تبديل حياة البسطاء من المزارعين ورفع مستوى معيشتهم ودعوتهم للمشاركة الفعالة في إدارة شئون البلاد مع بقية قوى العاملين الأمر الذي يهدد نفوذ الاقطاع والرجعيين في تلك المنطقة وينهي عهد استغلال الإنسان وعبوديته ، ما أن أعلنت ذلك باسم الشعب وثورة الشعب حتى أخذ التحالف الرجعي بين الاستعمار والاقطاع والطائفية وكل قوى الشر يتحرك لتنفيذ المخطط الدموي الذي حاكته قوى الاستعمار الأجنبي ومولت تنفيذه على أيدي الرجعية المحلية ليحول في النهاية دون تغيير الحياة في تلك المنطقة وحبس مسيرة الثورة .

ولقد كانت ضربات جماهير الشعب والمزارعين عاتيـة قاضية على تآمرهم الرجعي إذا استقبلتنا جماهير النيل الأبيض تلك الاستقبالات الرائعة وبالهتاف المدوي لحياة الثورة وشعارات الثورة وأهداف الثورة وغمرونا بالتبرعات لصالح معركة الشعب في القضاء على العطش نساء ورجالاً وأطفالاً شيباً وشباباً مما جعلنا نعمل منذ الرابعة

صباحاً وحتى بعد منتصف الليل دون كلل أو ملل لا نلتفت إلى أكل أو شراب زاده ثقة الجماهير وتجاوبها معنا ، والتفافها حول ثورتها . إلا أننا رأينا بجانب هذه الاستقبالات الضخمة أن هناك محاولات منظمة للتحرش بنا والتهجم على حياتي وحياة زملائي المرافقين من أعضاء مجلس الثورة والوزراء والمسئولين وجماهير الشعب الأبرياء .

فقد كان الرجعيون يجمعون السذج والبسطاء والذين تمكنوا من تضليلهم عبر السنين واستغلالهم باسم الدين الحنيف لتنفيذ مخططهم الإجرامي ولولا حكمتنا ويقظة رجال الأمن لكنا اليوم وأعداد كبيرة من المواطنين في عداد الشهداء .

فقد بدأت تتكشف لنا بصورة واضحة المؤامرة حينما حاول أحد أولئك المدفوعين الإعتداء على شخصي بسكين كان يحملها ظنا منهم — خاب فألهم — إن في ذلك نهاية لثورة مايو وفي مدينة الكوة تجمع المئات من هؤلاء السذج بحرابهم وسيوفهم وعصيهم ومنعوا الثوار القادمين لاستقبالنا في الكوة واحتلوا المشرع حيث كان من المفروض أن ترسو باخرتنا ولولا ضبط أعصاب جماهير الكوة الثائرة ولولا أننا آثرنا الحكمة والتروي استشعاراً منا بمسئوليتنا لوقعت مجزرة رهيبة ضحاياها أولاً — وأخيراً أولئك السذج المخدوعون باسم الدين والطائفية البلهاء .

لقد كنا ندرك أن الهادي عبد الرحمن هو الذي حرك هؤلاء القوم ودفع بهم إلى التهلكة ولا يهمه في كثير أو قليل عاشوا أم ماتوا جميعاً كما لا يهمه مصير أطفالهم ونسائهم وذويهم ، وكان علينا أن نتحمل مسئوليتنا تجاه هذا الشعب بكافة قطاعاته فأمرنا بعدم الاصطدام بهم وذهبنا وحضرنا مهرجان الكوة الشجاعة وقد كان عظيما .

كما قررنا أيضاً تفادياً للصدام إلغاء زيارتي للشوال وقلي وواصلنا رحلتنا إلى كوستي الباسلة ومرة أخرى وفي كوستي أيضاً ظهرت هذه النماذج المضللة تقف بحرابها وسيوفها وسط ذلك الاستقبال الضخم الرائع تردد الهتافات العدائية متحرشة بالمواطنين الأبرياء العزل مترقبة الفرصة للهجوم علينا . فأمرنا كما أمرنا بالكوة قوات الأمن أن تحرسهم دون التعرض لهم ، كل ذلك حقناً للدماء .

وفي كوستي جاءنا وفد من قرية الشوال وهو حزين مكتئب وقالوا لنا ان جماعة الهادي جاءوا إليهم بالأمس في منتصف الليل وضربوا أهل القرية ونهبوا الرايات وحطموا الصيوان المعد لاستقبال الوفد ولعلكم سمعتم ذلك في كلمتهم القوية التي

سجلوها للاذاعة بكوستي ، كما أنهم قد تعرضوا للبص السريع وكسروا زجاجه فأدخلوا الهلع في نفوس الصغار والأبرياء الذين كانوا فيه .

ولما وصل الحال لهذا المدى من التحرش بسلامة المواطنين وأمنهم أرسلت للهادي بالجزيرة أبا وفداً من كبار العسكريين لنصحه بالكف عن هذه الأعمال . فقابلتهم جموع الأنصار هناك أسوأ مقابلة وأوسعوهم ضرباً وعلى الرغم من ذلك لم يستجيبوا للاستفزاز حتى قابلوا الهادي الذي رفض النصح وحقن الدماء وأشترط تصفية الثورة وإلغاء كافة قراراتها منذ الخامس والعشرين من مايو .

ولقد عاد وفدنا بمعلومات من واقع ما رأى مفادها أن بالجزيرة أبا قوات كبيرة من أنصاره مسلحة بالهاونات من مختلف العيارات والبنادق الحديثة والمدافع الرشاشة والمضادة للطائرات والمضادة للدبابات وقنابل المولوتوف وأجهزة لا سلكية للاتصال بالخارج وعدد من الأجانب يقومون بالتدريب مع بعض ضباط آخرين في التقاعد .

وأزاء هذه المعلومات فقد نصح الضباط العائدون من الهادي أن أقطع الرحلة وأعود للخرطوم ، وفعلاً قررت أخذ الطائرة من مطار ربك والعودة إلى الخرطوم ولقرب المطار من الجزيرة أبا أرسلت قوات للمراقبة وحراسة المطار خوفاً من حدوث مضاعفات أخرى .

وفور وصولي للخرطوم ظهر أمس وصلت برقية تفيد باعتداء جماعات الهادي المسخرة على هذه القوة البسيطة بقنابل المورتر ومختلف الأسلحة الصغيرة وأحدثوا كثيراً من الخسائر والاصابات البالغة الخطورة في صفوف رجال هذه القوة من قواتكم المسلحة حتى أجبرت لاطلاق النار حماية لانفسهم وأسلحتهم .

هذا ما كان من أمر أحداث النيل الابيض كما وصفها الرئيس وقد ساد الجو منذ ذلك الحين ، توتر ينذر بالهول . وهو توتر لم تنجح في تهدئته عديد المساعي الحميدة التي قام بها نفر من الجادين مثل اللواء أحمد عبد الوهاب ، وهو رجل ذو مكانة وسط صفوف الضباط وكان نائباً للفريق عبود في مطلع حكمه والسيد صلاح عبد السلام الخليفة وهو صديق للنميري كما تجمعه صلة قربى وولاء بالإمام الهادي وقد أبدى الرئيس نميري استعداداً لاستقبال أصحاب هذه المساعي استقبالاً حسناً بعكس بعض رفاقه الصغار وبعض العناصر الشيوعية والناصرية داخل النظام ممن أدى في النهاية إلى انتصار شعار التصعيد . . . وقد بدأ التصعيد بغارة قصيرة قمت بها

إحدى طائرات الميغ على الجزيرة أبا ، تبعتها غارة أخرى لتلقي ، هذه المرة ، ببيانات إنذار تأمر أهل الجزيرة بإخلائها وتتهددهم بالسحق إن أصروا على المجابهة وفي نفس الوقت خاطب النميري الشعب عبر الإذاعة لتهيئة الرأي العام مهدداً بمواصلة القصف إذا استمر التحدي .

وفي الثامن والعشرين ألقت الطائرة منشورات تحذيرية نهائية وتبع ذلك مزيد من القصف بالدبابات رد عليه أنصار الإمام الهادي بارسال مجموعة انتحارية عبر الجاسر للاشتباك مع قوات الجيش في الوقت الذي خرج فيه هو وبعض اتباعه من الجزيرة في الثلاثين . واوردت الأنباء أن الإمام قد قتل في الحادي والثلاثين قرب الحدود الاثيوبية .وفي هذا الشأن قالت التقارير الرسمية بأنه قتل بالرصاص في مطاردة ساخنه بينما قال الانصار ممن كان معه بأنه قتل بعد إلقاء القبض عليه في منطقة الكرمك .

وبمقتل الأمام الهادي الزعيم الديني والسياسي وارسال ابن أخيه الصادق المهدي الذي كان رئيساً لحزب الأمة للمنفى كانت بعض العناصر المناوئة تقليدياً للأنصار تأمل في أن يكون أمر الحركة المهدية قد انتهى مرة وللأبد ، خاصة وقد حفزها على ذلك بيان متلفز ألقاه الرئيس في ١٩٧٠/٤/١ . تحدث النميري في هذا البيان عن الأحداث التي أدت إلى مقتل الإمام متهماً إياه بالتآمر للإطاحة بالنظام والعودة بالسودان إلى الحزبية والطائفية كما أنحى عليه باللائمة في مقتل الأنصار برفضه الإنذار النهائي . . . وأهم من هذا وذاك مضي النميري ليقول بأن الهادي ليس أهلاً للإمامة لأنه هرب من الجزيرة تاركاً أتباعه وراءه .

لقد استغرق البيان الرئاسي أكثر من ساعة من الوقت روى فيها النميري تفاصيل ما حدث من اشتباك بين الأنصار والقوات المسلحة مع تفصيل وافٍ لخسائر الجيش وعتاد الأنصار . . . ثم جاء التحليل للأحداث والذي أورد فيه النميري كيف أن أحداث الجزيرة أبا هي جزء من «مخطط امبريالي» يستهدف استغلال أرض السودان لتجربة الأسلحة الحديثة بما فيها «الذرّة والهيدروجين» قائلاً : «يا مواطني الثوار لقد وضح الطريق وانجلت أمامكم كل الوجوه وظهر لكم تخطيط الإمبريالية والإستعمار في عرض عملي ودموي وكيف أنهم كانوا يريدون أن يصنعوا من أرضنا كوريا وفيتنام وبيافرا ولاوس أخرى وكيف كانوا يريدون أن يصنعوا من أرض المليون ميل ميدان رماية واسع يختبرون فيه آخر ما وصلوا إليه من عتاد الدمار الحديث من طائرات

وصواريخ وذرة وهايدروجين ، كيف كانوا يريدون صنع هيروشيا ونجازاكي أخرى في بلادنا بدعوة كريمة من قادة حزب الأمه المنحل ، فالاستعمار والرجعية وفلول الإخوان المسلمين المخونة لا يستحون من الله اليوم ، هذا الكلام وأبعاد هذا الكلام افهموه وأي تفريط في ثورتكم يعني ما أقول : امنعوا أي تصدع في وحدتكم الوطنية لأنهم لا يعرفون ولا يحترمون أي إنسان فهو عبد لهم وليس في دستورهم ولا معاملاتهم مع الدول النامية كلمة أخلاق يحترمونها وما مأساتنا في فلسطين وفي روديسيا إلا من شاهدي البيان» .

ثم مضى الرئيس من بعد يشيد بدور القوات المسلحة دون أن ينسى منظومة الدول الإشتراكية والدول التقدمية في عونها للسودان قائلا : « وشكراً وعرفاناً لا حدّ له لكل الدول الاشتراكية التقدمية العظيمة التي أبرقت تستنكر المؤامرة وأعربت عن استعدادها لوضع كافة امكاناتها حماية لثورة السودان وشعبه من كل معتدٍ وفي مقدمتها الشقيقات الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والعراق والجزائر وسوريا والإتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية الصديقان العظيمان أعداء الرجعية والاستعمار » .

وكان من أهم ما جاء على لسان الرئيس وهو يدين الإمام الهادي على تخليه عن رجاله ، وقد حمى الوطيس ، قوله بأن : « ما فعله الهادي الهارب بالأمس بعيد عن صفات الإمام المهدي بعداً لا يمت لأخلاق السوداني بصلة فقد كان رعديداً جباناً ضرب المثل للإنسان والحيوان فوالله قد شهدت بنات آوى تقف في وجه السباع دفاعاً عن بيوتها وصغارها ولم أر قائداً أو رئيساً يهرب من رجاله ساعة القتال» .

إن إيرادنا لهذا الجزء من حديث الرئيس إنما له دواعيه . فقد حدد النميري ، بقوله هذا ، مواصفات للقيادة ستصبح هي معياراً للحكم عليه ، تماماً كما حسبنا حكمه بفساد « العهد البائد » معياراً للحكم على مناهج حكمه ، وطرائق أدائه .

ومهما يكن من أمر فقد رفض النميري ، والذي ينحدر من عائلة أنصارية ، كل محاولات الشيوعيين والقوميين العرب لإقناعه بالقضاء على طائفة الأنصار ، بل أنه عمل على إعادة بناء مسجديها في أم درمان (القبة وواد نوباوى) . . . كما أمر بإعادة تشييد مسجد المهدي في قدير بغرب السودان . . . ومن ناحية ثانية وافق النميري على اقتراح من عمر الحاج موسى بتشكيل لجنة للمصالحة مع الأنصار أوكلت

إليّ رئاستها وقد ضمت اللجنة عدداً من رجالات الدولة منهم د . جعفر على بخيت الذي كان محاضراً بجامعة الخرطوم ويعاونني في بعض الوقت في وزارة الشباب وكرار أحمد كرار السكرتير العام لمجلس الوزراء وأحمد عبد الحليم وكيل وزارة الشباب كما شملت من الأنصار السيدين محمد عبد الرحمن نقد الله وحسن محمد داوود . وقد سمى الراحل جعفر تلك اللجنة بلجنة إيلاف الأنصار . لقد كان النميري في تعاونه مع قوى اليسار التي أشاد بدورها في أحداث الجزيرة أبا مثالاً للسياسي الانتهازي البرغماتي . فقد استخدم اليسار لضرب أعدائه من اليمين ثم أشاح بوجهه عن اليسار وراح يبحث عمن يداوي جروح اليمين .

لقد عرفناهــم !

بعد حوالي عام واحد وفي أغسطس/آب ١٩٧٠ قررت ترك الوزارة لما رأيت من صراعات ايديولوجية دون طائل . وكنت قد سئمت الشعارات الجوفاء المكرورة والتي ما كان لها أن تخرج إلا من عقول جوفاء هي الأخرى . . . وبالرغم من أن الرئيس نميري مع عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا يقفون بصلابة وراء جهودي الوزارية والسياسية إلا أن هذا لم يفد كثيراً في إثناء عزمي وللامانة فقد كنت سعيداً للتأييد الذي لقيته من أولئك النفر الذين ضموا بينهم أناساً تتباين آراؤهم مثل أبو القاسم إبراهيم وبابكر عوض الله وفاروق عثمان حمد الله . وكان تأييد النميري لما أقوم به تأييداً حازماً بل إنه وصف رحيلي غاضباً بأنه هروب . وما تركت موقعي هروباً من معركة فقد وقفت حجيجاً لكل مكابر . . . وما تركته عياً عن مناضلة الخصوم فقولاتي لم تكن همساً في الغرف المغلقة وانما كانت حديثاً جهيراً في المحفل . كان ردي على الرئيس العاتب بأنني أحسب العمل في هذا الجو الممزق مضيعة للوقت . فالثورات ليست صراعاً بين رفاق السلاح ، وشركاء النضال ، وليست هي الكيد وغرس حسك الشحناء في طريق رفاق الدرب . وما تركت موقعي حيث كنت أعمل وجئت إلى بلادي لألقي بنفسي في أتون العراك السياسي والإكراه الايديولوجي . لقد كان الصراع على أشده . . . الشيوعيون ضد المنشقين عنهم ، والقوميون العرب ضد الشيوعيين ، والتكنوقراطيون ضد « الايديولوجيين » . مما جعل من الثورة ساحة لنبش الأوراق القديمة وتسوية الخلاف الموروث بدلاً عن التطلع إلى آفاق جديدة ومواجهة التحديات القائمة أمام البلاد .

كان العقائديون يطلقون على من أسموهم مثلنا بالمنظرين الوافدين صفة ليبرالية وقد لحقت وصمة اللبرالية هذه حتى بالصديق الماركسي النائب وزير

الإصلاح الزراعي على التوم وهو رجل ذو همة أغضبت الكثيرين عليه ومن بينهم النميري نفسه . . ويدهش المرء عندما يرى أناساً يتصدون للسياسة بل الفكر السياسي ويتحدثون عن الليبرالية وكأنها عـار وشنار . . . بل أن المرء ليعجب أحياناً أي قدر من التاريخ السياسي قرأه بعض الثوار ممن أوكلوا إلى أنفسهم مهمة تغيير العالم عندما لا يتورع الواحد منهم عن أن يرى في الانتساب لليبرالية والتي قضت على طغيان الكنيسة والاقطاع ، وقادت إلى بروز الحركة النقابية ، وانجبت مدارس الفكر الاشتراكي كلها بما فيها الماركسية (فلـولا الليبرالية لما وجد ماركس طريقه إلى المتحف البريطاني أو إلى الصحافة التي حملت فكره) . . . يرى في الانتساب لهذا الفكر وصمة عار . ما كان الخروج إذن رفضاً حروناً ولا وهناً أمام أبتلاء وإنما هو نجاة بالنفس من بلوى ونأي بها عن البلطجة السياسية ، لا السياسة . حتى ينصرف الإنسان إلى عمل مفيد .

كان مجلس قيادة الثورة ، في كل ذلك ، يصارع البعض ويحالف الآخر ويبتعد عن الكثيرين ، ولكن في كثير من الأحوال دون أن يدري لماذا . . لقد لخص الأخ زين العابدين محمد أحمد عضو مجلس قيادة الثورة الأمر برمته عندما قال لي في خلوة جمعتنا لوداعي وأنا استعد لترك مجلس الوزراء. وآثر زين ، يومها ، أن نكون منفردين في حديقة نادي الضباط « أنت تعلم أن الأمركله محزن . في اليوم الذي استقبلنا فيه مجلس الوزراء ، هذه النخبة الممتازة من المثقفين ، وقف كل منا — نحن العسكر — في حالة انتباه ، كان شعوراً مهيباً أن تقف وجهاً لوجه مع كل تلك الأسماء الكبيرة . لكن الأمر اختلف تماماً الآن فقد عرفناهـم ! » . . . قالها زين وعينه تغرورق بالدمع ، وكان زين ، كعهده دوماً ، نبيهاً في تعبيره ، صادقاً في شعوره .

نعم كان الأمر محزناً حقاً مما اضطرني إلى حمل حقائبي إلى خارج البلاد للعمل ممثلاً للمدير العام لهيئة اليونسكو المسترينيه مـاهيو لفترة قصيرة لمعاونته في انقاذ برامج التعليم لهيئة غوث اللاجئين الفلسطينيين والتي تهددها الإفلاس يومها . . . ثم عدت من بعد للعمل سفيراً لبلادي بالأمم المتحدة .

. . . صراع مع اليســار

بعد أن قضى نميري على خصومه من التقليديين أحس بأن شوكته قد قويت بالقدر الذي يمكنه من أن يقلب ظهر المجن لأصدقاء الأمس . وهكذا جاء دور

تصمية الحساب مع خصومه اليساريين فكان أن أمر بنفي السكرتير العام للحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب إلى مصر ، وكان من المفارقات أن ينفى عبد الخالق في معية الصادق المهدي . وفي فبراير شباط ١٩٧١ ، أعلن نميري أنه سيقضي على الحزب الشيوعي متبعاً ذلك في مايو/آيار بقرار يحظر نشاط إتحاد الطلاب ، والإتحاد النسائي ، واتحاد الشباب السوداني ، وكلها تنظيمات تابعة للحزب الشيوعي . وفي نفس الشهر أعلن أن الإتحاد الاشتراكي السوداني سيكون هو التنظيم السياسي الوحيد في السودان . وقد سبق هذه الإجراءات قرار النميري بتعديل الوزارة في ٢٨ ١٠ ١٩٦٩ ليتولى بنفسه مسئوليات رئيس الوزراء بابكر عوض الله . . وجاء في بيانه عن أسباب هذا التغيير بأن الوقت قد حان للإسراع بحركة النظام الثوري نحو العدالة الإجتماعية والاشتراكية ومحاربة الاستعمار . بيد أن السبب الحقيقي لتعديل كان هو ما تردد من أنباء حول تصريح منسوب لبابكر عوض الله أبان زيارته لألمانيا الشرقية قبل أيام من إقالته مجّدفيه دور الحزب الشيوعي السوداني في الثورة . . . ولم يكن عوض الله نفسه شيوعيا . وعلى أي فقد أنهى ذلك التعديل ازدواجية في القيادة والسلطة .

لقد وجد النميري سنداً قوياً في معركته مع الشيوعيين من داخل الحزب الشيوعي نفسه خاصة من جانب المجموعة المنشقة ، بقيادة أحمد سليمان وزير التجارة الخارجية ومعاوية ابراهيم وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير العمل . . . وحاولت تلك المجموعة إحراز نصر على الحزب بالضغط من أجل التأميم الشامل والمصادرات والذي قام بإعداد تفصيلاتها احمد سليمان بمعاونة المستشار الاقتصادي لمجلس قيادة الثورة احمد محمد سعيد الأسد . . وقد هزت تلك التأميمات الاختباطية الاقتصاد السوداني هزاً عنيفاً لسنوات . . في يوم ٧٠/٥/٢٥ (العيد الأول للثورة) تم تأميم جميع المصارف المحلية والخارجية بالاضافة إلى العديد من الشركات الأجنبية . وقال النميري بهذه المناسبة « إن البلاد في بداية مرحلة الاشتراكية وإن علينا أن نظهر للعالم أننا ستطيع ساء الأمة بهذه الاجراءات » . وفي اليوم التالي أممت « ٣٥ » شركة تأمين أجنبية وتبع ذلك المزيد من الحوانيت ، والمطاعم ، ودور السينما ، وبعض المساكن . ويكاد المرء يقول بأن الثورة البلشفية كانت أكثر انتقاء في مصادراتها . وبعد مضي اعوام ثمانية جاء الرئيس نميري في « النهج الاسلامي . . لماذا » ليفض يده من المسئولية عن هذه القرارات ملقياً اللوم كله على

الشيوعيين أي الحزب الشيوعي السوداني بل يقول : « لقد كان وراء ذلك كله ، تكتل ضم الثلاثة من داخل تجمعنا (يشير إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة المحسوبين على الحزب الشيوعي) مع بعض الوزراء الذين نجحوا في تجنيدهم ، وكان الهدف من هذه المؤامرة ثلاثيا :

إحجام رأس المال المحلي والاجنبي عن المساهمة في تنفيذ مخططات التنمية .
إغلاق كل المنافذ المتاحة للبلاد للتعامل مع الدول الغربية أو العربية .
— ربط الاقتصاد السوداني بصورة كاملة مع المعسكر الشرقي باعتباره المنفذ الوحيد الباقي .

وكانت تلك خطوة على طريق تحقيق الشعار المرفوع شعار إسقاط النظام — (النهج الإسلامي لماذا ؟ صفحة ١٠٥) .

ويكاد النميري يظن أن الناس لا يقرأون . فخطابه بإعلان التأميمات وسعادته لاغتباط عبد الناصر بها (كان ناصر ضيف الشرف في عيد الثورة الأول الذي أعلنت فيه هذه القرارات) أمران مسجلان ومشهودان . والوزراء الذين خططوا وأشرفوا على قرارات التأميم هذه لا يمكن أن يكونوا بمجال وزراء جنّدهم بابكر النور ، وهاشم العطا ، كما أورد نميري في كتابه . أما الإدعاء بأن التاميم قد استهدف به الحزب الشيوعي ، عبر أنصاره في مجلس الثورة ، الحد من مشاركة القطاع الخاص ادعاء يكذبه ان واحداً من الأصوات العالية التي ارتفعت ضد مصادرة عثمان صالح كان صوت بابكر النور الذي قال ، يومذاك ، بأن ضرب واحد من أكبر رجال الأعمال في السودان لا يؤدي إلا إلى إحجام المستثمر ورجل الأعمال السوداني ، في وقت نحن أحوج ما نكون اليها . وتقول الوقائع بأن كل ما ورد من معلومات حول تعامل شركة عثمان صالح مع جهات ذات صلة باسرائيل (وكان هذا مبرر المصادرة) قد جاء عبر منافسيه في مصر (شركة النصر) عن طريق جهاز الرقابة العامة وليس الحزب الشيوعي . لقد ارتكب الشيوعيون أخطاء كثراً ، وما جفلنا عن الإشارة إليها جميعها في هذا الكتاب ، إلا أن التأميم والمصادرة لم يكن واحداً منها .

وعلى كل فإن الخطأ الرئيسي في قرارات التأميم والمصادرة هو ما تناولته والأسلوب الذي نفذت به دون دراسة وتحليل اقتصادي يثبت جدواها. فالتأميم المدروس والمحسوب أمر تقدم عليه أنظمة عديدة ، وليست كلها ثورية . ومن بين ما صودر أو أمم ، كما أوردنا ، بعض المطاعم ، ودور السينما ، ومحلات الخردوات ومن ناحية أخرى فقد صحب المصادرات تحامل بغيض يكاد يتسم بالعنصرية . فمعظم الذين تأثروا بقرارات المصادرة كانوا إما سودانيين بالتجنس أو بالميلاد ولكن من أبوين غير سودانيين ، وجميعهم ، في واقع الأمر ، مواطنون سودانيون لهم حقوق المواطنة وعليهم واجباتها . لقد كان النميري ، وما زال ، مغرماً بالأفكار الجديدة خاصة إذا كانت داوية مثيرة للعواصف ، ومن أجل هذا فقد تبنى تلك القرارات كلها دون مراجعة آخذاً في التباهي بها في خطابه للأمة في عيد الثورة الأول . وظل هذا هو شأنه في إتخاذ كل قرار ذي دوي اشتراكيا كان أم إسلاميا .

لقد قرر المنشقون عن الحزب الشيوعي التعاون مع النميري طامعين في أن يمكنهم النظام الجديد من تنفيذ ما ارتأوه وعلى رأس ذلك القضاء على الحزب . كما قرر الحزب الشيوعي بقيادة عبد الخالق محجوب المحافظة على استقلالية الحزب بافتراض أن التعاون مع النميري سيقوي من شوكته ويجعله خصماً أشد صلابة . بل كان يقول لخاصته إن أي تقوية لنميري ستجعل منه سان لازار السودان . ولا شك في أن المنشقين الذين نالوا ما أرادوا من مكانة في النظام قد وجدوا في معلوماتهم الثرة عن الحزب سلاحاً فتاكاً لم يترددوا في استخدامه حتى النهاية .

وجاءت المواجهة الأخيرة بين النميري والشيوعيين في يوليو — ١٩٧١ عندما قام الرائد هاشم العطا بانقلاب عسكري اعتقل على أثره الرئيس النميري وبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة ، كما شكل مجلس جديد يتألف من سبعة أعضاء من بينهم فاروق حمد الله ورفع الحظر عن التنظيمات الشيوعية . غير أن الانقلاب أحبط سريعاً على يد مجموعة من ضباط الصف بقيادة العريف حماد احيمر الذي دخل التاريخ مرتين في حياة الرئيس نميري كما سنفصل لاحقا . وكان انتقام النميري عسيرا . فقد أعدم فوراً هاشم العطا ورفاقه وأمر بالقبض على كل من يشتبه في اشتراكه في التخطيط للانقلاب . . وفي السادس والعشرين أعدم إثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق وهما بابكر النور الذي كان سيحل محل النميري وفاروق حمد الله . . بالرغم

من أن الإثنين كانا خارج البلاد وقت وقوع الانقلاب . وفي طريق عودتها أجبرت طائرتها البريطانية على الهبوط في ليبيا حيث اعتقلا وتم تسليمها للسلطات السودانية ولم يكن حمد الله شيوعياً وأن كان قد ألصق بالشيوعيين منذ أن تقرر إخراجه مع هاشم العطا وبابكر من مجلس قيادة الثورة في أكتوبر تشرين الأول ١٩٧٠ .

لقد وصف الرئيس نميري أسباب إقصاء هذا الثالوث بأسلوب ملتو في كتابه « النهج الإسلامي لماذا » . . . فقد وصف بابكر النور بأنه كان مخبراً شيوعياً أي أنه كان ينقل ما يدور داخل مجلس قيادة الثورة إلى الحزب الشيوعي كما رمى حمد الله بتهمة التآمر . . بيد أن الكل يعرف بأن الخلاف بين الرجلين كان خلافاً شخصيا مصدره الخوف والغيرة . وكان حمد الله قد انتقد ـــ وبحق ـــ جهاز الأمن مما أثار حفيظة مأمون عوض أبو زيد رئيس الجهاز والذي أوغر ضده صدر الرئيس يعاونه في ذلك خالد حسن عباس . ولم يكن الرئيس نفسه بحاجة إلى إيغار صدره فقد كان يمقت حمد الله لشعبيته ، وذكائه ، وطاقاته الهائلة مما يجعل منه منافساً محتملا . . كان نميري يسعى للتخلص من حمد الله بأية وسيلة وانتهى الأمر بطرده من مجلس قيادة الثورة والوزارة ، طرد نميري نفس الرجل الذي كان قد رشحه لقيادة حركة الضباط الأحرار في ٢٥/مايو ـــ أيار . . ولعل من سوء طالع حمد الله أن ضمه الشيوعيون إلى قائمة مجلسهم في انقلابهم الفاشل وأن يكون على متن طائرة واحدة مع بابكر النور . . وقد أخبرني النميري بعد تنفيذ حكم الإعدام بأن حمد الله قد طلب شهادتي وشهادة أبي القاسم ابراهيم على أنه لم يكن شيوعياً أو شريكاً في محاولة الانقلاب . غير أن النميري لم يرد على ذلك وما كان في مقدور النميري أن يفعل فقد كان شعور الغضب ضد الشيوعيين شعورا طاغياً بين رجال الصف والجنود خاصة عقب مجزرة قصر الضيافة . ولم يخال من كان يقول بأن العقد قد كاد ينفرط داخل الجيش ، يومها ، للسيطرة الكاملة لرجال الصف على الموقف خاصة وهم الذين بادروا بإنقاذ قائدهم .

وبالرغم من إفاضة نميري في الحديث في كتابه « النهج الإسلامي » عن إسلامه قبل عام الفتح (١٩٨٤) إلا أن إشاراته لدوره في أحداث يوليو كانت جد مبتورة . وعلّ المرء يعود بالقارىء إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد إنتصاره ويعود إلى حديثه إلى الصحافة العالمية . . .

حكى النميري ، دون حياء ، أمام مؤتمر للصحافة الدولية فقال بأن القبض عليه

ثم داخل غرفة نومه في منزله الرئاسي ، واصفاً في تفصيل كيف وضعت فوهات السلاح على رقبته واجبر على وضع يديه فوق رأسه لمدة ساعة قبل اقتياده إلى الخارج حافي القدمين وفي ملابس نومه . . ويتساءل المرء كيف أن الرئيس القائد لم يملك ساعتها لشجاعة للإصرار على ارتداء بزته العسكرية مثلما فعل اللواء الخواض القائد العام للجيش السوداني عندما اعتقل ليلة انقلاب مايو أيار . فقد قال الخواض يومها لمعتقليه : « أنا قائد عام الجيش وبهذه الصورة فقط سأخرج من منزلي » وفي د حر معتقله بالقصر وصف النميري كيف أنه خشي على حياته وحياة من معه عندما كانت القوات المضادة والموالية له تقترب من القصر فراح يناشد معتقليه الخروج في وجه الدبابات والطلب إليها إيقاف القصف . . . وإلا سنموت جميعاً » . ولهيبة تجاهلوه إلا أنه استطاع آخر الأمر اقناع أحدهم بالخروج والتلويح بشكير أبيض . . هذه هي كلمات القائد الشجاع كما وردت في اليومية الافريقية ص ٥٦٠٩ . ولقد ظن الكثيرون ، وأنا واحد منهم ، بأن الذي حدث في يوليو ١٩٧١ لم يكن إلا سلوكاً طبيعياً لرجل شجاع غالبته الأحداث . وخاب ظننا لأن أحداثاً أخرى وقعت ، فيما بعد ، جعلت المرء يوقن بأن هذا التهالك أمام الصعاب هو سمة دائمة تكررت مرة ثانية وثالثة أمام كل مجابهة . . وما قابل القائد واحدة منها إلا وقد ارتخت ركبتاه ، وطاش صوابه . . وسنجيء إلى كل هذا في الفصول اللاحقة ، لا إساءة للرجل بل ابرازاً لواحدة من شخصياته التي أشرنا إليها في مقدمة هذا الكتاب .

ويتضح جانب آخر من شخصيات النميري أيضاً في الطريقة التي عامل بها عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي بعد اعتقاله ، شخصية المنتقم الحانق . لقد جيء بعبد الخالق إلى مبنى القيادة العامة للجيش وهو يرتدي جلباباً متسخاً وقد قيدت يداه بالعمامة التي كان يرتديها . وكنا ساعتها نلتقي في مكتب اللواء خالد حسن عباس ، عمر الحاج موسى ، وابو القاسم هاشم وشخصي في انتظار مكالمة هاتفية من يحيى عبد المجيد الذي كان وقتها بالقاهرة ليفيدنا برأيه حول وزارة الري التي تقرر إسنادها إليه . وما أن قدم عبد الخالق واجلس في مقعد حتى بدأ أبو القاسم حواراً هادئاً معه . . . كان ابو القاسم يتحدث بأدبه غير المصطنع ، وسماحته الطبية . أخذ يسأل سكرتير الحزب الشيوعي عن الدوافع وراء الانقلاب . وبدأ عبد الخالق يتحدث عندما دخل مأمون عوض أبو زيد رئيس جهاز الأمن لينقطع سيل الحديث إزاء صرخة تكاد تكون هيستيرية أصدرها مأمون عندما رأى السكرتير العام للحزب

الشيوعي مقيد اليدين . . . كانت صيحة مأمون « قبضناه . . قبضناه » لا تعكس سرة ابتهاج حاقد ولا فرح شخصي وإنما هو ابتهاج رجل الأمن الذي أنجز رجاله مهمة بنجاح كان عبد الخالق منهك القوى ، مشقق الشفتين فطلب كوباً من الماء صبه له عمر ، ثم اردفه بثان وثالث نهل اثنين منها من يد عمر إذ كانت يداه مقيدتين وكاد عبد الخالق أن يكمل الثالث إلا أنه آثر أن يتناول لفافة تبغ فطلب واحدة مني ، اشعلتها ووضعتها بين شفتيه . . . فاليدان مازالتا مقيدتين . . . وبعدها استأنف أبو القاسم استجوابه الهادئ مسائلاً عبد الخالق مرة أخرى عن أسباب الانقلاب . . قال عبد الخالق بأنه لا يعرف شيئاً عن الإنقلاب إلا أنه سعيد بأنه قد أدى واجبه تجاه استقلال السودان، مناضلاً كل حياته في سبيله . . ومضى يقول لأبي القاسم : «أنت لا تعرفني . . اسأل عمر فهو ندي . . وأسأل منصور فهو يعرفني جيداً». وما توقف أبو القاسم عن سؤاله فمضى : « لماذا إذن صوت حزبك ضد الاتفاق البريطاني المصري » (والإشارة هنا للاتفاقية التي تم بموجبها إنهاء الحكم الثنائي وإعلان بداية الحكم الذاتي وكان للحزب الشيوعي يومها موقفاً مناهضاً نسبة للود المفقود بين الشيوعيين وعبد الناصر آنذاك. كما كانت شعارات الحزب الشيوعي ، يومها ، تنادي بالكفاح المسلح كوسيلة لإستقلال السودان بدلاً من التدرج الدستوري الذي قالت به الإتفاقية) . . ومرة أخرى طلب سيجارة أخرى قبل أن يرد ، فكان له ما أراد وما كاد أن يتناول رشفة واحدة منها حتى دلف إلى المكتب الرئيس النميري يصحبه أبو القاسم ابراهيم . نظر النميري إلى عبد الخالق نظرة عابسة وهو يزم شفته دون أن يردد حرفاً ، ويكاد المرء يرى الغيظ ينساب من مسام وجهه المبلل بالعرق في حر يوليو القائظ . وفجأة أمسك نميري بكوب الماء ليدلقه على وجه السجين المقيد . . وهرع أبو القاسم ، راكباً موجة رئيسه ، لينتزع السيجارة من فمّ الرجل . وتلفت ثلاثتنا لبعضنا البعض في وجوم لم يطل إذ سارع عمر ليناشد النميري بأن يؤخذ بعبد الخالق إلى مكان آخر .

وان كان للمرء أن يقرأ شيئاً في تلك الواقعة الأسيفه فهو تصويرها ، كما قلنا ، لجانب آخر من شخصية نميري . . . الحقد والضغينة الشرسة . فها هنا ضابطان هما أبو القاسم هاشم ومأمون عوض أبو زيد ذاقا نفس مهانة الإعتقال التي تعرض لها النميري وهناك ضابط ثالث عمر الذى نشأ وتربى عسكرياً . . لم ينس أي منهم الحلم ولذا فلا يملك امرؤ أن يقول بأن تصرف النميرى هو تصرف العسكري الذي

لا يعرف شيئاً غير الضرب بيد من حديد ، وليس تصرف الحانق الذي أذله الاعتقال المهين .

ومن ناحية عامة فإن عظماء الرجال يعرفون ، دوماً ، كيف يكون الحلم عند المقدرة. إذن فلابد من أن نبحث عن أسباب أخرى لهذا المسلك الثاني. وقد روى عن تاليراند مقولة في نابليون جاء فيها «كيف يتسنّى لرجل عظيم كهذا أن يكون سيء المنشأ بهذه الدرجة » . ولعل في قولة تاليراند هذه تكمن الإجابة .

وثمة قصة ثانية تكشف جانباً آخر من شخصية نميري ذات الوجوه السبع . . في الذكرى الأولى للانقلاب الشيوعي الفاشل أدى النميري التحية في حدائق الشهداء وما تمالك الرجل نفسه فطفق يجهش بالبكاء ، حتى كاد يشرق بالدمع . وصحبته بعدها إلى مكتبه ، وفي النفس استطلاع وحيرة . . ما الذي أبكاه ؟ ولم أتمالك نفسي فسألته ، وأجاب . قال نميري : « لقد أبكاني الإحساس بأني مسئول عن كل من مات من هؤلاء . . . الخصم والصديق » .

عجبي ! حتى النميري — كما يبدو — قادر على العطف . . عجيب أمر الانسان كم هو متناقض ! ليس هذا قولي وانما هو قول سفيتلانا اليلويفا ابنة ستالين لصحيفة « الاوبزرفر » البريطانية (١٩٨٤/٣/٢٦) عندما سئلت عما إذا كان الرجال القادرون على الشر قادرين أيضا على الخير ، فليس هناك من يدرك هذا أكثر من إبنة ستالين . والمقام هنا ليس مقام مقارنة بين النميري وستالين ففي ذلك ظلم لأحدهما ، ولكنه تسليط للضوء على جانب واحد من شخصيات الرئيس السوداني المتعددة .

الفصل الثاني

أعوام البشائر
١٩٧١ — ١٩٧٥

«كان الوقت هو أحسن الأوقات ، وكان أسوأ
الأوقات . كان زمان الحكمة ، وكان زمان
الغباء . كان عصر الإيمان ، وكان عصر
الشك . كان موسم الضوء ، وكان موسم
الظلام . كان ربيع الأمل وكان شتاء اليأس»

تشارلز ديكنز
(قصة مدينتين)

أسدلت أحداث يوليو/تموز ١٩٧١ الستار على فترة من التوتر الحاد والذي كان نتاجاً طبيعياً للانقسام الايديولوجي الممزق ، والصراع السياسي المنهك . . وبانتصاره في يوليو ١٩٧٢ تسنّم الرئيس النميري قمة عالية مستمتعاً بتأييد شعبي واسع مما مكنه من الانكباب ، هو وحكومته ، على التشييد والتنمية وبناء الأمة . والنميري الذي سنراه في هذا الفصل هو الحاكم الطامح والرجل الذي سعى جاهداً لصنع التاريخ . . وسيورد هذا الفصل إيجازاً لما تم من إنجاز في الفترة الواقعة بين عامي ٧١ — ١٩٧٥ . . كما سنورد في فصول لاحقة كيف أن الرجل الذي انتخب عام ١٩٧١ رئيساً لستة أعوام ليرتقي بالبلاد الذُرى ساعياً لتحقيق تطلعات أهلها الكثيرة قد دمر بنفسه أكثر ما أنجز ، ناقضاً غزله بيده . . . بل وراح يتخبط في متاهات السياسة مدمنا التآمر على الأصدقاء والأعداء على السواء ووالغاً في المخاتلة حتى انتهى به الأمر إلى أن يصبح ، بلا مواربة ، إماماً لأهل السودان . وسنعتمد في نظرتنا إلى تصور النميري لسلطانه ، وحقوقه ، وواجباته ، وأهداف نظامه على مقولاته هو ، لا أقوال غيره .

صحبت أحداث يوليو/تموز تغييرات سريعة وعميقة الجذور في الهيكل الإداري لدولة ، وعلاقات السودان الخارجية ، وأولويات العمل السياسي . وحول جنوب السودان تم تعيين أبل الير وزيراً لشئون الجنوب بدلاً من جوزيف قرانق الوزير السابق والذي تم إعدامه لإنتسابه للحزب الشيوعي . أما في السياسة الخارجية فقد انعكس

التغيير في تحسن العلاقات مع الغرب والدول العربية المحافظة مما ساعد ، بشكل أو بآخر ، في حل مشكلة الجنوب . كما ساعد حل مشكلة الجنوب بدوره في ملء الفراغ الدستوري وتوفير الجو الملائم لصياغة دستور دائم للسودان يرضي طموح أهل الشمال والجنوب معا . . ومن ناحية أخرى أعان التوازن في السياسة الخارجية على فتح الباب واسعاً أمام التعاون الاقتصادي والاستثمار الخارجي الضخم في مشاريع التنمية الطموحة . . وقد أصدر النميري ، خلال هذه الفترة عدداً من القرارات الجمهورية التي حددت وظائف الجهاز التنفيذي كما تبنى برنامج د . جعفر بخيت حول لا مركزية الحكم وهو البرنامج الذي عرف بإسم الحكم الشعبي المحلي . . كما شهد عام ١٩٧٢ أيضاً ميلاد الإتحاد الإشتراكي السوداني . كانت تلك الفترة ، بحق ، فترة حبلى بالأمل الواعد . . إصلاح جذري في الهياكل ، وإعادة لبناء مؤسسات الدولة ، ومراجعة هادفة لترشيد السياسات والخطط . . وكان مسعانا جميعاً هو أن يؤطر نظام مايو/آيار ، بعكس نظام الأحزاب ، كل هذه الوعود في برامج عمل محددة وواضحة يعلن الحاكم التزامه بها أمام الناس بدلاً من ترددادها شعارات وخطب منابر ، فهذا في يقيننا ، هو البديل الوحيد للسعي الواهم وراء الأماني العاطلة . . وقد قال النميري وهو يحدد أهداف تلك الفترة مخاطباً الأمة في ١٩٧٢/١١/١١ عبر خطابه لأول اجتماع للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني « لقد كانت هذه البلاد حتى الرابع والعشرين من مايو ١٩٦٩ في كبوة ومحنة ، كانت ولاءاتها متعددة . . وكانت قواها منهوكة . . وكانت وحدتها الوطنية متناثرة . . وكانت صور ذاتها مشوهة . . وكانت قدراتها ضائعة مهدرة . . وجاءت مايو لترفع العملاق من كبوته ، ولتعيد لصورته البهاء ، ولتجعل وحدته الوطنية حقيقة ولتزيل لغير رجعة التشرذم الحزبي ، والسيطرة القبلية ، والتسلط الطائفي » .

الطهارة الثورية :

وقبل النظر في البرنامج الطموح الذي طرحه الرئيس نميري في خطابه ، تجدر بنا العودة إلى العام الأول للثورة ، عام شعارات الطهر والنقاء الثوري . . وقد كان زعم الثورة آنذاك أن الفساد قد استشرى على عهد الأحزاب ، وباض وأفرخ في كل مرفق . . . وكانت لهذا الفساد رموز ، رموزه هي الوزراء وموظفو الدولة الذين قدموا لمحاكمات ثورية ترأس محاكمها بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة . كانت

المحاكمات مفتوحة ، ولا غرو ، فقد كان الهدف منها هو كشف مساوئ « النظام البائد» للشعب . . ومن ناحية أخرى فإن الاتهامات والأحكام التي صدرت ضد المتهمين انما أرست ، أو هكذا يفترض أن تكون ، قواعد وأسس للطهارة الثورية أجدر الناس بالالتزام بها هم ثوار مايو الذين يفترض أيضاً أن تكون نفوسهم قد خلصت من علائق الأهواء ، وذرائع الغرض ، ومغريات المصلحة الخاصة . . وبعبارة أخرى فإن ثورة مايو ، بإدانتها لمن حسبتهم رموزاً للفساد ، في العهد البائد في تهم محددة حول مناهج عمل معينة قد وضعت ، بنفسها ، المعيار الخلقي الذي ستقوّم به أداء رجالها ويحكم به الناس عليها . . . ولن يكون الانحراف عن هذه المعايير من جانب قيادة مايو ، إخلالاً بالقانون والشرعية فحسب ، وإنما هو أيضاً نكوص عن المثل التي أعلنتها ، وإهدار للمبادئ التي نادت بها ، وتحطيم للرايات التي أعلتها . فما هي هذه الاتهامات ؟ وما هي تلك الأحكام ؟ . . وما هو هذا الفساد الكبير الذي عاثه حكام الأمس في الأرض ؟ . . . ثم سنرى ، من بعد ، أين نحن من كل هذا .

محكمة الشعب الأولى :

لقد تم تشكيل أول محكمة للشعب برئاسة الرائد أبو القاسم محمد ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة . . . وكان تكوينها كما يلي :—

١ — الرائد أبو القاسم محمد ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة	رئيسا
٢ — العميد الرشيد الطيب دياب	
٣ — العميد أحمد محمد الحسن	
٤ — المقدم ابراهيم حسين محمد	أعضاء
٥ — المقدم عثمان أحمد على	
٦ — المقدم أحمد دوكة فضل المولى	أعضاء مناوبين
٧ — المقدم مصطفى محمود محمد	
٨ — نائب الأحكام — صلاح شيكة قاضي المحكمة العليا —	

كما مثل الإدعاء خمسة أعضاء بقيادة المدعى العام عبد الرحيم موسى يعاونه

المراجع العام محمد على المحسي ، والرائد عبد المنعم حسين من قوات الشعب المسلحة والطبيب أبو جديرى ، وعبد الحليم عثمان المستشاران بوزارة العدل . . . ومثل أمام المحكمة ثلاثة من الوزراء السابقين وهم :—

١ـــ د . أحمد السيد حمد	وزير التجارة سابقا
٢ـــ يحي الفضلي	وزير المواصلات سابقا
٣ـــ حسن عوض الله	وزير الداخلية سابقا

هذا ولم تتم محاكمة المتهم الثاني يحي الفضلي نسبة لمرضه وسوء حالته الصحية .

وحسبما أورد وزير العدل السيد/أمين الشبلي فإن محاكمة المتهمين قد تمت بموجب قانون معاقبة الفساد السياسي لعام ١٩٦٩ . كما أضاف وزير العدل بأن حق المتهمين في الدفاع يحدده السيد رئيس مجلس قيادة الثورة وفق القرار الصادر بتشكيل المحكمة (جريدة الايام ١٩٦٩/٩/١) . وبالرغم من أن الوزير لم يفصح ، في تصريحه هذا ، عن طبيعة تشكيل المحكمة إلا أن نفس الصحيفة قد اوردت في ليوم التالي (الثلاثاء ١٩٦٩/٩/٢ العدد ٥٧٣٠) ما يلي :—

« تفيد تحريات الأيام أن محكمة الشعب تعتبر مجلساً إيجازياً عسكرياً عالياً تخضع للإجراءات المنصوص عليها في قانون المجالس الايجازية العسكرية ومنها أن يكون للمتهمين حق اصطحاب أصدقاء من المحامين أو غيرهم لنصحهم وتوجيههم » .

عقدت محكمة الشعب الأولى برئاسة الرائد أبي القاسم محمد ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة عدة جلسات متتالية استمعت فيها إلى أقوال شهود الإتهام ودفاع المتهم وأقوال شهوده وقد كان من بين شهود الإتهام بعض مفتشي وزارة التجارة مثل حاتم حسين عمر ويوسف محمد عبد الله . وعقب الإستماع لدعاوى الاتهام وشهوده تقدم المتهمان لرئيس المحكمة يطلبان الإذن لمحاميهما عبد الوهاب محمد عبد الوهاب واحمد خير باستجواب الشهود ، إلا أن رئيس المحكمة أوضح بأن قواعد المحكمة لا تسمح بوجود محامين بل تعتبرهم أصدقاء لمساعدة المتهمين بكافة الوسائل . وبالرغم من ذلك فإن المحكمة لا تمانع في أن يقوم الصديقان المحاميان بتقديم اسئلتهم لشهود الإتهام بواسطة المحكمة . . . وفي نهاية استجواب الدفاع تقدم د. أحمد السيد حمد بمرافعة ختامية مطولة أهم ما ورد فيها إعتراضه على محاكمته بموجب قانون الفساد السياسي

عام ١٩٦٩ م . باعتبار أن القانون يحاكم الجرائم التي تتلوه فقط . (أي يجب أن لا يكون بأثر رجعي) كما نفى عن نفسه كل التهم الموجهة إليه .

وقد اختار الرئيس نميري أن يعلن بنفسه أحكام هذه المحكمة في بيان أذاعه على الأمة مؤكداً المعاني التي من أجلها تمت هذه المحاكمات . يقول البيان :

« الآن وقد فرغت محكمة الشعب من حكمها في أولى قضايا الفساد السياسي بعد دراسة طويلة حافلة مستأنية لا بد لنا أن نقف وقفة قصيرة نستلهم فيها العبر من ذلك الشريط الحافل من الأحداث الذي شهدناه ، ونحن نتابع أحداث تلك المحكمة التاريخية . . . ذلك الشريط الذي كشف لنا مفاسد حكم يندى له جبين التاريخ . . . لقد قامت ثورة الخامس والعشرين من مايو تعبيراً عن إرادة أمة طال ألجم الطغيان الحزبي لسانها الأصيل . . . قامت لتعلي حكم الشعب المريد إدانة لجاهلية الطائفية وفساد الحزبية.. وتأكيداً لكل هذه المعاني تكونت محكمة الشعب لتدرس في عدالة لا تعرف الغرض وسوء القصد . . . ولا ترغب في التشفي والانتقام ولا غرو فالثورات الهادفة لا تحقد ولا تنتقم وإنما ترد الحق إلى أهله وتعيد الأمور إلى أنصبتها مستهدية بقول العزيز الجليل « ولا يجرمنكم شنآن قوم على ان ألا تعدلوا . اعدلوا هو أقرب للتقوى » .

«ان محاكمة المتهمين أحمد السيد حمد وحسن عوض الله هي الأولى من سلسلة طويلة من المحاكمات وما كنا لنريد لها أن تطول لولا ذلك الفيض من الجرائم والمخالفات التي صدمتنا في كل مرفق من مرافق الدولة وقد أردنا لهذه المحاكمة أن تكون محكمة شريفة لا تذل فيها انسانية المتهم ولا تحقر فيها كرامة الشهود . . . بل تتوفر لها كل ظروف العدالة المنصفة والحكم الأمين .

والآن وقد فرغت المحكمة من حكمها التاريخي نود أن نؤكد للشعب وهو الحكم الفيصل في نهاية الأمر أننا لم نألُ جهداً ولن نألو جهداً في مراعاة ظروف كل المتهمين . . .

إن محكمة بإدانتها للمتهم الأول (أحمد السيد حمد) في أربع تهم من التهم الست التي وُجِّهت إليه لم ترد أن تفرض عليه العقوبة القصوى لأنها تدرك أن المتهم الحقيقي هو النظام البائد الفاسد بأسره . وانه وإن كان المتهم لم يفد لشخصه مما اقترف من مفسد إلا أنه قد عجز وهو في مركز القوة عن أن يقف في طريق الفساد وأن يحول دون الإضرار بمقدرات الشعب ومصالحه .

إن مجلس الثورة ليدرك أبعاد الفساد المستشري الذي فضحت بعض جوانبه هذه المحكمة . فساد أحزاب سخرت أجهزة الدولة وأموال الأمة من أجل مصلحتها العاجلة وفساد حفنة بشعة من التجار لم تراع سبل الكسب الشريف فاندفعت في شراهة إلى تجارة رابحة خاسرة ، رابحة بحساب الدرهم والدينار وخاسرة في حساب الشرف والأمانة . وفساد حفنة حائرة من موظفي الدولة لم يردعهم العلم الذي نالوه بفضل ما اقتطعه لهم العامل والفالح من قوت يومه ولم تردعهم المراكز التي تبوأوها في سهولة ويسر . لم يردعهم هذا وذاك عن استغلال سلطاتهم من أجل الكسب العاجل الحرام »

« ان مجلس الثورة بإدراكه لكل هذا ليود أن يؤكد لشعب السودان بأنه قد بدأ اتخاذ الإجراءات الناجزة لمحاسبة هذه الفئة الضالة واجتثاث هذا النبت الخبيث من جسد الدولة ، هذا هو كشف حسابهم . . . ومن حقّ شعب السودان أن يقف اليوم ليرى مخازي من تولوا أمره بالامس » .

الإدعاء الأول :

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد لعام ١٩٦٩ .

المادة ٦٥ (أ) من قانون عقوبات السودان .

وذلك أنه في الخرطوم في أبريل ١٩٦٩ وعندما كنت وزيراً للتجارة والتموين قد اتفقت مع المتهم الثاني وآخر على أن تسيء استعمال سلطاتك تحت المادة (٤) من قانون الرقابة المتبقية لسنة ١٩٦٦ لتمكين أربعة أشخاص من إستيراد أقمشة من الصين بمبلغ مليون جنيه بغرض تحقيق منفعة ذاتية لثلاثتكم أو لغيركم تبلغ ٥٠ ألف جنيه .

قرار المحكمة : المتهم الأول غير مذنب

المتهم الثاني غير مذنب

الإدعاء الثاني :

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد . وذلك أنك في الفترة بين ١٨/٥/١٩٦٧ و ٢٤/٥/١٩٦٩م عندما كنت وزيراً للتجارة والتموين أسأت استعمال

سطاتك في المادة (٤) من قانون الرقابة المتبقيه لسنة ١٩٦٦ في مجال الإستيراد وبددت أرصدة البلاد من العملة الاجنبية وأتيت بأفعال من شأنها التأثير في أثمان البضائع وألحقت أضراراً بمصلحة البلاد الإقتصادية وحصلت على فوائد ذاتية لنفسك ولغيرك بإساءة وإستغلال النفوذ .

قرار المحكمة : مذنب

الإدعاء الثالث :

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ وذلك أنك في الفترة من ١٨/٥/١٩٦٧م إلى ٢٤/٥/١٩٦٩م أسأت استعمال سلطتك في المادة (٤) من قانون الرقابة المتبقية لسنة ١٩٦٦ في مجال تصدير الجمال وحققت فوائد ذاتية لغيرك مخالفاً القواعد المعمول بها .

قرار المحكمة : مذنب .

الإدعاء الرابع :

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩م وذلك أنك في الفترة بين ١٨/٥/١٩٦٥ إلى ٢٤/٦/١٩٦٩ أسأت استعمال سلطتك في المادة (٤) من قانون الرقابة المتبقية في مجال توزيع الدقيق والأرز وحققت منافع ذاتية لنفسك ولغيرك مخالفاً القواعد المعمول بها .

قرار المحكمة : مذنب .

الإدعاء الخامس :

مخالفة المادة (٤) من قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ وذلك بأنك في حوالي أغسطس استغللت نفوذك كوزير للتجارة والتموين في تعطيل توكيل (أسمر) لتحقيق فائدة ذاتية للسيد أحمد الميرغني بلاسند قانوني مخالفاً بذلك القواعد المعمول بها

قرار المحكمة : غير مذنب

الحكـم :

صادق مجلس قيادة الثورة على قرارات المحكمة وأحكامها الآتيه :

١ المتهم الأول : أحمد السيد حمد وزير التجارة والتموين السابق :
(أ) السجن ست سنوات والحرمان من الحقوق السياسية مدى الحياة
(ب) الغرامة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه وفي حالة عدم الدفع السجن لمدة ثلاث سنوات تبدأ بعد نهاية الست سنوات الأولى .
(ج) الحرمان من تولى الوظائف العامة مدى الحياة .
(د) الحرمان من عضوية مجالس الشركات والمؤسسات لمدة عشر سنوات

هذا وقد قضت المحكمة ، كما أسلفنا ، ببراءة المتهم الثاني حسن عوض الله وزير الداخلية السابق .

محكمة الشعب الثانية :

إنعقدت المحكمة الثانية لمحاكمة المتهم أحمد زين العابدين وزير الصحة السابق ، والمحامي المعروف — وقطب الحزب الإتحادي الديمقراطي المنحل بتهمة إستغلال النفوذ لتحقيق منافع ذاتية . وتكونت هذه المحكمة أيضاً برئاسة عضو من مجلس قيادة الثورة هو الرائد زين العابدين محمد احمد عبد القادر . كما ضمت في عضويتها التالية أسماؤهم :

١ — العميد طيار أ . ح . عوض خلف الله عمر	عضوا
٢ — العقيد أ . ح . عمر محمد الطيب	عضوا
٣ — المقدم عز الدين عبد المجيد	عضوا
٤ — المقدم أحمد يحي عمران	عضوا
٥ — الرائد عزت فرحات على	عضوا

بجانب نائب الأحكام : القاضي صلاح شبيكة — قاضي المحكمة العليا . وفي بداية الجلسة أعلن رئيس المحكمة التهمة الموجهة على النحو التالي :

في الفترة ما بين ١٩٦٦/١/١ و١٩٦٩/٥/٢٤م كان المتهم بمراكز نفوذ تنحصر في عضويته بالجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء وعضوية المكتب السياسي للحزب الإتحادي الديمقراطي المنحل وأنه استغل نفوذه في الحصول على منافع ذاتية لنفسه تشمل خمسة آلاف سهم بشركة مجليفيراس وحوالي أربعة آلاف جنيه من نفس الشركة وألف وأربعمائة وعشرين جنيهاً من الأخوين أسمر وعضوية الشركة الشرقية للصناعات في صورة نصيب من أرباح الشركة يبلغ ١٠٪ — (جريدة الأيام ٦٩/١١/٣٠) . واستمعت المحكمة ، فيما بعد ، لخطاب ممثل الإدعاء عبد الرحيم موسى المدعي العام بوزارة العدل . والذي استهله بقوله :

«نقدم اليوم قضيتنا الثانية في محكمتكم الموقرة في مستهل حديثنا — سيدي الرئيس — نود أن نلاحظ بأن هذه الجلسة للنظر في القضية الثانية بموجب قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ م تؤكد استمرار ثورة مايو في تحقيق أهدافها التي تنتق في السعي لتحقيق حياة أفضل وحياة أسعد للمواطنين بلا اعتبار للفوارق القبلية أو الطبقية أو العقائدية التي خلقتها ودعمتها العهود البائدة . كما تؤكد أيضاً هذه الجلسة إستمرار الثورة في تحقيق أهدافها بالأساليب الثورية التي تشمل كل ما ينطوي عليه قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ من رفض وإدانة ومعاقبة للأخلاق القديمة التي أفسدت الحياة العامة في كل صورها » .

ثم مضى ممثل الإتهام للقول بأن «القضية الأولى (أي قضية أحمد السيد حمد) قد فضحت «النظام البائد» وأساليبه وفرصه التي أتاحت لوزير في الحكم السبيل لإستغلال السلطة العامة وأجهزة السلطة العامة لتحقيق أكبر قدر من المنافع المادية لمؤسسات ذلك النظام السياسية والعقائدية والتجارية بالصورة التي أضرت بمصالح البلاد الإقتصادية والمالية والاجتماعية .

وستفصح قضيتنا الثانية سيدي الرئيس النظام البائد أيضاً وغرضه وأساليبه التي أتاحت لنائب في الجمعية السبيل لخيانة الثقه التي وضعتها فيه الجماهير في دائرة من أكبر وأهم الدوائر الإنتخابية في البلاد ليكون حفيظاً ورقيباً على حقوق الآخرين» .

وفي تفصيله للاتهامات الموجهة للمتهم قال ممثل الإدعاء بأنه سيثبت بحسب ما

يرد في التهمة المنسوبة للمتهم أنه في الفترة ما بين يناير ١٩٦٦ و٢٤ مايو ١٩٦٩ كان في مراكز نفوذ تنحصر في عضوية الجمعية وعضوية مجلس الوزراء وعضوية المكتب السياسي للحزب الإتحادي الديمقراطي المنحل وستثبت أنه استغل نفوذه المترتب على هذه المراكز في تحقيق منافع ذاتية لنفسه تشمل خمسة آلاف سهم في شركة مجيلفراس وحوالي ٤ آلاف جنيه من نفس الشركة، و١٤٢٠ جنيها من لأحويين أسمر وعضوية في الشركة الشرقية للصناعة وستثبت كل ذلك سيدي الرئيس بالشهادة المباشرة من أقوال الشهود وبالمستندات التي سنقدمها بواسطة الشهود.

وعلى مدى شهر كامل استمرت المحكمة في اعمالها إلى أن اصدرت أحكامها ضد وزير الصحه الأسبق بالسجن عشرة سنوات والحرمان مدى الحياة من ممارسة الحقوق السياسية ومصادرة خمسة آلاف سهم مسجلة باسمه في شركة مجليفيراس بعد تقييمها بالسعر الجاري وبغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه وفي حالة عدم الدفع بسجنه سنتين تسرى بالتتالي وبحرمانه من تولى الوظائف العامة مدى الحياة وحرمانه من عضوية إدارة مجالس المؤسسات والهيئات والشركات التي تخضع لإشراف السلطات العامة مدى الحياة. هذا وقد تولى المتهم أحمد زين العابدين الدفاع عن نفسه.

محكمتا الشعب الثالثة والرابعة :

تم تشكيل محكمة الشعب الثالثة لمحاكمة المتهمين كلمنت امبورو وزير الصناعة السابق ورجل الأعمال محجوب محمد أحمد وابنه محمد محجوب على النحو التالي :

- العقيد أ. ح. أحمد محمد الحسن رئيسا
- مقدم بحري يوسف حسن عضواً
- مقدم أحمد ادريس عضواً
- رائد محمد أبوزيد سليمان عضواً
- رائد محمد الفاتح عبد الله عضواً

ولم يشمل المجلس نائباً للأحكام بدعوى تأهيل رئيسه علمياً في القانون. وقد جرت محاكمة المتهمين الثلاثة تحت قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ م. وكانت التهمة الموجهة إلى وزير الصناعة هي الخروج عن القانون واللوائح في منح شركة

سيارت المازدا اليابانية التصديق كصناعة مميزة . وحسب اللوائح فإن أية صناعة ، لكي تصبح صناعة مميزة وتمنح اعفاءات خاصة من رسوم الجمارك ، والضرائب ، وتحويل الأرباح إلخ . . . لابد لها من الاعتماد على تصنيع نسبة معينة من مستوحاتها في الداخل بيد أن مشروع المازدا لم يكن أكثر من مصنع لتجميع أجزاء السيارات المصنعة أساساً خارج البلاد .

وقد مثل الإتهام في هذه القضية المحامي عبد المنعم مصطفى كما صحب المتهمين كصديق المحامي أنور أدهم . وقد أصدرت المحكمة ، والتي بدأت في السبع والعشرين من مايو ١٩٧٠ م حكمها على المتهمين في الرابع عشر من يوليو ١٩٧٠ وهي تقضي بإدانة المتهمين . وكان الحكم الذي صدر ضد المتهم كلمنت أمبورو وزير الصناعة السابق هو :

١ ــ السجن أربعة سنوات
٢ ــ الحرمان من الحقوق السياسية لعشر سنوات

أما المحكمة الرابعة والتي تشكلت في مطلع أغسطس ١٩٧٠ لمحاكمة المتهم عبد الماجد أبو حسبو وزير الإرشاد السابق بتهمة الثراء الحرام والفساد السياسي فقد ضمت الآتية أسماؤهم :

١ ــ العقيد أ . ح . أحمد محمد الحسن رئيسا
٢ ــ المقدم عبد الوهاب أحمد البكري عضواً
٣ ــ المقدم مهدي أحمد صالح دياب عضواً
٤ ــ الرائد عصمت حسن زلفو عضواً
٥ ــ رائد بحرى أحمد حامد البشير عضواً
٦ ــ رائد عثمان حماد شره (احتياطى)

وقد مثل الإتهام فيها المحامي فوزي التوم منصور رئيس هيئة التحقيق بوزارة الإرشاد يعاونه الملازم أحمد محمود من وزارة الداخلية ، وصالح محمد عبد الله من وزارة الخزانة ، والرائد عبد المنعم حسين من القوات المسلحة ، وأحمد السباعي من ديوان النائب العام . كما رافق المتهم كصديق المحامي التجاني لكارب .

وأورد الإتهام أن وزير الإرشاد السابق والذي قدم للمحاكمة لمخالفته ، المادة (٤) (أ) ، (ج) من قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ «الفساد الاداري» وأنّ المتهم قد تسبب أو ساعد على تبديد الأموال العامة للدولة بالآتي :

(أ) تجاوز في الصرف الاعتمادات المالية الموضوعة بوزارته بإنفاقه على بعض الصحفيين السودانين والأجانب وآخرين ممن لم يؤدوا عملاً للدولة أو أدواعملاً لايستحقون عليه ما صرف لهم فعلا .

(ب) حمّل الخزينة العامه دون وجه حق تكاليف حفلات أقيمت في منزله وقام برحلات للخارج وتعاقد تعاقدا خاصاً مع فرقة فنية مما نتج عنه دفع مبالغ من خزينة الدولة بغير وجه حق (الحفل الباذخ المذكور هو الحفل الذي أقيم لتكريم أم كلثوم سيدة الغناء العربي والمبلغ المشار إليه . . . ر ٧ جنيه سوداني) .

(ج) بدد في بند النثرية والاعتماد المخصص له كوزير للإعلام بصرفه في أوجه لا يجوز الصرف فيها وزوّر في دفتر الحساب المعد لذلك .

وبلغ جملة ما تم تبديده بموجب هذا الإدعاء ٧٢,٤٤٦ جنيها .

أما الإتهام الثاني : الذي ووجه به الوزير السابق فهو مخالفة المادة ٢ (٤) من قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ مقروء مع المادة ١٠ من قانون الثراء الحرام وذلك أنه في فترة توليه الوزارة شيد له منزلاً بامتداد الخرطوم الجديد يقدر بمبلغ ١٥ الف جنيه دون أن يكون له من الموارد الخاصة ما يمكنه من بناء هذا المنزل كما بلغت جملة ما دخل حسابه في البنوك إبان توليه الوزارة ١٤,٤٤٢ جنيهاً دون أن يكون هناك مصدر مشروع لذلك . وقد برأت المحكمة المتهم من التهمة الأخيرة إلا أنها أدانته بتهمة التبذير (الإنفاق على الصحفيين والحفلات) قاضية بحبسه وحرمانه من حقوقه السياسية . »

فساد الرئاسة :

بالإضافه إلى المحاكم الثورية هذه فقد شكلت لجنة تحقيق في يونيو حزيران ١٩٦٩ للنظر في الممارسات غير القانونية وخاصة المالية التي تمت بالقصر الجمهوري

«قصر الرئاسه» بين عامي ٦٥ ١٩٦٩ . وسنورد ما جاء في الصحف بجانب تقرير لجنة التحقيق بتفصيل لا يترك شاردة ولا واردة حتي وإن بعث التفصيل على الملل .

وحسب ما أوردت جريدة الأيام (العدد ٥٦٥٤) في الخامس من يونيو ١٩٦٩ ، فقد شكلت لجنة لمراجعة مخصصات القصر الجمهوري ومراجعة الوضع الوظيفي به في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩ م على النحو التالي :

١ــ عباس بابكر (من رئاسة مجلس الوزراء)	رئيسا
٢ــ محمد صلاح الدين بشير (من ديوان الموظفين)	عضوا
٣ــ الملازم تاج السرحسن (القوات المسلحة)	عضوا
٤ــ أحمد محمد على (من وزارة المالية «الحسابات»)	عضوا

وأوردت نفس الصحيفة في الثامن من يونيو ما يلي :

ــ كشفت التحقيقات في القصر الجمهوري عن بذخ وإسراف وتجاوز لمصرف فوق الإعتمادات المقررة وترقيات للموظفين ورفع لدرجاتهم ضد الأسس المعروفه . وأمثلة ذلك :

ــ رفع أعضاء مجلس السيادة مرتباتهم عن طريق العلاوات من ٢,٢٠٠ جنيه إلى ٥١٢٠ جنيه عن طريق العلاوات والبدلات .

ــ بلغت تكاليف رحلات رئيس مجلس السيادة للخارج ١٠٣ ألف جنيه وبلغ تجاوز الاعتمادات في الميزانية ١٠١ ألف جنيه .

وقد أوضح التقرير أن بند المرتبات في ميزانيات القصر قد تضاعف في الفترة ما بين (١٩٦٦ــ١٩٦٨) أذ قفز من ٦٥ ألف إلى ١١٥ ألف جنيه في العام وأن مصروفات البند الثالث قد قفزت إلى ٦٤ ألف جنيه صرفت منها حوالي ٥ آلاف جنيه لشراء آلات موسيقية وأكثر من ١٤ ألف جنيه لشراء معدات مائدة وأدوات للقصر وحوالى ٢٤ الف جنيه لشراء نياشين و٥,٥٠٠ ألف جنيه لشراء دراجات نارية .

وجاء في نفس العدد من الصحيفة تلخيص للتقرير الذي رفعته اللجنة لوزير الدولة لشئون الرئاسة . . . ويقول التلخيص ما يلي :

«كشفت التحقيقات في مخصصات القصر الجمهوري عن زيادات ضخمة حدثت خلال الأربع سنوات الأخيرة (١٩٦٥ ١٩٦٩) . . كما كشفت عن بذخ واضح وعدم تقيد بالنظم والقوانين وتجاوز للصرف في بعض البنود وصل في بعض الحالات إلى مضاعفة الإعتماد عشر مرات كما حدث بالنسبة لاعتمادات الضيافة والرحلات ووجود مخالفات لإجراءات الترقيات ورفع الدرجات مع ترقية بعض الموظفين بصورة شاذة حتى أن أحد الموظفين ترقى من الدرجة (ب) إلى المجموعة الثالثة خلال سنة واحدة . واتضح أن أعضاء مجلس السيادة أعطوا أنفسهم علاوات ، بلغت أكثر من جملة مرتباتهم .

كما اتضح أن رحلات رئيس مجلس السيادة للخارج كلفت أكثر من مائة ألف جنيه وأن القصر إشترى معدات للأكل بمبلغ ١٤,٤١٠ جنيها وآلات موسيقية بمبلغ ٤٨٦٠ جنيها .

ولقد كشفت التحقيقات أن ميزانية الموظفين قد تضاعفت بين عام ١٩٦٦ و١٩٦٨ . . ارتفعت مرتبات الموظفين داخل الهيئة نتيجة للتعيينات والترقيات التي تمت بلا مبرر — ارتفعت من ٦٦,١٠٥ جنيها عام ١٩٦٦ إلى ١١٥,٩٧٠ جنيه عام ١٩٦٨ وارتفعت مرتبات الموظفين خارج الهيئة من ١٢,٧٦٠ جنيها إلى ٢٢,٦٠٠ جنيه عام ١٩٦٨ وأعطى أعضاء مجلس السيادة أنفسهم علاوات تزيد على مرتباتهم فبينما حدد مرتب عضو مجلس السيادة بمبلغ ٢,٢٠٠ جنيها قفز المرتب عن طريق العلاوات للعضو الواحد إلى ٥١٢٠ وتفصيل ذلك كما يلي :

— المرتب الأصلي	٢٢٠٠ جنيها
— بدل الضيافة	١٢٠٠ جنيها
— علاوة خاصة	١٠٠٠ جنيها
— بدل سكن	٧٢٠ جنيها
الجملة	٥١٢٠ جنيها

وبالإضافة لذلك تدفع الدولة تكاليف الماء والنور في منازل رئيس وأعضاء مجلس السيادة .

وقد ارتفعت العلاوات التي تمنح لموظفي القصر - غير أعضاء مجلس السيادة

بشكل ملحوظ أيضاً فبدل الملبس مثلاً قفز من ٣٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه وبدل السكن من ٣٠٠ إلى ٢٨٨٠ جنيها وكانت الترقيات والتعيينات للموظفين تتم من غير اتباع للأسس والإجراءات السليمة مما أدى إلى ترقية موظف في الدرجة (س) إلى الدرجة الثالثة خلال سنة واحدة ومازال أقرانه في الدرجة (ب) حتى اليوم وآخر للدرجة الثالثة مازال أقرانه في الدرجه السابعه وثالث للدرجة السادسه ومازال أقرانه في الدرجه (ب) . . بل تعدت ذلك إلى صغار الموظفين .

بذخ وإسراف :

وبجانب الترقيات والمرتبات فقد انعكس البذخ والإسراف في مصروفات البند الثاني والثالث وقد كان التصرف في هذه البنود يشكل تحدياً واضحاً وصريحاً للنظم وعدم مراعاة للقوانين واللوائح المالية خلال الفترة ٦٦—١٩٦٨ فقد قفز بند الرحلات مثلاً من ١,٥٠٠ جنيه إلى ١٧,١٨٨ جنيه .

أما تجاوز الصرف أي زيادة الصرف على الميزانية المصدق بها فقد بلغت حداً ضخما نورد منها على سبيل المثال :

— بند الضيافة والاحتفالات تجاوز الصرف فيه المبلغ المصدق به بمبلغ ٢٧,١٢٠ جنيها .
— مال مجلس السيادة الخاص بلغ التجاوز فيه ١٤,٦٨٧ جنيها .
— بند المياه والإنارة بلغ التجاوز فيه ١١,٢٤٤ جنيها .
— بند البريد والبرق بلغ التجاوز فيه ٥,٥٧٩ جنيها .

هذا وقد بلغ التجاوز في الفصل الثاني والأول وحدهما مبلغ ١٠١,٨٨٩ جنيه .

الفصل الثالث :

والفصل الثالث مخصص للأعمال الجديدة في القصر الجمهوري وقد بلغ الصرف عليه خلال هذه الفترة (٦٦ ١٩٦٨) ٦٤,٢٦٤ جنيها صرفت على النحو التالي .

— صناعة أوسمة ونياشين بالخارج ٢٣,٨٠٠ جنيها
— دراجات نجارية ٥,٥٠٠ جنيها

أدوات أكل ومعدات للقصر	١٤,٤١٠ جنيها
— آلات موسيقية	٤,٨٦٠ جنيها
— أصلاح حديقة القصر	٣,٦٥٠ جنيها
— تليفونات داخلية	٢,١٣٩ جنيها

الرحلات الخارجية :

ولقد دفعت الخزينة العامه مبلغ ١٠٣ ألف جنيه لرحلات رئيس مجلس السيدة في الداخل والخارج خلال هذه الفترة (٦٦—١٩٦٨) صرفت على النحو لتالي :

— رحلة كنشاسا الأولي	٢١,٦٨٠ جنيها
— رحلة للمديريات الجنوبية	١٤,٥٥٩ جنيها
— رحلات داخلية في السودان	١٧,١٨٨ جنيها
— رحلة بلغاريا	٩,٧٨٨ جنيها
— رحلة الدار البيضاء	١٠,٦٥٢ جنيها
— رحلة شرق أفريقيا	٩,٨٧٦ جنيها
— رحلة الهند	٥,١٧١ جنيها
— رحلة السعودية	٣,٨٩٣ جنيها
— رحلة لوساكا	٢,٨٢٢ جنيها
— رحلة كنشاسا الثانية	١,٧٥٠ جنيها
— رحلة كمبالا	,٨٨٣ جيها
— رحلة أفريقيا الوسطى	,٨٤٧ جنيها
— رحلة النيجر	٢,٤٩٠ جنيها

أما أعضاء مجلس السيادة الآخرين فقد كلفت رحلة السيد عبد الرحمن عابدون إلى لندن ١,٣٧٩ جنيها ورحلة السيد داؤود الخليفة إلى السعودية ٦١٩ جنيها (بالتمام و لكمال) .

هذا ما كان من أمر فساد الرئاسة وبذخها وإسرافها في «العهد البائد» حسبما أوردته لجنة التحقيق الثورية وأعلنته على الناس جهاراً من موقع الإدانة

والتشهير . . . فإنفاق إسماعيل الأزهري ، رئيس السودان آنذاك ، لما يربو قليلاً عن المائة ألف جنيه خلال عامين في رحلات داخلية شملت جنوبي السودان وشرقه وغربه ، ورحلات خارجية إحدى عشر ذهبت به إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا كانت مدعاة للتشهير . . . وإنفاق عبد الرحمن عابدون لما يربو قليلاً عن الألف جنيه في رحلته إلى لندن ، وداود الخليفة لما ينيف قليلاً على الستمائة جنية في رحلته للاراضي المقدسة كان مدعاة للتشهير . . . وترقية الطيب الخليل الطيب الإداري المتمرس إلى المجموعة الأولى كان مدعاة للتشهير ، وأضافة ألفي جنيه إلى المرتب الشهري لكل عضو من أعضاء مجلس السيادة كعلاوة خاصة للضيافة كان مدعاة للتشهير . . وكان هذا هو معيار الثورة الذهبي في الحكم على تصرفات القيادة . . . وسنرى في الفصول القادمه أنماطاً أشتاتاً ليس فقط في الإنحراف عن هذه المعايير بل وفي تجاوزها إلى حدود ما عرفتها مستويات الحكم العليا طوال تاريخ السودان المستقل .

المغالاة في التطهرية :

ولا مشاحة في أن الرئيس نميري ، في مطلع عهده ، كان أكثر زملائه تشدداً في الإلتزام بما أسماه النقاء الثوري . فقد إستدعى ، مثلاً ، سفير السودان في بيروت (مصطفى مدني) ليقرعه على تقديمه هدية هي عبارة عن باكو سجاير لأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة (أبو القاسم ابراهيم) لدى زيارته بيروت . وقال نميري يومها لسفير : «لاتفسد هؤلاء الشباب فهم من طينة تختلف عن طينة وزراء الأحزاب» وكأن السفراء كانوا يفسدون وزراءهم بلفافات التبغ . . . بيد أنّا ، يومذاك ، حسبنا ذلك تطرفاً في النقاء . . ما أعظمه ! .

ولما كان النظام قد أدان الرئيس السابق الأزهري لقيامه برحلات كلفت مائة ألف جنيه (طوال مدة رئاسته) فقد رفض النميري اقتراحاً باستئجار طائرة من شركة «مصر للطيران» بتكلفة عشرين ألف جنيه لتقله على رأس وفد سوداني إلى الصين مفضلاً السفر على طائرة تجارية حتى حمل حملاً على التنازل عن ذلك ، إن لم يكن لشيء ، فللاعتبارات الأمنية. هكذا كان مستوى الطهارة وهكذا كان المثال الذي قدمته الثورة في طفولتها ، فأين نحن اليوم من كل هذا؟ وعلّ القاريء يصبر معنا قليلاً حتى نحمله إلى عهود تالية سرى فيها الفساد إلى الشغاف وتمدد إلى الأطراف . ولن يكون

معيار في الحكم عليها هو معايير الصلاح المطلق وإنما هو الصلاح النسبي حسب ماقدمت ثورة مايو وحاسبت به الآخرين .

هذا ميثاقي وعهدي :

موجة التأييد الشعبي العارمة التي صحبت أنقلاب ١٩ يوليو حملت مجلس الثورة على اعادة النظر في الكثير من الحسابات . ورغبة منه في رد الحقوق إلى أهلها ، وكانت رغبة صادقة . قرر المجلس حل نفسه وتقديم رئيسه لا ستفتاء شعبي كأول خطوة في طريق بناء المؤسسية . وجاء اقتراح حل المجلس من خالد حسن عباس ، كما اقترح ترشيح النميري للرئاسة في ٢١ أغسطس/آب ١٩٧١ . وكان اقتراح خالد ، والذي ظن البعض بأنه كان واقعاً تحت وطأة فقده الأليم لأخيه الذي لقي حتفه إبان الانقلاب ، قد لقي معارضة من البعض مثل زين العابدين محمد أحمد الذي اقترح أن تكون الرئاسة دورية بين أعضاء المجلس إلا أن غالبية المجلس وقفت مع اقتراح خالد . ووقف النميري من كل هذا موقف من يدعي الحياد بل العزوف عن المنصب . . . واتبع ذلك بقوله بأنه على استعداد لتحمل المسئولية إن كان الشعب يريد ذلك . وأثبت المستقبل أن نميري في حديثه عن إرادة الشعب المزعومة هذه كان يبحث عن سلاح يستخدمه ضد معارضيه في النظام ، كانوا من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو المكتب السياسي أو الوزراء . . . فلم يعد الناس يسمعون من بعد انتخابه إلا الحديث عن التفويض الشعبي ، وكأن التفويض هذا شهادة تمليك بسودان .

وهكذا أصدر مجلس قيادة الثورة ، قبل حله ، الأمر الجمهوري رقم «٥» والذي صار دستوراً مؤقتاً للبلاد. وقد نصَّت المادة ١٥ من ذلك الأمر على أن يقوم لإتحاد الاشتراكي بتسمية مرشح واحد للرئاسة يخوض إستفتاءً عاماً يقبل أو يرفض فيه . ونسبة لعدم قيام الإتحاد الاشتراكي فقد أورد الأمر المؤقت بأن مجلس الثورة يقوم بترشيح أول رئيس للجمهورية . وعقب هذا الترشيح اقترحنا على الرئيس نميري بتقديم بيان انتخابي للأمة حتى يتم الترشيح على أساس برنامج سياسي محدد .

وقد يبدو هذا أمراً عديم المعنى لوجود مرشح واحد دون منافس إلا أن مسعانا

كان ذا هدفين: أولها هو تأكيد ماندعوله ونبشر به وهو أن السياسة يجب أن لا تكون هتافاً وشعارات بل برامج واضحة المعالم. وثانيهما هو تقييد الرئيس نفسه ببرنامج محدد يتأكد معه أن التفويض ليس بتفويض مطلق لرجل وإنما هو تفويض لرجل من أجل أداء برنامج محدد أعلنه على الناس مؤكداً العزم على تحقيقه.

وفي ١٤ أغسطس/آب ١٩٧١ وقف الرئيس نميري يخاطب الأمة أمام واحدة من أكبر المظاهرات الشعبية التي شهدها الخرطوم ويقول: «وأني لأشهد الله أمامكم اليوم مجدداً الميثاق ومؤكداً العهد لشعبنا الوفي بأن أظل له ومعه جندياً مخلصاً وخادماً أمينا .. لا حاكماً متسلطاً، ولا والياً متجبرا .. أهب آمالكم كل فكري ومطامحكم كل جهدي .. وأكرس قلبي كله حباً لكم ووفاء، أرفع رايتكم مناضلاً تحتها، حماية لوحدتكم ودعماً لإرادتكم ومفجراً لطاقاتكم ... وسأظل على العهد أرفعها أو أسقط شهيداً دون سقوطها حتى نكمل معاً درب النضال الطويل وصولاً إلى يوم الانتصار النهائي.

من أجل كل هذا مواطني الأحرار، قبلت قرار مجلس قيادة الثورة بتشريفي بالترشيح رئيساً لجمهورية السودان الديمقراطية وما كنت لأقبله لولا اقترانه بالإستفتاء الشعبي ليس فقط تعبيراً عن قبولكم لي رئيساً ولكن استعداداً منكم لوضع قواكم الزاخرة وقلوبكم العامرة بالإيمان في خدمة مباديء وأهداف الثورة فأنا — وأنا أصدقكم القول — لن أستطيع وحدي أن أتحمل المسئولية لإنجاز مهام المرحلة القادمة ... أريدكم معي كل واحد فيكم وكلكم معاً، في تنظيماتكم الجماهيرية متحدة في تحالفها العظيم تحت راية الإتحاد الاشتراكي السوداني ....

لقد ظللت أوكد أن هذه الثورة شعبية في أهدافها وفي قواها وستظل بالشعب كما تفجرت به، وللشعب كما قامت من أجله أريد أن يكون اختياركم وعياً ومسئولا .. أريده التزاماً مشتركاً بيننا أريده عهداً على ميثاق الثورة ومن أجل هذا فلن أقبل إلا اختياراً مسنوداً باغلبية عالية ساحقة .. تطمئنني وإياكم على وقفتنا يداً واحدة وارادة واحدة وقدراً واحداً ومصيراً واحدا ...»

وبعد مرور شهر قدم النميري بيانه الانتخابي وهو يقول للناس هاؤم أقرأوا كتابيه .. كان كتابه عهداً قطعه الحاكم على نفسه، وبرنامج عمل التزم به أمام الناس وهو يدعوهم لتأييده، ثم من بعد، محاسبته على ما أنجز وما فرط. وقف النميري ليقول: «واليوم، مواطني الأحرار، وأنتم تستعدون لإبداء رأيكم في اختيار رئيس

جمهوريتكم — ولأول مرة في تاريخ السودان المستقل أرى من واجبي نحوكم . . . ومن حقكم علي . . . أن أقدم لكم كتابيه لتقرأوه حتى تكونوا على بينه من أمركم وأنتم تحكمون . . . فقد مضى عهد الحقوق الموروثة . . ومضى عهد التأييد الأعمى . . . ومضى عهد الحكم بالوكالة . . . فما أنا إلا واحد من أبنائكم جئت من قرية من قراكم . . وانحدرت من أبوين لم يعيشا إلا عيشة الكفاف كالملايين منكم . . . ليس لي من حق موروث إلا ما أورثتنيه قليل الجهد الذي أعانني الله على أدائه لكم . . . بالتكليف لا بالتشريف . . وبالمساواة التامة التي لا تعرف تدنياً ولا استعلاء . . . وانني اليوم وأنا أقدم لكم كتابيه . مواطني الأحرار . إنما أفعل هذا رغبة مني في أن تتحد إرادتنا على بينة . وتتحدد مسيرتنا على هدى ، وتتوثق جهودنا على وعي بصير» .

ومرة أخرى كان النميري يرسم مبادىء جديدة بإعلانه عن خضوع الحاكم للشعب، المصدر الوحيد للشرعية. ثم يمضي ليقول بأنه، خلافاً عن سابقيه، فهو لا يسعى لكسب التأييد الأعمى بل يحث الناس على الحكم عليه تبعاً لإلتزامه بمبادىء معينة ووفق أداء معين . . وما كان النميري وقتها يتحدث بالأصالة عن نفسه وإنما نيابة عن مبادىء وأهداف ثورة فجرتها مجموعة من الضباط الأحرار وعبر عنها لاحقاً آخرون عديدون فصارت ملكاً للشعب . وسنرى كيف انتهى الحال بالسودان في أقل من عشر سنوات عندما تحول الحاكم الذي انحدر من أبوين لم يعيشا إلا عيشة الكفاف إلى جبار صعّر خده . وكيف تحول نظام الحزب الواحد إلى نظام الرجل الوحد . لقد كان النميري حينذاك شرساً في هجومه على قيادة الطائفية واصماً إياها بأنها كانت تحسب السودان ملكاً خاصاً. أما نميري ، فعلى نقيض الزعيمين الطائفيين ، رجل لم يرث الحكم بالوراثة ووسم نفسه بميسم التواضع وكان بذلك فخورا . وباسم الثورة والشعب مرغ النميري إسم الزعامة الطائفية بالتراب لإستغلالها للناس باسم الدين . ثم مضى بعد عقد واحد من الزمان ليتحول هو نفسه إلى إمام أهل السودان . وإن كان أهل السودان قد عرفوا ، ومازالوا ، الولاء ميراثاً وطواعية لكل من الزعيمين الدينيين، فقد عرفوا أيضاً الإختلاف معهما في الدين والسياسة دون إذلال أو تحقير : أما إمام السودان الجديد ، والذي لا خيار معه ، فقد أضحى ظل الله في الأرض ، الخلاف معه زندقة ، والمجادلة معه تجديف ، ومساءلته أمام الناس جريرة يقرع مرتكبها بالعصا ، ويجلد بالسياط .



إعادة هيكلة وتنظيم السلطه :

عقب أدائه القسم ، انكب النميري على إعادة هيكلة وتنظيم الجهاز التنفيذي بهدف ترشيد الأداء وعملية صنع القرار . . . وكان التنظيم الجديد بمثابة ترتيب للبيت الداخلي قبل أن يندفع السودان في مشروعات بنائه العظام . وعلى هذا الأسس فقد تم ، ولأول مرة ، تقسيم الوزارات إلى مجموعات حسب طبيعة العمل مع تحديد واضح لمهامها الآنية والمستقبلية كما حددت مواقعها في هرم السلطة ، والذي يمثل الرئيس قمته . واقتضى هذا التنظيم خلق وزارات جديدة كان ابرزها هو وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري والتي أوكل إليها أمر الإشراف الدائم المدءوب على تقويم ومراجعة التجربة بهدف تجويدها . ولم تكن إعادة تنظيم الإدارة مسألة عشوائية بل كانت برنامجاً مدروساً ومتعدد المراحل . وفي هذا الشأن قامت وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإدارى بأدوار هامة مثل : تصنيف الوظائف ، والتدريب ، وتوحيد لوائح خدمة الموظفين ، ووضع الأسس الثابته للمحاسبة والإستثناف . وكان لكل واحد من هذه الأدوار مدعاته . فالخدمة المدنية السود نية ، والتي كان يضرب بها المثل في حسن أدائها على طول عهد حكومة الأحزاب الأولى وحكم الفريق عبود ، قد لحق بها أذى جسيم عقب ثورة اكتوبر . . . فقد أضحت الخدمة المدنية منذ ذلك التاريخ فريسة لكل مغامر ثوري ، ودعيٌ ايديولوجي تكالبوا عليها جميعاً باسم الثورية وانقضوا عليها باسم الطهر والنقاء ، وما كان كل من راشتهم سهام هذه المغامرات أعداء للتطور والتجديد ، وما كان كل من امتدت لهم يد البطش بمتهم في أثرة . وأصبح الصبح فإذا الخدمة المدنية خاوية بما ظلموا . هذه واحدة من ثمرات غلواء أكتوبر ، وما الـذي حدث في بدايات عهد ثورة مايو إلا إمتداد لتلك الغلواء .

تحدث الرئيس نميري حول الإصلاح الإداري الذي انكب عليه فقال في معرض حديثه لأول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد في ١٦ أكتوبر ١٩٧١ : «نبدأ عهدنا الجديد بعد اختيار نواب الرئيس وكلهم مكان ثقتي المطلقة برسم الأطر والهياكل التي تعمل من خلالها الدولة . . . وبتحديد الإختصاصات والأهداف بالأجهزة والوزارات فقد ظلت أغلب أجهزة الدولة تعمل بلاضوابط ولا حدود مما أدى إلى الكثير من التخبط والكثير من الأضرار . إن التنظيم الجديد لم يكن عملاً ارتجالياً دبر

بليل وإنما هو نتاج دراسة دامت شهرين فالدولة الحديثة لا تقوم على تفريخ القوانين . . . إن الثورة تدرك أن أجهزة الخدمة المدنية والعمل هي من أكثر التكوينات الاجتماعية تعقيداً . . . وإن كان لها أن تواكب الثورة ولا بد أن تعمل فلا مناص من إعادة صياغتها إنهاء للعفوية وتدعيماً للجهد المخطط ومن أجل هذا قررت إنشاء وزارة للإصلاح الإداري وشئون العاملين تهدف إلى تنظيم الجهاز الإداري . . وتوحيد سياساته وتأمين تكافؤ الفرص للعاملين فيه وخلق القيادات القادرة في مستوياته العليا . . ومضاعفة كفاءته الإنتاجية . . وتهدف بجانب هذا إلى وضع الخطة التي يتحقق عن طريقها قصر دور الوزارات المركزية على التخطيط والتوجيه والتقويم والمراقبة وتحليل المواقف وهو أمر لا معدى عنه بعد سريان قانون الحكم الشعبي المحلي وتعيين المحافظين . .»

وفي مايو/أيار ١٩٧٣ أصدر النميري عدة أوامر جمهورية تحدد . بدقة وتفصيل . مهام وواجبات وأهداف فروع الجهاز التنفيذي . فحدد الأمر الجمهوري رقم «٣» مهام وواجبات وامتيازات الرئيس ورئيس الوزراء (المواد ٢٠–٢٣) والوزراء (٢٧–٢٨) والمجالس الوزارية (٢٤–٢٦) ونواب الوزراء (٢٧–٢٨) والسكرتارية العامه للحكومة (٢٩–٢٣) والخدمة العامة (٣٤–٤١) . كما حدد الأمر الجمهوري رقم «٤» (١٩٧٣/٥/٩)، الذي ألغى الأمرين الجمهوريين «٥» و«٦» (١٩٧١/١٠/١٢) ، عدد الوزارات المركزية قاصراً إياها على أربعة عشر وزارة مع تبيان وظائفها وتنظيمها الداخلي . ومن ناحية أخرى أصدر الرئيس نميري في نفس اليوم الأمر رقم «٦» القاضي بخلق هيئة للتخطيط المركزي ومجلس أعلى للتخطيط يشرف على التخطيط التنموي ويترأسه رئيس الجمهورية . وضم المجلس في عضويته نواب الرئيس ورئيس الوزراء ومجموعة من وزراء الحكومة المحلية والحكومات الإقليمية . وكان رئيس الجمهورية . على قمة هذا الهرم الإداري كله . يعمل داخل إطار مؤسسي . يفترض أن يلتزم به هو أولا قبل غيره . وفي هذا المجال فقد نبه لرئيس الوزراء إلى أهمية التنسيق والتخطيط وهو يقول في خطابه لمجلس الوزراء والذي أشرنا إليه :

«وعليكم أن تدركوا أن التخطيط السليم يقضي بأن يتم اتخاذ الإجراءات في إطار الهيكل القانوني والإجرائي الذي حددته الثورة . . فأنا لا أريد منكم قوانين وقرارات دوافعها اللهفة العاجلة . . أو الطموح غير الواعي . . أو الحماس غير

مرشد ففن التقرير يقضي بأن تبنى القرارات على الدراسة الكافية لخلفيات مشاكل ، ولمدى تأثيرها على الأجهزة الأخرى ولمدى تطابقها مع خطة التنمية ولمدى إلتزاماتها المالية ومصادر تمويلها ولمدى الأعباء والنتائج الإجتماعية المترتبة عليها» .

فسعى رئيس الجمهورية ، إذن ، هو قيام دولة مؤسسات لا إمارات عبر متصححة يأكل الواحد منها لحم الآخر . . . ومسعاه ، إذن ، هو الأداء العلمي الذي يعتمد على الحقائق والتحليل ، فلا إندفاع طائش باسم الثورية ، ولا مغالاة لاهفة باسم التحديث ، بل عمل مدروس ، ومؤسسات متناغمة .

لامركزية الحكم :

كان أهم تغيير مؤسسي في تلك الفترة هو العمل بقانون الحكم الشعبي المحلي لعام ١٩٧١ . فبموجب ذلك القانون انتقلت سلطات إدارية واسعة وخولت سلطات أوسع من الخرطوم إلى المديريات التسع الباقية وهي الاستوائية ، وبحر الغزال ، وكردفان ، وأعالي النيل ، والنيل الأزرق ، وكسلا ، والشمالية ، ودارفور ، والبحر الأحمر. وقد نص القانون أيضاً على وجوب المشاركة الشعبية المحلية في إدارة البلاد ، إدراكاً لأن جوهر الحكم المحلي هو تعبئة الناس بإمكاناتهم الذاتية الوافرة للإرتقاء بمجتمعاتهم فليس في مقدور الدولة ذات الطاقات المحدودة الوفاء بما يحتاجه الناس . وعند صدور الدستور الدائم نصت المادة السادسة على لا مركزية الحكم لإدارة السودان مما أكسب اللامركزية شرعية تجعل منها سمة لازمة لحكم أقاليم السودان على الدوام .

وتقوم مؤسسات الحكم الشعبي المحلي على شكل هرمي يضم المجالس الشعبية الاقليمية ومجالس الأرياف والمدن . وتقع مجالس القرى في أسفل الهرم ويجري انتخابها أولاً ثم تصعد القيادات من بعد إلى المجالس الأعلى . وحرصاً على إبراز دور القوى الحديثة والعناصر المعطلة في المجتمع فقد نص القانون على أن يمثل العنصر النسائي بـ ٢٥٪ من مجموع أعضاء المجالس ، كما استحدثت وسائل انتخاب يضمن عبرها تمثيل جميع الفئات كالعمال والزراع ، والرأسماليين الوطنيين . وتنص القوانين المؤسسة هذه المجالس على أن تقوم هذه المجالس بإدارة كافة الخدمات في المديرية مثل

الزراعة ، والصحة ، والطرق ، والإسكان ، وتخطيط المدن ، والتنمية الإجتماعية ، وإدارة الشرطة .

إن قانون الحكم الشعبي المحلي ، والذي صدر في مايو ١٩٧٣ كان امتداداً لجهد بدأه الراحل جعفر محمد علي بخيت منذ عام ١٩٧٠ في إطار المؤتمر القومي لتطوير الحكم المحلي بالسودان والذي دعا له وتبناه الرائد أبو القاسم محمد ابراهيم وزير الحكم المحلي آنذاك .

وقد أعدت لذلك المؤتمر لجنة تحضيرية ترأسها وكيل وزارة الحكومة المحلية كرم الله العوض وضمت من بين أعضائها سبعة من العاملين في الإدارة المحلية هم : عبد السلام الخضر نائب وكيل الوزارة ، وقلوباوي محمد صالح مدير معهد الإدارة العامة ، وعبد الرحمن العاقب نائب الوكيل للشئون الهندسية ، والشيخ بشير الشيخ مساعد الوكيل ، بجانب ثلاثة من نواب محافظي المديريات : محمد السيد الشعر ، عثمان أبو كشوة ، وابراهيم عبد الرحمن الصابوني . كما شارك في اللجنة الدكتور محمد ابراهيم أبو سليم مدير دار الوثائق ، ومحمد بشير نائب وكيل وزارة الشباب ، والصادق محمد الطيب مستشار وزير الداخلية لشئون السجون ، وخلف الله الرشيد المحامي العمومي ، وجعفر بخيت من جامعة الخرطوم .

وقد أتاح المؤتمر فرصة نادرة للدكتور بخيت لبلورة الكثير من الأفكار التي كان ينادي بها حول دور الإدارة في التغيير الإجتماعي والتحديث ، مثيراً بضع نقاط محورية إتجه نحوها الحديث بكليته ألا وهي :

— توجه الحكم المحلي على ضوء الأهداف التي أعلنتها الثورة وكيف يمكن لهذا الحكم أن يساعد في دفع وترسيخ هذه الأهداف .
— الدور الأساسي للحكم المحلي في تحديث المجتمعات الأهليه وتنمية القطر بصفة عامة .
صلاحية الحكم المحلي كوعاء تنظيمي لخدمة الوحدة الوطنية والتكامل بين الأجهزة المحلية والمركزية .

وأبان النقاش خلال هذا المؤتمر خلو أجهزة الحكم المحلي في العهود السابقة من أى مصمون سياسي باستثناء دورها لإبراز قوة الأحزاب السياسية والطائفية إبان الإنتخابات البرلمانية . كما أبان أن هذه المجالس كانت تعاني فراغاً فنياً وحضارياً

لسيادة الفكر التقليدي على أنماط أدائها تسبة لشبه إنعدام وجود القوى الحديثة بين أعضائها مما كرس من نفوذ الولاءات المحلية الضيقة . وحول الإدارة الأهلية فقد تناول المؤتمر كيف أن سلطان الولاء القبلي كان يمثل سداً منيعاً أمام تعميق الولاء للوطن لا لفقدان الروح الوطني ولكن لطغيان الولاء القبلي . ومن ناحية أخرى فقد حرص الدكتور بخيت على تأكيد الرأى الذي كان ينادي به دوماً بأن الإدارة المثلى هي الإدارة التي يتخذ فيها القرار في أدنى المستويات مما حمله على الدعوة إلى ارتكار الحكم الشعبي على مستوياته القاعدية أي لجان القرى والفرقان حيث يكون لكل قرية قائد طبيعي يجند طاقاتها للقيام بإنجاز ما تحتاجه تلك المجموعة من عمل مناقشة إياه بالديمقراطية المباشرة ومنفذة له عن طريق الدفع الذاتي والعمل التطوعي .

ولتحقيق هذه الأهداف فقد كان هناك عملان متوازيان أولهما انتزاع السلطة من أيدى زعماء القبائل والعشائر وثانيهما ، ربط الإدارات المحلية بالاتحاد الاشتراكى السوداني باعتباره الوعاء الشعبي للعمل السياسي . وبعبارة أخرى ، إضافة إلى المهام الإدارية للحكم الشعبي المحلي ، اصبحت له مهام سياسية لا تتمثل فقط في شرح أهداف الإتحاد الاشتراكى بل وفي تنفيذها . . . وما عمل الاتحاد الإشتراكي ، كما أريد له ، إلا توحيد الأمة وتجنيد طاقاتها للبناء . ومنعاً للتضارب بين العمل السياسي والعمل التنفيذي فقد تقرر أن يقود الحكم المحلي على مستواه الإقليمى محافظ يعينه رئيس الجمهورية يتولى في نفس الوقت مسئولية قيادة التنظيم السياسي .

ومن أجل التعريف بالترتيبات الجديدة قامت حملة مكثفة في وسائل الإعلام والمنابر العامة كما أصدر الإتحاد الاشتراكي كتيباً تعريفياً بعنوان «بناء الدولة الحديثة» . وقد أوضح الكتيب أولويات عمل المجالس اللامركزية مثل :

أ — تعزيز الحكم الشعبي المحلي بجعله أداة تنفيذية في يد الشعب لتوفير احتياجاته الأساسية مع الإشراف على التخطيط المحلي وتدريب العاملين .

ب تنسيق الشئون المالية بين مختلف وحدات الحكومات المحلية والحكومة المركزية على أسس جديدة تمنح الأولى حرية أكبر للعمل قائمة على قواعد محددة .

حـ زيادة موارد منظمات الحكم المحلي ، عبر العون الذاتي ، بما يساعدها على الإيفاء بالمتطلبات المتزايدة .

كما دعا الكتيب أيضاً إلى تحسين المستوى العام للخدمات في انحاء البلاد موصحاً الأولويات في هذه الخدمات ومؤكداً على أهمية التعبئة الشعبية (النساء والشباب والمتحصصين) لسد العجز المالي ، إذ لا تملك الدولة من الموارد ما يكفي للحفاظ على مستوى الخدمات ، مع التوسع المرتقب ، ناهيك عن التصاعد بها .

لقد قام الحكم الشعبي المحلي ، إذن ، كجهاز متكامل محدد الوظائف والموارد وفق فلسفة للحكم معينة هي التعبئة الشعبية من أجل الإرتقاء بالتنمية والمحافظة على القدر اللائق من الخدمات . وما هدفت هذه الفلسفة إلا لتثوير الأداة الإدارية حتى تخرج من اسار جمودها التقليدي لتصبح أكثر مقدرة على أداء مقاصد أبعد مما وطنت عليه . وفي هذا الشأن كتب الراحل الدكتور بخيت ، في إحدى أوراقه حول الثورة الإدارية وضرورتها لثورة مايو ، يقول : «إن فعالية الثورة وقدرتها على الإحتفاظ بالولاء الشعبي لها ، وبخاصة في تحويل شعاراتها إلى واقع معاش مرتبطة بفلاحها في تحويل الأجهزة الحكومية إلى أجهزة قادرة ثم توجيهها لخدمة أهداف الثورة على أن ترتبط العمليتان ببعضهما ارتباطاً عضويا . وأية محاولة للثورة في أن تمارس وظيفتها التحديثية والإنمائية والتغييرية دون أن تدخل في الأجهزة الحكومية للخدمة المدنية مؤثرا ثوريا لا عطب فيه سيؤدي إلى إجراءات تتسم بالطابع القلق والنظرة لمصلحة الآجلة والمحتاجة لكثير من التعديل والتبديل مستقبلاً الأمر الذي يحيل الجهاز الحكومي كله إلى ورشة صيانة بدلاً من أن يكون مصنع إنتاج وسيؤدي الأمر في النهاية إلى أن تصبح الثورة جهازاً مكتبياً غارقاً في الإجراءات والشكليات وبعيدة عن تحقيق غاياتها الكبرى» .

ثم مضى للقول بأن الثورات لو وقفت عند حد إعلان الشعارات ، والتبشير بالمبادىء إستنفذت طاقاتها الثورية وانتهت إلى رتابة» . «وثورة مايو اذا ما حصرت نفسها في ذلك الفضاء الذي أوجده فيها انطلاقها الأول عدت كالقمر الدوار الذي ترسله قذيفة أرضية إلى بعد معين لا يتعداه ولا يحيد عنه وما هذا أمل الناس فيها ولا رجاؤهم لها . إن الأمل في ثورة مايو أن تجدد الحياة على مسيرة علوية لا على التفاف دائري . مهما كانت سرعة الحركة فيه ، فإنها لا تعدو تكرار نفس الموقف . وإن الرجاء فيها أن تحدث من الإجراءات ما يؤدي تلقائياً إلى تغييرات في مضمون الحياة الاجتماعية فيؤدي هذا إلى تغييرات أخرى مخططة تتبعها نتائج تتولد وهكذا حتى لا يمر عقد من العمر إلا وقد تغيرت ملامح البلاد واكتسبت صفة جديدة . ولكي تصبح

الثورة قادرة على النفوذ لآفاق جديدة والتغلب على قوى الجذب الأرضية فهي محتاجة لأن تستبطن داخلها طاقة ذاتية تدفعها من علو إلى أعلى كالكبسولة القمرية التي تتقاذفها الصواريخ المتعالية المتتابعة شاهقاً بعد شاهق حتى تصل بها مشارف المحط الذي تتجه إليه» .

وعلى أي فبالرغم مما قد يبدو على السطح بأنه نقل للسلطة من الخرطوم إلى الأقاليم ـ من المركز إلى الأطراف فإن الحكم المحلي قد أصيب في مقتلين . أولهما هو نظرة الرئيس نميري نفسه للحكم المحلي، ففي حسبان نميري فإن الحكم المحلي لا يعدو أن يكون وسيلة لزيادة رقعة سلطانه وسلطاته على امتداد القطر ، تحت شعار اللامركزية . فقد أصبح الرئيس الآن متصدراً لجهاز تنفيذي ، بحجم البلاد ، يقدم ولاءه الأول لراعيه رئيس الجمهورية شخصيا . وبهذا الفهم فقد أصبحت وظائف محافظي الأقاليم مجالاً للمحاباه ، وتوزيع الاعطيات ، والرعاية الشخصية . وتبعاً لذلك كان هناك طوفان من تعيينات المحافظين .فمحافظة الخرطوم ، على سبيل المثل ، شهدت عزل وتعيين ستة محافظين في ستة أعوام (١٩٧١ ـــ ١٩٧٨) ومثل الخرطوم كانت محافظة الجزيرة . حيث لم يبق أي واحد من هؤلاء المحافظين في منصبه فترة كافية لتنفيذ برامجه . وفي هذا المجال ، نشهد مرة أخرى تناقض النميري الحاكم لطامح مع النميري المغامر المناور . فبدلاً من أن يصير الحكم المحلي أداة فعالة لإدارة المناطق الريفية النائية والمراكز الحضرية متشعبة المشاكل أصبح واجهة لسلطان الخرطوم . . ولا تفوت مثل هذه الأمور على الرئيس النميري الذي أعلن للملأ أن خلق وظائف المحافظين لا يهدف إلا إلى إنهاء السيطرة المركزية التي تقتل المبادرة . وفي هذا قال في خطابه التنظيمي «أما وظائف المحافظين فقد اقتضى خلقها التصور الجديد لحكم المحلي ، والذي ينهي فرض الإدارة المركزية من جانب وزارة الحكومة المحلية بالصورة التي تقتل المبادرة وتقضي على كل مفاهيم فلسفة اللامركزية وسيوفر النظام الجديد بجانب تحقيق اللامركزية الحقيقية وحدانية القيادة الإدارية التي ظلت مؤسسات الدولة وأجهزتها تفتقدها في كل أقاليم السودان مما أدى إلى جعل الوزارات والمصالح ممالك يستقل بعضها عن البعض . . بل ويدمر بعضها البعض . »

وكان المقتل الثاني ، وهو نتيجة طبيعية للإنحراف الأول ، هو العجز الكامل عن التعبئة الشعبية لا في حشود الاستقبالات ، وإزجاء المواكب ولكن وراء أهداف تنموية وخدمية محددة ، وفي إطار مشروعات لا تخفى عن العين : صحة البيئة ،

صيانة الطرق ، التعاونيات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للاقليم ، تشييد المدارس الخ... وكبديل لهذا فقد انتهى الأمر ببعض قيادات هذه المجالس إلى الإنحراف عن ما ينفع الناس إلى ما يحقق النفع الشخصي : توزيع تراخيص الأراضي لغير مستحقيها ، توزيع المواد التموينية بصورة حملت حتى النميري نفسه إلى إدانة بعض هذه القيادات . وقد أدى هذا بدوره إلى انصراف الكثير من العناصر المقتدرة النظيفة ، والتي تمثل بحق القيادة الطبيعية القادرة على التعبئة ، عن الحكم المحلي مما حمل إليها رحاب الحلاقيم ، مندحقي البطون . . . فكنا كمثل من استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير . فلانجحت هذه المؤسسات في أداء الدور التقليدي للحكم المحلي : جمع الضرائب ، النظافة العامة وصحة البيئة ، الأمن القبلي ، ولا أدت دورها السياسي الجديد في التعبئة التنموية وهي شيء يختلف تماماً عن مواكب الاستقبال للرئيس الظافر . أما الإتحاد الاشتراكي ، القمر الدائر ، صاحب الدور الأكبر في تعبئة الموارد البشرية لسد الثغرات فقد آثر الوقوف عند حد طرح الشعارات بدلاً من تقويم التجربة ومراجعتها ، أحياناً كثيرة لضمور الخيال . وأحياناً أخرى للجهل بأولويات العمل العام .

كان الدكتور بخيت غيوراً على الحكم الشعبي المحلي . . ماترك شاردة ولا واردة إلا وأحصاها في مؤلفاته ومنشوراته الكثر حتى لا تنبهم أمام الناس الطرق . . . وبلغت به الغيرة مبلغها حينما رفض المجاملة حتى في صغريات الأمور . ونذكر في هذا المجال وقفته إبان افتتاح جسر النيل الأزرق الجديد عند كوبر . وقف محافظ الخرطوم يومها ليعلن عن إطلاق إسم النميري على الجسر ، فسادت وجه الرئيس ابتسامة . ولكن بخيت ، والذي كان يحمل كلمته المكتوبة ترك خطابه جانبا ، عندما جاء دوره ، ليقول إن المحافظ قد ارتكب خطأً جسيما. فلا محافظ الخرطوم ، ولاوزير الحكم الشعبي المحلي ، ولا رئيس الجمهورية يملك سلطة إطلاق إسم على جسر . إن السلطة هي سلطة المجلس الشعبي التنفيذي ومن الخير أن نترك له أن يمارس ما منحناه من صلاحيات . . . وما ملك النميري إلا أن يبتسم مرة أخرى . فقد كان ، يومها ، كالبشر يقبل المجاهرة بالرأى أمامه ، وعلى مشهد من الناس ، أو عله كان يدعي ذلك .

إن اطلاق الأسماء على الجسور ليس بأمر ذي شأن . ولكن في ظل نظام أصيب رئيسه بجنون العظمة فإن الذكرى بمثل هذه الأحداث تنفع لسببين : أولاً لأنها

تكشف أن في قدرة الأفراد أن يضعوا الحاكم في مواعينه الصحيحة . وثانياً لأن ثقة الناس بمؤسساتهم لن تقوى ما لم يؤكد القائمون بأمر هذه المؤسسات ، بديء ذي بدء ، إيمانهم بها وحرصهم على أن تمارس سلطاتها دون أن تتحول إلى مجرد ألسنة تلهج بالثناء على الحاكم حيث لا مكان للثناء ، أو تبقى نموراً من ورق ، وما أدى بنا إلى ما نحن فيه إلا فقدان هذا اللون من الإشارات والتنبيهات حيث الإشارة والتنبيه واجب .

هذا ما كان من أمر تنظيم أجهزة التنفيذ في الدولة . بيد أن نميري في سعيه التنظيمي هذا قد أولى جهازاً آخر إهتماماً كبيراً لا بد من الإشارة إليه ، ألا وهو جهاز الأمن . وفي تناولنا لذلك الجهاز ، بصفة خاصة ، نود أن نوضح تصور الثورة آنذاك المفهوم الأمن القومي وحرصها على طمأنينة المواطن. تحدث الرئيس ، في خطابه الضافي الذي أشرنا إليه ، عن فعالية هذه الأجهزة وضرورة التنسيق فيما بينها ، وواجبها الأساسي في حماية الثورة والنظام وهو يقول : «وأريد من أجهزة الأمن أن تعيد تنظيم نفسها حتى تصبح أكثر قدرة على حماية الثورة — وقد فعلت مشكورة جهد طاقاتها في الماضي — كما أؤكد ماقلته في بياني الانتخابي بأني لا أريدها أداة إرهاب أو قمع وإنما أريدها حفيظاً يقظاً ورقيبا أمينا . فليس هنالك أنق لكرامة المواطن من أن تنزع الأمن عن نفسه ، وتزرع الخوف في مكانه . . . على تلك الأجهزة إذن أن تنظم نفسها . . وتنسق جهدها . . فالمنافسة بين أجهزة الأمن لن تذهب ضحيتها إلا الحقيقة ولن تكون فريستها غير حرية المواطن ومن أجل هذا فقد خلقت في رئاسة الجمهورية الجهاز الذي يقوم ببلورة صورة الأمن بالقدر الذي يمكنني من متابعة الأحداث ، ورد الجنوح أو التسلط» .

هذا هو ما قاله الرئيس الحالم الطامح الذي يريد من أجهزة الأمن أن تكون أدوات حفظ ورقابة ، لا قمع وإرهاب . وما مضت أعوام إلا واصبح الحالم الطامح فريسة لنميري آخر ، نميري المنتقم الذي لا يحول دون انتقامه وازع . وستكشف الفصول اللاحقة عن مساعي النميري المتكررة لأن يحول أجهزة أمن الوطن والنظام إلى أجهزة لا لقمع خصومه بل ولإرهاب معارضيه في الرأي حتى بين رجاله . كما سنرى كيف انعكست الأدوار ، فنميري الذي يحذّر من تجاوز الأجهزة في مطلع السبعينات قد أضحى ، في نهاياتها ، هو الرجل الذي أخذ يلوي أيدي هذه الأجهزة حتى تتجاوز الدستور والقانون على السواء .

وقد صدق من قال بأن السودان لم ينقذ من حاكم كعيدي أمين في قمة طغيانه إلا بسبب مؤسساته التي ، كثيراً ما رفضت الإنصياع ، لنوازع الطغيان ، وأوهام الحاكم الذي أخذت تؤرقه المخاوف ، وتستبد به الظنون . وإن كان لأجهزة الأمن السودانية تجاوزاتها القليلة ، إلا أن تلك التجاوزات لم تصل إلى حد البربرية الذي وصلت إليه بعض الأجهزة المماثلة في العالم الثالث ، ربما بسبب طبيعة الرأفة والرحمة المغروسة في وجدان السودانيين على مر التاريخ والذين مافتئوا يقلمون أظافر الحقد بالتراحم الأسري والعشائري... وليس أدل على ذلك من تجربة السودان التي يعيشها اليوم حيث يسيطر القمع البربري على الناس لا من جانب مؤسسات النظام ، بل من طرف رجل واحد ظن بأن التاريخ لا يتسع لأحد معه فدمر كل شيء بما في ذلك مؤسسات حكمه ، ولم يجد له من سند في هذا إلا فئة مغمورة بائرة تزدلف إليه ساعية إلى مرضاته دون مرضاة الله .

الإتحاد الاشتراكي السوداني : القيادة والتعبئة والتربية السياسية :

وشهدت هذه الفترة أيضاً مولد الإتحاد الاشتراكي السوداني في يناير/كانون الثاني ١٩٧٢ والذي أريد له أن يكون وعاء شاملاً يوحد قوى الشعب بما يتجاوز الاختلافات القبلية والاقليمية والعرقية ، ويتجافى الانشطار الطائفي الذي عرفت به كل الأحزاب القديمة باستثناء الحزب الشيوعي وتنظيم الإخوان المسلمين اللذين تألفا ، بشكل رئيسي ، من ابناء الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية . وكان أسوأ ما عرفت فترة الأحزاب هو سيطرة حزب واحد يمثل طائفة معينة على البرلمان ، دون أن يتجاوز ، في مناهجه في الحكم ، كل مظاهر العداء الطائفي الموروث نحو الطائفة الأخرى .

وكان المراد للإتحاد الاشتراكي أن يكون جهازاً يخطط الإتجاه السياسي ، وأداة تعبيء القوى الشعبية عبر برامج عمل محددة . وفي تخطيطه للاتجاهات يسعى التنظيم لتحقيق تكامل بين الجهاز السياسي والجهاز التنفيذي (الحكومة) بحيث لا يكون هناك تضاد ولا منافسة بينهما حتى يعمل الجهازان كيد واحدة عبر قنوات بينة للإتصال بينهما. وكان ذلك أمراً بالغ الضرورة بالنسبة لنظام وليد في ظل مفهوم جديد للوحدانية السياسية كبديل للتعدد . إلا أن الرئيس النميري كما سيتضح

لاحقاً ــ سعى منذ البداية لتأليب كل جهاز على الآخر موقداً نيران التحاسد والمنافسة غير المشروعة بينهما ، ومستلذاً بالمخاتلة وزارعاً الألغام في طريق كل منهما . وما أظنه قد حسب ، أو عناه كثيراً أن يحسب ، بأن الضحية لكل هذا ستكون هي النظام كله .

كانت مهمة الإتحاد الاشتراكي هي القيادة والتعبئة والتربية السياسية . وفي هذا الصدد تم تنظيم أجهزة الإتحاد الاشتراكي العليا ــ على شكل لجان متخصصة تابعة للجنة المركزية . أما تعبئة السند الجماهيري فقد أريد لها أن تتم عبر قنوات الإتصال الحديثة (أجهزة الإتصال الجماعي) دون التنكر التام للقنوات القديمة المتمثلة في الأواصر الأسرية ، والمجتمعية ، كما أريد لرسم السياسة أن يصبح عملاً يرتكز على منهجية علمية لأن مقصدنا هو الخروج بالسياسة عن دائرة الشللية والشعارات الجوفاء .

في هذا الشأن قال الرئيس النميري في معرض حديثه لدى انعقاد الجلسة الأولى للجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي في ١٩٧٢/١١/١١ : أن الحركة الجماهيرية النشطة داخل إطار الإتحاد الاشتراكي السوداني هي حركة ثورية تهتدي بالفكر المايوي الملتزم بمصلحة المواطن السوداني العادي في القرية كان أو في المدينة . . المواطن الذي يعيش حياته إنساناً بسيطاً يرفض الجدل الكلامي في مذاهب الاعتقاد . . ويرفض التصورات الإفتراضية لما هو غير موجود . . ويأبى صراع الطبقات . . وينادي بالوئام والتكامل في تأسيس المجتمع وبنائه .

إن اللجنة المركزية التمهيدية للإتحاد الاشتراكي السوداني مطالبة بأن تبث في الجماهير هذا الفكر الثوري بأصالته السودانية ، وارتباطه المصيري بحياة الجماهير ، وسعيه الدؤوب لدفع عجلة التغيير التي تمكن السودان من أن يبرز مكامن قوته ويحتل المركز الذي يرشحه له مكانه الحضاري والجغرافي . وأن عليها ، إلى جانب هذا ، أن تهتم بمشاكل الجماهير . . متعرفة ، ودراسة ، وموجهة لما ينبغي أن يخطط من سياسات ويمارس من تصرفات . ومن أجل هذا فقد أنشأنا أمانات متخصصة تسعى لترشيد العمل السياسي بربطه بالبحث والتمحيص ، وتوجيه للمعرفة النافعة ، وقدرته على استنباط حلول المشاكل من دراسة المشاكل نفسها» . . .

نعم كان مبتغانا هو أن تصبح السياسة علماً لأن هدف السياسة هو التطوير إلى الأحسن . . ولأن الثورة ــ أيّ ثورة ــ هي ، في جوهرها ، إعادة لصياغة

الواقع القائم لواقع أفضل . ومن هذا المنطلق قامت اللجنة المركزية برسم خطط للعمل المرحلي مستمدة من الخطة العامة للنظام بعد دراسات مكثفة ساهم فيها البعض من الوزراء وأساتذة الجامعات والفنيون من كل المهن بالإضافة إلى ممثلين لنقابات العمال والتنظيمات الشعبية . وقد أصبحت تلك الخطط هي مرشد الدولة في جهودها التنموية في أوائل السبعينات .

ولم يكن أمام الإتحاد الاشتراكي — إن كان له أن يؤدي دوره هذا بنجاح إلا انتهاج الديمقراطية في أدائه ، والاستناد على قاعدة عريضة من الإجماع الشعبي الناتج عن الحوار لا القهر . وقد طرح هذا المفهوم في المؤتمر التأسيسي العام للاتحاد في عام ١٩٧٢ وعبر عنه النظام الأساسي للإتحاد الاشتراكي بالنص على أن تلتزم الأقلية برأى الأغلبية على أن تحترم الاغلبية رأى الأقلية . . . والحديث عن رأي الأغلبية ورأي الأقلية يفترض أن يكون هناك جو ديموقراطى تتاح فيه حرية التعبير ، وحرية المبادرة ، وحرية الاختلاف . ولم يقف فهمنا للديمقراطية عند هذا الحد بل أردنا لها أيضاً أن تسود في أساليب الاختيار للقيادات على نهج تدرجي . وفي هذا فقد نص النظام الأساسي الأول على أن يتألف المكتب السياسي للإتحاد الاشتراكي من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق إضافة إلى من يرشحهم الرئيس . وبعد عامين ، خلال انعقاد المؤتمر القومي الأول (فبراير/شباط ٧٤) ، نادينا بأن التدرج في الديمقراطية يتطلب بأن نمضي خطوة أخرى في انتخاب أعضاء المكتب السياسي ألا وهي تقديم جميع الأسماء للاقتراع بما في ذلك أعضاء مجلس قيادة الثورة ، سيما والرئيس نفسه خاضع للاقتراع بموجب ترشيحه لرئاسة التنظيم من أدنى المستويات حتى المؤتمر القومي .

كان طبيعياً أن ترتفع أصوات أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق احتجاجاً . إلا أنّا أصررنا على الإقتراع باعتبار أن لا مكان للوراثة في ظل ثورة مايو ، خاصة وهذا هو الشعار الذي رفعته الثورة وهي تدين حكم الطوائف وتسميه حكم الوراثة . ومن ناحية أخرى فإن كان للأبطال القوميين أن يحكموا البلاد إلى ما لا نهاية فإن اسماعيل الأزهري لأحق بذلك ، وهو حق نازعناه فيه دون إنكار لدوره الوطني قائلين بأن قيادته قد تخطتها الأحداث . ولا شك في أن أعضاء قيادة الثورة هم الذين «حملوا رؤوسهم على أكفهم» في الخامس والعشرين من مايو/أيار إلا أن هذا لا يعني خلودهم في القيادة السياسية ، دون مراجعة مستمرة ، وإلاّ لجاز لإسماعيل الأزهري

أن يحكم السودان إلى الأبد بحكم نضاله من أجل الاستقلال ، ورفعه لعلمه . فكما أصبح الاستقلال ملكاً لكل أهل السودان أصبحت ثورة مايو أيضاً ملكاً للسودان بصرف النظر عمن فجرها ، أو هكذا ينبغي لها أن تكون . كان الصوت الوحيد الذي اقتنع بذلك الرأي هو صوت الرائد أبي القاسم هاشم ، والذي لعب دوراً كبيراً في اقناع رفاقه بمزايا ما تقول به من رأي، ووقف النميري من جانبه مؤيدا ما سماه من حجة . . . وما كان دافعه ، فيما فضحته الأحداث من بعد ، هو توسيع رقعة الديمقراطية وإنما حرصه على التقليل من سلطات رفاقه أعضاء المجلس السابق . . فما أراد لهم أن يقطفوا ثمار الثورة معه ، وإنما أراد الثمار كلها لنفسه .

وكانت أولى الخطوات باتجاه ديموقراطية الإقتراع هذه هي أن يقدم الرئيس قائمة مرشحيه للمكتب السياسي إلى اللجنة المركزية للمصادقة عليها أو رفضها كاملة . . . وكان الاقتراع علنياً وعند الإنتخاب وقف عشرة أعضاء يعلنون رفضهم لتلك القائمة وكان من بين هؤلاء العشرة عبد الوهاب ابراهيم رئيس جهاز الأمن . وقد أوضح عبد الوهاب ، فيما بعد ، لأصدقائه باعتراضه على ثلاثة من مرشحي الرئيس اعتراض مبدئياً حمله على أن يرفض القائمة كلها . والإشارة لموقف رئيس جهاز الأمن الداخلي ، من بين هؤلاء العشرة له دوافعه . أولاً لأنه يوضح مدى استعداد الرئيس ، آنئذ ، لقبول المعارضة لرأيه حتى وإن جاءت من رجال في أكثر الأجهزة حساسية — خاصة وقد بقي عبد الوهاب لسنوات عدة في موقعه فيما بعد . وثانياً لأن القصة تكشف عن كيف أنه في مقدور الرجال . بل ومن واجبهم ، أن يجهروا بالرأي في كل ماحسبوه قضية مبدئية . وما عبد الوهاب إلا واحد من قليل ، سنرى صورهم على صفحات هذا الكتاب ، ماتوانوا ولا تخذلوا في موقف مبدئي ، غير مبالين بأن يدفعوا الثمن عزلاً وتشهيرا .

وعلى أي فقد مضى التدرج نحو ديمقراطية الاختيار خطوة أخرى في المؤتمر القومي الثاني للإتحاد الاشتراكي حيث قدم الرئيس قائمة بثلاثين مرشحا تنتخب اللجنة المركزية من بينهم أعضاء المكتب السياسي الخمسة عشر . وكان من بعض الذين لم يفلحوا في ذلك الانتخاب عدد من رفاق نميري الذين كان يتوق سجنهم . وارتفع عدد الأسماء المقدمه للاختيار إلى الخمسين في المؤتمر الثالث مما وسع من دائرة الاختيار . وبهذا الفهم فقد كانت «الديمقراطية التدريجية» تسير وفق البرنامج المرسوم لها منذ مطلع السبعينات ولكن سرعان ما اختار النميري قلب الأمور

رأساً على عقب ، وقد وجد في هذا موالاة من كثيرين إما بالصمت الذلول ، أو الرياء الفاحش . ولا شك في أن الرئيس نميرى قد وجد في ممارسة بعض الأعضاء لحقهم في التعبير ، داخل الإتحاد الاشتراكي ، أمراً عسير الهضم فراح يتحصص من مخالفيه الرأي واحداً بعد الآخر دون التزام لما يقول به النظام الاساسي ألا وهو ضرورة مثول الأعضاء المتهمين بمخالفة اللوائح أو السياسات أمام مجلس للنظام توجه اليهم فيه التهم ويقدم الدليل ويكفل حق الدفاع . ومع هذا فقد أقصى نميري — في الخمس سنوات التي أعقبت انتخاب أول مكتب سياسي (٧٤—١٩٧٩) — عشرة من الأعضاء المنتخبين دون مراعاة لهذه الأسس التي يقتضيها النظام الأساسي . وقد بلغ الأمر بالرئيس النميري حداً مريعاً عندما حمله غضبه وتشفيه على أن يذهب في انتقامه إلى حدود لايبررها منطق مثل موقفه مع وزير التجارة والتعاون والتموين الدكتور محمد هاشم عوض والذي أعفاه من عضوية المكتب السياسي لا لاختلاف معه في سياسات التنظيم وفلسفته وإنما لاختلافه معه في أمر وزاري يتعلق بفرض ضرائب جديدة . وكان رد الفعل الطبيعي والمشروع للوزير هو استقالته من منصبه الوزاري ولكن النميري الذي يقول دوماً بأن وزراءه لا يستقيلون بل يعزلون لم يرق له هذا «التحدي» فقرر أن يعزل الرجل من موقعه الذي انتخب له لكيما يحرمه من ممارسة أي نشاط سياسي .

وبمثل هذا الابعاد المنتظم لأصحاب الرأي الآخر ، مما ستتناوله بالتفصيل لاحقاً ، أحاط النميري نفسه بمن لا يعرفون قولة لا . . . وكان هذا طريق معروف النهاية . فكلما أمعن الأتباع في الانصياع ، أمعن الحاكم في طغيانه وتحقيره لمن حوله حتى أضحوا مسوخاً تعاف عيشهم الكلاب على حد قول الجواهري :

لم يعرفوا لون السماء
لفرط ما انحنت الرقاب
ولفرط ماديست كرامتهم
كما ديس التراب

وما أن حل عام ١٩٨٠ حتى كتب الإتحاد الاشتراكي بنفسه كما سنرى — شهادة موته . في مطلع ذاك العام انتحر الإتحاد الاشتراكي سياسياً ليرقد في صريحه القائم الآن في الخرطوم . وكانت هذه هي نهاية التنظيم الواسع القاعدة ، والبوتقه

التي تنصهر فيها الآراء وتتوحد القوى . . . فالتنظيم وعاء الجماهير وصانع القرار السياسي الذي سعى إليه النميري عام ١٩٧١ في استكشافه الدائم للآفاق الجديدة (مرحلة الحالم الطامح) تحول بعد عقد واحد من الزمان إلى مجرد ظل للنميري التيّاه (في مرحلة جنون العظمة) .

وداعا للسلاح :

قلنا إن السنوات الأولى من السبعينات كانت سنوات وعد وأمل . فعام ١٩٧٢ كان أيضاً عام الألفة بعد الخصام ، والسلام بعد الإحتراب ، والبناء بعد التخريب . . . ١٩٧٢ هو عام نهاية الحرب الغشوم بين الأشقاء في الجنوب والشمال والتي دارت رحاها على مدى سبعة عشر عاما . فمنذ التاسع من يونيو ١٩٦٩ أعلنت ثورة مايو اعترافها بحقوق مشروعة لأهل الجنوب ، وقدر محدد من الاستقلال الداخلي في إطار الوطن الواحد . وقد تبع هذا القرار ، وقتها ، بعض إجراءات إدارية إلا أن التناحر العقائدي في الشمال ما ترك للناس مجالاً للانصراف إلى متابعتها . وسنفصل ، فيما بعد ، الدور الذي قامت به الدبلوماسية السودانية في حل هذا المشكل عن طريق كسب وتجنيد الكثير من القوى الخارجية : الدول المجاورة ، المنظمات الكنسية ، الدول الغربية وكان أغلبها يحتضن ويعاضد محاربي الجنوب . وقد لعبت هذه الدول والمنظمات ، بدرجات متفاوته ، دوراً هاماً في توفير قنوات الاتصال مع الجنوبيين ، واقناعهم بحسن نوايا إخوتهم في الشمال في ظل نظام جديد لم يعد أسيراً لأحقاد الماضي .

وفي واقع الأمر فقد بدأت المفاوضات السرية مع الجنوبيين ، على مستوى فردي عبر مجلس الكنائس العالمي منذ شهر مايو ١٩٧١ . . . وكان الجنوبيون أنفسهم أشتاتاً آنذاك . ومن ناحية أخرى دارت مفاوضات مع اللاجئين الجنوبيين في بريطانيا أسهمت فيها باربرا هاك والبرفسور محمد عمر بشير وعابدين اسماعيل سفير السودان في لندن يومئذ ، كان هدف الثورة يومها هو إقناع الجنوبيين بجدية النظام الثوري في مسعاه لإيجاد حل يأخذ بعين الاعتبار كل المطالب المشروعة لأهل الجنوب . وتأكيداً لهذا العزم فقد صدر قانون جديد لتنظيم المديريات الجنوبية كما تم ، ولأول مرة ، تعيين جنوبيين كمحافظين لكل مديريات الجنوب . وكان ذلك حدثاً كبيراً إذ كان

حكام الشمال بالأمس يحتسبون أن الجنوبي لم يشب عن الطوق بعد وأن ليس بين الجنوبيين من يملك التأهيل اللازم لاعتلاء مثل هذا المنصب حتى بين أهله وذويه . . . ومثل هذا الرأي كان يقول به الاستعمار حول قدرات أهل الشمال لتولي بعض المناصب الإدارية . . . وما درى كلاهما بأن الكفاءة والتأهيل ، في هذ الشأن ، أمر نسبي . كانت هذه كلها مقدمات ، إلا أن المفاوضات الشاملة مع كل التشكيلات الجنوبية مجتمعة باستثناء أفراد مثل قوردون مورتات — قد بدأت في فبراير ١٩٧٢ في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا وانتهت بتوقيع الاتفاق النهائي في السبع والعشرين من ذلك الشهر . وقد تم الاجتماع تحت رعاية امبراطور اثيوبيا ، كما شارك فيه مشاركة فعالة ممثلون لمجلس الكنائس العالمي . وما كان الوفاق سهلاً فقد تناوشه الخصوم من جانبين هما دعاة الإسلامية والعروبة ، داخل السودان وخارجه . كان العروبيون يحسبون أن الحكم الذاتي للجنوب يحول دون انسياب المد العربي للجنوب ، كما أن التأكيد على علاقات السودان الافريقية والحرص على تنمية العلاقات مع دول افريقية «مشبوهه» لموقفها من إسرائيل—مثل اثيوبيا وكينيا—خيانة لتوجه السودان العربي . وأخطأ هؤلاء الظن لأن السودان الموحد إضافة للكيان العربي لا اضعاف له . ومن ناحية ثانية فوحدة السودان هي وحدة افريقيا لأن السودان صورة مصغرة للقارة حيث تتلاحم الثقافات ، والديانات ، والأجناس . أما أصحاب الراية الإسلامية كانوا ، ومازالوا ، يعتبرون مشكلة الجنوب وهماً خلقته البعثات التبشيرية المسيحية التي زرعت في نفوس الجنوبيين إحساساً بالنأي عن جيرانهم المسلمين . ولهذا فإن منح الحكم الذاتي للجنوب يعني تهاوناً إزاء موقع الإسلام في الدولة السودانية . وبجانب هذا فقد كان هناك أيضاً غلالة من الشك تحيط بلقائنا بمتمردين على البلاد خارج السودان وصبرنا على تسميتهم لأنفسهم بحركة تحرير جنوب السودان . وكان كثير من تلك العناصر يترجى عودتنا من أديس أبابا لا للتهليل بنجاحنا وإنما لدفننا في التراب كشرذمة من الخونة أو ، على الأقل ، للشماتة على الفشل المرتقب لإستحالة نجاح الحل السلمي في تقديرهم

إن قصة إتفاقية أديس أبابا قصة تصلح موضوعاً لكتاب قائم بذاته . . كتاب عن «المسرحية داخل المسرحية» . حقاً كان في مسرح الأحداث ذلك أشرار كثر ، وأبطال قلة ، بلغة روايات الغرب الأمريكي . وإن كان لي أن أسمي إثنين من هؤلاء الأبطال كان لهما القدح المعلى في انجازنا الكبير فإن هذين الإثنين هما : د . جعفر

بحيث والقس بيرغس كار السكرتير العام لمجلس كنائس أفريقيا . فما كان ، في مقدورنا ، إنجاز الكثير بدونهما ليس فقط لخيالها المبدع وإنما لقدرتهما على الصبر على لاعبياء ، وقد شهدنا العباء المتزمت من الجانبين بإسم الثورية ، أو العروبة ، أو الإسلام ، أو الظن الباطل ، من جانب بعض الجنوبيين ، في أنه ليس هناك من شمالي واحد يوثق به . وكان جعفر وبيرجس يصغيان لترهات المهرجين ويدعيان بأنهما يتسمعان لعين الحكمة . . ومهما يكن من أمر فقد أقر أتفاق أديس أبابا جمع مديريات بحر العزال ، والإستوائية ، وأعالي النيل في إقليم واحد يتمتع بالحكم الذاتي وحددت مدينة جوبا عاصمة له. كما تقرر أن يكون للإقليم مجلسٌ للشعب (برلمان) ومجلسٌ تنفيذي أعلى (حكومة). ومنحت هذه الحكومة الإقليمية كامل الصلاحيات والسلطات في إدارة شئون التعليم ، والصحة ، والزراعة ، والغابات ، والشرطة الخ . . . على أن تبقى قضايا الدفاع ، والشئون الخارجية ، والمواصلات ، وتخطيط الإقتصاد القومي في يد الحكومة المركزية .

ولا شك في أن الدور الذي لعبه الرئيس النميري في صد المتشنجين باسم العروبة والإسلام كان دوراً بالغ الأهمية . ويجدر بنا في هذا المقام فحص الدوافع التي حدت به إلى الوقوف بجانب عملية السلام في الجنوب. ولنستبعد أولاً الظن بأن دافعه كان ايديولوجياً (كالقول بأن الجنوبيين مختلفون عرقياً وثقافياً عن أهل الشمال ولذا فلابد من منحهم قدراً من الحكم الذاتي) . وما يحملنا على هذا الاتهام غير نكوصه عن الإتفاقية بعد مرور تسعة أعوام على توقيعها . ويحملنا هذا الرأى ، بالضرورة ، إلى القول بأن دوافع النميري كانت دوافع سياسية باعتبار أن حل قضية الجنوب يشكل مكسباً سياسياً ضخماً له داخل وخارج البلاد ، ويمنحه رصيداً من التأييد في الجنوب يمكن استخدامه في حربه ضد الشمال حتى يستقيم له الأمر هناك. وعلى كل ، فإزاء كل هذه الظروف التي واكبت اجتماعات أديس أبابا كان لابد لنا من اخضاع الاتفاقية لنقاش طويل في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي قبل إعلانها على الملأ . وبالفعل فقد تم الإتفاق عليها بإجماع الرأي . نعم كان إصرارنا على مناقشة المكتب السياسي لها نابعاً من الرغبة في الالتزام التام بهذا الإتفاق خاصة ممن حاشت في صدورهم الظنون . ومن الجانب الآخر فقد كان لا بد من تعبئة النظام بأكمله خلف الاتفاق إن كان لمساعي السلام أن تكلل بالنجاح . لقد كنا ندرك دوماً بأن بعض الفشل ، ناهيك عن تمامه ، سيحمل لنا من ينبري قائلاً : «ألم نقل لكم ؟» .

ولكن ما أن كتب للاتفاقية النجاح حتى راح الكثير من هؤلاء يتصدرون مهرجانات النصر ويبدعون في الخطابة عن إنجاز الثورة العظيم . . . ومع هذا فما زال هناك من أبى أن يتخلى عن الشكوك داخل النظام فتعاقبت بعض الهمسات التي لا تخلو من عماء مثل قولهم بأن هناك بنوداً سرية في الاتفاق وكأنها اتفاقية مع دولة أجنبية . ولم يسكت الهمس حتى بعد أن أصبحت الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من قانون البلاد . ولم تقف الشكوك عند أهل الخرطوم فقط ، فجوزيف لاقو الذي ترأس الجانب الجنوبي في المفاوضات كان ينتابه الكثير من الظنون والمخاوف مما جعله يتردد في العودة معنا إلى الخرطوم . وطلب لاقو ضمان سلامته من الأمبراطور هيلا سلاسي وما أدهشنا هذا فقد كان متوقعا تماماً ولهذا فقد طلبنا من الأمبراطور تبديد مخاوف الرجل ، ففعل ذلك مشكورا .

وما أن وطئت اقدامنا أرض الخرطوم حتى أسرعنا بوفدينا الى لقاء الرئيس . اغرورقت عينا أبيل الير بالدموع لدى استقبال الرئيس إيانا بحرارة حسبناها نابعة من القلب . ثم طفق نميري يتحدث عن ذكرياته في الجنوب مطلقاً النكته تلو الأخرى ، ضاحكاً بانشراح عظيم ، وكان الجو يتعطر بالمودة . وما طال بنا الحال في حديث الذكريات إذ انصرفنا بعد قليل إلى العمل الجاد وكان الرئيس نميري قد تلقى سلفاً مذكرتي التي سجلت فيها نقاط الاتفاقية الرئيسية والتحفظات التي عبر عنها إخواننا الجنوبيون . واحدة من المسائل الشائكة التي وقفنا عندها طويلاً كانت هي قضية استيعاب الانيانيا داخل القوات المسلحة . وقد ترددت ثمة اعتراضات من بعض مسئولي الجيش . . . بعضها يتعلق بالتأهيل المهني ، وبعضها يتعلق بالاعتبارات الأمنية ، وبعضها يقول باستحالة التمازج السريع نسبة لأحقاد الحرب الموروثة . وأعاننا كثيراً على تخطي هذه الاعتراضات التي غاب عن أصحابها جوهر الفسفة الكامنة وراء اتفاق الجنوب جهد اللواء محمد الباقراحمد والعميد ميرغني سليمان . . . كانا ، بحق صوت عقل .

بيد أن أسلوب الرئيس نميري في معالجة هذه الشكوك كان أسلوب السياسي الماهر . التفت نميري إلى لاقو وهو يقول : «لقد اثبت جنودك كفاءة وشجاعة في القتال . وأنا سعيد لوصولنا لاتفاق يجعل منهم جزءاً من الجيش» ودون وقفة مضى النميري يطلب من لاقو أن يختار مائتين من خيرة رجاله لضمهم فوراً إلى الحرس الجمهوري ، حرس الرئيس . لم يكن هناك ما يطمئن لاقو أكثر من هذا . كانت

صرية معلم ! واتبع نميري إشارته البارعة هذه بقرار في اليوم التالي تمت فيه ترقية لاقو الذي كان قد ترك الجيش برتبة «ميجور» (رائد) إلى رتبة «الميجور جنرال» (لواء) جاعلاً منه قائداً للقيادة الجنوبية . وقد عنى هذا الكثير بالنسبة لجوزيف لاقو ، أما السياسي الماهر نميري فإن الأمر لم يعنِ أكثر من إضافة كلمة واحدة إلى رتبة لاقو ، فقد أصبح «الميجور» «ميجور جنرال» .

إذن . وعكس ما كان متوقعاً ، لم يصبح جوزيف لاقو أول رئيس لحكومة الإقليمية وإنما أصبح قائداً لقوات الجنوب . . . حلم كل عسكري . وقد تولى منصب الرئاسة أبيل الير الذي يعتبره العديدون ، بحق ، أكفأ رئيس لم يحكم السودان ، وللأسف لن يحكمه أبدا . فأبيل رجل متواضع ، عادل ، ذكي الفؤاد ، وصبور ذو جلد . . . وكل هذه صفات لابد أن يتميز بها من يراد منه حكم دولة منشطرة الوجدان كالسودان . . . دولة تعاني انقساماً أفقياً في تكويناتها القبية والعشائرية والاثنية ، وانقساما عمودياً في تركيبها الطائفي . وزاد إعجابي بأبيل عندما جاء يستحثني ، وقد علم بقرار الرئيس حول لاقو ، لكيما أقنع نميري بترشيح هلري لوقالى رئيساً للإقليم الجنوبي . كان أبيل يعتقد بأن رجلاً ينتمي لقبيلة صغرى هو الأنسب للمنصب .

أو يصدر مثل هذا إلا من رجل ذى حكمة وتواضع ؟ وكأني بأبيل الير وهو يقرأ المستقبل ، خاصة وقد رأينا في أخريات الأيام ما قاد إليه التناحر بل والغيرة القبلية في جنوب السودان . وعلى أي فقد أصر النميري على اختيار أبيل نفسه وربما كان مصيباً تماماً في ذلك . وهكذا ألقى المحاربون سلاحهم بعد سبعة عشر عاماً دامية لينصرفوا للبناء والتنمية . وما كان البناء — سهلا ، ولا يمكن له أن يكون . . . فالإتفاق بلاشك يمثل تحدياً عسيراً للأمة شمالها وجنوبها . وهو تحد لا يمكن مجابهته إلا بحسن النية المتبادل والسياسة الحكيمة . كانت الاتفاقية — على عظم مغزاها — بداية لطريق أو الخطوة الأولى . الخطوة الثانية هي جعلها جزءاً لا يتجزأ من دستور البلاد . وقد تم ذلك في عام ١٩٧٣ عند وضع الدستور الدائم والذي كفل للاتفاق ضمانة دستورية بحيث لا يعدل الا بموجب ما تقول به بنود الاتفاق حول التعديل . ومن جانب آخر فقد كانت هناك ضرورة ملحة للعمل من أجل تشكيل الحكومة الإقليمية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للاقليم، واستيعاب الانيانيا في الجيش، واستقرار اللاجئين ، وخلق الوسائل السياسية والإدارية لمواجهة ما يمكن أن ينشأ من

صراعات بين الأجهزة الإقليمية والمركزية . فما وقفنا عند اتفاق يمهر بالتوقيع في أديس أبابا . . . كان علينا أن تنكب على كل هذه الواجبات نحسن ، ما وسعنا ، استغلال القليل الذي نملك لأداء بعضها ونسعى جاهدين لجذب كل عون صادق من خارج بلادنا .

وبالرغم من كل هذا الجهد الجهيد فلم يكن سهلاً محو ذكريات دامية إمتدت عبر عقدين من الزمان بمجرد التوقيع على الاتفاقية . ولذا فقد كان لزاماً علينا القيام بحملة واسعة في جميع أرجاء البلاد تهدف إلى تبديد المخاوف وتصفية النفوس من الضغائن . وقد قام النميري ، في هذا الشأن ، برحلة استنفار وتنوير شملت المديريات الجنوبية الثلاث . وفي جوبا — عاصمة الإقليم الجديدة — شارك النميري في قداس للسلام أقيم بكاتدرائية المدينة ، كما حضر في نفس الكاتدرائية مراسم زفاف أحد القادة السياسيين الجنوبيين . وكان لوجود قائد شمالي مسلم في مكان عبادة مسيحي في قلب الجنوب أثر عميق على الناس هناك، فالحادث ليس من البساطة التي يراه بها البعض . ومن عجائب أمور هذه الدنيا أن يكون نميري هذا هو نفس الرجل الذي يعود بعد عشرة أعوام ليفرض على الجنوبيين مسيحيين ووثنيين على السواء قوانين الشريعة الإسلامية لا ليقيم بها العدالة الإجتماعية ، وينشر بها التراحم . وإنما ليجلد القساوسة جلداً لشربهم «دم المسيح» وليقطع بها يد الفتى الجنوبي السارق والذي لم يوفر له النظام لقمة العيش التي تقيم أوده (أغلب من طبق عليهم حد السرقة في الخرطوم كانوا من أبناء الجنوب العاطلين في طرقات الخرطوم .) .

حكومة القوانين . . . لا حكومة الفرد :

مهدت إتفاقية أديس أبابا الطريق لحل المشكلة الدستورية القائمة زمنا طويلا . ولأجل هذا تم تكوين جمعية تأسيسية لوضع الدستور ضمت أعضاء بالتعيين والإنتخاب ، كممثلين لجميع الإتجاهات وليس التنظيمات السياسية . كما عين البرفسور النذير دفع الله المدير السابق لجامعة الخرطوم والعالم الجليل رئيساً لها . وكان النذير ، بخبراته الثرة ومؤهلاته العلمية المرموقة ، قد ترأس من قبل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد عام ١٩٦٥ للنظر في حل مشكلة الجنوب . . . وسرعان ما تجمعت أمام الجمعية التأسيسية عدة مسودات تتناول مواضيع مختلفة قدمها أعضاء



وفد المفاوضات حول الجنوب في أديس ابابا : ١٩٧٢ .

الجمعية أنفسهم. إلا أن المسودة الضافية المتكاملة فقد أعدها د. جعفر بخيت وأسهم معه فيها بدر الدين سليمان وشخصي. وبالنسبة لنا فقد كانت نقطة البداية هي مسودة الدستور التي كانت مطروحة أمام الجمعية التأسيسية إبان حكومة الأحزاب قبل الثورة. بالإضافة إلى الانتقادات التي وجهت ضدها من قبل أعضاء اللجنة الدستورية في ذلك الوقت. كما نظرنا أيضاً في بعض دساتير الدول الأخرى خاصة دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة والدستور الهندي والتنزاني والجزائري والتونسي والمصري بغرض الاستنارة والاسترشاد. وفي معرض هذه الدراسات تركز إهتمامنا ونحن نعالج قضية السلطة، والخصائص الحضارية للمجتمع، ومقاصد الثورة على خمس نقاط:

١ — مسألة جنوب السودان والضمانات الدستورية التي تحول دون الإخلال باتفاقية أديس أبابا.
٢ — الخصائص الحضارية للمجتمع وعلى رأسها الدين.. وفي هذا الشأن مكانة الإسلام كعقيدة للاغلبية بجانب مكان الديانات الأخرى والمعتقدات الروحية لأقليات ليست بالضعيفة المهضومة، لها كل حقوق المواطنة، بالفهم الدستوري المعاصر، ولا يمكن وصفها بأهل الذمة أو المؤلفة قلوبهم.
٣ — ثبات الحكم عن طريق نظام رئاسي مع التوازن في هذا النظام الرئسي ومؤسساته مع المؤسسات الأخرى وأساليب ضبط الأداء.
٤ — حماية حقوق الفرد في دولة الحزب الواحد حيث تبدو المفاهيم الكلاسيكية عن الحقوق الأساسية على درجة من التباين مع مفهوم التنظيم الواحد مما يستوجب إبتداع صيغ جديدة لقضية الحقوق الأساسية.
٥ — لا مركزية الحكم ونقل السلطة إلى الأقاليم وضرورة تكريس المبدأ دستوريا.

وقد خضعت جميع تلك المسودات لنقاش طويل مكثف كان يذاع مباشرة على الهواء. كما طلب إلى الناس التعبير عن آرائهم حول الدستور إما بمخاطبة اللجنة مباشرة أو عن طريق وسائل الإعلام. وعلى أية حال فقد اتضح من مسار النقاش أن المسائل التي كادت أن تودي بمفاوضات السلام حول الجنوب هي نفسها التي

شكلت أكبر العقبات أثناء صياغة الدستور الجديد . وأبرز هذه المشاكل وضوحاً الهويه الوطنية وقضية الدين والسياسة . وقد سعى حاملو راية الدستور الإسلامي في داخل الجمعية التأسيسية بقيادة العضو علي أحمد سليمان بأن ينص الدستور على اعتبار الإسلام ديناً رسمياً للدولة . بيد أن الدستور الذي تم الاتفاق عليه في مايو/آيار ١٩٧٣ م يجيء متوافقاً تماماً مع هذا الرأي . فقد نصت المادة الأولى من الدستور على أن «جمهورية السودان جمهورية ديمقراطية إشتراكية موحدة ذات سيادة وهي جزء من الكيانين العربي والإسلامي» أما حول التكييف الدستوري لوضع الدين فقد نصت المادة ١٦ على ما يلي :

أ ـــ في جمهورية السودان الديمقراطية الدين الإسلام ويهتدي المجتمع بهدى الإسلام دين الغالبية وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه .

ب ـــ والدين المسيحية في جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديها وتسعى الدولة للتعبير عن قيمها .

جـ ـــ الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين لا يجوز الإساءة إليها أو تحقيرها .

د ـــ تعامل الدولة معتنقي الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم في هذا الدستور كمواطنين ولا يحق للدولة فرض أية موانع على المواطنين أو على مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية .

هـ ـــ يحرم الإستخدام المسيء للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الإستغلال السياسي، وكل فعل يقصد به أو يحتمل أن يؤدي إلى تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية يعتبر مخالفاً لهذا الدستور ويعاقب قانونا .

دار النقاش حول الدستور في محورين أولها إقتراح بعض الأعضاء وصف الدولة السودانية بأنها دولة إسلامية ، وثانيهما إيراد نص يقول بأن الإسلام هو دين الدولة . وقد تصدى رائد المجلس الدكتور بخيت بعد نقاش ضاف شارك فيه عدد من الأعضاء ليختتم النقاش . وما كان جعفر بمشتبه في دينه فقد عرفناه جميعاً مسلماً قانتاً عقيماً من كل رجس . وجاء في رده على النقطة الأولى بأن الذي يجمع بين السودانيين هو

المواطنة . «فنحن مسلمون وبعضنا غير مسلم . وفي هذا البلد أقمنا نظام الحكم على أساس المواطنة فهي التي تجمعنا وهي التي تربط بيننا ، فالانتماء الأول هو الإنتماء للوطن السوداني على اختلاف الأديان واللغات والمذاهب . فإضافة كلمة (إسلامية) لدولة وفي باب السيادة والدولة يعطي هذه الدولة طابعاً مميزاً والعضو الذي تحدث قبلي ذكر بعض الحقيقه وهي أن الإسلام حضارة ولكن الإسلام أيضا دين والمسائل الحضارية في الإسلام ضمنت في أبواب أخرى من الدستور في المادة الخاصة بالتشريع . وضمن الجانب الحضاري أيضاً في جانب الإحترام للأديان السماوية . إن إعطاء طابع ديني محدد لدولة قائمة على الإنتماء الوطني وليس على الإنتماء الديني لا يعني سوى شيئين : إما أن النص ليس له مدلول حقيقي ، فهو يوضع كشكل ونتصرف نحن تصرفات غير صحيحة . إذا كان المجتمع بالفعل إسلامياً مطابقا للقيم الإسلاميه فإن نظامه يكون نظاماً إسلاميا . ولكن المجتمع في شكله الراهن مجتمع غير ذلك . ولنا أسوة في رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حينما جاء في المدينة أول مرة وكتب كتاباً بينه وبين المشركين واليهود ، وجعل الدولة قائمة على أساس الإنتماء المفرد ولم يطبق نظام الدولة الإسلامية الواحده إلابعد أن قام المجتمع المسلم . ونحن نربأ بالإسلام أن يكون صورة مزركشة وهمية ، ولكن لاتطبيق حقيقي لها . ونحن عندما نتحدث عن نظام إسلامي فلابد أن نكون قد تجاهلنا حقائق التاريخ . إن (الإسلامية) تشكلت وتصنفت وتعددت على مدار العهود . فإسلامية الخوارج غير إسلامية الشيعة ، واسلامية الشيعة غير إسلامية دارفور . . .» .

وفي معرض إشارته لحديث بعض الأعضاء حول الاغلبية المسلمة والأقلية غير المسلمة دعماً لوجهات نظرهم قال رائد المجلس «إن الحديث عن الأغلبيات لايمكن أن يتم في نطاق الدولة والسيادة لأن الدولة كائن عضوي ولها حياة واحدة ولها روح واحده فلا يمكن التحدث عن الاغلبية وعن الأقلية في هذا المجال . مثل الجسم الإنساني لا يمكن أن نتحدث عن بقية الأعضاء على أساس أنها الأغلبية ونتحدث مثلاً أن القلب يمكن تعطيله واغلبية الأعضاء يمكن أن تتخذ صفة خاصة الكائن لعضوي الحي ترتبط أجزاؤه بعضها البعض مها كانت الأغلبية موجودة فأي كائن عضوي هام لابد من أن يهتم به . لهذا عندما نتحدث عن السيادة ونتحدث عن الدولة لا ينبغي أن تؤتي بحجه الأغلبية والأقلية لأن الاغلبية والأقلية ليس لها وجود في هذا الشيء» .

ومن جانب آخر أثار العضو محمد الأمين الغبشاوي ضرورة النص على أن الإسلام دين الدولة وأيده عدد من الأعضاء كان أعلاهم صوتاً العضو الطيب هارون ومرة أخرى أنبرى الرائد ليختم النقاش ويقول بأننا نظلم الإسلام كثيراً إن استخدمناه كشعار نفاق . فثل هذا الإقتراح . «لو قصد به تقرير حقيقة عن السودان لكان محله المواد الأولى من الدستور التي تحدثت عن جمهورية السودان الديمقراطية وصماتها المختلفة حيث وصفت جمهورية السودان بأنها موحدة واشتراكية ووصف انتاؤها وكيانها وقد أقتُرِح أن تكون لهذه الجمهورية صفه إسلامية ولم يوافق المجلس على مثل هذا الإقتراح ونحن الآن بصدد اقتراح يجعل الدولة — وليس السودان — ، أي يجعل للأجهزة الدستورية صفة لا تختص بها . فنحن لسنا ملحدين ولسنا واقعين تحت تأثير استعمار ولسنا حرباً على الإسلام ولا على دعوته ولكن الإقتراح المقدم إقتراح مظهري إعلامي ليس في جوهره أي دلالات فعلية . إن الدولة كائن عضوي وهي تفقد صفة الإنتماء الديني القائم أساساً على وجود ضمير فردي يتعبد ويعامل — إن الدولة كجهاز مصطنع لا تستطيع أن تزاول التعبد الديني الذي يستطيعه الفرد . فعندما نقول إن للدولة دينا أنقصنا من الدين إحدى مظاهره الأساسية وهي التعبد الفردي وإذا تركنا هذا وذهبنا إلى المعاملات فسنجد الدولة إذا التزمت بدين معين كان واجباً عليها أن تتصرف وتتعامل وفقاً لما يفرضه هذا الدين عليها — إن الدولة هي سلطة المجتمع والمجتمع السوداني الذي أقام دولة السودان على أساس المواطنة وليس على أساس الإنتماء الديني وهو الولاء للتراب السوداني وليس المعتقدات وأساس الدولة هو المواطنة وليس الدين فإن الدولة إذا جعلت لنفسها ديناً معيناً فإنها تكون قد انحرفت عن ارتباطها الأصلي بجديد لا يجمع كل السودانيين ولا يجتمعون عليه سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين» .

وشارك عدد كبير من الجنوبيين في النقاش مثل بيتر نيوت كوت ورمزي بشير مؤكدين على عنصر المواطنة كأساس للانتماء للدولة السودانية والتي لا مكان فيها لدرجات متفاوتة من المواطنة ، مواطنون من الدرجة الأولى هم الأغلبية ، ومواطنون من الدرجة الثانية هم الأقلية . ولكن عندما ذهب بعض الجنوبيين للإعتراض على النص القائل بأن الشريعة الإسلامية والعرف مصدران من مصادر التشريع تولى الرائد مرة أخرى حسم النقاش بقوله» : نظرتنا للأمر ليست نظرة دينية والإعتراض الذي قدمه مقدم الإقتراح بشطب ذلك الجزء على أساس أن الدولة

السودانية عثمانية غير وارد لأننا لم نـدّع أن نظرتنا دينية . والمادة موجودة في باب الدوله والسيادة وهي يجب أن تقرأ مع المواد الأخرى فهي لاتحكم كل المواد وليس لها الشمولية التي يظن بعض الناس أنها تفرضها . والمواد الأخرى تتحدث عن السيادة والتنظيم السياسي والإنتماء وهذه المادة توضح الإنتماء الثقافي والإجتماعي وصلة ذلك بالتشريع . وفي الحقيقة إن التشريع في الدستور هو لدى مجلس الشعب . فالذي يشرِّع ليست الشريعة الإسلامية وليس العرف ولا الأحوال الشخصية لغير المسلمين ـــ وإنما الذي يشرع هو هذا المجلس والقصد من وجود المادة هو أن المجلس في الاستعانة بمصادر التشريع يأخذ في الاعتبار هذين الركنين الاجتماعيين وهما الشريعة الإسلامية والعرف . . . وجود المادة ينبغي أن ينظر إليه على أساس أنه تكملة للخريطة السياسية مقصود به توضيح المصادر التي يستقي منها مجلس الشعب . فعلينا جميعاً ألا نعطي الموضوع حجماً أكبر من حجمه الحقيقي . إن التشريعات التي يصدرها مجلس الشعب تتعلق بالحياة الدنيوية كتجفيف البصل وتنظيم المواصلات وحقوق العاملين ومواعيد العلاوات والترقيات وكلها أشياء أظن أننا لا ننظر إلا للمصلحة العامة بشأنها » .

كان اسلوبنا في التعبير عن الإسلام كواقع حضاري هو الإشارة إلى الشريعة كمصدر للتشريع ، إذ إن ماعدا ذلك لن يكون إلا ضرباً من الغوغائية إذا لم نعنِ ما نقول وتناقض مع روح الدستور ونصه إن عنيناه . وبعبارة أخرى فإن كان المعني بقولهم الإسلام دين الدولة هو تطبيق الدولة حرفياً لكل ما جاء به الإسلام من أحكام ، حسب فهمهم المغلوط للشريعة الإسلامية ، فإن على هؤلاء الدعاة الإسلاميين أيضاً الاعتراض على نصوص الدستور التي تقول بأن « لا تفرقة بسبب الدين أو الجنس أو العرق » . . . فالإسلام ، إن فهمناه فهماً حرفياً ، لا يبيح ولايـة المسيحي على المسلم (رئاسة الدولة مثلاً) إلا إن نص الدستور يبيحها . والإسلام لا يبيح ولايـة المرأة على القضاء أو على الأقل قضاء الحدود إلا أن الدستور يبيحها ، وفي محاكم السودان قاضيات يحتكم إليهنّ الناس . وما كان في مقدورهم الإعتراض على نص الدستور وإلا لأنكروا على ابل الير ، وجوزيف لاقـو ، مثلاً ، حقهم الدستوري فيا احتلاً من مواقع .

لقد كان الدكتور بخيت رجلاً يعتز بدينه ويعيش على هداه ولكنه كان في ذات الوقت يتمتع بسعة الإدراك وتماسك الفكر بقدر يمكنه من وضع الأشياء في نصابها

دون مساس بجوهر المبادىء . وما أكثر من يتمسح اليوم بالإسلام داعياً إلى تطبيق شرعه في كليّته وهو يظن ، باطلاً ، بأن الشرع هو الجلد ، وقطع الأيدي ، والرجم ، دون إدراك لأن هذه النظرة الحرفية للشريعة قد تعني أيضاً حرمان المسيحي من الولاية على المسلم أو إنكار حقوق المرأة في الولاية على الرجال . وفي هذا ، كما أوردنا ، مخالفة للمادة الثامنة والثلاثين من الدستور حول عدم التفرقة باعتبار الدين والجنس . وكثيراً ما يصمت حملة الراية الإسلامية عن الرد على هذا السؤال توقيا للحرج . (سنتناول موضوع القوانين الإسلامية الأخيرة في كتاب مستقل) .

وحول سلطات الرئاسة يصنف الدستور هذه السلطات في ثلاثة مستويات : التنفيذي والتشريعي والرمزي . وتقول المادة (٨٠) من الدستور : « رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية ويعمل بموجب تفويض من الشعب عن طريق إستفتاء ينظمه القانون ويقوم الإتحاد الاشتراكي السوداني بترشيحه وفقاً لنظامه الأساسي » .

وبالرغم من أن هذه المادة تنص على تولي الرئيس للسلطة التنفيذية ، إلا أن هنالك العديد من المواد الأخرى في الدستور والتي تنص على خلق مؤسسات أخرى معاونة تمارس هذه السلطة عن طريقها . ومن ذلك المادة (٩٠) التي تتحدث عن تعيين وزراء للقيام بأعباء الوزارات التي يكلفون بها ، وتتحدث عن تحديد وتنظيم أعباء السلطة التنفيذية وواجباتها بقرار جمهوري . وتشير المادة التالية (٩١) إلى سلطات الوزراء في رسم سياسات وزاراتهم وتوجيهها ، في حدود السياسة العامة للدولة . ومن جانب ثان فهنالك الباب السابع من الدستور والذي يختص بالحكم الشعبي المحلي ومباشرته هو الآخر لسلطة تنفيذية تحددها أوامر تأسيسية . وبهذا الفهم فإن السلطات المخولة للرئيس السوداني لا تذهب إلى أبعد من السلطات المخولة لرأس الدولة في أغلب الأنظمة الرئاسية حيث يعتبر الرئيس مؤسسة وليس فردا . ولكن ، كما سنرى لاحقاً ، كيف أن تعديلاً غامضاً في المواد المتعلقة بسلطات الرئيس قد تم في سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ بشكل ألحق ضرراً دستورياً عظيماً بالبلاد .

ولم يكن هناك أدنى شك في وعي الرئيس النميري بالطبيعة الدستورية للرئاسة في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة للثورة (مايو ١٩٧٢) — وقد أطلق على ذلك العام إسم عام الدستور أكد الرئيس نميري بأن الدستور يجب أن يعكس واقعاً جديداً هو قيام دولة المؤسسات وانتهاء حكم الفرد . قال نميري : « لقد كانت تجربة السودان

في محاولة كتابة دستور دائم بالغة المرارة . . ذلك أن سياسيي العهود البائدة لم يكونوا ينظرون لنصوص الدستور كمجموعة نصوص تحدد نوعية الحكم ونظامه وبناء اجهزته وعلاقاته ومطامحه في التقدم والتحرر وإنما كانوا ينظرون إليها كوسائل تحقق منافعهم الذاتية . . وقوالب جاهزة تبرر الوضع القائم الذي يسعون للحفاظ عليه تكالباً على مصالحهم الشخصية ومواقفهم المميزة من غير وجه حق .

إن أهداف الدستور وإطاره التشريعي يمكن أن نحددها فيما يلي :

أولاً: تحقيق الوحدة الوطنية ، والتضامن الإجتماعي وهذه مهمة يضطلع بها الإتحاد الاشتراكي السوداني الذي يمثل تحالف قوى شعبنا العامل .

ثانياً: بناء مجتمع اشتراكي متقدم قائم على أساس التكافل والجهد والعدل .

ثالثاً: تغيير أسس العلاقات الإجتماعية والاقتصادية القديمة عن طريق مباشر ومحدد .

رابعاً: إستغلال إمكانيات التقدم والتنمية الروحية والمادية وزيادتها بقصد إقامة نظام اقتصادي يحقق رفاهية الشعب .

خامساً: توفير الإستقرار اللازم للحكم بخلق مؤسساته وتقنين علاقاته واستبدال الولاء الفردي بالولاء للوطن وتحديد علاقات أجهزة السلطة .

سادساً: إشراك الجماهير إشراكاً فعلياً في السلطة لبناء مجتمع الثورة الجديد .

وسنأتي بالمزيد من تأكيدات الرئيس على وجوب سمو الدستور على الأفراد . . . وما عنى النميري بحكم الفرد يومها إلا سيطرة القيادات الطائفية والحزبية ، . . دون انتباه إلى القول الحكيم : « كما تدين تدان » .

أما حول السلطات التشريعية للرئيس والتي يشارك فيها مجلس الشعب تنص المادة (١١٨) على ما يلي :— « يتولى مجلس الشعب مع رئيس الجمهورية السلطة التشريعية ويقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية ويجيز مشروع الميزانية العامة ويمارس الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية كل ذلك على الوجه المبين بالدستور » . . وسلطات الرئاسة هنا بشكل عام ، هي سلطات رأس الدولة التي تخول له حق المصادقة على القوانين قبل إعلانها مما يعني أن السلطة التشريعية الإساسية ، شأن كل البرلمانات ، إنما هي سلطة مجلس الشعب ، فما قامت المجالس التشريعية إلا لهذا . ومع هذا الحق للرئيس في الموافقة على التشريعات قبل أن تصير قانوناً (وهو

أمر متعارف حتى في الانظمة التي لا تعرف لرئيس الدولة إلا دوراً رمزياً مثل بريطانيا) حيث لا يصبح التشريع البرلماني قانونا قبل المصادقة الملكية . مع هذا الحق فإن الدستور لا يعطي الرئيس حقاً مطلقاً في رفض التشريعات . وفي هذا تقول المادة (١٠٧) « إذا رأى رئيس الجمهورية الاعتراض على مشروع قانون أجازه مجلس الشعب رده إليه مشفوعاً بأسباب اعتراضه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه إليه فإذا لم يرده في الميعاد المتقدم اعتبر قانوناً واصدر وإذا رده في الميعاد المتقدم إلى المجلس وأجازه المجلس ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه أُعتبر قانوناً واصدر» .

وفي باب الضبط والتوازن يمنح الدستور مجلس الشعب (المادة ٩٠) الحق في مراقبة نشاط الجهاز التنفيذي ــ الذي يجلس الرئيس على قمته ــ في نفس الوقت الذي يمنح فيه الرئيس في المادة (١٠٦) سلطة في إصدار أوامر جمهورية مؤقته يكون لها حكم القانون وفق ضوابط صارمة . وتقول المادة (١٠٦) « في حالة غياب مجلس الشعب أو في حالة نشوء ظرف هام ومستعجل يجوز لرئيس الجمهورية إصدار أوامر جمهورية مؤقتة تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه الأوامر المؤقتة على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان مجلس الشعب قائماً أو في أول جلسة له في حالة الحل أو وقف الجلسات أو إنتهاء الدورة .

فإذا لم تعرض وفقاً لما هو مبين أعلاه أو عرضت ولم يجزها المجلس زال بغير أثر رجعي ما كان لها من قوة القانون » .

ولا يحتاج شرح هذه المادة إلى كثير من الفطانة فالأوامر المؤقتة يقتضيها نشوء ظرف هام ومستعجل ، وغياب مجلس الشعب . . . ومع هذا فلا بد من عرضها في أمد قصير محدد ، متى ما اجتمع المجلس ، مع توفر كل الصلاحية للمجلس لنقضها ورفضها . وبعبارة أخرى فإن الدستور في مجمله ، روحاً ونصاً ، يفترض أن القاعدة هي التشريع بواسطة مجلس الشعب وأنّ الاستثناء هو التشريع بواسطة الرئيس . ولذلك كان ضرورياً أن يطلق على إسم التشريعات الرئاسية إسم الأوامر الجمهورية المؤقتة . بيد أنه حتى عام ١٩٨١ أجاز المجلس بعد نقاش مكثف ١٩٤ مشروع قانون قدمت من الجهاز التنفيذي كما أجاز في نفس الفترة ٢٤٤ أمرا مؤقتاً من الرئيس دون أن تكون هناك حاجة ماسة في معظم الأحوال لإصدارها ولا يمكن أن يكون هذا إلا تعدياً على القاعدة من قبل الاستثناء خاصة وإن الخيار أمام المجلس هو إما القبول المطلق أو الرفض المطلق للأوامر الجمهورية . ومن بين تلك الأوامر البالغة

٢٤٤ رفض المجلس إثنين فقط في عام ١٩٧٦ هما قانون الموظفين وقانون السلطة القضائية . ولم يحدث في خلال هذه الفترة كلها أن وقف متحدث واحد داخل المجلس ليندد بهذا التعدي في التشريع . ونذكر ، في هذا المقام ، أن الدكتور حسن الترابي النائب العام في عام ١٩٧٩ قد أثار انتباه الرئيس لتجافي هذا الأسلوب مع الدستور موضحاً بأن الطريق الأمثل والدستوري هو العمل على إعداد مشروعات القوانين بواسطة مجلس الوزراء لتقديمها لمجلس الشعب كمشاريع قوانين . ولكن ما أن جاء عام ١٩٨٣ حتى أصبح الدكتور الترابي رسولاً لنميري ليحمل مجلس الشعب حملاً على إجازة الأوامر الجمهورية التي أقام بها الرئيس قوانينه الإسلامية وهي أكثر الأوامر تناقضاً مع الدستور على مدى ١٤ عاماً من حكمه . وهذا أمر لم ينكره الدكتور الترابي . بل أكد عليه ، وهو يدافع أمام مجلس الشعب عن التعديلات التي سعى النميري لإدخالها على الدستور قائلاً بضرورة اجراء التعديلات حتى لا تتعارض نصوص الدستور مع القوانين الإسلامية التي صدرت وطبقت (أي إنها قوانين غير دستورية أساسا) . ومازالت تلك القوانين تطبق ، ومازال ذلك الدستور قائماً .

وبنفس المستوى فإن سلطة الرئيس في حل مجلس الشعب ليست خروجاً عن القياس الدستوري . فالعديد من الدساتير سواء كانت رئاسية (فرنسا مثلاً) أو برلمانية (الهند مثلا) تخول للرئيس — في إطار حدود معينة — حل المجلس عندما يصبح وجوده عائقاً لحسن الأداء أو عندما يفقد أعضاء المجلس النيابي تأييد ناخبيهم . وتنص المادة (١٠٨) من الدستور على وجوب اتخاذ مثل هذه الخطوة ، بعد التشاور مع رئيس المجلس. والتشاور — تبعاً للدستور — يعني تبادل الرأي والقبول لا مجرد الإفادة . كما تنص المادة أيضا على وجوب انتخاب مجلس جديد في فترة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ حل المجلس القائم على ألا يحل المجلس الجديد (أي المجلس المنتخب بعد حل المجلس السابق) نفسه إلا بعد إكمال دورته . وسنبرز لاحقاً لعديد من الأمثلة لاحتقار الرئيس نميري لمثل هذه الضوابط الدستورية في حل المجلس .

وفي الواقع فإن النميري ، بالرغم من كل ما نصح به ، لم يتراجع عن عزمه على حل المجلس النيابي إلا مرة واحدة ، تلك التي أشرنا إليها (١٩٧٧) . وما جاء ذلك التراجع إلا لتصدي أعضاء المجلس له تدعمهم الأمانة العامة للإتحاد الاشتراكي . كما سنرى أيضاً كيف أن انحناء مجلس الشعب دوماً أمام رغبات الرئيس قد شجعه على الانقضاض على مجلس الشعب الإقليمي الجنوبي ولكنه وجد هذه المرة تصدياً عاتياً

من كليمنت امبورو رئيس المجلس ، والذي انتهى به الأمر إلى السجن . لقد سعى النميري إلى حل مجلس الشعب الثاني في يناير/كانون الثاني ١٩٧٧ قبل انقضاء أعوامه الأربعة التي يحددها الدستور ، وكان ذلك المجلس قد بدأ جلساته في ١٩٧٤/٥/٢٤ . ولم يكن هناك ثمة مبرر سياسي واحد لحل المجلس غير أنه قد بدأ في المساس ببعض القضايا التي يفضل لها النميري أن تبقى محرمة (أنظر الفصل الخامس) . وسارع عدد من الناس من بينهم د . زكي مصطفى المستشار القانوني غير المتفرغ والمرحوم عمر الحاج موسى قبل وفاته ببضع أيام—لنصح النميري بأن يترك المجلس وشأنه . وإزاء إصرار النميري على الحل وتجاوب رئيس المجلس معه ، حملنا على إشراك أبي القاسم محمد ابراهيم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في حلبة الجدال . ودعا أبو القاسم عدداً كبيراً من أعضاء المجلس لجلسة صاخبة ، إبان اجتماع المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، ليلقي عليهم واحدا من خطاباته الحماسية مؤكدا فيه بأن المجلس باق وأنه لا صحة لما تردد عن حله . . . صفق الحاضرون طويلاً لأبي القاسم فما كان من النميري ، شأنه دوما ، إلا أن يعمل على أن يفسد لأبي القاسم بهجة يومه فإن كان هنالك من ثناء فليكن للقائد . . . وإن كان هناك من تصفيق ، ففي ظنه ، هو الأجدر به والأحق . . وإزاء هذا ما كان من نميري إلا أن يعلن على الملأ بأن التفكير في حل المجلس لم يدر أبدا بخلده فكل هذه إشاعات مغرضين. . . وطال عجبنا ، من حاوره منا الساعات الطوال في الخرطوم ، ومن جيء به عبر البحر الأحمر ليصدر الفتاوي .

وهكذا بقي المجلس الثاني حتى انتهاء دورته (ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧) ليبدأ ، من بعد ، المجلس الثالث دورته في ١٩٧٨/٣/١٣ . ولم يرد له الرئيس أن يبق أكثر من عامين . أما المجلس الرابع فقد حاز قصب السبق إذ لم يبق لأكثر من عام . وما ارتفع صوت من كل هذه المجالس ورؤسائها كما حدث في عام ١٩٧٧ ، ولا تساءل تنظيم سياسي كما انبرى أبو القاسم في ذلك العام .

ويوضح كل هذا أن الدستور لا يمنح الرئيس رخصة عامة تبيح له ممارسة السلطة على هواه ، فالدستور ، من جانب ، يخول السلطة التشريعية الأصلية لمجلس الشعب إلا أنه ، من جانب آخر ، يوفر للرئيس سلطة استثنائية في التشريع داخل إطار دستوري محدد . ويفترض الدستور أيضاً أن تكون السلطة التنفيذية سلطة مؤسسية مؤطرة ، هي الأخرى ، داخل حدود دستورية معينة . بيد أن الرئيس نميري قد

أحد ، عمداً ، في تجاوز كل هذه الضوابط الدستورية ، وما كان إمعانه في هذا لتجاوز إلا بسبب تهاون المؤسسات التي يخول لها الدستور السلطة للتصحيح ، والرقابة ، والنقض .

ولا تقتصر الضوابط الدستورية لممارسة الرئيس لسلطاته على المواد ١٠٦ - ١٠٧ - ١١١ - ١١٨ التي أسلفنا ذكرها . فمجلس الشعب أيضاً يتمتع بالحق الدستوري في التصدي لسياسات الرئيس إن رأى في تلك السياسات إضرارا بالصالح العام أو حسبها لا تتمتع بالتأييد الشعبي. وفي هذا الصدد تنص المادة ١٠٩ على الآتي :ـــ

« يجوز لمجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يطلب من رئيس الجمهورية عرض سياسته العامة أو سياسة خاصة بموضوع معين على استفتاء عام إذا رأى أن تلك لسياسة تضر بالمصلحة العامة أو لا تحوز على التأييد الجماهيري . وعلى رئيس الجمهورية أن يستجيب لهذا الطلب في ميعاد لا يتجاوز ستين يوماً من تاريخ رفعه إليه » .

وما عنّ لمجلس الشعب ، خلال سنواته الطوال ، أن يلجأ لحقه هذا معترضاً على سياسات الرئيس بما في ذلك القرارات التي اتخذها النميري منفرداً ضد نصيحة مؤسساته السياسية والإدارية كقراراته حول الجنوب والتي أدت إلى إشعال الحرب الأهلية مرة أخرى .

ويكفل الدستور أيضا لمجلس الشعب الحق في اتهام الرئيس وتقديمه للقضاء إن أخل بمسئولياته . فالمادة ١١٥ تنص على ما يلي :

« يتمتع رئيس الجمهورية بالحصانة ولا يجوز تقديم إتهام له إلا بناء على طلب من ثلثي أعضاء مجلس الشعب وبموافقة ثلثي أعضاء المجلس في جلسة سرية وتكون محاكمته أمام محكمة خاصة ينظمها القانون ولا يحاسب رئيس الجمهورية جنائياً على الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهامه إلا في حالة الخيانة العظمى » .

فمع استمتاع الرئيس بالحصانة ضد مثوله أمام المحاكم العادية لما قد يقوم به من أعمال ، إلا أن لمجلس الشعب الحق في محاسبته ، أمام محكمة خاصة ، على ما يقترف من أعمال تستوجب المحاسبة ، حتى وإن كانت دون الخيانة العظمى . ولا شك في أن مثل هذه الجرائم السياسية تشمل التجاوز المتعمد والمستمر للقانون والدستور . أما إن بلغ الاتهام مرحلة الخيانة العظمى فيحق لمجلس الشعب ، بنص الدستور ، تقديم الرئيس المتهم للمحاكم العادية دون أن يحرم هذا المجلس حقه في المحاسبة السياسية

وهو حق يملكه المجلس فيما هو دون الخيانة العظمى ، كما أسلفنا .

إن خرق الرئيس المتصل للدستور الذي أقسم اليمين على صيانته والعمل على هديه وتعديه الدائم على القوانين يعتبر ، كما قلنا ، جريمة سياسية بموجب الجزء الأول من المادة ١١٥ . ومن ناحية ثانية فإن التجاوز المستمر للدستور ، وهو تجاوز متعمد ، كم سنرى من أقوال الرئيس نفسه ، قد يرقى إلى مرتبة الخيانة العظمى حسب ما يقول به الدستور . فالمادة ٢٢٠ تصف الخيانة العظمى وتقول : « كل عمل يقصد به تقويض الدستور أو هدم سلطة ثورة مايو أو هدم النظام الجمهوري الاشتراكي يعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها بمقتضى القانون » . ويخطئ من يظن أن هدم الدستور لا يجيء إلا من الذين يحملون السلاح لتقويض النظام . . . فالأنظمة قد يقوضها حماتها ودون ما اتهم به الرئيس نيكسون من محاولة لعرقلة سير العدالة ، لا هدم الدستور .

وتاريخ الرئيس نميري مع الدستور ومجلس الشعب حافل بنماذج كثيرة من موجبات المحاسبة على تقويض الدستور . فقراره حول الجنوب، مثلاً، خروج على المادة الثامنة من الدستور والتي تنص على أن أي تعديل في وضع الجنوب (كما أقر في أديس أبابا وتضمنه قانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية ١٩٧٢) لا يتم إلا وفق النصوص الواردة في ذلك القانون أي موافقة مجلس الشعب والاستفتاء العام في الجنوب . وهو أيضا خروج على المادة (١٦) هـ والتي تجعل من أي فعل يقصد منه أو يحتمل أن يؤدي إلى تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية يعتبر مخالفاً للدستور والقانون . فالاصرار على تطبيق القوانين الاسلامية على الجنوب يقع في هذا الباب طالما ظلت تلك المادة قائمة . وعلّ هذا هو الذي حمل النميري على محاولة إلغاء هذا النص في تعديلاته المقترحه للدستور حتى لا يقع في مغبّة التناقض الدستوري . بيد أن المادة مازالت قائمة ، وبالتالي فما زال حكمها ساريا .

ومن نماذج التجاوز أيضاً إيغال الرئيس في إصدار الأوامر المؤقته مما يسلب مجلس الشعب أهم سلطاته دون أن يكون هناك مسوغ دستوري واحد لاصدار مثل هذه القوانين . وقد شهدنا قوانين تصدر في الصباح لتعطل في المساء (مثل قانون الزكاة) . وفي الحالين بأوامر مؤقته . وشهدنا قوانين لا عجلة معها تصدر بأمر مؤقت لتعي بعد قليل بأمر مؤقت هي الأخرى مثل قانون رسوم الإنتاج والاستهلاك لسنة ١٩٨٣ والذي ألغاه أمر مؤقت آخر في عام ١٩٨٤ هو قانون الزكاة والضرائب فـ الذي ينتظر مجلس الشعب من أفعال ، لكيما يحسبها تقويضاً للدستور ، أكثر من

تعطيل السلطة التشريعية ، وتخريب الاقتصاد ، وإذكاء نار الحرب ، كل هذا بقرارات يناقض الواحد منها الآخر؟ وأي دليلٍ ينشده الناس على أن الرئيس ، في كل تجاوزاته هذه ، إنما يفعل هذا عامدا مختارا أكثر من قوله عندما سئل في مؤتمر صحفي حول تقسيم الجنوب عن تعارض هذا القرار مع الدستور « بأنني الدستور ٣٠٠ في المائة»؟ وعلم الله ما هذا القول بمجاهرة بالخطأ وإنما هو العزة بالإثم .

ثم ما هو قول المؤسسات السياسية والتشريعية التي تندد « بالعملاء والحاقدين والمارقين : لتجنيهم على الثورة — والثورة مقاصد ومثل .- لا رجال وسلطان — ما قولها عندما يجيئ الإنتهاك بهذه المثل والمقاصد ممن يقوم بالأمر . أو لم تحاسب هذه الثورة نفسها كثراً من رجالها بتهمة الخروج عن مثلها وأهدافها ؟ أو لم يحفل التاريخ بأقاصيص عديدة عن قيادات أدانتها الثورات لإنحرافها وتحريفها ؟ أو لم ترو السير كيف أن دولاً لم يرفع أهلها راية الثورية، ولا حملوا لواء التطّهرية، إلا أن مؤسساتهم السياسية ، والتشريعية ، والإعلامية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام تجاوز حكامها حتى ألجمتهم ، وأمام فساد القائمين بأمرها حتى عزّتهم وألحقت بهم ما يستحقون من عقاب ؟

نعم ما هو قول هذه المؤسسات وهي تشهد جرائر ترتكب كل يوم خروجاً على كل مبدأ أعتنقه الثورة في دستورها وميثاقها كسيادة القانون ، والقضاء على الفساد ، والعمل الأمين الجاد تبعاً لما يمليه الضمير الثوري . ومرة أخرى نقول بأن معيار النقاء الثوري هو ذلك الذي حاسبت به الثورة وزراء حكومات الأحزاب وأوقعت بهم من الأحكام ما أوقعت بما في ذلك الحرمان من الحقوق السياسية كافة . إن مضابط مجلس الشعب لتحتوي على الكثير من المحاولات التي قام بها الرئيس لإبعاد جهاز رقابته عن كشف الفساد ، مما سنفصله لاحقا . ولا شك في أن تخلّي الرئيس نميري عن استراتيجيات ومبادىء التنظيم السياسي (الإتحاد الإشتراكي السوداني) وهو نفس التنظيم الذي يوفر له الشرعية بالترشيح والانتخاب من بين صفوفه لأمر يوجب المحاسبة أيضا . فليس هناك من تنظيم سياسي ينتخب رئيساً له لا يلتزم بمبادئه واستراتيجياته . ونذكر في هذا الصدد أن دور هيئة المجلس (الهيئة البرلمانية) إنما هو الدفاع عن استراتيجيات التنظيم السياسي ، وضمان سيادتها فيما يقرره مجلس الشعب . فالهيئة هي الرباط بين الإتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب وليست معبراً للرئيس يجتازه لفرض إرادته على المجلس .

ولا شك في أن الرئيس النميري كان يدرك تماماً الحدود والضوابط الدستورية لسلطاته . كما كان يعلم بأن إلتزامه بهذه الحدود والضوابط ، والتي أقسم يمين الولاء لها . انما هو ضرورة لصلاح الحكم واستقراره . ولعل خير الشواهد على ذلك هو حديث لرئيس نميري فيما يعرف باللقاء الشهري وهو برنامج يواجه فيه الرئيس الأمة عبر الراديو والتليفزيون طارحاً أمامها قضايا الساعة ، ومجيباً على تساؤلاتها . وفي أحد تلك اللقاءات (١٩٧٤/٣/١١) كان مع الرئيس ثلاثة من معاونية د . جعفر بخيت صاحب المسودة الأولى للدستور ود . زكي مصطفى وشخصي باعتبار مساهمتي في وضع ذلك الدستور . وكان من الأسئلة العديدة التي طرحها الرئيس أمامنا سؤال حول تفسير المادة « ١١٥ » (حصانة ومحاسبة الرئيس) وآخر عن معنى الجمهورية الرئاسية . وكان ثلاثتنا لسان حال نميري . قال د . مصطفي إن المادة «١١٥» لا تمنح رئيس الجمهورية حصانة مطلقة وإنما حصانة نسبية لها حدودها . وهي تنص أيضاً على أن لمجلس الشعب ، في حالة توجيه أي اتهام للرئيس ، من ثلث أعضاء المجلس ، الاجتماع للنظر في الأمر ، فإن وافق ثلثاه على الاقتراح ، يمكن للمجلس توجيه الإتهام للرئيس وتقديمه لمحكمة خاصة تشكل تبعاً للقانون . وبعبارة أخرى ترفع الحصانة عن الرئيس ، متى ما رأى المجلس ، أنه قد تجاوز حدوده الدستورية . ويتضح من النص أن الرئيس ليس مسئولاً مسئولية جنائية أمام المحاكم العادية عما يرتكبه من أعمال أثناء تأدية مهامه إلا إذا تجاوز ذلك إلى الخيانة العظمى . فإذا اتهم بها الرئيس — حسب التعريف الدستوري للخيانة العظمى — ترفع عنه الحصانة ويحاكم أيضاً على ما ارتكب من جرم أمام المحاكم العادية . وواقع الأمر أن المادة « ١١٥ » هي صورة معدلة للمادة المتعلقة بنفس الموضوع في مسودة الدستور التي كانت مطروحة أمام الجمعية التأسيسية أيام حكم الأحزاب (١٩٦٨) .

وقلت أنا في معرض ردي على سؤال الرئيس حول معنى الجمهورية الرئاسية وسلطات الرئيس (بموجب المواد ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٩٩ - ١٠٠) إن الرئاسة هي مؤسسة وليست فرداً بعينه . وبالتالي فلا معنى للسؤال عن كيف يمكن للرئيس أداء كل الواجبات المناطة به . وتبعاً للمادتين ٨٩ ٩٠ ، يعاون الرئيس في تأدية مهمه نواب ووزراء . ومضيت أوكد بأن الوزراء في النظام الرئاسي جزء لا يتجزأ من الرئاسة مشيراً ، كمثال لذلك ، إلى حكومة الولايات المتحدة حيث يشكل الوزراء ما يسمى بديوان الرئيس (Cabinet) . وفي فرنسا ، بالرغم من

أن الدستور يفرد فصلا لمجلس الوزراء أو الحكومة إلا أنه ينص — في بنده التاسع على رئاسة رئيس الجمهورية لمجلس الوزراء بالرغم من وجود وزير أول حسب نص الدستور . . . أي بعبارة أخرى ، تؤكد تلك المادة على أن الرئيس هو قمة الجهاز التنفيذي وتلقي عليه بمسئولية قيادة ذلك الجهاز والإشراف عليه . وأشرت أيضاً إلى السلطات الرئاسية في عدد من الدول . الكاميرون ، وغينيا ، وتنزانيا ، وساحل العاج ، والهند مقارناً إياها مع سلطات الرئيس في الدستور السوداني ومؤكداً على أن الرئاسة مؤسسة وأن الرئيس والوزراء يعملون كوحدة واحدة لا تتجزأ . وختم النميري اللقاء مخاطباً الأمة بقوله : « يتضح لكم الآن أننا نحكم بواسطة مؤسسات » .

إن الذي كان يرمي إليه الدستور هو إقامة مؤسسات فعالة تنتظم فيها السلطات والمسئوليات بشكل متناغم . وكنا جميعنا بمن فينا الرئيس — نؤكد الالتزام بهذا المبدأ . وكان إلتزام الرئيس — أكثر من غيره — التزاماً مطوقاً بقسم الولاء للدستور ومؤكداً في مقولاته « أمام الله والشعب » ، بيد أن القول شيء والممارسة شيء آخر . ولذا فإن كان هناك ثمة فشل في تحقيق الأهداف التي رمى إليها الدستور بالرغم من تطبيقة نصاً وروحاً يصبح الفشل عجزاً فكريا ، أي قصوراً في التخطيط . أما إن أعزي الفشل لعجز المؤسسات السياسية والتشريعية ، وتقاعسها ، أو استحيائها من ممارسة سلطاتها التي منحها إياها الدستور يصبح القصور قصوراً أخلاقياً لا فكريا .

إن هناك كثيراً يعزون محنة السودان الراهنة إلى السلطات الواسعة ، في زعمهم والتي منحها الدستور للرئيس نميري ، ومثل هذا القول ، في أحسن الأحوال ، جهل بالدساتير ، وفي أسوئها ذريعة للتهرب من المسئولية خاصة عندما يجيْ من بيدهم الحل والعقد . فما أعطى الدستور السوداني رئيسه حقوقاً تفوق حقوق الرؤساء أضرابه في دول العالم الثالث مثل تنزانيا والجزائر وتونس . ولا شك في أن هذه السلطات ، إن اخذناها بمعايير الأنظمة اللبرالية ، تعتبر سلطات شبه مطلقة إلا أن طبيعة نظام الحزب الواحد ووحدانية القيادة السياسية والتنفيذية تقود ، بالضرورة ، إلى تكريس السلطات في يد القيادة . ولا شك في أن الذين ينادون بالتعددية محقون فيما يقولون به حول تجافي دستورنا للديموقراطية ، بمفهوم الديموقراطية في النظام التعددي (حرية التعبير ، حرية التجمعات ، الحرية النقابية ، إستقلال الخدمة

العامة إلخ) . بيد أن دعاة الحزب الواحد وسدنته لا يملكون حقاً واحداً في مثل هذا الحديث .

ومن الجانب الآخر فإن الدول التي أشرنا إليها (تنزانيا ، الجزائر ، تونس) والتي يصدق عليها وصف الليبراليين بأنها دول حكم شبه مطلق لم ينته الأمر بقياداتها إلى ما انتهى إليه أمر نميري في تعامله مع الدستور ، والحزب ، والمبادئ بل وفي إساءته وإذلاله لشعبه ، وإخضاعه أغلب قراراته للأهواء والنزوات . لا ريب ، إذن ، في أن هناك شيئاً آخراً يتميز به أو ، على الأصح ، داءً عضالاً يعانيه نظامنا . . . أس هذا الداء ، كما قلنا ، هو شخصية الرئيس نميري التي تتجافى كل قيد ، حتى قيود القانون والدستور . وما استفحل هذا الداء إلا لعجز المؤسسات المؤهلة دستورياً وسياسياً لأداء دورها في المراقبة والضبط والمحاسبة . ويصدق ما قلناه عن هذه الدول الثلاث على الأنظمة الشيوعية والتي تقوم على تركيز السلطات في القيادة (وأن أسموها بالمركزية الديموقراطية) . إلا أن القيادة هناك ليست فرداً وإنما هي التنظيم . وفي التاريخ تجارب كثر لقيادات عليا حاسبها التنظيم السياسي على ما اعتبره خروجاً عن المبادىء (ليوشاوشي في الصين) ، أو اللياقة (خروشوف في الإتحاد السوفيتي) أو التجاوز عن جماعية القيادة (مالنكوف في الإتحاد السوفيتي).

إن دعاوى سدنة النظام بجعْل الدستور حمالة يعلّق عليها فشل التجربة المايوية إنما هي ذريعة مخاتلة . وليس هناك أدل على هذه المخاتلة من أن نفس أولئك الذين غدوا اليوم ينتقدون الدستور قد تجمعوا في (١٩٧٤/٤/١٤) بمجلس الشعب وقد زيّنوا صدورهم بوسام إسمه وسام الدستور ، تقلدوه جميعاً وهم فرحون يهنيء الواحد منهم الآخر « بانجاز » تباروا جميعاً في مدحه ، وما كان لأكثرهم من فضل فيه . وكانوا ، يومها ، ينصتون لكاتب المجلس وهو يقرأ عليهم الرسالة التالية ، والتي صفقوا لها طويلاً تيها وإعجابا .

« جمهورية تنزانيا المتحدة »

أخي العزيز

نيابة عن حكومة وشعب تنزانيا ، أتقدم إليكم وإلى حكومة وشعب السودان تهاني الصادقة للمجهود العظيم الذي بذلتموه لصياغة وإعلان دستور جديد للبلاد

إن محيءْ الدستور في نهاية الحرب الأهلية بالجنوب إنما هو نصر مبين ليس للسودان وحسب ولكن لأفريقيا كلها . وهو نصر تحقق بسبب أمانتكم وواقعيتكم وقبل كل شيء جهـودكم الدؤوبة للتصدي لتحديات قيادة أكبر دولة في القارة . ويسرنا نحن في تنزانيا أن نشارككم فرحة هذا اليوم .

ونأمل ونعلم أن شعب السودان وانتم شخصياً ستبدأون بمعالجة المهمة الصعبة المتمثلة في البناء القومي والتنمية .

وتفضلوا بقبول فائق تقديـري

جوليوس نيريـري

رئيس الجمهوريـة

كانت فرحة نيريري انعكاساً لفرحة القادة السودانيين الذين أخذوا يتبادلون التهاني على « انجاز » آخر للثورة . وكنا مثلهم معجبين ببرقية نيريري لا بسبب مكانته على خارطة السياسة الافريقية فحسب وإنما لسبب آخر . لقد أوفدت الثورة ، في شهورها الأولى ، البعوث إلى أرجاء مختلفة من أفريقيا والعالم العربي لتشرح لناس مقاصدها ودواعيها . ولقيت تلك البعوث ترحاباً وحماساً تفاوتت درجاته . . . بعضه مبعثه المجاملة ، وبعض مبعثه التعاضد . بيد أن تنزانيا كانت مختلفة جداً فقد كان استقبالها جليدياً كاد أن يخرج عن حدود الكياسة . ويعرف عن نيريري تشككه في نوايا العسكريين في ساحة السياسة بل أنه يكاد يعتبرهم في مرتبة أدنى من البشر . وبالرغم أن وفد السودان إلى تنزانيا قد ضم شخصيات ذات سمعة طيبة في شرق أفريقيا مثل مرتضى أحمد ابراهيم — وزير الري — والذي عمل طويلاً في تلك المطقة إلا أن هذا لم يثر حماس نيريري . ولم يبدل الرئيس التنزاني نظرته إلى النظام السوداني إلا عقب اتفاقية أديس أبابا التي حملته على اليقين بأن الذين يسعون من أجل السلام بوسائل السياسة لا يمكن أن يكونوا صبية مغامرين . وقد كان نيريري هو أول رئيس أفريقي بادر بدعم صندوق الجنوب بل وقف خطيباً في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط يحث رفاقة على الوقوف بجانب السودان في جهده من أجل البناء

الوطني . وجاء إعلان الدستور فحسبه نيريري خطوة أخرى في طريق بناء الديموقراطية والحكم المؤسسي . ومنذ ذلك التاريخ فتحت تنزانيا أبوابها أمام السودان للنظر في تجربتها عن الحزب الواحد مركزة على الأخطاء وغير عامدة إلى التباهي بالايجابيات وكان أول وفد للإتحاد الاشتراكي السوداني لدار السلام للاستطلاع على التجربة هو الوفد الذي ترأسه د . صديق أحمد إسماعيل .

وفي الجانب الآخر فإن الدساتير ، بمفردها ، لا تعني شيئاً . . . الدستور كتاب سياسي منير ، لا أكثر ولا أقل . وهو ، بهذا المعنى ، لا يمكن أن يكون ضماناً ضد الطغيان والتجاوز . . . فالدساتير تحيا وتموت بممارسة الأجهزة الدستورية لسلطتها المقننة دون استحياء ولا تعدي ، وبتفسير الجهة المنوط بها تفسير الدستور تفسيراً أميناً صادقاً دون خشية أو محاباة ، بهذا وحده ترسى التقاليد الدستورية ، ويستقيم ميزان الأمور . وبنفس القدر فإن الدستور ، إن لم تتوفر له هذه الضمانات ، يصبح كحصان طرواده يلجه الطغاة لينفذوا به إلى عالم القهر والاستبداد .

وهذا هو حال السودان . . . فكلما امعنت المؤسسات في الاستحياء ، ولا نقول الجبن ، عن ممارسة سلطاتها كلما زاد الرئيس في طغيانه وتجاوزه . وما وقفت هذه المؤسسات مرة واحدة تجابهه إلا وتراجع ودوننا نماذج عديده لهذا مثل مواقفه حول حل المجلس (١٩٧٧) ، وتعديل الدستور (١٩٨٤) . وقد أدى هذا الاستحياء ، بالضرورة ، إلى أن يصبح نميري هو مركز الثقل ومصدر السلطة الذي يتبارى الجميع في كسب وده ، وما استأنى في هذا الزحام اللاهث إلا قلة لم يبقَ لها غير المناجاة . إن نجاح أي دستور يتوقف على مدى التزام أهله به ، واجدر من يلتزم به هو الرئيس الذي أقسم يمين الولاء للحفاظ عليه ، والأجهزة التي أنيط بها أمر الرقابة والمحاسبة .

إن ادعاء سدنة النظام بأن الدستور هو أس محنة السودان ادعاء لايكذبه فقط ما أوردناه بل تكذبه دعاوى الثورة ، وتجارب السودان . فما قام نظام مايو إلا لقوله بأن السلطة القائمة ، يومذاك ، قد خانت العهود وخرقت الدستور إما بتجاوزها لأحكامه (طرد النواب المنتخبين ، عدم احترام حكم القضاء) ، أو تقويضها لكيان الأمة (حزب الجنوب ، والشقاق الطائفي) . فما جاء الأزهري للحكم عنوة واقتداراً وإنما كان رئيساً منتخباً . ولا حكم الأزهري البلاد بوثيقة تمليك ورثها من ابائه وأجداده وإنما بموجب دستور قائم سعى لتفسيره بما يراه . فإن جاز لنا في مايو

أن نحاسب حكم الأحزاب على تجاوزهم لدستور لم نصنعه فكيف يجوز لنا اليوم أن نغض الطرف عن تجاوز أزهري اليوم لدستور نحن صناعه ، وخرقه لمبادئ نحن الدعاة لها والحداة.

وقد عرف السودان ، أيضاً ، حاكماً آخر استولى على السلطة عنوة هو الفريق ابراهيم عبود. وما وقف عبود يوماً واحداً ليدين حكم الفرد ، أو حكم الوراثة ، ولا شهدته المنابر يعلن بأن مسعاه ومبتغاه هو سيادة الجماهير ، وحكم الجماهير. لقد حكم عبود السودان بدستور لا تتجاوز نصوصه الصفحة الواحدة . . . دستور تؤول السلطات كلها فيه (التشريعية والتنفيذية) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة . . . وكانوا أحد عشر كوكبا. وقد فوض هذا المجلس سلطة القرار التنفيذي لعبود ، أي جعل منه حاكماً فرداً بنص الدستور. فإن كان في تاريخ السودان الحديث كله دستور استبدادي لكان هو ذلك الدستور. ومع هذا فإن الحاكم المطلق صاحب الدستور الإستبدادي هذا ، والذي ما أعلن يوماً بأنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ شعب السودان من حكم الفرد وطغيان الفرد — وإن قال بأن نظامه قد جاء لإعادة النظام ، واستتباب الأمن — هذا الحاكم كان أكثر حساً لنبض الشعب ، وأكثر تقديراً لمشاعر الناس عندما أدرك مدى سخطهم وتبرمهم بحكمه. وكان قراره بالتنحي عن الحكم هو قرار الرجل السوداني الكبير الذي يدرك معاني التراحم في مجتمع ما زالت قيم البداوة الفطرية تسيطر على أهله. وقد أبى عبود على اخوته أن يكون بقاؤهم في الحكم فوق أجداث الرجال وعلى حساب انشطار الجيش. وما احسب أن ورد على خاطره ، يومذاك ، أن يكون بقاؤه في الحكم بأي ثمن حتى وإن كان هذا الثمن هو الاستعانة بالقوى الخارجية ، دولاً كانت أو مغامرين وتجار دمار.

الملك الفيلسوف :

الرئيس النميري الذي يرتدي اليوم مسوح الأئمة الواعظين كان رجلاً محتفاً حداً في السنوات الواعدة. كان نميري ، يومها ، رجلاً متواضعاً يدرك قدر نفسه ، ما أدعى بأنه صاحب رسالة. ولا حكيم ديني. كما لم يتوشح يومذاك بوشاح الملك الفيلسوف ، والايديولوجي صاحب المؤلفات في الدين والسياسة والاستراتيجية كان

سياسياً يواجه مشاكل بلاده بذهن مفتوح . وعندما وقف الأمين العام لمجلس الوزراء أحمد بابكر عيسى متحدثاً عن الفلسفة « النميرية » اجتاح النميري غضب عارم دفعه إلى أن يتبرأ في لقائه الشهري بالأمة في ١٩٧٤/٩/٦ عن دعوى « النميرية » مهاجماً دعاتها ومؤكداً عدم التزامه بأيديولوجية معينة . . . حتى الدعوة الإسلامية التي ينادي بها اليوم ويحدثنا عن كيف كانت هي ديدنه منذ نعومة أظافره ... ما ادعاها في آية البراءة تلك ، والتي تلاها على الناس في خطابه المشهود في التاسع من سبتمبر . ومضى النميري للقول بأنه لا يقوم الفكر إلا بنتائجه العملية المحسوسة وأنه حمل حملاً على أن يرد على الأمين العام حتى لا يفسر صمته على أنه راضٍ عن ما قيل خاصة وقد شارك بنفسه في هذه الندوة التي ورد فيها حديث أحمد بابكر عيسى وقد عرفت بندوة المحافظين .

وبدأ الرئيس خطابه بالقول : « تطرق أحد الاخوة لثورة مايو ومسارها الفكري . . . ولقد كان كريماً في حسن ظنه لشخصي فقارن بين ما أسماه بالنميرية وغيرها من المدارس الفكرية السياسية وفي الندوة كان يجب علي أن أتولى الرد والتعقيب . ذلك أنني يجب أن أرد بحضوري للحوار وما دار فيه فالسكوت عنه ، قد يعني أنني موافق على مضمونه ومحتواه ولقد كان رأيي الذي أعلنته في هذه الندوة ، فأنني لا أقر التسمية ولا أعترف بمجرد وجود تيار فكري ينتسب إليّ أو أنتسب إليه ، لقد قامت هذه الثورة لتكون حرباً على القوالب الجاهزة والحلول الموضوعه سلفاً ، تلك المنقوله من الكتب أو المصاغة بالاجتهاد . وإذا كانت هذه الثورة قد عانت في بداية أيامها ، فلقد عانت في الحقيقة من هؤلاء الذين حاولوا أن يحددوا مسارها داخل القوالب الجاهزة والنظريات المنقولة » .

ثم ذهب الرئيس ليحدد المبادئ التي تحكم المنهج الفكري ، للعمل الوطني في السودان في ظل قيادته فقال :ـ « إنني لا أدعي ولا أحب أن يدعى لي أحد أنني أملك منهجاً فكريا هو الذي يحدد خطوات العمل الوطني في السودان. أن العمل الوطني في السودان محكوم بإرادة الشعب السوداني ، وهي إرادة جمعت مبادئ ثلاثة لا رابع لها : حريته واستقلاله وإرادته ، رفاهيته وصنع رخائه ، إسهامه مع الأسرة العالمية في الحفاظ على السلام العادل مع الوفاء بالتزاماته القومية والاقليمية . هذه الثلاثة أشياء هي التي تحدد خطوات العمل الوطني في السودان »

ومن الجلي الذي لا خفاء فيه أن نميري عام ١٩٧٤ كان يدرك قدر نفسه ،

ويعترف بأقدار غيره مما زاد في تقدير الكثيرين منا له ، وإعجابنا به . وما بلغ به التيه مبلغاً يجعله يدعي لنفسه ما لم يصنعه . وامعاناً في توكيد هذا المعنى قال نميري : « إنني على الدوام حريص على تأكيد حقيقة أؤمن بها ولن أتخلى عنها وهي أنني على الدوام أتعلم من الشعب واستلهم منه ولا أقف في أبراج التعالي مدعياً الحكمة أو مبشراً لها .

إنني على الدوام أملك شجاعة الإعتراف بالخطأ والرجوع عنه فأنا أعلم بأن من يعمل عليه أن يدفع ضريبة العمل ، خطأ يعترف به كمقدمة لتصويبه والرجوع عنه » .

ذلكم هو نميري عام ١٩٧٤ ، بشر مثل الناس جميعاً ، يتعلم من الآخرين ، يخطيء ويعترف بالخطأ ، ويسأل العارفين النصح والمشورة ، وينتقي معاونيه حسب علمهم من ذوي الهمة والمطمح ومخبوري التجارب . . . وفوق كل هذا لا يدعي بحال بأنه ملك السودان الفيلسوف .

ويحل عام ١٩٧٨ فإذا بنا ورجل آخر. فنميري اليوم هو المؤلف الإسلامي الذي يعلم أهل السودان أصول دينهم وفروعه . . . وهو الداعية الذي يرسم لأمة الإسلام كلها منهج سيرها يعلمها الإسلام لماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ وما كفاه كل هذا ، بل أصبح بعد عشر حجات من خطابه ذاك ، إماما يعتلي المنابر كل جمعة ليخطب في المؤمنين واعظاً في شئون الدنيا والآخرة . ولأن الأئمة في حسبانه ، معصومون ملهمون أقفل على الناس باب الإجتهاد في الدين فلا إسلام إلا ما يقرع به رؤوس الناس من فسولات تقارب الهرطقة ، مما سنوضحه فيما بعد ، فالدين علم يكتسب بالتحصيل، ويرسخ الناس فيه بالتجويد، ولا يجرؤ على المكابرة فيه إلا أهل النار . . . وفي قول مالك بن انس «أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار» . وما كان الثقاة من أئمة المسلمين إلا أكثر الناس خشية من إدعاء القول الفصل فيه ، فختام قولهم دوماً : الله أعلم. وقد عبر عنهم الإمام الشافعي مجدد المائة الثانية أبلغ تعبير بقوله :

كلما أدبني الدهر
أراني ضعف عقلي
واذا ما ازددت علماً
زادني علماً بجهلي

فكيف حالنا بمجدد المائة الخامسة عشر كما وصفه الدكتور الترابي وهو يردد في واد مدني الحديث المتواتر بأن على رأس كل مائة سنة ، من يجدد لأمة الإسلام دينها . ومجدد . هذه المائة . حسب قول الدكتور العالم . هو الإمام نميري .

بشائر الاقتصاد :

أدلى الرئيس النميري في خطابه الضافي لمجلس الوزراء في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧١ إهتماماً خاصاً لوضع البلاد الاقتصادي ، وقد أوردنا حديثه . في هذا الشأن . في مطلع هذا الفصل . كما أعلن بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستكون هي محور العمل الوطني العام من أجل الكفاية والعدل . ومن نافلة القول أن السودان ــ أكبر اقطار أفريقيا حجماً ــ يتمتع بثروات زراعية كامنة عظيمة ، ولا يستغل من أراضيه الصالحة للزراعة إلا ١٠٪ فقط . ولا يعاني السودان ما تعانيه دول أخرى من الضغوط السكانية (٨ أشخاص لكل كيلو متر مربع بالمقارنة مع ٢٥ في أثيوبيا ، و٥٦٠ في بنغلاديش مثلا) . وعلى أية حال فإن هذه الأرقام لا تعكس الواقع بدقة إذ أن أغلبية أهل السودان يقطنون على ضفاف النيل وفروعه . ولاشك في أن هذا يخل بموازين التوزيع السكاني والجهود التنموية على السواء . بيد أن لعامل الأهم في إعاقة الاستغلال الكامل لثروات البلاد هو ضعف البنيات
سة مثل الطرق وشبكات المواصلات . وبالرغم من أن السودان يتمتع باطول
ية في القارة (النيل) إلا أن ذلك الطريق يكاد يكون غير مستغل
ري هو أضعف الحلقات في سلسلة النقل .

خطط التنمية منذ استقلاله ، إلا أن الصراع الحزبي حول
هره ، قد وقف سداً منيعاً أمام أي تطور كبير على صعيد
الرئيس عبود ، والذي لم يواجه ما واجهته الأحزاب من
كن من تحقيق إنجازات هائلة في مجال التنمية كتطوير السكك
والتوسع الزراعي ، والصناعة إلخ . . . وعند سقوط عبود
كان من المرجو أن يبدأ الحكم المدني من حيث انتهى عهد عبود
لكنه وقد دوت في الآفاق شعارات تنادي بالتغيير والتحديث والتنمية
أكتوبر/تشرين الأول . إلا أن تلك الشعارات أضحت سراباً حتى ،
لولاً إذ كانت الأحزاب في وادٍ آخر تتعارك فيه على السلطة لا باعتبارها

وسيلة لتحقيق الآمال العراض وانما كغاية في حد ذاتها . وقد وقع نظام مايو نفسه ، في فخ التناحر والصراع هذا في بدايات عهده وهو صراع أدى إلى مزايدات كان أخطر نتائجها على الاقتصاد هو قرارات المصادرة والتأميم الاعتباطي مما كاد يحطم اقتصاد البلاد ، خاصة عندما ندرك بأن تلك القرارات لم تصحبها دراسات مسبقة حول أهداف هذا التأميم وتلك المصادرات ، ولا حول أسلوب إدارة المؤسسات المؤممة والمصادرة ، ولا حول موقعها ودورها في الاقتصاد القومي . وإزاء هذا فقد اصبحت هذه المؤسسات مجالاً للانتهاب مع كل ماصحب هذا من خراب اقتصادي وإفساد للبشر.

وأمام هذه الخلفية انكبت حكومة النميري على العمل لإعادة بناء الإقتصاد ، وتصحيح مساره وفقاً للأهداف التي حددها ميثاق العمل الوطني ألا وهي الإنتاج والتوزيع العادل للثروة .

وفي اغسطس آب ١٩٧٢ أصدر النميري قراراً بإعادة حوالي ثلاثين شركة كانت قد أممت/أو صودرت عام ١٩٧٠ إلى أصحابها . كما أجيز في نفس الوقت قانون التنمية وترقية الاستثمار الزراعي لتشجيع المستثمرين السودانيين وغير السودانيين على السواء . وكان ما صرح به وزير المالية والاقتصاد الوطني ابراهيم منعم منصور مؤشراً لتوجه النظام الجديد . حيث قال بأنه إن أردنا للدولة وحدها أن تباشر مهمة التنمية فسيكون هذا على حساب الأجيال القادمة ولذا فلابد من مشاركة الآخرين في الداخل والخارج . إذن ، فبينا كان السودان ملتزماً بالخط الاقتصا[...] العام متمثلاً في هيمنة القطاع العام على القمم العالية للاقتص[...] إدراك للدور البارز الذي يمكن أن يلعبه القطاعان الخاص و[...] يكن هنالك مناص من توجه السودان نحو عدد من الدو[...] التنمية خاصة الدول العربية الموسرة والدول الصناعية المت[...] الإتجاه وحسن نوايا السودان وافق الرئيس نميري في ختام زيا[...] مارس آذار ١٩٧٣ على تعويض الشركات البريطانية المؤممة (كان[...] مؤممة بريطانية) معلنا في مؤتمر صحفي بلندن بأن السودان يرح[...] الخاص والذي ستوفر له الضمانات بموجب القانون السوداني (فاين[...] ١٩٧٣/٣/٣١) . وفي هذا الشأن وافقت الحكومة البريطانية (حكومة إد[...] عقب اجتماعات مطولة عقدتها وزميلي وزير المالية ابراهيم منصور مع وزير[...]

البريطاني (دوقلاس هيوم ومساعده اللورد بالنيل) ووزير التجارة آنذاك (جوفري هاو) على أن تُقوم الحكومة البريطانية بإقراض السودان المبالغ اللازمة لتعويض الشركات البريطانية بجانب مساعدات أخرى في ميادين الدفاع والتعليم العلي وتوسيع فرص الاستفادة من ضمان تسهيلات الإستيراد ، والأخير أفاد منه كثيراً مشروع كنانه في منتصف السبعينات .

وفي عام ١٩٧٢ أيضاً تم إعداد الخطة الخمسية والتي رسمت فيها الأهداف والأولويات الاقتصادية . وكان الهدف الرئيسي للخطة هو الانتقال بالبلاد إلى مرحلة النمو والانطلاق الذاتي . ويعني هذا ، بالضرورة ، إحداث تغييرات أساسية في البنية الاقتصادية والإجتماعية ، وعلاقات الإنتاج ، كما يتطلب التعبئة الكاملة للموارد البشرية ، والاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المحدودة والموارد الطبيعية الثرة . وحددت الخطة الأولويات بالزراعة أولاً باعتبارها القطاع الرئيسي الذي يجب أن ترتبط به بقية القطاعات. فالنقل والمواصلات ثم الصناعة (كقطاعين مكملين للقطاع الزراعي) وفي هذا الصدد تجيء الصناعات الزراعية وشبكات النقل . . . إلخ . وفي جانب التنمية الاجتماعية أشارت الخطة إلى تحسين الخدمات العامة خاصة الصحة البيئية الوقائية والتعليم . وكان للخطة أيضاً أن تحقق نتائج سريعة وفي وقت مرسوم في ميدان الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتوسيع فرص العمل وزيادة حصيلة الصادرات لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.وقد تبنى الإتحاد الاشتراكي هذه الخطة كما تبنى البرامج التنموية قصيرة الأجل داخل إطارها والتي أطلق عليها إسم «برامج العمل المرحلية للخمس سنوات المقبلة» وهي البرامج التي قام بوضعها عدد من الوزراء هم : ابراهيم منعم منصور ، وديع حبشي ، بشير عبادي ، يحي عبد المجيد ، جعفر بخيت وموسى بلال كما شارك فيها عدد من الفنيين منهم : الدكتور صديق أحمد اسماعيل (برامج الصحة) والدكتور السماني عبد الله يعقوب (برامج البحث العلمي) . وكان لي شرف تنسيق هذا الجهد وتقديمه للاتحاد الإشتراكي حيث أقر في يناير ١٩٧٣ واعلنه رئيس الاتحاد الاشتراكي في يوم ١٩٧٣/١/٢١ مقدماً له بقوله : «لقد حدد ميثاق العمل الوطني الصورة العامة للعمل الثوري ولكنه بالطبع لم يرسم البرامج ، ولم يتعمق في صورة الأداء ، وإن ما قامت به الثورة في الخامس والعشرين من مايو من نزع للسلطة من أيدي القيادات التقليدية إنما كان

في الأساس إدانة لتلك القيادات لعجزها عن إستخدام السلطة لخير الشعب ، وفشلها في فهم استراتيجيات التغيير ، وعدم معرفتها لوسائل وطرائق التخطيط له وإن أى تنظيم سياسي لا يوظف لخدمة عمليتي التنمية والتحديث في بلد نام كالسودان يصبح تنظيما عاطلاً ، وفي سبيل هذا فإن أي تنظيم سياسي لا يسترشد في ممارسته بالاولويات المحددة ، ويبني جهده على تحديد خطوط السير الممكنة من تحقيق ذلك يصبح تنظيما مقضياً عليه بالفناء» .

ومن جانب آخر فقد أوردنا في مقدمة هذا البرنامج إيضاحاً لدواعيه وتبياناً لأهدافه . تقول المقدمة : «إن توفير الرخاء القائم على العمل المتجه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزيادة المطردة في الانتاج حجماً وكيفاً هو القياس الموضوعي للانجاز الثوري . . وهذا ما دفع الثورة لحشد كل الطاقات والامكانيات على طريق العمل التنموي سعياً لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل» .

وسبيل الثورة الى هذا هو التخطيط المركزي القائم على حصر الإمكانيات والاحتياجات وتوفير المعلومات الأساسية والاحصائيات وتحديد الأهداف وتبويب الأولويات ووضع الخطط والبرامج والمشروعات المحققة لأهدافها ومتابعة الأداء وتقويمه بأحكام الرقابة على التنفيذ واستنفار الطاقات ونشر الوعي والتدريب عى المسئولية تعبئةً للجهد الشعبي من أجل تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات المحددة . . . وفي سبيل ذلك لا بد أيضاً من تحقيق درجة عالية من التنسيق بين أجهزة القطاع العام ، وبين القطاع العام والقطاعات الأخرى دعماً للجهد المشترك في خدمة الاقتصاد القومي وارتقاء بكفاءته العامة .

وسيظل القطاع العام قائداً ورائداً للتنمية الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية الجديدة يساعده ويتعاون ويتكامل معه القطاع التعاوني والقطاع الخاص جهداً وطنياً موحداً تبذله كل هذه القطاعات تحقيقاً للتنمية الشاملة التي ينهض فيها كل قطاع بواجباته المحددة له .

والدولة في اعتمادها على القطاع العام كقائد وموجه للاقتصاد الوطني لا تجعل منه نقيضاً للقطاعات الأخرى ولا بديلاً لها بل يقوم تطور كل هذه القطاعات على أساس أنها متكاملة عضوياً ووظيفياً وأن لكل منها دوره ومجالاته وضماناته المشروعة في خدمة اقتصاد الثورة .

الأهداف

إن اهدافنا المرحلية في التنمية هي :

١ - الإكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية وخلق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

٢ - توفير الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين .

٣ - بتحقيق الوفرة في الإنتاج والخدمات يتم تركيز الأسعار وبالتالي حماية الأجور والدخول .

٤ - العمل على تحقيق درجة من التوازن في النمو بين قطاع الاقتصاد الحديث والقطاع التقليدي وبين أقاليم البلاد المختلفة وبين الزراعة في النبات والحيوان وبين التنمية الزراعية بمعناها الشامل والتقدم الصناعي تحقيقا لدرجة من التكامل الاقتصادي بين الأقاليم والقطاعات المختلفة .

٥ - الحد من الإسراف الحكومي ومن الاستهلاك الضار المبددين لمدخرات الأمة وطاقاتها .

وما ترك كل هذا زيادة لمستزيد . . . فالذي نردده اليوم حول الحد من الاستهلاك ، والالتزام بالأولويات ، والارتباط الوثيق بين الإنتاج والدخول والأسعار ، والتوازن بين الانتاج والاستهلاك كان أمراً محسوباً منذ البداية . وإن كان هناك من خلل في الاقتصاد ، وهو خلل كبير ، فإن مصدره ليس بحال هو غياب التصور والخطط والبرامج وإنما هو تجاوز هذه الخطط والبرامج مما سنورد منه الأمثلة العديدة .

وعلى الصعيد التنفيذي فانّ نجاح الخطة والبرامج كان يعتمد ، إلى حد كبير ، على التعاون الوثيق بين وزارة المالية والاقتصاد الوطني والتخطيط (في مراقبة الخطة وتوزيع الموارد حسب الأولويات) والوزارات الفنية المنفذة كالصناعة ، والزراعة ، والري ، والنقل إلخ . . . كما كان يعتمد أيضاً على التنسيق التام بين وزارة التخطيط والمال مع وزارة الخارجية (في الترويج الخارجي لمشاريع التنمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والحصول على الموارد الخارجية) . ولعل أحد التشريعات الهامة التي صدرت في هذه الفترة هو الأمر التشريعي رقم «٢٧» (١٩٧٢/٣/٢) والذي ينص فيما ينص على عدم القيام بأي التزام مالي خارجي دون تخويل مسبق من وزير المالية ليس فقط

حول مضمون وحجم هذا الالتزام بل أيضاً حول الوسائل والشروط التي تكتنفه. لقد وضعت خطة التنمية بحيث تكون كماً متكاملاً، أي إخلال بجزء منها يؤثر سلباً على بقية أجزائها. وعلى هذا فإن أي خروج على هذه القواعد بالنسبة لأي مشروع قد يؤثر تأثيراً ضاراً ليس فقط على المشروع المعني بل وعلى الاقتصاد القومي كله. فالتعطيل في مشروعات الاكتفاء الذاتي ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات، وعدم إكمال المشروعات في مواعيدها المقررة ينعكس سلباً على جداول سداد الديون المحسوبة والتي نصت على تزامن بدء السداد مع بدء التشغيل والانتاج. هذا بجانب الترابط الوثيق بين مشروعات النقل، والزراعة، والطاقة باعتبارها جميعاً مشروعات متكاملة.

ومن جهة ثانية، كان نجاح الخطة يعتمد كثيراً على التعبئة الشعبية كان ذلك بحث العاملين على مضاعفة الانتاج باعتباره المخرج الوحيد من وهاد التخلف. أو بتطوير مفاهيم العون الذاتي خاصة في ميدان الخدمات. وتأكيداً لهذا المعنى فقد أصبح العون الذاتي واجباً دستورياً إذ نصت المادة ١٧ من الدستور على ما يلي: — «العون الذاتي النابع من الإرادة الشعبية سمة أصيلة من سمات المجتمع السوداني وعلى الدولة دعمه وتنسيقه».

وفي هذا الصدد فقد بذل الإتحاد الاشتراكي جهوداً مرموقة تمثلت في دور لجان تطوير القرى التي أخذت على عاتقها مهمة تعبئة أهل الأرياف لاستغلال الثروة الريفية الكامنة من أجل تحسين ظروف المعيشة وسط السكان المحليين وبالتالي الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني. وبالفعل فقد كانت هناك بعض انجازات تستحق الإشادة في مجالات بناء المدارس، والمستشفيات، وصيانة الطرق، وامدادات المياه إلخ . . . وحق للناس الجد والاجتهاد في سنوات الوعد والبشائر فما كانت السياسة ازجاء مواكب، وحشرجات صريخ، ومنبريات وعظ.. ولا كانت هموم قادتهم هي توفير رغيف العيش لأهل المدينة من سهول كانساس، واستيراد الذرة لعامة الناس من أرباض تايلاند. كانت أنهارهم مترعة، وغيطانهم ممرعة فحق لهموم قادتهم، يومذاك، أن تنصرف إلى آفاق أسمى من الكفاية والنمو

وتحديد الأهداف والأولويات والاستخدام الطموح للموارد الماديه والبشريه والتعبئة الدبلوماسية ما كان أمام السودان إلا أن يسير قدما. ولضمان نجاح الخطة الخمسية تمت دراسات متعمقة وخطط فرعية وقطاعية مثل خطة شبكة النقل والتي

قامت بها مجموعة ادار العربية الامريكية (جامعة بنسلفانيا) بتمويل من الصندوق الكويتي . وخطة تخزين الغلال التي قامت بها شركة هاول الكندية بتمويل كويتي أيضاً ، وخطة النقل النهرى بعون روماني ابتداء ثم طورت من جانب المانيا الإتحادية ، كل هذا بجانب الخطط القطاعية في الصناعة وخاصة صناعة السكر . إلا أن أهم هذه الدراسات هو برنامج التنمية الزراعية والذي يعد أكبر إنجاز دبلوماسي تنموي التوجه في هذه الفترة، بل وعبر كل تاريخ ثورة مايو. وسننظر في ذلك بالتفصيل في الفصل التاسع (الدبلوماسية). ويهدف البرنامج الزراعي ، والذي قام بتمويل دراساته الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلى استثمار مبلغ ٦ بليون دولار أمريكي على مدى ٢٥ عاماً ينفذ في مرحلتها الأولى (٦٧ــ١٩٨٦) اكثر من مائة مشروع يستمثر فيها حوالى مبلغ ٢,٣ بليون دولار. وتتناول الخطة ، بشكل عام ، تطوير الزراعة والانتاج الحيواني والصناعات الزراعية . وقد وضع تفاصيل الخطة عدد من الخبراء السودانيين والعرب الذين أوكل إليهم الصندوق العربي القيام بهذه المهمة . وكان على رأس هذا الفريق حمزه ميرغني (وزير المالية السابق) وكمال عقباوي الذي صار فيا بعد وزيراً للزراعة . وما فشلت هذه الخطة الواقعية الطامحة ، والتي كانت تمثل بحق مركز الثقل في برنامج الأمن الغذائي العربي وإنما اجهضت. وكان وراء ذلك عاملان اولها هو: السياسات المعوقة التي كان ، ومازال ، ينتهجها الرئيس النميري في علاقاته مع المستثمر العربي ، دولاً كان أو أفراداً. فعلاقاته دوماً تتم عبر الوسطاء والمشبوهين متجاوزاً كل الأجهزة المعروفة في تلك البلاد ــ تماماً كما يتجاوز أجهزته في الداخل. وقد أدى هذا إلى تبديد النوايا الحسنة نحو السودان والتي توفرت لدى الكثير من الدول والمستثمرين العرب ، في اوائل السبعينات . وستتناول ، في الفصل الرابع ، بعض هذه السياسات التي صارت قوة طاردة حتى لأكثر الناس حماساً من بين أصدقاء السودان العديدين على الجانب الآخر من البحر الأحمر. أما السبب الثاني : فهو قعود همم بعض الدين قيض لهم امر الإدارة والمتابعة للبرنامج الزراعي . فقد انتهى البرنامج الطامح ، مركز ثقل استراتيجية الغذاء العربي ، إلى مشروعات لتفريخ الدجاج واستخراج الجلوكوز في الوقت الذى ظلت فيه المشروعات الكبرى ترقد في الأضابير مثل الاستغلال الزراعي لسهول كسلا بإنشاء سد ستيت على نهر العطبرة . ومشروعات الانتاج الحيواني في دارفور ، وكردفان ، ومشروعات البقول والخضروات في شمال السودان

بدءاً بالدراسات التي قامت بها شركة تينيكو الأمريكيه . ومن ناحية ثانية فإن مساهمة الدول العربية في إقامة الصندوق ما أريد لها أن تكون وحدها مصدراً لتمويل المشروعات بل حفزاً وضماناً لجذب المزيد من المستثمرين ، دولاً وافراد ومؤسسات على المستويين العربي والعالمي . إن الإحباط الذي صاحب برنامج التنمية الزراعية ، قطب الرحى في خطة التنمية القومية كلها ، قد أدى بالضرورة إلى التأثير السبي على القطاعات الأخرى جميعها .

وشهدت هذه الفترة أيضاً مشروعاً كبيراً آخر هو مشروع سكر كنانه بالقرب من مدينة كوستي . وتنفيذاً للسياسة المعلنة حول توسيع حجم حصيلة الصادر من الإنتاج الزراعي ، وتحقيق الإكتفاء الذاتي المحلي في الغذاء فقد كلفت شركة لونرو البريطانية بإجراء دراسة جدوى للمشروع . وتبع تلك الدراسة تنفيذ الخطط لإقامة واحد من اكبر مشروعات السكر في العالم بل اكبر مشروع يروى بنظام القنوات المائية المتعددة . كما شملت الخطط إقامة معمل تكرير لانتاج ٣٠٠,٠٠٠ طن من السكر في العام على أن يتسع مستقبلاً لإنتاج مليون طن مما يكفي لسد احتياجات العالم العربي كله . وقد كانت ولادة المشروع عسيرة نسبة لبعض الأخطاء في التخطيط والتسعير ولكن كل هذه الأخطاء لم تثنِ المستثمرين خاصة العرب منهم عن تبني المشروع ودعمه . وقناة جونقلي أيضاً مشروع كبير آخر ولد في هذه الفترة وكان ميداناً للتعاون العربي والغربي . ويهدف المشروع — بجانب استغلال الموارد الطبيعية بجنوب السودان وتوفير مساحة تبلغ ٢٠٠,٠٠٠ فدان لتوطين القبائل الرعوية إلى القضاء على الأعشاب النيلية في منطقة السدود وتحويل مجرى النيل الأبيض مما يوفر كميات ضخمة من المياه كانت تتبخر في الهواء . ولعل مشروع جونقلي هو أبرز العوامل في نشوء الصيغة الجديدة للتعاون بين السودان ومصر ألا وهي التكامل الاقتصادي ، بل هو حجر الزاوية لذلك الإتفاق . وقد اتفق البلدان حول توزيع حصص الماء بينهما من المياه التي ستتوفر بسبب إنخفاض كمية الماء المتبخر .

وشهدت تلك الأعوام أيضاً جهداً عملاقاً في ميدان النقل والمواصلات على ضوء الخطة التي أعدتها مجموعة (ادار) . وفي هذا المجال تضاعف طول الطرق البرّية المرصوفة ، مثلاً ، ثلاث مرات عن ما كان عليه في بداية العقد ألا وهو ٣٣٠ كيلو متراً في جميع أنحاء البلاد ، وشيدت كلها في فترة حكم عبود بمساعدات أمريكية . وهذه الطرق هي : طريق الخرطوم مدني (١٨٧ كلم) ، وطريق الخرطوم

بحري ــ الخوجلاب (٢٩ كلم) ، وطريق الخرطوم جبل أولياء (٣٥ كلم) ، وطريق أم درمان ــ وادي سيدنا (٣٢ كلم) . اما تلك التي شيدت تبعاً للخطة الحديدة فهي إكمال طريق مدني - سنار كوستي وطريق الخرطوم ــ بورتسودان الذي يمر بمدينة كسلا . هذا بالإضافة إلى بدء العمل في الغرب (جبال النوبة ودارفور) والنيل الأبيض والأزرق وجنوب السودان . كما بدأت المشاورات لإكمال طريق القضارف ــ القلابات (على الحدود السودانية الإثيوبية) كامتداد لشبكة الطرق الاثيوبية وقد تألفت لجنة مشتركة بين البلدين لهذا الغرض تستعين بالدراسات التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة لأفريقيا .

وفي ميدان النقل أيضاً لاقت لسكك الحديدية إهتماماً كبيراً خاصة وسكك حديد السودان (أقدم شبكة في أفريقيا إذ أقيمت عام ١٩٠٥) ظلت هي الوسيلة الفعالة الوحيدة للمواصلات والنقل بالبلاد إذ يبلغ طولها ٦٠٠٠ كلم . وقد تدهورت خطوط الحديدية منذ أواخر الستينات لمجموعة من العوامل أهمها إهتراء وسائل التشغيل ، وعدم الإلتزام بالصيانة المستمرة ، والافتقار إلى صيغة مناسبة للعلاقة بين العمال والإدارة مما أدى إلى الاضطرابات المتواصلة بين العاملين . وكان آخر الإمتدادات التي أضيفت للشبكة القائمة قد تمت في عهد عبود أيضاً وشملت ربط الشمال بالجنوب لأول مرة . مثال ذلك خط بابنوسة ــ نيالا (غرب السودان) عام ١٩٥٩ . وخط سنار ــ الدمازين (النيل الأزرق) عام ١٩٥٨ . وخط بابنوسة ــ واو (الجنوب الغربي) عام ١٩٧٢ . وخط القربة ــ حلفا الجديدة (شرق السودان) عام ١٩٦٢ .

وعلى كل فقد تركزت خطة وزارة النقل في السبعينات في تحسين أداء الشبكة الحديدية أكثر من إقامة امتدادات جديدة . وإن كانت أهداف هذه الخطة قد تحققت على صعيد نقل المسافرين (أوفت الخطة بأربع وتسعين بالمائة مما قدر لها) إلا أنها منيت بالفشل على مستوى نقل البضائع . ومما يضاعف من حجم ذلك الفشل توفر المزيد من الطاقة الساحبة والناقلة على أثر إقامة خط أنابيب لنفط بين الخرطوم ــ بورتسودان (٨١٠ كلم) والذي قامت بتمويله الكويت . وقد وفر خط الأنابيب للسكك الحديدية ٣٠٪ من العبء الذي كان ملقىً عليها في الماضي لنقل المحروقات ، مما يمكن استغلاله لنقل المواد غير البترولية .

وشهدت الفترة ، أيضاً ، ثورة شاملة في حقل الاتصال السلكي واللاسلكي ومثال ذلك إقامة شبكة «مايكروويف» لربط أنحاء البلاد الشاسعة بعضها ببعض في

إصر حطة تهدف لربطها بالشبكة الافريقية . وعلى الصعيد الداخلي تمتد الشبكة من حرطوم إلى سنار عبر واد مدني ، لتكمل بعد عام ١٩٧٥ إلى كسلا . ومن الحرطوم إلى بورسودان عبر عطبرة لتمتد مستقبلا إلى حلفا متصلة بشبكة أسوان القاهرة كما أقيم لأول مرة الكابل البحري الذي يربط بورت سودان بجدة. وإضافة لذلك أنشئت أول محطة للأقمار الصناعية واكتمل العمل فيها عام ١٩٧٤ لربط السودان بالعالم الخارجي وتبع ذلك إنشاء محطات مشابهة في كل المدن الرئيسية . فيما عرف ببرنامج الأقمار الصناعية السوداني مما أتاح للبلاد تحسين الخدمات الهاتفية والإرسال التليفزيوني .

وبحلول عام ١٩٧٥ كانت الحكومة قد استدانت لتمويل كل هذه المشروعات ٣٠٠ مليون دولار ، جاء قرابة النصف منها (٤٢٪) من البلاد العربية ، أما ماتبقى فقد جاء من مجموعة البنك الدولي والدول الغربية والشرقية وبنك التنمية الافريقي ، وكلها قروض مسهلة طويلة الأجل . وبلغ حجم القروض قصيرة الأجل ٧٥ مليون دولار فقط جاء معظمها من الشركة الكويتية للاستثمار والتجارة الخارجية ، وبنك أمريكا ، واتحاد المصارف العربية الفرنسية . وتبعاً لاحصائيات الأمم المتحدة فإن صافي التمويل الامتيازي للسودان قد ارتفع من/٢٥,٩ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٨,٩ مليون دولار في عام ١٩٧٥ . ومما يجدر ذكره أن الدعم من الدول الاشتراكية (غير الصين) ظل يتزايد في تلك الفترة بالرغم من أحداث يوليو/تموز ١٩٧١ . لقد كان السودان ، بحق ، يبحث عن شركاء في التنمية دون أية عقدة طالما لم تخضع تلك المعونات لشرط قاهرأو إلزام أيديولوجي . وتكشف الأرقام التالية عن حجم هذه المعونات وطبيعتها . ومن الظواهر الجديرة بالإشارة انخفاض حجم المعونات الامتيازية العربية منذ عام ١٩٧٦ بعد تصاعدها في الفترة

المساعدات الامتيازية للسودان بمليونات الدولارات الأمريكية

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
أوروبا الغربية	٤٢,٦	٥٤,٤	١١٠,٣	١١٥,٦	١٠٩,٢	٢٢٤,٢
دول أوبيك العربية	٣,٣	٨٠	١٨٨,٢	٢٥٣,٢	١١١,٣	٧١,٧
دول شرق أوروبا الإشتراكية	٨,٨	١٠,٩	٢	٦,٢	٦,١	٣,٣
الصين	٧,٦	٩,٢	٣,٤	٢,٨	٢,٧	

١٩٧٣ـ ١٩٧٦ . وعلّ الفصل الرابع والفصل السابع يكشفان للقاريء بعض أسباب هذا الانخفاض .

هذه هي قصة الجهد التنموي الذي شهده عهد نميري ، الحالم الطامح ، في مطلع السبعينات تخطيطاً ، وتنفيذا . وما حالف التوفيق مستقبلاً كل ما بدأنا فهناك غير قليل من الأخطاء في التخطيط والحساب ، خاصة في ميدان الصناعة. بيد أن حجم ما أنجز بالفعل لهو أمر عظيم بحساب الزمن ونحن نتحدث عن بضع سنوات . إن مثل هذا الجهد التنموي الكبير ، بطبيعته ، محفوف بالمخاطر . وهي نفس المخاطر التي يتعرض لها أي قطر في مرحلة النمو يسعى إلى إعادة تغيير وجه الحياة فيه . وما كل هذه المشاكل مشاكل مال . . . فهناك مشاكل سوشيولوجية أيضاً مثل العادات وأساليب العمل السائدة، ومناهج الإدارة العتيقة إلخ . . . وبالرغم أن جزءاً كبيراً مما عانته خطة التنمية من مصاعب ما كان له ليقع لولا نميري نفسه للخطط المقررة . والتي ماوضعت إلا لمعالجه مثل هذه وما كان تجاوزه أمراً عفوياً بل قصديا إذ تم بالرغم من نصائح مستشاريه تمت أغلبها بصله للمصلحة العامة (أنظر الفصل الرابع) . ومن المفارقات الرئيس النميري الذي ظل يتباهى طوال أعوامه الخمسة عشر في الحكم لم يجد مايجتره غير ذلك الذي أكمل ، أو خطط وبديء تنفيذه في وربما كان هذا هو السبب ، وقد تقطعت بنميري الأسباب أخيراً ، في إلى الدين مهرباً من أمور الدنيا التي تشغل بال الحاكمين (البناء والتنمية) الناس بالعمل لآخرتهم والسعي وراء جنان عدن فجنان الأرض ، قد أصبحت ، لاتستأهل جهداً ، ولا تغني شيئا .

لقد كانت أعوام ١٩٧١ــ١٩٧٥ هي أعوام الوعد والبشائر . أعوام الحفز والمشاركة ، أعوام الأمل في مستقبل لا توحي به الهتافات ، ولا الملصقات ، ولا المواعظ المنبرية وإنما يستحسه الناس في جدية حاكميهم. وماكان النظام ليلق ما لقي من ثقة واحترام ، في الداخل والخارج ، لولا مظهر هذه الجدية ، وهي جدية صاحبها عمل مشهود . فكان من حقنا جميعاً ، يومذاك ، أن نتفاءل . بيد أن استغراقنا في التفاؤل، وتأملنا في الآفاق البعيدة لم يترك لنا وقتاً للشك الحدسي. وبيتنا كنا كأم نابليون الثالث التي جاءها من يهنئها باعتلاء ابنها سدة الحكم امبراطوراً على فرنس . فما كان منها إلا أن قالت ببصيرتها الفطرية : «هذا أمر رائع ، لوكتب له الدوام»

الفصل الثالث

الساحر وصبي المهنة وآيات الله الاشتراكيون

سفر الدكتاتورية

أتطمع أن تعد كريم قوم
وبابك لا يطيف به كريم
كمن جعل الحضيض له مهادا
ويزعم أن إخوته النجوم

«أبو تمّام»

أهل الفعل والمهرجون وعصابة القصر :

بغض الطرف عن مجلس قيادة الثورة ، فقد كان يحيط بالنميري في مطلع السبعينات مجموعات ثلاث : — أول هذه المجموعات هي الفنيون (التكنوقراط) الذين سعى نميري لتجنيدهم حسب تأهيلهم الأكاديمي والمهني لأداء أدوار محددة في التنمية والبناء . وإن كان رجال هذه الفئة جميعاً من مخبوري التجارب ، وكان أغلبهم من ذوي الهمة والمطمح ، خاصة في ميادين تخصصهم ، إلا أن عدداً منهم لم يحترف السياسة ولا سعى لا حترافها . ومع هذا فقد انكب هؤلاء جميعاً على تنفيذ السياسات المطروحة ، كما لعب بعض منهم دوراً هاماً في تكييف هذه السياسات في مواقع اختصاصهم . وإن كانت هناك من رابطة واحدة تجمع بين هذه المجموعة فهي منهجية اتخاذ القرار التنفيذي ، وأسلوب الاقتراب في دراسة المشاكل المطروحة للتحليل والتقرير. وفيا عدا هذا فقد كانوا جميعاً مختلفي المشارب والاتجاهات. ولم نكن نرى هذا أمرا سيئاً في حد ذاته إذ أن تعدد الآراء والأساليب كثيراً ما يؤدي إلى إثراء التجربة ويضاعف من الحيوية . وقد كان عرفان كل هؤلاء عظيماً للفرصة التي أتاحها لهم النميري لكيا يؤدوا دوراً وطنياً ومهنياً مرموقاً ، بل إن بعضاً منهم رأى في هذه الفرصة تحقيقاً لأحلام كبار بعد سنوات من التخبط الحزبي في الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤ ومايو/آيار ١٩٦٩ . تولت هذه المجموعة ، بسبب قدراتها ومؤهلاتها ، مواقع الصدارة في المسيرة الجديدة فنالوا بهذا الاحترام والتقدير

في لداخل والخارج . كانوا ، بهذا ، الجوهرة في تاج النميري ، وكانت إنجازاتهم مشهودة . حل مشكلة الجنوب . الخطط والمشاريع الزراعية الضخمة (الرهد وكنانه إلخ .) . مما أهل السودان ليتحدث عن آماله في أن يصبح سلة غذاء العالم لعربي إقامة شبكات للطرق والاتصالات الهاتفية لم تشهد البلاد مثلها من قبل . لامركزية الحكم القائمة على التعبئة الشعبية ، إعادة بناء الخدمة العامه . الإصلاح القانوني مع توحيد وتدوين القوانين . التوسع الصناعي على مستوى تحور كثيراً الجهد لذي تم في عهد عبود ودفع بالبلاد إلى مرحلة التصنيع ثم الاستفادة لواعية من كل هذه الانجازات على الصعيد الدبلوماسي لكسب احترام العالم الخارجي .

أما المجموعة الثانية فبالرغم من أن اغلبها لم يكن من مخبوري التجارب المهنية إلا أنها ضمت أناساً على قدر كبيرٍ من الذكاء والجدية والحماسة انهمكوا كلهم في التعبئة السياسية في إطار الإتحاد الاشتراكي السوداني مما أعطى هذا التنظيم السياسي قدراً كبيراً من الفعالية . وهكذا كان نجاح النظام في سنواته الأولى قائماً على ما توفر من مصداقية قائمة على النجاح التنفيذي والتنشيط السياسي . ومما لاشك فيه فإن هتين المجموعتين من أهل الفعل هما اللتان خلقتا نميري من الطينة العادية التي كانها . ومع هذا فقد ضمت مجموعة الإتحاد الاشتراكي تلك أناسا ما كان لهم من دور غير رفع الشعارات ، والخطابيات الجوفاء ذات الدوي ، ومحاربة طواحين الهواء .

أما المجموعة الثالثة فهم المتمسحون بالأعتاب في سدة الرئاسة ، أي رجال القصر . ولم يكن لهؤلاء شأن بالتنمية والبناء أو التعبئة السياسية ، كانوا ، ومازالوا ، كادحين إلى نميريهم كدحاً فلاقيه . وفي نهاية المطاف حملوه معهم حملاً إلى قاع الوحل وحمأة الفساد . . . وبديهي أن لا تعمل مثل هذه المجموعة عبر المؤسسات . ولذا فلم يكن غريباً أن يوحوا إلى النميري بأن المؤسسات ليست إلا مراكز قوى تهدف إلى القضاء على سلطته . وما كان الرئيس النميري بحاجة إلى اقناع أذ أن جسد الرجل يكاد يقشعر عندما يتحدث الناس عن المؤسسات .

ويأتي على رأس هذه المجموعة د . بهاء الدين محمد إدريس . وأسماء شهرته كثر منها المستر ١٠٪ ، والدكتور إدريس (لدى رجال الأعمال) ، و 007 (مكتشف المؤامرات) وقد اكتسب كنيته الاخيرة هذه بسبب جهوده التي لا تفتر للكشف عن «المؤامرات» المحاكة ضد الرئيس ، وأغلبها من إختراع خياله الوارف ، حرصاً منه على أن يقض مضجع النميري حتى تتزايد الحاجه إليه . وقد قام في هذا الصدد ،

وعبرشركة من كوريا الجنوبية ، بشحن مكتب الرئيس بتكنولوجيا الأجهزة الأمنية كأجهزة التصنت والدوائر التلفزيونية المغلقة وسواها . كان الدكتور إدريس محاضراً بقسم علم الحيوان بجامعة الخرطوم . وقد أجبر على الاستقالة في منتصف الستينات لارتكابه أفعالاً تتنافى واخلاقيات مهنته (تسريب أوراق احد الإمتحانات لطالبة قيل إنها صارت زوجته الثانية بعد عدة سنوات) وشكلت وقتها لجنة للنظر في الأمر برئاسة البرفسور محمد إبراهيم خليل عميد كلية القانون وعضوية البرفسور أمين الكارب والأستاذ أحمد المرضي جبارة . وأجمع هؤلاء الثلاثة على أن يطلبوا ، عبر عميد العلوم ، من إدريس أن يستقيل حفاظا على اسمه واسم الجامعة .

وبالرغم من هذه السيرة السوداء لم يتورع النميري عن تعيينه وزيراً للشئون الخاصة ، وفي اسم المنصب نفسه ما يوحي بالكثير.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٢ ، قبيل التعديل الوزاري الكبير الذي أجراه الرئيس ، ذهبت مع المرحوم عمر الحاج موسي وزير الثقافة والإعلام إلى النميري لننقل إليه أن ترشيح بهاء الدين إدريس إنّما هو وصمة على جبين مجلس الوزراء ذاكرين ما كان من أمره بالجامعة . ومما هو جدير بالذكر فإن النظام قد استطاع آنذاك أن يستقطب عدداً كبيرا من رجال الجامعة المرموقين وذوي السيرة الحسنة . وما هز حديثنا النميري بل اخذ يراوغ متبعاً المراوغة بصمت طويل كعادته دوماً عندما يريد تفادي النقاش في أمر ما . ورأينا الإصرار على مناقشة الأمر فما كان منه إلا أن قال مالكم والرجل ؟ إنه مجرد «صبي خدمات» . وهنا انبرى عمر ليتحدث كضابط إلى ضابط . «سيادة الرئيس ، إن ما يلزمك ، في هذا الحال . هو ضابط أركان من الجيش» . غير أن النميري لم ينبس ببنت شفة . نظر إليّ عمر وغمغم قائلاً : «لا بد أن الرئيس يرى في بهاء الدين مالانستطيع ان نرى» ثم أمسك بذراعي وقال وهو يودع الرئيس «تأخر الوقت علينا وأمامي جسر طويل على أن أعبره» كان عمر يقطن في شمبات على الضفة الأخرى من النيل . «حقا ، من الآن فصاعداً أمامنا جميعاً جسر طويل علينا أن نعبره» . قلتها لنفسي وانصرفنا .

صار حادث الجامعة هذا هاجساً لا يبرح ذهن بهاء الدين وأراد محوه من ذهنه . ولدى تعيين أحمد سليمان وزيراً للعدل تحدث إليه الدكتور بهاء الدين في الأمر طالباً منه النظر في الأوراق المتعلقة بقضيته وآملاً في أن يعينه في تبرئة ساحته . ولم يشر بهاء الدين الأمر من قبل مع وزير العدل السابق بابكر عوض الله لعلمه بأن عوض الله

كن لا يخفي احتقاره للرجل بل حيرته في دوافع نميري في تعيينه . وقد روى عوض الله عداة تعيين وزير «الشئون الخاصة» بأن للنميري قدرة عجيبة في انتقاء الأشخاص . فلو تقدمت له بمائة اسم من بينهم تسع وتسعون شريفاً وفاسد واحد لما التقط غير هذا الواحد .

وخطأ الدكتور بهاء في الاتصال بوزير العدل أساساً لأنه لا شأن لوزارة العدل بمضابط التحقيق معه . والذي تم في الجامعة . كانت المحاولة محاولة خبيثة من جانب بهاء الدين لاستدراج وزير العدل لطلب هذه الأوراق من الجامعة مما يضفي على الأمرصفة الإهتمام الرسمي وبالفعل فقد اتصل الوزير بمدير الجامعة . البروفسور مصطفى حسن مستفسراً . . . مما كان مبعث هياج من جانب مدير الجامعة هرع إليّ ، يومذاك ، البرفسور مصطفى وهو يمور غضباً فقد كان كثيراً مايرد إلى يبثُّ شكاته ، أو يهدر بغضباته . كان ، ومازال ، صديقاً احترم فيه أمانة الفكر ، وتوضع العالم ، والشجاعة الأدبية التي يفتقدها المرء في كثيرين ويسميها البعض جنوناً. ثم تفجر مصطفى غاضباً في مكتبي بوزارة الخارجية وهو يقول : «مستحيل ! سأطبع مئات النسخ من تقرير اللجنة تحسباً لمحاولة من أي أحد للتخلص من سجل العمل المشين الذي ارتكبه بهاء الدين» . ثم هدأ غضبه وقال : «ربما كان علينا إبقاؤه بالجامعة ، فلم تكن لتضار إلاّ الدراهم القليلة التي تنفقها على الأسماك والضفادع للتشريح في قسم علم الحيوان . أما الآن . فميزانية الدولة نفسها في خطر» . ولشد ما أصاب ! إزاء كل ذلك ، كان محتماً نشوء الصراع بين هذه المجموعات الثلاث المتباينة . وزاد من احتمال الصراع عاملان هما شخصية نميري . وعنصر الغيرة . وحول العامل الأول فإن نميري ، كما اوضحنا وسنوضح . لا يستلذ إلا من تعميق الخلافات حتى يبقى هو الحصن المكين الذي يرتكز عليه الكل حتى لم يبق من حوله في النهاية إلا كثيرو السعاية ، قليلو الدراية ، ضعيفو النكاية . أما العامل الثاني ، أي الغيرة ، فقد قاد إليه أن المجموعة الأولى قد كانت دوماً تحت دائرة الضوء لطبيعة عملها وانجازاتها مما أكسبها الاحترام داخل البلاد وخارجها . وقد آثر النميري ، آنذاك ، التظاهر بالانحياز إلى تلك المجموعة لا تقديراً لها وإنما إدراكاً منه بأن ما تقوم به من عمل هو السبيل الوحيد لتركيز النظام . وحملت الغيرة المجموعة الثانية على التشكيك في دور الجهاز التنفيذي كله تحت شعار حاكمية وعلوية التنظيم السياسي بل السعي للتدخل في العمل اليومي للحكومة مما حمل الكثيرين داخل الجهاز التنفيذي

على التصدي لهذا. بالرغم من أن كثيراً منهم كانوا في مقدمة صفوف الإتحاد الاشتراكي نفسه. أما المجموعة الثالثة - عصابة القصر - فقد كان الصراع بينها وبين المجموعة الاولى (رجال المؤسسات) صراعاً ضارياً - هو - في جوهره - صراع بين سدنة القانون والخارجين عليه.

«ووترغيت» السودان: الأضحوكة:

جاءت المواجهة الكبرى الأولى بين رجال المؤسسات وجماعة القصر في النصف الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٧٥ عندما استهدف الآخيرون وزير المالية ابراهيم منعم منصور بسبب تصديه المستمر والشجاع لهم، كما سيبيّن الفصل القادم. وبدأت الحملة صده عندما منح الوزير «شركة وادي النيل المحدودة» ترخيصاً، بعلم وموافقة الرئيس، يخول لها تصدير واستيراد مواد حكومية وغيرها. ويعود تاريخ الشركة إلى عام ١٩٧٠ عقب تأميم الشركات الأجنبية عندما تقدم رجل الأعمال محمد الحسن عبد الله يسين بطلب لتسجيل شركه خاصه للتصدير والإستيراد مقرها لندن. وقد نظر القسم الفني في الأمر - يومها - وتمت الموافقة عليه مبدئياً من جانب وزارة التجارة الخارجية. كما قام بنك السودان بتحويل مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني في عام ١٩٧١ إلى لندن للمساعدة في توفير نفقات التسجيل هناك.

وفي عام ١٩٧٢ عندما تولى ابراهيم منعم منصور أعباء التجارة الخارجية بالإضافة إلى المالية رفع إليه الأمر مرة أخرى لتكملة الإجراءات. وكانت نصيحته لرجل الأعمال ياسين هي تحويل الشركة إلى شركة عامة تصبح الحكومة شريكاً فيها. وقد وافق ياسين وأعيد تكوين الشركة بحيث ضمت سبعة رجال أعمال سودانيين يمكون ٦٠٪ من أسهمها وتملك الحكومة ماتبقى من الأسهم (٤٠٪). وتم التصديق بقيام الشركة - بموافقة اللجنة الوزارية الإقتصادية ورئيس الجمهورية - وأعلن أمر تأسيسها في الصحف. وبدأت الحملة بعد النشر مباشرة بدعوى أن الوزير قد منح الشركة احتكاراً لاستيراد كل ماتحتاجه الدولة.

وفي الحال شهرت عصابة القصر سيوفها ضد الوزير فقد كانت تترجى مثل هذه الفرصة للإجهاز عليه. راحت عصابة القصر تبحث عن من يؤيدها في هذه الحرب المقدسة باسم الاشتراكية، وخيانة مبادئ الثورة، والخروج على ميثاق العمل الوطني. وفي غفلة جذب وزير الدولة بالقصر فيصل محمد عبد الرحمن لهذا الصراع

ليصبح حلقة الوصل بين العصابة وآيات الله الاشتراكيين . ومن حيث لا يحتسب أصبح الوزير فيصل هو إياقو مسرحية عطيل هذه . فما كانت قضية الشركة إلا ذريعة للإيقاع بالوزير لأنه كان بالمرصاد لعصابة القصر يعرف ألاعيبهم ظهراً وبطناً ولا يصده عن زجرهم صغير أو كبير . أما مجموعة الإتحاد الاشتراكي فقد انقيدت للمؤامرة كالقطيع . وما صمت وزير المالية بل أعد مذكرة عن قضية الشركة ورفعها للرئيس نميري إلا أن وزير الدولة فيصل عبد الرحمن حال دون وصولها إلى من وجهت إليه ، بل تلقفها وأرسلها للإتحاد الاشتراكي لتقييمها أيديولوجياً . ولم يعرف في تجارب العمل السائدة يومذاك بأن مذكرات الوزراء للرئيس ترسل للتقويم في الاتحاد الإشتراكي قبل عرضها على من وجهت إليه ، وبدون توجيه منه .

ومن «غرائب الصدف» أن ملف الشركة قد اختفى «في ظروف غامضة» من الوزارة ، والتي يرأسها ابراهيم منعم ، في نفس اليوم ليحل هذا الملف بالإتحاد الاشتراكي . وكان واضحاً أن المتآمرين أرادوا تجريد الوزير من أية وثائق يدعم بها حجته ويبرىء ساحته . وتقول المعلومات إن الملف قد حمل عن طريق محي الدين محجوب شورة المسئول عن الشركات ، إلى أصدقائه في الإتحاد الاشتراكي من الماركسيين التائبين . وبمثل هذا الأسلوب في العمل لم يعد الإتحاد الاشتراكي ساحة للجدل الفكري والسياسي ، وانما معتركاً للغدر ، وحقلاً تأكل فيه الفئران بعضها بعضا .

ظللت القضية بلون أيديولوجي عندما اتهم الوزير بخرق «مباديء الثورة» وكانت المائدة مكتظة بالشعارات الجاهزة : خيانة الثورة ، والخروج على المباديء إلخ . . وجاء في وثيقة الإتهام أن مسلك الوزير غير الثوري قد تمثل في منحه شركة وادي النيل الحق في احتكار الاستيراد بموجب قراره في ١٩٧٤/١٢/٥ . وغني عن القول أن كلمات مثل الثورة والاشتراكية «والمبادئ» تصبح شعارات ضبابية في غياب أيديولوجية واضحة القسمات . وهكذا صار الإتحاد الاشتراكي - بعد مضي ثلاث سنوات على خلقه كبوتقة تتحد فيها العناصر السياسية - مكاناً للصدام دون مقارعة الحجة بالحجة . فلم يدع منصور أبداً لطرح حجته امام التنظيم السياسي . بدلاً عن ذلك رفع الأمر على عجل إلى مجلس الشعب بمصاحبة حملة مسعورة من قبل أصحاب المصلحة في ذبح الوزير .

لدى افتتاح جلسة المجلس ، وجه رقيب المجلس بدر الدين سليمان إتهاماً بأن

الشركة قد منحت حق احتكار كل حركة الإستيراد والتصدير في كل من القطاعين العام والخاص . وما يجدر ذكره هنا أن منصب رقيب المجلس يعادل تقريباً منصب زعيم المعارضة في الأنظمة متعددة الأحزاب . ودور الرقيب في إطار الحزب الواحد هو بلورة وجهات النظر التي ترفض ماتقوم به الحكومة من اجتهادات في تطبيق الاستراتيجية العامة للنظام والتي يفترض التزام الجميع بها . وبعبارة أخرى فإن كل ما قام به الوزير هو خروج على الاستراتيجيات فإن العدل والمنطق يقضيان بإدانة كل من شارك في هذه الخيانة لمبادىء الثورة أياً كان وزيراً أم رئيساً ، ومضى بدر الدين يقول بأن ذلك الإجراء قد وضع القطاع العام برمته في يد سبعة أشخاص (الذين اقتسموا ٦٠٪ من أسهم الشركة) مما يمثل خروجاً على المباديء الاشتراكية القائلة بالمساواة والتنافس الحر . وقارن عضو آخر ذو خيال خصب الأمر بفضيحة ووترغيت . ثم طلب الجميع طرد الوزير المسئول .

كان واضحاً أن هناك قوى ثلاث قد توحدت ، كل لدواعيه ، للانقضاض على وزير المالية . فهناك عصابة القصر التي فجرت الأزمة في استخفاء ثم تركت الميدان لمن عداها . كان هؤلاء هم الخبث المحض (بفتح الخاء والباء) . ويعود حنقهم على الوزير إلى صراعه الضاري معهم ومع سدنتهم كما سيبين الفصل القادم . وهناك مجموعة الإتحاد الاشتراكي بشقيها : أولاً بعض السياسيين الذين أرمضت نفوسهم الغيرة من تسليط الأضواء على بعض رجال الجهاز التنفيذي دون مراعاة لأن أعمال هؤلاء الرجال هي التي فرضت نفسها على الإعلام ، وثانياً فرق الهتافة التي اخذت تتلقف الشعارات التي انطلقت في الأجواء حول علوية التنظيم ، والتحريف ، والخروج عن الخط الاشتراكي حتى سمجت بعض تلك المعاني من فرط التهريف الجهر بها . أما المجموعة الثالثة والتي كان يتصدرها رقيب المجلس بدر الدين سليمان ، وهو رجل مقتدر مبين فقد كانت ضحية لغلواء الأيديولوجيه . فإن كان كل الذي أخذ على وزير المالية هو تشجيعه للإحتكار فإن الأمر لا يصبح أمر خروج على الاشتراكية أو العقيدة الثورية ، لأن الإحتكار أمر تحاربه حتى الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة بموجب قوانين معروفة هي (Anti-trust laws) . فالاحتكار ، بلا شك ، يحد من تكافوء الفرص ، وحرية التجارة . بيد أنه إن كانت هذه هي التهمة حقا فإن أقل ما كان يجب أن يفعل هو مناقشة الأمر في الأجهزة التنفيذية أو إن كان هناك إصرار من جانب مجلس الشعب على

مناقشته كأمر عاجل أن يتاح للوزير فرص الرد على هذه التهمة بدلاً من تجريده من وسائل الدفاع بسرقة ملف القضية والحيلولة دون رئيس الجمهورية والإطلاع على مذكرة وزيره من جانب من يتحدثون عن الحفاظ على قيم الثورة . فبدلاً من كل هذا انطلقت المجموعة الثانية تؤلب وتعبيء أعضاء المجلس وقد جاءتهم بذبح عظيم .

وعندما طلب من الوزير الرد كان مدركاً أنه يخوض معركة خاسرة . فأصبح جل همه هو تبرئة ذمته . بدأ الوزير بسرد خلفية القرار قائلاً بأن الموافقة المبدئية على الشركة أتت أصلاً من وزراء سابقين منذ عام ١٩٧١ ومن الرئيس نفسه عام ١٩٧٣ . وعلى الفور ووجه الوزير بنقطة نظام من الرقيب . أيده عليها رئيس المجلس . طالباً فيها عدم الزج باسم الرئيس في الأمر . وما كان منصور هادفاً إلى التنصل من المسئولية وإلقائها على عاتق شخص آخر بدليل أنه طلب من المجلس عدم الإشارة إلى وزير الدولة أو وكيل الوزارة باعتبار أن المسئولية كاملة تقع على عاتق الوزير . ومضى منصور يقول بأن الشركة قد سجلت تبعاً للقانون السائد الذي لا يشترط أن تكون الحكومة هي صاحبة أغلبية الأسهم في الشركات . كما قال بأن الشركة لم تضر بالقطاع العام بل ، على العكس ، فتحت أمامه الأبواب للولوج في أسواق جديدة. وأنكر أن يكون هناك احتكار أو تعد على مبدأ المساواة في الفرص . وفي النهاية ، طالب — نظراً لخطورة التهمة الموجهة إليه — بأن يقدم للمحاكمة أمام المحاكم الخاصة التي انشأتها الثورة لمثل هذه الحالات . أو مجالس النظام بالإتحاد الاشتراكي حيث أن النظام الأساسي للإتحاد الاشتراكي يلزم بتشكيل مثل هذه المجالس للنظر في أمر كل من يخرق مبادئ وسياسات التنظيم . وظل منصور — على أية حال — يطالب بتقديمه للمحاكمة فترة شهور بعد إقالته ولكن دون جدوى .

كان المخطط مرسوما بدقة وكانت المعركة ، بلا شك ، هي بداية الحرب الأهلية داخل الإتحاد الاشتراكي . وسرعان ما أجاز المجلس اقتراحاً بسحب تصديق الشركة . وانبرى قبيل التصويت . رائد المجلس أحمد عبد الحليم ليقول بأن على المجلس عدم التدخل في شئون الجهاز التنفيذي وانما مهمته هي رفع التوصيات للرئيس . كان موقف الرائد غريباً إذ أن الرائد هو أشبه شيء بزعيم الاغلبية الحكومية ودوره هو عرض سياسات الدولة والدفاع عن إجراءات الحكومة . والوضع الطبيعي ، عندما يحس المحامي الأول للحكومة في مجلس الشعب ، بضعف موقف

من يتوسى الدفاع عنهم هو طرح الأمر أمام مجلس الوزراء مجتمعاً . أو اللجنة الوزارية التي أقرت الأمر . أو مراجعة رئيس الجمهورية الذي نسبت إليه الموافقة ليس فقط للاستيثاق وانما لحمل الوزير على تبيان موقفه فيما يعتبر خروج عن الخط العام. وكل هده إجراءات بديهية لا يتطلب تحقيقها كبير جهد . وهي أيضاً إجراءات تلقائية ينبغي أن يقوم بها رائد المجلس .

ومن الجانب الآخر أبى رئيس المجلس إلا أن يجعل من الأمر قضية كبرى ومظاهرة لتأكيد على قدرة الأجهزة على ممارسة سلطتها في الرقابة والمحاسبة . نبرى رئيس مجلس الشعب ليقول في ختام النقاش مستشهداً بحديث الرئيس نميري في الجلسة الافتتاحية للمجلس — ١٢ أكتوبر ١٩٧٢ ثم مضى (وهو يوجه حديثه إلى منصور) : بأن الدستور قد منح المجلس صلاحيات واسعة من بينها محاسبة ومراقبة لجهاز التنفيذي ولا شك في أن الأخ وزير المالية . واخواننا في الجهاز يفهمون هذا المعنى جيداً ويدركون أن المؤسسات حين تحاسبهم وحين تناقشهم إنما تؤكد وعيها بمسئوليتها» .

وما أعظمه من حديث . وما أنبلها من كلمات تلك التي تدين الفساد . وتؤكد سيادة القانون على الصغير . والكبير . وتعمق قبل هذا وذاك — وعي المؤسسات بدورها . فمؤسساتنا — كما أردنا لها أن تكون — ليست نموراً من ورق . ولكن . للمستقبل لسان يحكي .

كان على الساحة إذن تحالف غريب يتستر بقناع الطهارة الإشتراكية : بهاء الدين إدريس زعيم عصابة القصر يتحرق للدفاع عن الاشتراكية وهو الأمي السياسي . هتافة التنظيم الذين تباروا وراء الرقيب في مجلس الشعب وهم يلوكون شعارات الاشتراكية ليل نهار مما لم يترك لهم بضعاً من دقيقة يحققون فيها أنجاز أي عمل واحد إشتراكي كان أو غير اشتراكي . والأيدلوجيون بزعامة بدر الدين سليمان الذين وقعوا في أحضان هذا التحالف بأعين مغمضة فخاضوا في الوحل إلى اكتافهم بل جعلوا من التنظيم أمعة في الخطيئة . قلنا أن بدر الدين رجل لا تنقصه الأمانة الفكرية ولذا لم يكن غريباً ، عندما تولى بعد سنوات أعباء وزارة المالية ، أن يتنبه إلى أن التعنت الأيديولوجي لن يقطع بأحد أرضا . وهكذا تمت على يديه أكبر التحولات في الاقتصاد منذ مايو/آيار ١٩٧٠ بهدف تحريره من المركزية المفرطة . وكان للعديد من قراراته مبرراتها المشروعة . وكثير من وزراء المالية لا يدركون أن « البرغماتية » هو إسم

اللعبة إلا بعد أن تحترق أصابعهم بالنار في أتون المعركة . وقد تبنى الرئيس هذه السياسات ، فما أكثر ما يتبنى النميري الشيء وضد الشيء في اليوم ذاته . ومرة أخرى تصاعدت الهتافات ذات الدوي ، ومن نفس المنابر ، تشيد بالثورة الاقتصادية الإشتراكية البراغماتية .

ليلة الخناجر الطويلة :

كان النميري يتابع كل ذلك الصراع بسرور بالغ ، فليس هناك ما هو احب إلى قلبه من إثارة التحاسد والضغائن بين من حوله ، يتساوى في ذلك الأصدقاء والأعداء . ولم يكن مدهشاً بالتالي انفراط عقد القائمين على أمور البلاد . كان نميري يحترم وزير المالية وقدراته (وقد رد إليه الإعتبار بعد ست سنوات بتعيينه مرة أخرى وزيراً للمالية في مكان بدر الدين) . وما كانت هذه من سخريات الأقدار وإنما هي من مناورات النميري المحسوبة . بيد أن العلاقة بين الرئيس ووزير ماليته ساءت في الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني ١٩٧٥ . في ذلك اليوم قدم الأخير استقالته رسمياً في أعقاب ما دار بالمجلس وبالرغم من محاولات اللواء الباقر النائب الأول للرئيس لثنائه عن الإستقالة أصر الرجل على موقفه . كان الباقر — بعكس رئيسه — سباقاً إلى تهدئة الخواطر وإخماد النيران . وذكر منصور في خطاب استقالته بأنه يتعرض لمؤامرة ضده وأن الرئيس على علم بذلك إشارة إلى تواطئه شخصيا . وما خانت ابراهيم منعم شجاعته مرة واحدة فما عرفته هيابا فيما يراه حقا . كتب منصور للرئيس يقول :—

السيد رئيس الجمهورية

تحية طيبة واحتراما . . .

الآن وقد بلغ التآمر في تقديرى مرتبة تهدد سلامة الوطن . وما حدث ليس هو الأول . . ولن يكون الأخير .

وسيادتكم على علم بما سبق وبما لحق وبالقائمين على رأسه في كل الحالات : وجدت لكي اشارك في العمل العام بحجم المسئولية التي أوكلت لي يلزمي التفرغ لدفع التآمر .

وعليه إما أن انضم متآمراً إلى الزمرة أو أن أبتعد للبحث عن عمل ينفع الناس . آثرت الأخير .

وبهذا اتقدم اليكم باستقالتي من منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني إبتداء من ٢٦ يناير ١٩٧٥ .

بقائي في الخدمة من الساعة الثانية ظهر يوم ٢٢ يناير ١٩٧٥ حتى اليوم ٢٥ يناير ١٩٧٥ كان دافعه اعطاؤكم الفرصة كما كنتم تطلبون مني في كل مرة ـ لإتخاذ إجراء .

عندما تجني البلاد ثمار ما شاركت في غرسه ـ وقد بدأت بالفعل ـ سوف يكون ذلك يوم سعادتي .

وانا أودعكم تقضي الأمانة :

— إن أؤكد لكم انني لم أحنث بالقسم الذي أديته لخدمة هذه البلاد .
— ولم أتآمر .
— وأن انقل إليكم بأن تحافظوا على مالديكم من رجال . . فهم قليل . والله يتولى البلاد ويتولاكم ويتولانا بعنايته فليس هناك ظرف ـ في تقديري ومنذ قيادتكم لهذه الأمة ـ أخطر مما تواجهه اليوم حيث يتآمر الناس على بعضهم « من الداخل » .

المخلص
ابراهيم منعم منصور

وبدهي أن لا يطيق الرئيس ، الذي نعرف ، إتهاماً ولا تحدياً كهذا . ولطالما قال إنه لا يسمح باستقالة أي من وزرائه . فهو وحده الذي يعين ويقيل . وكان كل ذلك مبعث عضبة مضرية دفعته إلى أن يخوض المعركة منحازاً إلى عصابة القصر دون حساب . ولا شك في أن نجاح العصابة نفسها ، في حملتها على وزير المالية ، قد فتح من شهيتها للانتقام ممن تبقى من دعاة احترام المؤسسات ، والنزاهة في العمل العام ، فذاك هو مكمن وجعها . وكان من بين هؤلاء موسى عوض بلال وزير الصناعة وشخصي . أما زكي مصطفى النائب العام ، والذي ما كانوا يطيقونه لحديثه

المكرور عن القانون والدستورية . فقد وفر عليهم عناء الحملة ضده إذ كان يعد لإستقالته في مايو/آيار ١٩٧٥. كما أن يحيي عبد المجيد وزير الري المقتدر كان، هو الآخر، يمهد طريقه خارج البلاد إلى الأمم المتحدة. وكان يحيي شوكة حوت في جلاقيم العصابة التي لم تقف السدود والقنوات دون زحفها غير المقدس . ومن أنفق يحيى كبير وقت في الاهتمام بالعصابة . حتى عندما بدأوا التقحم في ميدان تخصصه . في عام ١٩٧٤ وجهت شركة راجيفيش اليوغسلافية خطاباً إلى الدكتور إدريس عبر سفارة السودان في بلغراد يتضمن اقتراحاً حول اعادة تشييد خزان جبل أولياء على النيل الأبيض . وجاء في مقدمة الخطاب أن الشركة قد تسلمت عبر عبد المنعم عبد المعطي كل التفاصيل اللازمة حول الخزان بهدف الدارسة لتنفيذ المشروعات التالية : إنتاج الطاقة الكهربائية ، مياه الري ، تربية الأسماك والمواشي ، السيحة ، على أن يمول المشروع من البنك الدولي . ويمت عبد المعطى هذا للدكتور إدريس بصلة المصاهرة . وبادرت بالكتابة إلى وزيري التخطيط والري في هذا الشأن . جاء رد أولها بالقول بأن المشروع ليس بمحل اعتبار في خطة التنمية وبالتالي فلا مجال للحديث عن تمويل البنك الدولي لمشروع وهمي خاصة وكل معونة البنك كانت متجهة آنذاك إلى مشروع الرهد اما يحيي فقد آثر أن يفد إلى مكتبي بوزارة الخارجية وهو يتلظى غضباً . . . جلس يحيى يتبع سيجارته الأخرى وهو يطلع على الخطاب والتقرير المرفق معه من الإدارة المعنية ، ثم تناول قلماً ليسجل على التقرير (في حسبانه هذا عبث لا يستحق التكريم بتبادل الخطابات بين الوزراء) بخط يده ما يلي :

« فكرة إعادة إنشاء خزان جبل أولياء فكرة عقيمة ليس لدينا أي تفكير فيه ، ونسعى لتوليد الطاقة من السبلوكة . وبهذا أرجو الرد بالإعتذار فالعرض والطريقة التي بنوا فكرتهم عليها تدل على السذاجة » .

إمضاء يحيى عبد المجيد
وزير الري والطاقة الكهربائية المائية

إزاء كل هذا أخذت العصابة تطن في إذن الرئيس بأن الثلاثي المكون من وزراء المالية والصناعة والخارجية يشكل مركزا للقوى لا بد من تدميره . وقد استعير تعبير مراكز القوى هذا من الرئيس السادات الذي كان يستخدمه لوصف معاقل الناصرية

لمناهضة له داخل الحكومة والإتحاد الاشتراكي . أما بالنسبة للنميري فللتعبير معنى آخر مراكز القوى في فهمه هي أولئك الذين ألقوا على عاتقهم مهمة تذكيره بحدوده الدستورية والحاجة إلى بسط جناح العدل والشرعية على أعمال الحكومة ، فهذه مبادئ أساسية لا بد لها أن تترسخ في أي نظام للحكم السليم ناهيك عن الأنظمة التي تتحدث عن الطهارة الثورية. وما كان الوزراء المعنيون يتقدون الرئيس من أسطح المنازل وفي المنابر العامة ، إلا أنهم لم يلوذوا بالصمت عن لا ونعم. كانوا يذكرون رئيسهم دوماً بما ينبغي وما لا ينبغي تبعاً لما يمليه الضمير الوطني ، والأمانة الفكرية . اما النميري فقد أراد أن يفهم مثل هذه اليقظة فهما آخرا . ففي حسبانه أن الوزراء ، بفعلهم ذلك ، انما يرمون إلى الحد من سلطته بل ومقاسمته السلطة . وهو أمر كثيراً ما ردده .

أمام هذه الخلفية وقعت مجزرة «ليلة الخناجر الطويلة» (السبت ١٩٧٥/١/٢٦) . فيومذاك لم يكن ابراهيم منعم وحده هو الذبح العظيم ، بل حمل معه إلى «سلخانة» النميري السياسية ثنائي الثالوث (موسى بلال وشخصي) بجانب عدد آخر من الوزراء حسبوا أعمدة لمراكز القوى هذه . وما درى شمسون الجبار بأن أعمدة الهيكل ستتساقط على رأسه هو فأخذ يتخبط ذات اليمين وذات اليسار كمن تتخطفه الطير حتى انتهى به المطاف مع غربان تنعق في أطلال كان اسمها دولة السودان . انتهت المجزرة بخروج عمر الحاج موسى من وزارة الإعلام وجعفر بخيت من وزارة الحكومات المحلية ووديع حبشي من وزارة الزراعة وسر الختم الخليفة من وزارة لتعليم والقائمة تطول : ولم يكن عمر الحاج موسى هو الملجأ الذي يلوذ به النميري في كل محاولاته الانقلابية وحسب ، بل كان أيضاً أباه الروحي بعد الثورة . وأراد النميري تعيينه سفيراً لدى بون إلا أن عمر رفض قائلاً : «آن لي أن أذهب إلى شمبات (حيث كان يسكن) لأربي أولادي» وعندها قرر نميري تعيينه مساعداً للأمين العام للاتحاد الاشتراكي . كما عين أيضاً بالإتحاد الاشتراكي كنائب للأمين العام د . جعفر بخيت العقل المدبر للحكومات المحلية والدينمو المحرك لها . وهكذا انتهى الوضع بتعيين مراكز القوى ، التي كيل لها الإتهام بخيانة الثورية وهدم حاكمية التنظيم من جانب أصوات سيدهم ، في التنظيم العلوي الحاكم نفسه . فمنذ ذلك اليوم أخذ التنظيم يتحرك بإشراف عمر ويتغذى فكرياً من مائدة بخيت . ولما انتقل الأخير إلى رحمة ربه بعد سنوات قلائل ، أصيب التنظيم بسوء تغذية فكرية . ومن ناحية أخرى ، فبدلاً من

أن يتولى أمر وزارة المالية بعد وزيرها المناهض للاشتراكية واحد من الاشتراكيين الراديكاليين اسندت اعباؤها إلى مأمون بحيري ، وهو اقتصادي مرموق عرفته مواقع عديدة داخل السودان وخارجه إلا أنه ما وقف يوماً ليبشر بما يبشر به « الهتافة » ولا عجب فللنميري في أعوانه شئون .

توليت أنا أعباء وزارة التعليم في مكان سر الختم وعين حبشي رئيساً للمجلس القومي لبحث العلمي . أما وزير الصناعة فقد خرج ، مثل منصور ، من الحكومة كلية . وكان وزير الصناعة أمقت الناس لعصابة القصر والنميري . وما ضايق كليهما في وزير الصناعة إلا يقظته وأمانته . ما أغمض الوزير عينه يوماً واحداً عن صفقات القصر المشبوهة ، وما صمت يوماً واحداً أمام النميري عن إدانة المحاولات المتكررة لإنتهب ثورات البلاد ، والعبث بمقدراتها . فزاد كل هذا من غضب إمام الطاهرين . وسلمت قلة من بين المحسوبين على هذه العصبة من أولي العزم ، ذوي المطمح . ومن بين هؤلاء عبد الرحمن عبد الله وزير الخدمة العامة الذي لم يشكل بحكم طبيعة عمله — خطراً على أصحاب المصلحة . فوزارة الخدمة العامه لا تمنح التراخيص ولا تعقد الصفقات . وهكذا انتهى الأمر بمجموعة كدّت ، تواصل الليل بالنهار ، لإلهام قائد كفور للصنيعة ، ناكر للجميل . اذ لم يكتف النميري بالاستبعاد أو النقل الاعتباطي لمجموعة من أميز وزرائه بل ذهب الى حد إتهامهم بعدم الكفاءة والاعتصام بالأبراج العاجية .

القداس الجنائزي :

والنميري كغيره من الطغاة ما كبح جماحه في تعامله مع الآخرين إلا أحساسه السليقي بعدم الأمان ونصف إعترافه لنفسه بنقاط ضعفه ونقائصه . غير أن مجزرة السبت ، وتشجيع العصابة أكسبته ثقة بالنفس جعلته ، وللمرة الأولى ، يسقط عن وجهه كل قناع . كان نميري من قبل يحسب الخطى وهو يتعامل مع وزرائه . فلم يحدث أن أساء إلى أحدهم بل كان دوماً شديد التحفظ في نقدهم . وقد حرص النميري على إبانة هذا للناس حتى في لقائه الشهري بالأمة . قال في حديثه (١١ مارس ١٩٧٢) حول التعديلات الوزارية : «إن التغيير في حد ذاته ليس مطلوباً ، وليس مرغوباً . ولكن التغيير حتمي وضروري في حالات بعينها ، وفي حالات يمكن أن

الخصها على النحو التالي :

١ — أن تكون كفاءة الوزير في أداء واجباته أقل من المستوى المطلوب من خلال وقائع معينة ثبت فيها فشله . وهذا لا يتطلب تغييراً وزاريا شاملاً وإنما يتطلب واحداً من إجرائين : الإجراء الأول أن يكون الوزير على مستوى من الأمانة يدفعه للإعتراف بالفشل . ثانياً التنحي أو أن أقوم بإعفائه دون تجريح .

٢ — أن يكون الوزير من خلال آرائه قد أثبت أنه في موقع غير موقعه أكثر فائدة وأكثر نفعا . ومن هنا فإن إنتقاله من وزارة لوزارة يكون للصالح العام في المقام الأول .

٣ — أن يكون الوزير مكلفاً بالقيام بوضع أسس العمل في وزارة بعينها وفي مرحلة معينة زمنياً سبق تحديدها ، ويكون الإنتهاء منها هو نهاية تكليفه بالعمل بهذه الوزارة» .

كان الذي يتحدث هو النميري رجل الدولة (الحالم الطامح) . ليس هذا فحسب ، بل إن النميري كان يفترض أن عليه واجباً في تبرير إعفاء من يعفى أو — على الأصح — من يعاد تعيينه في موقع آخر ، لذلك كان يسمى التعديلات الوزارية بتغيير مواقع الثوار . وبهذا الروح كانت خطاباته لزملائه ومساعديه خالية من القدح والإساءة لأن كتّاب الدولة آنذاك كانوا يتمتعون بقدر من الوازع الأخلاقي والفكري . فعمر الحاج موسى مثلاً كان هو «مخرج» لقاء الرئيس الشهري بالأمة . وكثيراً ما كان يشارك نميري في هذه اللقاءات وزراؤه مثل وزيري الصناعة والزراعة (نوفمبر ٧٣) ، وزير النقل (ديسمبر ٧٣) . وعلى أي فقد كان عمر شديد الحرص على أن يسقط من لقاءات المكاشفة كل ما يرى أنه غير لائق بالقائد . وكان بقية كتاب خطاباته هم أحمد عبد الحليم ، د . جعفر نجيت ، بدر الدين سليمان ، أبوبكر عثمان ، مهدي مصطفى وشخصي . وكثيراً ما شارك أكثر من واحد من هؤلاء في صياغة الخطابات الرئاسية الموجهة لاجتماع سياسي . أما الخطابات الوزارية فقد كانت كثيراً ما تصدر من الوزراء المعنيين .

ثم صعد إلى خشبة المسرح محمد محجوب سليمان والذي جاء به د . بهاء الدين ليعاونه في إعداد مسودات رسائله ، ولكن سرعان ما أصبح كاتباً للديوان يكتب في

الاقتصاد دون مشورة أهله ، وفي الدبلوماسية دون الإستيثاق من العاملين بها ، وحول التنظيم الحاكم دون الرجوع إلى الحاكمين ، ويؤلف بين هذا وذاك الكتب للنميري (الذي لا فلسفة له ولا أيديولوجية على حد قوله) ! أصبح يؤلف له في الدين ، والدبلوماسية والاستراتيجية .

بدأ محجوب هذا حياته العملية كضابط للسجون ثم التحق بقسم التوجيه المعنوي بالجيش ، ومن بعد صار محرراً لصحيفة « القوات المسلحة » قبل أن يتبناه بهء الدين « لمواهبه الخاصة » . ولولا أن محجوباً صار ملهم الرئيس ولسان حاله لما رأينا له مكاناً في هذا السفر . كان هذا الثنائي ، الساحر وصبيه هو جيش نميري الذي أراد أن يحارب به تلك الكوكبة من التنفيذيين ، ومن بعدهم سياسي الإتحاد الاشتراكي بعد أن هدأت زوبعة « الحاكمية » فحق عليه القول « طوال قنا تصارعها صغار » . وما أصدق جعفر حين كتب في جريدة الصحافة يعلق على أحداث ذلك الأسبوع في مقال أفرد له العنوان التالي : «القصير بلاع الطوال» . كان مدرس علم الحيوان هو الساحر ، ومحجوب صبي المهنة ولكن سرعان ما امتدت يد فرانكشتاين على خالقه لتنهشه .

كانت أولى أعمال محجوب الكبيرة هي إعداد خطاب النميري لمجلس الوزراء بعد إعادة تكوينه في ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٧٥ . خطاب تأبين من أقيل من الوزراء . قال النميري في هذا القداس الجنائزي بأنه ظل « يرصد ويتابع » أداء بعض الوزراء لفترة طويلة وكأن مهمة الرؤساء هي « الرصد والمراقبة » وليست تصريف أمور البلاد . « والرصد . . والمراقبة » هاتان ، صارتا كلمتين تستخدمان دوماً إما كمبرر للانقضاض على أحد أو لتبرئة الرئيس من المسئولية عن الخطأ . ومضى النميري يقول بأنه قد غض النظر عن أخطاء معينة على أمل أن يتداركها مرتكبوها ، إلا أن بعض الوزراء في المجلس السابق ، كما قال ، لم يغتنموا الفرصة لتدارك الأمور . وزعم النميري أن جل اهتمامه خلال تلك الفترة كان منصباً على إنجاز التنمية والوحدة دون مجرد إشارة إلى كيف أنجزت هذه التنمية والوحدة وبأي وسائل ، وعبر أية قنوات . وما أبرع نميري في نسبة الأشياء للمجهول لأن هذا يكفيه مؤونة الثناء على الآخرين ، ويتيح له أن يغمط الناس أشياؤهم .

وانتقل النميري في خطابه إلى ذريعته الجديدة ، حاكمية وعلوية التنظيم . فالصراع اليوم مع الجهاز التنفيذي ، ولكل شيء ضده في الكيمياء النميرية . قال

«كنت أرصد الإنتماء الشكلي لبعض الوزراء للإتحاد الاشتراكي ، في الوقت الذي كان فيه التنظيم السياسي الأوحد في البلاد ، موضع الهجوم من جانبهم في مجالس السمر ، دون وعي بتناقض مواقفهم فضلاً عن مواقعهم داخله إنتساباً إليه ، وخارجه التزاماً بمواثيقه وتنفيذاً لمخططاته ، وامتثالاً لقراراته باعتباره السلطة السياسية الأعلى في البلاد» . وما أنكر واحد من الوزراء المعنيين هذا حتى يذكرهم نميري . فالرئيس هو سيد العارفين بأن هؤلاء الوزراء كانوا ، مع قلة غيرهم ، هم العصب الفكري للإتحاد الاشتراكي بعضهم صاغ مواثيقه وفلسفاته ، وبعضهم رسم برامج عمله التي حكمت مسيرة العمل عبر السنوات ، وبعضهم اشاد بمناهجه الفكرية . وذهب الرئيس ، من بعد ، يفضح دواعي هجومه الباغي فيقول : «كنت أرصد محاولات البعض إصدار قرارات مناقضة لقرارات رئيس الجمهورية ، كنت أرصد محاولات البعض إجهاض مبادرات رئيس الجمهورية وفي مجال التنمية على وجه الخصوص . ولقد كانت لهم في هذا المجال وسائل ودروب . ومن بينها التباطوء الذي يكاد يكون متعمداً في إعداد الدراسات الخاصة بالمشروعات» . وفي هذا فقد صدق الرئيس . كانت هذه هي المقولة الوحيدة التي لم تجانب الحقيقة ، إن أخذ القول على عواهنه . بيد أن الذي كان يعترض عليه هؤلاء الوزراء هو الخروج على القانون ، وهو الفساد ، وهي محاولات ارتهان البلاد بأكملها من جانب أناس ما ظلفوا انفسهم عن الشهوات ، ولا ألجموها عن الهوى . وسنرى هذه العصبة الخاسرة في الفصل القادم .

وانتقل النميري من بعد ليصب جام غضبه على وزير الصناعة «الممقوت» . . . قالها دون أن يسميه — فهذه سمة أخرى من سمات النميري — فأخشى ما يخشاه المجابهة . . . قال إن الغريب في أمر هؤلاء الوزراء المعوقين هو أنهم على الدوام ، في أول الصفوف عند وضع حجر الأساس لمشروعات حاولوا تجميدها ، أو افتتاح منشآت كانوا بالتراخي والإهمال عوائق وعقبات في طريق بنائها . كان هذا الحديث في يناير ١٩٧٥ ولو ضرب النميري أكباد الإبل حتى أنضالها لما وجد مشروعاً صناعياً واحداً لا يحمل بصمات وزيره الممقوت. وحتى في ميدان التعدين والطاقة، والذي يكاد نميري يقول بأنها منة من الله ما أرادها للسودان إلا لرئاسته له ، فإن دور الوزير المجحود لدور لا يمكن نكرانه . فما كان اكتشاف البترول مصادفة جيولوجية ، ولا رمية من غير رام . وعلّ الرئيس لا يذكر القوانين التي مهرها بتوقيعه . فمنذ عام

١٩٧١ كان هناك إحساس متزايد بيننا بأن ما تردده بعض شركات النفط عن أن الصخور الرسوبية الوحيدة التي تنبئ عن وجود الغاز والنفط هي تلك التي تقع في منطقة البحر الأحمر لا يعكس كل الحقيقة وكان هذا عاملاً من عوامل الصراع بين شركة كونتنتال والتي تتعاون مع شركة دقنه السودانية ووزير الصناعة الأسبق موسى المبارك . وقد كشفت بعض المعلومات التي توفرت لنا ، فيما بعد ، عن كذب ذلك الحدس (إقرأ الفصل حول الدبلوماسية) . كما وضح لنا أيضاً بأن قانون تنمية الموارد البترولية لعام ١٩٥٨ واللوائح الصادرة بموجب ذلك القانون لا توفر الحوافز الكافية للاستثمار في هذا الميدان الهام والباهظ التكلفة . فالقانون ولوائحه ينصان على أن يتراوح نصيب الدولة في المشاركة بين الخمسين والسبعين بالمائه . وحتى مطلع السبعينات فقد أبدى القليل من الشركات إهتمامه بالاستثمار في هذا الميدان ألا وهي شركات أجيب ، كونتننتال ، شل والبترول البريطانية ، وقد منحت الأخيرة تصريحاً لأمد قصير (١٥ شهر) في سبتمبر ١٩٥٩ .

وقد اتخذت الخطوات لإعاده النظر في هذا القانون واللوائح في عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ . وقد شجعت الحوافز الواردة في اللوائح المعدلة عدداً من الشركات للاستثمار في السودان ثم جاءت أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ لتضاعف من إهتمام شركات التنقيب بالبحث عن مصادر إضافية للنفط . ونتيجة لهذا فقد منحت الامتيازات لعدد من الشركات في ذلك العام ألا وهي بول وكولينز (فبراير ١٩٧٤) لمساحة قدرها ١٣٦٠٠ كلم في البحر الأحمر، باسيفيك الدولية لمساحة قدرها ٢,٤٠٠ كلم ، وأشيانك للتنقيب لمساحة قدرها ١٤,٤٠٠ كلم ، وشيفرون وهي فرع من شركة ستاندارد أويل بكاليفورنيا وقد منحت ٢٩ ترخيصاً تغطي مساحة قدرها ٢٨,٣٠١ كلم في البحر الأحمر (أكتوبر ١٩٧٤) ، بالإضافة إلى مساحة أخرى قدرها ٥١٦,٠٠٠ كلم في الجنوب الأوسط (نوفبر ١٩٧٤) وطوال كل هذه المدة كان الوزير الذي يمسك بزمام الأمور هو الوزير « التشريفاتي » . ثم جاء دور الحديث عن وزير الخارجية مرة أخرى تلميحاً لا تصريحاً فقال : «ثم إنني كنت أرصد تعدد المهام التي تستدعي السفر خارج البلاد ، ولقد كان بعضها لا يستدعى السفر وكان يكفي فيه تبادل الرسائل أو المذكرات ، ثم كانت المؤتمرات المتعددة والمتلاحقة والتي كانت بالنسبة لبعض الوزراء في التشكيل السابق ، فرصاً للسياحة أكثر منها مهاماً للعمل ، ذلك أن التقارير التي ترد عنها بعد إنهائها ، كانت تشير إلى أنها كانت مؤتمرات على مستوى السفراء وليس على مستوى الوزراء .

كنت أرصد وأتابع أيضاً فشل بعض الوزراء في وضع أسس تنظيمية لوزاراتهم ، تتوزع فيها الإختصاصات ، وتتحدد المسئوليات ، بحيث لا يتوقف العمل أو يتأثر بغياب الوزير الذي يحتكر وحده كل السلطات ، بداية بسلطة إصدار القرار إلى تنفيذ القرار إلى متابعة التنفيذ .»

ما وجد النميري ما يأخذه على أداء وزيره ، وإلا لناقض بياناته الكثر حول إنجازات نظامه في الحقل الدبلوماسي فآثر التعريض بالإشارة للتسفار في الخارج وكأنه لا يعرف دلالة كلمة الخارجية في تسمية الوزارة . ومن ناحية أخرى فإن النميري كان يعرف أكثر من غيره بإن الوزير المعني ما حط الرحال من تسفار إلا وقدم لرئيسه تقريراً موثقاً حول ما قام به . وقد ابتدعت وزارة الخارجية منذ مطلع السبعينات تقليد التقارير اليومية ، والشهرية والحولية التي ترفع للرئيس . وكانت هذه الأخيرة تصدر في كتاب ينشر على الناس ويباع في المكتبات . وتعكس تلك التقارير ، بجانب نشاط الوزارة في الداخل والخارج كل ما قام به المسئولون ، بمن فيهم الوزير ، من رحلات. فما كان الرئيس في حاجة إلى الذهاب بعيداً وراء الأدلة ، بل ما نظنه سعى وراء دليل . فالهدف هو التشهير . ولم يعنِ كثيراً للنميري أن الكثير من رحلات وزير الخارجية كانت في صحبة الرئيس نفسه ، عدا تلك السفرات التي شملت جزر الباهاما ونيس وكان وجنيف ، والتي سنرى ألواناً منها في الفصل القادم ولن نقول إنها كانت فرصاً للسياحة أكثر منها للعمل ، فما أكثر « الأعمال » في اليخوت الرابضة على الساحل اللازوردي وفي مياه البحر الكاريبي الدافئة .

كان خطاب الرئيس — كبقية خطاباته الاتهامية — حواراً من طرف واحد ، لا تعليق عليه ولا مناقشة وبالتالي لا مجال لوجهة النظر الأخرى . فالنميري ، كما قلنا ، يزورٌ من المواجهة ، شيمته أن يعظ ولا يتعظ ، ويستوفي ولا يوفي . ومهما يكن من أمر فبعد أن أفرغ النميري ما في جعبته حاول إعادة المياه إلى مجاريها فقال إن التعديل الوزاري قد تم بهدف إعادة تنظيم سياسة الدولة وليس لتسوية خلافات قديمة . وقد بدأ مقاله ، ولأول مرة ، بالحديث عن سلطاته الدستورية تحت المواد (٨٠) و (٨١) و (٨٢) وكانت هذه هي بداية طريق طويل . فسلطات الرئيس التي تقول بها هذه المواد هي سلطات جهازية وليست فردية . وقد أوردنا فهمنا لهذا في حديث علي مشهود في لقاء المكاشفة (٧٤/٣/١١) وهو رأي أمن الرئيس عليه مفاخراً . وما وقفنا عند ذلك فقد سبق هذا الحديث وصحبته حملات مكثفة لتأكيد تلك المعاني . من ذلك حديث نائب الأمين العام للإتحاد الاشتراكي جعفر محمد

حيث بأستديوهات تلفزيون السودان (١٩٧٢/١٠/٣) . وحول السلطات أكد نميري مرة أخرى على الطبيعة المؤسسية لهذه السلطات قائلاً : « في كثير من البلدان نجد أن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي يكون لها وجود سياسي حقيقي مستقل تتصادم وتتعارض وتقف في مواقف متوازية وفي بلاد أخرى حيث يطغى التنظيم السياسي طغياناً لا حدود له على كل الأجهزة ملغياً وجودها وجاعلاً منها تابعة لقراراته نجد أن هذه السلطات لا وجود لها ولكننا في السودان استطعنا أن نخلق بفضل وعي شعبنا ورفضه للتنظيمات المزورة والأوضاع الورقية تنظيمات حقيقية لها مقومات وذاتية ويرجع هذا إلى سببين أولها قيام المايوية على مبدأ الإرادة الشعبية التي تعبر عن ذاتها في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والسياسية الجماهيرية وبشكل يمنع التوازي وثانيهما تحقيق تكامل السلطات مع الإحتفاظ لكل سلطة بذاتيتها واستقلالها عن طريق تجسيد الإرادة الشعبية جهازيا في رئيس الجمهورية المتمتع بالتأييد الشعبي والتفويض الكامل فهو محور النشاط الشعبي وسلطاته المتعدده .

إن الرئيس القائد رغم أنه الوالي على السلطة التنفيذية والراعي للسلطة القضائية ورئيس السلطة الجماهيرية السياسية المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي السوداني قد أولى سلطة الشعب في مجلس الشعب غاية ما يبتغيه داعية لمثل هذه السلطة وفي ظرف عبر الشعب فيه عن ذاته بالملايين التي صوتت له فوفر له من الضمانات والنظم ما يجعل رقابته على الجهاز التنفيذي وافرة وحقيقية .»

إن الكلمات لا تعني إلا ما تقول . . فالتجسيد للإرادة الشعبية تجسيد جهازي لافردي . . وقيادة الرئيس للأجهزة تتفاوت فهو وال على السلطة التنفيذية ، ورئيس للسلطة السياسية (ولم يقل قائداً لها لأن القيادة في التنظيم جماعية) ، وراع للقضاء ، (وللرعاية في القانون كما في معاجم اللغة معانٍ لا تخفى على غبي أو لبيب) . هذا هو فهمنا لمعنى هذه السلطات في الدستور ، وهو أمر حرصنا دوماً على تأييده حرصاً دفع بعضنا ثمنه بلا ندامة . وحتى فبراير ١٩٧٥ (شهر الجرأة على الحق والعزّة بالإثم) ما تحدث الرئيس عن سلطاته بتلك الصورة الباغية ، فدونك الناس أحاديث الرئاسة في افتتاح مجلس الشعب (٧٢/١٠/١٢) ، وتسليم الدستور (٧٣/٤/١٤) ، وعيد الإستقلال بكسلا (٧٣/١/١) ، وذكرى العودة ببيـلا (٧٣/٧/٢٢) ، واللقاء مع مديري المعاهد والجامعات (٧٣ ١١/١٥) ،

وسقوط المنظمات الفئوية (٨٣/١/٢٨) . وافتتاح مجلس الشعب الثاني (٥٤ ٥ ٧٤) . ولقاءات المكاشفة (يوليو ٧٣ إلى يناير ٧٥) . حديث يناير إذن لم يكن تأبين للوزراء الراحلين وإنما هو قداس جنائزي لحكم الدستور . وإيذان ببداية حكم الفرد . وكان خيار النميري أمرا طوعياً . . . خيار بين المؤسسية والتفرد . بين طهارة الحكم والإفساد . بين المبـادئ التي أعلا راياتها والحضيض الذي جعله مهداً له ومنذ ذلك التاريخ توعرت عليه السبل . وتواظبت علينا المحن .

بيد أن النميري الذي لا تدرك يمناه ما تفعله يسراه . . . ذهب ليختتم حديثه ذلك . والذي هو في جوهره انتصار لعصبة مفسده لو خلت بالكعبة لسرقتها . ليحدث وزراءه عن الطهارة الثورية ويقول : « أعلم وتعلمون أن الطهارة الثورية هي التزام من الداخل قبل أن تكون التزاماً من الخارج باللوائح والقوانين والاجراءات والمحاسبة . وأعلم وتعلمون أن الرجل العام ملك عام . بمعنى أنه نموذج وقدوة . وأنتم في مواقع القيادة مطالبون بالطهارة الثورية في المسلك الخاص والمسلك العام على حد سواء . فما يصدر عنكم لن يحسب على الحرية الشخصية كما يدعى البعض ويتبجح . وانما هو محسوب — شئتم أو أبيتم — على محاسبة من هو دونكم لو انزلق أو تعثر .

إن الطهارة الثورية لا تعني عفة اليد أو عفة اللسان فحسب فتلك جرائم يقف القانون لها بالمرصاد ، والمواطنون أمام القانون سواء .

العفة الثورية كما قلت هي أن تكونوا المثل والنموذج وأن تكونوا كباراً أمام الكبائر وأمام الصغائر على حد سواء .

لا مجاملة على حساب المصلحة العامة . لا محاباة لذوي القربى والصلات الحميمة . لا تعاطف يضمر الثواب إلا لمن يستحق الثواب . بعمله وأدائه لا بقدرته على التزلف والنفاق .»

وعم الله أنها لبلقاء ، كذبة المنبر هذه . فلنا لقاء مع « ذوي القربى والصلات الحميمة » كما لنا لقاء مع التزلف والنفاق .

كلهم لعقوا التراب :

بعد فراغ الرئيس من قراءة خطابه وجه بألا يذاع الخطاب وكأنما كان يقرأه للمرة الأولى ، ثم خرج وبعد دقائق خمس معدودات تبدل الأمر والتوجيه عقب همسات

وزيرين ذهبا إليه يقولان بأن خطابه ذاك يمثل معلماً هاماً من معالم الثورة ، بل هو أعظم خطاب ألقاه النميري طوال حياته السياسية فازداد الرجل تيهاً ، وهو الذي كان يعظ الناس قبيل دقائق عن التزلّف والنفاق .

وفي الجانب الآخر ساد المجلس وجوم ، ثم خرج القوم . . . بعضهم حانق ، وبعض شامت لا يكاد يخفي معالم سروره ، فللمعالي ضرائر الحساد . كان الوحيد الذي يقهقه هو جعفر بخيت . كدت أن أصفه ، رحمه الله ، بموات القلب . قال دعني أذكر لك قصة : لقد ذهب أحمد بابكر عيسى يحتج على تشهير الرئيس العلني به فما كان من نميري (الملك الفيلسوف) إلا أن قال : «ما هو كلام قرأته ، روح أكتب رد عليه» . ومضى جعفر يقول : «في السياسة لا بد أن تخسر بضع معارك قبل أن تكسب معركة» . قلت له : «معركتنا ليست مع من تحسب ، المعركة مع ثالوث جهنمي آثر النميري أن ينحاز إليه فقضى بانحيازه هذا على كل مقومات هذا النظام» .

وعلى نقيض جعفر لحق بي وزير الزراعة وديع حبشي والذي أصبح بعد التعديل رئيساً للمجلس القومي للبحث العلمي . وكان وديع ، رحمه الله ، على قدر كبير من الاستقامة والاعتداد بالنفس . عز عليه أن يحاضره رجل في سن ابنه ، بل رجل لا يكاد يدرك كنه ما يقوم به كثير من وزرائه . صحبني وديع إلى وزارة الخارجية ، فمازلت أتابع من هناك الإعداد للمؤتمر العالمي عن الغذاء ، وقد امتقع لونه وكادت تختنق الكلمات في لسانه . كان يتبع الكلمة والأخرى بآهة عميقة نابعة من القلب وهو يذكرني بصحبتي له من أديس أبابا حيث كان يعمل في الأمم المتحدة إلى الخرطوم لكيما يتسلم مهام منصبه الجديد كوزير للزراعة . وكان يومها يقول : «حمداً لله أن نعود إلى بلادنا وقد تركناها بعد أن فقدنا الأمل في أي أستقرار نفسي ومهني فيها» . حديثه هذا كان تعبيراً صادقاً عن إحساس كثيرين من مثقفي السودان ومهنييه الذين انضووا تحت لواء النميري . ثم ختم وديع حديثه قائلاً ، وكثيراً ما كان يستشهد بديوان العرب :

إني لأعرض عن أشياء أسمعها حتى يظن رجال أن بي حمقا
أخشى جواب سفيه لاحياء له فسل يظن رجال أنه صدقا

ومرة أخرى ، كان حديث وديع ، أو بالأحرى صالح بن عبد القدوس ، هو

محنة كثير من المثقفين ، فيا بعد ، إلا قلة ، آثروا الصمت أمام إذلال رجل يحتكر كل منابر التعبير ، ليوصل منها قذائفه ذات اليمين وذات اليسار دون أن يمنح أحداً فرصه للرد أو الدفاع .

وفي الأسبوع التالي اجتمع مجلس الشعب ليناقش الخطاب باعتباره وثيقة تاريخية . وقد كان ، بحق ، كذلك . فالسادس والعشرين من يناير/كانون الثاني ١٩٧٤ لم يكن يوماً عادياً ككل الأيام . . . في ذلك اليوم عبر قيصر السودان نهر الريبكون . وظل النميري ، فيا بعد ، يجتر ما جاء بالخطاب مرات ومرات . كانت واحدة منها هي لقاؤه الشهري بالأمة في ٧٥/٢/١٠ . أقر يومها بأن التعديل أدهش الكثيرين من أفراد الشعب . ثم قال إن البعض قد تساءلوا إن كان ذلك التعديل مرتبطاً بقضية « شركة وادي النيل » أو بالنقد الذي وجهه لبعض الوزراء . ورد على هؤلاء بأن التغيير ليس مجرد تعديل وزاري وإنما هو إعادة لتنظيم الحكومة تحت أضواء جديدة ، زاعماً بأنه قضى وقتاً طويلاً في الإعداد لهذا . كما انكر أن يكون للتعديل أية علاقة بقضية الشركة ، إلا أن قرار مجلس الشعب بسحب الامتيازات الممنوحة للشركة قد أسرع بعملية التغيير .

إلا أن أهم ما ورد في ذلك الخطاب فهو إشارته في الرد على من تساءل إنْ كان هذا التعديل قد أجري دعماً لدور الاتحاد الاشتراكي وتأكيداً على موقعه كقوة فوق كل القوى . أجاب النميري بالقول : « وحول ما يقال عن أن التعديل الجديد هو دعم لدور الاتحاد الاشتراكي ، وتأكيد لموقعه كسلطة متعالية (يعني أعلى فالتعالي منقصة) على كل سلطة فاكتفي بالقول : إن تلك حقيقة لا تقبل الجدل كما إنها حقيقة لا ترتبط بمرحلة بعينها وإنما هي حقيقة كل المراحل». وستكشف الفصول القادمة ما الذى صنعه النميري «بحقيقة كل المراحل» هذه في أعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ . وكذبةٌ بلقاء أخرى . هذه المرة عندما انتقل الدكتور جعفر إلى رحمة ربه وقف النميري في خطابه الشهري في ابريل/نيسان « ١٩٧٦ » يشير مرة أخرى إلى أحداث يناير/كانون الثاني ١٩٧٤ فيا يشبه الإحساس بالذنب ويقول بأنه قد حرص على أن يظل مبرر قرار إعفائه ليخيت من منصبه في وزارة الحكم الشعبي المحلي ملكاً لشخصه رغم إلحاح الناس في معرفة التفسير أو التبرير . وذهب يقول : « لقد حرصت على أن احتفظ بسر القرار لنفسي ، وذلك من منطلق حرصي على أن لا يصل إلى الراحل العزيز . ذلك أنه وفي تلك الفترة كنت اتابع بالقلق التدهور

الخطير في صحته ، والتطور الأخطر لمرض السكر المزمن الذي كان يعاني منه ، ذلك المرض الذي لم يمنعه من ان يواصل العمل نهاراً وليلاً في أكثر من موقع وفي أكثر من ساحة». بيد أن الرئيس الذي أعفى الوزير رأفة بصحته قد عينه رائداً لمجلس الشعب ثم اتبعها بمنصب نائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي ، وإدارة وتحرير جريدة الصحافة ومضى جعفر (ولكل أجل حساب) . مات في الساعات الأولى من الصباح وهو في مكتبه بمنزله يعد مقاله الأسبوعي لجريدة الصحافة . مات كما يموت عظماء الرجال — وهو يؤدي واجبه .

هذا ما كان من أمر بدايات الطغيان . وفي حقيقة الأمر لم يفد من هجمة النميري تلك على الذين عملوا لإرساء قواعد المؤسسية إلا عصابة القصر التي اكتنفته . أما رجال الاتحاد الاشتراكي ، فبدلاً من الوقوف بجانب من وقف للحد من فساد عصابة القصر ، وكان في بداياته ، وطغيان الرئيس — ولما يستفحل بعد — فقد آثروا شن الحرب على الجهاز التنفيذي تحت مظلة « حاكمية التنظيم » وهو تعبير لا يعدو أن يكون ، عند النميري ، أكثر من تلاعب بالألفاظ . ومن الناحية الأخرى فإن الذين وقفوا في مجلس الشعب يباهون بخطاب الرئيس التاريخي ويشيدون بإساءته لوزرائه منحوا النميري ، بفعلهم هذا ، جواز مرور للقضاء على المجلس نفسه . وهكذا مضت الأيام فإذا بالنميري يزداد صلفاً وغروراً وازدراء للآخرين ، وهو فخور بذلك . وفي نهاية المطاف لعق الجميع التراب ، وهم يرون الرئيس صاحب الرسائل التاريخية ينهال لكماً بلا هوادة على كل واحدة من مؤسسات النظام كلما أصبحت ، في حسبانه، عبئاً ثقيلاً على سلطته ، كان هذا هو حال مجلس الشعب ، وحال الاتحاد الاشتراكي من بعده .

قلنا إن للنميري ، في معاونية ، شئون . فواحدة من المفارقات النميرية التي صاحبت التعديل هي أن د . بخيت الذي استبعد لأسباب أيديولوجية أصبح مسئولاً عن ايديولوجية الاتحاد الاشتراكي ، وداعية لحاكميته . وفي مارس آذار ١٩٧٥ أعد بخيت الورقة الأساسية للجنة المركزية شارحاً فيها مفهوم حاكمية التنظيم مجادلاً بالقول إن الاتحاد الاشتراكي ليس جهازاً تنفيذياً ، ولا ينبغي له أن يكون ، بل إن مهمته هي التخطيط والاشراف على تطبيق الجهاز التنفيذي للسياسات المرسومة . وهذا المفهوم الذي يجانب كثيرا دعاوى النميري حول « العلوية والتعالي » كان محل قبول من اللجنة المركزية ، ومن الرئيس الذي كان يتصدر جلساتها . وما خاب ظن جعفر في

جعفر . ظنّه وهو يروي حديث القائد لأحمد بابكر عيسى . فما كان لنميري ، ولا عناه أن يكون له ، أي تصور لمفهوم الحاكمية . .

أما المفارقة الثانية فهي مجلس الشعب الذي وصفه الرئيس عقب أحداث شركة و دي اليل بأنه (عيني التي ترى ، وأذني التي تسمع) . وقد سمع المجلس وتسمّع ، ورى وتراءى إليه . . . عندما كانت أصابع الإتهام تمتد إلى من لا يعي النميري شأنهم . ولكن ما أن اقترب الإتهام من مناطق الخطر حتى حجبت الأعين عشوة ، وأصاب الآذان وقر . بيد أنه حتى الهمسات الخافتة لم ترق للنميري فأمر بحل مجلس بعد عامين فقط من عمره . فموضوع الإتهام ساعتئذٍ كان مؤسسة السياحة والفندق التي يشرف عليها بهاء الدين .

وهكذا تفتحت شهية النميري للمزيد من التسلط . وكانت أولى خطواته لتوسيع رقعة سلطته داخل الاتحاد الاشتراكي نفسه هو تعديل المادة بالنظام الأساسي التي تمنحه السلطة لاتخاذ القرارات في غياب المكتب السياسي واللجنة المركزية . وكان ذلك بعد شهر واحد من الخطاب «التاريخي» المشهود ، والتهليل والتكبير بانتصار «اليسار» على «اليمين» في السلطة . وقد قدم ذلك الاقتراح في اجتماع اللجنة المركزية (دورة الانعقاد الثانية ٦ مارس ١٩٧٥) . وحال عرض الاقتراح من جانب سكرتير الجلسة بدر الدين سليمان تصدى للأمر العضو أحمد بابكر عيسى مجادلاً بأن التعديل سيقضي على صلاحيات المكتب السياسي بل قد يمنح الرئيس السلطة لحله متى شاء ، ولذا فلابد من إيضاح هذا الأمر . وقد رد بدر الدين في الحال بقوله : إن هذا بالطبع ليس هو مايرمي إليه التعديل ، فالتعديل يهدف لتمكين الرئيس من إتخاذ القرارات التي تفرضها الظروف الطارئة في غياب المكتب السياسي واللجنة المركزية ، على أن تخضع كل هذه القرارات لموافقة هذه المؤسسات عند انعقادها . وسرعان ما أيد الرئيس هذا التفسير . ويتحدث التاريخ ، فيما بعد ، كيف أن هذه المدة قد أصبحت وسيلة النميري للاستحواذ على كل السلطة . بل إن نبوءة أحمد بابكر عيسى قد صدقت عندما مضى النميري قدماً باقصاء كل عضو منتخب من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية ممن وقف في طريقه مثل محمد هاشم عوض ولورانس وول وول برغم تأكيداته السابقة على فهمه لمدلول ذلك التعديل . وكان هؤلاء هم الضحايا الأولون فقد لحقهم آخرون سيأتي عليهم الواحد بعد الآخر . وما أن أحس النميري بأن إجراءاته تلك لا تلق معارضة أو مساءلة حتى ذهب ، بموجب تلك

السلطة نفسها ، إلى حل الجهازين المنتخبين اللجنة المركزية والمكتب السياسي عام ١٩٨٢ في واحدة من أكبر «المذابح السياسية» في تاريخ النظام . ومرة أخرى انبرى كاتب الديوان ليدبج الخطابات «التاريخية» التي تبرر كيف أن «التنظيم الحاكم» الذي «يتعالى» على كل سلطة هو في ، واقع الأمر ، تنظيم عديم الجدوى .

أين كان أعضاء مجلس قيادة الثورة ، أو من تبقي منهم ، من كل هذا ؟ كان غيابهم ملحوظاً لا يخفى عن العيان إذ اختار أغلبهم البقاء خارج هذه الحلبة . وكما ذكرنا آنفاً ، فقد كانوا مجموعة تمثل مختلف الاتجاهات : الشيوعية ، والناصرية ، والقومية ، والحرباتية ممثلة في النميري . وقد أشرنا أيضاً في الفصل الأول إلى الأحداث التي أدّت إلى إعدام هاشم العطا وفاروق حمد الله ، وبابكر النور . وفي الفصل الثاني إلى كيف حُلَّ المجلس بعد ذلك بوقت قصير وتم تعيين من تبق من أعضائه إما كوزراء أو مسئولين سياسيين بالاتحاد الاشتراكي ، في البداية بحكم مواقعهم السابقة وأخيراً بالانتخاب .

وفي السودان — كما في بقية دول العالم الثالث — أصبح قادة الاستقلال بفضل نضالهم ضد الاستعمار ، ورثة للحكم الاستعماري المباد وولاة للأمر . ولهذا فقد احتلوا مواقع القيادة التقليدية والتي تتمثل في الزعماء الدينيين والقبليين . وقد تصدى بعض أولئك الرواد — بغير قليل من التحدى ، وبقدر من النجاح — لهذه القيادات التقليدية يستلبون مواقع نفوذها السابقة . وفي السودان كان الأزهري ، في صراعه مع الختمية ، نموذج لهذا . وعلى أي فإن الحكم في السودان بعد جلاء المستعمر ، قد أصبح مجالاً تتعاوره هذه القيادات التقليدية ، والسياسية ، التي برزت تحت ظلها حتى جاءت الثورة . والثورات ، دوماً ، تنفجر باسم المقهورين وهم غالبية الشعب ، لتطيح بمن حسبوا أنفسهم أصحاب حقوق موروثة ولم تختلف صورة مايو ، عن ما عداها من ثورات ، فقد أعلن قائدها منذ البداية بأن الثورة ما قامت إلا للقضاء على حكم الوراثة ورد السلطة إلى الشعب ، مصدر كل سلطة .

وهذا ، بلاشك ، هو ما ينبغي أن تكون عليه الثورات . بيد أن تجارب العالم الثالث قد أثبتت في كثير من الأحيان بأن الثورات كثيراً ماتنتهي إلى استبدال صفوة حاكمة بأخرى ، فيصبح مفجرو الثورة أعمدة للنظام ، وأئمة لدين جديد فهم



مجلس قيادة [illegible] الأول .

تارة يحكمون باسم الاشتراكية ، وتارة أخرى باسم التجديد والعدالة الاجتماعية ودوماً باسم الثورية . وهكذا تصبح الأوطان ملكاً خاصاً للطبقة العسكرية الثورية الجديدة .

ولم يكن هذا هو الطريق الذي سلكته ثورة مايو . فمنذ البداية أبى مجلس قيادة الثورة أن يتربع على العرش إلى الأبد بل قام بحل نفسه في وقت مبكر . وقد رأينا كيف أن خالد حسن عباس قد أقنع رفاقه في السلاح بتسليم السلطة للنميري في وقت كانوا قادرين فيه على غير ذلك . وما أرادوا ، يومها ، للحكم أن يصبح ملكاً عضوضاً يرثه النميري بل كان هدفهم هو تمكين الشعب من ممارسة حقه في اختيار قائده . فهذا هو مضمون الاستفتاء والتفويض على هدى برنامج عمل واضح يختاره الشعب أو يرفضه . وبالنسبة للعديد منا كان ذلك القرار قراراً شجاعاً ونبيلا . وعلى ضوء هذا الفهم ، أقبل الكثير منا على مسئولياتهم . وعلى ضوء هذا الفهم قام تنظيم سياسي ذو قاعدة شعبية واسعة ليلم شتات أهل السودان الذين مزقتهم نوازع القبلية ، والطائفية ، والإقليمية ، فهذا هو مضمون تجسيد الإرادة الشعبية . وكان على هذا التنظيم وضع برنامج عمل محدد يصبح هو النبراس الهادي للتنظيم وقيادته . وإلى جانب كل هذا كان علينا أن نصوغ دستوراً ينظم السلطات ، ويحدد المسئوليات ، ويبين الحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم . ومن كل هذه المنطلقات جاء رأينا في أن يتم تشكيل القيادة الجماعية (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) بالانتخاب وكان هذا يعني ، كما أوردنا ، أن ليس هناك من حقوق موروثة حتى لأعضاء مجلس قيادة الثورة . وكان أكثر الناس حماساً لكل هذا هو النميري ، لا إيماناً بمبدأ ، كما أثبتت التجربة ، ولكن رغبة منه في الاستئثار بالسلطة بعيداً عن رفاقه الذين حملوه إلى القمة .

وهكذا مضى النميري في التخلص من أعضاء المجلس الواحد بعد الآخر . فاضطر مثلاً بابكر عوض الله إلى الاستقالة من منصبه كنائب أول للرئيس عندما أضحى موقعاً فخرياً لا سلطوياً بسبب قلة إستشارة النميري إياه . وأعقب هذا إقصاء مأمون عوض أبو زيد من موقعه كأمين عام للاتحاد الاشتراكي بسبب خلافات مع النميري وهي خلافات شخصية أكثر منها جوهرية . ثم جاء من بعد دور خالد حسن عباس ، صاحب فكرة حل المجلس أي الرجل الذي وضع الرئاسة والسلطة كلها في

يد النميري . وقد اختلف خالد مع النميري حول تنظيم الجيش إذ كان الأول وزيراً للدفاع ، فقدم استقالته ظناً منه بأنه يمارس عملية ضغط على النميري . كانت مغامرة بلا تدبر ، فكبير المغامرين قد قبلها فرحاً مسرورا .

وبدعوى حاجة النظام إلى التكنوقراطيين والخبراء لتولي مهام التخطيط والمواصلات ، تخلص النميري من أبي القاسم هاشم وزير التخطيط وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر - وزير المواصلات مستبدلاً الأول بالدكتور لورنس وول وول والثاني بالدكتور بشير عبادي . وهكذا لم يبقَ بجانب النميري آنذاك عدا أبي القاسم محمد ابراهيم ، وكان وجوده أمراً رمزيا . وقد حرص النميري دوماً عى الاحتفاظ بهذه الرموز في حكوماته المتعاقبه . وحتى أبي القاسم فقد أقصي بعد أن بلغ أعلى الرتب في نظام النميري (النائب الأول للرئيس) عندما أحس النميري بأن الرجل قد أصبح مصدر عكننة . وبالرغم من كل مايقول به خصوم أبي القاسم — وأكثر منه أصدقاؤه ورفاق سلاحه — فليس هناك من يملك أن ينكر عليه أنه ظل يحارب دوماً واقفاً . فما غضبة النميري عليه إلا لممارسته لسلطاته كاملة كامين للإتحاد الاشتراكي ونائب أول للرئيس . وعند إقصائه من موقعه الأخير أبى إلا أن يرشح نفسه منافساً للنميري على الرئاسة ثم ينتقل من بعد بالمعركة الى قواعد التنظيم الدنيا ليصعَّد منها كأمين للاتحاد الاشتراكي في أهم مناطق التنظيم ألا وهي مديرية الخرطوم .

أخذ أعضاء مجلس الثورة السابق يعودون من بعد إلى المسرح السياسي في أدوار ثانوية . وأصبح بقاء الواحد منهم في دولة النميري مرتبطاً دوماً بالصمت عن ما يدور حولهم . فأطولهم بقاء هو أكثرهم صمتا . وخلاصة كل هذا القول هو أن أعضاء مجلس قيادة الثورة ، بصمتهم على انحرافات النميري ، قد جنوا على الثورة التي فجروها . فإن جاز لكثر ، وهو لا يجوز ، أن يصمتوا على تجاوزات النميري لدستور ، وتنكره للميثاق ، واحتضانه للفساد فإن هذا لايمكن جوازه على مفجري الثورة . سيما وقد شهدنا الكثيرين من العسكريين والمدنيين يقفون بصلابة لاتعرف المهادناة ضد هذه الانحرافات خاصة فساد الحكم . ولعلهم أيضاً لم ينصفوا أنفسهم كثيراً بالعمل على تطوير قدراتهم الفكرية ، كما فعل العسكريون الذين جاءوا إلى الحكم على أسنة الرماح ، مما وسم قيادتهم بالتردد . فالهموم ظلت هي نفس الهموم ، والعلاقات الاجتماعية بقيت على ما كانت عليه قبيل الثورة .

ولكن بالرغم من كل هذا فثمة شيء واحد تجدر الإشارة إليه ألا وهو أن هذه الجماعة قد ظلت بمنأى عن مستنقع الفساد ، فقد تركوا الحمأة الآسنة للرئيس وعصابة القصر . بل إن بعضاً منهم كان بالغ الحساسية تجاه أمر الفساد ونشير ، مثلاً ، إلى أبي القاسم ابراهيم والذي اتهم شقيقه باختلاس أموال من الخطوط الجوية السودانية . ذهب ابو القاسم ، يومذاك ، إلى مقر النائب الأول اللواء الباقر (لعياب الرئيس وقتها) ليعرض عليه استقالته وهو دامع العين ، وكليم الفؤاد . وكان يقول بأنه يخشى أن تلحق الوصمة بالنظام . وكعهده كان اللواء الباقر عادلاً ذا بصيرة . قال لأبي القاسم : «لن يأخذك أحد بجريرة أخيك فالناس تعرف من انت» . بيد أن النظام سيؤاخذ يوم أن نقف أمام سير العدالة ، فلتجرِ العدالة مجراها . وهكذا تقدم النائب العام بشكواه حتى تمت إدانة الشقيق المتهم . ولم يقف الأمر عند هذا بل تقدم المحامي العمومي باستئنافين ، على مستوى محكمة الإستئناف ورئيس القضاء ، ضد الحكم الذي صدر باعتباره حكماً طفيفاً . بعبارة أخرى كانت الدولة التي يمثل أبي القاسم واحداً من أعمدتها هي التي تطالب بمزيد من العقاب عند القضاء المستقل . وكان هذا مبعث فخر لنا جميعاً . فهذه هي المؤسسات التي سعينا لبنائها ، وهذا هو حكم القانون الذي ظللنا ننشد . أين كان النميري من كل هذا ؟ وقف الرئيس من كل هذا بعيداً وهو يقول : «نعم أتركوا الأجهزة تؤدي واجباتها» . وباستطرادنا في هذا السجل ، سنرى ما الذي صنع الرئيس عندما كان شقيقه هو محل الاتهام . وما جاء الاتهام يومها في بلاغ رفع إلى مركز بوليس ثانوي وإنما جاء من قيادات جيش السودان مجتمعة .

الفصل الرابع

«الثالوث الجهنمي والمرآيا الخادعة»

سِفر الفساد

«هذا رجل عظيم المقدرات ، ولكنه فاسد
حتى النخاع . يلمع ولكنه
ينضح بالعفن . . .
كسمكة ميتة تتلألأ في ضوء القمر»

جون راندولف

الثالوث الجهنمي :

لم ينجز خاشقجي الذي يعرفه الجميع اليوم ما أنجز إلا بفضل مساعدتي . فما كنت بالزوجة المسلمة المتدثرة بالحجاب ، المستكنّة وراء الأسوار . كنت دوماً شريكاً كاملاً في عمله كما كان يستعين بمشورتي . الحديث لثريا خاشقجي (صنداي تايمز) ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٧٤ . واستناداً على هذا الإدعاء فقد سعت ثريا للحصول على مبلغ ١,١٣٥,٠٠٠ جنيه استرليني ، أكبر نفقة في تاريخ محاكم الأحوال الشخصية . بيد أن ثريا جانبت الحقيقة قليلاً ، فعدنان خاشقجي لم يكدس ثرواته بفضل مساعدتها وحدها . كان هناك العديد من الأصدقاء الذين ساهموا في ثراء الرجل المعجزة . وواحد من هؤلاء هو رئيس جمهورية السودان الديموقراطية ، والتي تعتبر واحدة من دول العالم الست وعشرين الأكثر فقراً . وقد قدم الرئيس «الحاتمي» مساهمته هذه ، بغض الطرف عن ضآلة حجمها ، عبر وزيره للشئون الخاصة د . بهاء الدين إدريس . ومنصب وزير الدولة للشئون الخاصة لا يعني شيئاً ، في حد ذاته ، ومع ذلك فهو يعني كل شيء . لا يعني شيئاً لأنه لا يقوم بعمل وزاري محدد ومعترف به ، ويعني كل شيء لأن د . بهاء ، أصبح لسان الرئيس الناطق ، وعقله المدبر في كل شئون المال والأعمال .

كان القصر الجمهوري ــ الذي يعرف الآن بقصر الشعب ــ مسرحاً لفصول درامية مأساوية ، مسلاوية . وكان بطلاها مع خاشقجي هما د. بهاء الدين وصحفي

لبناني مغمور يدعى سليم عيسى ارتفع به عدنان من وهدة الخمول . على أنه كان لسليم هذا «شرف» تقديم خاشقجي لأهل السودان بافتراض أنه مؤهل لاستغلال الثروة الكامنة لتطوير البلاد . ويعني هذا الفصل بدور هذا الثالوث في تخريب الاقتصاد الوطني وتواطؤ النميري معه .

كان النميري قد أوكل لوزير الشئون الخاصة مهمة الإشراف على مؤسسة السياحة ، باعتبارها واحدة من المصالح التي لم يعين لها وزير خاص وبالتالي فهي تقع تحت إشراف رئيس الوزراء وبصفته الجديدة أوفد الوزير مدير مصلحة السياحة عبد الرحمن كبيدة إلى بيروت للتعرف على التجربة اللبنانية في السياحة واستكشاف آفاق التعاون مع بعض المؤسسات هناك . وفي بيروت التقى كبيدة بسليم والذي كان يدير ، آنذاك مكتباً للسياحة . وكانت هذه هي «ليلة القدر» بالنسبة للصحفي المغمور ، وهي خير من ألف شهر . قال الرجل لكبيدة دعك والسياحة فسأعرفك على أعظم الرجال والذي سيجعل من بلادكم جنة الله في الأرض . وكان الرجل الأعجوبة هو خاشجقي الذي سيجلب الملايين للسودان . وعاد كبيدة فرحا لينقل نبأ اكتشافه لبهاء وما تردد رجل الشئون الخاصة في توجيه الدعوة باسم الرئيس نميري للرجلين . وهكذا وصلَ عيسى وخاشقجي إلى الخرطوم فاستقبلا استقبال الفاتحين وحملا إلى جنوب السودان لدراسة امكانية تطوير السياحة في مناطق السافنا . وإلى هنا انتهى دور كبيدة ، الرجل الطيب البريء . ففي لجج بحر الفساد الطامي لا تعيش إلا التماسيح .

نميري . . والمرايا الخادعة :

ما كان ذلك الوقت بأسعد الاوقات بالنسبة لعدنان خاشجقي . كان اسمه على صدر كل صحيفة في أمريكا ، فاللجنة الفرعية للشركات متعددة الجنسيات بلجنة العلاقات الخارجية (بمجلس الشيوخ) في شغل شاغل آنذاك بالتحقيق في فضائح «لوكهيد» و«نورثروب» . وورد في تقارير اللجنة بأن المعلومات التي تكشفت لها لا تمثل إلا نذراً ضئيلاً من الحقيقة خاصة حول رشاوى الكبار . وعلى أي فإن القليل الذي تكشف كان كافياً لأن يجعل أى حاكم مسئول يحسب حسابه ألف مرة قبل التعاون مع حاشقجي في تلك الظروف . ومما يزيد من القلق أن فضيحة لوكهيد تلك

قد طالت كباراً في دول عدة مثل رئيس وزراء اليابان ، ورئيس وزراء إيطاليا ، وزوج ملكة هولنـدا .

وما غاب كل هذا عنا في الخرطوم — ونحن نتسمع عن وفود عدنان إلى السودان بل ما غاب هذا عن أجهزتنا في الداخل والخارج . فمن واشنطون كتب سفير السودان عبد العزيز النصري بإسهاب عن فضيحة لوكهيد . وفي الخرطوم أعد رئيس جهاز الأمن القومي علي النميري (لا تربطه صلة قربى بالرئيس) عدداً من الملفات عن خاشقجي وخاصة عن سليم عيسى . لم يسر الرئيس كثيراً لذلك . . . تقبل التقارير أولاً على مضض ، وما أن ظن بأن الكيل قد طفح حتى أبلغ الأمين العام لمجلس الوزراء بأنه قد سئم رؤية تلك التقارير عن خاشقجي وعيسى . ولكن ما أن نقلت رغبة الرئيس هذه لرئيس الجهاز علي نميري حتى انفجر غاضباً وهو يقول : بأن مهمة جهاز الأمن ليست هي إبهاج الرئيس وإنما إخطاره بكل ما من شأنه تهديد المصلحة الوطنية وبعد ذلك فليفعل بالتقارير مايشاء . وهكذا استمر علي في ارسال تقاريره والتي أخذت تتكدس في مكتب الرئيس ، وقد علاها الغبار ، بكل ما تحتوي من معلومات متفجرة . وسرعان ما افتتح عدنان مكتباً لشركته تراياد في الخرطوم ووظف فيه عدداً من المحامين وأساتذة جامعة الخرطوم لآماد قصيرة لجمع وتحليل المعلومات الاقتصادية عن السودان . إلا أن أكثر المعلومات حساسية كانت ترد إليه من القصر — كالمشروعات التي تزمع الحكومة إقامتها قبل أن تصبح معلومات عامة أو كتقارير الوزراء للرئيس . وهكذا صارت تراياد في موقع أفضل من أي مؤسسة أخرى لتقديم عروضها فيا يتعلق بكافة المشروعات الحكومية . أما مايتبقى فإن مديري أعمال عدنان في قصر الرئاسة قمينون بأكماله .

تتجلى قدرات خاشقجي الكبرى في العلاقات العامة ، في صحبة الكبراء والعظمـاء ، وتطويع بعضهم لأغراضه . كان نميري واحداً من هؤلاء الكبار الذين انضموا إلى زمرة أصدقاء عدنان ، ولم تكلفه تلك الصداقة كثيراً باديء ذي بدء . فنميري لا يخوض انتخاباً يكلف المال حتى يمده عدنان بالعون كما فعل مع نكسون (تقول تحقيقات ووترجيت إن نكسون قد تسلـم من الرجل المعجزة مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار) . وليس لنميرى أنجال يرضيهم عدنان كما فعل مع بنت نكسون (أوردت ثريا خاشقجي لجريدة الديلي تلغراف اللندنية ٧٩/١٢/٢٠ بأنها قد أهدت إلى بنت الرئيس الأمريكي سواراً قيمته ٣٠,٠٠٠ دولار) . كان ثمن النميري آنذاك نصح

رحلات على متن طائر عدنان «الميمون» إلى جزر الباهاما ، وجنيف ، ونيس وبالطبع كانت هناك الليالى الملاح على متن نبيلة والخالدية . . . يختان يتجولان في البحر الأبيض أكثر مما تتجول فيالق الأسطول السادس .

وهكذا نجح عدنان في السودان باختيار اللاعبين المهرة في مبارياته مع المؤسسات . وفي حديث له مع سامبسون صاحب «بازار السلاح» قال عدنان بأن نجاحه «يتوقف كثيراً على اختيار اللاعبين وبإرضاء احتياجاتهم يتم التوقيع على العقود» (ص١٩٨) . وما كان لفريق عدنان في السودان إلا أن يسود الملعب ، فهدافه الأول هو نميري . وما أخال عدنان قد أفضى لسامبسون بكل شيء . فمن وسائله أيضاً استمالة المائل ، وطمأنة الخائف ، وإغراء المتلهف ، وترك الانطباع بقدرته على تطويع العصي لدى كل ساذج . ولاشك في أن إشارات عدنان المتكررة لعلاقاته الوثيقة بالكبار في بلاد العرب والعجم قد تركت أثرها الدامغ في عقول من تحدث معهم في الخرطوم وكما سنرى ، فقد ظلت هذه الثقة في عدنان ثقة مطلقة عمياء ، حتى عندما تبين لنميري عدم رضاء المؤسسات السعودية عن أسلوب تعامله مع السودان . بل إن نميري ذهب إلى حد تحدي المسئولين عن هذه المؤسسات ، ظناً منه بأن عدنان ، أقوى باعاً وأكثر أمرة من وزراء المملكة ومسئوليها حتى في القضايا التي تقع في مجالات تخصصهم . وفي نهاية المباراة خرج عدنان غانماً ، كما خرج النميري بمغانمه هو الآخر . كان الغارم الوحيد هو السودان . في البدء كان النميري يستشرف سودان الغد عبر مرايا عدنان الخادعة . . . وفي النهاية وجد الرئيس المؤمن في عدنان ضالته ، ولم تكن هي الحكمة .

الدين المرهق والملايين الستة الضائعة :

قلنا في مطلع هذا الفصل بأن الذين حملوا إلينا عدنان ، جاءوا به ليستثمر ملايينه في أرض السودان البكر . بيد أن عمليته الأولى كانت هي الانقضاض على قرض للسودان وفرته ، بضمانها ، المملكة العربية السعودية ، (٢٠٠ مليون دولار) . وكانت الحكومة السودانية قد تفاوضت مع المسئولين في المملكة، وزير الخارجية السعودي عمر السقاف ووزير المالية محمد اباالخيل بغرض دعم احتياطي السودان من العملات الصعبة . وجاء ذلك الطلب في إطار التعاون المؤسسي القائم بين الدولتين

والذي يعود تاريخه إلى الستينات . فمنذ ذلك التأريخ كانت المملكة توفر للسودان قروضاً طويلة الأجل لدعم البنك المركزي . وكانت كل تلك العمليات تتم عبر مؤسسة النقد السعودية ووزارة المالية وبنك السودان في الخرطوم . وكمثال لذلك تمت العمليات التالية : ٢٦,٧٦٠,٠٠٠ دولار لعام (١٩٧٢) و٢١,٤٢٠,٠٠٠ دولار لعام (١٩٧٣) مباشرة من المؤسسة ، و١٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار لعام (١٩٧٢) و١٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أخرى لعام (١٩٧٣) عبر البنك الهولندي إقليمين ، ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي لعام (١٩٧٤) عبر البنك السعودي الوطني . ونضيف مرة أخرى أن كل هذه القروض كانت برسوم خدمات أسمية ، وبالأسلوب المتبع في التعامل بين الدول . كما تمت أيضاً ترتيبات مشابهة مع الكويت ومثال ذلك ودائع الحكومة الكويتيه بخمسة ملايين دينار في عام ١٩٧١ بجانب خمسة ملايين دينار أخرى في عام ١٩٧٣ من البنك الصناعي الكويتي. وبالرغم من أن هذه التسهيلات قد أعانت بنك السودان كثيراً في تحركه الخارجي إلا أن المسئولين السودانيين قد ارتأوا بأن توفير مبلغ مناسب ، إما كوديعة ببنك السودان أو كقرض طويل الأمد ، بدلاً من الدعم المتقطع سيمكن البنك المركزي من الانطلاق في سوق المال العالمي لتمويل مشروعات التنمية الطموحة .

ونقلت المصادر الداخلية المعروفة لعدنان نبأ هذه العملية فتفتقت قريحته فوراً عن فكرة جهنمية ، تقول الفكرة بأنه إذا سمح له بترتيب أمر القرض فإنه يستطيع استغلاله ، لتوفير قرابة البليون دولار للسودان . ووسيلته لهذا الغرض هي إنشاء مؤسسة للتنمية يتولى هو إدارتها . . بعبارة أخرى على السعودية توفير المال ، وعلى السودان إخضاع كل امكاناته بقضها وقضيضها للرجل المعجزة . أما عدنان فلا دور له غير تجنيد عبقريته ، وكأن الآلاف من السودانيين الذين أوفدتهم بلادهم لاكتساب الخبرات والمعارف ، والذين تعج بهم المؤسسات الدولية والاقليمية لا يساوون شروى نقير . وما آذانا أن يكون هذا ظن عدنان في مؤسساتنا ومثقفينا ، مبعث الأذى والمضاضة أن يوافقه رئيس السودان على هذا وهو يعلم ، علم اليقين أنه لولا أداء مؤسساته ، ولولا خبراء بلاده الكثر الذين ظلوا يجيلون النظر ، ويقدحون الفكر لما حقّق نظام النميري ما حقّق وقد قالت العرب «ظنُّ الرجل قطعة من علمه ، واختياره قطعة من عقله» . لم يتردد النميري لحظة في الموافقة على اقتراح عدنان . ومن تلك اللحظة لم يعد أمر القرض السعودي الذي باشرته منذ البداية المؤسسات أمراً

يعالجه البنك المركزي ووزارة المالية بل سراً مغلقاً بين نميري وعدنان وبهاء . . . وقد صدر توجيه صارم لهذه المؤسسات لأن ترفع يدها بدعوى أن «الاروقة العليا» في المملكة العربية تريد لهذه الصفقة أن تتم على هذا الوجه. كان المتحدث هو النميري . . . وما كان حديثه إلا صدى لما سمعه من عدنان .

ومضى عدنان يتفاوض حول القرض مع اكثر من ثلاثين مصرفاً أوروبيا بفوائد لا طاقة للبلاد بها ، إذ بلغت في احدى السنوات ١٦٪ ، على أن يسدد القرض خلال سبع سنوات إضافة إلى فترة سماح قدرها ثلاث سنوات وتتلخص شروط الاتفاق فيما يلي : رسم التزام قدره ١/٢٪ عن المبالغ غير المسحوبة ، فائدة نصف سنوية تحدد بعد اضافة ٣/٤٪ للمتوسط الحسابي بسعر فائدة الدولار الأوروبي (ليبور) . وإزاء هذا فقد بلغت فوائد الشريحة الأولى ١٠ و٧/٨٪ والشريحة الثانية ١٢ و٧/٨٪ هذا بالإضافة للعمولات التي بلغت ٤ مليون دولار أي بنسبة ٢٪ . ومرة أخرى نكرر بأن كل التسهيلات السابقة والتي تمت عبر مؤسسة النقد السعودي لم تتجاوز رسوم خدماتها مبلغ ٢٪ . وبالطبع فإن أرباح عدنان لم تتوقف على ماحصل عليه من السودان ، فهناك أيضاً ماتقاضاه من أتعاب من هذه البنوك .

ولا يخفى على أحد ، خاصة رئيس السودان ، بأن موارد البلاد محدودة ، والطلب عليها متعدد . وبالنظر إلى تجاربنا السابقة مع المملكة العربية السعودية وسوق النقد الدولية فقد كان من الممكن تأمين القرض بسعر فائدة ثابت وفترة تسديد وسماح أطول مما يعين ليس فقط على دعم البنك المركزي بل وتأمين تمويل مشروعات التنمية على الوجه الأكمل . فالمطلوب في هذه الحال هو ان يؤخذ في الاعتبار الوقت الذي تحتاجه المشروعات لكي تطرح ثمارها ، بالقدر الذي يمكن الدولة من سداد الديون في آماد أطول ، ومن مصادر معلومة هي عائد هذه الاستثمارات والمتزامن مع فترة السداد . ومن الناحية الأخرى فإن سعر الفائدة الثابت يمكن بنك السودان من التخطيط للسداد ، وهو أمر لا يتأتى مع أسعار الفائدة المتذبذبة . كل هذا كان ممكنا لو تم الأمر عبر القنوات الطبيعية ، لا سيما وهناك ضمان سعودي .

أثارت الحادثة غضب السعوديين مما دفع أنور علي رئيس مؤسسة النقد السعودية ليبلغ وزير المالية السوداني بذلك في اجتماع لصندوق النقد الدولي عام ١٩٧٤ . وكان مثار الغضب بشكل خاص ماتردد من همس بالقصر في الخرطوم بأن جهة مسئولة

بالمملكة قد استفادت من هذه الصفقة . ومن جهة أخرى أبدى وزير الخارجية السعودي عمر السقاف دهشته للرئيس نميري في اجتماع عقد على هامش المؤتمر الإسلامي بلاهور . كان مصدر دهشة السقاف هو الشروط المجحفة التي تم بها القرض وقبلها السودان . وقال السقاف الذي لم يكن يتحدث أصالة عن نفسه بلاشك بأن مؤسسات المملكة لاشأن لها بالأسلوب الذي ينتهجه السودان في التعامل مع المصارف الدولية ، ولكن واجبهم كأشقاء أن يوضحوا لنا ما يحسبونه مزالق في التعامل . وكان السقاف رجلاً حييا ، الا إن أغضب . ومبلغ ظني انه لم يتمالك نفسه وهو يتسمع ما يردده النميري وعصابة القصر حول مسئولي المملكة (ومصدره معروف لديه) . . . لم يتمالك نفسه حينما قال ، باسلوب ملتو ، بأن المملكة على استعداد لأن توفر للرئيس نميري ، متى ما اراد طائرة خاصة لتقله في رحلاته . كان نميري يومذاك يستخدم «الطائر الميمون» الذي يملكه عدنان حتى كدنا نحسبها واحدة من طائرات الخطوط الجوية السودانية . وحسب السقاف أن نميري يجامل عدنان لقاء تلك الطائرة التي يوفرها له . ماظن ، ولا ظننا يومذاك بأن في نفس يعقوب حاجة .

لم يقف عدم الرضا عن هذه الصفقه عند السقاف وأنور علي وحدهما فالبنك الدولي ، هو الآخر ، لم يكن راضياً عنها . كان السودان وقتها قد استأنف محادثاته مع البنك الدولي لإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية للسودان والمؤلفة من عدد من الدول التي تمول مشروعاته التنموية . وكان روبرت ماكنمارا رئيس البنك ، كالعديدين غيره ، معجباً بضخامة انجاز السودان في حل مشكلة الجنوب وقد أبدى الرغبة طواعية في أن يقوم البنك بدور مرموق في تنمية الجنوب والشمال . وإزاء هذا وجهنا الدعوة إليه لزيارة البلاد بعد وقت قصير على توقيع إتفاقية أديس أبابا ، وخلال تلك الزيارة أعلن ماكنمارا الرغبة في الإرتفاع بحجم الدعم المالي للسودان من مؤسسة التنمية الدولية . إلا أنه سرعان مابدأ في الإرتياب لدى علمه بقصة القرض والضمان السعودي . فأثناء زيارتي إياه في ربيع ١٩٧٤ أبلغني ماكنمارا بأن الطريقة التي تمت بها الصفقة وأسعار الفائدة الباهظة التي قبلها السودان تدل إما على سوء الإدارة المالية أو الفساد . وفي كلا الحالين فإن مؤسسة التنمية الدولية قد تجد صعوبة في منح السودان أي اموال أو قروض تفضيلية . فالذي يبدد أمواله بهذا الأسلوب لابد أن يكون وافر الغنى ولذا فلاحاجة به للتفضل أو التفضيل . غير أن

ماكنارا أضاف ، بعد أن شرحت له ظروف القرض ، بأن البنك الدولي على استعداد لتحمل مسئولية القرض واستخدام الضمان السعودي لتوفير المال المطلوب بسعر فائدة ثابت وأقل من سعر السوق وبدون رسوم خدمات أو عمولة . واقترح في هذا الخصوص الإتصال بأي بنك ترشحه مؤسسة النقد السعودية . كرر ما كنارا نفس الشيء على مسامع وزير المالية السوداني الذي غشي واشنطن في طريق عودته إلى السودان من جامايكا حيث شارك في اجتماعات مفاوضات السوق الأوروبيه المشتركه ومجموعة الدول الأفريقية والكاريبية . وقد شارك في اجتماع واشنطن المدير التنفيذي السوداني للبنك الدولي ، يومذاك ، مصباح المكي . اخطرت نميري لدى عودتي بالأمر كما أخطره به أيضاً ، لدى عودته ، وزير الماليه . وفي المرتين استمع النميري إلى توضيحنا للضرر الهائل الذي لحق بسمعة البلاد من جراء صفقة المائتي مليون دولار . وما كان بوسع السودان — على أية حال — تجاهل رأي البنك الدولي ليس فقط لإسهامه في التنمية (راجع مساهمات البنك الدولي في مشروعات التنمية في السبعينات) ، وانما أيضاً لدوره في تعبئة الدول الاوربيه عبر ندوة باريس . كما لم يكن بوسع السودان أن يتجاهل رأي الرجل الذي يتحدث بلسان المملكة ، عمر السقاف . وما اكتفى السقاف بالحديث بل اقترح ، هو الآخر ، أن يتوجه السودان إلى أسواق النقد الدولية مباشرة إن لم يكن راغباً في قبول عرض البنك الدولي ، ذاكراً ، على سبيل المثال ، مصرفي تشيس منهاتن ، والقيمن الهولندي ومضيفاً بأن المملكة ستساعد في إجراء الإتصالات الأولية .

لمعرفتي بالرئيس نميري ، قررت ألا يقتصر حديثي إليه على تقديم المعلومات فقط ، فلابد من أن تصحب هذه المعلومات خطة بديلة . وكانت الخطة المقترحة هي تكليف وزير المالية والنائب العام وشخصي — لبدء مفاوضات مع «تشيش منهاتن» واقترحت أن نهتبل فرصة لقائنا مع البنك ، إبان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، للاتفاق على تمويل البنك للمشروع السكني لموظفي الخارجية (منزل سفير السودان بالأمم المتحدة) . وتظاهر الرئيس بالموافقة فظننا بأنا قد كسبنا الجولة ، وما حسبنا النصر نصراً على عصابة القصر (فغاية هومهم هي أدنى فعال أدنانا) ولكنا حسبناه نصراً من أجل السودان . وكان لقاؤنا في نيويورك ، ذهبت إليها لإجتماعات الأمم المتحدة ، وعرج عليها وزير المالية في طريقه لاجتماعات صندوق النقد بواشنطون ، وكان ثالثنا النائب العام في طريقه لكاراكاس لحضور مؤتمر قانون البحار . في ذلك

النقاش تشاور ثلاثتنا في الجوانب المالية والقانونية. وعقب ذلك تم اجتماعنا مع رئيس مجلس إدارة بنك تشيس منهاتن ديفيد روكفلر والذي شارك فيه من الجانب السوداني وزير المالية منصور وجمال محمد أحمد وشخصي . وقد تم الوصول في ذلك الاجتماع ، إلى اتفاق حول تحويل الضمان السعودي إلى تشيس على أن يقوم بتسوية الأمر مع البنوك الأخرى (استرداد الشريحة الأولى التي اقرضت) . وينص الاتفاق على سعر فائدة ثابت (٥٪) (نصف الحد الأدنى من سعر الفائدة الذي حصل عليه حاشقجي) ، وبدون أية عمولات ورسوم التزام . خرجنا من وول ستريت نمتلىء زهوا ، ونهنىء بعضنا بعضاً . . . وسعيت ، من جانبي ، إلى فندق الولدورف لأبلغ السقاف بما توصلنا إليه وكانت فرحته ، هو الآخر ، عظيمة . كنا قد وجهنا الدعوة لروكفلر لزيارة السودان لإتمام الإتفاق هناك فلباها . وصل روكفلر الخرطوم في ١٩٧٥/١/٢٢ ، قبيل التعديل الوزارى الذي أعفي فيه وزير المالية من أعبائه ونقلت أنا إلى وزارة التعليم . وواقع الأمر أن منصور كان يعايش في ذلك اليوم نفسه مهزلة شركة وادي النيل داخل مجلس الشعب . وفي مساء ذلك اليوم اصطحبت روكفلر إلى منزل الرئيس نميرى لنجد أن منصوراً قد سبقنا. كان استقبال النميري لروكفلر حاراً ودوداً . وكانت تلك هي المرة الأولى التي يلتقي فيها الرجلان ، ولا بد أن روكفلر قد اعجب ببساطة نميرى وحسن استقباله إياه . فالنميري رجل بارع في إقامة العلاقات الطيبة مع الناس ، جميع الناس شريطة الايعملوا تحت إمرته فعند ذاك يصبح النميري رجل آخر .

بدأ منصور الاجتماع الرسمي فوراً . كنا نجلس عند ركن بغرفة الاستقبال بمنزل الرئيس زينته بعض الصور وقد وضعت صفوفاً متراصة : صور النميرى أيام دراسته ، وايام عسكريته الأولي ، وجمال عبد الناصر ، وأبي القاسم محمد ابراهيم ، وقد أزيحت صورة الأخير بعد سنوات قلائل كما حدث لصور بقية أعضاء مجلس الثورة عندما لحقت بهم الغضبة النميرية . إلى جانب منصور ، جلس هوبن مساعد روكفلر على أريكة متواضعة . كان النميري وقتها يعتز بأثاث بيته القديم ، الأثاث الذي ورثه من العقيد النميري ، ضابط الجيش . راح منصور يبحث مع هوبن شروط القرض : جدولة السداد ، وفترة السماح إلخ . . . بينما ظل روكفلر مشغولا بأصول البروتوكول . وما أن فرغ الرجل من ذلك حتى انتقل مباشرة إلى صلب الموضوع مبدياً استعداد مؤسسته لتوفير القرض (٢٠٠ مليون دولار) للسودان بشروط أحسن

على أن تقوم بتسوية الأمر مع البنوك المختلفة . وكان جواب النميري مذهلاً وكأن الأمر لا يعنيه في كثير أو قليل قال : لا أعرف شيئاً عما تتحدث عنه . وبالطبع صمت روكفلر ، ووجمنا كلنا .

خرجنا من عند الرئيس نكاد لا نصدق ، وقال جمال محمد احمد وزير الدولة للخارجية الذي كان ملماً بالأمر كله : هذا شيء جارح بمعنى الكلمة . وهكذا كتب الرئيس لعدنان خاشقجي الإنتصار آخر الأمر ، على حساب المؤسسات ، وعلى حساب المصلحة العامة .

كان عدنان ملماً بأتصالاتنا مع تشيس منهاتن قبل زيارة روكفلر عن طريق عملائه بالقصر . إلا أنه كان يفتقر إلى تفاصيل الصفقة ، فاتصل بتشيس منهاتن طالباً إليهم الإنضمام إلى مجموعته لإدارة مؤسسة التنمية السودانية المقترحة . وحسب الاتفاق الذي وقع مع نميري فإن الذي سيدير مؤسسة التنمية هو عدنان (شركة ترياد) . وفي حساب عدنان ، تساعد الاستعانة بتشيس منهاتن في أبعادها عن طريقة ، في نفس الوقت الذي يستفيد فيه من خبراتها وامكانياتها .

لم تقع تشيس في الفخ بل أوفدت مدير علاقاتها الدولية لأفريقيا والشرق الأوسط واين فردريكز لمناقشة الأمر في الخرطوم . وكان في استقباله د . بهاء الدين إدريس (وليس وزير المالية) ، فلم يكن الوزير على علم بالزيارة . وقد وفد فريدريكز إلى السودان بموجب دعوة وجهها بهاء الدين من موقعه الرسمي . وعقب لقائه بالضيف الأمريكي أشار عليه بمقابلة محافظ بنك السودان . وفي ١٩٧٤/٣/١٧ كتب المحافظ إلى وزير الدولة للتجارة حسن بليل يسأله توجيهات الدولة حول هذا الأمر فرد الوزير قائلاً إنه «لا يعلم شيئاً عن مايتحدثون عنه» . لم يرد وزير الدولة أن يخوض معركة فأحال الأمر برمته لوزير المالية . وما تردد الأخير في أن يكتب إلى بهاء الدين في ١٩٧٤/٣/٢٠ يطلب إيضاحاً للأمر . وكما هو متوقع فقد أنكر الأخير علمه بالمسألة جملة وتفصيلا . فالأمر برمته يفوح برائحة الفساد إلا أن الرد كان مكراً ساذجاً لا يصدر إلا من رجل يجهل كيف تدار المؤسسات الحكومية . فللمؤسسات سجلات ، ومضابط ، ولو لم تفعل لأصبحت نظاماً بلا ذاكرة . تقول هذه السجلات بأن فردريكز قد التقى بمحافظ بنك السودان بناء على توجيهات عاجلة من د . بهاء الدين .

لقد فجر كل هذه الأزمة خطاب محافظ بنك السودان ابراهيم نمر . وكان خطابه

ذاك (ب س/محافظ/سري/٦٥ ـــ ١) المؤرخ في ١٧ مارس ١٩٧٤ والموجه إلى وزير الدولة حسن بليل خطاباً أمينا شجاعا . استهل المحافظ خطابه بالإشارة إلى مقابلة وفد تشيس منهاتن الذي أبلغ فيه بإن السودان مقبل على ابرام اتفاقين أحدهما يختص بإدارة مؤسسة التنمية السودانية ، والثاني يتعلق بإسناد استثمار رأس مال هذه المؤسسة لمصرف أجنبي .

ومضى المحافظ للقول بأنه «لا يرى مبرراً لعدم قيام بنك السودان بالحفاظ على وإدارة هذه القروض الخارجية والتي ستدفع عليها فوائد كبيرة بدلاً من ترك إدارتها لوكلاء المذكورين والذين هم شركاء في اقراضها نظير ماسوف يحصلون عيه من عمولة مقابل خدماتهم للاستثمار . ولعلنا ننظر في أمر الإشراف عليهم للتأكد من استثمارها بأحسن عائد ممكن» . وذهب أيضاً يقول بان «بنك السودان بوصفه بنكاً مركزياً وواجهة للبلاد فمن الضروري أن يستثمر مبلغ القرض المرتقب في حسابات وودائع لدى مراسلين في الخارج . وهذا الوضع مما لا شك فيه سوف يجعل له مكاناً خاصاً لدى المراسلين ويسهل مهمة حصوله على المزيد من التسهيلات المصرفية العادية لمقابلة فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع التموينية» .

وحول القضايا المبدئية أشار المحافظ إلى أن قيام بنك أجنبي جديد «يتعارض مع فسلفة الدولة التي انتهجت منذ نيل البلاد إستقلالها ومع قانون تأميم المصارف والتي تتخص في السيطرة على الجهاز المصرفي وتوجيهه لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في البلاد . وكبنك مركزي لا بد أن نرحب برأس المال الأجنبي والخبرات الفنية نسبة لضيق الموارد المحلية على أن تساهم الخبرات ورأس المال الأجنبي في دفع عجلة التنمية في البلاد ضمن الإطار العام للأسبقيات التي تحددها الحكومة . وبما أن أولى الأسبقيات هي التنمية الزراعية فإن ما تحتاجه البلاد هو بنك تنمية متخصص في الزراعة وما يتصل بها من صناعات وموجه لتدعيم وتحسين النظم الزراعية الحالية بهدف رفع كفايتها الانتاجية» .

ويعكس خطاب المحافظ هذا كل ما ذهبنا إليه حول الفلسفة والهدف من وراء الدعم المالي السعودي ، فهو جزء من مخطط متكامل الحلقات ، بيد أن الذي كان يسعى إليه عدنان ، لأغراضه ، هو شيء آخر . . . قرض فادح ترتفع عمولته بارذياد فداحة أعبائه ، وتسخير القرض لأهداف يحددها هو (وإلا فما هو معنى الحرص على إخراج الأمر كلية من رقابة المؤسسات) . وكما أشرنا فقد كتب وزير

المالية ، بعد عودته من إحدى رحلاته ليجد الخطاب المتفجر في انتظاره محالاً من وزير الدولة ، كتب إلى بهاء يقول «اطلعت باهتمام بالغ على خطاب السيد محافظ بنك السودان . . . ويسرني أن أعلم منكم وجه الحقيقة أو خلافها في المعلومات التي وردت فيه والتي نقلها للسيد محافظ البنك شخصياً وفد بنك تشاس ما نهتان الذي زار البلاد أثناء زيارتي لقطر وايران. فاذا كان رد البهاء . . . في خطابه (١ - ب/٦ المؤرخ ٢٠ مارس ١٩٧٤) . . . قال ، وبجرأة فائقة ، «أود أن أشير أنه في اللقاء الذي تم بيني وبين مجموعة بنك شيس مانهتان لم تتطرق لا جملة ولا تفصيلاً لمثل هذا الموضوع بل كان الحديث عاماً وقد جرى في جو ودي قصدنا منه معرفة اتجاهاتهم نحو مستقبل نشاطهم الاقتصادي في السودان. هذا ما أردت توضيحه والله نسأل التوفيق والسداد».

الذي أمامنا مشهد سيريالى لا يستطيع بونويل أن يخرج مثله. وفد من كبار المصرفيين من واحد من أكبر المصارف يزور السودان فلا يسعى لمقابلة وزير المال أو محافظ البنك المركزي بل يشق طريقه إلى قصر الرئاسة ليقابل وزيراً هناك لاشأن له بشئون البلاد المالية ، وتكون تلك مصادفة. ثم يذهب هذا الوفد ، بتوجيه من ذلك الوزير ، لمقابلة محافظ البنك المركزي لينقل إليه تفاصيل كلما دار في اجتماعه مع الوزير ، وعند الاتصال بالوزير للاستيقان من حقيقة ما ورد في اتصالاته مع الوفد الزائر ينفي كل ذلك جملة وتفصيلا ، ويسأل الله التوفيق والسداد للجميع. أو يمكن أن يقع هذا في أية دولة — عصرية أو همجية ، إشتراكيه أو فاشية ؟ . . . أو يمكن أن يحدث هذا على مستوى الكبار المسئولين وواحد من هؤلاء المسئولين يجلس في القمة ، ويتحدث باسم رئيس الدولة ؟ وكيف يمكن لنا أن نسميها دولة ونظام تلك التي يكذب المسؤلون فيها على بعضهم البعض ، وفي أخطر الأمور ، وفي وثائق مسجلة ، ولا نتهم أحداً باطلاً بالكذب ، فلدى عودته إلى نيويورك كتب فريدريكز إلى جمال محمد أحمد مرفقاً نسخة من خطابه الذي بعث به لبهاء يشكره على حسن وفادته. وقد أورد فردريكز في خطابه ذاك المؤرخ ١٩٧٤/٤/٢٦ : «ارجو قبول فائق تقديرنا ديفيد بكمان وشخصي للاستقبال الحار والتعاون الذي وجدناه خلال زيارتنا للخرطوم في مارس/آذار فيما يتعلق باقتراح مجموعة أعمال ترايادا للقيام بمشروع بنك مشترك. وكما تعلمون فإن بنك تشاس مهاتن قد رفض عرضاً قدمه السيد عدنان خاشقجي ، إلا أنه إزاء المساعدة التي وجدناها منكم فإننا نشعر بأن علينا شرح الأسباب وراء قرارنا».

ويتضح من خطاب فريدركز إلى بهاء بان وزير الدولة السوداني قد استدعى فريدريكز ليحدثه لا باسم السودان ولكن باسم ترياد . ويتضح أيضا أن ترياد سعت لاستغلال الوزير ليس فقط للتأثير على بنك السودان بل وعلى «تشاس» أيضاً لحملها على الانضمام إلى ترایاد في إنشاء بنك دولي خاص على أن يكون لتشاس ٢٥٪ من الأسهم فيه إضافه إلى إدارة البنك . وكانت وجهة نظر تشاس ، التي عبر عنها فريدريكز في خطابه ، إن نسبة الأسهم لاتكفي لتبرير وجود الطاقم الضخم اللازم للإدارة . ولم يكن رفضهم لعرض خاشقجي نابعاً من عدم الثقة بالاقتصاد السوداني. على العكس ، كما كتب فردريكز للدكتور بهاء الدين يقول : «إن الدراسة التي أجريناها تؤكد أن السودان يدخل الآن مرحلة نمو إقتصادي سريع يعد بكثير من الخير ليس للسودان وحسب ولكن للدول المجاورة أيضا . . . وقد اطلع مستر ديفيد روكفلر وزير خارجيتكم د . منصور خالد وسفيركم السيد جمال محمد أحمد على الكثير من المعلومات حول الموضوع في اجتماع عقدناه هنا بمباني البنك في ١٦ ابريل/نيسان مؤكداً لها إهتمام البنك المستمر بالسودان» .

مرة ثانية كان واضحاً أن ترایاد ترید إتخاذ تشاس مطية لها للهيمنة على المشروع . وكان واضحاً أيضاً أن وزير الشئون الخاصه الذي كان يتفاوض على الصفقة نيابة عن ترياد وليس نيابة عن السودان لم يعنيه كثيراً إهتمام تشاس المعلن للمساهمة في تنمية البلاد . وعندما تكشف الأمر أنكر بهاء بسذاجة أن يكون على علم بالموضوع مطلقاً لأنه حينذاك لم يكن قد عرف مخاطر السباحة ضد تيار المؤسسات الحكومية التي تسجل كل شيء ، وتعمل عبر قنوات للإتصال متعددة ومتنوعة .

وبرغم المخالفات الإدارية هذه إلا أن أخطر الجوانب في قصة عدنان/تشاس هي مسألة المبدأ نفسه ، كما أوضح محافظ بنك السودان ، فكل البنوك ، كما نعلم ، كانت قد أممت أثناء عثرة التأميم والمصادرة العشوائية في عام ١٩٧٠ . وبالتالي فإن إنشاء بنك خاص خرق صريح لسياسة الحكومة وتعد على قوانين البلاد . كما كان عليه الحال في عام ١٩٧٤ . ولعل الذي يجعل من هذا التعدي داهية الدواهي هو صدوره بموافقة ومباركة ، بل وتشجيع النميري نفسه — موافقة ومباركة وتشجيع نفس الرجل الذي اتهم وزير ماليته وعاقبه قبلها بأشهر قلائل لخرقه مبادىء التنظيم . وما نخال هذا نفاقاً وحسب وإنما هو تجرد كامل من كل القيم والأخلاق .

وفي ١٩٧٤/٩/٢٧ وقع د . بهاء الدين إدريس ، نيابة عن حكومة السودان إتفاقية مع شركة «ترایاد کابیتال هولدنق مانجمنت كوربوريش» ومقرها لوكسمبرج

ولها مكاتب رئيسية في بيروت ، كما وقع عدنان عن المؤسسة . وقد نص الاتفاق في الفقرة الأولى من دبياجته على أن السودان «قد توصل إلى قرار بإنشاء مؤسسة مالية جديدة تهتم بالأعمال المصرفية التجارية والتجارة وما إلى ذلك من الأعمال ذات الصلة بالمصالح الخارجية ، غير أن القرارات في السودان «يتم التوصل إليها» بعد التشاور والمداولة بين الأجهزة السياسية والتشريعية والتنفيذية . كان هذا هو السائد في ذلك الوقت ولم يحدث أن نقض الإتحاد الاشتراكي أو مجلس الوزراء سياسة الحكومة فيما يتعلق بالبنوك حينذاك .

ونصت الإتفاقية أيضاً على أن يكون للسودان ٢٥٪ من الأسهم بينما يكون «لتراياد» وشركائها «المختارين» ما تبقى (أي ٧٥٪) ولنتذكر هنا أن حصول رجال أعمال سودانيين على ٦٠٪ من شركة للتصدير والإستيراد (وادي النيل) تبعاً لقانون اعتبر من قبل جريمة وخيانة للمبادىء الاشتراكية من قبل بعض آيات الله الاشتراكيين الذين نددوا بالأمر في مجلس الشعب ، ولم يكتفوا بالاعتراض على موضوع — احتكار التصدير والاستيراد .

مضى عدنان ، تحت حماية النميري ، يقترض المال الذي ضمنته المملكة العربية السعودية بضعف سعر الفائدة الذي عرضته «تشاس منهاتن» . ولم يكتف بذلك بل عاد يخطط لتوزيع المال : بدأ بإيداع مبلغ ١٠ مليون دولار في الخارج بحجة حماية الثورة هناك و«تشحيم التروس السعودية» . (هذه هي الكلمات التي استخدمت) . وكانت عمولته ٢٪ من هذا أي أربعه ملايين دولار بالإضافة إلى سعر الفائدة المرتفع أصلاً . علماً بأن قيمة الضمان السعودي الحقيقية هي أنه يوفر شروط اقتراض تفضيلية . أما الستة ملايين الباقية فلا يعلم أحد مصيرها غير النميري وخاشقجي . وإزاء هذا فقد تسلم مدير مؤسسة التنمية السودانية محمد عبد الماجد أحمد مبلغ ١٩٠ مليون دولار بدلاً عن ٢٠٠ مليون . ولكن محمداً لم يصمت ، فالرجل ذو ضمير حي . ولذا فقد نبه وزير المالية مأمون بحيري في وقت مبكر (منتصف ١٩٧٥) إلى المبلغ الضائع وقرر أن يسجل في دفاتره أن المبلغ عبارة عن قرض من المؤسسة للحكومة . وهكذا وجد مأمون بحيري عند تسلمه أعباء وزارة المالية بدلاً عن منصور ، نفسه وجها لوجه مع هذه المعضلة التي لم يستطع حلها إلى أن ترك الوزارة بعد سنوات .

وكأن كل ذلك لم يكن كافياً لعدنان فأتى باقتراح آخر وهو أن تتم إدارة مؤسسة

التنمية بوسطة مجلس يترأسه النميري ويضم د . بهاء الدين إدريس وإثنين من غير السودانيين (عدنان نفسه وسليم عيسى) . ومرة أخرى وقف منصور بصلابة ضد هذا المخطط وقال للنميري إنه لم يحدث لرئيس أي دولة أن يرأس الشركات ، كما أن السودان عامر بالخبرات المحلية وليس هناك مايدعو للاستعانة بغير السودانيين لإدارة شئون البلاد . وأضاف أنه حتى في عشية الإستقلال عندما اقترح أن يقوم صندوق النقد الدولي بإدارة بنك السودان حديث التأسيس ، رفض حماد توفيق وزير المالية الاقتراح واقتصر دور الصندوق على إسداء المشورة للإدارة السودانية . وقد أصبح مأمون بحيري نفسه أول محافظ لبنك السودان .

ومن الجهة الأخرى كان الدكتور بهاء يعد مسودات إنشاء المؤسسة . ولم يكن النائب العام السوداني هو القائم على ذلك الأمر بل قانوني آخر إسمه دانيل زرفاس عينه عدنان خاشقجي بنفسه . وفي ١٩٧٤/٢/٢١ قدم زرفاس إقتراحاً حول الشروط القانونية للقرض والاجراءات التي يجب أن تتبعها السلطات السودانية في اتمام صفقة القرض بما في ذلك مشروع الأمر الجمهوري الذي سيوقعه الرئيس . وقد أرسلت موعد أقصاه ١٩٧٤/٣/١٥ ، من الواجب إتمام الآتي في أو قبل التواريخ الموضحة :

مذكرة

إلى : سيادة الدكتور بها الدين محمد إدريس وزير الدولة للشئون الخاصة برئاسة الجمهورية .

من : دانيل ج . زرفاس .

التاريخ : ٢١ فبراير/شباط ١٩٧٤ .

لأجل الحصول على مبلغ الخمسين مليون دولار الأولى تبعاً لاتفاقية القرض وفي موعد أقصاه ١٩٧٤/٣/١٥ ، من الواجب إتمام الآتي في أو قبل التواريخ الموضحة :

العمل	التاريخ
صدور الأمر الجمهوري للمضي قدماً في الإجراءات المتعلقة بالقرض .	١٩٧٤/٣/٢
صدور الأمر الجمهوري لإنشاء مؤسسة التنمية السوادنية .	١٩٧٤/٣/٢

إجتماع مجلس إدارة مؤسسة التنمية السودانية للموافقة على
إتفاقية الاستثمار وبدء العمل . ١٩٧٤/٣/٤
وضع إتفاقية القرض ، والوثائق المتعلقة بها في الخرطوم
موضع التنفيذ . ١٩٧٤/٣/٧
إكمال فتح حسابات البنك وإصدار التوجيهات إلى البنوك . ١٩٧٤/٣/١٢

في نيويورك وباريس فيما يتعلق بإيداع مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار إلخ . . .

بالإضافة إلى هذه المسائل بالغة الأهمية ، هناك العديد من التفاصيل الدقيقة التي تستوجب بعض التوقيعات وبعض الوقت لايصالها إلى الجهات المعنية بسبب تعددها وبعد المسافة . إنني أثق في حسن تفهمكم لطبيعة الصفقة المعقدة والوقت المحدود لإتمامها ، وعليه فإن أي تغيير في الوثائق (الأوامر الجمهورية ودستور مؤسسة التنمية السودانية إلخ . . . .) بعد الثاني من مارس/آذار سيؤدي إلى تأخير إتمام الصفقة كثيرا .

(إنتهت المذكرة)

ولضمان عدم إفلات الأمور من أيديهم ، عملوا على أن يفوض الرئيس د . بهاء الدين تفويضاً كاملاً . وفعلاً وقع الرئيس في ١٩٧٣/٨/١ على التفويض الذي صاغه محامو خاشقجي وهذه ترجمته :

« أنا جعفر محمد النميري ، رئيس جمهورية السودان الديمقراطية ، أفوّض بموجب هذا الدكتور بهاء الدين محمد إدريس ، وزير الدولة للشئون الخاصة برئاسة الحكومة ليكون الممثل الشرعي لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية يتفاوض على ويضع موضع التنفيذ باسمها كل الوثائق والاتفاقيات اللازمة ذات الصلة بمشاريع التنمية في جمهورية السودان الديمقراطية . ويشمل هذا التفويض تنفيذ كل العقودات واتفاقيات الاعتمادات المالية اللازمة للمشاريع المذكورة .

تحرر في الخرطوم في أول أغسطس ١٩٧٣ .

جعفر محمد النميري
رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

كانت إحدى المسائل التي أدهشتني هي الاستهجاء الخاطئ لإسم النميري في النص الأصلي المكتوب بالانجليزية . كان الرئيس قبلها بأشهر قد رفض تسلم أوراق اعتماد سفير زائير لخطأ في طريقة كتابة إسم النميري . واضطر السفير المغلوب على أمره للانتظار شهراً ونيف لإعادة الأوراق إلى كنشاسا وتصحيح الإسم وارسالها مرة أخرى إلى الخرطوم . ومع ذلك تجاوز النميري مثل هذه الاعتبارات البرتكولية في وثيقة لم يقرأها وحسب ولكنه وقع عليها أيضاً . منذ ذلك الحين ، على أية حال ، صار الاقتصاد السوداني مرتعاً للدكتور بهاء الدين يعيث فيه فساداً بالشكل الذي يهوى .

تمسك ابراهيم منعم منصور بموقفه إزاء مؤسسة التنمية السودانية وشاركته أنا الرأى . ولم يجد النميري بدأ من أن يقبل اعتراضنا على مبدئي الإدارة الأجنبية ورئاسته هو للمؤسسة . وقد نجح منصور أيضاً في مسعاه لتمثيل وزارة المالية في مجلس الإدارة وكانت المسودة التي أعدها خاشقجي قد استبعدت الوزارة منه . ولكن موافقة النميري لم تكن إلا ترقباً لليوم الموعود . . كان النميري يشحذ خناجره استعداداً للمذبحة الكبرى .

وقد جرب خاشقجي كل السبل لتطويع منصور : المداهنة والترهيب وأخيراً الرشوة . ففي أوائل عام ١٩٧٤ في اجتماع لمجلس الوزراء حضره خاشقجي كرر منصور قوله بوجوب أن يكون للمؤسسات ضلع في كافة الصفقات المالية . وقال خاشقجي ، متصنعاً الإعجاب ، قال وهو يحدث النميري — في حضور وزير ماليته — بأنه جد فخور بأن يرى وزراء يتحلون بالشجاعة والمعرفة مثل منصور . وكان منصور قد قال لخاشقجي في معرض حديثه إن أبواب الوزارة مفتوحة دوماً أمامه . ولكن فات على الأخير مقصد وزير المالية . فما أن خرج الرجلان من إجتماعهما مع الرئيس حتى طلب خاشقجي إلى منصور الإنضمام « إليهم » وقال : « نحن ثلاثة ويمكنك أن تصبح الرابع : وسيكون نصيبك هو ربع إجمالي المكسب . وفوق ذلك ، سأتولى أنا شخصياً ضمان حصتك من نصيبي في كل العمليات السابقة . وبدون توقف تساءل: بالمناسبة ، أين تودع أموالك ؟ . « أموالي هي راتبي وأضعها في بنوك السودان » ، كان هذا هو رد منصور . وقابل عدنان الرد بابتسامة وهو يقول : «أعني حسابك في الخارج » . وفي الحال توجه منصور إلى النميري ليحكي له ما حدث بالحرف . كان يتوقع أن يمور الرئيس بالغضب ، أن يأمر باعتقال

خاشقجي . أن يوقف الصفقة ، أن يأمر بالتحقيق على الأقل ، أن يفعل شيئاً ما . ما وقع شيء من هذا بل قال النميري ببساطة : لم أتوقع أبدا أن يفعل عدنان شيئاً كهذا لوزرائي . ولكني أؤكد لك أنني لست الرجل الثالث » .

ماذا يمكن أن يقال ؟

في نفس تلك الليلة كان النميري يتناول عشاءه مع خاشقجي في منزل الضيافة بشارع الجمهورية والذي خصص له . ولم يكن يسمح لأحد غيره بالإقامة في ذلك المنزل حتى الخدم كانوا ينتقون بواسطة محاضر علم الحيوان . حقا لقد أصبح السودان مسرحاً للامعقول .

أزمة البترول والمصفاة الوهمية :

في أوائل السبعينات ، بلغ استهلاك السودان من البترول قرابة ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم يأتي معظمها من مصفاة شركة « شل بي بي » في بورتسودان ، والتي كانت تتولى بنفسها استيراد الخام . وقد تأسست تلك الشركة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢ وبدأت انتاجها في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤ بسعة ٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم . وعقب تفجّر أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ ارتأينا أن نتولى بأنفسنا موضوع تأمين النفط الخام للمصفاه . وإزاء هذا فقد طلب مني ابراهيم منعم منصور ، وزير المالية ، التباحث مع شاه إيران إبان زيارتي لطهران نيابة عن وزراء الخارجية المجتمعين في نيو يورك ، كجزء من حملة التعبئة العالمية بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول . وكان موضوع البحث هو إمكانية شراء النفط الخام مباشرة لمصفاة شل باعتبار أن إيران وقتها كانت هي الممول التقليدي لمصفاة شل . كما طلب مني منصور أيضاً البحث مع المسئولين الكويتيين والسعوديين ، في طريق عودتي ، في فكرة دعم بلديهما للدول العربية الفقيرة التي تأثرت كثيراً بأزمة الطاقة العالمية . وما استغرق الحديث مع الشاه ، في قصره بشيراز ، وقتاً طويلاً حول قضية إمداد السودان بالخام . فقد أعان بعض الأصدقاء في تهيئة الجو مع رئيس مؤسسة البترول الإيرانية ، واذكر بخاصة أصدقاء اليونسكو القدامى (حيث كنت أعمل بين أعوام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩) مجيد راهما وزير البحث العلمي الايراني الأسبق وكان وقتها بنيو يورك وفريدون هويدا ممثل إيران

في الأمم المتحدة وشقيق رئيس وزراء ايران . كان واضحاً أن أمام الشاه بيان بالأرقام ، اعترف بأن بعضها كان جديداً علي يومذاك مثل نوع النفط الذي يحتاجه السودان وكثافته . وأبلغني الشاه ساعتها بأنه سيصدر توجيهاً لمد السودان باحتياجاته إلا أنه لا يستطيع الحديث عن سعر تفضيلي وإلا هدمت كل استراتيجية الدول النفطية ، والتي هي بالضرورة ، جزء من إستراتيجية دول الجنوب في صراعها مع دول الشمال . وعلى أي فقد وجه بأن توفر إيران للسودان قرضاً لأجل طويل لمقابلة احتياجاته النفطية (٦٠ مليون دولار) بسعر فائدة ثابت (٦٪) . وكانت تلك هي المرة الأولى التي يحصل فيها السودان على مساعدة كهذه في مجال النفط . فقد تلت هذا صفقات عديدة في منتصف وأواخر السبعينات مع العراق ، والمملكة العربية السعودية ، (لاستيراد خام النفط) ، ومع الكويت لاستيراد المواد البترولية المكررة . وعقب إكمال مهمتي في إيران توجهت إلى المملكة العربية السعودية لمناقشة إمكانية تأمين إمدادات دائمة من النفط الخام . ونسبة لغياب وزير النفط أحمد زكي يماني ، التقيت بالأمير سعود الفيصل وكيل وزارة النفط آنذاك (ووزير الخارجية الآن) لأتدارس معه أمرين . أولها هو إمداد النفط الخام ، وثانيهما تطوير مصفاة بورتسودان لمقابلة احتياجات السودان المتزايدة خاصة في ميدان الانتاج الزراعي . وقد جاءت المبادرة ، حول الموضوع الأخير ، من وزير الصناعة والتعدين السوداني موسى بلال والذي كان يخطط لزيادة سعة المصفاة للإيفاء باحتياجات البلاد الجديدة الناشئة عن مشاريع تنميتها . وفي ذلك اللقاء أكد الأمير سعود استعداد المملكة لمناقشة الأمرين واقترح أن يتم النقاش أولاً على مستوى الفنيين من البلدين . ومتابعة لما بدأ قام فريق من الفنيين من وزارتي المالية والصناعة برئاسة حمد ساتي بزيارة المملكة بين ١٢ — ٢١ فبراير/شباط ١٩٧٤ لمناقشة موضوع امدادات النفط الخام . وقد قررت المملكة تعميد شركة أرامكو ، آنذاك ، لتأمين احتياجات السودان البالغة ١,٥ مليون طن متري خام و١٠٠ ألف طن متري جازولين على أن يتابع السودان الأمر مع الشركة مباشرة . وكانت كل هذه الإجراءات تتم عبر المؤسسات : وزارة الصناعة والتعدين ، وزارة المالية ، وزارة الخارجية ، المستشار الاقتصادي بجده . وكانت إهتمامات المسئولين واضحة آنذاك . . . فعلى رأس همومنا كان الانتاج ، وليس المحروقات الاستهلاكية . وفي هذا الشأن كتب وزير الصناعة السوداني لزميله وزير

المالية في ٧٤/٣/٢٣ (عقب عودة الوفد الفني من المملكة) :

السيد ابراهيم منعم منصور وزير المالية والاقتصاد الوطني .

عزيزي .

بعد التحية . . .

الموضوع : إستيراد الجازولين :

على أثر قرار السلطات المعنية بالمملكة العربية السعودية بتوجيه شركة موبيل أويل بتأمين شحنة من الجازولين تبلغ ١٦ ألف طن كدفعة أولى من احتياجاتها البالغة ١٠٠ ألف طن حتى الربع الأول من عام ١٩٧٥ ، قمنا بالاتصال عن طريق مندوبنا الدائم بنيو يورك برئاسة الشركة لمناقشة التفاصيل .

وقد وردنا من الشركة ما يفيد بأنهم على استعداد لتأمين كمية الجازولين المطلوبة لحساب حكومة السودان بسعر ٢٨١ سنت أمريكي للجالون الأمريكي الواحد فوب رأس تنوره على أن نتولى نحن إيجاد وسيلة نقلها حتى بورتسودان إذ أن هناك صعوبة في ايجاد ناقلة بواسطتهم بشكل عاجل .

لقد اخطرني السيد/المستشار الاقتصادي لسفارتنا بجده أن أمامه عرضا لتأجير ناقلة بترول يمكن النظر في استخدامها لفترة ستة اشهر . تبلغ قيمة الجازولين المطلوب فوب حوالي مليون ونصف دولار أمريكي يلزم تأمينها عند التعاقد هذا إلى جانب المبلغ اللازم لتأجير الناقلة .

أرفق لكم موقف المواد البترولية والخام في بورتسودان لتأكيد إحتياجنا البالغ لهذه الرسالة من الجازولين ، كما أرجو أن أشير إلى حقيقة أن هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الحكومة كطرف مشتر للمنتوجات أو الخام .

ولك شكري . . .

أخوك

موسى عوض بلال

وزير الصناعة والتعدين

أما بالنسبة للمصفاة فقد توصل بلال مع نظيره السعودي الدكتور يماني إلى إتفاق بإنشاء مصفاة صغيرة أخرى على البحر الأحمر بسعة ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم . كما

اتفقا أيضاً على أن تنظر المملكة في امر شراء بعض أسهم المصفاة القائمة بعد أن يمتلكها السودان. وبالفعل فقد تمت اجراءات نقل ملكية مصفاة شل لحكومة السودان عند تولي بدر الدين سليمان أعباء وزارة الصناعة خلفاً لبلال. ولعله عني عن القول أن امتلاك المملكة لبعض أسهم المصفاتين كان هو الضمان الوثيق لأن تقوم المملكة بتوفير النفط الخام السعودي لها على الدوام. وحسب تلك الخطة فإن انتاج المصفاتين كان سيبلغ أكثر من ٥٠ ألف برميل في اليوم مما يوفر ٢٠ ألف برميل إضافة لحجم الاستهلاك السائد يمكن أن تعين على التوسع في المجالين الزراعي والصناعي.

ما كان لعدنان أن يترك مشروعاً كهذا يتم دون أن ينقض عليه. ومرة أخرى تسلم « الرجل الأعجوبة » كل المعلومات الخاصة بالمشروع من مصادره المعروفة. وكشأنه دوماً جاء بخطة عبقرية لإنشاء مصفاة عملاقة تبلغ طاقتها خمسة أضعاف طاقة المصفاة المقترحة. وفي زعمه أن ذلك لن يسد احتياجات السودان من البترول وحسب بل وسيوفر احتياجات معظم شرق أفريقيا. « أنت لست برئيس سوداني فقط. أنت زعيم أفريقي، وقيام مثل هذه المصفاة سيضاعف من أهميتك ونفوذك في شرق أفريقيا» هكذا قال خاشقجي للنميري وكان يعرف كيف يرضي غرور الطامح الطامع الذي أخذ يسوم نفسه طلب المحال. وادعى خاشقجي بأن المملكة العربية السعودية ستدعم المشروع وتموله وتوفر له النفط الخام بأسعار تفضيلية. وآثرت مرة أخرى أن أتدخل فيما لا يعنيني — فهكذا كان يسمي النميري نصائح معاونيه له عندما لا يحظى القول بإعجابه. ذهبت للنميري لأطلب منه بألا يلقى بالاً لمثل هذه التخاريف. فمن الأفضل لنا المضي قدما في مشروعنا الصغير الذي خططته مؤسساتنا ووافقت عليه المؤسسات في المملكة، سيما وليس هناك من سبب يدفع السعوديين لتبني مشروع ضخم كمشروع عدنان. ومن ناحية أخرى فإن السودان ليس بتاجر بترول، ويكفيه تأمين احتياجاته منه لضمان مسيرة تنميته الواعية. وبالطبع لم يرق هذا الحديث للنميري فقد كانت كلمات خاشقجي تصم أذنيه الاثنين. ليس هذا فحسب بل أضاف — أصبح هذا هو تعليقه المكرور — إن عدنان أدرى منكم بما تريد المملكة وما لا تريد.

لم يخف السعوديون آراءهم حول مشروع مصفاة عدنان. فقد حدث أثناء اجتماعات الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالوضع الاقتصادي الدولي الجديد أن قال لي د. أحمد زكي يماني الذي كان يترأس وفد بلاده أن المملكة نفسها تقوم ببناء مصفاة ضخمة في ينبع على البحر الأحمر. وقال أيضاً إنه لا

مجال لأسعار تفضيلية للنفط الخام لأن الاتفاقات الدولية حول الأسعار تقيد المملكة . وإذا كان لها — على سبيل الإفتراض — توفير الخام للسودان بسعر تفضيلي فإن اسبيل الوحيد لذلك هو أن تقدم وزارة المالية السعودية دعماً لبترومين . وإن كان للمملكة أن تفعل ذلك ، فلم الانشغال بمصفاة للبترول؟ لماذا لا تقوم وزارة المالية السعودية بمنح هذا الدعم مباشرة للسودان وكفى الله المؤمنين القتال . وكان حديث يماني هو عين الحكمة . ولكن لصاحب فكرة المصفاة العملاقة حساباته . . فالدعم المباشر سيحرمه من «العمولة» . . . فحساباته تقول بأن هناك نسبة مئوية سيحصل عليها الوكيل في شراء المصفاة ، وفي تشغيلها وإدارتها ، وفي ترحيل الخام . وليس كل هذا بالحدس والتخمين ، فقد سارع عدنان إلى التوقيع على إتفاق مع نميري يتضمن كل هذه الموضوعات . ونسبة لعجزي التام عن اقناع نميري بأن مثل هذا التفكير لا يمكن أن يكون صادراً عن المملكة سعيت لإقناع الدكتور يماني لزيارة السودان للحديث مع الرئيس بهذا الشأن . ولن يشك عاقل في أن اقدر الناس لنقل وجهة النظر السعودية في أمر يتعلق بالنفط هو الرجل الذي تفوضه المملكة لحديث بشأنه في أقاصي الأرض وأدانيها . أردت أن يستمع النميري إلى الحقيقة من أهلها ، أو كما نقول في السودان ، أن يسمع « الغنا من خشم سيده » . وقبل يماني الدعوة مشكورا فأجرينا الترتيبات لاجتماع في نهاية صيف ١٩٧٤ بالخرطوم . وما كان اختيار التاريخ اعتباطاً وإنما أردنا توافقه مع اجتماع آخر هام لتوقيع إتفاق حول استغلال المملكة والسودان لموارد البحر الأحمر ، كان محل مفاوضات بين البلدين طول العام الذي سبق (سترد قصة هذا الاتفاق في الفصل الأخير حول الدبلوماسية) .

وصل يماني إلى الخرطوم في منتصف عام ١٩٧٤ حيث تم توقيع الاتفاق المذكور في نفس يوم وصوله ومن جهة أخرى أعددت الترتيبات اللازمة للقاء بين الرئيس والوزير السعودي ، وقد نصحت الرئيس بأن يكون الاجتماع وقفاً عليهما فقط . وكان هذا هو السبب في انني تفاديت مرافقة ضيفي لمقابلة الرئيس . كان الاجتماع غاية في الاحراج إذ شارك فيه عدنان وسليم عيسى بناء على دعوة من النميري بالرغم من نصيحتي له . وكان حديث النميري تكراراً حرفياً لما قاله له عدنان ، وكأنه هو السمسار . وانبرى يماني ، من جهته ، يوضح الحقائق حول احتياجات السودان ، وسوق النفط وهيكلة الأسعار ثم يقول بأن ما يلزم السودان هو مصفاة تلايمء باحتياجاته الأساسية ، وفي هذا فإن المملكة على استعداد لذلك . وهنا تدخل سليم عيسى الذي يفتقر إلى أبسط قواعد اللياقة موجهاً ما يشبه الإهانة ليماني

عدنان قال له : « ستسوى مسألة تمويل المصفاة والنفط الخام بسعر تفضيلي على يد الجهات العليا بالمملكة». ذهل يماني وصمت أدباً ومارد على هذا القول ولعل أبلغ رد هو ما قاله لاحقا : « لقد نشأنا بصورة مختلفة . علمونا أن نتحدث بأدب أمام كبارنا » . والحديث ذو ظلال . وبالنسبة لنا فإن رئيس جمهورية السودان لم يسمح فقط بالإساءة إلى ضيف ذي شأن في حضوره ولكنه أساء أيضاً إلى موقعه وإلى بلاده بسماحه لأحد النكرات ليسيئ إلى صديق للسودان ، وممثل لدولة شقيقة كبرى . وهكذا لم يكتفِ النميري بتسليط الأشرار على الأخيار في بلاده بل ذهب به النزق إلى حد تسليط شراره على الهامات من ضيوف وطنه .

وفي مأدبة غداء أقمتها بمنزلي على شرف ضيفنا دعوت لها صفوة من الزملاء انتحيت جانباً بالأخ مهدي مصطفى محافظ الخرطوم لأروي له ما حدث . ومهدي صديق ، لا أشاركه الرأي في بعض الأمور ، بل اختلف معه في بعضها إختلافاً جذرياً ، ولكني ظللت دوماً أحمد فيه استقامته ، وشجاعته ، واستجابته لوازع ضميره . كان تعليق مهدي مدهشاً : « ظللنا نسمي المعارضين بالخارج بالمرتزقة . ولكن إن قبلنا ما يحدث هنا ، صرنا نحن المرتزقة الحقيقيين .» ظلت كلمات مهدي ترن في أذني حتى تركت النظام بعد ثلاثة أعوام . وقد استقال مهدي نفسه ، فيما بعد ، بعد مجابهة مع النميري أبلغه فيها بأن هذا النظام «يدمره فساد بعض المقربين اليك والمحسوبين عليك» .

ما عنى حديث اليماني للنميري شيئاً ، فقد رفضه كما رفض من قبله حديث عمر السقاف حول قرض المائتي مليون . وهكذا قام بهاء الدين ، نيابة عن حكومة السودان بالتوقيع في ١٩٧٤/٩/١٧ — أي بعد الاجتماع مع د . يماني على اتفاق مع شركة « تراياد نافت » (مقرها بنما ولها مكاتب رئيسية ببيروت) . وبنص الإتفاق على بناء مصفاة تقتسم فيها الحكومة والشركة الأسهم بالتساوي . وكان على « ترایاد » توكيل جهة ما بالاعداد لدراسة جدوى المشروع واقتسام تكلفة ذلك مع الحكومة . واقترحت مؤسسة « ماروبيني » اليابانية لذلك الغرض . وكانت « ترایاد » قد حصلت وقتها على تقرير حول المصفاة أعدته شركة بيسيب التابعة لمؤسسة البترول الفرنسية وذلك بموجب عقد تم التوقيع عليه في فبراير/شباط ١٩٧٤ . وقد نص التقرير على أن تبتدئ المصفاة بسعة ١٤٠ ألف برميل في اليوم لترتفع فيما بعد إلى ٢٠٠ الف برميل .

وهكذا تسلح عدنان بتقرير السابع والعشرين من سبتمبر/أيلول وتقرير شركة

بسبب ومباركة النميري ثم خرج إلى أسواق العالم يبحث عن مستلزمات المصفاة . كانت رومانيا على رأس قائمته . وما كانت تلك مصادفة فقد أبلغت المصادر الرئيسية عدنان بالمشاورات الدائرة بين البلدين حول إقامة المصفاة الصغيرة ببورت سودان . وكان الحوار بشأنها قد تم في إطار اللجنة المشتركة بين البلدين ، وانعكس في البرتكولات التي وقعت . وكان واحداً من أهم الوسطاء الذين استخدمهم عدنان في مشاوراته تلك مع الرومانيين هو الكونت دى شامبرن وزير التجارة الخارجية في إحدى حكومات الجنرال ديقول . فشبكة عدنان تتسع للجميع . من جانبنا ظللنا نذكر النميري بواقعية وجهة النظر السعودية ، ظللنا نفعل هذا حتى درجة الملالة التي تورث الغثيان . بيد أن النميري لم يدرك حتى بعد اجتماعة مع د . يماني بأن اللعبة قد انتهت وأن المملكة العربية السعودية ليست هي المملكة الصحراوية التي يتصورها البعض . في معاملاتها مع الحكومات الأخرى ، تتحرك المملكة تبعاً لرأي مؤسساتها وليس ، آراء الوسطاء.لم يع النميري درساً ، ولم يستبن نصحاً . . . وما أكثر ما محض من النصح . إلا أنه لم يقف عند ذلك بل كال الاتهامات للمسئولين السعوديين الذين التقوا به متهماً إياهم بالغيرة من عدنان والسعي وراء مصالحهم الشخصية إلخ . . لم يستطع أن يرى ، برغم كل الدلائل من حوله ، أن كل ما يهم عدنان هو بيع مصفاة للسودان يقبض لقاءها عمولته . كما لم يستطع أن يرى أن عصابة القصر قد قذفت بمصالح البلاد إلى قاع النيل ، وجلست تنتظر حصتها من الفتات المتساقط من مائدة عدنان .

أما رجال المؤسسات في السودان ، في الاقتصاد ، والصناعة ، والطاقة فلم يكن همهم هو بناء صرح ضخم لا يفيد ، أو توسيع رقعة السيطرة على أفريقيا وإنما دفع عجلة التنمية تبعاً لخطط أعدت بدقة وعناية . وبرغم التحذيرات مضى النميري ليضع حجر الأساس للمصفاة الوهمية في مايو/آيار ١٩٧٤ . وحتى يومنا هذا لم يشهد البحر الأحمر غير ذلك الحجر . لامصفاة عملاقة ولا هم يحزنون وكان ذلك أيضاً هو مصير المصفاة المتواضعة التي اتفقت على إنشائها المؤسسات السودانية والسعودية . ونذكر بأن النميري قد انحى في خطابه للوزراء في يناير ١٩٧٤ باللوم على وزير الصناعة موسى بلال لخلقه مشاريع وهمية . وكان موسى ، كما قلنا ، هو الوزير الذي بدئت أو نفذت في فترة توليه الوزارة كل المشاريع الصناعية التي يتباهى بها النميري ، حتى احتفاله في مايو/آيار ١٩٨٤ . بيد أن المشروع الوحيد الذي جلس

الوزير في مهرجان اقامته ، وكان مشروعاً وهمياً بحق ، هو مصفاة نميري العملاقه .

كانت مشاريع التنمية في كافة المجالات نتيجة للدراسات المتأنية ولم تكن محض تمنٍ . كانت مجهوداً جباراً بذله العديد من الوزراء والفنيين وشارك فيه الاف العمال الذين ما حفزهم للعمل إلا وجود قيادة على رأسهم يتطلعون إليها . ما ارتضى النميري لبلاد هذا الطريق . أراد لها طريقاً آخر يعج بالأوهام والأحلام ، وتكتنفه الظنون والشبهات . ولا يرتاده إلا الفئة الباغية والعصبة الفاسدة .

غضبة الملك فيصل :

مازال في النفس آنذاك بعض الثقة في النميري . فقد حسبناه ضحية لأوهام عدنان . ولكن لم يكن في مقدوري تجاوز الإهانات التي ألحقها الرئيس النميري بالسقّاف ود . يماني ، وهي إهانات لبلادنا ومؤسساتها أكثر منها للرجلين . إذ كيف يستقيم أن يكذب رئيس كل ما يقول به مستشاروه وكل ما يقول به المسئولون الذين يتحدثون باسم المملكة في كل محفل دولي ويصدق أقاويل أصحاب المصالح . قلت لنفسي إن كان الادعاء هو أن الجهات العليا في المملكة تريد لنا هذا الضرّ فلنذهب لهذه الجهات العليا . كانت وجهتي هي جلالة الملك فيصل رحمه الله . توجهنا ، موسى بلال وزير الصناعة وشخصي إلى جدة ، بدعوى مناقشة برنامج استغلال ثروات البحر الأحمر . وكان السقاف على علم بأهداف الزيارة فأعد لنا لقاءً مع جلالة الملك في الطائف مؤكداً على أن اجتمع به منفرداً بعد أخطاره جلالة الملك بذلك . كانت الرحلة من جده إلى الطائف ، برفقة السقاف ، واحدة من أشق رحلاتي إلى المملكة . وأي مشقة أكثر من أن نبث شكاتنا حول بلادنا خارج حدودها ، ونحن في موقع السلطة والمسئولية ؟

كان استقبال الملك ، كعادته ، دافئاً مقتصرا . وتركني السقاف ليتبعه موسى وخرج معهما رشاد فرعون مستشار الملك . خرجت الكلمات في البداية متثاقلة من شفتي تتهدج تهدج الماء المنكسر ، ثم انفجرت لأروي قصة القرض واسطورة المصفاة مضيفاً بأن كل هذا تم بدعوى أن الجهات العليا في المملكة هي التي ترغب لنا هذا الحال . حتى السقاف ، ويماني ، وأنور علي ، اتهموا جميعاً بأنهم أصحاب مصلحة ولذا «فهم لا يعبِّرون عن رأي المراجع العليا» في المملكة . وبالرغم من يقيننا بكذب

هذا الاتهام الجارح إلا أنّا آثرنا السعي للفيصل فحسب علمنا المتواضع المراجع العليا في المملكة ، بعد الوزراء ، هي مليكها . لا أدعي معرفة وطيدة بجلالة الملك فيصل ، ولا بردود فعله . الذي أملك أن أدعيه هو أن الغضب لو تجسد رجلاً لكان هو فيصل بن عبد العزيز في تلك اللحظة. قال جلالته أيدعي هذا (. . . . .) بأنه يتحدث بإسمي؟ أو بإسم المملكة؟ حسناً . ثم صمت. ما أردت أن ازيد من غضب الرجل فضيت أروي له ما فعله وزراؤه ومسئولوه . ومن حيث لا احتسب قلت ما لم أرد قوله : إن كان هنالك من غرر به فهو في الخرطوم ، لا في جدة والرياض. وإن كان هناك أصحاب مصلحة فهم في السودان، لا في المملكة. وما ظننا لحظتها أن تلك المصلحة قد تجاوزت العصبة التي تقعي تحت أقدام عدنان ، ما ظننا وقتها إن النميري واحد منها وعلى أي فلم أتفوه بتلك الكلمات لجلالة الملك فيصل ولكني موقن بأنه استشفها من دفاعي عن وزرائه . أو مخطئ أنا عندما أقول بأن تلك الرحلة كانت أكثر الرحلات مشقة !

خرجت ليتلقاني السقاف وعدنا سوياً في سيارته إلى جدة . . . نقلت له ما دار فصمت ثم قال : خلال ربع قرن من الزمان وأنا في صحبة فيصل لم أسمعه يصف شخصاً بهذا الوصف . وتجلى ، فيما بعد ، غضب الملك في حظره على عدنان دخول المملكة .

لقد كنا نظن بأن كل ما تكشف في قصة الضمان السعودي وما كان من أمر المصفاة كان كفيلا بكشف حقيقة عدنان خاشقجي لمن أراد أن يرى ، إلا أن النميري اختار ألا يرى . اختار أولا ألا يسمع نصح وزرائه . واختار ثانية أن لا يعبأ لإيضاحات المسئولين السعوديين . واختار ثالثة بأن لا يأبه لآراء المؤسسات الدولية (البنك الدولي) والسعودية (مؤسسة النقد) . واختار عدنان خاشقجي على كل هؤلاء. وعدنان ، فيما نعرف ، يحب المال حباً جماً وقد وهب نفسه له. لم يدّع يوماً بأنه زعيم ثوري ، أو قائد تطهري . وكان فخوراً بأن يصدر التلفزيون الغربي فيلما دراميا عنه بعنوان القرصان بل هو فخور دوماً بأن يتصدر المحافل مع أي إسم لامع كان اسمه رتشارد نكسون أو اسمها بروك شيلدز. ولذا فإن أمره لا يعنينا كثيراً إلا بقدر تأثيره على بلادنا . الذي يعنينا أمره هو الرئيس القائد لثورة مايو الاشتراكية ، ثورة مايو التطهرية ثورة القيادة الرشيدة ، وما كانت بعد ثورة مايو الإسلامية أيضاً . وقد ظل عدنان يلعب دوراً مزدوجاً . . . في السودان يتحدث باسم المملكة وكأن كل

مسئوليها في جيبه وفي المملكة بتحدث باسم السودان باعتباره رسول نميري ، وصفيه ، وكاتم أسراره . وأكدت الأحداث أنه لم يصدق في الأولى . كما اكدت الوقائع أنه كان جد صادق في الثانية . وليس هناك دلالة على صدقه في دعواه تلك أكثر من الحادث التالي والذي لم يصبح فيه نميري صفياً لعدنان فحسب بل وأيضاً مديراً لعلاقاته العامة .

قرر القائد الثائر أن يكون الوسيط بين فيصل وعدنان عندما لحقت به نقمة الملك . في إحدى زياراته الرسمية للمملكة حط الطائر « الميمون » رحاله في مطار جدة وخرج كبرها وعلى رأسهم مليك البلاد لاستقبال الضيف الكبير والذي يفترض أنه جاء وهموم أهل السودان تتملك وجـدانه . . كان الاستقبال حاراً ، شأن كل استقبالات الملك لضيوفه . وما كادت المراسم تنتهي حتى التفت نميري لجلالة الملك فيصل يطلب منه صنيعاً ومعروفاً . وشأن كل عربي كبير لا يرد طلباً لضيفه قال له الملك : أبشر. كان طلب النميري هو أن يصفح الفيصل عن عدنان ، وما كان للفيصل أن يتراجع عن كلمته . واعتلى وجه النميري حبور صحبته إشارات وإيماءات تبعها هبوط الرجل المعجزة من بطن الطائر « الميمون » . ترى من يوظف من ؟

. . . وجاء دور المال الكويتي :

راح النميري يخوض أكثر في وحل المشاريع الوهمية وجاء الآن دور أموال الكويت . كان الوزراء المتعاقبون على وزارة المواصلات يدركون حاجة السودان إلى تحسين وسائل ربط البلاد بالخارج بعد الروابط العديدة التي قامت بين السودان وبقية دول العالم . وقد شهدت فترة أواخر الستينات التخطيط لإقامة محطة للأقمار الصناعية تربط السودان بالخارج إلا أن المشروع قد الغي في اللحظة الاخيرة عندما اتضح أن هناك شبهة فساد في العملية . فقد كان أمام المسئولين عرضان ووقع الاختيار على العرض الأكثر تكلفة . وفيا بعد ، قرر وزير النقل والمواصلات (بشير عبادي) ، في حكومة النميري ، إحياء المشروع فطلب ، عبر وزارة التخطيط ، إلى حكومة الكويت تمويله . ووافقت الكويت على هذا من حيث المبدأ كما أكدت التزامها بتوفير معظم المال اللازم ، وقد تمكنت وزارة التخطيط من توفير ما تبقى من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي مما يعني إلتزام السودان بشراء معدات أمريكية . وما كان لمشروع كهذا أن ينفذ من حبائل قراصنة القصر . وهنا جاء دور

سليم عيسى لينال نصيبه من البقرة الحلوب . كان نصيبه من الصفقة الأولى (وما أحدره به فقد قدم للبلاد الرجل المعجزة) هو مبلغ من المال مكنه من شراء قصر في بيروت أطلقت عليه إحدى الصحف اللبنانية إسم قصر النميري . وهو قصر النميري ، بحق ، لأنه لولا « أريحية » الرئيس السوداني لما تملك سليم قصراً في بلاده أو بلاد غيره .

قام سليم ، وقد افادته مصادره بالمشروع الجديد ، بالاتصال بالمستر دون هيوز ممثل شركة « بيج الهندسية » ، وهي الشركة التي قامت بدراسة المشروع عارضاً عليه تأمين المشروع لشركته إذا قبلت به الشركة وسيطا . وواقع الأمر أن شركة بيج تتمتع بسمعة طيبة وكان من الممكن أن يتم التفاوض بينها وبين المؤسسات الفنية السودانية بالأسلوب العادي دون وسطاء وعمولات . . ولكن سليم وعصابة القصر يعانون حساسية من المؤسسات بل ويجهدون لإشراك « المراجع العليا » حتى في أكثر الأمور تفاهة . وهكذا قدم هيوز لبهاء الدين والذي ما تردد في أن يوقع معه — نيابة عن حكومة السودان — اتفاقاً في ١٩٧٢/٨/٢ بموجب التفويض الذي منحه إياه النميري قبل ذلك التاريخ بيوم واحد . أما الشاهد الذي وقع اسمه بجانب الوزير الجريء وفي موضوع هام كهذا فهو الشيخ رحمة ويعمل سكرتيراً صغيراً بمكتب الوزير . وهكذا انتهى الأمر بدولة المؤسسات ودولة الشرعية ، ودولة النقاء الثوري .

تمت الصفقة بزيادة مليون دولار على التقديرات التي وضعتها السلطات المالية والفنية بالسودان فوساطة سليم عيسى ليست لوجه الله . وأثار ذلك ، بلاشك ، سخط السلك الحكومي . كتب مصطفى علام وكيل وزارة المواصلات شاكياً إلى نظيره بوزارة التخطيط نصر الدين المبارك . وكان رد الأخير بأن وزارة التخطيط لا تعلم شيئاً عن الأمر . فما كان من الوزير عبادي إلا أن يثير الأمر مع الشركة مشيراً إلى التفاوت الكبير بين السعر الذي توصلت إليه الشركة مع الفنيين والسعر الجديد الذي تم التوقيع عليه مع وزير القصر . وإزاء هذا الموقف وافقت « بيج » على تخفيض نصف مليون دولار تستخدم لاقامة شبكة خدمات التلكس إلا أن الوزير أصر على تخفيض المليون كلها . وهنا تدخل النميري المسئول عن حماية كيان الدولة وكفالة حسن سير المؤسسات ، والذي كان على علم بالأمر منذ بدايته ، تدخل « كفيل حسن سير المؤسسات» لا ليحسم المسألة للصالح العام وإنما كوسيط بين طرفين ، وكأنما الخلاف كان على قطعة «كيك » . قال النميري للطرفين : « ربع مليون من كل

واحد » . نعم فعلها ، فمن سيحمي مصالح عصابة القصر إن لم يفعل ؟ لم يخطر ببال الثوري الطاهر أن الواقعة المشابهة التي حدثت-زمن الأحزاب كانت فضيحة كادت أن تودي بالحكومة .

سواكن : للمملكة العربية السعودية وألمانيا :

للسودان أكبر الدول الافريقية - منفذ واحد إلى البحر الأحمر هو ميناء بورتسودان الذي ظل يعمل فوق طاقته خاصة بعد إعادة فتح قناة السويس . ونسبة لمتطلبات مشروعات التنمية أصبح من اللازم تحديث بورتسودان وإعادة الحياة لميناء سواكن القديم الواقع قرب بورتسودان ، والذي كان يستخدمه الأتراك إبان فترة حكمهم البلاد في القرن التاسع عشر . ويقع ميناء بورتسودان نفسه عند خليج مرجاني طبيعي وتم تشييده عام ١٩٠٦ كمرفأ صغير تم طور عبر السنوات حتى وصل إلى سعته الحالية المتمثلة في رصيفه البالغ ٢٠٠ متر طولي تتسع لأربع عشرة سفينة . وتغشى بورت سودان حوالي الألف سفينة في العام ، وكان في حساباتنا أن هذا العدد سيتزايد بسبب التوسع الزراعي المخطط الذي يهدف إلى زيادة الصادرات الزراعية ، بجانب الزيادة في حجم الإستيراد . وكما كان الحال مع المصفاة فقد خطط مشروع بورتسودان/سواكن كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية الشاملة . إذ لا يمكن الحديث عن الإنتاج الزراعي والصناعي دون الحديث عن موارد الطاقة كما لا يمكن الحديث عن زيادة الصادر دون إعداد ميناء ملائم . كما كان طريق بورتسودان ـــ الخرطوم وخط الأنابيب بينهما (والذي قامت بتمويله دولة الكويت) والذي يحمل ٦٠٠ ألف طن من المنتجات البترولية في العام من مصفاة بورتسودان ، هو الآخر ، جزءاً من المشروع .

واعتباراً لكل هذا بدأت البلاد تبحث عن الموارد الخارجية لتمويل مشروع الميناء الكبير . وفي شتاء عام ١٩٧٣ ، قمت ، ضمن وفد عربي بزيارة كوبنهاجن لشرح وجهة النظر العربية حول أزمة الطاقة العالمية لمؤتمر قمة السوق الأوروبية المشتركة . كان الوفد يضم أيضاً الوزراء عبد العزيز بوتفليقة (الجزائر) ومحمد مصمودي (تونس) وعدنان باجهجي (دولة الإمارات العربية المتحدة) . وعقب تلك المهمة عرجت وعدنان باجهجي ، يصحبنا جمال أحمد إلى ألمانيا للقاء مع المسئولين ورجال الإعلام فيها استمراراً لنفس المهمة . خلال تلك الجولة تحدث ثلاثتنا بإسهاب عن أهمية

التعاون المشترك فيما يتعلق بفائض البتـرودولارات وقلنا إن التعاون يمكن أن يتمثل في استغلال المال والتكنولوجيا الاوروبية واستثمارهما في حقل التنمية في دول العالم العربي النامية . فهذا هو الإطار الأمثل لاستغلال فوائض المال العربي . وعلى هامش تلك الزيارة التقيت بايقون بار سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي في المانيا وبحثت معه بإمكانية جعل السودان نموذجاً للتعاون العربي الأوروبي . وبعد مضي أشهر أصبح إيقون بار وزيراً للتعاون وقرر أن تكون أولى زياراته ، في موقعه الجديد ، للسودان حتى يضع ما تحدثنا عنه موضع التنفيذ . وقد تأثر بار كثيراً في توجهه نحو قضايا التنمية بآراء برانت رئيس حزبه وهي الآراء التي عكسها برانت أخيراً في تقرير اللجنة الدولية التي أطلق عليها اسمه والتي ضمت عدداً من المرموقين في ميدان التنمية ، وقد مثل العنصر العربي فيها عبد اللطيف الحمد من الكويت والعياشي ياكر من الجزائر .

وصل ايقون بار إلى الخرطوم يرافقه السفير السوداني ببون وقام خلال إقامته القصيرة برحلات إلى بعض مواقع الإنتاج بالسودان مثل مشروع الجزيرة ، كما قام بزيارة جنوب السودان . وكان الجنوب الآمن قبلة كل زائر للسودان آنذاك لا استقصاءً لفواجع الاحتراب ، وانما تأكيداً لحسن النية والرغبة في الإسهام في البناء والتعمير .

وعند عودته إلى الخرطوم ، أعلن بار رغبته في تركيز المساعدات الألمانية في مجالين هما : الزراعة والنقل ، والمجالان ـــ لحسن الحظ ، يحتلان موقع الصدارة في خطتنا لتنمية . كما أضاف بأن بلاده ترغب في المساعدة في توليد الكهرباء في شلالات بيدن بجنوب السودان . وما حمله على ذلك الإقتراح إلا معايشته للانقطاع الكهربائي المتواصل في جوبا . وفي هذا الاطار عرضت وزارة التخطيط مشروع ميناء سواكن باعتباره عملاً مكملاً لمشروعات النقل (طريق بورت سودان ـــ الخرطوم) . وقد أبدى الرجل ، منذ البداية ، حماساً طاغياً للمشروع خاصة عند إخطاره بأن المشروع يمكن أن يكون مجالاً مناسباً للتعاون الثنائي مع إحدى الدول العربية . وكتعبير عن هذا الحماس أعلن بار بان وزارته ستعمل على رصد مبلغ ٧٢ مليون مارك كخطوة أولى ويأمل في أن تشارك المملكة العربية في هذا العمل العظيم . وذهب به الحماس لحد اقتراح أن يسافر بنفسه إلى الرياض للحديث مع مسئولي المملكة ، خاصة ورحلته ستحمله من الخرطوم إلى صنعاء . وبالرغم من

تقديرنا لكل هذا الحماس اللاّهف إلا أنا نقلنا إليه بأنه من الخير أن يترك للأجهزة السودانية أمر المباحثات مع الرياض بحكم العلائق الوثيقة بين بلدينا .

أوفى بار بوعده . في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٥ كلفت « الوكالة الألمانية للتعاون الفني » بناء على توجيهات وزيرها شركة « راين رور » الألمانية بإجراء دراسة جدوى حول الميناء الجديد بجانب امكانيات دعم الميناء القائم في بورتسودان . وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦ أكملت الشركة دراستها ورفعت تقريرها للسلطات السودانية ، واخذت تنتظر الرد لبدء العمل في المرحلة التالية . بيد أن ذلك الرد لم يجيء ، لا من جانب السودان أو المملكة العربية السعودية . ولكل شيء سببا . علم عدنان خاشقجي بأمر المفاوضات مع بار وكان مصدره كالعادة هو وكالة أنبائه الرئاسية ، فما كان له إلا أن انقض مظلياً على هذا المشروع أيضا . زعم أولاً أن وزارة الدفاع السعودية ستمول المشروع كله باعتباره جزءاً من خطة الدفاع عن البحر الأحمر . . . وخطط الدفاع ، فيما نعلم ، ليست بعقودات ومبيوعات تناقش سراً بين سمسار دولي ووزير مسئول عن « الشئون الخاصة » — أياً كان مدلول الإسم . قضايا الدفاع تعني وزارة الدفاع بالمقام الأول . . . وتعني وزارة الخارجية (عندما تتصل بالتعاون العسكري مع دولة أخرى) . ولم تعرف أجهزة السودان الرسمية (الدبلوماسية والحربية) من أمر هذه الخطة شيئا . بل إن الذي تعرفه من أمر سواكن هو أنه مشروع إقتصادي ، درس ونوقش وخطط له في إطار برنامج سوداني متكامل للنقل والترحيل والتخزين والتجارة الخارجية .

ولذا فلم ينطلِ على أحد أن القصة كلها تكأة لإخراج الأمر من يد المسئولين عنه في وزارة النقل والتخطيط . ومضى عدنان خطوة ثانية ، وقد علم بأمر الإسهام الألماني في المشروع ، ليتصل بإحدى الشركات الألمانية للتشييد والعاملة في منطقة البحر الأحمر (ستراباغ) ، وكانت تعمل في تشييد طريق هيا — بورت سودان (بالقرب من سواكن) للتعاون معه في تنفيذ المشروع . وما كان اختياره لستراباك اعتباطاً ، بل كان أمراً محسوبا . فالشركة شركة ألمانية معروفة وهذا سيسهل من قبول الحكومة الألمانية لها . والشركة عاملة في السودان ولذا فهي أكثر خبرة من غيرها بالمنطقة ، وأكثر قدرة على التعبئة للمشروع . ومقابل هذا فقد طلب عدنان من الشركة أن تحدد السعر الذي يقترحه هو ، فالمشروع مضمون بحساباته .

واخطأ عدنان هذه المرة . في واقع الأمر أن الألمان لم يصروا فقط على المناقشة

الحرة لتنفيذ المشروع ولكنهم كشفوا أيضاً أن السعر المقترح يزيد بواقع ٣٠ إلى ٤٠ بالمائة عما يجب أن تكون عليه التقديرات . وكما أشرنا فلا شأن لستراباغ بتلك التقديرات بل إن « ترایاد » هي التي حددت الأرقام أصلا . وقد كشف الأمر عندما قررت هيئة الموانيء السودانية الإستعانة بخبير ألماني ، على نفقة برنامج المعونة الأولى ، لتقويم التقديرات التي عرضتها الشركة .

وازاء هذا استدعى وزير النقل د . عبادي ممثل « ستراباغ » ليلومه على تلك المغالاة فما كان من الرجل إلا أن قال إن شركته لا شأن لها بالأسعار وإن « ترایاد » هي المسئولة عن ذلك . ليس هذا فحسب بل وكشف الرجل بأن عقداً قد وقع بهذا المعنى ، وقام بتوقيعه مع الشركة نيابة عن السودان ، الرئيس نميري بنفسه . فحمل الوزير نفسه إلى رئيسه ليناقشه في الأمر ، والذي تم دون علمه ، فما كان من الرئيس إلا أن قال : « السعوديون عاوزين كده » . وتصورهم للمشروع أنه جزء لا يتجزأ من قضية الدفاع عن البحر الأحمر ولذلك فإن وزارة الدفاع السعودية هي التي ستموله . بعبارة أخرى قال الرئيس لوزيره «ده مش شغلك». بيد أن أغرب ما في هذا العقد هو النص الذي يقول بأن تمويل المشروع سيجيء من المملكة العربية السعودية .

كان توقيع الرئيس على العقد إهانة قومية . فالجهة التي ستمول المشروع ليست حكومته وإنما هي الحكومة السعودية ، ووزير ماليتها أو وزير دفاعها (بافتراض أن المشروع مشروع حربي) هو الذي يفترض أن يوقع نيابة عن حكومته . وما كان فهم هذه البديهيات يستوجب وجود عبقري قانوني يذكر الرئيس بأنه ليس في القانون أو المنطق من شيء يجعله يوقع عقداً مع شركة أجنبية إذا كان الطرف الثاني حكومة أجنبية . ولن نتحدث عن بديهية أخرى تتعلق بقواعد الحكم السليم ألا وهي توقيع رؤساء الدول على الاتفاقيات مع الشركات . وعلى أية حال فقد رفضت السلطات الألمانية الإذعان لذلك وأصرت على الاجراءات المتبعة ألا وهي ، المنافسة الحرة بين الشركات المؤهلة . وأوضحت تلك السلطات بأنه إذا أراد السعوديون تنفيذ المشروع دون الالتزام بهذه القواعد فلا مانع لديهم من قسم المشروع إلى جزئين ، تتولى كل دولة تنفيذ الجزء الذي يعنيها وفقاً لأساليب عملها وتعاملها . وبالطبع لم يكن هذا الإجراء مقبولاً لدى الدوائر الفنية في السودان ، فقد صمم المشروع ككل لا يتجزأ ولا بد من تنفيذه على هذا الأساس . وهكذا أصبحت سواكن معضلة .

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦ أتيحت لي الفرصة مرة أخرى لأكون طرفاً في

متابعة هذا المشروع بعد إعادة تعييني وزيراً للخارجية. في زيارة للمملكة العربية السعودية صحبت فيها رئيس الوزراء وقتها الرشيد الطاهر ناقشنا الموضوع مجدداً، مع السلطات السعودية. وكان النقاش في إطار برنامج التعاون المشترك. وحديثنا هذه المرة كان مع سمو الأمير فهد، آنذاك، الذي أصدر توجيهاته للوزراء المعنيين بعقد مفاوضات مع نظرائهم السودانيين لمراجعة كل القضايا المطروحة. وقد أنكر السلك الحكومي السعودي أي علم له بمشروع للدفاع المشترك عن البحر الأحمر يتضمن إقامة ميناء سواكن. وعلى أي فقد أبدى المسئولون أن المملكة على استعداد للنظر في تمويل مشروع الميناء عن طريق صندوق التنمية السعودي شريطة أن يكون ذلك المشروع في قائمة أولويات برامج التنمية التي يقدمها السودان للصندوق. وكان هذا هو الرأي الذي ظل مستشارو الرئيس نميري في التخطيط والمواصلات والخارجية يرددونه على الدوام. ما راق هذا الحديث لبهاء الدين والذي كان بصحبتنا في تلك الزيارة، بل ذهب ليؤكد بأن المعلومات المتوفرة لديه غير ذلك. وبعبارة أخرى فهو أكثر دراية باتجاهات المملكة وخططها من وزير خارجيتها ووزير ما ليتها... فقد كانت هذه هي المستويات التي تم فيها نقاشنا مع المسئولين السعوديين والذين يفترض أنهم كانوا يتابعون ما وجه به الأمير فهد ولي العهد والذي كان يشرف إشرافاً كاملاً على الشئون التنفيذية آنذاك. وكان بهاء الدين يجري اتصالات هاتفية، في هذه الأثناء، لا يعلم أحد إن كان يتلقى فيها المعلومات من الطرف الآخر أو يوفرها له.

عدنا دون أن نحرز تقدماً في قضية سواكن برغم مكالمات د. بهاء الدين الهاتفية الغامضة مع «مصادره». فما زال النميري مصراً على أن يتم تنفيذ المشروع بالوجهة التي اقترحها، وما زال شبه موقن بأن «الرجل المعجزة» سيحصل على التمويل من وزارة الدفاع. ولو تدبر قليلاً لاكتشف أن كل الذي كان يسعى له «الرجل المعجزة» — خاصة باختياره لاسترابارغ — هو الانقضاض على الاعتمادات الألمانية لينال عمولته منها، ثم من بعد يصنع الله ما يشاء ويختار.

وبعد عام واحد قام الرئيس مع وفد ضخم بزيارة المملكة للتباحث في مسألة التعاون الاقتصادي. وحمل وزير ماليته قائمة طويلة من المشروعات تضمنت مشروع ميناء سواكن. ومرة أخرى كرر السعوديون القول بأن صندوق التنمية هو الذي سيتولى تمويل هذا المشروع إن كان المشروع من أولويات البرنامج السوداني. فلم يكن، إزاء هذا، إلا أن يوافق النميري دون كلمة عتاب واحدة لأولئك الذين

منوه بالأوهام . . . البعيد منهم والقريب . ومنذ تلك اللحظة بدأت الاتصالات بين الجانب السعودي والجانب الألماني . وقد كان من الممكن أن نفترض بأن الرئيس نميري بريء من مسئولية تعطيل العمل في هذا المشروع الهام لأنه وقع ضحية لألاعيب خاشقجي وعصابة القصر . ولكن نميري لا يترك مجالاً لأحد لأن يبريء ساحته . فبدلاً من أن يغضب ويثور أصدر توجيهاته إلى نصر الدين مصطفى (الوزير الذي ترأس وفد السودان إلى بون للتباحث حول بروتوكول المساعدات الألمانية التي تضم مشروع سواكن) بالإصرار على منح المشروع لشركة « ستراباغ » . وكان الأمر جد محرج للوزير . فالاعتراض هذه المرة لم يجيء من جانب الألمان وحدهم — والذين ذكروا بأنه لا شركاتهم المتعددة ، ولا صحافتهم ، ولا برلمانهم سيصمتون إزاء هذا الخروج على تقاليد العمل المتعارفه . الإعتراض أيضاً جاء من جانب الوفد السعودي بل من جانب رئيسه خالد المسعود والذي أصر أيضاً على مبدأ المناقصة ليس فقط بين الشركات الألمانية ، بل والشركات العالمية الأخرى . وكانت تلك هي المرة الأولى التي تجتمع فيها البلاد الثلاثة (المانيا ، السعودية ، السودان) لمناقشة المشروع . ولا شك في أن الوزير كان يدرك اهتمام رئيسه بالأمر ، ولذا فلم يتحرج من أن يطالب بأن يورد في نص البرتكول السوداني/الألماني بأنه قد بذل جهداً من أجل إستراباغ . . . والبرتكول وثيقة مسجلة لمن يريد الإطلاع عليها . ترى من هم أولئك السعوديون الذين تحدث باسمهم النميري مع وزيره عبادي وهو يقول : «السعوديين عاوزين كده» ، إذا كان هذا هو موقف الصندوق السعودي ؟

مصنع الأسمنت العائم :

تضمنت برامج التنمية ، بالضرورة ، حركة إنشائية ضخمة . ومما لا شك فيه أن مثل هذه الحركة تعتمد اعتماداً كلياً على توفير مواد البناء ، وأهمها الأسمنت الذي يمتلك السودان مصنعين لإنتاجه . أحدهما في ربك على النيل الأبيض والآخر في عطبره بشمال البلاد . ولم تكن طاقة المصنعين مجتمعين تزيد في أوائل السبعينات عن ٢٠٠,٠٠٠ طن في العام ، أي لم يكن العرض مواكبا للطلب . ولأجل هذا قررت الدولة السماح للعديد من المشروعات المهمة مثل مشروع كنانه باستيراد الأسمنت من خارج البلاد .



.. . م الاقتصاد السوداني ابرهيم منعم .. ير التعاون الألماني يقوم بار
بداية مشروع ميناء سواكن

إزاء هذا الوضع كان موضوع تطوير صناعة مواد البناء ، وعلى رأسها الأسمنت ، واحداً من الموضوعات التي حظيت بعناية خاصة من جانب وزارة الصناعة والتعدين. وفي هذا الشأن أجريت دراسات عديدة حول المناطق الصالحة لمثل هذه الصناعة في شمال البلاد وجنوبها (منطقة كبويتا بالإستوائية) . وتقول تلك الدراسات إن أهم موقع لهذه الصناعة في الشمال هو منطقة البحر الأحمر وخاصة مرسى أراكياى . كما تفيد الدراسة بأن الصخور الجيرية بتلك المنطقة يمكن أن توفر المادة الخام لهذه الصناعة لفترة ١٠٠ عام بمعدل إنتاج سنوي يبلغ نصف ميلون طن .

وليست هذه هي المنطقة الوحيدة الصالحة لصناعة الأسمنت فهناك أيضا منطقة درديب . وقد بدأت بالفعل المفاوضات مع الشركة الكويتية للأسمنت ومؤسسة التجارة الخارجية بالكويت لإقامة أكبر مصنع للأسمنت بالبلاد في هذه المنطقة . وقطعت تلك المفاوضات شوطاً بعيداً وصل إلى مرحلة تحديد الشركة التي ستقوم بتنفيذ المشروع وهي شركة قيستس ، كين ونتفيلد البريطانية . وقد تقرر أن تكون طاقة المصنع الأساسية نصف مليون طن في السنة ترتفع فيما بعد إلى ٢ مليون طن . ولكن كيف يمكن لأحد أن يؤسس وينشيء في السودان إن لم يكن لعدنان نصيب في « الشغلة » . فالرجل ، عبر مديري علاقاته العامة ، فعّال لما يريد . تناهت إلى اسماع عدنان أنباء مشروعات الأسمنت ، والطاقات المتوفرة في البحر الأحمر فجاء إلينا بمشروع عجاب . ويقول اقتراح عدنان بأنه لا داعي للدراسات والبحوث والتقصي فلديه مصنع جاهز للأسمنت يمكن أن يشحن ويتم تشييده لكي يبدأ الإنتاج في أمد لا يتجاوز الستة أشهر . وكما هو متوقع فقد اقترح خاشقجي أن تتولى شركة «ترایاد» تشغيل وإدارة المصنع (الذي ستشتريه حكومة السودان بقرض تضمنه) . وروى الرجل المعجزة بأن المصنع ، وهو مصنع قديم في كاليفورنيا ، معد الآن للترحيل وقد فككت أوصاله . وما كان من السهل على أحد أن يقبل هذا «الاستعباط» . تصدى للأمر ، مرة أخرى وزير الصناعة موسى بلال وهو يقول أولا بأن السعر المقترح للمصنع القديم سعر خرافي وثانياً إنه حتى وإن قبل السودان بشراء المصنع فلابد من فحصه فنيا وثالثا إن إدارة ترایاد لمصنع يشتريه السودان من ماله أمر غير مقبول على الاطلاق . ومن ناحية أخرى فقد ظل السودان يدير مصنعي الأسمنت اللذين يمتلكها بنفسه قرابة عقد كامل من الزمان ، كما أنه في مقدوره الاستعانه بأية خبرة أجنبية يريد وهذا بالفعل ما توفره له منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة (يونيدو) . كما أنه لم

يعرف لترايباد خبرة خاصة في صناعة الأسمنت ، فستذهب هي الأخرى للاستعانة بسوق الخبرات .

وما راق هذا القول لعدنان ولكنه لم يملك حجة واحدة إزاء هذه النقاط البينة التي أثارها الوزير . مجمل رده كان أنه واثق من صلاحية المصنع ، وأن المصنع لا يمكن فحصه إذ أنه قد تم شحنه وهو في عرض البحر ، تسبة للاتفاق الذي تم مع الرئيس النميري . بعبارة أخرى أراد أن يقول للوزير « المناكف » : لقد قررت المراجع العليا فعلام الضجيج ؟ إذن فقد ابتاع السودان « بطيخة مقفولة » . . . وهذا أمر لا يجوز حتى في سوق الخضر بالخرطوم الذي يصيح فيه البائعون « حلاة وحمار على السكين » ـــ أي أن البائع يضمن حلاوة البطيخ الذي يعرض وحمرة لونه وهو على استعداد لشقها بسكينته لمن يريد الاطمئنان .

دفع موسى بلال وظيفته ثمناً لاعتراضه على مثل هذه المشاريع وأُقصي من مجلس الوزراء في ١٩٧٤/١/٢٥ لتزده المستمر على سياسة النميري. على أن وزير الصناعة الجديد ـــ بدر الدين سليمان ـــ لم يكن هو أيضاً من طينة عدنان . كان ، هو الآخر ، يضع مصلحة بلاده فوق كل شيء . جاء بدر الدين بخطة ذكية لكبح جماح عدنـان الرجل الذي لم يستثمر ديناراً واحداً في السودان بل ظل يلعب دور الوسيط في صفقات يحددها هو ، ويتجاوز فيها جميعاً ـــ وبلا استثناء ـــ خطط التنمية المرصودة وبرامجها . عرض الوزير الجديد على عدنان أن يمول المشروع بنفسه ويتحمل مسئوليته الكاملة . وبهذا الفهم أصدر الوزير قراراً وقعه بنفسه وهو يقول إن ما يهم الحكومة هو أن يعمل المصنع وينتج . وبالطبع تظاهر عدنان بالموافقة على ذلك وحمل ترخيصه ثم ولى خارجاً من البلاد في مارس/آذار ١٩٧٥ وإلى يومنا هذا لم يصل المصنع العائم إلى ميناء بورت سودان .

وفي نفس الوقت الذي كانت تدور فيه هذه الملهاة جندت عصابة القصر كل حيلة على وجه الأرض لإيقاف المشروع الكويتي والذي ظلته مشروعاً منافسا . وفي نهاية المطاف خسر السودان المشروعين تماماً كما حدث في أمر المصفاة . وبعد أعوام خمسة سحب ترخيص مصنع الأسمنت من عدنان لفشله في الايفاء بالتزامه ومنح لإحدى لشركات الوطنية . أين كان النميري بعد كل هذا ؟ وقف الرئيس المؤمن يعلن للناس في الرابع والعشرين من مايو ١٩٧٤ ، عبر حديثه في افتتاح مجلس الشعب الثاني وهو يتحدث عن « الطفرة الهائلة للإنماء والعمران » ويقول بأن بلادنا ستشهد

في عام الثورة السادس بداية « إقامة مصانع جديدة للأسمنت توفر كل حاجاتنا المتزايدة من الأسمنت والأسمنت الأبيض وتمكن من تصدير الفائض للدول الشقيقه المجاورة » .

وما كان هذا هو بيانه الوحيد . لقد وقف الرئيس النميري أمام نفس التلفزيون ، وقبل أن تقرر أجهزته الأمر ، ليعلن على الناس في لقاء المكاشفة (٩ ديسمبر ١٩٧٤) أن : « الأسمنت هو واحد من مشكلات التنمية والتي يجب بالصبر أن نتحمل كل تبعاتها ، ومع هذا فلقد وجهت بإقامة عدة مصانع لإنتاج الأسمنت بصورة عجلة . وسوف يكتمل وصول معدات أحدها إلى بورت سودان قريباً جداً وسيجري تركيبه وتشغيله في مدى لا يزيد عن عشرة أشهر على أكثر تقدير وسيخصص جزء كبير من إنتاجه للإستهلاك المحلي ، لمقابلة احتياجات المواطنين » .

وكان الرئيس ساعتئذٍ ينظر في مراياه الخادعة . وليته ترك وزراؤه وفنيوه الذين يقيمون « المشروعات الوهمية » ، ليته تركهم وشأنهم ، ينفذون ما درسوه وما تفاوضوا بشأنه مفاوضة جدية مثل المصنع الكويتي مثلا . فلو تركهم وشأنهم لكان في مقدور السودان أن يحقق ما وقف النميري يدعيه أمام مجلس الشعب . ومضى الشهر ، وانصرم العام ولم يحط المصنع الهائم في أعالي البحار مرساه على سواحل بحر القلزم ، ولا شهدت بورت سودان بعد الأشهر العشرة أو إلى يومنا هذا مصنعاً للأسمنت . وما ساءل النميري نفسه ، ولا أغضبه زيف وعود صديقه وعهوده . أما أهل السودان الذين بشروا بالخير فإن النميري قد صار أدرى بهم ، فقد ظل يركن دوماً إلى أنهم سينسون الأمر في نهاية المطاف ، فهم أقل الناس علماً بما يجري وراء الكواليس ، خاصة وفي أفواه الكثيرين من المسئولين ماء ، وهل ينطق من في فيه ماء ؟

تاجر « البندقية » :

كان إعادة تنظيم وتحديث الجيش هو واحد من أهم أهداف الثورة . ولم يتحقق من ذلك الكثير إبان سنوات «أكتوبر» . وهكذا مضى النميري وخلفه في وزارة الدفاع الفريق عوض خلف الله قدماً بعد عام ١٩٧٢ في هذا السبيل . ولم يكن هدف النظام هو إنشاء جيش تفاخري أو قوة غازية . . . كان الهدف هو إنشاء جيش مناسب حسن التأهيل والإعداد وقادر على حماية الوطن ، وصيانة وحدته ، والإسهام في تنميته . فهدف السودان الأول هو التنمية خاصة بعد حل مشكلة

الحروب التي أقعدت البلاد عن التقدم . وكان دعوانا ونحن نسعى لحل مشكلة الحروب هي أنه ليس هناك من بلد يستطيع أن يخوض معارك الحرب والتنمية في ذات الوقت . وقد كان للمؤسسة العسكرية السودانية تصور واضح لأسلوب تحديث القوات المسلحة . ولكن تاجر « البندقية » عدنان خاشقجي كان على أهبة الاستعداد لولوج هذا الميدان ، والذي يعرفه أكثر من غيره . ولو قيض لجيش السودان أن يخشى متاجر عدنان للسلاح لما استهوته لسببين : أولهما هو التكلفة الباهظة لما يعرض من سلع دمار وثانيهما لأنها تخرج عن إطار إحتياجاته فقد كانت لجيش السودان قائمة أولويات وضعت بعد رسم السياسة الاستراتيجية للبلاد . وضمت تلك القائمة شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية . ومنشآت للإنذار المبكر ، ووسائل أساسية مناسبة للدفاع الجوي . وللتحرك الداخلي السريع . وسعى عدنان ، باذلاً قصارى جهده ، لاختراق المؤسسة العسكرية فما أفلح . وعندها لجأ عدنان إلى «المراجع العليا» . . . إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة جعفر النميري الذي أبدى تفهماً وعطفاً . أما بهاء الدين فقد حرص ، من جهته ، على ألا يتدخل مباشرة في شئون الجيش ، كما كان يفعل مع الوزراء المدنيين ، فالجيش يحمل السلاح ، ويصنع الانقلابات . ولذا فقد آثر أن يترك هذه المهمة العسيرة للنميري نفسه إلا عندما يكلفه النميري بنقل خبر يتفادى نقله بنفسه ويريد أن يستبين ردود الفعل ضده عند غيره . وكان أول مسعى لعدنان لكسب القائد العام الجديد للجيش عوض خلف الله هو عرضه لتوفير أربع طائرات هليوكوبتر مستعملة للجيش ، ظاناً بأن هذا سيستهوي ضابط الطيران خلف الله . وأبى الضابط الهمام العرض ، بل اعتبره أمرا مهيناً أن يصبح جيش السودان مستودعاً للمخلفات ، خاصة والطائرات المذكوره قد أكل عليها الدهر وشرب ولم يتم فحصها لمعرفه ملاءمتها لاحتياجات الجيش بالإضافة إلى أنه لم يطلبها أصلا . غير أن بهاء الدين سعى لحسم الأمر كله بأبلاغ الفريق خلف الله أن ثمن الطائرات قد دفع سلفا . من الذي دفعه ؟ وبناء على توجيهات من ؟ ولماذا ؟ كل هذه الأسئلة ظلت معلقة بلا جواب . ومرة أخرى رفض الفريق برغم وصول الطائرات والتي ظلت تقبع تحت حر شمس السودان القائظة راقدة عند أطراف الخرطوم تشهد على محاولة إفساد تزكم الأنوف بعفنها .

وبفشل عملية طائرات الهليكوبتر على يد خلف الله ، جاء د . بهاء الدين وبقية العصابة برشوة أخرى . في ١٩٧٤/٥/١٦ وفد شخص يدعى لويس لولر إلى

مكتب مساعد الملحق العسكري بلندن ، العقيد محمد توفيق خليل ، بخطاب من د . بهاء الدين بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٤ هذا نصه :

الملحق العسكري ،
سفارة جمهورية السودان الديمقراطية ،
لندن . . .
المحترم/العقيد محمد توفيق خليل

حامل هذا الخطاب هو مستر لويس ج . لولر . الرجاء إصدار وثيقتين بالشكل المرفق أو بالتعديلات الطفيفة التي قد يقترحها عليكم مستر لولر . كما أنه سيحدد لكم ــ شفاهة ــ الجهات التي تعنون لها كل من الوثيقتين وهما (أ) : طلب لشراء ٣٠٠٠ بندقية من طراز (ب) شهادة لإثبات هوية الجهة المشترية (وثيقة المستخدم) .

تكرموا بتقديم كل المساعدة لمستر لولر لتأدية مهمته دون تأخير إذ أنّ من الواجب وصول المشتروات إلى الخرطوم قبل ١٩٧٤/٥/٢٣ .

مخلصكم

د . بهاء الدين محمد ادريس
وزير الدولة للشئون الخاصة
برئاسة الجمهورية .

بدأ الأمر كله مريباً للعقيد اليقظ . فلم كل هذه السرية في موضوع تعالجه الدولة بأساليب متعارفة ؟ ولماذا تحدد الجهات التي سترسل إليها الوثيقتان شفاهة ؟ ومن هي الجهة التي ستدفع الثمن ؟ ولماذا لا يكون كل شيء موثقاً كما ينبغي للمعاملات الحكومية أن تكون ، خاصة إذا كانت تتعلق بمسائل ذات حساسية ؟ وايضاً لماذا لم يكن هناك ذكر لوزارة الدفاع أو وزارة المالية أو بنك السودان أو حتى السفير الذي يعمل تحته الملحق العسكري ؟

ومستر لولر هو المدير التنفيذي لشركة « ترايد كابيتال ما نجمنت انترناشونال » .

وقد أفاد لولو بأن المبلغ سيتم دفعه عن طريق مؤسسة « بيركو » ومقرها جنيف. وليس هذه هي الطريقة التي تتعامل بها الحكومات في الشراء والبيع . هذا اقرب لأساليب المافيا . رفض العقيد اليقظ اللعبة وقال لزائره بأنه لن يفعل أي شيء مما جاء في الخطاب ثم رفع تقريراً إلى القيادة العامة للجيش بنسخه إلى السفير الذي رفع لأمر بدوره إلى الخرطوم . وسارعت يومها في إبلاغ النميري في تقرير سري بالحادثه ورأيي فيها . . . وكان رده غريباً . « نعم أنا على علم بهذا » .

لم تكن صفقتا طائرات الهليكوبتر والبنادق إلا أول الغيث ، ثم انهمر الفساد وابلا . وكانت أولى العمليات هي قرار وزارة الدفاع السعودي بمنح الجيش السوداني مبلغ ٤٠ مليون دولار للحصول على احتياجاته الأساسية . وأبت عصابة القصر إلا أن تنقض على هذا المبلغ مستخدمة نفس الإدعاء المنهوك إلا وهو أن المملكة تريد لهذا المبلغ أن يصرف في غرض معين (والمبلغ كما أسلفنا منحة من وزارة لوزارة) . قالت عصابة القصر إن المملكة تريد للمبلغ بأن ينفق في شراء ناقلات ميجروس الألمانية وكأن المجيروس هذا يصنع في الاحساء . وللمجيروس هذه قصة طويلة ، لم يكن عدنان بطلاً فيها في بداياتها . في ٧٣/١٠/١٨ وقع د . بهاء الدين نيابة عن حكومة السودان على عقد مع ممثلي شركة كلوكنر همبولت دويتس ومقرها كولون وهما د . زيمرمان و د . كيد فون ربنبرغ . ونص ذلك العقد على أن تشتري الحكومة السودانية ١٥٠ ناقلة ميجروس ، على أن تمول الشركة الصفقة تبعاً للفقرتين ٢ ، ٣ في العقد . واتفق الطرفان على ١٠٠ ناقلة أخرى يتكفل بها كاملة صندوق العون السعي الألماني للعام المالي ١٩٧٤ . ومضى العقد ينص على أن الهدف النهائي هو إستيراد ١٠٠٠ ناقلة من شركة « كلوكنر » .

وكنا في مطلع السبعينات نحسب التخطيط والالتزام ببرامج عملنا أمراً مقدس . وقد أنشيء المجلس القومي للتخطيط لهذا الغرض وكان واحد من أهم أهدافه هو تنسيق استخدام موارد التمويل بالصورة التي تحقق أهداف الخطة ، ولا تخلُّ بأولوياتها . ولكن تأتي الرياح بمالا تشتهي السفن . والرياح هنا هي الأوامر الجمهورية والتفويضات الرئاسية التي تبيح تبديد الأموال في استهلاك لاتبرره احتياجات البلاد .

وبالطبع لم ترضِ الصفقة وزارة المالية والتي أبدت امتعاضاً على عدم استخدام القنوات الرسمية المعتادة . وكان هناك شبه اجماع على أن ناقلات المجيروس لا تلائم مناخ البلاد . ولم يعجب ذلك الرئيس كثيراً إلا أنه اقتنع ، إزاء إصرار وزرائه ، بمبدأ

بإحالة الأمر للخبراء الفنيين. وعندها غادر ، وفد فني يترأسه محمد بدري ممثلاً لوزارة الزراعة معه ممثلون لمصلحة النقل الميكانيكي وصلك العملة إلى ألمانيا لفحص ناقلات وتراكتورات « ميجروس » . وقد كان مسعى شركة كلوكنر هو شيء أكثر من مجرد بيع الناقلات . كانت تسعى أيضاً لأقامة مصنع لتجميع أجزاء الناقلات والتراكتورات في بورتسودان على أن تمنح تصديقاً كصناعة مميزة (أي تحصل على إعفاءات خاصة في الرسوم الجمركية ، والضرائب ، وتحويل الأرباح إلخ . .) . وجاء تقرير لجنة بدري دامغاً يقول بعدم صلاحية هذه الناقلات لجو السودان خاصة وهي لم تجرب بعد . وكان هذا موافقا لرأى مدير النقل الميكانيكي على أميرطه والذي أصر على عدم التصديق باستيرادها ما لم تخضع للتجربة في السودان حسب القواعد المعروفة .

ومن الناحية الأخرى إعترض وزير الصناعة بلال على مبدأ معاملة مشروع التجميع كصناعة إذ يشترط في هذه الحالة أن يصنع ٤٥٪ على الأقل من الأجزاء داخل السودان . واستشهد الوزير بقضية كلمنت أمبورو وزير الصناعة في عهد الاحزاب وكيف أن محاكم الثورة ادانته لمنحه ترخيصاً مشابهاً لشركة « ما زدا اليابانية » للسيارات .

قررت شركة كلوكنر — التي كان لها وكيل بالسودان لفترة طويلة — أن تبحث على ضوء هذه التطورات عن وسيط ذي نفوذ . وبالطبع لم يكن هناك أنسب من بهاء القصر للقيام بهذا الدور. أو ليس هو الرجل الذي تجرأ على توقيع العقد؟ وكان أول ما فعله بهاء ، بعد التوقيع ، هو إبلاغ عدنان لكيما تتولى « ترایاد » الأمر فالوزير السوداني لا يستطيع أن يتعامل باسمه . وهكذا دخلت ترایاد كطرف في المسألة وبمباركة الرئيس . وفي واقع الأمر إن الرئيس نميري استدعى إلى مكتبه وزير الصناعة بلال بحضور عدنان خاشقجي لمناقشة أمر الصناعة المميزة وخلال تلك المقابلة طلب عدنان من نميري الكتابة للشركة ليطلب منها منحه (أي عدنان) ٥٠٪ من أسهم المصنع المقترح . لم يغضب ذلك الطلب نميري في شيء وإن كان قد أغضب وزيره فمنذ متى كان رجال الأعمال يطلبون من الرؤساء التوسط نيابة عنهم لدى الشركات . . . وفي هذه الحالة لاعبر الموظفين بل بموجب خطاب يوجهه الرئيس باسمه . ما هان على بلال أن يساء إلى رئيسه ، ولكن هانت على الرئيس نفسه . كرر الوزير لعدنان اعتراضاته الفنية على المشروع في بضع عبارات ثم انتقل إلى الموضوع

الأهم ـــ إهانة السودان بإهانة رئيسه ـــ وقال « إن اتصال الرئيس بنفسه بالشركة أمر غير لائق . بل إن اتصال أي منا بالشركة لا يجوز فليس لنا أن نقرر لها شركائها التجاريين». وتظاهر عدنان بالإعجاب بشجاعة بلال وهو يقول للرئيس : «لا بد أنك فخور بسعة أفق وشجاعة وزرائك » . وقد ردد عدنان هذه المقولة نفسها من قبل عن ابراهيم منعم منصور . وختم الوزير حديثه لعدنان بإن كل ما يهمه كوزير للصناعة هو قضية تصنيع الناقلات في السودان ، أما استيرادها فهذا أمر يعني وزيري التجارة والمالية ولا شأن له به . « وما أجهله » ذلك الوزير الذي أحسن الظن برئيسه . . . بل « ما اجهلنا » جميعاً فالرئيس فيما بعد ، كما أوردنا ، قد فعل ما هو أكثر من إرسال خطاب لشركة يرشح لها عدنان . لقد وقع سيادته على عقد مع شركة المانية أخرى (ستراباغ) لا باسم السودان ، وإنما في واقع الأمر ، نيابة عن « ترایاد » .

كانت هذه هي بداية قصة صفقة « المجيروس » . وما أن لاحت في الأفق منحة الأربعين مليوناً حتى وجد فيها عدنان والبهاء الضالة التي كانا ينتظران . مضى عدنان يتعاون مع الشركة الألمانية لإستيراد الناقلات للجيش ، بالرغم من اعتراضات الفنيين (النقل الميكانيكي) ، وبالرغم من اعتراض المؤسسة العسكرية . . . « السعوديين عاوزين كدة » ، اللحن المكرور في سيمفونية الفساد . وكان العسكريون قد أبلغوا النميري بأنه إن كان عليهم استيراد الناقلات من المانيا فهم يفضلون المرسيدس على غيرها نسبة لخبرتهم بها على ضوء تجاربهم العديدة في الجنوب وحيث أثبتت صلاحيتها . وقد أيد النميري نفسه هذا الرأي قائلاً بأنه ، حسب تجربته الشخصية في الجنوب ، فإنه لم يرَ ناقلات أجود من المرسيدس .

وهكذا تمت الصفقة وقبض عدنان عمولته ثم مهد الطريق ، من بعد ، أمام رجل يحمل اسماً سحريا : مصطفى النميري شقيق الرئيس الأوحد ومدير مؤسسة تحمل نفس الاسم السحري : « جمعية ود نميري التعاونية » . ولا حقا ، سنرى ما فعله المصطفى مع «المجيروس». ولم ينس عدنان بالطبع ، أو لم ينس النميري ، على وجه التحديد ، أن تتضمن شحنة الناقلات عدداً من السيارات الفارهة BMW لكبار الضباط ثمناً لصمتهم ، وكما سنرى لم يصمتوا . أما البهاء فأمره عجب . أصر على أن يلاحق الصفقة حتى الرمق الأخير . فعند اكتمال الإجراءات أصر على أن يحضر بنفسه تفاصيل الاتفاق مع مندوب الشركة والمسئولين

السعوديين . . . وحتى مسئول الإمدادات بالجيش يومها اللواء موسى عبد الحفيظ آثر أن يرسل مندوباً عنه إلى المملكة ليتعاون مع سفير السودان هناك وملحقه العسكري في متابعة الأمر. وكانت دهشة القوم عظيمة عندما وفد الوزير الخطير ليشارك في الاجتماع .وكانت دهشتهم أعظم عندما بدأ يطالب الممثلين الرسميين السعوديين بتحويل كل المبلغ في الحال . ولكن السعوديين (والذين يفترض أنهم عاوزين كده) قد أبانوا للرجل بأن هناك أسلوب متعارف في التعامل . . . فالبائع يستلم عادة نسبة مئوية محددة عند الطلب ، ونسبة أخرى عند الشحن ، وما تبقى بعد الاستلام . وما غابت كل هذه الأمور عن فطنة الوزير الخطير ولكن لا بد أن تكون قد هدته عبقريته ، أو أوحت إليه عبقرية غيره بأن هذه المبالغ يمكن أن تستثمر في سوق المال أيضا لحين وصولها إلى أهلها مما يحقق كسباً يفيد منه الذين يحبون المال حباً جماً ، كما يفيد من فتاتهم آخرون .

وجدت شركة كلوكنر في نفوذ وسطائها ما شجعها على المضي قدماً في البحث على تمويل بقية الصفقة عن طريق صندوق المساعدات السلعية الألماني . وقام د . بهاء الدين باستدعاء مزمل غندور سفير السودان لدى بون ليطلعه برغبة القصر فيما يتعلق بهذه المسألة. ولم يكن هناك ما يدعو النميري ، وقد تجاهل نصائح مستشاريه العسكريين والفنيين ، إلى الاهتمام بأمر الأولويات التي طرحتها وزارة التخطيط فيما يخص المساعدات الخارجية ، وهي أولويات بنيت أساساً وفق متطلبات خطة التنمية وبرامج العمل المرحلية . وقد خصصت حصة كبيرة من هذه المساعدات العينية لشبكة المجاري بالخرطوم والخرطوم بحري . وهكذا بالرغم من كل ما كان يردده الرئيس حول اسعاف العاصمة فإن عقله لم يتجه إلى أن هناك رابطة عضوية بين البرامج المطروحة والموارد المتوفرة لتنفيذ هذه البرامج . . . أو أنَّ الأمر لم يكن يعنيه في قليل أو كثير، فكلها شعارات تطرح وعندما يتبين الناس مطل الوعود فالعلاج سهل . . . بيان بإقصاء المحافظ أو الوزير . . . أو خطاب عبر التلفزيون يقول : ومن هنا أوجه محافظ بنك السودان لتوفير المال اللازم ، وهو يعلم علم اليقين بأن المحافظ المغلوب على أمره لا سبيل له لهذا المال الذي يبدد دون علمه .

وما كان لنا أن نصمت إزاء هذا التعدي الفاجر . اتفقت مع وزير المالية على أن أقود بنفسي وفد السودان إلى بون في طريقي لحضور انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي بون لم يستغرقني الأمر أكثر من يوم واحد . كان موضوعي الأساسي هو

توجيه برنامج العون السلعى لمتطلبات التخطيط . وأعانني كثيراً في هذا استعداد الألمان التام للتفهم . بل إن د . أبلر ، وزير التعاون الألماني ، قد ابدى دهشته عندما علم بأن أموال الحكومة الألمانية ستستغل لتمويل صفقة مع شركة خاصة حسبما أبلغت هذه الشركة السلطات الألمانية دون إخضاع الأمر لما تقول به القوانين الألمانية . قلت للرجل بأن وزارة التخطيط السودانية هي التي تضع قائمة الأولويات ، وليس الشركات . فأولوياتنا من العون السلعي ما زالت هي مشروعات مجاري الخرطوم والخرطوم بحري . ولكن ما أن وصلت إلى نيو يورك حتى تسلمت رسالة جافة نابية من الرئيس يوجهني فيها بنقض ما أنجزناه في بون وإلغاء الإتفاق . وكان رد فعلي بارداً : « سأتخذ الاجراءات المناسبة وأناقش الأمر مع سيادتكم في الخرطوم » . وكانت تلك هي قاصمة الظهر . ولعل النميري كان صادقا في اتهامه لبعضنا بتجاوز قراراته ، في خطاب التأبين المعروف ، وقد سمى الرئيس يومها هذا « بتعويق التنمية » ، إلا أن التنمية ، في عرف النميري ، ليست هي مشروعات الخطة وانما هي صفقات الخاشوقجي .

الحريم الطائر :

عدنان طاقة متنقلة بين مساكنه العدة في باريس ولندن وبيروت وكاليفورنيا ونيو يورك . إلا أن مسكنه الحقيقي هو طائرته البوينغ ٧٢٧ . ومن بين الأدوات المفيده التي تحمل هذه الطائرة خزانتان للملابس إحداهما للعربية والأخرى للأوروبية وعدد من المضيفات الحسناوات . وقد كان من أبرز أفراد هذا الحريم الطائر زوجته ثريا . كانت أولى زيارات ثريا للسودان بهدف الاعداد لملحق لمجلة « فوغ » النسائية . جاءت إلى الخرطوم تصطحب عدداً من العارضات الحسناوات ما رأت مثلهن الخرطوم ، المدينة الهائئة المتواضعه ، طوال « عهود التيه » البائد منها والمباد . وكن كتلك الكوكبة من فاتنات الروم اللائي أبدع الدكتور طه حسين في وصفهن . . « كن فاترات اللحظ ، ساحرات العيون ، وكن واضحات الجباه قاتمات الشعور ، وكن مشرقات الوجوه باسمات الثغور ، وكن أسيلات الخدود جميلات القدود نحيلات الخصور » . . . وما حسبناهن قد جئن ، يومذاك ، ليحملن « تحيه النهار إلى سيدهن الفتى المترف كيمون بن أركيتاس » . فكيمون السوداني قائد ثائر بل هو « قيم الدنيا رشاداً ، وقيم الدين رشدا » . فما هو مثلنا نحن

البشر يرتكب المعاصي ويسأل الله الغفران. إذن ما جاءت ثريا بعارضاتها إلا للهدف الذي أعلنته فتمت دورة التصوير الأولى في أواخر عام ١٩٧٣ . بيد أن ثريا لم تقابل كما يقابل المصورون والإعلاميون . . . كان في استقبالها سيارة القصر ، بل واحرجت من احدها سيارة « الرولز رويس » التي كان آخر عهدها بالاستعمال هو حاكم السودان العام والأزهري من بعده . نزلت ثريا سهلاً ، وحلت أهلاً في منزل الضيافة المخصص لزوجها . ثم توالت زياراتها من بعد ، أربع أو خمس ، حظيت فيها جميعاً بمعاملة كبار الزوار ، بل أخذت تصطحب النميري في جولاته الداخلية بحسبانها المصور الرسمي لرئيس الدولة . وفي إحدى هذه الرحلات إلى بورت سودان أمضت بضع أيام في المعيّة الكريمة . وسرعان ما شهدناها تلعب دور مديرة العلاقات العامة للرئيس خاصة في تنظيم وتيسير الإتصال بينه وأهل الصحافة لا سيا الصحفيات واللائي كثيراً ما سعت للحيلولة بينهن وبين لقاء الرئيس . كانت هدى الحسيني مندوبة « الأنوار » البيروتية يومذاك واحدة ممن حاولن اختراق الحجب والأسوار التي أقامتها ثريا . . . وكانت مي غندور واحدة ثانية من ضحايا السيدة . وكان كل هذا يدور داخل حدود بلادنا ، وهو محل امتعاض من كثيرين ، ومحل رضى عند آخرين ، كل بأسبابه . إلا أن القلق المغيظ بدأ ينتابنا يوم أن انتقل النشاط « الإعلامي » إلى خارج حدود السودان . فالذي يحدث في الداخل أمر يمكن الصبر عليه لأنه « في البيت » . بدأ القلق يوم أن قرر نميري اصطحاب ثريا معه إلى مؤتمر القمة الأفريقي في مقديشيو عاصمة الصومال . وأوردت السجلات الرسمية إسمها كالمصور الرسمي للرئيس . ويبدو أن الرئيس النميري لم يفتقد الثقة في مؤسساته وفنييه الإقتصاديين فحسب بل حتى رجال إعلامه قد لحقت بهم النقمة . فلم يعد السودان فقط في حاجة إلى خبرة « ترياد » في المصارف ، وجلب القروض ، وصناعة الأسمنت ، واستيراد النفط الخام . . . القائمة اللانهائية قد اتسعت أيضاً للخبراء في فنون الكاميرا .

وما أحسَّ النميري بأدنى حرج في تلك الصحبة إلا مرتين . المرة الأولى عندما جئته لأبلغه بأن وفد منظمة التحرير الفلسطينية يريد مرافقتنا في هذه الرحلة وقد وعدتهم بذلك دون مشورة مسبقة معه . جاء الوفد إلى الخرطوم بقيادة جمال الصوراني ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها المنظمة بوفد رسمي في مؤتمرات القمة الأفريقية . وما كان الوفد ليطلب منا هذا لولا تعثر وسائل النقل بين القاهرة والصومال وحتى بين الخرطوم والصومال . وما ظننت بأنني سأفعل شيئاً أكثر

من إبلاغ النميري، فرده، في تقديري، ما كان يكون إلا القبول والترحاب. وكيف يمكن لي أن اتوقع غير هذا من الرجل الذي غامر بحياته من أجل أبي عمار في عمان . ويقيني أن ذلك كان سيكون هو الحال لولا وجود المصور الرسمي . اعترض النميري أولاً وراح يبحث عن عذر يقدمه فلم يجد واحدا . قلت له بجانب الحرج الشخصي لك ولي إن اعتذرنا فان هناك أيضاً كسباً إعلامياً كبيراً في أن تصحب معك أول وفد فلسطيني يشارك في القمة الأفريقي . قبل النميري على مضض لا لسبب إلا لتحرجه من الموقف ، قبل على شرط واحد هو أن لا يسافر الوفد في الكابينة الرئاسية . . . فهناك سيرون ما لا يريد لهم أن يروا .

أما الحرج الثاني فقد وقع حال وصولنا إلى مقديشيو . كان سفير السودان لدى الصومال رشيد نور الدين وهو ضابط عسكري سابق وصديق قديم للنميري ، رجلاً على قدر كبير من الشجاعة والصدق . كان نقيضاً للنميري في كل شيء بالرغم من صداقتهما الطويلة . وكان صريحاً للحد المؤذي . . لا يتهيب أحداً ، وكثيراً ما يحمله الاندفاع إلى الإساءة إلى أقرب الناس إليه إلا أن سماحته ترده دوماً ، إن أخطأ في حق أحد ، إلى الإعتذار وطلب الصفح . وكل هذه صفات كبار الرجال . بدأت الازمة عندما قرر الرشيد أن تلحق ثريا بالوفود الصحفية (في إحدى الداخليات المدرسية) أو ليست هي مصور الرئيس ؟ غضب النميري غضبة مضرية على صديقه وسفيره وطالب بأن تحل « المصورة » في مقر إقامته . وهنا قال السفير لرئيسه : « ليس في مقدوري أن أصنع شيئا . إن كانت هي إعلامية فكانها مع أهل الإعلام . أما المنزل المخصص لك فيه غرفتان إحداهما للحرس الخاص ، والثانية للطبيب الخاص».
وفجأة حلت العافية على بدن الرئيس فقرر الاستغناء عن الطبيب الخاص الدكتور عبد السلام صالح لتحل ثريا مكانه . عاد السفير غاضباً إلى داره وهو يقول بأن نميري أن أراد أن يكون دورنا هو دور(. . .) فلن يجد منا هذا. كلمة تملأ الفم تلك التي أوردها . وفي مساء اليوم التالي أقام السفير حفل عشاء بمنزله دعى إليه الوفد السوداني ورئيسه وحرص على أن يشيع بأن عضو الوفد الوحيد الذي لن يطأ أرض منزله هو « مصورة الرئيس » . وما أبه النميري لذلك ، فقد حسب هذه واحدة من انفعالات صديقه ، والذي كثيراً ما تهدأ فورته وثورته بحسبان العلائق القديمة مع أصدقائه . وبالفعل وصل وفد الرئيس تصحبه ثريا ، ولكن تحسباً لما قد يقع فقد أوفد حرسه الخاص حسين صالح ، بينما ظل في سيارته ، ليستطلع الأمر . . . أو على

حد قوله «شوف مين جوة». ما كان هذا هو الذي يريد، فنميري أدرى بوفد السودان وصحاب رشيد. كان يريد من حرسه الخاص أن يتحسس موقف السفير. وكان هذا ما فعله حسين على وجه التحديد. أبلغ السفير بأن الرئيس قد وصل، تصحبه ثريا. وتعالى الصوت ثم هرع حسين إلى الخارج لينقل إلى النميري كلمات رشيد الحاسمة: «لو تخطت ثريا الباب فستطرد». ودخل الرئيس من بعد كسيف البال، لا لفراق مصوره ولكن لحمله على ابتلاع إهانة سفيره. ولعله من ناحية مبدئية يجب أن لا يتعرض المرء لحياة الآخرين الخاصة حتى وإن كانوا في المواقع العامة بالرغم من إيماننا بان الرجل العام ملك عام. ولكن النميري — في هذا المقام — إستثناء لهذا المبدأ. فالنميري هو أول رئيس سوداني يقول بأن الحياة الخاصة لوزرائه ملك عام، ولهذا فلا يمكن له أن ينكر على الآخرين اعتبار حياته هو أيضاً ملكاً عاما. والنميري زعيم تطهري ما ترك محفلاً إلا وأكد فيه على تطهره. وهذا اللون من الرجال بغض النظر عن ثوريتهم أو رجعيتهم — هم أبعد ما يكونون عن الانغماس في ملذات الحياة، وبالرغم من كل هذا فما كان لنا أن نتناول، في كتابنا، هذا الجانب من حياة النميري لولا أنه، في أخريات أيامه قد جعل غاية همه إذ لال الرجال، وفضح الاماء بأسم الدين والطهر. وما وقف النميري على وعظ الناس سائلا الله لهم الهداية (فكل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون). ما وقف على هذا بل أخذ يرتع في أعراض الناس دون خشية. الشارب يحد، لا جزاءاً وفاقاً على جرم، بل تشهيراً وإيذاء. والفتى الذي تجمعه وفتاة سيارة تشق الطريق العام أو وقفة عند منعطف تغشاه السابلة يتهم بجرم — ابتدعه إسلام نميري — إسمه الشروع في الزنا. وهو بكل هذا فخور يباهي ويعلن في المنابر، وما عرفنا زعيماً لأمة يشرفه أن تكون قصبة بلادة مرتعاً للزنا، والخميرين. فإن كان هذا هو ميزان النميري الذي يسبربه أغوار الرجال فهو أجدر من تقاس أعماله عليه. ولا يملك أن يدعي على الناس بأنه كان عاصياً وتبنا، فهداه الله لأن كل دعاويه اليوم تقول بأن صلته بالإسلام لم تبدأ «بعام الفتح» ١٩٧٤، بل إن صلة ثورة مايو نفسها بالإسلام كما يصوره اليوم لم تبدأ ذلك العام وإنما تعود إلى أيام الحمل وهي في جوف الغيب. أو لا يحق لنا، والحال هذه، أن نلقي قليلا من الضوء على هذا الجانب من حياة صاحب الرسالة والذي يفترض فيه أن يكون برءاً من الفسوق، وعقيماً من ترخص المسلك.

ما على أحد جناح إن تعرض لحياة الإمام النميري الخاصة. كانت رحلات الإمام

الترفيهية لمخارج جانب آخر لمسراته ، واغلبها بصحبه عدنان . وقد حملته واحدة من رحلاته تلك إلى جنيف حيث غشي فيها « نادي غريفن الليلي » ، والذي يحق له أن يفاخر بأن رئيس الدولة الوحيد الذي ارتاده هو جعفر محمد نميري ولا يريق هيبة الحكم غير تبذل الحاكمين. إلا أن أهم غزوات النميري الخارجية رحلته إلى «نيس» بعد منتصف السبعينات . وعلها تحتل موقعاً أهم في سلسلة غزوات « أبي ريد » من تلك التي ذهب فيها إلى جزر الباهاما ، دون علم أحد من رفاقه ومسئوليه في الخرطوم . وكان النميري إذ ذاك يتطبب في مستشفى هارلي بلندن ويقضي أمسياته في شقة بشارع فيكتوريا مع (ث) . ثم تركه للإستجمام بالريف البريطاني حسب البيانات الرسمية . واصبح الريف بقدرة قادر ، جزراً صغيرة وادعة يشق إليها بحر الظلمات . . . هي جزر الباهاما . توجه النميري برفقة عدنان إلى الريف البريطاني «الباهامي» . وقد التقينا بجزر الباهاما هذه أكثر من مرة كمقر رسمي إسمي لبعض شركات عدنان خاشقجي . وكما يقول الراوي إن الجزر الوادعة هي مقر لمصرف معروف يسمى رويال بانك أوف كندا أودع فيه نصيب البعض من العمولات في صفقة المباني الجاهزة للجيش والتي سيرد ذكرها .

ومع كل هذا فإن رحلة نيس تتميز بطعم خاص . . . فقد عاد الرئيس من إحدى رحلاته للخليج ليعلن ، عبر وزير خارجيته الرشيد الطاهر ، بأنه بصدد القيام بإعداد مشروع للوفاق العربي يلم به شمل العرب الشتيت . إلا أنه فوجيء عند عودته بأزمه حادة فجرها الأطباء ، بدعوى المطالب المهنية . وفي الأيام القليلة التي قضاها في الخرطوم ، بين الرحلتين ، نظم الإتحاد الاشتراكي تجمعاً هادراً في مركزه الرئيسي بالخرطوم ليؤكد للأطباء مدى انعزالهم عن بقية القوى المهنية . . . ووقف الرئيس في ذلك الاجتماع ليدين «مؤامرة خارجية» يمثل الأطباء فيها رأس الرمح ثم أردف مهدداً ومتوعداً وهو يصف الأطباء بالثعالب . وما كل هذا هو الذي يعنينا . . . الذي يعنينا هو إعلان الرئيس في ذلك الإجتماع بأنه سيتغيب عن البلاد لمدة أسبوعين حتى يتفرغ لوضع الخطوط الرئيسية لبرنامج الوفاق العربي . . .

وغادر النميري البلاد على متن الطائر «الميمون» . . . غادرها دون أن يصطحب معه وزير خارجيته ، أو واحداً من مسئوليه السياسيين إلى «منتجعه الفكري» . ولسبب ، لايخفى على أحد ، حرص على أن لايخطر حتى سفيره في باريس . وما علم السفير بوجود رئيسه إلا عندما اتصل به البوليس الفرنسي لترتيب إجراءات الأمن للرئيس الزائر ، فأبرق الرجل الخرطوم متسائلا . كان «المنتجع الفكرى» هو يخت

عدنان الفاخر الرابض على ساحل البحر الابيض المتوسط. وأمضى الرجل أسبوعيه رافلاً في حلل السعادة ثم عاد إلى بلاده. ماساءله أحد عن برنامج الوفاق العربي . . ولا دار بخلده بأن عليه واجباً في أن يشرح لأهل السودان، أو أمة العرب، والتي مازالت تترجى الوفاق والتوفيق، نتائج تمليه ودراساته في الساحل اللازوردي. وهكذا أخذ النميري يبتعد رويدا رويدا رويداً عن حلقة الثوار الذين طالما سعى للتشبه بهم مثل ناصر وبومدين ليقترب أكثر من دائرة الموبوتويين.

وما كان لسليم عيسى أن يبقى هو الآخر بعيداً عن هذه الدائرة أيضاً. فقد أراد الزعيم الثوري لسليم بأن يدلي بدلوه في احتفالات ذكرى ثورة مايو الإشتراكية «بإذن الله». وكان دور سليم هو دعوة إثنين من أشهر مطربي العالم العربي (فريد الأطرش ووردة الجزائرية)، ولا تثريب في ذلك . . . إلا أنه اصطحب معهما جيشاً من الحسناوات أقمن جميعاً بمنزل الضيافة على شارع الجامعة هذه المرة. وهكذا أخذت ثورة مايو بعد خمسة أعوام فقط من عمرها تحتفل بأعيادها بشكل تجاوز ما أدينت الأحزاب عليه، ورمز فسادها هو الوزير عبد الماجد أبو حسبو وحفلاته. ونذكر أن كبرى التهم التي عوقب عليها وزير الإعلام الأسبق أبو حسبو هي حفل تكريمه لسيدة الغناء العربي أم كلثوم والذي وصفته محاكم الثورة بأنه تبديد لأموال الدولة. وقد حرص عمر الحاج موسى وزير إعلام الثورة على أن ينفض يده عن ذلك المهرجان ويقول: «لا أريد أن أكون أبو حسبو محاكم الشعب التالية». حمله هذا على أن يصدر الدعوة لذلك المهرجان العيسوي باسم رئيس الجمهورية، وقد كان العرف السائد هو أن تصدر الدعوات باسم وزير الإعلام.

وجه آخر للدبلوماسية:

لا تعادل سذاجة د. بهاء الدين في تعامله مع دوائر البيروقراطية إلا خبثه في تعامله مع الدبلوماسيين. وقد يتبدى هذا في محاولاته تجاوز وزارة الخارجية نسبة لاعتراضي المعلن على ممارساته وممارسات من معه. وظن مخطئاً أن وزارة الخارجية فرد وليست مؤسسة وأن لها، الأخرى، مضابط، وأجهزة تنسيق، وتقارير يومية ودورية بين المركز والأطراف. وما اتصاله بالملحق العسكري في لندن إلا مثال واحد.

وفي ١٩٧٣/١١/٧ قرر النميري تعيين سليم عيسى مستشاراً له كما قرر منحه جواز

سفر دبلوماسي . ويحق للرئيس ، بموجب اللوائح السائدة ، أن يمنح مثل هذا الجواز لمن يرغب من السودانيين وغيرهم . وبدلاً من أن يوجه د . بهاء الدين خطابه في هذا الخصوص لزميله وزير الخارجية بالنيابة عمر الحاج موسى (فقد تم الأمر في غيبتي) خاطب إدارة المراسم عبر المكتب التنفيذي للوزارة في مذكرة خطية ينقل فيها توجيه الرئيس بإصدار جواز السفر لعيسى . وكان الرجل ممعنا في السذاجة إذ أشار في استمارة الطلب إلى أن سليم عيسى اللبناني الجنسية قد ولد بمدينة دنقلا ، موطن عائلة الرئيس الأصلي . ولم يكن البهاء بحاجة إلى ذلك لأنه — كما ذكرنا — يحق للرئيس منح جوازات السفر الدبلوماسية بغض النظر عن جنسية الحامل . وقد منحت هذه الجوازات لعدة شخصيات غير سودانية إما بفضل خدماتها الجليلة للسودان أو للمنطقة عموماً مثل — المغنية مريام ماكيبا — المناضلة من أجل القارة الأفريقية . وما اضطررنا عند منحها الجواز إلى القول بأنها من مواليد أم درمان أو جوبا . ولكن الخبث الساذج لا حد له . فلم يكتفِ الوزير المتربع في أعلى المراقي بالكذب على وزير المالية ، ومحافظ بنك السودان ، وقائد الجيش . . . بل سعى لأن يخدع بكذبه المفضوح حتى صغار الموظفين في إدارة المراسم .

تسلح سليم عيسى بجوازه الدبلوماسي وراح يقرع أبواب سفارات السودان في بيروت ولندن والقاهرة طالباً منها التدخل مع السلطات في تلك البلاد حتى توفر معاملة كبار الزوار له ولخاشقجي خاصة في المطارات عند الحل والترحال.وكانت توجيهاتنا واضحة لسفاراتنا. فهذه المعاملات لا توفرها الدول حتى لحملة مثل هذه الجوازات من السودانيين ما لم يكونوا في موقع معين ومن الإهانة أن يطلب منا مواطن سعودي أو لبناني أن نعمل له ما لا يجرؤ على مطالبة سفارات بلاده بأن تفعل . وقد زاد من امتعاضي أن السودان قد أصبح مضغة في الأفواه بسبب هذه الإهانات المتكررة والتي يظن الناس بأنّا نقبلها عن طيب خاطر ، وما دروا المعاناة التي كانت تؤرق ضمائر الكثير من الدبلوماسيين وهم يعايشون هذه المشاهد الفاجعة . . .ويسعد المرء كثيراً أن يقول بأن هذا كان شعور أغلبهم ، بالرغم من كل الإغراءات التي قدمت ، والتي ما انحرف وراءها إلا أدنياء الهمم ولا يزيدون على الإثنين .

بيد أن كل هذا لم يحل بين عصابة القصر والمضي في غيها وتحقيرها لبلاد ومؤسساتها . ففي ربيع عام ١٩٧٥ وبعد شهرين فقط من تركي لوزارة

الخارجية   قرر الرئيس نميري (والذي كان يعد لأول زيارة رسمية للعراق) إيفاد عيسى لبغداد للإعداد للجوانب الإقتصاديه للرحلة. ولم يكن النميري بحاجة إلى ذلك إذ أن وفده كان يضم كبار الشخصيات الاقتصادية بالحكومة وعلى رأسهم بدر الدين سليمان. ولم يعرف أن لعيسى صلة خاصة بالعراق تؤهله لأن يلعب دوراً لا يستطيع سفير السودان أن يقوم به. ولم يسمح العراق باستمرار هذه اللعبة فأغلق بابه في وجه عيسى كما عبر مسؤولوه عن استيائهم إلى عمر عديل، السفير السوداني السابق والممثل المقيم لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في بغداد. وكان عديل صديقاً مقرباً للرئيس العراقي السابق أحمد حسن البكر وكبار المسئولين العراقيين، وعليه فليس من الصعب التعرف على مصادره العراقية. كما لم تكن له أي صلة أو معرفة بعيسى حتى يقال إن دوافعاً ذاتية قد حملته على الإعتراض على الرجل. وهكذا لم يتردد عديل في اطلاع الرئيس على رأى العراقيين خلال مأدبة أقامها السفير على شرف الوفد السوداني الزائر. وكما هو متوقع فقد اشتعل النميري بالغضب وقال: «إما أنا أو هذا الرجل في هذه المأدبة». وما كان من هذا الرجل — عمر عديل — إلا أن يغادر المأدبة دون أن ينبس بحرف. وامضى النميري ليلته في منزل السفير دون أن يؤرقه هم. ما أسعده!

وما برح د. بهاء الدين يخلق المصيبة تلو الأخرى في الحقل الدبلوماسي. ففي منتصف ١٩٧٤ وجه احمد سليمان السفير السوداني بلندن بالاتصال بنظيره الأمريكي راجياً منه التوسط لدى بنك «اكسيم» بواشنطن ليسارع بتوفير المال لمضخات مشروع كنانه للسكر. ومما يجدر ذكره هنا أن كنانه شركة قائمة بذاتها ومستقلة تماماً عن الدولة. ويستثنى من هذا وزير الصناعة بحكم رئاسته لمجلس إدارة شركة كنانه ووزارتي المالية والخارجية في الحالات التي تحتاج فيها الشركة إلى مساعدتهما مع الدول الأجنبية لاستغلال بعض القروض والمعونات السلعية الممنوحة للسودان. وبالفعل كانت الوزارتان تتابعان أمر المضخات مع السلطات الأمريكية ولم تغضب تلك الحادثة السلك الحكومي السوداني وحسب إنما أمريكا أيضا. فقد اتصل بي السفير الامريكي في الخرطوم في ١٩٧٤/٦/٢١ معبراً عن استياء حكومته لهذا الأسلوب في التعامل، والذي يجافي كل الأعراف. قلت للرجل حسناً ولكن يجدر بك الكتابة إلى الجهات التي تخاطب دوماً داخل الوزارة. وكنا قد وضعنا حدوداً واضحة للإتصال بين السفراء والمسئولين على كل المستويات حتى مستوى رئيس الدولة وضمن كل هذا

في قرار جمهوري مهره الرئيس بتوقيعه هو القرار ٤٥٣ الصادر في عام ١٩٧٢ . وما أن حل مساء ذلك اليوم حتى كان أمامى في مكتبي الخطاب التالي :

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

١٩٧٤/٦/٢١

إلى السيد/فضل عبيد
وكيل وزارة الخارجية
الخرطوم

عزيزى فضل ،

أدهشني أنني علمت للتو أن السفير السوداني لدى لندن طلب إلى المسئولين بسفارتنا هناك إجراء إتصال يتعلق بطلب مؤجل مع بنك التصدير والإستيراد (اكسيم). وقد ذكر سفيركم بأنه يفعل ذلك بناء على توجيهات من الخرطوم .

ولقد رأيت الاتصال بكم على المستوى الشخصي قبل تسجيل الأمر رسمياً لإطلاعكم على أن مثل هذه الخطوة ستكون غير مفهومة لدى المسئولين بحكومتي . وفي كل الأحوال يبدو من غير المرجح الحصول على رد من مسئولي البنك . وكما تعلمون فإنني وسفارتي على استعداد تام وفي أي وقت للتوسط بين حكومتكم وبنك «اكسيم» وإنني على ثقة أن سفيركم المحترم حمزه وطاقمه في واشنطن يعلمان ذلك أيضا . إن أحتمال **قيام رجال الأعمال الخاصة بما من شأنه تعكير مجاري المياه سيؤدى إلى أن تصبح قنواتنا الرسمية معزولة** تماماً في هذا المجال فعبر المؤسسات نستطيع بلوغ هدفنا المشترك وهو الالتزام بما يخدم أولويات البلاد الاقتصادية .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير ،

المخلص
وليام د. بروار

أصاب السفير فيا مضى إليه . فمن غير المعقول أن يتخير وزير ينتمي لحكومة ذات مؤسسات هذا الأسلوب الفج في التعامل . إذن لابد أن يكون المتعامل هو رجل أعمال يسعى لتعكير صفوة المياه بين دولتين للاصطياد فيها . ولعله غني عن القول أن وزارة الخارجية بالخرطوم لم تكن على علم بهذا الإتصال قبل تسلمها لخطاب السفير بروار . وفي الحال كتب وزير الخارجية بالنيابة عمر الحاج موسى (فكثيراً مايحلو لنبهاء إستعلال فترة غيابي للصيد في الماء العكر أو تعكير المياه للصيد فيها) دون أن يدري أن الوزارة كانت تعمل بأسلوب مؤسسي ، وقواعد ثابته للتنسيق مع الوزارات الأخرى (مراكز القوى) وقد رد وزير المالية على زميله عمر الحاج موسى بالرسالة التالية :

الأخ عمر
تحية طيبة ،

طلمبات سكر كنانه

أشير إلى خطابكم رقم ٣/١/٢/٩ مكرر ١١٢/٢/٩ بتاريخ ٧٤/٦/١ والخاص بتكليف السيد وزير الدولة للشئون الخاصه للسيد سفير السودان بلندن ليقوم باتصالات مع السفارة الأمريكية للحصول على التمويل اللازم من بنك التصدير والإستيراد الأمريكي لطلمبات سكر كنانه .

لقد سبق أن اتفقنا مع بنك التصدير والإستيراد بأن طلبات السودان تأتيه من مجلس التخطيط القومي أو من سفارتنا بواشنطن بناء على أخطار من مجلس التخطيط . وقد رفعت تقريراً بذلك لمجلس الوزراء منذ يوليو ١٩٧٣ حرصاً على توحيد جهات الإتصال وتنسيق طلبات التمويل وتنفيذ الأسبقيات وفقاً لسياسات المقررة .

آمل أن ننتهج هذا الأسلوب الذي باركه المجلس تحقيقاً للتنسيق وحماية لاسم البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

إبراهيم منعم منصور
وزير المالية والاقتصاد الوطني

الثالوث الجهنمي والأب المقدس :

ولم يقف التقحم الدبلوماسي من جانب خاشقجي وحاشيته عند هذا الحد بل تعداه إلى صلب السياسات بأساليب لا تخلو من السذاجة . وكان واضحاً ، منذ البداية ، بأن خاشقجي كان يرمي إلى استغلال مظلة الرئيس ليس لتحقيق مكاسب مادية فقط وإنما للظهور الدبلوماسي أيضا . فهورجل يتيه عجباً بمقابلة الحكام وكبار الشخصيات . وكان النميري رئيس الدولة — هو واسطته في ذلك . وتفتقت قريحة الرجل مرة عن فكرة ظن أنها ستبهج العاهل السعودي فيصل لأنها تتعلق بمدينة القدس لما لها من قيمة روحية لدى المسلمين . كما أنها ستفرح النميري أيضاً إذ تضع على رأسه عمامة الحاكم الوفي للإسلام (ما اكتفى النميري بذلك بل صار بعد بضع سنوات إماما للمسلمين) . اقترح عدنان على النميري إرسال وفد يضمه وامبراطور إثيوبيا إلى الفاتيكان لاقناع البابا بفكرة تدويل القدس . ولا يحتاج موضوع التدويل إلى زيارة بابوية فهو موضوع قرارات ثابتة في الأمم المتحدة اتخذت منذ عهد مجلس الوصاية ولا يحول دون تنفيذه إلا رفض إسرائيل الالتزام به وعجز الدول القادرة على التأثير على إسرائيل عن ممارسة إي ضغوط عليها بهذا الشأن .

وفوجئت بأن النميري قد بعث — دون إخطاري— وأنا وزير خارجيته — بخطاب إلى الأمبراطور هيلاسلاسي يدعوه إلى مصاحبته إلى الفاتيكان حمله الدكتور إدريس . لم أعلم بالأمر إلا خلال زيارة لي إلى أديس أبابا في طريقي من نيروبي . وكان مصدر الخبر هو وزير الخارجية الأثيوبي د . ميناسي هيلي والسفير السوداني مصطفى مدني . ولدى عودتي إلى الخرطوم فاتحت الرئيس بالأمر فزعم — دون خجل — انه كان يعتقد أن السفير سيخطرني على كل حال ، علماً بأن مبعوثه إلى أديس قد وجه السفير بمعالجة الموضوع دون الإتصال بالوزارة ، أي الوزير. واتضح ، فيما بعد ، أن هناك حقاً مايحرص النميري على اخفائه عن وزرائه . فقد روى لي بأن جلالة الملك فيصل هو صاحب المبادرة في المسألة كلها . وسألته لماذا ، إذن ، لا يضم الوفد الملك أو ممثلاً له ؟ فرد بالقول بأن ذلك سيحدث . وهنا اقترحت ضرورة أن يضم الوفد الأفريقي مسيحياً كاثوليكياً ، فهم أجدر بمقابلة البابا من الارثوذكسي هيلاسلاسي . أجابني الرئيس مغمغماً . وقد علمتني السنون كيف أترجم غمغمات النميري ، فما تركته وحاله بل اضفت «إذن توجه الدعوة إلى الرئيس

كيبيث كاوندا» . فقال : «طيب» . خرجت لتوي لأبرق زميلي فيرنون موانقا في لوساكا . وكنت حريصاً بهذا أن لا أترك الأمر للواغلين . كما أبرقت بدوري الدكتور مناسي والذي رد مؤيداً الفكرة ومضيفاً بأن تضم إلى الوفد ممثلاً للبروتستانت في افريقيا . ووقع اختيارنا على وليام توليرت رئيس ليبيريا .

ولم أدهش عندما علمت بأن السلطات السعودية لا شأن لها بهذه الرحلة ، كما إدعى النميري . عرفت ذلك من وزير خارجيتها السقاف لدى سؤالي إياه ، وربما كان هذا هو الذي أراد النميري تفاديه . إنتهى الأمر ، على أية حال بسفر الوفد الأفريقي إلى روما . . . وصحبت الرئيس في طائر عدنان «الميمون» . وظللت أسائل الرئيس ، وأنا عليم بالموقف السعودي ، أين هو الوفد السعودي الذي سينضم إلينا وظل يجيب بأنهم سيصلون . ظل يردد هذا حتى وصولنا إلى قصر الفاتيكان . وما أن انتهى الإجتماع مع قداسة البابا وخرجنا جميعاً يتقدمنا قداسة البابا مودعاً حتى برز الوفد السعودي ، كان ممثلا المملكة العربية السعودية ، وممثلا حامي حمى الحرمين هما عدنان خاشوقجي وسليم عيسى . وصلا في توقيت محسوب للإشتراك في الصور مع قداسة البابا والوفد الأفريقي .

عدنا من بعد إلى الخرطوم وما ظننت أن ماقمنا به يساوي شيئاً أكثر من «عملية» علاقات عامة . فقضية القدس قضية سياسية — معقدة لاتحل إلا في إطار سياسي أهم عناصره هي قدرة العرب على الضغط والتأثير على من يملكون الضغط والتأثير على اسرائيل حتى تستجيب لقرار يحوز التأييد الدولي . بيد أن الأمر كان مختلفاً جداً عند خاشوقجي ومدير علاقاته العامة بالخرطوم . فسعى الرجل هو أن يحمل خطاباً إلى فيصل يقول فيه كيف أفلح في أن يحمل القارة الأفريقية كلها على أن تذهب إلى الفاتيكان تدافع عن القدس . وكان عدنان يعرف جيداً أن الفيصل ، رحمه الله ، كان يعيش ويتنفس لبيت المقدس .

كان من الطبيعي إزاء كل هذه المواقف أن يسعى عدنان وعيسى عبر عصابتهم في القصر للتخلص من هذا الوزير المتمرد . فلديهم الكثير الذي يضطغنون عليه . وما عناني هذا كثيراً فأي إيذاء سيلحق بي أقل أيلاماً من العار . . .

والمرء تنهضه إما شجاعته
إلى الملم وإما خشية العار .

فخطأ التقدير ، والظنون الواهمة ، والعجلة في الأمور ، والتآمر السياسي الذي تحفره نوازع العقائدية . . . كلها أمور مغتفرة . إلا تحقير الأوطان . فهذا هو عار الأبد .

تربصت بي العصبة الوكعاء حتى نشرت مجلة «الحوادث» في ١٩٧٤/١٢/١٣ مقابلة صحفية معي بنيويورك قام بها مندوبها ، آنذاك ، ابراهيم أبوناب . وقد إختار لها عنواناً «وزير خارجية السودان ـــ للحوادث: الدعم الإيراني للسودان يعادل كل الدعم العربي» . وهرع الرجلان لينقلا لنميري بأن العالم العربي تعتريه موجة من الغضب على حديث وزيره . ولتأكيد ذلك دعا الرجلان سفير السودان في لندن أحمد سليمان إلى فندق دورشستر ليطلبا منه الكتابة إلى النميري بما يفيد أن السفراء العرب بلندن قد أبلغوه استياء حكوماتهم من هذه المقابلة ، وما فعل أحمد هذا . وقد كان عنوان المقال نفسه نموذجاً للإثارة الصحفية ، فما ورد على لساني شيء من هذا . كان كل ماقلته ـــ بعد الإشارة للدول التي تساهم في مشاريع التنمية السودانية ـــ بأن ايران تساعدنا أيضاً ذاكراً حجم مساعداتها لعام ١٩٧٣ والبالغ (٦٠ مليون دولار للنفط الخام) ومضيفاً بأنه أكبر قرض تلقاه السودان ذلك العام . وواقع الأمر أن السفير الكويتي في بيروت محمد يوسف العدساني (صار فيما بعد رئيساً للبرلمان الكويتي) اتصل بعد قراءته عنوان المقابلة بنظيره السوداني صلاح أحمد والذي أشار عليه بإكمال قراءة المقابلة نفسها . فقد توسط المقال تعديد مسهب لمساهمات الكويت القيمة بقطاعيها العام والخاص في مشاريع التنمية السودانية .

وما كان النميري يومها بحاجة إلى تسمع الهمسات التي تدور في الغرف المغلقة بلندن . كان النميري مدركاً للدور الكبير الذي تلعبه وزارة الخارجية في تعبئة الموارد العربية للتنمية ، فمقولة «الدبلوماسية في خدمة التنمية» لم تكن مجرد شعار . وكان أيضاً على علم بالإتصالات المكثفة التي أجراها وزير خارجيته مع الشيخ صباح الأحمد (الكويت) وعمر السقاف (المملكة العربية السعودية) والشيخ محمد بن مبارك (البحرين) حول استراتيجية الأمن الغذائي العربي وموقع السودان داخل ذلك . بل إن الشيخ محمد بن مبارك قد أبلغ النميري خلال توقفه في البحرين في طريق عودته من إيران بأن حكومته ، على أعسارها ، قد خصصت مبلغ مليون دينار للإعداد للخطة الرئيسية للمشروع الغذائي بناء على مذكرتي له ، وقد أثمر شكل هذه

الجهود العسيرة آخر الأمر في عام ١٩٧٤ بإنشاء البرنامج العربي للتنمية الزراعية. وكان النميري يلم أيضاً بدور وزير خارجيته كرئيس للجنة الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية (والتي عرفت بلجنة السبعة) لوضع الأساس للتعاون الافريقي العربي. وقد أوكلت هذه اللجنة لرئيسها مهمة الشرح والتفاوض بشأن وسائلها لتحقيق ذلك التعاون. وقد أثمرت هذه الجهود أيضاً بإنشاء المصرف العربي للتنمية الأفريقية بالخرطوم في عام ١٩٧٤، عام الهمس في «الدور شستر».

كان بين يدي النميري سجل كامل للنجاح والاخفاق، وما كان بحاجه لا ستماع الهمسات الصادرة من فندق دورشستر بلندن. إلا أنه تخير الإستماع اليها لأسبابهم هم أكثر من أسبابه هو. وهكذا فلم يكن غريباً أن يفد سليم عيسى إلى سفارة السودان بباريس لينقل إلى موظفيها بأن «وزيركم رايح» أو أن يردد في الخرطوم أنباء التعديل الوزاري قبل صدورها بيومين، مما يؤكد أنه القابلة التي اشرفت على ذلك الميلاد العسير، مولد التعديل الوزاري. وكان عيسى قد وصل إلى الخرطوم لا على متن «الطائر الميمون» وإنما على إحدى طائرات طيران الشرق الأوسط مساء الخميس ١٩٧٤/٢/٢٤.

ترایاد . . . المخطط الأعظم:

رأى عدنان بأن الأمور بصورتها القائمة لا تسير على الوجه الذي يهوى. فالرجل لا يطيق الانتظار. وزراء يجتمعون ويقررون، وفنيون يدرسون ثم عصابة بالقصر تفشي له الأسرار عند إكتمال التخطيط. وكل هذه أمور طويلة مملة. فماذا لو عين للسودان فريقاً يؤدي أعمالنا نيابة عنا ويقرر الاحتياجات الحقيقية للسودان؟ فمثل هذا الفريق، بلاشك، سيوفر السبيل لأهم المعلومات اللازمة «لترایاد» قبل غيرها، بل دون غيرها. وهكذا تستطيع تحقيق أكبر ربح ممكن، بأقل تكلفة. نعم، لماذا لا تتم إدارة شئون البلاد من مكاتب ترایاد»؟.

ولم يتردد عدنان في اصطحاب فريق من الخبراء الاقتصاديين من جامعة ستانفورد للإشراف على المسار الإقتصادي للبلاد. وهكذا قدمت لوزير المالية ولشخصي الدعوة لحضور حفل شاي بالقصر للتعرف على الرجال الذين سيقومون بأداء مهامنا نيابة عنا. ولم يكن يخفى على النميري بأن ثلثي مجلس وزرائه واغلب الفنيين السودانيين بوزاراته تلقوا تعليمهم العالي باكبر جامعات العالم، ومنها

الأمريكية ، وكلهم يعرف الطريق — الى جامعة ستانفورد التي تبعد تسعة ألف كيلو متر إلى «يمين» ثورة مايو الاشتراكية ، ونذكر أن تلك كانت هي أيام الحديث عن اليمين واليسار في السلطة . وما كان اختيار عدنان لستانفورد مصادفة فقد انحرط الرحل في تلك الجامعة لتلقي العلم ولكنه سرعان ما تركه لما هو «انفع» . وبعد مضي يومين على حفل الشاي ذلك تسلم وزير المالية خطاباً من د. بهاء الدين (٧٤/٤/٢٣) يشير فيه إلى «اجتماع القصر» والمقترحات التي قدمها بعد ذلك فريق ستانفورد . وتتلخص تلك المقترحات في أن الفريق سيقوم ، عن طريق ترأياد ، بإجراء دراسة لتحديد أوجه الاقتصاد التي يجب النظر فيها فوراً ورفع توصيات بشأنها . كما سيقوم الفريق أيضاً بإعداد خطط التنمية طويلة ومتوسطة المدى ومتابعتها والإشراف على تنفيذها . وجاءرد وزير المالية في خطابه بتاريخ ٧٤/٥/٣ واضحاً بلامواربة قال إنه لا يعلم شيئاً عن اجتماع بالقصر وانما دعي لحفل شاي . وأضاف بأنه لاحظ غياب المفوض العام للتخطيط في ذلك «الإجتماع» . واوضح الوزير ما يلي :

١ — إن السياسات العامة والأهداف التخطيطية من صميم سيادة البلاد ، تحددها المؤسسات السياسية وحدها ، وقد فعلت في خطة التنمية وبرامج العمل المرحلية .
٢ — إن التنمية الزراعية تخضع لدراسة متعمقة من قبل الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل إطار استراتيجية الأمن الغذائي العربي ، وإن أرادت ستانفورد أن تسهم فيها فلتقدم طلباً بهذا الشأن لنصندوق .
٣ — إن مشروع تخزين الحبوب قد تمت دراسته بالتفصيل على يد مؤسسة «هاو» الكندية بتمويل كويتي وإن المفاوضات تجري على قدم وساق للحصول على تمويل لتنفيذه .
٤ — إن قطاع النقل قد درس دراسة مستوفاة من جانب مجموعة «آدار» بجامعة بنسلفانيا وبتمويل كويتي .

ومضى الوزير يعدد جهود الحكومة في مجال التخطيط القطاعي بدعم عربي ودولي . وفي هذا الصدد تناول الصناعة ، والقوى العاملة والتدريب ، والتعدين . . . إلخ . وقد حرص الوزير بأن يرسل صورتين من هذا الخطاب إحداهما للأمين العام لمجلس الوزراء والثانية للمفوض العام للتنمية وكأنه يريد أن

يقول لوزير الرئاسة «الكفيلة بحسن سير المؤسسات» بأن هناك أساليب متعارفة للأداء الحسن والمنتظم في الدولة . وهكذا ، مرة أخرى ، أحبطت المؤسسات محاولة أخرى من محاولات الرئيس القائد لرهن بلاده .

يوم المواجهة

وكما يقولون ، فللصبر حدود . فالناطق عن الحق شيطان اخرس ، ولسنا بالخرس ولا الشياطين . . . فتاريخ السنوات الماضية كله حافل بالأقاصيص حول محاولاتنا لتنوير ، والتعبير ، والمراجعة بل والتعويق ، في إطار سلطاتنا ، وبوحي من ضمائرنا ومسئولياتنا . وما أجدى كل هذا نفعا . كان علينا إذن بعد أن طفح الكيل أن نجابه الرئيس بحقائق قد لا يعلمها ، او يعلمها ويصر على تجاهلها ، فالذي يشهده السودان ليس فساداً وانما هو نهب في رائعة النهار ، وما حسبنا السودان ملكاً لرجل واحد ، ولا كانت ثورته بضاعة فرد واحد ، ولا كانت انجازاته جهد شخص واحد . ثم ماذا عن محاكم الثورة ؟ ودعاوى النقاء الثوري ؟ أو كلها شعارات وكليشيهات ؟ أو نكون جميعاً شهوداً خرساً على هذا الفساد الذي ليس له مثيل في تاريخ البلاد ؟ إن فعلنا صرنا شركاء فيه ، وعليه فلا مكان للصمت ولا مكان للوجل .

وكانت المجابهة قاسية لأنه بالرغم من كل هذا الفساد الذي تردت إليه البلاد مازال العديد منا يأمل أو يظن بأن القائد نظيف ، وإن مكمن القذارة هم من تجمعوا حوله . وظن بعض آخر بأن الرجل يتعجل الأمور لأنه يسعى لتغيير وجه السودان بين عشية وضحاها ، والخطأ زاد المعجول . وكان إحساس الكثيرين بأن الرجل الذي جعل الكلمة الأولى والأخيرة في قاموسنا السياسي هي «التنمية» رجل غير قابل للإفساد . ولكن غاب عنا جميعاً ، آنذاك ، أن مصدر الفساد الذي غشي الأطراف هو المركز . وغاب عنا ، آنذاك ، بأن الرجل لم يتعجل الأمور قليلاً إلا لأن التأني ليس من طبعه وانه يحتقر النصيحة . وغاب علينا ، آنذاك ان السلطة المطلقة في حد ذاتها فساد مطلق ، وهو قول مافتيء الناس يكررونه ولكن لا يذكرونه إلا تدبرا . وواقع الأمر أن نميري منذ عام ١٩٧٤ لم يكن يقود السودان وانما كان يقود الانحدار الخلقي لنظام وهذه هي حكمة التدبر البعدي ، لا حكمة الإستقراء القبلي .

كنت غاضباً وأنا في طريقي للاجتماع بالنميري بعد برقيته لي في نيويورك حول

المساعدات الألمانية . وبدأت بأن قدمت له تقريراً شفهياً عن مهمتي بالأمم المتحدة ، كعادتي دوماً ، ثم انتقلت على الفور إلى موضوع المساعدات الألمانية . كان خامداً لامبالياً وهو يستمع إلي فعلمت مقدار غضبه . قلت له : «ياريس ، أنا أعلم رغبتك الصادقة في تغيير وجه البلاد بين عشية وضحاها . . .» فقاطعني قائلا : «بل كنت أفضل تغييرها بالأمس» ما علينا بالأسلوب الجاف الذي قاله بها . . . فهذا إحساس نبيل لو كان يعني ما يقول . وما صمت بل مضيت أتحدث عن الانطباع السيء الذي ترك لدى أصدقائنا بالخارج من جراء ما صنعته عصابة القصر . كان هناك تدخلهم غير المشروع وتوقيعهم على العقود والاتفاقيات الإقتصادية مما يحمل البلاد أعباء مالية فوق طاقتها ودون إستشارة الوزراء المعنيين ، بل التصرف أحياناً ضد نصائحهم . وفي الواقع فإن النميري — وبعد سنوات ستة — قد أدرك أخيراً مغبة كل هذه الأعمال . في عام ١٩٨٠ عندما بلغ السيل الزبى ، وضيق صندوق النقد الدولي الخناق حمله وزراء ماليته عثمان هاشم عبد السلام وبدر الدين سليمان على الاعتراف بدور المؤسسات المالية في أن تشرف وتوجه وتراقب . وما دام ذلك طويلاً ، كما سنرى . فعند النميري لا تدرك اليد اليمنى ما تصنعه اليسرى . وكانت الفجيعة ، على عهد بدر الدين سليمان ، عندما اضطرت الحكومة للاستعانة بمستشار خاص «مورغان غرينفيل» لتحديد حجم مديونية البلاد . وأرسل غرينفيل برقياته عبر العالم لكل دائني السودان يسألهم التفصيلات . وكيف لبنك السودان أن يلم بديون السودان إن كانت الاتفاقيات الكبيرة توقع في القصر دون مشورته ، بل وضد مشورته . وقد وقع البهاء على أغلب هذه الاتفاقيات التي أعدها الخبراء الأجانب ، وراجعها القانونيون الأجانب ، وطبعتها الطابعات الاجنبيات . . . وكان شهود أغلبها من أهل السودان شاهدان هما الشيخ رحمة ، وكلثوم العبيد ، سكرتيران بمكتب البهاء هما الشاهدان على صفقات بالملايين . او حقاً هذا هو السودان الذي قال عنه داج همرشولد عام ١٩٥٦ أنه بروسيا افريقيا ؟ إن «بروس» أفريقيا قد تركوا السودان لنميري . . . تركوه إلى الخليج ، وليبيا ، والمملكة السعودية ، والمنظمات الدولية ، وجامعات العالم ، فروا جميعاً نجاة بدينهم . ومن حجب الله عنه العلم عذبه بالجهل . وهكذا ساد سلطان الجهلاء في أواخر عهد النميري .

كان رد فعل النميري مدهشاً ، أنكر أن يكون بهاء الدين قد وقع على أي

عقودات وقال إن الأمر لم يتعدَّ تبادل رسائل عادية مع بعض الشركات . ولم يدرك النميري أنني أطلعت على صور هذه العقودات والاتفاقيات التي وقعها البهاء اطلعت عليها لدى مؤسسات مالية دولية وخاصة ظل القلق يساورها من جراء حالة الاقتصاد السوداني . وكان كل هذا يعني أن صاحب الملايين الذي جاء ليستثمر ملايينه في بلادنا قد عشي سوق المال مسلحاً بما لم يسلح به أحد (إتفاقيات مع السودان لا شبيه لها إلا عقود الإقطاع مع شركة الهند الشرقية في القرن الثامن عشر) . . غشي سوق المال يبحث عن التمويل للسودان . وكأن السودان الذي تقف مع مؤسساته مؤسسات العرب جميعها ، والبنك الدولي ، والدول الغربية في حاجة إلى مثل هذه الوساطة وقسمتها الضيزى . كان هذا هو شعور الكثيرين الذين التقيت بهم في محافل العالم الدولي منها والاقليمي .

أنكر الرئيس أمر هذه الاتفاقيات ، ولم يرمش له جفن. وأعترف بأن داهية دهتني فصمتّ هنيهة. فقد كنت أعرف ، مع إنكار الرئيس هذا ، بأن البهاء قد وقع عقداً مع شركة كلوكنر الألمانية الغربية لشراء ناقلات «ميجروس» في ١٩٧٣/١٠/١٨ . ووقع اتفاقاً مع شركة تراياد نافت في ١٩٧٣/٩/٢٧ لإنشاء مصفاة لتكرير البترول وإنتاج المواد البتروكيمائية . ووقع اتفاقاً مع «تراياد للموارد الطبيعية» لبناء مصنع للنسيج في ١٩٧٤/٢/١٠. ووقع اتفاقاً آخر مع نفس الشركة في نفس اليوم لإنشاء مجمع لتربية المواشي . ووقع إتفاقاً مع تراياد كابيتال مانجمنت لإنشاء مؤسسة مالية للتجارة والمصارف في ١٩٧٣/٩/٢٧ . وبعبارة أخرى باع البهاء السودان لمشتر واحد دون مزاد وكان هذا بموافقة النميري أول رئيس في تاريخ البلاد منذ استقلالها يدعي بأنه قد جاء لإنقاذ السودان من الإقطاعية والرأسمالية والطفيلية إلى آخر قاموس الديماغوغية .

كان أمامي خياران. إما أن أقول للرئيس أنت كاذب أو أفترض أنه لا يعلم حقاً وأن الثلاثي الجهنمي كان يفعل كل ذلك من وراء ظهره . وما كان في مقدوري أن أتهم الرجل ، فنميري السبعينات ، في حسابنا ، هو الرجل البريء الذي قد يسهل للأشرار التغرير به ، وهكذا آثرت أن أقرع بآمالي إلى الكذب . ولو قلت غير ذلك لما صدقني الناس ، بل ولقصفني حتى أولئك الذين أدركوا الأمر تدبراً. لقصفني أولئك بالحجارة. مضيت إذن أشرح للرئيس بأن صديقه الخاشقجي يستغل أجهزة الدولة لأغراض لا تمت لخططنا بسبب ، وما مسعاه إلا الكسب . وأن الرجل ،

بالرغم من ملايينه العديدة ، فإنه لم يستثمر مليماً واحداً في السودان . ومع ذلك فهو يكسب الملايين بفضل المعلومات التي يحصل عليها من واحد منه . ودهشت من بعد للحديث عن أمر الضمان السعودي ، وأسعار الفائدة الخيالية على القرض ، واستياء المؤسسة السعودية للطريقة التي تمت بها الصفقة . وهنا لم يتمالك النميري نفسه فانفجر غاضباً وهو يقول : «لا أريد سماع المزيد من هذا . هذه أموال لن نسددها . وهذا ماقاله عدنان وهو يعرف السعوديين أكثر منك» فقلت : إذا كان الأمر كذلك فلمَ جعلت مؤسسة النقد السعودية القرض في شكل ضمان بدلاً عن تقديم الصك مباشرة للخزينة السودانية ؟ رد بأن هذا هو أسلوب السعوديين في التعامل . أما أصدقاؤك فهم يسعون لمصالحهم الخاصة . وأصدقائي الذين عناهم هم السقاف ورجال المؤسسات السعودية .

كاد النميري إن يقذف بي من النافذة ولو لا بقية من حياء لفعل . كان طبعه إن يرى الناس من منظور شخصي ضيق . فهم إما أصدقاء أو أعداء تبعاً لاتفاقهم أو إختلافهم معه ، وفي كل ذلك فإن شخصه هو المحور الذي تدور عليه إما المودة أو البغضاء . تنسحب هذه القاعدة أول ماتنسحب على وزرائه . فهم أصدقاء طالما صمتوا أو رددوا ما يرضيه . أما إن عنّ لهم إبداء الرأي المخالف فإن التعديلات الوزارية ولقاءات المكاشفة كفيلة بمعالجتهم ، عزلاً ، وتشهيراً ، وإساءة . وما حال هذا دون قلة منهم وقول الحق لأن إرضاء القائد واحترامه لايجب أن يصل بالناس إلى حد مداراة الفساد .

ولعل في الذي سردناه بعض الإجابة لمن يتساءل : أين تنكبت مشاريع التنمية السودانية الطريق ؟ ولماذا انتهى الحال بسلة غذاء العالم ليصبح وطناً للمجاعات ؟ لقد أوردنا في الفصل الثاني إشارات لبعض الأخطاء التي صاحبت تخطيط بعض المشروعات ، وكلها أخطاء حساب وتقدير يمكن تداركها . بيد أن الخطأ الذي لا يتدارك فهو التجاوز المتعمد للخطط والبرامج من أجل مصلحة ليست هي المصلحة العامة بحال . والخطة الاقتصادية — كغيرها من الخطط كل لا يتجزأ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد . فلو مضى السودان مثلاً في تعامله المؤسسي مع أشقائه العرب ، في الميدان المصرفي كما ظل يفعل حتى عام ١٩٧٤ ، لكان أكثر قدرة في توجيه موارده المالية ، وضبط انفاقه ، وكبح جماح ديونه . وليس مصادفة أنه بحلول عام ١٩٧٨ قررت المملكة العربية السعودية وسبقتها الكويت بأن تخضع

دعمها المالي للسودان لصدور شهادة من صندوق النقد الدولي بخلو المنطقة من الأمراض الاقتصادية . ولم يكن السودان ، فيما مضى ، بحاجة إلى وساطة الصندوق مع أشقائه في المملكة والكويت لسبب بسيط وهو أن التعامل كان يتم بين الحكومات وبأسلوب تتعامل به المؤسسات .

فلو كان لمصفاتنا الصغيرة أن تقام تبعاً لما تم تخطيطه لكان الانتاج قد بدأ في عام ١٩٧٦ ليكفي السودان شر نقص الوقود الذي قاد إلى تحطيم الصناعة والزراعة وكاد يشل النقل تماما . أبى النميري علينا هذا ، ووضع حجراً في العراء وهو يمني نفسه بأحلام السيطرة على أفريقيا بأسم العرب . . . بل ذهب به الخيال إلى أن يقف أمام مجلس الشعب في الجلسة الافتتاحية للمجلس الثاني في ١٩٧٤/٥/٢٤ ويقول : «إن المصفاة الجديدة بمنطقة بورت سودان ستكون أكبر مصفاة للبترول على أرض قارتنا الأفريقية (لا أدري إن كان هناك من حدثه عن دول افريقية تنتج النفط إسمها نيجريا ، والجزائر ، وليبيا قبل أن يذهب إلى إستخدام أفعل التفضيل في وصف مصفاته الوهمية) . . . وتقوم معها صناعة بتروكيماوية قادرة على مضاعفة انتاجنا الزراعي تكثيفاً وتنوعاً وتوسعا . . . كما تستطيع المصفاة والصناعات البتروكيمائية المصاحبة لها الوفاء بالتزامات الأمة العربية نحو الأشقاء في أفريقيا . . . ويأتي هذا المشروع دلالة أخرى على صدق الأخاء الحميم الذي يربط السودان بشقيقته المملكة العربية السعودية بقيادة الأخ الأكبر جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز أطال الله عمره .»

عاش النميري مع وهم الواهمين من أصحاب المصالح وتجافى نصائح الناصحين من أهل بلاده وأصدقائها فحصد الريح. ولو قيض لميناء سواكن أن يقوم حسبما خطط له منذ أن اكتملت دراساته لكان للسودان مرفأ آخر في نهاية السبعينات ، ولما عانت حاصلاتنا الزراعية المهملة والتي لم تجد طريقها إلى الخارج لتكدس الميناء لوحيد بالبضائع . وما كان غائباً عن بال النميري أن سواكن هذه جزء من مخطط متكامل لم يكن من بين عناصره أمن البحر الأحمر ، ولم يكن من بين أهدافه إثراء العملاء . فقد وقف النميري يعلن في لقاء المكاشفه (٩ يونيو ١٩٧٥) بأن «الاعداد والبناء لميناء السودان الثاني ، واعني به ميناء سواكن ، يجري على قدم وساق . وقد تم في شهر أبريل الماضي توقيع بروتكول مع ألمانيا الغربية تم بمقتضاه رصد مبلغ ١٥ مليون مارك لتكملة الدراسات الخاصة بيناء سواكن . وعموماً فإن خطة التوسع

والإنشاء بالنسبة لموانيء السودان قد تم تخطيطها على ثلاث مراحل ، الأولى بدأت بالفعل وتنتهي في عام ١٩٨٠ ، والثانية من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ والثالثة آحلة وتستمر حتى عام ٢٠٠٠ . وهذه الخطة الثلاثية وضعت في اعتبارها الطفرة الانمائية العظمى التي تشهدها البلاد» .

فخطة التنمية في واقع الأمر لم تفشل وانما اجهضت . أجهضها نفس الرجل الذي كان نجاحها سيحقق له البطولة التاريخية . وهو نفس الرجل الذي لم يكل ولم يمل في السعي وراء السلطة . ولكن محنة النميري الذي مافتر لحظة في السعي وراء السلطة . والسلطة المطلقة هو أنه لم يدرِ ما الذي يريد أن يصنع بهذه السلطة عند تمركزها في يديه . وهكذا ظل النميري يحكم السودان ، دوماً لحساب غيره . . . سودانيين كانوا أم غير سودانيين . غير أن ذلك لا يعني على وجه الإطلاق أن مصائب السودان الاقتصادية كلها معلقة برقاب النميري وعصابة القصر . فقد كانت لنا ، كما اسلفنا القول ، أخطاؤنا في المؤسسات . . . في التخطيط والتقدير فهي كلها ، إذن ، أخطاء فكرية . . . أخطاء تصور . وكل هذه الأخطاء كان يمكن أن تعالج في إطار النقد الذاتي الموضوعي الأمين لا عبر صيحات الخرس في التجمعات ، او التشهير في الاعلانات الرئاسية . وعلّ هذا هو الذي يحملنا في نهاية الأمر لنقول بأن التنمية أجهضت دون أن يتاح لنا — على الأقل — فرصة للنقد الذاتي أو تعلّم الدروس الواجبة .

الفصل الخامس

الصدمة وآثارها

١٩٧٥ــ١٩٧٦

فلزّهم الطِّراد إلى قتال
أحدّ سلاحهم فيه الفرار
وأجفل بالفرات بنو نمير
وزأرهمُ الذي زأروا خوار

(أبو الطيب المتنبي)

الخطاب التاريخي . . . وجوهر اللعبة :

أحس النميري بعد «انتصاره» على وزرائه المتمردين بأنه يقف على أرض صلبة خاصة بعد حل مشكلة الجنوب ، ودوران عجلة التنمية بالبلاد ، والصيت الذائع في أرجاء العالم . وما كان هذا الإحساس إحساساً شخصياً بل شعوراً غذته الأماني التي كان يمنيه بها خاشقجي وعيسى وحلفاؤهما في القصر . كما ضاعف منه حماس هتافة التنظيم السياسي لتحقيره لمؤسساته ، والذي سموه ، كما أسلفنا ، بالخطاب التاريخي . وماغنموا من كل ذلك شيئاً غير شعارات رددها النميري حول «علوية» التنظيم ، وماعناها . وهكذا مضى النميري ، القائد المنتصر ، يمارس سلطاناً بلارقيب دون أن يكون له فكر محدد يسعى لتحقيقه عبرتكريس السلطات هذا . فلم يكن للرجل ، الذي أدان أمام الملأ الإنحراف عن الخط الإشتراكي ، أفكار محددة حول النهج الاشتراكي الذي يسعى لتطبيقه . ولم يكن للرجل الذي أقام الدنيا واقعدها حول حاكمية التنظيم السياسي تفسيراً «نميرياً» لهذه الحاكمية . ولم يكن للرجل الذي كال الإتهام لوزرائه بتعويق التنمية خطط جديدة لهذه التنمية غير ذلك الذي ورثه في البرامج السائدة. وبالطبع لاتثريب على حاكم يستأثر بالسلطات لكيما يوجه بها نظامه نحو مقاصد واهداف عليا يؤمن بها ويكافح في سبيلها . عصابة القصر وسدنتها هم الذين كانوا يعرفون جيداً ما هو المراد من تكريس السلطات في يد الرئيس . وهذا هو جوهر اللعبة . فقد دفعت العصابة النميري للاستحواذ على

السلطة نيابة عنها . ومنذ ذلك اليوم صارت الإشتراكية والحاكمية هي أكبر الشعارات دوياً وأفرغها محتوى .

أشرنا فيما قبل إلى كيف أن داعية الحاكمية التي بشر بها نميري بل ومصرها هو جعفر بخيت . كما أشرنا إلى أن صيانة المكاسب الإشتراكية قد أوكلت إلى مأمون نميري ، وهو إقتصادي مرموق . وقد شهدت هذه الفترة حواراً جاداً مع صندوق النقد الدولي — وهو مؤسسة لاتتعاطى «ميثاق العمل الثوري» ولا تأبه في معالجتها للقضايا بما تقول به «لجنة صيانة المكاسب الثورية» بالإتحاد الاشتراكي . وفي إطار هذا الحوار الجاد بدأ الصندوق ينظر في «دفاتر» السودان ويقومها بمقاييسه هو . كما بدأ البنك الدولي في مراجعة أداء المؤسسات العامة مستعيناً بخبرات عدد من الاقتصاديين الوطنيين من جامعة الخرطوم لا من لجان التنظيم التخصصية . وما كان هدفهم هو دعم التوجه الاشتراكي وإنما هو الكشف عن سوء أداء هذه المؤسسات بمعايير الربح والخسارة . وقد أحسن مأمون ، فيما فعل ، إذ كان هدفه هو تحقيق قدر من الإستقرار الإقتصادي عن طريق الاعتدال ، وما نخاله قد وضع أمامه «المانفستو الإشتراكي» لتحقيق هذا الهدف. وخلال كل هذا كان آيات الله الاشتراكيون في معقبهم «الثوري» يرددون ، ما وسعتهم الحلاقيم الرحيبة ، النداء ، تاركين لغيرهم الأداء. وفي الجانب الآخر قنع مجلس الشعب، وقد تبنى «الوثيقة التاريخية»، من الغنمية بالإياب . بل علّه اكتفى بمغنم ضخم هو إطلاق النميري عليه صفة «عيني التي ترى ، وأذني التي تسمع» . فوترقيت السودان تناساها الناس كما تناسوا تحديات وزير المالية بأن يناقش أمره في لجان النظام بالاتحاد الاشتراكي . وصحب الأمر حرج طاغ ، جعل من التناسي حلاً أسهل . كان مبعث الحرج هو تداول لجنة الرقابة بمجلس الشعب للأمر ، وتحقيقها مع الوزير ثم قرارها بإبراء ساحته. ما عنّ لأحد أن يذيع هذا القرار على الناس أو ينشره. ومع هذا فلم يجرؤ أحد في التنظيم ومجلس الشعب أن ينبس ببنت شفة حول الصفقات الكبرى الأخرى لا لسبب إلا لأن أصحابها كانوا على مقربة من منطقة الخطر .

وأعجب من أمر مجلس الشعب أمر النميري نفسه . فقد خرج النميري من معركته مع وزرائه ، وهي في جوهرها معركة ضد من وقف يحارب الفساد الكبير ، خرج ليكون هو أول المبشرين بتطهير الحياة العامة . قال النميري بعد شهر واحد من المحررة السياسية وهو يخاطب اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في دورة إنعقادها الثاني

(٦ ١٩٧٥/٣) إن على التنظيم السياسي تنقية الحياة الوطنية من شوائب الفساد . وما ترك الأمر ، على علاته ، بل فصل ووضح مظاهر هذا الفساد ووسائل تقصيه واستئصاله : قائلاً ، لا فض فوه :

أولاً : إن طفرة الانماء والعمران الزاخرة بايجابيات العمل والمروية بعرق الأمة وطاقتها تجدب إلى دوائرها قلة من المتفعين الطفيليين تطمع بغير دور وبغير عمل غير ادعاء النفوذ وبالتأثير بالفساد لكسب المال الحرام . إن ثراء الإنماء والعمران يجب أن يعود لمجموع الشعب ولا يجوز أن يسطو السماسرة وسطاء الشرعلى نصيب منه بادعاء النفوذ أو بممارسات الفساد . . علينا أن نضع حداً لأى ثغرة في ممارساتنا وإجراءاتنا تتسرب منها الدخول الطفيلية إلى جيوب السماسرة والوسطاء المتبطلين .

ثم إن علينا أن نتخذ الإجراءات الحاسمة السياسية والإدارية والقانونية لمكافحة الفساد في الأجهزة التنفيذية فساد الرشوة والاختلاس ، وفساد المحسوبية . وإن فروع الاتحاد الاشتراكي السوداني المنتشرة في كل موقع عمل لقادرة بغير تجريح أو إتهام كاذب أن تواجه الفاسدين وأن تفضح خيانتهم لوطنهم ولطفرة الإنماء والعمران . ثم إن علينا أن نتخذ الإجراءات الحاسمة السياسية والإدارية والقانونية لمكافحة التهريب والتكديس والجشع وكل مظاهر السوق السوداء وعلى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي السوداني . . والتنظيمات الفئوية للتجار ورجال الأعمال أن تتحمل مسئوليتها الوطنية في فضح الفاسدين ووضع حد لخيانات القلة الجشعة الضالة .

وقد تبنت اللجنة حديث الرئيس هذا واوردته كقرار ملزم في بيانها الختامي الذي قدمه أحمد عبد الحليم مساعد الأمين العام للمنظمات الجماهيرية (القرار ١١) . وتعميماً للفائدة بل تذكيرا للناس ، فالذكرى تنفع المؤمنين ، نورد هذا القرار : توجه جهات الاختصاص باتخاذ التدابير الفورية الكفيلة .

أ ـ بأن يحظر على الشركات والبيوتات الأجنبية التي تزمع الدخول عن طريق الممارسة أو التمويل أو خلافه في مشروعات التنمية والعمران التي تقوم بها حكومة جمهورية السودان الديمقراطية أو قطاعها العام باستخدام السماسره والوسطاء والوكلاء التجاريين .

ب أن يطلب من الأطراف المعنية التي يزمع التعاقد معها في تنفيذ هذه المشروعات او المشاركة فيها بتقديم إقرار بأن التكلفة المقترحه لا تتضمن

أي مدفوعات أو عمولات لأي وكيل أو عميل أو وسيط أو سمسار .

جـ على أن لا يسري هذا الحظر على استخدام المستشارين القانونيين وبيوت الخبرة في المسائل الفنية البحتة .

د ــ أن تتخذ الإجراءات الكفيلة لإقصاء النشاط الطفيلي في كافة أوجه الحياة الاقتصادية .

وما علينا بما حدث قبل السادس من مارس فقد أوردنا الكثير حول المحاولات الجبارة التي بذلت لمحاربته . . . ما يعنينا هنا هو ماحدث بعد ذلك التاريخ . وللتاريخ لسان يروي ، كما قلنا .

القيادة الرشيدة والشعوذة وتاجر الباروكات :

الروحانية عند النميري (ودراسة جذورها أمر بالغ الأهمية لفهم توجه نميري الإسلامي) هي تركيبة متنافرة من الإيمان ، والخوف والخرافة والشعوذة والسحر . فشخصية النميري ، كما قلنا في مقدمة هذا الكتاب ، شخصية معقدة ذات نتوء . وقد لعبت عوامل كثيرة في تكوين هذه الشخصية بعضها موروث ، والبعض الآخر مكتسب ، شأن كل الناس . وثمة عوامل ثلاثة أثرت تأثيراً كبيراً في هذه التركيبة المتنافرة هي الخوف ، ومغالطة النفس ، ونكران الجميل . فالنميري يريد أن يسود الناس كلهم ، حتى وإن كلفه ذلك المشي فوق الأجداث . وهذه سبيل وعرة محفوفة بمخاطرها ، ولا تفضي إلا إلى هلاك . وكلما أمعن النميري في مسيرته الدامية هذه كلما زادت مخاوفه . وعوضاً عن محاسبة النفس ، ومراجعة الخطى تحمل المغالطة النميري على انكار الواقع والحقائق سادراً في طريق الوهم وممنياً النفس بالمحال . وما أخصب هذه من أرض للخرافة والسحر والشعوذة . وكان أول من انبرى لإرضاء غريزة الخرافة في النميري هو أستاذ العلوم الطبيعية . وكان مؤهلاً لذلك . . لا بحكم تعليمه وانما بحكم هويته وهوايته . فالبهاء أستاذ علم الحيوان من هواة الرياضة في السودان . وله علاقة وثيقة بواحد من أكبر فرق كرة القدم بالبلاد (فريق الهلال) ويقول الهلاليون إن دور محاضر علم الحيوان لم يكن هو تسخير مقدراته الجامعية في تدريب الناشئة ونشر المعارف الحديثة في فنون الرياضه . . . كان دوره هو إمداد فريقه بالسحره جالبي الحظوظ . وهكذا انتقل محاضر العلوم الطبيعية بمهاراته هذه

ليمد الرئيس بالمشعوذين الذين يستقرئون المستقبل للقائد الإشتراكي وراعي المجلس القومي للأبحاث العلمية وراعي الجامعات ومقيم دولة العلم.

ثم جاء دور رئيس مجلس الشعب الرشيد الطاهر، وما نخاله فعل هذا لأمر في نفس يعقوب. قدم الرشيد للنميري صهره وهو رجل ذو تقى وورع فأخذ النميري يقضي كل جمعة بصحبة رئيس مجلس الشعب لدى الشيخ الورع الوقور. وما سعى النميري للرجل بحثاً عن العلم وانما ظنا منه بأن الشيخ صاحب البركات سيقيه عوادي الزمان. ويقول الراوي بأن الشيخ الورع قد أهدى للنميري خاتماً كما أهداه الشيخ الصابوناني عصاة حسب أنهما سيحميانه من الشر إلى يوم الدين. وتعرض النميري لأذى كثير ومؤامرات أكثر فحسب إن العناية ماحلت به إلا لعصاه وخاتمه. وفي غمرة الشعوذة هذه نسي النميري حرسه المدجج بالسلاح، أو عله تناساه. فلولاه لقتل النميري ألف مرة برغم عصاته وخاتمه. نقول تناساهم لأنه لا يريد أن يكون مديناً لأحد، وهنا تبرز الصفة الثالثة نكران الجميل. وهكذا تحمل المغالطة النميري لأن يخادع نفسه ويقول بأن العناية الإلهية تحيط به من بين يديه ومن خلفه. وتتشكل هذه العناية في وجوه عدة، حرس سوداني شاكي السلاح، وأجهزة أمن داخلي وخارجي، واستخبارات تفد أنباؤها من ضفاف النيل وحفافي نهر البوتوماك، وحرس بيض «كفرة» يرسلون عبر الأطلسي لحماية إمام المسلمين في غدواته وروحاته كما حدث في زيارته الأخيره لروما وباريس.

وكانت أولى إنجازات البهاء هي تقديمه للرئيس في عام (١٩٧٤) دجالاً معروفاً بمدينة الأبيض إسمه الشريف عبد الله ليكون «ساحر القصر». وفد الرجل إلى قصر الرئاسة واصبح يعامل معاملة كبار الشخصيات وخصصت له فيلا تابعة للقصر في منطقة كوبر بضواحي الخرطوم. وفي مطلع عهده، في قصر النميري، قبض على الرجل في مطار الخرطوم وهو يحاول تهريب كمية ضخمه من «الباروكات» وما عرفنا الفقهاء يتعاملون في الباروكات وأدوات الزينة للنساء. وأبى ضابط الجمارك المسئول بمطار الخرطوم، محي الدين صابر، إلا أن يصادرها ما لم يبرز فقيه النميري الترخيص التجاري ويسدد الرسوم الجمركية كاملة. فماذا فعل النميري وقد انكشف أمر شيخه؟ ما ثار ولا غضب إلا على رجل الجمارك وأمر بطرده وبتسليم الباروكات مهدداً بالذهاب بنفسه إلى المطار لتخليصها. وكان أن أدخل وزير المالية عنوة في هذه الملهاة، خاصة وقد أصر مدير الجمارك، يومها، (سيف الدولة عبد الرحمن) على

الوقوف بجانب موظفه . وساند وزير المالية رجاله وهو يقول إن الجمارك لا تقع تحت مسئولية وزير المالية أو الرئيس وإنما هي ـ تبعاً للقانون ـ مسئولية مدير الجمارك وحده وكل ما يسطيع الوزير فعله هو دفع الرسوم الجمركية على أن تحمل أعباؤها على ميزانية القصر ، وهو نفس القصر الذي دمغ أهلوه بالفساد على عهد الأزهري لإنفاقهم بضع آلاف من الجنيهات لابتياع الأدوات الموسيقية لحرس التشريفات وأرادت الأقدار أن يلقى محي الدين صابر حتفه في حادث سيارة فحسبها النميري واحدة من كرامات شيخه تاجر الباروكات . ومن ذلك اليوم زاد ايمانه بالرجل ، كما زادت ثقته في حسن اختيار وزيره رجل العلوم الطبيعية .

كانت تلك هي الفترة التي بعث فيها الرئيس بخطابه المشهور حول القيادة الرشيدة ، والذي وزعه المكتب الصحفي للرئيس . وقد بدأ الخطاب بالحديث عن الأمانة في نهج الرسول (ص) كمثال وقدوة . وأورد الخطاب بأن الرسول (ص) «ما كان ليكابر في حق ، وما كان ليجادل في باطل . . لم يكن الحب في شرعته مرادفاً للمحاباة ، فآثر أمته على عشيرته ، وآثر أهله على نفسه . . . كان الرحب صدراً ، الرحيم قلباً ، العف لساناً ، المستقيم مسلكاً ، العادل حكماً ، الأمين عهداً ، الوفي وعداً . . لا يخطو إلا لحكمة ولا ينكص إلا لحكمة لا يتعالى على نصح ، لا يترافع على شورى. يراجع نفسه قبل أن يراجع غيره». ثم مضى الخطاب ليؤكد مقولة طالما رددها النميري ألا وهي : أن الرجل العام ملك عام . . . «وان القيادة إنما هي موقع مرصود للمحاسبة والمؤاخذة ، بما يتعالى على الأداء وعثراته ، إلى المسلك الشخصي لو شابته الهفوات أو الأخطاء» . وذهب من بعد للحديث عن الأمانة فقال : «إن الأمانة لا تتجزأ ، ذلك أن عفة اللسان ، وطهارة اليد ، ويقظة الضمير ، ونقاء السريره ، ووضوح الفكر ، وكفاءة الأداء ، إنما هي جميعاً مقومات تتكامل لدى القيادة القادرة على حمل الأمانة وتحمل تبعاتها . وإن انتقاص أي منها إنما هو انتقاص من القدرة» . وما أعظمها هذه من كلمات بليغة وضيئة . وهكذا حدد النميري مرة أخرى للناس ، المعيار الذي تُسبرَ به أغوار الرجال . تماماً كما فعل بالأمس في محاكم الثورة وهو يدين للفسدين ، أوكما فعل أمام اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي السوداني ، وهو يشخص الفساد ، مظاهره ومحتواه . إلا أن أهم ما في خطاب الرئيس الراشد هو إشاراته إلى الرسول الكريم (ص) كقدوة وأسوة . وما كان الرسول قدوة وأسوة إلا لأنه عاش فكره حياة ، ووافقت سريرته علانيته .

وإن كنا قد رأينا بضع نماذج (وسنرى نماذج أكثر فيا بعد) لإلتزام الرئيس بمعاييره في ادانة المفسدين (محاكم الثورة) ، والتزامه بمعاييره في كبح جماح الفساد (حطابه في اللجنة المركزية وقرارات تلك اللجنة) فعلنا ننظر أيضاً في اقتدائه بالسنة المطهرة التي نشر راياتها في كتاب أصدره المكتب الصحفي . كان الرسول «الرحب صدرا» وسنرى رحابة الصدر هذه في التعامل مع من حاوروا الرئيس الإمام في المساجد ، وكان الرسول «العف لسانا» وسنرى عفة اللسان هذه في حطابات الرئيس إلى أهل بلاده حتى في دور العبادة . وكان الرسول المستقيم مسلكا ، وعلنا قد رأينا صورة زاهية لهذه الاستقامة «الرسولية» في يخوت البحر الابيض المتوسط وعقب كتاب القيادة الرشيدة هذه لا قبله . وكان الرسول «لايتعالى على نصح ولا يترافع على شورى» وما نحن بحاجة إلى المزيد من الحديث عن ما لحق بكل ناصح ومشاور جابه النميري بمالا يشتهي . ومهما يكن من أمر فإن أكبر مفارقة في ذلك الخطاب والذي تحدث عن الأمانة التي لا تتجزأ هي خاتمته . ففي نهاية الخطاب وجه النميري الوزراء والمسئولين بمغالبة أهواء النفس والكف عن الخمر في خلال أسبوع وإلا «الاستقالة» . وهكذا تلخصت الأمانة والشرف والاستقامة في الشرب . لم يقل للصوص أن يكفوا عن تلصصهم ، ولم يقل للمنافقين أن يكفوا عن نفاقهم ، ولم يقل للكذبة أن يكفوا عن نشر أكاذيبهم الصلعاء. ولذا فقد كان الكتاب محل سخرية. كان كثيرون يعرفون بأن أطباء النميري قد نصحوه بالكف عن الشرب ، فكف عنه . وما أكثر ما تتأذى نفس النميري من أن يستمتع إنسان بما هو محروم منه . ولا نظلم الرجل كثيراً بهذا الحكم القاسي فقد أكدت الأحداث المتتالية ما نذهب إليه من تفسير . ففي عام ١٩٨٤ «عام الفتح» أصدر النميري قراراً بمصادرة ورق اللعب من كل المتاجر وحظر استيراده بدعوى أنه وسيلة من وسائل المقامرة والنميري يدرك أكثر من غيره ، وهو يصدر هذا القرار ، بأن ليس كل الذين يمارسون لعبة الورق مقامرين. فلعبة الورق كانت هوايته التي يسهر فيها الليالي ، ولم يكن مقامرا . قرر التخلي عن هوايته . وأذاه أن يستمر الآخرون في ممارستها . وفي نفس العام وقف ليطالب ضباط الأمن بالخرطوم بالامتناع عن التدخين ويقول بأن المدخن العاجز عن كبح جماح نفسه رجل لا يؤتمن في مثل هذا الجهاز الحساس ، وكان النميري من قبل يدخن لفائف التبغ وينهمك في تعاطي التنباك . . . وما اتهمه الناس بالضعف من أجل هذا . وعندما منعه أطباؤه التدخين آلمه أن يستمتع الآخرون بما حرم منه . وفي العام ذاته أيضاً وقف النميري في واد مدني ليطالب الناس بأن يمتنعوا عن تناول وجبات ثلاث

كما يمتنعوا من شرب الشاي ، «فجوعوا تصحوا» . والحكمة الخالدة عرفها الناس قبل خمسة عشر قرناً إلا أن النميري لم يدركها إلا بعد أن نصحه الأطباء بتفادي المبهات والتقليل من الأكل حفاظاً على وزنه وتخفيضاً لنسبة الكلوسترول في دمه خاصة وقد كان النميري يتلذذ بما اكتظ بالشحم من أنواع اللحوم . وما درى النميري بأن كل حياة الإنسان هي صراع بين نوازع الخير والشر ، بين المغريات وكبح جماح النفس عنها .

والنفس من خيرها في خير عافية
والنفس من شرها في مرتع وخم

فالكتاب إذن كانت له دواعيه التي لا تمت للرشاد بسبب . ولذا فمع كل المقدمات حول الأمانة ، وعفة اللسان ، والحكمة ، والنصح والانتصاح ما وجد الرئيس ما ينهى عنه الناس ويتهددهم إلا الشرب . وما أسهل اختيار الشرب كمعيار للحساب وامكانية إستخدامه كسلاح للتشهير ، وهو استخدام انتقائي دوماً . كان أكبر «الخميرين» في النظام هم أقرب الناس إلى النميري ، وما أقلقه هذا . فتهمة الشرب سلاح يستخدم عند الضرورة للتشهير . وللرئيس الإمام شهية واسعة للفضائح والتشهير على الدوام . ففي عام ١٩٧٩ ، على سبيل المثال ، أحاطه يحي عبد المجيد المساعد الجديد للأمين العام للاتحاد الاشتراكي علماً باكتشافه لعدة حالات لاستغلال الأموال العامة في الأغراض الخاصة ، استغلال أموال الاتحاد الاشتراكي لشراء الهدايا واقامة حفلات الزفاف ، وقضاء العطلات ، وشراء الأثاثات الخاصة . تبسم النميري بخبث وقال ليحي : «إن أدراج مكتبي مليئة بالوثائق الدامغة التي تدين الكثيرين . لا تشغل نفسك بهذا» . كان يحي الأمين المنضبط يفكر في نزاهة العمل العام ، أما الرئيس الذي آثر أن يحتفظ بما أسماه الوثائق الدامغة بدلاً من أن يحيلها إلى أجهزة الأمن للتحقيق فقد كان كل همه هو الحفاظ على سلاح للتشهير والابتزاز . وكان أول من وقع ضحية لصرعة الرئيس الدينية الجديدة هما سفير السودان لدى القاهرة وضابط كبير بالسلاح الطبي . أما الأول فقد أوقع به كاتب الديوان محمد محجوب ، والذي أبى السفير أن يصبح مطية لأغراضه في القاهرة . فما كان من كاتب الديوان إلا أن أرسل تقريرا عنه جاء فيه أنه يتعاطى الخمر بانتظام . وكتب النميري إلى السفير يسأله صحة ذلك فرد السفير بأمانة وشجاعة قائلاً إنه يتناول كاساً أو إثنين وما أثر هذا في عمله . وكان صادقا فالرجل من اكثر

سمراتنا مقدرة ويقظة وهمة . عندها استدعى النميري رئيس الوزراء الرشيد الطاهر وشحصي ، وكنت مستشارا له بالقصر ، ليطلعنا على نيته في طرد السفير قلت له إن السفير ليس هو الوحيد الذي يتعاطى الخمر وإن كان هو الوحيد الذي ملك الشجاعة ليقر بذلك . كما قلت بأن السفير رجل مقتدر وإن في طرده بهذا الأسلوب إهدار لكرامته أمام الناس وصدمة عنيفة لعائلته وأهله الأكرمين . وأكد قولي هذا وكيل وزارة الخارجية محمد ميرغني والذي استدعي للاجتماع — بناء على رجائي — لغياب وزير الخارجية محجوب مكاوي . إلا أن رئيس الوزراء ذهب لتأييد رأي الرئيس قائلا بأن الرجل يجب أن يكون عبرة لغيره . وكان كلاهما يعلمان بأن الأروقة العليا للنظام تعج بالسكارى ولكنّها اختارا أن تكون العبرة من بين من هم أقل نفوذاً وسطوة .

وعلّ الأقدار أرادت أن تفضح النميري فقد شهد الناس — عقب هذا الحادث — إثنين من كبار رجالات النظام المقربين للنميري (يومذاك) هما أبو القاسم محمد ابراهيم وزين العابدين محمد أحمد على شاشة التلفزيون في حفل ساهر وفي حالة حسبها الناس سكرا . وقامت قائمة الدنيا وقتها ، كما ارتفعت صيحات الغضب والاستنكار من كثيرين . وشهد الناس النميري ، من بعد ، على شاشة التلفزيون نفسه مدافعاً عن الرجلين ، متحدثا عن أمجادهما وقائلاً بأنهما شباب قدم للوطن زهرة عمره ، وأنه من واجب الناس ، تقديراً لدورهما ، أن يغفروا لهم التجاوز البسيط والذي هو سمة من سمات الشباب . وبعد عامين فقط — عندما انفرطت أواصر الصداقة بينه وبين أبي القاسم — وقف النميري ليدين نفس الرجل بسبب تجاوزاته والتي أصبحت يومذاك طيشاً ، ونزقاً ، ورعونة .

احيمر والثقة المفقودة :

وبينما كان النميري منهمكاً في حياكة الدسائس وسط أصدقائه واعدائه على السواء ، خالطاً القرار السياسي بالخرافة والشعوذة ، وغاضاً الطرف عن فساد الأروقة العليا لنظامه ، راح النظام يتمزق . وكانت مظاهر هذا التمزق واضحة للعيان في كل المستويات والمجالات ، وما كان الجيش ببعيد عن هذا التمزق . ونتيجة لذلك قام العقيد حسن حسين بمحاولة للإطاحة بالحكم في سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ . ويعتقد أن

للإخوان المسلمين ضلعاً كبيراً في ذلك الإنقلاب، خاصة وقد أقاموا صلاة الغائب على روح «الشهيد» حسن حسين وصحبه. وكان من بين من شارك في تلك المحاولة نفر من الذين نهضوا لإنقاذ نميري في انقلاب يوليو/تموز ١٩٧١ مثل ضابط الصف حماد أحيمر الذي قاد الدبابات التي قصفت القصر وقامت بإنقاذ النميري من قبضة معتقليه. ولعل في اشتراك احيمر في محاولة للاطاحة بنفس الرجل الذي أنقذ قبل أربع سنوات فقط مايدل على فقدان بعض العناصر بالجيش للثقة في رئيس البلاد والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

كانت أغلبية من اشتركوا في تلك المحاولة من أبناء غرب السودان (بمن فيهم احيمر نفسه). ولعل المرء لا يخطيء إن قال بأن غرب البلاد كان ينظر بشيء من الغيرة للوضع الجديد في جنوب السودان، الحكم الذاتي الاقليمي والمساعدات الحكومية والدولية الضخمة لتركيزه في الوقت الذي بقي فيه الغرب، خاصة منطقة جبال النوبة يعاني ما حسبوه إهمالا. وفي الواقع كانت أصوات العديدين من كبار المسئولين بالنظام ترتفع احتجاجاً على إهمال الحكومة المركزية لتنمية تلك المنطقة وتقول بأن الجنوب يجب أن تكون مثالاً يحتذى في بقية الأقاليم. وكان من بين هؤلاء محمود حسيب حاكم إقليم كردفان، والذي ينتمي لنفس المنطقة التي جاء منها احيمر. ففي يناير/كانون الثاني ١٩٧٧، مثلاً، قال حسيب في خطاب له أمام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي بأن الحكم الاقليمي (أو لا مركزية الحكم) هو الحل الوحيد لمشاكل الإدارة في تلك المناطق. ولكن النميري أمره غاضباً بعدم الخوض في هذا الموضوع، واندفع الحواريون من بعد يندون بحديث حسيب ونزعته «العنصرية». وبعد ثلاث سنوات أيقن النميري بأن لا مناص من المزيد من الاقليمية لمعالجة مشاكل قطر قاري كالسودان فاعلن عن مشروعه للحكم الاقليمي باعتباره هو الحل الوحيد لمشكلة الإدارة في البلاد، وكان ذلك في يناير/كانون الثاني ١٩٨٠. ومرة أخرى وقف الحواريون أنفسهم، كالكورس الاغريقي، يرفعون أكاليل النصر لهذا «الكشف العظيم».

نعود إلى محاولة سبتمبر/أيلول ١٩٧٥. كان رئيس الاستخبارات العسكرية العميد محمد يحيى قد تلقى معلومات عن التخطيط لإنقلاب ينظمه سلاح المظلات وسلاح المدرعات. واتصل يحيى، حال تسلمه المعلومات، بالعميد يوسف أحمد يوسف (قائد سلاح المظلات) في منزله بأم درمان طالباً إليه الحضور فوراً لمبنى القيادة

العامة بالخرطوم . وهرع يوسف لتفتيش قواته بشمبات قبل الذهاب إلى القيادة ، مثله مثل أي ضابط يدرك واجبه. ولدى وصول يوسف منطقة شمبات وجد لدهشته أن أنوار ثكنات الحرس الليلي مطفأة تماماً ، وهذا أمر غير طبيعي . وعند استفساره عن الأمر قيل له بأن هناك انقطاعاً للتيار الكهربائي. وكانت تلك فرية إذ كان نفس الحرس الليلي هو رأس الرمح في الانقلاب . وعقب زيارة يوسف أدرك الجنود بأن أمرهم قد تكشف ولذا قدموا ساعة الصفر وتوجهوا إلى القيادة العامة للإتصال بشركائهم في المؤامرة وتطويق قوة المظلات هناك. وتوجه يوسف بدوره إلى القيادة العامة للتشاور مع زملائه ثم الذهاب إلى قواته المتمركزة في داخل القيادة . واسرع بمشاوراته ثم توجه إلى مقر تلك القوات يصحبه نائب رئيس هيئة الأركان محمد عثمان هاشم وقائد سلاح المدرعات تاج السر المقبول ليجدوا أن المجموعة المتمردة قد سبقتهم وحاصرت قوة المظلات المتمركزة بالقيادة . وبدلاً من المضي في اعتقال بقية كبار الضباط بالقيادة أمضى المتمردون وقتاً لاقناع يوسف — لاحترامهم له — بالإنضمام إليهم يقولون بأن الأمر قد انتهى وأن النميري قد اعتقل في استراحته بضواحي الخرطوم حيث اعتاد قضاء ليلة الخميس . وبالفعل كان المتآمرون قد أوفدوا فريقاً لمحاصرة منزل الرئيس الريفي إلا أنه تلك الليلة كان قد بقي في منزله الرسمي داخل ثكنات الجيش .

استطاع يوسف ، وهو معتقل بين جنوده ، تسريب رسالة لزميليه في القيادة محمد يحيى والسر محمد أحمد وكان أول ما فعلاه هو التوجه للرئيس في منزله لإخطاره والتعرف على خطته التي يعالج بها الموقف . وأرادت الأقدار للرجلين أن يسارعا بالخروج من مقر القيادة قبل أن يلحق بهما المتآمرون . وهكذا وصل الضابطان إلى منزل النميري والذي ماعناه من الأمر إلا سلامته . فبدلاً من أن يقرر الرئيس الذهاب إلى أي نقطة عسكرية ينظم منها ويقود العمليات المضادة طلب إلى حرسه الخاص حسين صالح الإسراع به وبزوجته الى منزل صديقه محمد عبد الفتاح بابتوت (سفير السودان بالكويت الآن) في منطقة الجريف بضواحي الخرطوم . تسلل لواذا من ساحة الوغى نفس الرجل الذي وقف ليعيب على الإمام الهادي المهدي خروجه من الجزيرة أبا تاركاً رجاله وجنده وخرج الضابطان ليتجها إلى حيث يذهب القادة يخططون ، ويعبئون ، ويديرون رحى الحروب مع من بقي من صحبهم وكان أبرزهم هو اللواء بشير محمد علي بحكم تحريكه لقوات المدرعات .

وعلّ لنا وقفة هنا تتملى فيها جانباً من شخصية القائد . فالنميري ، أكثر من أي رئيس آخر عرفه السودان ، لا يتحدث إلى الأمة دون أن يشير إلى السلطات التي منحها له الدستور لتولي زمام الأمور في كل مجال : السياسي ، والاقتصادي ، والزراعي . بل كثيراً ما أشار إليها وكأنها سلطات مطلقة . ومع هذا فإن المجال الذي يفتقد فيه توليه زمام الأمور ، هو المجال الوحيد الذي يعرفه بحكم تكوينه المهني ، ويفترض أن يؤديه بلا منازعة ألا وهو الجيش . فإن نازع الناس نميري في ممارسته لسلطاته المدعاة في حقل الاقتصاد ، والإدارة ، والتعليم ، والتجارة ، والزراعة فلا يستطيع أحد أن ينازع في حقه في قيادة الجيش . ولم تكن قيادة نميري للجيش بالقيادة الشرفية في ١٩٧٥ (أي كقائد أعلى للقوات المسلحة بحكم رئاسته للدولة) بل هي قيادة فعلية بحكم منصبه كقائد عام . وقد ظل نميري يمارس هذه القيادة دوما إلا في الحالات التي يضطر فيها الجيش لاستخدام السلاح . وهنا يكشف النميري عن جانب آخر لشخصيته وهو ما أسميناه برخاوة الركبة . كان سلوك النميري في سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ وصمة في جبينه كقائد للجيش وعاراً ألحقه بالزي العسكري الذي يباهي به . وما اكتفى النميري بهذا بل أضاف إليه عاراً آخر هو انعكاس لجانب ثانٍ في شخصيته ألا وهو — نكران الجميل — فسرعان ما اقصى من الجيش كل من ساهم في انقاذه شخصياً وانقاذ نظامه . فقد صعب على الرجل أن يشهد من حوله من يذكره بهول يوم الجماجم . . يوم أن فر المرء من أخيه وعشيرته التي تأويه .

ومن ناحية أخرى كشف ذلك الانقلاب الفاشل عن جانب ثالث لشخصية القائد : جانب الشعوذة والخرافة . أو لعلها جانبين ، المغالطة والخرافة . فقد ظن نميري أو روض نفسه على الظن بأن فشل الإنقلاب ونجاته إنما كان بفضل عناية السماء التي تدخلت لإنقاذه رأفة بالسودان . وما ذكر ولا أراد أن يذكر يوسف ، ومحمد يحيى ، والسر ، وهاشم ، وبشير وجنودهم الكثر الذين خاضوا الدماء لانقاذه . فكلهم قد عقلها وتوكل ولم ينتظر الفرج الهابط من السماء . وسنرى ، عما قليل ، صوراً مخزية من الجحود والنكران . ويقولون ما أكثر العبر وما أقل الاعتبار . فبدلاً من أن يسعى النميري بعد هذا الحادث لتقليص سلطاته انصرف إلى الاستحواذ على المزيد منها فالمادة «٨٢» من الدستور الدائم والتي تنص على أن رئيس الجمهورية هو رمز السيادة والوحدة الوطنية ومجسد إرادة الشعب كانت تعني ، في عرفنا ، بأن رئاسة الجمهورية ترمز للسيادة لأنها أعلى سلطة في البلاد ، وترمز للوحدة الوطنية لأنها

تتجاور الشمال والجنوب ، وتعتبر البلاد وحدة لا تتجزأ وبالتالي فلابد من تجسيد إرادتها في رمز واحد . . . فالإرادة هي إرادة الشعب الذي يسميه الدستوريون مصدر السلطة والشرعية . ولكن النميري فسر كل ذلك بشكل آخر منذ خطاب التأبين في يناير ١٩٧٥ . فالرئاسة في عرفه فرد لا مؤسسة ، وإرادة هذا الفرد هي إرادة الشعب مجتمعا . فالنميري ، إذن ، لا يتصرف وفقاً لإرادة الشعب لا لأنه ينكرها بل لأنه يظن أنه الشعب . وما كان فريد عصره في هذا . فقد سبقه لويس الرابع عشر : «الشعب أنا» . وستكشف الأحداث بأنا ، مرة أخرى ، لم تظلم الرجل بهذا الحكم القاسي .

وتنص المادة «٨١» من الدستور على مسئولية الرئيس عن صيانة الدستور وحماية استقلال البلاد ووحدة أراضيها وكفالة حسن سير السلطات العامة . ومثل هذا النص تورده دساتير عدة . فالدستور الفرنسي مثلاً ينص على دور الرئيس في كفالة الدستور ، والأداء المنتظم للسلطات العامة ، وحماية استقلال الأمة ووحدة أراضيها واحترام معاهداتها . فكل هذه مهام دستورية ولا يملك فرد واحد أن يباشرها . ولكن النميري ليس فرداً واحداً ، هو العالم في واحد . وليس على الله بمستكثر أن يجمع العالم في واحد . وسنسرد فيما بعد تفصيلاً لكيف أن النميري ظل يشير الى المادتين «٨١» ، «٨٢» للتدليل على أن كل ما يفعله إنما هو مشروع بنص الدستور ، أي نص هاتين المادتين كما فسرهما . وبالرغم من هذه المغالاة في تحميل النصوص الدستورية مالا تحتمل ، بل ما لا يقول به عرف أو سابقة سعى النميري لأن يضيف إلى الدستور فقرة جديدة في ظاهرها البساطة وفي داخلها السم الزعاف . وتمنح هذه الفقرة النميري الحق في إصدار الأوامر الجمهورية التي تحمي سيادة البلاد ووحدتها الوطنية على أن تكون لتلك الأوامر قوة نفاذ القانون . وكان د . جعفر بخيت — مهندس الدستور — أول من وقف ضد هذا التعديل بصلابه لأنه يناقض كل حرف حرف في ذلك الدستور . وفد إليّ بخيت في مكتبي بوزارة التعليم وكان عضواً بمجلس الشعب الذي لم أكن عضواً فيه آنذاك . قال بخيت ، وكان أسيان حزينا ، بأن جهاز الأمن يرغب في تعديل الدستور بحيث يتسنى له الاعتقال التحفظي دون حدود (فالاعتقال التحفظي منصوص عليه في القانون ولكنه يخضع لفترات زمنية محددة) وهو أمر مثير للجدل على أية حال ، نعم موضوع الحبس التحفظي واحد من الموضوعات التي تثير جدلاً كبيرا . فالبعض يحسبه تعدياً صريحاً على واحد من أهم

حقوق الإنسان الأساسية ألا وهو حرية التنقل . بيد أن النقاد الذين ينطلقون في نقدهم من اعتبارات الحقوق الأساسية يغفلون اعتبارات أخرى مثل السلامة العامة وأمن المجتمع تستوجب حمايتها الحد من حريات بعض الأفراد . وقد صدر قانون الحجر التحفظي السوداني مع الاعتبار الكامل للمادة ٤١ من الدستور الدائم . وتنص تلك المادة على مايلي : «تكفل للمواطنين حرية التنقل والإقامة إلا لأسباب يقتضيها الأمن أو الصحة العامة يبينها القانون . على أن تحدد مدة ومدى أي حجر عليها» . فالقاعدة إذن هي حرية التنقل والإقامة ، والحد منها هو الاستثناء . وتأكيداً لهذه القاعدة يلزم الدستور المشرع بأن يحدد مدة ومدى الحجر .

وفي معالجتنا لموضوع الحجر التحفظي استرشدنا بقانونين نظيرين هما القانون الهندي والقانون التنزاني وكلاهما يبيح هذا اللون من الحظر . وقد يفيد أن نقف قليلاً هنا عند التجربة الهندية لأكثر من سبب . فالهند بلد ديموقراطي يأخذ بالنظام التعددي . والدستور الهندي أكثر الدساتير عراقة في دول العالم الثالث . ولهذين السببين وحدهما تجدر الإشارة للتجربة الهندية ، خاصة وأكثر المنددين بقانون الحجز التحفظي من دعاة الديموقراطية التعددية . وكان موضوع الحجز التحفظي محل نقاش عاصف في الجمعية التأسيسية الهندية في عام ١٩٤٧ . وجاء هذا النقاش في إطار دراسة حقوق الإنسان في الهند على ضوء التعديل الخامس للدستور الأمريكي والذي أراد بعض الدستوريين الهنود تبنيه في الدستور الهندي . وكما هو معروف ينص التعديل الخامس على احترام حق الحياة والتملك وعدم الحد منها إلا عن طريق المحاكم .

وقد لعب العالم الدستوري الهندي د. ن. راو دوراً كبيراً في التأثير على الجمعية التأسيسية . وقام راو ببعض رحلات إلى أوروبا وأمريكا للتشاور مع أساطين الدستوريين قبل أن يقدم مذكرته النهائية إلى الجمعية . وكانت واحدة من أهم هذه الزيارات زيارته للقاضي فرانكفورتر في واشنطون . وفرانكفورتر واحد من أكبر قضاة المحكمة العليا الأمريكية الذين لعبوا دوراً في إرساء القواعد والسوابق لتأكيد المبادىء التي قال بها التعديل الخامس . وكان راو حريصاً على التوفيق بين شيئين ، تأكيد مبادىء الحقوق الأساسية والحفاظ على السلام الاجتماعي في بلد كالهند ، ليس هو أمريكا . فالهند بلد تتنازعه عوامل التشقق الطبقي ، والثقافي ، والاثني ، والديني .

وقد عرفت الهند قوانين الحجز التحفظي منذ القرن الماضي (قانون الدفاع عن

الهند ولوائح السجناء بولاية البنغال عام ١٨١٨) . وكان الهدف من هذه القوانين هو التحفظ على العناصر التي تهدد السلام الاجتماعي بإثارة النعرات الطائفية أو الدينية، والمهربين ، والقوادين . . . إلخ . وبالرغم من هذا فقد أسيء استخدام هذه القوانين ضد الخصوم السياسيين إبان حركة التحرر الوطني . وكان من بين ضحايا سوء إستخدام هذه القوانين الكثير من القيادات الوطنية الهندية .

وبالرغم مما تعرضت له هذه العناصر الوطنية من جراء استغلال هذه القوانين فقد أصرت الجمعية التأسيسية على ضرورة الإبقاء على قوانين الحجز التحفظي باعتبارها صمام أمان لحماية الدولة الوليدة من التفتت والتخريب . وكان من رأي الجمعية أن تحديد مفهومي الأمن العام والسلام الإجتماعي لا يمكن أن يترك للقضاة وحدهم لأنهم أقل إحساساً بنبض المجتمع من ممثلي الشعب الذين يخضعون لمحاسبة ومراجعة الناخبين بصورة دورية . وإدراكاً لما في هذا الأمر من محاذير (إحتمال إستغلال السلطة التنفيذية لهذه القوانين كسلاح ضد خصومها) فقد نص القانون على إخضاع أوامر الحجز التحفظي لمراجعة دورية من جانب لجنة استشارية مستقلة تضم بعض القضاة أو الأشخاص المؤهلين ليكونوا قضاة . ولم يكن هذا النص في حد ذاته ضمانة كافية إذ أن انديرا غاندي استخدمت نفس هذه القوانين خلال فترة الطوارىء لاعتقال خصومها . بيد أن إنديرا دفعت ثمن هذا غاليا . . . ليس فقط بإدانة محكمة العليا لها على أساس تعارض إجراءاتها التحفظية مع روح الدستور ، بل ومن الناخبين الذين لم يسقطوا نظامها فحسب بل واسقطوها في دائرتها الانتخابية . وهذا هو ما رمت إليه الجمعية التأسيسية بقولها بأن الحكومة التي تتجاوز القانون والدستور تخضع دوماً للمحاسبة والمراجعة من جانب الشعب مصدر السلطات .

وهكذا لم تولد قوانيننا في فراغ بل جاءت نتيجة لدراسة متأنية لتجارب الآخرين . فكما كنا ندرك ضرورة وجود مثل هذه القوانين ، كنا ، بالمثل ، على بينة من احتمال سوء استغلال السلطة لها . ومن أجل هذا جاء النص في الدستور على ضرورة تحديد «مدة ومدى الحجز» . كما نصت اللوائح على إخضاع قائمة المتحفظ عليهم لمرجعة دورية من جانب مجلس الأمن القومي والذي كان يضم فيمن يضم النائب العام . وكثيراً ما وقف النائب العام زكي مصطفى ضد محاولات تجاوز الدستور في الحجز التحفظي على اشخاص فوق المدة المقررة . وكان الرئيس دوماً يناصر رأي النائب العام طوال الفترة ما بين أعوام ١٩٧٣ — ١٩٧٥ . وبالرغم من هذا ، وهذا

أمر نعترف به ، وقعت تحايلات كثيرة على هذا القانون مثل إطلاق سراح المتحفظ عليهم بعد إكمال المدة المحددة إستجابة لقرار مجلس الأمن وتوجيه النائب العام وما أن يصل الواحد منهم إلى داره حتى يعتقل من جديد . ولا شك في أن الأجهزة ، وإن التزمت بالتطبيق الشكلي لمنطوق الدستور والقانون ، إلا أنها لم تلتزم بجوهره .

قلت لبخيت ، والذي جاء في اسبانا ، بأن أجهزة الأمن تدرك بأن هناك حداً دستورياً على سلطاتها وهي تسعى اليوم لإزالة هذه الحدود . والجانب الإيجابي في هذا هو أن الدستور يطبق ويحترم ، وإلا لما سعى الناس لتعديله ، يصدق هذا على النميري كما يصدق على الأجهزة الأمنية . وأشرت هنا إلى مواقف الدكتور زكي مصطفى في مجلس الأمن عندما كنت عضواً فيه . وبعبارة أخرى فإن الأجهزة تسعى إلى الحل الأسهل . . . تعديل الدستور بالقدر الذي يزيل الحواجز القانونية مما يسهل من مهمة اجهزة الأمن ، بدلاً من خوض المعارك القانونية مع النائب العام ، وربما المحاكم . ورد بخيت قائلاً : «وماذا عن زعمنا بأن الدستور الدائم جاء نتيجة لدراسات متعمقة. لقد ظللنا الأسابيع والشهور ننقب في كل أنماط الدساتير بما في ذلك مشروع الدستور الذي أعدته الأحزاب ، كل ذلك لنخرج بدستور دائم وراسخ . ما جدوى كل هذا إذا كان نفس الدستور سيعدل لمجرد حدوث محاولة انقلابية فاشلة ؟ فلن يكون هذا بدستور دائم ولن تكون هناك مصداقية لكل دعاوانا .

ولكن ، بينما كان موضوع الحبس التحفظي هو الشغل الشاغل لجهاز الأمن ، كانت هموم النميري في موقع آخر ، التكريس من سلطته بالقدر الذي يمنحه حقاً في التشريع دون اعتبار لمجلس الشعب . أراد النميري أن ينتزع لنفسه سلطة إضافية تخول له إصدار أوامر جمهورية لها نفس مفعول القوانين . كما أراد أيضاً أن ينص في الدستور على أن الإساءة لشخصه خيانة عظمى . وقد اقنع بالتخلي عن هذه الأخيرة إلى حين . كما أقنع أيضاً بالتخلي عن اقتراحه بأن يضمن في الدستور نص يلزم المحاكم بقبول تسجيلات الكاسيت في القضايا الجنائية . ومع هذا ما أن حل شهر يوليو/تموز ١٩٨٤ حتى ضمن النميري في مقترحاته لأسلمة الدستور كلا النصين ، ذلك الذي يجعل من الإساءة لشخصه خيانة والنص حول التسجيلات وضرورة قبولها أمام المحاكم كبينـة .

وعلى أية حال استطاع النميري وجهاز الأمن في النهاية تحقيق أهدافهما فيما يتعلق

بالمواد «٨١» ، «٨٢» ، «٤١» . وكان نميري هو المنتصر الأكبر . . . انتصر النميري في معركته الكبرى ضد المؤسسات بتحقيق نصر استراتيجي للمرة الأولى كما سنرى . وواقع الأمر أن نفس هذه التعديلات التي تمت في سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ هي التي وافق النميري على إزالتها من الدستور لتمكين المعارضة من الانخراط في صفوف الاتحاد الاشتراكي . فقد نص الاتفاق الذي وقع مع الشريف حسين الهندي في لندن على ما يلي :

«إن الدستور الدائم للسودان هو القانون الأساسي للحكم في السودان . وإن بابه الثالث يكفل الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين بما في ذلك حرية التنقل والإقامة وحرمة الحياة الخاصة وسرية الرسائل البريدية والبرقية والهاتفية وحرمة المساكن وحق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة وترشيح أنفسهم لتولي الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة والتعبد وأداء الشعائر الدينية وحرية الرأي وحرية الصحافة في خدمة أهداف الشعب وحق الإجتماع السلمي وتسيير المواكب . ولقد فرضت بعض الظروف الإستثنائية ، تقييد بعض هذه الحريات بنصوص استثنائية في بعض القوانين ، ولا بد من زوال هذه النصوص بزوال الظروف التي استوجبتها بغير تفريط في سلامة الوطن» . (سنتناول هذا الجانب بشيء من التفصيل في فصل لاحق) .

وهكذا بحلول سبتمبر ١٩٧٥ لم يعد الدستور هو ذاك نفسه الذي فاخرنا به الناس قبل عامين . ووجد النميري سنداً راكزاً في محاولته تلك لتعديل الدستور من رئيس مجلس الشعب الرشيد الطاهر والمساعد الأول لأمين الاتحاد الإشتراكي بدر الدين سليمان . وحتى لا نظلم الرجلين فربما كانا يوقنان بأن النميري هو ركيزة النظام وبالتالي فلابد من دعم سلطاته حتى يتمكن من حماية (المكتسبات الثورية) . ووقف بخيت في الجانب الآخر وهو يكرر القول حول «مصداقية» قولنا بدوام الدستور . ودهب به الأمر إلى حد التصويت ضد هذا التعديل . وقد اثبتت الأحداث أن أمضى سلاح استخدمه الرئيس في تجاوزاته للدستور هو المادتان «٨١» ، «٨٢» المعدلتان . . . بدأ التبشير بهما أول مرة في يناير ١٩٧٥ ثم انتقل بهما وقد شحذت أطرافها في سبتمبر ١٩٧٥ لضرب المؤسسات كلها ، حتى أجهز عليها بتسديد طعنته القاتله الى خاصرة التنظيم في عام ١٩٨٢ .

ومات جعفر بعد مضي ستة شهور على ذلك التعديل وهو مثقل بالعمل والجراح

وكان يقول لصديقه وصديق أبي بكر الوقيع قبل اسبوع من موته : «هذا صنم صنعناه بأيدينا ولن يزله إلا رب العباد» . وبالرغم من هذا فعلّنا تقف قليلاً لنذكر صراعه الطولي من أجل المؤسسية والدستورية . فالناس لا يذكرون له الا مقولاته عن «جعفر المصور» . وعن الرئيس الذي تجمع فيه بعنخي ، وبادي ، والمهدي ، ورث الشلك . وما كذب جعفر في كل الذي قال إلا أن محنة الكثيرين الذين يوغلون في النقد السياسي هي أنهم ينظرون إلى الأحداث العامة من منطلق الحقد الشخصي ، أو الغضبة الآنية ، أو البحث عن كباش الفداء . وأخطر ما يقود إليه هذا اللون من النقد والتحليل هو أنه لايبصّر الناس بحقائق التاريخ الموضوعية ولا يوفر عبرة لمن يريد الاعتبار . وهو ، في نهاية الأمر ، ضرب من الممارسة الفكرية لنعادة السرية . ولوذهب بي الاضطغان إلى حد الكتابة عن النميري معدداً لنناس مخازيه دون أن أتناول طموحاته وانجازاته وفي إطار تحليل موثق لما افلحت في أن اقدم للناس سفراً يبين أين تنكبنا الطريق ؟ وكيف أخطأنا ؟ وما هي الدروس التي تعلمناها لمستقبل أيامنا .

كان أمام ناظريْ جعفر وهو يردد ما ردد أول رئيس سوداني شمالي يرتضيه أهل الجنوب طواعية فكان رث الشلك . . . وكان أمام ناظريه الرئيس الذي حمله الشيوعيون على أكتافهم قبل تفجر الصراع بينه وبين زملائه المناصرين للحزب الشيوعي في داخل مجلس قيادة الثورة ، والرئيس الذي ارتضت به قوى الناصريين والعروبيين ووضعته في حدقات الأعين . والرئيس الذي تجمعت حوله نخبة المثقفين من الوسط ، جاءت إليه من كل حدب وصوب لتحتل مواقع الصدارة في أجهزة حكمه ونظامه السياسي . والرئيس الذي ارتضاه الميرغني والمهدي بعد مصالحة وطنية شاملة كان شعارها وداعاً للسلاح ، والرئيس الذي وقع مع نظامه كبير المناهضين الهندي ميثاقا يعترف بتنظيم نميري الاتحاد الاشتراكي السوداني كتنظيم أوحد ، ويعترف بدستوره كقانون أساسي للبلاد. هذا الرئيس الذي لم يتأت له ما تأتى لغيره من قبل في السودان قد أصبح بسبب من كل هذا التأييد رمزاً للسودان الموحد ، ولأول مرة في تاريخه الحديث . وما السودان إلا بعنخي وبادي والمهدي ورث الشلك وكان النميري بكل هذا هو جعفر المتصور ، منشورة راياته ومنصورة جنده . وما رفع هذه الرايات على طول عهود النميري (فثورة مايو إنما هي مايوهات كثر) إلا الذين ساندوه من مواقع اليسار ضد ما أسموه اليمين الرجعي ، وساندوه من

مواقع الوسط ضد ما أسموه تشنج اليسار وتحجر اليمين ، وساندوه من مواقع العروبيين ضد من أسموهم بالشعوبيين ، وساندوه من أقصى الجنوب ضد ما أسموه بعنصرية أحزاب الشمال ، وساندوه من أقاليم السودان المختلفة ضد ما أسموه بتركيز السلطات في المركز إبان العهود السابقة ، كل واحد من هؤلاء أسهم في أن يمنح «المايوهات» الكثر دفعة للإمام . وكان النميري في اوائل عهده ، ومع كل هذا التأييد ، رجلاً متواضعاً مدركاً لقدر نفسه . وقف أمام الناس ليقول في لقاء المكاشفة.(يونيو ٧٥)

«يعتب العاتبون على خطاب رائد مجلس الشعب ، والذي أسرف في كرمه وحسن ظنه حين أشار فيه بالمقارنة إلى أسماء مجيدة في تاريخ هذه الأمه . ولا أظنني في موقف يتيح لي التعليق على الخطاب وعلى محتواه ولكن الذي أريد أن أقوله وأن أوضحه ، أنني كما تعمون لست زاهداً في المديح فحسب ، بل اعتقد مخلصاً أنني لا أستحقه» . ثم مضى يقول : «إنني لا أرضى ولن أرضى لنفسي ولا لشعبي أن يعطي ثقة عمياء غير محدودة لأي كائن ، إلا من خلال ما هو ملموس ومحسوس وواقع . . . إن ما أريده وأطلبه منكم جميعاً ، أن أسمع وبالصوت العالي ، نقداً بناءً لمنجزاتي وممارساتي لو شابها الخطأ أو تجاوزها الصواب» . وكبر النميري في أعين الناس بمقاله هذا . . . وتشهد الأيام التوالي أن النميري لم يعنِ حرفاً واحداً مما قال .

فهذه كلها هي حقائق الحياة التي رمى لها بخيت . ولن يفيد المحلل أو الناقد كثيراً أن يلغي الواقع ، أو يتجافى الحق الصراح . وعلّ الناقدين يحسنون فعلاً لو تدارسوا الجوانب من سياسات نميري التي جعلت كل هذا التأييد ممكنا . . . أن يتدارسوا الإيجابي في عهده للاقتداء به . وعلَّ السدنة والناقدين معا يحسنون فعلا لو تدارسوا كيف بدد النميري كل هذا التأييد الحاشد عله يفيدهم في مستقبل أيامهم لتفادي مثل هذه الأخطاء ، بدلاً من التلهي بالمكابرة والمغالطة واللجاجة .

ذكرنا أنه في تقريع النميري المستمر لوزرائه ، كنت واحداً من الذين لحقت بهم سياط التشهير . كان حديث النميري يومها عن الوزير الجوالة في أنحاء العالم لحضور المؤتمرات المزعومة وحفلات الكوكتيل . بيد أنه لما ينقض عام على ذلك الحديث حتى كلّف النميرى وزير الكوكتيلات بتنظيم زيارته إلى أوروبا والولايات المتحدة ، كما طلب إليه من قبل الإشراف على المفاوضات مع الإدارة الاثيوبية الجديدة بهدف تحسين العلاقات بين البلدين وقد بدأت تعتريها الصعاب . وكان الهدف من تلك المفاوضات هو متابعة اتفاقية الحدود السودانية الاثيوبية التي أبرمت في عام ١٩٧٤

ووضعت حداً للمشاكل التي هزت العلاقات بين الدولتين على مدى ٧٥ عاماً ، والتي تعسر حلها على الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال . وقد أنجزت تلك الزيارة أكثر من أهدافها . إذ قاد الاتفاق حول تنشيط اللجان المشتركة مع وزير الخارجية آنذاك زودي جبر سيلاسي إلى طلب من الحكومة الاثيوبية لأن يلعب السودان دور الوسيط في المسألة الإرترية. وعين النميري د. بخيت وسيطاً والذي اختار بدوره ، علي النصري حمزه ليكون مقرراً للمؤتمر . كما وقع اختياره على مدينة الابيض لتكون موقعاً للمناقشات السرية . وما عاش د. بخيت ولا رئيس الدولة الاثيوبي الجنرال أمان عندوم — والذي جاءت المبادرة منه نيابة عن اخوته — ليريا نتيجة المحادثات بالرغم من أن جهداً قد بذل في الخرطوم لتوحيد فصائل الثورة الاريترية حتى تكون جبهة موحدة للمفاوضة مع اثيوبيا .

اما بالنسبة لزيارة أوروبا والولايات المتحده فقد كلف النميري وزير «الكوكتيلات» بمرافقته في رحلة استغرقت سبعة أسابيع بأكملها تاركاً وزارته (التعليم) في وقت من أحرج الأوقات بالنسبة للمدارس والجامعات ، فترة الامتحانات . وما كان النميري ليجهل ذلك ومع ذلك كلف الوزير بالإعداد للرحلة ثم مصاحبته من بعد . فالسفر إذن — في حقل الدبلوماسية — أمر لا مفر منه حتى لغير الدبلوماسيين .

من هو القائد ؟

وما وقفتنا عند تلك الرحلة إلا لأنها كانت رحلة مصيرية ، تلتها صدمة قاسية : محاولة الغزو في يوليو/تموز الفاشلة . كانت الصدمة قاسية لأنها كشفت عن ضعف الرئيس القائد وقعود الأجهزة السياسية .

وكان وراء محاولة الثاني من يوليو/تموز ١٩٧٦ هذه الصادق المهدي والشريف حسين الهندي زعيما المعارضة السودانية بالخارج والتي عرفت باسم «الجبهة الوطنية» . وقد كشفت المحاكمات التي اجريت في الخرطوم وأم درمان عقب فشل المحاولة عن التورط الليبي متمثلاً في تدريب ألفي مقاتل تسللوا إلى السودان من ليبيا العام الذي سبق . وخطط للحركة لكيما تتوافق مع عودة النميري من رحلته الرسمية إلى فرنسا والولايات المتحدة . ولم ينج النميري والوزراء المرافقون له — وكنت واحداً منهم

إلا لوصولهم نصف ساعة قبل الموعد المقرر مما ضاعف من إيمان الرئيس بوسطائه السماويين . كان المتمردون قد استولوا ، قبل وصولنا ، على العديد من المواقع بسرعة فائقة كما حاصروا القوات الموجودة بالقيادة العامة للجيش وقام الإخوان المسلمون ، والذين كان لهم ضلع كبير في المحاولة بالاستيلاء على مبنى الهاتف المركزي بالخرطوم . وقد استغرق إخماد التمرد يومين كاملين وما كان ليتم لولا شجاعة عدد من كبار الضباط وجنودهم . بل إن الحماس الطاغي الذي أبداه الجيش في مجابهة حركة يوليو إنما يعزى أساساً للشعور بالمهانة من تحدى مجموعة مدنية غير نظامية لجيش نظامي . . . كان الأمر ، بالنسبة للجيش ، أمر كرامة وشرف عسكري أكثر منه تأكيداً للالتزام بالنظام القائم أو برئيسه .

وكان في استقبال الرئيس بالمطار اللواء الباقر النائب الأول للرئيس ومحمد عثمان هاشم نائب رئيس هيئة الأركان وبعض الوزراء ورئيس الاستخبارات العسكرية محمد يحيى . كما كان هناك رئيس جهاز الأمن القومي على نميري والذي كان بصحبة الرئيس في رحلته . وعندما ابلغ النميري بالأحداث من جانب اللواء الباقر ومحمد يحيى شابه شعور بالتوتر والهلع فلم يضع وقتا في الحديث مع وزرائه ، شأنه دوما عندما يعود من مثل هذه الرحلات . كان هاجسه الأول هو سلامته الشخصية . حتى الضيف الكبير الذي صحبه من باريس أحمد مختار امبو مديرعام هيئة اليونسكو ، والذي صاحبه ليرافقه إلى مؤتمر القمة الأفريقي بموريشص تركه هائماً لوحده . وكان على أن اهتم بأمر الضيف وزوجته حتى تم تأمين نقلها ، بمعونة اللواء محمد عثمان هاشم ، إلى قصر الضيافة الرسمي . أما بقية الوزراء فقد تركوا ، والقصف يئز في السماء ، يتدبرون أمورهم بأنفسهم وكان من بين هؤلاء رفاق ثلاثة مأمون بحيري زميل السفر ، وبونا مالوال الذي جاء لا ستقبالنا وعثمان هاشم عبد السلام الذي ترك هائماً على وجهه كالايتام في مأدبة اللئام . خرجت من المطار وكلمات حسين صالح حرس الرئيس الخاص تطن في اذني : «اخرج من هنا فأنا لا أدري من مع من» . خرجت متوجهاً إلى منزلي ليتلقاني في الطريق على نميري ويقول : «اذهب جنوبا إلى أي مكان» . وتوجهت جنوباً وفي البال رفيقاي مأمون بحيري وبونا مالوال اللذين اتجها شمالا ، ورفيقي اليتيم في مأدبة اللئام وقد بقي وحيداً هائماً في المطار الدامي . أما النميري فقد أسرع به - بناء على نصيحة رئيس جهاز الأمن القومي على النميري ورئيس الاستخبارات العسكرية محمد يحيى — إلى منزل بشير النميري شقيق على النميري

بالإمتداد الجديد بالخرطوم ليختبيء هناك. (وعلَّ تلك واحدة من المرات القلائل التي يستمع النميري فيها لنصح ناصحيه) ومرة أخرى تسلل الرجل لواذا تقى في منزل بشير حتى سحق الآخرون التمرد وأصبح الرجوع إلى القصر عملاً مأمونا. نعم مرة أخرى اختار القائد أن يلحق العار بشرفه العسكري واختار الاختباء بدلاً من التصدي. مجفلاً من المعركة على شط النيل الشرقي كما أجفل بالفرات سو نمير

على تباين مع هذا الموقف المشين، كان موقف اللواء الباقر شجاعاً وواثقا. ولم يكن هناك أدنى شك في أنه القائد الحقيقي بالرغم مما تقول به المادتان ٨١، ٨٢ من الدستور معدلة أو غير معدلة. وهكذا قاد الباقر المعركة وقاتل حتى انتزع النصر لنظام مايو/آيار. ومرة ثانية يجد المرء نفسه مجبراً على تذكر ما قاله النميري عن الهادي المهدي واصماً إياه بالجبن. وما كان الهادي عسكرياً ولا كان له جيش تحت إمرته بعملياته، وإمداداته، واتصاله، وقيادته التي يتوقع الناس، أكثر ما يتوقعون، أن تبرز للطعان عندما يحمى الوطيس.

كاد اللواء الباقر يفقد حياته لولا حسن تقديره. ترك الباقر وخالد حسن عباس مطار الخرطوم واتجها إلى مقر القيادة ليجدا المكان محاصراً وهنا نصحه خالد بالذهاب إلى الثكنات العسكرية في أم درمان. وما كان خالد يعلم بأنها قد سقطت، هي الأخرى، بيد المتمردين بل إن قائدهم العسكري محمد نور سعد قد تمركز فيها. ولم يكن حسب خالد حساب العسكري الذي يخطط، كان رد فعله عفويا. وكاد الباقر أن ينتصح برأيه إلا أنه قرر في النهاية أن يقوم بالشيء المنطقي الوحيد الذي يقوم به أي عسكري في مثل هذه الظروف. لقد رأى الباقر الموت فما هاله، رآه ولم يسمع به سماعاً عبر تقرير أُلقي عليه... ومع هذا توجه للقصر، مقر القيادة، ليشرف على عملية المقاومة من هناك «ذلك هو المكان الصحيح الذي يتواجد فيه القائد، وقد ظل هذا حالي دوماً كلما ألمت بنا ملمة كهذه»،.. هكذا قال الباقر لخالد، وإياك أعني. وفي واقع الأمر لو استمع الباقر لنصيحة زميله لكان مصيرهما كمصير حسين شلالي قائد السلاح الطبي الذي ذهب بشجاعة بعد استقباله للنميري بالمطار إلى وحدته، فمات وهو يعبر جسر النيل الأبيض إلى أم درمان. كان الشلالي واحداً من العديد من العسكريين الشجعان الذين دفعوا حياتهم ثمنا للدفاع عن النميري والنظام. أما خالد فقد إتجه إلى وزارة الداخلية ليبقى هناك مع وزيرها مأمون

عوض أبوزيد .

ومن مقر قيادته بالقصر استخدم الباقر الخطوط الهاتفية الرسمية التي لم يستطع المتمردون الوصول اليها للإتصال بالوحدات العسكرية الرئيسية وتعبئتها خاصة في وادي سيدنا شمال أم درمان وتلك المتمركزة في المدرسة العسكرية للتربية الرياضية بقيادة الفاتح بشاره. كما استطاع أيضاً التنسيق هاتفياً اللواء يوسف أحمد يوسف الذي قاتل بشجاعة رغم قلة موارده داخل مباني القيادة. كما قاتل محمد يحيى حتى الموت لفك الحصار عن القيادة العامة. وهكذا انتصر النظام بفضل جهد الكماة من العسكريين من مات منهم كمحمد يحيى وقد وقصته الرماح، أو جالد حتى النصر مثل يوسف الذي عضه السلاح. وكانت قلوبهم جميعاً، وقلوب من معهم من رجال، موطّنة على الروع . . فالموت، في عرف الذين يرفعون راية «النصر أو الشهادة»، حوض مورود.

وفي نفس الوقت ذاته كان بونا ملوال يحاول الإتصال بالعالم الخارجي. كان هو الآخر قد توجه من المطار إلى وزارته (الإعلام) ليساعد في انقاذ النظام. ترك بونا المطار متوجهاً إلى داره، ثم قال لنفسه سيان الأمر أن يقع عليّ مكروه في الدار أو المكتب. توجه الرجل إلى وزارته واغلق مدخلها الخارجي وقد وضع أقفالها بخارجها، حتى لايثير شبهة وبقي هناك وحيداً مع خفير الوزارة وصبي مراسلة كان يحمله الرسائل. وقد أفاد بونا أيضاً من وجود الهاتف الرسمي للإتصال باللواء الباقر، كما أفاد من صبيه المراسلة لنقل المعلومات إلى وكالة «سونا» والتي لم تمس أجهزة إتصالها اللاسلكي بسوء. فعبر «سونا» نقلت كل التوجيهات اللاسلكية الى قيادات الجيش المختلفة لتعبئتها (أوامر اللواء القائد الباقر) . . . وعبرها نقلت كل المعلومات حول الموقف إلى راديو جوبا، لينقلها بدوره إلى نيروبي والعالم الخارجي. كما تم أيضاً، عبر صبيه المراسلة نقل التوجيه بعودة القوات السودانية المرابطة بالسويس. وقد نقلها الصبي إلى السفير سعد الفطاطري والذي نقلها بدوره إلى جهات الاختصاص في مصر. لحقت ببونا في اليوم التالي، وكان قد اصطحبني صديق معامر أولا إلى منزل مأمون بحيري للاطمئنان عليه. ومن هناك اتصلت بالباقر بالهاتف الرسمي في منزل مأمون. كان الرجل سعيداً وهو يقول «ظل بالنا مشغولاً على من تركناهم بالمطار». وطمأنني على بونا وهو يقول إن الرجل بمكتبه مع وزير الدولة اسماعيل الحاج موسى. كما طمأنني على أخيه عمر والذي وصل سالماً الى منزله بل

ُصاف بأنه يؤمن لنا الاتصال بوادي سيدنا. في الوقت الذي تم فيه قطع الاتصالات الهاتفيه في الخرطوم ظلت تلك في أم درمان وشمبات لم تمس بسوء. ثم طلب مني الباقر البقاء مع مأمون حتى يؤمن لي وسيلة للوصول إلى بونا وقد فعل في المساء.

وكان في مقدور الباقر — بعد صده العدوان أن يستثمر نصره بالوجه الذي يريد. وما فعل الرجل الوفي هذا . . . بل أعلن على الشعب، في كلمة أذيعت نيابة عنه — بأن الرئيس سيوجه خطاباً للأمة بعد وقت قصير، كما أصاف بأن النميري كان يقود المقاومة من موقع القيادة البديل . . فلم يكن الباقر وفياً فحسب بل وكريما . . . وأي كرم أكثر من ستر عورات الرجال؟

عودة المؤسسية

نحسر العدوان وصار طريق العودة إلى القصر آمنا، أو كما يقول أهل بيروت «السكة سالكة». خرج النميري من مخبئه في منزل بشير نميري وصدره يعتمل بمختلف لمشاعر. فقد كان مدركاً، من جهه، لمحدودية قوته ولضعفه، ومن الجهة الأخرى كان هناك إحساس بدور الرجال الذين أنقذوا النظام وانقذوا حياته. وما كان ذلك لإحساس شعوراً بالعرفان، لأن العرفان يفترض أيضاً الاعتراف بقدرة الآخرين، وما يقابلها من ضعف من جانبه. فلاذ النميري مرة أخرى بالخرافة موحياً لنفسه بأن المسألة برمتها إنما هي عناية إلهية. لقد أراد الله إنقاذه وانقاذ السودان بتأخير وصول طائرته نصف ساعة، وإلا لقضي الأمر. وما أدرك أنه لولا قيادة الباقر . . ولولا تسخير بونا لأجهزة سونا . . . ولولا مجالدة محمد يحيي، ويوسف والفاتح ومن معهم من رجال لقضي الأمر «الذي كنتما فيه تستفتيان».

ومهما يكن من أمر كانت هذه الأحاسيس المتشابكة والمضطربة عامل قلق كبير سميري. وفي هول الفجيعة قرر، ولأول مرة، بعد عام ١٩٧٥ أن يعود إلى المؤسسية. وهكذا شهد شهر يوليو العديد من القرارات. كان أهمّ تلك القرارات تدرنه عن وزارة الدفاع وقيادة الجيش وتسليم زمامها لواحد من الرجال الذين عرفتهم سبتمبر ١٩٧٥: كما عرفتهم يوليو ١٩٧٦ بجانب اللواء الباقر، الفريق بشير محمد على وكان قراره الثاني هو تعيين رئيس للوزراء (الرشيد الطاهر). وأمين عام

للإتحاد الاشتراكي (ابو القاسم محمد ابراهيم) . كما قبل للمرة الأولى تأطير العمل المؤسسي في رئاسة الجمهورية والتي أصبحت ، كما شهدنا ، أكبر معقل لتخريب النظام ، وهدم المؤسسات ، واجهاض الخطط . وفي هذا الشأن أصدر الرئيس قراراً بإنشاء منصب لمساعد رئيس الجمهورية للتنسيق في كل الأمور التنفيذية التي لا تقع في دائرة اختصاص رئيس الوزراء بجانب سلطات السيادة التي يمارسها النميري كرأس للدولة مثل رعاية القضاء ، الجامعات ، الجنوب إلخ . . . وقد وُكل إليّ هذا المنصب . كما أوكل إليّ أيضاً منصب مستشار الرئيس للشئون الخارجية ، وعلّ الرجل قد عاوده الحنين إلى دبلوماسية «الكوكتيل» والتسفار .

وفي الواقع لم يكن هناك موقع بالدولة يحتاج إلى التنظيم أكثر من قصر لرئاسة نفسه . وخيل إلي — سذاجة — أن النميري قد تبدل أخيراً واعترف بفضيلة التنظيم . أقول « سذاجة » لأنني لم أدرك وقتها بأن الرئيس ، كعهده دوماً ، ما رمى بقراره هذا إلا إلى خلق مناظر لرئيس وزرائه ، خاصة وقد كانت وظيفة القصر بدرجة رئيس للوزراء . وبعبارة أخرى أراد الرئيس أن يسحب البساط من تحت أقدام نفس رئيس الوزراء الذي عينه . وعلى أي فقد اقدمت على تلك الوظيفة وفي ذهني محاولاتنا في عام ١٩٧٢ لجعل الرئاسة مركزاً مؤسسياً قبل إعلان الدستور في عام ١٩٧٣ . فرئاسة الجمهورية في اعتقادنا ليست هي الفرد وانما هي الفرد والمؤسسة معا .

وحينذاك ما أن تم انتخاب الرئيس نميري عام ١٩٧١ حتى عملنا على اصدار بعض الأوامر الجمهورية الهامة ، الأوامر «١» ، «٢» ، «٣» بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٢ . ويتعلق الأول بتعيين بابكر عوض الله نائباً أولاً للرئيس وخالد حسن عباس وابيل ألير نائبين للرئيس . وينص الثاني على خلق وظيفة وزير للدولة داخل القصر تعاونه إدارات متخصصه في الاقتصاد والأمن القومي والشئون الإجتماعية والقانونية إضافة إلى سكرتارية لإدارة شئون مكتب الرئيس . وكان مبتغانا يومها هو تجنيد أحسن الكفاءات داخل الخدمة المدنية لتغذية محطة توليد القوى السياسية للنظام بالعناصر القادرة على تكييف وصنع القرار . وينص القرار الجمهوري على أن تكون تلك الإدارات إدارات استشارية وليست تنفيذية دورها هو بلورة القضايا بإعداد الدراسات وتوفير المعلومات والتحليل لما يرد إلى الرئيس من وزرائه واجهزته التنفيذية . أما الأمر الجمهوري الثالث فقد نص على خلق أربعة مجالس استشارية قومية لإثراء الرأي في ميادين تخصصها مما يساعد في دعم سياسات

الجهازين السياسي والتشريعي . وهذه المجالس هي :

١ ــ مجلس المستشارين الاقتصاديين
٢ ــ مجلس التنمية الريفية
٣ ــ مجلس التنمية الحضرية وتخطيط المدن
٤ ــ مجلس العلوم والتكنولوجيا .

غير أن النميري لم يعمل على تحقيق شيء من ذلك باستثناء سكرتارية مكتبه والتي تحولت الهياكل السلطات فعاثت فساداً في الحقل الاقتصادي مما ذكرناه آنفا ، تحت عين الرئيس وسمعه ومباركته . وعقب صدور الدستور تم تنظيم إدارة الرئاسة على محورين أولها إنشاء أمانة للرئاسة تشرف على جميع الشئون الإدارية المتعلقة بممرسة الرئيس لسلطاته كرئيس للدولة . والثانية أمانة للحكومة تشرف على جميع الشئون الإدارية المتعلقة بعمل الرئيس التنفيذي كرئيس للوزراء أو ما يعرف بالحكومة . ولم يكن هذا التنظيم بدعة في ظل الانظمة الرئاسية خاصة تلك التي يجمع فيها رئيس الجمهورية بين سلطات رئيس الدولة ورئيس الوزراء . فالأمانة العامة في قصر م تينيون ليست هي الأمانة العامة في قصر الاليزيه . . . والأمانة العامة في لاظوغلي ليست هي الأمانه العامة في مصر الجديدة . . . والأمانة العامة في حيدرا (قصر الرئاسة بالجزائر) ليست هي الأمانة العامة في قصر الحكومة . وقد ألغي هذا التنظيم في إطار هياج عام ١٩٧٥ بدعوى الازدواجية وكأن السودان هذا هو نسيج وحده في مجال تنظيم السلطات . فلا يستقيم عقلاً مثلاً أن تشرف أمانة الحكومة (مجلس الوزراء) على شئون القضاء ، فما دعا الناس لإستقلال القضاء إلا من الحكومة ، باعتبار أن الصلة بين الرئيس والقضاء هي سلطة رعاية . ولا منح الحكم الذاتي للجنوب سلطات مستقلة إلا من سيطرة الإدارة الشمالية (الحكومة) ، وبقي الرئيس وسطة عقد بين الإقليم والمركز لا باعتباره رئيس حكومة مركزية في الشمال وانما باعتباره رأس الدولة الذي تتوحد فيه إرادة الشمال والجنوب . وما كان لمشاركة الرئيس لمجلس الشعب في سلطاته أن تخضع لإشراف إدارة وزارية هي محل المحاسبة من هذا المجلس نفسه . كل هذه بديهيات سعى البعض لتجاوزها إما جهلاً أو دراية . وبسبب كل هذا خبطت قصر الرئاسة الفوضى والتي أخذت ترتع فيها عصابة القصر .

كان أمامي كل هذا التاريخ الحافل والتجارب العديدة فكان أول نشاطي ، في

حقل التنسيق ، هو إحلال عنصر النظام في الأداء الإداري بالقصر الذي اصبح مصدراً للفوضى الاقتصادية والإدارية والسياسية . وفي هذا الشأن صدر تقرير شامل عن كل جوانب العمل برئاسة الجمهورية بالتركيز على مجالات النشاط التي يسميها الدستوريون بنطاق رأس الدولة ، إذ أن مهام الرئيس التنفيذية كانت قد أوكلت إلى مجلس الوزراء . كان مجهودي ، إذن ، هو جعل الرئاسة مؤسسة لها مهام محددة ، ومؤسسة يمكن أن يديرها أي رئيس وليست مؤسسة صممت على مقاس جعفر محمد النميري .

وقد سهل هذه المهمة الأمر الجمهوري المتعلق بخلق منصب رئيس مجلس الوزراء للمرة الأولى في أغسطس آب ١٩٧٦ . وبموجب ذلك الأمر فقد استبقيت جميع السلطات التي يمارسها رئيس الجمهورية كرأس للدولة مما أشرنا إليه ، مثل القضاء ، الجنوب ، مجلس الشعب ، المراجع العام ، رعاية التعليم العالي . كما استبقى الرئيس تحت إشرافه مباشرة سلطة الإشراف على الأمن والدفاع والسياسة الخارجية على أن تناقش كل مشروعات القوانين المتعلقة بهذه الأجهزة في إطار مجلس الوزراء . أما مهام مجلس الوزراء فقد تحددت بإدارة الأعمال الحكومية في شئون التنمية والميزانية والمالية والخدمة المدنية والخدمات الإجتماعية والاعلام والتعليم العام إلخ . . . كما كان على المجلس أيضاً إعداد مشروعات القوانين بلا استثناء ومشروعات الاتفاقيات الخارجية قبل رفعها لمجلس الشعب .

وكان على رأس قائمة أولوياتي موضوع التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومة الاقليمية في الجنوب فقد لعب غياب هذين الجهازين دوراً كبيراً في تفجير الخلافات بين الحكومة المركزية ووزراء الحكومة الاقليمية خاصة حول توزيع السلطات (١٩٧٥ — ١٩٧٦) . وعقب إقرار الدستور وتنظيم أعمال الرئاسة أنشىء مجلس للاشراف على هذا التنسيق في ١٩٧٣/٥/١٠ إلا أن ذلك المجلس قد حل أثناء ما يسمى بإعادة التنظيم في فبراير/شباط ١٩٧٥ كما حلت جميع المؤسسات بالرئاسة دون تفكير في وظائفها وضروريتها . وكان يترأس ذلك المجلس للتنسيق بين الأجهزة والذي شكل بموجب الأمر الجمهوري رقم ١١ في عام ١٩٧٣ اللواء محمد الباقر النائب الأول للرئيس وهو رجل يتمتع باحترام فائق في الشمال والجنوب على السواء كما ضم المجلس في عضويته وزراء من أمثال د . جعفر بخيت وعبد الرحمن عبد الله وزير الإصلاح الإداري والوزير الجنوبي أندرو وايو والذي كان مقرراً له . وقد أدى

ذلك المجلس خدمة عظيمة للبلاد بحله الخلافات بين الأجهزة الحكومية في الشمال والجنوب على حد سواء .

وهكذا أسرعنا ، في البداية ، بصياغة قانون شامل بموجب أمر مؤقت في يونيو حزيران ١٩٧٧ يغطي ما يقرب من ٤٠ قانوناً بهدف توزيع السلطات بين الحكومة الاقليمية والوزارات المركزية . . . وسبق هذا القانون تشكيل لجنة فنية في (٢٩ ٤ ,١٩٧٧) بموجب الأمر الجمهوري رقم « ١١٨ » للنظر — من الناحية الإدارية — في تجربتي الحكم الشعبي المحلي في كل البلاد والحكومة الاقليمية في الجنوب . وترأس تلك اللجنة المحافظ كامل محمد سعيد وضمت المحافظ محمد على نديم ومحمد ابراهيم أبو سليم (مدير دار الوثائق المركزية) . وبناء على تقرير اللجنة شكلت لجنة أخرى مؤلفة من عشرة أعضاء بموجب الأمر الجمهوري رقم « ١٨٧ » لنظر في تجربة الحكم الاقليمي وإعادة تقسيم المحافظات إذا دعت الضرورة . وترأس هذه اللجنة عبد الرحمن عبد الله وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري وهو إداري سابق متمرس . وكان ستة من اعضاء هذه اللجنة من جنوب السودان بمن فيهم مقررها د . توبي ما دوت . وكانت نسبة التمثيل العالية للجنوبيين في داخل هذه اللجنة قراراً متعمداً إذ كان واضحاً لدينا أن أية محاولة لإعادة النظر في تجربة الحكم الاقليمي يستشف منها تغول من الشمال أو رغبة في الإخلال باتفاق أديس أبابا ستؤدي إلى ردود فعل غير محمودة . ومن هنا جاء التمثيل العالي للجنوب في تلك اللجنة مع حرصنا على مناقشة موضوع تجربة الحكم الاقليمي في إطار تقويم شامل للـلامركزية في كل السودان .

ويجدر بالذكر هنا أن الرئيس قد أصدر أمره الجمهوري (١٨٧) والقاضي بتشكيل هذه اللجنة تبعاً للسلطة التي تخولها له المادة «٨١» من الدستور. وسيتسنى لنا لاحقاً ان نرى بالتفصيل كيف أن الرئيس استناداً على نفس المادة قد إتخذ قراراً شخصياً دون دراسة أو مشورة بإعادة تقسيم الجنوب كله وتعليق نشاط مؤسسات الحكم الاقليمية ، بدعوى أن هذا حقه الذي يكفله له الدستور . وشتان بين ممارسة السلطة الدستورية في إطار مؤسسي ، وممارستها كاستجابة للانفعالات الشخصية بالرغم من كل العواقب السياسية والإدارية التي ستنجم عن هذه الممارسة . فليس هنالك من ينكر حق الرئيس في ممارسة سلطاته الدستورية لكفالة « حسن سير المؤسسات العامة » ، الذي ينكره ويستنكره الناس هو سوء الممارسة ، فالذي يسعى

بكفالة حسن سير المؤسسات أجدر الناس بأن يحسن سيره . وبالاضافة إلى مسألة التنسيق مع الجنوب ، كان من اللازم إيجاد طريقة مثلى لإتخاذ القرار الرئاسي في الشئون المتعلقة بالاتحاد الاشتراكي ، والجامعات ، والهيئة القضائية ، ومجلس الشعب إلخ . . . فالرئيس مثلاً في إطار الوضع السياسي والدستوري القائم — هو حلقة الوصل بين الجهازين السياسي والتنفيذي ، وهذا هو موجب رئاسته لكليهما ويلزم لقرارات الإتحاد الاشتراكي ، والحال هذه ، أن تصنف وتترجم إلى أوامر تنفيذية توجه إلى الأجهزة الحكومية التنفيذية المختلفة في المركز والأقاليم . كما يلزم لتقارير أمانات الإتحاد الاشتراكي الاقليمية والتي يفترض أن تعكس الإيجابيات والسلبيات في الأداء أن تدرس وتحلل لاستنباط العبر . ولا شك في أن قرارات الاتحاد الاشتراكي ، وتقارير الأمانات الفرعية ، بالإضافة إلى محاضر المؤتمرات القومية واجتماعات اللجنة المركزية هي المصادر الأولية التي تستقى منها المعلومات المرفوعة للرئيس أولاً لوضع الصورة كاملة نصب عينيه وثانياً لتمكينه من إتخاذ القرارات وتوجيه الأوامر التنفيذية . أما فيما يتعلق بالجامعات والقضاء فإن مسئولية الرئيس ، بصورة عامة هي مسئولية رعاية ، أكثر منها أي شيء آخر . ولكن ، بموجب قوانين التعليم العالي ، يحق للرئيس تعيين مديري الجامعات بناء على توصيات رئيس مجلس التعليم العالي . ولكيما يتسنى له تقييم ترشيحات المجلس فلا بد أن تتوفر له الوسائل والمعلومات الضرورية لا تخاذ قراراته بموضوعية عبر التحقّق من آراء الأساتذة ، والعاملين في حقل التعليم العالي . ولا شك في أن هذا يصدق أيضا على جميع القرارات التي يتخذها الرئيس بشأن التعيينات الأخرى إن اريد لها أن تتوخى الموضوعية . كما أنه من ناحية القضاء فإن رئيس الجمهورية ، كرأس للدولة ، يمارس صلاحيات ذات طابع تنفيذي مثل التصديق على أحكام الإعدام ، قرارات العفو ، وتعيينات وفصل القضاة على ضوء توصيات مجلس القضاء العالي .

وانطلاقاً من هذا الفهم فقد أنشئت وحدات تنسيقية للشئون السياسية ، والقانونية ، والإدارية . وكان على رأس الإدارة السياسية وزير الدولة (د . حسن عابدين) وهو رجل يتمتع بقدر كبير من الاحترام من أنداده داخل الجامعة والإتحاد الاشتراكي . وكان دوره الأهم بجانب الإشراف على شئون التعليم العالي بالرئاسة هو دراسة وتحليل وتصنيف قرارات التنظيم السياسي وأماناته الاقليمية وتقديم البدائل مختلفة للأوامر التنفيذية التي تترجم هذه القرارات . كما كان دوره أيضاً هو رصد

تجاهات الرأي العام عبر تقارير الأمناء ، والتقارير الصحفية ، وتقارير أجهزة الأمن . كما تم أيضاً إنشاء إدارة للشئون القانونية لمتابعة المسائل المتعلقة بالقضاء ، والتشريع . يشرف عليها وزير الدولة (د . يوسف ميخائيل) . بيد أن كل هذا الجهد ما كان ليتم على الوجه المرضي ما لم تتوفر له أهم العناصر لإتخاذ القرارات ألا وهي المعلومات . ففي عصر الإنفجار المعرفي هذا أصبح توفر المعلومات الوثيقة بصورة آلية وسريعة هو مصدر القوة الأساسي لمتخذي القرار السليم ، وفي الوقت المناسب ومن هنا جاء إهتمامنا أيضاً بإنشاء مركز للتوثيق تتوفر فيه بجانب المراجع الأساسية كل التقارير السابقة ، والاتفاقيات ، وثبت بالموظفين العاملين في المواقع العليا التي تخضع لقرارات الرئيس في التعيين والترفيع والإقصاء بجانب الاستبيانات المعطية التي تعد بها التقارير لدرئاسة من الجنوب ، والقضاء ، والحكم المحلي إلخ . . كل هذا لكيما يتمكن متخذ القرار من إتخاذ قراره على ضوء معلومات موثقة تمكنه من المراجعة ، والمضاهاة وبأسلوب نمطي يسهل معه التقويم . وقد أسهم الدكتور حسن أبشر الطيب بدور عظيم في هذا الشأن كما أسهم الدكتور فيصل عبد الرحمن على طه بإعداد ثبت بكل اتفاقيات السودان الهامة ، خاصة في المواقع القابلة للانفجار ، كاتفاقيات الحدود ومياه النيل . وبجانب كل ما أوردنا حول أهمية مركز التوثيق والمعلومات في التغذية بالمعلومات وسهولة إسترجاع المعلومات في الوقت المناسب فهي أيضاً البديل الوحيد لما يسمى بالملفات المتحركة والذين تكتظ بهم دواوين الحكومة وقد تكاثروا وتناسلوا بالقصر فيما بعد . وعلَّ الذي يميز مراكز المعلومات الآلية ، بجانب موضوعيتها ، هو أنها ليست بحاجة إلى مكافآت ، ومرتبات تقاعد ، وسيارات ميرسيدس ولا تملك مع هذا أسراً ضخمة تتكفل الدولة بنفقات عطلاتها خارج السودان .

وإضافة إلى أعباء التنسيق فقد اسند إلى أيضاً موقع مستشار الرئيس في مجال الشئون الخارجية . وهنا أيضاً كان علي أن أضع خطاً فاصلاً بين رسم السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي اليومي الذي يتولى أمره وزير الخارجية محجوب مكاوي والدبلوماسيون العاملون معه . وبالتعاون الوثيق مع الوزارة ودبلوماسييها في الداخل والخارج كان دور هذه الإدارة هو إعداد الخطط والاستراتيجيات للقضايا ذات الأهمية القصوى لأمن السودان وعلاقاته مع العالم الخارجي ، مثل الدراسات حول منطقة الخليج (قبل مجيء الخميني بوقت طويل) والحوار بين الشمال والجنوب

ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وتحييد منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي وسباق التسلح في أفريقيا ، الحدود ، والوضع في كينيا بعد جوموكينياتا (كان ذلك قبل وفاته) . والوضع في جنوب القارة الأفريقية بعد إستقلال روديسيا (كانت مفاوضات استقلال زمبابوي تجري على قدم وساق ولم يكن الاتفاق قد لاح على الأفق بعد) . وقد شارك في إعداد هذه الدراسات فرق من وزارة الخارجية والجامعات والإدارات الحكومية ذات الصلة . كان محور الدراسات في كل هذه القضايا هو دور السودان والخيارات المفتوحة أمامه . وكان هدفنا هو أن نوفر لرئيس الجمهورية من المعلومات والبدائل ما يعينه على اتخاذ القرار الصحيح وطرحه للنقاش أمام مؤسسات الدولة السياسية .

وما كان للاقتصاد الوطني أن يبرح أذهاننا بعد تدهور أوضاعه نتيجة لفساد عصابة القصر ، وأزمة النفط العالمية وانعكاساتها على الدول غير المنتجة . وتبعاً للتنظيم الجديد للحكومة فقد أصبحت إدارة شئون الإقتصاد من مسئولية مجلس الوزراء مسئولية كاملة . وعلى أي فإن تزايد حدة المشكلة ، خاصة بالنسبة للدَّيْن العام جعل من الضروري لفت نظر الرئيس لتراكم هذه الديون وانعكاساتها . وفي هذا الشأن قام البرفسور علي محمد الحسن بإعداد بضع مذكرات يحدد فيها مناطق الخطر التي يجب أن يوجه إليها الاهتمام بالدراسة . ومن ناحية ثانية أعلن الرئيس النميري لدى افتتاحه الدورة الثانية لمجلس الشعب (١٩٧٦) عن أن رئاسة الجمهورية سترعى حلقة دراسية دولية عالية المستوى لبحث قضايا تمويل التنمية في السودان وأزمة الديون التي تهدد مسيرته . وكان هدفنا من هذا الإجتماع هو إجتذاب دائني البلاد وشركائها في التنمية لتعريفهم بمشاكلها بجانب الإمكانيات الهائلة الكامنة بها .

وبدأ العمل للإعداد لهذا اللقاء عبر اتصالات واسعة مع المنظمات الدولية والاقليمية وبعض الأفراد المرموقين في عالم المال والاقتصاد . وفور إعلان الرئيس في مجلس الشعب ، رجوت رئيسُ الوزراء إنتداب وزير الدولة بمجلس الوزراء عز الدين حامد للعمل معي في الإعداد للاجتماع . ثم مضينا لتقديم الدعوة لأكبر الهيئات المعنية بالتنمية السودانية تمويلاً أو استثماراً . فاستجابوا جميعاً . وضمت قائمة المشاركين د . أحمد محمد علي رئيس البنك الإسلامي في جدة وغيرول ج . ووترسون مفوضية السوق الأوروبية المشتركة ود . حسن عباس زكي رئيس صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية ، ب . هنيلي من إدارة كفالة تسهيلات التصدير بلندن ،

ابراهيم عبد الكريم الابراهيم نائب رئيس إدارة الشركة العربية للاستثمار ومديرها التنفيذي ، ز . ج . باتيل نائب المدير لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (والمدير الحالي لمدرسة لندن للاقتصاد) ، جون قودريدج نائب رئيس سيتي بنك نيو يورك ، كوش كيش رئيس بنك إيران المركزي ، د . مجسون جلال نائب رئيس صندوق التنمية السعودي ، بول مارك هنري مدير مركز التنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وستانلي بليز نائب رئيس البنك الدولي . كما مثل القطاع السوداني الخاص عبد السلام أبو العلا وفتح الرحمن البشير. ومثل الحكومة وزير المالية مأمون بحيري على رأس بعض الوزراء ذوي العلاقة بالحقل الاقتصادي . وترأس بحيري الاجتماع ، وكان كريماً في إصراره على تولي الرئاسة فأبيت لا تواضعاً كاذباً وإنما رغبة مني في أن يكون الإجتماع « ورشة عمل » يديرها « الأسطوات » الحقيقيون . وكان مقرره عز الدين حامد يعاونه البرفسور علي محمد الحسن . كان موضوع الحلقة هو دراسة مشاكل تمويل التنمية ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في السودان وتلك مناسبة طيبة للممولين لمناقشة ديون السودان مع الوزراء والمسئولين عن المؤسسات المالية السودانيين للوصول معهم إلى حل يرضي الدائنين وفي نفس الوقت يأخذ في الاعتبار عناصر الوضع الحقيقي في البلاد بحيث لا يؤثر سلباً على مشاريع تنميتها . وتناول اللقاء ثلاثة مشاكل :—

١ — مصروفات الحكومة المتصاعدة وعدم كفاية الموارد المحلية للايفاء بذلك .
٢ — الديون العالمية المتزايدة .
٣ — الاختلال الهائل في ميزان النقد .

وغني عن القول أن مثل هذا الأسلوب في العمل وأن أصاب من حيث المؤسسية والتنظيم إلا أنه أيضاً أصاب موجعاً عند أهل الإصطياد في الماء العكر وعند الرجل الذي يمقت المؤسسية والتنظيم لا لأن فيهما تعديا على سلطاته الشرعية الواسعة بل لأنهما يكبحان جموح تجاوزاته . فإن كان أمر المعالجة العلمية لقضايا الاقتصاد الوطني يعنيه فقد كانت دونه تقارير وزرائه التي توصف المشاكل منذ عام ١٩٧٦ (ولن تتحدث عن صراعات عامي ١٩٧٤ ١٩٧٥) كما كان بين يديه قرارات وتوصيات تجمع لأكبر الذين يصنعون القرار في عالم المال والتنمية في اجتماع عقدوه بالخرطوم وعلى مرمى حجر من مكتبه .

كان هذا التنظيم الجديد في القصر مصدر قلق عظيم بالنسبة للعصابة . وما أضاعوا كبير وقت في ايغار صدر رئيس الوزراء بقولهم إن حكومة أخرى قد تشكلت داخل القصر متعدية على سلطاته . ولعل ذلك وافق هوى لدى النميري الذي كان يؤمل في أن يشغل كل واحد بالآخر وعلى اية حال فقد كان واضحاً بأن العصابة لا تعرف كيف تعيش مع النظام والقانون . كانت المؤسسية إذن عملية تخدير موقوته جداً كما أصبح واضحاً بأن النميري لم يسع للمؤسسية لذاتها . وكان موقفه من مؤسسة السياحة أول المؤشرات الواضحة على هذا المنحى . فما هي قصة المؤسسة؟

كان مجلس الشعب يناقش بضع قضايا حول المؤسسات العامة ، وكانت أولى هذه القضايا هي موضوع شاحنات باسط من رومانيا . وقد أحيل الموضوع إلى لجنة الرقابة الإدارية في ٧٦/١/٢٦ . وكشف التحقيق عن أوجه القصور او الإهمال في الإجراءات التي نتج عنها التصديق برخص الاستيراد . وبالرغم من رفض وزير المالية في ١٩٧٣/١٢/٣ التصديق على استيراد الشاحنات الرومانية نظراً لأنها لم تجرب ولا يمكن التصديق على استيرادها ما لم تجرب تبين أن هناك ثلاث رخص تم التصديق عليها باستيراد ٧٠ شاحنة . وعند اكتشاف الأمر ألغيت الرخص ووضع اسم الوكيل في القائمة السوداء . ولكن إزاء طلب تقدم به محامو الشركة يوضحون فيه بالأرقام ما تكبده موكلهم من خسائر في فتح خطابات الضمان والاعتماد عدل الوزير موقفه لمدة عام على أن يوفر الوكيل قطع الغيار لمدة ٧ أعوام وينشيء ٣ ورش رئيسية . ووجهت اللجنة بمحاسبة الموظف الذي تجاوز قرارات وزيره محاسبة قضائية .

وكانت محاسبة المجلس وقراراته محل فخر للنميري ، أو هكذا إدعى . وقف الرئيس في لقاء المكاشفة (فبراير ١٩٧٦) وهو يرد على من أسماهم المشفقين من محاسبة مجلس الشعب للجهاز التنفيذي ويقول : « إن مجلس الشعب ، وبوضعه الدستورى إنما هو الجهاز المناط به مسئولية الرقابة والمتابعة على الجهاز التنفيذي . وإن أعضاء مجلس الشعب ، بحكم تمثيلهم لهذه الأمة وبحكم احتكاكهم المباشر بتطلعات الجماهير ومعاناتها ، وبحكم التزامهم ومسئولياتهم وتحملهم شرف تمثيل هذا الشعب ، إنهم بكل هذا عيني التي ترى ، واذني التي تسمع بل وأيضاً لساني الذي يعبر . أنني رغم موقعي على رأس الجهاز التنفيذي ، لا اقف حياداً بين مجلس الشعب والجهاز التنفيذي ابدا ذلك انني منحاز لمجلس الشعب ، ملتزم بقراراته ، مبادر بتنفيذها . . إن مجلس الشعب الموقر . . . ليس مطالباً بأي حال من الأحوال أن يتابع الإيجابي

بالإشادة والتقدير فإن الأمثل والطبيعي في الأداء أن يكون إيجابيا . وإنما دور مجلس الشعب أن يكون عين الشعب كشفاً للثغرات ، تقويماً للإعوجاج ، بل وردعاً للإنحراف أو حتى بوادر الإنحراف » .

ومرة أخرى قال الناس وهم ينصتون للرئيس الراشد « بخ بخ » . ولكن ما أن مضى عام واقترب مجلس الشعب من منطقة الخطر حتى تبدل الحال ، ولله في خلقه شئون . انتقل مجلس الشعب بالحديث من شاحنات ياسط إلى هيئة السياحة والتي يشرف عليها البهاء . وكان موضوع الهمس في المجلس وكان وقتها همساً وتساؤلاً — هو عدة صفقات عقدتها مؤسسة السياحة مع مؤسسة « هوليداي إن » . وزعم أن بعض الرشاوى قدمت فيها . وكان علي النميري رئيس جهاز الأمن القومي قد أعد تقارير ضافية حول ذلك . وفي ١٩٧٧/٥/٢٩ تدخل النميري آمراً بنقل اختصاصات المؤسسة خارج نطاق مسئولية مجلس الوزراء . وهكذا أصبحت السياحة مثل الشئون الخارجية ، والدفاع ، والجنوب امراً ذا أهمية قصوى بحيث يقع تحت الإشراف المباشر للرئيس . فعل هذا وهو يقول بأن السياحة في حاجة إلى رعايته الشخصية وما قال هذا عن التعليم مثلا . وكان من مدلولات هذا القرار أيضاً أن النميري أصبح يؤمن بأن ممارسته المهام التنفيذية تحصنه ضد إشراف مجلس الشعب . ولحسن الحظ فإن النميري لم يبقَ طويلاً كوزير للمالية (وقد تولى أعباءها بنفسه لفترة قصيرة) وإلا لحرم المجلس من سلطته في مناقشة الميزانية أيضا . ولا شك أن هذه القراءة الخاطئة للدستور تعود أساساً للمغالطة والاستهتار بالمؤسسات ، صفتان لصيقتان بالرئيس . ولكنها تعود جزئياً ، أيضاً ، إلى مقولات بعض مساعديه الذين كانوا يقولون بعدم الزج باسم الرئيس حتى عندما يناقش المجلس قرارات تنفيذية قام الرئيس بإصدارها ، كرئيس للوزراء . فالحصانة التي يوفرها الدستور هي حصانة لرأس الدولة . . . فرئيس الإتحاد الاشتراكي لا يتمتع بحصانة بل هو خاضع لمحاسبة المؤتمر القومي والذي هو عضو فيه . والنميري وزير المالية ، ووزير الدفاع ، ووزير الزراعة ، والمسئول عن الطاقة الكهربائية بالعاصمة تخضع قراراته في هذه المؤسسات لنقاش مجلس الشعب بنص المادة ٩٤ (مسئولية الوزراء أمام المجلس) كما هو مسئول عن قراراته كرئيس للوزراء بنص المادة ٩٢ (مسئولية رئيس الوزراء أمام المجلس) . وعلى كل حال فما اتخذ النميري قراره حول مؤسسة السياحة إلا حماية للبهاء وبهذا أكد النميري للناس بأن أي إتهام يوجه لوزير قصره انما هو إتهام له شخصياً حتى في القضايا التي لا تتعلق بالقصر مثل السياحة .

وهكذا عادت عصابة القصر إلى العمل . فقد قوى قرار السياحة من عزمهم في المضي في طريق الفساد ، وأكد لهم بأن الرئيس ما زال عند حسن ظنهم . وكانت أول مغامرات العهد الجديد ، عهد « العودة إلى المؤسسية » هي المغامرة الكورية وحاء بطلها الجديد الرئيس كيم (رئيس شركة داوو) عبر عدنان . وكيم ، إختصاراً للحديث عنه ، هو خاشقجي الشرق الأقصى بل إن مقدراته تفوق تلك التي يتميز بها صنوه في الشرق الأدنى . فكيم رجل أعمال ناجح وذو قدرات على الجمع بين الماء والحجر. في السودان يشارك الآن في دعم نميري ولكن شركته تقوم بالمشاركة ايضاً في واحد من اكبر مشروعات الجماهيرية ألا وهو مشروع المياه الجوفية .

وقد حاول كيم — لعدة سنوات — اقناع الحكومة السودانية — والتي تتمتع بعلائق ممتازة مع كوريا الشمالية — بإقامة علائق مماثلة مع بلاده . وسنعرض تفاصيل هذه القصة في الفصل الخاص بالدبلوماسية . بيد أن الذي يعنينا هنا هو أن الكوريين الجنوبيين عرضوا أن تفتح خزائنهم للسودان مقابل صداقته ، أو هكذا قال النميري . شأنه دوماً أذاع النميري على الملأ في برنامجه «اللقاء الشهرى» إن كوريا الجنوبية ستسهم بمئات الملايين للتنمية بالسودان ، الطرق ، الزراعة ، الصناعة إلخ . . . وكتعبير عن « حسن نيته » ، قام كيم ، كما قام عدنان من قبله ، بافتتاح مكاتب لمؤسسة « داوو » بالخرطوم . ومع أن المؤسسة تمارس معظم النشاطات التجارية والصناعية إلا أن كيم إختار لشركته بالخرطوم أن تعمل في البناء وكانت له أسبابه .

قدمت « داوو » مخططاً لإنشاء مجمع سكني بالخرطوم يستخدم ، أولاً ، لإيواء رؤساء الدول الذين سيفدون إلى السودان لحضور مؤتمر القمة الأفريقي — ثم يصبح ، فيما بعد ، مجمعاً للسكن الفاخر . وبما أن الصين كانت قد انشأت قاعة ضخمة اسمتها قاعة الصداقة فقد أراد الكوريون أن يطلقوا على « هرمهم » إسم قصر الصداقة » . كما وعدوا بمجاراة الصين في توفير المكون المحلي للمشروع تماماً كما فعلت الصين . وكانت الصين قد وفرت للسودان قرضاً بشروط تكاد تجعل من القرض هبة (٧٠ عاماً للسداد ورسوم خدمات إسمية) ووفرت أيضاً المكون المحلي عن طريق عائدات مبيعات المنتجات الصينية في السودان والتي تسدد بنفس الأسلوب (٧٠ عاماً) . وكانت الصين تدرك ما تعانيه الدولة من صعوبات في توفير المال المحلي للمشروعات الكبرى . وكثيراً ما كان وزير المالية بحيري يتندر بأن مشكلته ليست هي « العملة الصعبة » وإنما أيضاً « العملة الأصعب » ألا وهي المحلية . وكان ، ومازال ،

التعاون مع الصين يتم على مستوى المؤسسات الحكومية . أما كوريا ، فبحكم نظامها الإجتماعي والإقتصادي ، نهجت طريقا آخر وهو التعامل عبر البيوتات التجارية ولا غضاضة في هذا إن تم التعامل وفقاً للنظم السائدة ، والقوانين السارية في البلاد . إلا أن البهاء ، والذي شهدناه من قبل يتحدث باسم المملكة « السعوديون عوزين كده » ، قد تقمص أيضاً شخصية أهل كوريا وجاء للأجهزة ليقول « الكوريين عاوزين كده » . كان موضوع الحديث هو توزيع البضائع الكورية والتي سيسخر عائدها كمقوم محلي للمشروعات الكورية . وفي دعوى البهاء فإن الكوريين يصرون على أن يتولى توزيع هذه البضائع نفر بعينهم سماهم هو .

وما أن بلغ الأمر وزير التجارة ، هارون العوض حتى اعترض على أسلوب العمل هذا وقال بوجوب التنافس الحر بين كل رجال الأعمال الذين يعملون في هذا الحقل وفقاً للإجراءات المتبعة . ومضى وزير القصر في إصراره مما دفع هارون إلى رفع اعتراضاته إلى رئيس الوزراء الرشيد الطاهر . وقد أحاطني الرشيد علماً بهذا الأمر والذي كان سبباً في اولى المواجهات بيني وبين الرئيس بعد إعادة تنظيم القصر . أصر النميري على أن الكوريين هم الذين يريدون للمسألة أن تتم على ذلك النحو ، أي أن يمنح تجار معينون حق استيراد السلع الكورية . وقال أيضاً بأنه إذا لم يوجه رئيس الوزراء وزير التجارة بإصدار الترخيص فسيفعل ذلك بنفسه . وما كان النميري يبالغ أو يهدد . فقد شهدناه بالأمس وهو عازم على أن يذهب بنفسه إلى مطار الخرطوم لا نقاذ « باروكات » شيخه الفقيه من قبضة الجمارك . وهكذا وافق الرشيد ، وهو غير راض ، في أن يوجه وزيره وعله أراد أن يحمي الرئيس من الحرج . بيد أن الشيء الوحيد الذي لم يذكره النميري هو أن النظام للمرة الألف قد سقط في امتحان حدد معاييره هو . ذكرت له محاكمة أحمد السيد والذي أدين لتمييزه بعض أنصار حزبه في منح رخص الإستيراد متجاوزاً لوائح وزارة التجارة . وما أفاد أحمد شيئاً بنفسه كما ثبت أمام المحكمة . فكيف هو إذن حال النظام الذي يتجاوز قوانينه ولوائحه حول الإستيراد لا إرضاء لحزب وطني ، أو زعيم سياسي سوداني (كانت أصابع الإتهام في عام ١٩٧٠ موجهة للسيد أحمد الميرغني) ولكن من أجل شركة تجارية أجنبية ، هذا إذا صدقت الدعوى بأن « الكوريين عاوزين كده » . . . ولا أخال أن الشركة الكورية يعنيها في كثير أو قليل من يتولى استيراد بضائعها : الأقمشة ، ولعب الأطفال ، وسيارات سيهان بيرد .

ومر مشروع القصر الكوري بعدة مراحل فبعد أن كان مقرراً له أن ينشأ كشقق فاخرة تجهز قبل ، ومن أجل ، انعقاد مؤتمر القمة الافريقي بالخرطوم في صيف عام ١٩٧٨ أصبح في النهاية فندقاً (الشيء الذي يجعل المسألة أقرب إلى دائرة سلطات البهاء وزير السياحة والفنادق) . اعترض وزير الدولة للمالية ، عثمان هاشم عبد السلام . على المشروع من مبدئه بحسبانه مشروعاً لا يقع في قائمة أولوياتنا على الإطلاق . ونقل الوزير رأيه للرئيس ولوزير الدولة بالقصر . ومن ناحية أخرى ، نادى وزير الاشغال والتشييد ، مصطفى عثمان ، بضرورة إعاده النظر في تقديرات المشروع بأكمله بناء على مشورة الفنيين بوزارته والذين اكتشفوا ارتفاعاً في التقديرات يبلغ ٤٠٪ . ومع هذا اصر النميري على المضي قدماً في المشروع . فماذا عسى الوزيران يفعلان . كتب عثمان هاشم إلى البهاء يقول بأن موقفه المبدئي ثابت وانه يرى أن الشروط مجحفة ولا سبيل لقبولها إن لم يصله خطاب من القصر يفيد بوجوب تنفيذ المشروع حتى وإن كان خارج قائمة الأولويات في خطة التنمية . وظن عثمان بأن في هذا التحدي ما يجعل الكفلاء « على حسن سير المؤسسات العامة » يرعوون . غير أنه — ولسخرية الأحداث — تلقى خطاباً من القصر يقول على وجه التحديد ما طالب به . وأصبح واضحاً للجميع بأن القوم لم يعودوا يأبهون لأحد أو يستحيون من شيء . وإذا لم تستح فاصنع ما شئت .

وهكذا لم يبقَ أمام الاجهزة من وسيلة « لتعويق مشروع التنمية » هذا إلا عبر التأثير على تفاصيل الإتفاق . وهنا أخطر وزير الدولة للمالية زميله وزير الأشغال بالإستمرار في موقفه . وما كان مصطفى عثمان في حاجة إلى حفز . فما أداه في دولة النميري إلا إفراطه في الأمانه ، وشجاعته في إبداء رأيه . وقبل البهاء بأن يتم نقاش الجوانب الفنية مع الكوريين بوزارة الأشغال وتحدد موعد الإجتماع بالوزارة . وفي وزارة الأشغال تجمع الفنيون ، في الموعد المضروب ، وهم ينتظرون المفاوض الكوري وقد أعدوا للأمر عدته بالحساب والأرقام . ومضت ساعة ، وإثنتان وثلاث دون أن يكون للكوريين أثر . وعندها اتصلت وزارة الأشغال بالقصر تستفسر عن الأمر فقيل لهم « اطمئنوا » . فقد قام البهاء بتوقيع العقد مع الكوريين فعلاً في نفس الصباح . وبعد عدة أعوام عندما جاء الدائنون يطالبون بتسديد أموالهم ، ومن بينهم الكوريون (بقي على سداد القرض الصيني الذي تسعى كوريا لمجاراته ٦٠ عاماً) . وتشمل قائمة الدائنين هؤلاء المستثمرين العرب ، والبيوت المالية التي أسهمت في

مشروعات التنمية الحقيقية : الزراعة ، الصناعة ، النقل إلخ . . لم يعن النميري كثيراً بأمر هؤلاء وإنما عناه أمر الكوريين فوجه بأن تسدد ديونهم سلعاً قابلة للتصدير . وهذا هو فهم الرئيس للاولويات الاقتصادية . فما حرص الرجل كثيراً في أن يتفكر في متأخرات ديون بعض المؤسسات الاقليمية كصندوق ابي ظبي ، وصندوق الكويت ، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والإجتماعية والذي سيترتب على سداد أقساط ديونها المستحقة المزيد من السحوبات لمشروعات التنمية . ولكن « محنة » كل هذه المؤسسات إنها لا تعمل عبر « وكلاء » ولا تضيف إلى قوائم إعتماداتها نسباً مئوية تصل إلى (٤٠) في بعض الحالات ، والله ورسوله يعلمان إلى أين تذهب ؟

كان محتماً على الاقتصاد الوطني ، بمثل هذا الاسلوب في العمل والتعامل ، أن ينحدر من السيء إلى الأسوأ ، كما اخذت المشاكل تتضاعف بمرور الزمن ، وتتضاعف معها هموم وزير المالية . وما كان في مقدور أي وزير للمالية أن يصمت ، والحال هذه . وهكذا سعى وزير المالية بحيرى يعاونه مساعداه عثمان هاشم عبد السلام وزير الدولة وفاروق المقبول وكيل الاقتصاد لاعـداد مذكرة ضافية عن الدين العام والإنفاق الحكومي الذي كاد أن يخرج عن سيطرة الدولة مع إقتراح بعض الاجراءات اللازم اتباعها . ومن جانب آخر طلب وزير المالية من محافظ بنك السودان إصدار تقرير دوري عن موقف العملات الاجنبية ترسل نسخته الأصلية إلى النميري بصور إلى رئيس الوزراء ووزير المالية . أراد مأمون أن يلم الرئيس بما يدور بصورة منتظمة حتى يكون على بينة من أمره علَّ هذا يعين في كبح جماح تجاوزات القصر . فما الذي صنعه النميري ؟ حسب هذا ضغطاً ومحاولة للتأثير عليه . وممن ؟ من مستشاريه وخلصائه . وبماذا ؟ بتوضيح الحقائق ، والتي ما كانت خافية إلا على المغالطين والمكابرين . كان رد فعل النميري مفزعا . إتصل بوزير ماليته مأمون بحيرى ليطالبه بأن يوجه « محافظه » بعدم إرسال أي تقارير . « قل له إن تلك الأرقام لن تخيفني » . وما الذي يخيف أي حاكم وهو يعالج مشاكل الإقتصاد غير أرقام الدين الفادح الذي كاد أن يقصم ظهر الاقتصاد . فمثل هذه المقولة ، واحداث كأحداث سبتمبر ويوليو ، ومجابهات تالية مع القضاة والأطباء جعلت المرء يزداد يقيناً بأن ليس هنالك من شيء يخيف النميري غير المجابهة التي يستشف منها أن حياته في خطر ، أو أن موقعه في خطر . فلا يخيفه كثيراً أن تفدح البلاد الديون ، ولا يوجعه أن يكون أهلها صرعى جدب وطرحاء هلكة ، ولا يرمضه أن لا تبقى لأهلها في نجوع الغرب القصية ثاغية ولا راغية ، من

بعد أن كانت أرضهم ذات صدع وسماؤهم ذات رجع . . تركوها يسعون وراء لقيمات يئدن أصلاب أطفالهم ونسائهم في ارباض مدن غشيتها الكآبة هي الأخرى .

وتترى الأقاصيص لتكشف عن روح اللامبالاة والاستهتار . كان ذلك عقب زيارتنا للمملكة العربية السعودية برفقة رئيس الوزراء الرشيد الطاهر والتي أشرنا إليها آنفاً . وكان عليّ خلال تلك الزيارة أن اشارك في أول اجتماع للجنة الوزارية المشتركة بين الجانبين والتي تقرر إنشاؤها في البيان المشترك بين جلالة الملك خالد والرئيس النميري عقب زيارة الأول للخرطوم . ويترأس تلك اللجنة وزيرا الخارجية في البلدين . وكان في جعبتي قائمة طويلة بالقضايا الواجب طرحها ، من بينها طلب للمملكة العربية السعودية لسداد الأقساط المستحقة من دين المائتي مليون دولار مما سيسهل على السودان أمر جدولة ديونه مع الدائنين الآخرين. وكان ذلك من مفارقات الأحداث ، فهذا هو نفس القرض الذي زعم النميري أنه حصل عليه لوجه الله ، وهي معلومات حصل عليها من الرجل «الذي يعرف السعوديين أكثر منا»—عدنان خاشوقجي. وكانت وثائق بنك السودان تقول غير هذا. وقال لي وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل — دون تردد — إن المملكة لا تستطيع أن تفعل هذا فالسودان ليس هو البلد الوحيد الذي تكفل . فمثل هذا الأمر سيصبح سابقة ويفتح على المملكة باباً لا تعرف كيف تسد . ومن ناحية ثانية إقترح الوزير تدارس الأمر بين الفنيين بهدف الوصول إلى صيغة تتمكن المملكة عبرها من تقديم قرض جديد لسودان ليتمكن عن طريقه من سداد الأقساط المستحقة . وهذا ما تم بالفعل عندما قام ابراهيم نمر محافظ بنك السودان بالتشاور مع المؤسسات السعودية ، وفي إطار برنامج التركيز الذي اتفق عليه مع صندوق النقد . وبموجب ذلك الاتفاق قبلت المملكة سداد أصل الدين ٢٠٠ مليون دولار بقرض جديد على أن يتولى السودان أمر سداد الفوائد والتي زادت ، في نهاية أمد الدين ، على أصل الدين نفسه . وبعبارة أخرى أرادت المؤسسات في المملكة أن تقول بأن لا شأن لها بالورطات التي أدخل السودان نفسه فيها . أخطرت النميري الذي ظل يزعم بأن المملكة لن تطالب بأموالها بكل ذلك عند عودتي . ما شاب وجهه حرج ، ولا بدا عليه شيء من وخز الضمير بل قال ، وبالحرف الواحد ، : «مادام المبلغ سيسدد فليس مهما كيف يسدد» . واعترف بأنني صعقت . أو يكون هذا هو نفس الرجل الذي قرعني من قبل وهو يردد «السعوديين عاوزين كده» ؟ أو يكون هذا هو نفس الرجل المعتز ببلاده

ومع ذلك فلا يرى مدى الهوان الذي أوصلنا بلادنا إليه حتى أصبح أقرب أصدقائنا لا يتعامل معنا إلاّ عبر شهادات صندوق النقد الدولي ؟ أو يكون هذا الرجل هو زعيم قطر فقير غارق في الديون ومع هذا لا يرى الجرم الكبير في أن تحمل بلاده على دفع أكثر من مائة مليون دولار كأسعار فائدة مجحفة (هي الفرق بين ما قدمته تشاس منهاتن واعترض عليه النميري وما حصل عليه عبر عدنان خاشقجي) .

ظل أسلوب النميري في معالجة مثل هذه الحقائق الدامغة هو إزاحتها حاساً والتخلص من كل ما من شأنه أن يذكره بها . فكان علاجه التقليدي هو إجراء تعديل وزاري في فبراير/شباط ١٩٧٧ أعفي فيه مأمون بحيري ، وزير المالية ، من أعبائه وذلك بعد مرور شهر من رئاسة الأخير للحلقة الدراسية عن تمويل مشاريع التنمية وترقية الاستثمار الخارجي التي أشرنا إليها ليحل محله شريف الخاتم . وفي ذلك التعديل أوكلت إلي — بالاضافة إلى أعبائي بالقصر — أعباء وزارة الخارجية : أولى الخطوات لإبعادي عن القصر. وبعد أربعة أشهر (١٩٧٧/٥/٢٦) أجرى الرئيس تعديلاً واسع النطاق وضع به حداً لنفوذ المؤسسات ومؤكداً انتصار العصابة . فبموجب الأمر الجمهوري رقم ١٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٦ أصبحت مؤسسة السياحة تابعة للرئيس كما أشرنا من قبل . كما تمت ترقية البهاء إلى موقع وزير وذلك عرفانا بخدماته الجليلة للوطن. وعين محمد محجوب (كاتب مناحة الرئيس على وزرائه) وزيراً للدولة . وقضي في تلك المجزرة الثانية على النميري — الرجل الذي آوى الرئيس بمنزل أخيه — ليحل محله اللواء عمر محمد الطيب . كان وجود علي نصب أعين الرئيس تذكاراً لعار يريد أن يمحوه ، فعينه سفيراً بطهران . وجاء أيضاً ، على التوالي ، دور منقذيه فأعني اللواء محمد الباقر ومن بعده ، بعد قليل ، الفريق بشير محمد علي . ولحق بهما بعد سنوات اللواء يوسف أحمد يوسف . أما العميد محمد يحي رئيس الاستخبارات العسكرية فقد كان أكثرهم حظاً اذ أدركته المنية وهو يدافع عن النميري فما بقي ليعايش كفران من «إذا اعطاك من عليك ، وإن اعطيته لم يشكرك» .

ولم تكن للنميري درايه بالإقتصاد أبداً . ولا يلومنه أحد في هذا . الذي يلام عليه هو استهتاره أمام المشاكل ، وتعامله مع قضايا الإقتصاد بالكثير من الهرء واللامبالاة . فهو لا يأبه للأرقام ، ولا يكترث للحسابات . وفي موقفه من تقارير محافظ بنك السودان دليل على ذلك . كان النميري — بشكل عام — يترك لوزرائه

حل المعضلات الاقتصادية التي كثيرا ماتسبب هو نفسه في خلقها . وقد أدى هذا إلى انهماك الوزراء والمسئولين عن الاقتصاد في ازاحة القنابل الزمنية التي يضعها القصر أمامهم بدلاً من تكريس جهودهم لحل مشاكل البلاد الضحمه . فأصبح حالهم جميعاً كحال المنبت ، لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبق . وإمعاناً في هذه الاستهانه كان علاجه للمشاكل ، كلما اشتدت الأمور وخبطت الناس الفتن هو التعديلات الوزارية تبرئة لنفسه من المسئولية وتحميلا للآخرين الوزر . وبصرف النظر عن ما في هذا الأسوب من إجحاف ، وتهرب من المسئولية بل جبن عن تحمل أعبائه ، بصرف النظر عن كل هذا لم يدرك النميري أنه بهذا الأسلوب كان يعمق من مشاكل البلاد بالتعديلات الوزارية المتواترة والتي لا يبرر أغلبها إلا رغبة النميري في البحث عن كباش فداء أو لخلق احساس كاذب لدى الناس بأن هناك تغييراً في المنحى والاتجاه . وإن تناولنا الوزارات ذات الفعالية في القطاع الاقتصادي لشهدنا التالي عند عام ١٩٧٣ عام استقرار الحكم لنميري وتوليته كرئيس للجمهورية . ففي خلال الاثني عشر عاماً هذه شهدت وزارة المالية ٧ وزراء (ابراهيم منعم منصور ، مأمون بحيري ، شريف الخاتم ، جعفر نميري ، عثمان هاشم عبد السلام ، بدر الدين سليمان ، ابراهيم منعم منصور) . وشهدت وزارة الزراعة ٨ وزراء ، هي الأخرى ، (عثمان أبو القاسم ، وديع حبشي ، أبو القاسم محمد ابراهيم ، عباس عبد المجيد ، عبد الله أحمد عبد الله ، عمر الأمين ، جعفر نميري ، عثمان حاكم) . وشهدت وزارة النقل ٥ وزراء (أحمد الأمين حميده ، بشير عبادي ، عبد الرحمن عبد الله ، مصطفى عثمان ، خالد حسن عباس) . ونالت وزارة الصناعة قصب السبق حيث توالى عليها ٦ وزراء (أحمد العاقب ، موسى بلال ، بدر الدين سليمان ، عبد الرحمن عبد الله ، بشير عبادي ، عثمان هاشم عبد السلام ، عز الدين حامد ، جعفر نميري ، محمد بشير الوقيع) . وبنفس القدر ما كان للقوانين والمؤسسية أن تستقر وقد تداول مكتب النائب العام ٨ وزراء خلال هذه الفترة (أحمد سليمان ، زكي مصطفى ، عبد المجيد إمام ، زكي عبد الرحمن ، حسن عمر ، ومهدي الفحل ، حسن حسين الترابي ، الطاهر الرشيد) . ولن نتحدث هنا عن وزراء الدولة الذين شهدتهم هذه الوزارات ، وفي الكثير من الحالات لم يكن هناك من مبرر لتعيين بعضهم إلا سياسة الإرضاء ، أو على الأصح ، ما يحسبه النميري إرضاءً . فالحاكم يسعى لإرضاء شخص يستقطب من ورائه دائرة نفوذ سياسي (كما يفعل مثلاً مع

الإخوان المسلمين أو كما فعل بتعيين بعض الوزراء من الطوائف السياسية عقب المصالحة) أو الخشية منه (إستيعاب بعض العسكريين في الأجهزة المدنية) ، أو لأنه كفاءة كبرى من خارج النظام ولا سبيل له إلا بوضعه من موضع يتكافأه مع قدراته وقيمته في سوق العمالة .

ونقول بأن هذه التعديلات المتواترة قد عمقت من مشاكل البلاد والنميري على حد سواء لسببين أولهما هو دعوانا بأنا ننهج طريق التخطيط المركزي وأولى مقومات نجاح هذا النمط من التخطيط هي الاستمرارية. بيد أن هذا الافتراض نفسه إفتراض مشكوك في صحته لأنا قد رأينا ما لحق بهذه الخطط ، وبرامج العمل المستمدة منها ، من تجاوز وإهدار . كما رأينا كيف أن الأجهزة التي يناط بها التخطيط ، ومراجعة الخطط قد عدت أجهزة لممارسة الفولكلور السياسي أكثر منه الهندسة السياسية . وثانياً وإنطلاقاً مما قلنا تصبح السياسات ، في كل هذه المواقع ، هي سياسات الوزراء المتعاقبين والتي ظل يتبناها النميري والتنظيم السياسي دوماً دون مراجعة مما يدل على أنهما لا يملكان بديلاً لها .

وكثيراً ما يقول الرئيس النميري إن الوزراء في النظام الرئاسي مستشارون للرئيس أو كما كان يقول الدكتور بخيت . . الوزراء ظلال للرئيس . وكلاهما محق في قوله . فالمستشار يعين بالرأي في تنفيذ سياسات ليس هو صانعها ، أي أن للرئيس سياساته كانت هذه السياسات صادرة من التنظيم الذي يترأسه أو نابعة من ذاته واستطاع حمل التنظيم على تبنيها . ولكن عندما تفتقد هذه السياسات من مصدرها يصبح المصدر الوحيد للسياسات (فلاشك في أن هناك سياسات تطبق في كل الوزارات التي أشرنا إليها وعلى مر عهود الوزراء المختلفين) هي سياسات هؤلاء الوزراء المستشارين الظلال . ومن ناحية ثانية كانت مقولة بخيت ترتكز على عمدتين أولاهما سياسية والثانية دستورية . وحول الأولى كان بخيت يتحدث عن تنظيم حاكم هو مصدر السلطة وما الرئيس إلا رمزه ولسانه . وفي مذكرته حول حاكمية التنظيم أمام اللجنة المركزية (مارس ١٩٧٥) ، وهي المذكرة التي تبناها الإجتماع ، أورد بخيت أن العلوية في التنظيم علوية جماهيرية . . . أدناها الفرد وهو الرئيس وأعلاها المؤتمر القومي صانع السياسة والقرار . فهذا هو الإطار السياسي الذي كان يتحدث فيه صاحب المقولة السائرة عن الظلال ، وما استقام ظل وعوده أعوج . أما الاعتبار الدستوري فهو أن الأنظمة الرئاسية ، بخلاف الأنظمة البرلمانية ، لا تجعل للوزراء

دوراً منفصلاً ، أو سياسة متميزة على سياسة الرئيس المفوض شعبياً . يصدق هذا على أمريكا ، كما يصدق على المكسيك ، ويصدق على فرنسا كما يصدق على السنغال . على أن أياً من هؤلاء الرؤساء لا يصل إلى سدة الحكم ، بل يخوض المعارك الانتخابية للوصول إليها إلا وفي ذهنه تصور خاص وأفكار نابعة من ذاته حول جوهر الحكم لا مظهر السلطان ، ونشير هنا إلى الأنظمة التي لا تتوفر فيها أحزاب حاكمة تهيمن على وضع الخطط والبرامج بصورة استمرارية بالرغم من وضوح ستراتيجياتها الكبرى التي تنعكس في البرامج الانتخابية للرؤساء . ولكن حتى في ظل هذه الأنظمة يدرك الرؤساء ضرورة استمرارية مستشاريهم في مواقعهم السياسية باعتبارها ضرورة لا ستقرار الحكم ، والنظام ، والسياسات . فليس هناك من يشك مثلاً في أن جيسكارد دبستان هو مهندس السياسة الاقتصادية في فرنسا ومع هذا فلم تعرف فرنسا طوال مدة حكمه غير وزيرين للمالية . وليس هناك من يشك في أن ديقول هو مهندس السياسة الدفاعية لفرنسا ومع هذا فلم يعرف طوال فترة حكمه غير وزيرين للدفاع الوطني . بيد أن النميري والذي لا يملك أن يدعي بأنه صانع السياسة فعلاً يبرر كل هذه التغييرات المتوالية بدعوى أن ثبات الحكم بثباته هو لا بثبات وزرائه والذين يبدلون بسرعة لا يبدل بها المرء أربطة أحذيته .

ولا أخالنا نظلم أحداً عندما نقول بأن تبدل الوزراء في السودان ظل دوماً يعني تبدل المناهج ، (وهذا أمرطبيعي) ولكنه يعني في الكثير من الحالات تبدل السياسات نفسها . وبعض هذه السياسات لا يمثل خروجاً عن الخطط والبرامج فحسب بل خروجاً عن الاستراتيجيات والمبادىء أيضا . ونقول هذا لا لأن في هذه الاستراتيجيات والمبادىء قدسية ولكن لأن الرئيس النميري والسدنة من حوله مازالوا يهتفون بل ، على وجه الدقة ، يهرفون بهذه المبادىء المنهكة . فقد يحتاج اليسار في السلطة ، مثلاً ، أن يجهد نفسه كثيراً لأن يدلنا على أي باب في ميثاق العمل الوطني ، أو قرارات المؤتمر القومي ، أو برامج العمل المرحلية نجد سياسات السودان المصرفية الجديدة منذ نهاية السبعينات . (المصارف الأجنبية ، إلغاء القيود على النقد الأجنبي) . وعلهم يجهدون أنفسهم اكثر لكيما يبينوا للناس في أى باب في الميثاق يقع إسهام السودان في برنامج النجم الساطع (التعاون مع قوات الإنزال السريع الأمريكية) . ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه السياسات بقدر ما نحن بصدد التناقض

الفاضح بين ما ترفعه من رايات وما نطبقه من سياسات . وما هذا التناقض إلا تعبير عن خداع النفس إن لم يكن النفاق الرجيم والكذب الصراح .

ومهما يكن من أمر فقد غادر بحيري الساحة ليحل محله الخاتم . وكسابقيه تعامل الخاتـم بالأرقام وليس الأحلام . كان عليه أيضاً أن يسمع الرئيس بعض الحقائق . وهكذا قدم الخاتم مذكرة مطولة إلى مجلس الوزراء أبرز نقاطها هي ما كان قد أثاره عثمان هاشم عبد السلام ومأمون بحيري . رسمت المذكرة صورة قاتمة للوضع الاقتصادي والمالي وألحت على المجلس بوجوب التوجه إلى اتخاذ سياسات تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي . وهذه بطبيعتها تستلزم تحولات جذرية . تناولت المذكرة جوانب الدَّيْن العام ، والإنتاج ، والإنفاق الحكومي المتعاظم ، والدبون التي لا تتم عبر المؤسسات ومشيراً هنا ، على وجه التحديد ، إلى الأمر التشريعي رقم «٢٧» (١٩٧٧/٣/٢) المتعلق بالإلتزامات الخارجية التي تترتب عليها أعباء مالية ، والتي يجب أن لا تتم دون الموافقة المسبقة من وزير المالية .

وانقسم مجلس الوزراء على نفسه . كان هناك من لم تعنِ الأرقام شيئاً له . . . وكان هناك أيضاً من لم يعنِ له أي شيء شيئا . ووقف بعض يردد الشعارات عن « التنمية طريق الخلاص » خاصة وقد تحدث وزير المالية عن إيقاف العمل في مشروعات التنمية الجديدة بهدف مراجعة الحسابات وتركيز ما هو قائم . وكأن وزير المالية كان يخاطب يومها تجمعاً جماهيرياً ، والمرء يتسمع لأصحاب الشعارات هؤلاء . وفيما يبدو لم يكن باستطاعة هؤلاء النفر إدراك أن التنمية خطط ومقومات من بينها المال . وعلى أي فقد يتفق الناس ويختلفون في مناهج الاقتصاد ، ولكن في مجالس صنع القرار الاقتصادي يرد الناس بالأرقام على الأرقام ، وبالحساب على الحساب . وهناك مجموعة أرادت بكل الوعي أن تكسر الدائرة المفرغة التي تبدأ بالاقتراض وتنتهي بالمزيد منه . عبر هؤلاء عن قلقهم من سوء إدارة الشئون الإقتصادية ، وتدهور المعدل الإنتاجي ، وتدخل بعض العناصر فيا لا يعنيها (أو ما يفترض ألا يعنيها) ، وانتهاك بعض المؤسسات التجارية الخارجية لكل القواعد . وكان لهذه الفئة في النهاية أن تحمل المجلس على إتخاذ القرار السليم والذي أعلنه رئيس الوزراء الرشيد الطاهر ، وان كان ذلك القرار قد وقف عند الإجراءات قصيرة المدى ولم يذهب إلى الإصلاح الجذري الذي سعى له وزير المالية . واوردت الصحف في اليوم التالي (١٩٧٧/٨/٣١) أن مجلس الوزراء قد نظر في موقف التوازن الاقتصادي والمالي للبلاد وتناول مختلف مظاهر الخلل التي يعاني منها الإقتصاد . كما قرر على المدى القصير

إجراء تخفيض عام بالنسبة لإنفاق الدولة ووجه وزير المالية بالدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف الوصول إلى برنامج تركيز وإصلاح للوضع الاقتصادي والمالي والسعي على كافة المستويات للحصول على قروض لدعم ميزان المدفوعات (جريدة الصحافة).

وما كان في مقدوري إلا أن أقف مع الفئة الأخيرة مما حسبه النميري طعنة في الظهر. وعندما ذهبت لزيارته بمكتبه بالقصر لأتحدث إليه بشأن زيارتي المرتقبة إلى النرويج كرد على زيارة وزير خارجيتها كنود فريد لند إلى الخرطوم قبل بضعة أشهر فاجأني بالحديث، بأسلوب ملتو، حول ما دار في مجلس الوزراء قال: سمعت عن آرائك (وكأنه يسمعها للمرة الأولى) وكان بإمكانك الحديث إلى بدلاً من ترديد ما قلت هناك. إن بابي مفتوح لك أكثر من غيرك. كان حديثه هذا تعبيراً فاضحاً عن رأيه الحقيقي في مجلس وزرائه. فبالنسبة له، كان المجلس قوة معادية وليس جهازاً من أجهزته يصنع القرار ويرسم السياسات ويقدم النصح. وأخطر من هذا كشف النميري عن تصوره الحقيقي لدور وزرائه. فالوزارة منة ينعم بها على الناس ولا يرد هذا الجميل إلا بالإتفاق معه في كل شيء أو الصمت عن ما لا يريد لأحد أن يبوح به. وكلما ارتفع مقام المنصب، كلما كبر الدين، وكبرت المنة. كما كشف الحديث عن فهمه للصداقة فأنت صديق كما يريد لك أن تكون. فالصداقة ليست طريقاً ذا إتجاهين. وبهذا الفهم استحال عليه أن يهضم هذا «العقوق». ورب صداقة أكرم منها العداء.

ومن العداوة ما ينالك نفعه   ومن الصداقة ما يضر ويؤلم

وما عجبت بعدها لإعفائي من وزارة الخارجية بعد اجتماع للمكتب السياسي تداول موضوع انتخابات مجلس الشعب المقبلة استعداداً لمرحلة المصالحة الوطنية. ولم يفت على النميري أن يشير إلى ضرورات التغيير لهذه المرحلة وأن هناك أناساً تؤرقهم المصالحة خوفاً على مواقعهم. وكنت ألمح في إيماءات الرئيس بأن المصالحة ستصبح منذ الآن هي سيف ديموقليس المسلط على رقاب رفاقه، فما أرادها لذاتها.

وخرج في ذلك التعديل أيضاً الخاتم وزير المالية، ورئيس الوزراء الرشيد الطاهر الذي سمح لمثل هذا الحديث بأن يقال. وقد عين الرشيد خلفاً لي كوزير للخارجية في

حكومة جديدة يترأسها النميري . كما تولى بنفسه أعباء وزارة المالية . وفي هذا الصدد ، وكعادته دوماً ، أراد للقاء المكاشفة الذي أعقب التعديل بأن يكون منبره لرد على ما قيل في مجلس الوزراء حول التنمية وارتباطها الوثيق باختناقات الديون والتمويل . وحول توليه بنفسه أعباء وزارة المالية قال : « لقد برزت أهمية وزارة المالية والاقتصاد الوطني . . وتطلبت عناية مركزة بها وهي عناية لا تنعكس في مجرد أن يتولى رئيس الجمهورية أعباءها فحسب ، وإنما تمثلت في سلسلة الاجتماعات المتصلة بالمسئولين فيها ، وتقنين وسائل العمل داخلها ، وتحديد علاقاتها بالوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية المختلفة » . . . ثم ذهب للحديث عن أهمية « الدور الجديد » لوزارة المالية إزاء مشاكل التضخم العالمي « الذي انعكست آثاره علينا ، وبقدر أقل بكثير مما انعكس على غيرنا حتى من الدول الكبرى . وهي مصاعب تجاوزنا الكثير منها حتى الآن . وما تبقى منها لا يشكل أي عقبة على طريق تقدمنا لتحقيق اهدافنا المرصودة العاجلة منها والآجلة على السواء » . ومن بعد انتقل بالحديث إلى التساؤلات حول توقف مشاريع التنمية فقال : « العكس هو الصحيح . ذلك أن المزيد من الاندفاع في التنمية هو المخرج الوحيد من كل مصاعب الحاضر والمستقبل » .

والحديث ، كما نتضح ، حافل بالمغالطات ، وهي مغالطات لا تثير عجب العالمين ببواطن الأمور فالرئيس الذي يقذف بتقارير محافظ البنك المركزي في سلة المهملات لا يمكن أن يتحدث عن قضايا التضخم ، والدين العام إلا بهذا الأسلوب الذي يتجاهل الحقائق الأساسية التي يلم بها أدنى موظف في بنك السودان المركزي . بل إن الرئيس الذي يتحدث عن تجاوز السودان لمشاكله والتي لم يبق منها ، على حد قوله ، إلا « ما لا يشكل أي عقبة على طريق تقدمنا لتحقيق أهدافنا المرصودة العاجلة منها والآجلة على السواء » . كان أمامه قرار من مجلس وزرائه مجتمعا يقول غير هذا . وكان أمامه تقارير مفصلة من وزراء ماليته السابقين يقول غير هذا . فالمغالطة إذن لا تصدر عن جهل بالحقائق بل عن تجاهل نزق لها ، وأي نزق أكثر من حال رجل كلما أقبل عليه الحق أعرض عنه . فما كان من النميري ، وقد لجت به هفواته وادمــن العيش مع أحلامه الكواذب وآماله العجاف إلا أن يتهور بالناس المزالق ، ويركب أهل بلاده المركب الخشن .

عاش النميري مخادعاً نفسه ، ومخادعاً الناس . وامعاناً في هذا الخداع ولما تمض

نصع أشهر حتى تنازل عن وزارة المالية لوزير الدولة عثمان هاشم عبد السلام والذي بدأ أولى المحاولات الجدية لتنفيذ برنامج التركيز الذي دعا له مأمون والخاتم وفقاً لوصفات صندوق النقد الدولي . وتبنى النميري مشروعاً أشد قسوة مما قال به مجلس ووزرائه المدان متناسياً حديثه قبل أشهر حول تجاوز السودان لأزماته وكما سرى فحتى هذا البرنامج لم يعنيه، وكان أول الناس انتهاكاً للسياسات التي أقرها. ومرة أخرى كانت هي المغالطة وخداع النفس ، وخداع النفس داء وبيل يصيب كل من حرمه الله نعمة البصيرة وإن حباه بنعمة البصر. وما أصدق عباس العقاد :

أيخدع نفسه رجل	له عينان في رأسه
أجل ياصاحِ : عينان	وزد ماشئت من حسه
وهل اخدع للانسا	ن بين الناس من نفسه
خداع النفس معهود	وقاك الله من دسه

في إطار مغالطاته تلك ذهب النميري يتحدث عن التعديل الوزاري ذاك خارج البلاد . جاء ذلك في حديث صحفي مع نقولا صيقلي (الصياد البيروتية) وهو يرد على سؤال حول توليه وزارة المالية وإقصائه لوزير الخارجية (شخصي) ورئيس الوزراء (الرشيد الطاهر) ، قال النميري : «بما ان دور السودان اصبح كبيرا في العالم ، لما أصبح عليه البلد من تأثير كبير في مجريات الامور، كان من المستوجب ان يمثل الخارجيه لسودان شخص بمستوى نائب رئيس الجمهوريه . عدا عن ذلك فان السياسة الخارجية يضعها رئيس البلاد . وهذه السياسة لا يمكن ان تخضع لوجهات النظر الشخصية . فهي سياسة متوازنة على اساس التكافؤ لا اكثر ولا أقل ، وأى تدخل من قبل وجهات النظر الشخصية يفسد على ماوضعته . ومع اعترافي بكفاءة منصور خالد ، الا إن وجهات نظره لم تكن ملتصقه بالشعب . اعطيته الفرصه مرتين ولكنه فشل . السياسة الخارجية التي اريد هي سياسة التنمية لا سياسة حضور حفلات الكوكتيل . قد يكون من الضروري حضور مثل هذه الحفلات لكنها لا يمكن ان تكون كل شيء . أنا واثق بان الرشيد الطاهر سينفذ السياسة الخارجية التي اضعها بحرفيتها» .

ويقول ذلك التصريح الكثير . في عرف النميري ان ازدياد اهمية السودان على المحيط العالمي «وتأثيره الكبير» على مجريات الامور ، مع كل ما في هذا القول من عدم

تتواضع ، يستوجبان أن يكون على رأس وزارة الخارجية شخص بمستوى نائب رئيس الجمهورية . ولما تمض بضع أشهر على هذا حتى أعاد النميري تشكيل وزارته بيضع على رأس وزارة الخارجية دبلوماسيا متمرسا ، دون مرتبة نائب الرئيس . وهي سيرة مضى عليها فيا بعد . وما اخال النميري قد حسب ان محاوره الصحفي ، أو قراء تصريحه ذاك قد ذهب بهم الظن الى إن السودان قد فقد اهميته على المحيط العالمى ، كما فقد «تأثيره الكبير» على مجريات الامور عندما «انحدر» منصب وزير الخارجية إلى ما دون منصب نائب الرئيس. ومن ناحية اخرى اورد النميرى ، وهو محق ، بأن السياسة الخارجية (وفي واقع الامر اية سياسة في دول المؤسسات) لا تخضع لوجهات النظر الشخصية . بيد ان التوفيق جافاه حين قال بان السياسة الخارجية لا يضعها وزير الخارجية وانما يضعها الرئيس . فالسياسة الخارجية (بل أي سياسة في دول المؤسسات) تضعها المؤسسات والتي ارادت الأقدار ان يكون وزير الخارجية جزءا منها ، وعاملا مع من عمل على تكييف قرارتها ، (المؤتمر القومى ، اللجنة المركزية ، اللجان المتخصصه ، المكتب السياسي) . وعلّ الرئيس قد خانه التعبير عندما اراد ان يقول ان تنفيذ السياسة الخارجية (باعتبارها واحدة مما يعرّفه الدستوريون بالسلطات المحتجزة لرأس الدولة) هو مسئولية رئيس الدولة . ولكن حتى في هذا الشأن فان رأس الدولة يمارس سلطاته كجهاز عبر قنوات معلومة للنصح ، والتغذية ، واسترجاع التغذية . فصنع القرار ، خاصة في السياسة الخارجية بكل انعكاساتها ومخاطرها ، لا يمكن أن يخضع للاهواء .

ومضى النميري في تصريحه الخطير ليضيف الى الامر بعداً ليس هو من صميمه وان كان يستهوى بعض السامعين ، خاصة ولم يجد النميري شيئا آخر يأخذه على وزيره ذلك عدا تهمة عدم الإلتصاق بالشعب . . . . والشعبيه شعار يزداد غموضا كلما امعن الناس بالمناداة به وهم يقحمونه في كل موضع تبريرا للعجز الفكرى عن التحليل العقلاني للمواقف . ولا شك في ان النميري قد خانه التعبير . فربما اراد ان يقول «الثوريه» . فالافتراض دوما هو ان السياسة الخارجية انما توظف لخدمة مصالح الامة ، وبالتالي فهى في خدمة الشعب ، تنمية كانت تلك الخدمة او حماية لتراب والتراث . وسنرى في الفصل اللاحق عن الدبلوماسية السودانية كيف وظفت سياسة السودان الخارجية من اجل مصالح شعبه كما سنلقي الضوء على ما اسماه النميرى «السياسة الخارجية التي يضعها هو» ، مضفيا عليها اسم «الشعبية او الثورية» .

على ان اكثر ما في ذلك التصريح من ايذاء يكشف عن استهانة النميرى بوزرائه وتحقيره لهم هو قوله عن وزير الخارجية الجديد الرشيد الطاهر «انا واثق بأن الرشيد الطاهر سيفذ السياسة الخارجية التي أضعها بحرفيتها». وعلى اى فقد كانت في الافق تخرصات كثيره اهمها ان النميري قد احتفظ بمنصبي رئيس الوزراء ووزير الماليه تمهيداً لاسنادهما لزعيمى المعارضه ، الصادق المهدى والشريف حسين الهندى. وكانا قد توليا هدين المنصبين قبل الثورة . وكان هذا تفسيرا يعقل لولا ان العارفين بأسلوب النميرى يعلمون بان قراراته لاتمت الى العقل بسبب بل هى مجرد ثارات شخصية . فلم يتول الصادق أو الشريف أى منصب ، بل ولم يدر بخلد النميرى شيء من هذا . فما اعفى الخاتم الا لانه قام بفتح «صندوق باندورا» أمام الناس . وما اقصى الرشيد الا لسماحه لهذا الجرم بان يقع في مجلسه. وقد شمل ذلك التعديل الوزارى ، فيمن شمل ، وزير الاشغال والتشييد مصطفى عثمان بطل قصة القصر الكورى . كما لحق به بعد بضع أشهر اللواء الباقر قائد الحركه التي اعادت للنميرى الحكم في يوليو ١٩٧٦ . ولا شك في ان صبر الرجل قد غاض وكره ما نحن فيه فاستقال «لاسباب صحيه» ليحل محله ابو القاسم محمد ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة السابق . وكما سنرى ، بعد قليل ، فإن الحب لم يدُم اذ اقصي ابو القاسم ايضاً في حفل تأبين مدوٍ أعد «مناحته» الكبرى كاتب الديوان .

وبعد مرور شهر على تعديل فبراير/شباط السابق لتعديل مايو خاطب الرئيس الأمة مقدماً لها برنامجه السياسي لإعادة انتخابه للولاية الثانية عقب اختيار المؤتمر القومي له كرئيس للاتحاد الاشتراكي . وكان الخطاب عهداً ووعداً بالكثير. بدأه بتذكير الناس باعلانه في آخر اجتماع للجنة المركزية بأنه زاهد في ولاية جديدة ثم قال : « لقد كانت قناعتي يومها ، أنني أديت دوري وقمت في حدود امكانياتي بأداء واجبي » . وذهب النميري يعدد أسباب زهده هذا ويقول بأن الثورات تعلو على الأفراد « ومن ثم فإن دور أي فرد فيها ، إنما هو مكافيء لدور غيره . وإن استمرار القيادات الطليعية وتواصل قيادتها قد يكون قيداً على دور المؤسسات وإن دور الفرد مهما كان ، إنما هو محكوم بطبيعته كإنسان أولاً وأخيراً . وهو من هذا المنطلق معرض لتراكم الزمن إضافة إلى سنوات عمره ، وهو تراكم يأخذ منه ولا يعطيه الأمر الذي يؤثر على قدرته على العطاء مهما خلصت نياته وصدق عزمه » . وبالرغم من هذا فإن قبوله الترشيح للولاية الثانية إنما هو امتثال لما أجمعت عليه الأمه ممثلة في تنظيمها

السياسي ومنظماته الجماهيرية . وبعد استعراض شامل لبرنامجه أعلن النميري أن مرحلة الولاية الثانية « انما ستكون في جانب منها ، إعداداً لمن يخلفني في الولاية الثالثة » . وما حلف النميري أحد في ولايتـه الثالثة . . . ولم تكن تلك هي ، في حد ذاتها مأساة . المأساة وقعت بعد ٦ سنوات من خطاب الرئيس النميري هذا عندما قرر أن لا يكتفي بولاية ثالثة ورابعة بل يسعى لتعديل الدستور ليجعل من نفسه رئيساً مدى الحياة .

أوكلت إليّ إدارة جريدة « الصحافة » ـ إحدى الصحيفتين الناطقتين باسم الاتحاد الاشتراكي إضافة إلى تعييني مساعداً للأمين العام للاتحاد الاشتراكي لشئون الفكر والدعوة . ومنذ ذلك التاريخ ، كان على الترويج لايديولوجية جماهيرية ، وداعية لفكر شعبي يفترض أن أكون أبعد الناس عنه . أو ليس الذي أخذ على وزير الخارجية ، سوسلوف النظام الجديد هذا ، هو عدم إلتصاقه بالجماهير ، وتعاليه عن التنظيم ؟ ولكن ، كما قلنا ، فعند النميري لا تدرك اليد اليمنى ما تصنعه اليسرى .

وكثيراً ما تساءل بعض الأصدقاء عن مبرر بقائي بعد أغسطس/آب ١٩٧٧ أو ربما بعد فبراير/شباط ١٩٧٥ . وإخالني قد أفضت في الحديث عن الصراع الضاري في مطلع السبعينات مع عناصر الإفساد في نفس الوقت الذى كنا نسعى فيه لبناء دولة حديثة ، ووطن موحد ، ومكان تحت الشمس للسودان مهيض الجناح . ومن ناحية أخرى ، فمازال ، آنذاك ، في النفس رواسب من ثقة في أن الجوهر نفسه نقي وأن مكمن الداء هو من حوله وبالتالي فلا سبيل لرفض الحرون ، بل على المرء أن يبقى ليسهم في العلاج . وأما بالنسبة لأحداث أغسطس ١٩٧٧ فما عاد هنالك من شك في أين يكمن الداء . كما لم يعد هنالك شك في أن الأجهزة السياسية التي أوليت العضوية والحاكمية لم تعد إلا نموراً من ورق ومع هذا فقد عزمت على « أخذ الأحمق على علاته وإلا ملأ الدنيا بحماقته » . كما يقول المثل الفرنجي . كان في مقدور النميري يومها أن يتحدث عن التعالي على الجماهير واحتقار الاتحاد الاشتراكي برفض العمل في التنظيم . وكان في مقدوره الحديث عن تعويق المصالحة الوطنية والتكالب على الموقع الوزاري . كان في مقدوره أن يفعل كل هذا في منابر للتعبير يحتكرها دون غيره . وقد أدى هذا الموقف إلى صمت الكثيرين خشية من التشهير والابتزاز دون أن يملك الواحد منهم سبيلاً للرد أو التعقيب . وقد وصف وديع حبشي حال هؤلاء فأحسن الوصف كما سلف القول . وظننت ، من جانب آخر ، بأن موقعي الجديد في

الصحافة وأمانة الفكر والدعوة سيفسح لي منبراً ، في حدود ما هو ممكن ، لتمزيق أستار الريف ، وأردية التهريج المنافق . وعلنا تتناول هذا الجانب في نهاية هذا الفصل .

فرق تسد :

بانهيار المؤسسات وتزايد النقمة الشعبية وتردي الوضع الاقتصادي ، قدم النميري للمعارضة نظامه في طبق من فضة . وكان النميري قد أحس بعد عودته « الظافرة » من منزل بشير نميري بأن الأمور قد أضحت أخطر من أن يقابلها باللامبالاة . ولا نتحدث هنا عن المخاطر الحقيقية التي تتعرض لها البلاد أو الحكم مثل الأزمات الاقتصادية (فهذا خطر لا يعنيه) وإنما المخاطر هي تلك التي تهدد حياته وموقعه . فلا بد إذن للنميري من إطفاء فتيلة برميل الباورد المتمثل في المعارضة بالمنفى ، المعارضة التي تحمل السلاح ولا تتردد في أن تخوض به معاركها في الداخل . وكان النميري ، من قبل ، قد طلب إلى رئيس جهاز الأمن القومي — علي النميري — العمل على تصفية تلك المعارضة خاصة الشريف حسين الهندي والصادق المهدي . وأبى علي نميري هذا وهو يقول بأنه قبل أن يكون رئيساً لجهاز الأمن القومي هو مسلم أولاً وسوداني ثانياً . وقال إن إسلامه لا يبيح له قتل النفس التي حرم الله . وإنه كسوداني سيورث ، إن فعل هذا ، اسرته وبنيه عار الأبد . ثم مضى علي للقول بأنه ربما نسي النميري أن رئيس جهاز أمنه ينتمي إلى عائلة أنصارية ومع قبول أهله لإختلافه السياسي مع الصادق المهدي إلا أنهم لن يقبلوا له إشتراكه في عمل مشين كهذا ، بل هو يشك أن كان في مقدور أسرته أن تعيش مع آلهم وذويهم الذين نشأوا وترعرعوا معهم . وختم علي النميري درسه البليغ لرئيسه بالقول بأنه لا يريد للأجهزة السودانية أن تدخل في ممارسات لا يطيقها العرف السوداني وإن قبلتها دول أخرى . فدور جهاز الأمن ، كما قال ، هو مد الرئيس بالمعلومات واتخاذ الاجراءات الاحتراسية ، في إطار القانون ، لحماية النظام وليس ، بحال ، تصفية الخصوم . وكان طبيعياً أن يغضب الرئيس من هذا القول الشجاع فخرج من اجتماعه مع رئيس أمنه وهو يقول بأن لديه الأجهزة البديلة التي ستقوم بهذا العمل . كان في ذهن الرئيس آنداك أولئك الذين عملوا لتحويل المبالغ إلى مصارف « اتحاد البنوك السويسري »

وإلى « الرويال بانك أوف كندا » بهدف حماية النظام . ويقول الراوي بأن حماية النظام هذه قد تمخضت عن الإتفاق على تعليم أفراد الأسرة ، وتوفير العلاج والمشتروات الخارجية لهم ، وما إلى ذلك من «الانجازات» الثورية الإشتراكية .

وهكذا لم يرمِ النميري من دعوته إلى المصالحة الوطنية إلا لتحييد عناصر المعارضة المتمثلة في الجبهة الوطنية (الصادق والشريف) . وما كان هذا هو هدفه الوحيد وإنما أراد أيضاً استخدام « القادمين الجدد » كسيف ديموقليس يسلطه فوق رقاب رفاقه مما عرف ، فيما بعد ، بالصراع بين القادمين والقدامى . وكان أول لقاء جاد بين النميري وقادة المعارضة هو لقاؤه مع الصادق المهدي في بورتسودان في ١٩٧٧/٧/٧ . وكان قد سبق هذا اللقاء اجتماع آخر نظمه فتح الرحمن البشير ، رجل الأعمال المرموق ، وذلك بمنزل الرئيس بليمربول (انجلترا) ، والتي صارت مصيفاً له منذ أول السبعينات ، وقبل أن يشق طريقه عبر الأطلسي . ويقول الرواة بأن ذلك الاجتماع كان اجتماعاً جليدياً أخذ الرئيس يخاطب فيه الصادق بقوله « اذا كنت تعتقد انك إمام الأنصار فأنا رئيس السودان كله . (وقد صار النميري ، فيما بعد ، إماما لاهل السودان أجمعين) . وعلى أية حال فقد شهد منتصف عام ١٩٧٧ تأزم الموقف الداخلي (خاصة الاقتصادي) مما حمل النميري للسعي مرة أخرى لوفاق مع الصادق ، فكان اجتماع بورت سودان ، والذي أقدم عليه الصادق والكثير من الظنون تتناوشه مما قد يلم به . وفي بداية ذلك الاجتماع رحب النميري بالحليف الجديد وقال بأنه تقديراً لثقة الصادق به فقد أصدر عفوا عن المعتقلين السياسيين . وانبرى الصادق يعدد أسباب عودته والتي لخصها في : الخوف على البلاد من مخططات الاتحاد السوفيتي ، الخوف على جنوب البلاد ، الحاجة إلى استقرار البلاد ووحدتها لاجتذاب الأموال العربية . . . وما كان النظام بحاجة إلى مجيء الصادق لتحقيق هذه الأهداف ، ولذا فلا بد أن هنالك أسباباً أخرى لم يذكرها . بيد أنه أشار إلى أنه قد وجد تشجيعاً عظيماً في تصريحات النميري الأخيرة التي أعلن فيها التزامه بتعاليم الإسلام : « ظللنا نسمع عنك أشياء جديدة . . . إنك أصبحت تهتدي بالإسلام » . وأخذ النميري يقهقه من الفرح ، فقد وجد أخيراً من يصدقه

ووافق الصادق ، في لقائه ذلك ، على أن ظروف البلاد لا تسمح بنظام تعدد الأحزاب ، وقال بوجوب تنظيم أو حزب واحد كبير يجتمع الناس تحت رايته . وبعدها تحدث النميري عن الاتحاد الاشتراكي معدداً إنجازاته وقائلاً بعدم وجود بديل

له . وهنا اعترض الصادق بقوله بأنه يبحث عن تنظيم أوسع قاعدة وأكثر فعالية . وما تركه النميري بل رد بالقول بأنه نظراً للقاعدة الشعبية العريضة التي يرتكز عليها الإتحاد الاشتراكي فإن حله لإرضاء أقلية معينة أمر غير مقبول مطلقاً . ثم استدرك ليقول بأنني لا أظن أن الاتحاد الاشتراكي هو قمة الكمال ومن حقك أن تسهم ، من بين صفوفه ، لدعمه وتقويته (وقد دعى الصادق ، فيما بعد ، لطرح آرائه أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي) . وانتقل الصادق للحديث عن دستور ديمقراطي وتشريع إسلامي . ومرة أخرى عمد النميري إلى الحديث العائم قائلاً : « إن الوضع الحالي ليس في مرتبة الكمال ولكنه قابل للتحسن والمزيد من الإصلاح . وبينما لا أجد نفسي متفقاً معك حول دستور ديمقراطي — لأن الدستور الحالي ديمقراطي بما يكفي — إلا أنه يجب عليّ القول أنه ليس هناك ما يضر في وجود دستور أكثر ديمقراطية وأكثر إسلامية » .

ثم مضى الاثنان يناقشان الشئون الخارجية . وهنا ذكر النميري نجاح الثورة الارترية ضد « النظام الاثيوبي الدموي » . أما بالنسبة للجماهيرية الليبية ، كما قال ، فإن عليه — انتقاماً لما حدث في الخرطوم العام السابق — القيام بحركة مماثلة في طرابلس . وقال الصادق إن من الأفضل عدم التدخل في الشئون الأثيوبية الداخلية باعتبار أن علاقات حسن الجوار ضرورية بسبب طول الحدود بين البلدين وبسبب الشريان الواحد الذي يغذيهما (النيل) . أما عن ليبيا ، فقد ادعى الصادق ، بأنه لا يد له فيما حدث بالخرطوم في يوليو/تموز وأن السودانيين بالمنفى هم المسئولون عن ذلك ، كما عبر عن أمله في عودة المياه إلى مجاريها بين البلدين . وهنا رحب النميري ، الذي بدأ الحديث عن عزمه على غزو طرابلس ، باقتراح الصادق بأن يقوم بفتح حوار مع العقيد القذافي . وانتفض النميري فجأة ليذكر الصادق بأنه يجتمع به بصفته التي يعرفها (لم يفسر هذه الصفة) وليس كممثل للآخرين . كما قال بأنه لا يريد للآخرين أن يتباهوا بهذا الاجتماع ، خاصة الهندي . هذا الرجل « شيطان وطماع للغاية » . وهو بعكسك انت يملك عدة حسابات ببنوك مختلفة . وفي عام ١٩٧١ طلب إليّ الملك فيصل ، رحمه الله ، ترتيب اجتماع بيني وبين الهندي في جدة . والواقع أننا التقينا وتحادثنا . بعدها راح يقول عبر وسائل الإعلام أنني تفاوضت معه في هذا وفي ذاك مما اضطرني إلى تكذيب إدعاءاته وقفل الباب أمامه » .

ولا يخفى على اللبيب أن كل ما كان يرمي إليه النميري بحديثه هذا هو إحداث شقة بين الصادق والهندي. وفي واقع الأمر كنت أنا الشاهد الوحيد على اجتماع النميري مع الهندي بجدة وكان اللقاء تمثيلية رائعة بطلاها هما شريراها أيضا. لجأ النميري إلى إحدى حيله المعتادة للعب دور الرجل البريء المغلوب على أمره، الرجل الذي لا يعلم شيئا، وبالتالي فهو غير مسئول عن شيء. أدهشني النميري عندما راح يكيل المدح للهندي لشجاعته ووقفته البطولية في الجزيرة أبا. قال إن قوات الأنصار قد قاتلت خير قتال وأن القوات الحكومية كادت أن تخسر المعركة بسهولة. بدا على الهندي أنه جرد — بعد كل هذا — من كل سلاح. ولو صح ذلك لكان حديث النميري ضربة معلم في فن العلاقات العامة. ولا شك لدي في قدرات النميري على التمثيل، وكان دوره في جده هو واحد من أفضل أدواره. ولكن الهندي، كان، هو الآخر، قمين بأن يطلق عليه لقب «جبار الشاشة» لم يقع أبداً في الفخ بل قال بأن خروج الحزب الشيوعي من الساحة يجعل الظروف أكثر ملاءمة للمصالحة (ويبدو أن الحزب الشيوعي والاتحاد السوفيتي أصبحا الحائط القصير لكل من المصالح والمصالح معه على السواء). وذهب الهندي للقول بأنه ما عاد راغباً في العمل السياسي وكل ما يريد هو العودة للسودان ليساهم في تنميته. وأضاف بأن له علاقات طيبة مع الأمير محمد الفيصل والذي يرغب في الاستثمار في السودان. وختم الهندي حديثه بعد هذا بضرورة أن تعلن المصالحة فوراً وأن يتم إعلان ذلك رسمياً بالخرطوم، وعد النميري بذلك بمجرد عودته للخرطوم. افترق الرجلان وكلاهما يظن بأنه قد ضحك على «ذقن الآخر».

ونعود إلى إجتماع النميري والصادق في بورتسودان. قال الصادق بأنه لا يتحدث عن نفسه وإنما نيابة عن زملائه الآخرين. وأدرك النميري، وقتها، بفشل سعيه لتجزئة المعارضة فقال للصادق أنت حر في الاتصال بمن تريد داخل البلاد، وخرج الصادق وقد ابتلع الطعم الذي تجافاه «جبار الشاشة». وعلى أي، فبالنسبة لنا بدأت مرحلة جديدة هي مرحلة المصالحة الوطنية. قرر بعضنا أخذ الأمر مأخذ الجد فالسودان ليس ملكاً خاصاً لنا أو للمعارضة. وبالتالي فلا غضاضة في الحوار الموضوعي حول قضايا الوطن. وللنظام الذي شدناه أفكار، ومؤسسات، وتوجهات في مقدورنا الدفاع عنها. كما أن له أخطاء لا تعصى على الإصلاح. من حقنا إذن أن نفخر بالكثير الذي اقمنا بين أعوام ١٩٦٩ — ١٩٧٧. ومن جهة أخرى

فإن أولئك الذين سعوا ، ما أمكنهم السعي ، لحماية الدستور من الانتهاك ، وناضلوا ضد الفساد الاقتصادي ، وأبانوا الهوة الفاغرة بين القول والعمل يجب أن يكونوا أول من يقبل بالنقاش الموضوعي من أجل الإصلاح . وكان هناك آخرون ، داخل التنظيم ، يمقتون النقد خاصة إن جاء ممن هم خارج التنظيم حتى وإن تناول أوجه القصور التي لا تخفى على أحد . كانت دوافع الكثيرين من هؤلاء هي الغيرة على نظام سوه وأرسوا قواعده ، وخشيتهم من أن يكون النقد مدخلاً للانقضاض على النظام كله . ولعل الشيء الوحيد الذي لم يدر بخاطر هؤلاء الغيورين هو أن نقد القادمين ، طالما كان موضوعيا ، لن يفعل أكثر من تقوية ساعد النظام . وفي الجانب الآخر فإن السؤال الهام الذي لم يحرص واحد من هؤلاء الغيورين على توجيهه إلى النفس هو : أيهما أخطر : انتقادات الصادق حتى أكثرها عدم واقعية أم انتهاك الرئيس المستمر للدستور ، ومبادئ النظام ، بل للقيم التي ظللنا ندعي الحرص على رعايتها مثل « النقاء الثوري » ، ووراثة الحكم ، وسيادة الشعب » .

وعقب اجتماعه بالصادق ، قرر النميري أن يذيق المحالف الجديد طعم السلطة فقرر ترشيحه لعضوية المكتب السياسي وتوجيه الدعوة إليه لمخاطبة اللجنة المركزية . وتحدث الصادق في ذلك الاجتماع عن التغييرات التي يريد رؤيتها بما ذلك تغيير إسم الاتحاد الاشتراكي وبنيته ، كما انتقد بحماس مبالغ فيه فكرة « تحالف القوى العاملة » . وكان واضحاً أن كل هذا لم يتجاوز الشكل فجوهر الحكم هو السياسات الاقتصادية ، وانماط الإدارة في قطر قاري كالسودان ، والتوجه الخارجي إلخ .

وفي الأسابيع التالية للقاء بورت سودان تم الإفراج عن المعتقلين كما أعيد أتباع الصادق إلى مواقعهم القديمة وتم إستيعابهم بالخدمة المدنية . وكان الصادق نفسه قد عاد إلى البلاد نهائياً في سبتمبر/أيلول بعد إعلان العفو العام . وأثار موضوع العفو نقاشاً حاداً ، لا في داخل الأجهزة السياسية (كما ينبغي أن يكون) وإنما في مجلس الأمن القومي . وابتدر هذا النقاش عبد الوهاب ابراهيم وزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن الداخلي وهو يقول بضرورة الإفراج عن الشيوعيين طالما تم الإفراج عن الإخوان المسلمين . وقال إنه يتحدث من منطلق سياسي لأن الترياق الوحيد لتطرف اليمين هو تطرف اليسار . وقد أيدت ما ذهب إليه عبد الوهاب من تحليل إنطلاقاً من موقف ثابت بأنا نملك من الأفكار ، أو يفترض هذا ، ما نستطيع بها مجادلة التطرف من أي النقيضين جاء . ما راق هذا الحديث لرئيس الوزراء الرشيد الطاهر وإن أيده

رئيس المجلس ، آنذاك ، أبو القاسم ابراهيم . وبالفعل فقد شملت قرارات العفو الشيوعيين المعتقلين كما عاد على أثرها بعض الذين تركوا البلاد عقب أحداث يوليو . وذهب أبو القاسم خطوة أخرى في حمل الرئيس على أن يوجه الدعوة لبعض المتعاطفين مع الحزب الشيوعي ، إن لم يكن للشيوعيين أنفسهم للمشاركة في اللجنة المركزية كأعضاء . وما قبل هذه الدعوة إلا واحد هو عابدين إسماعيل والذي شارك كعضو في اللجنة المركزية في نفس الاجتماع الذي شارك فيه الصادق المهدي وانتخب في نهايته كعضو بالمكتب السياسي .

وبلا شك قادت مصالحة الصادق وانضمامه إلى التنظيم إلى بعض التوتر بينه وبين أصدقائه القدامى . وبنهاية عام ١٩٧٧ وقعت بينه وبينهم قطيعة كاملة . وهكذا حقق النميري مراميه مقابل ثمن بسيط هو الإفراج عن بعض المئات من المعتقلين ومنصب وزاري لواحد من المحسوبين عليه . وبانتصاره في الجولة الأولى أراد النميري أن يؤكد نصره في الجولة الثانية بفتح باب الحوار مع « الشيطان » . وهكذا قرر إيفاد رئيس مجلس الشعب ابو القاسم هاشم إلى لندن لهذا الغرض . واستغرق التوصل إلى إتفاق بين ممثلي الهندي والحكومة سبعة أيام تلاها مؤتمر صحفي هناك أعلن فيه الهندي تأييده للمصالحة الوطنية كما اعلنت نصوص الإتفاق في مؤتمر صحفي عقد بالسفارة السودانية في ٢٢ أبريل/نيسان ١٩٧٨ . وعكساً للحوار المغلق بين النميري والصادق سعى الهندي لأن يكون إتفاقه معلناً وكان واضحاً أن وفد النميري كان يسعى لحمل الهندي على إنهاء العمل السياسي في الخارج وقبول بعض المرتكزات الأساسية للنظام مثل التنظيم السياسي الواحد ، رئاسة النميري ، وعدم نقض إتفاق أديس أبابا (اتضح فيما بعد أن النميري أراد أن يحتفظ بهذا الحق لنفسه) . ومن الناحية الأخرى سعى الهندي إلى التأكيد على قضايا بعينها مثل ديموقراطية التنظيم ، والحريات الأساسية ، وحرية النقابات واستقلال القضاء مع إشارة لإتفاقية مونترو . وكان واضحاً أن هذا الجانب من مقترحات الهندي لم يصدر إلا من قانوني كلاسيكي غاب عنه أن مفاهيم مونترو هذه قد عفت عليها تجارب كثر في العالم بدءاً بالهند وانتهاء بزمبابوي .

وعلى أية حال فقد وافق الهندي على فكرة التنظيم الواحد ــ وكان هذا انتصاراً للنميري (على الأقل من الناحية النظرية) إلا أنه أضاف ما يلي : « إن صيغة التنظيم السياسي الواحد (الاتحاد الاشتراكي السوداني) هي الصيغة المقبولة للعمل

الوطني مع تأكيد بناء تنظيماته بالمشاركة الديموقراطية وفتح صفوفه لجميع أبناء وبنات السودان. وأن تكون جميع مستوياته من القمة للقاعدة بالانتخاب حتى تتحقق الوحدة الوطنية الشاملة التي هي هدف مبادرة الرئيس القائد وأن المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي السوداني باعتباره أعلى سلطة شعبية في البلاد له الحق في أن يتخذ من القرارات ما يراه محققاً للمصلحة العامة ».

نص البند الأول في الاتفاقية مع المهدي على أن الدستور الدائم للسودان هو القانون الأساسي للحكم في السودان. وأن بابه الثالث يكفل الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين بما في ذلك حرية التنقل والإقامة وحرمة الحياة الخاصة إلخ. (مما أوردناه في مطلع هذا الفصل).

وكانت مسودة هذه الإتفاقية قد أرسلت إلى النميري بما فيها من مقترحات حول الحقوق الأساسية وكأنها مستمدة من كتب القانون الدستوري في الثلاثينيات. وقد أحال النميري المسودة لبدر الدين سليمان وشخصي، بالاتحاد الاشتراكي، للتعليق. تشاورنا طويلاً في الأمر أمام الرئيس. وكان بدر الدين، كعهدي به، متوقد الذهن. أثار أول ما أثار ضرورة الإشارة إلى سيادة حكم القانون كما هو منصوص عنها في الفصل الرابع من الدستور الدائم، واستقلال القضاء كما هو منصوص عنه في الباب الثامن من الدستور. فإن لم نفعل فكأنما نعترف بأن الدستور الدائم لا يكفل حماية هذه المبادئ. ولذا فقد أعيدت صياغة الفقرة الثالثة من الاتفاق على هذا الوجه: «إن سيادة حكم القانون كما هو منصوص عليه في الفصل الرابع من الدستور الدائم واستقلال القضاء كما هو منصوص عليه في الباب الثامن منه هو أساس الحكم والعدالة في بلادنا».

كما أشار أيضاً إلى الباب الثالث من الدستور حول الحريات والحقوق الأساسية، وهذا أيضاً هو ما تضمنته الاتفاقية. وهنا أوضحت لبدر الدين بأن التعديلات التي طرأت على هذا الباب قد افرغت بعض مواده من محتواها (كان في ذهني آنذاك التعديلات التي أدخلت على المادة (٤١) حول حرية التنقل والإقامة). ومما يؤيد هذا الرأي أن الكثير من القضايا التي أثيرت حول دستورية بعض إجراءات الأمن كانت تتمحور في هذه المادة. وعلى ضوء هذا النقاش تمت إضافة جزء إلى هذا البند من الإتفاق يقول: «ولقد فرضت بعض الظروف الاستثنائية تقييد بعض هذه الحريات (أي الحريات الواردة في الباب الثالث) بنصوص استثنائية في بعض

القوانين ولا بد من زوال هذه النصوص بزوال الظروف التي استوجبتها بغير تفريط في سلامة الوطن » . وقام بدر الدين ، فيما بعد ، بصياغة التعديلات والتي أصبحت هي إتفاق لندن .

وقد اتفق الطرفان في البند السادس للاتفاقية على أن السياسة الخارجية للسودان تقوم على مبدأ الحياد الإيجابي ، ودعم الصف العربي في هذه المرحلة ، والإلتزام بميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

واختتمت الاتفاقية بالدعوة لحل «الجبهة الوطنية» وعودة أعضائها خاصة المقاتلين إلى البلاد وحظر معسكرات التدريب وتسليم الأسلحة الموجودة داخل وخارج السودان للقوات المسلحة . كما نصت على أن العائدين سيتمتعون بكل حقوقهم ويؤدون كل واجباتهم مثلهم في ذلك مثل بقية الشعب السوداني .

بيد أن الذي بدا محيراً هو الرسالة الخطية التي بعث بها الشريف الهندي إلى النميري ، وما أصر فيها إلا على أمر واحد وهو إدخال كلمة « المعارضة » في الإشارة إلى مجموعته . ووافق النميري على ذلك ، لا في الاتفاق ، وانما في رده المكتوب على الهندي وهو يقول لا يضير إن اسميناهم معارضة أو خلافه . وكان ، فيما يبدو ، للشريف الهندي أسبابه . وعلى أي فبالرغم مما قالت به الفقرة الأخيرة ما عاد الشريف ، كما وعد وانما أرادت له الأقدار أن يعود إلى بلاده على آلة حدباء . كان مقدار ثقته في النميري هو إيثاره الموت في المنفى . أما الصادق ، من الناحية الأخرى ، فقد راح ضحية لمناورات النميري . أذاقـه طعم السلطة بتعيينه عضوا بالمكتب السياسي دون أن تكون له سلطة حقيقية في مكتب لا يأبه له النميري كثيراً . وهكذا وقع الصادق في المصيدة وكاد أن يقتله النميري بحبه ، ومن الحب ما قتل . . . كتب النميري عن الصادق يقول : « اكبرته منذ لحظة حضوره ، بل في نفس اللحظة التي لمحته فيها . الرجل هو نفس الرجل ، الذي جرت محاكمته غيابياً وحكم عليه بالإعدام . الرجل هو نفس الرجل ، الذي ما أخفى عداءه ، ولا تنصل عن مسئوليته من أحداث سالت فيها دماء . . . الرجل يحضر طوعاً للسودان ، لا يحرسه مما يمكن أن يسميـه الغـدر ، ويسميه غيره عدل القصاص ، سوى ثقة في واحد من الناس ، هو خصمه وغريمه . شجاعته كانت دليلاً على صدقه . ولقد كان « صادقا » . . . ومضى النميري ينشد المديح في « خصمه وغريمه » ويقول : « الرجل نفس الرجل ، هو الذي حمل لواء الهجوم على الطائفية

مما وضعه موضع المواجهة مع أسرته وأهله . والرجل نفس الرجل ، كان قد أعلن كفرانه بالحزبية ، وله تصوره حول التنظيم السياسي الشامل ، حتى ولو اختلفت تفاصيل تصوره عن ما هو قائم . . . والرجل نفس الرجل ، بحكم نشأته وفكره وأصوله . إتصالاً وقربى بقائد الثورة السودانية القومية العظمى ، ولا يمكن أن يكون إلا مع وحدة السودان وبناء الأمة السودانية الموحدة . الرجل نفس الرجل ، بثقافته وفكره ، ومعايشته لواقع بلاده ، إنما هو مع التنمية ضد التخلف ، مع التحديث ضد الجمود ، للرجل أفكار مكتوبة ومسموعة عن نوع الديموقراطية المطلوبة . . . ثم إن الرجل ، كمفكر إسلامي ، يشاطرني الإيمان بأن الإسلام كان باعث حضارة كانت ، وأنه لا بديل عنه ، لقيام حضارة تكون (النهج الإسلامي لماذا ص ٢٢١ — ٢٢٣) أو ليس هذا هو الحب القاتل . وعلّ لنا وقفة بعد قليل لنرى كيف أصبح المفكر الإسلامي زنديقا ، وكيف أن صاحب « الصلة والقربى » بقائد الثورة القومية العظمى اضحى متاجراً بالتراث . ومع ذلك فقد إستطاع الصادق أن يفتعل معركة ضد قرار النميري المنفرد بتأييد زيارة السادات لإسرائيل . وكان لا بد له أن يفعل لأن النميري بإعلانه إتفاق أبريل ١٩٧٨ مع الهندي عزز ، من حيث لا يحتسب ، موقع الهندي السياسي على حساب موقع الصادق فساد الإنطباع بأن الهندي هو الزعيم الحقيقي للمعارضة بالمنفى . ولا شك في أن هذا هو السبب الذي جعل الهندي يصر على إطلاق كلمة « المعارضة » في الإشارة إلى مجموعته . ففي نهاية المطاف لم يكن الأمر بالنسبة للهندي أكثر من مناورة لكسب الوقت واحراج رفيق سلاحه الصادق .

وبحلول فبراير/شباط ١٩٨٠ كانت المصالحة الوطنية قد انهارت انهياراً تاماً في الواقع إلا في التصريحات الصادرة من النميري والصادق ، وكل لأسبابه . وغادر الصادق البلاد عندما كانت تستعد لإجراء الانتخابات القومية والإقليمية والتي ظن الناس بأن الصادق سيجعل منها منبراً لإبراز عضلاته . وفي برنامجه الشهري ، أذاع النميري استمرار الحوار بينه وبين الصادق ، وكان في واقع الأمر يشير إلى اجتماع عقده نميري مع الصادق بمنزل فتح الرحمن البشير بالخرطوم شارك فيه من جانب النظام مع النميري النائب الأول عبد الماجد حامد خليل ورئيس جهاز الأمن القومي عمر الطيب . وقد ترك الرئيس للرجلين الاتفاق مع الصادق على الخطوط العريضة للأسس التي يمكن للرجل وجماعته أن يشاركوا بمقتضاها في النظام . ومرة أخرى لم

يكن النميري جاداً فيما يقول فقد كانت غايته ومبتغاه هو تحييد القوى المعارضة ثم استغلالها لبث الفتنة داخل التنظيم. ترك النميري نائبيه « يتلهيان » مع الصادق وذهب إلى قصره ليصدر « أهم القرارات » التي ظن أنها ستعين على ترويض غريمه: إعادة كل ممتلكات آل المهدي بما في ذلك قصري الإمام بالخرطوم والجزيرة ابا. لم يعنه كثيراً ما سيتعرض له نائباه من حرج وقد جلسا مع من أسماه «الخصم والغريم» يحددان أطر التعاون. ولم يعنه كثيراً الصراع الدائر في اروقة التنظيم حول المصالحة: ما هيتها، ومحتواها. ولم يعنه كثيراً أن مشاكل البلاد قد وصلت مرحلة تقتضي تضافر الجهود، ومراجعة السياسات، وتسخير كل الجهود لإسعاف الوطن.

بل، في واقع الأمر، كان الرجل سعيداً بما يرد إليه من أنباء الصراع داخل التنظيم بين القدامى والقادمين. فكان في تعامله مع الفئة الثانية يضع « عمامة » الاتحاد الاشتراكي مؤكداً التزامه بالميثاق الوطني، والدستور، ولوائح التنظيم والتي لم تترك زيادة لمستزيد. كما كان في تعامله مع الفئة الأولى يضع « عمامة » المصالحة الوطنية مؤكداً التزامه بها، وداعياً لاستيعاب كل عناصرها في رحاب التنظيم الفرد، ومهدداً أولئك الذين يحاربون المصالحة الوطنية خشية على مواقعهم. وكم كان مدهشاً رؤية النميري بعمامة الإتحاد الاشتراكي وهو يهاجم ويدين الطائفية في نفس الوقت الذي يعمل على خروج قيادتها إلى دائرة الضوء بعد قرابة عقد من الزمان على قيام ثورة مايو. فقد شهدت رحاب التنظيم، وفي مراقيه العليا، الصادق المهدي وعمه أحمد المهدي من الأنصار — كما شهدت أحمد الميرغني (من طائفة الختمية) كأعضاء بالمكتب السياسي أو القيادة المركزية... وما جاءت بالمهديين ثقافتهم « الأكسونية »، كما لم تجيء بالميرغني خبراته في دنيا الاقتصاد التي ولجها مؤخرا. جاء بهم النميري جميعاً لأنهم رموز، ولأنهم تعبير عن قوى سياسية معينة. ومع هذا فلا يزال يمضي في المكابرة... كما لا يزال بعض السدنة يحاورونه في هذا النفاق والدجل.

وكم كان بمقدور النميري أن يصبح، ولأول مرة في تاريخ السودان الحديث، رئيس إجماع. وبالرغم من كل مناورات السدنة لإجهاض المصالحة إلا أن نائبي النميري، عبد الماجد خليل وعمر الطيب، قد قطعا شوطاً بعيداً في وضع الخطوط لعريضة لهذه المصالحة، وكانا أكثر جدية من القائد في ان تصبح حقيقة. كان هاجسهما الأكبر هو أمن البلاد وسلامتها وليس هناك من هو أكثر إدراكاً لهذا الأمر

من أولئك الذين تكتوى أيديهم بالنيران . ومن جانب آخر كان أبو القاسم هاشم وصحبه في لندن ، وبدر الدين سليمان وقلة معه في الخرطوم يدركون بحسهم السياسي أن في الوفاق الوطني مخرج صدق من طوفان اليأس والتوجس الذي غشى الناس بالرغم من اختلاف الاجتهادات . وكانت الصحافة الأجنبية تهلل للنميري باعتباره البطل الذي أحل السلام مرتين في بلاده وفي فترة لما تتجاوز نصف العقد من الزمن . كان في مقدور نميري ، بسبب من كل هذا ، أن يكون قائد أهل السودان المصطفى الذي أحل بين الناس البر والتراحم . وأبى له فقدان الحس التاريخي أن يحقق لنفسه هذا النصر المؤزر . دخل التاريخ من باب وخرج من باب آخر . كانت محنته هي التركيب المتنافر لشخصيته . يقف على يمين « انيلا » وهو ينادى بشعارات اليسار . ويقف على يسار « تروتسكى » وهو يعاقر الشعوذة والسحر . وينتصب في منابر المسلمين خطيباً وهو لا يعلم الكتاب إلا أماني ولا يدري أي ويل كسب . كان مبتغاه من الوفاق الوطني هو الجلوس في سدة عاليه وقد تحلق حوله المهدي ، والميرغني ، والهندي ، والعروبي ، والإسلامي ، والزنجي يسبحون بحمده ويتركونه وشأنه يتلهى بدمية إسمها السودان . وبلغ به جنون العظمة مبلغه حينما ظن بأن الذين حملوا السلاح ضده سيقبلون منه ما لم يقبله الذين حملوا السلاح معه .

أفضل الناس في السودان :

كان إيماني بالمصالحة الوطنية يقوم على إدراك سياسي بأن لا مخرج لنا من هذه المحنة الحالكة إلاّ بتضافر الأيدى والعمل على ضوء مبادىء نادينا بها ، وجهدنا لتحقيقها (وإن انحرفنا عن بعض منها) . كل هذا مع توفر حسن القصد ، والإدراك الواعي بأن السودان ليس ملكاً لأحد ، القدامى والمحدثين على السواء . ولعل هذا هو الذي حملني على أن أسعى لكيما يتجاوز الحوار مجرد طرح الشعارات . فلابد من حوار حول الحكمة وراء مؤسساتنا ، وحول الإنجازات الاقتصادية دون الاكتفاء بتعديد الأخطاء والإخفاق ، وحول الدستور ونمط الحكم الذي ارتضيناه ، وحول الدين وفهمنا له وموقعه من السياسة . فقد ظل الذين يعارضون النظام من الخارج ينكرون الكثير من انجازاته المشهودة في التنمية ، ويشككون في بعض مكاسبه الكبرى في بناء الوحدة الوطنية (الجنوب) ، ويستهينون بالتحولات الاجتماعية التي

طرأت بمشاركة عناصر كثيرة كانت غائبة عن ساحات العمل السياسي القومي في الماضي كالشباب ، والنساء ، والجنوبيين ، ورجال الخدمة المدنية . فمثل هذه القضايا هي التي يجب أن يتجه إليها الحوار بدلاً من التعميم والتعفية على الحقائق . وحسبت أن جريدة الصحافة هي منبر مناسب لذلك . وكان الصادق المهدي هو أول من استجاب لدعوتي حيث كتب عدداً من المقالات حول الوضع الاقتصادي . وعملنا من بعد على تنظيم عدة ندوات صحفية أولاها حول الحريات العامة دعي إليها أناس من مختلف الاتجاهات الفكرية بمن فيهم بعض الرافضين . كما مهدنا لحوار عام آخر عن طريق سلسلة من المقالات تخاطب الماركسيين والإسلاميين على السواء . خاطبت المجموعة الأولى بمقالات عنوانها «حوار مع اليسار الأقصى» وخاطبت المجموعة الأولى بمقالات تحت عنوان «ولتكن منكم أمة» وبدئت تلك الحلقات باعتراف صريح بان محنتنا الكبرى هي عدم التوافق بين الأداء والنداء ، وبين الشعار والممارسة . وما أثار الحوار مكامن الوجع كما أردت له . فهناك من يؤثر التلهي بالشعارات . وهناك من يرى في المناقشة الجدية ترفاً فكرياً وكأن الثورية مرادف للغوغائية. وفي تلك الفترة أيضاً أتيح لي طرح افكاري حول الديموقراطية بالتنظيم . وسنحت الفرصة عندما أوكلت اللجنة المركزية — استجابة لمناشدة الصادق المهدي — إلى المكتب السياسي مهمة مراجعة بناء وسياسات وطرق أداء الاتحاد الاشتراكي ، وذلك في أعقاب المصالحة الوطنية . وفي ١٩٧٨/٣/٢٣م شكل المكتب لجنة أسميت لجنة المنهج لنقيام بهذه المهمة وترأسها الأمين العام أبو القاسم محمد ابراهيم وعينت أنا مقرراً لها . وتم تمثيل الوافدين الجدد في شخص د. حسن الترابي (زعيم الإخوان المسمين) كما ضمت اللجنة — بين آخرين — بدر الدين سليمان وبونا ملوال . وقد وقع على عاتقنا (الترابي وشخصي) أكثر مما هو مطلوب منا في إعداد التقرير والذي أجازته اللجنة بالإجماع باستثناء بدر الدين سليمان الذي قدم وجهة نظر معارضة .

وقمت بتقديم التقرير للمكتب السياسي بعد ستة أسابيع من تكوين اللجنة متضمناً اقتراحات محددة تهدف إلى تجديد شرايين الحياة في التنظيم ، وتوسيع قاعدته ، وإرساء قواعد ثابته للمارسة الديموقراطية . وكان واضحاً في خاطري ان التنظيم لا يعاني فقط من الاضمحلال التنظيمي ، وإنما أيضاً من التخبط الفكري والمهجي . وقد قال النميري في التنظيم أسوأ من هذا بعد عام واحد فقط (أغسطس/آب ١٩٧٩) رغم أنه قدم أسباباً غير صحيحة لفشله وألقى بالمسئولية كلها

على كل شخص إلا شخصه هو .

كانت اللجنة المركزية قد حددت مباديء خمسة يتجه إليها العمل بالمنهج الحديد ألا وهي :

أ ضرورة إجتياز التنظيم مرحلة العمل التنظيمي والتبشير بالمباديء العامة إلى مرحلة السياسات التفصيليه حول القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية .

ب ـ تنفيذ برنامج الولاية الثانية والالتزام بما جاء به من مفاهيم وما حدد من أهداف .

ج ـ توسيع المشاركة الشعبية وتعميق النهج الديموقراطي .

د ـ تعزيز وتقوية المؤسسات والالتزام بالعمل من خلالها .

هـ ـ تعميق روح الديموقراطية والحرية وأساليب المسئولية والقيادة الجماعية .

وكان واضحاً من كل هذا أن الذي يحتاجه التنظيم لكيما يصبح أكثر قدرة على استيعاب كل القوى الوطنية هو المزيد من الديموقراطية ، والحرية ، والمؤسسية . كما كان واضحاً أيضاً بأن الذي يحتاجه التنظيم لكيما يكون أكثر قدرة على مجابهة الأزمات التي تعايشها البلاد هو الخروج من حلقة التبشير والدعوة إلى مرحلة السياسات التفصيلية المدروسة .

وكان ابرز ماركز عليه التقرير هو موضوعا القيادة الجماعية ، والفعالية السياسية . وحول الأولى ذهبنا إلى ضرورة تقليص حجم الأجهزة القيادية (المكتب السياسي واللجنة المركزية) لأن التضخم العددي يقود ، بالضرورة ، إلى قيام قيادة فوقية بحجم محدد تكون أسرع بتاً في الأمور ، مما يؤدي إلى إفلات السلطة من يد الأجهزة المنوط بها ممارسة هذه السلطة . في الوقت الذي بدأت فيه اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بتسعين عضواً في عام ١٩٧٢ انتهت إلى ٤٩٠ عضواً في عام ١٩٧٧ . كما بدأ المكتب السياسي بخمسه عشر عضوا في عام ١٩٧٢ لينتهي بثلاثين في مارس ١٩٧٨ . ومن ناحية ثانية اتجه رأينا إلى ضرورة انتخاب الأمين العام وجميع مساعديه (على افتراض أن هناك أعضاء في المكتب السياسي يتحتم تعيينهم بحكم مناصبهم كنواب رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الشعب ، وزير الدفاع). وحول سلطات الرئيس أكدت المذكرة على أن وضع الرئيس هو وضع رأس بين أنداد

بمعنى أن السلطة النهائية في جميع القضايا السياسية هي سلطة المكتب السياسي في غياب اللجنة المركزية . ومن ناحية أخرى ذهب التقرير الى ضرورة أن تتوفر للمكتب السياسي سلطة شورية يهتدي بها الرئيس في ممارسته لسلطاته الدستورية كرأس دولة (بمعنى أن يكون المكتب السياسي هو المستشار الأول لرئيس الجمهورية في كل قراراته ذات الانعكاس السياسي) .

وحول الفاعلية السياسية ذهبت المذكرة للحديث عن السياسات التفصيلية كبديل للشعارات التي لاتقود إلا إلى الغموض ، والخلل ، والاضطراب في السياسات . ومن هنا جاءت مقترحات محددة حول تكوين ومناهج عمل الأجهزة التي يفترض أن تتبلور فيها السياسات ألا وهي اللجان المتخصصة للجنة المركزية . ولضمان التنسيق ارتأينا أن يتركز للعمل في ثلاث دوائر هي دائرة التنظيم ، ودائرة الشئون الفكرية والسياسية ، ودائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية . ولم نكتف في التقرير برسم مناهج العمل ، وهيكلة اللجان ، بل ذهبنا إلى تحديد برامج مرحلية هامه لكل لجنة . فمثلاً ذهب رأينا إلى أن تتجه الدائرة الاقتصادية إلى مناقشة ١٠ موضوعات باعتبارها أخطر القضايا التي يجب أن يتركز فيها الجهد السياسي الوطني تخطيطاً وبرمجة ، وتعبئة ، وتنفيذا . وكان على رأس هذه الموضوعات : سياسة الأسعار والأجور ، تقويم المؤسسات العامة خاصة المؤممة والمصادرة لإتخاذ قرار نهائي بشأنها ، مراجعة النظام الضريبي ، مراجعة قوانين الاستثمار ، مراجعة موقف الدين العام والتوجيه بشأن سياسة الاقتراض ، مراجعة السياسة النقدية ووضع خطط تفصيلية لتشجيع وتوجيه المدخرات القومية لخطط التنمية . وما إشارتنا للبرامج المرحلية في الاقتصاد ، دون غيرها ، إلا لأهميتها للوضع الراهن والذي ظلت تتعاقب فيه السياسات وتتضارب بتعاقب وتضارب الوزراء والذين يفترض فيهم تنفيذ سياسات ثابتة لتنظيم فعال لا وضع السياسات وتقديمها للتنظيم ليباركها جميعاً مع تضاربها . وكثيراً ما كانت هذه المباركة لسياسات أعلنت مسبقاً من جانب «القائد» والذي أعلنها ، هو الآخر ، مع تضاربها مع سياسات اخرى كان قد تبناها . بل كثيراً ما كانت هذه السياسات هي قبول لمقترحات مؤسسات خارجية مثل صندوق النقد الدولي ، لا هو بالسوداني ولا هو بالاشتراكي .

واقع الأمر أن التقرير قد تضمن قرابة الأربعين توصية احتوتها خمسين صفحة . بدأ النميري بالمراوغة . قال أولاً بأن هذه الإجراءات ستستدعي بعض التعديلات في

الدستور . وما كان موضوع التقرير هو تنظيم اجهزة الدولة بل الجهاز السياسي ، فلا مكان للحديث عن تعديل الدستور . والذي دفع النميري لهذا الادعاء هو إقتراحنا بأن تكون بعض قرارات رئيس الجمهورية محل مشاورة مع المكتب السياسي خاصة القرارات ذات الانعكاس السياسي . ولا شك في أن هذا الذي تدعوله يتفق مع ما نادى به النميري في يناير ١٩٧٥ حول علوية وحاكمية التنظيم . وكلّما اراد النميري أن لا تتناول المؤسسات أي اقتراح بالتحليل أو النقاش أوحى بامتعاضه بمثل هذه الإشارات الملتوية . وكانت الإشارة دوماً كافية لكيا يفهمها الألباء ويتصرفون بمقتضى هذا الفهم .

وهكذا بدأ النقاش وما كان له أن يتجه غير وجهته بعد حديث الرئيس وفي جو الشك والهلع واللامنطق . بعض الذين شاركوا في لجنة المنهج لاذوا بالصمت عن لا ونعم . وبعض ثان يقوده الرشيد الطاهر قالوا بأن التقرير غير ذي موضوع لأنه ركز دائرة الضوء في الاجهزة العليا (المكتب السياسي ، اللجنة المركزية ، الرئيس) ولم يتناول ، ولو في سطر واحد ، القواعد الجماهيرية (بعبارة أخرى تقرير غير جماهيري) . وبعض ثالث ، كثيراً ما كان يشاطرني الرأي إلا في القضايا التي يبدي فيها الرئيس اعتراضاً ، اقترح إعادة دراسة الأمر بواسطة لجنة جديدة . . . وكادوا جميعاً أن يوحوا بأن اعتراضهم إنما جاء لشكوكهم في تبني حسن الترابي للمقترحات . وبجانب كل هؤلاء وقف إثنان من أعضاء المكتب السياسي وأعضاء لجنة المنهج موقفاً متميزاً ، بدر الدين سليمان وبونا مالوال .

قال بدر الدين بأن المقترحات ستجعل من التنظيم قوة مهيمنة على أوجه الحياة ، والسودان ليس برومانيا . وقال صادقاً ، بأنه اعترض على كل هذه التوصيات على مستوى اللجنة . وهذا موقف أكرم من موقف من أيد على مستوى اللجنة ثم لاذ بالصمت في اجتماع المكتب السياسي عندما كشّر النميري عن أنيابه . بيد أن موقف سليمان كان أيضاً موقفاً خاطئاً لأنه انطلق من إحساس بأن اضعاف موقف الرئيس (هيمنة الأجهزة) سيضعف القوة الوحيدة التي تحول دون سيطرة «القادمين» على التنظيم ، وتقويض النظام من الداخل . وخطأ هذا الموقف يجيء من تناقضه مع دعاوانا حول التنظيم خاصة عقب المصالحة . فإما أن الإتحاد الاشتراكي تنظيم طليعي افترض لنفسه دوراً تاريخياً وبالتالي فلامكان فيه «لترف» الديموقراطية ، والمشاركة ، والانتخابات الحرة ، وسلطات الأجهزة القاعدية في اختيار ومحاسبة

الأجهزة العليا وإما أنه تنظيم ديموقراطي مفتوح بيد أنا قلنا بالأخيرة ليس فقط في وفاق المصالحة بل وفي قرار اللجنة المركزية الذي وجه بدراسة وسائل إشاعة الديموقراطية في التنظيم وتوسيع قاعدة المشاركة فيه ، وبالرغم من هذا فإن سليمان ، بالرغم من موقفه المتناقض مع منطق هذه القرارات (إذ إن إشاعة الديموقراطية تفترض الحد من سلطة الرئيس) كان صادقاً مع نفسه في موقفه السياسي هذا . سعى للحفاظ على سلطات الرئيس (أو عدم المساس بها) حماية للتنظيم من اختراق الإخوان المسلمين ، ومضى في حربه هذه ضد الاخوان حتى مع النميري نفسه . أما المجموعة الأخرى والتي أخذت توحي بأن لواذها بالصمت إنما يعود لتشككها في تأييد الترابي ومباركته للتقرير ودفاعه عنه . فقد شهدناهم ، بعد بضع سنوات ، وهم يصطفون على آذان الترابي للصلاة خلف الإمام النميري . وبعون الترابي (ولأسبابه هو) أصررنا على أن لا نلتق بالسلاح أثناء اجتماعات المكتب السياسي . وكان زعيم الإخوان المسلمين محقاً عندما قال بأن هذه هي المرة الأولى التي يشهد فيها قيادة سياسية تستحي من ممارسة السلطة عندما تعرض عليها ، علماً بأن هذا هو حقها المشروع في المقام الأول . وطافت في ذهني خواطر أشتات . . . مقولات الرئيس حول علوية الإتحاد الاشتراكي ، ومذكرة جعفر بخيت التي تبنتها اللجنة المركزية في مارس آذار ١٩٧٥ حول حاكمية التنظيم السياسي وقبول النميري لما ذهبت إليه وفيه أن الرئيس يجيء في أسفل هرم السلطة في إطار التنظيم الجماهيري .

وواضح أن الرجل لم يعنِ ما قال في يناير ١٩٧٥ أو ما قبل به في مارس ١٩٧٥ . ولذا فلم اذهل لما قال به . أذهلني استحياء «أهل الحفيظة» عن ممارسة سلطاتهم ، وسعيهم لتبرؤ من جهد ما قصد منه إلا تمكينهم من ممارسة هذه السلطات . وكم كان نميري سعيداً لأن يرى المكتب السياسي يقرر ، في النهاية ، لا على أساس التقرير الذي امامه ، ولا على أساس رأي الرئيس المعلن (وهو لم يعلن رأياً وإن عبر عن مخاوف) ، وإنما على أساس ما استوحاه البعض من تكشيرته . قلت إن بونا مالوال كان له رأى مغاير . . . كان بونا ساخراً مقذعاً عندما قال بأنه لا يتفق مع تقريري وما كان ليقدم على كتابة مثل هذا التقرير . فلو طلب منه الكتابة لقال . «الأشياء كلها ، سمن على عسل ، وليس هناك في الاتحاد الاشتراكي مايستوحب مراجعة . . . بل نحن أفضل أهل السودان جميعاً» . كان حديث مالوال تصويراً رائعاً لحالنا وقد انتهينا إلى حلف يزكي بعضه بعضاً ، ويدفع معوره عن معوره .

وخرجت من ذلك الاجتماع بيقين ثابت يملأ نفسي بأنني بلا شك لست واحداً «من أفضل أهل السودان» هؤلاء.. لقد جربناهم أهل الحفيظة اولئك ويالها من تجربة ، وفي التجارب بعد الغي مايزع .

حان الوقت إذن للوداع فقد غاض الصبر . فما عاد الأمر أمر اختلاف سياسي في وجهات النظر بل هو احترام النفس . فكيف يتسنى للمرء أن يتحدث بلسان ويقرر بلسان آخر؟ وكيف يمكن للمرء أن يرى المبادئ تذبح والمؤسسات تدمر في وضح النهار دون أن يغمغم بكلمة اعتراض؟ أو يكفي المرء الاعتراض داخل منزله ومنازل أصدقائه وهو نفسه صانع القرار أو يفترض فيه أن يكونه ؟ وكان هنالك ما هو أكثر إيذاءاً للنفس أن يرى المرء من أصحاب المواقع القيادية من يقول لك أن ليس في الإمكان أبدع مما كان وأنت تعلم أنه كان يقول بعكس ذلك في الليلة السابقة . ومصدر الإيذاء أن بعض هذا البعض صادق فيما يقول . وتبحث عن سر تفاؤلهم الصبحي هذا ولا تجد له مبرراً إلا أن الرئيس النميري قد تلقاهم في جلسة الصباح بابتسامة حانية فعمت الفرحة ، وساد التفاؤل . وما عن بخاطر أي منهم أن معاناة أهل البلاد . والتي كان متفائلو النهار يتشكون منها البارحة ، إنما تعود كلها إلى هذه « الجاهلية » في الحلم والتي صار معها السودان ضيعة « لابن ماء السماء» بأيام سعده وأيام نحسه . مصدر الإيذاء للنفس اذن هو أن ثورة مايو ، وأجهزة نظام مايو ، وافكار مايو ، أصبحت كلها رجلاً واحدا لو انقبضت أساريره شاع في الناس النحس ، ولو انفرجت حلت بالناس الفرحة ، وانقلب الكدر صفواً . ومع هذا يتسمع الناس لإذاعة المساء ويقرأون صحف الصباح وهي تنشر على الناس بضاعة كاسدة عن المؤسسات ، والنظام ، والأجهزة .

لاشأن لي بهولاء. وليس لي من خير أترجاه في من رفده لف، وجوده نسيئة. ما أكثر النعوت التي يمكن أن تطلق على الإذعان لمهانة كهذه . . . نعوت تستغرق مجلدات بأكملها عن خصاء الرجال ولن تستر الشعارات عرى الواهنين ، كما لن تداري الأكاذيب إفلاس السياسات . فنحن اليوم نرى بأم اعيننا كيف بلغ الطغيان مبلغه . . . ونرى كيف أن الحاكم المخطيء قد اخذته العزة بالإثم فتأبى أن يستقبل خطاياه . إن كان الصمت هو «برنامج اليوم» فلاشأن لي بهذا . . . وقد كان من بيننا من يتحدث ثلاث لغات ولم يهده الله بعد لأن يقول لا بأي واحدة منها . الاحترام والتوقير واجب للقيادة . . . بيد أن الاحترام والتوقير شيء ، والإذعان

والتبعية شيء آخر .

عزمت ، إذن ، أن أترك السودان في إجازه مرضية قصيرة لها مستوجباتها وأن أمهد في الوقت ذاته لغياب يطول . اخطرت بعزمي على السفر في إجازة مرضية الأمين العام للاتحاد الاشتراكي أبو القاسم محمد ابراهيم وما عناني أن أحدث الرئيس لادراية ولكني ماحسبت أن هذا من عمل الرؤساء . ولدى عودتي استدعاني النميري إليه وكان يمور بالغضب وقال أول ما قال : «أنت فاكرني قاعد طرطور هنا» . . لم يغضبه السفر وانما أغضبه ما سبقه وكان ، كأسلوبه دوماً ، ينتظر الوقت المناسب للتعبير عن غضبته . قلت : «أنا اتعامل مع مؤسسات وقد أخطرت الأمين العام ، وأخطرت مساعده المسئول عن الإدارة (صلاح عبد العال) . قال : «أنت قيادي كبير وكان لدي واجبات هامة أردت أن أو كلها لك . . . عندنا مؤتمر القمة الافريقي» . الجمتني الدهشة . . . ما شأني ومؤتمر القمة وقد أعفاني من وزارة الخارجية في الوقت الذي كنت أعمل للإعداد له . وكان ابو القاسم يجلس معنا ولا يعجبه مايرى ويسمع كما بدا عليه . ومضيت قائلاً «إن للرئيس ولا شك مايشغله عن منح العطلات والإجازات» . عندها قال الرئيس : «واضح أنك لا تريد العمل معنا وسأنظر في إعفائك من مهامك بعد مؤتمر القمة» . ثم مضى ليقول بأنه سيحاول أن يفعل ذلك بشكل لا يؤثر على مستقبلي . زادني هذا القول اقتناعاً بأنا على طرفي نقيض . وللمرة الألف طاف بذهني بأن النميري قد أدمن التعديلات الوزارية كوسيلة لإبتزاز وزرائه ظناً منه بأنهم سيعودون ، بعد تركهم قليلاً في العراء ، وهم أقل شكيمة وأكثر طواعية . ومنهم من ترك في العراء حتى هلك . بيد أن أخطر ما في حديث النميري ذلك هو أنه بدأ يحس الآن بأن سلطانه هذا أصبح يمتد خارج حدود السودان خاصة وهو يدرك بأن وجهتي كانت لعمل أكاديمي . كنت مدركا على الدوام بان الذي بيني وبين النميري علاقة تتأرجح بين المودة والنفور . وكان يوليو/تموز ١٩٧٨ موسم غضب ونفور . ومع هذا فقد أراد النميري أن «يترفق» بي ويحيطني «بعنايته» . «أفكر في طريقة لاعفائك لاتضر مستقبلك» . وسبحان الذي يحيي ويميت . حتى جنون العظمة له حدود ، أما الجنون الذي تشوبه الذاتية فلا حدود له . وتذكرون «صلاح الدين» بوكاسا وأمين دادا . نهضت وشكرت النميري مودعاً وأنا أقول بأنني لا أسعى لشيء غير الراحة أولاً . . . ثم الإنصراف إلى الكتابة . ولم أر شيئاً يكدر صفو النميري أكثر من أن يعطيه الإنسان انطباعاً بأنه في غنى عنه . فمثل هذا الانطباع يسلبه أقوى أسلحته : الترغيب

والترهيب ، ومن ثم الابتزاز . لقد بدا النميري الحالم الطامح رحلته في مطلع السبعينات وهو يسعى لاجتذاب كل مثقف قادر وراغب في أن يسهم في البناء الوطني فجاءوه من كل فج عميق ، وأدوا دوراً مرموقاً في كل ميدان . . في الزراعة كما في الصناعة ، وفي الاقتصاد كما في الإدارة العامة . وحسب النميري في نهاية السبعينات بأنه أصبح سيد العارفين وتجمع من حوله من اخذ يغذي في خاطره هذه الأوهام الوثنية . . . من جاء من الخارج ليمنّيه بأن في مقدوره أن يكون سلطان أفريقيا وموحّد أمة العرب . ومن اكتنفه من الداخل ليزين له بأن مستقبل الأمة رهين ببقائه على دست الحكم ، فحمله فقدان الحس التاريخي على أن يصدق كل هذا . ولذا فقد أخذت علائقه مع جمهرة المثقفين السودانيين كلهم ، لا مع وزرائه فقط ، تتأرجح بين الود والنفور . مبعث وده هو حاجته لهم وإدراكه بأنهم أعلم منه وذاك نفسه هو سبب النفور . ومن نافلة القول أن قلة من تلك الصفوة عرفت كيف تستغل ذلك في الرئيس «الملهم» . . . أفردت أشرعتها في بحر النفاق ، والملق ، والاغتياب ، وهي قلة من المبخوسين حظا يوم القسمة فليس هنالك من رجل مستنير مقتدر يرضي لنفسه أن يلج هذه الحمأة . . إن لم يكن لسبب فلإحترام النفس . ولا هو بحاجة لأن يفعل فالعلم خير زاد ، وأكبر قوة .

وفي نهاية المطاف وجد النميري حلفاءه الحقيقيين في هذه الحفنة المبخوسة من وزراء الظل الذين يترجون نصيبهم من كعكة القيادة السياسية . وما فتيء النميري يغذي من طموح ذوي الطموح غير المشروع بتلويحه المستمر عن التغييرات الوزارية ، وما فتيء يفاجيء بل يفجع الناس بضروب منهم كل صباح في تعييناته الوزارية المسترخصة على أخريات أيامه .

وعلى كل فبعد ساعات من اجتماعي بالرئيس أودعت لدى الأمين العام كتاباً خطياً مفتوحاً باستقالتي أكدت فيه ما قلت عن رغبتي في التنحي للأسباب التي ابديتها له ، شاكراً له الفرصة التي أتاحها لي للإسهام في بناء الوطن وداعياً الله «أن لا يكون بما في يديه أوثق بما في يدي الله» . كما استشهدت ، في معرض حديثي ، بقول الشاعر :

لاتصلح الناس فوضى لا سراة لها
ولا سراة إذا جهالهم سادوا
تقضى الأمور بأهل الرأي ماوجدوا
فإن تولوا فبالأشرار تنقاد

وبدا على أبي القاسم شيء من التأثر ثم ابتسم وهو يقول «أريد أن لا أكون أن واحداً من هؤلاء الاشرار» قلت للرجل : «أنت أبعد ما تكون عنهم» . وبعد أسابيع قبيلة صدر القرار باعفائي فتوجهت للالتحاق بمؤسسة «سميثونيان» الأكاديمية بواشنطن . . . وما كان أمام النميري أن يفعل شيئاً للحيلولة بيني وبين ذلك أقل من منعي من السفر . وكما قلت ، آنفا ، فليس هناك ما يؤذي النميري أكثر من أن يشق واحد عصا الطاعة عليه ثم يشق طريقه في الحياة لا بعونه بل بالرغم منه وكلما مضى «العصاة» ينجحون ، فيما هم بصدده ، كلما زاد حنقه .

وصحبني في حملة الاعفاءات تلك الفريق بشير محمد علي وزير الدفاع والقائد العام للجيش دونما ذنب جنى الا استبساله في الدفاع عن النميري في سبتمبر وفي يوليو . ومهما فعل الرئيس لتبرير اعفائه باسم التجديد فإن الأسلوب الذي أعفى به أكبر ضابط في الجيش لا يدل على نكران الجميل فحسب ، بل وعلى الحقد المضمر . اعفى وزير الدفاع وهو يقوم بزيارة لمناطق الفيضان بالجزيرة حيث كان الجيش يساهم في عمليات الإغاثة . وما أكثر ما أشاد النميري بدور القوات المسلحة في البناء والتشييد كجزء لا يتجزأ من واجبها الوطني . ولم يأبه النميري لنصيحة وزيره بونا مالوال بتأجيل نبأ التعديل الوزاري لحين نشرة المساء حتى يعود الرجل ويحاط علماً بنبأ إعفائه قبل إعلانه . فأبى النميري لأنه يريد للخبر أن يذاع في ساعات الأوج الإذاعي حتى «يستمتع» أكبر عدد من المستمعين بالنبأ الكبير . وهكذا استمع وزير الدفاع والقائد العام إلى نبأ إعفائه وهو في طريق عودته إلى الخرطوم ، فأوقف سيارته ، وطوى علمه ، وتوجه إلى داره .

وما كان هذا استثناء في تعامل النميري مع وزرائه بل يكاد يكون هو القاعدة . فقد أعفى من قبل وزير الخارجية جمال محمد احمد في عام ١٩٧٧ أثناء زيارته لرسمية إلى بلجيكا . وأعفى وزير ماليته عثمان هاشم عبد السلام في عام ١٩٧٩ وهو يفاوض صندوق النقد الدولي في واشنطون . كان الرجل يحاج ويجادل عندما اخذ موظفو الصندوق يتبادلون القصاصات ، وقد حملت الأسلاك نبأ إعفاء الوزير من ممثلهم بالخرطوم . ولعل هذا هو الذي حمل عثمان لأن يرفض موقعه الجديد كوزير للصناعة فلا يرضى بركيك المعاش إلا الخائر أو العاطل . وفي أبريل/نيسان من هذا العام أعفى النميري وزير تجارته أحمد سالم وهو يقود وفد بلاده إلى مفاوضات السوق الأوروبية المشتركة مع مجموعة الدول الافريقية والكاريبية ودول المحيط الهادى في فيجي . . . وكان وزيره هو المتحدث الرسمي باسم تلك المجموعة .



النفط والسكر والحلقة اليمنية :

من بين الشعارات التي ترددت في أدبنا السياسي الإشارة للعمال والزراع باعتبارهم أصحاب المصلحة العليا في ثورة مايو/آيار . وهذا ما يجب أن يكون عليه الحال . ولكن الواقع أثبت أن أصحاب المصلحة الحقيقية في ثورة مايو قد أضحوا هم زمرة القصر واهل النميري . فبينما كان الساسة يتعاركون حول مشاكل الاقتصاد ، والمصالحة الوطنية ، وديمقراطية التنظيم إلخ . . . مضت العصابة في تكديس الأموال لا لهدف إلا لتكديس المزيد منها . وقد شهدت الأعوام : ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ ضروباً من الفساد لم يعرفها السودان في تاريخه الحديث . تولى النميري ، كما أسلفنا ، وزارة المالية ليشرف بنفسه على وضع حد لسوء الحالة الاقتصادية . وما فعل شيئاً من هذا بل قرر بعد بضعة أشهر تعيين وزير الدولة للمالية عثمان هاشم عبد السلام وزيراً للمالية في ١٩٧٨/٣/٢٢ . وكانت مهمة الوزير الجديد هي تنفيذ الإجراءات الموضوعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وهي نفس الإجراءات التي اقترحت في عهد مأمون وتبناها الشريف الخاتم من بعد . وبشكل عام تمثلت تلك الإجراءات في الحد من المصروفات الحكومية والاقتراض ، وتشجيع الانتاج . وقد كان في مقدور الرئيس تبني هذه السياسات عندما تقدم بها وزيراه السابقان إلا أنه أبى واستكبر لا لشيء إلا لأن هذه القرارات قد صدرت دون علمه (من مجلس الوزراء) ، وجاءه من يصور له بأن بعض الوزراء «التكنوقراط» يريدون الإساءة إلى النظام . وكسابقيه ، كان على وزير المالية الجديد أن يفرض قدراً من الانضباط في السياسة المالية العامة وإلا أصبح برنامج التركيز الاقتصادي حرثاً في البحر . كما كان عليه أن يضع حداً لاستشراء الفساد والذى أصبح الآن يعشش في كل ركن . وسع البهاء رقعة أعماله لتشمل النفط والسكر . وكانت الديون المتراكمة قد أغلقت أمام السودان الكثير من مصادر التمويل المعروفة فكان لابد من البحث عن نوع من التمويل يرتخي معه الحبل وقت التسديد . ومن سخريات الأقدار أن يقع ذلك بالنسبة لاستيراد السكر في عام ١٩٧٨ وهو عام الاكتفاء الذاتي في هذه السلعة ، كما قالت بذلك برامج العمل المرحلية . ولسنا بحاجة لتكرار ما قلناه عن إجهاض هذه الخطط بسبب القرارات «النميرية» لا قرارات النظام ــ التي أدت إلى تقويض الصناعة والزراعة معا .

وكان البهاء سباقاً في هذا الشأن ، وهو دائماً سباق إلى عمل (المعروف) . قدم

للنظام رجل أعمال يمني (شاهر عبد الحق) ظل يعمل في هذا الميدان عبر وكلائه ، واحدة من شركات أبو العلا التجارية وفق القواعد التي يعمل بها رجال الأعمال . وعقب اتصاله بالبهاء جاء شاهر إلى وكلائه المعروفين ليقول بأنه في حاجة إلى وسيط خاص سماه يستطيع أن يقوم نيابة عنه بأعمال لا يستطيع الوكلاء القيام بها دون إضرار بحقوقهم في الوكالة .

وكانت دعوى الدعاة هو أن السودان «المفلس» الذي لن يجد من يقرضه لا بد له من أن يقبل ابتياع ما يحتاج إليه من السكر بسعر يفوق كثيراً سعر السوق العالمي باعتبار أن هذه «الإضافات» تستوجبها «مجازفة» المقرض . فالفقر ، كما يقولون ، أمر مكلف. وفي الحجة بعض الوجاهة للذين يعرفون دنيا المال والتجارة لولا أن أولوية قصوى كانت تمنح دائماً لتسديد ديون شاهر ، وهي أولوية لم تعط للصناديق العربية التي تمول مشروعات التنمية ، ولا لديون المصارف الغربية لمشروعات التنميه والمضمونه من مؤسسات ضمان الصادر . ومما هو معروف أن الإخفاق في تسديد تلك الأقساط قد أدى إلى حجب قروض جديدة لمشروعات التنمية القادمة . وبعبارة أخرى فقد أصبحت الأولوية في الاقتصاد النميري ، للإستهلاك بدلاً من الانتاج ، ومع هذا فما فتيء النظام يتحدث عن تدني الانتاج وكأنه ليست هناك علاقة رابطه سببية بين هذا التدني والسياسات النقدية والمالية التي تطبق .

وأثر وضع الدين العام على استيراد النفط أيضاً . . . فولج شاهر سوق النفط من بعد أن ذاق — وأذاق من معه — «حلاوة السكر» . وما كان لإستيراد الخام أن يكون مشكلة في السودان لوقبلنا بالمصفاة السعودية الصغيرة مشاركة مع المملكة وإزاء هذا فقد أصبحت المملكة لا تمد يد العون للسودان إلا في حالات الضرورة القصوى . وبالرغم من هذا فقد آثرت العصابة أن تؤكد للملكة أن حدسها كان صحيحاً في أن مشكلة السودان الحقيقية هي فساد إدارته . ففي إحدى المرات قررت المملكة أن توفر للسودان الخام لبضعة أشهر . وما كان البهاء ليترك هذا الصيد الثمين دون أن ينهش منه نصيباً . وهنا انبرى الرجل ليقول بأن المملكة تريد لهذا الخام أن ينقل بواسطة شركة معينة ذات صلة بمازن فرعون ، زاعماً بأن الشركة على وشك الإفلاس وتهدف المملكة لإنقاذها بتوفير بعض العمل لها . ونسبه لتعطل إجراءات نقل الخام ذهب البهاء يقول بأن أسباب التعطيل هي تردد السودان في قبول الشركة الناقلة . هنا اتصل وزير المالية عثمان هاشم بنظيره السعودي أبا الخيل ليستطلع منه أمر

الإصرار على ناقلة بعينها خاصة وقد تأخرت إجراءات الإتفاق حول النفط الخام كما أضاف عثمان بأن المملكة إن أرادت أن تعين هذه الشركة فلا بدلها من أن تقوم بتغطية فرق التكلفة في النقل بين عروض النقل التي قدمت للسودان وعرض الشركة السعودية المنافسة (١٢ مليون دولار).

ما كان من وزير المالية السعودي إلا الرد بإيجاز بأن المملكة لا تهمها الجهة الناقلة. وليس هناك من شروط أو إلزام على السودان بشأن النقل. كما برر التأخير في إكمال الإجراءات بأن المملكة تنتظر بعض الإيضاحات من بنك السودان حول الكيفية التي تم بها صرف ما قدمته المملكة من دعم سابق للخزينة السودانية. وهذا هو المستوى الذي وصلت إليه ثقة السعودية بالمؤسسات السودانية، ولها بلا شك أسبابها، فعلى السودان الآن أن يقدم كشف حساب بكيف أنفق ما قدم له من دعم ولا يلومن نظام السودان إلا نفسه. كان وزير المالية السوداني أكثر من يدرك ذلك فدونه دليل مشهود على كيف تدار الأمور وراء ظهره، بل ووراء ظهر المملكة بأسلوب فاسد وساذج معا. وما ملك عثمان إلا أن يتحسر.. ثم عاد الى بلاده لينقل للرئيس رأيه بخطورة الموقف، كما أبان له في النتائج السلبية التي يمكن أن تنشأ إذا تسربت هذه الأنباء للصحافة ومجلس الشعب. وتظاهر النميري بالتفهم والاتفاق مع الوزير.

وفي الواقع لم يكن عثمان هاشم هو الوحيد الذي اتخذ هذا الموقف، فقد ساند موقفه الشجاع هذا أيضاً، عبد الفتاح محمد صالح من المؤسسة العامة للبترول. اعترض عبد الفتاح على صفقة النقل هذه موضحاً ما يكبده الخزينة من أعباء. ودعي الرجل الى اجتماع شهده رجل أعمال سعودي يمثل الشركة المدعاة كما شارك فيه «علي بابا» القصر. وخلال الاجتماع قدم لعبد الفتاح مظرف به «مايغري» فما أغراه بل ذهب بقصته ومظروفه إلى جهاز الأمن القومي. كانت عاقبة ذلك فصل عبد الفتاح من وظيفته لأن وزيره كان يؤيد المضي قدماً في صفقة القصر ولم ير منه أن يكون الرجل، وهو في المؤسسة المسئول حجر عثرة في الطريق. وبعد إزاحة حجر العثرة هذا، وخلال غياب وزير المالية، تم توقيع الاتفاق مع الشركة بحيث كلف نقل خام النفط بين المملكة والسودان ١٢ مليون دولار أكثر مما كان سيكلف حسب اتفاق الفنيين مع شركات النقل الأخرى. ومن ناحية ثانية فلم يوقع ذلك الاتفاق إلا بعد التأكد من وجود مايزيد عن طاقة مصفاة بورتسودان. تحركت الناقلة السعودية

بفائض الخام لبيعه في سوق النفط الأوروبي الفوري . ووجدت القصة طريقها إلى الصحافة الكويتية بينما كانت الخرطوم صامته . كما صمت الرجل الذي عرف الحقائق كلها من وزير ماليته وتظاهر بالتفهم والإتفاق . وبلاشك لم يعد العون السعودي النفطي المتقطع وقد رأينا أكثر من سبب لتقطعه — كافياً للايفاء باحتياجات البلاد . وهنا برز شاهر عبد الحق مرة أخرى ، شاهر تاجر السكر الذي لا يملك مصفاة أو ناقلة ، ولم يكن له قبل بالنفط شأن . كان أسلوبه جهنميا . كان يرصد احتياجات السودان ثم يبقى إلى حين بلوغ الروح الحلقوم ، كما يرصد في نفس الوقت حركة ناقلات البترول بين عدن والبحر الأبيض المتوسط . وفجأة يهبط في الخرطوم ليقدمه صحبه كصديق السودان ومنقذه وهو يقول بأن ناقلته تجوب البحر بالقرب من بورتسودان بأنتظار تفريغ حمولتها إذا دفع له السعر فوراً أو منح عقداً من مبيعات الصادر المضمون كالقطن بسعر للخام يتجاوز سعر السوق الفوري بأربع دولارات أو يزيد ولا تملك السلطات إلا أن تستجيب لشدة حاجتها ، كما يذهب فلاسفة التبرير للقول بأن الإرتفاع في سعر الخام يستوجبه عنصر المجازفة من جانب شاهر الذي تطوع لإقراض السودان المعسر في الوقت الذي أحجم فيه الآخرون ، وكأن عقود مبيعات الصادر التي تمنح لشاهر ليست مالا . وإزاء هذا فقد ارتهنت البلاد جزءاً من ثروتها الأساسية لشاهر لعدة سنوات قادمة . وهكذا كسب شاهر ، كما فعل عدنان من قبله ، ملايين الدولارات من السودان دون أن يستثمر منها مليماً واحداً في البلاد . فضل الرجل استثمار أمواله في مصر حيث الاقتصاد أكثر حيوية كما ظن .

وفي تلك الفترة أيضاً نشطت أعمال محمد عبد ربه وهو تاجر سوداني من أصل يمني ، ويبدو أن هناك غراماً بين أهل القصر وأهل اليمن . وقد بدأ عبد ربه حياته العملية موظفاً صغيراً بشركة شل في بورتسودان . ثم تركها وافتتح لنفسه مطحناً للغلال في تلك المدينة وظل في مكانه المتواضع هذا إلى أن التقى ببهاء الدين الذي قدمه إلى الكوريين . وفجأة صعد نجمه فصار صناعياً ذا شأن . تقدم عبد ربه بطلب لإقامة مصنع لإطارات السيارات إلا أن اللجنة الفنية المختصة — برئاسة موسى بلال — رفضت طلبه باعتبار أن المصنع يعتمد كلية على القوى العاملة والمواد الخام المستوردة . ولما خلف بلالاً بدر الدين سليمان مضى في الرفض وأضاف بأن صناعة الإطارات في حد ذا تها ليست صناعة استراتيجية في ذلك الوقت . ولا بد أن الوزيرين لم يغب عن بالهما أن محاكم الثورة الأولى قد عاقبت وزير المالية الحزبي

كلمست أمبورو لتجاوزه نفس هذه المبادىء . ولكن الوزيرين لم يكونا وحدهما في الساحه . كان هناك البهاء والكوريون ، الذين يقفون بصلابة بجانب عبد ربه . فكان طبيعياً أن يكسب الرجل الجولة إذ تم ، بالفعل ، التصديق بقيام المصنع بقرار رئاسي . وعلى أثر ذلك القرار وفر بنك الوحدة المحلي مبلغ ٨٠ مليون جنيه سوداني كتسهيلات لشراء المعدات من كوريا . وبعبارة أخرى لم يستثمر الكوريون أية أموال في المشروع ومع ذلك حصلوا على ٤٠٪ من أسهمه . كما أصدر الرئيس قراراً بحظر استيراد جميع أنواع الإطارات حماية لمشروع عبد ربه حتى قبل بداية الانتاج وكانت هذه سابقة . فمثل هذه الخطوة لا تتخذ قبل بدء الانتاج والتثبت من قدرة المصنع على الإيفاء بالإحتياجات المحلية ، ودراسة هيكل الأسعار إلخ . . . وقد استمر هذا الحظر حتى بعد أن ثبت أن المصنع — بعد انتاجه — لا يستطيع انتاج إطارات الشاحنات الثقيلة والمعدات الزراعية . وبدأت الظنون تنتاب الناس ، فلا بد أن يكون الكوريون ستاراً لشريك خفي . ولن يكون هذا الشريك هو عبد ربه . فليس للرجل من وزن أو شأن ، وهو على أي المساهم الثاني في المشروع بجانب الكوريين .

وفي عام ١٩٧٩ نظر مجلس الشعب في أمر مصنع الاطارات بعد أن أثار الأمر علي أبرسي رئيس مجلس مدينة أم درمان وممثل التجار في مجلس الشعب . وعلي رجل ذو جسارة . . . كان من القلائل الذين ارتفع صوتهم في مجابهات الرئيس في أغسطس ١٩٧٩ بالرغم من أنه ظل دوماً يدافع عن قضايا خاسرة في دولة «حاميها حراميها» . ووقف بجانب علي عيسى كباشي ، ممثل دائرة البحر الأحمر ، وكان أميناً وشجاعا هو الآخر . جاء علي متسلحاً بالحقائق والأرقام حول طاقة المصنع الانتاجية وعدم قدرته على الإيفاء بالاحتياجات المحلية . وقدم في هذا الشأن تقارير وشهادات من قطاعي الزراعة والنقل . وشكل المجلس لجنة لتقصي الحقائق برئاسة احمد محمد ياسين ، جاءت بتقرير دامغ للمشروع برمته . واستدعى المجلس ، يومها ، وزير الصناعة ، عز الدين حامد ، للمساءلة . وما كسب عز الدين قضيته أمام المجلس وأمام الحقائق الدامغة التي جوبه بها كما فقد أيضاً منصبه الوزاري «لعدم حصافته» بافشائه المعلومات بأكثر مما ينبغي للمجلس ان يعرف . وتولى النميري أعباء الوزير المعزول في ما زعم أنه حملة يقوم بها شخصياً في كل الوزارات ليتأكد من حسن أدائها . بيد أن وزارة الصناعة كانت هي الوزارة الوحيدة التي نالت هذا «الشرف» ، ولفترة قصيرة . وكان المجلس — طوال فترة مداولاته — يتحدث

بصوت واحد باستثناء عضوين هما مبارك سنادة وثريا عثمان صالح من أقرباء الرئيس . ما طاق الرئيس كل هذا فاستدعى رئيس المجلس الرشيد الطاهر ووجهه بايقاف المداولات في المجلس الذي هو «عينه التي ترى وأذنه التي تسمع» . وقد للأخير إن الأمر قد خرج من يده وإن هناك لجنة بدأت فعلاً بتقصي الحقائق وعندها قرر الرئيس خطوته التالية : حل المجلس . وفي ١٩٨٠/٢/٤ تم حل المجلس واختفت كل الوثائق المتعلقة بالمداولات مثلها في ذلك مثل وثائق وزارة الصناعة المتعلقة بالمشروع منذ أن تولى الرئيس أعباءها شخصياً ، تلك الوثائق التي نشرها على المجلس وزير الصناعة «لعدم حصافته» . وهكذا تبلور «حسن أداء» وزارة الصناعة تحت إشراف الرئيس القائد في حماية مصنع الإطارات بإخفاء معالم «الجريمة» .

ولم تقف الحماية الرئاسية لمصالح عبد ربه عند هذا الحد . ففي ١٩٧٩ ، عندما تولى بدر الدين سليمان أعباء وزارة المالية خلفاً لعثمان هاشم قرر رفع القيود عن سوق العملات الأجنبية وانهاء رقابة النقد. وفي نفس الوقت أنشأ سوقاً موازيه بسعرين للدولار بحيث يستخدم الأول لشراء مستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكية الرئيسية كالدواء . . ويستخدم الثاني لتمويل كل الواردات الأخرى . وكان هذا قراراً مستتراً بتخفيض قيمة الجنيه السوداني والحد من استيراد السلع غير الضرورية . وتمت جميع تحويلات رجال الأعمال تقريباً بالسعر الموازي مما سبب ضيقاً مالياً للعديدين . ولكن عبد ربه استطاع — عن طريق الحماية الرئاسية الحصول على ما عجز المستثمرون السعوديون والكويتيون الحصول عليه وهو السعر الرسمي للتحويل . بعض أولئك المستثمرين العرب كانوا قد حولوا عشرات الملايين من الجنيهات نقداً لمشاريع تدار بواسطة السودانيين . وبغض النظر عن التضامن العربي ، فإن المصلحة الذاتية المستنيرة كانت تستدعي معاملة هؤلاء المستثمرين العرب بشكل متميز لضمان تدفق المال العربي على السودان . ولكن محنة أغلب هؤلاء المستثمرين العرب هو أنهم يتعاملون عن طريق المؤسسات وليس الوسطاء كما يفعل الكوربون .

وبعد مرور أربعة أعوام على حل مجلس الشعب ، كان عدد الشاحنات الثقيلة والآلات الزراعية المعطلة عن العمل يتصاعد يوماً بعد آخر فقرر وزير التجارة ، أحمد سالم ، إصدار تراخيص لإستيراد الإطارات غير المتوفرة محلياً أي تلك التي لا ينتجها عبد ربه . وتم الإعلان عن العطاء للإستيراد متضمناً أنواع وأحجام وأوزان الإطارات المطلوبة . ولكن النميري ، الذي ما عاد يطيق صبراً على مجلس الشعب

(عينه التي ترى وأذنه التي تسمع) لم يكن ليسمح ولا شك «بغباء» الوزير الذي لم يفهم إشاراته تلك ، فقرر أن يشرف شخصياً على أمور وزارة التجارة لضمان «حسن أدائها» . وبعد ذلك بأيام أعفى الوزير وعين آخر ثم أصدر أمرين : الأول ينسخ قرار إصدار تراخيص إصدار الإطارات والثاني يتعلق بالسجاير وسنتناول هذا لا حقا .

وكان من الطبيعي أن يسعى عبد ربه إلى آفاق أرحب فبحلول عام ١٩٨٠ تقدم بطلب لزيادة طاقة مطاحن الدقيق التي يملكها من ٢٤٠ طناً في اليوم إلى ٥٠٠ . ورفض وزير الصناعة ، بشير عبادي ، الطلب لأن السوق كانت مشبعة . كان هناك العديد من المطاحن الجديدة تحت الإنشاء في عطبرة (إدارة أحمد عبد الوهاب) ورفاعة (إدارة السلطات المحلية) وحلفا الجديدة (إدارة اتحاد المزارعين والجمعية التعاونية) ، بالإضافة إلى الكثير من المطاحن الخاصة في الخرطوم بحري والتي كانت في الطريق لزيادة طاقتها . واتصل د . بهاء الدين بالوزير يسأله أسباب رفضه لإصدار التراخيص لعبد ربه فرد عليه الوزير بالأسباب الآنف ذكرها . وكان رد فعل النميري هو إصدار الترخيص موقعاً بإسمه وطرد الوزير العاصي .

الأسرة الحاكمة :

بعد أن بلغ سيادة الرئيس هذه المرحلة دون وازع داخلي أو رادع خارجي ، سعى إلى إلحاق المحسوبية بالفساد . وعبر السنين أقدم النميري على ارتكاب الكثير من التجاوزات القانونية ، والدستورية ، والإدارية بغير قليل من عدم المبالاة . ثم انتهى به الأمر إلى استهتار أعانت عليه مؤامرة صمت واسعة النطاق . أما همسات الاعتراض القليلة فقد أسكتت قبل أن تعلو . ووجد الرئيس باحتكاره وسائل الإعلام أن الانغماس في الفساد أمر سهل ، ذلك في نفس الوقت الذي ظل يجاهر فيه عبرها ببتر الفساد والفاسدين . أما بالنسبة للمحسوبية فكفى ما فعل أخوه مصطفى وهو رجل ذو تعليم متواضع بدأ حياته العملية كأمين مخازن بشركة «سودان مركنتايل» بواد مدني حيث كان يعمل والده كعامل بسيط . وكان جعفر النميري فخوراً بذلك وطالما تحدث عنه ، لذلك أحببناه ، وأحبه أهل السودان ، أحبوا ابن الجماهير الكادحة الذي صار رئيساً للجمهورية دون أن يتنكر لأصله . وعقب «سودان

مركنتايل» . عمل مصطفى ضمن صغار أمناء المخازن بمشروع سكر الجنيد (١٩٦٣) ثم نقل بعدها بناء على رغبته إلى الخرطوم ليعمل ضابطاً للترحيلات للمشروع . وبقي في وظيفته هذه سنوات قلائل بعد أن تولى اخوه السلطة ، ثم قفز قفزة عالية .

وعاش ود نميري (الجد) في قرية سميت باسمه بالقرب من دنقلا بشمال السودان . وورث الجد فيلاً واسعة بنيت من الآجر من حاكم تركي أثناء الاحتلال العثماني في القرن الماضي ، كان يعمل معه . وفي الأيام اللاحقة ، قرر النميري (الرئيس) ترميم الفيلاً لتليق بمقام الحاكم سليل الأسرة الحاكمة لكيا تصبح «كاميلوت» السودان كما قرر أيضاً إنشاء جمعية تعاونية للنهوض بالقرية وهو يقول بأنه يريد من أبناء الريف السوداني أن يحذوا حذوه في العمل للنهوض بالقرى والدساكر . وما كان لمتعلمي السودان الوافدين من الريف سلطان النميري لكيا يحذوا حذوه . فقد جندت كل طاقات الدولة لتعمير «البيت الأبيض» الشمالي ، والذي يؤمه الرئيس في كل أعياد الأضحى وفي فترات استجمامه . وما كان كل الذي سخرت له هذه الطاقات من الضروريات التي يحتاجها بسطاء القرى ، ومن ذلك استخدام طائرات الهيركيوليز لنقل الرفاصات النهرية التي يستخدمها الرئيس خلال إقامته هناك لإزجاء فراغه في الظهيرة .

وفي أخريات الأيام ، عندما كان النميري يتحدث لمجلة الصياد عن أنه «المشرد» الوحيد الذي لا يملك داراً في الوقت الذي يملك فيه تسعون بالمائه من أهل السودان المنازل (الصياد ٨٤/١٠/٢٤) كان الرئيس يعمل جاهداً على توسيع «البيت الأبيض» الشمالي ليلحق به عزبة وارفة الظلال انتزعت من قبصر ، وقبصر هذا مسيحي سوداني يؤمن بأن ما لله لله وما لقيصر لقيصر . إلا أن شريعة النميري تقول بغير هذا . وقد أراد «قيصرنا» السوداني الذي بلغ به الكبر عتياً أن يبيع مزرعته التي أنشأها وعمرها خلال سني حياته النشطة ليرحل إلى الخرطوم . وما أن سمع الرئيس بأمره حتى استدعاه ليأمره ببيعها له بسعر إسمي لأنه يريد استغلالها بنفسه فما كان للرجل إلا أن قال للسلطان الأمر إن كنت تريدها لنفسك فلتعتبرها هدية مني وما أجدت «الكشكرة» ، إذ قبل النميري الهدية بلاتردد . كما أمر النميري أيضاً المؤسسة العسكرية الاقتصادية لتنتقي له اثنتي عشرة من أجود أبقارها في مزرعة «كافوري» ، والتي تمد أهل الخرطوم بالألبان ، لترسل للعزبة الجديدة . وكان هذا هو حل جهد القائد لرفع المعاناة عن أهالي الخرطوم الذين أخذوا يستوردون الألبان المجففة .

ونعود لأمر الجمعية التعاونية التي قامت للنهوض بأمر القرية لنجدها وقد تمددت

لتصبح مؤسسة تجارية ضخمة في لمح البصر. بدأت الجمعية أعمالها بتطوير حركة النقل بين أم درمان ودنقلا ، ومنحت من أجل هذا امتياز تمثيل شركة ميجروس دويتز المشهورة . وسرعان ما قررت تشغيل بصات الميجروس داخل الخرطوم «حلاً لمشكلة النقل». واعترض وزير الأشغال والتشييد السابق، مصطفى عثمان، بعد إعادة تعيينه وزيراً للنقل على استخدام البصات بالمدينة وذلك بناء على نصيحة مستشاره لشئون الهندسة علي أمير طه وهو واحد من القلائل الذين ما تهيبوا الوقوف أمام عصابة القصر في أكثر من مناسبة . وقد طفح الكيل مرة في واحدة من مجابهاته مع البهاء حتى بلغ حد التوقح حين قال المهندس الجرئ للوزير الخطير : «أنا عارف أمورك من أيام الجامعة» . كان البهاء يومها يسعى لاستيراد عدد من سيارات المرسيدس لمؤتمر القمة ، لا من مصدرها الأساسي (المانيا) وإنما من جده ، ولا عبر وكلائها المعروفين (شركة أبو العلا) وإنما عبر وكيل سماه هو عبد المنعم حسونه . وأصر المهندس على موقفه حتى تراجع الوزير . وجاءت مجابهته الثانية عندما اجترأ البهاء ، بعد اتصاله بإحدى الشركات الألمانية ، على طلب تحويل اعتمادات النقل النهري المخصصة في برامج العون السلعي الألماني لدعم لنشات الملاحة كجزء من خطة تطوير النقل النهري . وقد اقترح البهاء ، على الشركة مباشرة ، باستبدال زوارق الملاحة بثلاث يخوت نهرية لاستخدام الرئيس نميري في تحركاته . وكان المهندس جريئاً وحاسماً في موقفه مع وزير الرئاسة الذي لا يعنيه كثيراً شئ إسمه خطط التنمية «واختناقات النقل» . وعلى أي فقد إنصب اعتراض علي أمير ، وهو صديق للنميري منذ عهد الطلب ، على أن ناقلات الميجروس غير معدة للعمل داخل المدينة وقد يؤدي استخدامها إلى بعض حوادث المرور . . وبالرغم من كل هذه المحاذير أصدر الرئيس أمره بأن تستخدم الميجروس في المدينة وما أن قضي عام حتى تعطل أغلبها . (العميد بكري الملك موسى رئيس مجلس الإدارة في حديثه للصحافة ٨٤/١١/١٣) . ولم تكن بصات أمدرمان ـــ دنقلا أحسن حظا . ولكن مصطفى النميري صاحب الإسم السحري لم يعجز عن بيعها للجيش بمساعدة القائد الأعلى للقوات المسلحة شقيقه جعفر النميري . وقد شهدت مكاتب القيادة بالخرطوم في الصيف الماضي ، وفي نفس الوقت الذي كان النميري يخاطب فيه المسلمين من منابر المساجد حول استرداد أموال الشعب ، شقيقه مصطفى وهو يكثر التردد على القيادة العامة مطالباً بسداد مستحقاته من الجيش والبالغة ٦ مليون جنيه .

الفصل السادس

نصف الطريق في متاهة الجنون

تدمير المؤسسات

لا افتخار إلا لمن لا يضام
مدرك أو محارب لا ينام
واحتمال الأذى ورؤية جانيه
غذاء تضوى به الأجسام
ذل من يغبط الذليل بعيش
رب عيش أخف منه الحمام
من يهن يسهل الهوان عليه
ما لجرح بميت إيلام

«المتنبي»

بحلول عام ١٩٧٩ ، بدأت الخيارات المطروحه أمام النميري تقل شيئاً فشيئا . فبغير قبيل من العنجهية أبى النميري أن يعيد النظر في مناهج عمله بالقدر الذي يكسب مؤسسات النظام ما أريد لها من فعالية ، ويمكن المصالحين من الانخراط في التنظيم . وبكثير من الاستهانه تعامل مع قضايا الاقتصاد حتى أولج البلاد في الغياهب التي تتخبط فيها اليوم . وكأن كل هذا لم يكف لإرضاء نوازع الشر في نفس النميري فأخذ يؤجج الفتن بين «القادمين» و«القدامى» امتثالاً لفلسفة حكمه السائدة : «سأجعلن لكل واحد منكم شغلاً في جسده» . وكان النتاج الطبيعي لكل هذا هو إضعاف التنظيم السياسي ، وإنهاك الدولة ، وتدمير الاقتصاد . لم يعد التنظيم قادراً على أداء دوره الاساسي في التعبئة ، والتبشير ، والتخطيط السياسي . أصبح دوره الوحيد هو حشد الحشود للإستماع الى خطابات ليس فيها ما يغني أو يفيد . وبلا شك فإن تنظيماً كهذا لن يملك أي قدرة على كبح جماح الطغيان . آثر التنظيم ، أو قياداته على وجه التحديد ، الصمت على استبداد قائده ، وفساد زمرة القصر . ومن ناحية ثانية حفز خصاء الرجال هذا النميري لكيا يمضي في عنجهيته مقصياً كل من خالفه الرأي في الجهاز السياسي المنتخب ديموقراطيا . . . فلم تعد تعنيه هذه الأمور كثيراً (الانتخاب ، الديموقراطية ، . . .) . ولذا فقد أصبح من السخرية الزعم بأن الإتحاد الإشتراكي مازال هو التنظيم الحاكم ، والتنظيم الفعال ، والمنارة الفكرية للنظام . فبالنسبة للنميري قد أدى الإتحاد الإشتراكي معظم أغراضه وكاد أن يصبح

عديم النفع ـ إلا كمنفى سياسي . فالتنظيم اليوم يضم كبار معارضيه السابقين من نظام الأحزاب كالصادق المهدي وحسن الترابي . وفي حسبان النميري فإن الإثنين قد أرسلا إلى سيبيريا السياسة السودانية . وكما شهدنا فقد شن النميري تحت شعار «حاكمية التنظيم» حرباً شعواء على الوزراء والجهاز التنفيذي في فبراير/شباط ١٩٧٥ ملبساً التوترات الشخصية ثوب النزاع الأيديولوجي . فجاء إعفاء الوزراء والتغييرات الوزارية بدعوى القيام بإجراءات «تصحيحيه» و«إعادة النظر في التوجه السياسي» الخ . . . وطوال تلك الفترة كان الشعار السائد هو «الإشتراكية» . ولما أيقن النميري بأن ذلك الشعار قد فقد البريق أخذ يبحث عن راية جديدة ، فكانت راية الإسلام . والرايات ، عند النميري ، تستبدل كما يستبدل الرجل قميصه . ومع ذلك بقي الإتحاد الاشتراكي (وليس الإتحاد الاسلامي) إسماً ، بلامسمى ، لأن الرئيس قد وجد فيه منفعتين : (أ) الالتزام بنظام الحزب الواحد لسد الطريق أمام قيام أية أحزاب أخرى (ب) شماعة أخطاء يعلق عليها اللوم كلما دعت الحاجة . ولهذين السببين قرر النميري أن لا يحل التنظيم وإنما يكتفي بقص أجنحته .

المجابهة المونولوجية :

في السابع من أغسطس ١٩٧٩ شن النميري هجوماً عنيفاً على الإتحاد الإشتراكي في اجتماع مشترك ضم المكتب السياسي والحكومة والأمانة العامه للتنظيم . وقال النميري إن عشر سنوات من العمل السياسي كافية للاتحاد الاشتراكي لكيما يضطلع بدوره كطليعة للعمل الوطني (نقطة ١) . كما أن الاتحاد الاشتراكي قد قصد منه أن يكون ساحة لاعداد قيادة جديدة ، قيادة بديلة لما أسماه بالقيادة التاريخية (نقطة ٢) . ثم مضى للقول بأنه — بعد أحداث سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ ويوليو/تموز ١٩٧٦ — آمن بأن مبدأ تركيز السلطة في يد شخص واحد أمر لا يجوز على الإطلاق لأنه مازال يؤمن بدور المؤسسات (نقطة ٣) . ولنذكر في هذا المقام أن سبتمبر أيلول ١٩٧٥ م قد شهد تعديل الدستور (المادتين ٨١ ، ٨٢) لمنح الرئيس الحق في إصدار أوامر جمهورية تصبح لها قوة نفاذ القانون «للحفاظ على المؤسسات ومنجزات الثورة» . وكان من بين مافعله الرئيس بموجب هذه السلطة لكفالة حسن سير المؤسسات وحماية منجزات الثورة قراره الجمهوري بتحطيم الإنجاز العظيم الوحيد للثورة : إتفاقية أديس أبابا من ناحية . ومن ناحية أخرى استخدم الرئيس نفس

السلطة بموجب نفس المادة المعدلة في الدستور لمصادرة منزل بالخرطوم بحري قيل أنه كان يستخدم للدعارة. فهذا هو المستوى الذي انحدر إليه عمل رئيس الجمهورية والذي أصبح يشارك المجالس البلدية في سلطاتها. اذن فإن النميري لم يكن صادقاً في حديثه عن تركيز السلطات.. كان هذا الحديث مدخلاً للانتقاص من أبي القاسم محمد ابراهيم.

ثم ذهب النميري من بعد في مجابهته المونولوجية ليقول: بأنه ظل «يراقب ويرصد» مايدور في التنظيم وإنه آثر عدم التدخل لأنه أراد للعناصر التي حادت عن الخط أن تعود إلى الصواب بمفردها (نقطة ٥). ومرة أخرى كرر النميري خطابه المقذع عن الوزراء (١٩٧٥)، هذه المرة ضد التنظيم الذي «يتعالى» على كل تنظيم. ومضى يشرح أسباب ابتعاده عن الإتحاد الاشتراكي (وما ابتعد الرجل يوماً فقد كان يقضي كل أمسياته هناك ويوقع على كل قرار ويغضب إن لم يشاور حتى في إجراءات السفر) ليمنح الفرصة للقاعدة بأن تصلح الخطأ (نقطة ٧) ومن ناحية أخرى فهو يؤمن بأن دوره الوطني عابر ومحدود (نقطة ٨).

وعن «العبور» في قاموس النميري يعني شيئاً يختلف عن ما تقول به المعاجم فقد شهدناه يردف الولاية بالولاية، وفي نهاية الأمر (ربما خفضاً للنفقات) يطلب من مجلس الشعب تعديل الدستور ليجعل منه رئيساً مدى الحياة.

وختم النميري حديثه بالقاء بعض الأسئلة الناقدة كان أهمها ما يلي:

١١ ــ بماذا يفسر لنا التنظيم السياسي ظاهرة الإضرابات التي انتشرت وانتشرت رغم أن الثورة في عطائها للعاملين تجاوزت حتى إمكانياتها فأعطت في عام واحد زيادة في الأجور ١٥٣ مليونا من الجنيهات وضاعفت الحد الأدنى للأجور وحسنت شروط الخدمة وحققت الضمان الإجتماعي لمئات الآلاف منهم وحققت علاقات إنتاج أفضل للمزارعين وأصرت على استمرارية مشاريع التنمية في مختلف المجالات رغم شح الأموال.

١٤ ــ ما هو الجهد الذي بذله التنظيم السياسي في تحويل المصالحة الوطنية إلى واقع؟ لماذا انكمش في بدايتها؟ ثم لماذا لم ينشط في تدعيمها بحيث لا تتحول إلى مجرد ائتلاف موقوت أو صراعات بين قادمين وقدامى.

٢٥ بماذا يفسر لنا التنظيم السياسي كل ماخرج منه ونسب إليه عن وجود خلافات واختلافات على مستوى القيادة العليا. ثم ما تبع ذلك من

انقسام بين أطراف وفرق ومواجهات وشلل وتكتلات داخل صفوفه حسبت نفسها لهذا الطرف أو ذاك ؟ كيف واجه التنظيم السياسي هذا كله ؟ بالمصارحة أم بالهمس ؟ بالمطالبة بالحقيقة أم بترديد الشائعات ؟ كل ذلك رغم أن التنظيم السياسي ينبغي أن يدرك أنه لا مجال للانقسام ولا للفرقة ولا مجال للاختلاف أو الخلاف . . . هناك مبادىء يجري الاحتكام إليها ؟ والخروج عليها لا يعني سوى الخروج من الصف بغير رجعة . .

٣٠ ـ بماذا يفسر لنا التنظيم السياسي عدم قدرته على طرح قضايانا ومشاكلنا بل وانجازاتنا على الجماهير حتى تتمكن من المشاركة فيها ولا تكتفي بدور المتفرج السلبي على الإيجابي والسلبي منها وانني لأضرب هنا الأمثال :

أ ـ مشكلة اللاجئين من الشرق والجنوب على بلادنا وعلى عاصمة بلادنا بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الخطرة وكيفية التصدي لها ومواجهتها أو على الأقل الحد من مخاطرها . .

ب ـ ما يجري في يوغندا أو تأثيره علينا سواء من حيث المبدأ حيث تدخلت دولة بالقوة المسلحة في شئون دولة أخرى بما يشكل سابقة تهديد خطرة لنا ولغيرنا من دول القارة أو من ناحية النتائج حيث تتأثر اقتصادياً أو أمنياً باختلال الأمن والاستقرار في القطر اليوغندي الشقيق .

جـ ـ هجمة البعث التكريتي على السودان وشرائه للعملاء وحملاته الإعلامية المسعورة ضدنا .

د ـ إنجازات السودان عبر عام كامل تولى فيه رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية .

هـ ـ جهود السودان لتحقيق استراتيجية للعمل العربي المُوحّد .

٣٢ ـ هل يمكن أن يؤكد لنا التنظيم السياسي أنه قد ابتعد عن الصرف التفاخري فعلاً ؟ وأنه امتنع عن تقديم التسهيلات للأفراد مجاملة لهم لأن بعضهم من ذوي السلطة أو ذوي القربى ؟ هل اختفت ظاهرة تذاكر السفر المجانية وبعثات العلاج في الخارج ؟ (تذاكر السفر وبعثات العلاج هذه لا تشمل إنفاق الرئيس على الشيخ عبد الله صاحب الباروكات لمدة شهر كامل بالقاهرة آنذاك) وزيادة في رئاسته ،

وترشيد استخدام عرباته ومعداته والامتناع عن الانتفاع بأي من خدماته ؟ وهل توفرت المتابعة القائمة على التفاعل لتقارير مختلف مستويات العمل داخله ؟ وهل يتم تقييم العاملين فيه ويجري تصعيد قيادات العمل السياسي في إطار بمعيار الكفاءة والثقة الجماهيرية وحدها ؟ (الكفاءة والثقة الجماهيرية التي حمل بها النميري قيادات اليوم إلى قمة التنظيم في الدوائر السياسية والإدارية والاقتصادية) وهل ينتظم القائمون على أمره هنا في مقر رئاسته في كل الظروف أم ذلك يتوقف على توقعاتهم بامكانية تواجد رئيس الاتحاد الاشتراكي في مكتبه في بعض الأمسيات المحسوبة ، وهل اقتنع التنظيم السياسي هنا في مقره الرئيسي أو مختلف فروعه أن أيام العطلات الرسمية لا تعني إغلاق أبوابه ، بل المزيد من فتحها حتى تتمكن الجماهير أيام عطلتها من اللجوء إليه والعمل في إطاره ؟؟

«ذلك أيها الأخوة قليل من كثير من تساؤلات رأيت طرحها عليكم في لقاء للمجابهة مع السلبيات . . . وهي تساؤلات قصدت أن تكون دون القليل وذلك لكي أتيح لكم فرصة للإضافة إليها مؤكداً بأن التصدي للعمل السياسي يتطلب مع الالتزام الجرأة ومع الأمانة الشجاعة ولا خير فيكم إذا لم تقولوا الحق والحق كله . . . ولا خير في شخصي إذا لم استمع إليكم ، بل إنني لأطالبكم بالمزيد والمزيد باعتبار أن هذا اللقاء كما قلت هو لقاء مجابهة مع النفس فعلينا أن لا نستضعف أنفسنا وأن لا نستسلم أمام المشاكل بل نقاوم ونناضل ونموت أعزاء أو يمنحنا الله تعالى القوة ؟ إن الرضاء بالذل يؤدي إلى الموت وطلب العزة يؤدي للحياة .

قال خليفة الرسول صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق «اطلب الموت توهب لك الحياة» وقال الشيخ محمد عبده «ان موتاً في سبيل الحق هو عين البقاء وحياة في ذل هي عين الفناء» .

وما تطرق الرئيس في سجل إدانته الحافل هذا لمشاكل الاقتصاد الكبرى كالتضخم ، وعجز الميزان التجاري ، والدين العام ، وقيمة العملة السودانية ومستوى الفساد المذهل ، وتدني الانتاج إلخ . . . ؟ كل ذلك لم يعنِ له شيئا . بيد أنه أشار في سؤاله الحادي عشر إلى ظاهرة الإضرابات دون أن يتوقف في المجابهة موضوع ليستمع لمن يحدثه عن المذكرات العديدة التي رفعها إليه مستشاروه

الاقتصاديون حول العلاقة بين التضخم ، وتكاليف المعيشة ، والأجور . ولكن أليس نميري هو القائل «تلك الأرقام لا تخيفني» ؟ وكان السؤال الرابع عشر مذهلاً هو الآخر فالنميري يعلم ، وهو يلقي بهذا السؤال ، أن الصراع المبدد بين القدامى والقادمين إنما هو نتيجة طبيعية لسياسة إذكاء نار الغيرة والتحاسد من جانبه هو . ومن ناحية أخرى فالنميري هو صاحب السلطة في اتخاذ القرار حول ما ناقشه مع الصادق في بورت سودان (وإن كان النميري قد أنكره) ، وفيما ناقشه ممثلوه واتفقوا عليه مع الهندي في لندن (ولا يستطيع إنكار ما هو معلن ومسجل) . والتقصير في اتخاذ ما تستلزمه المصالحة من قرارات يتحمل مسئوليته صاحب سلطة اتخاذ القرار ، وليس غيره .

وجاء سؤالاه الثاني والعشرين والثلاثين ليكشفا أيضاً على التناقض الهائل بين القول والفعل . أدان النميري التنظيم لصبره على «تآمر وحملات البعث التكريتي» . ولكنه ما شاور هذا التنظيم عندما قرر بعد ثلاثة أعوام فقط أن يشارك من أسماهم «بتكارته» في حربهم ضد إيران بل كاد أن يزج بالجيش في تلك المعركة فأوقفه الجيش عند حده مما حمله للجوء إلى المتطوعين . أما ما هو أكثر انفضاحاً من هذا فهو إشارة النميري إلى رئاسته لمنظمة الوحدة الأفريقية كإحدى الإنجازات . ولعمري إن هذا لمضحك . فالرئاسة رئاسة دورية يكلف بها تلقائياً رئيس الدولة المستضيفة للمؤتمر . وهو لا يصبح بهذا رئيساً لأفريقيا ، أو للمنظمة وإنما رئيس الدورة لمجلس الرؤساء . وقد خيل للنميري بأنه قد صار بهذا رئيساً للقارة الأفريقية . وعلى كل فإن رئيس الدورة يحقق إنجازاً لو أفلح في استخدام موقعه هذا لتحقيق مكاسب للقارة . ومن المؤسف حقاً للنميري والسودان معاً أن سجل النميري في فترة رئاسته لم يكن مخجلاً له فحسب وإنما كان وصمة لبلادنا التي تتمتع بسجل ناصع في تاريخ التعاون والنضال الأفريقي . (أنظر الفصل الخاص بالدبلوماسية) .

ألقى النميري إلى مستمعيه بأسئلة أخرى وقال إن بإمكانه إضافة المزيد منها ثم أشار ضمنا إلى مايدور بذهنه وقال : «لعلني أيها الأخوة قبل أن أستمع إليكم أطرح عليكم بعض تصوراتي للبدائل الممكنة لتجاوز السلبيات التي طرحت بعضاً منها وأطالبكم بالإضافة إليها وهي تصورات أطرحها على النحو التالي :

أولا : إذا كان الخلل يرجع إلى شكل التنظيم إسماً وشكلاً وهيكلاً وأسلوب أداء ومعايير عمل ونظام أساسي فليس هناك ما يمنع على الإطلاق من إعادة

النظر في ذلك كله وذلك بالطبع بعد طرح البديل على القاعدة الجماهيرية لتقرر وتختار .

ثانيا : إذا كان الخلل يرجع الى ممارسات أفراد في القيادة حتى أعلا مستوياتها أو في القاعدة على مختلف مستوياتها فليس هناك مايمنع على الإطلاق الإطاحة بهم (ولا أدرى لم لم يقل عزلهم) مهما كانوا وأينما كانوا ، سواء كان خلل الممارسة يرجع إلى ما يسمى اخلاقهم ومسلكهم ، قصورهم وضعف أدائهم ، عجزهم عن الحسم ، رغبتهم في التسلط ، سببهم لأنصاف الحلول ، نزعتهم للمجاملة ، تعاليهم عن القاعدة ، رفضهم لمبدأ الحوار ، ركونهم للعمل المكتبي . وعزوفهم عن العمل الميداني ، بعدهم عن النهج الديموقراطي ، عزلتهم عن الجماهير ، تملقهم من يظنون صاحب سلطة ، خشيتهم ممن يتوهمون أنه صاحب حظوة ، ترددهم في قول الحق ، تراجعهم عن المواجهة ، تبريرهم لما هو سيء ، تضخيمهم لما هو طيب ، سيلهم للاستئثار بالسلطة ، نزوعهم للتكتل والشللية ، عجزهم مهما كانت مسبباته عن تحمل تبعات المرحلة .

ثالثا : إذا كان الخلل يرجع إلى غياب منهج يتمثل في غياب برنامج يطرح للعمل الاستراتيجي والمرحلي فيكون المطلوب إعادة للنظر شاملة وكاملة ذلك أن البرنامج الغائب فعلاً من عمل التنظيم السياسي هو ما حاربت الثورة لتحقيقه وقاتلت الجماهير لإنجازه وسقط الشهداء — للدفاع عنه وهو بناء وطن موحد وأمة واحدة لأول مرة في تاريخنا المعاصر وهو هدف لا نكاد نرى صداه في عمل التنظيم السياسي أو ضمن برامجه في التوعية والتعبئة والإعداد لصيانته والدفاع عنه . (وأين برامج العمل المرحلية والاولويات التي أجهضها القائد ؟) .

بل إن برنامج المرحلة من تنمية وبناء هياكل من خدمات وانجازات إنما هي روافد تخدم هدف حماية الوطن موحداً وبناء الأمة السودانية الواحدة .

هذا أيها الأخوة ما أردت قوله حول تصوراتي لإمكانية تجاوز السلبيات والقضاء على أسباب الخلل وهي أيضاً مجرد إطار يمكن الإضافة إليه بل ويمكن المزايدة (يعني الزيادة) عليه مادام يؤدي إلى ما نهدف إليه في حماية مكاسب هذا الشعب وهي مكاسب ضحى من أجلها بالدماء والشهداء .

وأريد في النهاية أن أقول أن عبء المسيرة لا يمكن أن يتحمله فرد واحد فأنا وحدي حتى ولو أردت فإنني لا أستطيع .

أيها الأخوة تحدثت كثيراً وفي تصوري أن ما قلته يحتاج لتفكير عميق فأوجه بأن يوزع عليكم هذا الحديث ونأتي يوم الأثنين القادم ويكون دوركم لأسمعكم» .

وبصرف النظر عن الاتهامات القارصة حول ضعف الأداء ، التسلط ، التعالي عن القاعدة ، التملق ، التردد ، التراجع ، الشللية (وكلها مدخل للانقضاض على أبي القاسم وصحبه) إلا أن من المدهش ان ماذكره النميري من الجوانب الواجب اصلاحها هي نفس القضايا التي كان الصادق للمهدي قد أثارها . إذن ، فربما انقلب الرئيس على تنظيمه السياسي رغبة في إرضاء الصادق إلى حين . أما بالنسبة للإصلاحات والبدائل التي قال بأنه يطرحها للقاعدة للإختيار فإن النميري لم ينتظر كثيراً : فقد اتخذ القرارات بنفسه نيابة عن الشعب . . . فهذا ، كما قلنا ، هو إسهامه في تقليل النفقات .

وفي ١٣/٨/١٩٧٩ أعفى الرئيس النميري أبا القاسم محمد إبراهيم من منصبه كأمين عام للاتحاد الاشتراكي وهكذا خلا له الجو لينقر ما شاء أن ينقر . فقد كان أبو القاسم هو آخر أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق ، وكان شكساً عند الضرورة . وكما سنرى لاحقاً فقد مضى أبو القاسم يخوض المعارك ضد النميري منفردا .

في ١٤ أغسطس/آب بدا وكأن النميري قد وجد خليفته (إعلان ١٩٧٧ أمام المؤتمر القومي بأنه سيعد البديل عنه) . فيومذاك أصبح اللواء عبد الماجد حامد خليل نائبه الأول وسرعان ما رقي إلى رتبة فريق مثل النميري نفسه وعين أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي في مكان أبي القاسم . ولكن النميري — الذي تغطى صدره بالنياشين العسكرية — لم يطق أن يرى ضابطاً آخر في مقامه فقرر ترقية نفسه إلى رتبة المشير . وكنا قديماً نظن أن النميري ينتمي إلى طينة أولئك الرجال من أمثال الرئيس بومدين الذي قاد جيش بلاده سبع سنوات في ساحة الوغى ، ثم استمر يقوده حتى مماته ، وما زال يفخر بأنه العقيد بومدين . ولكن سرعان ما انقشع الوهم فالنميري أقرب إلى أنماط أخرى من الرجال . وعندما زف النميري نبأ «ترقيته» إلى المكتب السياسي ارتسمت الفرحة على الوجوه ، وتبادل القوم التهاني . وأبى بونا ملوال إلا أن يفسد على النميري بهجة يومه عندما وقف بقامته الطويلة ، فارتفع ميلاً في السماء ، وهو

يقول : «لا أدري ما الذي يستوجب هذه الترقية ومن المؤكد أنها لا تشرف رئيس البلاد إذا كانت ستجعله يقارن عند بعض الناس بيوكاسا مثلاً» .

وفي نفس اليوم الذي عين فيه الرئيس عبد الماجد خليل نائباً أول له ، تحدث عن إعادة وشبكة لتنظيم الاتحاد الاشتراكي وطلب إلى أعضائه تطهير صفوفهم من الشيوعيين . وعرف الشيوعيين بأنهم أولئك الذين لا ينطقون بالشهادتين . نسي النميري أن ذلك يشمل مواطنيه المسيحيين والوثنيين وبعضهم يعمل داخل حكومته ولم يكن الشيوعيون ، على أية حال ، الوحيدين الذين استهدفهم النميري في خطابه ذاك . كان هناك أيضاً الرجعيون ، والعملاء ، والمتآمرون إلخ . . . . . .» وبانتهاء هذه القائمة الممجوجة كان كل فرد في العالم عدواً يجب أن تطهر الثورة منه .

كلام . . . كلام . . . كلام . . .

جاء التغيير الموعود أخيراً في ١٩ أغسطس/آب . ومن بين كل النقاط التي أثرتها في مذكرتي عام ١٩٧٧ أخذ النميري بتلك المتعلقة بتخفيض حجم المكتب السياسي (خفضه من ٢٧ إلى ١٧ عضواً) كما قلصت الأمانة العامة إلى ثلاث دوائر . وكان الغرض من مذكرتي تلك ، نيابة عن لجنة المنهج ، (واتفاقاً مع نوايا النميري المعلنة) هو زيادة فعالية الاتحاد الاشتراكي وإحكام سيطرته على التخطيط السياسي . ولكن نوايا النميري غير المعلنه من التغيير الجديد كانت ، ببساطة ، هي إقناع الناس بأن حائط الجمود قد تحطم وان شيئاً ما قد حدث . وبعبارة أخرى فإن النميري قد أراد أن يدعي بأنه وضع إصبعه على موطن الداء كما وجد الدواء . وهذا ما خرجت به العناوين العريضة لصحيفة الأيام في ١٤ أغسطس/آب :

«العمل السياسي سيقوم على حرية الحوار والمشاركة»

«سنصحح الأخطاء ونقاوم القصور في إطار الاتحاد الاشتراكي»

إذن فقد انقلب كل شيء رأساً على عقب ، ولكن في المظهر فقط . وكان هذا ، في حد ذاته ، كافياً بالنسبة للقادمين الجدد (الصادق) لكيما يحاولوا من جديد . كما كان مادة ثره لمجالس الأنس والتلهي في الخرطوم والتي يحرص النميري على أن يغذيها دوماً بما يشغل أهلها .

كان حديث النميري عن الإتحاد الاشتراكي في ٧ أغسطس/آب أمام الاجتماع المشترك هو الخطاب الأول في سلسلة من الخطابات أسماها بلقاءات المواجهة . وبدلاً عن الحوار أراد لها النميري أن تكون منبراً للاتهام هو فيه الخصم والحكم . وإمعاناً في التناقض فقد استشهد نميري في تلك اللقاءات ، بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو يوجه الحديث إلى من ناشتهم سهام الإتهام . . .

«لا خير فيكم إذا لم تقولوا الحق والحق كله . . .
ولا خير في شخصي إذا لم استمع إليكم» .

وكانت مواجهته الثانيه مع قيادات الحكم المحلي في جو مشحون بالاحتمالات . ولم يخطىء أولئك الذين تنبأوا بوقوع تغيير كبير في هيكل هذا الجهاز . فقد كثرت الشكاوى حول سوء أدائه وتعدد حالات الفساد داخله . وقد فشل اداؤه بسبب عجزه حتى عن توفير الخدمات الأساسية . وما كان للحكم الشعبي المحلي أن يؤدي واجبه في هذا المجال دون أن تتوفر له الحدود الدنيا من الديموقراطية الحقيقية لا الورقية ، ودون أن يستطيع التنظيم السياسي «المتغلغل في حنايا المجتمع» ، كما يحلو للرئيس أن يردد اليوم ، وكما كنا نقول بالأمس . وكنا نقولها يومها ونحن نرى شباب كردفان يسهم في رصف طريق بارا الأبيض ، ونراهم يشجرون «واحة البشيري» . ونرى نساء السودان يتبرعن بحليهن لدعم الميزانية في قرى السودان ودساكره، ونرى شباب العاصمة يعمل يداً واحدة مع قوات الشعب المسلحة في برنامج «ابن وعمر» . فما كان إسهام قوى الشعب العاملة هو اقتسار الأموال من رجال الأعمال لتمويل المهرجانات . . . ولا كان دور المنظمات هو حشد الهتافة كجزء مكمل للفولكلور السياسي . ولا نغالي إن قلنا أن الديموقراطية الحقيقية التي وفرها القانون لهذه المجالس عند إنشائها قد وئدت بالتدخلات الرئاسية في أدق أمور المجالس وأهونها. (إغلاق منزل مشبوه في الخرطوم يجرى مثلاً بقرار جمهوري) . ومن جانب آخر فإن تغلغل التنظيم في حنايا المجتمع لا ينعكس ، بحق ، إلا في الإنجاز العملي : دور الشباب في صيانة الطرق وصحة البيئة ، ودور النساء في محاربة العادات الاستهلاكية الضارة . ودور العمال في الإسهام التطوعي في صيانة المؤسسات الخدمية . ودور المهنيين في العمل التطوعي لسد النقص في المدارس . فهكذا كان تصورنا للحكم الشعبي المحلي . وما أكثر ما كتب رائد هذا النظام الدكتور بخيت من مؤلفات وأفاض في

الإشارات والتنبيهات حول كل هذه المعاني . وبدلاً من أن يسائل النميري نفسه كرئيس للتنظيم عن قصور التنظيم ، وكرئيس للدولة عن تقحم الرئاسة في شئون المجالس سعى للبحث عن كباش الفداء . وكان نصيب الحكم الشعبي من التساؤل خمسة وعشرين سؤالاً بالرغم من تأكيد الرئيس لثقته في اللامركزية

وبينما كان النميري يخوض حربه تلك ضد الحكم الشعبي المحلي والاتحاد الاشتراكي عمد إلى إعلان الهدنة مع الجهاز التنفيذي هذه المرة (فرق تسد) . متدح النميري أداء الحكومة بشكل عام وإن كان قد طلب إليها تطهير صفوفها من «بعض العناصر الرديئة القليلة» . وهذا هو نفس الجهاز الذي ألقى عليه النميري اللوم عام ١٩٧٥ وأنكر أن له دوراً في البناء ، فكل إنجاز مايو ، حسب قوله يومذاك ، إنما هو إنجاز التنظيم الحاكم الفاعل المهيمن . ولو كان الوزراء حريصين حرص أهل الإتحاد الاشتراكي على الشعارات لأعلنوا «حاكمية الحكومة» . وما كان هذا ، بالطبع ، تغير جذري في مسلك الرئيس تجاه حكومته وإنما هي مجرد هدنة المناورات لإذكاء نيران التحاسد بين الأجهزة . وفي واقع الأمر لم يعد للاتحاد الاشتراكي ولا للحكومة في «الحاكمية» من شيء . فالحاكمية كلها حكر للقائد الأوحد .

وفي اجتماع لمجلس الوزراء في ٢٣ أغسطس/آب تحدث النميري عن الوضع الاقتصادي مكرراً بعض النقاط التي كان قد أثارها وزيرا المالية السابقان بحيري والخاتم . وكان يهتدي في حديثه بالدراسة التي أعدها الوزير الجديد عثمان هاشم وهي ، في واقع الأمر ، نسخة طبق الأصل من دراستي سابقيه . وما تلعثم النميري وهو يعلن هذه السياسة ويتبناها . ففي إطار ذلك الوضع المتردي كان عام ١٩٧٦ أفضل من عام ١٩٧٧ وكان عام ١٩٧٧ أفضل من عام ١٩٧٨ وكان عام ١٩٧٨ أفضل من «عام الحسم» ١٩٧٩ . ما تلعثم النميرى ولا أخاله حاسب نفسه على تعويقه لتلك الإجراءات منذ أن قدمها وزراؤه المتعاقبون في منتصف السبعينات . وعلى كل فقد امتدت المجابهات خلال أسبوعين تملأ أسماع الناس عبر المذياع ، والصحافة ، والتلفزة . ومع هذا فلم يعكس جهاز واحد من هذه الأجهزة ردود أولئك الذين جوبهوا ، من موقع التحدي ، . . . وهناك قليل أبدى آراء جريئة مثل بعض قيادات العمال ، وقيادات رجال الأعمال (على أبرسي) ، والمثقفين (حسن عابدين) . بيد أن الذي سعى إليه النميري لم يكن هو بالحوار (بالرغم من استشهاده بمقولة عمر) . . . . كان الهدف هو تبرئة ساحته من كل أوجه القصور في أجهزة يهيمن

عليها سياسياً وتنفيذياً . . . كما كان الهدف هو إثارة الضباب حول حقيقة المشكلة الاقتصادية ، والتي يتحمل النميري المسئولية الكبرى عن تفاقمها لا لسبب إلا لأنه كان العقبة الكئود أمام كل إجراءات الإصلاح الإقتصادي . وكما سنرى فقد ظل هو أيضاً العقبة الكئود امام تطبيق نفس السياسات التي أعلنها .

وبلغ خداع النفس بالنميري يومذاك ، في محاولته للاستهانة بالأمور ، أن يقول ما لا يجرؤ على قوله أي واحد من مستشاريه الاقتصاديين. كان يتحدث في لقاء المكاشفة وفي معرض الرد على من تساءل حول الضائقة الإقتصادية (الصحافة ٧٧/٩/٢٧) فقال : «أقول للأخ الكريم اننا لا نعاني مشكلة بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة فضلاً عن أن تكون ضائقة كما أسماها ، وإن كانت مشاكل مالية عادية تلاقي كل البلاد النامية وتتخطاها بالتخطيط . وأن إحدى الصحف طرحت الموقف بصورة تدعو إلى الجزع وأن الموقف خطر للغاية . ولكن هذا لا يعكس الواقع كما أنه يجانب الحقيقة . فنحن دولة تحقق أعلى معدل من معدلات التنمية في العالم الثالث» . . . ولا أظن أن رجلاً يقرأ مجلة الايكونومست ناهيك عن تقارير المنظمات الدولية يجرؤ على أن يقول مثل هذا الحديث . والعالم الثالث الذي يتحدث عنه النميري يشمل مصر ، وسنغافوره ، وماليزيا ، وتونس التي يضرب المثل بمعدلات نموها كما يشمل الهند التي أصبحت الدولة الصناعية التاسعة في العالم والدولة الوحيدة فيه التي حققت اكتفاءها الذاتي من الغذاء بالرغم من سكانها الذين يقاربون ٧٠٠ مليون نسمه . ومن الغريب حقاً أن الرئيس الذي لا يتورع عن إطلاق الحديث على عواهنه هو نفس الرئيس الذي وقف ليزجر صاحب برنامج التلفزيون (قضايا الناس) لقوله بأن العمل توقف تماماً في الصناعة والزراعة بسبب الأزمة البترولية . قال الرئيس بعد شهر من برنامج التلفزيون هذا (٧٧/١١/١٥) «إن التسرع في الحكم ، والتعميم المخل لشرف الحقيقة لا تنعكس آثاره الضارة على من يتجنى عليه وحده . إن للكلمة المطبوعة والمذاعة أثراً يستحيل التقليل من شأنه ومن هنا فإن الحرص على الدقة مطلوب ومرغوب بل هو مفروض وواجب» . وما أصدق هذه الكلمات ، فالتعميم والمغالاة التي تخل بشرف الحقيقة أمر ضار ، حتى وإن صدرت من محرر التلفزيون الصغير . فما بالك بالأمراء ، وكذبة الأمير ، فيما قالت العرب ، بلقاء . بيد أن الأمير الناصح هو أكثر خطباء السودان مغالاة ، ومبالغة ، واستهتاراً بالحقائق . وعل به هيام بأفعل التفضيل ، حتى فيما لا فضل له فيه . ولا

غالي فيما ذهبنا إليه ودوننا حديثه حول السّودان «وأعلى» معدلات النمو في العالم . ونضيف إلى هذا وصفه للحكم الإقليمي بالسودان بأنه إنجاز لم يتحقق «على ما اعتقد في أفريقيا ، ولا في العالم العربي ، ولا في العالم ككل تحقق في هذه السهولة ، وبهذا الولاء ، وبهذا الإخلاص وبهذه الأمانة . ديموقراطية لم يعرفها أبدا . . . . لم تعرفها الدول النامية» . كان هذا هو حديث النميري في لقائه الجماهيري بستجه في مايو ١٩٨٣ (الأيام ٨٣/٥/٣١) . وعلّ هذا هو الذي حمل الصحيفة لأن تفرد عنواناً لهذا الحديث هو : «الرئيس النميري في اللقاء الجماهيري بسنجه : ديموقراطية الحكم في السودان لا توجد في أي دولة نامية في العالم» . وعندما يتحدث الرئيس القدوة الناصح لصغار موظفي التلفزيون بأن لا يعمدوا إلى المغالاة ثم يقول بأن الحكم الإقليمي لم يتحقق بهذه السهولة في العالم كله يخال المرء أنه وكاتب ديوانه ما كلفا أنفسهما عناء القراءة عن تجارب اللامركزية في كندا ، والولايات المتحدة ، والمانيا ، واستراليا ، وكلها — حسب علمنا — جزء من «العالم كله» . ثم عندما يقول بأن ديموقراطية الحكم في السودان (ويشير إلى الإقليمية) «لم تعرفها الدول النامية ابدا» يخال المرء أنّه وكاتب ديوانه لم يسمعا بالهند—وهي حسب علمنا جزء من الدول النامية — التي تتيح اللامركزية فيها للحزب الشيوعي أن يحكم ولاية كيرالا ، وتتيح لحكومات الولايات أن تعترض على عدم دستورية قرارات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أمام المحكمة العليا . ومع هذا وذاك فلا يملك رئيس الجمهورية ولا رئيس الوزراء في تلك الدولة أن يأمر بتقسيم ولاياتها على هواه ، أو حل مجالس تلك الولايات إلا وفق الدستور نصاً وإجراءا . إن مثل هذه الخطابات لا تعكس فقط مدى جهل كاتبها بالعالم من حوله (إن افترضنا أمانته فيما كتب) وإنما تكشف إيضاً الحضيض الذي انزلق إليه العمل العام في بلد يفاخر بالعارفين من أبنائه في ميادين الاقتصاد ، والقانون ، والإدارة . كما تكشف أيضاً مدى الاحتقار لعقول الناس ، ومدى الاستخفاف بالكلمة ، والكلمة مسئولية .

وليس هذا وحده هو الموجع في تلك الخطابات . فقد أصبحت الخطابات الرئسية أيضاً بديلاً لوسائل صنع القرار . حتى في أبسط الأمور التي لا تقع بين اختصاصات الرئاسة . ومثال ذلك منح الرخص للمخابز ، ومصانع الثلج ، وتوزيع حصص الدقيق للخبز (وكلها من سلطات المجالس الشعبية) فقد أصبحت كل هذه ، ممارسة لا نصاً، من مسئوليات رئيس الجمهورية يصدر بشأنها التوجيه في

أحاديثه (لقاء المكاشفة ٧٩/٨/١٣). وربما كانت هذه الممارسات هي التي تجعل ديموقراطية اللامركزية السودانية ديموقراطية «لا توجد في أي دولة نامية» حتى نقل النفايات من طرقات المدينة ، وهو أمر يمارسه ضباط الصحة وضباط البلديات في قديم الزمان، أصبح، في الأيام الأخيرة، واحداً من واجبات الرئيس. فقد حدثتنا الخطوط العريضة على الصفحة الأولى لجريدة الصحافة في ٨٤/١١/١٥ بما يلي «معتمد العاصمة للصحافة : الإسراع بتوجيهات الرئيس بدعم أسطول النفايات» .

وبسبب هذا كله أصبح كاتب الديوان هو الذي يقرر في الاقتصاد ، وشئون النقد ، وإجراءات الجوازات والمهاجرة في خطابات يعدها دون مشورة أو تثبت من الحقائق لتذاع على الهواء وتبقى معلقة في الأثير. فالدول لا تعمل عبر المذياع ، كما أن فن صنع القرار له مقوماته : منها رصد الحقائق ، ومنها مضاهاة الحقائق مع بعضها البعض (فما يتوفر للواحد لا يتوافر للآخر) ، ومنها دراسة انعكاس القرار على المال بل وعلى أولويات الخطة ، ومنها التثبت العملي من قدرة الأجهزة المنوط بها تنفيذ القرار على تنفيذه كان ذلك فيما يتعلق بسلطاتها القانونية أو ما يتعلق بالإمكانات اللازمة للتنفيذ . فهكذا تعمل الدول . وما أسعد كاتب الديوان فقد كان يمارس سلطة بلا مسئولية ، أي بلا محاسبة . وعلّ هذا هو الذي حمله على رفض منصب وزير الثقافة والإعلام الذي عين فيه لمدة أسبوعين ثم أعفي ليعود إلى منصبه السابق ، حيث السلطة بلا مسئولية .

كما كانت الخطابات أيضاً وسيلة مفضلة لمعالجة المشاكل لأنها حوار من طرف واحد يستطيع فيها الرئيس قول مايشاء دون أن يتيح لغيره أن يرد ، خاصة وعمادها جميعاً هو إلقاء اللوم على من حوله . وهكذا أخذ ابن جلا (وشتان بينه وبين خطيب العراق المصقع) يقرع رؤوس الناس بفسولات فارغة من كل محتوى ، مع كل ما فيها من مغالطة للحقائق، واحتقار لعقول الناس، وحشو لفظي مضني، وفلتات لسان تذهب معها كل حشمة . ومن العجيب حقاً أن الرئيس وكاتب ديوانه مع فرط غرامهما بالحشو اللفظي حتى في شئون الاقتصاد الإحصائية حيث لا تورد الأحاديث رقماً واحداً عدا ذلك الذي يشير إلى ترقيم الصفحات . . . ذهب الى نصح وزرائه حول مناهج الأداء في الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء في ١٩٨٤/٥/٦ وهو يقول «ينبغي تطوير العمل . وتحقيق كفاءة الأداء ، والبعد ما أمكن عن التطويل في كتابة المذكرات والإطناب في الصياغة والحشو بالتفاصيل ، ذلك أن أقرب المسافات بين

نقطتين هو الخط المستقيم» . (الصحافة ١٩٨٤/٥/٧) . ولو جاء هذا القول من حاكم يؤمن بالشورى ، ويعمل في إطار المؤسسات ، ويحترم مناهج الأداء العلمي ، ويتحاشى فضول الكلام لقبلناه . ولكن ماهذا هو بحال النميري . ومع فيض استشهاده واقتدائه المزعوم بعمر بن الخطاب فلا أخال النميري قد قرأ عن الفاروق قوله عن صناع القرار . ففي قول عمر : «الرجال ثلاثة : رجل ينظر في الأمور قبل أن تقع فيصدرها مصدرها . ورجل متوكل لا ينظر ، فإذا نزلت به نازلة شاور أهل الرأي وقبل قولهم. ورجل حائر بائر لا يأتمر رشداً ولا يطيع مرشداً» .

التأمل والتمحيص والحوار :

كنت وقتذاك (أغسطس/آب ١٩٧٩) بواشنطن بعد أن غادرت الساحة السياسية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٨ ، بل غادرت بلادي متكدراً يائساً ، لا مذعناً مستسلما ، فقد آذت نفسي غثاثة الكرامة :

غثاثة عيش أن تغث كرامتي
وليس بغث إن تغث المآكل

وكما قلنا فإن الأمر في نهايته قد أصبح أمر احترام الإنسان لكرامته . وأي احترام لنفس يبقى لرجل يعايش كل هذه المخازي وهو صامت ثم يعوج في المساء على داره وديار صحبه وهو يشكو ويتأسى . ومع هذا فما غثت مآكلنا حيث نزحنا ، وحمداً لله على نعمائه التي أفاء . إلا أن اليأس حر والرجاء عبد ، خاصة رجاء من لا خير فيه . وما كان الرحيل عن الوطن رحيلاً عن قضاياه فاهتمامي بأمور السياسة في بلادي ، قد كان ومازال ، عميقاً متجذراً للحد الذي لا أملك منه فكاكا ، ولا أريد . بل إن مسئوليتنا عن كل ماشهده السودان منذ قيام ثورة مايو إنما هي مسئولية لا يملك المرء أن يتنصل منها ، أو ينبغي له . وبنفس القدر فإن هذه المسئولية لتلزم الرجل منا بأن يناضل لتبرئة نفسه من كل الإنحرافات التي شهدها النظام على أخريات أيامه ، كما يناضل من أجل الحفاظ على سمعة رجال هجرت عيونهم الكرى عبر السنوات في سبيل السودان ، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر .

فما كانت ثورة مايو بملك للنميري ، ولا كان السودان بملك له . ولذا فلم يكن

اليأس يأساً من السودان وأهله وإنما هو يأس من صلاح من بيده الأمور ، وخيبة أمل في «أهل الحفيظة» .

كان رحيلي إلى مؤسسة الاسمثونيان هو رحيل من أجل التأمل والتمحيص. وكنت آمل ، صادقاً ، أن تكذب الأحداث ظني ، وتصدق ظنون الآخرين ، بمعنى أن تثبت الأحداث أن النظام مازال بخير وعافية وأن أزماته كما يقولون أمر عابر . ففي حياة الأمم والشعوب يظل الفرد دوماً فرداً ، يخطيء ويصيب . بيد أن النميري أبى إلا أن يثير فيّ ، من جديد ، حماسة للتصدي من على البعد ، وأنا أرقب الأحداث بقدر كبير من الموضوعية إن لم يكن لشيء فلابتعادي عن المؤثرات الداخلية الكثر التي تشوش الفكر بكل إنطباعاتها الذاتية . قررت يومها أن أخوض معركة للرد على المجابهات المونولوجية بعد أن ألقى النميري بالقفاز ، وما التقطه أحد . حتى القلة التي سعت للرد عمدت إلى الإبهام ، تحوم حول الحمى ولا تقع فيه . وربما كان هذا السبب هو أكثر الأسباب التي حملتني على الكتابة . أين أصحاب الأصوات العالية حول «حاكمية التنظيم» ، «وفاعلية التنظيم» ، «وسيادة المؤسسات» ؟ ما الذي دهاهم ؟ ثم كان هناك تنصل النميري عن مسئوليته عن كل ما يدور في تنظيم هو سيده الأعلى — بحكم الواقع والممارسة لا بحكم النظم والقوانين . وكان النميري يتحدث يومها وهو يبشر «بمرحلة جديدة» ، فما هل على الناس هلال جديد إلا وأعلن النميري عليهم بداية «مرحلة» جديدة ، لها «متطلبات» . وما أصبح الصبح إلا وأخذ الناس يتحدثون عن «متطلبات المرحلة» .

وهكذا نشرت في فبراير/شباط ١٩٨٠ سبعة عشر مقالاً بصحيفة الأيام أخطر الرئيس مقدماً بمحتواها من جانب نائبيه ، وما عارض في نشرها لإدراكه بأن النشر بالخارج أمر غير محمود العواقب . كان يطوف بذهنه ، بلاشك ، مقابلة صحفية أجريتها مع الحوادث في نوفمبر ١٩٧٩ في باريس . وتناول الحديث فيها بعض الموضوعات التي أعمل بالبحث فيها في واشنطن ومنها التطور السياسي للقارة الأفريقية منذ الستينات . وفي إطار ذلك الحديث وردت إشارة إلى دور الزعماء في ظل أنظمة الحزب الواحد . جاء فيها «أما في العالم الثالث فإننا نرى الزعامة المفترض أنها زعامة ديموقراطية وأنها جاءت ضد الزعامات التقليدية التي تحكم بالإشارة ، أصبحت مؤلهة . صار عندنا الزعيم الأوحد ، المجاهد الأكبر ، والقائد الملهم وفي الواقع أخذنا أسوأ ما في الأنظمة الليبرالية التي عرفناها في المنطقة دون أن نقترب من

الديموقراطية التي كانت تواكبها . لأنه كان في تلك الأنظمة حزب معارض ، وصحيفة معارضة ، وبرلمان به نواب معارضون» . وحول الجيش قلت في ذلك الحديث «لا يمكن للجيوش في البلاد النامية أن تترك بمعزل عن الوضع السياسي ، فلا بد من إيجاد صيغة كي تكون هذه الجيوش جزءاً من التنظيم السياسي الشامل . ذلك أنه من المفترض أن يكون دور الجيش هو حماية الوطن ، لا أن يكون قوة ردع ضد الشعب . ثم إن تركيز كل الجهود على التنمية يقتضي ، بالضرورة ، أن يكون الإنفاق على الأمن والدفاع شيئاً محدودا . لكننا نرى أن الإنفاق على التسليح والأمن والإجراءات القمعية يتصاعد بينما المطلوب هو العكس . والسبب في هذا في أغلب الأحيان أن الأنظمة تفتعل معارك وهمية ، أي أن التهديد الخارجي يكون في أكثر الأحيان ردود فعل لتصرفاتها» . وأحمد لوزير الإعلام إسماعيل الحاج موسى نشره لهذه المقالات دون أن يعود لأحد بشأنها ، بل أحمد له موقفه مع بعض من حاول دفعه للحيلولة دون النشر . ومهما يكن من أمر فقد تناولت تلك المقالات الدستور ، والتنظيم السياسي ، والوضع الاقتصادي ، والسياسة الخارجية ، ومكان الجيش في تنظيمنا السياسي . وفي إطار الحديث عن الوضع الاقتصادي ذهبت المقالات لتشخيص ظاهرة الفساد وكيف أن النظام الذي يرفع ألوية «النقاء الثوري» لمطالب أكثر من غيره بأن يتناول قضية الفساد ، خاصة في الأروقة العليا ، بقدر أكثر من الجدية . كما اشارت المقالات إلى دور الرئيس ومسئوليته عن هدم المؤسسات مثل تخطيه لمجلس الشعب ، وتعديلاته الوزارية المتلاحقة والمتكررة ، دون إغفال لقصور هذه المؤسسات ، والتي تملك بنص القانون والدستور القدرة والمسئولية على محاسبة الرئيس ، في ممارسة هذه السلطات . وتطرقت المقالات أيضاً إلى المصالحة الوطنية وضرورة استيعابها لكل القوى السياسية ، بما في ذلك الشيوعيين . وقلنا يومها بأن الأزمة السياسية الطاحنة التي تمر بها البلاد لايمكن تخطيها وفي السودان صوت نشاز واحد . وحول الجيش ، دوره وموقعه داخل الساحة السياسية دعوت لأن لا تصبح الجيوش ، في التنظيمات الشمولية ، أداة للترهيب ، فذلك سلاح ذو حدين . وقد اخترت ، عن قصد ، عنواناً لتلك المقالات حديث عمر بن الخطاب الذي استشهد به النميري «لا خير فينا إذا لم نقلها» .

ولم أدهش لرد فعل الرئيس ، فقد توقعته . أدهشني غضب البعض ودهشة البعض الآخر . فالغاضبون من الأصدقاء وأنصار النظام حسبوا المقالات طعنة في

الظهر تتمناها المعارضة . وكأن الوطن ساحة مباراة بين الحكومة والمعارضة . وما توقف أولئك الناقدون لحظة ليتملّوا قولي بأن الثورة برامج وأهداف . . فإن حاد القائد عن الأهداف والبرامج ذهب القائد ، وإن عجز التنظيم عن استيعاب هذه المبادىء ذهب التنظيم ، وإن ثبت لنا بأن المحنة في الأفكار والبرامج نفسها فإن الوطن فوق كل شيء . فالسودان لم يولد في مايو ١٩٦٩ ولن ينتهي بذهاب ثورة مايو . كما لم يتملّ القوم في الحديث عن الأحلام الكبار التي نسجناها في السبعينات ، والإنجازات المشهودة التي حققناها ، ثم الانحراف الكبير — وهو إنحراف بشر ومؤسسات — عن هذه المبادىء مما أدى إلى تبديد الأحلام ، وهدم الإنجازات .

أما الفئة الثانية فقد أذهلها أن تكتب تلك المقالات أصلاً دعك من نشرها . وما أكثر التكهنات . فمن قائل بأن الرئيس نميري نفسه وراء هذه المقالات ، وأن مرحلة جديدة قد بدأت ومن قائل بأن الأفكار الواردة فيها قد ولدت في واشنطن (وهذا صحيح) وأنه قد وقع الإختيار علي كخبير تسويق لبيعها للسودان . ولم يكن هذا رأي البعض داخل حظيرة المايويين وإنما شاركتهم بعض عناصر المعارضة في هذا . كان الأمر كله محزنا لأنه كشف عن درجة الخصاء التي وصل إليها هؤلاء وأولئك . كان هناك إذعان تام لسطوة النميري من هذا البعض من المايويين وما أرادوا أن يصدقوا إن هناك من يجرؤ على الحديث إلا بأذن . وجهل الآخرون من المعارضين بأن قوة نميري ، في غلوائه ، إنما هي ضعف الآخرين . كما أرادوا أن يعيشوا في خيم الوهم التي حاكوها بأيديهم بأنه ليس هناك من يستطيع أن يجابه «الجبار» إلا بسند قوي خارجي . بيد أنني كنت أعلم علم اليقين بأن الأمير عار . فإن كان سلاحه هو الابتزاز فليكن الرد عليه بنفس السلاح (التلويح بنشر ما هو أكثر إيذاء في الخارج) . كما كنت أعلم علم اليقين بإن ليس للرئيس سلاح فكري واحد يجابه به الحقائق الدامغة حول مسئوليته الشخصية عن الفساد والاستبداد إلا السباب . وما قتل السباب أحدا . بل إن الذين يستخدمون سلاح التشهير يموتون به ، أبداً ، في النهاية .

وجاءت ردود الفعل على المقالات من ثلاث جهات :

أولا : السذج الذين كانوا يؤمنون بالرفاهية الموعودة رغم كل الخراب الذي يشهدون ويعايشون . وكما يقولون «على مزبلته يصيح الديك» .

وهؤلاء — بالرغم من أمانتهم — لا شأن لهم بالعمل السياسي. فأمامهم عجز النظام عن أي إنجاز إيجابي. ومع هذا ما زالوا يتحدثون عن الطفرة. وأمامهم ضروب الشعوذة والدجل والخرافة التي تسيطر على صنع القرار أكثر من أي جهاز مسئول ومع ذلك يهرفون بالحديث عن دولة العلم. وما دار بخلد واحد منهم أن أهلية أي نظام للحكم تقررها مقدرته على الحكم، لا طول بقائه. ولذا فإن المعيار الحقيقي للحكم على النميري هو سجل نجاحه واخفاقه دون تطفيف أو تفريط.

ثانيا: المتملقون من دمى القصر وهؤلاء ما أقضوا مضجعي بحال، ولن يقض مضجع رجل حيوان في مسلاخ إنسان.

ثالثا: بعض أصدقاء واخدان نفس يلبسون الخيال ثوب الحقيقة. هذه هي الفئة التي أقلقتني حقيقة. فما زلت أكن لبعض منهم الكثير من الإحترام. كان هؤلاء القادرون يعلمون بأن العمل السياسي وإن أجاز التنازلات في بعض التفاصيل، إلا أن التجاوز خطيئة عندما يمس الأمر المبادىء. وقد كان هدف الثورة هو إقامة نظام للحكم يرتكز على قاعدة عريضة، نظام ديمقراطي لا مكان فيه للفساد والاستبداد. وليس هناك من دفاع يمكن أن يمحو سجل التنكر والانحراف عن تلك المبادىء إن لم يكن الخيانه لها. ولهذا، فبحلول عام ١٩٧٩، أصبحت ثورة مايو مجرد ظل لنفسها. أصبحت هكذا لأن كل القيم والمبادىء والمؤسسات صارت دمية بيد الرجل الذي افترض فيه أن يكون حارسها الأمين. ولم يكن تشخيصي الداء ووصف الدواء الذي أوردناه في تلك المقالات بالشيء الجديد على الكثيرين. فآرائي في السياسة هي أكثر الآراء تسجيلاً، لمن شاء أن ينظر إلى السجلات، ويحكم على القضايا حكماً موضوعياً لا عبر الانطباعات، أو الصور التي يكونها البعض عن البعض. وفي كثير من الأحيان تكون تلك الأحكام الجائرة دفاعاً ملتوياً عن النفس. ففي دعواهم مثلاً أنه ما تجاسر الرجل ضد الطغيان والاستبداد إلا لأنه مأذون، أو مدعوم من قوى خارجية، أو هدام مشكك، أو (عجبى) ساع لسلطة. أقول عجبي أن يعيب، على السياسي السعي وراء السلطة، نفس الرجال الذين يتمسكون بأهدابها على حساب عقولهم وكرامتهم.

ويمضي المنطق الملتوي في الدفاع عن النفس حاملاً أصحابه على القول بأنا أشرف لأنا لم نلتجيء لعون ، أو نسعى لإذن . بيد أن المنطق ، لالتوائه ، لا يمضي لنهاياته الطبيعية . . . فثورة مايو أفكار وأهداف في البداية ، وثورة مايو قيم ، وثورة مايو مؤسسات ، وثورة مايو رايات ورموز بمحاكم شعبها وخطبها الكثر إدانة لحكم الوراثة ، والفساد ، والمتاجرة بالدين ، وتسلط الفرد الخ . فإن وقع تجاوز لكل هذا بل خيانة لبعضه فما هو رأي هؤلاء المناضلين الشرفاء فيه . . . أين أبدوه ؟ ومتى أبدوه ؟ وأين سجل ؟ . وعلى كل فإن ما جئت به في تلك المقالات ليس بالجديد . فآرائي حول الدستور أعلنتها في برنامج «اللقاء الشهري» . وآرائي حول الفساد في المراقي العليا كلفتني ترك موقعي في وزارة الخارجية مرتين في ست سنوات . وآرائي حول المحنة الإقتصادية أعنتها داخل مجلس الوزراء ، وأنا من أكثر الناس قرباً بالرئيس بحكم موقعي آنذاك ، وكان ذلك سبباً في خروجي النهائي من الجهاز التنفيذي . وآرائي حول ديموقراطية التنظيم كانت موضوع وثيقة مطولة قدمت للمكتب السياسي لترفض بعد بضع ساعات . ولقد حرصت طوال حياتي في العمل العام على تدوين كل ما قمت به بل توثيقه وايداعه بدار وثائقنا المركزية . كان هذا شأني في عملي في الشباب ، وفي الخارجية ، وفي القصر ، وفي مفاوضات أديس أبابا . وما فعلت هذا حماية للنفس ممن يغمطون الناس أشياءهم ، وإنما فعلته من أجل الحقيقة والتاريخ ونحن نرى التاريخ يزور في حاضره ، ناهيك عن المستقبل . يزوره الأدعياء ، ويزوره الذين يكتبون دوماً ولا يقرأون أبدا ، ويزوره اللاهون الهازلون الذين يصدرون أحكامهم على عظيمات الأمور بنثارات القول يتلقفونها من المجالس دون تدبر أو إعمال عقل .

وعلى كل فما كان هذا وحده هو مصدر القلق والألم . كان الجرح الدامي هو الإحساس بما أوردنا فيه بلادنا من بلواء . وكنت قد أشرت في واحدة من تلك المقالات إلى مقالات سابقة كتبتها من الجزائر وباريس في الستينات أتناول فيها ، بدون رفق ، ما آلت إليه أحوال بلادنا عندئذ . كنت قاسياً فيها لحد الإقذاع ، على

النظام القائم آنذاك . وما دار بخاطري ، ولا حملني أحد على الظن ، بأن هناك ما يرغمني على التحفظ فيا أكتب . فإذا كان ذلك هو الحال في ظل نظام لم أكن ، كما قلت ، من بناته وحداته فكيف بي اليوم أجد طريق الكتابة الصادق طريقاً وعراً تحفه المخاطر ، أو هكذا يسعى الآخرون لحملي على الظن . من أجل هذا وحده لابد أن يكون هناك شيء كثير من الفساد الكبير في «دولة الدنمارك» .

التصدي للبطل :

تحدث النميري لوزرائه ــ كما رأينا ــ عن النعيم الذي نمرح فيه كلنا (بل عنه زاد على هذا في إحدى لقاءاته بمطار الخرطوم عندما تحدث عن بحبوحة العيش) . فعل هذا في الوقت الذي كانت البلاد تشهد فيه أكبر انهيار للخدمات ، ونقص السلع الضرورية ، والتضخم المالي الخ . . .وبالرغم من هذه «البحبوحة» فقد أخذت القوى العاملة تعبر عن سخطها بالاضرابات المستمرة والمطالبة برفع الأجور . وكان أغسطس/آب ١٩٧٩ موسم صيفي قائظ ، ينذر بما هو أخطر منه ، اذن ما أفلحت الخطب الكاسدة عن الرفاهية والنعيم في ملء البطون الخاوية ، ولا بد من شيء آخر يسكت الضوضاء أو يصرف الأنظار عن المصيبة إلى حين . وما أسهل هذا على النميري : «لأجعلن لكل رجل منكم شغلاً في جسده» . فإن لم يترك الغذاء والعشاء للناس وقتاً لعظيات الأمور (فكلهم لاهث وراء الخباز ، والقصاب ، والسقاء) ، وإن لم يتلهى الناس ، فيا بعد ، بالتنقيب عن البترول في طلمبات المدينة ، وإن لم تفتنهم مجالس الشماتة ، والمزه ، والاستخفاف عن جوهر الحكم إلى مظهره وهم يتلاجون فيا تغذيهم به الخطب الرئاسية حول التعديلات الوزارية ، والثورات التصحيحية ، والمراحل الجديدة . . . إن لم يعد كل هذا يشغل الناس ، وقد تغشى السخط الأقاليم ، خاصة كردفان ودارفور ، فلابد إذن من موضوع جديد يملاء الدنيا ويشغل الناس .

وكانت هذه الفترة قد شهدت مطالبات الأطباء ، ومزارعي الجزيرة ، وإضراب عمال السكك الحديدية . وفجأة صاح النميري «وجدتها ، وجدتها» . دعا الرئيس لانعقاد المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي ليسعى فيه إلى تفويض جديد باعتباره رئيس التنظيم السياسي . وكان النميري قد انتخب رئيساً للبلاد في يناير/كانون الثاني ١٩٧٧

لفترة ست سنوات . وبالتالي فإن ولايته ، بنص الدستور ، تستمر إلى عام ١٩٨٣ ولم تكن دعوته تلك إلا ستاراً من الدخان أراد أن يثبت بـه لمن بدأ في مواجهته عقب مجزرة الاتحاد الاشتراكي (أغسطس ١٩٧٩) بان التنظيم والشعب من ورائه . أراد النميري أن يقول بأن الشعب قد أكد تفويضه له، وبالتالي تأييده لما قرر كما أراد أيضاً أن يثبت للملأ بأنه صادق في دعواه في خطاب المجابهة أمام قيادات التنظيم بأن لا خلود لقيادة (وكان يومها يوجه الحديث إلى الأمين العام للاتحاد الاشتراكي ، أبي القاسم محمد ابراهيم). واختار النميري لإعلانه هذا لقاء المجابهة مع القوات المسلحة والتي ظل يؤكد انحيازه لها باعتبارها ركيزة النظام (يعني الترياق المضاد للتنظيم السياسي) . وقف النميري يومذاك ليعلن على رجال القوات المسلحة بأنه عازم على ترشيح نفسه لرئاسة الاتحاد الاشتراكي إذ لا خلود للقيادة . (الأيام ١٩٧٩/١٠/٢٦) .

إلا أن إعادة انتخاب الرئيس كرئيس للاتحاد الاشتراكي لم تكن بالسهولة التي ظن . فقد كان ابو القاسم محمد ابراهيم عازماً على أن لا يترك الساحه بدون «شوشرة» ، على الأقل ليس بالطريقة المهينة التي خرج بها البعض . قرر أبو القاسم أن يرشح نفسه ضد «بطل مايو» ، وهكذا أعلن في ديسمبر/كانون الأول عن ترشيح نفسه لرئاسة الاتحاد الاشتراكي والتي تعني تلقائياً رئاسة الجمهورية . وفي البداية آذى النميري هذا التحدي فاستدعى إلى مكتبه مساعد الأمين العام الجديد للاتحاد الاشتراكي ، يحيى عبد المجيد ، وأبلغه بأنه قد قرر التنحي ، بعد شهر وبضع الشهر من إعلانه أمام القوات المسلحة . وكان النميري يأمل أن يخرج يحيى وآخرون لتعبئة الشارع وراء «القائد» فيستجيب النميري «نزولا على إرادة الجماهير» . بيد أن يحيى لم يكن من تلك الطينة ، فما ترك له سبر غور المياه وشق القنوات من وقت ليتدرب على ألاعيب السياسة . أخذ يحيى الحديث مأخذ جد (فالرؤساء لا يكذبون في كبريات الأمور) واتجه إلى رئيس القضاء خلف الله الرشيد متسائلاً عن الإجراءات الدستورية الواجب إتخاذها في هذه الحال . وعندها اضطر النميري لابتلاع كلمته ليحيى والتي قدمها ، على أي حال ، شفاهة داخل جدران مكتبه .

تجمع المؤتمر القومي في ميعاده المضروب وأعلن فيه فوز النميري . وكان أبو القاسم قد قرر سحب ترشيحه من قبل بعد أن أكد موقفه المتحدي بتلك «الشوشرة» . ولكنه لم يقف بتحديه عند حد الإثارة والتنغيص بل ذهب خطوة أخرى في تعبئة الاتحاد

الاشتراكي بمديرية الخرطوم من خلفه . ولذا فعند فرز الأصوات للجنة المركزية تبين أن مؤيدي أبي القاسم قد حصلوا على ٣٨ مقعدا من مجموع مقاعد محافظة الخرطوم الأربعين والتي يفترض أن تكون معقل الرئيس . وارتفعت أصوات الإتهام ساعتها بالتلاعب في نتيجة الانتخابات . وقد اعتاد المرء أن يسمع مثل هذه الاتهامات من أحزاب المعارضة ، إلا أنه من المدهش أن يسمعها الآن من بين صفوف الحزب الحاكم المهيمن . وبالرغم من إعادة انتخابه للرئاسة إلا أن النميري لم يطق هذا التحدي فوجه محافظ الخرطوم ، مهدي مصطفى بإعلان بطلان نتيجة الإنتخابات . فعلها مهدي وكانت هذه واحدة من هفواته الكبرى .

الأقاليم المنكوبة . . والهروب من المسئولية :

لم تكن إعادة إنتخاب النميري هي الورقة الوحيدة التي يريد أن يلهي بها الناس . كانت هناك أيضاً ورقة الحكم الإقليمي . ولم تكن لا مركزية الحكم غاية في حد ذاتها فالنميري آخر من يتخلى عن السلطة ، وهناك الكثير الذي يثبت ذلك ، كما أنه لا يؤمن بأن أفضل أنواع الإدارة هي تلك التي تتخذ فيها القرارات في أدنى المستويات . إلا أن لعبة الحكم الإقليمي هذه قد راقت له لأنها تساعد على إخماد العديد من المشاكل ، كما تفيد في إلهاء الناس لبعض الوقت . . . وهكذا دفع النميري بالأمر للمؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي في فبراير/شباط ١٩٨٠ والذي أجاز برنامج الأقلمة النميري . ويجدر بنا هنا أن نعيد إلى الأذهان كيف أسكت النميري محافظ مديرية كردفان ، محمود حسيب ، عندما أثار موضوع الحكم الإقليمي أمام الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٧ باعتبار أنه ليس في جدول الأعمال .

وكان النميري قد طلب في نهاية عام ١٩٧٩ من الدكتور زكي مصطفى ، النائب العام السابق ، إعداد خطة لإكمال أقلمة الشمال . وكان واضحاً أن النميري أراد أن يفاجيء الناس بقراره ولذا تجاهل مؤسساته وعمد للشورى من الخارج . ومع هذا فقد كان الدكتور زكي أميناً مع نفسه واخلاقيات مهنته إذ طرح على النميري ، بجانب خطة الحكم الإقليمي ، اقتراحات حول مستلزمات تطبيق الحكم الإقليمي هي :

١ — توفير الموارد اللازمة الأساسية للنظام الاقليمي
٢ — تدريب العاملين في نظام الحكم الجديد

٣ مناقشة الأمر بشكل مكثف ومفتوح من جانب أولئك الذين سيطبقونه وأولئك الذين سيطبق عليهم في فترة عام ونصف أو عامين.

ولكن الذين يعرفون النميري الآن يدركون جيداً بأن الاعتبارات القانونية والاقتصادية والإدارية والسياسية لا تعني شيئاً كثيراً بالنسبة له. بل إن الحكم الاقليمي نفسه لم يعن له شيئاً إلا كوسيلة لتحقيق هدف سياسي عاجل. كان في ذهن النميري آنذاك بضع أشياء:

أولا: استرضاء الأقاليم خاصة في غرب البلاد بعد مرارة تجربته في سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ — (ما أسميت بالمؤامرة العنصرية) بالإضافة إلى المظاهرات الكبرى التي اجتاحت كردفان عام ١٩٧٩.

ثانيا: الحد من سلطة مجلس الشعب القومي خاصة بعد أن بدأ بعض أعضائه يتجاوزون الحدود (عبد ربه مثلا). وقد هدد النميري بالفعل بأنه سيعمل على إنشاء مجلس شعب جديد يجتمع في فترات متباعدة ويتكون من أعضاء معينين من مجالس الشعب الإقليمية.

ثالثا: الالقاء بالمسئولية عن الخدمات على عاتق الأقاليم بحيث يستطيع الرئيس — كلما ضلت الأمور عن مسارها — أن يقول للناس: «هذه مسئوليتكم». دون أن يكون قد وفر لهم الوسائل لممارسة هذه المسئولية.

رابعا: تعدد مجالس الشعب والوزراء يوسع من رقعة الإرضاء للطامعين والطامحين على حد سواء.. وسيطول عدد الواقفين في الظل في انتظار نصيبهم من «الأعطيات» وآذانهم مشدودة إلى إذاعة الظهيرة.

وكان أبلغ دليل على ما ذهبنا إليه حديث الرئيس في دارفور وقد ذهب لزيارتها مؤخراً ليشرح قانون الزكاة (المعلق). جابهه واحد من نواب المجلس الاقليمي بحديث عن المجاعة في الإقليم فانكرها أولاً ثم حمل المسئولية لحكام الإقليم الذين لم يحيطوه علماً أي لم يحيطوه علماً بالقحط والجوع الذي تسود انباؤه صحافة العالم وكان القائل هذا هو نفس الرئيس الذي وقف يحدث الناس في مساجد الخرطوم عن الهمس الدائر في لندن ضد النظام (أي ضده هو). والرئيس في هذا إما صادق أو غير صادق... فإن كانت الأولى فإنها لمصيبة لأنها تفضح الأولويات الحقيقية في

دهر القائد . وإن كانت الثانية فالمصيبة أعظم لأنها تكشف عن قدر من الاستهتار لم تعد معه حتى أرواح الناس تعني شيئاً بالنسبة للحاكم . فالنميري يلم بالهمس في لندن ولكنه لا يسمع أنين الجياع في دارفور . ولا مشاحة في أن الحكم الاقليمي هو وليد طبيعي لسياستنا حول اللامركزية والحكم الذاتي الإقليمي للجنوب . وكل هذا مصوص عليه في الدستور . بيدأنه ما كان للحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب أن يقف على قدميه بدون المجهود الجبارة التي بذلت لتعبئة الموارد من الداخل والخارج — بهدف توفير الأساسيات التي لا تستطيع أية حكومة إقليمية أن تعمل بدونها . وغني عن القول أن هذا ينطبق أيضاً على كل الحكومات الإقليمية في السودان . فلنجاح التجربة لابد من توفر شيء من إثنين : إما الموارد الضرورية في حدود الممكن وبأسلوب مخطط وفي أفق زمني مناسب وإما أن يكون الناس على قدر كبير من الالتزام بالنظام بالقدر الذي يقبل فيه القيادي والعامل على السواء التضحيات للعمل في مواقع الشدة مثل التنازل عن المسكن ، ووسائل الترحيل المعروفة (كان د . بخيت مثلاً يتحدث عن «الضباط السيارة» أي الذين يسيرون بالأقدام كما كان يتحدث عن استخدام الدراجات والموتوسيكلات بدلاً من السيارات) . ولذا فلا عجب أن يلجأ النظام بعد عقد كامل من تطبيق الحكم الشعبي المحلي للاستنجاد بالقيادات القبلية «المبادة» لتؤدي الدور الذي كان النظام يترجى منظماته الفئوية والجماهيرية أن تقوم به في الخدمات كما في تحصيل الضرائب . كان هذا فيما أسماه المسئولون بسد الفراغ الإداري عقب تقديم حاكم كردفان الفاتح بشارة مشروعاً بهذا المعنى إلى مجلس الوزراء يهدف إلى معالجة المشاكل التي طرأت بعد تصفية الإدارة الأهليه مثل الاحتكاكات القبلية ، وجمع الضرائب والزكوات ، والارتقاء بالإدارة المحلية . وقد أشاد الرئيس بالمشروع ووجه الحكام بتطبيق التجربة وفقاً لظروف كل إقليم . (الصحافة ١٩٨٤/٨/١٧) . ولا تثريب على حاكم كردفان إن فعل هذا ولا على حاكم دارفور إن سبقه عليه ، فما تجدى مغالطة النفس أمام الحقائق التي لا تخفي . . . حقائق الانهيار الاداري أو الفراغ الاداري كما شاء القوم أن يسموه . إلا أن الحقيقة التي تبقى هي أن هذا الانهيار أو الفراغ إنما يكشف عن مدى القصور الفاضح من جانب المؤسسات الشعبية التي «تملأ الساحة» ، كما يقول الخطباء . والساحة في العمل الوطني ليست هي ساحات الهتاف وإنما هي ساحة العمل النافع والذي لا يفهمه الرجل العادي (صاحب المصلحة الحقيقية) إلا في توفير الماء ، وتوفير الغذاء ، وصحة البيئه ، وأمن المواطن ، وجباء الأموال التي ينفق منها على كل هذا

ولكن ما شغل بال النميري شيء من هذا . كان هدفه هو إزاحة المسئولية عن تردي الخدمات عن كاهله وسيقضي الله أمراً كان مفعولا . ولعله أيضاً سعى إلى تقليص سلطات الوزراء المركزيين ، والذين يسميهم بناة الأمبراطوريات . والنميري لا يطيق أن يرى بجانبه أحداً يمارس سلطة ، فإن كان لابد من وجود أمبراطوريات فليكن على رأسها أمبراطور واحد . ونذكر في هذا المقام أحاديث الرئيس حول مراكز القوى في الجهاز التنفيذي في فبراير ١٩٧٥ ، كما نذكر أحاديثه حول من أسماهم أدعياء القيادة التاريخية في الجهاز السياسي في اغسطس ١٩٧٩ . إلا أن نضيف إلى ذلك حديثه وهو يحدد أمام الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء ما أسماه بملامح منهج العمل للمرحلة الجديدة (١٩٨٤/٥/٦) . وفي توجيهه الأخير ذلك أفرد الرئيس جانباً للحديث عن الأمبراطوريات قال فيه : « لا مجال لخلق الأمبراطوريات والجزر المعزولة ، ولا مجال للعمل الفردي أو الاعتماد على حفنة من الأفراد. كرسوا العمل عبر المؤسسات والأجهزة تحريكاً ودفعاً لها لمزيد من الإبداع والتجديد . تلك هي مقومات التكامل والتفاعل الرأسي والأفقي داخل المؤسسة (الأيام ١٩٨٤/٥/٧) . وهذا ، وايم الحق ، هو منهج العمل السليم في الأجهزة المؤسسية . ولذا فلم يكن بالغريب أن يفاخر النميري بأداء مؤسساته خلال غيبته التي امتدت إلى بضع أسابيع في نهاية عام ١٩٨٣ . وكان ذلك في برقية بعث بها ، وهو يعبر الأجواء من لندن إلى نيروبي ، للنائب الأول لرئيس الجمهورية اللواء عمر الطيب . وجاء في تلك البرقية قوله : « لقد ظللنا نتابع معكم وفي كل مراحل زياراتنا هذه مسار الأمور في البلاد ولقد سعدنا لقيام المؤسسات جميعها السياسية والعسكرية والتنفيذية بدورها وواجباتها مما جدد ثقتنا في سلامة توجيهاتنا النابعة من الأطر التي اختطتها ثورة مايو العملاقة مما يؤكد سلامة دور هذه المؤسسات في بناء الوطن والحفاظ على منجزات الثورة (الأيام ١١ ديسمبر ١٩٨٣) . بيد أن النميري لم يعنِ حرفاً واحداً مما قال . ويسأل السائل وكيف كان ذلك ؟ عاد النميري من زيارته إلى نيروبي ، بعد رحلته التي استطالت ، وكان أول من زارهم قياداته العسكرية ، والتي أسعده قيامها « بدورها وواجباتها » . وكان الجيش قد أعلن ، نتيجة لما تردد عن بعض محاولات التخريب خلال غيبة الرئيس ، حالة الاستعداد الكامل بتوجيه من النائب الأول والذي أشرف بنفسه على العمليات من مقر الرئاسة . أو ليس هو الرئيس المفوض في حالة غياب الرئيس الأول ؟ ثار النميري واشتاط غضباً على القرار ، بل وعلى سماح

مسئولي الجيش للنائب الأول بأن يباشر القيادة من مقر الجيش . وصعق المسئولون وهم يستمعون لتوجيه الرئيس بأن لا تطأ « أقدام هذا الرجل » مرة أخرى مقر القيادة فهناك قائد واحد لا ثاني له ، هو النميري . ولا أدرى ما الذي كان سيفعله هذا الجيش . في غيبة قائده العام والأعلى ، لو شهدت البلاد غزواً أجنبيا ، أو تمرداً عسكريا ، أو فتنة كبرى . ولكن ذهن النميري ، والذي أسعده أداء المؤسسات حتى اشاد به من الاجواء وكأن هذه المؤسسات تعمل بلاقيادة، قد انصرف وقتها إلى شيء واحد . إنصرف إلى سلامته . فالقائد الذي يملك أن يعلن حالة الاستعداد الكامل في غيبته يملك أيضاً أن يعلن ما هو أخطر . وهذا هو مدى إيمان النميري بالمؤسسية ، ومدى ثقته بنوابه ، بل ومدى ذعره من طوارق الحدثان . وعلى أي فقد تبع إجراءات تنفيذ الحكم الإقليمي ، بالفعل ، تقليص للوزارات المركزية . وقيل إن هذا أيضاً جزء من سياسة خفض الانفاق ، وإنهاء الازدواجية ، وتوجيه الموارد المحدودة إلى حيث يجب أن تتجه . وكما سنرى ، فإنه بالرغم من هذا تضاعف عدد الوزراء في المركز ، بل أخذ تفريخ الوزراء يتم بصورة أميبيه ويضم أسماء يكاد المرء يظن أن النميري يلتقطها من دليل الهاتف .

وعلى أى فبحلول عام ١٩٨٠ كانت الخدمات قد انهارت تماما . فانقطاع التيار الذي تشكى منه إيفون بار في جوبا في عام ١٩٧٤ أصبح مرضاً مزمناً في الخرطوم . . . عتمة بالليل ، وظلام في الظهيرة . ومياه الشرب أصبحت مكان تبادل الإتهام بين المسئولين انفسهم (وزارة الصحة وإدارة المياه) حول تلوثها بالبكتريا . والأسفلت في طرقات العاصمة أضحى أثراً بعد عين «يلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد» . أما المرضى في المستشفيات فكان نصيب أغلبهم مشاركة القطط الضالة سطح الأرض . ولا أخال أن مسئولي الصحة في السودان قد قرأوا ، فيما قرأوا ، حديث فلورنس نايتنجيل : «مهما كان الغرض من إنشاء المستشفيات فلاشك أن نشر الأوبئة ليس واحداً من هذه الإغراض». كان الوضع مؤسيا ، أسى يعتصر الدموع . وبكى النميري مع الباكين . . . أبكته معاناة الجماهير فحمل المسئولية لقصور الأجهزة وأصدر أمراً بتأليف لجنة برئاسة الدكتور الترابي (العالم القانوني خريج باريس) والبرفسور على فضل أستاذ الصحة المرموق ومدير جامعة الخرطوم للاشراف على مشكلة صحة البيئه بالعاصمة (إزالة القاذورات المتكدسة في الطرقات ، ومحاربة الناموس وما إلى ذلك من شئون كان يرعاها ضباط البلديات في

العهود الغابرة يوم أن لم تكن هناك تعبئة شعبية ، وتسليم للسلطة للجماهير ، وتنظيم متغلغل في حنايا المجتمع) . جاء ذلك القرار الرئاسي من مجلس الوزراء في نفس الوقت الذي كان النميري يتحدث فيه عن اللامركزية . ونقل السلطات ، والتسخير الأمثل للموارد ، ووضع الرجل الصالح في المكان الصالح . وما عنَّ لأحد أن يقول يومها . «أواه دولة الدنمارك» . بيد أن النميري كان يعرف جيداً ما هو صانع . كان الأمر كله إثارة للضباب حول الحقائق ، ومحاولة للتنصل من المسئولية . مسئوليته عن خنق مؤسسات قاعدة لا لسبب إلا لأنه لم يحرص على أن يوفر لها ما يمكنها من التحرك . أو لأنه ظل يتنفس بكلتا رئتيه في رقابها . ولم يتردد النميري ، بالطبع ، في حملاته هذه ضد قصور الأجهزة في أن ينحي باللائمة على إثيوبيا وليبيا والشماعة المعتادة (الحزب الشيوعي) . لم تواته الشجاعة مرة واحده ليعترف بمسئوليته عما يحدث مع استعداده دوماً لنسب كل ما يتم إنجازه لنفسه .

ونتيجة لكل هذا الانهيار المريع في الخدمات لم يعد السؤال الحتمي الذي يطوف بذهن كل فرد — إلا النميري — هو «كيف يبقى مثل هذا النظام العاجز عن توفير أبسط مقومات الحياة الكريمة ؟ . بل «لماذا يبقى مثل هذا النظام أصلا ؟ . وبدلاً من الإجابة على هذا السؤال المنطقي المحرج — مضى النميري قدماً في الدفع بالمسئوليات إلى الأقاليم المهيضة الجناح ، مضيفاً إلى كل ذلك تركه مصائب الماضي الثقيلة والناتجة عن سوء الإدارة والفوضى الاقتصادية . وحتى حول العاصمة والتي أوكل لسلطاتها المحلية مهمة مواجهة المشاكل الحادة الناجمة عن انهيار الخدمات : الطرق ، المستشفيات ، التعليم الخ . فقد يتساءل المرء : ما هي الأدوات التي وفرت لها ؟ فلا يجد إجابة غير مجموعة من القوانين واللوائح وقائمة طويلة من الترقيات والتعيينات السياسية ، مثل أن يصبح معتمد العاصمة برتبة نائب رئيس الجمهورية وأن يعين بجانبه وزراء خمسة . وليس هذا هو الذي تحتاجه الخرطوم لعلاج مشاكل المجاري ، وصحة البيئة ، والنقص في المدارس . بل ما كان القائمون بأمرها في حاجة إلى قوانين أو مناصب ووجاهة . . . ما ينقصهم هو الإمكانيات الطوعية (دور الإتحاد الاشتراكي المتغلغل في الحنايا) والمادية (والتي تقتضي إعادة ترتيب الأولويات) . ولا شك في أن كل هذا ، أيضاً ، لم يكن بغائب عن ذهن الرئيس النميري وهو يصدر قراراته . فشاغله الأكبر هو إرضاء أكبر مجموعة من أهل المدينة «المزعجين» وإغراء المتطلعين منهم . ولا شك في أن الذين خبروا النميري ، يعرفون حق

المعرفة أن لا صلة البتة بين قراراته السياسية وقراراته الاقتصادية . ويذكر القارىء كيف تبنى النميري (بعد لأى) في عام ١٩٧٨ سياسات عثمان هاشم عبد السلام وأعلن على الملأ بأنه عازم على تقليص الإنفاق الحكومي وحسبوه سيكون قدوه في هذا . وتأكيداً لهذا المعنى وقف الرئيس ليعلن ضرورة مراجعة الفصل الأول (الوظائف والمرتبات) ، واستخدام السيارات العامة ، والتلفونات ، إلخ . . . بل ذهب في حديث المكاشفة (الأيام ٧٨/٨/١) وهو يشيد بما بذل من جهد لإنجاح مؤتمر القمة الأفريقي (وهي إشادة واجبة بجهد من أسهم في نجاح ذلك المؤتمر من رجال الخارجية ، والأمن ، والدفاع ، والاعلام) . . . ذهب ليتحدث عن السيارات التي اقتنتها الدولة من أجل ذلك المؤتمر (وقد اشرنا لقصتها في هذا الفصل) قائلاً : « لا يسمح بأي حال من الأحوال في التصرف في العربات على وجه الخصوص إلا لأغراض الخدمة العامة . كما يحظر تمليكها لأى من كان مهما كانت الظروف والمبررات » . ولا يمكن أن يكون هناك حديث أكثر وضوحاً وأكثر صراحة في هذا الشأن . ومع هذا فما أن مضى على هذا الحديث عامان حتى أصدر النميري نفسه لا أحد غيره ، قراره بتمليك هذه السيارات بسعر إسمي (٧,٠٠٠ جنيه) للوزراء .

وهكذا فبدلاً من أن يتم الشيء المنطقي (من الناحية الإدارية والإقتصادية) ألا وهو تقليص الوزارات المركزية وقع العكس تماما . أصبح الوكلاء وزراء دولة ، وأصبح وزراء الدولة وزراء . . . ثم تبع هؤلاء وأولئك جيش من المستشارين ، (إثنتا عشرة وظيفة) في عام ١٩٨٣ . فجمهورية السودان التي بدأت عهدها في عام ١٩٧٢ بنظام مركزي يديره ١٥ وزيراً و٣ وزراء دولة و٤ نواب وزراء ، (وما كان هناك برنامج تركيز أو إنعاش أو مغالبة للنفس أو ربط للأحزمة) قد انتهت اليوم إلى ما يقارب الخمسين وزيراً مركزيا (ويشمل هذا مستشاري القصر) بجانب مساعدين للرئيس فوق درجة الوزراء . ويتمتع هؤلاء الوزراء بكل الامتيازات التي وقف النميري يندد بها في لقاء المجابهة في الاتحاد الاشتراكي (١٩ أغسطس ١٩٧٩) مستهدفاً أمينه العام ، يومذاك . تساءل الرئيس يومها ، من موقع المحاسبة ، في النقطة الثانية والثلاثين : «هل اختفت ظاهرة التذاكر المجانية وبعثات العلاج في الخارج ؟» . فإن كان الأمر ظاهرة يومذاك ومديونية السودان لا تزيد على الأربعة بلايين . والانفاق العام لا تقدحه حرب في الجنوب جعلت وزير المالية يتحدث عن إقتصاد الحرب .

ونظام حكمه لم يعرف بعد اللامركزية التي نقلت عبرها السلطات من المركز إلى الأقاليم وقلصت نتيجة لذلك أعباء الخرطوم . . . إن كان الأمر يومها ظاهرة فلاشك في أنه قد أضحى اليوم وبالاً يتوجب على من تساءل بالأمس أن يبرره ويوضح للناس دواعيه ومدى انسجامه مع السياسات المعلنة لخفض الإنفاق العام .

بيد أن الذي دفع النميري لهذه المغالطات المحسوبة ، والتناقض المربك هو الرشوة السياسية وخداع النفس . فتعيين من ينتمي إلى الأنصار يحمل النميري على الظن مغالطة بأن الأنصار معه ، وهكذا شأن من ينتمي إلى الختمية . ومع هذا فهو يدرك جيداً أن ليس لأغلب هؤلاء من عمل يؤدون . وواحد من هؤلاء المستشارين ، والذي يتمتع بقاعدة يملك أن يدعي بأنها تقف من ورائه ، هو الدكتور حسن الترابي . وقد لخص الترابي الأمر كله في حديثه الصحفي مع «لوموند» الفرنسية عندما قال : «مستشارو الرئيس يتلقون النصح بدلاً من إسدائه» . ومضى ليقول أيضاً بأن الرئيس قد «اضعف مؤسسات الدولة وإن هناك مسافة طويلة تفصل بين الحكومة والشعب مما يجعل المرء لا يستبعد وقوع إنقلاب عسكري من نوع انقلابات جيري رولنقز وسارجنت داو» . (اللقاء مع جان قيراس ، لو موند ٨٣/١٠/١٤) .

وهكذا فبالرغم من تقلص سلطات الوزراء ، وانعدام فاعلية المستشارين كانت هناك ضرورة للمزيد منهم ، في عرف النميري ولأسبابه هو . وأضحى مجلس الوزراء شيئاً أشبه بلوحة الشطرنج قلاعها الثابته هم زمرة القصر . . . أما من تبقى فخيول جامحة وجنود ما أنزل الله بها من سلطان حتى لم يعد أهل السودان يعرفون من هو الوزير ومن هو الخفير في سودان ١٩٨٤ . ولم يعد النميري هو الرئيس الطامح الذي يسعى لمجالسة مثقفي السودان في ندوات أسبوعية وشهرية كما كان يفعل في السبعينات في لقاءاته مع الأطباء ، والزراعيين ، والمهندسين ، وأساتذة الجامعات ليستطلع الرأي ، ويمتحن القدرات ، ويحشد الكفاءات . فاختياره لوزرائه اليوم أصبح يقوم على النزوة اللاعقلانية . . . بعضه في الحلم (فقد رأى فيما يرى النائم فلاناً على ظهر حصان أبيض) ، وبعضه بالخيرة ، (وما اهتدى الناس بخيرة الله إلا على الصواب والصواب هو قرار المتوكل المشاور) ، وبعضه من وحي حلقات الذكر ممن شهدهم يترعون تبتلاً واخباتا (فيما يزعمون) وما التبتل والاخبات إلا رياضة وجدانية ومناجاة . وما انتقى رسول الله (ص) ولا صحبه رجال حكمهم من مجالس الحوقلة وإنما اختاروا «القوي الأمين» من موقع التجربة والممارسة الفاعلة في الحياة العملية .

وهناك بعض ثالث يختاره النميري ، عن قصد ، للإمعان في التحقير والتبخيس للوظيفة العامة . . . وليس النميري بنسيج وحده في هذا فقد سبقه الأمبراطور الروماني كاليقولا حينما مسه الجنون فأراد إمعانا في تحقير قناصله أن يعين «جحشاً» في وظيفة القنصل ، وفعلها . ولا يحتاج المرء إلى كبير عناء ليشهد في سودان ١٩٨٤ ، هنا وهناك ، من أسميناهم بالعجاوات في مسلاخ إنسان التي تتصدر مراكز صنع القرار .

وبالرغم من هذا فإن غريزة حب البقاء لا تفارق النميري. نعم بالرغم من هذا حرص على أن يحتفظ ببعض الأيدى القادرة في المواقع الحساسة التي لا مجال فيها للعبث ، مثل الإقتصاد والأمن على وجه الخصوص . ظل يفعل هذا وهو يثابر على أن يجعل لكل واحد من هؤلاء الوزراء الإطفائيين (فدورهم هو إطفاء الحرائق التي كثيراً ما يشعلها بنفسه) غريماً يضايقه ويؤرقه . وقد جاء بأغلب هؤلاء ، إن لم يكونوا جميعاً ، من رجال الخدمة العامة الذين ما شاقتهم السياسة . وهؤلاء بحكم تدريبهم قادرون على أداء ما أوكل إليهم ، مطيعون للأوامر ، مدربون على إسداء النصح والابتعاد عن ما لا يعنيهم . بيد أن المفارقة الكبرى هي أن الوزير الذي يجلس في موقع صنع القرار السياسي مطالب بأن يدلي بالرأي فيما هو أبعد بكثير من القضايا ذات الاهتمام المهني المحدود . ومع هذا فإن دور هذه المجموعة من التكنوقراط يكاد يكون مستحيلاً مع التدخل المستمر من جانب القيادة بالقدر الذي لا يمكن فيه لبرنامج واحد أن ينفذ كان اسمه « الإنعاش الاقتصادي » ، أو « التركيز » ، أو « مغالبة النفس » .

وقد أشرنا في موقع سابق للتعديلات الوزارية المتلاحقة التي شهدها سودان نميري طوال فترة حكمه وخاصة بعد منتصف السبعينات . وقد أدت هذه التعديلات المربكة إلى اضطراب العمل خاصة في الوزارات الرئيسية .

القتل جهاراً نهارا :

ونتيجة للتدهور المتواصل في الوضع الاقتصادي ، شكل النميري لجنة من أكبر مسئولين في الجهاز التنفيذي الفريق عبد الماجد خليل واللواء عمر محمد الطيب (رئيس جهاز الأمن) بالإضافة إلى الصادق المهدي واثنين من معاونيه وذلك لبحث الأزمة وإيجاد الحلول لها . . وكنا قد أشرنا إلى مقدمات هذا في اللقاء الذي

تم ، بحضور النميري ، في منزل فتح الرحمن البشير . وقد وافق الصادق ، فيما يبدو ، على الانضمام لهذه اللجنة لاعتقاده بأن النميري قد أدرك مؤخراً ضرورة الحل الجذري لمشاكل السودان في ظل وحدة وطنية شاملة. وسرعان ما خاب ظنه. فقد أجمعت اللجنة على برنامج إصلاح جذري . ولكن هذا ما عنى النميري في شيء فقد وجد حله الوقتي للأزمة الراهنة والمتمثل في التطبيق الفوري للحكم الإقليمي . وبناء على هذا تم تقسيم شمال البلاد إلى خمسة أقاليم : دارفور ، كردفان ، الأوسط ، الشمالي ، والشرقي . وكانت الخطة الأصلية التي قدمت للمؤتمر القومي قد تضمنت تقسيم السودان إلى ثلاثة أقاليم : الشمالي (بما فيه البحر الأحمر) والأوسط والغربي (بما فيه دارفور وكردفان) . وكان هذا أمراً معقولاً بالنظر إلى التكامل الاقتصادي بين هذه الأقاليم. ولكن إزاء اعتراض ممثلي البحر الأحمر على هذا الاقتراح وإصرارهم على إقليم منفصل ما كان لدارفور إلا أن تطالب بإقليمها الخاص. ولا شك في أن دارفور هي أجدر المناطق بإقليم منفصل ، إن رفض الناس مبدأ لتكامل الاقتصادي . فقد ضمت دارفور إلى السودان الحديث في عام ١٩١٨ . وتبعاً لهذا اجتمعت لجنة الحكم الاقليمي التي ترأسها ابيل ألير بممثلي دارفور وأوصت بإقليم منفصل لها على أن تجاز التوصية بواسطة المؤتمر القومي . وكان النميري — الذي يعتبر منطقة دارفور واحدة من مناطق المشاكل — حريصاً على أن يحقق لنفسه كسباً سياسياً من وراء هذا القرار . ولذا عندما أطلعه ابيل ألير على قرار اللجنة طلب منه عدم الإعلان عنه بل إبلاغ المؤتمر بأن الأمر قد رفع للرئيس لإصدار قرار بشأنه والمؤتمر الذي نحن بصدده (هو المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي أعلى سلطة سياسية بالبلاد ، بل يستمد الرئيس نفسه شرعية قراراته منه). وفي اليوم الختامي للمؤتمر أعلن الرئيس بأنه ظل « يرصد ويراقب » مسار النقاش وأنه قد علم برغبة أهل دارفور في أن يكون لهم إقليم منفصل ولذا فقد استجاب لرغبتهم هذه ودوت القاعة بالتصفيق والهتاف للقائد البطل «حلال العقد». كاد جنون العظمة ، والحال هذه ، أن يصل إلى درجة العبثية . وبعد قليل أجريت الانتخابات لكل من مجلس الشعب القومي والمجالس الإقليمية في أبريل/نيسان . وهكذا اشترى الرئيس بعض الوقت . فمنذ عام ١٩٧٩ ما عاد يستطيع التخطيط لما يجب أن يحدث غداً أو يتكهن به . وكان في القلاقل السياسية التي شهدها بقية عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ مؤشر واضح على فراغ جعبته من الحلول وفراغ سياسته من المحتوى.

وما خفي ذلك إلا على من ببصره غشاوة . بيد أن الرئيس قد كشف النقاب عن ما يدور بذهنه حول مجلس الشعب . ففي حديث له مع مجلة « سوداناو » عقب قراراته حول تقليص الوزارات المركزية تناول الرئيس عدداً من القضايا ، الوضع الاقتصادي ، دور القطاع الخاص ، الاتحاد الاشتراكي ، وتشاد .

وحول قرارات اللامركزية قال الرئيس : « فيما يخص المقترحات المتعلقة بمجلس تشريعي مركزي فإن الأمر لا يحتاج إلى دراسات أكثر . وفي هذا الصدد لا أستطيع الدخول في التفاصيل ، من ذلك أن يجتمع أعضاء مجالس الشعب الإقليمية مرة في الشهر ليقرروا السياسات والاستراتيجيات بدلاً من مجلس الشعب القومي . لكن هنالك العديد من الاقتراحات التي يتعين النظر فيها . بعد وضع الدستور ظللنا نعمل في إتجاه نمط لا مركزي والذي ورد وصفه في الدستور . وقد قصد من هذا مراجعة المسئوليات ، وتفويض السلطات بعد تحليل دقيق » . ومثل هذا الفهم ، يتعارض تعارضاً أساسياً ، مع مفهوم اللامركزية . فاختيار أعضاء المجالس الاقليمية يقوم على اعتبارات إقليمية بحتة ، وما قامت هذه المجالس إلا لتحول دون المجلس القومي من الانكباب على صغريات القضايا الاقليمية والإنصراف للقضايا القومية الكبرى . ومن العجب العجاب ان نفس الرئيس الذي يقول بهذا حول المجالس الاقليمية أصدر أمراً بإعفاء حاكمه في الإقليم الشرقي لأنه تجرأ واقترح في واحد من خطاباته بأن يصبح حكام الأقاليم مجلساً رئاسياً شورياً يعين الرئيس بالرأي في أداء واجبه . فمن الواضح إذن أن الرئيس لم يغتفر لمجلس الشعب (عينه التي ترى وأذنه التي تسمع) تجاوزه لحدوده ، عندما تطرق للحديث عن « عبد ربه » ، ولذا فكر في استبداله بمجلس ممسوخ لا يجتمع إلا لماما . ومن الغريب حقاً أن الرجل الذي يسعى لأن يكون للمجالس الاقليمية دور قومي هو نفس الرجل الذي قال للجماهير التي احتشدت للقائه بسنجه بأن إنشاء المجالس الإقليمية سيجعل مجلس الشعب في الخرطوم يتفهم دوره كاملاً « وهو دور العمل كمجلس قومي يضع الاستراتيجيات ويضع السياسة العامة ولا يسأل عن البئر ولا يسأل عن الطاحونة » (الأيام ١٩٨٣/٥/٣١) .

ومهما يكن من شيء فقد شهد هذان العامان حركة شعبية ساخطة واسعة النطاق في كردفان ودارفور ووسط الطلاب . وبدا أن الإخوان المسلمين قد عجزوا عن أداء الدور الحقيقي الذي يترجاه الرئيس منهم : (بقاؤكم في السلطة رهين بقدرتكم على

احتواء الجامعات) . في جو السخط هذا عقدت نقابة المحامين حلقة نقاش انتقدت فيها النظام وتجاهله للدستور (أو على الأصح الأجزاء التي لم تعدل منه) . كما عقد مائتان من القضاة اجتماعاً في ١٩٨١/٥/١٣ أدانوا فيه التجاوزات للدستور وتقدموا ببعض المطالب المهنية معلنين عزمهم على الاستقالة إن لم تجب هذه المطالب . كانت تلك هي البداية إلا أن المصادمة الكبرى بين الجهاز القضائي والرئيس فقد وقعت فيما بعد (أغسطس/آب ١٩٨٣) .

بيد أن أكبر حركات الاحتجاج ذات الأثر العميق على الخدمات العامة وبصورة تنذر بالويل كانت هي إضراب عمال السكة الحديدية في صيف ١٩٨٠ . ويشكل هؤلاء أكبر نقابات العمال السودانية وأكثرها نفوذاً وتأثيرا . وكانت نقابة السكك الحديدية في الماضي هي صاحبة الصوت الأعلى في قيام وسقوط الحكومات . وتعزى قوتها السياسية ، آنذاك ، إلى اعتماد البلاد اعتماداً كلياً على السكك الحديدية في نقل السلع والوقود ، وهو أمر قل شأنه بعد قيام شبكة الطرق الجديدة وخط أنابيب بورت سودان ــ الخرطوم . كما كانت عضوية تلك النقابة ، وما زالت ، تتميز بقوة الأواصر والتضامن .

توقف كل شيء تقريباً عند إضراب السكك الحديدية وغلى ، بالتالي ، الدم في عروق الرئيس الذي أمر بحل النقابة واعتقال قادتها . وبعد بضع أيام أصدر أمره بفصل جميع أعضائها (٤٥,٠٠٠) عن العمل مع أمرهم بإخلاء المنازل الحكومية في خلال ٢٤ ساعة . ومن جانب آخر قام النميري بتعديل قانون أمن الدولة بحيث جعل الإعدام عقوبة لإضراب العاملين دون تمييز . وقد صدر هذا القانون دون مشورة النائب العام الترابي مما حدا به للذهاب للرئيس النميري غاضباً ليحدثه عن التناقض المريع في القانون . ومن ذلك أن القانون بصورته تلك يمنح الحق لأي مخدم بأن يقدم مخدمه ، إن أضرب عن العمل ، (حتى وإن كان خادماً منزليا) للإدانة بموجب هذا القانون . ومن ناحية أخرى ظلت عقوبة الإضراب غير المشروع ، في قوانين العمل المختلفة ، هي السجن لا الإعدام مما يجعل للجرم الواحد عقوبتين مختلفتين . كان الأمر كله عملية «سلق بيض» على الطريقة النميرية ، الهدف منه الإرهاب والابتزاز . وفي ظروف هذا الإرهاب ، والابتزاز ، والعزلة الكاملة التي وجد عمال السكك الحديدية أنفسهم فيها (إذ لم تتعاطف معهم حتى بالتأييد المعنوي أية نقابة أخرى) عاد عمال السكك الحديدية إلى أعمالهم دون أحساس بالهزيمة ولكن بكثير من خيبة الأمل .

أحس النميري بأنه قد خرج من هذه المعركة ظافراً دون أن يقدر موقفه تقديراً سليماً في ظل كل الاعتبارات التي أشرنا إليها . في كردفان ، وهو يفتتح مجلس الشعب الاقليمي ، تخير النميري المنبر الذي يخاطب عبره أهل السودان وعمال السكك الحديدية . بدأ الحديث بحث أهل السودان على التضحية وهو يقول بأن الظروف التي يعانيها السودان تستوجب منا جميعاً شد البطون . فإن لزم الأمر أن نأكل « البليلة » فلا بد أن نفعل . وما وجد النميري في ذلك المجلس من يذكره بحديثه قبل عام وبعض العام عن « الأزمة العابرة » و « البحبوحة » التي يعيشها أهل السودان . ومع كل فإن للقيادة — أية قيادة — دوماً بعد أخلاقي . فالقائد الذي يطالب الناس بالتضحية يجدر به دوماً أن يبدأ بنفسه حتى يصبح مثلاً يحتذى ، وقدوة يقتدى بها . فما كان غاندي ليقود أهل الهند وراء فلسفته التطهرية لولا أنه التحف السماء ، وتوسد الغبراء . ولا نريد للنميري أن يكون كغاندي . كل الذي يريده منه الناس هو أن يتمثل قياداتهم التي عرفوا فيها التواضع (كما عرفوه فيه في أوائل عهده) . وإن كانت ثورة مايو قد أدانت القيادات القديمة فأنما ادانتها لقصورها الفكري باعتبار أن الواقع قد تخطى قدراتها على مجابهة مشاكل العصر ، فما إدانتها لقصور خلقي . فقد عاش هؤلاء القادة جميعاً كما يعيش بسطاء الناس : الأزهري كعبد الله خليل ، وابراهيم أحمد كالدرديري عثمان . بل إن الأخير قد ضرب للناس مثلاً بما تعنيه القدوة عندما كتب لوزير المالية حماد توفيق ، وقد أعلن سياسة التقشف ، متنازلاً عن سيارته الرسمية وجزء من راتبه . فلندع غاندي وشأنه . . . هذه القيادات السودانية هي التي يجب أن تكون نماذجنا في القدوة في التواضع ، علما بأن واحداً من هؤلاء لم يقف ليعظ الناس بالطهر ، أو يطالبهم بالتقشف ، أو يحملهم على ما لا يطيقون حتى أولئك الذين كانوا يملكون أن يفعلوا هذا من موقع سيطرتهم «الروحية» .

فما الذي فعله النميري الذي تحدث عن « بطر » عمال السكك الحديدية وهم ينعمون في منازل الدولة التي هددوا بالطرد منها . في نفس الشهر ، وأكاد أقول الأسبوع ، أمر النميري بإخلاء ستة منازل حول منزله يقطنها بعض كبار الضباط لتهدم حتى توسع حديقة منزله (منزل القائد غير الخالد) . وعقب ذلك الخطاب المشهود بضع أشهر سافر النميري إلى واشنطون يصحبه ذووه وتابعوهم وتابعوا التابعين وقد حولوا رسمياً نصف مليون دولار لمجابهة التزامات الرحلة، هذا غير ما حمله « حامل الأختام » في حقيبته . وما أريد أن أتهم أحداً باطلاً بالإنفاق المبدد ولكن الذي أجزم به ، كرمز للتبديد ، هو ابتياع الرئيس لعشر بدل من محل

(Louis & Saltz) فاقت قيمتها العشرة آلاف دولار. وهناك كثر في السودان ينفقون أضعاف هذا المبلغ على الكساء وما هو دون الكساء. ولا تثريب عليهم فما وقف واحد منهم يخاطب الناس في المنابر عن التقشف. فأين . . . (Louis & Saltz) من أكل « البليلة » حتى وإن أنفق النميري ما أنفق من حرّ ماله. ونقول هذا أيضاً لرمزيته. إن هذا المبلغ كان يكفي لدفع الخصاصة عن خمسة من الطلاب السودانيين في أريزونا، أو جنوب كاليفورنيا من الذين تجمعوا حول رئيسهم، إبان تلك الرحلة يحدثونه عن بقائهم بضع أشهر دون استلام مخصصاتهم. وما أبرع رد الرئيس عليهم يومذاك حين قال: « من جانبنا كل الإجراءات قد تمت ولكن يبدو أن التأخير من بنك السودان ». وكأن بنك السودان هذا هو « بنك هونق كونق التجاري ». آثرت أن أقف عند الرموز لدلالتها، فالحياء يمنع من الإشارة للمزيد.

ولم تكن التضحية وأكل « البليلة » هي الشيء الوحيد الذي طلبه الرئيس من شعبه. فقد أراد منهم أيضاً الإذعان والخضوع. ففي خطابه ذاك بمدينة الأبيض أثناء افتتاح مجلس الشعب الأقليمي قال مخاطباً عمال السكك الحديدية « خلوا بالكم . . . أنا عندي سلطات بموجب الدستور . . . أعمل أي حاجة . . . أي إجراء لحماية مكتسبات الثورة. حسب الدستور أنا ممكن أقول للعسكري ده (ولا شك في أنه أشار إلى أحد جنوده) أضرب أي واحد يضربه ». واسوداناه ! ! ! أو بلغ بنا الحال هذا الحد. هل هذا هو نفس الرجل الذي كان يتحدث في لقاء المكاشفة عن سيادة الدستور والمؤسسات. هل هذا هو نفس الرجل الذي قال أمامنا في لقاء المكاشفة بعد ترشيحه للرئاسة في عام ١٩٧٧ : « إننا جميعاً ارتضينا الدستور منهجاً وحكماً وارتضيناه هادياً لمسيرتنا ومحدداً لخطانا. من هنا تبرز استحالة تجاوزه أو الخروج عليه مهما حسنت النوايا . . . إننا نضع بالممارسة الدستورية، والتي هي ضماننا وأماننا ضد نزوات الفرد واجتهاده وإنه مهما كان موقعه وهي ممارسة لا يجوز فيها الاستثناء (الأيام ٧٧/٢/١٢)». وأي نزوات هذه التي يلجمها الدستور، إن لم تكن مثل حديثه هذا في الأبيض. وعلّ مثل هذا الجنوح هو الذي حمل الناس على اليقين بأن النميري قد بلغ مرحلة عصفت فيها السلطة بعقله تماما. حتى عيدي أمين لم يبلغ هذه الدرجة من الجنون، كان وحشياً مستترا، ولم يقل، أمام الناس، بأنه يملك

ل ـ ح ـ ح/٤ ـ أ ـ ١

GOVERNOR-GENERAL'S COMMISSION
P. O. BOX 913
KHARTOUM

الخرطوم فى ١٩٥٤/٦/٢١

عزيزى وزير المـــالية

بعد التحية ـ نظرا للالتزامات المالية الضخمة الملقاة على عاتق الحكومة الوطنية فى هذا الظـــرف وتمشيا مع سياسة التوفير الضرورية لدعم خزينة البلاد فيسرنى ان أخطركم بانى قد قررت التنازل عن ثلث مرتبى فى عضوية لجنة الحاكم العام وكذا التنازل عن العربة الحكومية المخصصة لى وذلك ابتداء من اول يوليو سنة ١٩٥٤ وستسلم العربة لمصلحة النقل / الميكانيكى فارجو اصدار الأمر اللازم لتنفيذ القرار

وتفضلوا فائق أحترامى ،

المخلص

الدرديرى محمد عثمان

عضو لجنة الحاكم العام

السلطة بأن يصدر أوامره لأي جندي لأن يقتل من يشاء .

ولم يكن الناس بعيدين تماماً عن الحقيقية . فمنذ عام ١٩٧٨ أخذ النميري يعاني من مرض حير أطباءه المحليين . فكثيراً ما تصرف كمن به مس . تعتريه غيبوبة وهو في مجالس صنع القرار ، فيتهالك ساقطاً حتى يحمله مرافقوه . ولذا فقد أرسل في عام ١٩٧٩ إلى مستشفى « والتر ريد » العسكري بواشنطن حيث أخضع لفحوصات شاملة . واكتشف الأطباء وجود جلطة بإحد الشرايين في الرقبة تحول دون وصول الدم إلى المخ . وقد منح النميري بعض المسكنات إلى حين . وفي العام التالي عاد الرئيس إلى واشنطن حيث أجريت عليه عملية جراحية أزيلت فيها الجلطة ولكن كان عليه مواصلة استخدام عدد متنوع من العقاقير .

وبعد أقل من عام من عودته من واشنطون اجتمع النميري بقيادات الجيش في لقائه السنوي بهم في الخرطوم وأعلن ، في ذلك الاجتماع ، بأن حالته الصحية لا تسمح له بالاستمرار في منصبه ، بعد شهر أغسطس المقبل ١٩٨٢ طالبا منهم التفكير في بديل . وكأن الرئيس الذي ما عاد من سفر إلا وأشاد بثبات حكمه ومؤسساته لأن الأمور ظلت تسير على ما يرام خلال غيبته ، لا يعرف أن دولة المؤسسات الثابته هذه لها دستور يحدد طرائق الخلافة . وذهب الرئيس في حديثه لقيادات الجيش يقول : بأن العقاقير التي يتناولها تؤثر أحيانا على مقدراته العقلية ، وهو يخشى أن يحاسبه الله في خلقه. ألجمت الدهشة ألسنة البعض، واغرورقت عيون بعض بالدموع وهم يقولون : « ماذا نفعل بدونك ؟ » . . . وقال الآخرون لأنفسهم « كضبا كاضب » أي ما أكذبه ! ! غير أن الأمر برمته لم يكن إلا ألعوبة أخرى من ألاعيب النميري . اللعبة هذه المرة أصبحت على شيء من الخطورة . فقد كان النميري يعلم ، كما قلنا ، قوعد الخلافة التي ينص عليها الدستور . وكان يعلم أن الجهاز الوحيد المخول له البت في أمر الخلافة — تبعاً للدستور — هو الاتحاد الأشتراكي في النهاية . فلماذا إذن سعى لتسليم هذا الحق الدستوري إلى الجيش ؟ الإجابة المنطقية الوحيدة هي إثارة الفتنة بين الجيش والإتحاد الاشتراكي . ومما يؤكد هذا أن النميري ظل دوماً يقول لضباطه ، وربما كان محقاً ، بأن الجيش هو القوة الوحيدة التي يعتمد عليها . كما أكد هذا إشارات الرئيس المتكررة أمام اجتماعات مجلس وزرائه إلى أنه سيعسكر الحكومة إن استمرت الأمور على « هذا النحو » . وأخطأ النميري تقدير الجيش كما سنرى .

زمن الجوع والغضب « والجبن » :

وفي أواخر عام ١٩٨١ بلغ الوضع الاقتصادي درجة من السوء حملت وزير المالية (بدر الدين سليمان) إلى وصف جرعة أخرى من الدواء المر . وأعلن الرئيس نميري هذه السياسات القاسية وهو يقول : « هذا برنامج لا أعرف بديلاً عنه لإنعاش اقتصادنا ، وإصلاح أوضاعنا » . وكان الخطاب الذي قدم به النميري هذه السياسات قاسياً قسوة السياسات نفسها . ولأول مرة تحدث الرئيس (في خطاب أعمل فيه بدر الدين قلمه الرشيق) بلغة الجد ، والحقائق التي لا تزويق معها . قال بأن « لا مكان في عالم اليوم لغير شعوب الجد والصرامة ، شعوب العمل والبذل ، شعوب البناء والانتاج . فلن نبني الأوطان بغير العرق والدم . . . ولن يبني الأوطان الهتافون المتبطلون ، والواهنون الهشون » . وتحدث عن الاعتماد على النفس فقال إن القيادة « لن تكون أهلاً للقيادة إذا لم تنقذ الوطن من الاعتماد على طعام الآخرين ، مهما بلغوا من الصداقة والأخاء . . . ولن تكون أهلاً للقيادة إذا لم تقنع الشعب والوطن على العيش في حدود ما ينتج وفي حدود ما يملك وما يكسب . . ولن تكون القيادة أهلاً للقيادة إذا رضيت للوطن ان يعيش من هبات الأصدقاء ، أو من قروض المرابين . . لا بد للقيادة الصادقة أن تواجه الحقائق القاسية بالحلول القاسية ، فلم تعد هناك خيارات سهلة ولا حلول بسيطة » .

وذهب الرئيس في خطابه ليتحدث عن العمالة والأداء . . . يتحدث عن اجمالي الصرف العام في المرتبات الذي ارتفع من ٣٦٨ مليون جنيه في ٧٦ — ٧٧ إلى ٥٨١ مليون في عام ١٩٨١ (بخلاف الإنفاق على القوات المسلحة) . ثم تساءل إن كان العاملون قد ردوا هذا عطاء للشعب . ثم أجاب « نحن نعلم كم من المؤسسات تردت على أيديهم إفلاساً وخرابا . وكم من المزارع والمصانع تعطلت في أياديهم بواراً وكسادا وهم مع ذلك يشكون من سوء الحال والمال ويشهد الله ما ساء الحال إلا لسوئهم » . وتناول الرئيس في خطابه أداء بعض المؤسسات العامة وكيف أنها قد أصبحت عبئاً على الإقتصاد الوطني ، والخزينة العامة . وأشار « بوجه خاص » لأداء السكك الحديدية التي استثمر فيها ما يزيد على المائتي مليون جنيه خلال عقد من الزمان مع تضاعف أعداد العاملين ومع هذا فقد تدنى مستوى أدائها عن ما كان عليه في أعوام ٧٢ — ١٩٨٣ . . . ومضى الرئيس يعدد نماذج الإخفاق في

المؤسسات خاتماً حديثه ، في هذا المجال ، بقوله « واستطيع أن أسوق أمثلة لا تنتهي للقيادات الفاشلة ، والذمم الخربة ، والهمم الميتة في جهازنا الحكومي » . وفي نهاية الخطاب أعلن النميري إعفاء جميع الوزراء وأعلن بأنه سيخضع القيادة العليا في الخدمة العامة والقطاع العام لمراجعة صارمة حتى يتحمل المسئولية من بقدر على حملها وحتى يتلاءم هيكل الحكومة مع متطلبات البرنامج الاقتصادي ، ثم قال : « لن تبنى الأوطان ، أيها الأخوة ، بأساليب الترضية ولا بوسائل المساومات ، ولا بأنصاف الحلول . ولن نبني الأوطان بالتهاون ، والتواكل والوهن » (الأيام ١٩٨١/١١/١٠) .

ولأول مرة قال الناس « هذا أوان الجد فاشتدي زيم » . . . أو بلغة أهل السودان « هلّ هلّ » . فالذي يريده الاقتصاد السوداني هو جدية الحاكمين . . هو العمل المخطط . . . . هو الاعتماد على الذات . . هو المزيد من الانتاج . . هو التضحية . . . هو محاربة الفساد والذمم الخربة . . . هو إحلال العمل السياسي الجاد مكان هتاف المتبطلين . . . هو الجزاء بقدر العمل . وانتظر الناس نميري ليعود من رحلته الطويلة بعد أن حل مجلس وزرائه ليريهم الجد في تقليص الدولة ، وإنهاء سياسة الترضيات ، وإقصاء المفسدين . وعاد لتعود معه نفس الوجوه القديمة التي ألفها الناس وألفوا فسادها وفيهم من لو حلت لعنة السماء لما وقعت إلا عليه . وامعاناً في النكاية خرج من وزارة المالية بدر الدين سليمان كاتب الخطاب ، ومخطط السياسة التي بشّر بها النميري . وبالتالي فلم يبقَ من السياسة الجديدة إلا وجهها القبيح . . ارتفاع الأسعار .

أدت هذه السياسة بالضرورة إلى اندلاع غضب شعبي عارم ومظاهرات ضخمة قوامها الطلاب أساسا . وانتظمت المظاهرات جميع أنحاء البلاد ولذا قمعت بوحشية أدت إلى موت العديد من الطلاب وغيرهم . وما أفلحت خطب النميري في احتواء هذه الغضبة ، فالكلمات لا تملأ بطون الجياع ولا خزائن بنك السودان الخاوية . ومثل كل مرة ، ألقى النميري باللائمة على الشيوعيين « وعملاء ليبيا » . كان هناك نقص مريع في السلع الغذائية ، ومستوى عال للتضخم المالي ، وإنتاج معطل . . كله قد وصفه الرئيس فأحسن الوصف . ثم كانت هناك وصفة للعلاج تقول بالتضحية وتفترض أن يبدأ بها النظام فما فعل . وفيما يبدو فإن كل هذه أمور لا يهم النميري تقصى أصولها كما لا تهمه مرارة الدواء والذي جاء مطابقاً لوصفة صندوق

النقد الدولي . وبالرغم من الهجوم العلني الذي شنته بعض العناصر داخل الإتحاد الاشتراكي على هذه السياسة المالية السليمة وتوابعها إلا أنهم لم يذهبوا إلى حد تقديم البديل لها . وقد حز هذا النقد من جانب بعض قيادات الاتحاد الاشتراكي كثيراً في نفس النميري ، حتى نسي نفسه . فما عاد الرئيس يتحدث عن علوية التنظيم ، وحاكميته ، وفاعليته ، ودوره الذي يفوق كل دور . . نسي كل ما قاله في « مناحة » فبراير ١٩٧٥ وأخذ يقول ، وهو يخاطب قيادات التنظيم السياسي ، خاصة نقدهم المعلن للزيادات في أسعار السكر ، « تجيء تقول والله رئيس الجمهورية ما شاورنا . رئيس الجمهورية ما اتكلم معانا . أنا في السكر ما بشاوركم . في مواضيع بتحصل فيها قرارات يستفيد منها ناس آخرين ما أشاور أبدا. وفي الدستور ما قالوا لي شاور واحد . أنا بعمل بمؤسسات ، عندي مستشارين برئاسة الجمهورية ، وفي رئاسة أمانة مجلس الوزراء ، ومن ضمنهم الوزراء . هؤلاء كلهم مستشارين . أي زول تاني يقول ما استشارونا **خصوصاً** ناس الاتحاد الاشتراكي ، إنتو ما ليكم فرصة في العمل التنفيذي أبدا . وأنا بوصفي رئيس للاتحاد الاشتراكي لن أترك أحداً من الإتحاد الاشتراكي يتدخل في العمل التنفيذي . وأنا بزعل جداً عندما يقابلوا وزير ويتكلموا معاه كلام فاضي . سأعطي أوامر للوزراء بأن لا يذهب أي واحد منهم مرة أخرى للاتحاد الاشتراكي للرد على أي كلام » (وكالة السودان للأنباء ١٩٨٢/١/١٧) . تسمع الجالسون كل هذا الحديث المؤسي الممعن في الزراية ومع ذلك مضوا يتحدثون عن فاعلية التنظيم الذي لا يساوي عند رئيسه جناح بعوضه . وكان حديثه هذا في اجتماع موسع شارك فيه كل من يهمهم الأمر ومن لا يهمهم .

كان ذلك في الثامن عشر من يناير ١٩٨٢ عندما دعا الرئيس النميري لذلك الإجتماع الموسع للنظر في الوضع برمته . ولم يكن الاجتماع إجتماعاً لأجهزة الدولة التنفيذية والسياسية والتشريعية (اللجنة المركزية والحكومة ومجلس الشعب) مجتمعة ، أو كل على حده باعتبارها سلطات تملك حق إتخاذ القرار، وإنما كان سوقاً صاخبة ضمت رجال الاتحاد الاشتراكي، ومجلس الشعب، والوزراء، وكبار الموظفين ، ورؤساء المؤسسات العامة ، ورجال النقابات ، وضباط الجيش ، وممثلي رجال الأعمال إلخ . . كان الرئيس يعلم أن إجتماعا يحضره كل هؤلاء لن يؤدي بأي شكل إلى نتائج ملموسة وإنما سيعطي الإنطباع بأن هناك عملاً ما يساعد على تهدئة الخواطر ، والوضع المتفجر ، وبات واضحاً بأن الرئيس لا يسعى إلى أن تناقش

المؤسسات وتقرر (أي إلى حل المشاكل) وإنما أراد للاجتماع أن يكون عملية «علاقات عامة».

وألقى الرئيس خطاباً في سوق عكاظ هذا حدد فيه الخطوط العامة لحالة البلاد كما يراها. وأبى أن يترك المنبر قبل أن يعلق على أمر ليس بذي خطر في تلك الظروف ألا وهو قرار مجلس بلدية أمدرمان بعدم تجديد تراخيص بيع الكحول بالمدينة. ولم يكن القرار يرمي إلى حظر الخمور في المدينة وإنما إلى إحداث ندرة فيها بحيث تصبح صعوبة الحصول عليها سبباً في الإقلاع عنها. وفي حديث قاس وجهه النميري لرئيس البلدية قال إن المجلس قد تجاوز سلطاته وإن تعاطي الخمر لا يمكن أن يمنع بالقانون. وحث الحكومات المحلية على مواجهة المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الناس (كالتعليم والصحة إلخ . . .) بدلاً من افتعال المعارك الجانبية. ثم حذر من أن أصحاب التراخيص ينوون تقديم مجلس بلدية أمدرمان إلى القضاء لاخلاله بشروط التراخيص التي منحت لهم مما يمكن أن يؤدي إلى تكبيد المجلس خسائر مالية كبيرة.

ولم يمضِ على ذلك الحديث ثمانية عشر شهراً حتى كان النميري يقود بنفسه «المعركة الوهمية» ذاتها. ترك مشاكل «البلاد الحقيقية» جانباً وفرض حظراً على الخمور في جميع أنحاء البلاد وأشرف هو شخصياً على تدمير المخزون منها بما في ذلك شحنة مازالت في المنطقة الحرة بميناء بورتسودان، وبالتالي لم تدخل رسمياً إلى البلاد. وقد كان من الممكن إعادتها إلى أهلها دون تكبيد البلاد قيمتها البالغة خمسة ملايين من الدولارات. وإن كان العقلاء لا يرون منطقاً في هذا التناقض الفاحش إلا أن الذين يلمون بطريقة تفكير النميري يدركون مراميه. فقد كان النميري، يوم أن وقف مخاطباً الناس في «سوق عكاظ»، يخاطب جمهرة أهل المدن من المهنيين. وقد أبدى كثيرون من هؤلاء — حتى الذين لا يتعاطون الشرب — قلقاً من قرار مجلس ام درمان لظنهم بأنه جزء من حملة يدبرها الاخوان المسلمون. وكان النميري حريصاً على إرضاء هؤلاء . . . فهم الذين يدبرون المظاهرات. وهم الذين يوجهون الطلاب في المدارس والجامعات، وهم الذين في مقدورهم أن يجعلوا من العضة المحدودة عصياناً بلا حدود. ولذا فما الذي يضير النميري في أن يشغلهم بأقصوصة جديدة تكون حديث المجالس. الصراع بين النميري والإخوان؟ ما الذي سيحدث للترابي؟ ما هو موقف الاخوان في الجامعة . . وتدور طاحونة الشائعات لتلهي الهازلين عن المحنة الأساسية. فما الصراعات الحقيقية والمفتعلة إلا ظواهر للعجز

الفكري ، والقصور الأدائي ، والانهيار الخلقي .

وعلى كل فبعد أن ألقى الرئيس خطابه أمام الاجتماع ، ترك الساحة لمن يريد الحديث والنقد والتوجيه وهو يقول : أريد منكم أن تناقشوا بحرية دون حضوري . ودهب إلى مكتبه ليشهد ما يحدث في القاعة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة . وابتلع بعض المجتمعين من المدنيين والعسكريين الطعم وراحوا ينتقدون احتكار النميري للسلطة ، والفساد في الأروقة العليا للدولة ، ولم يطق الرئيس هذا الحديث فاقتحم القاعة في الجلسة الختامية وواجه المجتمعين بحديث قارص . بدأه بإحاطتهم علماً بأنه تابع كل ما كانوا يقولون عبر تلفزيونه المغلق وأضاف بأنهم ما كانوا ليجرأون على قول ما قالوه لو كان بينهم . ثم إنفجر قائلا : « أنتم جبناء ، جبناء ، جبناء » كررها ثلاثة . وكما دخل خرج غاضباً مزمجراً وهو يقول « لقد أديت دوري ولا مكان لي معكم . أنا مستقيل . روحو شوفو رئيس ثاني » . . . وكانت هذه أكبر الدلائل بأن النميري أكبر المخادعين هو أعجز الناس عندما لا تنطلي خدعته على الناس . . . فعندها يظهر ضعفه الحقيقي ويبدو للناس على سجيته « البلطجي المنتقم » .

خيم الصمت على الجميع ولم يجرؤ أحد على الرد بكلمة. وبالرغم من حساسية النميري المفرطة عندما يتعرض شخصه للإساءة أو الاتهام إلا أن ذلك الإحساس يتبدد تماماً عندما يبدأ هو في كيل الاتهام ، بل السباب للآخرين . وما حادث يوم عكاظ إلا نموذج لهذا . وعلَّ النميري كان أدرى برجاله فقد بقي أغلبهم كالخشب المسندة . قلة ألجمتها الدهشة ، خاصة أولئك الذين ما تعودوا إرتياد هذا النوع من المجالس .

ومع هذا فقد كانت إستقالة النميري المعلنه فرصة طيبة لأن يحرق بعض الناس المزيد من البخور على محرابه . هرع إلى مكتبه ستة من القياديين كالعصافير المذعورة ، لا لمحاسبته أو تأنيبه بل لتهدئة خاطره وابلاغه بأن السودان لن يعيش بدونه . . وكانت المصلحة متبادلة ، فبقاء كثير من « الأشياء » مرتبط ببقاء النميري . أما أولئك المؤتمرون الذين خرجوا غاضبين أو ساهمين ليلصقوا آذانهم بإذاعة المساء ليتسمعوا إلى نبأ استقالة الرئيس (التصرف الكريم من الرجل الكريم) ، فوجئوا بالاستماع إلى شيء آخر نقلته الصحافة في اليوم التالي . « أكد الرئيس أنه سوف يظل في موقعه قيادة للأمة حتى تحقق اهدافها في « التنمية والوفرة والوحدة والسيادة » . وقال إنه كجندي يتحمل مسئولية قيادة الثورة سوف يظل في موقعه « يحمي أهدافها ومبادئها ومكاسب الشعب ويفتديها بروحه ودمه » . وأشاد الرئيس

باجتماع القيادات السياسية والتنفيذية والتشريعية والمناقشات التي سادت الاجتماع وما توصل إليه وقال : « إن ثقتي بهذه القيادات . . . سوف تتأكد بكفاءة الممارسة وتحمل المسئوليات . وقال إن الاجتماع جاء دليلاً وتأكيداً على حيوية قيادات العمل الوطني وقدرتها على تحمل مسئولياتها وخاصة في مواجهة **التحديات** » (الصحافة ١٩٨٢/١/٢٢) .

ولا شك في أن تلك القيادات قد أثبتت قدرة فائقة على احتمال « **تحديات** » لا يستطيعها إلا أيوب . وكان واضحاً أن الطرفين يتبادلان التهاني . فمن ناحية أصدر المؤتمر بيانه الختامي وهو يقول : « إن قيادة الأخ جعفر محمد نميري لهذه الأمه وفي هذه الظروف التي تتكالب فيها القوى المعادية في الداخل والخارج لتقويض مكاسب الشعب أمر لا مساومة فيه ولا جدال فهو القادر بحكمته على جمع هذه الأمه وهو الذي بوجوده يتأكد المسار الإيجابي في توجيهات الوطن نحو أهدافه الاستراتيجية الكبرى » . وقد شهد الناس لوناً من هذه « **الحكمة** » القادرة على جمع شتات الأمة في هجمة النميري الغليظة على القيادات واتهامها بالجبن .

وجاء في ديباجة البيان الختامي أن ذلك الاجتماع « التاريخي » قد تم عقب وقوع بعض « حوادث الشغب الطلابية المتفرقة التي شهدتها بعض مدن السودان والتي اتسمت ببعض مظاهر التخريب والعنف . فجاء بذلك عملاً دخيلاً على شعبنا . . . الأمر الذي جعل جماهير شعبنا تبادر إلى شجبها واستنكارها فجاءت عملاً محدوداً معزولاً » . والعمل « المحدود المعزول » هذا هو الذي قاد النميري إلى عقد اجتماع لكل قيادات البلاد لإجراء مراجعة استراتيجية ، وقاده إلى حل المكتب السياسي واللجنة المركزية للتنظيم السياسي ، وقاده إلى مجابهة مع الجيش انتهت بإقصاء النائب الأول لرئيس الجمهورية وأكثر من عشرين ضابطا . وما أقوى قدرة الإنسان على خداع النفس . وتحدث البيان أيضاً عن الاقتصاد فأشاد بالقرارات التي جاءت مبنية على دراسات متأنية (برنامج الإنعاش الإقتصادي) وما تساءل واحد من الذين يشيدون بالدراسات المتأنية هذه عن متى وضعت هذه الدراسات ؟ ولماذا لم تطبق عندما وضعت ؟ ومن هو الذي حال دون تطبيقها ؟ وهل كان الموقف سيصل إلى ما وصل إليه لو طبقت في أوانها ؟ وبجرأة فائقة تحدث البيان أيضاً عن ما أسماه « قضايا الفساد والرشوة والمحسوبية وما يتردد حولها من لغط » . . وما كل الذي دار لغط ؟ كانت هناك إتهامات ، وأسماء ، وصفقات حددت جميعها بدءاً بهتافات بورت سودان

وانتهاء ببيان الفريق عز الدين علي مالك وأصابع الضابط المقدام العميد حسن عثمان وهي تشير وتسمي الأسماء في شجاعة الرجال ، كما سنرى . وفي واقع الأمر فما أقلق النميري من أمر مظاهرات يناير ١٩٨٢ إلا جنوح المتظاهرين لتحميله شخصياً مسئولية الانهيار في هتافات بلغ بعضها حد التوقح . كما هتف المتظاهرون ضد أخيه مصطفى وأسموه « عصمت النميري » مقارنة مع عصمت السادات الذي كان يحاكم في مصر تلك الآونة . وبعبارة أخرى فقد بات واضحاً للناس أين يكمن أس الداء .

وطاف في ذهني ، وأنا أقرأ حديث النميري حول ضرورة بقائه حتى تتحقق للسودان التنمية، والوفرة، والوحدة، والسيادة (إلى أبد الآبدين)، طاف في ذهني مادار في فرنسا عقب أحداث مايو ١٩٦٨ عندما أعلن الجنرال ديغول استقالته . وما استقال الجنرال العظيم لأن هناك من اتهمه بالتسلط ، أو اتهم حاشيته بالفساد وإنما لأن الشعب قد رفض ، في استفتاء أجراه ديغول، مقترحاته حول لا مركزية الحكم ومشاركة العمال في إدارة المؤسسات . . . وقال الرجل لنفسه ، يومذاك ، إن كان الناس يرفضون ما هو من مصلحتهم فلا شك في أن هذا الرفض إنما هو رفض لشخصه (أي صوت احتجاج) . وهكذا ترك ديغول قصر الإليزية مستقيلاً وتوجه إلى قريته ، ثم ترك فرنسا كلها إلى منتجع في ايرلندا . ولحق به هناك صحبه من قدامى المحاربين يقولون لا تتركنا ، سيدي الجنرال فإن فرنسا لا تستطيع الاستغناء عنك . ورد الجنرال العملاق بقوله : « يا أبنائي إن ديغول لا يرجع عن كلمته. وعلى أي حال فإن قبور فرنسا لملأى بالرجال والنساء الذين لا تستطيع فرنسا الاستغناء عنهم » . هذا هو ما نعنيه بالحس التاريخي . ومات ديغول بعد بضع أعوام وبكته فرنسا ، خصومه وأصدقاؤه . وعبر عنهم جميعاً الرئيس بومبيدو وهو ينعيه إلى الأمة ويقول : « فرنسا اليوم أرملة » .

الجيش؟ من يحتاج إلى جيش ؟ :

وبما أن الأجهزة المدنية في الدولة (الحكومة ومجلس الشعب والإتحاد الاشتراكي) كانت عاجزة (وربما غير راغبة) في الوقوف في وجه النميري ، أصبح الجيش هو الجهاز الوحيد المؤهل للقيام بهذا الدور . ولا سيا فقد أوحى النميري للجيش قبل عام فقط بأن له دوراً أكبر من الدور الذي يحدده الدستور للمؤسسة

العسكرية . ومن ناحية أخرى كانت قيادات الجيش قد استمعت للنميري نفسه وهو يقول بأنه أصبح غير قادر على اتخاذ القرار السليم نسبة لتأثير العقاقير على تفكيره . ولا أخال أن هذه القيادات ، وقد شارك بعض منها في (سوق عكاظ) ، كانت في حاجة إلى دليل على صدق مقولة الرئيس عن عدم قدرته على إتخاذ القرار السليم وهم يسمعونه يصف كل قيادات البلاد السياسية ، والتشريعية ، والتنفيذية ، والإدارية ، والأكاديمية « بالجبن » ، ويعلن استقالته ثم يستمعون إليه بعد ساعتين وهو يشيد بهؤلاء (الجبناء) ويؤكد بقاءه لأداء « رسالته التاريخية » .

اجتمعت قيادات الجيش مع رئيس الأركان الفريق عز الدين مالك لتنقل له رأيها فيا يدور من حديث في المدينة عن الفساد في القصر ، وعن الوضع الاقتصادي ، وعن تركيز الرئيس للسلطات في يده . ونقل الرجل أحساس الجيش إلى القائد العام الفريق عبد الماجد حامد خليل والذي وجه بأن الأمر أخطر من أن يوجه إليه هو . فلا بد للرئيس من أن يلتقي بقادة جيشه ليسمع منهم ، ويتحدث إليهم . ووافق الرئيس على الاجتماع بعد لأى ، فكفاه مجابهته مع المدنيين . وضماناً لموقف ارسل الرئيس بعض أصدقائه الأوفياء من كبار الضباط لاستطلاع الموقف بل وتأمينه إن دعا الحال ولم ينس ، بالطبع ، أن يبذر بذور الفتنه بين القائد العام ورئيس جهاز الأمن ، وكانا أصدقاء صبا .

وفد نميري إلى القيادة العامة ليستمع إلى قيادات جيش البلاد . وكان اللقاء مفاجأة لنميري وهو يستمع لتقرير الاستخبارات العسكرية عن الرأى العام في الجيش ، ثم يستمع إلى موقف القيادات كما لخصه رئيس هيئة الأركان .

سمع الرئيس من أولئك جميعاً ما لا يروق له سمعه . فقد تركز الحديث في انتقاد الوضع الاقتصادي ونشاط د . بهاء الدين ، وشقيقه مصطفى ، ومؤسسة ود نميري التعاونية . ألجمته المفاجأة بادىء ذي بدء ثم أخذ في الدفاع عن البهاء وعن شقيقه وعن جمعية ود نميري وهو يقول : « ما هي أدلتكم ؟ روحوا جيبوا الأدلة » . وما هكذا يفعل الرؤساء . وما هكذا يفعل الرئيس الذي كان يتحدث قبل عام عن « الذمم الخربة » وهو يشير للمؤسسات . كان الضباط يتوقعون من رئيسهم أن يقوم في الحال بتكوين لجنة للتحقيق في هذه الاتهامات الخطيرة خاصة وما كل ماورد فيها من إتهام بجديد عليه فقد ردد الاتهامات حول أخيه حتى صبيان المدارس في مظاهراتهم . ثم أوليس هو داعية القيادة الرشيدة ؟ أوليس هو رافع شعار النقاء

الثوري ؟ أوليس هو حامل راية الحرب ضد فساد حكم الأسر والوراثة ؟ أوليس هو القائل «إنني واستناداً إلى إرادة الشعب ، أحتل هذا الموقع ومن هنا فأنني لا أسحره حماية لأحد ولو كانت يدي اليمني تحاول العبث بمقدرات هذا الشعب فإنني أقسم بالله غير حانث بأنني لن أتردد في قطعها وبترها (لقاء المكاشفة ٩ ديسمبر ١٩٧٣) . والقسم بالله ، لو تعلمون ، عظيم . إذن ما الذي دهاه والإتهام واضح وصريح ، بل صادر من أولئك الذين ما بخلوا بارواحهم في الدفاع عنه .

مرة أخرى أكد النميري للناس بأن الفساد الذي فت من عضد الأمة ليس هو ، في واقع الأمر ، فساد زمرة هامشية بل هو فساد يرعاه وأمين هذه الأمة» . فمثل هذا النوع من الحديث : «هاتوا أدلتكم» لا يكشف عن شيء غير الاستهانة والهروب. لقد ظن أكثر الذين أثاروا هذه القضايا بأن النميري سيغضب ويثور . . . سيأمر أجهزة أمنه بالتحقيق . . . سيطالب الذين يملكون الأدلة بأن يذهبوا بها إلى حيث تحقق مؤسسات الدولة مع المتهمين بالسرقة ، والرشوة ، واختيان المال العام . وما كان الضباط بحاجة إلى أدله فالذين اتهموهم تشهد أفعالهم عليهم ، وشهادة الأفعال أعدل من شهادة الرجال .

ولعله من المدهش أن ليس هناك واحد من أولئك الضباط قد تصدى لحق النميري في قيادة الأمة ، أو شرعية حكمه . بل إن الأصوات القليلة التي ارتفعت تدعو إلى اسقاطه بالقوة ، إن لزم الأمر ، أسكتها الفريق عبد الماجد وهو يدعو الضباط للإلتزام بالدستور . وفي واقع الأمر لو أراد خليل السلطة لنالها بغير كبير عناء فقد أتته منقادة تجرجر أذيالها ، ولكن العسكري الوفي أراد ، وحمل رجاله معه ، على أن لا يحنثوا بقسم أدوه (وليحنث بقسمه من شاء) . وكان خليل ، بالرغم من إعجاب النميري بقدراته العسكرية ، رجلاً عسير الهضم على القائد الرشيد . كان كثير الحديث عن فساد القصر وكثير الحديث عن مسلك بعض المقربين إلى الرئيس في الجيش ومنهم طبيبه الخاص مصطفى كامل (صهر الرئيس) وقد طلب منه إقصاءه من الجيش (الذي يقوده خليل) . وذكر القائد العام للرئيس بأن الرجل يثير حساسية زملائه الضباط وأنه من ناحية ثانية ليس أجدر من يكون طبيباً خاصاً للرئيس في السودان الذي يعج بالكفاءات الطبية (من بقي منهم ، فنهم من هاجر ومنهم من ينتظر) . وطبيب الرئيس الخاص هذا أخصائي في أمراض النساء والولادة (ولا يحسبها القارىء نكتة سخيفة فهذه حقيقة مرة تعلقم الحلوق) .

بكل هذا أصبح خليل الضمير الحي الذي يؤرق من لا ضمير له فكان شأنه كشأن أرستيدس في أثينا القديمة . . . أقلق أهلها بالحديث صباح مساء عن الطهر والأمانة فنفوه . وكأهل أثينا أصدر النميري قراره بأعفاء النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع والقائد العام للجيش الفريق خليل .

ولم يكتفِ الرئيس بإقصاء نائبه الأول ووزير الدفاع بل طرد معه إثنين وعشرين من كبار ضباط الجيش (جميع القيادات التي اجتمعت لا لمحاسبته بل للحديث معه حول الفساد في الدولة) . وضم هؤلاء الضباط قادة أهم الأسلحة بالرئاسة ، ورئيس هيئة أركان الجيش ، وبعض الضباط الذين عادوا لتوهم من دراستهم العليا مؤهلين لاحتلال أعلى المواقع في جيش بلادهم . إنتصر النميري عليهم جميعاً لا لأنه كان في مركز قوة بل لأنهم كانوا ضحايا حرصهم على الشرعية والدستور . وأخطأ النميري الحساب فظن هذا الانتصار تأكيداً لقوة موقفه ، وما درى بأن ذلك اليوم كان يوم هزيمته الخلقية الكبرى . لقد أثبت لأكثر الناس تشككاً أين هو موطن الفساد . ومن الجانب الآخر فإن أحداث ذلك اليوم لهي أعظم شهادة للمؤسسة العسكرية السودانية . فأغلب الجيوش في دول العالم الثالث التي يكتنفها الفساد والاستبداد تصبح إما وسيلة للقمع والقهر أو حامية للاستبداد والفساد ، أو تلجأ إلى الانقلابات العسكرية لتصحيح ماتحسبه خطأ . وأتحدث هنا عن المؤسسة العسكرية لا مغامرات العسكرتاريا التي تقوم بها مجموعة من الضباط وصف الضباط والجنود . لقد أثبت جيش السودان في يناير ١٩٨٢ بانه ليس بجيش مرتزقة انكشارية تحمي الفساد ، كما أثبت بأنه يدرك دوره كجيش منضبط يعمل في إطار القانون والدستور .

وقد عرت وقفة الجيش هذه كل الأجهزة السياسية صاحبة «الحاكمية» ، والسلطة ، والقدرة على صنع القرار . كان في مقدور المكتب السياسي أن يتحدث عن الفساد ، والتسلط ، والإساءة إلى القيادات ، كما تحدث الجيش . وكان في مقدور مجلس الشعب أن يناقش اتهامات الضباط في لجنة الرقابة الإدارية ، وعبر سلطاته الواضحة في المادة ١١٥ من الدستور (محاسبة رئيس الجمهورية) ، أو ليس هو العين التي ترى والأذن التي تسمع ؟ وما كان في مقدور الرئيس أن يفعل مع أي منهم أكثر مما فعل من قبل ، عندما لم يرق له حديث المجالس : الأمر بحلها وستعلم الدنيا كلها يومذاك بأن رئيس السودان قد حل «برلمانه» لأنه وجه أصابع الاتهام إلى شقيقه . وسيعرف السودان كله أن النميري قد حل أجهزته السياسية العليا

لأنها وقفت ضد الفساد . فهذا هو عمل « الساسة » ، كانوا مناضلين أو محافظين رجعيين . ولمثل هذه الأحداث في دنيا السياسة ديناميكيتها . وعلَّ بعض كبار ضباط الجيش كانوا يقولون هذا لأنفسهم ، فالسودان ، على أي حال ، ليس ملكاً للجيش وضباطه . فإن تجاسر العسكري الذي يمكن أن يتعرض للإعدام لخروجه على المفاهيم التقليدية للضبط والربط فما بال المناضلين الشرفاء من رجال السياسة ؟

وأدهى من هؤلاء بعض الذين يقفون من النظام موقف المناهضة إن لم يكن المعارضة (ولا أتحدث هنا عن المعارضة المنظمة) ، حديثي عن بعض المثقفين الذين كانوا يترجون أن يقوم الجيش بما ينبغي لهم أنْ يفعلوه وكأن هذا الجيش سيقود إنقلاباً ثم يوجه الدعوة لهم لمشاركته الأفراح في موقعه (الكائن بجوار المسجد) . بل وكأن البديل للطغيان العسكري (فهذه هي التهمة التي يوجهها المناهضون لنميري من المثقفين) هو طغيان عسكري آخر . وتبريراً لهذا الاستخذاء غير المنطقي يتحدث من يتحدث ويقول بأن الجيش (على عكس المدنيين) يملك البندقية ، وكأن التنديد بالفساد والاستبداد حرب ضد جيش غـاز. فالمطلوب من المناهضين هو أن يجهروا في منابرهم العامة المهنية وفي منابر النظام الذي توجه لبعضهم الدعوة للمشاركة فيها بما يهمسون به في ندواتهم الخاصة . ولا شك في أن هناك ثمناً سيدفعه الناس إن نهجوا هذا السبيل ، سجناً ، ومطاردة ، ومصادرة ، وتشهيرا . لقد قبل ضباط الجيش دفع مثل هذا الثمن . بل إن موقف الجيش نفسه لإشارة واضحة إلى أين سينحاز جيش البلاد في أية معركة يخوضها شعب السودان ضد الفساد والاستبداد . فهم منه وإليه ، ويعلمون كما يعلم غيرهم بأن الشعوب لا تفسد ، وإن فسد حكامها ، وإن الأمم لاتخون وإن خانت قياداتها . وما كل ما يراه الناس من فساد أو جور إلا انعكاس لفساد الحاكمين وصمت الشياطين الخرس . «فما أتى الناس فساداً من حيث أتاهم الصلاح في حكامهم ، ولا جاروا على بعضهم البعض من حيث عدل حكامهم» .

ومهما يكن من أمر أصبح النميري بعد انقلابه على ضباطه وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة وبقي منصب رئيس هيئة الأركان شاغرا . ولا شك في أن النميري العسكري يدرك تماماً بأن منصب رئيس هيئة الأركان هو مركز الجهاز العصبي لأي جيش حديث إن لم يكن لشيء فللتنسيق بين وحداته المختلفة . ولكن ربما لهذا السبب نفسه آثر النميري أن يترك المنصب خالياً لأن الجيش الموحد يمكن أن يكون

مصدراً مخاطر ، ودونه تجربة المجابهة . وفي اجتماع المجابهة ذلك كان النميري مقذعاً في حديثه لرئيس هيئة الأركان الذي تحدث نيابة عن الضباط لينقل مشاعرهم إزاء الفساد وسوء الإدارة . قال النميري لأكبر ضباطه : «لقد توقعت أن تكون معلوماتك السياسية أفضل من معلوماتك العسكرية» . وما أدان النميري بقوله هذا إلا نفسه . فالرجل لم يجيء لموقعه هذا بالوراثة ، أو التصعيد من «فروع العمل» وإنما اختاره النميري بنفسه اختياراً انتقائياً لوظيفة ينتقى لها العسكريون من بين رصفائهم ، إلا أن الحقد كثيراً ما يعمي .

ما اكتفى النميري بكل هذا بل سعى أيضاً إلى تشويه صورة الجيش الذاتية بقوله لأولئك الضباط بأنهم لا يعنون الكثير وأن وزن الجيش يقل كثيراً عما يعتقدون لأنه يشكل خمس حجم الأمة .

وهذا القول وحده يكشف الكثير عن مقدرات الرئيس العقلية ومستوى ذكائه . فقد حسب النميري أن ما تقول به مواثيق الاتحاد الاشتراكي من أن الجيش واحد من قوى التحالف في السودان (العمال ، الفلاحون ، المثقفون ، الجيش ، الرأسمالية الوطنية) يجعل منه خمس الأمة . وعلى كل فهذا هو نفس الجيش الذي سعى إليه النميري ليختار خليفته . وهو نفس الجيش الذي تهدد به الجهاز التنفيذي عندما قال إنه سيعسكر الحكومة . وهو نفس الجيش الذي قال عنه بأن لن يقبل نتيجة الاستفتاء على الرئاسة إن لم يحصل على مائة بالمائه من أصواته .

وعانى الجيش كثيراً من فصل كبار ضباطه وإلغاء وظيفة رئيس هيئة الأركان . وقد ظهر الحجم الحقيقي للأذى الذي أصابه عندما اختبرت أحداث الجنوب الأخيرة مقدراته . كما اختبرت عندما أغارت طائرة مجهولة الهوية على مدينة أمدرمان وسنعود إلى هذا لاحقا . إلا أن موضوع حرب الجنوب قاد إلى مشهد محزن نتيجة لانعدام وسائط التنسيق هذه . فقد وقع خلاف بين اثنين من كبار ضباط الجيش: الفريق يوسف أحمد يوسف والفريق توفيق أبو كدوك لا لسبب إلا لانعدام التنسيق . وكطريقته دوماً حل الرئيس النميري الأشكال لا بإزالة أسبابه بل بفصل الضابطين . وكان يوسف هو آخر واحد من كبار الضباط الذين استبسلوا في الدفاع عن النميري إبان إجعله في سبتمبر ويوليو وكان هذا مثال آخر لنكران الجميل .

ولا أخال أنه قد غاب عن ذهن النميري أن التنسيق ، في أى جيش نظامي عصري ، بين أفرع الجيش المختلفة ، خاصة قواه الضاربة ، وهيئة أركانه أمر

ضروري لضمان حسن أداء المؤسسة . فالأفرع هي جسم الجيش وهيئة الأركان هي جهازه العصبي . وقد عرف السودان تبادل المواقع بين الضباط في الأفرع المختلفة وهيئة الأركان بالقدر الذي يحقق التلاقح بين الكفاءات المختلفة . كما لا أخال أن جعفر محمد نميري الضابط الذي تمرس في جيش السودان لمدة عقدين من الزمان كان يجهل هذا . ومن ناحية أخرى فلاشك أيضاً في أن الضابط جعفر محمد نميري الذي تلقى دراساته العسكرية العليا في فورت ليفنورث بولاية ميسوري أتيح له أن يلم بجانب من التاريخ العسكري . ويفترض المرء أن جانباً من هذه الدراسات في التاريخ العسكري قد شلمت . فيما شلمت . دراسة القوانين الأساسية في التنظيم العسكري ومنها قانون الأمن القومي الأمريكي الصادر في ١٩٤٧/٧/٢٦ والذي يجعل من رئيس هيئة الأركان المستشار الأول للقائد العام في كل مايتعلق بالإدارة العسكرية وشئون الحرب .

ولا شك في أن وجود هذا المنصب يصبح أكثر ضرورة في الحالات التي لا يملك فيها القائد العام القدرة على ممارسة واجباته اليومية في القيادة . وكان النميري قد عين نفسه . بعد إقصاء الفريق خليل . قائداً عاماً للجيش ولكنه قلما رؤي هناك . ولم يكن هذا بالغريب فقد أصبح نميري . بحلول عام ١٩٨٢ ، هو دبلوماسي السودان الأول . وعسكريه الأول . واقتصاديه الأول . واعلاميه الأول . ومؤلفه الأول . . . ثم أضاف إلى كل هذا . في أخريات أيامه . وظائف الإمام . والمفتي ، والجلاد . ومن جانب ثان لعل الرئيس نميري قد أتيح له أيضاً أن يطلع في فورت ليفنورث على مصدر هام لابد أن يطلع عليه أي طالب عسكري مجد يسعى للإلمام بالتاريخ العسكري ألا وهو تقارير وزير الحربية . وواحد من أهم هذه التقارير هو تقرير وزير الحربية ايليهو روت والذي يعتبر إنجيل التنظيم العسكري . وقد أسماه اللورد هولدين «الكلمة الأخيرة في تنظيم الجيوش في أي نظام ديموقراطي» . وكتب روت في تقريره ذلك : «عندما يعين ضابط لوظيفة القائد العام للجيش فالافتراض هو أن يقود الجيش بنفسه . . . أما رتبة رئيس هيئة الأركان . من الناحية الأخرى . فدوره هو أن لايقود بل ينصح ، وينبه ، ويعين الضابط الأعلى الذي يتولى القيادة كما أنه يمثله . ويتخذ الإجراءات باسمه لتنفيذ السياسات والأوامر الصادرة من القائد» (تقرير وزير الحربية ١٩٠٣) .

إن إلغاء وظيفة رئيس هيئة الأركان وبالتالي تحطيم مؤسسة هيئة الأركان لم يكن

قرراً صادراً من نميري ضابط قوة دفاع السودان ، أو نميري رجل فورت ليفنورث وإنما صدر من الجانب الحاقد المنتقم فيه.فبعد مجابهة ١٩٨٢ قرر الجانب الآخر من نميري تحجيم الجيش . بل تحطيمه . ولهذا الشأن لجأ إلى وسائل عدة : تحطيم أجهزة التنسيق (حتى لا تكون هناك جهة واحدة تملك سلطة إتخاذ القرار الذي يأتمر به الجميع) . إشاعة الفساد في وسط الضباط . كسر أنف الضباط بالإساءة إليهم أمام بعضهم البعض ، ثم أمام جنودهم .

وتقول المادة ١٩٩ من الدستور بأن دور الجيش هو الدفاع عن أمن البلاد وسلامة أراضيها . والمشاركة في التنمية ، وصيانة الدستور» . بيد أنه منذ عام ١٩٨٢ أصبح الجيش . بالنسبة لنميري ، أداة يرهب بها خصومه وبالتالي يجب أن لا يملك من القوة إلا مايمكنه من تحقيق هذا الغرض . ولهذا السبب فما عاد الجيش بحاجة إلى تحديث أو إدارة حسنة . وتماماً كالإتحاد الاشتراكي ، ومجلس الوزراء ، والحكم الإقليمي . لابد أيضاً أن يصبح الجيش ميداناً للابتزاز بالإغراء .

وفي واقع الأمر ما أن فصل النميري أولئك الضباط حتى بدأ في إجراء سلسلة ترقيات واسعة لملء المناصب الشاغرة . واستمرت حملة الترقيات وصحبها خلق وظائف إضافية عليا للفرقاء حتى أصبحوا يحسبون على أصابع اليدين . وقد كان واحد من هذه المناصب العليا من حظ قائد سلاح الموسيقى لا لسجله العسكري الحافل بالإنجازات وإنما لتأليفه «هيرويكا» النميري . وهي «سيمفونية ثالثة» يمجد فيها الضابط المقدام الرئيس النميري . ويذكر أهل جيش السودان كيف أن اللواء أحمد الشريف الحبيب قد ظل يناضل مع الفريق عبود فترة من الزمان ليسمح له بترقية «قائد الموسيقى» إلى رتبة الملازم فأبى عبود حفاظاً على تقاليد العسكرية في العالم . وعلى كرامة الرتب العسكرية .

وعلى أي فما عرف جيش السودان رتبة الفريق إلا عند قائده العام عقب الاستقلال . وقد خلقت هذه الوظيفه عقب صراع إداري حاد بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الله خليل ووكيل وزارة المالية حمزة ميرغني الذي جادل بأن بنية الجيش السوداني وحجمه لا يسمحان بوجود رتبة الفريق فيه . وقد تبنى وزير المالية ، ابراهيم أحمد هذا الرأي الفني . وانتهى الجدال بأن يترك الأمر لمجلس الوزراء ليقرر فيه ، وانتصر المجلس لرأي وزير الدفاع وظل هذا هو الحال حتى منتصف السبعينات في ظل ثورة مايو ، عهد احترام المؤسسات .

أما بالنسبة للنميري فلم تعد تعني بنية الجيش أو هرمه الوظيفي شيئاً : مثل قضايا التوازن بين عدد الضباط والجنود ، بين الرتب العليا والرتب الدنيا ، بين القوات الضاربة وغير الضاربة ، بين العسكريين العسكريين والعسكريين الخدميين . ومثل هذه الفوارق تأخذها جيوش العالم مأخذ جد بل إن الإهتمام بهذه الفوارق يكاد يقارب الطقوس في الجيوش . كل هذه القضايا لم تخطر على بال نميري فهاجسه الأول هاجس سياسي لا وظيفي : إدخال الجيش في حلبة الإغراء ، والاسترار ، والترضيات . وبلامرية فإن بال النميري أيضاً لم ينصرف أبداً إلى العبء المالي الثقيل الناتج عن قراره بخلق هذه الوظائف العليا ، والتي ما فتيء يتحدث من بعدها ، كما تحدث من قبلها ، عن بعض أوجه برنامجه الخاص بالاستقرار الاقتصادي وعلى رأسه خفض المصروفات العامة . وقد أصبحت سياسة الترضيات هذه سمة ظاهرة لتعامل النميري مع ضباط الجيش ، بصورة جعلت أكثرهم في حرج مما يفعله الرئيس . وواحد من هذه القرارات التي تطوع بها لإرضاء الجيش (وقد استعر أوار الحرب في الجنوب وبدت علامات التململ المنذر بالشر في الشمال) هو قراره بتعديل قانون المعاشات بحيث يسمح لأي ضابط أكمل فترة زمنية محددة أن يطالب باستبدال جزء من معاشه ليصرف له نقداً وهو في الخدمة . والمعاش في السودان ، كما هو الحال في بريطانيا والصين وهندوراس ، حق مكتسب مؤجل أداؤه إلى حين انتهاء الخدمة . ولكن إن تجاوز النميري من قبل أكثر من عرف وشرع فما الذي يحول بينه وبين تجاوز قوانين المعاشات . ولم يعنه كثيراً أن يفكر في أن هذا الضابط قد يطرد غداً من الخدمة ، وقد يلقى حتفه لاكشهيد واجب بل في محاكمة ميدانية على جريمة اقترفها تتعلق بالشرف العسكري ، ولكن لا هذه الاعتبارات ، ولا اعتبارات الإقتصاد تساوي شيئاً لدى النميري بجانب سياسة الإرضاء التي ستضمن له (أو هكذا ظن خاطئاً) صمت الجيش على تجاوزاته .

ومهما كان من أمر فقد خرج النميري من «معركته» تلك وهو موقن بأن الأرض قد دانت له من بعد أن «هزم» جيشه ، دون أن يدرك بأنه قد هزم كل القيم التي ظل يسعى (أو يقول إنه يسعى لها) . قيم النقاء الثوري ، وطهارة الحاكم ، وصلاح الحكم . ومرة أخرى ارتدى ثياب المشعوذ فقد حسب أن انتصاره ذلك إنما هو بفضل رعاية السماء له فقرر حسب توجيه شيوخه أن يذبح خروفين أحدهما أبيض والثاني أسود على باب داره ثم يقفز عليهما . . . وما أكثر الخراف السود في مملكة النميري .

وعلى كل حال فإن كان بعض الضباط قد تشكى من رائحة الفساد التي تزكم الأنوف فإن النميري لعازم أيضاً على أن يجعل بعضهم يخوضون في الوحل حتى القاع . وهكذا أنشأ النميري مؤسسة أسماها المؤسسة الإقتصادية العسكرية ، عين في إدارتها العسكريين وأسلم زمامها لواحد من أصدقائه (الزبير رجب) والذي كان موظفاً بسكك حديد السودان . فالآن وقد فرغ النميري من تخريب الجيش مهنياً فهو عازم على تحطيمه خلقياً (حتى لا يملك قوة على المجابهة كما حدث في يناير ٨٢ لا من الناحية التنظيمية ولا من ناحية الشجاعة الأدبية) .

وكان الدافع وراء إنشاء المؤسسة — كما زعم — هو تمكين الجيش من تحقيق اكتفائه الذاتي مما يلزمه من احتياجات يومية . والزعم مفضوح منذ البداية فبدلاً من أن يتركز اهتمام المؤسسة الاقتصادية العسكرية في الجوانب المتعلقة بمؤن الجيش اتجهت بكليتها نحو الشئون الاقتصادية المدنية . وكانت دعوى نميري في هذا هي أن العسكريين يتمتعون بخبرات إدارية وتنظيمية يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات. وكان المشير يتحدث عن نفس الجيش الذي وصف قادته ، وهو يأمر بعزلهم ، بالتقصير وعدم الكفاءة. وقد كرر هذا الاتهام نفسه أمام وحدات الجيش (الأفراد وضباط الصف) أثناء زياراته التفقدية لها عقب «مجزرة» الضباط . وواضح أن هدف النميري من ذلك كان خلق شقاق عميق بين الجنود وقادتهم الذين وقفوا يجابهونه . وادعى النميري في سلسلة اللقاءات التي عقدها مع الجنود عقب إقصاء الضباط بأنه ينحاز إنحيازاً كاملاً لهم ، فهم الجيش وأنه ما أنشأ المؤسسة الاقتصادية العسكرية إلا لهم . فالمؤسسة ستوفر لهم الغذاء ، والتعليم المجاني لأطفالهم حتى مستوى الجامعة ، كما ستشيد المستشفيات العسكرية والمساكن ، وبعبارة أخرى فإن جنان الفردوس في انتظارهم .

وتمشياً مع اللامنطق النميري فالمؤسسات الاقتصادية التي عسكرت حتى تتاح لها فرصة الاستفادة من الخبرات العسكرية وضع على رأسها صديق من أصدقاء النميري من موظفي السكك الحديدية السابقين لا هو بالعسكري ولا بالاقتصادي وإن كان قد أصبح يحمل لقب اللواء ، ورحم الله الفريق عبود الذي حمله الحرص على كرامة الوظيفة العسكرية أن يعترض على منح رتبة الملازم لقائد الموسيقى . وذهب اللامنطق خطوة أخرى عندما أصر النميري على وزير التجارة فاروق ابراهيم المقبول لكيما ينقل

إلى المؤسسة العسكرية الجديدة أكثر المؤسسات التجارية ربحية . فبدلاً من أن تتجه الخبرات العسكرية الادارية للقطاع الذي يحتاج للضبط والنظام (إن قبلنا جدلاً بمبدأ توفر هـذه الخبرات وصلاحيتها للقطاع الاقتصادي) . . . بدلاً من أن تتجه إلى قطاع الإنتاج ، اتجهت إلى التجارة . وما كانت مشكلة السودان الاقتصادية هي التجارة ، والتي ظل يقوم بها القطاع الخاص باتقان حتى على مستوى القرى النائية ، والأقاليم القصية . «فمعركة» الاقتصاد ، إن كانت في حاجة إلى «قادة» فإنها أحوج ما تكون إليهم في الزراعة والصناعة .

ومما يجدر ذكره أن المؤسسات العامة ، والتي أصبحت عبئاً . . ثقيلاً على الاقتصاد الوطني بعد المصادرة والتأميم قد خضعت لمراجعات عديدة كان أهمها هي الدراسات التي قامت بها مجموعة من الخبراء السودانيين بمعونة البنك الدولي . وقد بدأ مأمون بحيري ، ومن بعده وزراء المالية المتعاقبون بتطبيق هذه الدراسات . وفي إطار هذه الإجراءات الإصلاحية.سجلت كل هذه المؤسسات كشركات تدار على أسس تجارية تحت قانون الشركات وتخضع لما تخضع له الشركات من قيود تجارية بعيداً عن تسلط البرقراطية . وقد أثبتت التجربة أنه في مقدور هذه المؤسسات أن تحقق عائداً أكبر بهذا الأسلوب بل إن بعضاً منها قد سجل ربحاً للمرة الأولى منذ تأميمها . وكانت أنجح هذه المؤسسات شركتي الخرطوم وكردفان . وبالطبع كانت هاتان المؤسستان الناجحتان هما أول ما سلم للمؤسسة العسكرية وكان واضحاً من هذا أن هدف النميري ليس هو الانتاج أو الاستفادة من الكفاءة العسكرية وإنما استغلال المؤسسات القائمة ذات العائد المضمون (الناجحة) والسريع (التجارية) لتحقيق أغراض سياسية هي الإفساد السياسي .

وتبعت هاتان الشركتان مؤسسة «كوبتريد» والتي كانت — أصلا — مؤسسة تعاونية تقدم خدماتها لكل الجمعيات التعاونية في البلاد . وعقب إعادة تكوين المؤسسات العامة كشركات عامة ونجاح التجربة تقرر تحويل المؤسسة التعاونية إلى شركة هي كوبتريد على أن يذهب جزء من أرباحها لصالح الحركة التعاونية ككل . وكأن كل ذلك لم يكن كافياً ، فقد بدأت المؤسسة الإقتصادية العسكرية ، بعد قليل ، تتدخل في ميادين أخرى ظل القطاع الخاص يقوم فيها بدور أساسي مثل تصدير حب البطيخ إلى مصر . وسرعان ما اتسعت دائرة نشاطها خارج السودان فجعلت لها مكاتب تجارية عالمية في المغرب ولندن . ومن المدهش أن يتم هذا في

نفس الوقت الذي أمر فيه النميري ــ لأسباب إقتصادية بأغلاق إثنين وعشرين سفارة بالخارج بمن فيها من مستشارين إقتصاديين. بيد أن مكاتب المؤسسة في الخارج كانت ضرورية لإرضاء الساخط والطامع وأسباب أخرى «ان تبد لكم تسؤكم». وعلنا نشهد جانباً منها عند استعراضنا في خاتمة هذا الكتاب لقرار نميري سيع نصف ثروات السودان النفطية المكتشفة والكامنة لرجل واحد.

واستمر النميري يفرد جناح حمايته على المؤسسة برغم كل شيء. وقد تعرضت المؤسسة لهجوم عنيف من «مجموعة باريس الاستشارية» للبنك الدولي لطبيعة نشاطاتها الملتوية، وأثرها الضار على مسار الاقتصاد السوداني. كما تعرضت أيضاً لهجوم سافر من الإدارة الأمريكية بسبب رائحة الفساد التي فاحت منها أينما ذهبت. وكادت الولايات المتحدة أن توقف شحن القمح للسودان عندما علمت بأن «كوبتريد» المعسكرة هي التي ستقوم بتخليصه. ومن المعروف أن «كوبتريد» قد ظلت تقوم بهذه المهمة خلال السنوات الماضية إلا أن الأمر اختلف الآن عندما أصبحت تابعة للمؤسسة العسكرية المشبوهة. وقد نقل الوزراء المسئولون هذا الرأي للنميري كما نقله، بكثير من الدبلوماسية، السفير الأمريكي في الخرطوم. ولكن الحصافة لاتفيد كثيراً مع النميري. ولذا فقد ذهب النميري، والذي خضع للكثير من رغبات الولايات المتحدة وإجراءاتها في مسائل أكثر أهمية وحيوية (مثل الخروج على قرارات منظمة الوحدة الأفريقية كما سنرى في الفصل التاسع) قرر هذه المرة أن يخوض معركة مع واشنطون من أجل المؤسسة. وإزاء هذا كتب النميري في أواخر عام ١٩٨٣ خطاباً للرئيس ريقان يشكو فيه من أن بعض مساعدي الرئيس الأمريكي يحبطون جهود السودان لتوظيف الجيش في خدمة التنمية بتحرشهم بمؤسستة العسكرية، ثم مضى يتحدث عن مسألة القمح. وجاء رد الرئيس الأمريكي ملتوياً عبر فيه عن سروره لمشاركة الجيش في التنمية ولكنه أضاف أن موضوع القمح يجب أن يترك للأجهزة المعنية في كلا البلدين. وبصرف النظر عن درس ريقان للنميري حول احترام المؤسسات إلا أن أهم ما في الأمر هو أن النميري لم يكن معنياً بمشكلة أهل السودان ومعاناتهم وهم ينتظرون «العطاء» الامريكي الذي سيساعد في تقليص صفوف الخبز المتزايدة بالقدر الذي يجعله يحرص على وصول القمح إلى خابزيه بأسرع وقت وبأية صوره. وإنما كان شغله الشاغل هو أن يحقق للمؤسسة ربحا يفيد في أغراضه «السامية» المبتغاة. وهذه المرة، بدلاً من أن تسعى المؤسسة العسكرية لاقتطاع

نصيبها من الكعكة (مشروعاً كان أو غير مشروع) ، سعت لأن تستولي على قوت الشعب نفسه . كما تكشف الحادثة أيضاً عن الدرك الذي أوصل إليه النميري الدبلوماسية السودانية ، فلا بد أن النميري كان يظن بأن الرئيس الأمريكي سيمارس سلطاته تحت المادة الرصيفة في الدستور الأمريكي للمواد (٨١) ، (٨٢) ، من دستور السودان الدائم ، كما يفسرها ويطبقها النميري . وما درى النميري أن المادة الثانية من الدستور الأمريكي والتي تتناول سلطات الرئاسة بها فقرات أربع ليس من بينهن واحدة تتيح للرئيس الأمريكي «إصدار أوامر لها قوة القانون» يردع بها الحكومة ، أو يتجاوز بها الكونقرس .

وكثيراً ما تحدث النميري في رده على الاتهامات حول الفساد بأن التنمية تخلق جيوباً من الثروة والغنى دون أن يذكر بأن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي (مارس ١٩٧٥) هي أول من وجه بالعمل على الحد من جيوب الثراء غير المشروع ، والطفيليين الذين تفرزهم جهود التنمية : الوسطاء ، والسماسرة ، والمتاجرين بالنفوذ . وفي واقع الأمر فإن هذه المجموعة ذاتها من الأشخاص الذين يفتقدون العلم ، والقدرة المهنية ، وحاسة رجل الأعمال الحقيقي صاحب المبادرات المشروعة (وكلهم ضروري لبناء الاقتصاد الوطني) ، هم الذين عمل النميري على خلقهم . فالمؤسسة العسكرية حلقة واحدة من سلسلة فساد واسع . ولاشك في أن النميري لم يسمع ، من قبل ، عن المؤرخ الفرنسي المعروف فرانسو جيزو ، زعيم الملكيين الدستوريين في عهد لويس فليب ، ويبدو أن يعرفه ، فلاشك في أن النميري قد اقتدى به . كانت صيحة جيزو لأهل فرنسا «أيها الفرنسيون اغتنوا» .

أين عمولتي :

وما كان غائباً عن ذهن النميري ، وهو يتسمع إلى شكاوى ضباطه حول مصطفى النميري وجمعية ود نميري التعاونية أن الذي يردده هؤلاء الضباط هو صدى لما يتردد كل يوم في تجمعات أهل المدينة ، في هتافات الصبية في الطرقات ، في همس الموظفين في الادارات الحكومية وهم يحملون حملاً على تجاوز القوانين ، وفي بعض المظاهرات التي انتظمت كل السودان في يناير ١٩٨٢ ، وواحدة منها في بورت سودان انتهت بحرق جراجات جمعية ود نميري .

أصبح مصطفى ، الذي بدأ حياته العملية كموظف صغير في إحدى مؤسسات السكر (الجنيد) ثم نقل منها كضابط ترحيلات للمؤسسة في الخرطوم ، رجل أعمال خطير يشار إليه بالبنان . وفي ظل أخيه الحاكم الراشد كان لابد له من أن يبج أيضاً ميدان الجيش . فكان أن قام ببيع سيارات طريق أم درمان — دنقلا للقوات المسلحة ببضع ملايين من الجنيهات بعد أن تبين لهم عدم صلاحيتها . أما بصات المدنية فلم تكن بأحسن حظا . تشهد على ذلك الحوادث التي سببتها مما أدى إلى تعطيل ٧٠٪ منها في الخرطوم خلال عامين .

وفي دولة النميري ، التي لم يعد للحشمة أو الحياء موضع فيها أبى مصطفى أن يستتر وراء جمعيته بل انطلق لاهفاً وراء المزيد من المال . ففي عام ١٩٨٠ ، مثلاً ، قام بزيارة ألمانيا الغربية ليطالب بعمولته في عدد من صفقات «الميجروس» وكان بصحبته محاميه والذي كثيراً من اشفقت عليه ، بحكم ود قديم وباق . وقد خشي مصطفى من تلبد الجو ببعض الغيوم التي ظن أنها قد تؤثر على مصالحه . وكان مصدر قلقه هو ممثل الشركة في الخرطوم المستر مولر والذي اختلف مع مصطفى في أسلوب تعامله وتداوله خارج المؤسسات مما سيؤدي إلى إيذاء مصالح الشركة على المدى البعيد .

فعند وصوله إلى بون طلب شقيق الرئيس من السفارة السودانية اقناع السلطات الألمانية بإلقاء القبض على مولر ، وهو مواطن في وطنه . وكان مولر قد عاد إلى بلاده بعد أن أقصي من عمله بأسلوب ودي إذ أن شركة «الميجروس» بالرغم من تقديرها لرأي مولر الفني ، لم ترغب في إغضاب شقيق النميري . وسرعان ما التحق مولر بشركة «مرسيدس بنز» ، والتي ارسلته إلى السودان لسابق خبرته فيه إلا أنه اعتقل حالما وصل إلى السودان بناء على رغبة مصطفى وتوجيهات شقيقه الرئيس باعتباره مصدر خطر على الأمن . ولم يطلق سراح الرجل إلا بعد تدخل السفير الألماني . وقد أبلغت سلطات الأمن السفير الألماني أن الرجل غير مرغوب فيه لأسباب رفضت إيضاحها . وأمام هذه الخلفية من الوقائع ظن مصطفى أن مولر قد يعكر صفو علاقاته مع المكتب الرئيسي لشركة «ميجروس» بالمانيا ، إن علم بوجوده ، ولذا فقد سعى لإرهابه وقهره داخل وطنه . وما درى مصطفى بأن المانيا ليس بها ما يسمى «بالجهاز» (أي جهاز الأمن كما يعرف في السودان) ، وليس بها «رئيس قائد» يصدر التعليمات لذلك «الجهاز» . كما أنها لا تعاني من خطر مؤامرات أمنيه ليبيه إثيوبيه تحمل حكومتها على إيداع المواطنين في الحجز التحفظي . وهكذا اضطر شقيق النميري للسفر

إلى بون ليلم بهذه الحقائق البديهية حول المانيا الغربية .

وعلى أي فقد كان واحداً من الأسباب الرئيسية التي جاءت بشقيق النميري إلى بون هو تسوية بعض الخلافات حول عمولاته . وتتعلق واحدة من هذه العمولات موضع الخلاف بشحنة هامة من قطع الغيار لشاحنات «ميجروس» التي يستخدمها الجيش والتي تعطل جزء كبير منها . وكانت جمعية ود نميري قد أعدت فواتير مبدئية للتكلفة والتأمين والشحن وهامش الربح بجانب «إضافات أخرى» ، إلا أن الملحق العسكري السوداني اليقظ في بون والذي قام بمضاهاة هذه الأسعار بأسعارها الحقيقية في المانيا باعتبار أن جزءاً كبيراً منها لا تنتجه شركة «الميجروس» نفسها قد اكتشف أن هناك فرقاً خرافياً بين السعرين وصل في بعضها إلى ٣٠٪ وقد نقل الملحق العسكري هذه الحقائق إلى رئاسته . بيد أن «القائد الأعلى» الذي اعترض من قبل على آراء وزير المالية حول القروض ، وآراء وزير التجارة حول تراخيص الإستيراد ، وآراء وزير النقل حول عدم صلاحية ناقلات «الميجروس» لشوارع المدن ، لم يجد حرجاً كبيراً في الاعتراض على رأي مجرد ملحق عسكري وكانت كلمته الفصل هي الشراء عن طريق شركة «ميجروس» . ولذا صدرت التعليمات بأن يلتزم الجيش بالتعامل عبر الوكيل في الخرطوم . . . فالهدف ، في النهاية ، ليس هو الحفاظ على المال العام بل توفير «العمولات» لبعض الناس حتى ينعموا بخيرات «الطفرة الإنمائية» . وقد أشارت المجلة الألمانية دير شبيقل في واحد من أعدادها آنذاك إلى أرقام الحسابات وأسماء المصارف التي أودعت فيها هذه العمولات .

وبالرغم من كل هذه الفضائح التي تزكم الانوف ، والتي تتعلق باقرب الاقربين ، استمر الرئيس النميري في «حربه الصليبية» المنبرية ضد الفساد . وجاءت واحدة من هذه المنبريات ، خلال هذه الفترة ، في خطاب الرئيس الذى القاه امام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى . واراد الله ان يهتك سر الامام الذى يبطن ما لا يظهر . ففي نفس الوقت ، بل نفس اليوم الذى كان يتحدث فيه الرئيس عن الفساد كان البرلمان البريطاني يستمع الى خطاب واحد من اعضائه حول فضيحة بيع بعض الاسلحة للارجنتين والتي ورد فيها اسم وزير سوداني . فقد نشرت جريدة الاوبزرفر (١٩٨٣/٢/٢٠) خبرا مفاده ان حكومة الارجنتين قد حصلت على صواريخ الاكسوست من فرنسا بالرغم من الحظر الذى فرضته دول السوق الاوروبية المشتركة على تصدير الاسلحة لذلك الجزء من العالم . وتقول الاوبزرفر بان

الصفقة قد تمت على اساس ارسال هذه الصواريخ للسودان وقام وزير سوداني بتوقيع شهادات المستخدم النهائي في اوراق رسمية صادرة من رئاسة الحكومة . وقد تقاضى الوزير لقاء ذلك مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار. وفي الحال بدأت سلطات الأمن الفرنسية والبريطانية في التحقيق في ذلك الامر ومع هذا آثر عضو مجلس العموم البريطاني تام داليل (نائب غرب لوثيان) ان يثير الامر في جلسة المجلس يوم ١٩٨٣/٢/٢٨ . وكان من الغريب حقا ان هذه القصة التي اثارت صحافة بريطانيا ، وبرلمانها ، واجهزة الا من في فرنسا والمملكة المتحدة لم تثر ثائرة احد في السودان . . . لا المعارضة الخارجية التي يلهيها نشر الغسيل القذر بين افرادها اكثر مما يعنيها امر المهانة الحقيقية التي يتعرض لها السودان ، ويشغلها تسقط الاشاعات وتفريخ الوقائع وتهويل الاحداث اكثر من التعقب الجاد للحقائق الدامغة الفاضحة . . . ولا «المناضلون الثوريون» في الداخل ، وعلى رأسهم القائد الامام ، والذين ماصعدوا منبرا الا وحدثوا الناس عن الفساد وكأنه شيء هلامي علما بان الفساد هذا يمشي على قدميه امام عين كل واحد منهم ، وليس هناك من يجهر بتسميته .

إنتحار الاتحاد الاشتراكي :

هكذا قضى النميري تقريباً على الجيش، وآن الأوان ليلتفت إلى الاتحاد الاشتراكي ليجهز عليه . وكما ذكرنا سابقاً فإن القضاء على التنظيم السياسي قد بدأ عمليا عام ١٩٧٧ ، باستيعاب أعضاء المعارضة داخله لا لسبب إلا لاثارة الفتنة بينهم وبين الرعيل القديم . وكان طرد أبو القاسم محمد ابراهيم وهجوم الرئيس العنيف على الإتحاد في أغسطس/آب ١٩٧٩ مرحلة أخرى من مراحل القضاء على التنظيم . وفي ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٨٢ بعد هجمته الشرسة على الجيش — حل النميري المكتب السياسي واللجنة المركزية (وكلاهما جاء بالانتخاب) ، كما حل الأمانة العامة . وجاء كل هذا في قرار صدر بناء على المادة ١٥ من النظام الأساسي للإتحاد الاشتراكي . بيد أن النميري لم يذكر ولم يجد من يذكره وهو يصدر هذا القرار ، بمقالته أمام اللجنة المركزية (مارس ١٩٧٥) حول هذه المادة . وكان العضو أحمد بابكر عيسى قد نبه يومها إلى احتمال استخدام الرئيس للسلطات الإضافية التي

يطالب بها تحت هذه المادة بدعوى مجابهة المواقف الطارئة كوسيلة للتخلص من خصومه في المكتب السياسي . وقد رد الرئيس يومها بأن هذا ليس هو المقصود قطعا . وقد شهدنا كيف استخدمت هذه المادة أكثر من مرة للتخلص من أكثر من رجل اتخذ موقف مجابهة شريفة مع الرئيس داخل المؤسسات . وقد قبلت المؤسسات منه كل هذا التجاوز في انخذال مشين . فكان أن استهواه الأمر إلى أن بلغ به حد إلغاء المؤسسات المنتخبة كلها : المكتب السياسي ، واللجنة المركزية وما حزن عليهم أحد فهذا هو شأن الذين يمشون القهقرى على أعقابهم . واتبع الرئيس قرار الحل ذاك بادعاء يقول فيه إن حل هذه الأجهزة إنما هو خطوة في طريق توسيع « دائرة المشاركة في بناء السودان والاسهام الجماعي في تحمل المسئوليات » . كما قرر :

١ ـــ تجديد التزامه بمبدأ التنظيم الواحد القائم على تحالف قوى الشعب العاملة .

٢ ـــ تكوين لجنة شعبية لتقويم نشاط الإتحاد الاشتراكي على كل المستويات ومراجعة الميثاق والنظام الأساسي بغرض تأكيد المشاركة الايجابية في الاتحاد الاشتراكي من جانب كل طوائف الشعب .

كان واضحاً من اختيار هذه اللجنة حرص النميري على إقصاء أكبر عدد من الوجوه المعروفة في الإتحاد الاشتراكي حتى يعطي الانطباع بأن شيئاً جديداً يحدث ، وحتى يبرر لمن هم خارج التنظيم بأن حل الأجهزة المنتخبة أمر ضروري إن كان له أن يوسع قاعدة المشاركة ، ويزيد من الديموقراطية . وما افترض النميري بأن أي سياسي راغب في التعاون معه سيسائل نفسه : وكيف يوثق في رجل لا يحترم حتى قوانين مؤسساته وأسس شرعيتها .

بحل هذه الأجهزة أصبح النميري ، في غياب المؤتمر القومي ، هو السلطة الوحيدة المشرفة على كل مناشط الإتحاد الاشتراكي حتى يناير/كانون الثاني ١٩٨٣ موعد انعقاد المؤتمر العام للنظر في تنظيم وأهداف الاتحاد الاشتراكي . وحتى يضمن لنفسه وقتاً يلتقط فيه الأنفاس قرر النميري إلغاء الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام والتي كان قد تقرر لها شهر أبريل (أي بعد شهر من قراراته تلك) كما قرر تكوين لجنة تقوّم عمل التنظيم . وكان الهدف المزعوم من الحل وتكوين اللجنة هو توسيع قاعدة المشاركة وإشاعة المزيد من الديموقراطية في التنظيم . وكعهده دوماً كلما أراد لمؤتمر أن يكون ساحة للعراك اللفظي دون نتائج محسوسة عمد النميري إلى إحياء سوق سياسية

للفصاحة والمتاجرة بالشعارات ، يعلو فيها الضجيج على المناقشة الحيوية الجادة للمشاكل الحقيقية . وكثيراً ما يدأ مثل هذه المحافل بخطابات داوية حول « القوى الوطنية » و « الديموقراطية » و « الحوار الوطني » إلخ . . . . . وقد أطلق النميري على هذا « السوق الحر » إسم « اللجنة الشعبية لتطوير الاتحاد الاشتراكي » .

ووجهت الدعوة إبتداءً إلى أربعين عضوا كان من بينهم بضع أعضاء محدودين من المكتب السياسي السابق . كما شملت اللجنة بعض القيادات المعروفة في التنظيم بجانب أفراد يفترض أن يعبروا عن رأي القطاعات المختلفة المهنية والجماهيرية . وكان التكوين كما يلي :

«طيفور محمد شريف — محجوب الزبير — د. بشرى العبيد — د. أحمد السيد حمد — مكي السماني — سعاد ابراهيم عيسي — يحيي عبد المجيد — بيترجات كوث — محمد عوض يوسف — عبد الرحمن عباس — عميد (أ . ح .) حسن عثمان — ازايا كولانق — علي تميم فرتاك — محمد عمر بشير — د . عبد الله علي عبد الله — أحمد دكام بشير — أحمد محمد يسن — عمر طه أبو سمرة — د . محمد الحسن الجاك — عميد سجون محمد سعيد — عبد الله نصر قناوي — د . شاكر السراج — أحمد شيخ إدريس مناع — د . عبد الحميد صالح — كامل محجوب — فتحية عثمان صالح — فنانسيو لورو — الصادق سيد أحمد شامق — محمد الحسن احمد الحاج — أحمد عبد الرحمن محمد — عز الدين السيد — فتح الرحمن البشير — د . عمر الأمين محمد — د . محمد عثمان أبوساق — الرشيد الطاهر بكر — لواء (شرطة) ابراهيم أحمد عبد الكريم — د. يوسف فضل — عوض محمد مالك (عضواً ومقررا) — حيدر حسين علي (عضواً ونائباً للمقرر) — كمال محمد علي الشايقي (عضواً ونائبا للمقرر — محمد السيد الشعار (عضواً ونائباً للمقرر) » .

وكما يقول الفرنجة لم يفعل النميري شيئاً غير تقديم النبيذ القديم في قنينة جديدة ، وحتى القنينة لم تستهو الكثيرين الذين ما عادوا يثقون بأي حديث يبدأ «بمواطني الثوار الأحرار» ثم يحلق بالناس في تهويمات إنشائية مضنية لا تمت بسبب لمشاكل الشارع ، وقضايا الناس : غلاء المعيشة ، فساد الأروقة العليا ، المحسوبية والتي لم تعد تقارب منطقة الخطر بل امتدت إلى قلبه ، والعجز الإداري الكامل . فلب الحكم هو معاش الناس وكل ما عداه وسائل .

عقدت اللجنة ستة عشر اجتماعاً في الفترة ما بين ٣٠ يناير/كانون الثاني و٢١ مارس آذار فيما يفترض أن يكون محاولة جادة لتشخيص أدواء الاتحاد الاشتراكي: ضعف المشاركة الشعبية، أزمة الديموقراطية، انعدام الفاعلية. وتعرض الاتحاد الاشتراكي لهجوم قاس ونقد عنيف من بعض الذين ليسوا بأعضاء فيه إلا أن واحداً لم يتطرق لأس الداء، ألا وهو السلطة المطلقة التي يمارسها الرئيس ويتجاوز بها الأجهزة، والمؤسسات، والقوانين. وجاء البيان الختامي للجنة يعيد ويكرر ما رددته كل المؤتمرات السابقة حول تنظيم العلاقة مع الجهاز التنفيذي، التأكيد على دور فروع العمل كقواعد أساسية وروافد للتنظيم، ضبط العمل في النقابات، تكامل الأجهزة وإزالة التضارب. وحول المكتب السياسي أكدت اللجنة أنه بحكم واجباته في النظام الأساسي هو الجهة المنوط بها قيادة العمل اليومي بالاتحاد الاشتراكي، دون إشارة هنا أيضاً إلى أين يقع مكان الرئيس والذي لا يفترض فيه أن يكون أكثر من رأس بين أنداد.

وعند رفع القرارات إلى الرئيس (السلطة الشرعية الوحيدة الباقية) قرر على الفور تكوين لجنة تمهيدية مركزية تضم ٥٠ عضواً وتمارس كافة الصلاحيات التي نص عليها النظام الأساسي مع ممارستها لصلاحيات المكتب السياسي والأمانة العامة. وكان في مقدور النميري أن يبقي على اللجنة المركزية المنتخبة لتتولى الإشراف على تنفيذ قرارات اللجنة فشرعيتها كشرعيته (كلاهما انتخبه نفس المؤتمر)، ولكنه أراد أن يصطاد عصفورين بحجر فاصطاد ثلاثة: أولاً: حل اللجنة والمكتب السياسي المنتخبين يجعل منه السلطة الوحيدة الشرعية. وثانياً: تكوين لجنة مركزية جديدة معينة يجعل هذه اللجنة رهن إشارته (فهو مصدر شرعيتها). وثالثاً: حل المكتب السياسي والأمانة العامه ونقل سلطاتها للجنة تضم خمسين شخصاً يجعل منها قيادة إسمية للعمل اليومي مما يركز العمل كله في الرئيس والأمين الأول وموظفي الديوان أو الأصفياء من السياسيين حسب الحاجة. ويذكر القارىء بأننا قد نبهنا في لجنة المنهج بضرورة قيام مكتب سياسي محدود العدد قادر على ممارسة سلطة فعلية في قيادة العمل اليومي وسرعة البت.

ودعيت اللجنة المذكورة إلى اجتماع افتتاحي في يوم ٨٢/٤/٣ لتستمع إلى خطاب النميري والذي بدأه كالعادة بانشائيات حول الثورة «والتي ملكت شجاعة المراجعة دون أن تقع في خطيئة التراجع». وكان من أبرز ما في ذلك الخطاب حديثه

عن المؤسسة الاقتصادية العسكرية والتي جعلت من الجيش «شريكاً للشعب في معركة البناء بالاضافة إلى انفراده بشرف الفداء» . كما قال بأن «مناشط المؤسسة الاقتصادية العسكرية قاعدة لتحقيق الوفرة ، وقبل ذلك قاعدة تتمثل فيها القدوة لعلاقة الانضباط بالكفاءة ، ودور الحسم في مضاعفة الانتاج» (الأيام ١٩٨٢/٤/٤) . ومضى الرئيس في ذلك الخطاب للجنة التمهيدية التي جاءت في أعقاب انفجار شعبي أزهقت فيه الأرواح ، واهتز النظام ، وزلزلت القيادات التي يترجى منها الناس معالجة دواعي الانفجار ، مضى للحديث عن التضامن العربي ، والتكامل مع مصر ، والنهج الإسلامي ، والاستثمار الاقتصادي للبترول ، ومؤامرات القذافي إلخ . وكان واضحاً أن الأمركله لم يتعد المظاهرة السياسية ، أو الملهاة الرتيبة والتي لعب فيها (قادة العمل الوطني) دور الكومبارس .

ولما يمض على اللجنة المركزية التمهيدية بضع أشهر حتى اجتمعت مرة أخرى لتقر خطط النميري التي سيتقدم بها للمؤتمر القومي والتي يفترض أن تعكس سياسته الجديدة من أجل توسيع دائرة المشاركة الشعبية ، وإشاعة الديموقراطية في التنظيم . وكان أول القصيدة كفر إذ تقرر إلغاء المكتب السياسي لتتولى أعماله في إدارة العمل اليومي أمانة عامة محدودة وأن تنشأ قيادة مركزية وأخرى قومية ، تقوم الأولى (باعضائها الخمسين) مقام المكتب السياسي والثانية مقام اللجنة المركزية . وهكذا استطاع النميري أن يتخلص نهائياً من أية مشاركة في السلطة السياسية حتى وإن كانت مشاركة صورية . وبعبارة أخرى ، ما عادت اللجنة المركزية أو المكتب السياسي جهازين لرسم السياسة وإنما أمانة تنفيذية .

ولم يكن هذا ، بحال ، هو الإتحاد الاشتراكي الذي دعا إليه النميري نفسه عام ١٩٧٢ . وليست هذه ، بحال أيضاً ، هي المسيرة الديموقراطية التي أردناها لتنظيم منذ عام ١٩٧٤ وبلغت ذروتها في عام ١٩٧٧ حيث تم إنتخاب المكتب السياسي من بين ٥٠ مرشحا . وعلى كل حال فليست هذه هي الاستجابة المنطقية لصيحات الشارع والتي ظن النميري ، كما ظن المؤتمرون معه ، بأن العلاج لها هو المزيد من المشاركة الشعبية في الحكم وتوزيع المسئوليات .

ونعود إلى اجتماع اللجنة الشعبية لنقول بأنه بالرغم من أن النميري لم يصف هذه المرة المؤتمرون بالجبن إلا أن لسانه أبى إلا أن يخونه . فقد وردت في إطار النقاش بعض إشارات للديموقراطية ، وهذا أمر طبيعي في الحديث عن الحزب والسلطة .

وحسب النميري أن في تلك الإشارات بعض اللمز له من أناس يحنون إلى عهد الأحزاب . وهكذا انفجر النميري متسائلاً أية ديموقراطية هذه التي يتحدثون عنها هي ديموقراطية : «إلى من يهمهم الأمر سلام» . وكان النميري يشير بحديثه هذا إلى الرئيس السابق إسماعيل الأزهري والذي كان ، هو الآخر ، متسلطاً في حزبه ولكن بأسلوب أقل وطأة وبدون إذلال للناس . كان الأزهري سريع الانقضاض على «مثيري الشغب» في حزبه ، أي الذين يخالفونه الرأي بصورة دائمة . . . فإن ضاق صدره عليهم حتى تناول ورقة من كراسته ليسجل فيها أمراً بفصل العضو المذكور من الحزب ثم يوجه الأمر — لا لصاحبه — وإنما للملأ تحت عنوان « إلى من يهمه الأمر سلام » .

ولا شك في أن النميري بإشارته تلك إلى الأزهري لم يحالفه الحظ كثيراً . نسي النميري أن جميع أولئك الذين لحقت بهم «لعنة» الأزهري قد وقفوا يردون عليه في المنابر العامة (ربما في نفس اليوم) . . . فنهم من هاجمه على صفحات الجرائد . ومنهم من نظم المظاهرات ضده ، ومنهم من شكل الأحزاب المعارضة له . فأين من ذلك أولئك الذين أخرجهم النميري من مواقعهم السياسية دون وجه حق . . . فرادى وجماعات ، فدم اللجنة المركزية والمكتب السياسي مازال عالقاً بيديه . ثم أين أوامر الأزهري من ذلك السباب والاتهام الذي كاله النميري (لاالخصومه) بل لزملائه الذين عارضوه الرأي . فما عرف عن الأزهري أنه سب واحداً من «مطروديه» ، كما يحلو للنميري أن يصف من خالفوه الرأي وأقصاهم من مواقعهم إمعاناً في النكاية بهم . وليست هذه هي نهاية القضية . فقد كان من واجب النميري أن يذكر أن ثورة مايو ما كانت لتقوم لولا ما حسباه وحسبه أهل السودان انهياراً لقيم الحكم . ومن ذلك تجاوزات الازهرى للديموقراطية داخل حزبه ابتداء، مما انعكس على الوطن كله. فإن كانت تلك التجاوزات والتي لم تصحبها الإساءة ، ولا الإذلال بكرامة الرجال . . إن كانت تلك التجاوزات قد جاءت للسودان بثورة مايو ، أولا يرى النميري إلى أين ستقود الناس تجاوزات يصحبها التوقح وإهدار الكرامة؟ غير أن كل ذلك لم يخطر ببال النميري ولم يشأ أحد حوله أن يعكر صفوه بتذكيره إياه . ولعل الصحيح أن أحداً لم يجرؤ على تذكيره ، فقد بلغ الرجل درجة من جنون العظمة جعلت الآخرين يحسون بأن مجرد التفكير في الحديث إليه ضرب من المخاطرة

وفي النهاية فإن «اللجنة الشعبية» التي عقدت ستة عشر اجتماعاً لتطوير وتحسين

أداء الإتحاد الاشتراكي بهدف توسيع نطاق الديموقراطية داخله قد انتهت إلى نتيجة عكسية تماما. فالسلطة باكملها قد ركزت في يد الرئيس دون منازع وقد حمل الرئيس هذه التوصيات بعد أن تبنتها نيابة عنه اللجنة المركزية التمهيدية، وهو بهذا سعيد، ليقدمها للمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي، بعد تسعة أشهر من اجتماع لجنة التطوير، (فبراير/شباط ١٩٨٣) فأجازها بالإجماع. وهكذا كتب الاتحاد الاشتراكي شهادة وفاته بنفسه، وأثبت المؤتمرون، بقرارهم هذا، أن التنظيم قد افتقد الشعبية والكرامة معاً، وذل من ليس له ناصر.

الفصل السابع

من بعدي الطوفان

«اذا بلغ المرء من الدنيا فوق
قدره تنكرت للناس أخلاقه»

علي بن أبي طالب

الفصل السابع

مراطن العجز والتجاوزات

وبنهاية عام ١٩٨٢ لم يعد النميري هو الرجل الذي عرفه الناس في مطلع السبعينات أو على وجه التدقيق لم تعد صورته هي تلك التي أراد أن يعرفه الناس بها آنذاك . صورة الرجل المتواضع الذي يعرف قدر نفسه ، وبالضرورة يوقر أقدار الآخرين . . . والثوري النقي الذي يرفض قلبه الفساد ويؤلمه الإضرار بمصالح العباد . . . والسياسي الطامح الذي يسعى لبناء بلاده بيد أبنائها وهو بها وبهم فخور ، لا يبدل حبه لها بمصلحة شخصية مهما كبرت ، ولا يزوّر من نصيحة الناصحين من بني ذويه ليجمح وراء مغامرات المغامرين الوافدين ، خاصة المشبوهين منهم . ففي نهاية عام ١٩٨٢ وقد تمكن النميري بعد أن تمسكن (طوراً أمام جنده ، وطوراً ثانياً أمام مظاهاته السياسية ، وطوراً ثالثاً أمام خصومه المصالحين) أسقط الأقنعة كلها ليبدو على حقيقته . وهنا بدأت محنته الحقيقية حيث أخذت شخصياته الخمس تتصارع في وقت واحد ، وبعضها في يوم واحد مما يبرر كل التناقض الذي شاب تصرفاته الأخيرة .

وهكذا أصبح عام ١٩٨٣ منعطفاً تاريخياً هاماً في حياة النميري ، بل في السياسة السودانية . لقد حدد النميري ولايته للمرة الثالثة في مايو (ذلك الشهر المبارك) من ذلك العام . وكان من المفترض أن تكون الولاية الثانية هي ولايته الأخيرة كما صرح

بذلك في خطابه أمام المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي ، وكما أحاط بذلك عدماً يحيي عبد المجيد في عام ١٩٨٠ ، وكما أفضى لقيادات الجيش في صيف عام ١٩٨١ وهو يطلب منهم إعداد خلف له في أغسطس من العام الذي يليه . وفي واقع الأمر فقد ابتلع النميري كل أقواله هذه وأعلن عقب مجابهة الضباط في يناير ١٩٨٢ بأنه سيبقى في سدة الحكم إلى مالانهاية بعد أن أعفى خليفته المنتظر الفريق عبد المجيد حامد خليل . وهكذا جاء عام ١٩٨٣ ليشهد انقلابات ثلاثة أعدها النميري ضد مؤسساته : الانقلابات ضد الاتحاد الاشتراكي ، والجنوب ، والقضاء . وقد وقع الانقلاب الأول قبل إعادة انتخاب النميري في مايو ١٩٨٣ أما الآخران فقد وقعا عقبه . كما شهد شهر سبتمبر من نفس العام تطبيق الشريعة الإسلامية على النهج النميري والتي تمثل المرحلة الأخيرة في مسلسل الجنون .

ولم يكن مسلسل الانقلابات التي قام بها النميري ضد نفسه مجرد شطحات رجل مصاب بجنون العظمة بل كانت ، بالإضافة إلى ذلك ، مكائد حاكم يكتنفه شعور طاغ بعدم الأمان . كان الخوف يتحكم في كل واحد من تصرفات النميري . كما كانت غريزة حب البقاء في السلطة هي التي توجه مسعاه وتقود خطاه . وهكذا غدت كل سياساته خالية من أي منطق وانسجام بحيث أصبح كل قرار يصدره هو مرجع ذاته . فلا ترابط ، ولا توافق ، ولا تناغم بين القرارات . ومن ناحية أخرى اتشحت هذه القرارات بالغيوم الداكنة كما أضحت جميعها ذات بعد واحد لا سيما وقد أصبح صانع القرار عاجزاً كل العجز عن رؤية العلاقة بين خطواته المختلفة ، ودلالات ونتائج هذه الخطوات .

ولو كان النميري يتصرف كالعقلاء لترك الحكم ورحل . هذا هو الشيء المنطقي الوحيد الذي يفعله أي حاكم يرى الأرض تميد من تحت قدميه ، ويرى أحلامه الطامحة تتبدد ، ويرى مؤسساته تنهار الواحدة بعد الأخرى ، ويرى نصراءه العسكريين وهم يتجمعون من حوله لإدانة سياساته ، ويرى نظامه عاجزاً كل العجز عن أداء الشيء الأساسي الذي تقوم الانظمة السياسية من أجله ألا وهو توفير ضروريات الحياة للإنسان . هذا هو منطق الأشياء عند الحكماء العاقلين بيد أن صحايا جنون العظمة يبعدون كل البعد في تصرفاتهم ، عن العقل والمنطق . فهم يتصرفون وكأنهم باقون خالدون بين الناس للأبد . ومن جانب آخر فإن النميري . بحلول عام ١٩٨٣ ، كان قد لطخ يديه بدماء الكثيرين ، كما أباح لنفسه الكثير من

التحاورات القانونية وأخطر منها الأخلاقية برعايته لفساد ذوي القربي والتابعين . الأمر الذي لم يكن ممكنا معه أن يترك سدة الحكم بمحض اختياره . وزاد من محنة النميري تشككه الفطري في الآخرين . ذلك الشك الذي حمله على مواطنة الكيد لأصدقائه وأعدائه على السواء . ولهذا فما كان النميري ليثق بأي شخص في الأمور التي تتعلق بسلامته وسلامة أسرته . وقد لعبت كل هذه الأمور دوراً هاماً في أثنائه عن التنازل عن الحكم ، كما وعد ، خوفاً من عواقب الاقدام على هذه الخطوة

لأجل كل هذا قرر النميري البقاء ممسكاً بمقاليد الأمور مهما كان الثمن . ولا شك في أن «أصحاب المصلحة الحقيقية» في ثورة مايو ظلوا وراءه يثنونه عن أي تفكير في الاعتزال ، حتى في الحالات التي اتخذ فيها قراره في سورة غضب واحباط . وما فعلوا هذا حرصاً على سلامته وأمنه بل حرصا على سلامتهم أو مصالحهم فهناك الراغب في المثابرة على الانتهاب ، وهناك الطامحون في السلطة طموحاً غير مشروع اذ جاءوها بسبب مصادفات التاريخ ، وهناك السدنة الذين يعتبرون أن وجود النميري هو «بوليصة التأمين» الوحيدة لحيواتهم السياسية . وهؤلاء الأخيرون ، مع كل ما يمكون من سابقة في العمل السياسي وحق مشروع في الممارسة السياسية ، ظلوا يدفعون ضريبة تصاعدية من كرامتهم في سبيل البقاء في الحكم ، ليس آخرها هو التذلل أمام من إتهمهم بالجبن ووصفه بأنه «القائد الحكيم» الذي لا مستقبل للسودان بدونه . وهكذا شهدت القافلة النميرية أنماطاً من الممارسات امتدت من النفاق «الوظيفي» إلى «التشعبط» الانتهازي . وعلى كل فقد مضى على النميري عقد من الزمان وهو يستخدم السلطة بكل ما أوتي من قدرة لإرهاب ، وإغراء ، وإفساد ، وإخضاع الشعب . وفي واقع الأمر كان يسيء استخدام السلطة لكي لا نقول يمارس السلطة لأن السياسة الهادفة تفترض ممارسة السلطة بشكل بناء .

وقد أتيحت للنميري فرص عديدة لأنقاذ الأوضاع على يديه إلا أنه بددها جميعاً بحرصه على التفرد بالحكم . ومثال ذلك فرصة تعزيز المؤسسات في أغسطس ١٩٧٦ ، والمصالحة الوطنية في ١٩٧٨ ١٩٧٩ . والمجابهة مع الجيش والقيادات بهدف تطوير الاتحاد الاشتراكي وتوسيع حدود الديمقراطية وكبح جماح الفساد في يناير ١٩٨٢ . ورجال الدولة ، فيما هو معروف ، يحولون التحديات إلى فرص ، إلا أن النميري ، بنفسيته المعقدة ، قد كان دوماً يحول الفرص الى تحديات شخصية . وانسجاماً مع هذا التركيب النفسي المعقد كان رد فعله الطبيعي ضد كل هذه

المؤسسات هو تحطيمها : الجيش والاتحاد الاشتراكي على السواء ، مشعلاً الشمعة من طرفيها . ومنذ ذلك التأريخ اصبح بقاء النميري في الحكم موضوع صراع مع الزمن .

لقد شهد عام ١٩٨٢ نهاية الانضباط العسكري الذي يحكم ردود فعل الجيوش . ولا نتحدث هنا عن الانضباط المظهري أو الشكلي . فقد خرج الجيش من معركته مع النميري (لقد جعل النميري منها معركة) يسيطر عليه شعور بالخيبة (وهذا هو المصير الذي أراده له النميري) . ومن ناحية أخرى أصبح الاتحاد الاشتراكي جهازاً سياسياً باهظ التكاليف ، فارغ المحتوى وأكثر عزلة عن الناس . وبلغت به العزلة حداً أصبح معه المقر العام لحزب الجماهير قلعة يحرسها جنود مدججون بالسلاح ، وتزدحم بعيون العسس الذين ما جاءوا لحراسة العمل الوطني وإنما لحراسة النميري . وفي قولة ماو تسي تونغ «فإن الأحزاب الجماهيرية لا تنجح إلا عندما تعيش مع الناس كما يعيش السمك في الماء» . ولم يكن نادي السودان (المقر العام للاتحاد الاشتراكي كما كان يسمى على عهد الاستعمار) والذي كان يؤمه كبار الموظفين البريطانيين يحظى بمثل هذه الحراسة حتى في ذروة الصراع ضد الاستعمار . أما المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي والذي كان يجتمع في أوليات أيامه في خيم يرتادها القاصي والداني فقد أصبح يجتمع في ظل حراسة مشددة وكان أعضاؤه (لا زواره فحسب) يتعرضون لأجهزة الكشف على المعادن الالكترونية طيلة مدة انعقاده في يناير ١٩٨٣ . ولم يستطع النميري أن يرى في كل ذلك الى أين قاده خط سيره السياسي . علماً بأن النميري هو أول زعيم سوداني طور أسلوب الإتصال المباشر بين القائد وشعبه مما ضيق الفجوة بين الحاكم والمحكوم كما كان يفعل في رحلاته العديدة لتي شملت الشمال والجنوب معا .

وكما رأينا ، من قبل أيضاً ، فقد قام النميري بتحطيم الجهاز التنفيذي ، وتهميش الوزراء نتيجة للتفسير المغلوط المتعمد لمفهوم الحكم الرئاسي (والذي هو حكم جهازي لا فردي) . ولم يتوقع الناس الكثير من الحكومات الاقليمية بالرغم من صحة التوجه نحو الاقليمية ، وغبطة أهالي الأقاليم بنقل السلطات لهم ، وجهد بعض العاملين في هذه الاقاليم . فما عجز أغلبهم إلا لعدم توفر الامكانيات الضرورية للعمل . كان تركيز النميري في الحكم الاقليمي على إشباع طموح بعض العناصر لصفوية من المثقفين و«النبلاء» التقليديين أي زعماء العشائر بالتعيينات والامتيازات

أكثر منه على توفير مقومات الانتاج : الوقود ، وسائل النقل ، المخصبات ، البذور المحسنة . . إلخ . أو العناية بالخدمات كالصحة والتعليم . وقد أصبح مجلس الوزراء ، والحالة هذه ، منبراً يلقي الرئيس خطبه منه . كما لم يتوقع أحد الكثير من وزراء الثمانينات (المشعوذ منهم وغير المشعوذ) . أما القدامى ، القادر منهم ونصف القادر فقد كانوا شتى. عصابة القصر التي ما فتئت تواظب على تكديس المال. والتكنوقراط الذين تلهيهم وزاراتهم التي التصقوا بها يؤدون واجبهم بهمة ويتظاهرون بأن ما يدور خارج هذه الوزارات لا يعنيهم . أما ممتهنو العمل السياسي فقد آثروا الاقعاء تحت قدمي السلطان يغرِّبون إن غرَّب ، ويشرِّقون إن شرَّق ، ويطرقعون مسابحهم إن صعد المنبر ، ويترنحون يمنة ويسره في حلقات الذكر إن توسطها الإمام القائد وهو يحوقل ويهلل . لقد تملكت القوم أجمعين رهبة تشارف العبدة ، كما تسلل الهلع الى نخاع ظهورهم ومشاش رؤوسهم . وبقية الأيدي القليلة الثابتة على مضخات الإطفاء في بنك السودان ، كما في الصناعة والتموين . . وفي المالية كما في الأمن والجيش والإعلام . . وما ترك لهم اللهاث وراء القمح الأمريكي ، وصندوق النقد الدولي ، والتحوط الأمني ، والاحتواء الإعلامي لردود الفعل الداخلي والخارجي على تحرشات الرئيس ، والسعي وراء المعونات السلعية ، وتوفير الوقود . . . ما ترك لهم كل هذا من وقت لغيره . ومع هذا فما تركهم الرئيس بقنابله الزمنية وغير الزمنية التي يفجرها في كل مرفق . ولا شك في أن هؤلاء الإطفائيين يدركون في قرارة أنفسهم بأنهم ، بالرغم من كل ما يقومون به من جهد ، ليسوا بأكثر أهمية لدى الرئيس من أي عابر في الطريق العام . إلا أن الذي لا يدركون ، كما لا يدركه الآخرون من صحبهم هو أن مؤامرات الصمت على الخطيئة تجعل الخطيئة عملاً جماعيا . وليتهم قرأوا إفادة الجنرال النازي البرت سبيرز في محاكم نورنبرج . كان سبيرز واحداً من الذين وقفوا يقولون : «نعم أنا مذنب» . ثم مضى يقول : «أنا مذنب لا لأني كنت شريكاً في أي واحدة من جرائم هتلر ضد الانسانية ولكنني كنت في موقع ، يمكنني من أن أعرف ما يدور ، ولم أقم باستغلال موقعي ذاك حتى أكون أكثر دراية بالذي يجري» . وهكذا أصبح الفساد ظاهرة جماعية كرسها تجاهلها الجماعي . وبمستوى الحكم الفردي الذي وصفنا تجرد النظام كله من الحكمة الجماعية ، والضمير الجماعي على السواء .

في هذا الجو السياسي الموعوك سار النميري وحيداً متفرداً في متاهة السلطة وهو

يستخدم صلاحياته الرئاسية (المادة ٨١ والمادة ٨٢ كما يفسرهما). وقد أصبحت هاتان المادتان من الدستور أوسع نطاقاً وأكثر ضبابية ممّا أدى إلى شلل الحكومة اذ أن القاعدة الذهبية في الإدارة تقول بأن تركيز السلطة يعني العجز. كما أن النميري قد انحدر بمستوى الحكم بنوع التعيينات الوزارية الأخيرة والتي تنطبق عليها قاعدة إدارية أخرى هي نظرية بطرس حيث يترقى الرجل الكفء إلى أعلى درجات عدم كفاءته. فالصول الممتاز لا يصبح ضابطاً ممتازا، والمذيع المتميز لا يصبح بالضرورة وزيراً متميزاً للإعلام ووكيل الوزارة المتميز لا يصبح وزيراً متميزاً. وهذا هو ما قال فيه أبو الطيب المتنبي:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا مضر كوضع السيف في موضع الندى

وما كان انتهاء النميري إلى هذا الطريق المسدود من الكساح الإداري إلا نتيجة طبيعية لروح التسلط التي شابت تصرفاته منذ منتصف السبعينات مما يجعل قولة اللورد اكتون: «السلطة المطلقة فساد مطلق» لا تعني شيئاً بالنسبة له. فقد كرّس النميري الفساد المطلق قبل تكريسه للحكم المطلق.

إزاء كل هذا لم يكن أمام النميري من سبيل لإلهاء الناس من معاناتهم (النتاج الطبيعي للعجز الإداري الكسيح) إلا حيلته الدائمة ألا وهي تكتيك الإرباك، أي إرباك الناس بالقرارات غير المتوقعة والهائهم في التخمين فيما ستكون عليه خطوته القادمة. وبالطبع فقد أخذ الوضع يزداد تدهورا كلما زاد النميري في اللجوء لهذا الأسلوب الذي هو، بالضرورة، عامل أساسي من عوامل عدم استقرار الحكم. وعلى أي حال فإن هذا الأسلوب يتفق مع ميل النميري الغريزي للمغامرة السياسية بالرغم من أنه لم يعرف عنه الولع بالقمار. ومثل كل مقامر مغامر يعمد النميري إلى مضاعفة حصته كلما أصبح الرهان أكثر إثارة. وقد ظل النميري يعمد دوماً إلى تقليل المخاطر في مواجهاته ومراهناته لا لفرط شجاعته بل لأن أحداً ما كان هناك على الدوام لإخراجه من الورطات. عمر الحاج موسى وشهاداته الدائمة لتبرئة ساحته في محاولاته الإنقلابية المبكرة، زملاؤه أعضاء مجلس الثورة والشيوعيون في مجابهاته مع الأنصار، رجال الاتحاد الاشتراكي في أحداث شعبان، رجال الجيش في سبتمبر ١٩٧٥ ويوليو ١٩٧٦. وفرق المطافيء من رجال الجهاز التنفيذي الذي أصبح واجبهم في أخريات الأيام هو تسوّر المشاكل التي يوقعهم فيها الرئيس أكثر من

لإنصراف إلى واجباتهم الحقيقية . وقد خرج النميري سليماً معافى من كل هذه الاهتزازات دون أن يأبه لتحمل المسؤولية عن أي واحدة من الأخطاء التي قادت ها ، بل دون تعبير صادق عن الامتنان لأولئك الذين عملوا على انقاذه ليس هذا فحسب بل أنهم جميعاً ، كما رأينا ، قد راحوا ضحية لكفرانه للصنيع ، وجحوده للمعروف .

وتعويضاً عن عزلته الداخلية تزايد اعتماد النميري على العالم الخارجي خاصة مصر والولايات المتحدة (وستطرق إلى هذا الموضوع في الفصل المتعلق بالسياسة الخارجية) . وعلى أية حال فقد أخذ النميري يشد الرحال في حجيج سنوي إلى واشطن منذ عام ١٩٧٨ . وكانت زيارته في السنة الحاسمة ١٩٨٣ مثل زياراته الأخرى ، سوى أنه أتيحت له خلالها فرصة الاطلاع على كيف يتعامل الرئيس الأمريكي ريغان مع مساعديه . لقد اجتمع النميري مطولاً في تلك الزيارة مع الرئيس ريغان وتطابقت وجهات نظرهما حول الكثير من الأمور : ليبيا ، اثيوبيا ، الوجود الكوبي في افريقيا ، الاتحاد السوفيتي وربما مستقبل القطب الجنوبي . غير أنه كان هناك ما يشغل بال ريغان في تلك الفترة ألا وهو مأساة جنود البحرية في لبنان . وكان وزير الدفاع الأمريكي وينبرجر يتعرض لحملة تقريع قاسية بالكونغرس بينما كانت الصحافة تشن عليه هجوماً لا هوادة فيه . وكان ذلك فوق طاقة رجل واحد خاصة وهو ليس بالشخص الوحيد الذي ينبغي أن يتحمل وزر التورط الأمريكي في لبنان . وفي خلال انعقاد جلسة مع الصحفيين بالبيت الأبيض كان مساعدو الرئيس الأمريكي يطرحون وجهة نظر الإدارة حول قضية التورط الأمريكي . وفجأة دلف إلى قاعة الاجتماعات الرئيس ريغان . وما كان أحد ينتظره ، ففاجأ بظهوره حتى مساعديه . جاء ريغان ليقول الكلمة الفصل : «إذا كان ثمة لوم فإنه يقع على هذا المكتب وهذا الرئيس . فبقدر ما أنال شرف الثناء على كل انجاز ، أتحمل المسؤولية عن كل خطأ على حد سواء» . ولننسى تطابق وجهات النظر حول كل القضايا بما في ذلك قضية القطب الجنوبي . . فالسودان كان سيصبح أحسن حالاً لو عاد رئيسه من واشنطن وقد تعلم من صديقه روني (كان السادات ملهم النميري يسمي الرئيس الأمريكي كارتر «صديقي جيمي» .) مفهوم تحمل الرؤساء لمسؤولياتهم عما يصنعون أو يصنع باسمهم بواسطة أناس اختاروهم بإرادتهم. بيد أن النميري انتقائي في كل شيء حتى في المباديء الثابتة والقيم المطلقة والنسبية التي يدعي إعلاء راياتها . فمع فرط

حديثه عن التكامل مع مصر ، مثلاً ، كان جد حريص على التأكيد بأن تجارب مصر الماركية في توسيع رقعة المشاركة السياسية ، وفضح الفساد علانية ، واحترام القضاء . كلها تجارب لا تتفق مع واقع السودان أي الواقع النميري .

تلك هي الخلفية التي يجب أن ننظر في أطارها إلى أفعال النميري في عام ١٩٨٣ . في هذا العام أخذت كل العناصر المتضاربة في شخصية النميري تلتقي عند نقطة واحدة لتتصارع . فالجانب المنتقم يتصارع مع الجانب الحالم ، والجانب الضعيف يفسح المجال للجانب العنيد ، والجانب الخرافي يطغى على كل شيء . وهكذا دخل السودان في حقبة اللامعقول وما عاد ممكناً فهم قرارات النميري أو تحليلها منطقيا .

الإنقلاب ضد الجنوب

وكان أخطر انقلاب قام به النميري في السنة الحاسمة هو انقلابه ضد الجنوب ، أي تقويض اتفاقية أديس أبابا . إن تحطيم الحكومة الاقليمية الوحيدة في السودان التي جربت وتمتعت بشيء من المصداقية من جانب الرجل الذي بشر بالحكم الذاتي وحمل راياته لمسألة تستعصي على الفهم . وقد كان نظام الحكم الذاتي في الجنوب قائماً على الرغم من اتهامه بالفساد وعدم الكفاية وهي اتهامات لا تنقصها جميعها المبررات . ويبدو أن الرئيس النميري لا يؤمن بنصيحة اللورد ساليزبري : «إذا كانت الأمور تمشي على ما يرام فلتتركها لحالها» . لقد أعطانا الرئيس النميري الانطباع سنة ١٩٧٢ بأن كان يعي ، أكثر من جميع من سبقوه في منصب الرئاسة ، بأن مشكلة الجنوب هي مشكلة «تميزه الثقافي» . ولو كان حقاً أنه فهم المشكلة على هذا النحو فيبقى الأهم وهو أنه رفض قبول النتائج المنطقية لتشخيصه هذا للمشكلة . فالحكم الذاتي له قواه الفعالة الخاصة به . وفي الواقع ، اثبتت التجارب بأن النميري لم يكن في أي وقت ملتزما ومؤمنا بمبادىء اتفاقية أديس أبابا . فبالنسبة لمصممي الاتفاقية وصانعيها كان حل مشكلة الجنوب هو حجر الزاوية في بناء أوسع ذلكم هو الوحدة الوطنية الشاملة . أما بالنسبة للنميري فقد كان الحكم الذاتي هو ثمن يقايض الجنوبيين به حتى يدعموه في معركته ضد أعدائه في الشمال . وعندما نادى الجنوبيون بممارسة شبه الاستقلال الذي منحته لهم اتفاقية أديس أبابا وتعزيز حقهم في الحكم الذاتي تضاءل دور النميري بالنسبة لحكم الجنوب إلى مجرد إصدار قرارات تعيين

وفصل الوزراء (الجنوبيين) بناء على نصيحة الرئيس الاقليمي والبرلمان. وفي الحالات التي رفض النميري العمل بنصائح هذه الجهات فإن الجنوبيين وقفوا برباطة جأش في وجهه. ولم يستطع النميري أن يحتمل مثل هذا التحدي لأنه جاء من مركز قوة خارج دائرة نفوذه المباشر ولأنه قد يشجع المؤسسات في الشمال على السير في نفس الخطى تعزيزاً لدورها الدستوري.

كان النميري قد وطد العزم على استغلال الخلافات بين الفرقاء الجنوبيين حينما بادر بالهجوم على اتفاقية أديس أبابا. فقد كانت قبيلة «الدنكا» تسيطر على مقدرات الجنوب السياسية بحكم تفوقها العددي على بقية القبائل هناك. وقد طلب الجنوبيون الاستوائيون أي سكان الأقليم الاستوائي، الذين كانوا غير راضين عن حظهم من السلطة، من الرئيس النميري تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم لتمكينهم من السيطرة على مقاليد الأمور في كيان سياسي صغير. ورغم أن اتفاقية أديس أبابا لا تتطرق الى مسألة إعادة التقسيم إلا أنها نصت على الوسائل التي ينبغي تسوية النزاعات بها. وصيانة لحرمة الاتفاقية فإن الفقرة الثامنة من الدستور تنص على «أنه لا يجوز تعديل قانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢ إلا طبقاً لنصوصه». إن تقسيم الإقليم إلى أقاليم فرعية تقسيماً ينطوي على تعليق أو إلغاء الحكومة والبرلمان الجنوبيين (رموز الحكم الذاتي الإقليمي) يعني تعديل الاتفاقية والقانون. وتنص المادة الرابعة من القانون على أن «تشكل مديريات بحر الغزال، والاستوائية وأعالي النيل، كما تحددها الفقرة الثالثة، إقليم حكم ذاتي ضمن جمهورية السودان الديمقراطية». ويطلق على هذا الاقليم إسم «الاقليم الجنوبي». إن القانون يتحدث عن إقليم موحد ولذا فإن تقسيم هذا الاقليم لا بدّ وأن يفسر على أنه خرق للاتفاقية والقانون معاً، إلا إذ اتخذ القرار بالطريقة التي يوصي بها القانون. ويقضي القانون بأن يتم تعديل الاتفاقية بأتخاذ إجراءات محددة. ومحور هذه الإجراءات هو طلب تعديل الاتفاقية بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القومي ومن ثم الموافقة عليها عن طريق إجراء استفتاء بأغلبية ثلثي الأصوات في الجنوب. ولم يكن النميري على علم بالقانون والنصوص الدستورية فحسب، بل لقد سبق وأن حذر وزراءه من التلاعب في اتفاقية أديس أبابا في إبان نزاع نشب بين مديرية بحر الغزال في الجنوب واقليم كردفان في الشمال حول تبعية إحدى مناطق الحدود بين الاقليمين.

وقد نزع النميري فتيل ذلك النزاع قبل انفجاره كصراع شمالي/جنوبي حينما أشار

عن طرفي النزاع باللجوء إلى الاتفاقية والتي تنص على تسوية النزاعات فيما يتعلق بحدود الأقاليم عن طريق الاستفتاء بين سكان الإقليمين. وفي الحقيقة فإن الفقرة الثالثة من الاتفاقية المشار إليها تنص على أن عبارة المديريات الجنوبية في السودان تعني مديريات بحر الغزال الاستوائية وأعالي النيل طبقاً لحدود هذه المديريات كما كانت في يناير ١٩٥٦ وأية مناطق أخرى يثبت الأستفتاء أنها تشكل من الناحية الجغرافية والثقافية جزءاً من الاقليم».

وهكذا فإن النميري لم يمتشق حسامه ويقرر تسديد ضربته القاتلة للاتفاقية لنقص في حدسه السياسي أو لعدم وجود سوابق. وحقيقة الأمر، مهما تكن الحقيقة مرة وصعبة على التصديق، هو أن حقده ونزقه الشخصيين كانا وراء خطوته. فقد قرر النميري أن يحل الوزارة ومجلس الشعب الجنوبيين في يناير ١٩٨٠ في أعقاب الصراع الذي نشب بين الرئيس الاقليمي جوزف لاجو (من المديرية الاستوائية) ورئيس مجلس النواب الاقليمي، كليمنت مبورو، حول موضوع التقسيم. ولم يكن لدى النميري الصلاحيات الدستورية التي تمكنه من القيام بهذا العمل. وفي كلا الحالتين كان يتصرف فوق القانون والدستور، الا أنه برر عمله هذا برغبته في القيام بدور الحَكَم وباختيار حكومة مرحلية مستقلة برئاسة أحد الضباط لتتولى استقصاء رغبة أهل الجنوب وتقوم باستفتاء في النهاية.

ووقع اختيار النميري على اللواء قسم الله عبد الله رصاص لهذه المهمة. وقد كان النميري، في الواقع، يسعى للحصول على فرصة يلتقط فيها أنفاسه، وما كان أمر الاستفتاء يعنيه في شيء. كما كان، بقراره هذا، يحاول جس نبض الجنوبيين ليرى مدى ردود فعلهم على تعدياته على الدستور والاتفاقية. وفي ٢٣ فبراير ١٩٨١، كشف النميري عن حقيقة نواياه، ألا وهي التقسيم، أفصح عن رغبته تلك أمام اجتماع اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي السوداني. وكان من الواضح أن النميري قد عقد العزم على المضي قدماً في مشروعه. ولما لم يظهر أي رد فعل لقراره بإلغاء المجلس الاقليمي رغم معارضة «كلمنت مبورو» رئيس المجلس، استنتج النميري أن الجنوبيين، شأنهم شأن إخوانهم في الشمال، قد قبلوا تجاوزاته الدستورية

بيد أن كليمنت مبورو رجل لا يستسلم بسهولة. وكحال النميري كان كيمنت يعد للأمر عدته، منتظراً ومترقباً ليرى فيما إذا كانت الحكومة المؤقتة ستقوم بدورها المنتظر أي بحل مسألة التقسيم طبقاً للدستور نصاً وروحاً وطبقاً للاتفاقية (إجراء

الاستفتاء) . وكان التحدي آتياً لا ريب فيه . ففي ٥ أكتوبر ١٩٨٠ أسس كليمنت مجلس وحدة جنوب السودان (وكليمنت لا ينتمي إلى قبيلة «الدنكا» بل هو من قبيلة صغيرة) . وآلت رئاسة ذلك المجلس لكليمنت نفسه بينما احتل صاموئيل آرو بول (دينكا) منصب نائب الرئيس وشغل جوزيف أودوهو منصب الأمين العام. وكان المجلس يتكون من ٢١ شخصية جنوبية قيادية . وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٨١ ، بعث المجلس مذكرة إلى النميري للاعراب عن تذمر هؤلاء القادة من تجاهل النميري لمعارضة الجنوبيين للتقسيم كما عبر عنها مجلس النواب الجنوبي وأعضاء الاتحاد الاشتراكي السوداني الجنوبيين وممثلو الجنوب في مجلس الشعب . وقد قال هؤلاء القادة الجنوبيون الشجعان في مذكرتهم بالحرف : «إنه لمصدر فخر لفخامتكم أن تروا هذه الهيئات : المجلس الاقليمي ومجلس الشعب تقوم بدورها بشجاعة وانتظام ، إلا أن مصير هذين المجلسين كان الحل» . وقد أعادت المذكرة الى ذاكرة الرئيس فشل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في ١٩٦٥ حين أصر وفد الشمال إلى المؤتمر على تعدد أقاليم الجنوب ورفض وفد الجنوب ذلك. كما أعادوا لذاكرته أن الوفد الشمالي في مفاوضات المائدة المستديرة قد أصر على ضرورة أن يقوم رئيس الشمال باختيار حكام الجنوب بينما أصر الجنوبيون على ضرورة أن يقوم الجنوبيون أنفسهم باختيار حكامهم. وبسبب نقطتي الخلاف المذكورتين تعذر الوصول إلى السلام . وأكدت المذكرة بأن السلام لم يحل في ربوع السودان إلا عندما تنازل الشمال عن تحفظه في هاتين النقطتين . وحثت المذكرة الرئيس على الإلتزام بالحياد في تعامله مع القضايا الجنوبية . وبكلام آخر ، حثته على عدم الانحياز إلى محافظ المديرية الاستوائية الشرقية في حملته السافرة وسياسة العصي الغليظة التي ينتهجها في سبيل تحقيق التقسيم . كما ألحوا على الرئيس النميري بعدم تجديد ولاية الحكومة المؤقتة . وكان رد النميري على هذه المذكرة المتزنة هو الاعتقال الجماعي لأعضاء المجلس .

لقد أدى تلاعب النميري في اتفاقية أديس أبابا ومعاملته للقادة الجنوبيين وإجراءاته التعسفية إلى توحيد جنوب السودان في معارضته له . فقد كان قادة المجلس مجرد طليعة لحركة عريضة تجاوزت حدود القبلية . فلم تكن قبيلة الدنكا هي عماد الحركة ، بل إن رئيسها ذاته ، ينتمي الى قبيلة ثانوية . أما أمينها العام فهو من لمقاطعة الاستوائية (المقاطعة التي تنادي بالانفصال) . كما ضمت اللجنة جميع رؤساء مجلس الشعب الاقليمي السابقين (كلمنت مبورو ، أبجلو بيدا ، ازايا كولانق ،

لوباري رمبا) . وضمت من الاستوائية أكبر ساستها المعروفين (جوزيف أودوهو ، أنجلو بيدا ، ديفيد بسيوني ، أزبوني منديري ، لوباري رامبا ، قاما حسن ، وصاموئيل أبوجون) . وقد قرر النميري أن يزور الجنوب ليرى بنفسه حقيقة الأوضاع ، ولكن زيارته هذه المرة كانت تحت حراسة مشددة . فلم يعد النميري هو نميري ١٩٧٢ المرح ، الذي كان يخوض لجة الجنوبيين دون خوف ويتبادل النكات هنا وهناك ، ويشارك أهل الجنوب في رقصاتهم تارة ويسامرهم تارة أخرى . لقد ساد التوتر الجو كله ولم يكسر حدة التوتر إلا صوت المظاهرة الصاخبة التي نظمها ضد النميري في «رومبيك» طلبة مدرستها الثانوية .

ولا شك في أن النميري قد تعود آنذاك على سماع أنباء مظاهرات الطلاب ، فقد شهدت الخرطوم كثيراً منها ، وكان هؤلاء الصغار هم الذين اكتشفوا «عري الأمبراطور» بل إن مظاهراتهم هي التي قادته الى التخلي عن حكومته عام ١٩٨٢ . ولكنهم ، ويا للحسرة ، كانوا وحدهم . فقد كان الكبار إما محملقين ذاهلين فيما يجري أو مشغولين في طوابير الخبز . في حكم النميري (ذلك الفجر الجديد الذي طل على السودان) تعلم الإنسان كيف يعيش بالخبز وحده . أما في الجنوب فقد كان الأمر مختلفا ، فقد كان الكبار القدامى يجلسون وراء الدفة أو هكذا كانوا يمنون أنفسهم .

لقد أثارت المظاهرة حفيظة النميري . فللمرة الأولى يتظاهر الناس أمامه ، وما عاد أمر المظاهرات هو تقرير يصله في عقر داره الآمنة . ولذا قد كان رد فعله هو الأمر باعتقالهم . وقد اتخذ النميري قرارين فوريين في عين المكان : إغلاق المدرسة إلى حين إشعار آخر ، وتقديم الطلاب للمحاكمة . وإذا ما وضعنا نزق النميري جانباً فإن قراراته هذه كانت خاطئة من ناحيتين :

اولاً : إن قرار إغلاق وفتح المدارس هو ليس بالأمر الذي يتطلب قراراً رئاسياً

ثانياً : إن مسائل التعليم في الجنوب ، طبقاً لاتفاقية أديس أبابا ، هي شأن جنوبي محض وتخضع بالتالي لصلاحيات رئيس الإقليم الجنوبي ووزير التعليم التابع له .

ولسوء حظ النميري فإن مناسبة مقارنة أفعاله بأفعال أسلافه ومعاونيه تفرض نفسها باستمرار. وبهذا الصدد بالذات لا يسع المرء إلاّ أن يتذكر ما فعله نائبه الأول

الفريق خليل في جامعة الخرطوم قبيل حادثة رمبيك . فقد كان النميري ، وبصفته راعي الجامعة مدعواً لحضور حفل التخرج السنوي . ولكنه عدل عن الذهاب في اللحظة الأخيرة حينما تناهى إلى علمه أن استقباله في الجامعة سيكون استقبالاً عدائيا . وقد افتعل ، بهذه المناسبة ، زيارة إلى بور سودان في ذلك اليوم . وقد كان الماريشال النميري يعرف جيدا عندئذ بأنه الرجل الذي يود معظم السودانيين لو لم يكتموا كراهيتهم له . ولكن المارشال والترميتي لـم يرد أن يصدق أنه كان هنا وهناك في أرجاء السودان نفر من الناس لا يجفلون من التعبير عن كراهيتهم له في حضوره . ولذا فقد أوحى له خداع النفس بأن يتغيب عن الجامعة وأصبح من الواجب على خليل أن يواجه الموقف . وقد قام خليل بذلك بكبرياء وكرامة . فقد هتف الطلاب أمامه بسقوط كل شيء دون تمييز. ولكن الهتافات المعادية لم تثن الفريق فقد استمر في الاحتفال ، وألقى خطابه ، وزار الحرم الجامعي ، وغادر فيا بعد . وبعد أن عاد إلى مكتبه تطاولت قامته وتعززت كرامته حينما أصدر لرجال الأمن تعليمات واضحة باعتبار الموضوع منتهيا . . .

وبالمقارنة ، فقد قرر الرئيس الغاضب ، لدى عودته من رومبيك السير شوطاً بعيداً لتنفيس عن غضبه بتقسيم الجنوب وتحطيم الحكومة الاقليمية . وهكذا دعا على عجل إلى مؤتمر صحفي في قصر الرئاسة يوم ١٩٨٣/٦/٥ لإعلان خطواته الجديدة فيما يتعلق بالجنوب . لقد مضى النميري قدماً في عملية التقسيم (إنشاء ثلاثة أقاليم على أساس المديريات الثلاث التي تؤلف الجنوب) . كما ألغيت الحكومة ومجلس الشعب الجنوبي وهما رمز وحدة الجنوب ورمز حكمه الذاتي. ولدى إعلانه للتقسيم أعلن النميري بأن قراره سيكون ساري المفعول لمدة ١٨ شهراً تؤول بعدها مقاليد الأمور إلى الجنوبيين أنفسهم . وقد أنكر النميري في مؤتمر صحفي أن قرار التقسيم يتعارض مع اتفاقية أديس أبابا قائلاً : «إن اتفاقية أديس أبابا هي جزء من قانون البلاد الذي يحميه ويصونه رئيس الجمهورية» . فحسب قوله «إن الأمر الجمهوري لا يتعارض بل ينسجم مع اتفاقية أديس أبابا لأن الاتفاقية جزء من القانون ، والقانون يخضع للدستور ، والدستور يحميه ويحفظه رئيس الجمهورية» . (الأيام ١٩٨٢/٦/٦) وبالرغم من حديثه المربك المرتبك هذا وادعاته بأن قراره هذا قرار استثنائي بصرف النظر عن مشروعيته أكد النميري ، في رده على سؤال حول امكانية العودة من التقسيم الجديد (ثلاث أقاليم) إلى نظام الاقليم الواحد بعد ثمانية عشر شهرا ، بأنه لا يمكن العودة إلى النظام القديم لأن هدف الثورة هو لا مركزية

الحكم في السودان . وقال إن هذا مكسب لمواطني الجنوب ولا يمكن الرجوع عنه . كما قال بأن هذه القرارات دستورية وقانونية لأنها صادرة من رئيس الجمهورية الذي يحمي الدستور . (نفس المصدر) .

ومهما يكن من أمر هذا اللغو فقد ظهرت نوايا النميري الحقيقية تحت وطأة استجواب الصحفيين له ، مع كل ما فيها من تناقض بين كل ادعاء وآخر .

لم يستطع الصحفيون ابتلاع ما سمعوه بسهولة ، لذا الحوا في اسئلتهم حول اتفاقية أديس أبابا وإجراءات تعديلها والضمانات الدستورية بشأنها . وقد كان واحد ممن وجهوا الأسئلة بهذا الصدد هو مراسل إذاعة جوبا . وكان رد الرئيس الذي استشاط غضباً على السائل رداً يدعو للرثاء : «إن اتفاقية أديس ابابا هي أنا وجوزيف لاجو ونحن نريدها هكذا» . وقبل أن يستفيق الناس من هذه الصدمة المروعة واصل النميري قائلاً : «أنا الدستور ٣٠٠ بالمائة . ولا أعترف بأي استفتاء لأني منتخب كرئيس مفوض من قبل الشعب» . ويمكن للمرء أن يقول إن النميري كان ، بصورة ما ، يؤكد حقيقة واقعية ، أثبتتها تصرفاته وعززها قعود الآخرين . أما فيما يتعلق بحكومة الجنوب وهيئتها التشريعية فقد كانت إجابة النميري تدعو للدهشة . فقد صرخ الرئيس ، وقد تملكه الغضب وخانته الكلمات «انني لن أطرد أحداً. كيف يمكنني ذلك.. حتى الرجل الذي عينته رئيساً... ما اسمه؟!... (توقف) عز الدين لا أستطيع طرده» . لقد كان كلامه غير مترابط ومثيراً للحزن ، نعم الحزن العميق الذي يستعصي عليه الدمع . فالرجل الذي أشار اليه النميري في حديثه والذي حوله إلى نكرة هو عز الدين السيد رئيس مجلس الشعب الذي وصل إلى سدة الرئاسة بأصوات أعضاء المجلس لا بقرار من النميري . . فقد رشحه أعضاء الاتحاد الاشتراكي البرلمانيين لهذا الموقع وانتخبه المجلس انتخاباً مباشراً . وكان عز الدين السيد هذا هو الرجل الذي أدى أمامه النميري قسم الولاء للدستور . كان الحديث برمته دليلاً على استخفاف النميري بالدستور ، والقانون ، وعقول الناس ، وكرامة الآخرين .

لقد أساء النميري إلى هيبة الرئاسة حينما حول جل اهتمامها في موضوع الحكم الاقليمي إلى مسألة استمرار الوزراء وأعضاء مجلس النواب الاقليميين في تقاضي رواتبهم طيلة ولاية المجلس . لقد اختلطت الأمور عليه فلم يعد يميز بين المهام السياسية والمكاسب المادية ، وبين صلاحيات الرئيس الدستورية والسلطة الشعبية

الملازمة والموازية لها والتي تعطي للشعب الحق في أن يقول «نعم» أو «لا» عن طريق الاستفتاء، وبين قرارات هيئة مجلس الشعب في ترشيح رئيس المجلس ودوره الشخصي كرئيس للاجتماع الذي تم فيه هذا الاختيار ليؤمن سيره سيراً حسنا. لقد كان الناس يرون بأم أعينهم مثلاً على الحكمة أو الموعظة التي تقول: «إذا أراد الله إذلال إنسان ابتلاه أولاً في عقله». لقد كان حديث الرئيس غير منطقي وما أضفاه على المؤتمر من جو سريالي جعل من مؤتمره الصحفي شريط (فيلم) الساعة. لقد شاهد السودانيون رئيسهم يتحدث دونما اتزان ويحوّل منصب الرئاسة إلى سيرك بهلواني. وقد شد كل هذا عيون الكثيرين بعيداً عن الراية، التي كانت معلقة خلف الرئيس، وهي موشاة بالشعارات التالية: الاعتماد على النفس، إحترام النفس، ضبط النفس. تلك هي شعارات الاتحاد الاشتراكي السوداني في عام ١٩٨٣. وقد كان النميري هو أكثر الناس حاجة للعمل بهذه الشعارات خاصة الشعارين الأخيرين منها.

سار النميري قدما في تقسيم الجنوب مفسحاً الطريق أمام مخططه بخلق ثلاثة مجالس، وثلاث حكومات مع كل ما تحتاج إليه من أسراب الوزراء ووكلاء الوزارات، وسيارات المرسيدس، والعطلات في أوربا على نفقة الدولة. وعلى رأس كل هؤلاء ثلاثة حكام إقليميون على مستوى نائب رئيس الجمهورية. فما الذي يريده الطامعون أكثر من هذا؟ هكذا فكر النميري الذي أبى عليه خداع النفس بأن يعترف بأن هناك بين مثقفي الشمال والجنوب أناسا لا تستهويهم الوظائف. أبى عليه خداع النفس أن يعترف بأن هناك من يتخذ المواقف لذاتها أي لإعتبارات مبدئية. وإزاء هذه الاعتبارات «الضميرية» تصبح كل الاغراءات أمراً هامشيا. بيد أن النميري الذي ظل خلال عقد كامل من الزمان يمارس فيه بنجاح سياسة الترغيب والاغراء مع أنماط عديدة من المثقفين في الشمال والجنوب على السواء لايريد أن يصدق بأن هناك بين متعلمي الشمال والجنوب، بمدنييهم وعسكرييهم من يغلب المبادئ على المصالح، ومن يبتغي مرضاة الله دون مرضاة النميري، ومن لا يرضى لنفسه بالهوان وعيش الاذل لقاء منصب أو جاه. وقد عرف النميري كثيراً من هؤلاء. عرفهم في من قال له لا من وزرائه وقياديي تنظيمه السياسي، وعرفهم فيمن جبهه بالصوت الراعد من ضباط جيشه، وعرفهم فيمن أبى أن يستكين لوعيده من المهنيين: أطباء، وقضاة، وأساتذة جامعات، ويخطيء النميري،

ويكذب فلاسفة التبرير عندما يدعون بأن محنة السودان هي مثقفوه بدون تمييز . فمن الظلم ان يحمل جيش السودان وزر من استكان ورضي لنفسه بأن يكون سوط عذاب على الناس . ومن الظلم أن يحمل أساتذة الجامعات مسؤولية من مارى في الحق من العلماء . ومن الظلم أن يحمل ساسة السودان (القدامى والقادمين) ، وأن يحمل موظفو الخدمة العامة خطايا الطاعنين في الهوان الذين رضوا لأنفسهم بأن يصبحوا معابر فساد وأدوات استبداد . ومن الظلم أن يحمل قانونيو السودان مسؤولية هدم القانون، وتلويث العدالة على يد حفنة من ناقصي العقل ومجهولي الهوية. فقد اختار النميري صحبه ، وعليه وحده وعلى من اختار يقع الوزر . كما عرى الرجل نفسه باختياره هذا ، وكما قيل :-

إذا لم تدر ما الانسان فانظر من الخدن المفاوض والمشير

وعلى أي حال فقد ظن النميري أن هذا هو حال الجنوب وهكذا اتخذ قراره ، واختار رجاله لحكم أقاليمه الجديدة ولم يدر بخلده مدى أثر هذه القرارات على الوضع الاقتصادي في عهد «الإنعاش» ، و«شد الأحزمة» ، وتخفيض النفقات العامة ، فشراء الذمم له ثمنه . فمن الذي سيدفع «الفاتورة» . لابد ، إذاً ، من إيجاد حل فالرئيس لايكذب ما وعد ! ! وكان لا بد للفرج أن يأتي من المصرف المركزي بصرف النظر عن كل الإلتزامات حول سقف مديونية الحكومة من المصرف . وبالرغم من أن الأرقام الرسمية تقول إن السودان قد أنجز ما وعد بكبح جماح الإنفاق العام ، وسد العجز في الموازنة العامة بزيادة الإيرادات إلا أن الحقائق التي يعلمها القاصي والداني ، وهم يرون وجوه الانفاق الطاريء والمتزايد مثل التعيينات الوزارية وما يتبعها من أعباء إدارية وامتيازات أو المزيد من الإنفاق العسكري على الحرب التي فجرها النميري . . . هذه الحقائق وانعكاساتها المالية كانت تعني لمن يعرفون بأن هنالك مغالطة ما في الأرقام الرسمية . وعلّ أول من نطق بهذا هو وفد صندوق النقد الدولي الذي زار السودان في أوائل سبتمبر ١٩٨٤ حيث أشار على المسؤولين بأن إضافة دخل (وليس أرباح) مؤسستي السكر والبترول للدخل العام للدولة حتى تسد الفجوة هو واحدة من هذه المغالطات الورقية .

ولا شك في أن كل هذه التفصيلات الفنية لا تدور بخلد النميري ولا تعني شيئاً بالنسبة له ، فما الذي تعنيه هذه الاشياء لرجل لا ترهبه الأرقام . وتكاد تكون همهمة



توقيع اتفاقية مع اثيوبيا مع وزير خارجية اثيوبيا ماسي هايلي

النميري على بنك السودان تماماً كهجمة المارشال الحاج الدكتور أمين دادا على بنك يوغندا المركزي . كانت يوغندا أمين تعيش في ظل ضائقة مالية خانقة . وقرر محافظ البنك المركزي أن يلفت انتباه الرئيس المارشال الى الحقيقة المرة وهو يقول بأن الحكومة قد تجاوزت الحدود العليا المسموح بها للمديونية ، ولم يعد هناك من مال في البنك للانفاق الحكومي . فما كان من المارشال إلا أن أمسك برقبة المحافظ وساقه إلى البنك وهو يطلب منه أن يفتح الخزائن ، والتي لم تكن ، بالطبع ، خالية تماما . وهنا صرخ المارشال في وجه المصرفي الأول في يوغندا وفرائصه ترتعد: كيف تجرؤ على القول بأن المصرف لا يملك مالا ؟ وصدق المارشال ، فكيف يجرؤون على ذلك . إن مارشالات افريقيا ، الذين لا ترهبهم الأرقام في عالم الاقتصاد ، يعيشون في عالم نسيجه الوهم .

ولسوء حظ النميري فإن رياح الجنوب لم تجر كما تشتهي سفنه . فالجنوبيون الذين جاهدوا من أجل حكمهم الذاتي خلال ١٧ عاماً لم يفعلوا هذا سدى . كان النميري يعتقد ، وهو داهية الدهاة ، بأنه وقد أخضع الشمال لقادر لا محالة على إخضاع الجنوب . وما جنى إلا الحصرم . لقد ساقته الغطرسة إلى البحث عن كارثة ماحقة فكان له ما أراد . فبدلاً من الإنصات الى رأي كبار العقلاء من الجنوبيين (مجموعة كلمنت مبورو) والذين بذلوا كل ما في وسعهم لكيما يعود الرئيس إلى رشده (وهي مسألة لم تعد يسيرة بعد ١٩٨٢) وجد النميري نفسه في مواجهة عصيان عسكري تقوده عناصر شابة تلقى كثيرون منهم تدريبهم في صفوف القوات السودانية المسلحة . والحيف يدعو إلى السيف . ولم يعد مطلب هؤلاء هو الإنفصال أو الحكم الذاتي بل تخليص السودان بشقيه الشمالي والجنوبي من النميري . لقد أعربوا في نشراتهم بأن المشكلة الحقيقية ليست في الجنوب وإنما هي في الخرطوم .

أما النميري الذي تجاهل كل هذه الحقائق فقد أنحى باللائمة في كل شيء على جيرانه في الشمال والشرق (ليبيا واثيوبيا) . وقد يكون كلا البلدين قد اقترف كثيراً من الخطايا بحق السودان إلا أن حل المجلس الاقليمي وطرد الحكومة الإقليمية والتقسيم لم تكن بكل تأكيد من بين هذه الخطايا . وحقاً إن السياسة لا ترحم ، إذ أن البلدين لم يترددا في استغلال الوضع لمآربهما الخاصة لا سيما وقد قدم النميري لهما أزمة الجنوب على طبق من فضة ، ومن المفارقات الغريبة أن النميري ، أمام هذا الوضع الذي خلقه لنفسه بنفسه ، لم يجد مناصاً من الاستغاثة بكليمنت مبورو في

منفاه الاختياري في نيروبي ليخرجه من هذه الورطة . وكان ميورو هو الرجل الذي رفض النميري قبل سنتين الإصغاء إليه بل وأودعه السجن . بيد أن الصورة قد تغيرت تماماً في الجنوب في عام ١٩٨٣ بفضل النميري. فما عاد «العقلاء» يسيرون الدفة ، وإنما حل محلهم شباب يتحدث بلغة الرصاص .

. . . ومن يريد العدالة ؟

كان إنقلاب النميري الثاني هو إنقلابه ضد رجال القضاء»، وحدث ذلك في صيف عام ١٩٨٣ . فقد أحال النميري حوالي خمسين قاضياً على التقاعد باعتبارهم فاسدين (مرتشين)، مدفوعاً لذلك بكراهيته لرجال القضاء التي جرها عليهم تحديهم لنميري والدعم الشعبي الذي حظي به هذا التحدي . واتهم سلك القضاء برمته بعدم الكفاءة . وفضلاً عن ذلك فقد أعلن أن في جعبته بعض القرارات التي سيعلن عنها فيا بعد . وكما كان متوقعاً فقد ضمت قائمة القضاة المحالين على التقاعد أعضاء اللجنة التي نظمت الاضرابات سنة ١٩٨٣ . ولا شك في أن في القضاء ، مثل كل الأجهزة ، عناصر من المفسدين وغير المقتدرين. ولا شك في أن القضاة يتحملون بعض المسؤولية عن ما عانت منه العدالة . ومثال ذلك رفضهم للمشروع الذي تقدم به النائب العام زكي مصطفى لرفع مستوى الأداء وضرورة إجراء دورات تدريبية يشرف عليها كبار القضاة وقدامى المحامين وأساتذة القانون لرجال ديوان النائب العام ، والقضاة ، والمحامين . وقد رفض المحامون والقضاة هذا الاقتراح (ظناً بأن ليس في العلم زيادة لمستزيد) مما حمل زكي على قصر مشروعه على موظفي الديوان .

بيد أن كل هذا لا يبيح التعدي على حرمة القضاء ولا الاساءة الجماعية للعاملين عليه . وينص الدستور الدائم «على أن يتمتع القضاة بالاستقلال في أداء واجباتهم القضائية ، خاضعين في ذلك لأحكام القانون ومسؤولين أمام رئيس الجمهورية عن أداء واجباتهم أداءً سليماً لأحكام القانون (المادة ١٨٧)» . ومغزى ذلك هو أن يتحرر القضاة في تأدية واجباتهم من أية قيود خلا ما نص عليه القانون العام من التزام ثابت ومستمر بالقيم المهنية الأخلاقية . ويخول الدستور لرئيس الجمهورية الحق في عزل القضاة «بالطريقة التي يحددها الدستور والقانون (المادة ١٨٨)» وهكذا فإن عزل القضاة ينبغي ألا يكون مسألة تمليها الأهواء الشخصية بل عقابا لتصرفات لا

تليق بشرفهم المهني على أن يتم العزل بالطريقة التي يحددها الدستور والقانون . وتنص المادة ١٩١ من الدستور على تكوين «مجلس أعلى للقضاء» تناط به ، ضمن أشياء أخرى ، مهمة إسداء النصح للرئيس فيما يتعلق بتعيين ، وعزل ، وترفيع ، ونقل ، وإنزال العقوبات الإدارية بالقضاة . لذا فإن عزل القضاة ليس متروكاً لقوانين كما هو الأمر بالنسبة لموظفي ومسؤولي الدولة الآخرين بل يخضع لطريقة يحددها الدستور . فما اضيفت كلمات «بالطريقة التي يحددها الدستور» إلا لهدف ومغزى . وعلى أية حال فإن الدستور لا يشير الى العزل وفقاً لما يحدده الدستور إلا في حالتي القضاة والمراجع العام (المادة ٢٠٦) . وبعبارة أخرى فإن النص على أن عزل هاتين الطائفتين ، دون غيرهما ، يجب أن يخضع للدستور (وهو أمر لم يرد بالنسبة إلى عزل بقية الموظفين المدنيين والعسكريين) إنما أريد منه التأكيد على تمييز الطائفتين عن غيرهما ، وتوفير قدر أوفر من الحصانة لها في حالات العزل .

تلك تفاصيل قانونية لا يجد النميري متسعاً من الوقت لها ، فقد أصبح الآن فوق القانون . فالنميري ، على حد قوله ، هو الدستور ٣٠٠ بالمائة . لذا فما كان على القضاة إلا الرضوخ بصرف النظر عما تقول به المادة ١٩١ من الدستور . وكان ضمن هؤلاء القضاة المحالين على التقاعد قلة لا تستحق أن يذرف المرء دمعة عليها ، أما الآخرون فقد كانوا من أنبل القضاة وأطولهم باعاً وأكثرهم مراساً ولا تشوبهم شائبة . ولكن هيهات أن يترك القضاة الأمور تسير كما يشتهي النميري . فقد تضامن القضاة السودانيون مع زملائهم المحالين على التقاعد وطالبوا بالغاء إجراء النميري وهددوا بالاستقالة الجماعية ، وأعلنوا ، إبان ذلك ، الإضراب العام ولم يثر الأمر ثائرة النميري بل حاول أن يستعيض عن القضاة السودانيين بقضاة مصريين (ويكشف ذلك عن مدى الأهمية التي يعلقها النميري على مؤسساته ومدى فهمه للقانون السوداني) .

لقد خرج القضاة في إضراب عام استمر ثلاثة أشهر وأدى إلى شلل كامل لسير الجهاز المنوط بالسهر على العدالة . ولم يحرك النميري ساكنا . بل قال في تصريح علني بأن شيئاً لم يحدث في السودان رغم إضراب القضاة لمدة ثلاثة شهور ، نعم لم يحدث ما يعكر صفوه ، وهذا هو المهم فالمعركة كانت بين شخصه وبين القضاء . وملاحظة النميري هذه ذات مغزى كبير . فلا شك أن أي رئيس دولة في كامل قواه العقلية ، سيعتبر غياب النظام القضائي انهياراً دستوريا . أما بالنسبة للنميري فطالما بقي هو بالحكم ولم يكن هناك ما يهدده جسديا ، أو أن أثر الأزمة لم يتطور إلى مواجهة دامية

في الشارع ، فإن الأمر بالنسبة إليه لا يعني شيئا . وقد شهدنا كيف أن النميري قد قرر قبل ثمانية عشر شهراً من إضراب القضاة بأن يغير النظام السياسي كله لأن بضعة آلاف من الطلاب خرجوا متظاهرين . ولم تطاوعه آنذاك غريزة حب البقاء في السلطة للسماح لمثل هذا الوضع بالتدهور إلى درجة يضطر معها إلى استدعاء الجيش لمواجهة الطلاب برصاصه . نعم دفعته لذلك غريزة حب البقاء في السلطة لا طيبة قلبه . فقد كان النميري يعرف جيداً ، خاصة وذكرى تجربة أكتوبر ١٩٦٤ ما زالت حية في ذاكرته ، أن أوامر الضباط في مثل هذا الوضع قد تتغير فجأة إلى «إلى الخلف در ! اضرب في الاتجاه الآخر» إن لتلك المواقف ديناميكيتها الخاصة . أما بالنسبة للقضايا التي تتعلق بملايين الجنيهات التي تركت معلقة وآلاف الموقوفين الذين ينتظرون المحاكمة ويتعفنون في سجونهم بسبب إضراب القضاة ، فتلك أمور ليست بذات بال . ولذا حق للنميري أن يقول بأن شيئاً لم يحدث نتيجة لاضراب القضاة .

إلا أن الموقف سرعان ما تطور بقدر لا يحتمله النميري . فقد تآزرت نقابة المحامين مع القضاة وبدأت في تنظيم لقاءات سياسية تشعبت من إضراب القضاة لتتناول قضية الحكم برمتها . وانضم أساتذة الجامعات والطلاب إلى تلك الحركة وكانت كل هذه علامات تنذر بالشر. كما أصدرت نقابة المحامين مذكرة وزعت على نطاق واسع في الثالث من يونيو ١٩٨٣ . وجاء في تلك المذكرة أن رئيس الجمهورية الذي أعلن عند افتتاح محكمة القاشر عزمه على تطهير العدالة من « المرتشين والمقامرين ومعاقري الخمر » لم يحدد اتهامات معينة ضد أشخاص بذواتهم حتى يقدموا لأجهزة المحاسبة القانونية والتي بدورها توجه الاتهام ، وتمنح المتهمين فرص الدفاع لأن هذا هو المعيار الأدنى الذي يتاح للفرد العادي ناهيك عن القاضي . ومضت المذكرة تقول « إن هذا القرار — وبهذه الصورة — لا يتفق مع مباديء الحقوق الأساسية للمواطن ناهيك عن القاضي ويؤدي منطقياً وفعلياً للنيل من استقلال القضاء . . . إن استقلال القضاء يعني أن السلطة القضائية تقف على قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية . وعلى مستوى أن المواطنين متساوون أمام القانون فإن السلطات الثلاث سواسية أمام الدستور . وهذه المساواة الدستورية تقرر وتقتضي منع أي من السلطات التغول على السلطات الأخرى أو المساس بحقها الدستوري والوضعي . ومن هنا فإن اتخاذ السلطة التنفيذية لأي قرار ينال من وجود وكيان السلطة القضائية هو — في الأساس — مساس باستقلال القضاء » . وأكدت المذكرة في الختام على

المسائل الجوهرية التالية :

١ - إعادة النظر في القرار الجمهوري بما يتفق مع هيئة وكرامة القضاء وإن أي عزل يجب أن يتم وفق المعايير القانونية والأعراف الدستورية .

٢ - تعزيز الجهد من أجل استقلال القضاء واستقلال السلطة القضائية من حيث المبدأ والممارسة .

٣ - العمل على توطيد سيادة القانون باعتبارها الضمانة الجوهرية لسيادة حقوق الأفراد .

٤ - العمل والدفاع عن الحقوق الأساسية والحريات الديمقراطية للإنسان السوداني .

إلا أن النميري ، كعهده دوماً ، وقد رأى نذر الشر سارع لأن يجعل من القضية كلها قضية امتيازات لا قضية مبادىء وأسلوب حكم . ففي ١٢ أغسطس أصدر قراراً جمهورياً ألغى بموجبه عدداً من المناصب القضائية ، كما عدل إجراءات وشروط اختيار القضاة . وكان أهم قراراته هو إجزال العطاء للقضاة واعتبارهم مجموعة مميزة تستأهل أن توفر لها الدولة كل الأمكانيات التي تجعلها بمأمن من كل إغراء . وطرح النميري هذه القرارات في مؤتمر صحفي ، باعتبارها ثورة قضائية ، دون أن يشير إلى موضوعات النزاع الحقيقي وهي استقلال القضاء ، وإصدار الأحكام الجائرة ضد بعض القضاة (وهي جائرة لأنها تمت دون أن توفر للمتهمين فرص الدفاع عن أنفسهم) . وهكذا شغل النميري الناس ورجال القانون بثورة مزعومة جديدة .

جاءت إفتتاحية جريدة الصحافة (واحدة من الصحيفتين الرسميتين الناطقتين باسم النظام) في الثاني عشر من أغسطس ١٩٨٣ على الوجه التالي : ثورة قضائية شاملة تتناول بالاصلاح هيكل القضاء ومؤهلات القاضي ، والقوانين والإجراءات والأطراف المتصلة بالعدالة . سبع سنوات خبرة الحد الأدنى من تأهيل القاضي للفصل في أية قضية و٢٥ سنة لقضاة المحكمة العليا . واوردت كلمة الصحافة أنه «بهذه الثورة القضائية الشاملة التي أعلنها الرئيس القائد ، نستطيع أن نقول بكل ثقة إن بلادنا تقف الآن بالفعل على أعتاب تحقيق العدالة الناجزة التي بشر بها البرنامج السياسي الشامل للولاية الثالثة . فلأول مرة منذ الاستقلال أمكن وضع اليد على

مكمن الداء في جهازنا القضائي وفي مسار التقاضي والحكم بين الناس» . وسنرى بعد عام واحد فقط كيف أن هذا القانون الذي حدد ، مكمن الداء ، ووصف الدواء قد ألغي ليستبدل بقانون آخر في ١٩٨٤/١٠/١ قوبل بنفس الحماس الثوري من نفس الصحف .

وعلى أي حال فقد كانت الامتيازات المعطاة فوق ما طالب به القضاة ، يوم أن كانت مطالبهم تتعلق بالرواتب والامتيازات . ولذا فقد قاد هذا العطاء السخي النميري إلى أزمة أخرى (مع الأطباء هذه المرة) سنتعرض لها في موقع لاحق. وكان هذا هو الثمن « البسيط » الذي قرر النميري أن يدفع دون اعتبار لانعكاساته على سياسة الأجور والأسعار بوجه عام ، وعلى رواتب الطوائف المهنية بوجه خاص . وقد بلغ النميري في عام ١٩٨٣ مرحلة لم يعد يفكر معها إلا في تجاوز مشاكل اليوم . . . اذ يعيش بصورة دائمة في الفعل المضارع . . . فالماضي لا يذكر ، والمستقبل كفيل بنفسه . ولم يقف النميري عند هذا فإن كانت قرارات الترضيات هي من وحي الجانب الضعيف الذي يخشى المجابهة في شخصيته ، إلا أن الجانب المتقمم لا بد له ، هو الآخر ، من أن يلعب دوره . وجاء هذا الدور في محاولة النميري إلباس الأمر كله ثوباً ايديولوجيا ، ذلكم هو تغيير النظام القانوني كله لتطبيق الشريعة والتي سيصبح معها أغبب هؤلاء القضاة غير ذوي موضوع . ولا شك في أن أسباب تطبيق الشريعة الإسلامية كثيرة ومعقدة إلا أن الذي فجرها هو إضراب القضاة .

سقطة العملاق

يتضح من القرارات المتناثرة التي اتخذها النميري خلال سني حكمه ، وخاصة في العام الحاسم ١٩٨٣ بأن الرئيس لا يلقي بالاً إلى انعكاسات سياسته على الاقتصاد ، بل لا يحرص على ذلك . لقد تعمقت أزمة السودان وتجذرت بسبب هذه السياسات المتناقضة المربكة مما يجعل من الأزمة ، في جوهرها ، أزمة سياسة وقيادة . إلا أن أكثر آثار هذه السياسة وبالاً كان على الميدان الاقتصادي . فكما كانت قرارات النميري العديدة في السبعينات ، والتي أشرنا إلى بعضها في الفصل الرابع ، عاملاً هاماً في إجهاض خطط التنمية الطموحة ، أصبحت قراراته في الثمانينات أكبر عامل هدم لبرامج التركيز والإنعاش الاقتصادي والتي ظن أصدقاء السودان في الخارج بأنها مخرج الوحيد لبلادنا من أزمتها الخانقة .

ولعل الحقيقة الوحيدة التي كان النميري يعرفها عن السودان هو أنه أكبر بلاد افريقيا حجماً ولذا أولع بتسميته بالعملاق (أصبح هذا العملاق إقطاعية تباع وتشترى كما سنفصل) . وجاء في خطاب النميري المشهود في ١٩٧٢/١١/١١ بأن ثورة مايو قد جاءت لتنهض العملاق من كبوته . إلا أن هذا العملاق الذي أخذ في النهوض في مطلع السبعينيات قد سقط مرة أخرى بسبب العوائق الضخمة التي وضعها النميري نفسه في طريقه ، ليس فقط باحتضان زمرة الفاسدين ، ولا بانتهاج الفساد سياسة في الحكم بل وبالتخبط في اتخاذ القرار بصورة لم يعد يمكن معها التخطيط السليم ، والتنفيذ الدقيق ، والتقويم الصائب .

لقد ذكرنا من قبل بأن جانباً من الخطط التي وضعنا لكيما نتشل العملاق من وهاد التخلف قد منيت بالفشل لقصور في التخطيط مثل صناعة النسيج مثلا ، أو قصور في الإدارة مثل بعض مشروعات السكر ، إلا أن أهم ثلاثة عوامل قادت إلى إجهاض جهود السودان التنموية هي سوء الإدارة ، وسيادة النزعة الاستهلاكية ، والفساد . أما أزمة الديون ، والتي تمثل بلاشك واحداً من أكبر التحديات للسودان وغيره ، فإنما هي في حالة السودان نتيجة لا سبباً لما نحن فيه .

في بداية السبعينات كان ميزان المدفوعات السوداني متوازياً تقريبا . وقد بلغت المدخرات الحكومية (التي تمثل الفرق بين الدخل والخرج) حوالي ٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي . أما إجمالي المدخرات القومية فقد بلغ ما يزيد على ١١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي وكان معدل التضخم ومعدل خدمة الديون منخفضين (تقرير مجموعة البنك الدولي الإستشارية للسودان ١٤ — ١٦ ديسمبر ١٩٨٣) . كما شهد منتصف عقد السبعينات توسعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي للقطاع العام وبداية تنفيذ خطة التنمية الطموحة . وما كان هذا الاندفاع النشط في ميدان التنمية بدون أسباب . فكما قلت لمجلة (سوداناو) الشهرية في مارس ١٩٨٠ « لا يستطيع المرء أن يطور قطراً ضخماً كالسودان بدون مشروعات تنموية ضخمة ، خاصة بالنسبة للمبنيات الأساسية» وكنا يومها نتحدث عن برازيل أفريقيا . وفي الواقع فإن الاستثمارات العامة في منتصف السبعينات قد أدت إلى معدل نمو مرتفع لبضع سنوات (تقرير اللجنة الاستشارية للبنك الدولي في باريس) . وقاد هذا النمو إلى ارتفاع الواردات خصوصاً للاستهلاك كما يقر بذلك مسؤولو الدولة أنفسهم . إلا أن الطلب ، بدلاً من أن يتجه نحو الواردات الانتاجية (مدخلات الإنتاج) أصبح طلباً مدفوعاً بالنزعة الاستهلاكية . وكان هذا نتيجة طبيعية لعدم تنفيذ أهم أهداف الخطة الأولى ألا وهو

الاكتفاء الذاتي في الغذاء إن لم يكن توفير فائض من الانتاج للتصدير. وما كان ذلك الأمر بالمستحيل على السودان الذي توفرت له الموارد الطبيعية الثرة، والطاقات البشرية التي امتحنت في الرهد، والسند المالي المتعاظم من أشقائه العرب. وقد رأينا بلاداً مثل الهند تحقق اكتفاءً ذاتياً بل فائضاً في الحبوب بالرغم من حجم سكانها الذين يبلغون ثلاثة أرباع بليون نسمة. كما أن من بين أسباب هذه النزعة الاستهلاكية تشجيع النظام لظهور طائفة طفيلية كومبرادورية تسعى إلى العائد الأسرع، بالتكلفة الأقل. وكان هذا التشجيع سياسة مرسومة من جانب النميري تجافي كل ما قال به الميثاق وقالت به خطط التنمية. وأوردته برامج العمل المرحلية إلا أنه كان يتماشى مع أهدافه في توسيع رقعة المنتفعين من الحكم. وبالرغم من أنّا كنا نقول دوماً بأنّا لانريد لهذا الجيل أن يدفع وحده ثمن تنمية السودان إلا أن هذا لم يعنِ بحال أن تتحمل الأجيال القادمة ثمن الاستهتار الاقتصادي، والانفاق التبديدي.

ومما زاد الطين بلة، أنه بالرغم من هذه التجاوزات فيما قالت به الخطط، والطلاق البائن بين الشعارات الممارسات، ظلت حلقات النفاق تبشر بطواطم الاشتراكية وتندفع، بكل ما أوتيت به من رحابة الحلقوم، لتجهض جهود الفئة المثابرة من رجال المطافيء والذين يحاولون عبثاً إنقاذ البلاد واقتصادها بصرف النظر عن التوجه الايديولوجي. وهكذا قادت هذه الاتجاهات السلبية لحركة الصادر والوارد إلى تزايد اعتماد السودان على الاقتراض الخارجي (خاصة متوسط وقصير الأمد) مما أدى إلى تشوهات اقتصادية عميقة. كما أدى عجز الميزانية المتزايد إلى التمويل بالعجز عن طريق المصرف المركزي. وكانت محصلة ذلك كله هو ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة، وتزايد الالتزامات المترتبة على خدمة الديون.

أما الموضوع الثاني الذي ركزت عليه في حديثي مع «سوداناو» فهو سوء الإدارة، والذي لا يعني بحال عدم كفاءة العاملين. فهناك بعض من أنصاف القادرين تسلقوا إلى مواقع لا يؤهلهم لها علم ولا دربة، كما هناك القادرون المخوررون. ولكن حتى هؤلاء لايملكون من أمرهم شيئاً في نظام تختل فيه الأولويات، وتناقض فيه قرارات المساء توجيهات الصباح، ويتحدث فيه رئيس القوم من أعلى المنابر «بلغة من هنا أوجه» في الوقت الذي تقول فيه التقارير الفنية، والاحصائيات التي أعدها له هؤلاء الخبراء كل ما هو مناقض لما وجه به. وهذه هي

العوامل الأساسية التي قادت للخلل الإداري المريع . وكمثال لذلك يقول تقرير اللجنة الاستشارية بأن « الاعتمادات غير الكافية التي وفرت لأداء المشروعات الزراعية العامة والتي تستهدف إنتاج الصادر بالدرجة الأولى (النقص في مدخلات الإنتاج) بجانب المشاكل الأخرى التي صاحبت انتقاء بعض هذه المشروعات في القطاع العام المتوسع قد أدت إلى عدم إمكانية تحقيق العائد المرجو من الاستثمارات والمترامن مع مواقيت بدء السداد . وهكذا جاءت مواقيت سداد الديون الخارجية قبل التشغيل الكامل للموجودات الرأسمالية مما أدى إلى خلق مشاكل في الزراعة ، وعدم إستغلال الطاقات البنيوية إستغلالاً كاملاً وإلى تقليص قاعدة الدخل العام وهبوط في مجمل النشاط الاقتصادي » .

وبحلول منتصف عام ١٩٨٣ كان السودان ــ الذي كان يؤمل فيه أن يكون سلة غذاء الوطن العربي ــ يمر بأزمة خانقة . فقد أخذ اقتصاده ينوء تحت عبء الديون الخارجية التي لا يستطيع سدادها . وأخذت الفوائد تتراكم إذ صار السودان غير قادر عى دفع ديونه المستحقة في مواعيدها . وقد بلغت الفوائد على الديون الخارجية ١،٧٤ بليون دولار في أبريل ١٩٨٣ . أما الديون الخارجية ذاتها فقد تجاوزت ٧ بيون دولار في يونيو ١٩٨١ بينما تحددها آخر التقديرات بمبلغ ٨ ــ ٩ بليون دولار .

وقد هبط المعدل السنوي لنمو الدخل الإجمالي المحلي إلى ٢ بالمائة بعد أن بلغ ٦ بالمائة في ١٩٨٠/٨١ و ٧ بالمائة في ١٩٨١/٨٢ . وعلى الرغم من زيادة الصادرات بما يعادل ٤٨ بالمائة في ١٩٨٢/٨٣ ونقص الواردات بما يعادل ٨ بالمائة فإن ميزان المدفوعات قد أظهر عجزاً بلغ ١٧٩٢ مليون دولار . ويشكل النفط من إجمالي فاتورة الواردات في ١٩٨١/٨٢ (٤٩٤،٨ مليون دولار) و ٢٥ بالمائة من فاتورة ١٩٨٢/٨٣ (٤٣٩،٦ مليون دولار) . وعلنا نكرر هنا قصة مصفاة بورت سودان التي أجهضها النميري .

ومن ناحية أخرى مازال السودان يستورد السكر . فقد بلغت وارداته من هذه السلعة ٥٢،٥ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٢/٨٣ . وقد كان وضع واردات السكر في هذه السنة أفضل مما كان عليه في السنوات السابقة . حيث بلغت الواردات ١٥٣,٣ مليون دولار في ١٩٨١/٨٢ و ١٨٣,٦ مليون دولار في ١٩٨٠/٨١ . ويعود هذا التحسن إلى زيادة الإنتاج في مصنع كنانه إلى ١٠٢,٠٠٠ طن في الشهور التسعة الأولى من ١٩٨٢/٨٣ . إن هذا التحسن لا يستحق الإطراء لأن إنتاج مصنع كنانة

ما زال دون طاقته القصوى البالغة ٣٣٠,٠٠٠ طن سنويا ، والتي كان من المتوقع أن تحقق فائضاً للتصدير ، بل إن المشروع كله قد أنشيء للتصدير على اعتبار أن إنتاج المشروعات الأخرى القائمة (الجنيد وحلفا الجديدة) أو التي أنشئت واكتمل إنشاؤها (سنار ، عسلاية) بجانب تلك التي لم يكتمل إنشاؤها (ملوط ومنقلا) ستقوم في مجملها بسد احتياجات السوق المحلي . وحسب الأرقام التي اوردتها وحدة استخبارات مجلة الايكونومست (EIU) لعام ١٩٨٤ فإن موقف هذه المصانع توضحه الأرقام التالية والتي تشير إلى طاقة الإنتاج القصوى ومجمل الإنتاج الحقيقي عبر السنوات الأربع الأخيرة بجانب الاستهلاك من السكر .

	الطاقة الإنتاجية/طن	إنتاج ٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
جنيد	٦٠,٠٠٠	٢٩,٧٠٠	٢٩,٦٠٠	١٥,٧٥٠	٣٠,٠٠٠
حلف الجديدة	٦٠,٠٠٠	٤٣,٠٥٠	٣٦,١٥٠	٣٥,٨٧٠	٥٥,٠٠٠
سنار	١١٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٢,١١٥	٢٢,٣٣٠	٤٥,٠٠٠
كنانة	٣٣٠,٠٠٠	١٩,٥٠٠	١٠٧,٢٠٠	١٦٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
عسلاية	١١٠,٠٠٠	٧,٦٣٠	٨,٦٠٠	—	٣٠,٠٠٠
الإنتاج الكلي	٦٧٠,٠٠٠	١٢٩,٨٥٠	٢٠٧,٦٧٤	٢٣٩,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
الإستهلاك		٣٧٢,٩٠٠	٣٥٢,٣٤٠	٤٠٠,١٧٠	٤٨٠,٠٠٠
الإنتاج كنسبة للإستهلاك		٪٣٥	٪٥٩	٪٦٠	٪٧٥

هذا ومن ناحية أخرى ، حسب هذه الأرقام ، يبلغ متوسط حجم الانتاج لهذه المصانع بالنسبة للطاقة القصوى لها ٤٥ بالمائة فقط .

أما مشروع ملوط فقصته قصة دامية ، قصة سوء الإدارة والاستهانة ودفن الرؤوس في الرمال . وكمثال لذلك عندما وقف الطيب هارون (وهو زعيم قبلي معروف) ليتحدث عن سوء الإدارة المالية في البلاد ضارباً المثل بمشروع ملوط أثناء انعقاد المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي (يناير ١٩٨٠) بادر الرئيس بإسكاته متهماً إياه بالجهل بما يتحدث عنه . وكان الطيب هارون يتحدث عن الآليات التي علاها الصدأ في بورت سودان وكوستي . وما قال إلا حقا . وقد تبت الدولة مشروع ملوط ، في إطار برنامج شامل يستهدف تطوير الجنوب وتنشيط الحياة الاقتصادية فيه . ويندرج مصنع السكر الآخر في منقلا ، ومصنع الأسمنت في كابويتا ، ومدبغة جلود الزواحف في أعالي النيل ، ضمن هذا المخطط . ومن المؤسف ان التقدم الذي أحرزه الشق الزراعي من مشروع ملوط لم يواكبه تقدم مماثل في الشق الصناعي

فعلى الرغم من أن بعض آلات المشروع البلجيكية الصنع قد وصلت إلى موقع العمل (وبقيت مكدسة فيه) إلا أن أجزاء أخرى قد ظلت في ميناء بورت سودان وميناء كوستي النهري لسنوات طويلة حتى علا بعضها الصدأ . وقد توقف البلجيكيون عن تصنيع بقية آليات المصنع نسبة لتخلف السودان عن سداد الأقساط المستحقة على الدين عندما آن أوانها . وفي واقع الأمر فإن عجز السودان عن الأيفاء بالتزاماته المالية نحو بلجيكا هو الذي قاد إلى ظهور السودان في نادي باريس نسبة لموقف المتشدد الذي وقفته بلجيكا نحو ديونها .

وهكذا أدى القصور الذي اعترى صناعة السكر والاختناقات الإنتاجية التي شابته (عدم كفاية الصناعة ، نقص الوقود . . . الخ) إلى أن يصبح السودان مستورداً لسكر في الوقت الذي كان من المؤمل فيه أن يكون مُصدراً رئيسياً لتصدير هذه السلعة . فلو عملت كل هذه المصانع وفق طاقتها الإنتاجية المرجوة لما استكفى السودان ذاتياً فحسب بل ولحقق فائضاً للتصدير يدر مبلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣ حسب الأسعار السائدة .

وقصة الأسمنت في السودان ليست أقل مأساوية من قصة السكر . فقد صرف النظر عن مصنع الأسمنت الذي كان من المقرر إنشاؤه في منطقة البحر الأحمر بفضل مداخلات عدنان خاشقجي . وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنعين القائمين في عطبرة (شركة أسمنت ماسبيو) وفي ربك (شركة أسمنت النيل) ٣٢٠,٠٠٠ طن (ومن المنتظر أن يرتفع الإنتاج إلى ٥٥٠,٠٠٠ طن عند إتمام توسيع مصنع عطبرة) . أما مصنع أسمنت البحر الأحمر الذي لم ير النور إطلاقاً فقد كان من المقرر أن يضاعف الانتاج ويساهم في تحقيق فوائض للتصدير . ومع أن الطاقة الانتاجية السنوية للأسمنت في السودان تبلغ ٣٢٠,٠٠٠ طن فأن حجم الانتاج الفعلي هو ١٨٢,٩ ألف طن سنويا . وقد أدت مشاكل النقد والوقود واهتراء معدات تكسير الحجارة ونقص وسائل التعبئة المناسبة إلى تدهور الإنتاج بمعدل ١٨ بالمائة إلى ١٥٠,٠٠٠ طن في ١٩٨٠/٨١ . وعلى الرغم من أن الانتاج قد تحسن قليلاً في موسمي ١٩٨١ ٨٢ و ١٩٨٢/٨٣ إلا أنه ما زال دون الطاقة الانتاجية الكاملة بمراحل . وتعتبر الصناعة على وجه العموم هي أسوأ القطاعات الاقتصادية في السودان من حيث معدل لانتاج/الطاقة الانتاجية حيث يبلغ هذا المعدل ٢٠ ـــ ٣٠ بالمائة بالنسبة لقطاع النسيج مثلا .

وتحمل نحن المخططين شطراً كبيراً من اللوم على هذا الوضع . فقد أثبتت الوقائع أن قرارنا بتوزيع صناعة النسيج في أنحاء متفرقة من السودان كان قراراً قصير النظر . وكان المنطق وراء هذا القرار هو أن النسيج ينبغي ألا يتركز في منطقة الجزيرة (حاج عبد الله) حيث تقوم صناعة الغزل أيضاً ، بل يوزع على مناطق السودان المختلفة بهدف تعميم منافع هذه الصناعة على القطر كله . وعليه فقد صدر قرار إقامة مراكز للنسيج في بور سودان ، وجبال النوبة (كادوقلي) ، وجنوب السودان (منقلا) ، وشمال السودان (شندي) تعبيراً عن هذه الرغبة في توسيع ثمار التنمية على أقاليم السودان المختلفة . وقد واجهنا بسبب هذه المواقع كل أنواع المشاق خاصة بما يتعلق بنقل التجهيزات اللازمة لانشاء المصانع ، ونقل خيوط الغزل بل وتوفيرها في بعض الأحيان . بيد أن أخطر المعوقات التي دمرت الصناعة الوليدة هي النقص في الطاقة والوقود ، واختناقات النقل . فقد بقي مصنع بورت سودان للنسيج مثلاً والمجهز بقرابة ٧٢,٠٠٠ نول عاطلا عن العمل لمدة ثلاث سنوات بسبب نقص الكهرباء . وطبقاً لأرقام اجتماع باريس فإن بعض الصناعات قد شهدت تدهوراً حاداً في الفترة ما بين ١٩٧٧ — ١٩٨٣ . فإن كان إنتاج النسيج قد انحدر من ١٣٢,٦ مليون متر في ١٩٧٨/٧٧ إلى ٦٣,٢ مليون متر في ٨١/٨٠ فإن إنتاج الأحذية قد انحدر هو الآخر من ١٣,٦ مليون زوج إلى ٨,٨ مليون في خلال نفس المدة .

وأسوأ من كل هذا هو انعكاس التدني في الانتاج الزراعي على الصناعة خاصة صناعة النسيج . ففي نهاية السبعينات اضطر السودان لاستيراد الغزل من الصين ومصر لتشغيل بعض مصانع النسيج . ولا شك في أن أغلب ما تعاني منه هذه المصانع ، مثل غيرها من الصناعات ، إنما هي نواقص هيكلية لا تعالج إلا في إطار معالجة شاملة لقضايا الانتاج في السودان . كما لا بد أن يصاحب هذا العلاج ، بل يسبقه ادراك الدولة لأولوياتها الحقيقية . وقد قاد الموقف المتردي لصناعة النسيج إلى عقد اجتماع هام برئاسة النميري بوزارة الصناعة في العاشر من أغسطس ١٩٨٣ في إطار ما أسمته الصحافة « سلسلة الاجتماعات المكثفة التي يواليها سيادته لتحليل الوقائع ، والمعلومات في مواجهة المتطلبات الفعلية الناجزة » (الصحافة ١٩٨٣/٨/١١) . وقد صدرت عقب ذلك الاجتماع قرارات عديدة تتناول كل الجوانب المتعلقة بهذه الصناعة ، واتبعها وزير رئاسة مجلس الوزراء بتصريح قال فيه : « في الأيام القليلة القادمة ستتوافر لمصانع النسيج متطلباتها واحتياجاتها . . . وتحسم المشاكل التي

ثعابيها » . ومضت الأيام ، وتلتها الشهور ، واعقبها العام ومصانع النسيج قابعة في مكانها لا تريم .

لقد كان جيداً أن يجتمع الرئيس مع كل ذوي الاختصاص في حكومته لكيما يتدارسوا بصورة متكاملة في أداء قطاع صناعي هام كقطاع النسيج . بيد أن الأمر لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن قضايا الاقتصاد الأخرى : السياسة العامة للاقراض ، ترشيد الاستهلاك للطاقة وتوجيهها للقطاعات المنتجة ، سياسة الأسعار والأجور وانعكاساتها على العاملين . . الخ . كما لا يمكن النظر إليها بمعزل عن اختناقات قطاعات الانتاج الأخرى خاصة القطاع الزراعي والذي ما قامت الصناعات (ومنها صناعة النسيج) إلا كجزء يكمله ويحقق له فائدة إضافية . ومن المخزي حقاً أنه بعد عام كامل من ذلك الاجتماع وبعد عامين من المؤتمر الاقتصادي الأول الذي تداول فيه اقتصاديو السودان النقاش حول نفس هذه القضايا يجتمع الناس وينفضون لترداد الحديث المعاد المكرر والذي أوحى لنا وزير شؤون الرئاسة بأنه سيترجم إلى قرارات حاسمة « في الأيام القليلة المقبلة » .

ومن بين هذا الحديث المكرر ما دار في المؤتمر الزراعي السنوي الأخير والمنعقد بهيئة البحوث الزراعية (٢٨ — ٢٩ يوليو ١٩٨٤) . وإن تركنا جانباً التراشق المعروف بين مسؤولي الري والزراعة إلا أن بعض الحقائق تبقى ثابتة إذ لا خلاف فيها بين الأطراف ولذا ركزت عليها توصيات المؤتمر مثل توفر الوقود والمبيدات في مواعيدها ، تلافي النقص في قطع الغيار ، إنعدام الصيانة (كإشارة تقرير مؤسسة النيل الابيض إلى امتلاء الترع والبيارات بالطمي والأعشاب مما أدى إلى توقف بعض المشروعات ، وتقليص مساحات أخرى بالرغم من وجود الكراكات بالمؤسسة والتي تنقصها شاحنة تنقلها إلى مواقع العمل) . وانعدام الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع المشاريع المروية بين مهندس الري ، والقناطر ، وسلطات الزراعة .

ونقف عند الحادثتين الأخيرتين لأنهما نموذج لما نحن بصدده من سوء الإدارة ، وانعدام الأولويات ، والغياب الكامل للتعبئة السياسية وراء العمل النافع بدلاً من إرجاء المواكب . فإن تناولنا مثلاً شكوى مسؤولي الري حول انعدام الاتصالات السلكية واللاسلكية نجد مفارقة محزنة يجب أن لا يلهينا عنها فلاسفة التحرير بالحديث عن برامج التعمير التي يموّلها البنك الدولي . فقد عرف مشروع الجزيرة منذ سنيه الأولى ، وسائل الاتصال السلكي والتي كانت ، على بدائيتها توفر للمسؤولين الحد

الأدنى من الاتصال للضبط ، والتوجيه ، والمراقبة . لقد اختفت معالم وسائل الاتصال هذه لا نتيجة كارثة طبيعية او آفات فطرية وانما بفعل الانسان . . . قطعت الأسلاك أولاً لتباع عند تجار النحاس ثم اقتلعت أعوادها من بعد لتؤثث بها المنازل . وما أصاب هذا خطاً واحدا ، أو قرية واحدة وإنما انتظم المشروع كله وقد حدث هذا في واحدة من أكثر مناطق القطر وعياً سياسياً ومن أكثرها اكتظاظا بلجان تطوير القرى ، ومجالس الحكم الشعبي المحلي ، وفروع العمل للاتحاد الاشتراكي السوداني ومنظماته الجماهيرية . ما دار في خلد أحد بان هناك رابطة عضوية بين الحديث عن فعلية التنظيم وحماية وسائل الإتصال السلكي في الجزيرة . . . وبين هذه الفاعية وحماية مكتسبات الثورة ، وحماية المال العام . . . وبين الأداء السليم لأجهزة الاتصال هذه ومضاعفة الانتاج . . .

وعندما نتناول من الجانب الآخر شكوى مؤسسة النيل الأبيض الزراعية عن افتقارها لشاحنة تنقل بها « الكراكات » تصدمنا مفارقة أخرى حول الأولويات . فالدولة التي تفرخ الوظائف تفريخاً ، كما بينا من قبل ، لا لسبب إلا للإرضاء أو الترغيب مع كل ما يصحب هذا من امتيازات في الوقت الذي تعجز فيه عن توفير شاحنة أو شاحنات تعين على الإنتاج ، لا يمكن أن تكون دولة تعرف أولوياتها الحقيقية . ولعل الكاتب الذي غطى هذا المؤتمر الزراعي ، كان أكثر حساً بأولويات السودان واحتياجاته من أولئك الذين يصيغون القرار في أعلى المستويات . كتب الصحفي يقول : « قبل الدخول للجلسة الأخيرة في الاجتماع كان التلفزيون يعرض افتتاح دورة لوس أنجلس فكان بالطبع جاذباً للانتباه وكانت التعليقات كثيرة ومتنوعة . قال أحد الزراعيين هل يمكن أن نملك مثل هذا الاستاد . . . أهم من ذلك أن نحقق الاكتفاء الذاتي فإن أصحاب ذلك الاستاد لم يشيّدوه إلا بعدما حققوا الاكتفاء الذاتي من كل شيء » (الصحافة ١٩٨٤/٨/٥) . نعم لو أدرك صناع القرار بأن ما انفق وما أهدر على فندق قصر الضيافة كان اجدر به أن يوجه لقطاعات الانتاج . . . ولو أدرك صناع القرار بأن ما أنفق على صناعة رفضها الفنيون كما رفضها الوزراء (صناعة الإطارات) كان أجدر به أن يوجه لدعم احتياجات صناعة النسيج لكان السودان أحسن حالاً بصورة نسبية لا مطلقة بالطبع .

وعلى كل فإن أكثر الفصول إيلاماً في رواية الاقتصاد السوداني هو الفصل المتعلق بانتاج القطن الذي بلغ في سنة ١٩٧٤/١٩٧٣ ١,٢٥ مليون بالة ، وكان السودان

يحتل المرتبة الثانية بعد مصر بالنسة لحجم انتاجية الفدان . وقد إنحدر الانتاج في عام ١٩٨٠ ١٩٨١ إلى ٥٤٤,٠٠٠ بالة . كما انحدرت الإنتاجية إلى ما يعادل ربع إنتاجية مصر . وبالرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على الانتاج في موسمي ١٩٨٢/١٩٨١ و ١٩٨٣/١٩٨٢ نتيجة لخطة إعادة تعمير المشروع الذي يمولها البنك الدولي إلا أن حجم الإنتاج ما زال مساوياً لثلاثة أرباع ما كان عليه الحال قبل عقد من الزمان (٧٣ ٧٤) . وتشير الأرقام ، حول إنتاج القطن ، حسب التقرير السنوي للبنك الدولي في ١٩٨٣ (١٩٨٣/١١/١٠) إلى ما يلي :

السنة	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
حجم الإنتاج	٦٥٩	٣٣٢	٤٦٨	٥٦٦	٤٠٦	٣٣٦	٣٠٦	٤٦٠	٥٧٤
المساحه المزروعة	١,٣٠٠	١,٠٣٦	١,٠٣٥	١,١٨٧	١,٠٧٢	١,٠٨٥	٩٧٢	٨٦٨	٩٣٥
متوسط الإنتاج	٣,٦	٢,٢	٣,٢	٣,٣	٢,٦	٢,٢	٢,٢	٣,٧	٤,٢

(حجم الإنتاج بآلاف الأطنان ، والمساحة المزروعة بآلاف الأفدنة ، ومتوسط الإنتاج بالقنطار بالنسبة للفدان) .

أما فيما يتعلق بالنقل فقد بلغ حجم الشحن بالسكك الحديدية السودانية في عام ٧١/١٩٧٠ ما يعادل ٢,٨ مليون طن/كم بينما انخفض الرقم إلى ١,٥ طن/كم في عام ٨١/١٩٨٠ . كما أصبحت شبكة الخطوط الحديدية التي كان من المنتظر تحديثها ، كما ذكرنا في الفصل الثاني ، في حالة إنهيار تام . وذكر مدير عام السكك الحديدية لصحيفة الأيام (١٩٨٣/٤/١٧) بأن حوالي ٦٠ بالمائة من القاطرات قد توقفت تماماً عن العمل . وعزا ذلك إلى « نقص العملة الصعبة اللازمة لشراء قطع الغيار للوحدات المتحركة ، والمحركات ، والعربات ، والفناطيز ، ونقص الوقود » . كما تحدث أيضاً عن تآكل شبكة الخطوط الحديدية الذي أدى إلى نقص الطاقة الشحنية وبالتالي دخل المؤسسة . وحسب تقديره لقد أدى هذا إلى أن تتكبد المؤسسة خسارة تقارب ٤٠٠ مليون جنيه سوداني سنويا . ونعيد هنا إلى الذاكرة كيف أن الرئيس النميري قد أفرد فقرة كاملة في خطابه حول الإنعاش الاقتصادي لإنهيار السكك الحديدية متهما إياها بكل أنواع القصور .

ومع هذا فما أنف الرئيس ، تصحبه ثلة من فرسان النفاق ، في أن يشارك بعد بضعة أشهر من هجومة المقذع ذاك في « زفة » كبرى أقيمت في دار السكك الحديدية في الخرطوم وهي تحتفل بإنجاز العاملين . . . وما للعاملين شأن « بالزفة » وإنما هو

نفاق المنافقين ، وكذب المضللين . وهكذا نعمت عيون الرئيس المثقلة بالأرق من معاناة الجماهير ، واختناقات الانتاج للحظات بالنظر إلى الإنجازات في إعادة تعمير بعض العربات متناسياً مقولاته في العام المنصرم ، ومتناسياً الحقائق المؤرقة التي أفضى بها مدير عام السكك الحديدية لجريدة الأيام . ولا شك في أن الرئيس في شعوره الكامل بالإحباط قد أصبح يبحث عن أي تجمع هاتف يرد إليه شيئاً من الثقة بالنفس .

وكانت النتيجة المباشرة للإنهيار الإقتصادي هي انهيار الخدمات انهياراً كاملا . فقد أثرت أزمة الوقود ، كما أسلفنا ، على الإنتاج والأفراد على حد سواء . ولعل في اصطفاف طوابير مئات السيارات الخاصة وعربات الأجرة أمام « طلمبات » البنزين شاهداً على ذلك . بيد أن محنة الوقود الحقيقية ليس في ندرته فحسب (للأسباب العديدة التي أوردناها) وإنما في أسلوب استخدامه . وحسب الأرقام الرسمية فإن قطاع النقل وحده يستأثر بستين في المائة من المنتجات البترولية في حين يبلغ نصيب قطاعات الإنتاج الأساسية ١٢ بالمائة للزراعة و ١٥ بالمائة للصناعة و ٨ بالمائة لتوليد الكهرباء . وتستأثر الخرطوم وحدها بحوالي ٦٥ بالمائة من مجموع استهلاك القطر من البنزين تذهب ١١٠,٠٠٠ طن منه (أي ٨٠ بالمائة) للسيارات الخاصة وعربات التاكسي (بيان وزير الطاقة أمام مجلس الشعب ١٩٨٢/١١/٢٨) . وأخطر ما في هذه الأرقام هي أنها تكشف الأولويات الحقيقية للنظام . فإن كان نصيب كل أقاليم السودان المنتجة هو ٣٥ بالمائة من واردات النفط ، وإن كان النصيب الكلي للزراعة والصناعة لا يتجاوز ٢٧ بالمائة فمن البديهي أن تنهار الصناعة ، ومن الطبيعي أن لا تنسل الأرض ، ويقضم شجرها . وما هذا هو حال نظام جاء ليسد خصاصة أهل السودان ، ويجعل من أرضنا المعطاء بحق سلة لغذاء العالم .

وطبيعي أيضاً ، والحال هذه ، أن يصبح انقطاع التيار الكهربائي أمراً مألوفاً يستمر لعدة أيام أحيانا . أما شبكة الهاتف فأمرها عجب بالرغم من جهود السبعينات لإنشاء محطات الأقمار الصناعية وشبكات المايكرويف والتي انتظمت السودان كله . وفي غمرة ذلك الانهيار الوبائي لم تنج الخطوط الجوية السودانية من ويلات هذا « الفايروس » فاصبحت تسمى خطوط « إن شاء الله » نسبة لعدم انتظام مواعيد رحلاتها . وما كان إشكالها هو قدرة الفنيين فيها والذين تختطفهم « السعودية » ، و « الكويتية » و « عالية » . مشكلتها كمشاكل غيرها هي الانهيار

الإداري والذي ينعكس في فقدان الانضباط الأدائي ، وعدم التوازن بين احتياجات العمل و لقوى العاملة ، والخلط بين مفهوم الإدارة كعلم وفن لها مقوماتها ومفهوم الضبط والربط العسكري أو الكفاءة المهنية في فن الطيران . ومشكلتها كمشكلة الهاتف وغيرهما ، هي الاهدار الكامل للأولويات في توزيع الموارد . فمبلغ المائة مليون دولار الذي ذهب لجيوب سماسرة البترول (حسب تقديرات اللجنة الاستشارية بباريس) كانت تكفي لمعالجة جزء من المشاكل العاجلة التي تعاني منها هذه المؤسسات مثل سداد الفواتير الخارجية للقمر الصناعي المركزي حتى لا تتعطل اكثر من نصف خطوط السودان الخارجية (تعطلت هذه الخطوط تعطيلاً كاملاً لمدة ستة أيام في نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٨٤ مما قضى بعزلة السودان تلكسياً وهاتفياً طوال هذه المدة لعدم سداد متأخرات لا تزيد عن ربع مليون دولار وهي أقل من نصف ما أمر النميري بتحويله لانفاق مكاتب المؤسسة العسكرية الاقتصادية بلندن) ، وسداد فواتير الوقود للشركات الأجنبية في المطارات الخارجية حتى لا يضطر قائد طائرة الخطوط الجوية السودانية أن يستدين المال من الركاب لسداد قيمة الوقود كما حدث في مطار « لارناكا » بقبرص نسبة لرفض الشركات أسلوب التعامل المتداول (التوقيع على إيصالات الاستلام) . ومن المحزن حقاً ان يكون هذا هو مصير الخطوط الجوية السودانية والتي كانت هي الثانية في افريقيا بعد شركة مصر للطيران والثالثة في الوطن العربي بعد نفس الشركة وشركة الطيران اللبنانية (إير ليبان) . بل من المؤسف حقاً أن يكون هذا هو مصير المؤسسة التي استدعي مديرها الأول عبد الباقي محمد من جانب اللجنة الإقتصادية للأمم المتحدة بأديس أبابا في مطلع الستينات ليضع الأسس لخطوط الطيران الناشئة في افريقيا الحديثة العهد بالاستقلال .

ومهما يكن من أمر فإن السيارات ، والطاقة الكهربائية ، والهاتف ، والطيران يمكن أن تحسب كماليات يعيش الانسان بدونها ، كما عاشوا في مطلع القرن . ولكن واقع السودان في أخريات أيامه ، كما أراده له رئيسه ، إن لم يكن لشيء فلسياساته المتناقضة والمتعمدة « تكتيك الارباك » ، ولإفساده المدمر والمتعمد (سياسة الترضيات) قد أصبح أقسى حالا ، باعتبار نسبي ، مما كان عليه الناس في القرن الماضي فحرمان الشعب من وسائل الراحة هو نقطة البدء لا النهاية في العذاب اليومي فالماء مثلاً (والذي هو لسبب ما عنصر حيوي للحياة البشرية) قد أصبح غير

صالح للشرب في أكثر من عام وبلغ الأمر ذروته في عام ١٩٨٣ . وفي واحد من هذه الأعوام ظل الناس يشربون الماء الملوث في الخرطوم، وهم يستمعون إلى البيانات الرسمية حول الفيضان وأثره على الماء . ولم يمض أسبوع حتى صدرت الصحف تحي صدر صفحاتها بما يلي : « الرئيس يعود من بورت سودان يحمل الشب في طائرته » . وبانطبع صلح الأمر بوصول الشب وأصبح الماء طهورا . ما تساءل أحد ولا سوئل أحد : إن كان الأمر بهذه البساطة فلماذا حمل أهل الخرطوم على ما حملوا عليه ؟ ما هو مصير الذين ادعوا أن قضية الماء هي الفيضان ؟ أي نظام هذا الذي يحمل رئيسه على نقل الشب على طائرته الخاصة ؟ وأي نظام هذا الذي لا يفكر رئيسه في دلالات مثل هذا التدني في عمل صناع القرار الكبير (مثل الرئيس والذي هو نفسه « الكفيل بحسن سير المؤسسات » بنص الدستور) .

إلا أن أحداث صيف ١٩٨٣ كانت أبلغ في دلالاتها . فأهل الخرطوم . قد عرفوا ماء الشرب النقي منذ عهد برمبل وكروفورد وحسبوا هذا أمراً بديهياً في حياتهم . وظل هذا هو حالهم فيما تلا من عهود بما في ذلك عهد مايو والتي كان واحد من أهدافها في برامج العمل المرحلي هو توفير ماء الشرب النقي تدريجيا في جميع أنحاء السودان . وبالرغم من هذا فقد كتب على أهل الخرطوم أن يشربوا « الطين » . واصدرت وزارة الطاقة يومها بيانا تبرر به المحنة بقولها إن نسبة الترسب في مياه النيل قد بلغت ٧٠ بالمائة بالنظر للفيضان الأخير ، ولكن بالرغم من ذلك فإن الماء صحي صالح للشرب (الأيام ١٤ اغسطس ١٩٨٣) . وجاء رأي الأطباء في وزارة الصحة ليقول بأن تلك المياه ملوثة بالبكتريا . وفي معرض رده على سؤال وجهته إليه نفس الصحيفة أجاب المدير العام لهيئة المياه بأن « هذه حالة طارئة ولن تستمر لأكثر من أيام معدودات . . . وإن الهيئة قد أخذت كل الاحتياطات اللازمة بالنسبة لهذه القضية مستقبلاً حيث وصلت مؤخراً بميناء بورت سودان طلمبات جديدة ذات مواصفات جيدة . . . حيث ستقوم هذه الطلمبات بسد النقص الفني للطلمبات الحالية » .

وتكشف هذه القضية عن شيئين أولها سوء الإدارة بمعنى أن لا يدرك المسئولون الكوارث إلا عند وقوعها وثانيها الاستهتار الذي ينعكس في تناقض البيانات وتضاربها بين المسؤولين في قضية حيوية مثل قضية ماء الشرب . كما يشير التضارب أيضاً إلى مدى الاستهانة بعقول الناس بإيراد مبررات فاجرة مثل الحديث عن نسبة الترسب التي بلغت ٧٠ بالمائة في الماء . فإذا كان الماء يشكل ٧٤ بالمائة من

جسم الإنسان فإن الترسب الطيني الذي يبلغ ٧٠ بالمائة في الماء يجعل من هذا الماء جداراً سميكا ، سماكة بعض العقول الصفيقه، لا نهرا يجري ، وماءً يسيل . وقفت يومها . عند الاستهانة بالعقول أكثر مما وقفت عند تدني الإدارة والقصور ، والولوج في الأكاذيب . . . وقد رأيت في تلك الاستهانة انعداماً كاملاً لـلاستحياء من الله وخلقه . وما كان هذا شأن النظام الذي أقمنا قواعده على ما حسبناه حقاً وحملنا رئيسه على أن يقول : « إن الثورة لا تعد النجوم ، ولن تعدكم النجوم » . وعادت بي الذاكرة إلى حادث صغير، عظيم الدلالة في عام ١٩٧٣ .

فقد تلقيت يومها النائب الاول اللواء محمد الباقر في مكتبه وقد انصرمت ساعات العمل الرسمي . . . وقال الرجل انه في انتظار سكرتيره الذى بعث به ليستكشف الطريق حتى يرى مواقع طوابير السيارات امام طلمبات البنزين ليتفاداها . وكان الناس يومها يعانون واحدة من المشاكل الموسمية لا اليومية ، التي تعقب انقطاع خطوط السكك الحديديه في شرق السودان ابان فصل الامطار . قلت للباقر ، والذى كان دوما يقود سيارته بنفسه ، «أو تخشى الجماهير!» . أجاب الرجل ، ببساطته المعهوده : «اخوك انا . . . لا أخشاها وانما استحي من ان يراني الناس اقود سيارتي وهم ينتظرون الوقود في حر الاصيل القائظ في الخرطوم» . . . فحتى هذا القدر من الاستحياء قد افتقده الناس في حكامهم . . .

ونعود للحديث عن فجوة ميزان المدفوعات . فطبقا للارقام التي قدمها بنك السودان الى نادى باريس ، بلغت واردات السودان سنة ١٩٧٧/٧٨ ما يزيد على ١,٣ بليون دولار وارتفعت الى ١,٨٨٥ بليون دولار سنة ١٩٨١/٨٢ . وقد انخفضت الواردات بما يعادل ١٤٢ مليون دولار بين عامى ١٩٨١/٨٢ و١٩٨٢/١٩٨٣ . كما مول جزء كبير من هذه الواردات عن طريق الاستدانة للامد القصير والمتوسط . واتضح ، خلال اجتماع المجموعه الاستشارية الخاصة بالسودان في ديسمبر ١٩٨٣ ، أن معدلات الفائدة الحقيقية الفاحشة التي يدفعها بنك السودان على قروضه قصيرة الاجل مثل القروض القصيرة الخاصة بتمويل واردات النفط هى احد العوامل الخارجية ذات الاثر المباشر في اتساع الفجوة في ميزان المدفوعات خاصة في ١٩٨٢/٨٣ (وهنا يجب ان لا تغيب عن الذاكرة عصابة القصر والعلاقة اليمنية) . وطبقا لارقام اجتماع باريس كان السودان يدفع ثمنا لوارداته النفطية يزيد بما يجاوز ١٠٠ مليون دولار سنويا عن اسعار السوق الفورية للنفط وقد ذهب جزء كبير من هذه المبالغ في العمولات و«الاكراميات» . ولهذا السبب

الندات حيث اجتماع باريس السودان على شراء حاجاته من الوقود عن طريق مناقصات تنافسية يدعى اليها مصدرو النفط المعروفون بدلا من السماسرة (الوسطاء) . كما قرر مساعدة السودان بتنظيم صندوق خاص تسهم فيه الدول الراعبة لسد الفجوة في ميزانية استيراد النفط للسودان . وبعبارة اخرى فقد جاء الاقتراح من مجموعة باريس كمحاولة لايقاف الهدر الناجم من الفساد في عمليات شراء النفط . وقد تقرر ان تودع الاموال اللازمة لهذا الصندوق (٤٠ مليون من الولايات المتحدة ، ٦٠ مليون من المملكة السعوديه ، ٢٥ مليون من دول اوروبا) في حساب خاص بمصرف محدد على أن يقوم السودان بتوفير ما يربو على المائتي مليون دولار من حصيلة صادراته . وكم كان غريبا ان يذاع امر اقتراح هذا الصدوق في الخرطوم كانجاز من انجازات الرئيس دون اشارة للظروف التي قادت له ، والاطار الذى نوقش فيه ، والنقد العنيف الذى صحبه لاسلوب السودان في استيراد الوقود . وهكذا صدرت الصحف تقول : «وكان الرئيس قد طرح فكرة انشاء الصندوق عند زيارته للولايات المتحدة مؤخرا واوروبا . وقد تباحث في ذلك مع عدد من المسئولين في الحكومات المختلفة والمنظمات الدولية بهدف تأمين احتياجات البلاد من هذه السعة الرئيسية . وقد وجدت الفكرة تجاوبا كبيرا من كل الجهات التي اتصل بها» (الصحافه ١٩٨٤/٦/١١) . وما اقدر الانسان على خداع نفسه . ولكن مالنا نعجب ونحن نعيش في دولة «الحسن بن صباح» هذه ، حيث يطالعنا ناطقها الرسمي كل صباح بانباء وزير الاقتصاد الذي تشرف بمقابلة الرئيس ليزوده بنصائحه ، ومدير الجامعة الذى يتزود بالنصائح ، وكبير الجراحين الذى يتزود هو الآخر بالنصائح .

بيد ان صفقات النفط المشبوهة لم تكلف السودان ملايين الدولارات التي اهدرت في العمولات و«الاكراميات» فحسب وانما كلفته ايضا ما هو اثمن من ذلك . تلك كانت خسارته لاصدقائه الاوفياء ، وعلى رأسهم السعودية والكويت اللذين ماكانا ليترددان في مساعدته . وقد تعرضنا في الفصول السابقة الى نماذج من الصفقات المشبوهة التي عقدت مع رجال الاعمال في مجال النفط السعودى الخام وتكريره ومنها تهريب جزء منه للسوق الفورى . اما بالنسبة للكويت فقد ظل السودان يستورد منها المواد المكررة المتنوعة في السنوات الأولى من الثمانينات . على شحنات تبلغ كل منها ٢٠ ألف طن . وقد تم شراء واحدة من هذه الشحنات في

صفقة مباشرة بين الحكومتين بلغت قيمتها ٨ مليون دولار ، اما الشحنتين الاخرتين والتي تم شراؤهما عن طريق الوسطاء فقد دفع السودان ١٠ ملايين دولار ثمنا لاحداهما بينما دفع ١٢ مليون دولار ثمنا للاخرى . وما زالت حكومة الكويت تنتظر ثمن الصفقة المباشرة في حين تم تسديد ثمن الصفقتين (اللتين حظيتا ببركة الوسطاء) قبل مدة طويلة . وهكذا لم يخسر السودان ٦ ملايين دولار فحسب بل خسر ثقة اصدقائه ، لا لسبب الا ليوفر للبعض شيئا من «الاكراميات» لا مجال للحصول عليها الا عبر السماسرة . وبالطبع كان في مقدور السودان ان يستمر في الحصول على المواد البترولية الكويتية عبر تمويل دائم ودائر ان قام بسداد قيمة شحنته الاولى في حينها . وما فعل السودان هذا الاحماية لمصالح الوسطاء الذين اصبحوا اصحاب «المصلحة الحقيقية» في الثورة .

ان الرئيس النميري لا يكل من لوم الأوضاع الاقتصادية الدولية على ما حل بالسودان من مصائب إقتصادية ، متجاهلاً ما ألحقه بالسودان من أذى بسياساته . وليس هنالك من ينكر أثر الأوضاع الدولية على الاقتصاد السوداني ، بل إن مستشاري الرئيس النميري هم أكثر الناس إدراكاً لهذه الحقيقة . . وقد أشار نادي باريس ، في جملة ما أشار إليه ، إلى الجفاف الذي حل بالسودان سنة ٨٢/١٩٨١ وإلى الأوضاع الاقتصادية الدولية غير المواتية . ولكن ذلك لا يبرىء ساحة النظام من خطل سياساته الاقتصادية والفساد اللذين لم يكن أثرهما بأقل خطورة وضرراً على الاقتصاد السوداني من الجفاف والكساد الدولي .

كانت المؤسسة العسكرية ، وهي لا تعدو أن تكون أحد معالم الفساد في السودان ، مشكلة أخرى خلقها السودان لنفسه بنفسه ، وأولاها نادي باريس إهتماماً خاصاً في اجتماعاته . فقد أعرب التقرير النهائي للنادي عن قلق الأعضاء البالغ حول عزم المؤسسة على « توسيع عملياتها لتدخل مجال النقل والصناعة والصيرفة والاسكان » . وكان الغرض من تأسيس هذه الهيئة ، فيما قيل ، هو تلبية احتياجات الجيش . ولكنها وبعد سنوات قليلة أصبحت عملاقاً اقتصادياً (تحمله قدمان من طين) يسير على غير هدى في كل مجال من مجالات الاقتصاد . فالمؤسسة لا تنافس مشروعات أخرى للقطاع العام تدخل ضمن برنامج الاستثمار العام فحسب بل وتتصرف أحياناً عكس متطلبات هذا البرنامج ، كما تنحرف عن أهدافه أحياناً كثيرة أخرى .

ولأن السودان قد أضحى مسرحاً يصول ويجول فيه بطل واحد فمن الضروري أن نعطي القارئ لمحة عن مواهب الرئيس في الإقتصاد وفي الذرع الاقتصادي . في طريق عودته من الولايات المتحدة حيث أجريت له بعض الفحوص الطبية توقف الرئيس النميري في لندن . وفي حديث لجريدة الشرق الأوسط (١٩٨٣/٢/٢٠) قال : « الحمد لله الصحة جيدة ، ورحلتي لأمريكا لا تعني شيئاً أكثر من فحوصات روتينية سنوية ، وقد طمأنتنا هذه الفحوصات على أن كل شيء على ما يرام . إلا أن الأطباء أصروا على أن نأتي لهم في كل (نوفمبر) وليس في كل (يناير) . وسنداوم على المجيء في نوفمبر » . هذه هي الفاتحة والتي تكشف عن مدى الغرور الذي انتاب الرجل . فكل شيء على ما يرام طالما أن صحته « عال العال » . . . نعم كل شيء على ما يرام وقد ذهب الرئيس إلى واشنطن بعد أن أقصى نائبه الأول ، وطرد ما يزيد على العشرين من قيادات الجيش ، وحل التنظيم السياسي ، واتهم كل قياداته بالجبن ، و « صارع » تلاميذ المدارس في طرقات مدن السودان من كريمة شمالاً إلى رمبيك في الجنوب ومن الأبيض غرباً إلى بورت سودان في الشرق فأردى منهم قرابة العشرين قتيلا . نعم كل شيء على ما يرام ، والأمير تنتظره أشياء : معركة غير دامية مع القضاة ، وحرب راعفة منهكة في الجنوب . وما كانت هذه فقط هي المحن التي عايشها وسيعايشها الرئيس . . . كانت هناك أيضاً محنة أخرى اسمها الانهيار الاقتصادي .

وفي معرض الرد على سؤال حول أزمات السودان والمشاكل التي يعاني المواطن السوداني في حياته اليومية كأرتفاع الأسعار ، أزمة الأجور ، انقطاع الكهرباء والماء . . إلخ . أجاب النميري بأن هذه المشاكل مشاكل عامة في العالم ككل ، مشاكل تضخم عالمي . « وكمثال فإن وجودنا في إنكلترا أتاح لنا فرصة مشاهدة بعض أزماتها هذه الأيام . كيف ينخفض الجنيه الاسترليني . . وما يتبعه من ارتفاع في الأسعار . فهذه مشاكل يقابلها الإنسان في كل دولة ، كيف نقابلها ؟ ولله نحن نقابلها بالتنمية والعمل الجاد » . ولا شك في أن من يطلع على هذا التحليل الاقتصادي لقضايا التضخم العالمي ، ومشاكل انخفاض الاسترليني (لعوامل أغلبها خارجية) ومقارنة هذا بما يقع في السودان ليس في حاجة لأن يتساءل عن أسباب معاناة أهل السودان . فإن كان الرئيس قد عنى ما يقول يصبح أساس أدواء السودان هو قصور قيادته الفكرية عن إدراك طبيعة مشاكلها . وإن لم يكن قد عناه فإن

التصريح يتم إذن ، عن قدر غير يسير من الاستهانة وخداع النفس ، فالعليمون بأبسط قواعد الاقتصاد لا ينخدعون بمثل هذه التبريرات الساذجة .

ومضى محرر الشرق الأوسط يسائل الرئيس حول أزمة ديون السودان والتي حددها المحرر بمبلغ ٧ بليون دولار . ومرة أخرى اندفع النميري في مغالطات محزنة مسيئة لعقول الناس . قال النميري : « إن عملية حصر الديون عملية صعبة جدا . الناس حين تتحدث عنها تضمنها أرقاماً لا نعتبرها ديونا . فمثلاً دول العالم العربي ، نأخذ منها أحياناً هبات أو قروضا . وهي دائماً ديون ميسرة ، سدادها على مدى ٣٠ او ٥٠ سنة . هذه احياناً تضاف إلى ديون البنوك التي تأخذ ١٦ بالمائة أو ١٥ بالمائة مثلا . ويضاف لكل هذا ديون البنك الدولي أو المنظمات الدولية مثلاً التي تعطى بأرباح ١ بالمائة أو ٢ بالمائة لخمسين أو ستين سنة » . وما أقتنع المحرر بل ذهب يسأل : هل لكم ان تطرحوا الرقم الحقيقي للديون المستحقة على السودان . فأجاب النميري : « أنا اعتقد أن ديوننا كلها ٧٠٠ مليون » . وعند ما سئل إن كانت هذه هي ديون عام واحد أجاب النميري : « كلها . . . ديوننا كلها ٧٠٠ مليون . ولم تصل حتى لبليون واحد . لذلك نحن لا نترنح » . ولا شك في أن محافظ بنك السودان قد قضى ليلة كبيسة وهو يقرأ حديث رئيسه الذي لا تزعجه الديون . . . ولا شك في أن هذا هو أيضاً حال موظفي بنك السودان الذين ظلوا يلهثون وراء مصارف العالم لحصر ديون بلادهم (والتي لم تتوفر المعلومات عن جزء كبير منها لدى البنك المركزي خاصة تلك التي تمت دون مشورتهم ومشورة وزارة المالية . بل وفي بعض الأحيان بالرغم من مشورتها) . وما أجداهم اللهاث وراء الإدارات الداخلية والمصارف الخارجية حتى اضطروا ، على عهد بدر الدين سليمان ، للاستنجاد ببيت خبرة أجنبي هو مورقان قرينفيل ليقوم بحصر هذه الديون . ويأخذ الأمر بعداً مأسوياً عندما نعلم بأنه في نفس الوقت الذي كان يتحدث فيه الرئيس النميري لجريدة الشرق الأوسط في لندن وهو يقول بأن مجموع ديون السودان لا تزيد عن ٧٠٠ مليون دولار وكان وزير ماليته ابراهيم منصور يعقد مؤتمراً صحفياً في عاصمة الخلافة ليتحدث فيه عن « انجازاته » مع نادي باريس . وحول نادي باريس قال الوزير « إن علاقتنا مع الدول العربية علاقة ذات طابع خاص وظلت دائماً وابدا خارج نظام التعامل العام مع الدول الأخرى سواء كدائنين أو شركاء في التنمية أو متعاملين في دعم ميزان المدفوعات . . أما فيما يختص بالجدولة فهذه المجموعة من الدول العربية الشقيقة هي أكبر الدائنين

بالنسبة للسودان وقد ظلت تقبل منا ما تستطيع ظروفنا أن تجود به دون أن تفرض شروطاً معينة للجدولة أو السداد . كما ظلت تغض الطرف في كل حالات التأخير . أما نادي باريس فهو يتكون من مجموعة الدول الغربية وهي الولايات المتحدة . ودول المجموعة الأوربية. واليابان، وبعض الدول الاسكندنافية.. وهذا لا يعني أن هذه هي الدول الدائنة للسودان فقط » . وأشاد الوزير بدور هذه الدول في دعم السودان لتجاوز أزماته وهو يقول : « في ظروف العالم الحالية الذي يشكو في كل دوله الصغيرة والكبيرة من الكساد الاقتصادي. وحتى دول النفط هناك مشاكل في تدني أسعارهم وانخفاض انتاجهم . . . في هذه الظروف لا بد أن نعي بكل العقل مدى التقدير ومدى التضحية التي قام بها المجتمع الدولي في توفير ٧٤٠ مليون للسودان وفي تأجيل مطالب هذا العام بستمائة مليون دولار في مجموعها . . . أعتقد انها ظاهرة يجب أن لا تغيب دلالتها عنا » . (الأيام ١٩٨٣/٢/٢٤) . وربما قال قائل بأن رئيس السودان ورجال اقتصاده يستقون معلوماتهم من مصادر مختلفة . ولكن واقع الأمر هو أن الاقتصاد عند النميري إنما هو خليط من الأوهام والأماني ، والشعارات ، والأرقام التي تفرخ تفريخا . في مناسبة أخرى قال النميري لمدير تحرير جريدة عكاظ السعودية (٨٤/٥/١٣) عندما سأله الأخير عن حجم ديون السودان والتي تبلغ ٧ بليون دولار (حسب تقديرات عكاظ) بأن: «سبعة بليارات من الدولارات هي ديون السودان ، كما تقول ، وأقل من ذلك كما هو الواقع . والسؤال ما الذي يعنيه هذا الرقم مجرد سبعة بليارات . وذلك في إطار خسارة سوق تجارية واحدة ، في عاصمة عربية واحدة جرى الإعلان عنه منذ شهور . ومع ذلك فديون السودان لم تكن للإستهلاك ، بل إنها بقيمتها وقد تضاعفت وتضاعفت وتضاعفت . هي آلاف الكيلو مترات من الطرق ، ثالث أكبر مصانع السكر في العالم ، مساحات زرعية جديدة تساوي أربعة أضعاف ما كان مستثمراً في السودان خمس جامعات جديدة ، مئات المدن ، آلاف المدارس ، عشرات المصانع ، شبكة للاتصالات غطت المليون ميل مربع . ديون السودان ، لا تقارن بمئات البلايين المستحقة على دول كبرى كديون ، ولا على دول صغرى كمضاربات . ديون السودان تعطي عائدها إنتاجات وتقدماً اجتماعيا . ونحن قادرون على الوفاء بها ، يعرف العالم ذلك ويعترف » .

قلنا في موقع سابق إن السياسي قد يبالغ في القول في بعض خطراته الشفاهية إلا

أن الحرف المكتوب مسؤولية . فعندما ينكر رئيس السودان في حديث مكتوب حجم ديون بلاده كما حددها مسؤولوه وفاوضوا العالم بشأنها يصبح الأمر استهتاراً لا يدانيه استهتار . وعندما يتقحم رئيس دولة بالإشارة لاقتصاد دولة أخرى كإشارته لما أسماه ـ انهيار « سوق تجاري » في عاصمة عربية مشيراً إلى سوق المناخ (وهو سوق مالي لا تجاري) دون مبرر لذلك (فاقتصاد الكويت ليس هو اقتصاد السودان ، وطاقته الاستيعابية للهزات العابرة ليست كطاقة السودان ، وطبيعة مشكلته ليست كمشكلة السودان) ـــ يضحي الأمر فضولاً ما بعده فضول . وعندما يقول رئيس السودان ، وهو سيد العارفين بشؤون بلاده (أويفترض فيه أن يكون) إن ديون السودان لم تكن للإستهلاك بل «إنها بقيمتها قد تضاعفت» ، في الوقت الذي يتحسر فيه مسؤلو الاقتصاد عن الإتجاه السلبي الذي توجهت إليه هذه الديون ، لا نملك إلا أن نقول : « اللهم لا تمحننا ولا تبلينا » . فلو حدث أن ذهبت ديون السودان لما قال النميري إنها قد ذهبت إليه لما كان هناك لهاث وراء إعادة الجدولة ، ولما سعى العابدون من رجال اقتصاده بين باريس وواشنطن أكثر من سعيهم بين الصفا والمروه .

قلنا إن هناك كبير شك في أن النميري يستقي معلوماته من نفس المصادر التي يستقي منها رجال الاقتصاد السوداني ، ومن بين هؤلاء الاقتصاديين واحد خرج على الناس في صحف السودان لا في « عكاظ » و « أم القرى » ليقرأ أرقام الديون قراءة مختلفة . وقال ذلك المسؤول : « إن ما ذهب إلى التنمية من بين الديون البالغ قدرها ٧,٢ بليون دولار لا يزيد على ٢ بليون . أما أغلب تلك الديون فقد اتجهت نحو الاستهلاك . ولو ذهبت كل هذه الديون للتنمية والإنتاج لكنا اليوم في حال أفضل » . هذا هو ما قال به يسري محمد جابر نائب وكيل وزارة المالية لشؤون القروض والمساعدات الخارجية لمجلة (سوداناو) في ٦ يونيو ١٩٨٤ . وجابر ، فيما تشير وظيفته هو الرجل الذي يمسك بدفاتر النظام ، ومجلة (سودناو) هي صحيفة وزارة إعلام السودان الرسمية . وستجيء القارعة في العام المقبل عندما تصل خدمات ديون السودان السنوية إلى مبلغ بليون دولار حسب الأرقام التي نقدها صندوق النقد للسودان في سيتمبر ١٩٨٤ . ومما يزيد من خطورة هذا الموقف أن حملة متأخرات السودان عن السداد من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي ستصل في نهاية هذا العام (١٩٨٤) ما يقارب المائه مليوناً في الوقت الذي

تبغ فيه متأخرات الدول الأخرى للصندوق (كل العالم) ١٦٢ مليون . والعجز عن الإيفاء بديون الصندوق هو قفل لكل أبواب الاستدانة في العالم بل إن متأخرات بهذا الحجم لم يعرفها الصندوق حتى مع زائير والتي كان يضرب بها المثل مما حمل الصندوق على أن يعين لها شيئاً أشبه بالقوميسار للإشراف على مصرفها المركزي . ولا يلومن أحد خبراء السودان الذين كان يقول لهم النميري ، على عهد مأمون بحيري ، « أنا لا ترعبني الأرقام » . ولا يلومن أحد قدرة الإقتصاد الوطني مع كل إمكانياته الحافلة والعون الذي توفر له من أشقائه — وهو عون تغبطه عليه دول كثر — على احتواء مثل هذه المشاكل إن لم يجنح بسبب سياسات الإفساد القصدية إلى تبديد الملايين على العملاء ، وأصدقاء العملاء بالداخل . ولا يلومن أحد الإقتصاد الدولي المتردي وعلاقاته الظالمة غير المتكافئة لأن هذا التردي لم يَحُلْ دون الهند من أن تعلن على صندوق النقد بأنها غير راغبة في الاستمرار في السحب مما وفر لها الصندوق من حقوق السحب الخاصة (٦ بليون دولار) عندما استطاعت بجهدها الذاتي أن تقوم موازينها . ولم يحل دون بنقلادش وسداد ديونها في مواقيتها للمنظمات الدولية بما في ذلك البنك الإسلامي في جدة . ولم يحل دون تونس أن تفعل نفس الشيء . فهذه دول ثلاث نامية فيها الكبير ، والمتوسط ، والصغير . إن ظلم الوضع الاقتصادي الدولي ينعكس ، بحق ، بالنسبة لكل دول العالم الثالث في قدرة هذا العالم على التنمية الشاملة ، والحل الجذري لمشاكله . بيد أن الذي نحن بصدده الآن هو توفير أساسيات الأساسيات : الماء ، والغذاء ، والدواء ، والتعليم الذي هو ضروري كالماء والهواء . وما العجز عن تحقيق هذه الأساسيات في أية دولة الا تعبير عن عجز هذه الدولة عن تبين أولوياتها الحقيقية .

إن فيما قدمنا من نماذج عديدة لاختلال هذه الأولويات في السودان ، ودور الرئيس النميري في ذلك الاختلال كشف للداء وأس الداء . ولعل فيما أورده يسري محمد جابر ما يؤكد بعض ما ذهبنا إليه من دعاوى حول مغالطات النميري بشأن توجه الديون للتنمية . وعلى كل فإن حصة اعتمادات التنمية لم تتجاوز أبداً ٢٥ بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي (٢٤,٥ بالمائة في ١٩٨٢/١٩٨٣) بل إنها تدنت إلى ٢٠,٤ بالمائة في ١٩٧٨/٧٩ . فالنفقات الجارية ما زالت تشكل مصدر الإنفاق الرئيسي (٥٦,٦ بالمائة في ١٩٨٢/٨٣) . وبالرغم من أن حصة النفقات الجارية في إجمالي الأنفاق العام قد انخفضت تدريجياً خلال الفترة من ١٩٧٨/٧٩ ١٩٨١/٨٢ إلا

أن هناك عدة حقائق تستحق الذكر . إن نظرة للجدول أدناه الذي وضعته الحكومة السودانية في متناول اجتماع باريس تبين أن حصة الدفاع والأمن من النفقات الجارية تشكل ٢١ بالمائة بينما تشكل حصة التعليم والخدمات ١٣,٢ بالمائة فقط . وفي الواقع فقد ازدادت نفقات الدفاع والأمن (أمن النميري) ، من ١٣,٤ بالمائة إلى ٢١ بالمائة خلال تلك الفترة . إن هذه الزيادة تصبح أمراً مؤسياً إذا ما تذكرنا أن السودان قد تحلل من التزامات عسكرية متعددة مثل احتفاظه بقوة عسكرية في سيناء حتى سنة ١٩٧٧ . ولعل حل مشكلة جنوب السودان هو خير مثال على ذلك ، خاصة وقد قلنا للعالم حينذاك بأن الذي دفعنا للحل السلمي هو أن السودان لا يستطيع أن يقاتل ويعمر في نفس الوقت . أما الآن فإن أموالاً طائلة ، أموالاً حقيقية ، يجرى تبديدها إبقاء للنميرى في السلطة (الأمن الخاص) وتسديداً لفواتير أخطائه بل خطاياه السياسية . وهل بعد الحرب في جنوب السودان من خطيئة ؟

جدول مصروفات الحكومة المركزية
٧٩/١٩٧٨ — ٨٣/١٩٨٢
(النسبة المئوية من مجموع الإنفاق الكلي)

المنصرفـــــات	٧٩/١٩٧٨	٨٠/١٩٧٩	٨١/١٩٨٠	٨٢/١٩٨١	٨٣/١٩٨٢
الجارية	٧٠,٣	٦٩,٥	٦٦,٨	٦٥,٦	٦٥,٦
التنمية	٢٠,٤	٢٣,٨	٢٣	٢٠,٦	٢٤,٥
الأسهم	٩,٣	٦,٦	٣,٩	٢,١	١,٧
أعمال أخرى	—	—	٦,٣	١١,٧	٨,٣

توزيع المصروفات الجارية

الدفاع والأمن	١٣,٤	١٦,٦	١٥,٦	٢١	—
التعليم والصحة	٧,٩	٨	٧,٨	٨,٥	—

ديون السودان بملايين الدولارات الأمريكية (١٩٨٢/٦/٣٠)
إحصائيات صندوق النقد الدولي

١ ـــ ديون الهيئات والمنظمات الدولية		١٢٣٥
٢ ـــ الديون الثنائية		
نادى باريس	٥٨٣	
الدول الصناعية الأخرى	١٥٨	٢٥٠٨
السعودية	١٠١١	
الكويت	٧٥٦	
٣ ـــ ديون المصارف الخاصة المجدولة		
نادي باريس	٥٦٠	
البنوك الأخرى	٩٧٣	١٥٤١
مصادر أخرى	٨	
المجموع		٧٠١٥

ومن جانب آخر نتيجة لهذا الوضع الإقتصادي المتردي ، واصل إرتفاع نفقات المعيشة منحناه الصاعد ليصل إلى ٣٧,٧ بالمائة سنوياً في عام ١٩٨٢/٨٣ بالنسبة لأصحاب الرواتب العالية . وحسب تقرير اجتماع اللجنة الاستشارية فإن « الزيادة السريعة في عام ١٩٨٢/٨٣ كانت إلى حد كبير بسبب الزيادة في تكاليف الغذاء ، والمشروبات والدخان والتي تشكل مجتمعة ٦٠ بالمائة من مكونات مؤشر غلاء المعيشة . ويقول التقرير بأن زيادة الأسعار المسجلة هي نتيجة لضغط الطلب وتخفيض أو تآكل العملة ، وزيادة الأسعار المحددة بعد قرار رفع الدعم عن البضائع الاستهلاكية الأساسية » .

قلنا من قبل إن أزمة ديون السودان هي نتيجة لا سبب لمعاناة السودان . ويخطيء من يتحدث عن هذه الأزمة باعتبارها أزمة فرضتها ظروف خارجية لا طاقة للسودان بها . مصدر الخطأ أن هذه هي نصف الحقيقة . فلأزمة ديون السودان وجهان : وجهها الأول هو السياسات الاقتصادية الخاطئة التي كرست من النهج الاستهلاكي

المدد . والإنفاق التفاخري ، بجانب سياسات الترضيات والإفساد والتي أدت إلى هدر اقتصادي فاحش . ووجهها الثاني هو الوضع الاقتصادي ، الدولي المجحف بموازين التجارة ، وفوائد الاقتراض الباهظة . ولا غنى لأي دولة نامية ، وهي تعالج مشاكلها الاقتصادية ، من الاقتراب من المشكلة بوجهيها . وعلى لنا عودة ، في الفصل المتعلق بالدبلوماسية ، إلى أسلوب اقتراب النميري من قضية الوضع الاقتصادي العالمي . ونقول اقتراب النميري لأنه يعكس الاستهانة التي يعالج بها الرئيس هذه القضية والتي ما عادت تعني لديه أكثر من ترداد الشعارات في المنابر دون أن يتبع القول بالعمل ، بل في كثير من الأحيان يجهض مساعي بعض وزرائه ومساعديه وحلفائه في هذا المجال .

أما حول الموقف الداخلي فلن نكتفي بالإشارة إلى ما أوردنا حول المقترحات العديدة التي قدمها وزراء المالية المتعاقبين فرفض بعضها النميري ، وقبل البعض الآخر وهو ماضٍ في سياساته التي تهدم ما قرر . كما لن نكتفي بالإشارة إلى ما اتفق عليه اقتصاديو السودان مع المؤسسات الدولية النقدية والتنموية حول انعاش الاقتصاد ، وفك الاختناقات الانتاجية ، وترشيد الأداء المالي . سنضيف إلى هذا ما قرره خبراء الإقتصاد السودانيون الذين توافدوا على بلادهم في ديسمبر ١٩٨٢ بدعوة من الرئيس نفسه ، واستجابة لقرار المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي بعقد مؤتمر إقتصادى يدعى له اقتصاديو السودان في الداخل والخارج للتشاور حول قضايا بلادهم. وكان النقاش في ذلك المؤتمر نقاشاً ثراً ، جريئاً ، امينا . وخرج المؤتمر بتوصيات ، هي الأخرى ، جريئة وأمينة . ومن ذلك :

* تصحيح مسار الاقتصاد بإعطاء الاقتصاديين المتخصصين الفرصة الكافية لتحسين الوضع
* واجب الجهاز السياسي في تعبئة المواطنين لزيادة الإنتاج والاعتماد على النفس
* تحجيم الطموحات السياسية
* تحديد فلسفة محددة لماهية الاقتصاد السوداني وإتجاهات مساره
* الحد من الإنفاق الحكومي المتزايد
* ترشيد استخدام المعونات الخارجية
* إعادة الاعتبار لبنك السودان خاصة حول دوره في وضع شروط الاستدانة الحكومية

* ضرورة ارتكاز ستراتيجية التخطيط الإقتصادي على الزراعة ، مع إعطاء الأولوية في الاستثمار لهذا القطاع
* معالجة قضايا تكلفة الإنتاج الفعلية
* إعادة النظر في السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار بصورة تشجع المزيد منه
* ترشيد سياسة التصدير والإستيراد
* تحرير التجارة الداخلية من القيود
* خلق انسجام بين السياسات المالية والنقدية والتجارية
* دعم البحث العلمي في ميدان الزراعة على وجه الخصوص
* إنصاف المزارعين باتخاذ سياسات تسويقية تحفزهم على الإنتاج
* الاستفادة من البرنامج الأساس للتنمية الزراعية الذي وضع في عام ١٩٧٥
* رفع الكفاءة الإدارية في المصانع ، وإعطاء الوحدات الانتاجية حرية الحركة مع توفير مدخلات الإنتاج
* الإهتمام بالمعلومات الإحصائية الإقتصادية
* إزالة إحتكارية العمل التجاري بين مصر والسودان من قبل شركة لنصر بمصر والمؤسسة العسكرية بالسودان
* ترشيد إستغلال الطاقة على المستوى القومي
* إستيراد البترول عن طريق الاتفاقيات الثنائية مع الدول
* للخروج من الأزمة الإقتصادية الراهنة يجب العمل على تخفيض الإنفاق العام تخفيضاً جذرياً وإعادة النظر في الفصل الأول من الميزانية وتحويل الفائض من العاملين في الحكومة المركزية إلى الأقاليم
* جدولة الإلتزامات الخارجية ، وقيام جهاز تخطيط شامل في خطة لمدة عامين
* وضع خطة خمس سنوات لاستنفار أهل السودان في التنمية الزراعية دون أعتماد على الغير
* تبني ميزانيات البرامج لربط الإنفاق بالأهداف
* إعادة النظر في بنود الإنفاق الترفي ، والتفاخري على مستوى جميع الأجهزة السياسية ، والإدارية ، والتنفيذية ، والأمنية بالخارج

هذا جانب من توصيات المؤتمر أوردناه دون ترتيب . وقد يقول قائل إن ليس في هذه المقترحات من جديد ، وهذه هي الفجيعة الحقيقية . فما أكثر ما أصدر من توصيات ، وأعلن من قرارات ، ثم تجيء الممارسات لتنسخ كل ما أصدر وأعلن .

ولعل هذا هو الذي حمل بعض المؤتمرين على الظن بأن مؤتمرهم ذاك لم يكن إلاّ ذراً لرماد في العيون .

ولن تكتمل الصورة حول أزمة الاقتصاد السوداني دون إشارة إلى محنة السودان الأخيرة ألا وهي جوع أهله ، بالرغم من كل ما تردده الدولة من أكاذيب وهي ترى عشرات الآلاف ينزحون من قراهم النائية إلى ضواحي المدن سعياً وراء الخبز . . . وكثيراً من هؤلاء جاءوا من قبائل عرفت بالأباء والشمم فحملتها خصاصة العيش على أن تستجدي رغيف العيش للنساء والأطفال . ومن المحزن حقاً أن تردد هذه الأكاذيب في الوقت الذي يدرك فيه العالم كله حجم الأزمة الغذائية السودانية . نعم في ذات الوقت الذي ينكر فيه بعض المسؤلين في الخرطوم حجم الأزمة وطبيعتها كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة ٣٩ — تطلع على تقرير اللجنة الإقتصادية الافريقية بعنوان « الموقف الإقتصادي الحرج في افريقيا » الوثيقة ٥٩٤/٣٩/١٧ ، بتاريخ ٨٤/١٠/٢٣ . وتستعرض الوثيقة الموقف الغذائي في كل القارة خاصة المناطق التي إجتاحها القحط . وحول السودان أوردت الفقرة الثانية عشر من التقرير أن الدلائل تشير إلى أن عام ١٩٨٤ ، فيما يتعلق بإنتاج الذرة والدخن ،سيشهد انخفاضاً يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ بالمائة في مناطق الإنتاج الرئيسية في الشرق (القضارف) . وبالرغم من زيادة ٢٠ بالمائة الأرض المزروعة في الدمازين إلا أن الانتاج سيشهد إنخفاضاً عما كان عليه في عام ١٩٨٣ نسبة لتدني معدلاته . ويمضي التقرير ليقول ، بأنه بالرغم من هذا ، فإن السودان ظل يستورد كل عام قرابة ٥٠٠,٠٠٠ طن من الحبوب لمقابلة النقص الأساس في الإحتياجات الغذائية لأهله وللاجئين » .

ولا شك في أن هذا الوضع المهين لهو وصمة عار ، ورمز شنار للنظام ، ولأبناء هذا الجيل . فما هي الحقائق حول الإنتاج الغذائي في السودان من الحبوب حتى لا يغرقنا دهاقنة التبرير في بحر متلاطم من الشعارات الجوفاء ، والأكاذيب الصلعاء . ومرة أخرى نعود لوثائق البنك الدولي (تقرير ١٩٨٣/١١/١٠) حول الأراضي المزروعة بالسودان بآلاف الأفدنة :

السنوات	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣ ٨٢
مناطق مروية	٢٤٧٠	٢٧٠٠	٢٣٤٠	٢٥٠١	٢٣٨٨	٢٢٥٧	٢٠٦٨	٢١٨٠	١٨٨١
مناطق مطرية									
ممكنة	٤١١٣	٣٦٠٠	٣٦١٧	٣٧١٢	٣٦٥٣	٣٧٣١	٣٩٢٩	٥٩٨٣	٥٥٣٣
زرعه تقليديه	٧٤٣٦	٨٩٢٧	٨٩٦٨	١٠٢٢٤	١٠٢٨١	٨٥٩٤	٩٢١٠	٨٢٢٦	٧٨١٦
المجموع	١٤٠١٩	١٥٢٢٧	١٤٩٧٥	١٦٤٣٧	١٦٣٢٣	١٤٥٨٢	١٥٢٢٥	١٧٣٨٩	١٥٢٣٠

وعند النظر للأرقام حول إنتاج الحبوب ، على وجه الخصوص ، نجد ما يلي حسب إحصائيات وحدة معلومات الايكونومست (أرقام الإنتاج بآلاف الأطنان المترية والمساحات بآلاف الأفدنة) :

الذرة	**٧٩/٨٧**	**٨٠/٧٩**	**٨١/٨٠**	**٨٢/٨١**	**٨٣/٨٢**
المساحة					
المزروعة	٧,٢٠٢	٦,٣٤٩	٦,٩٥٦	٩,٢٥٨	٨,٩٨٠
الإنتاج	٢,٣٧٣	١,٦٦٩	٢,٠٦٨	٣,٣٤٥	٢,٠٤٤
الدخن					
المساحة					
المزروعة	٣,٠٧٨	٢,٣٢٠	٢,٥٩٨	٢,٦١٨	٢,٣٧٨
الإنتاج	٥٥٠	٣٠٩	٤٩١	٥٧٣	٢٢٧
القمح					
المساحة					
المزروعة	٥٧٧	٤٥٧	٤٣٧	٣٥٤	٣٠٤
الإنتاج	١٦٧	٢٣٣	٢١٨	١٦٣	١٨٠

ولا شك في أن واحداً من أهم التطورات التي طرأت على الزراعة ، في ظل ثورة مايو ، هي التوسع الكبير في الزراعة الآلية في المناطق التي ترويها الأمطار . وقد ساعد كثيراً في هذا ولوج أعداد كبيرة من رجال الأعمال ، والمتقاعدين من المدنيين والعسكريين الذين ظلوا طوال عهد الأحزاب يتشبثون بالوظائف إلى هذا الميدان . وقد حمل بعض هؤلاء حملاً على هذا نتيجة لقرارات التقاعد الإجباري أو الاختياري المبكر والتي شملت الكثيرين . إلا أن هذه الزراعة . شأنها شأن القطاعات الأخرى ، قد تعرضت كغيرها لمعوقات النقل والوقود على وجه الخصوص .

وقد بلغت نسبة الصادر من هذه الحبوب بالطن المتري الواحد في السنوات المشار إليها ما يلي : الذرة : ٥٥,٥٠٠ ، ٣٤١,٠٠٠ ، ٣٢٠,٠٠٠ ، ٢٦٠,٠٠٠ على التوالي . والدخن : ١٦٠٠ ، ٢٨٠٠ ، ١٥٠٠ ، و ٢٥٠٠ على التوالي ويلاحظ

الإرتفاع العالي في تصدير الذرة في الفترة ما بين ١٩٨٠ — ٨٣ إذ زادت في المتوسط خمسة أضعاف ما كانت عليه في نهاية السبعينات . وقد قام بتمويل أغلب هذه الصادرات بنك واحد وأفادت منها مجموعة معينة . وقد أصدر ذلك البنك بياناً صافياً حول معاملاته في الذرة لعام ٨٤/٨٣ دون إشارة لما حدث في السنوات الماضية التي نشير إليها (الصحافة ٨٤/١٢/١٣) .

ويصرف النظر عن التوسع الزراعي وعن التصدير فإن هناك ثمة امرأ هاماً يتعلق بسياسة الأمن الغذائي بصورة عامة ألا وهو التخزين . وما غاب موضوع التخزين عن أذهان المخططين وقد أشرنا فيما قبل إلى الدراسة التي قامت بها شركة «هاو» الكندية (١٩٧٢) بتمويل من الصندوق الكويتي . وقد أكدت تلك الدراسة أن الفاقد من عدم وجود وسائل تخزين الحبوب يقدر بحوالي ١٥ — ٢٠ بالمائة . وقد تبعت دراسة « هاو » هذه ، وهي أهم الدراسات ، دراسة أخرى قامت بها « انترجي » الفرنسية (١٩٧٥ — ٧٦) كتحديث للدراسة الكندية . هذا بجانب دراسة محلية أكملها المجلس القومي للبحوث في عام (١٩٧٥) . وتتفق كل هذه الدراسات على أهمية وسائل التخزين الحديث (صوامع الغلال) في مناطق الإنتاج الرئيسية ، ومناطق الاستهلاك الكبرى . وقد حفيت أقدام السير دوقلاس دودز باركر في السعي بين باريس ولندن والخرطوم لتنفيذ الدراسة الفرنسية بتمويل من مصادر أوروبية . وكان السير دوقلاس ، والذي عرف السودان كإداري قديم ثم كوزير للدولة في وزارة الخارجية (على عهد تشرشل وايدن) قد وفد إلى السودان ليشارك في إنزال علم بلاده مع عبد الفتاح حسن (نيابة عن مصر) . وعمل الرجل ، فيما بعد ، عضواً في لجنة المعونات بالبرلمان الأوروبي ، ومن موقعه ذاك ، ظل يلحف في لرجاء بأنه يريد تجنيد نفسه لخدمة بلاد يذكر أهلها بالخير . فما تلقى الرجل سودانياً إلا وساءله عن الكرملك وإداريها المقتدر مكاوي اكرت ، وعن دار حمر وشيخها الماجد منعم منصور . وكانت محنة الرجل أنه لم يصطفِ له « وكيلا » كوكلاء البترول والسكر ، والقروض المشبوهة ، والمصانع العائمة . . . فات المشروع .

ولا تزيد الطاقة الحالية لتخزين الحبوب في السودان عن ٢٠٠ ألف طن (مليون حوال درة تقريباً) في القضارف و ٥٠ ألف طن في بورت سودان ، علماً بأن صومعة بورت سودان تعتبر صومعة « مناولة » أي تستخدم لإستلام الحبوب المستوردة من الخارج ، والمصدرة إليه . هذا بجانب وسائل التخزين العادية (المخازن) والتي

تمتد على أطراف القطر خاصة في القضارف ، الدمازين ، الرنك ، الدبيبات (قرب الدلنج) ، كوستي ، سنار ، وكلها لا تزيد طاقتها التخزينية على مليون طن أي ما يعادل نصف استهلاك السودان . فمن الظلم إذن أن يتحدث الناس عن قصور التخطيط . أو يندفع دهاقنة التبرير للدفاع عن القصور أو التقصير في متابعة الخطط وتنفيذها . ومن المحزن أن يكون هذا هو حال السودان الذي كانت قضيته في مطلع السبعينات هي التخلص من الإنتاج الضخم من الذرة نتيجة للتوسع في الزراعة الآلية . (المؤتمر التداولي لدراسة مشاكل إنتاج الذرة برئاسة وزير الزراعة ، ودمدني (١٤ — ١٥ يونيو ١٩٧٢) . وكان محافظ مشروع الجزيرة آنذاك قد تقدم بورقة عمل لذلك المؤتمر يقترح فيها استبدال زراعة الذرة في المناطق المروية بمحصولات أخرى . ومرة أخرى فإن الأمر أمر أولويات . فالذي أنفق في شراء المباني الكندية للجيش (وما كان الجيش راغباً فيها بل ما كانت في قائمة الأولويات التي تقدم بها) كان يمكن أن ينفق على إنشاء المزيد من صوامع الغلال ، خاصة وقد بيعت بعض هذه المباني إلى السوق الحر ومواقع أخرى باعتبار أن الجيش كان راغباً عنها أساسا . وتقول المصادر العليمة بأن جزءاً من عمولات هذه الصفقة قد حول لحساب المحظوظين في « الرويال بانك أوف كندا » .

وليست هذه نهاية الرواية . فمن بين ما يقال إن معاناة السودان اليوم إنما هي جزء من أزمة القحط التي تعاني منها كل افريقيا . والقول قول تالف لأنه يعكس نصف الحقيقة . فالقحط حقيقة ، وقد شمل غرب السودان . ولكن السودان قطر شاسع تشقه إنهار عديدة بروافدها . وأهل الغرب جزء منه وأصحاب حق فيه . وما كان التفكير في استراتيجيات الأمن الغذائي إلا لتلافي كوارث الطبيعة أين حدث ومتى حدث . وبصرف النظر عن الاستراتيجيات العصريه وخطط التنمية فإن الحكمة الفطرية تقول بتحوط الناس للمستقبل ، فهكذا كان حال أهل بلادنا فيا مضى وهم يخزنون قوت المستقبل في المطامير . وعلّنا ، في عام الصحوة الدينية هذه ، نعود إلى حكمة الدين الخالدة فما الإسلام كله قطع ، وبتر ، وتشهير ، ونكاية بالناس . نعم علّ مفتيينا وهم يهدون الإمام إلى سور الذاريات ، والمطففين ، والحاقة ، والقيامة ليستشهد منها بما يحسب جهلاً بأنه يدخل الرعب في نفوس الناس (وما جاء القرآن بترهيب) ، نعم علّهم كانوا يحسنون للإسلام دين العدل والإحسان لو هدوه إلى سورة يوسف ليتعلم منها شيئاً عن الأمن الغذائي ، كما أبان حدوده محكم التنزيل :

« يوسف أيها الصديق افتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سبلات خصر وأخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون . قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن وما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون . ثم يأتي بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون » ، يوسف ٤٥ — ٤٨ .

وقد يفيد أن يعود المرء إلى مطلع السبعينات حيث شهدت افريقيا السهبية قحطاً مروعاً راح ضحيته قرابة ربع المليون نسمة . وكان السودان الدبلوماسي يومها يخوض المعركة مع اشقائه الأفارقة في نيويورك ، وجنيف ، والجزائر (مقررات النظام الإقتصادي العالمي الجديد) ، وأديس أبابا في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية . كما وقف رئيسه يتحدث في كل زياراته إلى غرب افريقيا مشيراً إلى دور السودان بجانب إخوته في القارة . وكان رأينا في كل هذه المحافل أن مشكلة الغذاء في العالم ، في جانبها الشمولي ، ليست وليدة الجفاف الطبيعي وحده . وقد قلنا ، يومها ، أن جذور المشكلة « تمتد إلى سياسات الدول المتقدمة المهيمنة على الاقتصاد الدولي ولأساليبها القائمة على المصلحة الذاتية دون مراعاة لمصالح الدول النامية . فلهذه الأزمة صلة عضوية بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية . وفي إعتقادنا أن حل هذه المشكلة لا يتم باتخاذ إجراءات الإغاثة المادية السريعة بل بدعم جهود الدول النامية الرامية إلى تعبئة مواردها الذاتية وتنميتها إلى أقصى حدود عن طريق توفير العون المالي والفني . كما أن أزمة الغذاء ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات التي تتبعها الدول الغنية في مجال التجارة وخاصة التعريفات الجمركية والأسعار وفتح الأسواق لمنتجات الدول النامية وبالتالي فإن معالجة الأزمة تبدأ بتحرير التجارة الدولية وإزالة أوضاع عدم التكافؤ السائد اليوم » . (التقرير السنوي لوزير الخارجية ١٩٧٤ ص ١٢٣ — ١٢٤) .

وبهذا الفهم كان علينا يومذاك (أي قبل عقد كامل من الزمان) أن ننطلق في اتجاهين أولها الإسعاف والإغاثة ، وثانيها الحلول الدائمة . وحول الأولى جاء سعينا لإغاثة الوافدين من الغرب ، وعلى وجه الخصوص من إقليم التشاد . وفي هذا الشأن توالت الاجتماعات في وزارة الخارجية بحضور محافظي كردفان ودارفور والمندوب المقيم لبرامج الأمم المتحدة للتنمية وممثلي الوكالات المتخصصة . ونتيجة لتلك الاجتماعات أوفدت لجنة تضم ممثلين لمنظمة الزراعة والأغذية ، ومنظمة الصحة

العالمية ، وبرنامج الغذاء العالمي لتقصي الحقائق على الطبيعة . وكان تقرير تلك البعثة هو محور برنامج الإغاثة الذي تولته هذه المنظمات (ص ١٢٥ من التقرير) ولو وقف بنا الأمر عند ذلك لحقت علينا اللعنة . كان همنا الأكبر هو العمل من أجل الحلول الدائمة . فالخطر الذي يحدق بنا يطول عشرين في المائة من أرض السودان (المنطقة شبه الصحراوية والتي ستصبح صحراء كاملة إن ترك الأمر على ما هو عليه) . بل إن الزحف الصحـراوي قد يمتد ليشمل إقليم السافنا كله والذي يمثل ربع مساحة البلاد . وفي هذا الشأن إنطلق النظام يعمل في اتجاهين : الإتجاه الأول هو خطة طويلة المدى لمحاربة التصحر والإتجاه الثاني هو مشروعات الأمن الغذائي بدءاً بالمناطق المهددة .

وحول قضية التصحر قامت لجنة الإنسان والبيئة بالمجلس القومي للبحوث بوضع مشروع طويـل الأمد لمعالجة الزحف الصحراوي . وكانت تلك الدراسة ، بحق ، هي واحدة من الدرر المضيئة في تاج المرحوم السماني عبد الله يعقوب . وقد ظل الرجل يلهث وراء مشروعه بين الخرطوم ونيروبي إلا أن هذا النوع من المشروعات لحجمه وطبيعته يتطلب إمكانيـات لا يستطيعها بلد بمفرده أو منظمة دولية بمفردها . أما الموضوع الثاني (الأمن الغذائي) فلا يمكن لدولة مسؤولة أن تتجافاه لأنه يمثل الأولوية في واجبات أي حكم مسؤول . فلا حياة للإنسان بدون الغذاء . وقد حظى السودان دون غيره ممن يملكـون مثل طاقاته الطبيعية ، بإمكانيات مالية واسعة وفرها أشقاؤه العرب للتنميـة الزراعية على وجه التحديد . وبالفعل كان موضوع الجفاف في افريقيا وانعكاساته على غرب السودان بالذات موضوع نقاش هام في نطاق المجلس الإقتصادي بمجلـس الوزراء . وكان الهدف يومها هو البحث عن حل سريع ناجع لمشاكل غرب السودان القصي خاصة وقد تركزت أغلب مشروعات الزراعة الألية في الشرق والجنوب الشرقي وجبـال النوبة .

ونتيجة لهذا وجه اللواء الباقر النائب الأول لرئيس الجمهورية وزير الزراعة وديع حبشي لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتلافي مثل هذه الأزمة في الغرب . وكان أن أفرد اللواء الهمام طائرة عسكرية خاصة لوفد فني يقوده مدير الزراعة الآلية وقتها عوض الكريم الياس لإجراء مسح واستطلاع لكل المنطقة . وجاء الوفـد بتقرير وافٍ حول تطوير المنطقة في جنوب دارفور ، وجنوب كردفان ، وشمال بحر الغزال كمشروع متكامل للأمن الغذائي للغرب . ويشير التقرير إلى إمكانية استغلال مليوني فدان في



لجنة التعاون العربي الافريقي مع جورج مالاشيلا وزير خارجية تنزانيا
ومحمود رياض امين عام الجامعة العربية

تلك المنطقة لإنتاج الحبوب والفول والمراعي حتى لا يضار الرعاة من أهل تلك المنطقة . وقد كان ترحيب أهل المنطقة (الرزيقات والمسيرية) والذين تحدث نيابة عنهم لشيخ علي نمر ترحيباً كبيراً بالمشروع . وما وقف الأمر عند حد الأماني بل قرر المسؤولون في التخطيط توجيه جزء من اعتمادات وكالة العون الدولية بالبنك الدولي لإجراء دراسة متكاملة لهذا المشروع قامت بها مؤسسة المانية هي إقرار وهيدروتكنيك ومقرها في أسن . وتتميز هذه المنطقة بقربها من وسائل النقل إذ يخترقها خط حديدي (الضعين — واو) .

ونسأل ما الذي دهى المشروع ؟ دهاه ما دهى غيره من المشروعات التي انتهت إلى الأضابير تعشعش عليها العناكب . فأهل الخرطوم من رجال السياسة في شغل شاغل بالهتاف عن «الطفرة الإنمائية» ، وعن تحديات إكتشاف البترول . ورجال المال والإقتصاد المتوالين حتى نهاية السبعينات ما بقي لهم من وقت يتبعون فيه برامج الأمن الغذائي وخطط التنمية الطموحة فقد أصبح همهم الأول هو التركيز والإنعاش . . وحتى هذا لم يعد في مقدور من جاء من بعدهم إذ صار شاغلهم الأول هو «طبع» النقد لسداد «فواتير» الترضيات وشاغلهم الثاني هو رهن المحاصيل النقدية لسداد فواتير «إكراميات» النفط والسكر . أما حكام الأقاليم ، أعانهم الله ، فما ترك لهم ضيق الحال ، وضيق الوقت المبدد بين إزجاء المواكب لاستقبال القائد في أقاليمهم ، أو في الإنتظار في ردهات قصره في الخرطوم علّهم يلقونه وقتاً ينصرفون فيه إلى ما ينفع الناس . وهكذا انتهى ذلك المشروع ، والذي أخذه فنيو الزراعة مأخذ الجد ، إلى مزرعة تجريبية لا تزيد مساحتها على الخمسة آلاف فدان بالقرب من قرية الفودا على الخط الحديدي جنوب المجلد وعلى بعد خمسة عشر كيلو متراً من منطقة التنقيب في بركة . وما حملنا على هذا التفصيل إلا الرغبة في أن يعلم من يهمهم الأمر ، في نظام قد فقد ذاكرته ، أين تقع تلك المزرعة اليتيمة . وما بقي لرجال الزراعة في ذلك الإقليم إلا الجهد الخدمي المشكور في مشروع غرب السافنا ، وحماية الماشية في جنوب دارفور وكأن الأمصال تغني عن المراعي .

لقد كان من الممكن لهذا المشروع والذي اكتملت دراساته ومراحله التجريبية أن يكون المشروع الطليعي في برامج التنمية الزراعية العربية التي كمل إعدادها في عام ١٩٧٥ . وقد وقف الرئيس النميري يومها خطيباً يقول عن هذه الخطة (والتي سنعود إليها في الفصل التاسع) «وستنفذ الخطة بكاملها في السودان . يبدأ العمل فيها

من لعام ٧٧/٧٦ وينتهي في خلال ستة أعوام في ٨٣/٨٢ . . . وتشمل الخطة ٦١ مشروعاً ، بعضها مشاريع إنتاجية وأخرى خاصة بالهياكل الإقتصادية المكملة لها . . وتتوزع مشاريع الخطة ، التي تم إقرارها بالفعل ، ويشرع في تنفيذها خلال العام الحالي على النحو التالي :

١ ـ مشاريع الزراعة الآلية بجنوب الفونج وجنوب كردفان
٢ ـ مشروع أعالي نهر عطبرة
٣ ـ مجمع الإنتاج الحيواني بالروصيرص ـ سنار
٤ ـ مجمع الإنتاج الحيواني بدارفور إلخ . . .

كان هذا هو حديث النميري في لقاء المكاشفة في مايو ٧٦ . وكان هذا ، بحق ، هو الذي ترجيناه للسودان بأرضه البكر ، وشمسه الساطعة ، وسواعد أبنائه وعون أشقائه . ولكن بدلاً من هذا المشروع الطليعي وغيره من المشروعات التي باهى بها النميري إنتهى الأمر ببرنامج التنمية الزراعية الطامح إلى مزارع لتفقيس البيض مما حمل مسؤول كويتي على القول بأن العرب تريد من السودان أن يكون بستان العرب ومصدر غذائهم من اللحوم ، فنحن قادرون على تفقيس البيض في سوق السالمية .

وفي مرحلة لاحقة سعت شركة سركيس ازمرليان ، على عهد البروفسور عبد الله أحمد عبد الله في وزرة الزراعة لإستثمار جزء من هذه المنطقة (نصف مليون فدان) لزراعة الفول ، وكاد الوزير أن يستجيب . إلا أن الإقتراح لقي معارضة ، لها دواعيها ، من الفنيين وأهل المنطقة باعتبار أن الدراسات الأساسية للمشروع قد قامت على تطوير وجوه الاستثمار التقليدية في المنطقة للغذاء والرعي . وكأني بلسان حال أهل المنطقة من الرزيقات والمسيرية والدينكا على السواء يقول : إن لم تكن الدولة راغبة في تطوير المنطقة لرفع المعاناة عن أهلها فليس أقل من أن تتركهم يحيون حياة الآباء والأجداد ، وليس هذا بكثير على رب العباد . واللهم فلك الحمد .

لك الحمد أما ما تريد فلا ترى ونأكل ما لا نشتهي فلك الحمد

وهكذا سقط العملاق من جديد ، بل أعيد إلى كبوته . أعاده إليها نفس الرجل الذي صارع لينهضه منها . ومبلغ ظني أن فيما قدمنا من حقائق وأرقام ما يكشف النقاب عن أسباب خيبة آمال السبعينات . إذن فلاعجب في تحول حسب

السبعينات إلى حساب تفاضل وتكامل في الثمانينات وما بقي ، والحال هذه ، من خطة التنمية إلا ظلها . وقد كان من الممكن إنقاذ اقتصاد السودان في النصف الثاني من السبعينات لو أصغى النميري إلى نصائح مستشاريه ووزراء اقتصاده . بيد أن النميري ما كان ليصغي لهم إلا للأمد الذي يستغرقهم لتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، أو الحصول على تسهيلات يمول عبرها النفط الذي تحتاجه مصفاة بورت سودان حتى يساعد في انتزاع فتيلة الانفجار من سخط أصحاب السيارات في العاصمة وهم يحاصرون طلمبات الوقود . فالإهتمام كل الإهتمام ، كما رأينا ، كان دائما بجماهير المدينة لا المشروعات الإنتاجية الزراعية النائية ، أو الصناعات المهزولة والمشلولة عن الحركة . فجماهير المدينة تصنع المظاهرات وتحدث الإضطرابات أما الأشجار والمصانع فلا تتحرك . وبهذا عمق النميري من حيث لا يدري (أو يدري) من المأساة . وقد كان من الممكن أيضاً إسعاف الاقتصاد السوداني لو أن النميري طلب إلى عصبة الفساد في نهاية السبعينات حين كان وزراؤه يتحدثون عن الإنعاش (إن لم تكن في بداياتها عندما بدأت حملات النهب) . . . لو طلب إليهم أن يكفوا عن حلب البقرة المنهوكة . . إن لم يكن لشيء فحرصاً واعياً على مصالحهم . لقد حاول الكثيرون ، كما شهدنا ، صد الهجمات الشرسة من جانب العصابة وكان رد فعل النميري دوماً هو خذلانهم معلنا موقفه الثابت بجانب المفسدين . وما فعل هذا إلا لأن الفساد بالنسبة إليه لم يكن شذوذاً أو عاهة اجتماعية بل سياسة تبناها وتعهدها برعايته حتى ارتفعت إلى مستوى الفن والبراعة . ولا نظن أن المصادفة قادت النميري لمعرفة توماس بيكيت رئيس كنيسة انجلترا المتعدد المواهب في عهد هنري الثاني . إلا أنه بالتأكيد التقط على نحو ما ورقة من كتاب بيكيت «القوة ليست في تدمير الآخرين بل في إفسادهم يا صاحب الجلالة» . تلك كانت هي الكلمات المشؤومة التي وجهها بيكيت إلى هنري الثاني . ولا زال النميري — ولا غرابة — يمعن في التنديد بالفساد بعبارات قاسية دون أن يندى له جبين ، أما سامعوه فلا يملكون إلا حبس أنفاسهم دهشة ، بالنسبة له ، فان الفساد كالجمال في عيون المشاهد .

إن مثل هذه السياسات تضع صانعيها في طريق مسدود . وعندئذ ينهض الطاغية القابع في دخيلة أنفسهم «إجعلوا الحياة جحيماً لكل من تسوّل له نفسه الطمع في منصب الرئاسة» . وإذا كان الأمر يتطلب تدمير المؤسسات شكلاً وموضوعاً فليكن كذلك . لقد أصبح شعار النميري في السنة المصيرية : من بعدي الطوفان . وبعد هذا

التاريخ أصبح زمام الأمور في يد الشطر الحاقد والمدمر من شخصية النميري العصامية. فمنذ منتصف السبعينات داس النميري على كل مؤسساته السياسية والتشريعية والتنفيذية. وقد كال بنفس الكيل لمستشاريه الاقتصاديين سودانيين وأجانب. وفي شططه ومغالطاته الاقتصادية كان النميري يسير نحو السقوط من على جواد السلطة. لقد شعر كما شعر الآخرون بلسعة الواقع الممض، واقع المعاناة والنقمة. فالرماد قد يخفي ولكنه لا يطفيء جمرة النقمة.

الفصل الثامن

١٩٨٤

عام المرطقة

«ما من راع يبيت غاشاً لرعيته ألا حرم الله عليه رائحة الجنة . فحقيق على الوالي أن يكون لرعيته ناظرا ، ولما استطاع من عوراتهم ساترا ، وبالقسط فيا بينهم قائما . لا يتخوف محسنهم منه رهقا ، ولا مسيئهم عدوانا . فقد كانت بيد رسول الله (ص) جريدة يستاك بها ويردع عنه المنافقين فقال : «يا محمد ما هذه الجريدة بيدك ! اقذفها لا تملأ قلوبهم رعبا» فكيف من سفك دماءهم . ونهب أموالهم» .

الإمام الأوزاعي للخليفة المنصور
(العقد الفريد)

الفصل الثامن

الاسلام كأداة سياسية

الإسلام كأداة سياسية

في سبتمبر ١٩٨٣ أقدم النميري على اتخاذ خطوة مفاجئة لم تدهش العالمين بخفايا الأمور في السودان ، وكان ذلك بإصداره لقانون عقوبات جديد يتضمن الحدود الشرعية الخمسة ، وأعلن النميري عند نشر هذا القانون بأنه سيعمل على تحويل السودان إلى بلد إسلامي من حيث قوانينه ، ونظامه السياسي ، ومؤسساته . وعلى الرغم من أن هذا الإعلان المفاجيء قد أدى إلى إنهاء إضراب رجال القضاء الذي كان قد انقضى على إعلانه ثلاثة أشهر إلا أن الإضراب بحد ذاته لا يعلل إقدام النميري على هذه الخطوة .

لقد تضاربت الاجتهادات حول دوافع النميري لإعلان الشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ . فبعض المحللين يرى فيها محاولة منه لإرضاء الدول الإسلامية ، خاصة المملكة العربية السعودية ، والذين كان في أمس الحاجة إلى عونهم المادي ودعمهم المعنوي . إلا أن هذا التفسير بعيد عن الحقيقة كل البعد . فقد سبق للسعوديين أن تعايشوا مع سائر الأنظمة التي عرفها السودان بما في ذلك نظام النميري الاشتراكي نفسه . ولم يعرف عن النظام في السعودية سعيه في التبشير لمنهج سياسي معين في أوساط السودانيين بهدف كسب التأييد له أو قيامه بممارسة ضغوط على الدول الأخرى لحملها على تبني نهج المملكة السياسي أو القانوني . وفضلاً عن ذلك

فإن لدى السعودية ما يشغلها عن مثل هذه الممارسات . فما أغناها عن تطرف في حدودها العربية ، إذ كفاها ما يتهددها على الحدود الشرقية . وهناك من فسر إقدام النميري على هذه الخطوة تفسيراً نفسانيا . ويقول أصحاب هذا الرأي إن خطوة النميري إنما نبعت من صراع داخلي في نفسه نتيجة لمظاهر عجزه الجسمي والعقلي (المرض) أو شعوره بالذنب على ما اقترفه من خطايا وذنوب ورغبته في التكفير عن هذه الذنوب والخطايا حتى ينقذ روحه من الهلاك . فالدين في نهاية المطاف هو الملاذ الأخير لأولئك الذين يعتصرهم الألم من الداخل .

إلا أن أية نظرية لا تأخذ بالحسبان الدوافع السياسية الكامنة وراء خطوة النميري تجانب الحقيقة . فلم يكن النميري ، في حقيقة الأمر ، ينشد يقيناً روحياً (والطريقة التي سخّر الدين بها لإرهاب وإذلال خصومه السياسيين هي خير دليل على ذلك) أو التكفير عن خطاياه . ولو كان الأمر كذلك لاختار النميري أن يعتكف ما تبقى له من سني العمر مستغرقاً في عذاب الضمير بدلاً من المضي في تعذيب الآخرين . ونظرة عابرة على أقوال وأفعال النميري قبل إدخال الشريعة كافية للتدليل على وعي النميري وإدراكه لقوة الدين كأداة سياسية . ففي أثناء انعقاد المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي السوداني عام ١٩٨٠ صرح في أحد المؤتمرات الصحفية موجهاً كلامه بشكل غير مباشر للإخوان المسلمين الذين كانوا يلوحون بسلاح الإسلام « لا نريد أي خمينية في السودان » . واندفع ، فيما بعد ، لينحاز إلى جانب العراق ضد إيران في حرب الخليج (بعد عدة حملات ضد ما أسماه بحزب البعث التكريتي) مؤكداً عداءه للخميني . وما كان انسياقه للدخول طرفاً في حرب الخليج بدافع تعاطفه مع العراق بل نكاية بالعناصر المؤيدة للخميني داخل السودان وتكشيراً عن أنيابه لهم . ومن ناحية أخرى فإننا نذكر كيف تصدى النميري بقوة لزعيم الإخوان المسلمين حسن الترابي ، حينما أقدم الأخير بصفته نائباً عاماً على الشروع في عملية إضفاء روح إسلامية على القوانين ، محذراً بأن القوانين الإسلامية التي تتعارض مع الدستور غير مقبولة في السودان وأن السودان ليس بلد للمسلمين وحدهم . كما أفصح النميري عن عدم استساغته للتطرف الديني برد فعله العنيف ضد قرار مجلس مدينة أم درمان بإعلان منع تداول المشروبات الروحية في هذه المدينة . لقد ألغى النميري ذلك القرار واتهم المجلس بالمزايدة الدينية ، وقال لأعضائه بأنه لا يمكن إلغاء التقاليد والعادات الاجتماعية بين عشية وضحاها بالتشريع . فما عرف عن النميري طيلة

حيته تعصباً دينياً وإنما عرف عنه غير هذا ـ عرف عنه الإنغماس في موجبات الحدود . ولهذا لا يمكن القول بأن تطبيق الشريعة الإسلامية ، بالصورة التي طبقها نميري إنما هو تعبير عن تعصب . فالمتعصب دينيا يعميه الإيمان بمعتقده عن كل ما سواه من اعتبارات ، وبالتالي فهو لا يزن نتائج أعماله . كما أن النظرة الدينية محضة نظرة تغيب من آفاقها كل التبعات السياسية والمادية المترتبة على الفعل .

ويمكن أن نخلص مما ذكرنا وما سنذكر إلى حقيقة هي أن نهج النميري حيال قضية الدين وتطبيق الشريعة إنما هو نهج انتهازي ولا ينبغي النظر إلى حماس النميري الظاهري للدين وكأنه سر يستعصي على الحل . ويمكن تقسيم الاعتبارات السياسية التي كانت في مؤخرة رأس النميري ، حينما أقدم على تطبيق الشريعة ، إلى فئتين : اعتبارات قصيرة الأجل واعتبارات طويلة الأجل . أما الفئة الأولى فقد كانت معنية بالدرجة الأولى بإضراب القضاة الذي استمر من يونيو إلى سبتمبر ١٩٨٣ وإضراب الأطباء في مطلع عام ١٩٨٤ . ولا يغيب عن البال أيضاً قيام الصادق المهدي بنشر كتيب عن مستقبل الإسلام في العربية السعودية. فقد أثر إضراب القضاة على توقيت فرض قانون الشريعة بينما أدى إضراب الأطباء إلى إعلان حالة الطوارىء ومن الجانب الآخر أدى سماح السعوديين للصادق المهدي بنشر كتابه في الأرض السعودية (منشورات المدينة) إلى اعتقاد النميري بأن المملكة السعودية تتعاطف مع برنامج الصادق وتعترف بدوره المستقبلي في السياسة السودانية . فإذا كان ذلك هو ما يبغيه السعوديون فلماذا لا يكون النميري هو من يحقق لهم ما يريدون . ولا شك في أن النميري قد أخذ يحسب أن كتابه « النهج الإسلامي : لماذا » الذي يبدو أن الأشباح ساهمت في كتابته هو الكلمة الفصل في الدين في السودان على الأقل . وهو كتاب لا يخرج منه كل من أوتي صبراً على الغثاثات اللفظية إلا صفر اليدين .

لقد كان النميري يدرك بأن الإسلام أداة فعالة في السياسة . وقد رأى كيف أن خصومه السياسيين القدامى من زعماء الطوائف ما زالوا يفيدون من الإسلام رغم جهد ثورة مايو الدائب لمدة ١٥ عاماً لتقليم أظافرهم وتجريدهم من النفوذ وإضعاف قواعدهم السياسية . ما زال الناس خاصة في الريف السوداني ، بالرغم من كل هذا ، يلتفون حول المرغني والمهدي زعيمي طائفتي الختمية والأنصار على التوالي . وقد كان غيظ النميري ، بشكل أكثر حدة ، من الصادق المهدي الذي ذهب إلى حد المجابهة مع النميري مستخدماً ما تبقى له من نفوذ شعبي وسط أنصاره . وكان المهدي

قد أعلن عقب فشل جهود المصالحة في حديث للسر سيد أحمد (الشرق الأوسط ١٩٨٢/١/٢٨) : «ان الأوضاع في السودان قد وصلت إلى درجة من الإنهيار وأن الازمة قد وصلت إلى مرحلة لا بد فيها من إشراك كل القوى الفئوية والشعبية والعسكرية لتبحث عن حل سلمي لمشاكل السودان». وأضاف بأنه عائد إلى السودان قريباً للعمل هناك وعلى النظام أن يسمح بذلك أو يعتقله ليهي مسألة المصالحة عمليا.

ولا شك في أن النميري قد تساءل عن الذي يحمل الصادق على مثل هذا التحدي. فإن كانت كل سلطته ترتكز إلى الأمامة فلماذا لا يكون النميري بدوره إماماً، وإماماً للسودان بأسره. والذين يعرفون كيف يفكر النميري لابد أن يكونوا قد استشفوا من قوله للصادق المهدي في ليفربول : «إذا كنت أمام الأنصار فأنا قائد السودان بأسره» أبعد مما تفصح عنه حرفية هذه العبارة. ومما لاريب فيه أن هذا الهاجس ظل يقلق ذهن النميري كثيراً إذ أنه صرح مرة أخرى في حديثه لهدى الحسيني (الصياد ٨٤/١٠/٢٤) وهي تسأله عن قوله بأنه رئيس الأنصار بأن «الأنصار، بعد ثورة مايو، أصبحوا طائفة دينية وسمحنا لهم بالعودة لممارسة واجباتهم الدينية». لقد سموا أنصاراً، حسب قوله، «لقائد نحن جميعاً نعترف به كأول قائد وحد السودان . . . الملقب بالمهدي الذي ولد السيد عبد الرحمن المهدي، الذي ولد السيد الصديق المهدي، الذي ولد الصادق. يعني رابع جد له. لكن الصادق يريد أن يلقب نفسه بالمهدي ليشتهر بما قام به جده قبل مائة سنة، وعبر ذلك يحكم السودان. أنا قلت إذا كان الأمر كذلك فهذا يعني أنني أنا زعيم الأنصار لأنني أريد أن أوحد السودان، وأنا أعمل حسب المباديء ذاتها التي عمل بها المهدي . . . هذا ما أردت قوله . . . واضح !».

وهكذا أراد النميري حرمان الصادق المهدي من مصدر قوته الأساسي خاصة وقد أصبح يشكل مصدر تحدٍ سافرٍ له. وبلغ استياء النميري من الصادق ذروته نتيجة حادث وقع قبل إعلان قانون العقوبات الإسلامي ببضعة شهور أثناء صلاة عيد الفطر في «الجزيرة أبا» قلعة الأنصار. ولعل فشل النميري في مخططه الرامي لخلق قيادة بديلة للصادق المهدي وتحطيم سيطرته على الأنصار باحتضانه لأحمد المهدي (عم الصادق) محاولاً تلميعه وبناءه سياسياً، قد هيأ جواً مشحوناً بين الرجلين (الصادق والنميري) تحولت فيه هذه الحادثة إلى فتيل تفجير. وكانت صلاة العيد التي أمّها

الصادق أقرب الى المظاهرة السياسية منها إلى الصلاة وقد حضرها جمع غفير من الأنصار يقدر ببضعة مئات من الآلاف . وقد تعرض الصادق في خطبة الصلاة تلك إلى عدة قضايا سياسية كما انتقد كثيراً من مظاهر نظام حكم النميري . وقد تم تسجيل الصلاة على شريط فيديو ليتمكن النميري من مشاهدة ما حدث . إن مثل هذه الإعتبارات كانت بلا شك تدور في خلد النميري حينما سارع باتخاذ قراره .

ولا عجب والأمر كذلك أن هب الصادق لمقارعة النميري حينما أقدم الأخير على خطواته الإسلامية مغتنما ، هذه المرة ، خطبة عيد الأضحى ، ليندد بإسلامية النميري . فقد قال للمصلين إن العدل هو عماد الدين مقتبساً قول الفقيه الإسلامي إبن تيمية : «إن الله لينصر الأمة العادلة وإن كانت كافرة على الأمة الظالمة وإن كانت مؤمنة» . وقد تطرق أيضاً لموضوع الشورى مقتبساً قول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله «من رأى منكم في اعوجاجاً فليقومه» والذي حمد الله حينا رد أحد الناس قائلاً : «والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا» . وقد أكد الصادق المهدي أن استغلال الشريعة لأهداف سياسية يسيء إلى قضية الإسلام . كما كاد أن يتهم النميري بالانتهازية في تطبيقه للعقوبات الإسلامية حماية للنظام ، مضيفاً بأن الحدود الشرعية لا يمكن أن تطبق إلا في ظل نظام اجتماعي إسلامي يحارب الجريمة بوسائل روحية وخلقية واجتماعية واقتصادية . وقال إن تطبيق الشريعة الإسلامية كان ينبغي أن تسبقه عملية تثقيف إسلامية ، كما يسبقه العدل والإحسان .

وبالإضافة لهذه الاعتبارات قصيرة الأجل التي كانت تدور بخلد النميري فقد كانت هناك ثمة اعتبارات طويلة الأمد :

١) لقد أراد النميري سلب جميع الحركات الإسلامية في السودان (الإخوان المسلمون ، المرغني ، والصادق المهدي) مما حسبه مصدر قوتهم (الدعوة الإسلامية) ، خاصة وهو يدرك بأن الإسلام قد أخذ يكتسب قوة متزايدة داخل السودان وخارجه .

٢) الإلتفاف حول المشاكل الداخلية العميقة وتحويل نظر الناس بعيداً عن سوء إدارة الحكومة ، وانهيار الخدمات انهياراً كاملاً ، والبطالة ، والتضخم الجامح ، إلخ . ولذا فإن على أهل السودان ، وقد أعلن الشرع ممارسة ضبط النفس والقناعة بما أوتوا من متاع العالم الفاني والتفكير في الدار الآخرة باكتناز الحسنات ليوم لا ينفع

فيه مال ولا سون . وهكذا لم يعد دور القائد السياسي هو أن يقود الأمة ويحقق لها ما أطال من وعود ، بل تحول إلى واعظ يهدي الناس سواء السبيل معتلياً منابر المساجد بعد أن استهلك كل ما لديه من وسائل إعلام .

٣) جذب انتباه الناس بعيداً عن فساد الحكومة وخصوصاً فساد الأقربين . فمنذ إعلان الشريعة لن تقتصر أحاديث الناس عن زبانية النميري بل ستتشعب المواضيع بالناس إلى الحديث عن الأصدقاء والأقارب والجيران المتهمين بشرب الخمور والزنا والفواحش الأخرى . فالمحاكمات من أجل كل هذه الجرائر تذاع يومياً ، بل تحتل المرتبة الأولى في سلم أهمية الأنباء لتكون زاداً للثرثرة يتلهى به أهل الخرطوم الشغفون بترداد الترهات في مجالس السمر العاطل . في أحد الحوادث مثلاً اتهم وزير إقليمي (دارفور) بالسكر حينما قال كلاماً لم يصادف هوى في نفس النميري . وقد أنكر المتهم التهمة التي وجهت إليه وأكد الطبيب الرسمي الذي قام بفحصه بأن الوزير لم يكن واقعاً تحت تأثير الخمر . إلا أن النميري أمر بأن يقوم طبيبه الخاص بالكشف على مستوى الكحول في دم الوزير وكان قراره بطبيعة الحال ، هو أن الوزير كان مخمورا .

وهناك عامل آخر مهم وراء التوجه الإسلامي لنظام النميري وهو حاجة النظام إلى برقع جديد ، إلى أيديولوجية ومجموعة شعارات جديدة . فقد تخلى نظام النميري عن كل ادعاء بالإشتراكية ، فيما عدا لحظات قليلة ، يحتاج فيها إلى أن يطرح نفسه كبطل لثورة مايو مثل احتفالات الذكرى السنوية ، ومؤتمرات الإتحاد الاشتراكي . وقد شهدنا فيما سبق التحول الذي طرأ على النظام عبر مسيرته خلال أكثر من عقد من الزمان ، يتخبط فيها يمنة ويسرة ومع ذلك لا يستحي بعض من سدنته من ترداد طواطم الاشتراكية ، والشعبية ، والديمقراطية . ولا شك في أن الذين عايشوا حقبتي نظام مايو لا يملكون ، إن توفرت الأمانة ، إلا الاعتراف بأن ثورة الأمل قد أضحت في أخريات أيامها هي ثورة الألم . لقد كان النميري يدرك كل ذلك تماماً فأخذ يستبدل افتتاحيات خطاباته الثورية بآيات قرآنية كثيراً ما كان يوردها في غير مواضعها المناسبة . كما كان في أحيان كثيرة يتخلى عن زيه العسكري الطاووسي مفضلاً الجلباب الفضفاض والعمامة المتكورة ماسخاً الجندي إلى إمام . بيد أنه لم يتخلَّ تماماً عن الزي العسكري فقد كان هذا الزي يعاود الظهور في المناسبات الحرجة ، كإعلان حالة الطوارىء مثلاً ، والتي تستدعي تذكير الناس بالقوة الحقيقية التي تستند إليها مملكة الله في السودان .

إن التركيز على الدوافع السياسية والانتهازية التي تحكم مسار النميري لا يلغي دور النواحي الشخصية والنفسانية. وقد حاولنا خلال صفحات هذا الكتاب إبراز الجانبين أو البعدين الرئيسيين في شخصية النميري: الجانب المخطط والمدبر (كما يعكس ذلك تسخيره للإسلام في ضرب الإمام الهادي والشيوعيين) والجانب الخرافي (الذي يظهر مثلاً في خوفه من بعض الأتقياء واشتغاله بالسحر وتدبير الأحجبة السحرية لخصومه). وعلى المستوى النفساني فإن الأسباب التي حدت بالنميري لاتخاذ ما يسمى بإجراءاته الإسلامية جد معقدة. فروحانيات النميري، كما ألمحنا، هي خليط من الإسلام والسحر والشعوذة. ولا شك في أن الإلمام بطبيعة شخصيته متعددة الجوانب أمر أساسي للحكم فيما إذا كان لديه التزام صادق بالإسلام. لقد أوهم النميري نفسه بأن العناية الإلهية قد اختارته لقيادة شعبه لأنه كان يرى في فشل إنقلابي يوليو وسبتمبر تدبيراً إلهيا لنجاته من الهلاك. كما أخذ يوهم نفسه بانه يتمتع بنفحة الهداية الربانية (وهي صفة أساسية من صفات المهدي أو الإمام). ومن ذلك ظنه بأن وصوله قبل موعده بساعة في يوليو ١٩٧٦ كان عملاً من أعمال الهداية الإلهية. ولذلك فإن المرء لا تتمكه الدهشة وهو يلحظ أن جميع أحاديث النميري عن الإسلام مؤخراً تتذبذب بين اللاعقلانية والشعوذة رغم أنه يحشو هذه الأحاديث بآيات قرآنية مغلوطة النص، والفهم، والتفسير مع لحن يكاد يجعل سيبويه والخليل يتململان في قبرهما.

ولا يوازي جهل النميري بالإسلام إلا جهله بالإدارة الاقتصادية بل الإدارة عموما. وليس هناك أدل على ذلك من استخفافه بتقارير محافظ البنك المركزي وتصريحاته الصحفية حول ديون السودان.. إلخ. ولكن النميري، وقد أعماه تضخم ذاته، لم يستطع أن يتبين أنه كان يسلك طريقاً وعراً حينما يخوض في أمور الدين. وتزداد الطريق وعورة حينما يتنطح لتفسير الآيات القرآنية وأحكام أو مبادىء الشريعة، فذلك علم لا يبلغ الإنسان فيه مبلغاً إلا بالدراسة، والمران، والتدريب، والتجويد الطويل. وعلّ معلمو النميري لم يفتحوا بصيرته على «أن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق». وعلهم ما خبروه بما رواه مالك بن أنس: «أجرؤكم على الفتية أجرؤكم على النار». ومن ناحية أخرى فإن رؤية النميري للإسلام، بسبب محدودية أفقه الفكري، هي نتاج بعض المفاهيم الخرافية البعيدة عن الإسلام

الصحيح والتي تعود إلى منابع وثنية . ولم يستطع النميري أن يتفهم هذه الدقائق الفكرية . وقد تعمقت المأساة حينما أحاط النميري نفسه ببعض المشعوذين الدينيين الذين لا يشكلون تحدياً لسلطته . ويمكن للمرء أن يسوق كمثل على ورع النميري الخاضع لتأثيرات مضللة إيمانه بالقوة السحرية لبعض الأتقياء أو الأولياء الذين يعتقد بأن لهم قوى خارقة تؤثر في حيوات الآخرين . إن إيمانه بهذه الأمور شبيه بمعتقدات قبيلة الزاندي في جنوب السودان . فأفراد هذه القبيلة يؤمنون بأن كل عثرة يصادفها المرء في حياته إنما هي بفعل غضب احدى الساحرات . ولذا فهم يسعون دائماً لحماية أنفسهم من هذه المخلوقات الوهمية بمحاولة كشفها وطردها من محيطهم . وهناك قبائل أخرى في شمال السودان وجنوبه تؤمن بمثل ما تؤمن به قبيلة الزاندي . وقد رأينا في الفصول السابقة كيف قام الدكتور إدريس وآخرون باستغلال هذه الناحية من حياة النميري الروحية مجندين السحرة والعرافين على حد سواء ، علماً بأن الذي يردده هؤلاء العرافون هو ما يوحي به إليهم محاضر علم الحيوان . ولأجل كل هذا فإن روحانية النميري (وأعني إيمانه بالقوى السحرية) هي من مخلفات الجاهلية التي يرفضها الإسلام الحقيقي رفضاً قاطعا . فالقدرة التي لم يمنحها الله للنبي المعصوم حتى يستطيع إستكشاف الغيب لن تتوفر للدجاجلة الأدعياء . « قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله . ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون » .

أما السبب النفساني الثاني فهو شعور النميري بعدم الأمان ووجله من الموت والذي زاده المرض حدة . ظل شبح الموت يطارد النميري باستمرار . فكان أن طلب ، مثلاً ، إلى جهاز الأمن السوداني مداهمة الخطوط الجوية السودانية واعتقال عدد من المسؤلين فيها ، بمن فيهم المضيفات الجويات قبل واحدة من رحلاته . وكانت التهمة الموجهة ضدهم هي مؤامرة تسميم الرئيس في تلك الرحلة . وقد شمل الإيقاف مدير عام الخطوط الجوية السودانية وهو رجل مشهود له بالكفاءة ومحل احترام لكثيرين . وحاولت دوائر الأمن أن تقنع الرئيس بأن القصة بأكملها قصة مختلقة (ربما كانت من اختلاق جماعة القصر حتى يظل الرئيس في حالة قلق دائم يحتاج معه دوماً إلى عونهم) . وبعد بضعة أسابيع تلت تأكد لجهاز الأمن صدق حدسه بأن القصة كلها كانت مفتعلة . ومع ذلك فقد قرر النميري ، في فورة غضبه ، أن يحل الخطوط الجوية السودانية وأن يعرضها للبيع . ولم يكن القرار إلا رد فعل أهوج بعيد كل البعد عن رزانة القرارات المدروسة التي تمليها السياسات الواضحة

حول المؤسسات . ولهذا السبب فقد انصرمت ثمانية أشهر دون أن يتخذ أي إجراء بصدد مستقبل الخطوط الجوية السودانية .

وعلى الرغم من ذلك فإن مرض النميري قد زاد في مخاوفه من الموت . ويعود تاريخ مرض النميري كما ذكرنا إلى نهاية السبعينات حينما بدت عليه أعراض عدم اليقظة والوهن الجسماني . وقد قام عام ١٩٧٩ برحلة إلى الولايات المتحدة حيث تم تشخيص مرضه على أنه إصابة في بعض الأوعية الدموية . وأجريت له عملية جراحية في العام التالي أزيلت ، على أثرها ، جلطة دموية في أحد شرايين الرقبة كانت تؤثر على ورود الدم إلى دماغه . لقد طارده شبح الموت منذ ذلك الوقت لا بل إن هذا الشبح أخذ يقف شاخصاً قبالته أحياناً . فقبل أن يصعد إلى الطائرة المتوجهة إلى الولايات المتحدة ، حيث كان من المقرر أن تجرى له عملية ثانية ، سنة ١٩٨٣ ، قضى بضعة ساعات مع القادة العسكريين يبحث معهم مراسم جنازته . وكان أطباؤه الأمريكيون والسودانيون قد أبلغوه (بعد إجراء العملية الأولى) أنه قد يكون من الضروري إجراء عملية أخرى له قد لا تكتب له الحياة بعدها . وبدلاً من أن يستدعي النميري الأجهزة الدستورية ليتحدث إليها عن مسألة خلافته وآماله في ما يريد للسودان بعد رحيله قام باستدعاء أكبر ثلاثة قادة عسكريين ، لا ليبحث معهم مشاكل الأمن وانتقال السلطة بصورة منظمة ، بل ليصدر التوجيهات عن كيف تكرم الأمة قائدها وتعلن الحداد على أعظم أبنائها . وكان النميري قد قام ببناء مسجد جديد (النيلين) كلف عدة ملايين من الجنيهات السودانية وطلب من الضباط الثلاثة أن يدفن هناك . واتضح آنذاك بأن النميري لم يكن يؤسس مسجداً بل ضريحاً له . والقصة كلها محزنة مروعة . فالذي ينشد مظاهر التعظيم بعد موته لا يمكن أن يكون بحال على مستوى الزهادة الدينية التي يدعيها لنفسه . فقد عاش جميع القادة السودانيين — وما فيهم من ادعى الزهادة بل عاشوها في حيواتهم الخاصة — بدءاً بالأزهري ومروراً بعبد الله خليل وانتهاء بعبود . عاشوا جميعاً حياة بسيطة ، وماتوا ميتة أبسط . فجميعهم يرقدون في سباتهم الأبدي في قبور متواضعة تحت أرض بلقع .

النميري مبعوث العناية الإلهية

لم يكن ، إذن ، إدخال النميري للقوانين الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ نتيجة لتحول مفاجيء في معتقداته أو يقينه الداخلي . فيله لاستخدام الدين لغايات سياسية

يرجع إلى تاريخ يسبق بكثير سبتمبر ١٩٨٣ . وكذلك الأمر بالنسبة لروحانيته الهجين المشوشة . وقد دشن النميري هذه الحقبة الجديدة حقبة التطهير الديني هذه المرة بشيء من الطقوس الاحتفالية . فقد سكبت ملايين اللترات من الكحول في جوف النيل عندما أعلن تحريم تناول الخمور في البلاد (ولا أدري لماذا لم يعاد بيع هذه الخمور للكفار) . إن القراء يتذكرون أن ثورة مايو افتتحت عهدها ، عهد الطهارة الثورية ، بمحاكمة وزراء العهد المباد . أما ثورة النميري الدينية فقد افتتحت بخطوة معاكسة تماماً هي إطلاق سراح الاف المساجين وبعضهم من عتاة المجرمين . ففي اليوم التاريخي ، يوم ٣٠ سبتمبر ، أمر النميري بإطلاق سراح ثلاثة عشر ألف سجين . وقد التقى الاف من هؤلاء المساجين في ساحة سجن كوبر ليستمعوا للرئيس الإمام يزف لهم البشارة بأنه قد عفا عنهم كما عفا يوسف الكليم عن إخوته وكما عفا الرسول صلى الله عليه وسلم عن أهل مكة الذين اضطهدوه وساموا صحبه صنوف العذاب . لقد خاطبهم قائلاً : «تعودون اليوم إلى المجتمع وقد تبدل الحال وغيرنا ما بأنفسنا وحكمنا كتاب الله . . . . لقد دخلتم السجن والخمر حلال وخرجتم والخمر حرام جزاؤها الجلد . . . دخلتم السجن ومحاكمنا تقبل الشفاعة بطريق مباشر أو غير مباشر ويتفاخر الناس بقراباتهم في أوساط العاملين بمهن العدالة وتعودون اليوم ومن استغل مكانته للتأثير على العدالة والتشفع في الحدود جلدناه على رؤوس الأشهاد . . . دخلتم السجن والناس تفتك بعروض بعضها تجنياً وظلماً فلا يسلم من ألسنتهم محصن ولا تسلم منها محصنة . . . القطيعة . . . الكلام . . تتحدث في بيت أو ظل إذا ثبت أنك تكلمت في حق الناس فسنقطع لسانك الذي تحدث . . . كانت الإشاعة حول الأعراض قوتاً يقتات به الناس في المجالس فلا يغادرون مجلسهم إلا وقد نبشوا الأعراض وأكلوا لحوم بعضهم . . . دخلتم السجن والتهريب وعصابات تخريب الإقتصاد الوطني قد قويت شوكتها وأمنت مكر الله . . . فمن خرب الاقتصاد الوطني فقد حارب الله ورسوله والمؤمنين وسعى في الأرض فساداً وليس له جزاء إلا جزاء المفسدين في الأرض» . (الصحافة ٨٣/٩/٣٠) . هذه هي عظمة شريعة الإسلام على حد قول النميري . ولندع ما في الحديث من مغالطات فما كان الخمر حلالاً في السودان ما قبل أكتوبر ١٩٨٣ وهو نفسه السودان الذي كان يحكمه النميري بقوانين أصدرها هو . فالخمر قد حرمه القانون الأسمى (القرآن) الذي يدين به أغلب أهل السودان . وقوانين السودان الوضعية ،

وإن لم تفرض حداً للشرب ، إلا إنها لم تحلله بل حرمت تداوله في الكثير من المواقع (قرب المدارس وأماكن العبادة) ، وحرمت بيعه للصغار ، وحددت العقوبات للسكر الفاضح ، وفرضت العقوبات المشددة على من يتصرف في مكان عام وهو سكران أو من يرتكب مخالفة وهو واقع تحت تأثير السكر . لندع هذا ونتحدث عن هتك الأعراض بالحديث الذي يلقى على عواهنه ، ونتحدث عن الشفاعة في الأحكام ، ونتحدث عن تخريب الاقتصاد . وسنرى ، عما قليل ، كيف أن هتك الأعراض هذا أصبح هتكاً جماعياً في أحاديث الإمام نفسه من فوق منابر الصلاة الجامعة . وسنرى كيف أن عقوبات تخريب الاقتصاد لم تطل الكبار المفسدين في الأرض وإن كانت قد طالت جون ، وبرنابا ، وكوال من صبية الجنوب الذين سرقوا ثمن رغيف العيش . كما سنرى الشفاعة من أمير المؤمنين أمام المحاكم لمن اتهمته أجهزة أمنه بالاتجار في الرخص مثل الزبير رجب أو رضوخاً للتأثير الخارجي مثلما حدث مع القس الايطالي . وعلى أي حال فقد اتخذ النميري قراره ذاك بإطلاق سراح السجناء دون استشارة سلطات الشرطة والسجون . ولا شك أن المسؤولين عن هذه المواقع قد أحسوا بالفزع وهم يشهدون بوابات السجون تفتح للكثيرين من عتاة المجرمين لينطلقوا في الأرض من جديد . ولكن الفقرة المذهلة في خطابه كانت ولا شك تلك التي قارن فيها قراراته بدخول الرسول الكريم مكة فاتحاً وهو يعفو عن الكفار من قريش . ولم يخطر ببال الرسول الجديد أن « مشركي » السودان هؤلاء كانوا يمارسون شركهم هذا لأكثر من عشر سنوات تحت قيادة نفس الرجل الذي « جاء نصر الله والفتح » على يديه اليوم .

لقد دأب النميري مؤخرا، وهو يتحدث عن «رسالته»، على موازاة نفسه بالنبي صلى الله عليه وسلم . ولا شك في أن إشاراته المتكررة لرسالته تدفع المرء للإعتقاد بأن النميري قد أخذ يتوهم ، في قرارة نفسه ، بأنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ أهل السودان . وقد ذكرنا كيف أن النميري قد أخذ يستهل كل خطاباته بآيات من محكم التنزيل ليس هناك من رابطة بينها وبين سياق أحاديثه . وكان هذا هو أسلوب النميري في تأكيد هويته الجديدة . — فالإسلام ، عنده ، لا يعدو أن يكون شكلاً مظهريا ، وتعبيراً لفظيا . ولا نظلم الرئيس الإمام بهذا الحكم القاسي . فلنستمع إليه وهو يرد على مراسلة (الصياد) التي ساءلته عن تمهيده لقراراته الإسلامية بقوله بأن ثورة مايو قد مهدت منذ بدايتها للإسلام : «وإذا رجعت لأدب الثورة تجدين أنه لم

يتحدث وزير أو مسؤول إلى الجماهير إلا ويبدأ بإبعاد الشيطان بالبسملة . . . ثم بعد ذلك ، في الكثير من الأحاديث أو الخطب المكتوبة أو المرتجلة . نأتي دائماً باقتباسات من القرآن الكريم ، أو الأحاديث النبوية الشريفة ثم ندخل في الموضوع» . (الصياد ٨٤/١٠/٢٤) . فهذا هو مدى فهم الرجل للتمهيد للدعوة ، ولجوهر الدين .

ومع هذا فإن استشهاد النميري المغلوط والمكرور بالقرآن يكشف أيضاً عن ظاهرة أخرى في تكوينه الفكري ألا وهي العجز الكامل عن تجريد القضايا فالنميري لا يستوعب أي حقيقة إلا إذا جُسدت شخصاً أوكياناً محسوسا . وعلّ هذا هو السبب في خلطه الدائم بين المؤسسات والأشخاص ، وبين الأفكار ومن يحملها ، وبين الواجبات ومن يؤديها . وقد قاده هذا العجز عن تجريد القضايا إلى أن يفهم القرآن بمنطقه هو ، فكلما كانت آي الذكر أكثر دوياً ، وأشد زراية بمن وجهت لهم من الكفار والمشركين والمنافقين كلما كانت أكثر بلاغة ، في عرفه ، وأجدر بأن يستشهد بها . ويكاد المرء يرى النميري يهتز طرباً وهو يردد أمام الناس آيات الزلزلة ، والنكير . وما أخال «إمام أهل السودان» قد قرأ حديث الرسول الكريم (ص) : «شيبتني هود وأخواتها» . فالرسول (ص) الذي أنزل عليه القرآن لم يقض مضجعه ، ويخط رأسه شيباً في كل منزل التحكيم إلا دعوة الحق عز وجل له ، وهو الإمام القدوة ، بأن يلتزم في خاصة نفسه بما يدعو له من بر ، وتقوى ، وتسامح ، وإحسان . فالمفسرون يجمعون على أن ذهن الرسول (ص) قد انصرف ، وهو يتحدث عن هود وأخواتها ، إلى قوله تعالى في تلك السورة : «فاستقم كما أمرت» . نعم ما هز الرسول عليه أفضل الصلوات في القرآن الكريم دوي الزلزلة ، ونذير الحاقة وإنما أقلقه نداء الحق له ، وهو النبي المعصوم ، بأن يكون برءاً من الفسوق ، عقيماً من المعاصي ، ومثلاً أعلى لمكارم الأخلاق . شأن كل قدوة طيبة ، وأسوة حسنة .

ونذكر في هذا الشأن قصة توجيه النميري لرفاق سفره في رحلته إلى الصين الشعبية في عام ١٩٧٧ بالتحصن قبل السفر . وكان ذلك في توجيه مكتوب جاء فيه إن على المسافر أن يتوضأ قبل الدخول إلى الطائرة ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مائة مرة ، واستغفر الله مائة مرة ، والصلاة على النبي مائة مرة ، ولا إله إلا الله مائة مرة . هذا كله قبل ولوج الطائرة وهناك تعليمات أخرى عند الدخول ، وعند ربط الأحزمة ، وعند فك الأحزمة مع أدعية تقرأ سبع مرات او أربع حسب مقتضى الحال . وبصرف النظر عن أن التحصين أمر لا يتم بالتوجيهات الرسمية ، فقد علمنا أهلنا أن نتحصن بالشهادة ونستودع الله ديننا وأماناتنا وخواتيم أعمالنا ، بصرف النظر

عن هذه الشعوذة إلا أن أبلغ ما جاء في ذلك التوجيه ما ورد في الفقرة (و) والتي تقول : «السادة المرافقون المسيحيون عليهم أن يتحصنوا بأقوى ما جاءهم في كتابهم المقدس» . وواضح من هذا أن الرئيس الإمام يظن بأن هناك ما هو قوي وما هو ضعيف في الكتب المنزلة من حيث حجيته ، وأثره ، وأهميته ، وعله ، إن أتيح له أن يقرأ الإنجيل ، لما وجد فيه ما أسماه «بأقوى ما في كتابهم المقدس» إلا في آيات الوعيد كإنذار الأغنياء في رسالة يعقوب ، وإبادة الوثنيين في رؤيا يوحنا ، وعاقبة الكفر في رسالة يسوع للعبرانيين دون أن يسترعي نظره العمق في رسالة يوحنا عن أصول المحبة : «من لا يحب لا يعرف الله ، لأن الله محبة» . أو يستوقفه الإبداع في قول بطرس : «ألقوا عنكم كل خبث وغش ورياء ونميمة . وارغبوا كالأطفال الرضع في اللبن الروحي الصافي تنمو به من أجل الخلاص إذا كنتم قد ذقتم كيف أن الله طيب» . ولكن ما حيلتنا في رجل مدخله إلى الإسلام هو « دلائل الخيرات » بل هو عنده مصدر اليقين الروحي .

مهما يكن من أمر فقد ذهب النميري ، وهو يدعو الناس إلى مبايعته ، يستشهد بآيتين كريمتين من القرآن تشير أولاهما إلى الرجال الذين يبايعونه «تحت الشجرة» وتشير الثانية إلى بيعة النساء . وجاء هذا في خطابين وجه أحدهما إلى الرجال والآخر إلى النساء الذين واللائي قدموا وقدمن لمبايعته . ويستطيع المرء أن يستشف من هذه الإيحاءات بأن النميري بدأ يفترض لنفسه دوراً كدور الرسول الكريم ، خاصة وقد صار يتحدث عن أداء ما كلف به مما يعني اعتقاده بأن الله قد حمله رسالة ينشرها بين العباد ، ويقيم بها الدين . وفي خطابه الذي أعلن به حالة الطوارىء في نهاية أبريل ١٩٨٤ أدلى النميري بملاحظة أكثر غرابة . ففي معرض حديثه عن الجهات المعادية لحركته الإسلامية ، والأساليب التي تروج بها الشائعات عن مرضه (وما ظنه البعض وفاته الوشيكة) استشهد بقوله تعالى «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل . افئن مات أو قتل إنقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجري الله الشاكرين» . كما استطرد للقول ، دون أن يعي فجاجة المقارنة وعدم صحتها شرعاً : «فمن يبالي بعد محمد بموت ؟ ومن يدري كيف ومتى يموت ؟ وسيجدنا الموت ، بإذن الله ، موقنين به مؤمنين بالله ، متجهين إليه ومهاجرين» . وهكذا لم يواز الإمام البازغ بين شعب السودان ومشركي مكة فحسب بل عمد ، بالإيحاء في تصريحاته وخطاباته وتعليقاته ، على أن يضع نفسه على قدم المساواة مع الرسول (صلعم) .

قرر الإخوان المسلمون ، من جانبهم ، ركوب الموجة والعزف على مزامير النميري . واغتبط النميري بدعم الإخوان له والذي أضفى على توجهه الإسلامي ، فيما ظن ، شيئاً من الشرعية . وكان تقرب الإخوان منه زواجاً غير مقدس ، أي زواج مصلحة ، إذ كانوا يتطلعون إلى أن يقوم النميري بالمهام «القذرة» نيابة عنهم (كإخضاع الجنوب غير المسلم ، ووضع حد لنشاط العلمانيين بالإتحاد الاشتراكي ، وتدجين المثقفين أو إرهابهم) . بيد أن الهدف الحقيقي الذي كان يسعى له الإخوان هو أن يرثوا الأرض من بعد النميري ، وربما على الرغم منه ، عن طريق انقلاب داخلي يضعون عبره حداً لتجاوزاته في تطبيق الشريعة ليظهروا للناس بمظهر المنقذ للسودان والإسلام . وقد أدى ذلك ، بالضرورة ، إلى نشوب صراع بين الإخوان وبعض قدامى المحاربين من رجالات ثورة مايو عدا أولئك النفر الذين حلت عليهم الهداية فأخذوا يتدافعون بالمناكب إلى حلقات الذكر ومساجد الصلاة التي يؤمها الرئيس ساعين إليها من كل فج عميق . وكاد المرء ، وهو يرى جيوش المنافقين هؤلاء ، أن يسأل الله كما سأله أحمد شوقي ليبقي لنا «إمام الهدى» حتى يدخل في رحاب الإسلام « حنا » و « مينا » و « غبريال » من أقباط السودان . وكان باشوات مصر وبكواتها مثل مظلوم بك ورشدي باشا ، ممن لم يعرفوا الإسلام إلا مظهراً ، يتدافعون بالمناكب ، هم الآخرون ، في كل مسجد يسعى إليه « مليك البلاد المعظم » فؤاد الأول لأداء الفرائض .

مظلوم صلى ورشدي
يارب ابق فؤادا
حتى يصلي اللنبي

ويشير شوقي هنا إلى اللورد اللنبي حامي حمى الامبراطورية في أرض الكنانة .

وعلى كل فقد خاض بعض قدامى المحاربين المعركة مع الإخوان باسم الوطنية السودانية ، ووحدة البلاد ، والتنوع الثقافي في الشخصية السودانية ، وسيادة الدستور أما الإخوان فقد سعوا ، حسب فلسفتهم ، لاستبدال الوطنية السودانية بشمولية الأمة الإسلامية حتى وإن كان هذا على حساب اشعار الجنوبيين

بالاعتراب ، خاصة وقد أخذ الإخوان يدعون ويجاهرون بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء . وقد أراد الإخوان أيضاً الاستعداء عن التنظيم السياسي الإشتراكي في الوقت الذي استمروا فيه في الإطراء السطي على نظام الحزب الواحد .

وكان أن ألقى النميري ، عشية يوم عيد الإستقلال ، خطاباً أفصح فيه عن وجهة نظر قدامى المحاربين وعلى رأسهم بدر الدين سليمان وكان بيت القصيد في الخطاب هو التأكيد على الوطنية السودانية . وقد بدأ النميري خطابه بالإطراء على سيرة الأبطال الوطنيين ، ومن بينهم بعض الجنوبيين ، من رجال العهد القديم (مثل الأزهري والمحجوب) . كما أشاد ببعض خصومه التقليديين مثل قادة الطوائف الدينية . حيا النميري وأشاد برواد الإستقلال «وحملة المشاعل على درب النضال الطويل . . . محمد أحمد المهدي وثورته الإستقلالية القومية ، وانتفاضة السحيني في دار فور ، وانتفاضة جبال النوبة ، والنوير ، وود حبوبه ، وعلي عبد اللطيف ، ومؤتمر الخريجين ، ومؤتمر جوبا . «كما أشاد» برموز استقلال السودان وحماة وحدته السيد علي الميرغني ، والسيد عبد الرحمن المهدي ، والشريف يوسف الهندي ، وسانتينو دينق ، ووليام دينق ، وجيرفس ياك ، وبابو نمر ، والسلطان بحر الدين ، والشيخ علي الغالي ، والناظر دينق مجوك ، واسماعيل الأزهري ، وعلي عبد الرحمن ، وعلي بيتاي ، ومحمد أحمد محجوب ، وأحمد محمد يس ، ومحمد عثمان يس ، ومحمد أحمد عبد القادر ، وجوزيف لاقو ، وكلمنت امبورو . ومحمد نور الدين ، وابيل الير ، والطيب محمد خير ، والرشيد الطاهر ، وعبد الحميد صالح ، والأستاذ بابكر علي ، ومحجوب مكاوي ، وأحمد عبد الله المغربي» . وما كان الرئيس النميري بحاجة إلى مثل هذا التفصيل في سرد الأسماء وهو يتحدث عن رموز الإستقلال في تاريخ السودان المعاصر . فليس هناك من ينكر ، إلا مكابرة ، مكان المهدي والميرغني ، أو كفاح الأزهري والمحجوب في صنع إستقلال السودان . وليس هناك من يغالط في معاناة وليام دينق وسانتينو دينق من أجل الحفاظ على وحدة التراب السوداني . أما التفصيل دون ذلك فلا يؤدي إلا إلى تكريم من لا يستحق التكريم ، أو تجاهل من لا يجدر بالمعلق الأمين تجاهله . فهذا الذي يذكر مؤتمر الخريجين ولا يشير إلى أحمد خير ، أو يذكر الإتحاديين ولا يشير إلى حماد توفيق ، أو يذكر من يحسبهم رموز اليسار السوداني ولا يشير إلى عبد الخالق محجوب ، أو يذكر المثقفين ولا يشير إلى عرفات

محمد عبد الله ومعاوية نور ، والأخوين الكد ، أو يذكر المعلمين ولا يشير إلى عبد الرحمن علي طه ، أو يذكر ثورة مايو ولا يشير إلى بابكر عوض الله وجعفر بخيت . نعم منذا الذي ينسى هؤلاء أو يحسب من دونهم رموزا لهم . إلا أن سرد الأسماء نفسه (وهذه إضافة نميري الشخصية إلى الخطاب الذي أعده بدر الدين سليمان) لا يكشف عن عدم إلمامه بحقائق التاريخ المعاصر فحسب . وإنما يكشف ايضاً عن حقد طالم يدفعه إلى إلغاء حقائق التاريخ هذه ، وكأن الغاءها من ذاكرته يلغيها من الوجود التأريخي . ومن جانب آخر فإن النميري يتعمد الخلط بين الأدوار حتى يوحي بأن ليس هناك من يستحق المكان الأبرز فالأزهري وجيرفس ياك يستويان . فالمكان الأبرز يجب أن يبقى للنميري وحده .

وحيا النميري من بعد ثورة مايو التي «آمنت فاعلنت فناضلت على أن تؤكد الاستقلال بالوحدة ، وأن تعزز الوحدة بالاستقلال . . . والتي تفجرت حرباً على ما يشتت ، نصراً لما يوحد ، دفعاً لحركة البناء والتنمية والعمران للسودان جميعا» . كما أشار إلى أن دولة السودان ، في ظل مايو ، هي دولة المؤسسات لا الفرد . فالثورة قد «أقامت مؤسساتها ، واحتكمت لدستورها ، واطمأنت إلى كيانها القوي والثابت والخالد والأبقى من أي فرد ومن كل فرد . حيث تنظيمها الإتحاد الاشتراكي العظيم ، وحيث مؤسساتها التشريعية والتنفيذية تحتكم إلى الدستور وتستند إليه وتستمد منه السلطة والاختصاص . ولسوف يبقى المعنى العظيم لغياب رئيس دولة السودان عن السودان لما يقارب الستة أسابيع هو أن السودان لا يحكمه فرد وإنما تحكمه مؤسساته» . وهذا هو دليل النميري الوحيد على أن السودان تحكمه المؤسسات . ثم مضى النميري يؤكد أن الجميع متكاتفون ومتحدون في «وطن واحد تتساوى فيه الحقوق والواجبات . فالنهج الإسلامي «هو التآخي بين الناس ، والتوحد في الوطن فلا إكراه في الدين ولا إكراه بالدين ، ولا تفرقة في الدين ولا تفرق بالدين أبدا» . وكرر النميري القول بأن النهج الإسلامي في السودان «سيكون الإسلام بسماحته لا يتفرق الناس فيه وإنما تتجمع الناس حوله ، من آمن به ومن آمن بغيره من رسالات السماء وكريم المعتقدات . لن يكون السودان كغيره بل ولن تسمح أن يكون السودان كغيره حيث الدين عندهم عنف وكراهية وإكراه وتسلط واحتواء وخروج على ما أمر الله أن يكون ما بين الناس هو المودة والشفقة والرحمة» . ومن ناحية أخرى ، فلن يكون النهج الإسلامي ، بالنسبة للنميري على حساب ثورة مايو أو على حساب الدستور أو الوطنية . فالنهج الإسلامي «ليس خصماً للوطنية السودانية ولن يكون

حصماً للوحدة الوطنية ، ولن يكون تسلطاً من الأغلبية على الأقلية . ولن يكون تعارضاً مع الدستور والتنظيم السياسي والمؤسسات القومية والإقليمية . . النهج الإسلامي لن يكون على حساب ثورة مايو وإنما بها قا تحقق إلا في ظلها . . . النهج الإسلامي لن يكون على حساب الدستور روحه ونصوصه . . . النهج الإسلامي لن يكون على حساب التنظيم السياسي الواحد» . ثم وقف النميري من بعد وقفة لها أهميتها . والمدينة تهمس آنذاك عن إرهاصات الإمامة ، وهو يقول «إن النهج الإسلامي في السودان لن يكون على حساب النظام الرئاسي شكله أو إسمه أو سلطاته فقد كان النهج الإسلامي تبشيراً بالفكر من المؤسسة الرئاسية ، والتزاماً بالعهد في برامج الولاية الثانية والثالثة» . (الصحافة ١٩٨٤/١/١) .

ومضى النميري ، فيا بعد ، يؤكد أن خطابه هذا إنما هو القول الفصل في حقيقة توجهه الإسلامي . ففي الحادي عشر من يناير ١٩٨٤ دعا النميري إلى اجتماع للقيادة المركزية للإتحاد الإشتراكي ووجه عبرها خطاباً إلى منظمات الإتحاد وروافده قال فيه : «إن النهج الإسلامي كان وسيكون جهاداً حقيقياً لإعلاء الإرادة الوطنية» . وفي إشارة للإخوان المسلمين قال النميري : «إن النهج الإسلامي إنما هو عمل سوداني خالص ، لا تملك فئة أن تدعيه ، ولا تملك جماعة أن تحتويه . وهو في هذا إنما يظل الإنجاز الرائع والعظيم لقوى الوطن المتمثلة في الإتحاد الاشتراكي السوداني» . ثم التفت إلى القيادات ، والتي صفقت طويلا لذلك الخطاب ، لينحي عليها باللائمة لأنها لم تعمل لتعميق مضمون هذا الخطاب . قال الرئيس : «ولئن كان حديثي في ليلة الاستقلال تأكيداً على مسلمات ، وتأميناً على واقع فإن الذي جعل من الحديث أمراً مهماً هو ما شهدته ساحتنا السياسية من شائعات وأوهام . . . وما كان ذلك ليحدث لو تسلم تنظيمنا السياسي زمام المبادرة (الصحافة ١٢/١/) . ومرة أخرى صفقت القيادة المركزية كثيراً للقول الفصل .

لقد قدر لهذا الخطاب أن يثير خبية الأمل في نفوس الذين ظنوا بأنهم وارثو الأرض من بعد ، كما أحيا الأمل في نفوس قدامى المحاربين . ولم تطل الفرحة ، أو ندم الخيبة إذ قام النميري بعد بضع شهور معدودات بعكس ما وعد به . مضى قدماً في تنفيذ برنامج عميق الأثر لإضفاء طابع إسلامي على المجتمع بمواطنيه المسلمين والمسيحيين على حد سواء . ومن ناحية أخرى تقدم النميري باقتراح تعديلات على الدستور ، هي في واقع الأمر الغاء له بل إلغاء لنفس المؤسسات التي تعهد بصيانتها في خطابه عشية عيد الإستقلال . فالجنوبيون الذين وعدوا بالمواطنة السودانية على قدم

المساواة مع الشماليين شهدوا تعديلات تحطم حكمهم الذاتي الإقليمي وتلغي كل الضمانات التي جاءت بها اتفاقية أديس أبابا مؤكدة معاني التمايز الحضاري بين الإقليمين، ومفهوم الوحدة مع التنوع في السودان. ورجال الاتحاد الاشتراكي الذين فرحوا لتأكيد الرئيس على التزامه بالتنظيم الفرد وإطاره الجماهيري صعقوا وهم يشهدون التعديلات تلغي التنظيم، كما تلغي النص على تحالف قوى الشعب العاملة وكان أكبر عمل فاضح يكذب كل وعود النميري في خطابه عشية الاستقلال هو إقدامه على إعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية بعد بضعة أشهر من الإضطرابات. وما دار بخلد أولئك الذين هتفوا طويلاً لخطاب يوم الاستقلال، وصفقوا طويلاً لخطاب الرئيس في القيادة المركزية أن يتساءلوا في منابر التنظيم، ناهيك عن أن يسائلوا الرئيس القائد . . . وقفوا مرة أخرى يصفقون عدا بدر الدين سليمان الذي انبرى، مثل السيف وحده، ليقول إن لكل تجاوز حداً، وكان نصيبه هو الإقصاء طبقاً لمبادىء الشريعة النميرية.

الأطباء والدرك الأسفل من الجحيم

أشرنا إلى جو الإضرابات والإضطرابات الذي ساد السودان قبل إعلان حالة الطوارىء. وكان أساتذة الجامعة هم أول من أعلن الإضراب، يليهم القضاة والأطباء. وقد هدد الأخيرون بالاستقالة الجماعية إذ لم تجب مطالبهم التي تقدموا بها (زيادة مخصصاتهم أسوة بالقضاة ورجال الجيش مع إسعاف الخدمات الطبية). وقد اصدر النميري، الذي كان في زيارة لإيطاليا، تعليماته لوزير المالية برفض طلب الاطباء وكان موقف الوزير نفسه متشدداً إزاء هذه المطالب خشية مما ستقود إليه من ردود فعل بين المهن الأخرى. ومن الجانب الثاني كان كل من النائب الأول لرئيس الجمهورية (اللواء عمر الطيب) ووزير الصحة (البرفسور علي فضل) يؤيدان مطالب الأطباء لاعتبارات أمنية ومهنية. غير أن كليهما لم ينظر إلى المشكلة في إطارها العام، بمعنى إنعكاسات الإنصياع لمطالب الأطباء على مطالب بقية العاملين.

وكان لي رأي في هذه القضية لا يخلو من التناقض المظهري قلت به لطرفين، والرأي يعبر عن الإنحياز الكامل لمطالب الأطباء والإنحياز الكامل، في نفس الوقت، لرجال المالية. فمن ناحية لا يمكن لأية دولة، تدرك واجبها المتكامل لإدارة

الإقتصاد السوداني ، وفي ظل وضع إقتصادي متردٍ وبرامج قاسية للتركيز والانعاش الاقتصادي ، بأن تعالج قضايا الأجور معالجة انتقائية . فلكل قرار اقتصادي انعكاساته على عناصر الوضع الإقتصادي المختلفة ، حتى في ظل ظروف عادية ناهيك عن ظروف التقشف . والدولة هنا ليست هي الرئيس ووزير ماليته وإنما هي الأجهزة جميعها . ونذكر في هذا الشأن تأييدنا لوزير المالية عام ١٩٧٧ وهو يطالب بالتركيز بدلاً من التوسع في الخطط الإنمائية كعلاج لتجاوز الأزمة الخانقة وقد جوبه الوزير يومها بما هو أشبه بالهتاف « التنمية طريق الخلاص » ، دون أن يكلف أحد نفسه بأن يحدث وزير المال ، بلغة الأرقام ، من أين له بهذه التنمية في ظل معاناته المالية اليومية .

ومن الناحية الأخرى فإنه بالرغم من أن الوضع الطبيعي لمعالجة أزمات السودان الإقتصادية هو المزيد من شد الأحزمة وتخفيض النفقات العامة إلا أن الواجب الأول في هذا يقع على القيادة ــ القدوة . فالدولة التي تتبنى تقويماً وظيفياً يقوم على اعتبارات موضوعية ثم تحود عنه من أجل الترضيات لا يمكن أن تكون دولة جادة في سياساتها . والدولة التي تتحدث عن تخفيض الإنفاق في الوظائف ثم تمضي في تفريخ الوزراء كل صباح ، من أجل الترضيات الإقليمية والسياسية بل والأسرية في بعض الأحيان ومن بين هؤلاء الوزراء من لا يساوي بمعيار الكفاية أو الدربة أصغر معيم في الجامعة أو أقل اخصائي في مستشفى الخرطوم لا يمكن أن تكون دولة جادة في سياساتها . والدولة التي يتبرع رئيسها بسبعين ألف جنيه لأحد الأندية الرياضية أو يتكفل بخمسين ألف أخرى لترحيل عمال المعمار من المغرب لتزيين المسجد الضريح (ولا نتحدث عن ما أنفقت عليه من ملايين) في الوقت الذي يفترش فيه مرضى عنابر الحوادث الغبراء لا يمكن أن تكون دولة جادة في سياساتها ، أو مدركة لمدى الترابط بين القرارات (فن صنع القرار) . هذا إذا افترضنا حسن النية . والدولة التي تنفق ربع مليون جنيه استرليني لشراء الجياد الصافنات من ايرلندا لنادي السباق وتجند طائراتها العسكرية لنقلها في الوقت الذي يلهث فيه مدير جامعة الخرطوم ورئيس مكتبته سعياً وراء نصف هذا المبلغ للحصول على الدوريات والحوليات التي انقطعت من الجامعة منذ مطلع الثمانينات لا يمكن أن تكون دولة مدركة لأولوياتها ، بل جادة في سياساتها ومنها التحديث ، وقيام دولة العلم ، وتطبيق التكنولوجيا الحديثة .

هذا هو الإطار الذي يجب أن يتحدث فيه الناس عن مطالب المهنيين الباهظة .

وإن كان هناك ثمة خطأ في توجه المهنيين المطلبي فهو تركيزهم على القضايا الفئوية دون إبرار لهذه الصورة المتكاملة من التخبط الإداري والفساد مما أفقدهم تعاضد لفئات الأخرى ، خاصة أولئك الذين لا « يتعيشون » على الدولة ولكنهم يدفعون في النهاية ثمن كل أخطاء سياساتها .

وعلى كل فقد قدم الأطباء إستقالتهم الجماعية ، كما هددوا ، وأصدر النميري على أثرها إنذارا للأطباء مهلته ٧٢ ساعة طالباً إليهم العودة لأعمالهم وإلا تعرضوا للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى . وقد صدرت التعليمات لدوائر الأمن وللحكومات الاقليمية باعتقال الأطباء الذين لا ينصاعون للإنذار . وقد هدد النميري الأطباء ، قاصداً المهنيين جميعاً . مواربة ، بأنه « سيقدم على إتخاذ خطوات تلحق الضرر بمصلحة البلاد » إذا ما تمادوا في تحديهم لنظامه . وقد ترك التهديد الناس نهباً لتكهنات . وكان النميري قد إتخذ قراره بإصدار الإنذار للأطباء على الرغم من نصائح بعض السياسيين ورجال الأمن له بأن لا يصعد الموقف .

وحينما رفض الأطباء الإنذار كان رد النميري هو حل نقابة الأطباء واعتقال سبعة عشر طبيباً كان بينهم من اتهمهم النظام بإثارة زملائهم كما شمل الإعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية للنقابة . ودعا الإتحاد الاشتراكي السوداني إلى عدة اجتماعات عامة وقف النميري خطيباً فيها ليؤكد موقفه الذي لا مساومة فيه . وقد اتهم الأطباء — نعم كل الأطباء السودانيين — بأنهم دمى للنظام الليبي . وبانقضاء مهلة الإنذار وجد النميري نفسه في موقف حرج ، فقد هدد المهندسون والمحاسبون بالإضراب ما لم تجب مطالبهم أسوة بغيرهم .

ومرة أخرى تقمص النميري واحدة من شخصياته الأخرى ، شخصية الرجل المهزوز الذي لا يقوى على المجابهة . فقد أحس إزاء هذا التحدي من جانب الأطباء وإنذارات المحاسبين والمهندسين بأن تحت الرماد وميض نار ، وأن الموقف قد يتطور إلى ٢١ أكتوبر من جديد (الإضرابات المهنية التي قادت لسقوط عبود في ١٩٦٤/١٠/٢١) . وهكذا حمل النميري نفسه على أن يبلع تهديداته ويبلع معها كرامته . أصدر النميري أمراً بأن ينقل المعتقلون من الأطباء لمقابلته في مقره الرئاسي ، لا ليكيل لهم السباب كما فعل مع الضباط ، ولا ليتهمهم بالجبن كما فعل مع القيادات السياسية في « سوق عكاظ » ، ولا ليقرعهم بأفحش الإتهامات من نوع « لقد كنت أراقب . . . » كما فعل مع الوزراء بل ليأخذهم بالأحضان وهو يقول بأن وراءه لم

يحطروه بمطالب الأطباء (وهو الذي أصدر التعليمات بشأنها في الخرطوم بل ومن روما عبر البحر الأبيض المتوسط ، والصحراء الكبرى وصحراء العتمور أيضاً) . . . وما وقفت به محافاة الحقيقة (لكنها لا تقول الكذب) عند هذا الحد بل أضاف بأنه لم يسمع بنبأ اعتقالهم إلا من راديو طرابلس . قال هذا وتهديداته في وسائل الإعلام المقروءة ، والمسموعة ، والمرئية ما زالت ترن في آذان الناس ، وتتراءى أمام نواظرهم . وكانت صحف الثاني من ابريل ١٩٨٤ قد صدرت وخطوطها العريضة على الصفحة الأولى تقول : نميري يعلن : « تصميم تام على اتخاذ ما يلزم لحماية كيان الدولة والأمن وصد النفوذ الأجنبي وتسلل العملاء . مهلة ٧٢ ساعة للأطباء . . . تتخذ بعدها الإجراءات التي يحددها القانون » (الصحافة ١٩٨٤/٤/٢) .

ختم النميري لقاءه التاريخي مع نقيب الأطباء وصحبه آمراً بإطلاق سراح الأطباء ، وإعادة نقابتهم التي ألغاها ، ورد دارهم (التي أغلقها) ثم استجاب استجابة كاملة لمطالب الأطباء جميعا . يقول الله تعالى « إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا » النساء ، ١٤٤ .

كان موقف النميري ذاك نموذجاً مروعاً للنفاق . . . غايته هو أن يتمسكن ليتمكن حتى وإن قاد هذا أمير المؤمنين إلى الدرك الأسفل من النار . وهكذا ، ولما تنقض بضع أيام على استكانته الكاذبة أمام الأطباء ، إلا وذهب الإمام لتنفيذ ما توعد به الناس من إجراءات إعترف هو نفسه بأنها « تضر بمصالح البلاد » : إعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية . ومن المدهش حقاً أن النظام ، والنميري على وجه الخصوص ، لم يستشعر ضرورة لإعلان حالة الطواريء حتى عقب أحداث يوليو ١٩٧١ ويوليو ١٩٧٦ . وهذا وحده يكشف مدى الضعف والتهالك الذي انتهى إليه نظام النميري في عام ١٩٨٤ ، كما يكشف حالة القلق النفسي والعزلة التي يحس بها القائد . ومع هذا فما تردد النميري في أن يقول ، بعد بضع أسابيع من هذا الحادث « أنا شخصياً أقابل من أشاء ويستطيع من يشاء أن يقابلني واستشهد بإضراب الأطباء الذي امتد لأسبوعين أو أكثر . فعندما طلبت نقابتهم مقابلتي فتحت لهم الباب وبعد جلسة قصيرة معي اقتنعوا وفرحوا ودعوا زملاءهم للعودة للعمل . ونحن نتمسك بمبدأ عدم الإستسلام للضغوط مهما كانت ، وحين أضرب الأطباء برهنا لهم أنهم ليسوا قوة ضاغطة لأنه في الخرطوم ، وفي كل أنحاء السودان استطاع السلاح الطبي وبعدد قليل من الأطباء أن يسير العمل وبصورة أحسن » (التضامن

٢٦ ٥ ٨٤) . فإن لم يكن هذا هو الكذب والنفاق فماذا يكون ؟ والكذب والنفاق صنوان في الحديث آية المنافق ثلاث ، أولها الكذب . وفي حديث شريف آخر « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصا . وإن كان فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة النفاق حتى يدعها : إذا اؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » . والحديث حسن وصحيح رواه مسلم ، ورواه البخاري ، ورواه الترمذي ، ورواه النسائي ، ورواه أبو داود . فأين سنذهب من كل هذا امام أهل السودان ؟

دولة العدل والإحسان . . . على أسنة الرماح

وفي إعلانه للاحكام العرفية في ١٩٨٤/٤/٣٠ أعلن النميري بأن هذا يجيء « حماية للعقيدة والوطن من كيد الكائدين ، وعبث الشيطان ، وحماية مكتسبات الشعب المؤمن ، والتزاماً بواجبه القومي ومسؤولياته الدستورية استكمالاً لمسيرة الثورة الظافرة » . وهكذا أضاف النميري إلى أهداف ثورة مايو ١٩٦٩ بعداً جديداً هو حماية المؤمنين من « عبث الشيطان » . ولكن من هو هذا الشيطان الرجيم ؟ يقول النميري ، في خطابه ذاك ، « في هذا الوقت الذي أصبح العمل فيه عبادة نشط الشيطان وأعوان الشيطان من الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً وانساق وراءهم أناس كنا نعدهم من الأخيار . فبدأت سلسلة إضرابات خرجت على أبسط قيم الإيمان وحسابها عند الله . وغدا نختصم إليه عن الأنفس التي ضاعت والأرواح التي أزهقت ، ومال الأمة الذي تلف . وتوالت الإضرابات لتحقق ظاهرياً مطالب لا تحتاج إلى إضراب وما كانت الدولة بحاجة للتنبيه بالإضراب . فقد شرعت من تلقاء نفسها في تحقيق العدالة في كل أمرها وأولى الناس بالعدل خدام الشعب ، والعاملون في الدولة ، لتحقيق مصالح الناس » . فالشيطان في دولة العدل والإحسان هو الطبيب المضرب الذي يزهق أرواح الناس بتركهم صرعى مرض لا الحاكم الذي تأخذه العزة بالإثم فيدفع بالناس إلى حروب مهلكة تقضي على الأخضر واليابس دون حسب من النفس اللوامة . وقيم العمل ، التي يحسبها الإسلام ضرباً من الإيمان ، هي الرضا بما قسم الله ، بل ما قسم الحاكم في قسمته الضيزي ، لا حكم الرسول الكريم : «أعطوا العامل أجره قبل أن يجف عرقه» . وعدالة الإسلام عند النميري

هي استكانة العاملين لإرادة الحاكم لا واجب الحاكم في أن يوفر لهم ضروريات الحياة والتي حددها محكم التنزيل بقوله : « ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤا فيها ولا تضحى » طه ، ١١٧ ، ١١٨ . فهذا هو حال الإنسان ، كما أراده له الله ، منذ عهد آدم . أما الدولة التي لا تحتاج لإضراب يذكرها بمطالب الناس هي الدولة التي لم يسمع رئيسها بمطالب الأطباء إلا من محطة إذاعة خارجية هي راديو طرابلس .

وعلى كل فقد بدأ النميري سفر رؤياه ذاك الذي أعلن به حالة الطوارىء بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل يؤتيه من يشاء والله واسع عليم » المائدة ٥٤ . وما اكتفى النميري بتشبيه العاملين الذين جنحوا للإضراب بالمرتدين بل أردفهم بالخوالف الذين قعدوا عن الجهاد مع رسول الله (ص) وأبوا أن يجاهدوا بأنفسهم وأموالهم في سبيل الله «وقالوا لا تنفروا في الحر ، قل نار جهنم أشد حراً لو كانوا يفقهون . فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً جزاء بما كانوا يكسبون» التوبة ٨١ ، ٨٢ .

ولم يخف على أحد بأن كل هذه الزلزلة البركانية في خطابات النميري ما كانت تستهدف الإسلام وإعلان فجر الوعد الحق وإنما كانت عملاً سياسياً مدبراً ، الدين فيه وسيلة لا غاية . فإضراب الأطباء ، كإضراب القضاة من قبله (وهاتان اكثر فئات المهنيين محافظة) إنما هو نذير بشر مستطير إن ترك الأمر على عواهنه . وبالرغم من استشهاد النميري المتكرر بآي الذكر الحكيم إلا أنه ، في واقع الأمر ، كان يستهدي في سياسته تلك بفلسفة الفوهرر هتلر والذي روي عنه قوله بأنه كلما كانت الكذبة أكبر كلما كان احتمال تصديقها أقوى عند عامة الناس . وهكذا أراد النميري إغراق القضايا الإجتماعية والاقتصادية في لج من الضباب الديني . وكشأنه دوماً لم يفكر النميري في النتائج الاقتصادية المترتبة على قرارات إعلان الأحكام العرفية . فتقول الأرقام مثلاً إن التكلفة اليومية لوضع الجيش في حالة الاستعداد الكامل كانت تكلف الخزينة ما يقارب نصف المليون جنيه يومياً (علماً بأن الاستجابة الكاملة لمطالب الأطباء لا تكلف أكثر من مليوني جنيه) .

وذهب النميري في خطابه الذي أعلن فيه الأحكام العرفية ليتحدث عن الجنوب واصماً الذين يقودون الحرب هناك بالعملاء وأعداء الأديان . فقضية الجنوب التي

أبانها له كلمنت مبورو ومجلسه فأودع السجن، وحدثه بشأنها بونا مالوال فوضع في الحبس التحفظي، وناقشه بشأنها ايل الير فأقصي من موقعه كنائب للرئيس، وكتب له بشأنها نائبه الأول عمر محمد الطيب رسالة تقارب صفحاتها الخمسين شارك في وضعها أكبر معاوني النميري من الجنوبيين فما كان الرد عليها إلا رسالة إنشائية بنفس الحجم صاغها كاتب الديوان وجوهرها هو أن النميري أدرى بما يفعل... قضية الجنوب هذه قد أضحت، في عرف النميري، مؤامرة حمراء ضد الإيمان الذي أخذ يأرز إلى السودان كما تأرز الحية إلى جحرها. في تفسيره لحرب الجنوب قال النميري: «الدوافع التي دفعت بجون قرنق ورفاقه لشن الحرب على التنمية، وعلى أبناء الجنوب العزل، وعلى مناشط الدولة النافعة للناس، تحت شعار ودستور معلن راية حمراء شيوعية ماركسية لينينية يعتز بها معلنوها، ويجاهرون بأنهم يستمدون العون من دول إرتبطوا معها بالعمالة، لضرب الدين مسيحياً كان او مسلماً لكيلا يُعبد الله في هذا البلد، الذي طرد منه الشيطان، وعبد الله فيه... إنها نفس الدوافع التي عطلت أحكام الشرع. واوقفت الحدود، وأعادت إلى الحياة السودانية أبشع أنواع الجرائم بعد أن استبشر الناس، وخاف أعداء الله وخلت السجون. إنها نفس الدوافع التي حولت طاقات سياسية مهمتها حماية الشعب إلى طاقات تعوق مسيرته نحو الله، وتملأ حياته بالإشاعة الضارة، والأقوال الكاذبة، وافتراء الكذب على الله. وتجمعت أحزاب كانت متفرقة، وجماعات كانت مشتتة، وأفكار كانت نقائض وسارت نحو الراية الشامخة تبغي إسقاطها... سارت نحو لا إله إلا الله تريد أن ترفع بدلها رايات الخمر، والميسر، والشيوعية، والشتات الفكري، والربا، والتفسخ، والثراء الحرام».

والحديث كله حديث متهالك المعنى، مغشوش المنطق فما تجمع أهل الجنوب ضد الدين، ولا كانت قضية الدين بمطروحة يوم أن بدأ النميري حملته ضد مؤسسات الحكم الإقليمي في جنوب السودان. وما كان قرنق وصحبه الذين حملوا السلاح من قبل في جيش السودان دفاعاً عن النظام ورئيسه دعاة ما ركسية لينينية قبل أن يحملهم النميري على ترك مواقعهم في الجيش للتعاون ضده مع الشيطان أحمر كان أم أصفر. وما تجمعت الأحزاب الشتات بأفكارها النقائض وهي بحق شتات — لتعوق مسيرة السودان نحو الله. فأخطاء الأحزاب كثر ولكن ليس من بينها إسقاط راية الإسلام. ويسيء النميري إلى نفسه، قبل أن

يسيء إلى غيره ، عندما يلقي بمثل هذه التهمة الظالمة على الميرغني والمهدي (فهذه هي أحزاب السوان التي عناها) . ومن ناحية أخرى فإن هذه الأحزاب الشتات هي نفسها الأحزاب التي مد النميري يده لها بعد عقد كامل من الزمان من تفجير ثورة مايو . . يحاور قادتها ، ويضع بعضهم في أعلى مجالسه ، ويحرر المواثيق مع بعضهم الآخر . ويهدد بهم جميعاً رفاق سلاحه في حملات تشهيره الكبرى في أغسطس ١٩٧٩ . ولا يملك النميري أن يحرِّم على الآخرين ما أحل لنفسه باسم الوحدة الوطنية إلا إذا ظن بأن الوطن هو شخصه . أما الشيوعية فأمرها عجب . فمن حق النميري ، كغيره ، أن يرمي الشيوعيين بالإلحاد ، وأن ينعي عليهم موقفهم الأيديولوجي من الأديان ولكنه يسيء إلى نفسه ، قبل أن يسيء إلى غيره ، عندما يجعل من الشيوعية رديفا للميسر ، والربا ، والثراء الحرام . فمع كل ما يمكن أن يقوله المرء عن خطايا الأنظمة الشيوعية حول الحريات والديمقراطية (وهي خطايا لا تقف عند تلك الأنظمة وحدها) إلا أن التكوين الاجتماعي لتلك الأنظمة يحرم الميسر ، ويفرض حكم الاعدام على أصحاب الثراء الحرام ، ولا يعرف المصارف والاقتراض الربوي كما تعرفها الأنظمة الاخرى .

وبلا شك فقد صعق أهل السودان وهم يستمعون إلى رئيسهم وهو يدين أهل الجنوب والشمال معاً بالارتداد ، والمروق ، والكفران . وما وجد النميري من نصير في حملته هذه إلا الإخوان المسلمين . وفي هذا الشأن دافع الدكتور الترابي عن إعلان حالة الطوارىء وهو يقول بأن حالة الطوارىء فكرة معروفة في الإسلام فهي حسب اجتهاده مماثلة لحالة الوضوء بالنسبة للصلاة . فالوضوء بالماء هو واحد من الفرائض ، ولكن عندما يتعذر الحصول على الماء يجوز للمسلم أن يتوضأ بالتراب والحجارة . هذا هو منتهى اجتهاد الترابي والذي لم يتردد في إعلانه على مسمع ومرأى من علماء المسلمين . كما بارك الترابي محاكم الطوارىء وهو يصفها بأنها أقرب شيء للمحاكم في الدولة الإسلامية . وما عرف الإسلام دولة واحدة وإنما عرف عدة دول ولا عرف قضاء واحداً وإنما عرف أنظمة متعددة . . . فالإسلام قد عرف دولة العدل والإحسان على عهد الراشدين كما عرف الملك العضوض على عهد الأمويين . . وعرف أئمة العادلين عمر، وعليا، ومعاذاً كما عرف قضاة النار من عبيد السلاطين وتجار الدين

ولا شك في أن الدكتور الترابي ، وهو الرجل العالم ، لأدرى الناس بأولئك

الدين استقضاهم النميري على أهل بلاده ، بل أدرى الناس بعلمهم بأمور دينهم ودنياهم . فما هو مدى علمهم بالأصول ، حتى تطمئن إلى قدرتهم على ارتياض الفروع . وعلم الله ما قرأت من غثاثات هؤلاء القضاة إلا وانصرف ذهني إلى قصة اسار مثل خالد الخزاعي المتفيقه الذي ما حكم إلا بجهل . وكان المهدي قد استقصاه على الكوفة بعد أن خلع قاضيها العالم عبيد الله العنبري . وكتب ، يومها ، الشاعر ابن مناذر يستهجن قرار المهدي ويهجو خالداً :

إن كنت للسخطة عاقبتنا — بخالد فهو أشد العقاب
أصم أعمى عن سبيل الهدى — قد ضرب الجهل عليه الحجاب
يا عجبا من خالد كيف لا — يخطيء فينا مرة بالصواب

ولا شك في أن المفتي العالم يدرك جيداً بأن النميري لم يستهدف من محاكمه تلك وقضاته هؤلاء إلا السخط والعذاب لعباد الله المسلمين ، وهو أمر لا يقول به الإسلام بل يحذر منه فقد ورد في الفتاوى الهندية : « تقبل تولية السلطان الجائر للقاضي إذا أراد أن يمكنه من القضاء بحق ولا ينهاه عن تنفيذ بعض الأحكام . أما إن أراد أن يخوض في القضاء بشر فلا تجوز طاعته في جور » . وقد شهدنا محاكم التفتيش هذه تسخر لجبد من وقف يجادل الإمام في المساجد في أمور الدين وقد عرفت مساجد المسلمين حتى النساء يجادلن عمر الفاروق . وشهدناها تستخدم ، عبر التعميات التي يصدرها قساوسة القصر ، لإذلال الرجال بدعوى الحفاظ على المال العام في نفس الوقت الذي تؤمر وتطيع بأن تتجافى النظر في الإتهامات ضد مسئولي المؤسسة العسكرية حول المتاجرة في الرخص علماً بأن هذه الرخص هي المال العام لا ديون المصارف . كما شهدنا أمير المؤمنين والذي أعلن على رؤوس الأشهاد عقب إطلاق سراح السجناء بأنه لا شفاعة في حد من حدود الله (كما كان يحدث في العهود البائدة حسب دعواه) يأمر بإلغاء الحكم الصادر ضد جوزيف سانتو الكنسي الإيطالي « تقديراً لأواصر التعاون الدولي بين حكومتي السودان وإيطاليا وروابط الصداقة المتينة بين الشعبين الإيطالي والسوداني » (الأيام ٨٤/٦/١٤) . وكان الإيطالي قد حد بموجب الشرع للتعامل في الخمر . وجاءت تلك الاستجابة لا نتيجة لوساطة من حكومة إيطاليا ، كما ادعى البيان الرسمي ، وإنما نتيجة لتهديد ووعيد من كل دول السوق الأوروبية المشتركة نقلها السفراء . ومن أعجب الأمور أن يلقى تدخل وزير الخارجية

(وهو تدخل مشروع) القبول من الإمام ، في الوقت الذي يقود فيه تدخل وزير الداخلية في قضية حدية أخرى ضد مواطن (وهو الآخر تدخل مشروع) إلى عزله . وعلنا لا نعجب إن عرفنا أن قرارات النميري الإنتقائية تطول حتى حدود الله ، أو ما يدعي هو أنه حدود الله . ففي الحالة الأولى فإن الإصرار على تطبيق « الحدود » على الإيطالي سيعود بالوبال على آمال النميري « الدهرية » . فإيطاليا هي « سنام بروحيتي » ومشروع البايب لاين . أما في الحالة الثانية فإن الهدف من محاكمة المواطن السوداني المرموق هو إذلاله وإذلال الطائفة التي ينتمي إليها . وكثيراً ما كان النميري يقول ، إبان تلك المحاكمات ، « أنا عاوز الكبار » .

أو هذا هو قضاء الإسلام ؟ يا للعار ! إن الإسلام يغرس في نفوس من يتصدون للحكومة بين المتقاضين ، أول ما يغرس ، تجافي المذلة والخنوع لغير الله : « فلا تخشوا الناس واخشون . ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فاؤلئك هم الكافرون » المائدة ، ٤٤ . ولأجل هذا عرف تاريخ الإسلام رجالاً مثل أبي حنيفة وسفيان الثوري تجافوا منصب القضاء حتى لا يكونوا أدوات في أيدي الطغاة . وتاريخ الإسلام حافل بنماذج من القضاة والفقهاء لم يماروا في الحق ، ولم يبدلوا كلمات الله بأوامر السلاطين . وتاريخ الإسلام حافل أيضاً بالأمراء الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه من احترام لحكم القضاء ، واعتراف بمكانة أهله ، وحرص على توقيره . فما الذي فعله إمام السودان عندما قرر واحد من القضاة أن يقول برأيه في غير خشية أو محاباة حول قوانين النميري الإسلامية ؟ ما الذي فعله إمام السودان بالقاضي يوسف عبد الله الطيب عندما أصدر رأياً معارضاً في إحدى قضايا الحدود التي وضعت أمامه ؟ فقد أورد ذلك القاضي الأمين في حكمه ما يلي : « أرى عدم تطبيق عقوبة حدية ، فالحد حق الله ، وأنا كقاضي عاجز عن تحمل المسؤولية إمام الله في حدوده بغير وجهها ومقتضاها ، والاستهتار والعبث بها . فما أعلن ليس هو حكم الله والظروف الاجتماعية لا تسمح بتطبيق الحدود ، ولا القائمين بالأمر أهل لتحكيم حدود الله أنا كقاضي لا ولن أتحمل المسؤولية في تشويه شريعة الله ، والعبث بحدوده وذلك للأسباب التالية :

١ إن ما أعلن من قوانين ليس شرع الله ولا حكمه وتشويه حقيقي له . فالإسلام هو كتاب الله وسنة نبيه (ص) أما أن يكتب من يكتب ما يكتب ويدعي إن ذلك شرع الإسلام فلن يجعل منه ذلك حكم الله وسيظل قانوناً وضعيا . إن

الفرق الأساسي بين حكم الإسلام والقانون الوضعي هو أن الأول إما أن يكون من صريح الكتاب والسنة أو قياساً عليهما بما لا يقبل أي احتمال آخر. أما أعمال الفكر واستخلاص الأحكام فهو قانون وضعي مهما كانت تسميته ومنهجه ومصدره وعصره.

٢- . . . إن إدخال الحدود وحدها لن يجعل من هذه القوانين حكم الله فحكم الله كله متكامل. والحدود وحدها لن تزيد على كونها تعمية مقصودة لتضليل المسلمين الصادقين في معتقدهم.

٣ ــ إن الحكم القائم ليس حكماً إسلامياً، إنه حكم الفرد المطلق والملك العضوض. فأول مقومات حكم الإسلام الشورى . . . فالتشاور بحسبانه الجلوس بعقل مفتوح وعاطفة صادقة لمعالجة الأمر الذي يشكل على المسلمين . . .

٤ ــ إن المسلك الشخصي للقائمين بأمور المسلمين والإلتزام بشرع الله وصدق المقصد في العمل على مصلحة عباده ضرورة هامة لولاية أمر المسلمين. والكل يعلم حجم الشبهات التي تحوم حول الكثيرين من شاغلي المناصب العليا في البلاد».

ومضى القاضي الشجاع الأمين يضيف ويعدد الأسباب التي تجعل من كل هذا الذي يصنع باسم الإسلام مسخاً للإسلام. فكان أن أوقف الرجل، وقرع، ثم لفظ.

وفي واقع الأمر فإن إمام أهل السودان، بالرغم من كل الفتاوي الترابية، ما ابتغى وجه الله بقوانينه تلك. فقد شهدناه يسقط حدود الله من أجل «علاقات الود» بدولة أجنبية، ويغالي في تطبيقها ضد واحد من مواطنيه إمعاناً في الإساءة له ولأهله وهم كرام قوم. ولكن ربك اللطيف بعباده قد أراد أن يفضح للناس الإمام الذي يبطن ما لا يظهر، ويسر ما لا يعلن. وفي الأثر «من خان الله في السر هتك الله ستره في العلانية». وقف الرئيس الإمام في أبان الذكرى الخامسة عشر لثورة مايو يحدث الناس بعد بضع أسابيع من إعلان أحكام الشريعة في خطابه الذي أحيا فيه تلك الذكرى. لقد نطق النميري صدقاً حينما قال في خطابه إن «النهج الإسلامي . . أن لا نأخذ بشبهة . . أن لا ندين الناس إلا ببينة، ألا يكون الظن السيء إلا كالمكر السيء لا يحيق إلا بأهله، لا نستوحي المسلمين بالظنون لا نتخذ من الشكوك قرائن، نـدرأ الحدود بالشبهات . . . نداري عورات الناس لا نفضحها، نتق لله في أعراضه وخلقه، ولا نغلق باب التوبة بالإشهار، وإمكانيات الصفح

والعقوبة بالتشهير . . . النهج الإسلامي إنما هو مكارم الأخلاق ، أن لا ندخل البيوت الا من ابوابها .

ولا مرية في أن الرئيس النميري كان يشرح للناس صراط الإسلام المستقيم ونهجه القويم . إلا أنه سرعان ما عاد إلى سليقته العدوانية فتحول بالحديث إلى موضوع أثير على نفسه ألا وهو التهديد والوعيد بكل ما فيه من غلظة ورعونة . قال ، بعد أن نحى الخطاب المكتوب جانباً ، « ذلك هو الإسلام . . وهذا هو دستور السودان ما نص عليه . . . ولكن ، أيها الأخوة ، بعد كل ذلك ، وكل ذلك هو الإسلام الصحيح ، حقاً . . . لكن الإسلام له طوارىء وعندما يرى المجتمع قد فسد وانحرف انحرافاً شديداً . . نعلن الطوارئ ، ندخل البيوت ، نضبط ، نفتش ، نفتش الناس في كل مكان . . . من يشرب في الخفاء ، من يزني . . كل بيت سنفتشه وندخله . الإسلام أمرنا بذلك . . . . انتم تعلمون الإسلام سماحة ، دين الأخاء ، دين العزة والكرامة ونحن ما عايزين الزول ينجلد . والجلدة دي عملوها ليه ؟ علشان الزول يحس بأنه مذنب . ما ممكن الواحد تجلده ويقول شجاع والله أتحمل ٤٠ جلدة . لا ، تحملت أيه يا أخي إنت ما خلاص عاينو ليك عشرة أنفار بيجلدوا فيك . . . الشجاعة وين بعد كده ! ما انتهت . . . ننشر في الجرائد الأسماء لأن المسلم بيكره يسمع إسمه . . إذا كان إنت بتكره الآخرين يسمعوا إسمك أوقف هذه الأشياء . حنستمر ننشر ، نستمر نجلد حسب الحدود ، سنستمر نقطع الأيادي إلى أن يكون المجتمع الإسلامي الصحيح » (الصحافة ١٩٨٤/٥/٢٥) .

وهذا هو اجتهاد الإمام الذي سيشهد السودان على يديه صحوة الإسلام وما أخال الذين يعرفون النميري قد عجبوا بمثل هذه الفسولات الفكرية . وعلى أخريات أيامه أصبح تقحمه في أمور الدين محل تندر وسخرية ومن ذلك رده على سؤال وجهه إليه صاحب التضامن فؤاد مطر حول تعيينه الدكتور يوسف ميخائيل بخيت كمستشار قانوني وهو مسيحي . رد النميري بقوله « نحن في السودان لا نشعر بأن هناك ـــ مسلماً ومسيحياً إلا عندما يتحدث عنا الناس في الخارج . فنحن كمسلمين لا نفرق بين الأديان ، فالإسلام يبشر بأن من يؤمن بالمسيحية ليس مسلماً وكما قلت قبل قليل لبعض زواري فإن سفيرنا في واشنطن إسمه عيسى وتعني Jesus وسفيرنا في جدة اسمه محمد وهناك سفير في الخرطوم إسمه موسى وجميعهم مسلمون . وهذا يعني أننا نعترف بجميع الأديان» . ومضى فؤاد متسائلا : «ولكن المستشار المسيحي من أجل أي

قوانين؟» فرد النميري : «لكل القوانين بما فيها القوانين الإسلامية فهو أولا عالم قانوني ولكنه مسيحي . وهو مؤمن بما جاء في القوانين الإسلامية ويعترف بها ويعتقد أنها من القوانين المتقدمة ، وهذا أمر ليس جديدا . وكلنا يذكر أنه كان هناك قانونيون فطاحل في مصر يستشهدون بالقرآن وخير مثال على ذلك القانوني مكرم عبيد» (التضامن ١٩٨٤/٥/٢٦) . اوفهمت شيئاً من هذا الحديث ؟ ثم أرأيت كيف هو يكون اجتهاد المتقحِّمين الذين يجهلون من الدين أصوله وفروعه ومناهج قياسه؟ فاعتراف أهل السودان بالاديان ، بل اعتراف المسلمين جميعهم بأهل الكتاب لا يبحث المجتهدون (أئمة كانوا أو غير أئمة) عن سند له في تبادل الأسماء وإنما يجدونه في أم الكتاب وفي سنة رسول الله . فالشرائع السماوية كلها متحدة الأصل : شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه . كبر على المشركين ما تدعوهم إليه . الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب» الشورى ، ١٣ . وفي الأثر «الأنبياء جميعاً من علات» . أما الحديث عن المستشار المسيحي والعالم القانوني فقول فاضح مردود ، بل هو يكشف مدى عبث النميري بالشريعة الإسلامية . فأهل السودان جميعاً يعرفون بأن كل قوانينه المسماة بالإسلامية قد صاغها (بل نقلها نقلاً) صبية يافعون لا يزيد عمر أكبرهم في ميدان القانون على أكثر من عشر سنوات . وما فعل النميري هذا إلا لأنه قد وجد فيهم دمى طيعة يحركها كما أراد اذ أبى لديوان النائب العام ومستشاريه ، وأبى للدكتور الترابي (الذي تعلم هؤلاء الايفاع على يديه) أن يكون لهم شأن بهذه القوانين حتى يباهي الناس ويقول : «أنا الذي طبق الشرع ولا أحد سواي» . ومع هذا فإن النميري يعرف جيداً أن القانون (إسلامياً كان أو غير إسلامي) ليس هو القطع ، والرجم ، والجلد فهناك الإقتصاد ، وهناك الزراعة ، وهناك الإدارة ، وهناك العلاقات الخارجية وكلها تحتاج إلى من يلم بدقائقها فأبى أن يتركها لمن هو أعلم بضعفهم فأبقى على مستشاره المسيحي تماماً كما أبقى على «فرق المطافيء» في قطاع الإقتصاد . فإن كشف كل هذا عن شيء فإنما يكشف على مدى الاستهتار بالشريعة الإسلامية التي يسعى النميري لرفع راياتها .

وعلى كل فإن رسالة النميري في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨٤ رسالة واضحة . فالمطلوب ليس هو فقط ترويع الناس ونزع الأمن من نفوسهم بهدف إخضاعهم . فاذا لم يكن الاعتقال رادعاً كافيا فإن تجريح كرامة الناس والتشهير بهم يتكفلان بأداء هذه المهمة على خير وجه . وبما أن جماعات أهل المدينة قد أخذت

تكشر عن أنيابها ، وتسلق النظام بألسنة حداد في مجالس سمرها فلابد لهذه المجالس أن تنفض ، ولا بد لـلألسنة أن تخرس .

الإمام . . . واللسان السليط

لقد اضطر النميري من أجل تبرير أغراضه باسم الدين إلى اللجوء إلى مجافاة المنطق . ويخال المرء وهو يصغي لخطابات النميري أنه يتحدث عن سدوم وعامورة وليس عن السودان الذي نعرف . ففي خطاب ألقاه النميري في مدينة واد مدني قال إنه يعرف ما يجري في تلك المدينة تحت الجسور من فواحش . ثم أضاف بأن كل ما لحق بأهل المدينة إنما هو جزاء وفاق على معاصيهم . وهكذا أصبحت المدينة التي ولد وشبّ فيها النميري قلعة للفساد . وفي خطاب آخر في كسلا (شرق السودان) قال النميري لمستمعيه ألاّ يلوموا إلا أنفسهم على ما حل بهم من كوارث (فيضان نهر القاش) . لقد عصوا الله وفسقوا فحق عليهم العذاب . وهكذا لم يعد الفيضان كارثة طبيعية كما لم تعد نتائجه معزوة إلى الفشل الإداري (أي عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية ببناء الحواجز الترابية على ضفتي النهر وإقامة السدود) وإنما هو عقاب إلهي . لقد أمعنت كسلا في الفساد فجعل الله من أهلها مثلاً للعباد ! ويا لكسلا ويا لضرائح ساداتها !

لقد تفوق النميري على نفسه في محاولاته تجريح الشعب مدفوعاً لذلك بالضغينة تارةً وبرغبته في تشويه صورة الأمة كلها تارة أخرى (ليوهم نفسه قبل الآخرين) بأن الفساد ليس حكرا على زمرة الطفيليين الذين تناسلوا من حوله كما تتناسل الأسماك . ومن الغريب حقاً أن النميري ما زال مفتوناً بحكم هذا الشعب الذي أتى كل معصية تهتز لها رواسي الجبال ، نعم هو مفتون بحكمه إلى الأبد . وأخذت خطابات النميري تزداد جرأة أكثر فأكثر حتى شارفت الهرطقة (كمقارنته لنفسه بالرسول الكريم) . وهكذا أضيف لأعباء مستشاري النميري الإعلاميين عبء آخر ، ذلك هو تفسير وتوضيح خطاباته ليصلحوا بالحواشي ما أفسدته المتون ، (وهل يصلح العطار ما أفسده الدهر ؟) . وقد أصبحت خطابات الرئيس مادة دسمة لمسامرات الثرثارين أما بالنسبة لغالبية السودانيين فقد كان جل ما يتفوه به النميري أموراً يحرصون أشد الحرص على ألا يسمعها أطفالهم . وذلك وحده ينطق بحقيقة الرجل الذي كان ينتظر منه أن يكون رمزاً لضمير الأمة وقيمها . وما قيم الأمة إلا تلك المثل

والمبادىء التي يحرص الآباء على تنشئة أبنائهم عليها .

وفي نهاية المطاف لم ينجح الرئيس في توحيد السودانيين ضده برابطة كراهيتهم له فحسب . بل ويا للأسف قد أثار في نفوسهم الشكوك حول دور الإسلام في السياسة . لقد كان الإسلام الذي عرفه السودانيون وعاشوا تحت رايته هو دين التسامح والغفران وإعلاء شأن النفس البشرية واحترام حقوق الناس أما الأئمة الذين تعود السودانيون أن يصطفوا خلفهم بين يدي الله فقد كانوا أناساً عفيفي الألسنة . لم يدنسوا أفواههم بمثل ما تفوه به النميري في كسلا وواد مدني . ولذا فقد كانت إجراءات النميري في عام ١٩٨٤ مضرة بروح الإسلام ورسالته . وما افلحت هذه الإجراءات في توحيد صفوف المؤمنين خلف النميري بل على العكس من ذلك فإن المسلمين من أبناء السودان يكادون يجمعون على أن هذه القرارات قد أساءت للإسلام أبلغ إساءة .

إن إدخال الشريعة الإسلامية ، من جانب النميري ، لم يستهدف فقط تقليم أظافر المعارضة السياسية فحسب بل ثلم أسلحة الجميع . فالإدعاءات والتهم التي يوجهها الناس حول فساد القصر يمكن أن تقابل باتهامات السكر ، والعربدة ، والخروج على الدين يوجهها النظام ضد الذين يهمسون في انديتهم بالكثير المشاع والذي يؤذي سمع الإمام . وفي حملة التطهير هذه كان النميري انتقائياً بلا خجل . فأيدي صغار اللصوص الذين لا يملكون قوت يومهم تقطع بينما يبقى كبار الناهبين يسرحون ويمرحون . وسمعة الفتيان والفتيات تلطخ بتهمة الشروع في الزنا (وهي تهمة ابتدعها قضاة النميري ولا يعرفها الإسلام) بينما يقف الفاسقون الذين يعدون بآثامهم في تبتل وخشوع خلف الإمام الجديد . وما وقف خلفه الفاسقون وحدهم فهناك كثر من الذين يفترض فيهم الإلمام بدينهم قد سعوا فرقاً أو نفاقاً للاصطفاف حول الإمام فأصبحوا في سفال مرذول . وفي قول ابن تيمية : « إذا أم الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في سفال». وعلّ الكبار من هؤلاء، ومنهم قضاة شرع يذكرون أن هذه الجرأة على الإسلام من جانب الإمام الجديد لم يملكها شيوخ طوائفهم الذين كانوا يوقرون العلماء ويعرفون قدر أنفسهم . فقد شهد هؤلاء الكبار أستاذ الختمية السيد علي الميرغني يقدم للناس الشيخ ابراهيم صالح سوار الدهب ليؤمهم في الصلاة ، كما شهدوا إمام الأنصار الصديق المهدي يصطف مع الناس خلف الشيخ حسن مدثر . وما رأى الإمامان في هذا إذلالاً فالكل صاغر ، عند الصلاة ، أمام الحاكم الحي الأبدي : وأين حكم الذي يموت من حكم الحي الذي

لا يموت . إن جنون العظمة لا حد له ، حتى خيل للنميري بأنه « برنجي » السودان حتى في الصلوات .

وعلى أي فبإدخال الشريعة ، كما يفسرها ويفهمها النميري ، وإعلانها قانوناً للبلاد أصبح معظم أهل السودان فجاراً وكفرة . وتشير كل مواعظ النميري إلى أنه أخذ ينظر لأهل بلاده ، خاصة أهل المدن الثرثارين ، وكأنهم جماعة ضالعة في المعصية . والمغزى العميق لكل ذلك هو أن النميري ، وهو يحاول إعلاء شأن الدين بتطبيق القوانين الدينية ، قد قضى على أهم بعد في الدين ألا وهو الواعز الإخلاقي ، والنفس اللوامة . ومن المدهش حقاً أن الرئيس الذي أخذ يعتلي المنابر في المساجد ليشهر بالرجال والنساء على السواء هو نفس الرجل الذي وقف من قبل ليدين هوس الإخوان المسلمين وهم يعتلون نفس المنابر لإطلاق التهم على عواهنها قذفاً في المحصنات ، وتشهيراً بالمؤمنين . وكان حديث الرئيس ذلك في لقاء المكاشفة في عام ١٩٧٧ (١٨/٧/١٩٧٧) قبل أن يتقمص شخصية إمام الهدى . قال النميري يومها « أتوجه في كل يوم من أيام الجمعة ، إلى أحد مساجد الصلوات بالعاصمة ، بغير إعلان لأتخذ مكاني بين المصلين مؤدياً ما فرض الله على عباده المؤمنين ، المتطلعين إلى عفوه ورحمته ، الطامعين في رضاه وهدايته . . . إلا أنني وفي أكثر من مرة ، كنت أستمع إلى خطبتين ، خطبة يلقيها الإمام ، ثم أخرى يلقيها أحد المصلين . وبينما تتناول الخطبة الأولى شؤون الدين والدنيا فتخاطب الحاكم والمحكوم . . . . فإنني أفاجأ بخطبة ثانية ، يتبرع بها أحد المصلين ، مخاطباً شخصي متناسياً أننا جميعاً في رحاب مسجد من مساجد الله ، حيث لا مجال لحوار ولا نقاش ، وحيث لا مجال إلا لعبادة المجردة من كل قصد . وإنني بين الصفوف . . . أستمع إلى خطيب له فضل العلم وفضل الهداية يتلو كما يقول جل جلاله « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين» . . . ويقول الحق الباقي «إنك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين » . ثم مضى يقول بأن الرسول (ص) قد قال « اجتنبوا السبع الموبقات . . » ومن بين هذه السبع ذكر النميري السابعة منهن « قذف المحصنات الغافلات المؤمنات » . ثم أخذ يقول « والقذف ، أيها الإخوة ، الإتهام بالزنا . والمحصنات الغافلات المؤمنات . كل النساء العفيفات الطاهرات عما يرمين به من الزنا أي لا يفكرون (يفكرن) في مثل هذه الجرائم لإستقامة (سلوكهن) . ولا شك أن رمي النساء الطاهرات بهذه التهمة الخبيثة الدنيئة مما يهدم الإسرة ، ويهدد سلامة

المجتمع ، ويثير الشبهات المؤدية إلى النتائج السيئة ولا يبيح كريم لنفسه هذا القذف الهادم للكرامات » . وجاء من بعد مسك الختام عندما قال النميري « بأنه لا يريد من أحد أن يلهيه عن صلاته وعبادته وأن لا يشغله عنها من يدعي لنفسه علماً مما ليس له به علم فيخطئ فيما لا يجوز الخطأ فيه . ويستشهد بكريم الآيات في غير موضعها . ويتحدث من مواقع الوصاية ، ويفرض على الناس رأيا ، ويدعي دون الناس قدرة على تبصيرهم بأمور دينهم ودنياهم » . وليت الرئيس الإمام أعاد قراءة الذي أعلنه وحدث به ، إن كان حقاً يعنيه ، فعلّه كان سيهتدي به حتى يكفي الناس مئونة ترداد ما يرددون حول منبرياته الأخيرة .

ولم تكن مجرد مصادفة إذن أن يقوم النميري بتدشين حقبته الإسلامية هذه بسكب ملايين الجالونات من الكحول في جوف النيل . فشرب الخمر ، في نظره ، هو أكبر الكبائر ، والابتعاد عنه هو جوهر الإسلام . وما علم الإمام بأن قوام الدين هو العدل والإحسان . إلا أنه من اليسير أن نفهم لماذا سارت الأمور على هذا النحو إذا ما تذكرنا أن النميري كان يريد سلاحاً يرهب به الناس ، ويلهيهم عن التفكير في السلطة أو التعبير عن مخازي السلطان . فشرب الخمر معصية بسيطة نوعاً ما يعاقب مرتكبها بالجلد . أما الزنا ، مثلاً ، فعقوبته (إذا ثبت) هي الرجم وبسبب خطورة هذه التهمة (الزنا) فإن أحكام الشريعة تفرض شروطاً قاسية في البينة (أن يتقدم اربع شهود عدول يقرون بأنهم شاهدوا مجتمعين فعل الولوج نفسه) قبل إدانة المتهم . ومن أجل هذا ابتدعت محاكم النميري تهمة أسمتها الشروع في الزنا . أما في حالة شرب الخمر فإن اكتشاف وإثبات المخالفة أمران أسهل منها في حالة الزنا ، علماً بأن الشريعة حتى في هذه الأحوال ، تفترض قواعد هامة للإثبات ، كما تفترض درء الحدود بالشبهات . وهكذا أصبح النميري في وضع يمكنه من انتقاء من يشاء من خصومه ومن بسطاء الناس لتوجيه التهم إليهم بهدف إهانتهم . فإهانة الناس أصبحت غاية في حد ذاتها .

العدالة الناجزة . . . والبهتان

وكان النميري فخوراً بتطبيقه غير المرشَّد للإسلام ، كما كان متباهياً بمحارات محاكمه في ظل الأحكام العرفية . فقد قدم ٨٧١ شخصا للمحاكمة بمقتضى

القانون العسكري حتى منتصف عام ١٩٨٤ . وكان ذلك ، كما أسلفنا ، مصدر فخر للرئيس الإمام الذي كان عماد جهاده هو تجريم الشعب السوداني كله . وحينما سألته مجلة التضامن الأسبوعية اللندنية فيما إذا كان يعتريه أي شك حول عدالة هذه المحاكم أجاب « أنا مطمئن إلى هذه العدالة ، وأعتقد أنها أفضل عدالة مرت على السودان والمحاكم السودانية الآن فيها سرعة البت في القضايا وسرعة التنفيذ في الأحكام . » (التضامن ١٩٨٤/٥/٢٦) . وقد كانت الإجراءات والأحكام ناجزة حقاً لأن ما كان يجري هو الإدانة المسبقة للناس ، وإصدار الأحكام التعسفية ضدهم ، وحرمانهم من فرص الاستئناف العادل . فقد أدين ، حتى ذلك التاريخ أكثر من نصف ضحايا النميري بمخالفات تتعلق بتبادل الخمور . ومن بين العدد الذي قدم للمحاكمة برئت ساحة ١٣٤ شخصا بينما أدين ٣٤١ شخصا بتهمة تعاطي الخمور و٧٤ شخصاً بتهمة السكر و١٩ شخصا بتهمة السكر والإخلال بالأمن» . وكل ذلك يفسر التركيز الأولى على الكحول والطقوس الإحتفالية التي صاحبت إعلان تحريم تناول الخمور في السودان .

ولم يكتف النميري بالإذاعة اليومية لأحكام محاكمه العرفية على حساب ساعات البث في الإذاعتين المسموعة والمرئية (التلفزيون) ، بل حث الصحافة على نشر إحصائيات « الجريمة والعقاب » . وقد أفردت الصحافة مكاناً بارزاً لتلك المحاكمات . وهكذا لم تكن العناوين الرئيسية لجريدة الصحافة اليومية (٨٤/٦/٩) عن إنجازات النميري في مجال تحسين الاقتصاد ، وحل مشكلة نقص المواد الغذائية ، إذ كان لدى هذه الصحيفة الجريدة أمور أهم . لقد كانت العناوين على النحو التالي : « محاكم الطواريء خلال شهر واحد نظرت ٦٦٩ قضية ، ومثل أمامها ٨٦١ متهما . أصدرت أحكاماً بالسجن بلغت ٣٢٣ عاماً واحكاماً بالغرامة قدرها ٥٥٧,١٤١ جنيه . واحكاماً بالجلد بلغت جملتها ١٩ الف و ٣٥١ جلدة » . وهذه هي محصلة « البعث الإسلامي » كما يراه النميري . وفي الوقت الذي يعاني منه أهل الغرب والشرق من الجوع ، وتطحن فيه رحى الحرب أهل الجنوب كانت هموم النميري ، حتى وهو خارج بلاده ، تدور كلها حول الضرر والضرار الذي يمارسه قضاة تفتيشه . ظل هذا حاله حتى في شهر الغفران وفي يثرب الفيحاء . ففي يوم ١٩٨٤/٦/١٩ صدرت جريدة الصحافة لتحلي صفحتها الأولى بما يلي : « في إتصال هاتفي من المدينة المنورة ، نميري يطلع على سير أعمال محاكم الطواريء ويوجه

دلبت في جميع القضايا المتأخرة » . وهكذا لم يكن لدى أمير المؤمنين ما يفخر به سوى الجلد وتقطيع الأيادي . . . ويا له من إنجاز ! ومن ناحية أخرى أصدر النميري توجيهاً لوزرائه لحضور مراسم قطع الأيدي وبتر الأرجل . وقد أغمي على الدكتور الترابي زعيم الإخوان المسلمين وهو يشاهد أحد هذه المشاهد القطيعة . (ويبدو أن السنوات الثلاث التي قضاها الترابي في باريس لم تذهب سدى ، فقد حصل الترابي على درجة الدكتوراه في جامعة باريس) . وتفيد بعض المصادر حسنة الإطلاع أن عدد الذين تلقوا هذا العقاب القاسي على يدي النميري في ثلاثة شهور يزيد عن عدد أولئك الذين لقوا نفس المصير خلال كل فترة حكم الملك الراحل عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية ، وقد كان من أكثر حكام المملكة تشدداً في تطبيق الشرع .

الانقضاض على الدستور

في شهر يونيو قرر النميري أن يقوض آخر ركن من أركان المرحلة الأولى من نظام ثورة مايو . وكان الدستور ، في واقع الأمر ، قد وضع على الرف وغدا سفراً مهملاً يعود إليه من يعود لتبرير القرارات أكثر منه لتطبيقه . وقد جاء الانقضاض على الدستور على شكل اقتراحات من الرئيس بهدف تعديله ليكون أكثر ملاءمة لروح الإسلام . والإسلام كما يطرحه دستور النميري الجديد ليس هو دين العدل والشورى بل هو دين عماده الأمامة (المنصب الذي يجمع بين قيادة الأمة الدينية والدنيوية) . ولم يعهد النميري بحركة أسلمة الدستور لـلإخوان المسلمين أو رئيسهم العالم القانوني الترابي بل لإثنين من المغمورين الذين يدرك النميري أن في مقدوره السيطرة عليهم ، وتوجيههم وفق إرادته خلافاً لـلإخوان المسلمين ، والذين مهما اختلف معهم المرء ، فلا مجال لإنكار وزنهم في الشارع السياسي خاصة على مستوى الشباب . ولا شك في أن إناطة حركة التشريع الجديدة لـلإخوان المسلمين أو العلماء في الشرع والقانون قد يعني خلق مركز قوة لا يدور في فلك النميري الشخصي ، وهذا ما لا يريده . فلم تكن ضالة النميري المنشودة هي التدقيق في أمور الشرع ، والإبداع القانوني في التفسير والتأويل بل السعي لتبرير خططه الدنيوية باستغلال كلام الله . فلو لم يكن الدين أداة لسلطة والجبروت الدنيوي لما عمد الإمام لإقامة الدولة الإسلامية بإعلان الأحكام

العرفية ولما كان قوام مملكة الله في الأرض هو سرايا الجيش ، وأجهزة المخابرات ، ومحاكم التفتيش . ولما كان الذي يرعاها هو الأواكس الأمريكية بدلاً من عدالة الأرض وعناية السماء . وبدأ النميري في الظن الكاذب بأن بإمكانه إضفاء الشرعية على كل ما يقول به بمجرد إقحام إسم الذات السنية في مغامراته الدستورية . وهكذا سعى النميري ومحاموه لتعديل ما لا يقل عن ١٢٣ مادة من مواد الدستور البالغة ٢٢٥ مادة . وسنحاول أن نبين فيما يلي كيف تشكل هذه التعديلات نقضاً للدستور نصاً وروحاً كما سنبين الثغرات والتناقضات التي تعتور دستور النميري الإسلامي إسما .

تعالج الفقرات الأولى من الدستور هوية السودان والشعب السوداني وتحدد دور الدين فيه . وتنص الفقرة الأولى المعدّلة على أن جمهورية السودان الديمقراطية جمهورية إسلامية موحدة ذات سيادة المسلمون والمسيحيون وغيرهم فيها أمة واحدة وهي جزء من العالم العربي والافريقي والإسلامي . كما استبدلت المادة الثانية التي تنص على أن السيادة للشعب يمارسها عن طريق مؤسساته ومنظماته الشعبية والدستورية بمادة جديدة تقول بأن السيادة لله ويمارسها الشعب عن طريق مؤسساته ومنظماته الشعبية الدستورية . وأسقط مشروع التعديل الأول (قبل أن يعدل) الإشارة إلى عبارة تحالف قوى الشعب العاملة (المادة ٣) ، والإشارة إلى الإتحاد الاشتراكي السوداني (المادة ٤) . ومن جهة أخرى تنص المادة التاسعة بعد تعديلها على اعتبار الشريعة هي مصدر التشريع بينما تنص نفس المادة في دستور السودان الحالي على أن الشريعة والعرف هما مصدران رئيسيان للتشريع . وتنص المادة ١٦ من الدستور الحالي على أن تقوم الدولة برعاية قيم الإسلام والمسيحية وكريم المعتقدات الروحية وتحيطها بمظاهر الإحترام بينما يشير التعديل المقترح لهذه المادة إلى المسلمين والمسيحيين مع حذف الإشارة إلى كريم المعتقدات (وهي معتقدات أهل الجنوب من غير المسلمين والمسيحيين) . كما يحذف التعديل النص الوارد في المادة ١٦ (د) والذي يقول « لا يحق للدولة فرض أي موانع على المواطنين أو على مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية » .

وتحرم تعديلات الدستور الأولى (قبل تعديلها) الجنوبيين من الحكم الذاتي الذي حصلوا عليه بعد كفاح دام سبعة عشر عاما . فالمادة الثامنة من الدستور تنص على قيام نظام للحكم الذاتي الإقليمي في الإقليم الجنوبي على أساس السودان الموحد وفقاً لقانون الحكم الذاتي الاقليمي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢ والذي يعتبر

قانوناً أساسياً لا يجوز تعديله إلا وفقاً للنصوص الواردة فيه . وقد حذف التعديل الإشارة إلى قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بالأقاليم الجنوبية لسنة ١٩٧٢ وبالتالي قضى على حرمة هذا القانون . ومن جهة أخرى فإن الباب الخاص باللامركزية (الباب السابع في الدستور المعدل) يقسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم هي طبقاً للمادة ١٨١ (أ) المعدلة ، إقليم الإستوائية ، أعالي النيل وبحر الغزال . وبعبارة أخرى لم يعد الجنوب أقليماً واحدا . ولعل من المناسب أن نعيد للذاكرة هنا أن الرئيس النميري كان قد ادعى بأن قراره بتقسيم السودان قرار مؤقت سيعاد النظر فيه في غضون ١٨ شهرا . وقد قال في حينه إن القرار النهائي سيكون بيد الشعب طبقاً للدستور لكنه مضى في نفس الوقت ليجعل التقسيم تقسيماً دائما .

ونصل الآن إلى الجزء المثير من التعديلات ذلك الذي يتعلق بتحديد سلطات وواجبات الرئيس . فقد تحول الرئيس من (رأس للدولة) طبقاً للمادة ٨٠ من الدستور إلى « قائد المؤمنين وراعي الأمة السودانية ورأس الدولة وإمامها » . كما أضيفت إلى مهامه الدنيوية من المادة ٨١ (صون الدستور واستقلال الوطن ، وسلامة أراضيه ، وحماية كيان الدولة ، وكفالة حسن سير المؤسسات) مهام روحية أخرى هي « إقامة الدين ، وبسط الشورى والعدل ، وحماية القيم الدينية والروحية والسياسية » . كما عدلت المادة ٨٤ (تحديد فترة رئاسة الجمهورية بست سنوات) ليصبح رئيساً مدى الحياة . وتمشياً مع هذا المنطلق قد عدلت المادة ١١٣ (خلو منصب رئيس الجمهورية) لتبيح للرئيس أن يعهد لمن يخلفه بخطاب يفتح أمام مجلس الشورى ، وعلى الجميع مبايعته (أي أن يحكم الإمام السودان من قبره) .

وبالرغم من أن التعديلات المقترحة لا تذهب إلى حد إلغاء « مجلس الشعب » إلا أنها تغرقه في كيان أكبر إسمه مجلس الشورى . فالنميري يدرك بأن المجلس لن يصادق على مثل هذا الإلغاء . ومهما بلغ حب المجلس لقائده وامامه فلم يكن من المتوقع من أعضائه أن يقدموا أنفسهم قرابين له . لهذا فقد تم تذويب المجلس في مؤسسة أكبر هي مجلس الشورى . ونقلت جميع صلاحيات وواجبات مجلس الشعب إلى هذا المجلس الجديد . وهكذا لم يعد الوزراء ورؤساء الوزراء مسؤولين أمام مجلس الشعب طبقاً لأحكام (المادة ٩١) بل أمام مجلس الشورى . كما أن صلاحية تصديق المعاهدات وإعلان حالة الطوارىء منوطة الآن بمجلس الشورى (المادة ١٠٥) المعدلة للمادة ١١١ من الدستور الحالي لا بمجلس الشعب .

وتناول أحد المواد الجديدة التي حلت محل المادة ١١٤ الملغاة تشكيل هذه الهيئة الجامعة (مجلس الشورى) من رئيس الجمهورية (رئيساً) والأمين الأول للقيادة المركزية للاتحاد الإشتراكي السوداني (نائباً للرئيس) ومن الأعضاء التاليين : أعضاء المكتب التنفيذي بالقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني ، رئيس وأعضاء مجالس الشعب (القومي والإقليمي) وأعضاء مجلس الرئاسة (الحكومة) ويقسم أعضاء هذا المجلس ، طبقاً لمادة جديدة هي المادة ١١٧ ، يمين الولاء للرئيس . وليس من المناسب إلقاء تبعة هذه « الطبخة » الدستورية كاملة على عاتق صغار القانونيين العاملين تحت إمرة النميري . فلا شك أن هذه الألغاز والمتاهات الدستورية لا يمكن أن تصدر إلا من النميري نفسه بدليل ما فيها من ارتباك منطق ، وتشويش فكر ، وخبث ماكر . فقد قدّم النميري مكونات الطبخة تاركاً لصغار القانونيين مهمة الطهي . وفي النهاية وجدوا أنفسهم جميعاً يسبحون في المرق .

إن التعديلات الدستورية لا تعكس عدم خبرة الذين صاغوها فحسب بل لا مبلاة رئيس الطهاة وعدم احترامه للتقاليد والمؤسسات ومبادىء الحكم الصالح . فالترتيبات الدستورية الحالية ، من حيث النصوص ، تحدد مستويات مختلفة في المسؤولية والقيود والتوازنات . فينبغي مثلاً أن يقسم الرئيس يمين الولاء أمام مجلس الشعب (البرلمان) باعتباره الهيئة التي تمثل الشعب الذي قام بانتخاب أعضائها ، أما النميري فقد أراد في تعديلاته أن يقلص هذا المجلس إلى مجرد هيئة ثانوية تعمل تحت إمرته وتدين بالطاعة له . ومن ناحية أخرى فإن الإتحاد الإشتراكي السوداني ممثلاً بقيادته المركزية يتولى ، في النظام السياسي الحالي ، وضع السياسات ومراقبة تنفيذها من قبل الهيئة التنفيذية . أما تعديلات النميري فإنها تدمج الإتحاد الاشتراكي السوداني والهيئة التنفيذية ليختلط الحابل بالنابل وتضيع معالم دور كل منهما .

ومن ناحية أخرى فالحكومة (مجلس الوزراء) ، وهي الهيئة التنفيذية المعنية بصنع القرار ، تصبح بالضرورة بعد دمجها في الهيئة الهلامية المعروفة بمجلس الشورى ، شيئاً أشبه ببرج بابل . إن مفهوم الحكم كمزيج من النشاط الفكري والإداري الذي يمارس في إطار مؤسسات مصممة بوعي وعقلانية لم يخطر ببال النميري حينما أملى دستوره الجديد على السودانيين . والنميري منطقي مع نفسه لأن غايته من هذه التعديلات هي الفوز بصلاحيات مطلقة « وبحصانة مطلقة » أيضاً تصل إلى حدود إدعاء العصمة .

ومن نافلة القول بأن التعديلات قد أثارت موجة عارمة من الغضب في نفوس الجنوبيين. فقد وجه جوزيف لاجو وأبيل ألير رسالة شديدة اللهجة للرئيس اتهماه فيها بالسعي إلى تقويض اتفاقية أديس أبابا حجر الزاوية في الوحدة الوطنية والضمانة الوحيدة لاستمرار الإستقرار والسلام. وقد لفت الزعيمان الجنوبيان نظر نميري إلى أن مجلس الشعب لا يملك أن يحول نفسه إلى « هيئة تأسيسية » تسن أو تجيز التعديلات المقترحة ، فلم ينتخب المجلس لإلغاء الدستور ووضع دستور جديد. إن ما سماه النميري تعديل الدستور كان في الحقيقة إلغاءً كاملاً للدستور القائم كما أبانا له بأن نجاح سياسته في الجنوب كان مرهوناً بادراكه للطبيعة الحقيقية لمشكلة الجنوب.

تعديل التعديلات

مضى النميري قدماً دونما رادع إلى عرض التعديلات المقترحة على المجلس « الطيع » اعتقاداً منه بأن الشجاعة لتحدي القائد الإمام تنقص هذا المجلس. ففي مقابلة أجراها مع جريدة عكاظ السعودية حينما كان يؤدي شعائر العمرة في شهر يوليو ١٩٨٤ صرح النميري بأن التعديلات ستصبح سارية المفعول في نهاية شهر رمضان (عكاظ الإثنين ٨٤/٦/١٨). فقد كانت المسألة بالنسبة له أمراً واقعاً إلا أن مفاجأة كبرى كانت بانتظاره. لقد استهان النميري بأعضاء المجلس الجنوبيين وببعض شخصيات الإتحاد الاشتراكي السوداني (الذين كانوا يرون غير ما يرى). فقد خرج أبو القاسم ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة السابق من رقاده السياسي ليخاطب المجلس ويحث أعضاءه على رفض التعديلات حماية لثورة مايو. ومن ناحية أخرى دافع حسن الترابي عن التعديلات قائلاً بأن الدستور (المعدل) هو أفضل دستور إسلامي يمكن الحصول عليه في ظل الظروف الحالية بصرف النظر عما فيه من نص على حصانة الإمام المطلقة. وهكذا فقد منح النميري لنفسه ما لم يمنح لخلفاء الرسول بل وما لم يطلبوه لأنفسهم وهي الحصانة المطلقة.

لقد تحدث أعضاء المجلس الجنوبيون بضراوة ضد التعديلات وأقنعوا زملاءهم بعدم الإقدام على الانتحار السياسي وتحويل السودان إلى إقطاعية شخصية للنميري. وهكذا أرغم الرئيس على التراجع وعلى إدخال تعديلات على التعديلات ، حتى يجعل التغييرات أسهل قبولا. وهنا نرى النميري السياسي على حقيقته فلو كانت

تعديلاته للدستور من وحي إيمانه بالإسلام لكان من واجبه الدفاع عنها دفاعاً مدنياً مستميتاً ولما تخلى عنها بمثل هذه السهولة. فإسلام النميري، كما يدعي، هو إسلام ثابت ولا مجال للمساومة فيه. وكان لهاث الترابي وراء المغانم السياسية لا يقل عن لهاث امامه، فقد اشترك في صياغة تعديلات التعديلات مسدياً النصح السياسي للإمام حول ما يمكن أن يقبله المجلس. لقد رد النميري والإخوان المسلمون على منتقدي قانون العقوبات الإسلامي الذي سن عام ١٩٨٣ بأن لا مجال للمساومة فيما أحل الله وحرم. أولا ينبغي أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للدستور الذي نسب للإسلام؟ إن الذين يقفون حياتهم على إقامة مملكة الله على الأرض بدافع الإيمان لا ينبغي لهم التورط في السمسرة السياسية.

فلإرضاء الجنوبيين قام النميري بإعادة مفعول قانون ١٩٧٢ في المادة ٨، ولإرضاء أعضاء الإتحاد الاشتراكي تراجع عن اقتراحه الأصلي بإسقاط الإشارة إلى تحالف قوى الشعب بل إلى الإتحاد الاشتراكي السوداني نفسه باعتباره التنظيم السياسي لجمهورية السودان الديمقراطية. كذلك اضطر إلى تقديم التنازلات فيما يتعلق بامامته. فالرئيس طبقاً للتعديلات الجديدة ينتخب عن طريق الاستفتاء العام ولكنه يمنح البيعة فيما بعد. ولم يعد الرئيس إماماً مدى الحياة بل إماماً لمدة ٦ سنوات (وهي فكرة مبتكرة بحد ذاتها) يمكن أن تجدد لعدد غير محدد من المرات ولفترات متصلة. وهذا الإمام المنتخب لمدة ٦ سنوات لا يعين خلفه عند خلو منصب الرئيس — الإمام بل يتولى رئيس مجلس الشعب المنصب مؤقتاً ثم يليه رئيس المحكمة العليا. ويقوم الرئيس المؤقت بدعوة مجلس الشورى للاجتماع لإنتخاب رئيس/إمام جديد تؤخذ موافقة الشعب عليه بالاستفتاء وتقدم له البيعة. وبالرغم من طرافة منصب الإمامة لمدة ٦ سنوات فإن التعديلات الجديدة لا تقدم أي تنازل حقيقي. وبالإضافة إلى إشارتنا السابقة إلى تكوين مجلس الشورى فإن التعديلات الجديدة زادت من عضوية المجلس بعدد إضافي من الأعضاء المعينين بحيث يربو عدد هؤلاء على الأعضاء المنتخبين، أي أعضاء مجلس الشعب. وهكذا يضمن الرئيس/الإمام، بتعيين الأشخاص المناسبين حسب هواه إعادة انتخابه وانتخاب من يسميه خلفاً له بعد وفاته.

خلاصة القول إن النميري حرصاً على ألا يجني الإخوان المسلمون والعلماء القانونيون ثمرة خطواته الإسلامية ذهب إلى حد تكليف قانونيين أغرار بمهمة صياغة

القوانين والدستور مستغلاً طاعة هؤلاء الأغرار العمياء له وعدم مقدرتهم على مناقشة أفكاره . ومن ناحية أخرى عمد إلى تجاهل جميع مستشاريه ومؤسساته . مجلس الوزراء ، النائب العام ، الإتحاد الاشتراكي السوداني ، القيادة الجنوبية . . الخ مستخدماً عنصر المفاجأة (تكتيك الصدمة) حتى يكون زمام المبادرة في يده . ومع هذا فعندما فوجئ النميري برفض مقترحاته والتي أعلن في يونيو الماضي (جريدة عكاظ) بأن المجلس بصدد الموافقة عليها أخذ ينكر أبوته لتلك التعديلات والتي قدمت للمجلس كمقترحات رئيس الجمهورية لتعديل الدستور . في معرض رده على سؤال من هدى الحسيني (الصياد ٣٠ أكتوبر ١٩٨٤) حول مقترحاته لتعديل الدستور خاصة إختياره (وصيته) لمن يخلفه والتي وصفتها الحسيني بأنها « ملكية أكثر من الملكية نفسها » قال : « أنا لم أقل ذلك ، ولم أوص بذلك بل طلبت من مجلس الشعب أن يراجع الدستور ولفته إلى مواد يمكن أن تخضع لتعديلات حتى تتواكب مع ما يجري في بلادنا وهذا لا يختلف مع أصل الدستور وهدفه في السودان . وهكذا وضعنا السؤال : كيف يحكم السودان إذا غاب الرئيس . . وهنا بدأ الكلام والاجتهاد : قسم قال أن يحتل المنصب لفترة زمنية نائب رئيس الجمهورية ، قسم آخر اقترح رئيس القضاء . قسم ثالث اقترح رئيس مجلس الشعب . قسم قال نترك ذلك لوصية رأس الدولة قد تكون عنده وصية ، وهذا شيء شهدته البلاد في السابق » . وما وقف النميري عند هذا بل ذهب ، وبجرأة فائقة ، يقول : « هذا كلام قد حصل فعلاً ولكن كل نقاش يجري ، وكل اقتراح يقال ينسب لنميري . . والحمد لله كل شيء ينسب إليّ أراه جميلاً ، وثقة من الناس لأنني قادر على أن أتحمل كل ما ينسب إلي . وإذا رجعنا إلى ما ينسب إلى الآن في الموضوع نفسه نجد تناقضات غريبة . أنا والحمد لله لا أناقض نفسي أبدا » . ولسنا بحاجة لأن نقول للقارىء ، وقد وصل إلى هذا الحد من الكتاب ، كيف أن النميري يناقض نفسه دوماً . وعلى كل فإن الشيء الوحيد الذي غاب عن الرئيس الإمام هو أن تعديل الدستور ليس خطاباً في لقاء مكاشفة وإنما هو عمل محكوم بضوابط محددة . فالمادة ٢١٨ تنص على أن تعديل الدستور لا يتم إلا بطلب من رئيس الجمهورية أو إقتراح من ثلث أعضاء المجلس . وما ذكر الرئيس الإمام لسيدة الصياد من هم ثلث أعضاء المجلس الذين تقدموا بالتعديلات المذكورة .

إن قصة القانونيّين الغريبيْن الذين ظهرا فجأة من عالم المجهول إلى مسرح الحياة قصة تقارب أقاصيص مسرح اللامعقول. فقد تخرج الرجلان في بداية السبعينات بينزويا في مواقع عمل مغمورة قبل أن تسوقهما الصدفة للقاء بطل مايو الذي كانت فكرة الإمامة تختمر في عقله. وواحد منهما هو إبن لشيخ أحد الطرق الصوفية الصغيرة ويعرف « بأبي قرون ». لقد التقى النميري بالنيل عبد القادر أبو قرون في أحد نوبات الذكر التي تتلى فيها الأناشيد وآيات القرآن على وقع الطبول. وتتضمن هذه النوبات التعازيم والأذكار. ويبدو أن النشوة الصوفية قد ملكت على النميري حواسه وأنه أعجب بشخصية «أبي قرون» الغريبة والغامضة. فشعره المجدول، وعمامته السوداء، ومآقيه الداكنة بسواد الكحل، ورائحة العطر الغريبة التي تفوح منه تضفي كلها عليه مسحة من الغموض تأسر أفئدة البسطاء والسذج. وقد عين النيل بعد هذه الشطحة النميرية بقليل في القصر الجمهوري في وظيفة غامضة (مساعد قضائي) وهكذا تحوّل بلاط «سينت نميري» إلى دائرة قضائية. فلا مكان للمساعدين القضائيين في الدوائر التنفيذية، ولكن النميري اضطر لإختلاق المنصب لتعيين النيل لذي كان قاضياً متوسطاً في سلك القضاء. وكان رئيس القضاء قد نصح النيل بالتخلي عن زيه الغريب والذي لم يكن يتلاءم مع وقار مركزه. كما لفت نظره أيضاً إلى عدم تحويل قاعة المحكمة إلى عيادة طبيّة لأنه كان كثيراً ما يتطوع لعلاج المحامين الذين يترافعون أمامه وأطراف الدعاوى التي تعرض أمامه. وقد تضمنت وصفاته الخل والعسل والمراهم وأشياء أخرى. وقد قدم النيل فيما بعد صديقه عوض الجيد محمد أحمد إلى النميري باعتباره عبقرية قانونية. ولم تكن سيرة الجيد القضائية أكثر بروزاً من سيرة شقيقه الروحي أبي قرون، ولكنه سرعان ما أصبح ضمير النميري الآخر (وقد تكاثرت ضمائر النميري الأخرى خلال سنواته الخمس عشرة في السلطة).

وبدأ عوض الجيد حياته العملية كمساعد قانوني مع النائب العام زكي مصطفى. وبعد سنوات قليلة ترك موقعه ليلتحق بمكتب المحامي عبد المنعم مصطفى والذي تعرف عليه إبان عمله كمحامٍ عام في ديوان النائب العام. بيد أن الذي حذب إليه شقيقه الروحي النيل وبالتالي النميري هو قدرات أخرى لم يتمتع بها أقرانه

من المحامين ، تلك هي مقدرته على تجاوز المعرفة البشرية العادية . وقد آمن النميري (المؤمن) بقدرات الجيد الخارقة للعادة ، فيما وقف أحد « أهل الشك » في الإتحاد الاشتراكي في بداية عام ١٩٨٤ مسائلاً الرئيس مداورة عن مساعديه الجدد . وقد قام النميري بتوبيخ السائل مضيفاً أنه لم يحظ بمساعدين بمثل كفاءة النيل والجيد خلال خمس عشرة سنة من حكمه . وكان النميري على حق فهو والجيد يعيشان في عالم يختلف تماماً عن عالمنا نحن البشر القانون . فقد قال الجيد في حديثه لمجلة الصياد البيروتية الأسبوعية (١٣ — ١٩ يونيو ١٩٨٤) : « أخي الرئيس القائد الإمام كان ينتظر في ظل شجرة اليقين . حتى إذا رآنا تقدم معانقاً في أدب العلماء ، وشوق القائد لجنوده ، وشد على أيدينا . ومضى نحو النور لا يلوي على أحد كما مضى لوط عليه السلام حين أوصاه الله تعالى « ولا يلتفت منكم أحد » . وكما مضى علي كرم الله وجهه حين سار لفتح خيبر فأوصاه المصطفى بقوله : « سر ولا تلتفت » .

وتوسع الجيد في الحديث عن علاقته بأخيه القائد الإمام قائلاً : « منذ أول لحظة ، وقبل صياغة قانون واحد ، أخذ علينا القائد العهد ، وأخذنا منه الوعد أن نكون علاقتنا به علاقة المأموم بالإمام . فقبل وقبلنا . ثم بايعنا بيعة كاملة ، على كتاب الله ، وسنة رسول الله . والبيعة عند الله عهد من خانه فقد خان الله . والبيعة في الدنيا رباط ، وهي قمة قيمنا السياسية وتاج الحكم» . (الصياد ١٩ يونيو ١٩٨٤) .

ويمكن لنا أن ندرك لماذا كان النميري على حق ولماذا جانب السائل الآتي من صفوف أهل الشك في الإتحاد الاشتراكي الصواب . فالإمام وصحبه أناس يتجاوزن التجربة الإنسانية . إن الاتحاد الاشتراكي ، والسياسة المدنية ، والحكومة هي أمور تهتم بشؤون الحياة الواقعية أما النميري فهو يتقدم في مسيرته نحو « خيبر » . وفي ذلك النميري نلتقي بالشخصية الخرافية التي يطغى عليها صغار الدجاجلة .

بيد أن عوض الجيد لم يخبر مجلة الصياد بتحذير النميري له ولشقيقه الروحي « أبو قرون » . فقد قيل أن النميري قد حذر المحاميين الصغيرين بضرورة الحفاظ على السرية التامة وعدم مناقشة القوانين الجديدة مع أي شخص (تكتيك الصدمة فقد أراد النميري مفاجأة الشعب) ، كائناً من يكون ، حتى ذلك الرجل الذي يجلس في المكتب المجاور . وكان الرجل الذي يجلس في المكتب المجاور هو حسن الترابي ، المحامي الدستوري واستاذ الجامعة السابق الذي تعلم على يديه المحاميان الغريران.

والدحث الاسلامي ومستشار النميري القانوني حتى وقت قريب . ومثل هذا التحذير يكشف التعددية في شخصية النميري ، فنحن هنا لسنا إزاء النميري الخرافي دائماً وإنما أمام شخصية المخطط المتآمر حتى ولو على حساب الشريعة الإسلامية .

ولم يكن التلميذ نقياً إلى الدرجة التي توحي بها كلماته والتي لا تعدو أن تكون مجرد ستار من الورع (يخفي وراءه ما يخفي) . فسيرة هذا المحامي الغركان قوامها بعض القضايا الصغيرة . وكانت أشهر قضية ترافع فيها هي قضية جعفـراشيقـر عضو مجلس الشعب والذي كان يشغل أيضاً منصب رئيس أحد المجالس المحلية في الخرطوم . وقد اتهم اشيقر بإستلام رشاوى مقابل تخصيص قطع من أراضي الدولة لغير مستحقيها وقد حوكم بمقتضى قانون أمن الدولة . وكان عوض الجيد هو محامي المتهم والذي ذكر في دفاعه أن القانون الذي كان موكله يحاكم بمقتضاه قانون غير دستوري . ولكن عوض الجيد مستشار الإمام الذي بايع إمامه على كتاب الله وسنته قد ضمن نفس هذا القانون غير الدستوري فيا يسمى بقانون العقوبات الإسلامي الذي صاغه سنة ١٩٨٣ . ولم يخطر بباله يومذاك أن يحذر أخاه الإمام ، كما نصحه في موضوع الجلد وتقطيع الأيدي ، بأن لـلإسلام رؤيته الخاصة في موضوع أمن الدولة . ما فعل هذا لأنه كان يعرف جيداً بأنه لو تجرأ على طرح الموضوع فإن النميري (النميري الآخر) سيعيده من حيث أتى . في مثل هذه الأمور يتراجع الإمام في النميري ليحل محله السياسي فيه ، السياسي الذي يتقن فن البقاء السياسي في السلطة بأي وسيلة قانونية أو غير قانونية ، شرعية أو غير شرعية . والذي يبيح لنفسه الكذب يبيح كل شيء . فما كان الإسلام طقوساً ولا كان جوهره شعائر . فالإسلام ، في جوهره ، مكارم أخلاق . وعلّ هذا هو الذي عناه عمر الفاروق بقوله : « لا تنظروا إلى صيام أحد ، ولا إلى صلاته ولكن أنظروا إلى من إذا حدث صدق . وإذا اؤتمن أدى . وإذا أشرف على معصية امتنع» . وقد استمر أبو قرون في لعب دور ثانوي بالنسبة لعوض الجيد الذي بلغت به المرطقة إلى حد الإدعاء بإقامة إتصال روحي أو حدسي مع الرسول (ص) . فقد قال للنميري حينما التقى به أول مرة أن طيف الرسول قد زاره في المنام وأخبره بأن النميري مقدر له إنقاذ الأمة الإسلامية . ويتردد هذان المحاميان المفعمان باللاعقلانية على منزل الرئيس حاملين إليه مثل هذه الرسائل (التي تتكدس بها مخدة عوض الجيد) . وقد نهى الرسول (ص) نفسه الناس من مثل هذا الدجل والمخادعة . فحسب قول الرسول الكريم : «أفرى الفري (أي الكذب)

أن يرى الرجل عينيه ما لم يريا» . وعن ابن عباس أنه قال : «من تحلم بحلم لم يره كلفه الله أن يعقد بين شعرتين ولن يفعل» .

ويقال أيضا إنهما يحرصان دوماً عند دخولهما إلى مكتب النميري على إدارة وجهيهما يمنة ويسرة ليلقيا السلام على الأرواح والملائكة (التي تزدحم في قصر الرئاسة). ويشارك النميري الرجلين في التحيات الطيبات لهذه الأرواح. ولا يستطيع المرء أن يرى في ذلك إلا مظهراً من مظاهر الوهم الجاهل ، وغيبة قوة العقل والمنطق غياباً تاما . إن الإسلام كما نراه ، هو دين العلم ، ولا مكان فيه للأوهام التي لا يقبلها العقل والمنطق . وقد ذهب بالنميري الوهم في صلاحه إلى حد افتراض معرفة الغيب . فعند ما سألته مراسلة الصياد هدى الحسيني (الصياد ٢٤/١٠/٨٤) عن تشبيهه لموقفه بموقف الإمام علي كرم الله وجه والذي عرف قاتله قبل أن يقتله قال النميري : « إن في الإسلام رجالاً لهم من قوة العلم جعلتهم يعرفون حتى ما سيحصل لهم وهم من نسميهم رجال التصوف وعلم الباطن . وضربت مثلاً في سيدنا علي كرم الله وجهه وقت إنه كان يعلم أن شخصاً ما سيقتله وكان يصفه للناس وبالفعل قتله . ولكن قبل أن يقتله كان الناس يسألونه لماذا لا تقبض عليه ؟ فكان يجيب لأنه لم يعمل شيئاً فلماذا اقتله . أنا قلت إنني أتوقع من خلال الظواهر من الأشياء التي تحصل من الوجوه أن هناك من يريد قتلي أكان ذلك من الذين حولي ويعملون مع آخرين أو من أناس يأتون من الخارج ويريدون قتلي » .

وبصرف النظر عن ما تكشف عنه هذه القصة من هواجس في نفس النميري يسعى لمقاومتها ببث الرعب في نفوس من حوله بإنه عالم بسرائرهم إلا أنها أيضاً تكشف عن تشويه معرفي كبير لا يصدر ممن يريد أن يعلم الناس أمور دينهم . فحتى في أمور الدنيا كان عمر يقول لولاته : « تفقهوا قبل أن تسودوا » . فما كان الإمام علي برجل باطن وإنما كان عالماً فقيها ، ومحارباً ضرباً ، وقاضياً ضليعاً في قضائه . ولم يوحَ إلى علي بأمر قتله بل جاءه صحبه يقولون إن عبد الرحمن إبن ملجم يأتمر بك ليقتلك فعليك به . وكان رد إمام العادلين : « وكيف اقتل قاتلي » ، ففي فقه علي لقد حرم الله النفس إلا بالحق . فالوحي والإلهام إنما هما من صفات الأنبياء وقله عداهم وقد قال الرسول (ص) : « لقد كان قبلكم رجال من بني إسرائيل يكلمون (بضم الياء وفتح اللام مع التشديد أي يلهمون بالشيء قبل حدوثه) ، من غير أن يكونوا أنبياء . فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر » . لم يقل الرسول الكريم أبا بكر خليفته الأول ، ولا

علياً أخاه وصفيه . وكثيراً ما أورد الرواة تأكيدا لهذا قصة عمر مع سارية : «يا سارية الجبل» . إلا أن الهام عمر رضي الله عنه كان أكثر ما يكون بروزاً في حديثه لعثمان بن عفان وكأنه يتنبأ : «كأني بك قد قلدتك قريش هذا الأمر لحبها إياك فحملك بني معيط (عشيرة عثمان) على رقاب الناس ، وآثرتهم الفيء فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب فذبحوك على فراشك ذبحا» . وسار عثمان سيرة كتلك التي خشى منها عمر ، ومات ميتة كتلك التي تنبأ بها الفاروق .

هرطقة الشورى والبيعة النميرية

تصل بعض مؤسسات النميري الجديدة إلى حد الهرطقة بالنسبة للمفاهيم الإسلامية الصحيحة . وأشد هذه المؤسسات هرطقة هي البيعة النميرية وشروطها . فالإسلام السني لا يقر بالبيعة المطلقة فالعصمة للرسول وحده . ولم يكن من بين خلفاء الرسول من ادعى لنفسه العصمة . وقد تعرضنا في هذا السياق لقصة عمر بن الخطاب الذي أقسم أتباعه أن يقوموه بحد السيف إذا ما رأوا فيه اعوجاجا . والفقه السني كله لا يقبل مفهوم الإمام المعصوم والذي اوردته التعديلات الأولى التي تمنح النميري حصانة كاملة وتبيح له تعيين خلفه بالوصية ، علماً بأن جميع الطوائف الدينية في السودان بمن فيهم الإخوان المسلمين يتبعون فكرياً المدارس الفقهية السنية .

وظلت مجالس البيعة للنميري تعقد كل يوم جمعة في مناطق مختلفة من نواحي السودان . وكان الإمام القائد يؤم المصلين ويلقي خطبة الصلاة التي يهاجم فيها أعداءه (وأعداء الله بالتالي) مهيلاً فوق رؤوسهم شتى أنواع الإهانات . كما كانت خطابات التنديد هذه تسمى بلقاء الشورى (فالشورى بالنسبة للنميري هي حوار من طرف واحد) . وكان أعيان القوم يهرعون بعد الصلاة إلى النميري ليقدموا له البيعة ، وكثيرون منهم يأخذون الأمر مأخذ الهزل . فالأئمة كما ذكرنا أناس عفيفو اللسان ، لا يوغلون في غي السفاه ولا يجدون متعة في تأجيج الكراهية والحقد ـــ من فوق منابر المساجد على الأقل . أما بالنسبة للنميري فإهانة الآخرين أمر حلال . حتى أصبحت مغالطات السبعينات العلمانية هي أكاذيب الثمانينات الدينية .

وكما أوردنا فقد أطلق النميري على هذه الاحتفالات اسم لقاءات الشورى والنصيحة . وفي الإسلام يستطيع أي أمريء مهما كان شأنه أن ينصح بل ويصحح

الإمام. ويفيض التاريخ الإسلامي المبكر بالقصص والروايات المتعلقة بهذا الموضوع ، ولعل أكثر مثل يشار إليه في هذا الصدد هو قصة الحوار بين عمر بن الخطاب الخليفة الثاني والأعرابية التي جادلته حول صحة رأيه في مسألة ما . فأقر رأيها وهو يقول أصابت إمرأة وأخطأ عمر . فبيعة الإمام حتى بيعة النبي المعصوم تقوم ، على قول الحق . وفي صحيح مسلم عن عبادة بن الصامت عن أبيه قال : «بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في العسر واليسر ، والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وعلى ألا نتازع الأمر أهله ، وعلى أن نقول الحق أينا كنا لا نخاف في الله لومة لائم» .

أما بالنسبة لإمام لا يتورع عن جلد الناس ، واعتقالهم ودخول منازلهم بدون إذن أهلها بصرف النظر عما يقول به الإسلام في مثل هذه الأمور ، فإن للشورى أيضاً تفسيراً آخر. ففي أحد لقاءات الشورى الذي عقد في أحد مساجد الخرطوم في شهر أغسطس ١٩٨٤ طلب واحد من المواطنين أن يتحدث إلى الرئيس بينما كان الأخير يهبط من على المنبر. ورفض الرئيس الحوار العلني مع الرجل (صلاح الدين المصباح المهدي) طالباً منه أن يحضر إلى مكتبه (فالرئيس الإمام يخشى التحديات العلنية والتي قبلها عمر من امرأة) . ورفض صلاح الدين ذلك مصراً على مناقشة المواضيع علنا لأن ذلك حق يكفله له الإسلام ولأن النميري نفسه قد اختار المساجد مكاناً للشورى والنصيحة . وانبرى المصباح لمهاجمة الشورى والبيعة كما يفسرهما النميري باعتبارها بيعة إكراه إلا أن المتحدث لم يعط الفرصة لإتمام حديثه . فما كان من السلطات إلا أن قامت باعتقاله وتقديمه للمحاكمة . وقد أدين المتحدث بتهمة تعكير صفو الأمن العام ، وإثارة المشاعر ضد الدولة ، وإعاقة الحركة الإسلامية في السودان . وقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات وخفف الحكم فيما بعد إلى سنتين كما جلد ثمانين جلدة . إن وصف ممارسة رجل مسلم لحقه في مناقشة أمور الدين مع الإمام علنا بأنه «إعاقة للحركة الإسلامية في السودان» يختصر المشكلة برمتها . لقد عرّى المصباح زيف دعوى الشورى والنصيحة ، كما أن النميري وقضاته فيما يسمى بالمحاكم الإسلامية قد ظهروا على حقيقتهم . وكما لم يستطع الرئيس أن يستوعب أو أن يقبل دلالات قراراته السياسية : جنوب السودان ، والقيود الدستورية مثلاً فإنه لم يرق أيضاً إلى مستوى التبعات التي يفرضها مفهوم الشورى والنصيحة . ولم يكن قضاته ، أو ما يسمى بالقضاة الإسلاميين ، بأقل منه قصوراً في هذا الشأن . لقد حذر توماس فوللر قبل

عدة قرون من العدالة الملوثة وهو يقول : « من يبتاع منصب القاضي لا بدّ له من أن يبيع العدالة » . أنّ ما شهدته محاكم الخرطوم في شهر أغسطس ١٩٨٤ لم يكن اقتداء بعدالة عمر الذي كان فخوراً بأن يرى في رعيته من ملك الجرأة على تخطئته وتصحيحه وإنما هو مثال لظلم حكم الرعب على عهد « ابن جلا » ، ونموذج صارخ لتلويث العدالة .

إن البيعة كمؤسسة هي عقد بين الأمة وإمامها . وإن التزام الإمام التعاقدي هو العهد بإعلاء كلمة الدين ، وإقامة العدل والإحسان ، والحكم بالشورى . وعلى الرعية في مقابل ذلك إطاعة الإمام ما لم يعص الخالق . ويختلف فقهاء المسلمين حول فيما إذا كانت الرعية تستطيع أو ينبغي لها نزع الحاكم الظالم . وعلى أية حال ، فإن رضى الناس شرط سابق لالزام البيعة لأن البيعة المنتزعة بالقوة بالاكراه بيعة باطلة . ومن الناحية التاريخية فإن تقديم البيعة لم يكن واجباً على كل مسلم . ففي اجتهاد البعض يجوز تعيين الإمام من قبل فئة محدودة هم أهل العقد والحل أي من قبل هيئة انتخابية . وهنا يثار السؤال حول من هم أهل العقد في أي مجتمع وفي أي زمان . ولم يبت في هذه المسألة أبداً وليس من العسير أن ندرك السبب في ذلك . فأول بيعة في الإسلام هي تلك التي أعطيت للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهي بيعة لصيقة بالدخول في الدين نفسه أي الإذعان والتسليم لمشيئة الله . وبهذا الفهم فقد كانت تلك البيعة تسليماً بنبوة محمد عليه السلام وقبولاً لسلطته . أما خلفاء الرسول فقد كانوا يختارون من قبل الصحابة ورؤساء العشائر الذين كانت قياداتهم أو تمثيلهم للمجتمع ليس محل أخذ ورد بسبب الطبيعة القبلية للمجتمع العربي آنذاك . إن هذه الهيئة الانتخابية واضحة المعالم قد إختفت باختفاء الصحابة من مسرح الحياة ونتيجة لتوسع الدولة الإسلامية الذي أدى تدريجياً إلى إضعاف النظام القبلي . كما أن صيغة التفاهم التي كانت قائمة بين النخبة الإسلامية الجديدة والقيادة القبلية سرعان ما انهارت أثناء خلافة الخليفة الثالث عثمان بن أبي عفان مما أدى إلى الحرب الأولى في الدولة الإسلامية (الفتنة الكبرى) . ومنذ إنشاء الدولة الأموية آلت مقاليد الأمور في الدولة أو الدول الإسلامية إلى سلالات ملكية وحكام عسكريين باستثناء خلافة عمر بن عبد العزيز . وهكذا أصبحت البيعة ، والحالة هذه ، هي مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على الأمر الواقع .

لذا فمن الواجب أن ينظر للبيعة من منظور تطورها التاريخي . إن المصادر

الإسلامية الأساسية وهي القرآن والسنة لم توضح أو تضع الإجراءات الواجب اتباعها في تعيين القائد الإمام . وفي دولة عصرية كالسودان فإن البيعة كتقليد سياسي تفقد معناها . فقد استنبطت أساليب جديدة للتحقق من إرادة الشعب مثل صندوق الانتخابات مثلا . ولا نظن أن هناك في الإسلام ما يتعارض واللجوء لهذه الوسيلة . ولو شاء النميري والإخوان المسلمون تأسيس دولتهم الإسلامية استناداً إلى هذه الرؤى التاريخية دون تمحيص فقد كان ينبغي على تعديلاتهم وتعديلات التعديلات أن تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه وأن تلغي الإشارات الواردة في الدستور إلى عدم التمييز على أساس الدين أو الجنس . فقد ذكرنا قبل أن تفسيرات الفقهاء الكلاسيكية تقصر الإمامة على الذكور من المسلمين . إن أهمية ذلك بالنسبة لغير المسلمين في الجنوب وبالنسبة للنساء في جنوب وشمال السودان على حد سواء لا تحتاج إلى إيضاح . وإنها لقمة النفاق أن يدعي المرء أنه يؤسس دولة إسلامية على النمط الكلاسيكي وأن يستمر في الوقت ذاته في التشدق باحترام مباديء عدم التمييز على أساس الدين والجنس . وكان ذلك بالضبط هو ما احترز منه واضعو الدستور حينما أدخلوا مواداً على ذلك الدستور مثل المادة ٠١٦ ولهذا السبب فإن الدين والجنس لا يردان إطلاقاً في الدستور الدائم كشرط لاحتلال المنصب . ومن ناحية أخرى فإذا كان هناك ثمة تمييز مقصود داخل مؤسسات ثورة مايو السياسية، فإنه التمييز لمصلحة أولئك المحرومين تاريخياً ومثال ذلك النص في قوانين الحكم المحلي على أن يكون ٢٥ بالمائة من أعضاء مجالس الحكم المحلي من النساء . ولكن النميري يريد أن يجمع المجد من طرفيه ، فهو يدافع عن صلاحية المؤسسات الإسلامية التاريخية الصالحة لكل زمان ومكان (الإمامة والبيعة) ويفسر القران في ضوء هذا الفهم . وفي الوقت ذاته يتشدق باحترام الأفكار العصرية حينما تتطلب مصالحه السياسية ذلك حتى لو كانت هذه الأفكار مضادة لقوانين الشريعة الصالحة لكل زمان كما يراها ويفسرها هو . فلا عجب إذاً إن خرج دستور النميري المعدل سملاً مرقعاً فيه من الإسلام طرف ، ومن الدستورية الغربية طرف ، ومن بطش دولة المماليك طرف ، ومن شعوذة التصوف الأيوبي أطراف .

ومهما يكن الأمر ، فإن البيعة التي انتزعها النميري باطلة من ثلاثة وجوه :

١ ينبغي أن يختار الناس إمامهم بالتصويت العام في غياب هيئة (انتخابية تتمتع بالشرعية والقبول) .

٢ ـــ يجب أن تقدّم البيعة مها يكن شأن مقدمها طوعاً دون إكراه .
٣ ـــ يجب أن يكون انتخاب الإمام اختياراً حقيقيا . إذ يجب أن يترك للجماعة أمر اختيار أي ذكر بالغ لسن الرشد الشرعي وملم بأمور دينه أما السودانيون اليوم فليس لديهم مثل هذا الخيار .

الحقائق وشجرة اليقين

تعرضنا في الفصول السابقة لنماذج من شطحات النميري المعقدة في السياسة والدبلوماسية والإقتصاد . أما شطحته في مجال الدين فلم تكن أقل تعقيدا ، بداية «بالنميري الخرافي» الذي ينشد الأمان في بركات الأتقياء ، وأحجبة المشعوذين ، مروراً بالنميري الانتهازي الذي يستخدم الدين لكسب تأييد المواطنين الأتقياء ، وانتهاء بالنميري الإمام «وكيل الله على الأرض» . وفي نهاية هذه الشطحة أقنع النميري نفسه بأنه قائد السودان الفذ بل تجاسر إلى حد الايحاء بأنه مبعوث العناية الإلهية المطلق لانقاذ السودان (من حمأة المعصية والفساد التي يخوص فيها) . فعالم النميري كله نسيجه الوهم .

إلا أن الحقائق الصعبة تبق بشمة صارخة تصفع الناس (النميري والآخرين) في وجوههم . فربما يكون هناك من شهد النميري يتفيأ ظلال شجرة اليقين ، ولكنه ليس بيقين المشاكل التي تلقي بظلها الثقيل على السودان : مشاكل الحرب التي تدور رحاها في الجنوب ، والوضع الاقتصادي المتردي في كل السودان والتي لم يفعل النميري ومساعدوه الأكفاء وأنصاف الأكفاء شيئاً لمعالجتها . فظل هذه المشاكل ظل من يحموم ، لا بارد ولا كريم . وحول الحقيقة الأولى : مشكلة الجنوب فإن حرب العصابات في الجنوب تتصاعد يوميا . ومنذ إعلان إعادة التقسيم اجتمعت القيادة المركزية للاتحاد الإشتراكي السوداني أكثر من ست مرات لتستمع كل مرة إلى خطابات النميري وتتفرق ، ولم يتطرق أحد لموضوع الجنوب في جميع هذه الاجتماعات . وإذا كان النميري قد أفلح في تهميش دور أعلى مؤسسة سياسية فيما يتعلق بهذه المشكلة (مشكلة الجنوب) فما الذي يمنعه من تجاهل الوزارة والدبلوماسية أيضاً . أما الجيش « فلا ينبغي أن يسأل لماذا الحرب » بل عليه « أن ينفذ ويموت » . وتقع مسؤولية هذا الوضع المزري كلها على عاتقه وحده .

لقد أشعل تقسيم الجنوب من قبل النميري فتيل الحرب وأعاد نشاط حركة أنيانيا

بقيادة ۲۰ ضابط نظامي كبير . إن العمود الفقري لهذه الحركة التي تعرف بحركة أنيانيا، هو احدى وحدات الجيش الجنوبية التي تمردت في بور في شهر مايو ۱۹۸۳ حين هرب ما يتراوح بين ۱۰۰۰ــ ۲۰۰۰ جندي جنوبي والجأوا إلى الأدغال وقد قرر عدد كبير من أعضاء حركة أنيانيا الهروب من الجيش والإلتحاق بالحركة الجديدة بسبب إقدام النميري على تقسيم وتشتيت وحدات الجيش المشكلة من الجنوبيين. وشكل هذا القرار خرقاً لإتفاقية أديس أبابا التي تنص على أن يكون نصف أفراد الوحدات الموجودة في جنوب السودان والبالغ ۱۲ ألفاً من مقاتلي حركة أنيانيا السابقين. ولم يكن دمج مقاتلي هذه الحركة في الجيش السوداني الوطني مسألة يسيرة . في منتصف السبعينات وبعد بضع سنوات من إتفاقية أديس أبابا أعلن عدد من رجال أنيانيا العصيان في أكوبو (أعالي النيل) رافضين تنفيذ أوامـر الإنتقال إلى الشمال . وحينما حاول آمر وحدتهم العقيد أبيل تشول ، وهو من قبيلة الدنكا ، السيطرة عليهم أطلقوا عليه النار وأردوه قتيلا وانتشروا في الأدغال. إن مثل هذه الحوادث لم يكن نادراً مما يكشف عن صعوبة تحويل رجال حرب العصابات إلى جيش نظامي يحترم الانضباط العسكري الصارم . وقد كان الجنوبيون في أغلب الأحيان يعملون تحت إمرة ضباط جنوبيين ينتمون للجيش الوطني مثل العقيد تشول وكانوا جميعاً مستعدين للموت في سبيل قضية الاندماج . ومن بين هؤلاء الضباط الذين عملوا لهذا الغرض جون قرانق .

ولكن الصورة تغيرت تغيراً جذرياً في الثمانينات . فالجنود وضباطهم يهربون من الجيش . وكان أبرز من فروا من الخدمة هو العقيد جون قرنق الذي يقود ما يسمى بجيش التحرير الشعبي السوداني . ويبدو أن هذا الجيش قد نجح ، سواء بالإقناع أو الإكراه ، في دمج جميع الجنوبيين الذين فروا من الخدمة بمن فيهم أعضاء أنيانيا ، في صفوفه . وقد أخذ التمرد في التوسع الآن في جميع أنحاء الجنوب ومما زاده اشتعالاً برنامج النميري في تحويل السودان إلى مجتمع إسلامي وإصراره على تطبيق هذا البرنامج على الشمال والجنوب على حد سواء . وفي الحقيقة فإن الشريعة لا تطبق الآن في الجنوب ، لا بفضل نظرة النميري الخاصة للجنوب وإنما على الرغم من أوامره وقوانينه . فقد رفضت الجهات المكلفة بتطبيق القوانين في الجنوب الإنصياع للأمر ولم يكن هناك أمام النميري من سبيل سوى إعلان الجهاد لاخضاع هؤلاء الكفار أو

الرصوخ للأمر الواقع . ولم يدرك النميري بأن تلك كانت هي المرة الأولى في تاريخ السودان الحديث التي تضرب فيها مؤسسات القانون الوطني بعرض الحائط في أي واحد من أقاليم السودان . فحتى في ذروة الحرب الأهلية في الستينات لم يجرؤ أحد على تحدي القوانين الوطنية ، بل كان التحدي كله موجهاً ضد سياسة الخرطوم حول الإدارة .

لقد إستفاد النميري ، كما ذكرنا في الفصل الأخير ، من الانشقاق الذي حدث بين قيادة الدنكا وقادة القبائل الأصغر وخاصة جوزيف لاقو الذي أيد تقسيم الجنوب مؤملاً الحصول على موقع أفضل داخل الإقليم الاستوائي . وقد تعرضنا للأسباب التي دفعت النميري لتقسيم الجنوب وتحطيم مؤسساته . فلم يكن النميري ، في الواقع ، يؤيد قضية القبائل الصغيرة في وجه سيطرة الدنكا بل كان ينفذ سياسة «فرق تسد» ، أو لا تسد كما كانت النتيجة . وعلى أية حال فقد طرحت كافة الخلافات التي ربما كانت قائمة بين القادة الجنوبيين جانباً بعد إعلان النميري برنامجه الإسلامي إذ وحد النميري إقليم الجنوب ، (إلى أقصى حد يمكن فيه توحيد هذا الإقليم المنقسم على ذاته) ، ضد سياساته ونظامه . ولا أدل على ذلك من رد فعل الجنوب على تعديلات النميري المقترحة الذي جسده البيان الذي وقعه الغريمان ابيل الير وجوزيف لاقو . وفي خضم هذه السياسات المتناقضة المتهافتة حول الجنوب أعتقل النميري عدداً من الزعماء السياسيين الجنوبيين من بينهم بونا مالوال الذي شغل منصب وزير الثقافة والإعلام (وقد أطلق سراح بونا فيما بعد وهو يعيش الآن في منفاه الاختياري في أمريكا) . كما فرّ عدد من هؤلاء الزعماء إلى إثيوبيا مثل جوزيف أودوهو وإلى نيروبي مثل كليمنت مبورو . ولا ينتمي هذان الزعيمان إلى قبيلة الدنكا بل إلى قبائل صغيرة . ويأتي الأول من الإقليم الاستوائي الذي يتبنى مطلب التقسيم . وكل ذلك يدحض الافتراض بأنه يمكن رد المشكلة ببساطة إلى حزازات قبلية . وفي شهر مارس ١٩٨٤ وصل إلى لندن وفد من المقاومة الجنوبية ليقوم بحملة دعائية في أوروبا بهدف كسب الدعم لقضيتهم . وكان ذلك الوفد بقيادة جوزيف أودوهو ، مما يدل على أن الجنوبيين يعملون الآن تحت مظلة منظمة تضم كافة الفرقاء بصرف النظر عن صراعاتهم القبلية .

وذكرنا سابقاً أن العقيد جون قرنق ، وهو من قبيلة الدنكا ، يقود ما يسمى بجيش التحرير الشعبي السوداني (الجناح المسلح لحركة التحرير الشعبية السودانية) .

وقد عمل قرنق في القوات المسلحة السودانية كما عمل محاضراً غير متفرغ بكلية الزراعة بجامعة الخرطوم . وحصل أثناء خدمته العسكرية على شهادة الدكتوره في الاقتصاد الريفي من جامعة ولاية ايوا . وقد اتهم النميري قرنق بالشيوعية ، ومن الواضح أن الإتهام كان موجهاً للاستهلاك الأمريكي . أما الأمريكيون الذين يحتفظون بملف شخصي لكل شيء وكل شخص يتحرك في بلادهم فقد كانوا يعرفون اتجاهات قرنق أكثر مما يعرف النميري ، ولذا فهم ليسوا بحاجة لتقارير النميري المكرورة . إن العنصر الجديد في حركة التمرد الجنوبية هو هويتها الوطنية . فقد قال أودوهو « إننا لا نسعى نحو الانفصال بل نتوجه نحو جميع خصوم النميري للانضمام إلينا في مسيرتنا نحو سودان تقدمي » . وأضاف أنه « من السخف أن يتصور أي إنسان أنه بالإمكان فرض الشريعة على ٣٠ بالمائة من السودانيين وهم جملة غير المسلمين » . (تقارير العالم الثالث : كولن ليجم ٨٤/٣/٢٣) . وفضلاً عن الحملات الإعلامية في أوروبا ، فإن حركة التحرير الشعبية السودانية منهمكة الآن في طرح قضيتها أمام الحكومات الافريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وهكذا عدنا — كما عادت حليمة — إلى قديمنا . وفي الواقع فإن الأمور قد ساءت عن ذي قبل . فالسودانيون الجنوبيون يحاولون اليوم إقناع الحكومات الغربية والافريقية بمساعدتهم ضد حكومة الخرطوم تماماً كما فعلوا قبل ١٩٧٢ . والفرق الوحيد هو أنهم يستطيعون طرح قضيتهم باعتبارها قضية كفاح ضد السيطرة الدينية . لقد لجأ بعض الجنوبيين إلى استعمال سلاح الشكوى من الهيمنة الدينية والثقافية في الماضي ، وساندتهم في هذا الصدد بعض الجماعات المسيحية في الغرب . ولم تكن الشكوى آنذاك تستند إلى الحقيقة إذ لم تكن هناك حرب مقدسة بين الشمال والجنوب . فباستثناء بعض الجماعات الإسلامية الصغيرة فإن جميع الأحزاب السياسية في الشمال لم تقترب من موضوع الجنوب من منطلق ديني . كما لم تكن مسألة فرض الإسلام على الجنوبيين واردة في برامجها النظرية أو العملية . لقد كان قصور هذه الأحزاب ، فيما يتعلق بالجنوب ، قصوراً فكرياً وسياسياً حسدته النظرة الاستعلائية لهذه الأحزاب مما حجب عنها مجال رؤية القضية على حقيقتها باعتبارها قضية تمايز حضاري (بين شطري البلاد) . فلا يمكن صيانة وحدة السودان إلا في إطار رؤيا سياسية تستوعب مفهوم الوحدة في إطار التعدد . ومن المفارقات الغريبة أن التصرفات الأخيرة للرجل الذي أعاد السلام إلى ربوع الجنوب في عهده تعطى

المصداقية للإدعاء (والذي كان دائماً موضع شك فيا مضى) بأن الصراع بين شمال السودان وجنوبه هو قضية دينية . ولا تتوقف المفارقات عن التراكم . فالعقيد القذافي الذي وقف ضد اتفاقية أديس أبابا وحاول اقناع النميري بالتخلي عنها يقف الآن إلى جانب الجنوبيين . فقد قدّم اشتعال الأوضاع في الجنوب فرصة ذهبية لكل من ليبيا واثيوبيا يستغلانها ضد النميري ، وهي فرصة طالما انتظراها . فإذا كان النميري يوفر المأوى للمعارضة الليبية ويحرض العالم على التخلص من القذافي فلايظن أحد بأن القذافي لن يرد الكيل للنميري بنفس الصاع ، وحيث يكون الكيل موجعا . وينطبق نفس الأمر على مينجستو الذي تشكل الثورة الأريترية مصدر تهديد دائم لنظامه . فرسالة منقستو للنميري الآن هي : إنني أنزف ، فلننزف سوياً إذا .

لقد اتصل النميرى مؤخراً بمجلس الكنائس العالمي في محاولة لكسب دعم هذا المجلس في حل مشكلة الجنوب . واتصل لنفس الغرض مع الرئيس الكيني أراب موي . واجتمع الرئيسان في الخرطوم في بداية عام ١٩٨٤ ، وكان مسعى النميري هو اقناع موي بالقيام بنفس الدور الذي قام به الامبراطور هيلاسيلاسي في عام ١٩٧٢ . وقد قضى النميري على كل أمل بالتسوية ، حينا أعلن بعد بضعة اسابيع من زيارة موى للخرطوم ، حالة الطوارىء ومضى قدماً في تطبيق برنامجه الإسلامي على الشمال والجنوب معا . وقد رد موي على ذلك بتصريح أدلى به للصحافة الكينية معرباً فيه عن قلق كينيا من الخطوات الجديدة . وهكذا أصبح الوسيط نفسه الآن في ورطة : فآلاف اللاجئين من جنوب السودان قد يتدفقون الآن إلى بلاده إن استمر الحال على هذا المنوال .

ومن ناحية أخرى وجه النميري ، باستعدائه الجنوبيين ، ضربة أخرى إلى محاولة البلاد النهوض اقتصاديا . فجميع الاكتشافات النفطية تقع في جنوب البلاد وغربها (علماً بأن الاكتشافات الهامة تقع في الجزء الأول) . وتقدر شركة «شفرون» بأن الآبار الواقعة في منطقة بنتيو في إقليم أعالي النيل ستضخ ٥ بلايين برميل . وقدأدت التنقيبات التي قامت بها الشركة الفرنسية للنفط «توتال» بالغرب من بور إلى نتائج مشجعة . إلا أن الشركات الأجنبية تتردد في المضي في برامجها بسبب الحرب التي أعاد النميري إشعالها في الجنوب . وفي الواقع فإن ولادة آنيانيا الثانية قد تزامنت مع بداية العمل في العمليات النفطية . وليس من المتوقع أن يستفيد السودان من النفط الذي اكتشف مؤخراً في أراضيه قبل عودة الهدوء إلى ربوع الجنوب . لقد لعب النفط في

إذكاء أماني النميري الواهمة. فقد كان يعقد الأمل على النفط في مساعدته على تحقيق الوعود الاقتصادية التي قطعها للشعب السوداني بعد أن فشلت خطط التنمية بسبب توجيهاته غير السديدة. ومن أجل هذا عمد إلى إبعاد جميع وزرائه الاقتصاديين عن كل ما يتعلق بشؤون النفط، لأنه يريد أن ينسب لنفسه وحده الخير والبركات.

ويجيء للحقيقة الثانية التي حجبتها ظلال «شجرة اليقين» عن بصر النميري ألا وهي الاقتصاد. فالاقتصاد السوداني كله أصبح ضحية أخرى من ضحايا سياسة النميري المسماة بالإسلامية. إن المشكلة الاقتصادية تحدق في وجوه السودانيين جميعاً إلا أن الرئيس وقساوسته لا يرون ما يرى الآخرون فقد ضربت على أبصارهم غشاوة من الأوهام. ولا شك في أن ظلال «شجرة اليقين»، كما قلنا، تكسر حدة هذه الابصار. إن تقطيع الأيدي والجلد يؤثر في النهاية في عدد قليل من الناس، أما القرارات الاقتصادية فإن (خيراتها) تعم الجميع. ولقد رأينا كيف ان الداء الاقتصادي الذي يعاني منه السودان قد شخص منذ زمان وحددت الوصفة الطبية لعلاجه. وقد اجتمعت كل آراء العقلاء على أن اقتصاد السودان بحاجة إلى المزيد من الحزم المالي، والحكمة الإدارية، وتخليصه من عبث الهواة. وإضافة لذلك كان هناك إدراك بضرورة التنسيق، وضبط مسار عملية صنع القرار الاقتصادي، وإضفاء روح المسؤولية فيما يتعلق بالتعامل في الأمور المالية، وإدراك أفضل الأولويات. غير أن الاقتصاد قد أصبح موضوعاً غير ذي بال بالنسبة للنميري منذ تطبيق قوانين الشريعة. فقد شغل النميري الناس حكاماً ومحكومين بتفاصيل ما يجري في محاكم الطوارىء ومواعظه المملة. أما الصحافة، والتلفزيون، والإذاعة، والوفود الحكومية في الخارج فقد أضحت غارقة في نشر وتوضيح تعاليم حركة النميري الإسلامية والدفاع عنها في وجه خصومها. فمهمة النميري الميتافيزيقية الجديدة تعلو كل المهام.

بيد أن الرئيس النميري، وقد أدرك أن الأمور الاقتصادية تسير من سيء إلى أسوأ، ظن بأنه سيضع حداً للتردي بإدخال قانون الزكاة. وهكذا بضربة سيف واحدة قطع عنق خمسة عشر نوعاً من الضرائب دون استشارة وزرائه الاقتصاديين. وقد أنشيء ديوان خاص بالزكاة مسؤول أمام النميري مباشرة. وكانت جميع القوانين المالية التي ألغاها النميري هي الأدوات التي يتحكم بواسطتها وزراء المالية في اقتصاد البلاد وإدارته وتوجيهه. ولكن النميري ومحاموه الصغار لم يدركوا

أعاد إلغاء تلك الضرائب على الإقتصاد القومي ومصادر تمويل الإنفاق العام . ومرة أخرى، اختار النميري إلا يحيط مستشاريه بأمر هذه الإلغاءات حفاظاً على سريتها من أجل مفاجأة الناس بها حتى ولو كان ذلك على حساب تحطيم الاقتصاد الوطني . وقد عين النميري أحد المغمورين وزيراً للزكاة مسؤولاً أمامه مباشرة لا أمام وزير المالية . وكان الوزير الجديد هو (بابكر عبد الله إبراهيم) قد قدم للنميري بواسطة رئيس الاستخبارات العسكرية اللواء السر محمد احمد . ويقال ان الرجل الوزير يتمتع بقوى خارقة للعادة (شأنه في ذلك شأن عوض الجيد) . أما مدى علمه في الاقتصاد فقد كان واضحاً من تصريحه الذي أعاده النميري على مسامع الناس ، والذي قال فيه إن الزكاة ستدخل إلى مالية البلاد ٦٠٠ مليون جنيه سوداني من الحبوب وحدها ، وقد بشرت الخزينة بالخير العميم الذي سيفيض عما لديها من وجوه إنفاق عام . تلك كانت هي اقتصاديات الوزير ذي القوى الخارقة . أما أرقام ميزان السودان التجاري فتكشف أن إجمالي دخل السودان من صادرات الحبوب فيبلغ ٦٠٠ مليون جنيه تقريبا وتمثل الزكاة ٢,٥ بالمائة من قيمة تلك الحبوب. وسرعان ما وضع الوزير — المفتي أمام التجربة . فقد ثبت استحالة تحصيل المبالغ التي وعد بها وبقيت الخزينة دون مصدر تمويل في السنة المالية ١٩٨٥/٨٤ خاصة بعد إلغاء كل الضرائب عدا رسوم الجمارك. ولم يستطع النميري مواجهة الموقف، فقام بطرد الوزير الدعيّ كما أوقف العمل بقوانين الزكاة لمدة سنة واحدة ، وهو ادعاء قصد منه حفظ ماء وجه الامام بعد أن سافر في طول البلاد وعرضها لتفسير قانون الزكاة ولإرشاد الحكومات الاقليمية المحلية حول أساليب تطبيقها . وقد حسب النميري أنه سيعود إلى حاضرة الإمامة من رحلته الطويلة تلك بمال وفير يصعب عداده . واخذ قساوسته الايفاع يحسبون المال حول زكاة الإبل من حقة إلى بنت لبون بأسلوب لا يصدر إلا من تلاميذ المدارس الأولية في عصر النقد ، والموازنات المالية ، وخفض العملات . فكل هذه أمور لم تخطر ببال الذين لا يعرفون عن الدنيا شيئاً ، ولا يعرفون من الدين الا قشوره. وما عرف العالم الإسلامي وغير الإسلامي إن واجب رجال القانون إن افترضنا أنهم رجال قانون — هو وضع السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية . فالإقتصاد هو شأن الاقتصاديين ، والاجتماع هو شأن علماء الاجتماع ، والادارة هي شأن متخصصي الادارة . ان دور القانوني هو وضع هذه السياسات في صياغة قانونية تضمن تماشيها مع سياق القانون العام ، وعدم تعارضها مع القوانين

القائمة ، وتمثلها لأصول الأحكام السائدة . وقد كان في مقدور الترابي - إن أراد - أن يلجأ للاقتصاديين الإسلاميين ، ولعلماء الإجتماع الإسلاميين ، ولفقهاء الدستور الإسلامي (فكل واحد من هذه المعارف له وجوه تخصصه المختلفة) بدلاً من أن يكلف ايقاع القصر بما ليس في وسعهم .

غير أنه من المحزن حقاً أن يندفع رجل عالم مثل الدكتور الترابي وراء هذا العبث باسم الدين ليقول في حديثه الثاني مع عادل صلاحي (جريدة الشرق الأوسط) إن كثيراً «من الناس يرون أن الأولى في البدء في تطبيق الإسلام هو العدالة الاجتماعية . ولكن العدالة الاجتماعية هنا هدف لا يتناهى وممارسات لا تظهر نتائجها إلا بعد سنوات طويلة ، ولا تتميز به بالضرورة عن كثير من القيم . . الأخرى التي تدعو للعدالة الاجتماعية والتي يمكن أن تكون اشتراكية . . . . ولكن الفرد العادي يعلم من الإسلام الزكاة مثلا . فعندما طبق السودان الزكاة وضحى في سبيلها بأغلب الضرائب المباشرة ، كضرائب الدخل وضرائب الأرباح وهي التي كان عليها المعول في دخل الحكومة عندئذ أدرك أن الحاكم لا بد أن يكون صادقاً» . وعنا نترك الحديث عن العدالة الاجتماعية في الإسلام وأهميتها كركن أساسي لقيام أية دولة تدعي الاسلامية لمبحث آخر في وقت لاحق . إلا أن الذي نقف عنده فهو إيحاء زعيم الاخوان بان الزكاة تغني عما سواها أو ما أسماه الضرائب التي ضحى بها . وما تخير الترابي من الضرائب إلا تلك التي تحقق التكافل الاجتماعي الحقيقي مثل ضرائب الدخل وضرائب الأرباح في مجتمع يعيش جزء كبير من أهله خارج قطاع الاقتصاد النقدي ، وتستأثر بثروانه قلة لا تزيد عن عشرة في المائة من أهله وهم أصحاب الدخول الثابتة عاملين كانوا ، أو فلاحين في القطاع الحديث ، أو رجال أعمال . وبصرف النظر عن كل هذا فأي نظام إسلامي هذا الذي يبتهج دعاته بإلغاء كل الضرائب التي ينفق منها على التعليم ، وعلى الصحة ، وعلى توفير مياه الشرب النقي ، وعلى الخدمات الضرورية طالما أن الزكاة قد أصبحت قانونا .

ولم يقف رجال وزارة المالية صامتين أمام كل هذا العبث بمصالح العباد فقد كتب وزيرها إلى الرئيس ينبئه بأنه وقد جعل الزكاة هي المصدر الوحيد للدخل العام فإن عليه وعلى ديوان الزكاة الذي يرعاه أن يوفر المال لديوان الزكاة وما يتبعه من محاسبين وصيارفة (العاملين عليها) ، وعليه أن يوفر المال للتعليم (ابن السبيل والذي يشمل المنقطع لطلب العلم) ، ويوفر المال لتنمية وخدمات الجنوب (المؤلفة

قلوبهم) ، ويوفر المال للدفاع والأمن (وفي سبيل الله) خاصة وقد أعلن النميري أن جيش السودان قد أصبح جيش جهاد في سبيل الله . وما أشار الوزير للغارمين ، ولا أشار قانون الزكاة السوداني لمن في الرقاب . فقد أسقطهم القانون بأسلوب النميري الانتقائي .

ومن البدهي أن يسقط في يد النميري فما كان منه إلا أن طلب من وزير ماليته إعداد ميزانية بالأساليب «غير الإسلامية» العادية . وغني عن القول أن النميري قد أعاد مفعول جميع قوانين الضرائب التي الغاها . وكان آخرها هو الأمر المؤقت بقانون ضريبة الإستهلاك والذي قصد منه تغطية العجز في الميزانية . اما الطريقة التي صدرت بها تلك القوانين واتخذت بها القرارات التي أدت إلى هذا الارتباك فلم تكن موضوع بحث . لم يأبه النميري بالتفكير في الأمر ولم تجرؤ المؤسسات على سؤاله فيه . لم يسأله صاحب حديث الشرق الأوسط عن الزكاة كما لم يسائله مجلس الشعب الذي بدر بالتصديق على قانون الزكاة وحياه باعتباره انجازاً إسلامياً ، ثم عاد ليصدق ، محيياً أيضا ، على القوانين الجديدة القديمة . وقد عدل النميري أيضاً بداية السنة المالية من الأول من يوليو إلى الأول من محرم (رأس السنة الهجرية) غير مدرك لأن السنة المالية في السودان ترتبط بدورات الانتاج وبالتالي فهي ليست بمسألة دينية . وقد تخذ القرار بشأنها بعد مداولات عديدة في وزارة المالية في مطلع الاستقلال للمفاضلة بين أول يوليو وأول يناير .

وسرعان ما امتد أثر الحركة الإسلامية ليطال النظام المصرفي في السودان . فقد أصدر النميري تعليماته لكافة المصارف الوطنية ومعها بنك السودان المركزي بالتوقف عن تقاضي الفوائد ، فالربا محرم في الإسلام . وقد حذره مستشاروه المصرفيون من مغبة الإقدام على عمل متسرع في هذا الصدد مبينين له أن الأمر يحتاج إلى درسات متأنية ومفصلة ، كما تفعل الباكستان اليوم ، وكما تفعل دول أخرى مسلمة لا تعاني ما يعانيه السودان من ضوائق مالية الجانب الأكبر منها خارج إرادته إن لم يكن لشيء فللديون المهكة التي تفدحه . وحول تطبيق القوانين الإسلامية على البنك المركزي قيل للنميري بأن مؤسسة النقد السعودية لم تستطع الإقدام على هذه الخطوة الحساسة لأن المسؤولين عنها يدركون بأنهم حلقة في شبكة عالمية وأن عليهم احترام قواعد اللعبة الى حين تمكنهم من فك ارتباطهم مع هذه الشبكة حفاظاً على حقوق المسلمين. وقد استقبل النميري كلاً من وزير الدولة لشؤون المالية الدكتور عبد الرحمن عبد الوهاب

ونائب محافظ بنك السودان مهدي الفكي اللذين دافعا أمامه عن وجهة نظر رجال المصارف . وقد كانت إحدى النقاط التي أثيرت أمام النميري هي أن جميع المصارف الوطنية ستنهار إذا ما اتخذت إجراءات تطبيق قوانين الشريعة على القطاع المصرفي بدون دراسة ولكن النميري لم يقتنع بل حوّل الاجتماع إلى جلسة وعظ حينما بادر بقراءة وثيقة من ثلاثين صفحة عن وجهة نظر الإسلام في الربا . ومن الواضح أن النميري كان معنياً بالجانب الميتافيزيقي للإقتصاد لا بجانبه الاحصائي . في أمور الميتافيزيقيا لا يضطر المرء للجمع والطرح أما رجال المصارف فهذا شأنهم .

لقد رفض النميري الإصغاء لمستشاريه ولكن الإمام الورع سرعان ما تخلى عن قوانين السماء حينما أصبح تطبيقها فادح الثمن . فقد أفهمه وزراؤه بأن نادي باريس سيسحب دعمه إن لم يدفع السودان فوائد ديونه. وقد زار الدكتور تشستر كروكر ، وكيل وزارة الخارجية للشؤون الافريقية النميري ليشرح له ، ضمن أشياء أخرى قلق الأوساط المصرفية الأمريكية فيما يتعلق بقراراته حول المصارف . وقد اذعن الإمام ، الذي يأنف من الإصغاء لنصيحة خلصائه ، للنصيحة الأمريكية فأصدر تعليماته لوزرائه بالاستجابة لرغبات الحكومات والمنظمات «غير التقية» واعتبار القوانين التي سنها وكأنها لم تكن . فمن الممكن إرجاء تطبيق الشريعة إلى حين استرداد السودان لتوازنه المالي . لقد كان هذا التراجع من وحي الجانب العملي لكي لا نقول الانتهازي في شخصية النميري مما يسقط كل دعاوى التمسك بأهداب الدين بصورة لا تقبل الإجتهاد أو التأويل أو الاعتبار للمصلحة المرسلة .

وفي آخر حملات الترويع التي يشنها بين الحين والآخر طلب الإمام من المراجع العام (رئيس ديوان المحاسبة) تزويده بقائمة بأسماء جميع الأشخاص والشركات الذين حصلوا على تسهيلات ائتمانية من المصارف الوطنية ، فقد حان دور هؤلاء للإنضمام إلى قوافل ضحاياه . ولم يجد النميري أنسب من صلاة الجمعة ليشن هجومه ، فاتهمهم في خطبته بتخريب اقتصاد السودان واغتصاب أموال الدولة علماً بأن هذه التسهيلات قد منحت لهؤلاء عن طريق التفاوض مع المصارف بالأساليب المألوفة . لقد بدأ الناس يشعرون بالملل من أنباء الجلد إذ أن محاولات وسائل الإعلام دفع هذه الأنباء في حلاقيم الناس المترعة بها قد أصبحت ذات أثر عكسي لذا فكان لا بد من إيجاد مائدة أخرى يقتات عليها محبو الثرثرة . وما اهتم النميري كثيراً بتلك التفاصيل «البسيطة» حول أسلوب عمل المصارف ، وطبيعة العلاقة الائتمانية

التي تربط المصارف بعملائها . ولهذا فقد كان لطلب النميري (القائمة) وقع الصاعقة على أولئك الذين يفهمون طبيعة أعمالهم جيداً من بين رجال المصارف . وقد أوضح هؤلاء للرئيس مدى الضرر الذي سيلحق بالمصارف الوطنية إن أقدمت على إفشاء الأسرار المصرفية ، إلا أن أهواء الإمام قد أضحت تعاليم الهية لا تقبل المناقشة . وهكذا فتحت السجلات للإمام التقي ، وبدلاً من تدقيق النظر في صفقات عبد ربه (بطل صفقة مصنع الإطارات) أو جمعية واد نميري ، عثر بسهولة على تلك الأسماء التي كان يريد إرهاب أصحابها أو تلطيخ سمعتهم ، واستغل الإمام صلاة الجمعة . التي يعتبرها المسلمون مناسبة للتسامح والمحبة ، لكيما يسيء إلى من أراد الإساءة إليه مثل الرجل الوقور صالح العبيد ، والذي عرف بتعاطفه مع صادق المهدي .

وفي تلك المناسبة كان أحد رجال المصارف ضحية أخرى للنميري لمجرد إقدامه على تذكير الرئيس بحقيقة أساسية في العمل المصرفي ألا وهي أن العملاء لا يغتصبون أموال الدولة بل يقدمون ضمانات مقابل ما يمنح لهم من تسهيلات وأن للمصارف وسائلها للتعامل مع هؤلاء إن عجزوا عن السداد . لقد أبدى هذا المصرفي (عبد الرحمن الصيني) المدير العام السابق لبنك الوحدة وجهة نظره للنميري بواسطة محافظ بنك السودان المركزي . وكان رد النميري هو التشهير بالرجل في صلاة الجمعة ، متهما إياه بتعطيل تطبيق الشريعة . ولا شك في أن الرئيس الذي يشرف على معالجة السودان لموضوع ديونه البالغة ثمانية بلايين دولار والتي تطلبت ما لا يقل عن خمسة جلسات لدراسة أمر إعادة جدولتها في غضون السنوات الثلاثة الأخيرة ، ليس بحاجة إلى نصيحة (الصيني) وغيره حول القروض المصرفية ، وكيف تسدد . وكيف تعاد جدولتها .

أما ضحيته الثاني فقد كان صديقاً قديماً له هو عبد الكريم المهدي الذي سبق له أن عمل بالصحافة قبل أن يصبح رجل أعمال . فقد تحدى عبد الكريم المصارف مستنداً الى قوانين النميري الجديدة ورافضاً دفع ما طولب به من فوائد وهو يقول : أليست هذه هي القوانين التي أصدرها الرئيس ؟ واستشاط النميري غضباً فقوانين السماء يجب أن تطبق على هواه . وهكذا اقتيد المهدي إلى السجن حيث قيل له : إما أن تدفع الدين والفائدة معاً وإما أن تبقى في السجن إلى ما شاء الله . وغني عن القول أن المهدي قد اضطر لشراء حريته بخرق القوانين «السماوية» في ظل دولة النميري الإسلامية .

وما وقف العبث بالاقتصاد عند هذا الحد بل تعداه إلى ميادين أخرى . في واحدة من منبرياته أعلن الإمام بأن السودان بحجمه الراهن وكثافته السكانية المحدودة لقادر على أن يستوعب إثنين بليون نسمة (ضعف سكان الصين) . ولهذا السبب فقد قرر أن يمنح جوائز ذهبية ، وفضية ، وبرونزية للإنجاب . ويكاد المرء يظن أن أحداً قد قرأ عليه حديث الرسول (ص) : «تناكحوا ، تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة» دون أن يفسر له مدلول الحديث ، أو ظروفه ، أو توافقه مع سنن المصطفى (ص) الأخرى فهرع الإمام إلى المنبر يدعو الناس للتناسل. ومن الغريب أن يصدر هذا من حاكم عجز عن توفير الخبز لعشرين مليوناً ومع هذا يريد أن يضاعفهم مائة ضعف. ولكن ليس هذا هو المحزن في الأمر. المحزن حقاً أن هذا الإمام نفسه قد وقف أمام منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية في التاسع من نوفمبر ١٩٨٣ ليقول بأن مما يفاقم من أزمة الغذاء في العالم الانفجار السكاني الذي يشمل الكثير من دول العالم الثالث خاصة في آسيا . والذي يضاعف من الحزن أن الدولة الإسلامية التي يقودها النميري كانت في نفس اللحظة التي يقول فيها رئيسها هذا الحديث تتدارس أمر تقرير هام أعده راماشندران المستشار الإقليمي لشؤون السكان وجمال الدين بن زين المستشار الاقليمي لشؤون الإحصاء باللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة . وقد تناول ذلك التقرير الإحصاء السكاني الأخير وأساليب تحليل نتائجه في إطار حقائق السودان الاقتصادية والاجتماعية . ولم يكن ذلك التقرير جهداً لخبيرين وافدين بل شارك في إعداده كل من يهمهم الأمر من رجال الإحصاء والتحليل الإحصائي . فكان هناك مع هذين الخبيرين عمر التاي مدير الإحصاء ، وعبد الوهاب مضوي مدير التعداد السكاني ، ونعيم الله البشاري نائب مدير الإحصاء ، ومحمود رزق الله نائب مدير التعداد السكاني ، وحسن النور محمد وصديق محمد عثمان من قسم الكمبيوتر والتحليل . أو يستطيع المرء أن يقول بعد كل هذا بأنا نتحدث عن دولة يعرف رئيسها ، بحق ، ما هو بصدده «إسلامياً» كان أم غير إسلامي ؟ أو أنستطيع أن نقول بأنا نتحدث عن رجل تدرك يمناه ما تفعله يسراه ؟ يمناه في منبر خطابي بالخرطوم ويسراه في منبر خطابي آخر بروما . ثم أونستطيع أن نقول إن إمام السودان الذي يريد أن يصبح سكانه في القرن القادم ٢ بليون نسمة أي ثلث سكان العالم يومذاك (تقول إحصائيات الأمم المتحدة إن سكان العالم في ذلك التاريخ سيبلغون ٦ بلايين نسمة) يدرك حقائق الحياة في العالم من

حوله ؟ ومبلغ ظني أن الرئيس الإمام لو سأل أي واحد من صغار موظفيه العارفين بشؤون الاقتصاد لقالوا له إن مشكلة السودان ليست مشكلة كثافة أو قلة سكان وإنما هي قضية الإستخدام الأمثل للموارد على يد حكام عقلاء .

الحياة حلوة

في هذه الحقبة المفعمة بالروحانيات يتوقع المرء من الإمام التقي راعي المؤمنين إلى طريق الجنة أن ينبذ متاع هذا العالم الفاني . لقد أشرنا إلى توق النميري للعظمة والأبهة حتى بعد الموت . كما أشرنا إلى خوفه المرضي من الإنغلاق الذي حدا به إلى هدم فيلات ست يسكنها بعض كبار الضباط ليفسح المجال لإنشاء حديقة واسعة في مقر إقامته الرسمي داخل ثكنات الجيش . أما الآن فإن الرئيس ، الذي تحول إلى إمام أيضاً ، قد قرر المغامرة خارج أسوار الثكنات . فقد تحصل على قطعة أرض (١٠٥ فدان) في واد مدني (العباسية) . وقد سجلت القطعة باسم «المواطن جعفر محمد النميري» . وانهمكت بعض الدوائر الحكومية في بناء وتأثيث قصر فرساي المصغر الخاص بالامام (والمعد لاستيعاب ٣٠٠ شخص) .

وفي الأحوال العادية ، ليس هناك ما يضير أي رئيس جمهورية سوداني بمن في ذلك النميري نفسه من امتلاك منزل وتطوير قطعة صغيرة من الأرض . ولكن لا الأحوال عادية ولا النميري رئيساً كغيره من الرؤساء بحكم إدعائه الإمامة ، وتظاهره بالتقشف ، وحثه الشعب على عدم الإستسلام لمتاع الحياة الدنيا والتفكير في متاع الدار الأخرى . وكل ذلك يجعل من هذه القصة قصة ذات دلالات عميقة . فإعادة تأثيث وتوسيع مقر إقامته العسكري على سبيل المثال هو تأكيد للحقيقة المؤسفة وهي أن النميري لم يعد يرى نهاية لدوره على الرغم من الوعد الذي قطعه بعد انتخابه لفترة ثانية سنة ١٩٧٧ . فالنميري يرى نفسه الآن خالداً في السلطة والحياة معا . إن الرؤساء السودانيين لا يعيشون عادة في الثكنات . وفي حقيقة الأمر فإن موضوع بناء مقر دائم لرئيس الجمهورية كان تحت الدرس منذ مدة طويلة . وتعتبر حالة النميري حالة استثنائية إذ اختار أن يظل إلى جوار رجاله باعتباره ضابطاً عسكرياً وقائدا للثورة وقائداً عاماً للجيش عدة مرات .

وفي الواقع فإن النميري قد أكد حرصه على البقاء في السلطة حتى الممات منذ إعادة

انتخابه عام ١٩٨٣ حينما تحدث عن استمراره في السلطة إلى حين تحقيق «أهداف الثورة وأغراضها». ونسي النميري ، في غمار هذا ، حديثه عند اختياره للولاية الثانية في عام ١٩٧٧ باعتبارها ولايته الأخيرة. كما نسي تهديده بالاستقالة في يناير ١٩٨٢. ولكن ما أن جاء عام ١٩٨٤ حتى أصبح النميري إماما ، لا رئيساً فحسب. ولم تعد رسالته التي نذر نفسه لها هي تحقيق «أهداف الثورة وأغراض الثورة» التي أتت به إلى الحكم بل الجهاد في سبيل بسط القوانين السماوية على الأرض ، وتطهير أهل السودان الغارقين في الفساد والرذيلة ، وردهم عن طريق الضلال إلى جادة الحق والصواب.

ولا شك في أن تحصن النميري داخل الثكنات في منزله ذي الحديقة الموسعة ، والنفق السري الكامن تحتها أمور تكشف عن إدراك النميري لعدم شعبيته. فلم يعد النميري هو ذلك السياسي المطمئن الذي تعودنا أن نراه في بداية السبعينات يقود سيارته بمفرده في عتمة الليل وفي وضح النهار بلا حراسة ولا مواكب. وبدلاً من أن يتقصى عوامل عدم الشعبية هذه ويتصدى لها بالعلاج آثر أن يزيد في مناعته ضد مظاهرها العسكرية — أي المحاولات الانقلابية — ببناء الأنفاق تحت حديقته. أما بناء فرساي الصغير في واد مدني فيفرغ كل مواعظه حول التقشف والزهد في الحياة الدنيا من محتواها. فهو ، شأنه شأن الآخرين ، يتعلق بأهداب هذا العالم بل إنه أكثر طمعاً فيه ، على أيام الهداية هذه ، من أي مرحلة ماضية في حياته. ولا شك في أن مرضه قد جعله أكثر تعلقاً بالحياة وإصراراً على اعتصار رحيقها إلى آخر قطرة .. مع توفير كل الضمانات للاقربين من ذويه.

إن مرض العظمة هو أكثر أطوار الغرور تقدماً ، وإعلان إمامة النميري هو آخر الحلقات في سلسلة متداعية من هذه التطورات. فقد عزف النميري عن الحديث عن نفسه كواحد من أبناء الشعب الذين يفاخرون بأصلهم المتواضع ، كما تعود أن يفعل في سنوات حكمه الأولى. بل أنه أخذ يقف الآن شامخاً فوق بقية السودانيين ، والذين خيل له أنهم قد أصبحوا جميعاً أخصياء. وفي هذا الشأن فقد طلب في عام ١٩٨٣ إدخال فقرة في القواعد الإجرائية الخاصة بالمؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي السوداني تنص على وجوب قيام الأعضاء إحتراماً له عند دخوله القاعة. ويعتبر المؤتمر العام أعلى سلطة سياسية في البلاد ويرأس النميري اجتماعاته باعتباره رئيساً بين انداد. إن النميري يستمد شرعيته من اختيار المؤتمر له كرئيس للتنظيم وبالتالي ترشيحه



الوحدة الوطنية   اتفاقية أديس أبابا

جوزيف لاقو . منصور خالد . أبل ألير

كرئيس للجمهورية . ومع هذا فقد تعود أعضاء المؤتمر الوقوف تصفيقاً له من باب التوقير . ومظاهر تكريم وتوقير الرئيس لا تحتاج إلى أوامر وإنما يفعلها الناس طواعية . إلا أن النميري ، وقد بلغ حالة انعدام الوزن ، قد اختلطت الأمور عليه ، ورداه غروراً قبول الناس الخانع لمثل هذه المهانات حتى تلك التي لا تخلو من صبيانية

ويضم المؤتمر الذي أجاز هذا ، كما أجاز غيره ، كل قيادات العمل الوطني من سياسيين ، وإداريين ، ورجال أعمال ، وأساتذة جامعات . وكثير من هؤلاء لا يفدون إلى هذا المؤتمر إلا كما يفد المرء تلبية لدعوة إلى حفل زفاف أو ختان أنجال وبعبارة اخرى فهم لا يأخذون الأمر مأخذ جد ولسان حالهم جميعاً يقول : «سيبك» . بيد أن أولئك المؤتمرين ، وأشير إلى أصحاب المقولة المشهودة «سيبك» ، يكسبون الإستبداد شرعية بصمتهم الذي يفتقر إلى أدنى درجات المسؤولية ، لكيلا نقول الشجاعة الأدبية . فليس أمام الرجل الأمين مع نفسه وفكره ، وهو يشهد كل مظاهر الفساد والاستبداد (حتى في أدنى درجاتها) إلا أن يقف ليقول «لا» إن قبل على نفسه أن يكون جزءاً من هذا المسرح السياسي ، ومما يضاعف من هذه المسؤلية أن اغلب أولئك الصامتين في مواقع الكلام . أكثر الناس ضجيجاً حول الفساد والاستبداد في مجالس الهمس والهذر . أما الخيار الثاني فهو أن يملك الناس أمر أنفسهم فيرفضوا الانتظام فيما يحسبونه ملهاة . لقد كان الدكتور محمد هاشم عوض واحداً من هؤلاء عندما رد على دعوة الرئيس له للمشاركة في اللجنة الشعبية لمراجعة أداء التنظيم السياسي بالرفض وهو يقول «إن الأزمة أزمة نظام وليست أزمة تنظيم» . وكان مهدي مصطفى الهادي واحداً من هؤلاء عندما رفض موقعه في اللجنة المركزية التي انتقاها الرئيس النميري بعد حله للجنة المنتخبة . وما أصاب واحداً منهم إلا ما كتب الله له . وقد أثبتت التجارب أن ردود فعل النميري دوماً أمام مثل هذه المجابهات العلنية كانت اما هي الرضوخ صاغراً للحق أو الإندفاع في مغالطات تعري كل دعاواه حول حكم المؤسسات ، ومحاربة الفساد كما حدث في مجابهته مع قادة الجيش .

ومن جانب آخر أصبح شخص النميري ، بحكم التعديلات التي تمنحه الحصانة الكاملة والتي سعى لإدخالها على الدستور ، فوق النقد والتجريح . وكما ذكرنا فقد أراد الرئيس إدخال مثل هذه التعديلات في سبتمبر ١٩٧٥ ولكنه أثني عن عزمه في النهاية . وقد واكب اتجاه النميري إلى تعظيم ذاته اتجاهه إلى ترفيع وضع ومقام عائلته

وعشيرته . ففي برنامج «لقاء المكاشفة» في أبريل ١٩٧٦ أجاب النميري على سؤال طرحه شخص مجهول الإسم يستفسر فيه عما إذا كان النميري يملك عدة منازل وفيما إذا كان ذلك هو السبب في صمته على ارتفاع إيجارات المنازل ، قائلاً : «أود أولاً أن أقول لصاحب الرسالة إنني وبحمد الله لا أملك منزلاً على الإطلاق في الخرطوم ، وكل ما أملكه منزل ورثته عن والدي أنا وشقيقي وهما منزلان متواضعان للغاية في مدني حنة دردق وفي ودنوباوي في أم درمان ، ورثناهما عن والدنا رحمه الله . واحد يسكنه أخي والآخر في مدني» .

وقد تطورت أوضاع أخيه ، منذ ذلك الوقت ، بصورة مثيرة كما رأينا في أحاجي «ود نميري» وصفقات الجيروس . وبفضل الله فقد أصبح الشقيق من مالكي العقارات في حي الخرطوم الشرقي واحداً ، فإثنين يمنة ويسره من شارع الملك نمر . وكثر من أهل الخرطوم . وأنا واحد منهم ، يقطنون هذا الحي وغيره من أحياء المدينة إلا أن الذي يثير فضول الناس هو مظاهر الثراء غير المشروع . بل إن الذي يثير فضولهم أكثر هو دعاوى التقشف والإعسار ، عند ذوي المهاد والايسار . وعلّ هذا هو الذي جعل مثل هذه القضايا تصبح هاجساً دائماً للنميري لا يملك منه فكاكاً . ففي معرض رده على مجلة الصياد حين سئل عن المعارضة السودانية قال : «لم تستطع المعارضة القول إن نميري يملك القصور والسرايات في السودان (ما أتعسها معارضة تلك التي لا تعرف مواقع الايجاع !) الذي تسعون في المائة من سكانه يملكون منازل إلا رئيس الجمهورية» . ولا شك في أن الكلمات ، عند النميري ، لا تعني ما يفهمه منها عامة الناس . فالتسعون في المائة من اهل السودان الذين يملكون «منازل» يضمون ، فيمن يضمون ، رعاة الإبل في الغرب والشرق والشمال ، والعراة الحفاة في أدغال الجنوب ، والمطاردين من أهل السكن العشوائي في ضواحي حواضر السودان ، وجيوش العاملين الذين يلاحقون النميري في مطلع كل عام لمضاعفة ما يسمى ببدل السكن . ولكن ليست هذه هي المغالطة التي تعنينا في تصريح النميري ذلك فما بعدها يجب ما قبلها . سألته مندوبة الصياد : ألا تملك منزلا ؟ فقال : «لا ، لا أملك منزلاً ، أنا أسكن في منزل العائلة ، في منزل زوجتي . وفي الوقت نفسه ، أنا أساعد بعض الناس ليملكوا منازل . وأساعد بعض الأخوة وبعض العائلات الفقيرة ، ليس من أموال حكومة السودان ، بل في أكثر الأحيان من فلوسي الخاصة» . وكل هذا علم الله ما هو إلا تعذيب الضمير لرجل يقول ما يقول

حـول التقشف ، والثراء غير المشروع ، والفساد ثم يمضي ليبسط كف حمايته . وجناح رعايته على الممارسات المشبوهة للأقربين ومنهم شقيقه وقد جاء في حديث المعراج رواه البيهقي عن مالك بن أنس عن رسول الله (ص) أنه قال : «رأيت ليلة أسري بي رجالاً تقرض شفاههم بمقاريض من نار فقلت من هؤلاء يا جبريل ؟ قال الخطباء من امتك الذين يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم وهم يتلون الكتاب أفلا يعقلون» . وفي محكم التنزيل : «أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون» البقرة . ٤٤ وفي الاثر ايضا عن اسامة بن زيد قال سمعت رسول الله (ص) يقول : «يؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق أقتاب بطنه (أمعاؤه) فيـدور بها كما يدور الحمار في الرحى ، فيجتمع عليه أهل النار ويقولون : ألم تكن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ؟ فيقول بلى كنت آمر بالمعروف ولا آتيه . وانهى عن المنكر وآتيه» .

الأشباح والبلدوزرات

بعد إعلان أحكام الطوارىء وقع حادث ، بالغ الدلالة ، مس من بعيد بعض أفرادعائلة النميري . فأثناء مرور النميري في طرقات عاصمة خلافته ، الخرطوم ، ساءه منظر الأكشاك المتناثرة هنا وهناك على جوانب الشوارع فأمر بأزاحتها علماً بأن هذه لأكشاك هي مصدر الرزق الوحيد للأرامل والمقعدين والعاجزين . وقد تشاور مسؤولـو الحكم المحلي ومعتمد (حاكم) الخرطوم في أمر هذه الأكشاك محاولين الوصول إلى أفضل السبل لإرضاء رغبات الإمام . ولكن الرأي في عهد العدالة الناجزة لا يسبق شجاعة الشجعان . فالتلي والتفكير في القرار إبطال للعدل . ولم يترك غضب الرئيس مجالاً للرأي ، إذ أنه عندما عبر ، مرة أخرى ، في نفس الشوارع هاله أن يرى أصحاب هذه الأكشاك وهم ماضون في أعمالهم الصغيرة . فما كان من الرئيس الإمام إلا أن كلف الجيش بمعالجة الموقف . وزحفت بلدوزرات الجيش تدك هذه «الحصون المنيعة» دون رحمة ودون تمييز ، فحدث ما لا تحمد عقباه . لقد تخطت الآليات حدود مهامها «القتالية» فحطمت «صرحاً وطنيا» هاماً ، ذلك الصرح الوطني هو عبارة عن نافورة بناها آل النميري لتكون ماء سبيلاً وصدقة عن روح خال الرئيس . وإنشاء مثل هذه النوافير أمر شائع ومعروف في السودان وغيره من البلاد الإسلامية .

لقد أدى حادث الأكشاك هذه إلى رد فعل فوري عنيف لا لأن أصحابها من المقعدين والأرامل قد فقدوا مصادر أرزاقهم أو لأن المارة في شوارع أم درمان قد افتقدوا سبيل الماء الذي كان يطفيء ظمأهم ، فتلك أمور يمكن السكوت عليها . إن ما أثار العاصفة هو الغضبة التي اجتاحت عشيرة الرئيس وأهله الأقربين وهم يرون صرحاً نميرياً يهدم بأيدي نميريهم . فهب الرئيس لتطويق الأزمة وكلف وزير إعلامه باصدار بيان ينفي فيه أن كان للرئيس يد في «موقعة» الأكشاك . وقد جاء في بيان الوزير أن شخصاً مجهول الهوية قد استغل إسم الرئيس وأصدر التعليمات باسم رئاسة الجمهورية لهدم الأكشاك. فإذا كان أمر هذه الرواية صحيحاً فلا حاجة بنا لنقول بأن السودان لم يعد بلد نظام ومؤسسات بل أضحت حكومته حكومة قوامها رجل واحد يتحكم بمقدراتها . نعم أصبح السودان بلداً تستطيع الأشباح فيه أن تحرك بلدوزرات الجيش ، وحاكم العاصمة ، ومسؤولي الحكم المحلي في أم ودرمان . ولكن جميع السودانيين كانوا يعرفون بأن رئيسهم لم يصدق حينما حاول انقاذ ماء وجهه . ولا حاجة بنا للقول أيضاً بأن الذي يهز ضمير الرئيس في السودان قد أصبحت شكاوى آله ، ومطامع عشيرته أما المقعدون والأرامل فلهم الله .

دخنوا «سيلك كت»

إن أي فصل لا يكتمل دون أن نتعرض للفساد الذي أصبح عند هذا الحد ظاهرة متجذرة . والموضوع هذه المرة هو المؤسسة العسكرية الاقتصادية . فقد دخلت هذه الهيئة في اتفاق مع الشركة المنتجة لسجائر سيلك كت وابتاعت منها كمية كبيرة من سجائرها . وللسيطرة على السوق السوداني كان لا بدّ للهيئة أن تخرج شركة التبغ الوطنية (وتملك الدولة ٢٥ بالمائة من أسهمها) من المنافسة . فالإتجار بالتبغ عملية مربحة كما أن المؤسسة تحتاج إلى السيولة النقدية بعد أن بددت كل مكاسب المؤسسات التي آلت اليها. والمؤسسة العسكرية هي نفس المؤسسة التي وجه نادي باريس النقد لها لأنها مدت نشاطها إلى حيث لا ينبغي لها أن تكون خاصة توغلها في ميادين نشاط القطاع الخاص التجاري ، وتجاسرها على القطاع العام .

وفي محاولة لإخراج شركة التبغ الوطنية من السوق على الرغم من مشاركة الحكومة في رأسمالها بنسبة ٢٥ بالمائة ، فرض النميري حظراً على استيراد السجائر التي تزيد فيها نسبة القطران عن ١٥ بالمائة (وهي النسبة الموجودة في سجائر سيلك كت)

معتقداً أن نسبة القطران في سجائر بنسون وهيدجز التي تشكل قوام مبيعات الشركة الوطنية سوف تتجاوز هذه النسبة . وقد برر الحظر على أساس طبي . ولو كانت الأسباب الصحية هي التي حدت بالرئيس إلى فرض الحظر لوضع حد لما يستنشقه السودانيون من قطران السجائر الأجنبية لكان من الأولى به تطبيق الحظر على السجائر المحلية والتي تفوق نسبة القطران فيها ما تحتويه السجائر المستوردة . ولكن الرئيس الذي تشغل باله صحة رعاياه قد غض النظر عن القطران المحلي مركزاً كل جوارحه ضد القطران المستورد .

لقد تبين فيما بعد أن نسبة القطران في سجائر بنسون وهيدجز أقل من ١٥ بالمائة ، لذا أضطر الرئيس للبحث عن ذريعة أخرى يحارب بها شركة التبغ الوطنية . وكان أن اتهمت الشركة بأنها تشتري سجائر بنسون وهيدجز بسعر ١٧ دولار لكل ١٠٠٠ سيجارة في الوقت الذي تبيعها فيه بمعدل ٢٢ دولار لكل ١٠٠٠ سيجارة ، مما يعني أنها كانت تجني ربحاً مقداره ٥ دولارات في كل ١٠٠٠ سيجارة تبيعها علاوة على ربحها العادي ، علماً بأن شركة قلاهار التي تنتج سلك كت قد عرضت أن تبيع السجائر بسعر ١٧ دولاراً لكل ١٠٠٠ سيجارة . ولم تبذل أية محاولة لإثبات هذه التهمة . لقد أوضحت الشركة الوطنية لوزير التجارة بأن نسبة القطران في سجائر بنسون وهيدجز هو دون ١٥ بالمائة وأنه لا صحة للإدعاء بان الشركة تقتطع مبلغ ٥ دولار (الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء المزعوم) لتضعه في حساب خارجي . وكان مسؤول المؤسسة العسكرية قد ادعى بأنه يملك دليلاً على هذا التخريب الاقتصادي وقد تحدته الشركة المنافسة ، كما ألح عليه وزير التجارة بإبراز وثائقه . وما أفلح الرجل في تقديم وثائق إدانته وإنما أبرز تسجيلاً صوتياً لأحاديث مدير الشركة إبان إقامته في لندن وبعضها ممعن في الخصوصية . وبالرغم من أن أجهزة الأمن الرسمية وأجهزة الاقتصاد الرسمية قد أمنت على صحة دعاوى شركة التبغ الوطنية إلا أن المؤسسة العسكرية الاقتصادية أبت إلا أن تسعى عبر وسائل استخبارها الخاصة فكان نتاج جهدها هو هذا التسقط المزري . ومثل غيرها من هواة الاستخبار الذين يعج بهم قصر الرئاسة فقد اصطنعت المؤسسة لنفسها مكتباً في ميدان بورت لاند بلندن واستأجرت عدداً من العملاء لهذا الهدف بيد أن أوجه إنفاقها الكبرى تعرفها فنادق بارك لين ومتاجر القماشين في بوند ستريت وفي فنشلي . وكان من بين إنجازاتها الأخيرة إهداء سيارة مرسيدس لإبنة خال الرئيس بمناسبة زفافها وإهداء الرئيس الإمام نفسه

محطة ساتيلايت تلفزيونية تقدر قيمتها بخمسين ألف دولار حتى يستطيع الامام أن يشهد عبرها برامج التلفزيون في كل العالم من منزله في الخرطوم . . . نعم في الخرطوم التي تعطل كل اتصالها بالعالم قرابة الأسبوع لعدم سداد فاتورة الساتلايت العالمي والتي تزيد عن ربع مليون دولار . وكان هذا هو تاج إنجازات المؤسسة التي أقيمت لمد الجيش بما يحتاج إليه . ولا عجب فقد شهدنا منذ منتصف السبعينات (الفصل الرابع) كيف أن فرية حماية الثورة في الخارج كانت هي المبرر لتحويل الأموال إلى بنوك سويسرا والباهاما للإنفاق منها على الأهل دون علم أجهزة الأمن القومي ، وأجهزة الإقتصاد القومي ، وأجهزة الدبلوماسية القومية ، وبنك السودان المركزي بأين ذهبت تلك الاموال ؟ وكيف انفقت ؟ وعلّهم يرون فيما أوردناه نماذج لحماية الثورة هذه ، ونماذج لإقامة دين الله الحنيف ، بل نماذج لتقشف الأئمة العابدين الخاشعين .

ونعود إلى البنسون لنقول بأن الشركة الوطنية ، حفاظاً على موقعها في السوق قد تعهدت باستيراد احتياجات السوق المباشرة لذلك الشهر بتخفيض قدره ٥ دولارات (سعر الشركة المنافسه) باعتبار أن الخسائر التي ستنجم عن تخفيض سعر طبيـة واحدة يقل بكثير عن فقدان السوق كله . وذكرت الشركة الوطنية بأنها ستعمـل مستقبلاً عى استيراد السجائر عن طريق البحر لا عن طريق الجو كما كانت تفعل ، مما زاد في تكلفة سعر السجائر . وكانت الشركة تفعل هذا نتيجة دراستها للسوق وطبائع زبائنها والذين كانوا يفضلون السجائر الطازجة ويدفعون ثمنها عن رضا .

ولم تمك وزارة التجارة أمام هذه الحجج والمبررات إلا أن تمنح رخصـة استيراد للشركة . فثارت ثائرة النميري وأرسل خطاباً إلى وزير التجارة مهره بامضائه باعتباره رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة هدده فيه بانه سيرفع الأمر إلى رئيس الجمهورية (أي شخصه) . وبالطبع استجاب النميري رئيس الجمهورية لطلب النميري رئيس المؤسسة وأصدر قراره بالغاء الرخصة وطرد وكيل الوزارة (عبد الوهاب تميم) الذي أصدرها . كما أعلن في واحدة من خطبه بأن جميع سجائر بنسون وهيدجز التي تضبط (بعد خطابه) ستعتبر مهربة . وبعد عدة أسابيع من هذا الإنذار قام أحد الوزراء أثناء زيارته للرئيس بإخراج علبة بنسون وهيدجز من جيبه ليستمتع برشفها ، فما كان من الرئيس إلا أن قفز من مقعده وهشم العلبة وطرد الوزير من مكتبه . أو لم نقل أننا نعيش في عهد مسرح اللامعقول . إن القصة المؤسية تكشف عن كيف أن

النميري ، حتى في صغريات الأمور ، لا يستطيع تجنب إعطاء كل قضية طابع المعركة الشخصية . فتدخين سيجارة من نوع معين حرم تدخينه لأسباب قيل إنها صحية أصبح تحدياً شخصياً له . بل إن ذلك الحنق قد حمله على الدخول في مهاترة كتابية مع رئيس مجلس إدارة الشركة سعد أبو العلا في أمر كان يجب أن يعالج على مستوى مسؤولي وزارة التجارة . وبلغ بالنميري الحنق مبلغاً حمله على إصدار أمر باعتقال رئيس مجلس إدارة الشركة حال عودته إلى السودان (وكان الرجل يقضي عطلة خارج بلاده) ، بل ذهب إلى حد التوجيه بأن يستقيل الرجل من منصبه وإلا فلن تقوم للشركة قائمة .

ومن العجيب حقاً أن الرئيس الذي يفعل هذا هو نفس الرئيس الذي هنأ لجنة الرقابة التابعة لمجلس الشعب ، في حديثه لبرنامج «في مواجهة الشعب» (أبريل ١٩٧٦) قائلاً «ثم سعدت بالقرارات التي أصدرها المجلس ، تلك القرارات التي تجاوزت موضوع التحقيق مستهدفة إستئصال مسببات الإنحراف من جذورها سواء بالنسبة لطريقة استخراج رخص الصلاحية في مصلحة النقل المكانيكي إلى تصحيح الإجراءات التي يتم بها تمييع بعض العمليات التجارية التي تقوم بها البنوك» . لقد كان المجلس يناقش يومذاك موضوع بعض الإنحرافات في وزارة التجارة ومصلحة النقل الميكانيكي فيما يتعلق بإستيراد الشاحنات الرومانية من قبل شركة التصدير والتوريد المحلية «باسط» . وقد رأينا في صفقة ماجيروس نموذجاً لخرق النميري للوائح الخاصة برخص النقل الميكانيكي . أما عن خرق قواعد إصدار الرخص التجارية من قبل الرئيس الذي كان يحيي مجلس الشعب على يقظته فقد تراوحت بين ضغوطه على مسؤولي التجارة في أمر استيراد الإطارات إلى غضبته المضرية التي حملته على طرد وكيل التجارة والمضي في التحامل إلى حد إقصاء رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التي تشارك الدولة في ملكيتها ، وهو واحد من أكثر رجال الأعمال السودانيين اقتدارا ، وأعفهم يدا ، واشدهم حرصاً على حقوق العاملين في مؤسساته .

الفصل التاسع

الدبلوماسية السودانية : التيه والنزوة

«إن ما يفصل دبلوماسية الكياسة
عن دبلوماسية الخرق شعره»

«هارولد ماكميلان»

«الفصل التاسع»

لم يعد النميري ، وقد استبد به جنون العظمة ، مستعداً لأن يتقبل اختلاف الرأي مع مساعديه وأعوانه . فالاختلاف في الرأي يوازي العصيان ، والرأي النقيض إنحراف ، والمعارضة تمرد. ولهذا السبب كان النميري ، كلما أعفى وزيراً اختلف معه في الأفكار أو مناهج الأداء ، لا يكتفي بهذا الإعفاء بل يتبعه بحملة تشهير ظالمة ومقذعة . والحاكم الصالح لا يسمح لغضبه ، حتى وان كان هناك مبرر لهذا الغضب ، أن يطغى على الحكمة ، إن لم يكن لشيء فلدواعي اللياقة والوقار . وتعكس هذه الظاهرة عدم ثقة النميري بنفسه . فواحدة من أخطر نقائص النميري هي عجزه الفكري . وقد ظل يرى في أولئك الذين أسهموا في ملء ذلك الفراغ الفكري من عديد المثقفين الذين عملوا معه وتحت إمرته تذكيراً دائماً له بذلك النقص . وكلما ازدادت ثقة هؤلاء بأنفسهم ، واحترامهم لذاتهم أمامه كلما ازداد تخوفه منهم ، ومشاكسته لهم .

وكما أسلفنا القول فإن الرئيس النميري قد مكن لعدد كبير من مثقفي السودان أن يسهموا في خدمة بلادهم . وكلهم مدين له بالعرفان على إتاحته هذه الفرصة لهم ، وجلهم يدرك هذا . بيد أن الذي لا يدركه النميري ، ولا يريد تصوره هو أنه مدين لهم أيضاً ، بأكثر ما بوسعه إيفاؤه . وقد شهدنا في الفصول السابقة نماذج عديدة لحملاته التشهيرية التي تفتقر إلى الوقار ضد من اختلف معه من مساعديه ووزرائه بمن فيهم زملاؤه من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين حملوه إلى دست الحكم . وكاد

النميري يوحي بأن تعيينه لأولئك المثقفين ، لم يكن نابعاً من اعترافٍ بقدراتهم ، أو الحاجة لاستغلال مواهبهم ومقدراتهم فيما هم مؤهلون لأدائه وإنما هو معروف وفضل منه عليهم . ولأجل هذا فإن معارضتهم له تضحي تكراناً للجميل

وإحدى هذه الحملات التشهيرية وثيقة الصلة بموضوع هذا الفصل هي حديثه لمجلة الصياد (١٩٧٧/١٠/١٣) الذي أوردناه في الفصل . . . حول وزير خارجيته . قال النميري ، في ذلك الحديث ، وهو ينتقص من وزيره ، بل من إنجازات حكومته ، أن آراء ذلك الوزير لم تكن منسجمة مع آراء الشعب . «لقد أعطيته فرصتين ولكنه فشل . فالسياسة الخارجية التي أريدها هي سياسة التنمية وليس سياسة حفلات الكوكتيل . انني متأكد من أن الرشيد الطاهر سوف ينفذ السياسة الخارجية التي أمليها «بحذافيرها» . وقد تأخذ القاريء الدهشة عندما يقرأ قول النميري هذا . إذ أنه في نفس الوقت الذي ينتقص فيه من وزير خارجيته لعدم انصياعه لإرادة الشعب يعود ويقول إنه سوف يعين مكانه شخصاً يقوم بتنفيذ سياسته الخارجية (أي سياسة النميري) . فلاشك في أنه لا فرق عند النميري بين الإرادة الشعبية وإرادته . فبالنسبة له «الشعب هو أنا» . وقد أعطى النميري وزيره هاتين الفرصتين اللتين أشار إليهما في أغسطس ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٦ . وجاء هذا في منعطفين خطيرين في حياة نظام مايو ، أولهما محاولة الإنقلاب الشيوعية الفاشلة في يوليو ١٩٧١ وثانيهما في أعقاب أحداث يوليو ٧٦ .

كانت أولى مهام وزير الخارجية عند تسلمه أعباءها سنة ١٩٧١ صياغة سياسة خارجية متوازنة وهادفة من شأنها أن تعكس جدية النظام في أهدافه ومساعية وأن تكسبه الثقة والاحترام في المجتمع الدولي . وقد حدد الأمر الجمهوري رقم ٤ (١٢ أكتوبر ٧١) الأهداف والإختصاصات المتوسطة والطويلة المدى لوزارة الخارجية . وقد فصل هذه ، بإسهاب ، القرار الجمهوري رقم ٣ الصادر في (٧ مايو ٧٣) والذي حل مكان قرار أكتوبر ١٩٧١ . ويصف المرسوم رقم ٣ وزارة الخارجية بأنها الصلة الرسمية بين السودان والمجتمع الدولي وهي المسئولة عن شرح وعرض قضاياه والدفاع عن مصالحه ، ومكاسبه والتعبير عن وجهات نظره السياسية والاقتصادية والثقافية في التجمعات والمحافل والمؤسسات الاقليمية والعالمية . ومن بين المهام الملقاة على عاتق وزارة الخارجية إقامة علاقات سياسية بين السودان والبلدان الأخرى على أسس الإحترام المتبادل للسيادة والإعتراف بالقوانين والمعاهدات الدولية مع

احترامها ، وتفادي الاشتباكات بين الدول ، وعدم اللجوء إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ، والمساهمة الفعالة في العمل لنصرة حركات التحرير ضد الاستعمار والعرقية (وخاصة حركات التحرر العربية والافريقية) ، وحماية وصيانة حقوق الإنسان . وعلى صعيد تحقيق المصالح ، والمكاسب الوطنية حث الأمر الجمهوري على تجنيد الدبلوماسية لخدمة التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية .

وقد طرأت على سياسة السودان الخارجية خلال الخمس عشرة سنة الماضية تغييرات وتقلبات عدة زاد من حدتها أسلوب النميري الغريب في تعامله مع العالم الخارجي . وقد لعب روح المشاكسة عند النميري دوراً كبيراً في تحديد نظرته للدبلوماسية ، بل على تحديد مجرى السياسة الخارجية . وأفضل دليل على تطرفه هذا هو سيرة حياته الدبلوماسية . فالرجل الذي أعلن عام ١٩٦٩ بأنه سوف يجعل من السودان «كوبا» افريقيا قام بتحويل السودان ، ذي التاريخ المعروف بين دول الإنحياز ، إلى واحدة من «ولايات الموز» في أمريكا الوسطى . وهكذا أصيب السودان ، في أخريات أيامه ، بذلك الوباء المعروف في منطقة البحر الكاريبي بالتبعية الأمريكية . ونظراً إلى التغييرات المتواترة التي طرأت على سياسة السودان الخارجية فمن المستحيل أن نعالج هذه السياسة في فصل واحد . ولذا فسوف نحصر معالجتنا في هذا الفصل على الفترتين المواتيتين اللتين ذكرهما النميري . كما سنرفع النقاب في آخر الفصل عن دبلوماسية النميري (خاصة في فترة مابعد ١٩٧٨) . وقد أسمى النميري تلك الدبلوماسية بدبلوماسية التنمية والتي يريد ، وهو واثق ، بأن ينفذها وزير الخارجية «بحذافيرها» . كما سنتطرق إلى انعكاسات هذه السياسة ، وتأثيرها ، وعلاقتها بأهداف وأغراض سياسة السودان الخارجية كما حددتها أجهزة الدولة المختصة والتي جسدت في القوانين والأوامر الجمهورية التي أقرها النميري بنفسه . ولكي لا نرهق القاريء بالتفاصيل فسوف نحصر معالجتنا على علاقة السودان بالقوى العظمى ، وعدد من جاراته ، والدور الذي لعبته الدبلوماسية في بناء الوحدة الوطنية ، والتنمية ، وارتباطات السودان المعنوية بالقضايا العربية والافريقية ، ومبدأ عدم الانحياز .

لقد تغنى النميري ومؤتمرات الإتحاد الاشتراكي المتعاقبة لسنوات عدة بإنجازات السودان الدبلوماسية في السنوات الأولى وإلى منتصف السبعينات ولا يسع المرء إلا أن يفترض بأن تبرؤ النميري من إنجازات «دبلوماسية حفلات الكوكتيل» كما أسماها إنما هو

تجاهل متعمد لهذا التحرك الديلوماسي أو جهل حقيقي بأهميته . ولأجل هذا يصبح من الضروري إيراد جوانب تفصيلية من بعض أحداث تلك الفترة لا لإرهاق القاريء بالتفاصيل ولكن للتأكيد والتدليل .

السودان والسوفيات :

لقد ذكرنا في الفصل الأول كيف أن النميري سعى خاطباً ودّ الشيوعيين وتجنيدهم ضد أعدائه التقليدين . وكان من المحتوم أن تؤثر هذه السياسة الداخلية على سياسة البلاد الخارجية . لقد كان نظام مايو في السنة الأولى في حياته يتطلع دوماً إلى الشرق، إذا جاز التعبير. ولم يقلل من حدة هذه السياسة الموالية للسوفيات إلا موالاتها للناصرية . وكانت الخطابات الرئاسية التي يلقيها النميري في كل منبر حافلة بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية وتكتنفها عديد الشعارات المعادية لكل ما هو غربي . وقد انعكس التأثير الناصري على هذه الموالاة المطلقة للمعسكر الشرقي في بعض الأحداث مثل قرار قطع العلاقات مع رومانيا عندما قررت تلك الدولة استئناف علاقتها مع اسرائيل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ فأصبحت بذلك أول دولة أوروبية شرقية تقدم على هذا . وفي الواقع فإن رد فعل السودان تجاه رومانيا كان أكثر حدة من رد فعل مصر نفسها (فقد اكتفت مصر باستدعاء سفير رومانيا والإعراب عن استيائها إزاء القرار) . وكانت دعوى السودان يومذاك هي أن السودان قد قرر أن يبني علاقاته مع كل الدول على ضوء موقفها من القضية الفلسطينية .

وفي نوفمبر ١٩٦٩ قام النميري بأول زياراته للإتحاد السوفيتي حيث وعد السوفيات السودان بشراء كميات أكبر من القطن (منتوج البلاد الرئيسي) كما وعدوا تزويد البلاد بما تحتاج إليه لبرامج التنمية . بيد أن أهم المساعدات التي قدمها السوفيات للتنمية في تلك الفترة اقتصرت على استخدام المبالغ المتبقية من القروض التي كان الاتحاد السوفيتي قد قدمها إلى نظام عبود عام ١٩٦٠ . وقد استخدمت حكومة عبود جزءاً من هذه المساعدات في مجال التصنيع (تعليب الألبان والفاكهة والخضار) . واستخدم هذا الفائض المتبقي ، على عهد مايو ، في تشييد المستشفى الجامعي (سوبا) ومركز الأبحاث البيطرية . وعدا هذا كان أهم المساعدات السوفيتيه للسودان في مجال التسليح أي تزويد الجيش بالعتاد والتدريب .

وجاء الاعتراف بالمانيا الشرقية كواحد من القرارات التي استهدفت التركيز على «تقدمية» نظام مايو وانحيازه للمعسكر الشرقي . وقد أعقب ذلك الإعتراف توقيع إتفاقية ثقافية بين البلدين (الخامس والعشرين من يونيو ١٩٧٠) ركزت على تبادل الزيارات بين المعلمين ، والكتاب ، والفرق الرياضية ، والمعارض ، وفرق الفولكلور . وكان قرار الاعتراف بالمانيا الشرقية في ذلك الوقت بمثابة اختيار بين الالمانيتين (الشرقية والغربية) نظراً إلى تعارضه مع ما عرف آنذاك بمبدأ «هارلتين» ، وهو مبدأ فرضته المانيا الاتحادية يدعو إلى قطع العلاقات بينها وبين أية دولة تقدم على الاعتراف بالمانيا الشرقية . وبالطبع هذا هو ما كان عليه الحال قبل تطبيع العلاقات بين الالمانيتين ، على يد إيقون بار فياعرف بالسياسة الشرقية . وعلى كل لم يخضع السودان لتطبيق مبدأ «هازلتين» إذ أن العلاقات بينه وبين المانيا الغربية كانت مقطوعة منذ عام ١٩٦٧ (أي قبل مجيء النميري) ، في أعقاب حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل . لقد أوفت المانيا الشرقية وعدها لعون السودان بسخاء في ميدان التبادل الثقافي ، إلا أن أكبر مساعداتها ، هي الأخرى ، كان في ميدان الأمن (تدريب جهاز أمن الدولة) .

وقد أدى هذا الموقف الحدي نحو الغرب ، بالضرورة إلى تدهور العلاقات بين السودان ودول ذلك المعسكر . واكتسب الموقف بعداً جديداً عند إتهام السودان للولايات المتحدة في يوليو ١٩٦٩ بتدبير انقلاب ضد النظام ، وهو إتهام أعقبه طرد عدد من أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية الذين «اشتركوا بطريقة مباشرة» في هذه المحاولة (١٥ يوليو) . وبالطبع نفت الولايات المتحدة هذه التهمة . ولم تكن بريطانيا ، وهي الدولة الغربية الأوثق صلة بالسودان ، بأحسن حظا من رفيقاتها في هذا الجفاء المفتعل . وقد زاد من حدة هذا الجفاء تأميم البنوك والشركات التجارية في مايو ١٩٧٠ ، وأغلب هذه المؤسسات مؤسسات بريطانية . وقد أشرنا في الفصل الأول إلى الظروف التي تمت فيها مصادرة وتأميم هذه المؤسسات ، وكلها ظروف داخلية ، إلا أنها تركت انطباعاً حسناً عند بعض الدول المناهضة للغرب . وكان من بين هذه الدول جمهورية الصين الشعبية كما صرح بذلك نائب الرئيس هسياومني في الخطاب الذي ألقاه خلال المأدبة التي أقيمت على شرف الوفد الرسمي السوداني في يونيو ١٩٧٠ .

وقد عبر الفريقان عن إيمانهما بأن العلاقات الودية والتعاون القائم بين البلدين سوف يستمران في التحسن . وقد تلت هذه الزيارة زيارة قام بها الرئيس النميري في

أغسطس هنأ فيها الزعيم الصيني ماو تسي تونغ النميري والزعيم اليمني الجنوبي سالم ربيع علي على الانتصارات التي حققاها ضد الإمبريالية.

وجاء الإنقلاب الشيوعي في يوليو ٧١ وما اعقبته من هجمة قسية من دول المعسكر الشرقي على السودان ليغير من كل شيء. كان رد فعل الإتحاد السوفيتي على محاكمات الشيوعيين في بداية الأمر، دبلوماسياً هادئاً عبر الرئيس السادات. وفي الخامس والعشرين من يوليو ١٩٧١ بعث السوفيات برسالة إلى الرئيس النميري يطلبون منه الأحجام عن إصدار أحكام قاسية ضد الشيوعيين إلا أن جو الغضب السائد آنذاك، خاصة إزاء مجزرة دار الضيافة والتي راح ضحيتها عدد من الضباط لم يجعل الاستجابة لمثل هذه النداءات أمراً ممكنا. وهكذا تم تنفيذ الإعدام على الأمين العام للحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب والزعيم النقابي الشفيع أحمد الشيخ. وقد أحدث إعدام الشفيع، على وجه الخصوص، ضجة عالية في المعسكر الشيوعي فتعالت صيحات الاستنكار. وكان الشفيع يحتل مركزاً مرموقاً، في الحركة العمالية العالمية. وعقب تنفيذ هذه الأحكام حذر النميري السوفيات من الإستمرار في حملتهم الإعلانية المعادية قائلاً بأن استمرار هذه الحملة سوف يلحق أذى بليغاً بالعلاقات الثنائية. وفي نفس الوقت أمر بتعليق أعمال الخبراء العسكريين السوفيات داخل السودان، كما اتهم السوفيات ودول المعسكر الشرقي بالمبالغة في أهمية وحجم الحزب الشيوعي داخل السودان. وهكذا زادت المعركة الإعلامية، وحرب الهواء حدة مما حمل السودان في مطلع أغسطس ١٩٧١ على استدعاء سفيره من موسكو، كما أعلن بأن سفيري الاتحاد السوفيتي وبلغاريا قد أصبحا شخصين غير مرغوب فيهما.

وفي الرابع من أغسطس ١٩٧١ توليت أعباء وزارة الخارجية، وكانت الحملة الشيوعية على السودان في أشدها . . . حملة قاسية ومنسقة. وقد تراكمت رسائل الاستنكار والاحتجاج من كافة الفئات الشيوعية في أوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية إلخ. ولقد لفت النظر أن الدولتين الوحيدتين اللتين لم تشاركا في هذه الحملة هما الصين ورومانيا (التي قطع السودان علاقته معها). ولذا فقد كان واضحاً أن الإتحاد السوفيتي هو قائد هذه الاووركسترا المعادية. وإزاء كل هذا كان أول تصريح أصدرته من وزارة الخارجية يدعو إلى إعمال العقل ويضيف بأن السودان لن يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الحملة العدائية. وأضاف البيان بأن السودان لا يسعى إلى

قطع علاقاته مع أحد إلا إذا حمل على ذلك. وكان رأيي يومها أن قطع العلاقات ليس هو بأجدى السبل في التعامل مع الخصوم ، خاصة وهو الخطوة التي تسبق إعلان الحروب في العلاقات بين الدول . ومن ناحية أخرى فمن السذاجة بمكان أن يعتقد المرء بأنه بالإمكان وضع حد للتحرش والمضايقة من جانب أية دولة لمجرد قطع العلاقات معها .

فالإتحاد السوفيتي واحدة من حقائق الحياة في هذه الدنيا وعلينا أن نتعامل مع هذه الحقيقة . ومن الجانب الآخر فقد كان من الضروري أن يراجع السودان أمر علاقاته مع المعسكر الآخر والتي خضعت للكثير من المزايدات ، والمبالغات غير المحسوبة دون ردة فعل تدفع بنا إلى أحضان ذلك المعسكر . وما أسهل رد الفعل ذلك نسبة للشعور العدائي الطاغي والظلال الكثيفة من الحقد الشخصي الذي ران على النفوس . والدبلوماسية في نظر البعض لعبة مجموعها صفر بحيث أنك تتخاصم مع الأصدقاء القدامى لتصالح الأعداء القدامى . ولأجل هذا كان حرصنا على أن لا يتعدى الإحتجاج سحب السفراء من العواصم أي أن لا يصل إلى درجة القطيعة (قطع العلاقات) .

وما كاد ينصرم عام ونصف على أحداث يوليو حتى سعينا إلى تطبيع العلاقات . وقد أخذت المبادرة من جانبي في معرض حديث طويل مع الدبلوماسي السوفيتي المتمرس جيكوب مالك مندوب السوفيت في الأمم المتحدة آنذاك . وقد أتاحت لي الخدمة المتعاقبة في الأمم المتحدة خلق علاقات عمل ، وود متبادل أعانت عليه كثيراً روح مالك المرحة والتي لا ينم عنها عنف خطاباته اللاذعة في مجلس الأمن . وقد ظلمه كثيراً الدبلوماسي الأمريكي جورج بول (وكيل وزارة الخارجية والسفير الذي أعقب أدلاي ستيفنسون على عهد كيندي) حينما وصفه في مذكراته (الوجه الآخر للماضي) بالرجل الآلي المتكرش الذي يفتقد أدنى روح للمرح .

وكان مالك سريعاً في إدراكه لمغزى حديثي فرتب لقاء في مقره الرسمي مع وزير خارجيته أندري جروميكو إبان اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف ١٩٧٢ . وقد رافقني لذلك اللقاء سفير السودان في الأمم المتحدة رحمة الله عبد الله والسفير المرشح مصطفى مدني . كان استقبال قروميكو مهذباً يعتريه الكثير من الفتور ، وكان فتوراً ينذر بالسوء بل إن اللقاء في بدايته قد اتسم بشيء من الجفاء ، وما ظننته مصطنعاً فقد كان الرجل غاضباً بحق وأردت كسر الطوق الجليدي بترديد

بعض العبارات التي لا تعني شيئاً وإنما يرددها الناسق مثل هذه المواقف : «دعنا نبدأ صفحة جديدة» . . ثم ذهبت للحديث الجدي حول ضرورات الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركه كأساس لأى علاقات ثابته بين الدوْل . ولم تفلح هذه الكلمات في كسر الطوق الحليدي . .لم تحدث هزة أرضية إذ جاء رد قروميكو قصيراً ومسيئا . قال إن الإتحاد السوفيتي غير مسئول عن تردي العلاقات . «وإذا كنتم تريدون إعادتها إلى مجراها الطبيعي فلتفعلوا . فني مقدور الإتحاد السوفيتي أن يعيش بدون السودان ، فالسودان هو الذي يحتاج إلينا» . كان الرد مذهلاً ، وفظاً في نفس الوقت . ما الذي يفعله المرء إزاء هذا ؟ . . أهو الرد على الغضب بالغضب ، ثم الخروج . بيد أن هناك دورساً تعلمها المرء في الدبلوماسية أهمها القدرة على تمالك النفس من الإندفاع ، والحذر من تصعيد المواقف إلا بميزان دقيق . ومن ناحية أخرى فإن على الدبلوماسي أن لا يخلط أبداً بين المصلحة الوطنية وخياراته الشخصية الأيديولوجية أو السياسية ناهيك عن انفعالاته الشخصية . لذا قررت المثابرة وعدم الرضوخ للانفعال . . . قلت : «لا ياسيدي الوزير فالسودان بلاريب في حاجة إليكم ولكن لا يمكنكم أن تقولوا بأن الإتحاد السوفيتي باستراتيجياته العالمية يستطيع أن يتخلى عن أكبر قطر في أفريقيا تحيط به أقطار ثمانية يؤثر عليها ويتأثر بها. وكان رد قروميكو مقتضبا. «ربما تكونون سعداء مع أصدقائكم الجدد، الأمبرياليين» ومرة أخرى آثرت أن لا أنفعل فقد تعلمنا عن رسولنا الكريم، الدبلوماسي البارع قوله : «نهش في وجوه قوة وقلوبنا تلعنهم». غير أن الشعور بالغضب وإبدائه شيء، والقدح الظالم شيء آخر خاصة وإن تعدى هذا القدح الإنسان إلى الوطن . فلإعتبارات ذاتية ووطنية كان لابد من الرد بحجم الإتهام . قلت للوزير : «أظن أننا لم نجتمع هنا لإصدار الأحكام على سياسات بعضنا البعض . ولكن بما أنكم قد طرحتم السؤال فهل لي أن أقول إن الكلمات لا تعني نفس الشيء لكل الناس . فالذي تسميه ، سيدى الوزير، بالإمبريالية يختلف تماماً عما يسميه الصينيون بالإمبريالية». تململ مصطفى مدني وأومأ إلى ولكني آثرت أن لا ألتفت إلى إيماءاته وخشي مصطفى أن أندفع في فورة حماسي فأجهض المهمة التي جئت من أجلها ولكني كنت أدرك جيداً بأن العلاقات التي تقوم على المخاتلة وعدم الوضوح علاقات لاتدوم . وهكذا مضيت أقول للوزير بأنه إذا كان يشير بقوله هذا إلى استئناف علاقاتنا مع الولايات المتحدة فإن هذا القرار نابع من تصورنا لمبدأ عدم الإنحياز بالإضافة إلى اعتبارات تتعلق

بمصالحنا الوطنية. فحصول السودان على القمح الأمريكي لايجعله أكثر هياماً بالامبريالية من الإتحاد السوفيتي الذي يبتاع أضعاف مانحصل عليه من القمح الأمريكي. وبالرغم من هذا فإن السودان يحتاج ، في تنميته ، إلى التكنولوجيا والخبرة الأمريكية بقدر ما يحتاج إلى التكنولوجيا والخبرة السوفيتية ، والصينية».

تحولت إيماءات مصطفى إلى لكزات ولكني كنت قد فرغت من قول ما أريد. كلما أضفت ، من بعد ، هو القول لقروميكو بأنه إن كان يريد أن يعرف أين يقف السودان من القضايا العالمية في مقدوره أن يسأل جيكوب مالك ليبلغه بأن سجل تصويتنا في الأمم المتحدة كان دوماً في جانب يقف فيه الاتحاد السوفيتي ، وما كان هذا إنحيازاً من جانبنا لكم وإنما لأنكم تقفون بجانبنا في أغلب القضايا التي تعنينا على الصعيد العربي والافريقي وفي قضايا دول عدم الانحياز. وكما يقولون فالمصالحة في قمة الكلام. وقد عرف الدبلوماسي القديم مالك متى يتدخل فقال مازحاً : «الآن بعد أن أفرغتم ما في الصدور هل أستطيع أن أقول بأنا سوف نتبادل السفراء في القريب العاجل وهل تضمن لنا أن سفيرنا لن يعتقل كمخرب شيوعي» . . . ومنذ تلك اللحظة بدأت العلاقات بين البلدين تتجه نحو مسيرتها الطبيعية.

وبالفعل تم تبادل السفراء وحرصنا على ان نوفد إلى موسكو واحداً من أميز دبلوماسيينا (فخر الدين محمد). في الوقت الذي لم تندمل فيه جراح يوليو ، ومازال فيه بعض الناس في الخرطوم يعانون من بارانويا الخطر الشيوعي كان لابد لنا بأن نعهد بالأمر لدبلوماسي مقتدر ، ورجل حكيم لايعاني من تلك البارانويا التي تعشي بعض الأنظار. وبالرغم من موقف قروميكو ذلك فأنني أشك في أن ذلك الموقف يعكس تعاطفاً من جانب الحزب الشيوعي السوفيتي مع ما وقع في يوليو. ويميل المرء إلى الاعتقاد بأن تصرفهم كان نابعاً من شعور بالزراية لعدم استجابة الرئيس لنداءات برزنيف حول الشفيع أحمدالشيخ خاصة وقد كان واضحاً أن الحملة المكثفة ضد السودان جاءت أكثر ما جاءت من إتحادات ونقابات العمال عبر العالم الشيوعي ، والمنظمات العمالية المتعاطفة مع الشيوعيين في الغرب. وكان هناك أيضاً شعور التضامن مع الحزب الشيوعي السوداني. والذي يحمل المرء على هذا الظن هو الإشارات الملتوية التي أدلى بها السكرتير العام للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا (بيلاق) بعد مضي عامين على أحداث يوليو والتي كانت في جوهرها تشكيك في حكمة إنغماس الحزب الشيوعي في مؤآمرة انقلابية. وعلى كل فبحلول عام ١٩٧٣

كانت علاقات السودان بدول أوروبا الشرقية قد عادت إلى مجراها وتبع ذلك إحياء برامج التعاون الاقتصادي والثقافي : مع ألمانيا الشرقية في ١٩٧٣/٣/٢١ ، ومع الاتحاد السوفيتي في ١٩٧٣/٦/٧ ، بجانب البروتوكولات العسكرية في ديسمبر ١٩٧٣ ، ومع تشيكوسلوفاكيا في مايو ١٩٧٣ .

إن نفس الأسباب التي حملتنا للسعي إلى تطبيع العلاقات مع المعسكر الشرقي ، دفعتنا أيضاً إلى الحرص على أن لانتيح مجالاً للذين يسعون إلى الاصطياد في الماء العكر من المعسكر الآخر . ففي ظروف البارانويا ضد الشيوعية العالمية يسهل كثيراً على من يريد استغلال ما يحسبونه موجة عداء ضد السوفيت لإذلالهم على حساب السودان . ما كانت هذه هي سياسة السودان ، ولا كان هذا هو ما تسعى إليه الدبلوماسية السودانية . ونذكر في هذا الشأن موقفاً آخر في الفترة الثانية من دبلوماسية حفلات الكوكتيل (١٩٧٧ - ١٩٧٨) . والحادث الذي نشير إليه يتعلق بمحاولة قام بها أحد رجال السفارة السوفيتية بالخرطوم لتجنيد أحد ضباط الأمن السوداني (عبد الرحمن الرشيد) للعمل لحساب أجهزة الأمن السوفيتي . وقد وقع الدبلوماسي السوفيتي في الفخ الذي نصب له . وسعى البعض إلى تضخيم الحادث واستغلاله إلا أن توجيهنا كان بأن تعامل القضية بأسلوب رشيد وحد أدنى من الجلبة والضوضاء . فالتجسس واختراق أجهزة الأمن حقيقتان من حقائق الحياة الدبلوماسية ، فللدبلوماسية وجهها القبيح. وواجب الحكومات هو إتخاذ الإجراءات لحماية نفسها وأجهزتها والتعايش مع هذه الحقائق . فلم تكن لنا أدنى مصلحة في الإحراج العلني للاتحاد السوفيتي وكفاهم إحراج القبض على واحد من دبلوماسييهم متلبساً بجرم مشهود . وهكذا قررنا قصر الأمر على استدعاء السفير السوفيتي لوضعه في الصورة وإبلاغه بأن الدبلوماسي المتهم شخص غير مرغوب فيه . كما حرصنا على إبلاغه بأن السودان لا يريد أن يجعل من الأمر مظاهرة سياسية كما لا نريد للآخرين إستغلال الحادث للشماته بالإتحاد السوفيتي على حساب السودان .

كان موقفنا ، إذن ، واضحاً كل الوضوح ففي الوقت الذي لا نسعى فيه لإذلال الاتحاد السوفيتي فإننا لانستطيع أن نغض النظر عن أعمال تتهدد أمن بلادنا . ولم يكن النميري راضياً عن هذا الموقف، فرد الفعل- في اعتقاده -كان أقل كثيراً من الذنب . وربما حسب أن الأمر يستأهل حلقه تلفزيونية «بين الشعب والقائد» يروي



مع جاكوب مالك سفير الاتحاد السوفيتي بالأمم المتحدة

للناس فيها كيف «كان يرصد ويراقب» ثم يتبعها بواحد من توجيهاته الأولمبية «ومن هنا أوجه وزير الخارجية» أو رئيس جهاز الأمن . كان الحادث ، بلاشك ، فرصة مواتية لإطلاق اللسان اللاذع على السوفيت . وكانت الدبلوماسية السودانية سعيدة الحظ لأن يكون على رأس مجلس الأمن القومي اللواء باقر والذي رأى الأمر كما رأيناه . وقد أحس اللواء الباقر بشيء من خيبة الأمل عندما قام الإتحاد السوفيتي بعد بضعة أيام بطرد اثنين من دبلوماسيينا في موسكو (السكرتير الأول والملحق الثقافي) دونما ذنب جنياه. وكاد النميري أن يقول في شماتة «ألم أقل لكم؟». لقد أضعنا عليه فرصة إذلال السوفييت . جاء هذا القرار السوفيتي وأنا بالقاهرة وكاد رد الفعل الرسمي أن يكون هو طرد كل الدبلوماسيين السوفييت . حتى اللواء الباقر كاد أن يؤيد هذا القرار نسبة لشعوره بخيبة الأمل إلا أنه آثر في النهاية أن يقول دعونا نستمع إلى رأي الخارجية ، وكان في هذا جد حكيم .

وجاء رأي الخارجية في بساطة واقتضاب بقول بأن ردود الفعل الثأرية هذه عرف شائع في الدبلوماسية، بل انها أكثر شيوعاً بين السوفييت. ولا يمكن للمرء أن يتوقع أن تصمت دولة كالإتحاد السوفيتي على طرد واحد من دبلوماسييها من قبل دولة صغيرة ، دون اعتراض مع كل مايحمله الصمت من معنى الاعتراف بالجرم . فالأمر لا يعني شيئاً أكثر من ذلك ، والرد عليه لا يتطلب أكثر من تقديم مرشحين بديلين للدبلوماسيين المطرودين . فعلنا هذا وجاء الرد السوفيتي بالإيجاب على المرشحين البديلين في غضون أسبوعين فقط .

ومهما يكن من أمر فإن الدبلوماسية السودانية بدلاً من أن تجلس لتنكأ الجراح ، أو تؤجج الفتن سعت بالكثير من الحكمة ، والاعتدال ، ورباطة الجأش ، والقدرة على التمييز بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي إلى أن تعيد الأمور إلى نصابها في العلاقات بين السوفييت والسودان . والذاتي هو الحنق الشخصي ، هو الإنفعال الطاريء ، هو الكراهية الطاغية والتي هي من سمات الأفراد لا الشعوب . .والموضوعي هو حقائق الحياة في العالم من حولنا ، وهو مصلحة السودان التي يجب أن تظل دوماً فوق كل فرد ، وكل أيديولوجية ، وكل تحزب ولأجل كل هذا تطورت العلاقات مع الإتحاد السوفيتي الدولة لتصل إلى اللقاء على مستوى التنظيمات السياسية لأول مرة بعد أحداث يوليو ٧١ . وانعكس هذا في مشاركة الحزب الشيوعي السوفيتي في مؤتمر الإتحاد الاشتراكي السوداني عام ١٩٧٧ لأول مرة

وآخر مرة في تاريخ تنظيمنا. وقد لعب بدر الدين سليمان ومجلس الصداقة والسلم دوراً مشهوداً في تشجيع ذلك الإتجاه نحو اللقاءات السياسية».

السودان والولايات المتحدة الأمريكية :

بعد توقيع أتفاقية أديس ابابا أدلى الرئيس النميري بتصريح مفاجيء في مدينة واو (جنوب السودان) عبر فيه عن رغبته في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والتي كانت قد قطعت قبل ثورة مايو في أعقاب حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧. وكان النميري قد تلقي تقارير ضافية من وزارة الخارجية السودانية حول الإسهام الكبير الذي قامت به المؤسسات الطوعية الأمريكية لإعادة توطين أهل الجنوب بالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية يومها بين البلدين. ولا شك في أن ذلك التصريح العفوي لم يكن نابعاً من اعتبارات سياسية بقدر ما هو عرفان بالجميل. وفي واقع الأمر فإن السودان قد استقبل دبلوماسياً أمريكياً مرموقاً قبيل هذا التصريح ببضع أشهر وكان ذلك الدبلوماسي هو جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي الحالي، وسفير بلاده في الأمم المتحدة آنذاك. وكان بوش يشارك وقتها في أعمال أول اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعقد خارج نيويورك. وقد تقرر أن يعقد المجلس جلسته المخصصة لطرح كل قضايا أفريقيا الأمنية على تراب أفريقيا، في أديس أبابا. وكان قد ترأس السودان هذا الاجتماع إذ كان السودان عضواً بالمجلس آنذاك. وعقب الاجتماع وجهت الدعوة إلى بوش لزيارة السودان للإطلاع على المساعي الحثيثه التي كنا نبذلها من أجل حل قضية الجنوب، بالرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وكنا حينها نعد لتنظيم مؤتمر حول إعادة توطين اللاجئين الجنوبيين. ولا مجال لإنكار ماقام به بوش من مساع لاستقطاب دعم المؤسسات الأمريكية الحكومية وغير الحكومية في سبيل دعم السلام في الجنوب.

وقد حفز ذلك التصريح الذي أدلى به الرئيس نميري في واو المسئولين الأمريكيين، والذين كانوا يعانون من عزلة بلادهم في الوطن العربي بعد قطع العلاقات الدبلوماسية معها عقب حرب ١٩٦٧ على أخذ زمام المبادرة لمتابعة هذا الأمر. وفي هذا الشأن بعث إلى وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي برسالة من

أنقرا (وكان وقتها في زيارة لتركيا) يقترح وفوده إلى السودان لإصدار إعلان مشترك عن استئناف العلاقات بين بلدينا . وبعثت برد أشكر فيه الرجل على مبادرته ، مضيفاً بأن الوقت لم يجيء بعد لمثل هذه الزيارة ومؤكداً بأن القرار بشأن استئناف العلاقات لم يتخذ بعد من جانب أجهزة الدولة ومؤسساتها .

وماكان ردي هذا إلا انطلاقاً من اعتبارات مبدئية وسياسية ليس من بينها حكمة قرار استئناف العلاقات . فرأيي الثابت هو أن إعادة العلاقات أمر ضروري ، فحقائق الحياة لا تلغى بتجاهلها . ولعلّ الذي حملني على الدفاع عن الإبقاء على العلاقات مع الإتحاد السوفيتي (لا قطعها) عقب أحداث يوليو بالرغم من كل مشاعر الغضب الطاغي هو نفس الذي دفعني للقول بالإعتراف بالحقيقة الأمريكية . فما هي الأسباب المبدئية والسياسية إذن :

أولاً : إن العلاقات مع أمريكا ، أكثر منها من أية دولة أخرى ، تشوبها اعتبارات سياسية هامة على صعيد الوطن العربي وبالتالي فإن القرار بشأنها يأخذ بعداً سياسياً هاما . وإزاء هذا فأن إصدار مثل هذا القرار لابد أن يتم من جانب المؤسسات السياسية ولا يترك لرئيس الجمهورية ووزير خارجيته . كما لابد أن يعد الرأي العام لتقبله . هذا هو المبدأ .

ثانياً : إن الخضم السياسي السوداني يعج بتيارات عديدة يدعي بعضها أنه «ضمير الأمة» و«روح الثورة» ولا شك في أن مثل هذا القرار سيكون محل متاجرات ومزايدات كبرى . وما أكثر التصنيفات يومها حول اليمين واليسار في الثورة . ولا شك في أن تدارس هذا الأمر في الأجهزة سيتيح المجال للوصول إلى قرار موضوعي وجماعي لا يملك أن يتنصل منه المتاجرون بالشعارات . وهذا هو الاعتبار السياسي .

وعقب إعلان واو طلبنا من جهاز الأمن إعداد تقرير متكامل حول ردود الفعل بين كل الأوساط حول ذلك الإعلان باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة كما بعثنا بتوجيه إلى سفراتنا في الخارج ، خاصة في العواصم العربية نطلب إليهم إرسال تقارير مفصلة حول ردود الفعل في هذه العواصم إزاء هذا الإعلان . واعتماداً على كل هذه التقارير قمت بإعداد ملف كامل لاجتماع مشترك للمكتب السياسي ومجلس الوزراء . وقد أصررت على أن يكون التصويت على القرار تصويتاً

عسياً حتي لا يدعي البعض بأن القرار قد إتخذ خلف ظهره . وضعت كل هذه الحقائق أمام المجلسين مجتمعين حتي تساعد صناع القرار على اتخاذ قرار موضوعي بدلاً من قرار يرتكز على الشعارات المشوشة . وتضمنت تلك الحقائق ما قال به ميثاق العمل الوطني حول تجنيد الدبلوماسية لخدمة المصالح الوطنية ، ومبدأ عدم الإنحياز ، والتعاون مع كافة الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية والاقتصادية لمصلحة البلدين مع الأخذ بعين الاعتبار إرتباطات السودان ومسئولياته القومية والاقليمية والقارية . واستغرق الاجتماع زهاء الساعتين وعند الإدلاء بالأصوات وقف إلى جانب القرار عشرون وعارضه خمسة من الأعضاء .

لقد كانت الدبلوماسية السودانية ، وهي تتخذ هذا القرار ، تنظر في كل وسائل وسبل التعاون بين البلدين . وأوليت إهتماماً خاصاً للدور الذي تستطيع الولايات المتحدة أن تلعبه في البنك الدولي لتمويل أهم مشروعاتنا الزراعية وقتها ألا وهو مشروع الرهد . كما كان يعنينا أيضاً إحياء اللجنة الاستشارية الخاصة بالسودان والتابعة للبنك الدولي والتي علقت أعمالها منذ عام ١٩٦٧ . وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها بعد مضي سنة على استئناف العلاقات . وقد نجحنا في أن نضفي على هذه اللجنة طابعاً مختلفاً يعكس الوجه الجديد لدبلوماسية السودان المتنوعة . فبالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان ودول غرب أوروبا (الأعضاء التقليدين في اللجنة) حرصنا على توجيه الدعوة إلى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ورومانيا ويوغسلافيا وإيران لكي تشارك في أعمالها . وقد تم توقيع اتفاقية الرهد مع وكالة التنمية الدولية في ١٩٧٣ . وتلت ذلك استثمارات أمريكية أخرى بواسطة بنك (اكس — ام) وهيئة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (اوبك) وبعض المصارف الأمريكية الخاصة بتمويل مشروعات مثل بناء محطة الأقمار الصناعية ، والخطوط الجوية السودانية (بوينج) ، تطوير السكك الحديدية (القاطرات) ، ومعامل النسيج (بورسودان) ، والأبحاث الزراعية ، وعون السلع التموينية تحت القانون العام ٤٨٠ . كما تم في هذه الفترة التوقيع على أهم اتفاق للتنقيب عن النفط مع شركة أمريكية . وفي هذا أيضاً لعب جورج بوش دوراً هاماً ليس فقط بتشجيعه لبعض شركات التنقيب عبر تقاريره التي رفعها لهذه الشركات حول طاقات السودان النفطية بل بتزويد السودان ، ولأول مرة ، بمعلومات أساسية حول احتمالات التنقيب في الجنوب والجنوب الغربي وهي معلومات لم تتوفر لنا من

قبل وكانت تلك المعلومات هي واحدة من حصائل التطور العلمي ، وأجهزة الاستشعار من البعد عن طريق الأقمار الصناعية . وقد ظلت جهود السودان في التنقيب ، حتى ذلك الوقت ، مقصورة على منطقة البحر الأحمر .

وبالرغم من إيماننا بضرورة قيام علاقات عمل جيدة مع الولايات المتحدة ، وسعينا لتحقيق ذلك فإننا لم نهدف إلى أن نلقي بأنفسنا في أحضان العملاق الأمريكي أو نصبح جزءاً من ستراتيجياته الكبرى مع كل مايقود له هذا من تخلٍ عن مبادئنا وصداقاتنا . فهذا هو ما درجنا عليه . وقد واتتنا الفرصة لإيضاح ذلك لجوزيف سيسكو سنة ١٩٧٣ وكان يعمل يومها كنائب لوزير الخارجية الدكتور كسنجر . وكان ذلك في مأدبة عشاء أقامتها وزارة الخارجية الأمريكية على شرف وزراء الخارجية الأفارقة إبان اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة . إلتفت سيسكو ، وكان يجلس إلى جانبي ، ليقول : «اذا كنت قد جلست بجانبك فان هذا ليس بالصدفة» . وتابع موضحاً قوله بأنه انما أراد أن يعبر لي عن سخط دولته من «عملنا المؤسف» عندما قمنا بالإفراج عن الفلسطينيين الذين قتلوا السفير الأمريكي في الخرطوم . ويبدو أن مازاد من سخط الإدارة الأمريكية هو كتماننا أمر الإفراج عن الفلسطنيين دون إحاطة السفير الأمريكي الجديد علماً بعزمنا على ذلك ، خاصة ، وقد كان السفير يتابع أمر محاكمتهم حتى نهايتها . وما علم السفير ولا علمت الإدارة الأمريكية بالإفراج عن الفلسطينين إلا بعد أن كانوا في طريقهم إلى مصر يرافقهم وكيل وزارة الخارجية السوداني فضل عبيد . وتجدر الإشارة إلى أن السودان قد تسلم العناصر الفسطينية التي شاركت في قتل السفير الأمريكي ومساعده وتمت إدانتهم والحكم عليهم ، إلا أنهم أرسلوا في اليوم ذاته إلى السلطات المصرية وممثلي منظمة التحرير الفسطينية في القاهرة لتنفيذ الحكم الصادر بحقهم . ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن المنظمة قد اعلنت تبرؤها مما حدث وأسمته بالإفرازات السلبية للوضع الفلسطيني .

وقلت لسيسكو إنه على المستوى الشخصي فإن أسفي لمقتل السفير الأمريكي لا يقل عن أسفه ، فكليو نويل «السفير» كان صديقاً لي . ولكننا كسائر الدول نعمل ضمن إطار سياسي معين ، وفي هذا الإطار فنحن مقيدون بارتباطات وتعهدات . ولا شك لدي في أن أمريكا تعلم جيداً أنه مامن بلد عربي قد أصدر حكماً على الفلسطينين بالموت ، ولا يريد السودان أن يصبح أول دولة عربية تفعل ذلك . ومن ناحية أخرى فلم يسبق للفلسطينين أن مثلوا أمام محكمة عربية في جرائم نظيرة وأدينوا

فيها . وهذا مافعله السودان ، لأسباب تتعلق بسيادته ، رغم كل الضغوط التي مورست علينا لإثنائنا عن ذلك . وكان من بينها محاولات أصدقاء يثق السودان بهم كالرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين. فإذا كنا قد أصررنا على هذا فلأن الحادث قد أثار سخطنا الشديد . ثم قلت إن خشيتي هو أن أمريكا تتوقع منا أن نفعل مالم تفعله أية دولة عدا إسرائيل . وضربت له مثلاً بهولندا والنمسا اللتين اعتقلتا بعض العناصر الفلسطينية بتهم احتجاز الرهائن وقتل بعضهم ومع ذلك اكتفيتا بترحيلهم .

أجاب سيسكو بصوته العاطفي والذي يذكر المرء بخطباء المنابر الذين يتملكونك بأصواتهم : «ولكن يا صاحبي لم يكن واحداً من هؤلاء الرهائن والقتلى الذين ذكرتهم سفيراً أمريكياً» . وظننت حينها بأن المتكلم ليس سيسكو بل كيسنجر . فالدكتور كيسنجر هو الرجل الذي يريد تلقين الناس الدروس ، وقد إتسمت سياسته بتركيزه على أن الولايات المتحدة دولة منيعة جبارة وإن هذا الجبروت لا بد من استخدامه ضد كل من تسول له نفسه الإساءة إلى أمريكا حتى ولو دفع ذلك إلى شفير الهاوية . فكيسنجر صورة مصقولة من جون فوستر دالاس صاحب نظرية الحافة . وهذا هو المعنى الذي فهمت فيه كلمات سيسكو . ولكل سؤال وجواب مغزى آخر . وبهذا الفهم تابعت قائلاً «مستر سيسكو ، ملاحظتك دوناها ، ولكن ألا تظن بأنني إن كررت حجتك هذه على رجل هولندي أو نمساوي سيكون رد فعله العفوي : بالله كم هم عنصريون هؤلاء الأمريكان» . وعلّ سيسكو قد فهم فحوى هذا الحديث . وهكذا أصابت العلاقات بين البلدين موجة من الفتور عقب حادث السفارة السعودية والذي قتل فيه السفير ومساعده وظلت العلاقات بين البلدين على درجة من الفتور بالرغم من الجهود التي بذلها أصدقاء السودان داخل الإدارة الأمريكية والكونغرس . ظلت هكذا حتى سقوط نيكسون (ومترينخ) ولايته فيما بعد . وأخذت هذه العلاقات ، فيما بعد ، بالتحسن خاصة بعد الزيارة الودية التي قام بها النميري إلى الولايات المتحدة ودول أخرى . وقد قام سفير السودان الجديد في واشنطن الدكتور فرانسيس دينق ، والذي يعرف الساحة الامريكية جيداً ، بدور فعال في التعريف بقضية بلاده وكسب التأييد لها ليس فقط في أوساط واشنطن بل بين كل الأوساط المؤثرة على صنع القرار مثل رجال الأعمال ، والأكاديميين ، وأعضاء الكونقرس ، والدوائر الإعلامية . واخذت العلاقات تعود إلى مسارها

الطبيعي خاصة في الميادين التي كنا ننشد فيها التعاون . فعقب زيارة النميري تم ولأول مرة إنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي بين رجال الأعمال كما انتقلنا بآفاق التعاون إلى مستوى الإتصال المباشر مع الولايات ، والمؤسسات العلمية وقد أولينا الأخيرة اهتماماً خاصاً حفزني عليه ، بلاريب ، موقعي يومذاك كوزير للتربية . وكان تركيز وفد السودان خلال تلك الزيارة الهامة ، في الأساس ، على سودان البناء الوطني والتنمية . السودان الذي حقق السلام في الجنوب ليعم الرفاه الشمال والجنوب معا . وكانت هذه ، بنفس القدر ، هي الصورة التي تلقانا بها من سعينا إليه من المؤثرين في صنع القرار . . . إذ كانت هي محور حديث السناتور بيرس في مجلس الشيوخ ، ومحور خطاب حكام أريزونا وتكساس ، ومحور حديث رئيس جامعة نبراسكا وهو يمنح النميري درجة الدكتوراة الفخرية . وبالرغم من أن للسودان همومه الأمنية والعسكرية ، إلا أنها لم تكن هي قطب الرحى في ذلك التحرك .

وفي بداية عهد الرئيس كارتر أخذت العلاقات تكتسب بعداً جديداً نسبة لاهتمام الإدارة الجديدة بالقضايا الافريقية . وقد لعب السفير الأمريكي في الأمم المتحدة أندرويونق دوراً كبيراً في التوجه الأمريكي الجديد نحو افريقيا . وقد أفاد السودان من علاقاته الكثر مع العناصر المؤثرة على صنع القرار في الإدارة الجديدة ، وهي علاقات حرصنا على تنميتها حتى في ظل النظام الجمهوري . وبجانب رجالات الكونغرس كان من بين هؤلاء المستر وين فريدريك وهو واحد من كبار مستشاري الإدارة الجديدة في الشئون الأفريقية . ولعل القاريء يذكره فهو الرجل الذي أنكر البهاء تسمه لخطابه حول قرض المائتي مليون دولار . وكان من بينهم أندرويونق نفسه والذي زار السودان في منتصف عام ١٩٧٧ يصحبه عدد من الدبلوماسين على رأسهم وليام مينز مساعد وزير الخارجية لشئون المنظمات الدولية . واستهدفت الزيارة التنسيق مع السودان بهدف الوصول إلى صياغة جديدة للسياسة الأمريكية في أفريقيا خاصة حول «روديسيا» وجنوب افريقيا . وقد وقع اختيار الإدارة الأمريكية الجديدة . آنذاك على دول ثلاث هي نيجريا ، وتنزانيا ، والسودان أسماها يونق «مراكز الثقل» في افريقيا جنوب الصحراء . وما كان يونق يتحدث عن حجم السودان ولا ثرواته الكامنة وإنما يتحدث عن السودان الذي عرف مواقفه في الأمم المتحدة . واستمع إلى سفرائه في الجامعات ، وأكدت له قيادته مواقفها الثابته حول قضايا التحرر الأفريقي كما أكدها شقاري ونيريري .

ومهما يكن من أمر فإن بصيرتنا لم تضل أبداً ، على عهد كارتر وعهد سابقيه (نكسون وفورد) عن حقيقة أساسية هي أن التعاون الفعال مع الولايات المتحدة من أجل مصلحة السودان لن يكون على حساب العداء مع الآخرين ، أو على حساب المواقف المبدئية في القضايا التي التزمنا بها أمام الناس . فعلى العكس من هذا ظل السودان يتخذ مواقفه المبدئية في كل المحافل بلا مزايدة ، أو تهجم . وإن كان هناك ما يحمل السودان من منطلق الإلتزام القومي على الوقوف بجانب القضايا العربية (ولا فضل له في هذا ولا مسوغ مباهاة)—ويصدق نفس الشيء على القضايا الأفريقية—إلا أن مواقف السودان من قضايا مثل فيتنام وكمبوديا ، تخضع لاجتهاد كبير ، بين الدول العربية والأفريقية ودول العالم الثالث وبالتالي فإن إتخاذنا لتلك المواقف لا يمكن أن يكون إلا تعبيراً عن هذا الموقف المبدئي ، بصرف النظر عن إيذائه لأمريكا . كان هذا هو حالنا مع فيتنام جياب وهوشى منه ، وكمبوديا سيهانوك . كما كان هو حالنا عندما قررنا الوقوف بجانب بناما عام ١٩٧٣ ، والتي لم يسمع بها نصف أهل السودان ، في نزاعها مع الولايات المتحدة في إطار مجلس الأمن . وقد قام السودان مع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء في مجلس الأمن بتقديم مشروع القرار البنامي . وكان السودان وقتها عضواً بالمجلس .

وخلاصة كل هذا هو أن السودان ، بل أية دولة في العالم ، في مقدورها أن تنتهج السياسة الخارجية الواعية التي تحافظ على المصالح دون تفريق في المبادىء ، وتتجاوز التناقض الهامشي دون تجاهل للتناقض الجوهري . ومثل هذه السياسة لن تتحقق إلا إذا ارتكز صنع القرار على الحقائق لا الشعارات ، وعلى الدراسة لا النزوة ، على التمييز بين الذاتي والموضوعي . والذاتي هو الفرد ، رئيساً كان أم وزيراً أم «مناضلاً» ثوريا والموضوعي هو الوطن : ترابه وتراثه ، مصالحه المادية والتزاماته الخلقية .

السودان ومصر :

أردنا لمبدأ حسن الجوار أن يكون حجر الزاوية في علاقاتنا مع جيراننا بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية لأن التعدد في نهاية المطاف هو هبة الله

خلقه « وخلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا » . ومن بين هذه الجارات تحتل مصر موقعاً خاصاً نظراً إلى تميز علاقاتنا الثنائية والتي تحكمها اعتبارات جغرافية وثقافية وتاريخية حتمية . وقد ظلت صلة مصر بالسودان دائماً واحداً من أهم العوامل في تكييف سياسة السودان الداخلية . وقاد هذا إلى استغلال هذه العلاقة ، والمزايدة بشأنها من جانب ، وبالتالي ، الإساءة لفهمها من جانب آخر . وبالرغم من كل النداءات حول الوحدة بين مصر والسودان إلا أن أصحاب هذه النداءات لم يتكبوا ، بصورة جدية ، في أي وقت من الأوقات ، للبحث عن صيغة عملية تترجم هذه العلاقة وهي تأخذ بعين الاعتبار مصالح وواقع البلدين . ومن ناحية أخرى فإن تورط مصر في الصراع الحزبي خلال عهد الأحزاب زاد الطين بلة ، وعمق من بعض الاعتقادات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة حول طبيعة هذه العلاقة حتى في صفوف بعض الأحزاب الموالية لمصر . ونذكر هنا النزاع الذي نشأ بين إسماعيل الأزهري ودعاة الوحدة الإندماجية مع مصر داخل حزبه عندما اختار الأزهري إعلان استقلال بلاده (وقد كان الأزهري حتى ذلك الوقت هو رافع راية الوحدة مع مصر) . وفي ظل هذا الواقع الذي ورثنا كان علينا أن نعمل على صياغة سياسة تميز بين الخيارات الشخصية والحقائق الموضوعية . ومن بين الحقائق التي كانت واضحة نصب أعيننا هي أنه ليس بوسع أي من البلدين الاستغناء عن الآخر . وكما هو الحال في كل مسيرات النميري السياسية والدبلوماسية فإن مسيرة علاقته مع مصر ، كغيرها ، لا تخلو من المنخفضات والمرتفعات . ففي واحدة من مراحلها المرتفعة قادته هذه المسيرة إلى المطالبة بالوحدة الكاملة الإندماجية الفورية مع مصر وليبيا (خلال زيارته لطرابلس الغرب مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ١٩٧٠/١٢/٢٥ في طريق عودتهما من مؤتمر القمة العربي في الجزائر) . وهبطت ، في واحدة من منخفضاتها ، إلى حد حرب الهواء المريرة بين البلدين في أوائل عهد السادات . ثم عادت العلاقة للارتفاع فانتهت بتبني النميري العمياني لسياسات السادات في منتصف السبعينات مما حمله على أن ينظم فيه الرثاء بعد موته .

وقد وقفت مصر إلى جانب ثورة مايو منذ قيامها . وكان دعم مصر للثورة خلال عهد عبد الناصر دعماً غير مشروط ، كما كان وقوفها بجانب السودان في أعقاب الإنقلاب الشيوعي سنة ١٩٧١ وقوفاً راكزاً . ومن ذلك إعلانها ، في إبان الحملة الشيوعية الدولية على السودان وعقب إنقلاب يوليو ، بأن « موقف الجمهورية العربية

المتحدة الدائم هو الدعم المطلق لثورة الخامس والعشرين من مايو المجيدة ورفض كل أنواع التدخل في الشئون الداخلية للسودان الشقيق ». (اليومية الأفريقية ص ٥٦٢٩ — ٢ أغسطس ١٩٧١).

ثم جاءت سحابة الصيف وكان ذلك في عام ١٩٧٢. وقد اخذ التدهور في العلاقات خط انحراف حاد قاد إلى استدعاء القوات العسكرية السودانية المرابطة في سيناء. وكان السبب الظاهري والمعلن لهذه القطيعة هو استئناف السودان لعلاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك ثمة أسبابا أخرى كانت هي مبعث سخط مصر الحقيقي. وكان أهم هذه الأسباب :—

١ — قرار السودان بأغلاق شركة النصر التجارية نسبة لما حسبه وزير التجارة آنذاك بالممارسات التي تضر بمصالح السودان.

٢ — طلب السودان إعادة النظر في دور جامعة القاهرة فرع الخرطوم حيث كان التركيز في دراساتها على العلوم الإنسانية بصورة تخل بالتوازن في سوق العمل خاصة بالنظر إلى ما تقول به خطة التنمية حول احتياجات القوى البشرية.

٣ — رسالة كنت قد بعثت بها إلى وزارة الخارجية المصرية أشير فيها إلى مادة معينة من إتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ ظلت معلقة لقرابة عقدين من الزمان. ووفقاً لهذه المادة تنازل السودان عن جزء من حصته المقررة في مياه النيل وقدره ١,٥ مليار متر مكعب لكيما تستخدمه مصر على أن يرد للسودان متى ما اقتضى تطوره الزراعي هذا. ومما هو جدير بالذكر فإن اتفاقية مياه النيل تنص أيضاً على تعاون البلدين لتطوير الموارد المائية عبر مشروعات مشتركة.

أخذت بعض صحف مصر تشن هجوماً لاذعاً على النظام السوداني، خاصة وزير الخارجية باعتباره « الشرير » في هذه المسرحية. ولم تتوان بعض العناصر داخل نظام مايو خاصة من يحسبون أنفسهم أوصياء على « وحدة البلدين » بصب المزيد من الزيت على النار دون تبصر أو تدبر لطبيعة المعركة أو دواعيها. وبالرغم من أن الادعاء المعلن بأن أسباب هذا الجفاء المفتعل هو استئناف العلاقات بين السودان والولايات المتحدة، وبالرغم من أن بعض هذه العناصر شاركت في اتخاذ هذا القرار نفسه إلا أنها لم تجد حرجاً في التعاطف مع حملة الصحافة المصرية آنذاك.

وقد كان واضحاً أن محنة هذه العناصر ، كمحنة من سبقهم من دعاة الإتحاد ، هو عجزهم عن انتشال أنفسهم من بحر العواطف الشخصية ، والهواجس ضد الخصوم الموهومين ، والخلط بين الذاتي والموضوعي مما أوردهم في الكثير من التناقضات حتى مع السياسات التي يبشرون بها . وقد يفيد هنا ، وقد أشرنا إلى الدعاة القدامى ، أن نضيف للأمانة التاريخية إن هذا لم يكن هو شأن كل الدعاة القدامى . فحزب الاتحاديين ، مثلاً ، كان أكثر الأحزاب السودانية الوحدوية حرصاً على فهم الوحدة كصيغة لتحقيق المصالح المشتركة بين البلدين دون الإضرار بمصالح أي منهما . فلم يعرف عنه تجاهله لمصالح السودان وهو الداعية للإتحاد مما حمل رئيسه حماد توفيق على رد رتبة البكوية إلى الملك فاروق احتجاجاً على ما حسبه إهداراً للكرامة السودانية .

وجاء تناقض المحدثين هذا في غضبتهم على إشارتنا لموضوع مياه النيل . وكان بعضهم يقول ، يومها ، إنه حتى نظام الأحزاب « المباد » لم يجروء على فعل هذا . والمدهش حقاً أن يطرح هذا السؤال من جانب نفس الأشخاص الذين كانوا يرددون ليل نهار لحن السودان « سلة غذاء العالم » ، وكأن الماء ليس بعنصر أساسي في الزراعة . وعلى أيّ فإن الذي يسعى للنجاح في الحقل الدبلوماسي لا بد له من كبح جماح مشاعره والحرص على عدم الإنسياق وراء انفعالاته الشخصية حتى وإن كانت هذه الانفعالات ضد أحقاد وغيرة عمياء . ويصبح هذا الموقف أكثر ضرورة عندما تكون المصلحة الوطنية في الميزان . فالانفعالات قد تشفي الغليل ، على المستوى الشخصي ، ولكنها لا تحقق الأهداف التي يتطلع السياسي أو الدبلوماسي إلى تحقيقها .

ولأجل كل هذا ، وبغير قليل من رباطة الجأش ، عزمنا على تجاوز الأزمة بمبادرة منا . وكان هذا عبر زيارة قمت بها إلى مصر في نوفمبر ١٩٧٢ . وقد رد وزير خارجية مصر الدكتور مراد غالب تلك الزيارة بعد بضع أشهر . ولا شك في أن الدكتور غالب وهو دبلوماسي متمرس ومحنك قد لعب دوراً هاماً من الجانب المصري ــ في احتواء هذه الأزمة كما كان سفير السودان في القاهرة محمد ميرغني هو الآخر ، بحجم المسئولية التي أنيطت به .

بيد أن الأمور كانت مختلفة جداً بالنسبة للرئيس السادات . رتب غالي اجتماعاً لي مع السادات في الاسكندرية ويبدو أن الرئيس المصري كان عازفاً عن هذا اللقاء في

باديء الأمر ولولا مثابرة غالب لما قام باستقبالي . وكان السادات الذي تلقاني في الاسكندريه رجلاً يختلف كل الاختلاف عن الرجل منشرح الصدر الذي تدوي قهقهته في المجالس . كان اللقاء مهذباً وإنما ساده شيء من البرود والتحفظ . وكان واضحاً أن السادات يتأجج غضبا . وكالعادة ، إستهللنا اللقاء بتبادل المجاملات المراسيمية العادية العابرة والتي لا تخلو من سطحية . ولم يستطع السادات بعدها أن يتمالك نفسه فتدفقت الكلمات على لسانه : « إذا كنتم لا تريدون جامعتي فسأكون سعيداً بإغلاقها حتوفروا لي ملايين أنا عاوزها » . كان السادات يشير إلى جامعة القاهرة في الخرطوم وما حسبت المؤسسة التي أقامها ورعاها رجال مثل عبد العزيز السيد ، ولبيب شقير ، وحافظ غانم قد أصبحت « جامعته » . ولم يطل عجبي فني عهد الرؤساء الذين يحسبون أنهم يملكون الشعوب ، وتصبح البلاد ضياعاً لهم فإن المؤسسات لا تعني شيئا . وعلى أي فقد كانت تلك هي الطلقة الأولى .

قلت للرئيس السادات إن آخر ما نسعى إليه هو إغلاق جامعة . ثم مضيت للقول بأنني ، أكثر من كثيرين ، لا أدرك فقط ثقل مصر الثقافي ودورها في بث المعرفة على امتداد الوطن العربي ، بل أدرك أيضاً أهمية هذا الدور في تكوين السودان الثقافي في الماضي والحاضر . . . دور الأزهر ، ودور الصحافة ، ودور السينما ، ودور الأدب . فالذي نرفضه ليس هو الجامعة (جامعته) وانما نحن نتوخى ما يسعى هو نفسه لتحقيقه في مصر . وأشرت بالأخص إلى لجان حاتم (اللجان العلمية التي ترأسها عبد القادر حاتم مساعد الرئيس والتي كلفت بإعادة النظر في أداء أجهزة الدولة في مصر) . وعلى صعيد التربية والتعليم فقد دعت تقارير هذه اللجان إلى مراجعة وإعادة النظر في تنظيم التعليم العالي والتركيز على العلوم والتكنولوجيا حتى يصبح التعليم أكثر تجاوباً مع متطلبات التنمية . كما قلت للرئيس السادات بأنا سنكون أكثر سعادة لو ضاعفت مصر من هذا النوع من المعاهد والمدارس . فما أحوج السودان للمزيد من المهندسين ، والزراعيين ، ومعلمي الرياضة بل والمهنيين في المستويات الوسيطة .

وسأل السادات ولا يزال غاضباً : « ماذا عن شركة النصر فهل لها علاقة أيضاً بمتطلباتكم الإنمائية ؟ » . وجاء ردي بالايجاب لأن القضية تتعلق بإعادة تنظيم التجارة وعلى الأخص تجارة السلع الاستراتيجية ، أي السلع التي تزودنا بالعملات الصعبة . ولم يكن هذا كل ما في الأمر فقد ذكرت للسادات بأنه هو نفسه الذي اتهم

شركة النصر هذه بأنها جزء في شبكة للتجسس . وجاء إتهامه هذا في معرض الاتهامات التي وجهها إلى من أسماهم « بمراكز القوى » . . . لم يرد السادات بل مضى في تنظيف غليونه ، ثم تنهد وقال بجفاوة : « مراد (مشيراً إلى وزير الخارجية) قال لي إنكم تقومون بمشاورات حول هذه المسائل المعلقة إستمروا في مشاوراتكم فمصر لا تريد شيئاً من أحد » . ولم يكن هذا الجواب مقبولاً لدى كخاتمة للقائنا فلا ريب أن الرجل مازال غاضبا . وليس في عادة السادات أن يفصح عن مشاعره شأن كل ممثل بارع . ولكن الممثل البارع أخفق هذه المرة . وربما كانت هذه هبة من السماء فالآن وقد اتضح حجم غضب السادات الحقيقي يمكن لنا تصفية الأمور بوضوح بدلاً من دس الرؤوس في الرمال . قلت للرئيس السادات إنني أود توضيح أمرين هامين لسيادته . أولها هو أنني آخر من يسعى لهدم العلاقات المصرية — السودانية لأني أعلم جيداً ثمن هذا بالنسبة للبلدين . وذكرت للسادات بأن أول قرار اتخذته دون مشورة أحد عندما كلفت بتمثيل السودان في الأمم المتحدة في خريف ١٩٧١ كان هو سحب شكوى السودان ضد مصر والمتعلقة بمنازعات الحدود الشمالية الشرقية . وكانت هذه الشكوى قد رفعت في الخمسينات وظلت على جدول أعمال مجلس الأمن منذ ذلك الحين . وقد تعاقبت على الحكم في السودان أنظمة عدة ، كان بعضها موالياً لمصر إلا أنها لم تتجشم عناء سحب تلك الدعوى . وربما كان ذلك عن جهل أو عدم يقظة بمدلول مثل هذه الأشياء في الأوساط الدبلوماسية . فإذا كنت قد فعلت ذلك فلإعتقادي أن بقاء هذه الشكوى على جدول مجلس الأمن يمثل لطخة دبلوماسية على الجبين . وبعبارة أخرى فحتى مثل هذه المظاهر المسيئة كنت حريصاً على إزالتها . ثانياً : إن العلاقات بين البلدين لا بد لها وأن ترتفع عن المزايدات خاصة من جانب الذين يتاجرون باسم مصر . فمن الخير أن يستخدم البلدان الأجهزة الرسمية السودانية للوقوف على رغبات ومشاعر السودانيين لأن هذا من مصلحة البلدين ومن شأنه أن يعين على تحسين العلاقات الثنائية بينهما . ومضيت أقول أن تطفل البعض ممن نصبوا أنفسهم مدافعين عن مصالح مصر في السودان يربك ويضلل صانعي القرار وواضعي السياسة في البلدين في أغلب الأحيان .

كان جواب السادات مذهلاً . قال : « إن مصر تنظر إلى جميع السودانيين كأصدقاء لها . ولكن إذا كنت تشير إلى المئة ونيف شخص الذين يتقاضون مرتباً من

مصر . . فهؤلاء الأشخاص يأخذون معاشاً وإعانة منا . ومصر على استعداد لإيقاف هذا لأنه سيوفر لخزينتها ما نحتاجه هنا » . أقول كان التعليق مذهلاً لأنني ما أشرت إلى شخص بعينه ، ولا دار في خلدي أشخاص معينون . فقد كان همي هو تأسيس وتنظيم العلاقات الثنائية بين البلدين .

وحاول مراد غالب مواساتي بعد الاجتماع مما كشف عن مدى شعوره بالحرج . قلت له ، مبتسماً ، أن لا داعي لذلك الشعور بالحرج إذ علينا نحن الإثنين أن نركز اهتمامنا على عملنا . ومع هذا فأني أقدر لغالب مشاعره لأني أعلم كم هو صعب موقف وزراء الخارجية الذين يتعاملون مع الرؤساء متقلبي الأطوار . وابلغت وزير الخارجية المصري أيضاً بضرورة اعتمادنا سوياً على أجهزة إتصالنا الرسمي ، مضيفاً بأن سفير السودان في القاهرة محمد ميرغني هو الذي يملك أن ينقل لمصر رأي السودان الحقيقي أكثر من كل المتطوعين الرسميين الوافدين من الخرطوم . وقد تجاوب غالب مع توجهنا هذا بإيفاده إلى الخرطوم مبعوثاً متميزاً هو السفير سعد الفطاطري . ولم يفلح الفطاطري فقط في كسب ود السودان الرسمي والشعبي على السواء بل حرص على أن يوضح لنقابة « المحامين » عن مصر بأن ليس لمصر صداقات وعداوات دائمة وإنما لها مصالح ثابتة ، وإن هذه المصالح يجب أن لا تخضع لمزايدات السياسة السودانية الداخلية .

وجاء قرار استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة بعد أسابيع قلائل من لقائي مع السادات « يوليو ١٩٧٢ » . ولم يستطع السادات تحمل ذلك بل اعتبرها طعنة في الخلف . ومبلغ ظني أن شعوراً بالشماتة قد انتابه ضد الدكتور مراد غالب والذي كان يوحي ، صادقاً ، للسادات بأنه قد نجح في إقامة علاقات ممتازة بين السودان ومصر . وكان مبعث غضب السادات ، فيما قال لغالب ، أن مصر لم تحط علماً بقرارنا هذا قبل الإعلان عنه . وقد ظلم السادات وزير خارجيته لأنا قد أفلحنا ، في الواقع ، في وضع أسس متينة للتعاون المجدي بين البلدين . وقد ساعد كثيراً في تأسيس هذه العلاقة أن غالباً لم يكن من نوع أولئك الدبلوماسيين الذين عرفهم السودان في عهود « الوصاية » الباشوية مما أعانه كثيراً على إدراكه طبيعة ما نعمل من منظور المصلحة الوطنية السودانية . وقد نقل إليَّ غالب إستياء السادات عند اجتماعنا في جورج تاون بغيانا خلال انعقاد مجلس وزراء دول عدم الانحياز قائلاً بأن السادات كان يظن بأن الواجب يقضي بمشاورته قبل استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة وهو

يعتقد بأن لقرارنا ذلك انعكاسات تتعدى مصر ، أي أنه يخل بتوازن القوى في المنطقة . وقد رددت على هذا الإتهام قائلاً بأن القرار قد إتخذ في اجتماع استغرق ساعتين أمضينا شطراً وافراً منها في مناقشة تأثير ذلك القرار على مصر والعرب . وبعبارة أخرى فإننا قد أخذنا كل هذه العوامل التي أشار إليها الرئيس السادات بعين الاعتبار . أما بالنسبة إلى موضوع المشاورات مع مصر فنحن نرى أن التشاور طريق ذو إتجاهين . في نفس الوقت تقريباً الذي كنا نتخذ فيه قرارنا باستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة كان الرئيس السادات يتخذ قراراً أكثر أهمية ألا وهو قرار طرد جميع الخبراء العسكريين السوفييت ، وما أبلغنا أحد بذلك القرار خاصة وتأثيره على الوضع السياسي العربي أكبر بكثير من تأثير قرارنا باستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة . في نهاية المطاف فإن للولايات المتحدة سفارات عاملة في معظم العواصم العربية بما فيها طرابلس (وكانت ليبيا يومها في وحدة مع مصر) . وابتسم غالب إبتسامة ماكرة . وقد فسر إقصاؤه من منصبه بعد أشهر قليلة سر تلك الإبتسامة . فقد كان الدكتور غالب معارضاً لقرار السادات حول طرد السوفييت على الوجه المذل الذي تم به طردهم . وكان ذلك القرار قد أشاع السرور عند خصوم السوفييت دون مقابل محسوس لمصر .

وبالرغم من كل هذا فإن الزخم الذي خلفه إتفاقنا مع الدكتور غالب استمر بالتصاعد . فتتالت الاجتماعات في القاهرة والخرطوم بين الوفود خصوصاً على المستوى الحزبي (الإتحاد الاشتراكي السوداني) . وترأس أول هذه الوفود الدكتور سيد مرعي ، وكان مرعي واحداً من أبرز مساعدي السادات وأكثرهم قرباً إليه (بل صاحب القول الفصل في الكثير من القضايا) . وقد أتيح لمرعي زيارة مناطق مختلفة من البلاد حتى يرى بنفسه كيف أن للنظام في السودان قواعده على عكس ما تحاول تصويره بعض عناصر الصحافة المصرية .

ومن الجانب الآخر إستمر تبادل اللجان الفنية بين العاصمتين للبحث عن وسائل دعم التعاون العملي والإتفاق على الحلول العملية للمشاكل المشتجرة خاصة في ميادين التعليم والتجارة والري . وكان مسعانا من كل هذا هو وضع الأسس المتينة لتكامل الوظيفي ودفع عجلة التعاون في ميادين عملية محددة بعيداً عن الشعارات المشوشة . كما كان هدفنا أيضاً هو خلق أجهزة دائمة لضبط مسار العلاقات الثنائية . وقد ظل إيماني الراسخ والمستمد من تجارب العالم من حولنا يقول بأنه في الوقت

الذي يتجه فيه العالم نحو وحدات سياسية كبرى في الشرق والغرب بين دول لا تجمع بينها غير المصلحة المشتركة فإن المنطق يقضي بأن يكون هذا هو الطريق الحتمي لأولئك الذين تجمعهم المصلحة والتراث المشترك معاً . بيد أنه من الضروري أن لا يغفل المرء حقائق الحياة الماثلة والتي لا تستند كلها إلى اعتبارات موضوعية فبعضها أوهام موروثة ، وبعضها مخاوف قد زرعها الاستعمار ، وبعضها إنطباعات تولدت من سياسات الوصاية الباشوية قصيرة النظر ، ومن أجل هذا فلا بد من البحث عن صيغ للتعاون العملية كبديل للشعارات أو الهياكل الخادعة التي تفرض من عل . وعلّ ضمور الخيال هو الذي جعل البعض لا يرى صيغة للعلاقة بين البلدين غير البنيات الشكلية الكلاسيكية العلوية والتي لا تمت إلى الواقع بسبب . وقد دلت التجارب على أن مثل هذه الهياكل لا تلبث أن تنهار . ولسوء الحظ فقد خلط الكثيرون بين الواقع والمقاصد ، النبيل منها وغير النبيل أي مقاصد الذين آمنوا بالوحدة مع مصر كعقيدة ثابتة وأولئك الذين تاجروا بها . ومن ناحية أخرى فإن الذي كنا بصدد تقديمه من صيغ لم يكن أكثر من جهد هدتنا إليه تجارب الإنسانية من قبلنا . وإن كنا قد ظننا أن حظه من النجاح قد يفوق حظ التجارب السابقة فلاعتقادنا بأن السياسة التي تستند إلى الواقع العملي بكل حقائقه ، ومخاوفه ، وأوهامه ، ومصالحه لأقرب إلى النجاح من تلك التي تتجاهل هذا الواقع .

وكان من حظ السودان أن يتسلم زمام الأمور في مصر في تلك الفترة رجل سمح ، حاد البصيرة ، ممعن في التواضع غير المصطنع . كان ذلك الرجل هو الدكتور عبد العزيز حجازي . وكان كمراد غالب واقعياً في نظرته لقضية التعاون بين البلدين . وكان من حسن حظ السودان أيضاً أن يحتل موقع نائب رئيس الوزراء في تلك الحكومة الدكتور عبد العزيز كامل ، الذي عرف السودان لا عبر تقارير المخابرات ولا ملفات « نقابة المحامين » عن مصالح مصر . كانت روابطه بالسودان روابط فكرية وعاطفية مع طلابه الكثر وقارئيه العديدين كمفكر إسلامي وأستاذ ضليع في الجغرافيا الإنسانية .

وهذا هو الإطار الذي تمت فيه وضع اللمسات الاخيرة للصيغة الجديدة لتكامل بين البلدين . وقد تم توقيع ميثاق التكامل أو ما أسميناه بالمنهاج تأكيداً للطبيعة العملية لهذه الصيغة الجديدة للعلاقة بين البلدين في الثاني عشر من فبراير ١٩٧٢ في قاعدة عسكرية بضواحي الاسكندرية . وقد وصف البيان المشترك مكان الاجتماع بالكلمات

العمضة التالية : « مكان ما في الصحراء الغربية » . . . التقى الرئيس النميري بالسادات في ذلك اليوم وبعد تبادل المجاملات المعهودة تطرقا بصورة عامة لما وصلت إليه العلاقة بين البلدين . وقد هنأ الرئيسان بعضهما البعض على المستوى الرفيع الذي بلغه التعاون بين مصر والسودان ثم انصرفا تاركين للجنة فنية وزارية القيام بصياغة بيان مشترك وكان اتجاهنا منذ البداية هو أن يكون هذا البيان على صورة خطة لعمل وقد شارك في هذه اللجنة الوزارية من الجانب المصري رئيس الوزراء حجازي ووزير الخارجية اسماعيل فهمي ومساعده أسامه الباز . كما شارك من الجانب السوداني عمر الحاج موسى ووزير الثقافة والإعلام وابراهيم منعم منصور وزير المالية وشخصي . . . وهكذا تم وضع اللمسات الأخيرة للمنهاج عشية ذلك اليوم . وقدم للمنهاج ببيان يقول إن منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان إنما هو تعبير عن رغبة البلدين في تجنيد الطاقات البشرية وغير البشرية في كلا البلدين لدعم الروابط بينهما على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وذلك بإنشاء مؤسسات تضمن استمرارية التعاون . وجاء في ذلك البيان أن هذا التكامل إنما هو جزء لا يتجزأ من العمل العربي العام من أجل تكامل أشمل ، بل هو أمر طبيعي في إطار البعث العربي الجديد . فحسب نص البيان كان طبيعياً ، والامة العربية تشهد أياماً خالدة في تاريخها أن تواكب هذا البعث الجديد جهود حثيثة تستهدف ترجمة طبيعة العلاقة العضوية بين الشعبين إلى منهج عملي وواقع ملموس بحيث يحل التفاعل محل التعامل ، وتصبح العلاقة ــ بحكم المناخ الذي تهيأ لها ــ قادرة على مواجهة كل التحديات .

وإزاء هذا كله يؤكد الرئيسان محمد أنور السادات وجعفر محمد نميري حرصهما وحرص الشعبين السوداني والمصري على المضي قدماً في طريق العمل الوحدوي الرشيد ، وتجنيد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية في البلدين من أجل التقدم والرخاء .

واتفق الرئيسان ، في إطار مسئوليتهما التاريخية ، على تعميق وتطوير الروابط بين الشعبين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية ، عن طريق إقامة مؤسسات تضمن استمرار التعاون وتكرس التفاعل فتجعله أسلوباً للفكر ومنهاجاً للعمل ، بعيداً عن الإرتجال والإنفعال .

وتحقيقاً لهذا المعنى الكبير ، إتفق الرئيسان على عقد اجتماعات دورية مرة في السنة

على الأقل للتداول والتشاور والمتابعة .

كما اتفق الرئيسان على تشكيل لجنة وزارية عليا من وزراء الخارجية والاقتصاد والري والنقل والزراعة والإعلام والتربية والتعليم والأوقاف ، تنبثق عنها لجان فنية متخصصة في الشئون الاقتصادية والثقافية وشئون النقل والمواصلات ، على أن تجتمع هذه اللجنة دورياً في العاصمتين ، وأن تبحث اقتراحات ومشروعات محددة وتنشيء الأجهزة والنظم الكفيلة بتوفير الإمكانات الفنية والإدارية والمالية اللازمة لنقل هذه المشروعات إلى حيز التنفيذ ، كما ترفع تقارير دورية للرئيسين كل ستة أشهر تعكس الإنجاز الفعلي للعمل المشترك » .

وكما أوردنا فإن خيارنا لهذه الصيغة للتعاون إنما ينطلق من إيمان مبدئي . وقد ظننت يومها أن أفضل منبر أضع فيه النقط فوق الحروف مفسراً مضمون توجهنا حول التعاون بين مصر والسودان هو المؤتمر السنوي لسفراء السودان . وفي الخطاب الافتتاحي الذي ألقيته في ذلك المؤتمر مستعرضاً سياسة السودان الخارجية (يناير ١٩٧٤) أكدت على النقاط التالية حول العلاقات بين مصر والسودان :—

« تم تجيء علاقتنا بالشقيقة مصر ولأستأذنكم في وقفة قد تطول عن مصر ذلك لأن العلاقة بين مصر والسودان هي علاقة تتميز بالخصوصية . . . خصوصية لأن التاريخ مشترك . . . وخصوصية لأن المصير مشترك . . وخصوصية لأن الذي بين البلدين من دواعي الوجود أكبر من كل الرجال . وأخلد من كل الأزمان . . وإذا كانت قد رانت على سماوات العلاقة بين البلدين غيوم من سوء الفهم وسوء التقدير في السنة الماضية فإنما كانت هي مثل غيوم مواسم الجفاف ما تفتأ أن تنهمر بالخير والبركة على الأرض اليباب . . فإذا الأرض البلقع ملفوفة في عباءة من الاخضرار . . والخلافات بين الأخوة ليل عافية وحياة . . ولم تكن الخلافات يوماً مشكلة بين الدول . ولكن المشكلة كانت دوماً هي عجز الدول عن توفير الحلول لما بينها من مشاكل . ولذا فنحن لم ننصرف عن ما جابهنا من مشكل ولكنا بالفهم المدرك والوعي لحقائق الحياة إنصرفنا إليها نعالج أسبابها بكل الصدق وبكل الصراحة . وبعيداً عن كل وشاء بالسوء . . وكل زارع للشقاق . وكل شانيء ابتر » .

وكانت التحركات التي اتصلت بين القاهرة والخرطوم على مستوى الاتحاد الاشتراكي في البلدين . . وكانت التحركات التي تمت على مستوى مسئولي الدولة . .

وكنت كل اللقاءات فاتحة خير لتعاون واسع وصادق . . . لقد ظللنا نقول دوماً ، أيها الأخوة ، إن الهياكل السياسية لا تعني شيئاً ما لم ترتكز على أساس راسخ من العمل الذي ينفع الناس في حياتهم . . يحسونه ويلمسونه . . كان هذا هو مصدر إيماننا القوي بضرورة دعم التعاون في الجهود التي ترتفع بحياة الإنسان ، وترتقي بها ، ومثل هذا هو الجهد الذي ننهمك فيه الآن في علاقاتنا مع الشقيقة مصر . . كان ذلك في تنفيذ مشروعات أعالي النيل أو في مشروعات الزراعة المشتركة ، أو في تطوير وسائل النقل البري والنهري ، أو في إعادة تنظيم التعليم بالقدر الذي يجعله متسقاً مع مسار جهدنا الوطني في هذا المضمار . . ولعلكم تتفقون معي أيها الأخوة ، إنه لا يشرف أية حكومة من حكومات السودان التي تعاقبت منذ عام ١٩٥٩ ألا يتدارس المسئولون منها تنفيذ ما اتفق عليه آنذاك من مشروعات للري والتخزين . . وأظنكم تتفقون معي أنه لا يشرف البلدين أن تسعى حكومة مصر في الأرض بحثاً وراء الحنطة وفي السودان مثل هذه الأرض النجيبة . . . بل هي أنجب من بعض أبنائها المسئولين الذين رمتهم بها بلايا الدهر — والعياذ بالله — ومن بغير الله نستدفع البلايا .

إن محنة بعض من كانوا يدبرون الأمر ممن حسبوا أنفسهم في السودان من خصوم مصر هي أنهم ظلوا حبيسي مفاهيم الوطنية الشوفينية المهترئة . . . وان محنة من كانوا يدبرون الأمر ممن سموا أنفسهم بأصدقاء مصر هي أنهم كانوا يرون في مصر مركز ارتكاز لمحاربة خصومهم التقليديين في داخل بلادهم . . والأول نمط من التفكير السلفي لن يفيد السودان والثاني نمط من التفكير الإنتهازي لن يفيد مصر . إن النظام الذي يفيد البلدين هو ذلك الذي يعرف كيف يدعم المصالح المشتركة ويوفق بين المصالح المشتجرة . وأقول لكم — وأعرف إن ما أقول مجرد بديهيات — إن السوداني الذي لا ينظر للعلاقة بين مصر والسودان من منظار المصلحة السودانية رجل غير جدير بتمثيل السودان . كذلك أقول لكم بنفس اللسان إن المصري الذي ينظر للعلاقة بين البلدين بدون اعتبار للمصلحة المصرية رجل غير جدير بتمثيل مصر . وبنفس الصدق أقول لكم إن السوداني أو المصري الذي ينظر لمصلحة بلاده بدون اعتبار لمصلحة الشقيق الآخر إنما هو سياسي جاهل بالماضي . . . جاهل بالحاضر جاهل بالمستقبل . . . فبين المصلحتين تكامل وإن اشتجرتا في بعض جوانبهما . . . ذلك ما كان من أمر وقفتنا عند العلاقة مع مصر وهي وقفة طالت ولها

عمرانها ». وما كان في مقدور المرء أن يكون أكثر وضوحاً وصراحة من هذا فبمثل هذه الصراحة وحدها يمكن أن تقوم العلاقات بين الدول على أسس مكينة.

لقد تبع منهاج التكامل نشاط دبلوماسي مكثف بين القاهرة والخرطوم وتبادل متواتر للزيارات والإتصالات بين المؤسسات والأجهزة السياسية. كما توالت محادثات لمختصين الفنيين للوصول إلى صيغ مثلى للتعاون في ميادين الإقتصاد والري. وكان كل ذلك يبشر بمستقبل زاهر وعهد جديد في التعاون الحقيقي واسع النطاق وبعد أشهر ستة من توقيع المنهاج عقدت اللجنة الوزارية الثنائية التي انبثقت عن هذا المنهاج أول اجتماع لها في الاسكندرية للموافقة على عدد من المشاريع التي تمثل حجر الزاوية في التعاون. وشملت تلك المشروعات إنشاء طريق برى بين السودان ومصر (من ميناء القصير إلى ميناء بورت سودان) ليلتقي بطريق بورت سودان ــ الخرطوم، تحسين شبكة المواصلات اللاسلكية لتنتهي بربط شبكة المايكروويف بين القاهرة وأسوان بشبكة عطبرة ــ الخرطوم، ترشيد التعليم بتحويل عدد من المدارس الثانوية المصرية إلى مدارس مهنية مع إدخال مناهج جديده في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) تتوافق مع خطط التنمية، وضع إطار جديد للتعاون التجاري. وقد صدر البيان الختامي لذلك الاجتماع وهو ينص على تكوين لجنة مشتركة تحت إشراف وزيري الاقتصاد في البلدين لوضع الخطط المتكاملة في ميادين زراعة القمح والبقول والثروة الحيوانية. كما نص البيان أيضاً على بدء العمل المشترك في تطوير الملاحة النهرية بين البلدين واستغلال الثروة السمكية.

بيد أن أهم ما ناقشه ذلك الاجتماع وتوصل إلى قرار فيه هو قضايا الري. وفي واقع الأمر فعندما أثرنا موضوع القرض المائي لم نكن ننتظر من مصر تزويدنا بماء لا تملكه. فبصرف النظر عن ما قالت به اتفاقية مياه النيل حول القرض المائي الذي سيرد لسودان إلا أن ذلك الماء قد أصبح بمجرد استخدامه حقاً مكتسباً. ولم نكن، بلا ريب، نزمع في حرمان مصر من الماء الذي تستخدم غير آبهين بنتائج ذلك عليها فمثل هذا العمل يصبح ذروة اللامسئولية لما سيلحقه من ضرر بحياة أهلها ومصالحها. بل إن مثل هذا العمل لا تقدم عليه دولة مع دولة أخرى عدوة ناهيك عن دولة شقيقة. ولن تجدي الفزلكات القانونية في تبريره مهما كانت. ولكننا، من جهة ثانية، كنا نعلم بأن اتفاقية ١٩٥٩ تزودنا بأسلوب لحل هذه المعضلة ويتعين على الجهات المسئولة في مصر أن تتفق معنا على تطبيق أسلوب الحل هذا. فالذي كان في

خاطرنا هو المادتان ١ ، ٢ من الفقرة الثالثة من إتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ . وينص هذا الجزء من الإتفاقية على أنه في حالة احتياج أي من البلدين للمزيد من المياه لمقابلة متطلباته الزراعية يمكن لذلك الطرف أن يقوم بتنفيذ مشروعات أعالي النيل لاسترداد المياه الضائعة بفعل التبخر في منطقة السدود (جنوب السودان) ألا وهي مستنقعات بحر الجبل وبحر الغزال ونهر سوباط ويترتب على الطرف الذي يبادر بتنفيذ هذه المشروعات لسد حاجته تحمل أعباء المشروع ، على أن يرد الطرف الآخر نصيبه من التكلفه متى ما احتاج إلى قسطه من هذا الماء الإضافي المتوفر . وقد سبق أن عبر السودان على مستوى وزراء الري عن رغبته في تطبيق هذا الجزء من الاتفاقية ، نسبة لحاجته الماثلة للماء . كما طلب من مصر الالتزام بنصف تكلفة المشروع بالرغم من أن مصر لم تبد بعد حاجتها لمياه إضافية . وكان واضحاً أن السودان لا يستطيع بمفرده تنفيذ هذا المشروع الضخم .

ولاقى هذا الاقتراح عديد العقبات من البرقراطية المائية المصرية والتي كان الدافع الوحيد لردها السلبي هو عدم حاجة مصر للماء . لذا فقد فكان الغرض من رسالتنا هو توضيح بعض الحقائق الأساسية التي ربما تجاهلتها هذه البرقراطية . وقد استمر هذا الموقف السلبي إزاء اقتراحات وزارة الري السودانية حتى انعقاد أول اجتماع للجنة الوزارية المشتركة بل وخلال الاجتماع . ومن بين العراقيل التي حاول رجال الرى المصريين وضعها في طريق تنفيذ المشروع الإدعاء بأن الأمر يحتاج للمزيد من الدراسات الفنية والمالية بما فيها إعادة تقييم حاجة السودان الحقيقية للماء . وفي خلال ذلك الاجتماع تحدثت كثيراً عن برامج السودان للتنمية الزراعية وعن ما تقول به الإتفاقية ، كما تحدث وزير الري السوداني بإبداع عن تاريخ الدراسات الفنية حول جونقلي .

وكان الدكتور حجازي موضوعياً وحاسما . نظر للأمر نظرة الأكاديمي الموضوعي لا السياسي المنحاز . فبعد أن استمع لوجهتي النظر توجه لوزير الري المصري ليقول : « دعنا نبدأ من نقطة بديهية . . . فإن كان افتراضنا الأساسي هو أننا نريد السودان أن يكون « سلة خبز » لنا ولكل العرب كيف يمكن له أن يفعل هذا بدون « الماء » والتقط الدكتور عبد العزيز كامل الكرة ليقول : « أنا بكل بساطة لا أفهم طلب المزيد من الدراسات . فقد ظللت أدرس طلابي في القاهرة والخرطوم عن مشاريع أعالي النيل على ضوء دراسات ترجع إلى ١٩٢٤ . سيبونا من الدراسات وخلونا

نخفت لنزعة » . كان كلا الرجلين قادراً على ربط الأسباب والنتائج بعكس « دهاقنة » الوحدة بالخرطوم الذين آذاهم حديثنا عن مياه النيل . فإذا كان للسودان أن يسمي ويطور زراعته لمصلحته ومصلحة اخوته فإن قضية الماء تصبح ، بصورة أو أخرى ، أمراً هاماً لا يملك وزير الخارجية إلا إثارته مع مصر .

وهكذا ولد مشروع جونقولي في هذا الاجتماع وكان ذلك أحسن هدية تقدم إلى وزير الري السوداني والذي كادت عيناه تغرورقان بالدموع . فهذا هو حلم الكثيرين من مهندسي الري بالسودان . وكما قلنا فإن تاريخ اتفاق مياه النيل يعود إلى عام ١٩٥٩ . وبالرغم من هذا لم يشغل هذا الأمر بال الأنظمة المتعاقبة الوحدوي منه وغير الوحدوي ، والمحافظ منها والتقدمي . ولم يكن إهمال موضوع مياه النيل لسبب غير المزايدات الحمقاء التي تخلط بين الذاتي والموضوعي . ومن الجانب الآخر فإن هذا المشروع ، قد أحبط من جانب برقراطية مصرية لم تستطع أن تنظر إلى الموضوع في صورته المتكاملة التي تأخذ بالاعتبار مصالح الطرفين . ومما لا شك فيه أنه ليس هناك من مشكل يستعصى على الحل عندما تتوفر البصيرة السياسية الثاقبة . إن قناة جونقلي هي تاج انجازات منهاج التكامل ، ونتحدث هنا عن الإنجاز المحسوس الذي يمس حياة الناس أجمعين ، ويحقق الخير للناس أجمعين . ويبلغ طول القناة ٣٣٠ كيلومتر من شأنها تزويد البلدين بأربعة مليارات مكعبة من الماء تقتسم بين مصر والسودان . إن مثل هذه المشروعات هي التي تعطى مضموناً حقيقياً لما أسماه البيان بالعمل الوحدوي الرشيد .

لقد تميزت علاقات السودان مع مصر عقب منهاج التكامل بهذا الأسلوب العملي لسنوات عدة ، مما مهد الطريق أمام التعاون والتشاور البناء على الصعيدين التقني والسياسي . وكما سنرى ، فيما بعد ، فإن قضايا التنمية قد انتقلت للمؤخرة لتحتل قضايا الدفاع والأمن المرتبة الأولى بحسبانها الهاجس الأوحد للرئيس النميري لا لمصر ولا السودان .

السودان وليبيا :

هنالك ثمة نزعة في الأوساط السياسية الغربية لإلقاء اللوم على العقيد القذافي وتدخله في شئون الدول الأخرى في كل ما يمس العلاقات بين السودان وليبيا ، ومن ذلك إيواءه وعونه لزعماء المعارضة السودانية. ولا شك في أن الإتهامات العديدة

والمتواترة التي يوجهها النميري إلى القذافي تدعم هذا الرأي . ومع هذا فإن هناك حقيقتين يغفل عنهما المراقبون السياسيون وهما : أولاً : إن كراهية النميري للقذافي ، على المستوى الشخصي ، توازي إن لم تزد كراهية هذا للنميري . وثانياً : إن القذافي ليس بمسئول دوماً عن مصائب السودان وإن كان لا يتردد أبداً في استغلال كل فرصة تطرق بابه . ففي حين أن بعض الثورات والانتفاضات التي جرت في يوليو ٧٦ تمت بفضل المساندة الليبية فغيرها كالانقلاب الشيوعي في يوليو ٧١ والتمرد المسلح الذي يدور الآن في جنوب السودان ، والمظاهرات العديدة التي شهدها السودان بجانب إضرابات المهنيين كلها قضايا سودانية بحته . فقد رأينا مثلا كيف أن منفذي انقلاب سبتمبر ١٩٧٥ قد ضموا نفس العناصر التي هبت لنجدة النميري في يوليو ١٩٧١ . وقد رأينا كيف أن جذور الحرب الأهلية المشتعلة في جنوب السودان تعود إلى قرار النميري الفردي بتقسيم الجنوب بالرغم من القيود التي يفرضها عليه الدستور وضمانات الحكم الذاتي التي تنص عليها اتفاقية أديس أبابا . ومع هذا ، فما لا شك فيه ، أن المحاولة الفاشلة للإطاحة بالنظام السوداني في ١٩٧٦ وتورط ليبيا فيها قد زاد من حقد النميري ومخاوفه . وقد أتاحت المصالحة الوطنية الفرصة لتسوية الأمور بين الجارتين. ولهذه الغاية بذل النائب الأول لرئيس الجمهورية أبو القاسم براهيم ، واللواء عمر الطيب (رئيس جهاز الأمن القومي) ، والصادق المهدي لذي كان قد كلفه النميري خلال اجتماعه به في بور سودان بالقيام بهذه المهمة جهوداً كبيرة لإصلاح الجسور . الا ان اغتيال الرئيس السادات قد زاد من ارتياب النميري وحدة شعوره بالخوف . وقد حمله هذا على أن يعلن من مصر حملة عالمية ضد القذافي ، وهي حملة لم يشاركه فيها حتى الرئيس المصري حسني مبارك خليفة السادات . وقد لعب هذا الحقد الشخصي بين الزعيمين دوراً هاماً ، ليس فقط ، في تسميم الأجواء بين البلدين بل وفي عرقلة كل المساعي الرامية إلى تحقيق تسوية دائمة بينهما . وقد ضاعفت من هذا الحقد الحرب الكلامية الصادرة من الجانبين والتي لم تترك مجالاً للدبلوماسية الهادئة الرزينة .

وقع أول صدام بين الرجلين في سبتمبر ٧٢ عندما أمر السودان خمس طائرات ليبية كانت تحمل العتاد الحربي إلى أوغندا بالهبوط في مطار الخرطوم . وكان رأي السودان يومها هو أن دور الدول الافريقية إزاء الصراع اليوغندي ـ التنزاني ليس هو إذكاء نار الخلاف وإنما العمل على نزع فتيل الأزمة خاصة وقد كانت المناوشات

بين أوغندا وتانزانيا تنذر بالسوء . وقد اغتاظ العقيد لعمل السودان هذا لا سيا وهو ما زال يتذكر جيداً كيف أنه أرغم طائرة الخطوط الجوية البريطانية التي كانت تقل زعماء انقلاب يوليو ٧١ ضد النميري على الهبوط في ليبيا . وكان رد فعل القذافي إزاء حادث إنزال الطائرات الليبية يومها رداً مقتضباً جاء في رسالة برقية لنميري قال فيها : «سامحك الله» . وإن كان الله قد سامح أو لم يسامح النميري إلا أن العقيد لم يسامحه قط . ومنذ ذلك الحين أصبح الصراع بين الرجلين صراعاً حتى الموت . وظلت العلاقات بين البلدين ، بالرغم من هذا ، رزينة لا تكدرها حروب الهواء أو تبادل الإساءات على مستوى الرؤساء ، وإن لحقت الإساءة من هم دونهما . وانصبت جهود السفراء المتتاليين خلال هذه الفترة في الحفاظ على الجسور الدبلوماسية في كلا البلدين بالرغم من الاختلاف الأساسي حول معالجة بعض القضايا . وكان على رأس تلك القضايا موضوع حل النزاع في جنوب السودان والذي اتخذ منه النظام الليبي موقفاً معادياً . وكان وجه اعتراض ليبيا آنذاك هو قبول السودان لوساطة بعض الجمعيات الكنسية بين الجنوب والشمال .

ومع كل هذا فقد حرصت الدبلوماسية السودانية بالرغم من الاتهامات التي كانت توجه لوزير الخارجية في أجهزة الإعلام الليبي ، على المحافظة على مستوى مهذب في العلاقة وهو أقل ما تفعله حينما تعجز عن رد الأمور إلى مجراها الطبيعي . كان هدفنا هو أن نعيش وندع الآخرين يعيشون ، ومع ذلك لا نتوانى في البحث عن كل منفذ للإنفراج إن لم يكن الوفاق .

وجاءت واحدة من هذه المحاولات الرامية إلى تحسين العلاقات أو على الأقل لإيقاف تدهورها خلال اجتماع وزراء خارجية دول الجامعة العربية في القاهرة للبحث في مسألة العون العربي لافريقيا عقب أزمة النفط في نهاية عام ١٩٧٣ . وقد كلفت آنذاك بأن أقوم برفع تقرير إلى هذا الاجتماع بالنيابة عن اللجنة السباعية المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية والتي عهد إليها بمسئولية متابعة تطبيق قرار المنظمة حول التعاون الأفريقي العربي . وخلال ذلك الاجتماع أشرت إلى أن هناك بلدين عربيين لم يقوما بتوضيح موقفهما حول المساعدات التي يودان تقديمها دون إشارة لهذين البلدين . وكانت ليبيا إحدى هاتين الدولتين وثانيتهما الجزائر ، وقد أبلغت الوفدين بهذا على انفراد فيما بعد . وقد قام البلدان بالإيفاء بما تعهدا به بعد بضعة أسابيع .

وقد قصدت أن لا أستغل الموقف ، بالرغم من الصراع الضاري بين بلدينا

والهجوم الشخصي العنيف الذي كنت أتعرض له من أجهزة الإعلام الليبي ، لسبب هام هو أنني كنت أخاطب ذلك الاجتماع بوصفي رئيساً للجنة الوزارية الافريقية . كان علي أن أنفذ مهمة افريقية ، ولو سعيت لا هتبال الفرصة التي ربما حسبها البعض فرصة مواتية لإحراج بلد نختلف معه على قضايا أخرى لألحق ذلك ضرراً بليغاً بالقضية التي كنت أسعى للنجاح فيها . وهذا هو ما اسميناه بالخلط بين الذاتي والموضوعي . وكان ذلك الاجتماع الوزاري العربي على قدر كبير من الأهمية لافريقيا إذ أنه جاء عقب لقاء لجنة السبعة مجتمعة مع وزراء النفط العرب في القاهرة (٧٤/١/٢٣) وتقرر فيه ما يلي :-

١- تأكيد ضرورة تزويد الدول الافريقية باحتياجاتها الفعلية من النفط .
٢- الإسراع في قيام بنك التنمية العربي لأفريقيا .
٣- حتى قيام البنك ، إنشاء صندوق برأسمال قدرة ٢٠٠ مليون دولار تحت إشراف الجامعة العربية.كما تقرر إيضاً أن يجتمع وزراء الخارجية العرب ، فيما بعد ، لإتخاذ القرار النهائي بشأن كل هذه القضايا .

ووجد هذا الموقف صدى عند رئيس الوفد الليبي في ذلك الاجتماع (عبد العاطي العبيدي) . وكانت تلك مناسبة ليقول لي « حسبناك خصمنا الأول الذي لا يضيع فرصة للتشهير بنا». قلت له : «الخلاف السوداني - الليبي شيء ومنظمة الوحدة الأفريقية والتعاون العربي - الافريقي شيء آخر» . وكانت الفرصة مواتية للحديث عن تلطيف الأجواء بين البلدين . وما أن عدت إلى الخرطوم حتى فاجأني العبيدي ببرقية يقول فيها إنه في طريقه إلى الخرطوم بعد بضع أيام لإكمال ما بدأنا من حديث في القاهرة . زار العبيدي الخرطوم بعد أسبوع من لقاء القاهرة مع تفويض كامل من العقيد للإتفاق معنا على تسوية الأمور والعمل على كل ما من شأنه إعادة العلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستوى لائق ، فهذا هو ما أفضى به لنا . وكان وصوله مفاجأة للكثيرين في الخرطوم بمن في ذلك السفراء العرب. كان السؤال الذي يحملق في الوجوه خلال مأدبة الغذاء التي أقمتها تكريماً للضيف الزائر ودعوت لها جميع السفراء العرب هو ما الذي وقع وصحافة الخرطوم حتى الأمس كانت تقول ما تقول في ليبيا والعقيد ؟ وكان أول ما أثار معنا العبيدي موضوع التمثيل الليبي في الخرطوم . فالرغم من أن السفارة الليبية قد استمرت في تصريف أعمالها كالمعتاد في عاصمتنا إلا أنها ظلت بدون رئيس بعثة لأشهر عدة . وقد ظل اسم المرشح الليبي قابعاً على

مكتب الرئيس ينتظر « موافقته » . إلا أن النميري لم يكن في عجلة من أمره رغم التذكيرات العديدة التي بعث بها قسم المراسم بوزارة الخارجية إلى الأمانة العامة للرئاسة .

واجتمع العبيدي بالرئيس النميري في نفس اليوم الذي وصل فيه إلى الخرطوم . وسرعان ما ارتفعت حرارة الاجتماع وقد طغى النميري على ذلك الاجتماع بأقاصيصه وذكرياته مع القذافي ، وكأن هذا ليس هو النميري الذي ظل يتجاهل الحديث حول السفير الليبي المرشح. واعترف، مرة أخرى، بأن للرجل قدرة فائقة في عمليات « العلاقات العامة » . وقد ساد ذلك الاجتماع جو من المرح والتبسط . وفي هذا الجو المواتي أثار العبيدي قضية ترشيح السفير فما كان من النميري إلا أن قال إنه لا علم له بالأمر وأنه سوف يصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية للموافقة بأسرع ما يمكن ، وكأن وزارة الخارجية هي التي تعتمد السفراء . وقد وجه العبيدي ، في ختام اللقاء ، الدعوة للرئيس النميري — نيابة عن العقيد — لزيارة ليبيا وقبلها الأخير . وبالفعل قام النميري بزيارة إلى طرابلس في نوفمبر ٧٤ ليضع الختم الرئاسي على عهد جديد من التعاون مع ليبيا . كما قام وزير الداخلية مأمون عوض أبو زيد بتمثيل السودان ، بعد عام من الجفاء ، في احتفالات الفاتح من سبتمبر . وقد أعانت علاقات مأمون الوثيقة ببعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبي والاحترام المتبادل بينه وبينهم في ترسيخ تلك العلاقة الجديدة .

كان إنكار النميري العلم بموضوع السفير الليبي مسالة طفيفة في حد ذاتها . فكثيراً ما يحمل مساعدو الرؤساء ، في حالات كهذه ، على تلقي وامتصاص الصدمات نيابة عن رؤسائهم لإكفائهم مئونة الحرج . وكانت هذه هي نظرتي إلى الواقعة يومها . الا أني اليوم ، وبعد مرور أعوام على تلك الواقعة ، أنظر للأمر نظرة أخرى ، إن لم يكن لشيء فلأنها تمثل حلقة واحدة في سلسلة طويلة من الأحداث تكشف عن جانب من شخصية الرئيس النميري . فكلما وجد الرجل نفسه في « ورطة » سعى لإنقاذ نفسه لا بالتعميات التي تعرفها الدبلوماسية بل بإلصاق التهم بغيره حتى في الحالات التي لا يطالبه فيها أحد بإيضاح . وقد رأينا نموذجاً لهذا في موقفه حول أزمة الأطباء والتي علقها في رقاب وزير أمنه ، ووزير صحته. ومن الجانب الآخر فإن المظهر المحسوس لتحسن العلاقات هو عودة السفير ، وبالتالي فقد كان النميري يريد أن يؤكد أن ذلك العمل الحميد تحسين العلاقات — إنما هو جهده هو ، لا جهد

غيره . ولا شك أن أي عمل إيجابي يتم تحت رعاية أي رئيس فإنما هو ، بالضرورة ، إنجاز هذا الرئيس . بيد أن النميري ، مع شعوره الطاغي بالضعف الذي يحمله على الغيرة حتى من مساعديه ، يدفعه دفعاً لمثل هذه «الشخصانية» في العمل . ولذا فلا غرابة في أن صدرت صحف الصباح لتعلن للعالم كيف أن الرئيس النميري قد صادق على ترشيح السفير الليبي وبذلك فتح فصلاً جديداً في العلاقات بين القطرين .

ويكشف هذا النمط السلوكي ، كما قلنا ، عن عدم ثقة النميري بنفسه وبالآخرين . فالقائد الواثق لا يغار من مساعديه ، ولا يعمل على تقويض مؤسساته بلا مبرر . وإن كان هناك من سبب آخر يحدو بنا إلى رواية هذه الحادثة العارضة فهو أنها تمكننا أيضا من مقارنة أسلوب النميري في العمل بأسا ليب بعض مساعديه . ومن بين أولئك المساعدين النائب الأول السابق عبد الماجد حامد خليل . فقد زار خليلاً في مكتبه السفير السوفيتي عقب إقصائي للمرة الثانية من وزارة الخارجية ليقول له إنه وقد ذهب « رجل أمريكا » فإن على البلدين العمل على تسوية الخلافات بينهما . وكان هذا هو نفس السفير الذي سعيت عند جروميكو لإرساله للسودان. والخلاف الذي كان يشير إليه السفير هو قرار السودان الاستغناء عن خدمات نحو تسعين من الخبراء العسكريين السوفيت في ١٩٧٧/٥/١٢ لأسباب عسكرية بحتة ، فلم تكن هناك أية اعتبارات أيديولوجية أو سياسية وراء ذلك القرار . وقد جاء ذلك القرار في الوقت الذي ساد فيه التوتر حدودنا الشرقية ورأى المسئولون العسكريون أن وجود خبراء عسكريين من السوفيت في الجانب الآخر (إثيوبيا) يجعل وجود رفاقهم في جانبنا أمراً يدعو للقلق ، وكان خليل صارماً مع السفير إذ قال له إن مثل هذه القرارات لا تخضع لنزوات فرد ، فالمؤسسات هي التي تضع القرارات . وإن هذا القرار بالذات قرار عسكري وقد نقلناه إلى وزارة الخارجية باعتبارها الجهة الحكومية المؤهلة لتبليغ مثل هذه القرارات إلى الإتحاد السوفيتي . ولم أكن يومها عاملاً بالنظام ، بل كنت خارج البلاد كلها . ولم ير خليل في هذا سبباً لإهتبال الفرصة ليكسب لنفسه «شعبية رخيصة» ، إن كان ثمن هذه الشعبية هو تحقير المؤسسات ، وشر «ما يكسب الانسان ما يصم» .

وعلى كل فقد تدهورت العلاقات بين البلدين في أعقاب يوليو ٧٦ بصورة قادت إلى قطعها . وكان حجم أحداث يوليو ٧٦ بالقدر الذي لا يمكن إلا أن يقود إلى القطيعة . خلقت تلك الأحداث جرحاً غائراً في نفوس الكثيرين : رجال الجيش

الذين فقدوا بعضاً من خيرة رجالهم بل ما هان عليهم الإعتداء من مجموعة مدنية مسلحة، قيادات العمل الوطني التي استهدفت بالتصفية الجسدية الكاملة، مئات الأرواح التي أهدرت من الجانبين. وبالرغم من كل هذا، فكما كان هو الحال في خلافنا مع السوفييت عقب أحـداث يوليو ١٩٧١ قلنا لأنفسنا بأن هناك حقائق لا يمكن محوها من الخارطة السياسية ألا وهي وجود الدول الأخرى. وتكتسب هذه الحقيقة عمقاً أكبر في حالة الجيران وخاصة أولئك الذين تتشابك الأواصر معهم إلى ما هو أبعد من المصالح المشتركة. وبالنسبة لليبيا فهناك بعد آخر جديد لعلاقاتنا بها ألا وهو وجود عدد كبير من المغتربين السودانيين في رباها. فكل هذه حقائق لا تملك الدبلوماسية السودانية أن تتجاهلها.

وهكذا، وللمرة الثانية في فترة دبلوماسية «حفلات الكوكتيل» (١٩٧٧ — ١٩٧٨) كان علينا القيام بمبادرة أخرى لتسوية العلاقات بين البلدين. وللمرة الثانية أيضاً كان اجتماعنا لهذه الغاية في القاهرة، وعلى هامش اجتماع وزراء خارجية دول الجامعة العربية. وقد لعب الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت دوراً هاماً في هذا الشأن. وجاء اهتمام الشيخ صباح من موقع حرصه المعروف على تنقية الأجواء العربية، كما حفزه أيضاً على هذه المبادرة تولي دولة الكويت لرعاية المصالح السودانية في طرابلس إبان قطع العلاقات. وتم الاجتماع مع وزير خارجية ليبيا الدكتور علي التريكي في مقر إقامة الشيخ صباح بفندق هلتون وكان الحوار فيه صريحاً ومباشراً لم تتخلله كلمات «لو» و«لكن». كان محور الحديث هو أن على الجيران أن يتعلموا كيف يتعايشون مع بعضهم باحترام متبادل للسيادة الوطنية وبغض الطرف عن اختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الصعيدين العربي والافريقي فقد اتفقنا على أنه بالرغم من اتفاق الأهداف فقد تختلف وسائل الدول للوصول إلى تلك الأهداف. وقد أبنت في ذلك اللقاء بأن عدم القدرة على التمييز بين الغايات والتي يتفق عليها الجميع، والوسائل التي قد يختلف عليها البعض هو الذي يقود إلى إحباط الآمال، بل كثيراً ما يحول دون إقامة علاقات متينة بين أصحاب المصير المشترك. ومن الجانب الآخر لم أتوان في أن أوضح لصنوي الليبي مدى عمق الجراح التي خلفتها أحداث يوليو ١٩٧٦ مما لا بد أن يحملنا على العمل على عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين بصورة تدريجية مستهلين مسعانا باستئناف رحلات الخطوط الجوية بين الخرطوم وطرابلس. وفي نهاية المطاف فإن

التفهم والتفاهم كفيلان بشفاء الجراح التي خلفتها تلك الأحداث.

وبعد مضي أسبوعين من ذلك اللقاء تم إقصائي للمرة الثانية من وزارة الخارجية. وقد ربط الشيخ صباح، خطأً، أمر إقالتي باجتماع القاهرة فقد قال لي: «إني أشعر بالذنب تجاهك، فعلّك قد أقصيت عن وزارة الخارجية بسبب مبادرتنا مع ليبيا؟ وفي مصر يقولون الحيطان ليها ودان». وكما قلت فقد كان هذا التعليل بعيداً عن الحقيقة كل البعد. فقد أدت إلى إقصائي الأعمال «التخريبية» الأخرى التي كنت أقوم بها في الخرطوم ضد عصابة القصر. ولا أظنني بحاجة للإشارة إليها فقد تناولناها بإسهاب في الفصل الخامس.

السودان وإثيوبيا:

إثيوبيا هي الجار الثالث الذي قد يفيد ان نشير إلى علاقاتنا معه. وكشأن السودان في علاقاته مع غيرها فقد شهدت العلاقات الاثيوبية ــ السودانية منعرجات عدة طيلة عهد ثورة مايو. وقد أصبحت هذه المنعرجات أكثر حدة في السنوات الأخيرة، سنوات الدبلوماسية النزوية. فكثيراً ما حملت النزوة دبلوماسي السودان الأول إلى الإنحراف يساراً، حينما كان عليه أن ينحرف يميناً، وكثيراً ما قادته نزوة أخرى إلى الانحراف لأقصى اليسار بينما كان يتوجب عليه السير قدماً.

وتكتسب إثيوبيا، أكثر من كل جارات السودان، أهمية خاصة نسبة لأن البلدين يشتركان في أطول حدود بين الجيران بل هي أطول حدود بين جارين في افريقيا «٢٢٠٠ كم». وعلى طول هذه الحدود تعيش قبائل مشتركة متداخلة. ومن الجانب الآخر فإن البلدين يرتويان من نفس المنبع (نهر النيل)، وليس النيل وحده هو المجرى المائي المشترك بين البلدين وإن كان أهمها. ومما هو جدير بالذكر فإن كل هذه المجاري المائية تنبع في الهضبة الإثيوبية. ونظراً لهذا التماس والتجاور الطبيعي والبشري فإن مئات الآلاف من السكان قد ظلوا يهجرون بلادهم في حقبات مختلفة من الزمن لاجئين من قطر إلى قطر بسبب الإضطهاد السياسي الحقيقي منه والوهمي. فكما ظل الإريتريون والتقراي يلجأون إلى السودان، ظل الجنوبيون والشماليون (الأنصار مثلاً) يلجأون إلى الجانب الآخر من حدود السودان الشرقية.

كانت هذه الزاوية التي ننظر منها إلى علاقاتنا مع إثيوبيا. وفي هذا الإطار تصبح

الأيديولوجيات ، والأنظمة ، والحكام أمراً هامشيا . ولا شك في أن السياسة الوعية والدبلوماسية الرصينة لا يمكن لها إلا أن تنطلق ، في اقترابها من العلاقات بين الجارات . من المنطلقات الباقية والتي وجدت لتبقى ألا وهي الإنسان والجغرافيا . ويوم أن يحاول واضعو السياسات النظر إلى هذه الأمور من خلال العدسة الأيديولوجية ستنبهم كل خطوط الصورة . وبنفس القدر ستبدو تلك الصورة شائهة ممسوخة يوم أن ينظر إليها بمنظار النعرات الشخصية ، أو المفاهيم الموروثة حول الطرف الآخر .

تلك هي المقدمة المنطقية وقبولنا للافتراض المنطقي يلزمنا بقبول نتائجه . ومن بين هذه النتائج ضرورة تعلم البلدين كيف يتعايشان سوياً على أساس مبدأ : « عش ودع الآخر يعيش أيضاً » . ولسوء الحظ فقد عرف السودان على عهد مايو وما قبل عهد مايو أنماطاً من السياسيين لا ينظرون إلى العلاقات مع الآخرين بهذا المنظار لا لسبب إلا لتحكم النزوات الشخصية ، أو التوجه الأيديولوجي ، أو النعرات الموروثة حول الآخرين . وإن تناولنا سني ثورة مايو الأولى لوجدنا أن التوجه الايديولوجي قد لعب دوراً كبيراً في التأثير على مسار العلاقة مع إثيوبيا هيلا سلاسي دون استقصاء لطبيعة المشاكل بين البلدين ، ومدى انعكاساتها على الكيان الوطني وبالتالي استنباط الوسائل لتسور هذه المشاكل . ومن الجانب الآخر فإن كان القرار السياسي هو المجابهة ، من المنطلق الأيديولوجي أو البيولوجي (النزعات الموروثة) فقد كان صانعو القرار لا يكلفون أنفسهم عناء دراسة إنعكاسات هذا القرار على الكيان الوطني ، والثمن الذي يجب أن يدفعه السودان لقائها ، ومدى قدرة السودان على دفع هذا الثمن .

وقد قاد موقف المجابهة الذي اتخذناه في مطلع عهد مايو إلى أن تحتضن إثيوبيا هيلاسلاسي المعارضة السودانية (الانصار والشريف الهندي) علانية . وكان هذا بجانب احتضانها للاجئين من الجنوب والتي كان تأييدها لهم دون خفاء أيضاً . وفي واقع الأمر فإنه عقب أحداث الجزيرة أبا وقع في يد السلطات السودانية الكثير من الوثائق التي تشير للتعاون بين هذه القوى المعارضة والنظام الإثيوبي . وكانت واحدة من هذه الوثائق الخطاب الذي أرسله كتيما أفرو وزير خارجية إثيوبيا ، آنذاك ، للشريف حسين حول نقل بعض الأسلحة عبر إثيوبيا إلى السودان .

وبالرغم من جو التوتر السائد آنذاك كان رأيي هو أن يعالج الأمر بشيء من

الحكمة . وقلت بهذا الرأي للنائب الأول لمجلس قيادة الثورة ووزير الخارجية بابكر عوض الله والذي كان قد استمزجني الرأي فيمن استمزج . وكان هناك إتجاه للقيام بحملة دعائية واسعة للتشهير ببعض الدول بنشر تلك الوثائق على نطاق واسع خاصة رسالة وزير الخارجية الإثيوبي ، والرسائل المتبادلة بين جهات سعودية والإمام الهادي المهدي . وقد كلف بالفعل عمر الحاج موسى لأن يحمل تلك الرسائل مع رسالة شفهية لأديس أبابا والرياض ينقل فيها ما نمى إلى علمنا إلى عاهل المملكة وامبراطور إثيوبيا ويضيف بأنا حرصنا على معالجة الأمر بصورة لا تضر بمصالح البلدين مع تأكيد ثقتنا الكبرى في أن العاهلين بعيدان كل البعد عن كل هذا الذي كان يدور . وبصرف النظر عن صحة هذا الإدعاء فقد ظللت أنطلق دوماً ، في عملي الخارجي التطبيقي ، من فهم ثابت بضرورة عزل الرؤساء والأجهزة الدبلوماسية من الأزمات التي تطرأ بين الدول . فالرؤساء يجب أن يظلوا دائماً ملاذاً أخيراً يلجأ له الناس . أما الاجهزة الدبلوماسية وخاصة السفراء ، فإن المصلحة تقضي دوماً بأن لا يزج بهم في خضم النزاعات . فلتفعل الأجهزة السياسية وأجهزة الإعلام ما تشاء لكن على السفراء أن يبقوا دائماً حفظة لشعرة معاوية .

ونعود إلى المشاكل بين البلدين : جذورها وانعكاساتها . لا ريب في أن كبرى المشاكل التي كانت تمثل الهاجس الأول بالنسبة لبلدينا هي قضية جنوب السودان ، وقضية اريتريا ، ومشكلة مياه النيل . ولا سبيل لمعالجة هذه المشاكل إلا بإمساك الثور من قرونه ، كما يقول المثل ، أي بالأسلوب الواضح ، الصريح ، المفتوح . ولا شك في أن إنتهاجنا لهذا الأسلوب لم يعن فقط على تبديد غيوم عدم الثقة التي خيمت على العلاقات بين البلدين بل ساعد أيضاً على فتح فصل جديد في العلاقات الثنائية ، وبداية عصر ذهبي في التعاون . وقد أعان كثيراً في هذا الشأن أن شاركنا نفس الروح وزير الخارجية الإثيوبي ، آنذاك ، الدكتور مناسي هايلي . لقد كان للدكتور مناسي من البصيرة والأمانة العلمية ما مكنه من رؤية العلاقات السودانية الإثيوبية على حقيقتها بعيداً عن تأثير الأيديولوجيات والتعصب . ولا شك لديَّ في أن العالمين ببواطن الأمور في إثيوبيا كانوا يدركون بأن الرجل ، كحالنا في السودان ، كان يخوض معركة ضارية في المؤخرة. وبهذا الروح ، بل بفضل هذا الروح ، تمكن السودان أيضاً من تحييد إثيوبيا في قضيته المصيرية ألا وهي قضية الوحدة الوطنية . وقد خلقت الثقة المتبادلة جواً مكن السودان من التطوع لمعونة إثيوبيا في حل المشكل الإريتري . وجاء

ذلك في منتصف عام ١٩٧٥ عندما اقترح الجنرال أمان عندوم الرئيس الإثيوبي يومذاك أن يقوم السودان بمثل هذا الدور (الخطة الثلاثية التي أشرنا إليها في الفصل الخامس) .

بيد أن أهم الإنجازات الدبلوماسية ، والتي كانت نتاجاً مباشراً لأسلوبنا الجديد في التعامل مع إثيوبيا هو الإتفاق النهائي حول نزاع الحدود . وتعود هذه المشكلة إلى القرن الماضي أي إلى الاتفاقيات التي عقدتها الدول الاستعمارية حول الحدود مع حكام اثيوبيا . وقد ظلت الدول التي ورثت هذه الاتفاقيات (إثيوبيا ، السودان ، كينيا إلخ . . .) تلتزم بها بصورة عامة . وفي واقع الأمر قام السودان ، عقب استقلاله ، بإعادة ميناء قمبيلا النهري لإثيوبيا استناداً على واحدة من هذه الاتفاقيات . إلا أن الوضع سرعان ما تدهور عقب انفجار الحركة الإريترية وموقف حكومة أكتوبر المتعاطف معها . ومنذ ذلك الحين أخذت إثيوبيا تثير بعض النزاع حول الحدود في مناطق مثلث أم بريقه ، ومثلث الفشقة ، وشرق بحيرة رودلف . وقد تطور الأمر إلى حد انتقال مجموعات سكانية كاملة عبر الحدود الشرقية للزراعة والاستيطان في مثلثي أم بريقه والفشقه . وقاد هذا الموقف إلى توتر حاد وصراع مسلح حمل السودان على وضع حاميات عسكرية في تلك المنطقة لحماية أرضه واهليه . ومنذ ذلك التأريخ ظلت الوفود تتعاقب على العاصمتين ، على اختلاف الأنظمة ، ولتصدر البيانات المشتركة التي تعكس الموقفين المتعارضين للدولتين .

وهكذا بحلول يوم الخامس والعشرين من يوليو ١٩٧٢ خلف البلدان هذه المشكلة الشائكة التي عكرت صفو العلاقات الثنائية حقبة من الزمان وراء ظهريهما . وقد جاءت هذه الإتفاقية بعد مضي خمسة أشهر فقط على إتفاق أديس أبابا حول جنوب السودان . ومرة أخرى كان وزير الخارجية الإثيوبي يخوض معركة كبرى في المؤخرة خاصة مع كبار الملاك الذين استولوا على المناطق الزراعية الواقعة في الجانب السوداني من الحدود خاصة في منطقتي الفشقه وأم بريقه .

وقد جاء اتفاق الحدود في إطار اتفاق أشمل يهدف إلى تأسيس العلاقات عبر تعاون وظيفي مخطط لخدمة مصالح البلدين على المدى القريب والبعيد ، وكجزء على المدى البعيد من خطط التكامل الأفريقي الوظيفي . وفي هذا الإطار تم الاتفاق على تحسين النقل البرى بين البلدين بمد طريق المتمه القلابات لربطه بشبكة الطرق الإثيوبية والتي ستمتد إلى كينيا كجزء من الطريق الرئيسي

الأفريقي (ممباسا لاغوس) ، وهو المشروع الذي قامت بدراسته اللجنة الاقتصادية الافريقية للأمم المتحدة . كما تم الاتفاق على تحسين المواصلات اللاسلكية بمد خط المايكروويف من سنار إلى إثيوبيا ، وتطوير تجارة الترانزيت ، واستخدام ميناء مصوع كميناء معاون لبورت سودان .

وما كان هذا وحده هو الذي تم الاتفاق عليه بين البلدين في ذلك اللقاء الجامع ، إذ تطرقنا أيضاً إلى الموضوع الآخر الهام ألا وهو موضوع المياه المشتركة . وقد ظلت إثيوبيا تتخذ موقفاً متعنتاً في هذا الشأن . وكان مصدر هذا التعنت هو ما حسبته إثيوبيا إغفالاً لها إبان مفاوضات واتفاق مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ . وكان الإثيوبيون والذين ينبع النيل في أراضيهم يظنون بأنهم أصحاب حق أكثر من السودان ومصر في هذا النيل مما يستوجب الإتفاق المسبق معهم خاصة فيما يتعلق بتوزيع المياه . وكل هذا يجعل من الموقف الإثيوبي حول مياه النيل موقفاً تكتنفه اعتبارات الكرامة الوطنية لا المصالح فحسب .

إن إتفاق مياه النيل لعام ١٩٥٩ ، لا يمثل في حد ذاته ، انتهاكا لحقوق الدول النيلية الأخرى ، بما فيها إثيوبيا . فالإتفاق ينص على أنه في حالة مطالبة أي دولة نيلية أخرى بنصيبها المشروع من مياه النيل فإن على الدولتين (مصر والسودان) التوصل إلى موقف مشترك من هذه المطالب بعد دراستها (المادة الخامسة) . فمصالح الدول الأخرى كانت ، بلا شك ، في بال الطرفين المتعاقدين في عام ١٩٥٩ . وبالرغم من إدراكنا لأن احتياجات إثيوبيا الحقيقية من مياه النيل لن تبلغ ، بأي قدر ، احتياجات مصر والسودان لاختلاف طبيعة هذه البلاد الثلاثة إلا أن استراتيجيتنا كانت تقوم على أساس أن الحل الجذري لمشكلة النيل شأن كل الأنهار الكبرى المشتركة مثل الميكونق ، والجانجز في آسيا هو التنمية والإدارة المشتركة . فمثل هذا المنحى — على المدى البعيد — هو الذي يكفل وضع حد نهائي للدعاوى والدعاوى المضادة . وبمثل هذا الأسلوب تستطيع الدول النيلية أن تمنح بعداً وظيفياً للتعاون الأفريقي بل معنى حقيقيا للوحدة الأفريقية .

ولكن بما أن المادة الخامسة من اتفاقية مياه النيل تلزمنا بأن يكون لنا موقف موحد مع مصر قبل الخوض في مفاوضات مع أية دولة نيلية حول مطالبها في النيل فقد رأينا بأن نبدأ بالعمل على تطوير الأنهار المشتركة بيننا وحدنا (نهري بركة والقاش) وكان الهدف من هذا التوجه ، بجانب تحقيق الاستغلال الأمثل لمياه هذين النهرين ، هو

خلق أرضية مشتركة للتعاون بين الفنيين في البلدين ، وتبادل المعلومات ، وتوفير جو الثقة اللازم والذي سيعين كثيراً في المستقبل على الانتقال لمعالجة قضية النيل . وتبعاً لهذا فقد اتفق الطرفان ، على المستوى الفني ، في العاشر من فبراير ١٩٧٢ على خطة مشتركة لدراسة هايدرومترلوجية النهرين على أن تقدم تلك الخطة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لتمويلها في إطار مشروعاتها الأقليمية . وتنص الدراسة على تركيز العمل في كيفية تطوير الطاقات المائية للنهرين ، وتحسين وسائل ضبط وإدارة هذه الطاقات . (ما زال أهالي كسلا في السودان مثلاً يعانون من فيضانات القاش) . وفي الوقت ذاته إتفق الفريقان على توجيه دعوة مشتركة إلى الحكومة الفنلندية لمساعدة والإشراف على عملية تطبيق إتفاقية الحدود أي تحديد وتعين المناطق الحدودية ووضع العلامات على طول الحدود (٢٢٠٠ كم) . وكان الفنلنديون قد أفصحوا عن رغبتهم في حصر مساعداتهم الافريقية على شرقي أفريقيا نظراً إلى صغر حجم بلادهم وقد جاء هذا الإفصاح في غضون الزيارة الودية التي كنت قد قمت بها قبل بضعة أشهر إلى هلسنكي .

لقد ظلت هذه الاتفاقيات العملية هي التي تحكم مسار التعاون بين البلدين لسنوات عدة ، وحتى بعد سقوط حكومة الامبراطور هيلاسلاسي . كما أصبحت اتفاقية الحدود مع إثيوبيا حجر زاوية لإتفاق ثلاثي هام شمل كينيا . وقد كان مسعانا يومها هو الحصول على مؤازرة إثيوبيا لتسوية مشكل الحدود مع كينيا في المثلث الجنوبي الشرقي والذي يعرف بمثلث الِيمي .

وقد هورت العلاقات بين البلدين في النصف الثاني من السبعينات بعد أن تصاعدت حدة النزاع بين الثوار الإرتريين والنظام الجديد من جهة وبين النظام الجديد وبعض قوى النظام القديم من جهة أخرى خاصة في إقليم التقري . وقد اتهمت إثيوبيا السودان بتقديم العون للأطراف المعارضة . وسرعان ما بدأت إثيوبيا في تقديم العون مرة أخرى للمعارضة الشمالية (الصادق المهدي) قبيل المصالحة . وقد ظلت الجبهة الجنوبية جبهة هادئة بالرغم من كل محاولات التأثير عليها ، فقد كان الجنوبيون بالرغم من خلافاتهم الداخلية قانعين بالإطار الجديد للحكم الإقليمي لا يرضون عنه بديلاً ويسعون لتصفية خلافاتهم في إطاره .

وخفت حدة هذه المعارضة وهذا التوتر كثيراً بعد المصالحة الوطنية مع الصادق المهدي إلا أن بعض القنابل الزمنية التي لم ينزع فتيلها ظلت باقية تهدد العلاقات بين

البلدين. وقد سعى كثيراً رئيس جهاز الأمن القومي اللواء عمر الطيب والسفير السوداني في أديس أبابا ميرغني سليمان، والسفير الاثيوبي في الخرطوم يلما تارسا في محاولات جديرة بالإطراء، لتضييق شقة الخلاف. وانضم إليهما فيما بعد الفريق عبد الماجد حامد خليل بعد تعيينه وزيراً للدفاع خاصة. وقد كان الجيش وجهاز الأمن هما اللذان يتحمّلان مغبة هذه الخلافات. ومن الجانب الآخر مضى النميري لتحويل الخلاف السوداني — الأثيوبي إلى خلاف شخصي أي شخصنة العلاقات. فبالإضافة إلى ما كان يسميه «مجنون ليبيا» أخذ يضيف إلى قائمة الإهانات الرئاسية منقستو «القرصان». وقد أدى كل ذلك إلى التخذيل المستمر لجهود مساعديه وأعوانه بل اصبح دورهم عسيراً، إن لم نقل مستحيلا. وكما قلنا فإن الدبلوماسية تفترض ابتعاد الرؤساء عن مسرح المجابهات الدبلوماسية محتفظين برشدهم ووقارهم وعاملين على تضميد الجراح — إن صدقا وإن كذبا. أما في السودان فقد تمّ تبادل الأدوار مما جعل من الدبلوماسية عملاً أكروباتيا أكثر منه عملاً مدروساً منسقا. وفي مسرح العبث كل شيء يجوز. وقد شجع النميري كثيراً على السير في هذا الطريق بعض السياسيين الذين ظلوا ينطلقون من موقع نعراتهم الشخصية ضد إثيوبيا، أو الإلتزام بما حسبوه موقفاً عربياً ضدها. وكان صوت العقل الوحيد في إطار التنظيم السياسي هو بدر الدين سليمان والذي لم يتردد في أن ينقل للرئيس العراقي أحمد حسن البكر، إبان زيارته للعراق عام ١٩٧٥ خاصة والعراق من أكثر الدول مجاهرة بعدائها لإثيوبيا، بأن العراق تملك أن تتخذ ما تريد من المواقف نحو إثيوبيا، أما السودان فبحكم موقعه ما يزيد عن الألفي كيلومتر من الحدود مع جارته الشرقية.

وقد حرصت على إيضاح هذا الموقف في البيان الذي قدمته لمجلس الشعب في عام ١٩٧٧ حول سياسة السودان الخارجية وتحدثت فيه، فيما تحدثت، عن علاقة السودان بإثيوبيا وإيماننا بأن بالحل السياسي لا العسكري للقضية الإريترية والذي يتاح فيه للإريتريين حق تقرير الوضع الذي يريدون عبر المفاوضة. وأثار ذلك الحديث ثائرة أحد الأعضاء «الثوريين» لسببين أولها إشارتي لإثيوبيا في الوقت الذي كان يسميها الرئيس نميري بالحبشة وثانيهما حديثي عن الحل السلمي عبر المفاوضات في الوقت الذي كان يتحدث فيه الرئيس عن استقلال إريتريا. وكان ردي بسيطا. قلت نحن في الخارجية نطلق على أية دولة الإسم الذي تختاره لنفسها، ومن الناحية الأخرى فإن حقنا في الحديث عن إستقلال إريتريا مشروع تماماً كحق إثيوبيا في

الحديث عن استقلال جنوب السودان . وكما قلنا فإن أغلب المتقحمين على العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية في السودان قلما يكلفون أنفسهم عناء دراسة معكاسات سياساتهم وشعاراتهم على البلاد .

الدبلوماسية والوحدة الوطنية :

هذا ما كان من أمر علاقة السودان بجيرانه. أما على صعيد المصالح الوطنية البحتة فقد كانت أولوياتنا واضحة منذ البداية . فالدبلوماسية الهادفة لا بد لها من أن توجه لتحقيق هدفين هما الوحدة الوطنية والتنمية الإقتصادية . وحول الوحدة الوطنية كان شاغلنا الأول هو حل مشكلة الجنوب باعتباره حجر الزاوية في الوحدة الوطنية . ولحد كبير فإن تحسن العلاقات مع جاراتنا في الشرق والجنوب كان أمراً ضرورياً لبدء حل هذه المشكلة . فالحروب الأهلية كثيراً ما تجسد المخاوف والتصورات الخاطئة بل الأوهام ، في بعض الأحيان . ومن تلك الأوهام تصوير النزاع الداخلي السوداني كحرب عرقية بين الشمال العربي والجنوب الزنجي والذي تقود كلاهما قوى جذب خارجية نحو الشمال والجنوب . ولا شك في أن الكثير من هذه الأوهام قد زرعها الإستعمار ، ولكن الذي لا شك فيه أيضاً أن قصر النظر ، وضمور الخيال عند بعض سياسي الشمال قبل وبعد مايو ١٩٦٩ قد عمق من هذه الأوهام والتخيلات . فلو أدرك هؤلاء السياسيون المضمون الحقيقي لمفهوم التضامن العربي ـــ الأفريقي والذي يتغنون به شعاراً لعرفوا أن وحدة الكل ، مع اختلاف الأعراق ، تبدأ بوحدة الأجزاء . فلا وحدة في افريقيا إلا مع التنوع ، ولا وحدة للسودان إلا بالتنوع . وينطبق هذا إلى حد كبير على بعض أدعياء العروبة الذين ظلوا حبساء لمفاهيم الماضي حول العروبة والأفريقية الضيقة . وقد شهدت الفترة التي سبقت الإتفاق حملات تشكيك واسعة في مرامينا من تحسين العلاقات مع الجيران في الشرق والجنوب وتصويرها كانحراف عن الخط العربي نحو ما أسموه بالتوجه الأفريقي . ومن أفلح في الحد من هذه الغلواء الموقف الكريم الذي وقفه النائب الأول للرئيس بابكر عوض الله والذي يكن له العروبيون إحتراماً خاصا . وكان بابكر يقول بأننا وقد جربنا المجابهة مع هؤلاء الجيران خاصة في الشرق دون جدوى فمن الخير أن نجرب طريقاً آخر عله يصلح . وفي واقع الامر فإن أغلب هؤلاء الأدعياء لم يتعلموا كثيراً ، حول أفريقيا ، من داعية القومية العربية المعاصرة جمال عبد الناصر بالرغم من انتسابهم إليه وفي



مع اميلكا كابرال (القمة الأفريقي بالرباط)
عقب اتفاقية أديس أبابا.

واقع الأمر فإن عبد الناصر هو أول زعيم مصري وضع ثقل مصر السياسي كله ، ولأول مرة في تاريخها ، في خدمة حركات التحرير الأفريقية ، وتنمية أفريقيا ، وتوحيد صفوفها حول قضايا القارة . فقد أصبحت مصر في عهده هي موئل ثوار أفريقيا مثل دكتور مومي من الكميرون ونكومو من روديسيا ، واودينقا من كينيا . . كما لم تعد إذاعة القاهرة هي محطة البث العربي الأولى بل أيضاً محطة البث الأولى باللغة السواحيلية يستخدمها رجال الماوماو . وأصبحت القاهرة أيضاً ، في عهده ، محجة لصناع وحدة أفريقيا أحمد سيكوتوري ، وكوامي نكروما وقد حمل الأخير حبه لمصر ولقائدها أن يختار شريكة حياته من بين فتياتها . وتجاوز الداعية الأول للقومية العربية المعاصرة مفاهيم القومية العنصرية الضيقة يوم أن أعلن انحيازه في ثورة زنزبار الدامية إلى جانب الجنرال أوكيلو لا سلطان زنزبار العربي . وكانت الثورة دامية بحق ، وظالمة بحق فقد راح ضحيتها الكثيرون من العرب الأبرياء لا لشيء إلا لأنهم عرب . بيد أن عبد الناصر ، بحسه التاريخي ، استطاع أن يدرك بأن ثورة الانتقام تلك إنما كانت رد فعل عفوي وطبيعي ضد ظلامات القرون في مجتمع قطاعي سادته العرب ، وأغلبية اهله السود هم العبيد والاماء . بل إن حرص عبد الناصر على أن لا ينتقل العرب بخلافاتهم الموروثة إلى أفريقيا التي أخذوا يلعبون فيها دوراً جديداً قد دفعه لأن يعلن في أديس أبابا في صيف عام ١٩٦٣ إنهاء الخلاف بينه وبين بورقيبه وكان الرئيسان يمثلان القطبين المتعارضين في الوطن العربي خاصة حول القضية الفلسطينية . نعم انتهى ذلك الخلاف عندما وقف الرؤساء الثلاثة ناصر ، وبورقيبه وبن بلا ، يرفعون أيديهم معاً أمام رؤساء أفريقيا مجتمعين إعلاناً بوحدة الصف العربي في داخل القارة .

إن افريقيا ، منذ عبد الناصر ، لم تعد هي الكم المهمل وإنما أصبحت الحليف الدائم . ومن ناحية أخرى فإن أفريقيا حقيقة بكل تناقضاتها والتي يجب أن يتعايش معها من يسعى لهذا الحلف المقدس : التناقض الإثني ، والتناقض السياسي ، والتناقض في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية بل وفي درجات النمو والوعي السياسي المختلفة . وبالنسبة لنا فإن حل مشكل الجنوب في ضوء هذا المنظور لا يعني فقط إنهاء «شوفينيه» البعض في شمال السودان وإنما هو أيضاً خطوة كبرى في طريق توحيد أفريقيا . فالسودان باعراقه ، ودياناته ، ولهجاته المتعددة هو عالم مصغر لهذه القارة

وكانت أفريقيا ، على اختلاف مشاربها ، تنظر إلى اتفاقية أديس أبابا على هذا

النحو فقد وقف من جانب زعيم حركة تحرير غينيا بيساو املكار كابرال ، ليتحدث باسم كل حركات التحرير ويقول لمؤتمر القمة الأفريقية المنعقد في الرباط (١٩٧٣) : «إن السلام الذي حققه السودان هو أكبر مساهمة في سبيل قضية حركة التحرير الأفريقية» . ومضى كابرال للقول بأن السودان غير مطالب منذ الآن بتقديم العون لحركات التحرير اذ عليه أن يركز جهوده لتدعيم وتعزيز ركائز وحدته . فأفريقيا ، على حد قوله ، تحتاج إلى السودان الموحد . وحث كابرال ، في حديثه ذاك ، الدول الأفريقية في عهد دبلوماسية الكوكتيل على أن تمد يد العون للسودان لتكريس وحدته . ورغماً عن حديث كابرال وكلماته النبيله فإن السودان لم يتوان عن تأدية واجباته تجاه حركات التحرير الأفريقية . فبعد بضع أشهر من كلمات كابرال استقبلت الخرطوم قائداً مرموقاً آخر من قادة حركات التحرير الافريقية الا وهو اوغستينو نيتو زعيم أنقولا وذلك بغية وضع اللمسات الاخيرة في برنامج تدريب بعض مقاتلي افريقيا حسب قرار مجلس الدفاع الافريقي . وفي واقع الأمر فإن مجلس الدفاع الأفريقي قد أفرد فقرة كاملة في تقريره النهائي (اجتماع كوناكري ٧ — ١٢ يناير ١٩٧٤) للإشادة بموقف السودان في تنفيذ مقررات أكرا (تدريب المحاربين من حركات التحرير) دون أن يتصل به المجلس . وكان المجلس قد حصر اتصالاته على دول المواجهة ونيجريا والجزائر .

قلنا إن هذا هو موقف أفريقيا ، على اختلاف مشاربها . فمن الجانب الآخر وقف الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور ليقول بأن الاتفاق بين شمال السودان وجنوبه إنما هو خطوة عملاقة في طريق الوحدة الأفريقية . وقال مخاطباً الرئيس النميري في قمة الرباط : «أنا لا أهنئك باسم بلادي ولا باسم بلاد غرب أفريقيا فحسب بل أهنئك كمؤرخ أفريقي يؤمن بأن وحدة أفريقيا لا يمكن تحقيقها قبل توحيد أجزائها . ولسوف يدون اسمك في سجل التاريخ كواحد من أبطال هذه القارة» .وللأسف فإن النميري قد اختار لاسمه أن يدون في سجل الخزى بتحطيمه بيديه لأعظم انجازاته فإذ تعذر على النميري أن يموت بطلاً كما شهدت بذلك أحداث ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ فقد كان بوسعه أن يحيا بطلاً . . . لو ملك الحس التاريخي .

إن إعادة السلام إلى ربوع البلاد لم تكن تعزيزاً للوحدة الأفريقية فحسب بل أكسبت السودان قوة جديدة في القارة . وقد استطاع هذا السودان الجديد بفضل الصداقة والإحترام الذي كسبه من أن يلعب دوراً كبيراً في حشد الدعم الافريقي وتجييده لخدمة القضية الفلسطينيه . وليس أدل على ذلك من الزيارة التي قام بها

الرئيس النميري بعد اتفاقية أديس أبابا إلى بلاد القابون وساحل العاج وكان بذلك أول رئيس عربي تطأ قدمه أرض هذين البلدين واللتين كانتا من أكبر قلاع التعاون الافريقي الاسرائيلي . وكان النميري في هذه الرحلة هو رسول العرب إلى أفريقيا . وقد تبدل موقف هذين البلدين مما قاد إلى انضمامها إلى مجموعة الدول العربية التي قطعت علاقتها مع اسرائيل في نهاية عام ١٩٧٣ . وقد أبرق وزير خارجية القابون جورج راويري وزير الخارجية السوداني ينبئه بالقرار قبل إعلانه بيومين . والسودان ليس هو مقر الجامعة العربية ولا واحداً من دول المواجهة حتى تبرقه القابون . . كانت أهمية السودان في الدور الذي لعبه . ومن الجانب الآخر فقد تم إدراج القضية العربية ، ولأول مرة ، في أجندة اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية في صيف عام ١٩٧٣ . وكان حجر العثرة في سبيل إدراجها هي نفس هذه الدول خاصة القابون ساحل العاج والتي كانت تقول بأن لا مكان للمشاكل غير الأفريقية في أجندة تعالج مشاكل أفريقيا . وقد تم إدراج القضية الفلسطينية نفسها في جدول أعمال منظمة الوحدة الافريقية في ٧٣/٧٢ لأول مرة .

إن اتفاقية أديس أبابا لم تكن حلم ليلة في منتصف صيف ، أو هدية من السماء هبطت بها ليلة القدر وإنما كانت ملحمة كبرى إستغرق نظمها وقتاً طويلاً ، وجهداً جهيداً . وقد أشرنا في الفصل الثاني إلى دور بعض أبطال هذه الملحمة . وعلى كل فما كان للاتفاق أن يتم لولا الاتصالات الكثر التي سبقته . كما صحب إعداد الاتفاقية وصحب تطبيقها عمل ضخم قامت به الدبلوماسية السودانية . لقد سبق الإتفاق إعداد الأرضية المناسبة له مثل تحييد القوى والمنظمات الأفريقية والغربية التي كانت تساند الجنوبيين. وما كان هدفنا يومذاك هو شرح استراتيجية جديدة نحو الجنوب أو تحييد هذه القوى فحسب بل أيضاًحث هذه القوى نفسها على أن تلعب دور الوسيط والضامن لأي اتفاق بين الشمال والجنوب . فبدون توفير جو حسن النية هذا لكان إحراز السلام أمراً عصي المنال . ولم تقصر الجهود على العمل الإعدادي الذي سبق الاتفاق بل امتدت الجهود بهدف الحصول على الدعم اللازم لإعادة بناء الجنوب ، وبناء مؤسساته الجديدة . فهناك توطين مئات الآلاف من اللاجئين ، وهناك انعاش الحياة الاقتصادية في ربوع الجنوب ، وهناك انشاء البنيات الأساسية للحكومة الجديدة، وكل هذه أعمال كان لابد لها أن تسبق الإتفاق حتى لاتدهمنا الأحداث.

ولهذه الغاية عملت الدبلوماسية السودانية على عقد أول مؤتمر لإعادة توطين اللاجئين قبل بضعة أشهر من الاتفاق . وقد ساعد السودان كثيراً في جهده هذا الأمير

صدر الدين خان المفوض السامي لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة . فقد سخر صدر الدين مكتبه ، ومكانته الشخصية وشبكة اتصالاته الواسعة من أجل هذا الهدف وكان بجانب الأمير جنديان مجهولان حفزنا على تجنيدهما حبهما للسودان لأسباب مختلفة . أولهما هو الأمير هنري زوج ملكة الدنمارك والذي حرص على أن يشارك بنفسه في ذلك الملتقى كرئيس للوفد الدنماركي . وقد لعب هنري دوراً كبيراً في جذب الاهتمام والعون الاسكندنافي . وثانيهما هو بول مارك هنري رئيس مركز التنمية بمنظمة ل (OECD) آنذاك . وبول مارك قد عرف السودان وعرفه السودان منذ أن كان رئيساً لقسم التعاون الفني في بلاده (فرنسا) ، ثم رئيساً للصندوق الخاص للأمم المتحدة ، فنائباً لرئيس برنامج الأمم المتحده للتنمية . وقد ظل الرجل معنا حتى بعد الاتفاقية حينما أصبح ممثلاً شخصياً للأمين العام للأمم المتحدة لتنسيق برامج المنظمة ووكالاتها المتخصصة لجنوب السودان .

لقد ساعد مؤتمر التوطين هذا على وضع الأرضية المناسبة لكل جهدنا من أجل إعادة الاستقرار في الجنوب . وقد أصبحت المشروعات التي تم إقرارها ، والتعهدات التي قطعتها الدول والأفراد المشاركة بتمويل هذه المشروعات نواة «للصندوق الخاص» الذي أسس عام ١٩٧٣ لتمويل إعادة توطين وتأهيل اللاجئين حسب نص الاتفاقية . وقد قدمت الحكومات العربية والأفريقية والشرقية والغربية والمنظمات الدولية الحكومية والخيرية مساهمات عديدة نقدية وغير نقدية لهذا الصندوق . وقد ذهبت بعض هذه الحكومات والمنظمات إلى حد افتتاح مكاتب دائمة لها للإشراف على إسهامها في تطوير الجنوب مثل دولة الكويت والاتحاد الدولي .

إن موضوع الدبلوماسية السودانية والوحدة الوطنية موضوع لن تعالجه بضع فقرات من فصل في كتاب . فشأنه شأن موضوع الدبلوماسية نفسه ، كلاهما يقتضي دراسة منفصلة مستفيضة نامل أن نضعها أمام القارىء عما قريب . وعلى أي فإن القصة الكاملة لهذا الجهد حول الجنوب قد تضمنها كتاب أصدرناه في مطلع عام ١٩٧٤ بعنوان السلم والوحدة قامت بطبعه دار النشر بجامعة الخرطوم ووزع على نطاق واسع وإزاء كل هذا فإن معالجتنا لهذه القضية في هذا الكتاب لابد أن تفهم في إطارها المحدود الذي أوردناه في المقدمة ، أي استعراض جوانب خاطفة مما قامت به الدبلوماسية السودانية لتحقيق الأهداف التي انيطت بها ، ثم كيف انتهى الأمر بهذه الدبلوماسية في نفس هذه القضايا : لا بسبب قصور في الدبلوماسي السوداني ، وإنما

نتيجة للتخريب المستمر من قائد المسيرة ، وعصابة القصر .

الدبلوماسية والتنمية :

لقد أكد الرئيس النميري ، في حديثه للصياد ، أن الدبلوماسية التي يريدها هي دبلوماسية التنمية. وفي هذا فهو محق. وسوف نتناول في نهاية هذا الفصل دبلوماسية الرئيس النميري التنموية ، تلك التي يمليها ويريدها أن تطبق «بحذافيرها» . وتعود عبارة تسخير الدبلوماسية للتنمية ، في أدبنا السياسي إلى القرارات الجمهورية لعام ١٩٧٢ . لقد كان اهتمام الدبلوماسية السودانية في السابق مقصوراً على الواجبات التقليدية ألا وهي الدفاع والحفاظ على ما يمكن تسميته بالمصالح الوطنية البحته مثل الأمن القومي وصيانة الوطن ووحدة أراضية إلخ . . . وإن كانت هنالك من فترة سابقة في تاريخ الدبلوماسية السودانية سخرت فيها الدبلوماسية من أجل التنمية فهي فترة تولي الاستاذ أحمد خير أمرها على عهد عبود . وشهدت تلك الفترة تسخير العمل الدبلوماسي مع الشرق والغرب لاجل بناء السودان مثل الاتفاقيات مع البنك الدولي ودول مجموعة باريس حول خزان الرصيرص ، وايطاليا حول خزان خشم القربة . والإتحاد السوفيتي حول الصناعة ، والمعونه الأمريكية لإنشاء الطرق وتطوير التعليم المهني والفني ، ويوغسلافيا حول الأسطول البحري ، والمانيا حول إدخال التلفزيون ، واتفاق مياه النيل مع مصر إلخ ، لقد كان قصور الدبلوماسية السودانية على عهد عبود قصوراً سياسياً في بعض مواقفها المتأرجحة من القضايا السياسية خاصة الأفريقية والعربية ، ولم يكن بحال قصوراً في الميدان التنموي . وعلى أي فإن التطور الجديد الذي شهدته الساحة الدولية عقب أزمة الطاقة في مطلع السبعينات قد خلق حقائق جديدة لابـد أن تأخذها الدبلوماسية الواعية بعين الاعتبار . ففي عالم التعاون المتبادل فإن المفاهيم الكلاسيكية حول المصالح الوطنية البحته قد عفا عليها الزمن وحلت محلها مفاهيم أكثر تعقيداً مثل التوازن المصلحي العادل كان إسمه الإنفراج (détente) ، أو التعايش السلمي بين القوى العظمى . أو التعاون المتبادل بين الدول الكبرى والمتوسطة والصغيرة الحجم ، أو التكامل بين الدول المتجانسة .

وقد حرصنا منذ البداية على التأطير الفكري لهذا التوجه الجديد للعمل الدبلوماسي ، خاصة لتداخله مع ميادين أخرى ظلت بعيدة كل البعد عن العمل

الدبلوماسي المباشر مثل الإقتصاد ، والتجارة ، والزراعة ، والعلوم ، والتكنولوجيا ، والطاقة . ولم يكن هدفنا من هذا التأطير الفكري هو إرضاء مطامح أكاديمية وإنما نشر المعارف على أوسع نطاق بين العاملين في الحقل الدبلوماسي ، وإتاحة الفرصة للتلاقح الفكري بين السودانيين وغيرهم ، وتنوير من يعملون خارج الحقل الدبلوماسي بأن الدبلوماسية لم تعد مراسم واستقبالات وإنما يفرض عليها الواقع الجديد أن تلم من كل شيء بطرف وأن تدلى في أكثر من ميدان بدلوها . وكان هذا التنوير ضرورياً في نظام كنظامنا مازال بعض أفراده أسارى لمفاهيم قديمة تحسب المؤسسات جزراً معزولة ، ولا ترى السفراء إلا كسعاة بريد ووكلاء استقبال سياحي بالرغم من تغنيهم بدبلوماسية التنمية ، وكأن هذا المفهوم لا انعكاس له على الصعيدين الخارجي والداخلي . وقد ظلت هذه الأفكار المهترئة حول الدبلوماسية وما يصاحبها من غيرة غير معافاة سائدة بالرغم من حرصنا على التأكيد بأن دبلوماسية التنمية تقتضي تنسيقاً واسعاً على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد حملنا هذا على أن نقول في القوانين التأسيسية لوزارة الخارجية بأن العمل الخارجي عمل «تقوده ولا تنفرد به وزارة الخارجية» .

انطلاقاً من كل هذا دعونا بين الخامس عشر والعشرين من يناير ١٩٧٤ لندوة دولية موضوعها الدبلوماسية والتنمية . وكان هدفنا تسخير كل المؤهلات والكفاءات الدولية المعروفة في رسم هذا الإطار النظري لدبلوماسية التنمية بالإضافة إلى تبادل الآراء حول كيفية تطوير أساليبنا الدبلوماسية من أجل تحقيق الغايات المرجوة . وقد تضمن جدول أعمال الندوة قضايا عديدة مثل الدبلوماسية والتعاون الدولي ، المساعدات المتعددة الأطراف ، الدبلوماسية كأداة للتعاون الإقتصادي والتنمية ، التيارات الجديدة في القانون الدولي الاقتصادي وغيرها . ولم يكن ذلك الاجتماع مهرجاناً أو سوق عكاظ بل شارك في أعماله دبلوماسيون مرموقون مثل رئيس هيئة الجمعية العامة للأمم المتحدة إدوارد هامبرو (النرويج) وهو صاحب أشهر المؤلفات حول الأمم المتحدة ، واللورد كارادون (المملكة المتحدة) . كما شارك فيه بعض خبراء التنمية المتميزين مثل الدكتور عبد المنعم القيسوني (مصر) ، وعبد اللطيف الحمد (الكويت) وريتشارد غاردنر (السكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا) . كما مثلت في الندوة أجهزة حكومية وخيرية عدة على أعلى المستويات فكان هناك البروفسور كارل هاينز سون وزير الدولة للتعاون التقني (ألمانيا الاتحادية)

وبول مارك هنري رئيس مركز التعاون الاقتصادي والتنمية، و ر. ك. أندرسون مدير الوكالة النروجية للتنمية وغيرهم. وشارك في الندوة ايضاً عدد من البرلمانيين والصحافيين الرائدين والأكاديميين. وكما اسلفنا لم يكن الاجتماع إلا منتدى للمناظرة تتلاقى فيه العقول ويطلع فيه الدبلوماسيون الناشئون على أساليب المهنة من خبرة الدبلوماسيين القدامى، ويلتقي فيه الاخصائيون السودانيون في المجالات الاقتصادية المختلفة مع نظرائهم لتوسيع رقعة اتصالاتهم وعلاقاتهم بهدف تعزيز العلاقات القديمة، وخلق علاقات جديدة وتمكين الوافدين إلى بلادنا من الاطلاع عن كثب على خطط السودان، ومشاكله، وانجازاته. وقد ضمنت كل حصيلة هذه الندوة، هي الأخرى، في كتاب تحت عنوان «الدبلوماسية والتنمية» قامت بطبعه دار النشر بجامعة الخرطوم.

بيد أن الدبلوماسية للتنمية لم تكن مجرد جهد فكري ونظري أو عملية علاقات عامة بل شملت أيضاً أكثر من صعيد مثل التعاون الثنائي. والتكامل الاقليمي، والمساعي الدولية لبناء نظام جديد للعلاقات الاقتصادية العالمية. وقد ذكرنا آنفا كيف أن الدبلوماسية قد سخرت لتحقيق أهداف انمائية عبر أجهزة التعاون الثنائي بين مصر والسودان مثل (قناة جونقلي) والمشاريع الزراعية المتعددة والرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعبر مؤسسات التعاون الدولي والهيئات الخيرية (إعادة توطين اللاجئين الجنوبيين). كما رأينا كيف سعت الدبلوماسية السودانية لاستثمار الموقع الذي اكتسبه السودان خاصة في أوروبا وأمريكا بعد حل مشكلة الجنوب باعتباره قطراً يدرك أولوياته الحقيقية ويسخر سياساته من أجل هذه الأولويات: الخبز بدل المدفع، والوحدة بدل الاحتراب، والتعاون مع جيرانه بدل التطاحن. وقد أوردنا نماذج لنتاج هذا العمل في علاقاتنا مع الولايات المتحدة، ونضيف إليها المانيا الاتحادية والتي أعدنا العلاقات الدبلوماسية معها في عام ١٩٧٢ بعد انقطاع دام خمس سنوات وأصبحت اليوم أهم شريك غربي للسودان في التعاون الثنائي من أجل التنمية. ومن ناحية أخرى فقد تم في هذه الفترة أول اتفاق بين السودان وإيطاليا وفرنسا في مجال التعاون التقني. وقد مهد الاتفاقان الطريق أمام التعاون في مشروعات ضخمة مثل مشروع قناة جونقلي مع فرنسا وبعض مشروعات الطرق وتعمير الجسور مع إيطاليا (طريق كسلا — هيا وجسر كوستي). كما تم التوصل إلى اتفاقيات مماثلة مع دول اوروبية أخرى ساهمت في عدة أعمال إنشائية مثل النمسا والتي

ساهمت في تزويد المضخات للعديد من المشروعات الزراعية السودانية . وبدنمارك والتي أسهمت في تطوير الزراعة في جنوب السودان والنرويج والتي لعبت دوراً هاماً في تطوير ميناء بورت سودان والنقل البحري والعمل على مد الطريق بين السودان وكينيا . أما بالنسبة إلى شريك السودان الغربي القديم (المملكة المتحدة) فإن تسوية الخلاف معها والذي اعقب مصادرة وتأميم الشركات البريطانية في السودان قد مهد الطريق أمام تعاون ثنائي إنمائي في مجالات أهمها التعليم العالي ، والتعليم العام (معلمي اللغة الانجليزية) ، وصناعة السكر ، والزراعة (طلمبات المديرية الشمالية) إلخ .

إن أهم ما في هذه الجهود الدبلوماسية من أجل التنمية هو تخطيها لكل الاعتبارات الايديولوجية . فعلى سبيل المثال ذهب السودان ، بعد تطبيع العلاقات مع الإتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في شرق أوروبا ، أول ما ذهب إلى إحياء برامج التعاون الإقتصادية مع هذه الدول : البرنامج الثقافي مع المجر (٧٣/٩/٢٦) ، والبروتوكولات الاقتصادية مع تشيكوسلوفاكيا (مايو ٧٣) والتي كان واحد من نجازاتها هو إنشاء محطة الإرسال الإذاعي الجديدة وبرتوكول التعاون الثقافي مع ألمانيا الشرقية (١٩٧٣/٦/٧) واتفاقية التعاون الإقتصادي مع الإتحاد السوفيتي (مايو ٧٣) . وقد أخذ التعاون مع المجر بالأخص بعداً جديدا . فعقب إحياء بروتوكولات التعاون الثنائي السوداني ــ المجري عقد السودان بضع صفقات هامه مع المجر في ميدان النقل (عربات السكك الحديدية) . وقد حفزنا ذلك التعاون المثمر على توجيه الدعوة لتلك الدولة لتشارك في مشروعات التعاون الثلاثي الزراعية والتي ظلت مقصورة على الدول الغربية . وفي هذا الشأن قام نائب وزير الزراعة المجري بزيارة السودان في ديسمبر ١٩٧٤ وعقد اجتماعات هامة مع وزير الزراعة السوداني وديع حبشي . وقد أبدت دولة الكويت رغبتها في المشاركة في هذا المسعى الثلاثي . وككل المبادرات الأخرى مع أوروبا الشرقية كتب لهذا الجهد الفناء نتيجة للتدهور الذي شهدته علاقاتنا مع دول الشرق في أواخر السبعينات . وبالرغم من هذا فقد ظلت علاقات السودان الاقتصادية مع الدول الاشتراكية التي لا تنتمي إلى منظومة دول شرق أوروبا (الصين ويوغسلافيا) ، أو تلك التي تنتمي إلى المنظومة وإنما تتخذ موقفاً مستقلاً (رومانيا) علاقات وثيقة . فقد ساهمت رومانيا خلال هذه الفترة . مثلاً . في ميداني النقل النهري والتشييد (مباني مجلس الشعب) . كما شمل التعاون مع الصين ميادين متنوعة مثل الصناعة (نسيج الحصاحيصا) ، وتطوير مصايد الأسماك

(بحيرة النوبة) ، والطرق (مدني ـــ القضارف) ، والزراعة (الأرز بأويل) . ومن جانبها قامت يوغسلافيا بإنعاش أسطول السودان التجاري وهو الميدان الذي ظلت تعمل فيه تقليديا منذ عهد الرئيس عبود .

السودان والمملكة العربية السعودية ودول الخليج :

ولا شك في أن أهم التطورات ذات الصلة بالتنمية في علاقاتنا الثنائية هي تلك التي شهدتها علاقاتنا مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج . فقد جاء النصف الثاني من عام ١٩٧١ كمعلم طريق هام في درب هذه العلاقات إذ ودعنا فيه وللابد أسلوب التحرش غير المجدي مع جارتنا الكبرى عبر البحر الأحمر وهي السياسة التي اتسم بها نظام مايو في سنيه الأولى وقد حلت محلها سياسة المشاورات البناءة من أجل التعاون الثنائي لمصلحة البلدين . وعقب تبادل الزيارات على المستوى الوزاري منذ سبتمبر ١٩٧١ قام الرئيس النميري بأول زيارة رسمية له للمملكة السعودية بين ٤/٣٠ و٤/٥ ١٩٧٢ . وقد ساعدت هذه الزيارة على تبديد أجواء الإرتياب التي خيمت على العلاقات الثنائية خلال العامين الماضيين حائلة دون قيام أية مساع مشتركة بل أدت إلى إيقاف مشروعات التعاون القديمة . وخلال كل هذه اللقاءات التي توجها أول اجتماع بين الفيصل والنميري كنا ندرك بأن هناك جواً من عدم الثقة لن يزيله إلا المزيد من الإتصال والتشاور . ولهذا فقد كان هدفنا في البداية هدفاً متواضعاً هو استئناف مشروعات التعاون القديمة (بين بنك السودان ومؤسسة النقد السعودي مثلاً) ، وتحسين وسائل الإتصال المؤسسي . فقد كان علينا انتظار عودة الثقة فيما بيننا قبل الشروع في أية أعمال كبرى جديدة . وكان المشروع الوحيد الجديد الذي أوليناه اهتماماً عبر تلك اللقاءات هو تعزيز شبكة المواصلات الهاتفية بين البلدين بمد الكيبل البحري عبر البحر الأحمر .

وسرعان ما ارتفعت حرارة العلاقات بالغة أوجها في منتصف السبعينات . وقد أسهمت المملكة العربية بنصيب وافر في إنماء السودان بالرغم من إجهاض بعض المشروعات التي أشرنا إليها في الفصل الرابع . وفي واقع الأمر فإن العلاقة المؤسسية بين البلدين لم يعوقها إلا التدخل والتحرش المستمر من قبل الوسطاء والوكلاء المزعومين . وإن كانت علاقاتنا مع مصر قد تعرضت لما تعرضت له بسبب التحرش الضال ودعاوى من اسميناهم «بنقابة المحامين» ، فإن العلاقة مع المملكة السعودية ما

شابها إلا تدخل «نقيب» واحد وافد، ووكيل دائم له بالخرطوم. ومهما يكن من أمر فإن واحداً من أهم الاتفاقيات التي تم توقيعها في هذه الفترة ، إن لم يكن لشيء فلدلالاتها الرمزية ، هي اتفاقية التنقيب والاستغلال المشترك للثروات المعدنية في البحر الأحمر (٧٤/٥/١٤) . وكانت السعودية قد أعلنت في غضون مناقشات الأمم المتحدة حول قانون البحار أن حدود مياهها الإقليمية تقع على بعد ٢٠٠ ميلاً بحريا . وقد صدر مرسوم ملكي يؤكد هذا (المرسوم الملكي ١٢) . وكان رأينا أن هذا القرار يمثل انتهاكاً لحقوق السودان المشروعة على البحر الأحمر. وقد نقلت رأينا هذا لوزير الخارجية السعودي عمر السقاف . واتفق كلانا على ضرورة البحث عن أسلوب دبلوماسي رزين لحل هذا الإشكال بطريقة بناءة تحفظ حقوق الطرفين ولا تعرض أياً منهما لحرج، خاصة والموقف السعودي قد أصبح موقفاً ثابتاً بعد صدور المرسوم الملكي . وبعبارة أخرى فقد كان هدفنا هو الحفاظ على حقوق بلادنا المشروعة دون تحرش وإثارة وتصعيد للخلاف خاصة والأمر يتعلق بأكثر ماتحرص عليه أي بلد ألا وهو السيادة الوطنية على أراضيها ومياهها الاقليمية .

واتفق رأيانا على الوصول لحل أمثل يحقق مصالح الطرفين دون إهدار لسيادتهما أو أبطال لمشروعية قوانينها السائدة . وهكذا اتفق الرأي على أن يتولى ممثلان سوداني وسعودي التفاوض حول الأمر لابتداع الصيغة المناسبة لتحقيق هذا الغرض . ووقع اختيار الجانب السوداني على النائب العام الدكتور زكي مصطفى الذي كان يمثل السودان في مناقشات قانون البحار في الأمم المتحدة كما اختارت المملكة الدكتور زكي يماني لتمثيلها ، والدكتور يماني قانوني بحكم تخصصه المهني . وجاءت التسوية الجديدة التي أعمل المحاميان فيها براعتهما الفنية على أساس قيام هيئة مشتركة لتنقيب واستغلال الثروات المعدنية الموجودة في قاع البحر الأحمر . وقد حددت المنطقة المشتركة المنكية بالنقطة التي يبلغ عندها عمق البحر الأحمر ألف متر على الطرفين (أعمق نقطة في البحر الأحمر تصل إلى ٧٢٥٤ مترا) . كما نص الإتفاق على اعتبار الجرف القاري والمياه الاقليمية التي تتعدى هذه النقطة ملكاً للدولة المتاخمة للبحر على جانبه . وقد تم بعد قليل تأليف هيئة استغلال ثروات البحر الأحمر بتمويل سعودي على أن يقوم السودان برد نصيبه في النفقات من عائد الاستثمار

إن المكتسبات الضخمة التي قاد لها تطور وتحسين العلاقات من دول اوروبا الغربية ، والمملكة السعودية ، ودول الخليج كانت جد كبيرة . ولا شك في أن ما

انجزناه على هذا الصعيد ما كان ليتم لولا إلتزام نهج في العمل الخارجي يقوم على الإحترام المتبادل بغض الطرف عن اختلاف مناهج الحكم والتوجهات الاقتصادية ، والجدية في التعامل مع الآخرين . وقد مهد كل هذا لتحقيق ما أسميه ، بمشروعات التعاون الثلاثي والتي تستهدف استغلال ثروات السودان الطبيعية مع المال العربي والمال والتكنولوجية الغربية . وكان مشروعا كنانة والرهد نموذجاً واحداً لهذا التعاون .

وقد ظل آيات الله الاشتراكيون ينظرون بغير قليل من الريبة لتحسن علاقاتنا بما أسموه الدول العربية «المحافظة» ، وبكثير منها إزاء تطور علاقاتنا مع الغرب . ولم يشفع للدبلوماسية السودانية أنّ تطور علاقاتها مع الجانبين لم يحملها على التخلي عن مواقف مبدئية التزمت بها أوكان عليها أن تلتزم بها . ولا شك في أن بعضاً من هؤلاء كان يرى المنحى التقدمي هو التحالف مع معسكر على حساب معسكر آخر . كما كان يرى المنحى الثوري ، على الصعيد العربي ، هو في مصادقة «القوى التقدمية» والنأي بجلدنا عن من عداها . ولم يثن كل هذا التحرش دبلوماسية تلك المرحلة لأنها كانت تدرك الثمن الفادح الذي سيدفعه السودان على صعيد التنمية . فأولويات السياسة الرشيدة في أى بلد نامٍ لا يمكن أن تكون غير التنمية والتنمية فالتنمية . ولا يمكن تحقيق مثل هذه التنمية دون مدخلات خارجية بعضها المال وبعضها التكنولوجيا . ولا سبيل لحشد هذه الفعاليات المالية والتقنية إلا عبر الحوار الدبلوماسي الرصين جاءت هذه الفعاليات عبر برامج التعاون الثنائي ، أو الدولي ، أو الاستثمار الخاص . ولا ريب في أن كل هذا يتطلب العمل الدائب لتطوير وتنسيق أجهزة التعاون الثنائية والدولية . ومن الجانب الآخر فلا مجال في عالم اليوم ، عالم التكامل الاقليمي ، والتعاون العالمي المتبادل لأية دولة خاصة الدول الصغيرة والفقيرة — أن تعربد وفق نزوات الحكام ، أو جموح العقائديين ، أو نعرات أسرى الانطباعات الذاتيه . ولم يقف جهد الدبلوماسية التنموي عند حد التعاون المشترك : الثنائي منه والدولي . فقد سعت الدبلوماسية السودانية أيضاً في جبهتين أخريين : أولها هي تجنيد الطاقات الاقليمية لتأسيس أجهزة ثابته تخدم متطلبات السودان التنموية على المدى البعيد . وثانيهما هو التعاون النشط والسعي الحثيث لإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي بهدف خلق توازن عادل في العلاقات الاقتصادية العالمية ، وهذا ما تواطأ الناس على تسميته «بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد» .

ففي الجانب الأول أدى تحسن العلاقات مع المملكة العربية السعودية وتعزيز التعاون مع الكويت ودول الخليج الأخرى (دولة الإمارات المتحدة ، وقطر ، وسلطنة عمان ، والبحرين) إلى فتح آفاق جديدة للعمل المؤسسي الدائم . وقد أشرت في الفصل الثاني والفصل الرابع إلى نماذج من المشروعات التي ساهمت فيها المملكة العربية السعودية والكويت بعد ثورة مايو مثل محطة الأقمار الصناعية ، دراسات الطرق والتخزين ، خط الانابيب (بورت سودان — الخرطوم) ، مشروع كنانة ، الفندقة (هلتون) في حالة الكويت ومثل مشروعي الرهد وكنانة ، ودعم ميزان المدفوعات ، في حالة السعودية. وهناك أيضاً إنشاء طريق هيا—بورت سودان ودراسات مطار الخرطوم في حالة دولة الإمارات (صندوق أبو ظبي على وجه الدقة) ، ودعم ميزان المدفوعات في حالة قطر . كل هذا على سبيل المثال . بيد أن أهدافنا التنموية الطامحة لا يمكن لها أن تتحقق إلا بتعبئة طاقات عملاقة وبصورة ثابته خاصة في قطر قاري بحجم السودان . وبما أن مستقبل السودان ، نفط أو لا نفط ، هو التنمية الزراعية ثم التصنيع الذي يضاعف من قيمة هذه الزراعة اتجه همنا إلى أن يكون التمويل الزراعي هو قطب الرحى في هذا الجهد التنموي الشامل . ومن هنا جاءت فكرة التمويل العربي المشترك للتنمية الزراعية بالسودان .

وتعود قصة التمويل العربي المشترك للتنمية الزراعية بالسودان إلى المحادثات التي اجريناها مع وزيري خارجية الكويت والمملكة العربية السعودية (صباح الأحمد وعمر السقاف) في الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٧٢ ومؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر بهدف الدعوة لمؤتمر للحكومات العربية بالخرطوم للتشاور حول تمويل مشاريع السودان الزراعية الطموحة . وقد حفزنا على ذلك الحماس العربي للإسهام في مشروعي الرهد وكنانة . بيد أن الرهد وكنانة لا يمثلان إلا حلقة واحدة من مشروعات كبرى أخرى في مناطق السودان الزراعية المروية والمطرية ، بجانب إمكانيات تطوير المراعي والثروة الحيوانية الضخمة في غرب السودان ، وجنوبه ، وشرقي جنوبه . كما هناك إمكانية تطوير الموارد المائية التي لم تستغل بعد مثل مشروعات أعالي العطبرة (خزان ستيت) . كان هذا هو حجم الطموح الذي حملنا للسعي للتمويل العربي المشترك للتنمية الزراعية في السودان . وكان أمامنا ، ونحن نقدم على هذه الخطوة ، تقريراً مفصلاً من وزير الزراعة وديع حبشي بعنوان «قضايا التنمية الزراعية» . وقد استهل الوزير تقريره بالإشارة للحقائق التالية :

١ — رغم أن الزراعة بمعناها الشمولي هي عصب الاقتصاد السوداني وأن أكثر من ٩٨٪ من حصيلة البلاد من العملة الصعبة يأتي من صادراتها الزراعية وأكثر من ٨٠٪ من سكانها يعتمدون ، بوجه أو آخر ، على الزراعة فما زال الطابع المعيشي التقليدي غالباً على الزراعة ، وما زالت الانتاجية دون المعدلات المقبولة بالمقاييس الحديثة .

٢ — رغم أن الزراعة توفر الحاجات الأساسية من السلع الغذائية إلا أن مستوى التغذية بين قطاعات كبيرة من السكان يعاني نقصاً مريعاً في بعض العناصر الغذائية الرئيسية .

٣ — إن ما تم انجازه في مجال الزراعة الحديثة ركز حتى عهد قريب على القطن كمحصول نقدي رئيسي ظلت تشكل حصيلته أكثر من ٦٠٪ من جملة حصيلة البلاد .

٤ — إن ما تم من تنمية زراعية محدوده لم يتم بناء على تخطيط شمولي متوازن مما تمخض عنه الكثير من عدم التكافؤ بين شتى أنواع الانتاج الزراعي .

ثم تطرق البحث للنشاطات الزراعية في كل العهود السابقة وكيف أنها ظلت تدور في حلقات مغلقة حول نفسها دون تقدير للتنسيق اللازم فيما بينها . وقد أدى هذا إلى أن يصبح «مسار التنمية الزراعية تتضارب اتجاهاته في غير ما تنسيق بين حجة الإنتاج الحيواني وانتاج المحاصيل أو الغابات وأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية» . كما أشار التقرير إلى توجه ثورة مايو نحو إلغاء كل هذه الحواجز المصطنعة حسب نص ميثاق العمل الذي يقول «أما في مجالات الاستثمارات واسبقياتها فإن السودان غني بثروته الزراعية النباتية منها والحيوانية وغني بمصادره التعدينية وهو يدخل باب التنمية الصلبة بدءاً بثروته الزراعية وتوسيعها أفقياً وتكثيفها عمودياً وزيادتها كماً ونوعاً وتوجيه الاستثمارات إلى مشروعات الري الكبرى وإدخال آلات الميكنة الحديثة والعناية بالبحوث الزراعية ورفع كفايتها على المستوى الانتاجي والوقائي وتوجيهها توجيهاً وظيفياً واستنباط أساليب توصيلها إلى مواقع الانتاج وتنظيم جماهير الزراعيين وتدريبهم ووضع خطة متكاملة للسياسة الزراعية تكثيفاً وتنويعاً وتخصيصاً .

وذهب تقرير الوزير الضافي للحديث حول برمجة هذه المشروعات واولوياتها العاجلة مثل الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ، وتحقيق أكبر فائض من الإنتاج

بهدف تصديره ، وتنويع الانتاج لتأمين الاقتصاد القومي لفكه من أسار الاعتماد على محصول نقدي واحد ، وعدالة توزيع فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين اجزاء القطر المختلفة. كما تناول في معرض حديثه عن تنفيذ هذه المشروعات المقومات الأساسية التي تواجه التنمية الزراعية مثل ندرة الاحصائيات الزراعية . قصور الخدمات من إرشاد زراعي ووقاية للحيوانات والنباتات من الأوبئة . وضمور التسهيلات الأئتمانية مما يوقع مزارعي القطاع التقليدي فريسة في أيدي المد ثنين . عدم توفر المعلومات المتكاملة عن الموارد الطبيعية حول التربة والمياه الجوفية والثروة السمكية والغابات ، القصور البشري وبالتالي ضرورة تعبئة الموارد البشرية وتطوير أدائها وتوفير الحوافز لها باعتبار أن المنتج هو العنصر الاساسي في العمل . شح المياه وضرورة تطوير موارد إضافية . القصور في أساليب وكفاية التخزين ، التمويل الخارجي لمشروعات التنمية الكبرى .

وختم وزير الزراعة تقريره ذلك بالقول آملاً في أن تستطيع وزارته المضي نحو تنمية زراعية شمولية خاصة «وإن شتات أجهزة الوزارة التنفيذيه قد جمع تحت مظلة واحدة باسم الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية» . وإن الوزارة تأمل في أن تستطيع الدبلوماسية السودانية أن تفتح لهذه التنمية آفاق أرحب بما يمكن أن تحشده لها من إسهام ومشاركة خارجية . وخلاصة كل هذا القول هو أن الدبلوماسية السودانية لم تكن تتحرك من وحي أحلام ورؤى متفردة بل كانت تعمل في تنسيق وتناغم كاملين مع الأجهزة القادرة وقدرة هذه الإجهزة بقدر إلمامها بمشاكلها . ووعيها لدورها . وإدراكها لأدوار الآخرين فما يلجأ للتحارش والتثبيط إلا « الذين لايعلمون ويؤذي نفوسهم أن يعمل الآخرون » .

ومهما يكن من أمر فقد بعثنا في أعقاب لقائي نيويورك والجزائر في الرابع من ديسمبر ١٩٧٣ برسالة إلى كل من وزراء خارجية السعودية والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد فيها فحوى ما دار في ذينك اللقائين. كما بعثنا برسالة مماثلة إلى مساعد الرئيس السادات الدكتور سيد مرعي . ولم تكن رسالتنا لمصر أمراً إجرائياً ، أو مجاملة دبلوماسية خاصة ومصر ليست بواحدة من مراكز الثقل التمويلي في العالم العربي كالدول التي اتجهنا إليها . كان الدافع وراء تلك الرسالة المحررة لسيد مرعي هو إشراك مصر (التي كنا بصدد وضع الخطط للتكامل الاقتصادي معها ، والبدء في تحديد البرامج المشتركة بيننا وبينها والتي تكفل . فيما

تكفل ، أمن مصر الزراعي) معنا في هذا الجهد منذ بدايته . وما مضت بضع أسابيع حتى جاءت الردود متتالية بالإيجاب من كل هذه الدول السعودية (٧٣/١٢/٢٣) دولة الإمارات وقطر (٧٤/١/١٠) . وقد ألحقت الأخيرة مع ردها أسماء ممثيها في احتماع الخرطوم . وجاء في رد الكويت الذي بعث به سفير السودان إبراهيم محمد على في ٧٣/١٢/١٥ ما يلي : «قمت اليوم بتسليم الرسالة إلى الشيخ صباح الأحمد . . . وذكر أن هذا الأمر قد سبق وتناقش فيه مع الدكتور منصور خالد بالجزائر وقال إنه سيعرض الموضوع على مجلس الوزراء الكويتي في جلسة الأحد ١٦ الجاري وأن الكويت ترحب بهذا المشروع وترحب بعقد الإجتماع في الخرطوم وأنه سيبرق بالموافقة بعد جلسة مجلس الوزراء» .

وبدلاً من برقية الموافقة من الكويت تسلمنا رسالة من الشيخ صباح باقتراح بديل أعده وزير مالية الكويت عبد الرحمن العتيقي ، وهو صديق قديم ووفي للسودان . وقد اقترح العتيقي أن يسبق عقد هذا المؤتمر تكليف الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقيام بمسح كامل للتنمية الزراعية بالسودان بهدف وضع خطة رئيسية موجهة تنفذ وفق جدول زمني محدد وتصبح هي مناط التمويل العربي . كما اقترح بأن ينشأ ، فيما بعد ، صندوق دائم لا يعتمد فقط على رأس ماله العربي بل يسعى للحصول على مشاركات من القطاع الخاص العربي وغير العربي ، والدول الصديقة ، والمؤسسات الدولية . وبلاشك راقت لنا جدية الاقتراح وعمليته . وحال تسلمنا الاقتراح بعثنا بالرسالة التالية في ٧٤/١/١٩ لكل من وجهت إليهم الدعوة للمشاركة في اجتماع الخرطوم :

الخرطوم في ١٩ يناير ١٩٧٤

أخي

تحياتي

الحاقاً لخطابي لكم بتاريخ الثالث من ديسمبر ١٩٧٣ حول اقتراحنا بلقاء في الخرطوم تتدارس فيه كيفية معالجة التنمية الزراعية وتصنيع مشتقاتها إيماناً منا بأننا معاً

عملث الإمكانيات والطاقات التي تؤهلنا لأن نكون مصدر إمداد عالمي للأغدية

يسرني أن أنقل إليكم أنني تلقيت ردوداً بالموافقة من كل من الشقيقات الكويت السعودية ودولة البحرين كذلك تلقيت اقتراحاً من الشقيقة الكويت تتكليف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للبدء فوراً في اتخاد الخطوات اللازمة لإعداد دراسة فنية واقتصادية للمشروع يستعان فيها بالمنظمات التابعة للجامعة العربية وببعض البيوتات الاستشارية العالمية ، على أن تحدد مدة قصيرة للصندوق لإعداد الدراسات الأولية التفصيلية للمشروع ، ومن ثم تجتمع الدول العربية الراغبة بالدخول في هذا المشروع لتحديد نسبة مساهمته .

ولقد طلبت الكويت — بالفعل — من وزير المالية والنفط الكويتي أن يبدأ ببحث هذا الموضوع مع رئيس مجلس إدارة الصندوق كما سيقوم وزير التجارة السوداني بموالاة البحث مع الصندوق في الأسبوع القادم .

وإنني إد أنقل إليكم هذا إنما آمل في أن تصلنا مباركتكم للاقتراحين حتى نستمر في إكمال الاستعدادات للقاء الذي نقترح ، والذي قد يتأجل قليلاً عن موعده لسابق .

ولك — أخي — تحياتي وودي ،

د . منصور خالد
وزير الخارجية

وكان كل هذا الجهد يتم بتنسيق كامل وفعال مع وزارة التخطيط والزراعة من قبلهم وهو تعاون لم تشبه حساسيات التحاسد ، أو التقحم ، أو ابهام خطوط الوحدات والمسئوليات بين الدوائر الحكومية المختلفة . وانطلاقاً من هذا الفهم فقد أبرقنا في ١٩٧٤/١/٢٢ وزير الدولة للتجارة بوزارة المالية والإقتصاد الوطني (الشيخ حسن بليل) والذي كان في زيارة للكويت يومها للإتصال بوزير المالية الكويتي للتعرف عزيد من التفصيل على مغزى توجهه ، والاتصال بالصندوق العربي لوضع بصمات النهائية على مشروع الدراسة .

وقد أوصح الوزير العتيق لوزير التجارة السوداني بأن تكون نقطة الارتكاز في

هذا العمل هو دراسة متكاملة يقوم بها صندوق الإنماء العربي وهو مؤسسة عربية تجمع كل البلاد المعنية بهدف تحديد المشروعات والاحتياجات المالية لتنفيذ كل منها . ومن ثم تقدم الدعوة للإسهام المالي من كل طرف لكل مشروع يراد تنفيذه . وضرب العتيق مثلاً بمشروع أنابيب البترول في مصر إذ بدأت الفكرة عام ١٩٦٦ ولم تظهر إلى الوجود إلا في عام ١٩٧٢ حين أعدت الدراسات اللازمة وعرضت على الدول . وقد ساهمت في المشروع بالفعل الكويت ، وقطر ، ودولة الإمارات ، ومصر . وتم الإتفاق بين الوزيرين ، عقب هذا الإجتماع ، بأن يقوم رئيس الصندوق الدكتور صائب جارودي بزيارة السودان في النصف الثاني من فبراير ١٩٧٤ .

وبالفعل إلتزم الصندوق العربي بالجدول المضروب وتم إكمال الدراسة في غضون عام ١٩٧٤م بأيدٍ سودانية وعربية . وقد أسلفنا الإشارة لرئاسة المرحوم حمزه ميرغني لفريق البحث وتعاون كثر من الخبراء السودانيين معه . وأصبحت هذه الدراسة في محور العمل لخلق الهيئة التمويلية والتي عرفت فيما بعد بالهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي . وما كان ميلاد الهيئة بالأمر السهل . فقد اعترضت بعض الدول على قصر جهد الهيئة على التنمية الزراعية بالسودان ، كما أصر بعض آخر على أن لا يكون مقر الهيئة بالخرطوم . وخاضت الدبلوماسية السودانية معركة شائكة مع بعض أصدقائها الأقربين وتم لها النصر لوقوف أغلب الدول المشاركة والممولة بجانب السودان وما شذت عنها واحدة بما في ذلك ليبيا والعراق . وقد أكد الوزير الكويتي بأن المبادرة في الأساس مبادرة سودانية وإن السودان هو أكثر البلاد العربية تأهيلاً ليكون مستودعا لغذاء العرب . كما أكد الجميع بأن البرنامج برمته لا بد أن ينظر إليه كعنصر أساسي في استراتيجية الأمن الغذائي العربي .

وما وقف جهد السودان لتشجيع الاستثمار العربي عند حد التعبئة المخططة وإنما صحبه أيضاً العمل على توفير كل الضمانات اللازمة التي توفر الأرضية الصالحة للاستثمار . وفي هذا الشأن قام السودان بتبني اقتراحات شروط تأمين حرية انتقال رأس المال العربي بين البلاد العربية وتشجيع الاستثمارات في اجتماع المجلس الاقتصادي العربي (الدورة ١٩) بالقاهرة بين ٣ - ٦ ديسمبر ١٩٧٤ . وقد مثل السودان أيضاً وزير التجارة حسن بليل . وعقب ذلك الاجتماع كان السودان أول الدول العربية التي وافقت على تعديل المادتين ٣ ، ٦ من اتفاقية استثمار رؤوس

الأموال العربية بتصديق رئيس الجمهورية على توصيات مجلس الوزراء حال عودة الوزير السوداني من مصر. ويمثل ذلك الإجتماع واحداً من المعالم الهامة ليس فقط في طريق التعاون الاقتصادي العربي بل وفي طريق الاستثمار العربي في السودان إذ أن المؤتمر قد افرد قراراً خاصاً حول استثمار المال العربي في السودان.

وكان هذا البرنامج هو نقطة انطلاق أخرى لنا لنعطي مدلولاً حيا لواحد من شعاراتنا ألا وهو تعاون الجنوب الجنوب. فالنظام العالمي الجديد الذي بشرنا به يقوم على قطبين: تعاون الشمال والجنوب على أساس جديد تعالج فيه موازين التجارة العالمية المختلة، ويتوفر فيه تدفق المال والتقنية المناسبة عبر قنوات ثابتة، وتعاون الجنوب ــ الجنوب تأكيداً لمفهوم الاعتماد على الذات. وقد اردنا ان نضع مشروعنا التنموي الرئيس على المحك. وكان العالم، يومها، ولما يخرج بعد من ازمة الطاقة يعيش أزمة أخرى ألقت بظلالها الكثيفة الكالحة عليه. فإن كان عام ١٩٧٣ هو عام أزمة الطاقة فإن عام ١٩٧٤ هو عام أزمة الغذاء خاصة بعد فواجع المجاعات في أفريقيا السهلية آنذاك. وقادت تلك الأزمة إلى دعوة الأمم المتحدة لمؤتمر عالمي هام بمدينة روما في نوفمبر ١٩٧٤. وجاء في البيان الأخير لذلك المؤتمر أن مشكلة المجاعة التي يعانيها الإنسان منذ بدأ التاريخ «قد أخذت الآن بعداً جديداً وأصبحت أكثر إلحاحاً ولا يمكن معالجتها إلا عبر عمل عالمي منسق وواسع النطاق». وقد حدد المؤتمرون هدفاً تسعى الإنسانية لتحقيقه قبل حلول عام ٢٠٠٠ هو إنهاء المجاعات ومشاكل سوء التغذية. كما حدد لتنفيذ هذا البرنامج عقد من الزمان أي عام ١٩٨٥ (وما اتعسها إنسانية تلك التي حل عليها عام ١٩٨٥ (التاريخ المضروب) لتجد نفسها في واحدة من أكثر مشاكلها الغذائية مأساوية). وعلى كل فقد أكد المؤتمر أيضاً على ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة للبرامج التي من شأنها زيادة الإنتاج الغذائي في الدول النامية ورفع الحد الأدنى للنمو الزراعي في تلك البلاد إلى ٤٪ وقد احتل اسم السودان مكاناً بارزاً في قائمة الدول التي تملك الإمكانيات الحافلة للقيام بهذا الدور.

وبالطبع ما كان لجهدنا في روما أن يقف عند حد تبادل الثناء على اهتمام العالم ببلادنا، أو الظن بأن افتتاحيات الصحف في الخرطوم ستحقق المعجزة. ومن الجانب الآخر كان لابد لنا من إدراك الرابطة العضوية بين ما تقرر في روما وما تقرر في الكويت. ولأجل كل هذا وجهنا الدعوة إلى ندوة عالمية أخرى بالخرطوم احتربا

لها موضوع ماذا بعد روما ؟ . وكشأن ندوتنا الأولى حول الديلوماسية والتنمية حرصنا على أن يشارك في اجتماع الخرطوم كل صناع القرار على المستوى الإقليمي والدولي في ميدان الزراعة والتخطيط الزراعي . وهكذا وفد للخرطوم رئيس برنامج الغذاء العالمي (فراسيسكو أكينو) ، ونائب مدير منظمة الفاو (سرتاج عزيز) ، ورئيس منظمة التنمية الزراعية العربية (كمال رمزي ستينو) ، والسكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا (رتشارد قاردنر) ، والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية (وليام أتيكي) ، والأمين العام لمنظمة الوحدة العربية الاقتصادية (عبد العال الصكبان) . وتأكيداً ، كما أسلفنا ، لإعطاء مضمون لتعاون الجنوب — والجنوب حرصنا على مساهمة أكثر دول العالم الثالث تطوراً في ميدان الأمن الغذائي (الهند والباكستان) في تلك الندوة . وقد جاء تمثيلهما على مستوى رفيع : مثل الهند وزير الزراعة جافجيفان رام ومثل الباكستان مالك خاندا مستشار رئيس الوزراء بوتو لشئون الزراعية . ومن نفس المنطلق جاء حرصنا على مساهمة مصر — التكامل في تلك الندوة وقد مثلها وزير الزراعة الدكتور عثمان بدران . كما وفد إلى السودان بجانب كل هؤلاء ممثلو وكالات التعاون الإنمائي كالصندوق الكويتي ، السوق الأوروبية المشتركة ، الوكالة النرويجية للتنمية ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، البنك الدولي . وشارك في الاجتماع أيضاً عدد من رجال الأعمال وممثلون للمؤسسات الاقتصادية مثل (ENI) من إيطاليا ، وبنك تشيس مانهتان وأفرو بزنس كاونسل من الولايات المتحدة ، وشركة سوقريا من فرنسا .

وكان محور الحديث في تلك الندوة هو خطة التنمية الزراعية السودانية والتي قدمها وزير الدولة للزراعة الدكتور حسين إدريس بجانب واحد من أهم الخبراء العرب الذين شاركوا في إعداد الخطة الزراعية الموجهة (الدكتور خالد تحسين) . وما كان للحوار ، في مثل هذا التجمع وبهذا المستوى ، إلا أن يكون حواراً عمليا حول وسائل التنفيذ ، ومعوقات التطبيق ، والمدخلات الضرورية لإنجاح الخطة ، ومدى عملية بعض جوانبها في الإطار الزمني الذي حدد لها . ولا شك في أن التفاعل الفكري بين هذه المجموعة من الخبراء وصناع القرار الدولي والاقليمي مع صناع القرار والمنفذين في الخرطوم كان تفاعلاً مثريا . ومرة أخرى ضمنت كل وثائق هذه الندوة ومقرراتها في كتيب قامت دار النشر بجامعة الخرطوم بطبعه وعله مازال راقداً في أضابير إحدى الوزارات شأنه شأن الكثير من الدراسات والتي لم يعد لها مكان في

عهد الحكم بالخيره . وعلى كل فإن مثل هذه الدراسات والتي تتكامل مع العمل لتنفيذي الذي أشرنا إليه (فكلاهما لا يغني عن الآخر) هو جوهر التعاون الدولي بين الشمال والجنوب ، والجنوب والجنوب إن كانت الكلمات تعني شيئاً أبعد من الشعارات .

أما على صعيد إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي فقد ظل السودان يسعى مع إخوته في العالم الثالث من أجل خلق نظام اقتصادي عالمي جديد . وهدفت تلك المساعي إلى تحقيق تعاون إيجابي قائم على مبدأ المساواة ، واحترام السيادة ، وإنهاء التطفيف في موازين التجارة الدولية . ولا شك في أن هذا العمل لا يتم إلا عبر مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية العالمية مثل اتفاقية بريتون وودز (أي إعادة تنظيم المؤسسات المالية العالمية) ، واتفاقيات السلع والتجارة ، وإعادة هيكلة المنظمات الدولية ، والدفاع عن حقوق الدول النامية في الحفاظ على مصادر ثرواتها الناضبة ، وتوثيق مجالات التعاون بين هذه الدول في أطر ثابتة مستديمة . وما غاب السودان عن أية واحدة من هذه المحافل بل كان في الطليعة في بعضها . فقد كانت الدبلوماسية السودانية جزءاً من الوفد العربي الذي ذهب يدافع عن القرارات العربية النفطية أمام مؤتمر القمة الأوروبي في كوبنهاجن في نهاية عام ١٩٧٣ . وكانت الدبلوماسية السودانية على رأس لجنة السبعة التي جابت بلاد العرب من أقصاها إلى إقصاها لترسي قواعد التعاون العربي الافريقي حتى توج بإنشاء المصرف العربي للتنمية الافريقية بالخرطوم . وكانت الدبلوماسية السودانية تبتدر القرار مع الجزائر في الاجتماع الخاص الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أقر بيان النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكانت الدبلوماسية السودانية تقود الحملة الضارية لإعادة هيكلة الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك وخاصة إزاء موقف بعض الدول الغربية والشرقية ضدها .

ولم يكن الحضور السوداني في كل هذه المحافل حضوراً مراسمياً بل عبر مبادرات محددة مثل مقترحات أطر التعاون الافريقي الاوروبي التي قدمت لمؤتمر ابدجان الاقتصدي والتي أقرها مؤتمر القمة العاشر للمنظمة الافريقية في مايو ١٩٧٣ تحت إسم إعلان أبدجان . ويعتبر ذلك الإعلان بداية ميلاد الحركة التكاملية الاقتصادية بين الدول الافريقية . وقد تقدم السودان في ذلك الاجتماع ، عبر رئيسه ، باقتراحه بوضع برنامج محدد لتنفيذ الإعلان الافريقي السياسي والاقتصادي . ومثل قتراح



مع زكي يماني وسفيري السودان و[illegible]
خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ١٩٧٤

السودان في مؤتمر القمة العربي بالجزائر (الدورة السادسة) حول التعاون العربي الاوروبي باختيار مشروعات محددة في ميدان الطاقة والزراعة كنماذج لهذا التعاون (كان في ذهننا خطة السودان للتنمية الزراعية). وقد وجه المؤتمر بتكوين لجنة من أحد عشر عضواً على مستوى الوزراء من بينهم السودان. وعقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها بالقاهره في ١٩٧٤/٥/٢١ حيث تقدم السودان في إطارها بعدد من المشروعات الزراعية المحددة خاصة في مجال الثروة الحيوانية. وإن كانت هذه المشروعات تقع في باب التعاون بين الشمال والجنوب فإن جهدنا الأكبر في ميدان تعاون الجنوب — الجنوب هو العمل على خلق أطر للتعاون العربي الافريقي مما أشرنا إليه. ونضيف إلى ذلك اقتراح السودان الذى أقرّ بتكوين شعبة للعلاقات العربية — الافريقية في الجامعة العربية، وعقد مؤتمر قمة عربي أفريقي كل عامين لمراجعة مقررات الأجهزة الوزارية والتنفيذية.

السنوات الحاسمة

إن كان عاما ١٩٧٥ — ١٩٧٦ هما العامان الحاسمان في سياسة السودان الداخلية (بداية الرحلة الطويلة في متاهات الفساد والاستبداد) فإن عام ١٩٧٨ هو العام الحاسم في انفراط عقد الدبلوماسية السودانية. لقد بدأ عاما الحسم، على الصعيد الداخلي، كما أشرنا، بضربة النميري الأولى لجهازه التنفيذي منتصراً لزمرة القصر المفسدة وساعياً يومها إلى أن يكسب الأمر ثوباً ايديولوجيا هو «حاكمية التنظيم». وما افتقد النميري النصراء في تلك المعركة. وجاء العام الذي يليه ليشهد بداية تكريس السلطة في تعديل المادتين ٨٢ و٨٣، بدعوى الحفاظ على مكتسبات الثورة بعد محاولة انقلاب ٥ سبتمبر من ذلك العام. وما افتقد النميري النصراء في تعديله ذلك من أجل ما حسبوه أهدافاً سامية. وقد أصبحت هذه التعديلات ذريعة لكل تجاوزات الرئيس. ومضى النميري في رحلته المضنية حتى انتهى به المطاف إلى تحطيم المؤسسات، مستخدماً نفس المادتين المعدلتين، فقضى في ضربات ثلاث على الحكم الاقليمي في الجنوب، فالقضاء ثم الجيش. وجاء دور الاتحاد الاشتراكي الحاكم الفاعل والذي حذر الوزراء من الإتصال به، وبعضهم ما زالت ترن في آذانه تقريعات يناير ١٩٧٥ حول التنظيم الذي «يتعالى» على كل تنظيم. كان الإنذار للوزراء هذه المرة بالابتعاد عن من أسماهم الرئيس «ناس الاتحاد الاشتراكي».

كبح جماح التجاوزات الرئاسية

لقد ظل النميري يعمل حتى عام ١٩٧٨ ضمن نطاق معين على الصعيد الخارجي. وكان دوماً يلجأ إلى مستشاريه الدبلوماسيين للارشاد والتقصي. وإلى جانب دور وزراء الخارجية المتعاقبين في تلك الفترة (بدرجات متفاوتة من الفعالية) كانت هنالك أسباب أخرى لهذا الانضباط الأدائي من جانب النميري. فمن ناحية كان عليه أن يتظاهر بالالتزام اللفظي، على الأقل، بالقضايا التي تبناها ظاهرياً في محاولته استيعاب قوى المعارضة المختلفة مثل المهدي والهندي. وكان لهذا أثره في التخفيف من غلوائه في تناوله لبعض القضايا مثل العلاقة مع ليبيا، والتأييد لسياسات السادات خاصة، قضية كامب ديفيد، والعلاقة مع اثيوبيا، والإبقاء على قدر من عدم التحيز بين الدول العظمى كما كانت هناك أيضا بعض العناصر الكابحة لتطرفه في العداء نحو بعض هذه الدول التي كاد يصبح عداؤه لها عداء بيولوجيا مثل الأتحاد السوفيتي. وكان أبرز هؤلاء بدر الدين سليمان. ولا شك في أن هناك آخرين كانوا يشاركون بدر الدين الرأي إلا أنهم ما كانوا ليجسرون على مجابهة الرجل إلا في أيام السعد، فرئيسنا أصبح كابن ماء السماء له أيام سعد يهش فيها في وجوه الناس وأيام نحس لا تقربه فيها الرعية. ومن العناصر الكابحة أيضاً لجماح النميري، في تلك الفترة، كان هناك نائبه الأول عبد الماجد حامد خليل ورئيس جهاز الأمن عمر الطيب. فقد سعى كلاهما للحد من غلوائه خاصة في عدائه لإثيوبيا. وكان كلاهما يدركان فداحة الثمن الذي يدفعه السودان بافتعال هذه المعارك، فايديهما — أكثر من غيرهما — على النار.

لقد اتيحت للنميري في سني حكمه الخمسة عشر فرصاً عديدة للانفتاح على العالم الخارجي. وكان من المفترض، أن توسع هذه الخبرة من آفاقه وتزوده بإدراك واعٍ للدبلوماسية وقيودها. ولا شك في أن السياسي الذي لا يدرك قوة (أو ضعف) مركز انطلاقه الداخلي وهو يندفع في مغامرات خارجية يفعل هذا على مسؤوليته. بيد أن جنون العظمة وكل ما يتبعه من غرور قد حمل النميري على الظن بأنه قد تفقه في السياسة الخارجية وأن بوسعه أن يدير مؤسساتها بمفرده ليرتكب في الخارج، نفس الأخطاء التي ارتكبها في الداخل. ولم يفتقر النميري إلى متزلفين يدعمون نظرته هذه إلى نفسه: ليس هذا فحسب بل اخذ النميري يستخدم في تعامله الخارجي نفس

الأدوات التي يستخدمها في الداخل : التقريع ، والاساءة ، والنقد اللاذع لخصومه . وبما أن النميري قد وضع كل مؤسساته السياسية والفنية (المدني منها والعسكري) على الهامش وأقصى مستشاريه (الوزراء والدبلوماسيين) عن الحلبة ، أصبح أكثر اعتماداً واتكالاً على الصحافة وكتبة الديوان . وهكذا دخل السودان في مرحلة جديدة من الدبلوماسية هي دبلوماسية مكبرات الصوت ووكالات الإعلام . وانضم إلى هذه الكوكبة متصيدو النفوذ والثراء أمثال عدنان الخاشقجي . وما كان الخاشقجي ببعيد عن هذا الميدان من قبل كما أوردنا في الفصل الرابع .

التيه

بنجاح النميري في «تحرير» نفسه من عبء المؤسسات ، و«قيود» البيروقراطية الدبلوماسية أصبح في وسع زمرة القصر أن تسرح وتمرح ، بلا رقيب أو حسيب في ميدان العمل الخارجي كما سرحت ومرحت في الميدان الاقتصادي . ولم تكن الزمرة وحدها في هذا الشأن فقد حملت معها متصيدي الثراء والنفوذ والذين أرادوا أن يكون السودان — بلد المليون ميل مربع — معبرهم إلى النفوذ بعد الثراء . ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة الخارجية في متناول الجميع ، وأصبح النميري أكثر جموحاً في سياسته الخارجية منه في سياساته الداخلية .

وكما هو متوقع فقد كان عدنان خاشقجي واحداً من متصيدي النفوذ هؤلاء . وقد أشرنا في الفصل الرابع إلى محاولاته التأثير على السفراء ومتاجرته بقضية القدس . أما الآن في عهد «تحرر» الرئيس من مؤسساته (عصر ما يسميه النميري بدبلوماسيته التنموية التي تنفذ بحذافيرها) فقد أراد الخاشقجي أن يشارك أيضاً في صنع القرار الدبلوماسي . وكانت أولى جهوده في هذه الفترة «التنموية» الميمونة هو القيام بدور الرسول ، نيابة عن الرئيس النميري ، لإعداد زيارته المرتقبة إلى إسبانيا حاملاً معه رسالة خطية إلى الملك خوان كارلوس . وكانت الزيارة بلاشك مدخلاً طيباً ليتحدث الرسول ، فيما يتحدث ، عن الصناعة الإسبانية خاصة صناعة السلاح وهذا هو بيت القصيد . ولم يكن النميري بحاجة إلى وسيط لترتيب رحلته إلى إسبانيا خاصة وقد افتتح السودان قبيل هذه الزيارة سفارة دائمة في مدريد وانتقى لها واحداً من سفرائه المتمرسين .

وقد تبع هذه الزيارة ، والتي بشر أهل السودان بأنها بداية لتعاون تنموي مثمر بين البلدين (ولا شك في أن اسبانيا قادرة على هذا) مشاورات عديدة حول استيراد الأسلحة من اسبانيا . وبصرف النظر عن العلاقة بين التسليح والتنمية إلا أن الحر لم ينجز وعده ، فعدنان يبيع ولا يمول . فكان لا بد من انتظار من يقوم بسداد فاتورة هذا السلاح . وللسودان مصدران لتمويل التسليح : الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية . أما الأولى فلا مكان لاستغلال دولاراتها في شراء العتاد الحربي من اسبانيا . فأهل الدار أولى بالمعروف ، وأهل الدار هم صناع السلاح في جورجيا وكاليفورنيا . بقيت المملكة التي لا تصنع السلاح .

وشاء القدر الساخر أن تستجيب المملكة لمطالب أهل السودان عقب حادثة الغارة المهينة على أم درمان . وما كان الموقف آنذاك ليحتاج إلى عناء كبير أو خبرة عسكرية للتعرف على احتياجات الجيش . فأوجه النقص في إعداد الجيش واضحة للعيان : أجهزة الإنذار المبكر ، وأجهزة المطاردة ، وأجهزة الدفاع الجوي . وبلاريب فإن جيش السودان كان أدرى من غيره بهذه الحقائق التي لا خفاء فيها . فما الذي فعله الجندي الأول وجيشه في محنة، وبلاده تعاني مهانة الاعتداء العابر الذي لم يملك له ردا ، وأمامه قائمة مدروسة بمطالب ضباطه . طلب الجندي الأول من رجاله ومستشاريه أن يطرحوا هذه القائمة جانباً وأن ينفقوا العون السعودي في شراء المعدات الاسبانية . ويظن المرء بأن لهذه المعدات صلة ، قريبة أو بعيدة ، باحتياجات الجيش العاجلة (الدفاع الجوي) إلا أن الواقع كان يقول بغير هذا ، فالمعدات هي ناقلات الجنود البرية ، واللنشات النهرية . فهذا ما تنتجه اسبانيا ، وهذا ما تعاقد عدنان عليه ، وهذا ما يوفر العمولة المناسبة . ولتذهب أولويات الجيش إلى الجحيم وبالطبع ما رضي أهل الجيش بهذا ، فجاءهم الرد المعروف : هذا هو ما يريده السعوديون أصحاب المال تماماً كما قيل لهم عندما حملوا على شراء المباني الجاهزة. ولم تنطل الفرية على الكثيرين الذين يلمون ببواطن الأمور. فقد سمعوا مثل هذا من قبل حول قرض المليوني دولار التي قيل إنها لن تسترد فردت فوائدها مضاعفة . وسمعوه حول مصفاة بورت سودان فخسر السودان ما أرادته مؤسساته ومؤسسات أشقائه فيما ظلت المصفاة المزعومة التي «يريدها السعوديون» حجراً يرمز إلى الخيبة . وسمعوه عن ميناء سواكن التي «أرادها السعوديون» جزءاً من الدفاع عن البحر الأحمر ، كما ادعى النميري ، فجاء رئيس الصندوق السعودي ليقول للناس

القول الفصل وهو كذب الإدعاء العدناني ــ النميري بإسمهم. وسمعوه حول صفقة الحيروس والتي لاحقها وزير القصر إلى جدة ليضمن تحويل المبلغ كاملاً عند التوقيع على العقد لأن هذا هو «ما يريده السعوديون» حسب قوله فأوقفه عند حده مندوب وزارة المالية السعودية. إن الذي «يريده السعوديون» فيما يدعي النميري هو الذي يريده عدنان، في واقع الأمر. ولعل هذا هو السبب في أن النميري ظل دوماً يحول بين مسؤوليه العسكريين من الإتصال المباشر مع رصفائهم في وزراة الدفاع السعودي للحديث المباشر حول مطالب جيش السودان. فلو فعل لأتيح لهؤلاء المسؤولين أن ينقلوا الحقائق لأولئك الرصفاء، وأن يعلموا منهم الحقائق تماماً كما علمناها حول القرض السعودي في لقاءاتنا مع المرحوم السقاف، وكما عرفها وزير الصناعة موسى بلال حول المصفاه في لقائه مع زكي يماني، وكما عرفها وزير المالية عثمان هاشم عبد السلام حول نقل الخام من وزير المالية أبي الخيل. ولذا فقد ظلت كل الاتصالات حول الأسلحة تتم عبر عدنان تدعمها رسالة خطية من النميري يحملها البهاء. فما الذي يملك السعوديون فعله إن كانت هذه هي رغبات أهل السودان، وأولويات أهل السودان كما يعبر عنها أكبر رأس في البلاد.

وهكذا مضى النميري في صفقته الاسبانية ولم يحل بينه وبين ذلك حتى المرض. كان النميري موعوكاً في داره ولذا ألغيت جميع مقابلاته، حتى مع وزرائه. إلا أن المرض الذي حال بينه وبين استقبال الوزراء لم يمنعه من لقاء مبعوث عدنان وصهره عبد الرحمن الأسير في داره لوضع البصمات النهائية حول الصفقة. فكان لعدنان ما أراد، وكان للمنتفعين من حوله ما أرادوا. أما جيش البلاد فلم يبقَ له الا لعق الأصابع.

وما كانت هذه هي المحاولة العدنانية الأولى للتأثير على السياسة الخارجية في هذه الفترة المباركة. ففي يونيو ١٩٧٧ سعى الخاشقجي إلى استخدام ثقل السودان السياسي لكيما يعين واحداً من أصدقائه في محنته. ففي أثناء زيارة الرئيس النميري للصين (وهي الزيارة التي حل عليها فيض البركات من أدعية الحفظ والتحصين لرئاسية) والله خير حافظا انبأني لدى وصولي إلى بيكين سفير السود ن مبارك رحمة بأنه تلقى محادثتين هاتفيتين من عدنان الذي يسعى للحديث مع النميري على عجل وكانت فحوى رسالة عدنان هي أن يُضمِّن الرئيس في خطابه فقرة يدين فيها الانقلاب الذي وقع في سيشل في اليوم الأسبق باعتباره انقلاباً شيوعياً

بدعمه السوفييت. وطلبت من السفير إبلاغ هذه الرسالة بنفسه الى الرئيس.

وما أن تلقيت النميري تلك الليلة، حتى طلب مني أن أضيف إلى الخطاب الذي كنت بصدد إعداده فقرة تورد ما قال به عدنان. وهنا نقلت للرئيس ما أعرفه عن سيشل وعن انقلابها. حدثته بأن النزاع بين منشم الرئيس الذي أطيح به، وربيبه الرئيس الحالي نزاع قديم بين زعيمي مليشيات. وقلت له بأنني لا أظن بأن للسوفييت ناقة أو جمل في هذا الانقلاب، وإن كان هناك ما يفيد بأن تنزانيا قد مدت يد العون لريني. ولهذا فمن الخير بأن لا ندلي بدلونا في هذا الأمر. وظننت أن في هذا ما يكفي إلا أن النميري قاطعني بقوله: «ومن أين لك هذا؟» وكأن واجب وزير الخارجية ليس هو الإلمام بما يدور حوله، وأن ينصح رئيسه. وهنا ظننت أن من الخير أن أجابهه بما لا يريد سماعه قلت: «إن قصة التدخل السوفيتي في سيشل لا يمكن أن تكون صادرة إلا من رجل كعدنان بحكم صداقته مع منشام والذي ملكه الضياع في الجزيرة التي يسمونها الفردوس. ولا شك في أن الرجل حريص على سلامة أملاكه أكثر مما هو حريص على صراع القوى الدولية. فصمت الرئيس غاضباً، وبالطبع لم يرد ذكر للسيشل في خطابنا. وبعد سنوات من زيارة الصين شاءت المقادير أن يتأكد حدسي حول علاقة الخاشقجي بمنشم حيث ورد إسم الأول في تقرير اللجنة التي أقامتها الأمم المتحدة للتحقيق في محاولة الانقلاب المضاد الذي دبره الثاني ضد ريني بوصفه الشخص الذي قام بشراء لأسلحة لمنفذي الانقلاب. وبالرغم من أن لاجئي سيشل المناصرين لمنشام قد أعربوا عن عدم اعتقادهم بأن عدنان قد شارك اشتراكاً فعلياً في تلك المحاولة إلا أن بعض المرتزقة الذين تورطوا في الانقلاب قد أفادوا بأن الأسلحة التي استخدمت في محاولة الغزو قد حصل عليها زعيم الانقلاب الكولونيل مايكل هورز (الملقب بالمجنون) بواسطة عدنان (ويكلي رفيو — نيروبي ٨٤/٦/١٥). وكان واضحاً أن عدنان لم فعل هذا حباً في منشم وإنما حرصاً على استرداد مركزه في الجزيرة، ومنتجعه في بوفلون، ومرفأ يخته في (ماهي) وقد صادر ريني كليهما.

وأثير موضوع تورط عدنان في محاولة الانقلاب تلك مرة أخرى عندما أدلى قائد الشرطة الكينية جرميا اودين اوديدي بإفادته أمام لجنة التحقيق مع الوزير الكيني تشارلس نجونجو. وقد كانت اللجنة آنذاك تنظر في ملابسات إصدار تراخيص استيراد الأسلحة إلى كينيا. وفي هذا الشأن لم يكتف الشرطي الكيني بالإشارة إلى

حتمـالات غزو السيشل وإنما أضاف كيف أن بعض كبـار المسؤلين الكينيين ومنهم نجونجو قـد قدموا له الخاشقجي باعتباره رجلاً ذا شأن وطلبوا من مكتب الأسلحة والجمارك تقديم كل عون ممكن له من أجل الحصول على رخص استيراد الأسلحة إلى كينيا» . إن أفجع ما في هذه القضية هو انعكاسها على السودان ، بصرف النظر عن التفصيلات . فلا أخال أحداً من أهل السودان والذي عانى من مكائد امرتزقة في حروبه حتى جعل منهم عبرة في محاكمات مشهودة — سينتهي به المطاف إلى أن يرضى رئيسه لنفسه بان يقف في صف واحد مع المرتزق (مايكل المجنون)

النطاسي البارع والقبعة اليمنية

بيد أن عدنان خاشقجي رجل أكبر من الحياة . فهو يسعى وراء مقاصد يصعب منالها على الكثيرين . فهو دوماً وراء الصيد الكبير . ولذا فلا عجب إن تخير لتحقيق مقاصده هذه الرؤساء والأعيان ليصل عبرهم إلى الملوك والبابوات . وتبقى الحقيقة المرة ، حقيقة الإعجاب بمقدرات هذا الرجل المعجزة في توظيف الدول ورؤسائها لكيما يصبحوا مكاتب لعلاقاته العامة . إلا أن الأمر يصبح أكبر مدعاة لتحسر عندما ينجح رجال أقل شأناً في استخدام الرؤساء لنيل أغراضهم ومقاصدهم . وواحد من هؤلاء الذين نجحوا في تسخير النميري لأهدافهم (والتي ربما كانت لا تتعدى الحصول على فيزا للدخول أو على منحة دراسية) هو أحمد يحيى الشرف . وتخرج هذا الشاب الذي لا يعرفه أكثر أهل السودان من كلية الطب بجامعة الخرطوم في السبعينات ثم عاد إلى بلاده (اليمن) ليصبح وزيراً لفترة قصيرة فقفل بعدها راجعاً إلى السودان وطنه الثاني . جاء الرجل إلى النميري (عبر من لا أدري) ليبلغه بأن له علاقة طيبة مع الكنديين وأنه يرغب في تسخير علاقته هذه من أجل السودان طالباً منه أن يحمل نيابة عنه رسالة إلى رئيس وزراء كندا ترودو . وبما أن كتبة الديوان لا يفتقرون إلى الكلمات فقد دبجوا الرسالة دون أن يكلفوا أنفسهم عناء السؤال عن مدى صحة علاقة خريج كلية الطب السودانية في مطلع السبعينات بكندا ، ودون أن يسألوا وزارة الخارجية السودانية عن أوجه التعاون السوداني — الكندي ، ودون أن يطلعوا على التقرير المفصل الذي يرقد في أضابير القصر حول التعاون بين البلدين والذي أعددناه في الرحلة الرسمية التي قمنا بها لتلك البلاد وشارك في إعداده الدكتور حسن ابشر الطيب ، والدكتور عبد الرحمن الطيب

علي طه ، ورئيس قسم الإقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة ، ومندوب وزارة التخطيط . . . ولم يكن التقرير بحثاً انشائياً وإنما كان استعراضاً لتاريخ العلاقات وتطورها ، ودراسة لمجالات التعاون الفني والاستثماري بين البلدين حسبما جاءت من مظانها ، وبرامج عمل محددة وفق ما تم الإتفاق عليه مع الكنديين ، وتفصيلاً لدور كل مؤسسة في تنفيذ هذه البرامج . وما انتهى التقرير الى الأضابير إلا بعد عرضه على مجلس الوزراء وإقرار المجلس له .

لم تعد كل هذه التفاصيل تعني شيئاً بالنسبة للرئيس النميري ، بل ما عاد يعنيه كثيراً أن يرجع الى مؤسساته في مثل هذه الشؤون . وهكذا حمل الفتى اليمني رسالة رئيس السودان لرئيس وزراء كندا . تسلم ترودو رسالته ، وقام النطاسي اليمني بما ذهب لأجله من أعمال . وحيث أن النفس أمّارة بالسوء آثر الشرفا أن يعرج على لندن في طريق عودته ليمارس قدراته الدبلوماسية هناك من أجل السودان . وما ادعى هذه المرة صداقة بالمسز ثاتشر وإنما حمل نفسه إلى سفارة السودان لينبئها بأنه مستشار الرئيس السوداني مقدماً «أوراق اعتماده» ألا وهي صورة من خطاب النميري الى ترودو . وما عرف عن حملة الرسائل الدبلوماسية بين الرؤساء الاحتفاظ بصور منها لعرضها عند الطلب . وطلب الفتى اليمني من رجال السفارة ترتيب اجتماع له مع الوزير البريطاني المسؤول عن التنمية الخارجية .

صعق من تحدث إليه في السفارة الفتى اليمني الذي عرفوه زميل دراسة في الجامعة ، بل سبقه بعضهم إليها ولكن ما عساهم يفعلون و«خطاب اعتمادة» في يديه . وفي غيبة سفيرهم رتب واحد منهم الموعد وأبلغ رئاسته بالقصة . . وما كانت هذه هي الفاجعة بل الفاجعة هي الأسطورة التي صحبتها . فلسوء حظ الدبلوماسي البارع تم اجتماعه مع نيل مارتنز وزير الدولة المسؤول عن التنمية لما وراء البحار . وكان مارتنز قد عاد لتوه من الخرطوم حيث شارك في أعمال مؤتمر اللاجئين . واستهل المبعوث اجتماعه بالحديث عن السودان وملايين الأفدنة البكر فيه التي تنتظر من يستغلها . وما آذى مارتنز ما فعله الشاب اليمني بتمزيق أوصال لغة شكسبير ، وإنما آذاه ما في محتوى الحديث من سطحية فقاطعه بقوله : «دعني أقول لك ما نعرف عن السودان» . تحدث مارتنز عن دور بريطانيا في مشروع كنانة ، وطلمبات الشمالية ، ومشاريع الطاقة ، والتعليم العالي والتدريب . فبريطانيا ، أكثر من أية دولة أخرى ، لا تحتاج لمن يحدثها بلغة «وتبلغ مساحة السودان مليون

مربع» ثم مضى مارتنز في سخرية لاذعة يقول : «لماذا لا ترتدي قبعتك الأخرى حتى نتحدث عن التعاون بين بريطانيا واليمن ؟» .

إن مثل هذه القصص لا تعكس فقط مدى التدني الذي وصلت إليه «الدبلوماسية التنموية التي تنفذ بحذافيرها» وإنما تعكس أيضاً العار الذي الحقه النميري ببلاده . وما عاد ، والحال هذه ، لدبلوماسي السودان من شيء إلا الشعور بالذل والضياع .

من هافانا إلى سيول

لقد طرح السودان نفسه كدولة تقدمية وقد سعى لتوكيد هذه التقدمية باعترافه بالدول الاشتراكية شأنه في ذلك شأن كل الدول التقدمية . وكان النميري يقول آنذاك بأنه سيجعل من الخرطوم هافانا أفريقيا . وهكذا تم الاعتراف بالمانيا الشرقية في ١٩٦٩ وبكوريا الشمالية أيضاً في نفس العام دون الإعتراف بجارتها الجنوبية . وسعياً لكسر العزلة الدبلوماسية التي وجد الكوريون الجنوبيون أنفسهم فيها بعثوا بوفودهم عبر العالم الثالث ينشدون وده ، ويطلبون الاعتراف بنظامهم مقابل مساعدات ومكافآت وعون لهذه الدول . وقد أتاح هذا فرصة أخرى للخاشقجي ليدلي بدلوه في سياسة السودان الخارجية خاصة وللرجل علاقة وثيقة بالرئيس كيم . وكيم ليس هو رئيس كوريا الجنوبية كما يوحي اللقب بل هو رئيس واحدة من أكبر مجموعات الشركات الكورية (داوو) . وقد رتب عدنان ، عبر اصفيائه في القصر ، اجتماعا بين الكوريين والنميري ألح فيه الكوريون على الرئيس للاعتراف ببلادهم . وبما أن سودان ثورة مايو وأنظمة ما قبل مايو كانت قد اتخذت موقفاً (انعكس أكثر ما انعكس في اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة) يقول بأن مشاكل الكوريتين لا تحل إلا عبر توحيدهما ، فقد كان من الطبيعي أن يجيء ردنا فاترا . وقد يرى البعض ، بحق ، أن اعترافنا بالشطر الشمالي يمثل خروجاً على هذا الالتزام إلى أن هناك جانباً آخر حملنا على التروي في أمر كوريا الجنوبية وهو أسلوب النظام الكوري الجنوبي في المقايضة بالاعتراف عبر الوسطاء .

وكان رأينا في الخارجية واضحاً وهو أن نعمل على التعاون على المستوى الوظيفي مع كوريا الجنوبية للاستفادة من خبراتها وأن يكون هذا ، في البداية ، بالسماح

بعثة تجارية دائمة تمنح كل الامتيازات الدبلوماسية. وانطلاقاً من هذا فقد كان توجيهي الوزاري هو أن يكون التعامل مع مبعوثي كوريا الجنوبية على مستوى وكيل الوزارة للتعاون الاقتصادي ورئيس القسم الآسيوي في الوزارة. فالقول بتأجيل الاعتراف، بالنسبة لنا لم يكن مسألة مبدئية وإنما أردنا للاعتراف أن يجيء في حينه وبإرادتنا، لا أن يفرض علينا عبر وساطة متصيدي الثراء الذين يسعون لاستخدام السودان لتحقيق مآربهم. لقد وعد عدنان السودان النجوم وما بعث واحدة منها. وجاء الآن دور خاشقجي الشرق الأقصى، الرئيس كيم، ليعدنا هو الآخر بالكواكب.

وكجزء من سياسة التطويع وجهت حكومة سيول الدعوة إلى عدد من الوزراء (وكنت واحداً من بينهم) لزيارة بلادهم. وكان ردي بأنه وإن كان في مقدور الفنيين والوزراء التقنيين زيارة سيول للتشاور حول مشروعات معينة فإنه لا يجوز لوزير الخارجية زيارة كوريا الجنوبية قبل الإعتراف بها. وقد ألح عليّ النميري لزيارة سيول، فأصررت على موقفي، دون افتعال بطولة، لأسباب سياسية وبرتكولية.

وكشأنه دوماً مع وزرائه المشاكسين ترجى النميري سفري إلى الأمم المتحدة. وحالما غادرت السودان متوجهاً إلى نيويورك طلب النميري من وزير الدولة للشؤون الخارجية أن يقوم بهذه الرحلة. واتصل بي الوزير الدكتور دنق في نيويورك ليبلغني بقرار الرئيس فاقترحت عليه أن ينقل له بأن موقفي ما زال على ما كان عليه وأن زيارة مثل هذه الزيارة لن تكون في أوانها. وكان الكونقريس والإدارة الأمريكية (الرئيس كارتر) يشنان، يومها، حملة عنيفة ضد النظام في سيول لانتهاكه حقوق الإنسان ولفساده. فإذا كان هذا هو موقف أصدقاء حكومة سيول، فكيف حالنا نحن إذن. ولما يمض يومان حتى حملت وكالات الأنباء نبأ زيارة وزير الخارجية السودانية إلى سيول، وحقق كيم حلمه. فقد قسر الدكتور دنق قسراً على السفر.

وهكذا تم الإعتراف بكوريا الجنوبية، أما مئات الملايين التي وعدت بها حكومة سيول لتنمية السودان فما رأينا منها إلا الفتات: فندق في الخرطوم بحري ومصنع الإطارات المشهور. وقد شهدنا كيف سدد السودان ثمنها في عهد الدبلوماسية التنموية. وما كانت كوريا عاجزة عن أن تفعل أكثر مما فعلت إلا أن الذين كانوا يصرون على الاعتراف بها كانوا يسعون لتحقيق عائد سريع لأنفسهم. ومع هذا فلا يجب التقليل من أهمية المساعدات التي قدمتها كوريا الجنوبية في مجال التنمية». فقد أدت خدمة أخرى ذات أهمية قصوى لأبناء السودان ألا وهي السهر على سلامة

وراحة قائدهم المحبوب . فالرئيس كيم هو المسؤول عن تجهيز قصر الرئيس بأجهزة المراقبة الإلكترونية والتي يشرف عليها الدكتور إدريس بالإضافة إلى تشييد المقر الرسمي للنميري داخل ثكنة الجيش بما فيه من خنادق وممرات سرية .

السودان . . وحروب الخليج

وكمثل آخر للدور الذي لعبته وزارة الخارجية في كبح انتهازية زمرة النميري هناك أيضاً قصة الحيلولة دون تورط السودان عسكرياً في واحدة من حروب شبه الجزيرة العربية في ١٩٧٤ . ففي عام ١٩٧١ بعد توقيع الاتفاق بين شاه إيران والعراق حول شط العرب (اتفاقية الجزائر) قرر الشاه سحب قواته التي كانت تقاتل إلى جانب قوات السلطان قابوس ضد ثوار ظفار . ولما كان السلطان راغباً في ملء الفراغ الناجم عن الانسحاب الايراني سعى عبر واحد من مبعوثيه (عمر يحيى) وهو ليبي الجنسية ليبحث احتمال قيام السودان بهذه المهمة . وقد تعرف النميري على يحيى بفضل مساعي وزيره البهاء. وكشأن عدنان كان مدخل عمر يحيى إلى قلب الرئيس تسخير طائرته الخاصة ليستخدمها النميري في رحلته التي رافقناه فيها إلى غرب افريقيا عام ١٩٧٢ . وأفادنا البهاء يومها بأن الطائرة قد استؤجرت من سويسرا (فهي تحمل العلم السويسري) حتى لا تتأثر سفريات الخطوط الجوية السودانية من جراء رحلة النميري الطويلة . وقد ورد اسم يحيى هذا في التحقيقات التي قامت بها إحدى اللجان الفرعية بالكونقرس حول العمولات التي منحتها شركة اشلاند لتنقيب لعدد من مستشاري السلطان قابوس . كما أشار المستر باتريك كوينلان القائم بالأعمال الأمريكي في مسقط في تقارير أرسلها لوزارة الخارجية إلى صلة المذكور بوكالة المخابرات الأمريكية وعمله من خلف ظهر السفارة مما قد يؤذي العلاقات بين البلدين (نيو يورك تايمز ١٩٨٥) .

وعلى أي فقد كانت مفاجأتي بالغة عندما جاءني مدير المراسم بوزارة الخارجية ليقول لي أن وزير الخارجية العماني قيس الزواوي ونائب وزير الدفاع فهد بن تيمور قد حلاّ ضيوفاً على البلاد منذ ساعات . فما كان إلا أن هرعت لزيارة الرجل في منزل ضيافته معتذراً . فالعرف يقضي بأن أكون في استقباله لدى وصوله . ومما زاد من دهشتي أن أعلم بأن الزيارة لم تكن مفاجئة بالحد الذي لا تبلغ بها وزارة الخارجية . وحملني هذا ، بالطبع ، إلى الاتصال الهاتفي بالرئيس لأبلغه بما حدث . وكان رد

الرئيس غريبا . قال : « لقد ظننت بأن الدكتور بهاء قد أبلغك » . ثم مضى للقول بأن العمانيين يريدون من السودان إرسال قوة مقاتلة لمعونتهم في الحرب ضد « شيوعي ظفار . وكان رد فعلي العفوي هو أن ينظر في هذا الأمر بروية لما قد يحلق من مصاعمات خاصة وأن جامعة الدول العربية قد ألفت لجنة خاصة للنظر في القضية لمحاولة التوصل إلى تسوية سلمية عبر المفاوضات بين الطرفين . وقد كلفت هذه اللجنة أمين عام الجامعة محمود رياض للقيام بدور استكشافي . واضفت بأنه من الخير أن لا يجتمع الرئيس مع الوفد العماني قبل أن نتدارس الأمر في وزارة الخارجية ونناقشه مع الجيش . وبدا لي بأن النميري يتصرف وكأن كل هذه الأجهزة لا دور لها ، حتى في مثل هذه الأمور المفعمة بالمضاعفات .

وعند قبوله لهذا التوجه اتصلت برئيس أركان الجيش اللواء بشير محمد علي لنجتمع في مكتبي بعد ساعات العمل وفي خلال ذلك الاجتماع أبلغت اللواء بوجهة نظرنا والتي تقول ، بكل بساطة ، إن السودان لم يسبق له أن أرسل قوة مقاتلة خارج حدوده ، وعلى العكس من هذا فقد كان تدخلنا العسكري دوماً تدخل لحفظ السلام . كان هذا دورنا في أزمة الكونغو ، ودورنا في النزاع بين عراق قاسم والكويت في الستينات . وإزاء هذا فإن إرسال قوة كهذه يشكل إنحرافاً عن سياسة السودان التقليدية إلا وهي عدم الانحياز في الصراعات العسكرية الخارجية وما احتاج الأمر إلى كبير عناء مع اللواء ، فقد صادف الحديث هوى في نفسه ، وحالما انتهى اجتماعي مع اللواء اتصلت بالرئيس النميري لأنقل إليه ما اتفق عليه رأي الجيش والدبلوماسية السودانية . وكان رده مذهلاً : «ولكن هؤلاء الناس قد أتوا إلينا من أجل هذه الغاية وهم على استعداد لمنح السودان هبة قدرها ثلاثة ملايين دولار» . فقلت للنميري بأن يبلغ أصدقائنا العمانيين حين لقائهم بأن الأمر قد أحيل للجهات الفنية لدراسته .

وهكذا اجتمع النميري بالاشقاء من عمان ليبلغهم بما أتفقنا عليه ويتسلم صكه بثلاثة ملايين دولار . وعقب الاجتماع سلم الرئيس الصك إلى وزير المالية ابراهيم معم منصور والذي كان قد دعي إلى الاجتماع بإلحاح مني . وقد سبق تسليم الصك إلى وزير المالية تعليق غريب : «ولكن هذا الشيك موجه باسم الرئيس» . وعندها أجابه منصور قائلاً وهو يبتسم : «كل شيء تملكه حكومة السودان بما فيها البنك المركزي يملكه الرئيس» . ولا شك في أن الوزيرين العمانيين ، وكلاهما عاقل ومتزن ، قد أدركا ما نحن بصدده إلا أنهما أصرا على أن نستمر بالحوار في مسقط ، وعلى التو .

وجاء ردنا إيجابياً على هذا الطلب ولذا فقد رافقتها إلى عمان وبصحبتي اللواء بشير وجان أحمد مستشار وزير الخارجية آنذاك . وهناك أوضحنا للمسؤولين العمانيين ، خاصة العسكريين منهم ، بأن السودان بحكم تقاليده لا يستطيع أن يخوض حرباً خارج حدوده إلا أنه على أهبة الإستعداد لتقديم المساعدات الفنية والتدريب لاخوته في عمان على غرار المساعدات التي نقدمها لاخوتنا في الخليج .

مصر والعودة للشعارات الفارغة

أصبح النميري بعد أن احتكر لنفسه سياسة السودان الخارجية عبئاً على أصدقائه ومصدر إحراج للسودانيين . لقد تحدثت عما انجزناه مع أشقائنا المصريين على أساس مبدأ التكامل الاقتصادي والذي أصبح بديلاً للشعارات الفارغة التي كانت تنادي بوحدة مصر والسودان دون إبانة لحدود هذه الوحدة ، وطرائقها ، وانعكاساتها في ظل حقائق الحياة القائمة في السودان . وقد مسخ مفهوم التكامل الوظيفي الذي توخى بصورة رئيسية التكامل والتنسيق الاقتصاديين إلى حلف دفاعي وأمني في عهد «دبلوماسية التنمية النميرية» وانتقل مركز الجاذبية من الاقتصاد الى الأمن خاصة وقد تزايد شعور النميري بالقلق وعدم الطمأنينة . وأصبح السودان يستقبل من مصر وزراء الدفاع والوزراء المسؤولين عن الأمن أكثر من استقباله لوزراء الاقتصاد والري والتخطيط . وهكذا أصبحت الوحدة ، بالنسبة للنميري ، مرادفاً لترتيبات الأمن المتبادل . وتكشف هذه الحقيقة خطابات النميري حول التكامل مع مصر والتي دأب فيها على التلويح بالسيف المصري في وجوه الأثيوبيين والليبيين ، بل سعى لامتشاق الحسام المصري ضد أهله في الجنوب . وكثيراً ما قادت مزايدات النميري هذه باسم مصر ، إلى إحراج مصر نفسها كما حدث عندما أشار النميري الى الدور العسكري لمصر والسودان في تشاد . وكان المصريون يحرصون دوماً على التأكيد بأن نشاطهم في تشاد سينطلق من قرارات منظمة الوحدة الافريقية .

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً عودة إلى طرح الشعارات وإلى الفذلكة والمراء السياسيين . ومن حصاد هذه العودة كان إنشاء البرلمان المشترك (برلمان وادي النيل) والذي أريد منه أن يكون مظاهرة سياسية (ولا يعني ذلك أن برلماننا كان أفضل حالا) . ومن حصاد هذه المرحلة سلسلة الزيارات وجلسات التصوير مع السادات ومبارك فيما بعد . لقد كانت شخصانية العلاقات هي المسألة التي حاولنا التحوط

صددها لخلق المؤسسات واللجان المختلفة . أما الآن فقد حل محل العلاقة العملية الفعلة تبادل التصريحات الجوفاء التي كان الغرض منها خلق الانطباعات ، خاصة لدى الآخرين . وقد أنشيء البرلمان المشترك (برلمان وادي النيل) كخطوة تهدف إلى المسارعة بعملية التكامل . غير أن المصريين الذين كانوا يعرفون بواطن الأمور لم يبتلعوا الطعم . فقد اجتمع البرلمان في جلسة واحدة هي جلسة الافتتاح بالخرطوم بينما ألغيت الجلسة التالية المقررة بالقاهرة على الرغم من إلحاح النميري المتواصل على عقدها . ولم يكن بإمكان مصر ، وهي ترى شطط النميري في سياساته الخارجية وتوجهه الديني المتزمت أن تعطي للنميري وقساوسته فرصة استغلال هذا المنبر للترويج لسياسات لا تسيء لعلاقات مصر الخارجية فحسب بل وتضر بتماسك المجتمع المصري ذاته . فمصر قطر تتحكم في استقراره التوازنات الدينية الداخلية . وما أفلح النميري في اقناع مصر بعقد هذا الاجتماع إلاّ بعد أن بدأ في التخفيف من غلوائه الدينية . ومع هذا فقد رفض واحد من الأحزاب المصرية (حزب الوفد) المشاركة في تلك المظاهرة .

ومن الخطوات الأخرى التي اتخذت لتحقيق ما أسمي بالدمج الكامل ، كانت لتعليمات التي صدرت للسفارات السودانية والمصرية بضرورة التنسيق فيما بينها في كل المسائل والقضايا بهدف اتخاذموقف موحد . وكان ذلك مجرد لغو عن التنسيق . فلم يقع مثل هذا التنسيق ، كما سنرى ، لأن أولويات الرئيس (وليس السودان) كانت في مكان آخر . وسنتطرق ، فيما بعد ، إلى بعض القضايا الكبرى التي تباين فيها موقفا البلدين مثل إدانة سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، وقضية جرينادا ، وتورط السودان في شكوى ليبيا ضد الولايات المتحدة حول حادثة خليج سرت .

إلا أن أفضل مثال على غياب التنسيق بين مصر والسودان على أرفع المستويات ، هو تغيب النميري عن مؤتمر حركة عدم الانحياز في نيودلهي . فقد أرسلت مصر وزير الدولة بطرس غالي لإقناع النميري بضرورة مشاركته في اجتماع قمة دول عدم الانحياز في نيودلهي . وكانت مصر — والتي تحاول بعض الدول جاهدة لعزلها في كافة المنتديات الدولية — في حاجة لأن ترى أصدقاءها بجانبها في نيودلهي . وقد اختار نميري أن لا يذهب إلى الهند لأسباب صحية . ولكن النميري نفسه عبر أجواء نيودلهي في طريقه إلى كوريا الجنوبية إبان انعقاد ذلك المؤتمر . ولم لا ؟ فلم يكن في الهند صفقات تجارية (تبرر مشقة السفر) خاصة وقد صحبه في تلك الرحلة الميمونة إلى كوريا رئيس المؤسسة العسكرية الاقتصادية .

لقد ألمحنا في بداية هذا الفصل إلى جهود السودان جنباً إلى جنب مع الأمم الشقيقة في العالم الثالث ، الرامية إلى تحقيق نظام اقتصادي جديد عن طريق حوار الشمال والجنوب وتدعيم التعاون بين بلدان الجنوب ذاته (حوار الجنوب — جنوب) . وأوردنا نماذج لحوار الشمال والجنوب في الحوار العربي الأوروبي ، وميثاق لومي حول تعاون افريقيا ودول السوق الأوربية ، وعلى المستوى النظري ندوات الخرطوم حول الدبلوماسية والتنمية وأزمة الغذاء . كما أوردنا نماذج لتعاون الجنوب والجنوب في مشروعات الأمن الغذائي العربي ، والتكامل الاقليمي ، والتعاون الاقتصادي العربي — الافريقي . وقد استمر النميري في التظاهر بالحماس لهذه الدعوة إلى عهد قريب (العام الأسبق ١٩٨٣) حيث أدلى بعدة تصريحات حول تعاون الجنوب — الجنوب (التعاون بين بلدان الجنوب) خاصة أثناء انعقاد ندوة الاشتراكيين الأفارقة في الخرطوم . وبما أن أصداء تلك التصريحات ما زالت ترن في أذنيه أعلن للناس بأن رحلته إلى كوريا الجنوبية إنما هي تأكيد لمبدأ تعاون الجنوب — الجنوب . ولكن فات على النميري أن هذا التعاون إنما هو موضوع يتجاوز العلاقات الثنائية بين بلدين ليأخذ حجم حملة سياسية ومحاولة مشتركة على صعيد العالم الثالث برمته في إطار المؤسسات الدولية ذات العلاقة بهذا الأمر . ومن هذه المؤسسات مؤتمر قمة عدم الانحياز ، ومؤتمر الأنكتاد . ونخصها بالذكر لعلاقتهما الوثيقة بما نحن بصدده .

لقد تعمد النميري التغيب عن حضور الأول (قمة عدم الانحياز) على الرغم من إحاطته علماً بأن صياغة الخيارات السياسية الخاصة بالعالم الثالث والتي سيطرح على الدورة الرابعة للانكتاد ستكون على رأس الموضوعات التي ستناقشها قمة دلهي . وكان العالم الثالث بحاجة لوضع استراتيجية جديدة بعد الفشل الذي مني به إجتماع كانكون . وقد ترجاه للمشاركة في ذلك المؤتمر أولئك الذين كان من المفروض التنسيق سياسياً معهم (مصر) . كما نصحه بذلك دبلوماسيو نظامه الذين أخذوا تصريحاته حول القضايا الاقتصادية الدولية مأخذ الجد . وكان هذا الموضوع واحداً من الموضوعات التي أثارها معه الدكتور بطرس غالي والذي سعى إليه من القاهرة من أجل التنسيق التكاملي المزعوم بين البلدين .

أما بالنسبة للأنكتاد فقد قرر النميري أن لا يرسل ممثلاً للسودان على المستوى الوزاري إلى اجتماع بلغراد . وقال ، يومها ، لوزرائه الذين كانوا يتوسلون إليه للموافقة على مشاركة وزارية في المؤتمر بأن السودان لا يستطيع تحمل النفقات .

فالبـلد ـ على حد قوله ، في ضائقة اقتصادية . إلا أنه بعد بضعة أشهر استطاع نفس السودان الذي يعاني من ضائقة مـاليـة أن يقوم بنفقات زيارة النميري الخاصـة إلى إيطاليـا وفرنسا التي صحبه فيها ما لا يقل عن ٦٦ شخصاً عدا طاقم الطائـرة والذي صم ١٥ شخصاً . وكان من بين مرافقيه ١٥ شخصاً يحملون رتباً وزارية ، لم يـر أعلهم مبرراً لوجودهم في ذلك المهرجان . ليس هذا فحسب بل إن السودان الذي يعيش في ضائقة مـالية قد تحمل نفقات طائرة خاصة جاءت من السودان لتحمل طباخ الرئيس الخاص إلى روما عندما لم يرق له غذاء المطبخ الايطالي . فعل النميري كل هذا في الوقت الذي ضن فيه على مؤتمر بلغراد بوزير واحد . ويكفي للتدليل على أهمية اجتماعات الأنكتاد أن انديرا غاندي (رئيسة دول عدم الإنحيـاز) والرئيس مبارك (حليـف النميري) ونيريري ورؤساء آخرون كانوا جميعاً هناك يتحدثون أمـام المجتمعين حول قضايا الشمال والجنوب ، والجنوب والجنوب . وكما قلنا فقد رافق النميري إلى سيول عدد من مساعديه من بينهم رئيس الهيئة الاقتصادية العسكرية ، فقد كان هنـاك عدد من الصفقات بانتظارهم . أما التنسيق مع مبارك ، ومد يد العون له في نيودلهي ، ووضع استراتيجية جديدة في بلغراد لحوار الشمـال والجنوب ، وتعـاون الجنوب والجنوب كلها أمور لا تستحق ما هو أكثر من الكلمات وبيانات الإتحـاد الاشتراكي السوداني في عهد «الدبلوماسية التنموية» التي تنفذ بحذافيرها .

إثيوبيـا . . . و«الخنـاقات» الرئاسـية

وفي نفس هذه الفترة تعرضت علاقات السودان مع إثيوبيـا للعنة الشخصانية الذي يؤذي نفسه . فقد كان النميري ميـالاً على الدوام لمهاجمة منجستو ناعتا إياه «بالقرصان» ومشيراً إلى إثيوبيـا بـالحبشة في عصر دبلوماسية الأمر والإملاء . وقد بذلت كل من وزارات الدفاع ، والأمن ، والخارجية جهوداً كبيرة لتجب الأزمة وإصلاح ما أفسده النميري . وقد جرت إحدى هذه المحاولات في عاصمة الخاون في ١٩٧٧ حيث تبادل الرئيسان عبـارات قاسية خلال اجتمـاع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في ليبرفيل ، وكان منجستو قد بدأ المناظرة بشن هجوم قـاس على السودان متهماً إياه بالتدخل في الشؤون الإثيوبية . وكان رئيس الدولة الإثيوبي حانقاً بسبب هجـوم النميري على شخصه حينما نعته بالقرصان . وقد تقبل النميري ، على مضض ،

(وهذه شهادة حق له) نصيحتنا له لعدم التعرض للعلاقات السودانية ـــ الإثيوبية بأي كلمة في خطابه الذي سبق خطاب منجستو. وبالفعل تم تعديل خطابه المعد لتلك المناسبة بصورة جذرية بناءً على تفهمه لهذه النصيحة. لقد كنا آنذاك منهمكين في محاولة لرأب الصدع من خلال وساطة وزير خارجية ليبريا سيسيل دينيس ولم يكن بوسعنا احتمال أية نكسة لذلك الجهد. وقد رددنا على خطاب منجستو هذا بنفس الصاع، فما كنا البادئين بالعداء. وقد حرصت يومها على أن أقوم بإلقاء خطاب الرد نيابة عن الرئيس حتى نبقي على الرئيس كمرجع أخير للتوسط. وبالرغم من هذا فما كاد الاجتماع ينتهي حتى كان وزيرا خارجية البلدين مجتمعين بحضور زميلهما الليبيري لمواصلة الحوار لوقف التدهور في علاقة البلدين. وقد أكدنا بذلك أن العلاقة بين البلدين ينبغي لها أن تستمر على الرغم من خصومة الرئيسين ونتيجة لاجتماعنا ذلك ولمتابعة ما أسفر عنه من نتائج التقى رئيسا البلدين في مدينة فريتاون عاصمة سيراليون بعد أقل من سنة. وكنت قد تركت وزارة الخارجية آنذاك وانتقلت إلى الاتحاد الإشتراكي السوداني.

واستمر كل من خليل وزير الدفاع والطيب رئيس جهاز الأمن في ممارسة تأثيرهما المخفف من غلواء النميري مواصلين العمل من أجل تسوية الخلاف إلى حين قيام النميري بانقلابه ضد الجنوب وإعادة إشعال حرب الجنوب وتدفق سيل المهاجرين الجنوبيين إلى إثيوبيا. وقدمت هذه التطورات السريعة المذهلة فرصة ذهبية للنظام الأثيوبي. وكان قد سبق للنميري أن هدد بتأليف جيش من اللاجئين الاثيوبين في السودان للإطاحة بمن أسماهم «الدمى الشيوعية» في أديس أبابا. وها هم الاثيوبيون الآن يهددون بالقيام بنفس العمل. وإنصافاً لمنجستو، أيضاً، ينبغي لنا القول بأن الرجل كان صادقاً في رغبته في إقامة علاقات عمل طيبة مع النميري بعد اجتماعات ليبرفيل وفريتاون. ولا أدل على ذلك من ملاحظاته التي أدلى بها أثناء زيارته للاتحاد السوفيتي سنة ١٩٨٢. فبالرغم من أن الزعيم السوفيتي لم يتطرق إلى السودان في الخطاب الذي ألقاه في المأدبة التي أقامها على شرف الوفد الاثيوبي إلا أن منجستو طرح الأمر وهو يقول بأن علاقة إثيوبيا بالسودان علاقة ممتازة وان هذه العلاقة هي علاقة بين شعبين خالدين. ولا شك في ان الرئيس الاثيوبي كان مدرك لشعور الكراهية الذي يطغى على علاقات السوفييت والنميري وكان حريصا على التأكيد لهم بأنه لا يريد لهذه الكراهية أن تؤثر سلباً على علاقة بلاده مع السودان. وفضلاً عن

ذلك . فقد كان يريد أن ينقل نفس الرسالة للماركسيين المتطرفين في اثيوبيا والذين لم يكونوا أكثر غبطة بالتفاهم بين النميري ومنجستو.

الموت .. للقذافي

كما ذكرنا فقد كان الحديث عن المصالحة الوطنية والحاجة إلى تمجيدها قولاً لا عملاً عنصر تلطيف في علاقة النميري مع بعض البلدان وخصوصاً ليبيا. فقد تعهد النميري في اجتماعه مع الصادق المهدي عام ١٩٧٧ بالسعي لإقامة علاقة أفضل مع القذافي وكلف الصادق بمهمة ابتدار هذه المفاوضات مع الزعيم الليبي. وهنا لعب اللواء عمر الطيب أيضاً دوراً كبيراً في تهدئة الوضع. وبعد فترة هدوء قصيرة على جبهة النميري والقذافي ، شرع النميري في حملته الشخصية ضد من أسماه الدمية الشيوعية (القذافي). وكانت تلك الحملة أكثر مرارة وأفدح ضرراً من كل ما سبقها . وجاء ذلك كله في أعقاب البعثات العديدة التي توالت على طرابلس .

وفي ابريل ١٩٨١ دعا النميري إلى حملة عالمية ضد القذافي . قال انه في حالة حرب مع العقيد القذافي وأضاف بأن على دول العالم أجمع أن تتكاتف «لقتل القذافي» . ثم مضى من بعد للقول بأنا لا نريد أن نصبح «كوبيين» أمريكا . فكل الذي يريد هو العون المادي من أمريكا لتطوير إمكانيات السودان الأساسية حتى يقدر على ردع النفوذ السوفييتي الذي يتهدد السودان . وقال النميري بأنه بالإمكان وضع هذه «التسهيلات» تحت تصرف القوى الصديقة الأخرى . كما كرر النميري اهتمامه بضرورة إرسال بعثات تدريب أمريكية إلى السودان وخصوصاً فيما يتعلق بالاستخبارات العسكرية . وأشار ايضاً ، في محاولة منه للاستفادة من عقدة الخوف لدى ريقان من الشيوعية ، إلى ما اسماه مساعدة المخابرات السوفيتية للقذافي على ممارسة دوره في افريقيا (عن الإنترناشونال هيرالدتربيون ١٩٨١/٤/٢) .

وشهد عام ١٩٨٣ جولة أخرى من الحملة المضادة للقذافي عندما أصدر النميري تعلىماته لسفير السودان لدى الأمم المتحدة بالإشتراك في مناقشة مجلس الأمن حادثة خليج سرت التي أسقطت الطائرات الأمريكية فيها مقاتلتين ليبيتين . وكانت ليبيا قد تقدمت بشكوى ضد الولايات المتحدة في هذا الشأن . ودارت المداولات في ذلك الاجتماع، بشكل رئيسي، بين الفريقين المتخاصمين. وقد أيد السوفييت ليبيا بينما عزف عدد من دول أوربا الغربية من أعضاء المجلس عن الاشتراك في تلك

مداولات . ولكن السودان والذي لم يكن عضواً بالمجلس اختار أن يلقي بدلوه . فقد أصر نميري على اشتراك السودان الذي لم يكن عضوا بمجلس الأمن في النقاش والوقوف إلى جانب أمريكا . وجاء قراره هذا بالرغم من حث الدبلوماسيين له على التراجع عن هذا الرأي . ومن ناحية أخرى فإن مصر ، والذي كان موضوع التنسيق الدبلوماسي معها هو ركن من أركان الإيمان بالتكامل ، لم تشترك في ذلك النقاش ، كما لم يشترك فيه كثير من أصدقاء أمريكا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وجاء اغتيال السادات ليضاعف من خوف النميري ويكسب شبح الموت الذي يسيطر على خاطره حضوراً إضافيا . كان رد فعله الغريزي هو التشديد في حملته ضد القذافي . فقد جاء في الأنباء أثناء تشييع جنازة السادات بأن السلطات الامريكية قد منعت السفير الليبي من الذهاب إلى واشنطن للتحدث أمام أحد المؤتمرات الطلابية . وقد أساء المستشار السياسي والإعلامي للنميري ، فهم الانباء فنقلها كما فهمها . وما تدبر النميري الأمر بل سارع للإتصال بنائبه الأول في الخرطوم طالباً إليه استدعاء السفير الأمريكي ليطلب بواسطته رسمياً إلى الحكومة الأمريكية تسليم السفير الليبي ليحاكم في الخرطوم كمجرم حرب . ولم يعرف نائب الرئيس مخرجاً من هذه الورطة الحقيقية ، فقد كان الطلب خليطاً من الجهل والسذاجة واللا مسؤولية . وحقيقة الأمر أن السفير الليبي لم يعتقل في واشنطن (كما ظن مستشار الرئيس) . فكل ما في الأمر هو أن السلطات الأمريكية قد أعربت لرئيس البعثة الليبية عن عدم رغبتها في ذهابه إلى واشنطن للتحدث أمام تجمع طلابي ليبي. وطبقاً لإتفاقية مقر الأمم المتحدة، فإنه يجوز للسلطات الأمريكية أن تحدد تحرك الدبلوماسيين المعتمدين في نيويورك بمنعهم من مغادرة نيويورك . ولكن حتى إن افترض المرء بأن نبأ اعتقال السفير كان صحيحاً فإن الطيش والرعونة اللذين ينم عنهما طلب تسليم السفير مسألة تستعصي على الفهم . فهناك إجراءات واعراف ، يحددها القانون الدولي ، تحكم طلب التسليم . وقد كان في مقدور أي ملحق دبلوماسي صغير في سفارة السودان بالقاهرة أن يوضح الأمر للرئيس . ولكن النميري ، في تلك المرحلة ، كان قد وصل إلى قمة المعرفة وما عاد بحاجة إلى نصيحة أحد . ومن الجانب الآخر فقد جمح به الخيال الى الظن بأن أمريكا التي تسقط الطائرات الليبية في خليج سرت لن يستحيل عليها أن تلقي القبض على السفير الليبي وتبعث به مخفوراً إلى السودان . دون أن يدرك أن أمريكا هذه يحكمها أيضاً قانون دولي ، وقانون وطني ، ودستور كما تضبط

تصرفات أهلها برلمانات ، وصحافة ، ومعارضة ، ومحكمة عليا لا يملك أن يتحاورها الرئيس «المفوض» ، حتى وان رغب . ان القصة في حد ذاتها محزنة ومدهشة . وإن دلت على شيء فإنما تدل على الفراغ الفكري ، والعجز الإداري الذي يتخبط فيه الرئيس ومستشاروه . وهي تثبت — إذا كان ثمة حاجة لمزيد من البراهين — استخفاف الرئيس بكل المؤسسات التي يقف على رأسها .

وفي أعقاب تشييع جنازة السادات أدلى النميري ، في مسلسلة من سبعة وعشرين مقابلة صحفية ، بأكثر تصريحاته عنفاً وعدوانية . فقد صرح لصحيفة النهار البيروتية بأن أنجع أنواع الدفاع هو الهجوم ، وأنه لذلك عازم على أن ينقل المعركة إلى داخل ليبيا . كما قال لمراسل الصحيفة أن لا يعجب إن سمع بعملية سودانية داخل ليبيا فنحن لا نخشى الموت . وهو قول كرره في نفس الأسبوع لمجلة روز اليوسف حيث قال ، وهو يرد على كيف سيقاوم الخطر الليبي : «بأن هناك اسلوباً آخر في التعامل» . ثم أضاف «اقول بصراحة ، سأعمل على نقل المعركة إلى داخل ليبيا . وهذا دفاع مشروع ، وله منطقه . فإذا لم تشعر ليبيا أنها مهددة في مرافقها ومشاريعها ورئيسها فلن تقف عند حد . إنه أسلوب الدفاع بالهجوم والذي لم نعد نملك سواه . لقد رفضنا في الفترة الماضية أن نستخدم امكانياتنا الهائلة» . ترى ما الذي كان سيقوله الرئيس النميري حول «الامكانيات الهائلة» بعد حادث الاعتداء الجوي على أم درمان . وهذا هو الذي عنينا بالحديث عن الإدراك السياسي لقوة مركز الانطلاق الداخلي قبل الولوج في تصريحات الوعيد والتهديد . كما أنه على الرؤساء ايضا أن يدركوا واقع العالم الذي يعيشون فيه . فما أكثر الدول ذات «الامكانيات الهائلة» والتي تشارك النميري حنقه على ليبيا ولكنها تدرك أيضاً أن هناك توازنات هامة هي التي تتحكم ، في النهاية ، في صنع القرار السياسي . ولعلّ هذا هو الذي حمل الولايات المتحدة على أن تبحث عن وسائل التعايش السلمي مع ليبيا عبر اندريوتي ، ولعلّ هذا هو الذي حمل حكومة بريطانية على الحوار مع ليبيا عبر أسقف كانتربرى .

وجاءت أخطر توجهات النميري في هذا الشأن في تصريحه عقب محادثاته مع وزير الخارجية الأمريكي الكستدر هيج ، والذي شارك في مراسم تشييع جنازة السادات ، بأن هيج قد أكد له عزم الولايات المتحدة على منع حدوث مثل هذا الهجوم (التدخل الليبي في تشاد) مرة ثانية وأن الولايات المتحدة ستقف بحزم إلى

حاب السودان ومصر . كما ذكر أيضاً بأن الجنرال هيج قد أبلغه بتوسيع المناورات المشتركة حتى تشمل السودان (عمليات النجم الساطع) . وكان هيج قد أعلن عن توسيع المناورات ، في اليوم السابق ، لتشمل مصر والولايات المتحدة وعمان . إلا أن النميري أراد أن يلحق بالركب كيفما اتفق . وقد وضع الكسندر هيج في موقف حرج نتيجة لمبالغة النميري في الإشارة إلى دور أمريكا في عقاب (بقصد ردع) خصومه . وقد قاد هذا إلى تحذير بعض أعضاء مجلس الشيوخ من فيتنام جديدة في افريقيا مما اضطر معه هيج إلى وضع الأمور في نصابها . ألم نقل بأن النميري أصبح عبئاً على أصدقائه .

مرحلة التهويش والاسفاف

إن حالات الاستعداء التي تحدثنا عنها لم تكن استثناء بل كانت ، للأسف ، هي القاعدة . فنتيجة لعزلته ، ومغالاته وتجاوزه لكل المؤسسات والافراد الذين يضبطون إيقاع التحرك الدبلوماسي للنظام أصبح النميري مثل نمر حبيس يضرب ذات اليمين وذات الشمال ضد أعدائه وأصدقائه على حد سواء . ومن ذلك إرساله لخطابين مفتوحين للرئيس السوري حافظ الأسد وللقذافي طالباً منهما الكف عن التدخل في لبنان والوقوف بجانب العراق . وجاء في هاتين الرسالتين :

«من جعفر نميري
رئيس جمهورية السودان الديمقراطية
الى حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
مكرر
إلى معمر القذافي
رئيس الجماهيرية العربية الشعبية الإشتراكية الليبية
سلام على من اتبع الهدى وبعد
يتطلب الصدق مع الله والنفس والأمة ، أن أخاطبكما مذكراً بأن ذاكرة التاريخ وإن لم تستوعب كل امجاد صانعيه ، فإنها لا تنسى كبوات قيادات طمثت بالدم صفحاته ، أجهضت بالقصد حركته فأحالت الوحدة فرقة والوفاق شقاق . إن الله لا يغفر والتاريخ لا ينسى ، من دعا لفتنة ومن شارك في فتنة ومن ساعد على اشعال

فتنة . إن الله لا يغفر والشعوب لا تصفح ، عمن يحاصرها في أوقات محنتها ، فلا يناصرها وإنما ينتصر لعدوها ، ولا أرى في أمة تنتسبون إليها إلا ما ذكرت فيكم . يكفي لبنان فرقته وضياع وحدته وتعدد مواجهاته . . . . يكفي الفلسطيبين تفرق دمائهم بينكم وبين عدوكم . . . يكفي العراق محنته حيث عدوه عدوكم فإذا بكم مع العدو عليه . . . . ولا طريق إلى المغفرة إلا التوبة ، ولا طريق إلى الرحمة والغفران والتوبة إلا الرجوع للحق .» (الصحافة ٨١/٨/٦) .

ولم يطلب العراق أو شعب لبنان من النميري الدفاع عن قضيتهم ولا ذهبت البلاد التي تمس مصالحها مساً مباشراً الحرب العراقية الإيرانية (أعني بلدان الخليج) إلى افتعال دور كهذا لنفسها . فقد حافظت هذه الدول على علاقات عمل طيبة مع سوريا وسعت جاهدة لتضييق شقة الخلافات مع ليبيا . أما بالنسبة لمستشاري النميري الذين أرادوا أن يثبتوا جدواهم باعداد التصريحات الحادة التي كان النميري يندفع للإدلاء بها فإن مثل هذه التصريحات تترك دويا . فسيصبح إسم النميري على كل شفة وكل لسان . وسيعوجون عليه في الصباح يحدثونه عن اذاعة إسمه في راديو لندن ، وراديو مونت كارلو ، وصحافة الكويت . ويسعد الرئيس ، دون أن يدرك بأن رسائله هذه يتدوالها الرواة كما تداولوا بالأمس رسائل الجزال أمين للملكة اليزابيث وللرئيس نكسون مسدياً له النصح حول وترجيت . والسؤال الذي لم يأبه هؤلاء المستشارون بطرحه على أنفسهم هو فيما إذا كان السودان جديراً بأمين على رأسه .

وفي ديسمبر من نفس العام أرسل النميري رسالة غريبة إلى الأسد يعزي فيها الكوارث (الزلازل) التي حلت بدمشق إلى ابتعاد النظام عن الله . فقد كتب للأسد يقول : « تناهت إلينا أنباء الكارثة التي تعرضت لها دمشق فإن رجعنا إلى أصول الإيمان بجلال الله وصدق قوله الحق لملأ اليقين قلوبنا بأن الله يمهل ولا يهمل . إن ما أصاب دمشق هو مردود سعيكم نحو إغفال ما أنزل الله من آيات ، ومد يد سحائب الشك لإخماد نار القرآن واطفاء نور الاسلام . ابحثوا في دواخلكم عن أصول الدين الحق وتذكروا أن الله متم نوره ولو كره الكافرون الذين وصفهم الخالق عز وجل بأصحاب الجحيم الملازمين لها وهي نار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة ، إنها عليهم موصدة ، في عمد ممددة . إن الله لطيف بعباده المؤمنين بما أنزله عليهم إسلاماً حقاً سمت تعاليمه سمو الخالق عز وجل . فلنسعى جميعاً على هذا الطريق فهو الحق . ومن جانب الحق أصابه الخسران . فشريعة الإسلام لا بد أن تقوم بين

المسلمين عدلاً واستقامة يقوم عليها المجتمع المسلم . فالعدل هو الطريق لدفع الطمأنينة في نفس الإنسان وأولى شرائع العدل ثبتها الله بتحريم قتل النفس إلا بالحق . فتعذيب الناس مناف لخلق الإسلام . وقتلهم جماعات من غير محاكمة عادلة يتعارض مع شريعة الإسلام السمحة . فما أسهل السبيل إلى نشر العدل بين الناس فإن سرتم عليه طابت لكم الحياة وأوفاكم الله الأجر والثواب » . (الأيام ٤/١٢/٨١) .

ولا تكشف هذه الرسالة عن اتيولوجية النميري الغريبة (علم الأسباب والعلل) والتي تعزي كوارث الطبيعة للبشر وإنما تكشف أيضا عن أسلوبه الانتقائي حتى في هذا المجال . فما أكثر الكوارث التي حلت وتحل بأهل السودان وما عزى النميري وحدة منها إلى اخطائه ، ناهيك عن خطاياه . ولكن النميري المبدع فعل ما هو أخطر من هذا . فقد حمل المسؤولية عن كوارث السودان جميعها لعصيان الشعب لإرادة لله ، لا لخطايا رئيسه . ففيضان القاش نقمة من الله على معاصي أهل كسلا ، وقحط الشرق نقمة من الله على فساد ، أما أهل واد مدني فقد حقت عليهم للعنة بسبب جرائرهم تحت الجسور . فكوارث سوريا عقاب وسخط من الله على جرائم « أسدها » لا أهلها ، أما كوارث السودان فسخط من الله على جرائم أهلها لا « نميريها » . أوليس هذا هو الإبداع بعينه . وسنرى غداً ما يفعله الإمام بالإخوان لمسلمين والذين ما خلا خطاب من خطاباته الأخيرة من التلويح لهم بالوعيد . أو سيكون حالهم أفضل من حال إخوانهم في سوريا ، حيث يوفر لهم العدل ولا يأخذهم بالشبهات لأن « العدل هو الطريق لدفع الطمأنينة في نفوس الناس » ، أو كما قال .

وفي يوليو ١٩٨١ أسند النميري لنفسه مهمة أخرى ذلك حينما تحدث نيابة عن السعوديين وهو يقول لمجلة المصور المصرية بأنه سيعمل على إعادة مصر للصف العربي . وقال إن أولى الدول التي ستستجيب لدعوته هي المملكة العربية السعودية . ولم يكن النميري قد قام بأية مشاورات مسبقة مع السعوديين وكأن الأمر لا يعنيهم . فما كان من السعوديين ، الذين عرفوا بالتحفظ في أقوالهم ، إلا إيقاف الأمر عند حده . ففي ٢٠/٧/١٩٨١ صدر البيان التالي عبر أجهزة الإعلام السعودية : (تعليقاً على ما نشرته مؤخراً مجلة «المصور» منسوباً إلى السيد الرئيس النميري بأن سيادته قد ذكر «بأن الجو ملائم للمصالحة بين مصر والدول العربية وأن مسعاه في هذا الصدد سيبدأ بالسعودية بحسابها مفتاح الدول العربية المعتدلة وتحمل

من أجل المصالح العربية وحدها» صرح مصدر سعودي بانه : «إذا صح ذلك فإننا نرى من الأفضل أن يعفي الرئيس نميري نفسه من القيام بهذه الأمور التي كانت قد اتخذت قراراتها من جامعة الدول العربية» . ومن الواضح أن النميري كان يبحث عن دور لنفسه بعد أن أخذ يشعر بالعزلة أكثر فأكثر . ولكن الأمر الذي لم يحاول فهمه والذي لم يحاول مستشاروه الإعلاميون استيعابه (فهمهم هو أن يتردد إسم الرئيس النميري في الاذاعات) هو أن السعوديين الذين كانوا يحاولون في أعقاب مبادرة الرئيس ريجان ، صياغة موقف عربي مقبول من جميع الأطراف لم يكونوا على استعداد مطلقاً لربط أنفسهم بمبادرات يساء فهمها ، وبالتالي من شأنها صرف الأنظار عن مبادرتهم التاريخية وربما إجهاضها .

ولم يكن صدّ السعوديين درساً كافياً للنميري إذ مضى في التدخل في شؤون الآخرين وكانت الكويت هي الضحية هذه المرة . فعندما أعلن أمير الكويت عزمه على زيارة بعض دول أوربا الشرقية في مطلع الثانينات ، وجد النميري أن من الضروري معارضة الزيارة بصورة علنية . وفي هذا الشأن أدلى بتصريح ينقد فيه الزيارة ويقول بأنه يعرف الشيوعيين أكثر من سواه ، وكأن أمير الكويت لا يدري ما يفعله ، أو كأنه يفتقد المشاور . ولكن محنة النميري في عهد دبلوماسية مكبرات الصوت هي أنه لم يعد يعرف أن الصمت لغة في الدبلوماسية . فينبغي على الرؤساء والدبلوماسيين على حد سواء أن يعرفوا كيف ومتى يتحدثون .

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ قرر النميري أن يقدم هدية عيد الميلاد للرئيس ميتران . فقد استدعى محرر وكالة الأنباء السودانية وأملى عليه بياناً اتهم فيه الفرنسيين بمساندة المتمردين الجنوبيين بناء على تقرير جاءه من « دبلوماسي صديق » في العاصمة الفرنسية . والواقع أن ما دفع النميري لهذا الهجوم هو انسحاب أحد الشركات الفرنسية من مشروع جونقلي في جنوب السودان بعد تردي الأوضاع الأمنية هناك . وقد اتخذت الشركة قرار الإنسحاب بنفسها ، ولذا فلا يعكس ذلك القرار موقف فرنسيا رسميا . بل إنه حتى وإن صدر ذلك القرار بتوجيه من السلطات الفرنسية حماية لأرواح رعاياها فإن هذا لا يصبح تدخلاً فرنسياً في شؤون السودان الداخلية . وفي اليوم التالي حملت صحيفة الأيام الناطقة بلسان الاتحاد الاشتراكي السوداني مقالاً رئيسياً هاجمت فيه الرئيس ميتران شخصيا . وقد استشاط الفرنسيون غضباً خاصة وقد جاء المقال في وقت كان الفرنسيون يترأسون فيه اجتماعات نادي باريس

ويحاولون ، اكثر من أي جهة أخرى ، مساعدة السودان في الحصول على صفقة مالية تعين السودان في ازمته . كما كانت فرنسا ، في نفس الوقت ، تعمل على زيادة عونها الفني للسودان ، وتفاوض عسكرييه بشأن صفقة للتسليح هي أقرب للهبة منها للصفقة التجارية . وكان على وزارة الخارجية التي تلم بكل هذه الحقائق أن تعمل على إصلاح ما أفسده النميري . ولا شك في أن السفير الهمام في باريس قد افتعل تفسيراً لتصرف رئيس بلاده غير المفهوم. ولا يهم كثيراً إن كان الفرنسيون قد صدقوا السفير أم لا فلا شك في أنهم قد أخذوا يدركون ، بعد ذلك الحادث ، بأن أحداً ما في السودان قد فقد رشده . وكان عسيراً عليهم أن يحملوا السودان جريرة ذلك .

وداعاً لعدم الانحياز

وفي عهد السياسة الخارجية التي « تنفذ بحذافيرها » أصبح عدم الانحياز ، بطبيعة الحال ، حبراً على ورق . ولكن من الخطأ الاعتقاد بأن النميري الذي كان يتجه إلى اليمين قد أصبح موالياً للغرب أو موالياً للأمريكيين أو موالياً لأي شيء . فاليسار واليمين يعنيان منطقياً وجود سياسة محكمة أساسها الاقتناع الفكري ، أو المصلحة الوطنية . إلا أن صناعة القرار ، عند النميري ، ليست بعملية ذهنية تنطوي على التفكير والتمعن في الأفعال والنتائج بل مسألة مزاج شخصي بل ، في بعض الأحيان ، غريزة . فغرائزه لا قواه العقلية هي التي اخذت تملي عليه أفعاله في الايام الأخيرة. وبما أن سلامته الشخصية صارت هي اهم الاعتبارات (في حياة البلد السياسية) ، اصبحت غريزة حب النميري للبقاء هي العامل المتحكم في سياسة السودان الخارجية . وقد دفعه الحرص على سلامته الشخصية إلى طلب المعونة من الدول الغربية لجيشه واستخباراته بأي ثمن ، على حساب خسارة أصدقائه ، وإغضاب أعدائه ، وإلحاق الضرر بالكبرياء الوطني ومصالح أهل السودان .

لقد وصل النميري إلى مرحلة لم يعد يهتم فيها بمشاعر وحساسيات أبناء شعبه . فلم يمض على استقلال السودان أكثر من ثلاثين عاماً ولذا فمازال السودانيون الذين ذاقوا هوان الخضوع للأجنبي طويلاً شديدي الحساسية والغيرة على هذا الاستقلال وبالرغم من هذا فها نحن نجد النميري في أحد المؤتمرات الصحفية التي حضرها نفر كبير من الصحفيين الأمريكيين يدعو الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قواعد عسكرية على أرض السودان . لقد أغضبت الدعوة (بل جرحت مشاعر) الشعب ، مما حدا

بالفريق خليل إلى طلب تفسير من الرئيس مشيراً إلى أن هذا الموقف يتعارض مع سياسة عدم الانحياز التي تعتبر تقليداً راسخاً في تقاليد البلاد السياسية . وقد أنكر النميري بأنه قد أدلى بأي تصريح بهذا المعنى على الرغم من أن ذلك التصريح قد احتل مكاناً بارزاً في الصحافة الامريكية ، والأوربية ، والعربية . وبالرغم من هذا الإنكار فقد أذهلت إذاعـة مونت كارلو جميع من يعنيهم الأمر حين أذاعت تصريح النميري مسجلاً بصوته .

إن العرب ينظرون إلى أمريكا على أنها الحليف الرئيسي لإسرائيل ومصدر قوتها وبالتالي سبب هزيمة العرب . وهذه حقيقة لا ينكرها أي زعيم عربي إلا إذا قرر ركوب المخاطر . إلا أننا نجد النميري في عام ١٩٨٣ يدعو القوات الامريكية إلى عاصمة بلاده كجزء من مناورات قوات التدخل السريع . ولا شك في أن لدى بعض الدول العربية إرتباطات وتعاوناً عسكرياً وثيقاً مع الولايات المتحدة ، إلا أن حكومات هذه الدول تحترم حساسية شعوبها للتواجد الأمريكي العسكري . فقد كان لدى المصريين ، مثلاً ، من الكياسة والحس السياسي ما دفعها لإقصاء الجنود الأمريكيين عن أعين الجماهير وحصر المناورات المشتركة في مناطق صحراوية غير مأهولة بالسكان . أما النميري فقد بذل كل ما في وسعه ليجعل الناس يشهدون جنود أمريكا في الخرطوم . كان يريد أن يقول لخصومه في الداخل والخارج بأن معه أصدقاء أقوياء يساندونه . وكانت صورته إلى جوار الأواكس هي أفضل مثل على استعراض عضلاته بهز الراية والسيف الأمريكيين . ولم يكن استعراض الأواكس في القاعدة الجوية بوادي سيدنا وإنما في مطار الخرطوم المدني حتى يراه الرائح والغدي و « المشوشرون » من أهل الخرطوم .

وما آذى الإنسان في هذا المشهد منظر النميري وهو يزور الطائرة الأعجوبة يحيط به رتل من المصورين فتصرف النميري ، كما قلنا ، تصرف غريزي . كان مصدر الايذاء هو رؤية من صحبه من فقهاء الاشتراكية الذين لا يغمض لهم جفن في سهرهم على حماية المعتقد الثوري . لم يعترض واحد منهم على هذه « الانحرافات » الثورية والتي تخالها « تقارب » انحراف إعادة العلاقات مع أمريكا يوم كانوا يصنفون الناس بين يسار ويمين . ولعلهم قد وجدوا مدخلاً ، عبر اجتهاد ثوري ، لاعتبـار مناورات « النجم الساطع » لوناً من ألوان الدفاع عن المكاسب الثورية حسبما يقول بذلك الباب السادس من الميثاق .

ومن الجانب الآخر فإن الكثيرين من أهل السودان واصدقائه كانوا سيفهمون موقف النميري هذا لو كان حال السودان غير حاله الذي نعرف ويعرفون . كانوا سيفهمونه لو أصبح شراب أهل السودان هو الماء النقي لا الطين ، ولو اشتعلت مصابيح طرقاته بدلاً من أن يعيش أهله عتمة المساء وظلام الظهيرة ، ولو رصفت طرقات عاصمته من بعد أن تحفرت أخاديد ، ولو توفر لمضخات مزارعه وآليت مصانعه الوقود بدلاً من توقفها صماء مقعدة ، ولو توفر لمحافظ مصرفه المركزي المال الذي ينفق منه على مدخلات الإنتاج بدلاً من اللهاث بين مؤسسة القطن وشركات لشيخ مصطفى الأمين لاقتلاع عقود الصادر حتى يسدد بها فاتورة ناقلات الخام لرابضة على مداخل بورت سودان . فلو كان هذا هو الثمن لـلاقعاء تحت اقدام امريكا لتفهّم الاصدقاء موقف النميري ، ولصفق له أهل السودان ، ولصفقنا معهم . أما أن يكون ثمن كل هذا التحدي لمشاعر الناس ، ولكرامة البلاد هو « العون لأمني » لحماية فرد واحد فإن الكلمات لتعجز عن وصف مثل هذا الاستهتار المهين المشين .

ومع كل هذا فإن النميري المبدع لا ينفك يفاجيء الناس بل يفجعهم كل يوم بجديد . فقد قرر بعد عام من مظاهرة الأواكس هذه ان يمضي خطوة اخرى في اجهازه على فكرة عدم الانحياز عندما أصدر توجيها لسفير السودان بالأمم المتحدة لـلاعتراض على اقتراح إدانة التدخل الامريكي في جرينادا . وكتب السفير معيداً إلى الأذهان موقف السودان في إدانه التدخل السوفييتي في افغانستان ، وهو الموقف الذي اتخذته مجموعة دول عدم الانحياز . ولكن النميري لم يتأثر . ولم يستطع دبلوماسيوه في نيو يورك وهم يشهدون كل رصفائهم في دول عدم الانحياز يتحذون هذا لموقف من حتال هذه الوصمة على جبين السودان فأصروا على موقفهم . ومن المحزن حقاً أنه حتى السيدة ثاتشر ـ أشد حلفاء الرئيس ريجان عتوا ـ وجدت أنه من الضروري النأي بنفسها عن هذه القضية الشائكة . وقد اذعن النميري أخيراً شريطة أن يمتنع السودان عن التصويت لا أكثر . ولم يقف مع النميري خارج حلفاء أمريكا من المعسكر الغربي ـ في موقفه هذا ، سوى زائير واسرائيل . ولإرباك الرأي العام العالمي أصدرت وزارة الخارجية السودانية بياناً أعربت فيه عن استيائها إزاء التصرف الأمريكي في جرينادا . وهكذا اصبحت للسودان ، عند هذا الحد ، سياستان خارجيتان .

ولم يكن مبدأ عدم الانحياز هو الضحية الوحيدة لسياسة النميري الرامية إلى استرضاء الامريكيين وخطب ودهم بغية تأمين الفوز بثقتهم ودعمهم (من اجل أمنه وسلامته الشخصية). فالنميري، من أجل هذا، مستعد لدفع أي ثمن، والنكوص عن أي ميثاق. وكان ميثاق الوحدة الافريقية هو الضحية في عام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (العام الحاسم في السياسة الخارجية) من بين هذه المواثيق. بيد أن ذلك العام لم يكن كبقية الأعوام بالنسبة للسودان الافريقي. كان رئيس الدورة لمجلس الرؤساء الأفارقة، في ذلك العام، هو الرئيس النميري نفسه. وقد اختار الرئيس عام ١٩٧٨ — ٧٩ بالذات ليخرج فيه عن قرارات المنظمة في نفس الوقت الذي كان يرأسها. ولم تكن تلك خيانة لمنظمة الوحدة الافريقية فحسب بل وللإلتزام السوداني الدائم بالقضايا الافريقية. فلم يعرف عن السودان أن حاد عن هذا الطريق حتى في عهد الأحزاب «سيء الصيت». وفي عهد مايو تحول دعم حركات التحرير والقضايا الافريقية إلى عقيدة ثورية كرسها الميثاق الوطني، وأكدت عليها قرارات الإتحاد الاشتراكي السوداني، ونصت عليها الأوامر الجمهورية التي أنشئت بموجبها وزارة الخارجية. وظل السودان يلتزم بهذه السياسة حتى سنة ١٩٧٨ المصيرية ولا تعوزنا الأدلة لإثبات ذلك.

ورغبة من النميري في الفوز برضى الولايات المتحدة قرر أن يذعن للاحتجاجات الأمريكية ضد إضافة الولايات المتحدة للدول التي تتعاون مع النظام العنصري في قرارات الأمم المتحدة التي تدين التمييز العنصري وسدنته ودأبت الدول الافريقية منذ عدة سنوات على أن تخص الولايات المتحدة وبضع دول غربية بادانتها لسياسة هذه الدول في دعم جنوب افريقيا. وقد تعودت وزارة الخارجية السودانية أن تتلقى احتجاجات الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى حول هذه المسألة إلا أن رد السودان الجاهز دوماً كان هو أن القرار قرار افريقي نلتزم به. ويكشف سجل تصويت السودان في الجمعية العامة أن السودان كان يقف باستمرار إلى جانب قرارات منظمة الوحدة الافريقية، بل كان السودان دائماً واحداً من الدول التي تتبنى مشروعات هذه القرارات. وبحلول عام ١٩٧٨، العام الذي عقدت فيه منظمة

الوحدة الافريقية أول اجتماع لها على أرض السودان والذي أصبح فيه رئيس السودان ــ لأول مرة ــ رئيساً للمنظمة تبدل الموقف .

كانت تعليمات النميري إلى البعثة السودانية في نيويورك واضحة : « لا إدانة للولايات المتحدة مهما كان الثمن » . وقد وقعت توسلات سفير السودان في الأمم المتحدة على أذن صماء . وكان السفير في موقف لا يحسد عليه حينما طلب إليه التصويت سلباً ضد القرار في الوقت الذي كان يرجى منه القيام بدور فعال في تعبئة الآخرين بحكم رئاسة بلاده للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ومجلس قمتها في وقت واحد . وكان السفير يفضل الاستقالة على القيام بذلك . ولذا آثر أن يتغيب عن الاجتماع وتغيب معه جميع أعضاء البعثة . إن ملف القرار المتعلق بالتمييز العنصري رقم ٣٣/١٩٧٨ الفقرات A--O تبين ذلك وتشير إلى تغيب السودان عن التصويت . ولا شك أن السفير لم يذق طعم النوم لعدة ليال . وقد ذهب السفير بعد بضعة أيام إلى الأمانة العامة ليطلب منها إدخال تعديل على السجلات وتم له ما أراد . ويشير السجل في التذييل للمضابط لما يلي : « أبلغ السودان الأمانة العامة فيما بعد أنه كان ينوي التصويت لصالح مشروع القرار » . وواضح ان السفير سحبول لم يرد للسودان هذه الوصمة في تاريخه في سجل تقرأه أجيال الحاضر والمستقبل . بيد أن مراوغات الدبلوماسيين جميعها لم تكن كافية لإثناء النميري عن عزمه فلم يستطع النميري ، في السنتين التاليتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، تحمل مثل هذا « الهراء » من سفيره . وتدل المواقف التي أرغم النميري دبلوماسييه على اتخاذها على المدى الذي كان الرئيس على استعداد لبلوغه لإرضاء الولايات المتحدة . فالسودان ، مثلاً عضو في لجنة التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة منذ إنشائها . وقد دأب السودان على تقديم مشاريع قرارات هذه اللجنة إلى الجمعية العامة لتتبناها الدول الافريقية والدول الأخرى التي تقف إلى جانب القضايا الافريقية . أما عام ١٩٧٩ ، فقد كان عاماً مختلفاً ، إذ أخذت الدولة التي كانت حتى ذلك الوقت حاملة الراية في لجنة التمييز العنصري تتغيب عن اجتماعات اللجنة بناء على تعليمات رئيسها ، رئيس قمة منظمة الوحدة الافريقية في ذلك العام . ويعكس سجل الجمعية العامة رقم ١٩٧٩ ٣٤ هذه الوصمة . وفي سنة ١٩٨٠ قرر النميري أن يتوسع في نشاطه في نطاق الجمعية

العامة للأمم المتحدة ليضيف اللجنة الرابعة (لمجال انحرافاته) . وقد كانت القضية أمام تلك اللجنة تتعلق بالسياسات الاقتصادية لجنوب افريقيا . وقد طلب السودان ، بناء على التعليمات النميرية أيضاً ، إجراء تصويت منفصل ليتمكن السودان من الامتناع عن التصويت على الفقرة التي تشير للولايات المتحدة . وكان ذلك أيضاً خروج على موقف السودان التقليدي .

غير أن تناقضات الرئيس النميري لا تعرف الحدود . فقد قام في نهاية عام ١٩٧٨ ، بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية ، بعدة رحلات في افريقيا . وخاطب الأمة بعد هذه الزيارات مباهياً بانجازاته كرئيس للمنظمة . وكان ذلك عبر حديثه في برنامجه الشهري « بين الشعب والقائد » (٧٨/١٢/١١) . وفي ذلك الحديث تناول النميري لقاءاته مع بعض الرؤساء الأفارقة وزياراته لدول غرب وجنوب افريقيا » . وقال في هذا الصدد : « أكدت في المحادثات الرسمية وفي التصريحات الصحفية الحاجة الماسة للتعاون الوثيق ليس فقط بين دول المواجهة وإنما بين هذه الدول وحركات التحرير ، من جهة ، وبين كل الدول الأعضاء بالمنظمة من جهة أخرى من **خلال الأمانة العامة للمنظمة ورئيسها الحالي**» .

وقد كانت الكلمات الاخيرة في حديثه هي ما أراد إيصاله للجماهير . لقد أراد النميري أن يتعامل مع منظمة الوحدة الافريقية ، تعامله مع حكومة السودان ، وكأنه عزبة خاصة يديرها الرئيس كما يشاء . ولسوء حظ النميري فإن ميثاق المنظمة يتحدث عن أربع مؤسسات ليس من بينها ما يسمى برئيس المنظمة تلك المؤسسات هي جمعية رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء (المجلس الوزاري) ، والامانة العامة ، ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم . كما لا تتوخى المواد ٨ و ٩ المتعلقة بجمعية رؤساء الدول والحكومات أن تسند إلى رئيس الجمعية دور الرئيس المنسق لنشاطات الامانة العامة والذي يتحرك الأمين العام عبره .

إن ما يدمي الفؤاد ليس هو إشارات النميري لدور الرئيس فتلك يمكن ردها إلى جهل كاتبي خطاباته وإلى جنون عظمته وأوهامه ، الذي يدمي الفؤاد هو تطاول نميري لنصح افريقيا حول أهمية التضامن واحترام الالتزامات . فقد كذبت تصرفات نميري في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كل إدعاءاته بهذا الصدد . ويبدو أن النميري كان يعتقد بأنه خدع السودانيين زماناً وآن له الاوان لأن يركب أفريقيا أيضاً إلى مبتغاه . أما الدبلوماسيون المبتلون برئيسهم والذين كانوا يعرفون حقيقة

الأمور فلا بدّ أن ذهول الصدمة التي اصيبوا بها بعد سماعهم حديث رئيسهم في برنامج « الشعب والقائد » ، لم يبرحهم بعد . وقد صعق من بعدهم آخرون حينما سمعوه يوبخ الإتحاد الاشتراكي في أغسطس ١٩٧٨ لتقصيره في تبصير الناس بانجازاته خلال رئاسته لمنظمة الوحدة الأفريقية . ولا شك أن كثيرين من بين هؤلاء الآخرين قد قالوا لأنفسهم كان ينبغي على الرئيس أن لا يتطرق للحديث عن رئاسته لمنظمة الوحدة الافريقية فالصمت خير له ولنا من كلامه في هذا الشأن .

الانقضاض على ماضيه

والحقيقة هي أن الرئيس النميري لم يعد قادراً على ربط قراراته وأفعاله بأهداف أو مبادىء أو التزامات عريضة . فقد أصبحت أفعاله هي مبرر ذاتها . فالسياسة الخارجية لم تعد فرعاً من فروع علم السياسية بل نشاطاً يرتكز إلى الغرائز وغريزة حب البقاء على وجه الخصوص . وقد فاجأ النميري وزراءه جميعاً حينما أعلن أن « صديقه » سارجنت دو رئيس ليبيريا ، قد بعث له برسالة ينبئه فيها بعزمه على استئناف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل . وقال الرئيس لوزرائه إنه رد على الرسالة قائلا لرئيس الليبيري : « إننا في السودان نعتقد أن الأمم تتخذ القرارات التي تتفق ومصالحها الوطنية وعليكم أن تقوموا بنفس العمل » . ولا شك في أن الرئيس الذي يبعث بمثل هذ الرد هو غير الرئيس الذي طاف افريقيا وأجرى اتصالات مع كثير من زعمائها في عام ١٩٧٢ للحصول على دعمهم لعزل إسرائيل دبلوماسيا .

وعندما تساءل الوزير دفع الله الحاج يوسف : « وكيف ذلك يا سيادة الرئيس أليس لدينا ارتباطات إقليمية ونحن لسنا أحراراً لنفعل ما نشاء » . أجاب النميري : « أي ارتباطات ؟ للعرب ؟ إن العرب لا يعرفون ماذا يريدون » . لقد كان السادات مقذعاً في إشاراته للدول العربية ، ولكنه كان يتمتع بالجرأة التي توازي معتقداته . وقد دفع ثمن ذلك . أما بالنسبة للنميري فإن اللعبة تختلف تماما . فالنميري رئيس حكومة تشارك في المجالس العربية على مستوى السفراء والوزراء المكلفة بإستنباط الأساليب الكفيلة باجهاض مخطط اسرائيل الجديد لاختراق أفريقيا . وهذه السياسة ذات الوجهين لا يمكن النظر اليها على أنها هذيان رجل لا يعرف ما يفعل . فهي خيانة صريحة من جانب وجبن بليغ من الجانب الآخر . فلو كان يؤمن حقا بما قاله « لصديقه » الليبيري لاتخذ موقفاً يشابه موقف السادات ودافع عن الاسرائيلية

الحديدة في افريقيا . وإن لم يكن يؤمن بما قاله فكان ينبغي أن يكون هناك قدر من الترابط بين سياساته ، سياساته في معقله المغلق وتلك التي يطرحها علنا تحت أضواء كاميرات التلفزيون في المجالس العربية .

ولكن ذلك لم يكن نهاية المطاف ، ففاجآت النميري تتراكم . ففي سنة ١٩٨٠ قدم العراق خلال انعقاد مؤتمر نزع السلاح في نطاق الأمم المتحدة مشروع قرار يندد بسياسة اسرائيل النووية . وكان من المفروض أن يقدم المشروع السفير مصطفى مدني والذي كان يرأس المجموعة العربية آنذاك . وقد وجد مدني نفسه في موقف لا يحسد عليه إذ كان المفروض عليه أن يقدم القرار نيابة عن العرب ومن ثم يمتنع عن التصويت عليه . فقد بلغته تعليمات النميري بالامتناع عن التصويت نظراً للإشارة إلى الولايات المتحدة في مشروع القرار ، وإدانتها لتقديم العون النووي لإسرائيل . واتصل مدني بممثل العراق طالباً إليه تعديل مشروع القرار لتأمين اجماع العرب على تأييده . وللولايات المتحدة أصدقاء كثيرون في العالم العربي إلا أن واحداً منهم لم يشعر بضرورة تقديم مثل هذا الطلب . وقد أجرى رئيس البعثة العراقية عصمت كتاني ، مشاورات مع حكومته وحصل على موافقتها على التعديل فقد كان العراق مصراً على إدانة إسرائيل مهما كان الثمن . وقد نقل مدني لأنباء «السارة» للخرطوم مضيفاً بسخرية : «لقد حذفنا الإشارة إلى الولايات المتحدة فهل تودون منا أن نفعل شيئاً بخصوص إسرائيل ؟» وتم اعتماد مشروع القرار فيما بعد دون أية إشارة إلى الولايات المتحدة ، مما أدخل البهجة على نفس الرئيس .

ولا شك في أن الذي يلم بكل هذا لن يعجب لموقف النميري إزاء ما نشر في مطلع هذا العام (يناير ١٩٨٥) حول مؤامرة ترحيل اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) عبر السودان إلى إسرائيل وتكاد الصحافة العالمية تجمع على توسط حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن مع الرئيس النميري (الهيرالد تريبيون ٧ يناير ، الصنداي تايمز ٦ يناير ١٩٨٤) . ولن يدحض هذه التهمة التي تسود وجه السودان بيان عابر ينكر العمم بترحيل عشرة آلاف أجنبي بطائرات مستأجرة تهبط وتطير من مطارات السودان على مدى شهر . وعلَّ الذين يعرفون معاناة السفر إلى خارج السودان من المواطنين العاديين كان ذلك فيما يتعلق «بفيزات الخروج» أو الضوابط الأمنية الأخرى يدركون مدى ما في هذا التكذيب من تهافت . وفي واقع الأمر فإن موضوع تهجير اليهود الاثيوبيين إلى إسرائيل عبر السودان قد ظهر على السطح منذ ابريل

١٩٨٤ . وكانت جريدة الأهالي المصرية قد نشرت في عددها الصادر في ١٨ ابريل ١٩٨٤ تفصيلات مذهلة حول هذه الواقعة تحت عنوان : «مصادر مطلعة تكشف للأهالي أسراراً هامة عن هتلر وأطراف سودانية واريترية تقوم بتهجير يهود اثيوبيا » . ويشير المقال إلى أن هذه العملية قد تمت خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ عبر طرفين اريتريين وطرف سوداني وطرف مصري مقيم في السودان بالاتفاق مع مصدر تمويل أمريكي صهيوني . وقد حدد آنذاك مبلغ ١٠٫٠٠٠ دولار لكل يهودي يُهجّر ويمضي المقال للحديث عن تهجير ٩٠ شخصاً عبر سواكن بالبحر الأحمر حيث نقلوا بالقوارب إلى قطع الأسطول الإسرائيلي التي كانت ترابط في عرض البحر . وحسب ما أوردت الأهالي فقد تسلم الوسيط الاريتري المذكور مبلغ ٩٠٫٠٠٠ دولار . ومن الجانب الآخر فقد تم تجميع ٤٠٠ مهاجر في مدينة القضارف عجز الوسيط الاريتري عن ترحيلهم مما حمل المصدر الأمريكي على القول بأنه « سيتصرف بعيداً عن الوسيط لأن العملية كبيرة » . وبعد أسبوع واحد من ذلك التهديد نجحت العملية نتيجة لتدخل شخصية سودانية كبيرة وطرف مصري تسلما كلاهما مبلغ مليون ونصف المليون دولار . هذا هو ما قالت به جريدة الأهالي التي يفترض أن يقرأها العرب عبر أجهزة إعلامهم وأمنهم المنبثة في كل ركن على امتداد الوطن العربي . ومن بين هؤلاء العرب رئيس السودان الذي أفرد للجريدة المذكورة باباً للتشهير في منبرياته الوعظية بمساجد الخرطوم . وعلى كل فان الله يمهل ولا يهمل ، فقد جاءت أحداث الاسبوع الأخير من مارس لترفع السّتر عن الفضيحة التي تزكم الأنوف عندما نشرت جريدة لوس انجليس تايمز نبأ نقل من تبقى من الفلاشا في طائرات امريكية من داخل السودان بناء على اتفاق بين النميري شخصياً ووكالة المخابرات المركزية . وقد استحق النميري صوت شكر على هذا في افتتاحية النيويورك تايمز (٢٧ مارس ٨٥) في نفس الوقت الذي عاتبته فيه على تواضعه بالحرص على عدم نشر هذا «الانجاز العظيم» . بيد أن الذي يجهله الكاتب المحرر هو أن النميري لم يصمت من باب التواضع وانما لكيما يستطيع أن يخاطب العالم بلسانين ، لسان مع واشنطون ولسان مع العرب . . . أو بعبارة أخرى ، يريد أن يكون ناصر العرب وسادتهم في ذات الوقت .

ولا شك في أن النظام السوداني يفعل خيراً من أجل السودان ، فما بقي له ما يفعل من أجل نفسه ، لو وافق على إجراء تحقيق عربي حول هذا الحادث المشين .

إن مواقف النميري ، داخل جدران الأمم المتحدة وخارجها ، فيما يتعلق بمثل هذه المسائل التي تهم العالم العربي لم تجلب العار على السودان فحسب بل حطت من قدره

لشحصي وهو قدر اكتسبه بفضل دعمه الثابت للقضايا العربية في سنوات حكمه الأولى. وقد دفعه حماسه بهذا الصدد إلى نقطة المغامرة بحياته في عمان عام ١٩٧٠ لإنقاذ حياة عرفات. ولكن مواقف النميري في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء أصبحت في السنوات الأخيرة نهباً لمخاوفه ونزعاته الشخصية أكثر منه لمطامحه وأحلامه.

من يحتاج إلى سفارات :

لقد كان النميري يعني ما يقول حينما قال إنه يريد تطبيق سياسته الخارجية حرفياً. وهذا الفصل الذي شارف النهاية يزدحم بالشواهد. وبما أن تهميش دور وزارة الخارجية لم يكن كافياً فقد أصبح من الضرورة تدمير هذه المؤسسة كلها شأنها شأن المؤسسات الداخلية. وهنا جاء إغلاق أكثر من عشرين سفارة في أنحاء مختلفة من العالم مجرد حلقة أخرى في سلسلة من الإجراءات التي استهدفت تحطيم وزارة الخارجية، لا التخفيف على خزينة الدولة المنهكة كما زعم النميري. فقد أغلق النميري سفارات السودان في الجزائر، والمغرب، والأردن، والعراق، وقطر، والصومال، وعمان فضلاً عن ليبيا وسوريا اللتين لم يكن للسودان علاقات دبلوماسية معهما. هذا في العالم العربي وحده، مما يعني أن النميري قرر احتكار النشاط الدبلوماسي لنفسه شخصياً يساعده في ذلك مستشاروه (من أمثال أولئك الذين طالبوا بتسليم السفير الليبي). ولا شك في أن اتخاذ هذا الإجراء في نفس الوقت الذي كان النميري يفرد لنفسه دوراً متزايد الأهمية في الشؤون العربية، ويتطوع بلعب دور الوسيط أمر لا يقبله المنطق. ونتيجة لذلك قام الملك حسين عاهل الأردن والذي كان يعتقد أن بإمكان السودان أن يلعب دوراً مهدئا في الدبلوماسية العربية بإرسال وزير خارجيته مروان القاسم لاقناع الرئيس بعدم إغلاق سفارته في عمان. وتدخل السلطان قابوس لدى النميري شخصياً لاثنائه عن سحب سفيره من عمان. وعمان والأردن صديقان حميمان للسودان. وفي كلا الحالتين كان جواب السودان على طلب صديقي السودان هو الرفض مما جعل أصدقاء النميري نفسه في حيرة من أمرهم يضربون أخماساً بأسداس. ولكن أحداً لم يدرك أن قرارت النميري لم تعد قابلة للتحليل العقلاني.

وقد أكدت ذلك أفعاله بعد بضعة شهور حينما أمر باعادة فتح عدد من هذه

السفارات بعد ان انفق في اجراءات إغلاقها قدر ما كلف إجراء فتحها . فحين أمر النميري ، بالرغم من احتجاج وزير خارجيته ودبلوماسي بلاده وبدون أن يحمله على هذا وزير ماليته ، باغلاق سفارات السودان في المانيا الشرقية ، وتشكوسلوفاكيا ، وبخارست ، وبلغراد ، وكندا ، واسبانيا ، وهولندا ، والسويد ، واثينا ، وبيروت ، والأردن ، ومسقط ، وبغداد ، والجزائر ، والمغرب ، واليمن الجنوبي ، وطهران ، واليمن الشمالي ، وقطر ، والصومال عاد بعد عام ليأمر بفتح بعضها (بخارست ، وهولندا ، وقطر ، وعمان ، والمغرب واليمن الشمالي) . فعل هذا دون أن يقدم حساباً لأحد عن الخسائر المادية والمعنوية التي نجمت عن ذلك القرار الذي اتخذه بمفرده ، ثم عاد عنه بمفرده .

ومن ناحية أخرى فإذا ما قورن التوفير الناتج عن إغلاق هذه السفارات بنفقات زيارات النميري الخاصة فإن هذا التوفير يبدو أكثر سخفا . إن زيارة النميري إلى أوروبا في طريقه إلى الولايات المتحدة بعد إغلاق هذه السفارات كلفت البلاد قرابة المليون دولار . وقد أعتبرت زيارته إلى إيطاليا وفرنسا زيارة خاصة . وكان المسئولون الايطاليون قد أبلغوه بأدب جم بأن لا مكان لزيارة رسمية لبلادهم من جانب النميري نسبة لانشغالهم باستقبال الزعيم الجزائري الشاذلي بن جديد . وكان السبب الذي أبداه النميري لهذه الزيارة « الاستجمامية » هو رغبته في لقاء رجال الأعمال الايطاليين . ولهذا الغرض فقد اصطحب النميري معه حاشية يزيد عدد أفرادها عن مائة شخص من بينهم كما أسلفنا ، ١٥ وزيرا أو من هم في درجة الوزير . وقد جاء بن جديد ، والذي يزور إيطاليا في زيارة رسمية ، يصحبه وزراء ثلاثة بجانب بعض الفنيين وسكرتاريته الخاصة . ولذا فلا بد أن يبحث المرء عن أسباب أخرى غير التوفير وراء إغلاق هذه السفارات . وفي محاولتنا لعقلنة اللامعقول لم يكن بإمكاننا إلا أن نرى هذا القرار المؤذي لعلاقاتنا الدبلوماسية إلا مرحلة أخرى من مراحل عمية تقويض المؤسسات .

وهكذا وقعت سياسة السودان الخارجية بعد أن بسط النميري سيطرته على توجيهها توجيهاً شخصياً ضحية للتناقضات والمفارقات التي اتسمت بها السياسة الداخلية . فقد أصبحت السياسة الخارجية تحمل بصمات شخصية النميري المميزة ألا وهي حب الانتقام ، وجنون العظمة ، والبلطجة (مثل خطابه للأسد) ، ورفع الشعارات التي لا محتوى لها (خطابه الافريقي مقارنا بتوجيهاته لوفد السودان للأمم المتحدة) . وإن

كانت هذه هي الخصائص والنزعات للدبلوماسية النميرية قد أدت إلى إحباط الدبلوماسيين السودانيين ، وتثبيط همم المخلصين والأوفياء داخل السودان فإنها ، بنفس القدر ، قد لطخت سمعة البلاد في الخارج ، وألحقت الضرر الجسيم بعلاقاته ببعض الأصدقاء ، كما عادت عليه بعداوة دول أخرى هو في غنى عن معاداتها. وهكذا قدر للسودان ان يدفع غالياً ثمن نزوات رئيسه . إن ما يفصل دبلوماسية الكياسة عن دبلوماسية الخرق شعرة على حد قول هارولد ماكملان (نيوزويك ٥٦/٤/٣٠) . ودبلوماسية الخرق هي تلك التي أملاها النميري وأراد تنفيذها بحذافيرها منذ عام ١٩٧٨ .



مع وزراء خارجية المملكة العربية ، الكويت ، المغرب
مؤتمر صحفي في ... عقب حرب أكتوبر ... نيابة عن وزراء الخارجية العرب

الفصل العاشر

خاتمة واستقراء

«عجيب كل ما يجري واعجب منه أن تدري
وموتورون في المنفى ومغتربون عن عمد
ومكتئبون في المنفى ومنسيون في البلد
لنا أهل لنا وطن بلا وطن بلا أهل بلا وطن » .

« محمد أبو دومة »
« رحلة في أنهار الظمأ »

الفصل العاشر

في الثاني والعشرين من شهر مايو عام ١٩٨٣ وبعد إعادة إنتخابه للمرة الثالثة بعث النميري برسالة غريبة لبعض من الشخصيات جلهم من الأكاديميين (رؤساء الجامعات ، ومديريها وأساتذتها) . وتساءل في تلك الرسالة ، بشكل ملتوٍ لماذا لم يسعَ هؤلاء الرجال لتهنئته على إعادة انتخابه ملتمسين وده ، ومجددين عهدهم له . وقد طرح النميري سؤاله بشكل غير مباشر. كانت رسالته إلى الأكاديميين هي عين الرسالة التي بعث بها الخليفه العباسي هارون الرشيد للعالم الفقيه سفيان الثوري ، وقد اكتفى النميري بنقل رسالة الرشيد ثم أضاف إليها بخط يده « إلى الاخ العزيز مع تمنياتي بالتوفيق» وختمها بتوقيعه .

وكان هارون قد افتقد سفيان بين من وفد من العلماء لتهنئته بتوليه الخلافة فبعث إليه بكتاب مع عباد الطالقاني يقول فيه : « إن الله آخى بين المؤمنين ، وقد آخيتك في الله مؤاخاة لم أصرم فيها حبلك ، ولم أقطع منها ودك . . . ولولا هذه القلادة التي

فلدنيها الله تعالى لاتيتك ولو حبواً لما أجد لك في قلبي من المحبة . وأنه لم يبقَ أحد من اخواني ، إلا زارني وهنأني بما صرت إليه . وقد فتحت بيوت الأموال ، وأعطيتهم من المواهب السنية ما فرحت به نفسي وقرت به عيني. وقد استبطأتك وقد كتبت كتاباً مني إليك ، أعلمك بالشوق الشديد إليك » .

كان هارون صادقاً فيا قال فقد عرف عنه تقربه إلى العلماء وحرصه على مجالستهم . وليس هذا هو حال النميري . ولا شك في أن الكثير الذي أوردنا في مطلع هذا الكتاب عن تعامل الرئيس النميري الغليظ مع كل من محضه النصيحة زلفى لله تؤيد دعوانا هذه . وهكذا كان النميري كلما أقبل العلم عليه أدبر عنه شأن كل من دهل قلبه عن النصيحة . لذا فقد كان غريباً ، والحال هذه ، أن يوجه النميري السؤال إلى « علماء السودان » في معاهدهم وجامعاتهم ومن بينهم نماذج حية للاحباط تتمثل في شخوص رجال مثل محمد هاشم عوض وحسن عابدين (من أساتذة الجامعات الذين تعاونوا معه وهجروه) . ونماذج أخرى لخيبة الأمل تتمثل في كثر آخرين أقبلوا على رحاب النظام في مطلع عهده تحدوهم الآمال العراض ثم ولوا عنه هروباً بدينهم ، ونأياً بكرامتهم عن الإذلال. فالرئيس النميري يدرك كل هذا وما كانت به حاجة لسؤال ، إلا أن خداع النفس لا يعرف الحدود . ومن بين هذه المخادعات الظن بأن ليس هناك ما يحمل علماء السودان ، بل أهل السودان كلهم ، على أن لا يكنوا لرئيسهم إلا الحب ، والعرفان ، والتمجيد . وقد كرس هذه المخادعات ، في نفس الرئيس ، ملق من بقي من المنافقين وصمت من تخلف من الخائرين وكلهم نفر انتقاه بارادته ، ولبسوه على ما فيه بارادتهم وما كان له أن يحسبهم نماذج لغيرهم .

ومع هذا فكم كان غريباً أن يضع الرئيس النميري نفسه ، وهو يخاطب علماء السودان ، في موقع الرشيد . بل أكثر من هذا غرابة أن يتخير من كل سير الرشيد مع العلماء سيرته مع سفيان الثوري العابد الهمام الذي كان يستغفر الله إن مست يده يد ظالم . وقد كان هذا حال سفيان عندما جاءه الطلقاني يحمل رسالة الرشيد فاستعاذ بالله من الشيطان الرجيم واعرض عن كتاب أمير المؤمنين كما يعرض الرجل من الحية الرقطاء ثم ركع ، وسجد ، وسلم . وطلب سفيان من واحد من حوارييه أن يقرأ رسالة أمير المؤمنين عليه وما أن فرغ الحواري من قراءتها حتى قال له الشيخ الصرب « اقلبوه واكتبوا للظالم على ظهره » . فقيل له : « إنه خليفة فلو كتبت إليه في بياض نقي لكان أحسن » . قال : « اكتبوا للظالم في ظهر كتابه ، فإن كان ما اكتسبه من

حلال فسوف يجزى به . وإن كان ما اكتسبه من حرام فسوف يصلى به . ولا يبق شيء مسه ظالم بيده عندنا فيفسد علينا ديننا » . ثم أملى سفيان على حواريه كتابه لخليفة : «من العبد المنبت سفيان إلى العبد المغرور بالآمال هارون الذي سلب حلاوة الإيمان ولذة قراءة القرآن . أما بعد . . فإني كتبت إليك أعلمك أني قد صرمت حبك ، وقطعت ودك ، وإنك قد جعلتني شاهدا بإقرارك على نفسك في كتابك ، بما هجمت على بيت مال المسلمين ، فأنفقته في غير حقه ، وانفذته بغير حكمه . . . ياهرون هجمت على بيت مال المسلمين بغير رضاهم . فهل رضى بفعلك المؤلفة قلوبهم ، والعاملون عليها في أرض الله ، والمجاهدون في سبيل الله ، وابن السبيل ؟ أم رضي بذلك حملة القرآن ، وأهل العلم ؟ أم رضي بفعلك الأيتام والأرامل . واعلم أنك ستقف بين يدى الحكم العدل . فاتقِ الله في نفسك ، إذ سلبت حلاوة العلم والزهد ولذة قراءة القرآن ، ومجالسة الأخيار ، ورضيت لنفسك أن تكون ظالماً ، وللظالمين إماما . . . ياهرون قعدت على السرير ، ولبست الحرير ، واسبلت ستورا دون بابك . . ثم اقعدت جنودك الظالمة دون بابك وسترك ، يظلمون الناس ولا ينصفون ، ويشربون الخمر ويحدون الشارب ، ويزنون ويحدون الزاني ، ويسرقون ويقطعون يد السارق ، ويقتلون ويقتلون القاتل . أفلا كانت هذه الأحكام عليك وعليهم قبل أن يحكموا بها على الناس » .

ولو كان لمن خاطبهم « هارون » السودان جرأة الثوري لردوا على خليفتهم مثل رده . كان ردهم هو المزء مما حسبوه ملهاة مسلاة ، وحسب « الخليفة » صمتهم خوارا . وما كان صمتهم كصمت الناقين الساهمين من عامة أهل الناس وهم يتطلعون إلى كبارهم فلا يجدون عندهم صدى لما يردده صبية المدارس الذين كشفوا عرى الأمير . فقد قابل هؤلاء الكبار المخاتله بالصمت ، كما قابلوا الرزء بالتأسي :

ومن أبى في الرزء غير الأسى
كان بكاه منتهى جهده

وليت الكبار والعلماء يدركون بأن صمت الناقين المغلوبين من عامة الناس إنما هو احتمار لثورة تأتي على الطغاة والشياطين الخرس معا . فالذي يزرع الشوك ، كالذي يرعاه ، لا يحصد إلا عناقيد الغضب .

ولقد ظلم النميري نفسه ظلماً فاحشاً بهذه المقارنة إلا إذا افترض ، ولعله فعل ، أن الناس لا يقرأون التاريخ والسير أو لا يأخذون مقولاته مأخذ الجد . أو لعله كان

أدرى بنفسه وبغيره فلو ردّ واحد ممن وجهت إليهم هذه الرسالة على «حيفة» السودان كما رد سفيان الثوري على أمير المؤمنين لا نتهى به الأمر إلى غياهب الحب ورمي بالزندقة ، والعمالة ، والتآمر . . . وما إلى ذلك من نعوت غشي الناس من سماعها . وقد كان رد الخليفة على من نصحه من تابعيه بأن يثقل على سفيان بالحديد هو قوله : « اتركوا سفيان وشأنه يا عبيد الدنيا ، المغرور من غررتموه » . وكان حال هارون كحال أبيه المهدي الذي استدعى سفياناً ليستقضيه وهو يقول : « يا سفيان تفر منا هاهنا وهاهنا . . فقد قدرنا عليه الآن . أفما تخشى أن نحكم فيك بهوانا ؟ » . قال سفيان : « إن تحكم في يحكم فيك ملك قادر يفرق بين الحق والباطل » . وما راق قول سفيان هذا للربيع فنصح أمير المؤمنين بأن يأذن له بضرب عنقه . قال المهدي : « اسكت ويلك ، ما يريد هذا وأمثاله إلا أن نقتلهم فنشقى بسعادتهم » . وكتب له المهدى ، فيما بعد ، يعهده على قضاء الكوفه فخرج به سفيان ورماه في الدجلة ثم اختبأ .

مهما يكن من أمر فإن رسالة النميري للعلماء تكشف عن تأرجح موقفه نحو مثقفي السودان . فهو يعلم علم اليقين حاجته إليهم لإدراكه بأن الدولة الحديثه لا يمكن أن تسير بدون مواهبهم وعلمهم . إلا أن كبرياءه الزائف ، واستعلاءه الذي ظل يتزايد بتزايد الواهنين من حوله جعلاه يرفض الإعتراف بأنهم قمينون بالاحترام إن لم يكن لشيء فلعلمهم ودرايتهم في مواضع تخصصهم . ولا مرية في أن النميري قد منح « الصفوة » السودانية (العلماء ، الأكاديميون ، المهنيون) فرصة ما طالوها قبل عهده ليقوموا بدور فعال في بناء دولة السودان الحديث . وقد ظنت هذه النخبة والتي حالت قيود الوظيفة دون انخراط أغلبها في العمل السياسي بأن في وسعها في ما حسبته دولة « الآفاق الجديدة » إنجاز الكثير مما عجز السياسيون التقليديون في السودان عن إنجازه أما بسبب التشرذم الذي عانى منه نظام الأحزاب، أو بسبب رفض بعضهم قبول التغيير حفاظاً على النظام شبه الإقطاعي السائد ، أو لأن الزمن قد تخطى بعضاً آخر منها .

بيد أن إتاحة النميري الفرصة لتلك النخبة لتؤدي دورها الوطني لم تكن تحفره الدوافع المدنية النبيلة بل كان ينطلق، فيما أثبتت التجارب، من إدراكه لأن أغلب هؤلاء المثقفين إنما هم فنيون بالمقام الأول يفتقدون أدنى درجات الالتزام الفكري السياسي (فالتزامهم الأساسي لمهنهم وأخلاقياتهم المهنية) . وكان أن تعامل معهم

النميري على هذا المستوى وهو يلعب على عناصر الزهو والغرور الشخصي في نفوس الكثيرين منهم ، كما يعمد على استغلال شبق البعض بالسلطة ، أو الغرور الايديولوجي عند قلة منهم . فلكل واحد منهم ما يبتغيه عند النميري حتى يؤدي دوره المرسوم ثم يذهب إلى غير رجعة ، أو إلى رجعة (جماعة الواقفين في الظل ينتظرون دورهم من جديد في لعبة الكراسي الوزارية) . وكان ثمن كل هذا هو إنهاك النظام ، وإجهاض خطط التنمية ، وإهدار ثروات البلاد في الترضيات والأعطيات ودفع ، في النهاية ، ثمن كل هذا أولئك المحرومون الذين جاء النظام ليرفع عنهم خصاصة العيش .

هكذا تحولت ثورة الأمل إلى ثورة الألم . . . تحولت ثورة مايو « النصر لنا » إلى ثورة مايو اليأس والقنوط . وما كان هذا الشعور باليأس والقنوط مقتصراً على العلماء الذين لم يتقدموا لتهنئة النميري فالشعور باليأس أصبح شعوراً سائدا . لقد دارت ثورة مايو ، للأسف ، أكثر من دورة سياسية واقتصادية . فالسودان اليوم أسوأ مما كان عليه يوم ورثناه ، بل اغتصبناه من الاحزاب ظانين بأنا أكثر قدرة منها على صلاح حال أهله . وقد حكمت ثورة مايو — أو بالأحرى حكم النميري — السودان عقداً ونصف عقد من الزمان مما جعل ولايته أطول من ولاية كل الرؤساء الذين توافدوا على الحكم منذ الاستقلال. وعلى الوعاء اليوم ينضح بما فيه. فالدين الذي كنا نظن بأنا قد أفلحنا في جعله عنصراً أساسياً في حياتنا السياسية بشكل بناء يأخذ بعين الاعتبار حقائق الحياة في الشمال والجنوب قد أصبح اليوم عنصر تمزيق للوطن (وليس أبلغ في التعبير عن ذلك من خطاب النميري نفسه عشية يوم عيد الاستقلال في يناير ١٩٨٤) . وكما يقال فالدين عند المرائين هو آخر ملاذ ، ولذا فقد أصبح الدين آخر سهم في جعبة النميري يطلقه بأمل البقاء في الحكم . ولا يختلف إثنان في أن تدين النميري تدين مشبوه . فعلى يد النميري أصبحت المساجد منابر للتشهير والسباب علماً بأن بيوت الله ما كانت يوماً ، ولا أريد لها أن تكون دوراً تخرج منها الفتن ، وتقذف منها المحصنات ، وتستكن فيها البدع . وقد آذى النميري الإسلام كثيرا . فالإسلام دين فطر الله عليه أهل السودان فدخلوا في رحابه أفواجا . ولاشك في أن مسئولية من يخلف النميري مسئولية عصية لا ستئصال كل البدع التي أولج فيها الإسلام والمسلمين عبر ممارساته الخاطئة ، وتقحمه المضل في أمور الدين . وفي الأثر : « إن الله لا يقبض العلم ينتزعه من صدور العلماء ولكن يقبض العلماء حتى

إذا لم يبقَ عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً سألوهم فأفتوهم . فضلوا وأضلوا » . كما روى الحسن البصري عن رسول الله (صلهم) : « سيكون بعدي أمراء يعطون الحكمة على منابرهم وقلوبهم أنتن من الجيف » .

ومن الجانب الآخر فإن ثورة مايو التي جاءت ، وقالت بأنها جاءت ، لتقطع دابر التحكم الأسرى ، والعنجهية العشائرية في السياسة السودانية لتستبدلهما بنظام يقوم على الدربة والدراية (مما حاول النميري أن يفعل في مطلع عهده) قد انتهت بالسودان إلى سيادة « عائلية » أخرى هي آل النميري وصحبه الأقربين . ولعلنا لا نحتاج إلى المزيد مما أوردناه هنا عن الشقيق والصديق والظئر وتابعيهم بغير إحسان . نرى غير القادرين منهم في مجلس الشعب ، كما نراهم في القيادة المركزية حيث الكفاية السياسية معيار . ونرى أنصاف المؤهلين منهم في دواوين الحكومة المدني منها والعسكري حيث الدراية المهنية مقياس . وعلّ امام أهل السودان الذي يكثر من ترداد الأحاديث النبوية الشريفه ما قرأ حديث الرسول (ص) أورده الحاكم : « من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ، ورسوله ، والمؤمنين » . ونرى مع هذا المنازل الحكومية تغصب من مستأجريها باسم المصلحة العامة ، لإيواء صغار الأسرة في الوقت الذي يطرد فيه من نفس هذه المنازل ، باسم المصلحة العامة أيضاً ، من ذادوا عن النميري بالنفس . ومع هذا فما زال النميري يردد ، وما زالت الببغاوات تردد معه ، الحديث عن الحكم الأسرى . وقد كاد أنْ ينتهى بنا الأمر إلى حكم الوصية لولا رأفة الله بعباده الذي سخر لهم رجالاً من أهل الجنوب ما أصابهم الخصاء بعد فأحبطوا تلك الحماقات في مجلس الشعب . كما كدنا أن نشهد تقنين « عصمة » الحاكم في دستورنا باسم الإسلام وهو الدين الذي يقول كتابه الكريم « من كان يريد العزة فلله العزة جميعا » . ويقول أيضاً « أفغير الله تامروني أعبد أيها الجاهلون » . ومع ذلك فما زال النميري يردد وتردد معه الببغاوات الحديث عن استعباد الطائفية لعقول الناس . وما حالت الطائفية دون يحي الفضلي أن يقف في قلعتها الكبرى بالخرطوم بحري على مرمى حجر من ضرائح ساداتها ليتحدث عن مصرع القداسة على أعتاب السياسة . ولم تحدثنا صحافة ذلك العهد عن اعتقاله بتهمة إثارة الأمن ، أو جلده على قارعة الطريق كما جلد المصباح . وليت الأمر انتهى عند هذا فحسب فدولة العلم والعلماء ، دولة الدربة والدراية التي أردناها بديلاً لعبث الأحزاب في اسناد الأمر لغير أهله من القادرين في أكثر من موقع

سياسي انتهى بها الأمر إلى نظام يحيط به الدجالون ، والمشعوذون ، والمغمورون الجهلة من أدعياء التصوف ، يصدرون القوانين متناقضة المعنى ، ركيكة المبنى . ومن هؤلاء أيفاع القصر الذين ما عرفت لهم محافل القانون من سابقة ولا روت عنهم من حديث ، والمتقحمون على الاقتصاد من أدعياء ديوان الزكاة الذين لم يحسنوا الجمع والطرح ناهيك عن تفسير محكم التنزيل . . . والدراويش والمتدروشون من رقيقي العقل والدين الذين يؤثرون على صنع القرار الرئاسي أكثر من ما تؤثر المؤسسات مرة بالخيرة ، وأخرى باستقراء المستقبل ، وثالثة باستحضار أرواح الموتى . وكل هذه بدع وضلالات لا يعرفها الإسلام الصحيح ، ولا يعرفها التصوف الحقيقي والذي هو ظلف النفس عن الهوى . وما ظلف نفسه عن الهوى « الفقيه » تاجر الباروكات ، ولا ظلفها عن الهوى الشيخ الذي تجند طائرات الجيش من البافلو والهيركيوليز لنقل متاعه من أسواق الخرطوم إلى الفاشر ، ولا ظلفها عن الهوى الذين يتداولون الرخص التجارية ظلف الهوى عرفناه في شيوخنا الأماجد الذين تجافوا الدنيا ، وتجافوا سلاطينها .

لقد أصبحت السلطة في السودان ، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ السياسي المعاصر ، سلطة مطلقة تمارس دون ضوابط لغياب القوى والتوازنات التي عرفتها أنظمة الحكم السابقة مثل المعارضة البرلمانية ، والصحافة الحرة ، وحرية التعبير. وما أرادت ثورة مايو حكماً كالذي يعرفه السودان اليوم، لقد سعت الثورة لقيام نظام رئاسي ثابت وقادر على التحرك بعيداً عن كل محاولات التخذيل ولكنها أحاطته بسياج من المؤسسات والقوانين، لا لتمنحه قسطاً من الشرعية والشعبية فحسب ، بل ولتشاركه في الحكم باعتبار ان السلطان سلطان جهازي لا فردي ، ومؤسسي لا كسروي .

ومما أعان النميري على هدم تلك المؤسسات ، والاستهتار بكل المبادىء والقيم التي نادت بها الثورة مؤامرات الصمت ، والتحالفات المصلحية العارضة ، والانتهازية السياسية . بل إن من سيئات زماننا نحن أبناء هذا الجيل ، أن هذه الصراعات داخل المؤسسات ، والتنافس بين أعضاء الطبقة الجديدة ، وهم يخطبون ود القائد ، قد أدى إلى تضخم ذاته وتسهيل مهمته في هدم المؤسسات . وهكذا وجد النميري بغيته في أن يصبح الجميع رهن إشارته ، وطوع بنانه . كما نال مبتغاه دون عناء لرضوخ المؤسسات المذل لنزواته . أما حول الجنوب فإن النزاع الداخلي بين صفوف الجنوبيين

قد أصبح، بالنسبة للرئيس النميري، تكأة وذريعة لتقسيم الإقليم وإبطال الديموقراطية فيه . وبصورة عامه ألهى النميري الجميع بالاقتتال بين بعضهم البعض . الجنوبي والجنوبي ، رجال الاتحاد الاشتراكي والمصالحين ، الجهاز التنفيذي والسياسي والتشريعي ، وبهذا استطاع أن ينجو من كل عاصفة ، ويخرج من كل مأزق سياسي . كما استطاع أيضاً أن يطيح بخصومه بكل سهوله طارحاً الواحد منهم تلو الآخر كما يطرح المرء قشور البصل . لقد اختمرت دكتاتورية النميري على مدى أربعة عشر عاماً في رحيق التزلف ، والملق ، والمداهنة ، والغدر ، ومؤامرات الصمت .

وبالرغم من هذا فلا يجب أن نقلل من أهمية الدور الذي لعبه الرجل نفسه فيما آل إليه السودان وذلك بسبب مكره ، وعيوبه البدائية . فالنميري يفتقر إلى البصيرة السياسية والحس التاريخي . كما أن طبيعة « البلطجة » ظلت ملازمة له رئيساً ، وقائداً ، وإماما . وانعكست آثار طبيعته هذه في تعامله مع زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة ومع وزرائه ومساعديه بل تعدتهم إلى أسلوب تخاطبه مع المسئولين في الحكومات الأجنبية كما بينا في الفصل التاسع . ومما يضفي على هذا الأمر غرابة مظهر البساطة والطيبة الفطرية التي يبدو بها النميري لمن يتلقاه للمرة الأولى ، أو لمن لم يبتليه الله بالعمل تحت أمرته .

لقد اصبح هدف النميري الأوحد في الحياة هو أن يكون الأول والأخير وفي سبيل البقاء في سدة الحكم لم يتردد في هدم كل المؤسسات : مجلس الشعب ، والاتحاد الاشتراكي السوداني ، والأجهزة الحكومية ، والحكم الإقليمي بالجنوب ، والجهاز القضائي ، والجيش حين ظن أنهم يمثلون خطرا ضد هيمنته ، لا لسبب إلا لمسعاهم لممارسة سلطانهم . وبسبب هذه السياسات هوت البلاد إلى الحضيض ، وأنهك شعبها ، واستنزفت قواها .

وإن كان هنالك من شخص واحد في السودان يتجاهل هذه الحقيقة ولا نقول يجهلها فهو الرئيس نميري نفسه . ففي معرض رده على سؤال مجلة الصياد (٨٤/١٠/٢٤) عن أبرز ما أنجز في سني حكمه الطوال قال إنه يقارن نفسه بالناجحين من قادة العالم من قديم الزمان وهو يستعرض نقاط قوتهم وضعفهم . ثم قال : « أقارن هذه النقاط بما يقوم به الرئيس نميري في بلاده الآن . وهل قيادته تتناسب وهذه النقاط ؟ وهل يعلم بما يعمل فيه ، خاصة وأنه يجب على القائد أن يعم

الشيء الذي يعمل فيه ، وأنا أعرف . هل يعرف إمكانيات بلاده ، وإمكانيات شعبه ؟ وأنا أعرفها . هل هو عادل بين شعبه ؟ فالقائد يجب أن يكون عادلاً ، والحمد لله حتى الآن أنا أنشد العدالة ، وأعتقد أنني حققتها . والدليل على ذلك هو الراحة الموجودة في الشعب السوداني » . هذا هو تقديم الرئيس ، بنصه ، لإنجازاته ولحال شعبه . ولا نخال القارىء ، وقد بلغ هذا الموقع من الكتاب ، سيرى في مثل هذا التصريح إلا غرور حاكم يفتقد أدنى درجات الحس التاريخي ، ومغالطات رجل لجت به المكابرة . ولا نخال شعب السودان ، هضيم الحق ومقروح الكبد والذي يعيش يرعى النجوم في ليله البهيم المتطاول كليل النابغي سيرى في مثل هذه المغالطة إلا إمعاناً في إذلاله باحتقار عقول أهله .

لقد أصبح النميري يخلط في اخريات أيامه ، وقد اخذت مثالب شخصياته المتعددة تتكأكأ عليه مجتمعة في اليوم الواحد ، بل وفي القرار الواحد ، أخذ يخبط بين حلم الأمس ، وكابوس اليوم . . . بين شعارات الثورة وواقع العهد ، بين الخطط الطامحة وظلالها التي مازال يباهي بها ، بين اقتصاد البناء واقتصاد الإنعاش ، بين السلام الوارف في الجنوب والحرب المنهكة في رباه ، بين الفجر البازغ في سنوات البشائر ، والدجنة المظلمة من الحيف والزيف التي يعيش فيها أهل السودان . كانت ثورة مايو ، بالنسبة لنا وللكثير غيرنا كل شيء في مطلع السبعينات ، وغدت ، بسبب انحرافات القائد ، لا شيء في أخريات الأيام . فسودان اليوم ليس هو بسودان مايو وإنما هو سودان النميري . سودان رجل لج في الأخطاء وأبى أن يستقيل خطأه ، بالرغم من كل ما توفرت له من فرص . سودان رجل عاهد وأقسم ثم نكث وحنث . وإن كان هذا هو حاله فلا مناص من القول بأن السودان جدير بمن هو أقدر على القيادة .

وما كان هذا هو الخلط الوحيد الذي وقع فيه النميري . لقد أخطأ التقدير أيضاً لمدسوس بقائه في الحكم أطول من أي حاكم في التاريخ المعاصر . فمعيار الحكم على الحكم الصالح هو إضافته إلى الناس لا إنتقاصه منهم ، هو رضاهم الطوعي عنه لا طاعتهم المقتسرة له . وقد ظل النميري يحكم السودان طيلة ما يقارب العقدين من الزمان بالمكر والاستهانة . لقد حكم السودان من قبله عسكري آخر هو الفريق عبود كان يستمتع بسلطة مطلقة . فدستور عبود ركز كل السلطات التشريعية والتنفيذية في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقد خول ذلك المجلس كل هذه السلطات

رئيسه . بيد أن عبوداً كان يملك الحد الأدنى من الحساسية والاحترام لمشاعر الناس فتخلى عن موقعه ، بالرغم من إصرار بعض كبار ضباطه المتفعين بالنظام ، في اللحظة التي أحس فيها باستشراء السخط على نظامه . وما كان ذلك الموقف جبنا وإنما هو تصرف الرجل السوداني الكبير الذي يرعى الذمم . فالطغاة يسعون إلى الحكم فوق هامات الرجال ، ويبقون فيه على اجداثهم الصرعى . فما الذي صنعه النميري عند استشراء مظاهر السخط عليه ؟ أدان اجهزته لينجو بجلده ، حل الاتحاد الاشتراكي ، وسرح قيادات الجيش . ثم تزايد السخط فماذا صنع ؟ أعلن الأحكام العرفية ومسخ نفسه إماما . وما كلف نفسه ليحسب أثر تلك القرارات على الاقتصاد المنهار ، أو على معنويات الشعب الذي أصبح كله كمشركي مكة ، أو على صورة البلاد في الخارج . كما لم يخطر على باله ، وهو واقف ليبايع إماما ، بأن ما تتوخاه الشعوب في قياداتها السياسية ليس هو الوصفات الدينية بل الحكم الفعال الذي يوفر ضروريات الحياة . وما دار بذهنه ، وهو يشبه نفسه بالرسول الكريم ، ان محمداً عليه أفضل الصلوات ما كان شتاماً ولا هجاءً ولا حاقداً . ولا أراد الله له هذا . فقد ورد في الأثر أن الحزن دفع رسول الله (ص) بعد مقتل عمه حمزة في أحد أن يقول : « والله لأمثلن بثلاثين رجلاً منهم » ، فنزلت الآية : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ، وهو أعلم بالمهتدين . وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين. واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون » . وما كان رسول الله (ص) ليفتح قلبه وأذنيه يتسمع النمائم حول صحبه يسعى بها الوشاة . فقد روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال : قال رسول الله « لا يبلغني أحد من أصحابي عن أحد شيئا فإني أحب أن أخرج إليكم وأنا سليم الصدر » . وما كان رسول الله يدعو الناس إلى الصبر على المعاناة في المأكل ، والمشرب ، والملبس ويرفل هو وآله في حلل السعادة بل كان يقول لآل بيته « أن يكونوا أول من يجوع إذا جاع الناس ، وآخر من يشبع إذا شبعوا » . وما طرأ على خاطر إمامنا وهو يكثر من الحديث عن عمر أن الفاروق هذا كان اقسى الناس على نفسه وعلى آله ، فهذا هو شأن القدوة . بايعه الناس راضين مختارين ، لا حماة مكرهين ومع هذا وقف يقول لنفسه : « اللهم ارزقني الخشوع فيما يرضيك عني ، والمحاسبة لنفسي ، وإصلاح الساعات ، والحذر من الشبهات . اللهم ارزقني التفكر

والتدبر لما يتلوه لساني من كتابك ، والفهم له ، والمعرفة بمعانيه ، والنظر في عجائبه ، والعمل بذلك ما بقيت » . فما أقض مضجع الخليفه الراشد إلا خوف نفسه من نفسه ، وحذره من الشبهات ، وخشيته من الاستهتار بكتاب الله وهو العالم العارف المحيط . فكتاب الله ليس بميثاق عمل وطني ، أو دستور دائم يتقحم من يشاء في تفسيره على هواه دون أن يملك للأمر عدته بدءاً بالإلمام باللغة صرفاً ، ونحواً ، وبديعاً ، ومعاني . فالقرآن حمال ذو وجوه ، والقرآن ثقيل حتى على المرمل الذي أنزل عليه : « انا سنلقي عليك قولاً ثقيلا » .

وحملت عمر خشيته من الشبهات أن يقول لابنه شيخ الخابتين عبد الله بن عمر وقد رأى إبلاً له ترعى ، ما هذه الإبل يا عبد الله . قال الابن : « إنها إبل اشتريتها أنضاء (هزيلة) وبعثت بها إلى الحمى (المرعى) مثلي مثل سائر المسلمين » . قال عمر : « ويقول الناس حين يرونها ارعوا إبل ابن أمير المؤمنين . اسقوا إبل ابن أمير المؤمنين . يا عبد الله استرجع رأس مالك واجعل باقي ثمنها في بيت المال » . فهذا هو حال ابن عمر الذي يستشهد به إمامنا فأين منه حال الاشقاء ، والأصهار ، والتابعين ممن لم يعرف الاخبات طريقة إلى قلوبهم . فواقع الأمر أن إمامنا راعي المسلمين ما عرف من الإسلام دين البر والإحسان إلا القشور ، وما انتقى من محكم التنزيل إلا ما حسبه سلاح ترهيب وتأثير دون أن يدرك أن البر هو حسن الخلق ، وأن الإثم هو ما حاك في النفس وكرهت أن يطلع عليه الناس . فالإسلام دين يفرض على من آمن به ، بل يفترض فيه ، محاسبة النفس قبل محاسبة الغير ، ونقد الذات قبل تسقط هفوات الآخرين . لقد سبق الإسلام غيره بالحديث عن النقد الذاتي . . . سبق أهل المركزية الديموقراطية — كما سبق ميثاق العمل الوطني والمادة ٥٠ من لوائح التنظيم . « إقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا » « الإسراء ١٤ » . فإن أبى الغرور على القائد الاشتراكي الملهم أن يلتزم بما قالت به شرائع الأرض فما أحرى الإمام مبعوث العناية الإلهية أن يخضع لما قالت به شريعة السماء ، بدلاً من إطلاق تهم التجديف ، والزندقة ، والمعصية على مخالفيه الرأي من عباد الله المغلوبين على أمرهم . فما نسخت المعاصي إيمان مسلم وإنما ينسخ الإيمان الكذب والنفاق . فقد سئل رسول الله (ص) « هل يسرق المؤمن ؟ قال : قد يسرق . هل يزني المؤمن ؟ قال قد يزني . هل يكذب المؤمن ؟ قال لا يكذب » .

وازاء كل هذا فإن الذي يحسب بأن النميري سينهج نهج عبود إنما هو غارق في

الوهم . فالرجل الذي لا يستحي من مسخ الدين لتأييد حكمه لن يستحي من الشعب. وكما هو قاصر بمقاييس السودان فإنه قاصر بمقاييس العالم الثالث. وما أكثر الحكام الذين يمارسون السلطة المطلقة في أفريقيا وآسيا إلا أن أغلبهم ، ومع تسلطهم ، يعرفون الحدود التي يقف عندها الحاكم . . فما سمعنا أن واحداً منهم قد وقف يصف أهل بلاده بالفجور والمعصية . . . وما سمعنا أن واحداً منهم قد وقف نفسه على السباب والإساءة العلنية لأعوانه ومساعديه، وإن عرف عنه الإساءة لخصومه . . . وما سمعنا أن واحداً منهم قد وقف علانية ينكر الحقائق المشهودة حول وضع بلاده الاقتصادي مثل حديث النميري عن الديون . . . وما سمعنا أن واحداً منهم ، وكثر منهم حكام مدى الحياة ، قد وقف على الملأ ليضيف إلى رسالته الدهرية ، رسالة سماوية . ومن ناحية أخرى فقد عرف العالم الثالث حكاماً مطلقين وشبه مطلقين فرضوا التطهرية على شعوبهم ولكنهم مارسوها على خاصة أنفسهم وعلى ذويهم قبل أن يحملوا الغير عليها . . عرف العالم الثالث أمثال هؤلاء في اونو بورما ، وفي نيريري تنزانيا ، وفي بومدين الجزائر.

فالنميري ، إذن ، لا يمكن أن يلحق بأي واحد من هؤلاء . اضرابه في العالم الثالث هم حكام مثل عيدي أمين ، وصلاح الدين بوكاسا ، والسودان لا يستأهل أي واحد منهما . ولأجل هذا وحده فلا سبيل له إلا الرحيل ، إن كان للسودان أن يسعف أولاً ، ثم ينهض على قدميه ثانيا . نقول هذا بالرغم من أن ليس هنالك ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن رحيله ، في حد ذاته ، سوف يعود بالسودان إلى ما أسميناه بسني البشائر في مطلع هذا الكتاب . إلا أنا موقنون أيضاً بأن هذا هو السبيل الوحيد لأن لا ينحدر السودان لأكثر مما بلغ من الانحدار بل هو السبيل الوحيد دون إلحاق المزيد من الأذى بالسودان . فخيار أهل السودان اليوم ليس خياراً بين حاكم صالح وحاكم طالح ، أو بين حكم رجعي وحكم تقدمي . . . خيارهم بين حاكم عاقل يدرك ماهو بسببه ، وحاكم لا تدري يمينه ما تصنع يساره . لقد كان في مقدور النميري أن يبق في الحكم برضا أغلب الناس ، إن لم يكن كلهم ، لو وجه حكمه المطلق نحو البناء والتعمير وفق نهج مخطط ، وقوانين ثابتة ، وأحكام لا تناقض فيها . فما أكثر الدول النامية التي رضيت الغالبية فيها بالحاكم العادل الصالح مع استبداده وان رفضته قلة لا تحيا بالخبز وحده . وكان في مقدور النميري أن يحوز على رضى الكثيرين من أنصاره على تجاوزاته للإجراءات ، وخروجه على قواعد العمل المتعارفة

إن كان هذا التجاوز والخروج عن القواعد هو الوسيلة الناجحة ، في ظنهم ، لتحقيق الأهداف والمثل العليا التي بشر بها ، بالرغم من معارضة قلة منهم تقول بأن القانون والإجراء لصيقان ، والخروج عن أي منهما خروج على الآخر. ولكن عندما يصبح تكريس الاستبداد غاية في حد ذاته ، وعندما يسخر هذا الاستبداد لهدم كل مؤسسة وإجهاض كل عمل صالح ، وعندما يدوس المستبد على كل المثل التي نهض من أجل إعلاء راياتها ، في نفس الوقت الذي يلهج بها في المنابر يصبح الأمر مختلفاً جداً حتى عند انصاره ناهيك عن الذين جاهروا برفض النظام كله من البداية . هذا هو ما يقول به المنطق .

إن رحيل النميري لا يعني بأن السودان سيكون في وضع أفضل من الوضع الذي كان عليه في مايو ١٩٦٩ ولكنه ، بدون شك ، سيكون أحسن حالاً مما هو عليه الآن . فقرارات النميري الأخيرة ، وجموحه ، وانتهاكه للدستور ، وتبديله للقوانيين كما يبدل الرجل جلبابه ، وعبثه بالمؤسسات كلها ردود فعل انتقامية من جانب حاكم وجد نفسه في طريق مسدود ، وساءه أن يدين الناس فشله . وهكذا مضى بلاتردد أو شفقة يهدم حتى إنجازاته ومؤسساته انتقاماً من التاريخ . فالنميري على يقين بأن الذين يعارضونه ، بل يخالفونه الرأى لم يعطوه القسط الذي يستحقه من التقدير وكان احتمالهم له ، وتسامحهم معه على مدى خمسة عشر عاماً لا يكفيان . ولهذا السبب مضى يهدم المؤسسات ، مستنداً إلى أمل غيبي في النجاح . . . أو في النهاية راغباً في أن يجعلها جحيماً على من يأتي بعده (من بعدي الطوفان) . ومنذ ذلك الحين أصبح الرجل أكثر حماقة وأشد خطورة ، الأمر الذي يلقي على عاتق السودانيين المزيد من المسئولية في السعي لإزالته .

إن نظام النميري لا يقف اليوم على قدميه إلا لدعم خارجي يتمثل في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ، ودعم داخلي يتمثل في مساندة الإخوان المسلمين له . وفي حساب السياسة لا يمثل الاخيرون إلا قوة سياسية هامشية باعتبارهم حزباً صفوياً قوامه أهل المدن من الطلاب ، والمهنيين ، وبعض رجال الأعمال . وفي نفس الوقت تقف الطوائف الدينية التقليدية موقف المعارضة الجهيرة أو الصامته ضد النظام بالرغم من الشعارات الإسلامية التي يرفعها . وعلّ هذا يفسر اختيار النميري لطائفة صوفية مغمورة غير منغمسه بالسياسة ، لتصبح رأس الرمح في حركته الإسلامية المدعاة . وقد جهل الرئيس ، أو تجاهل ، بأن الطوائف الدينية

التقليدية المسيسة وغير المسيسة لم تفلح في ترسيخ ونشر الدعوة الإسلامية إلا عن طريق التعليم ، والتبشير ، والدعوة لا عن طريق الإكراه ، والقسر . وهذا هو حال الصوفية في السودان بدءاً بالبولاد والبهارى وادريس الأرباب وعبورا بجابر وحامد بن عمر أب عصا وفرح، وانتهاء بهجو ويوسف الطريفي من الأقدمين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين . سلاحهم جميعاً كان ، ومازال ، هو اللوح المحفوظ لا سوط العسس ، والنصيحة المهموسة لا زجر قضاة النار ، وستر العورات لا القذف في المحصنات ، وتجويد كتاب الله ، لا تمزيق أوصاله باللحن المزري ، والاستشهاد الباطل . وقد ظلوا جميعاً يتجافون أبواب السلاطين إيمانا بأقوال شيوخهم السابقين بأن ما نلتم من دنيا السلطان شيئاً إلا ونالوا من دينكم مثله . فهؤلاء هم متصوفة السودان لا ضاربي الطنابير ، وحارقي المباخر ، وتنابلة السلطان . . . أيا كان هذا السلطان .

ومن الجانب الآخر فإن كان الإخوان المسلمون قد آثروا أن يلعبوا كرت النميري فإنما فعلوا هذا ، كما قلنا ، لظنهم بأنه سيقوم نيابة عنهم بإرهاب النخبة التي لا توالي الإخوان المسلمين ، وفرض الشريعة على الجنوبيين . وكما أسلفنا ففي تقدير الإخوان أنهم وارثو الأرض من بعد النميري ، ومنقذو الإسلام، فيما بعد ، من تطرفه وغلوائه . ولم يصدق الترابي زعيم الإخوان المسلمين حين قال بأن الإخوان المسلمين قد قرروا التعامل مع الرئيس بغية إصلاح النظام من الداخل . «نحن ضد كل حركة تخل بالاستقرار أو تؤدي الى الفوضى وهدم السلطة. ولهذا السبب قررنا الإسهام في الدفاع عن النظام كلما تهدد كيانه» . كان هذا قوله لصحيفة «لوموند» . ولم يكن الترابي في تصريحه هذا الذي أدلى به «للوموند» غير صادق فحسب بل كان أيضاً مبالغاً في وصف الدور الذي يلعبه الإخوان المسلمون حين قال : «إن الرئيس يعرف أنه لا يمكن لأي مخطط ضد النظام أن ينجح طالما كنا بجانبه . فلا شيء يجري في هذه البلاد دون الإخوان المسلمين» (لوموند ٨٤/١٠/٤) . فالترابي دون شك يعرف التاريخ القريب . . لقد قامت ثورة مايو دون الإخوان ، بل بالرغم منهم . ودحرت محاولات الغزو في يوليو ٧٦ بالرغم منهم . وقام نظام الحزب الواحد ، والذي وصفه الإخوان بالدكتاتورية العسكرية ، بالرغم منهم ، بل حملوا على الإنخراط فيه وتبني مواثيقه . وأعلن النميري الشريعة الإسلامية وهو يعلن بالصوت الجهير ، مخاطباً الإخوان ، بان الاعلان اعلانه ، والانجاز انجازه وعلى الآخرين (أي الاخوان) ان يكفوا عن المزايدة عليه. فقد حدث الكثير في السودان دون

الاخوان المسلمين، بل بالرغم منهم. وسيحدث الكثير دونهم وبالرغم منهم. مهما كان من أمر إدعاء الترابي فإن النميري يعرف شيئا آخر، يعرف أن للإخوان دوراً مرحلياً سيؤدونه ثم يتبذون ككل كباش الفداء التي قدمها النميري قرابين في محراب ذاته. كما يعرف النميري أيضاً أن الطرق الصوفية خاصة الطوائف المسيسة هي مركز الثقل الديني في السودان. وبالرغم مما لحق بهذه الطوائف، من تقليص لقواعد نفوذها بالتطور الاجتماعي، وثورة المواصلات التي شهدها السودان إلا أن جانباً من نفوذها الريفي مازال باقيا. ومن هذا جاء سعي النميري لكيما يخطب ود سادتها، ويسعى لانخراطهم في كبريات مجالس إتخاذ القرار السياسي (المكتب السياسي والقيادة المركزية). ولكن أهم من هذا وذاك أن الشعوب، حتى عناصرها المسيسة، تريد دوماً، في حالات الإحباط، إلى قواعدها الأولى التي تعرف... يعود الختمي إلى ختميته، ويعود الأنصاري إلى أنصاريته. فإن كان أي منهما قد هجر الطائفية رفضا لحكم الإشارة الموروث حيث البيعة طواعية، وباب الانكار بل العصيان مفتوح يصبح معه أبناء الخلفاء كأبناء الوكلاء ماركسيين دون أن يحكم أمام ردتهم أو يأمر بأن لا يدفنوا في مقابر المسلمين... فإن كان الواحد منهم قد هجر تلك الإمامة لينتهي به الأمر إلى إمامة البيعة فيها إكراه، والإنكار زندقة، والرأي النقيض تجديف يلهب ظهر صاحبه بالسياط فلا يلومن عاقل أحداً إن ارتد على عقبيه من هذا المنكر. ومن الجانب الآخر فإن افترض القائد السياسي الذي وصل إلى الحكم وتذرى قمته ليوحد، ويبني، ويعمر دولة عصرية لا ليلهم الناس التقوى، إن افترض هذا القائد أنه قد أضحى رسولاً ذا كرامات يوازي بين دوره ودور النبي المعصوم فلا يلومن أحد الناس إن عادوا أدراجهم ينشدون هذه الكرامات عند أهلها ممن هم برسول الله ألصق، أسباطه وعترته:

فآل رسول الله نحف جسومهم

وآل زيــاد حــفــل الــقصرات

والذي لا شك فيه أن النميري يدرك كل هذه الحقائق. فهو، إن لم يكن يعرف شيئاً، فإنه يعرف جيداً حسابات القوى. فالإخوان قد يفيدون في تدجين الطلاب والتلاميذ ولكنهم لا يملكون أن يقدموا أهل السودان لنميري على طبق من فضه. ومن أجل هذا بعث النميري بالترابي نفسه إلى الصادق المهدي في محبسه يترجاه أن يتعاون. كما بعث له بوزير الطاقة يحمل رسالة مكتوبة يسترشد بها الرسول ولا يسلمها

لمن أرسلت إليه. وبنفس المعنى سعى النميري يخطب ود الميرغني، بأسلوب ماكر، مرة بإبداء الرغبة في زيارة مسجد السيد على الميرغني، وهو مسجد لم يكتمل بناؤه، ومرة أخرى بإبداء الرغبة في زيارته بداره للتهنئة بالعيد (وما سعى النميري من قبل إلى أحد يهنئه بالعيد بل كان الناس جميعاً يسعون إليه في الدار والمنتدى). بل ذهب النميري إلى أبعد من هذا في منتصف شهر ديسمبر ١٩٨٤ فقرر اطلاق سراح الصادق المهدي الذي ظل رهين محبس أكثر من عام. وكان النميري قد قال لمن سأله حول اعتقال زعيم الأنصار بأنه يحتجزه حفاظاً على حياته لأنه لو خرج من السجن لقتله الناس لمعارضته الإسلام (الصياد ٨٤/١٠/٢٤). علماً بأن الذين توفر لهم دولة النميري الإسلامية الحماية اليوم من الشعب في مكاتبهم، ودورهم، وسياراتهم هم قضاة النميري، قضاة الإسلام المزعوم. وهذا أمر لم تعرفه محاكم السودان، وقضاة السودان حتى في أشد الأوقات توتراً مثل أحداث أول مارس في إبان الحكم الذاتي وأحداث يوليو ١٩٧٦ على عهد مايو. بيد أن هذه ليست هي المغالطة التي نحن بصددها، المغالطة الكبرى هي أن النميري يسعى اليوم ليكسب ود الميرغني زعيم الطائفية الختمية، والمهدي زعيم الطائفية الانصارية وعدو الشعب المسلم» حتى يوفرا له مظلة حماية جديدة بعد أن أعيته الحيل: حرب في الجنوب، وجوع في الغرب والشرق، واقتصاد حطام، وخدمات مهترئه، وحكومة مقعدة.

إن تقييم الإخوان المسلمين للأمور تقييم خاطيء للغاية ليس في تقديرهم لوزنهم السياسي فحسب وإنما أيضاً في سوء ظنهم بالجماهير المسلمة. فالتأييد الأعمى الذي أعطوه لبدع النميري، وعبث صغار الجهلاء من حوله، قد افقدهم كل مصداقية في الحديث عن نشر نظام إسلامي صحيح.

ومن ذلك تأييدهم لإعلان حالة الطواريء، وتبرير أحكامها باسم الإسلام، وتعديل الدستور بالقدر الذي يمنح الإمام عصمة لم يعرفها الإسلام إلا لنبيه، وإن قالت بها الشيعة. بل ذهبت المغالاة بالدكتور الترابي للقول بأن محاكم الطواريء هي أقرب شيء للمحاكم الإسلامية . . . واعمراه، واعلياه، وامعاذاه.

ومن جانب آخر فإن الإخوان المسلمين (الذين يدعون بأنهم يتطلعون أبداً إلى الثورة الإيرانية) قد نسوا أنهم ليسوا بآيات الله السودان. فإن جاز لنا أن نقارن السودان بإيران فإن نظائر آيات الله فيه هم رؤساء الطرق الصوفية وأئمة الطوائف التقليدية. فلن يفلح الترابي، والحال هذه، في أن يصبح خميني السودان، وإن

كان في مقدوره أن يصبح بني صدره (وعله قد يلق نفس مصيره). وعلى أي فإن كان الترابي نظيراً للخميني أم لا فقد يفيده كثيراً أن يعي بأن المعارضة لحكم الاخوان المسلمين في السودان لن تأتي من جانب الطوائف الدينية التقليدية ، والنخبة المدنية ، والجنوبيين فحسب بل إن هناك عوامل وقوى خارجية سوف تلعب دورها في هذا الشأن فمصر ، مثلاً ، والتي ظلت وستظل تلعب دوراً هاماً في التأثير على مجريات لأمور بالسودان لن تقف مكتوفة الأيدي أمام انقلاب إخواني ، لا لسبب إلا لانعكاس هذا على الأوضاع الداخلية في مصر نفسها . ومن ناحية أخرى فإن للمملكة العربية السعودية لن يستهويها قيام هوس ديني على جناحها الغربي ، فكفاها هوس الجناح الشرقي . وبصرف النظر عمن يحسبهم الإخوان نصراء لهم في الجانب الآخر من البحر الأحمر ، فإن مركزي القوى السياسي والاقتصادي الحقيقي في المملكة ليس هو المتطرفين الدينيين وإنما هي مؤسسات تحسب السياسة بمعيار دقيق . وعندما نقول بأن رؤساء الطوائف التقليدية في السودان هم نظراء آيات الله في إيران فلا يعني هذا أن ايران والسودان قابلان للمقارنة أو أن مايجري الآن في السودان يشابه الثورة الإسلامية في ايران . هناك فوارق جذرية بينهما وهي :

١ ـ أن إيران بلد شيعي والسودان سني . وقد لعب الائمة دوراً نظرياً وعملياً في تكييف السياسة عند الشيعة أكثر منه عند السنة .
٢ ـ لا تعرف إيران مجموعات غير إسلامية ذات شأن كما هو الحال في السودان حيث هناك المسيحيون والوثنيون . وتجاور هذه المجموعات دولاً وشعوباً أخرى تنتمي إلى نفس العقيدة أو العرق وفي مقدورها الإستنجاد بها .
٣ ـ تجاور إيران بلداً واحداً غير إسلامي بينما يجاور السودان عدة دول غير إسلامية من شأن التطرف الديني أن يعكر صفو العلاقات معها .
٤ ـ لا يملك السودان قدرات اقتصادية مثيلة بقدرات إيران : (ونتحدث عن الثورة المستغلة لا الكامنة) ، وبالتالي فالسودان لا يملك إغضاب أشقته عبر البحر الأحمر أو أصدقائه في الغرب .

ونعود إلى مؤازري النميري في الخارج . فمن جانب الولايات المتحدة الأمريكية فإن الإدارة الأمريكية الراهنة مع علمها بأن نظام النميري لا يستند إلى قاعدة شعبية متماسكة ، ولا يملك مقوماً واحداً من مقومات بقاء الأنظمة إلا أنها تسانده باعتباره

«الشيطان» الذي يعرفون . ولا شك في أن الرئيس ريقان ينظر إلى النميري باعتباره الدرع الواقي ضد المد الشيوعي في القرن الافريقي . ولذا فإن ريقان يغار على هذه الصداقة . غيرته على صداقته مع مصر . ومما ساعد على هذا ان الثمن الذي يطلبه النميري مقابل قيامه بهذا الدور ليس بالثمن الباهظ . . . أمنه الشخصي ، وأمن النظام. وبالرغم من هذا فإن الإدارة الامريكية لا ترتبط بالنميري بعقد كاثوليكي بل هي تدرك مبالغاته في الإشارة الى خطر المد الشيوعي في افريقيا ، كما تدرك بأن الدرع الواقي هو كيان متكامل لا شخصي فالسودان الضعيف الذي لا يملك غذاء يومه لن يكون حامياً لأحد. ولا مرية في أن النميري يدرك هذا جيدا. ولكنه يدرك أيضاً مدى البارانويا التي تعانيها بعض الدوائر في الادارة الأمريكية من ماتسميه خطر الشيوعية . ولذا فهو لا يكف من لعب ورقتي الشيوعية العالمية والمد الشيوعي في افريقيا . ويفسر هذا حملاته العنيفة على الاثيوبيين ، والبعث السوري ، وبصورة خاصة ليبيا والقذافي . ومسعاه من كل هذه الحملات هو الحصول على المزيد من الدعم العسكري ليخوض به الحروب الداخلية التي أشعلها هو ابتداءً ، أو للدعم الأمني لقهر خصومه المتزايدين. وعندما أدرك النميري أن الولايات المتحدة ليست على استعداد لإمداده بالسلاح المطلوب الذي يخوض به هذه الحروب (خاصة طائرات الهيليكوبتر الضرورية لحرب العصابات) لم يتردد في السعي للحصول عليها من رومانيا .

ومن الجلي أن الإدارة الأمريكية ومصر على السواء لا يأخذان تصريحات النميري حول الغزو الليبي الوشيك على عواهنها . فمصر ، مثلاً ، خاصة على عهد الرئيس مبارك لم تنجرف في تأييد النميري لحد منحه الدعم المطلق . وكثيراً ما أكد المسئولون المصريون بأن بلادهم ستهب إلى نجدة النميري في حالات الإعتداء الخارجي ، تاكيداً لأن مشاكله الداخلية هي أمر يعنيه أولاً وأخيرا . وقد حاول النميري استدراج مصر في حرب الجنوب إلا أن مصر التي تعي مصالحها النيلية جيداً أبت الوقوع في الفخ. ولعل أبلغ تعبير عن هذا هو كلمات الرئيس حسني مبارك في خطابه الافتتاحي لمجلس الشعب المصري في يوليو ١٩٨٤ حين قال : بأن التكامل بين مصر والسودان تكامل بين شعبين ، الشعب المصري وشعب السودان **بكل فصائله** . كما كان الرئيس مبارك لاذعاً حين قال وهو يخاطب شعب مصر وعلى مسمع من النميري الذي شارك في تلك الجلسة بأنه لا يريد بيعة مدى الحياة ، إذ يجب أن لا يتجاوز حكم الرئيس أكثر من دورتين .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تجاهل رئيسها نصائح مساعديه ودبلوماسييه الملمين بمجرى الأمور على الساحة السودانية. وفي واقع الأمر ناقش الكونغرس الأمريكي الوضع في السودان أكثر من مرة. واحدة منها هي الجلسة التي عقدتها اللجنة الفرعية المختصة بالشئون الافريقية بلجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب (١٩٨٤/٣/٢٨) ، وجلسة الغذاء التي أقامها المعهد الافريقي — الأمريكي في (١٩٨٤/٥/٢١) والذي ترأسه عضو الكونغرس (هوارد ولبي) رئيس اللجنة الفرعية للشئون الافريقية . وكان محور الحديث الذي دار هو تحذير الولايات المتحدة من التورط بمشاكل النميري التي أنزلها على نفسه وبصورة خاصة تورطه في جنوب السودان . وكان رد فعل النميري على هذه البيانات مدهشاً للغاية ، بل فاضحاً لما يعانيه من إختلال عقلي.كان تعليق النميري لوكالة الاسوشيتد برس (الشرق الأوسط ١٩٨٤/٦/٢٨) هو : «أن حكومة الولايات المتحدة صديقة وفية للسودان ونحن أصدقاء، أصدقاء أوفياء جداً للولايات المتحدة. أما ما يحدث الآن فهو رد فعل لما يكتب في وسائل الإعلام الأوروبية خاصة وسائل الإعلام البريطانية . وكل مايكتب في وسائل الإعلام البريطانية باطل» . وحول موقف الكونغرس الأمريكي وجه اللوم إلى عناصر شيوعية في الصحف الأوروبية لأنها استثارت أوساط الكونغرس الأميركي فكانت بذلك السبب وراء معارضة الكونغرس لإمداد السودان بالمزيد من الدعم العسكري الأميركي . ومع هذا يبقى الرئيس ريقان على رأيه وهو أن الولايات المتحدة يجب أن تبقي على النميري (الشيطان الذي يعرفه) حتى بروز بديل له في السودان .

وكثيراً ما يتحدث الأمريكيون عن البديل للنميري وكأنه شخص لا نظام . وتكشف هذه النظرة عن قدر كبير من عدم الثقة في قدرة أهل السودان على اختيار قيادتهم بأنفسهم . ولا شك في أن الذين يقولون هذا في أمريكا وغير أمريكا يدركون جيداً بأن النميري ما كان ليستطيع البقاء في سدة الحكم منذ نهاية السبعينات لولا المظلة الأمنية التي وفرتها له أمريكا . وبما أن غاية النميري الأولى في الحكم لم تعد هي التنمية ، ولا بناء الدولة ، ولا إيجاد مكان للسودان تحت الشمس ، بل أصبحت هو البقاء على قيد الحياة حاكماً أبدياً فقد أصبحت المهمة سهلة جداً على تلك الإدارة . ولقد برهنت الدوائر الأمريكية التي تتخذ هذا الموقف (فهناك ظلال كثر للموقف الأمريكي تختلف باختلاف المواقع) عن عدم احترام كبير لمشاعر أهل السودان ، لا لسبب إلا لتأييدهم لحاكم موغل في «الأمينية» (نسبة للمارشال عيدي

أمين) . ولا شك في أن الدولة التي تحرم واحداً من شيوخها من ترشيح نفسه لمنصب نائب الرئيس (توماس إيغلتون في عام ١٩٧٢) عندما ثبت أنه قد تردد مرة أو مرتين في حياته على طبيب نفساني كانت ستأمر بوضع أي نميري أمريكي في مصحة للأمراض العقلية منذ زمان . بيد أن العارفين بمجرى الأمور في السودان ، مثل من تحدث في جلستي الكونغرس يدركون جيداً أن السودان جدير بقيادة أفضل وأن بوسعه أن يبرز هذه القيادة إذ لاحاجة به لفرض طغيان آخر «أميني» كان أم غير «أميني» . ومن ناحية أخرى فإن هذه العناصر في الساحة السياسية الأمريكية تدرك أكثر من غيرها بأن خلفاء النميري ، بمن فيهم أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية ، سيأخذون في الحساب الموقف الأمريكي الراهن عند اتخاذهم لأية قرارات تتعلق بطبيعة ، ومدى العلاقات بين السودان والولايات المتحدة . ومع كل هذا فإن الذي يجهله النميري هو أن اعتماد أي حاكم على السند الخارجي من أجل البقاء في الحكم اعتماد وهمي . فالقوى الخارجية تدعم الحاكم المنبت في أرضه كما يدعم حبل المشنقة الرجل المشنوق .

إن السودان قد يبدو هادئاً على السطح ، بيد أن أموراً مجلجلة تختمر تحت هذا السطح الهادىء . وكثيراً ما خدع الحاكمون بما حسبوه سُبات عواطف أهل السودان ، فإذا بها تتدفق مرعدة ثم ترقد من جديد . وكل هذا يعبر عن قدرة شعب السودان على تحمل المشاق ، والصبر على البلوى ، والإنفعال السريع ثم الاعتدال من بعد . والتاريخ شاهد على أن أهل السودان شعب يصعب التكهن بانفعالاته الحقيقية ، وربما كان هذا هو السبب في تخوف النميري الجنوني من الإنفجار غير المحسوب (وهو الذي يظن أنه قد أعد لكل أمر عدته) . وقد حدا به هذا إلى اتخاذ إجراءات عنيفه كإعلان حالة الطوارىء باعتبارها ضربة وقائية ومحاولة لتفادي ردة فعل النخبة المدنية ضده . وعلى أى حال فإن لدى السودانيين من الكبرياء والحنكة ما يجعلهم يكتمون مشاعرهم في صدورهم . أن أى حاكم لا يأخذ هذه الخاصية عند شعب السودان بعين الإعتبار إنما يلعب بالنار . ولا شك في أن النميري ، بمبالغاته هذه ، لا يفعل أكثر من شحذ أنياب الحقد ضده .

وقد روى عن آخر سكرتير إداري بريطاني إبان الاستعمار السير جيمس روبرتسون وقد سئل عن أي شعب في شعوب الدول التي خدم فيها أصعب على الحكم فقال : «في غير تردد الشعب السوداني فهم مهذبون وذوو طبيعة طيعة ، وفخورون ولكنك

لا تستطيع أبداً التكهن بما سيفعلون . هناك شيء واحد مؤكد هو أنه حتى المراسلة الذي يخدمك بأدب وانصياع يكاد يجعلك تشعر بأنه أفضل منك لأنه في نهاية المطاف مقتنع بأنه سوف يدخل الجنة في الوقت الذي تذهب فيه أنت إلى الجحيم» .

فكيف نتصور إذن مجريات الأمور ، وما تصير إليه هذه المصالح المتصارعة ، والقوى المتصارعة ، والعواطف الكامنة غير المدركة . نعم كيف يمكن أن نخرج بصورة مترابطة في هذه الفسيفساء السياسية ، أي ما هي السيناريوهات التي يتوقعها المرء في ظل كل هذا .

في الجانب الأول ظلّ الجيش يلعب دوراً هاماً في حياة النظام، أهم بكثير من دور التنظيم السياسي . ولا ريب في أن النميري هو أول من يدرك هذا فقد كان هو صاحب المصلحة الأولى فيما قام به الجيش من دور : الإبقاء على حياته ، ودعم النظام . ومن أجل هذا فقد حرص النميري أيضاً ، خاصة بعد أن أبرز الجيش أنيابه في يناير ١٩٨٢ ، على أن يضعف من هذا الجيش مادياً ومعنوياً حتى لا يقوى على مثل هذه المواجهات فيما بعد . فدوره الذي يريده له النميري اليوم ليس هو الدفاع عن الوطن حسبما قالت المادة ١٩٩ من الدستور ، بل الدفاع عن رئيس النظام . بيد أن النميري قد رمى بهذا الجيش نفسه في حرب أشعلها بنفسه (قلنا إن اليد اليمنى لا تدري ما تفعله اليسرى) . وعلّ الذاكرة تعود بالرئيس إلى أواخر الستينات فالذكرى تنفع المؤمنين ، أئمة وتابعين . لقد كانت حرب الجنوب في تلك الأعوام هي نقطة الاستقطاب لصغار ضباط الجيش . فالحرب التي تدور اليوم هناك هي حرب بغي ، وما بغى الإنسان إلا على نفسه . ويخوض جيش البلاد هذه الحرب المنهكة وإعداده غير كامل ، ومعنوياته تشارف الإنهيار بل هو يشارف الإنهيار لافرقاً وهلعاً من القتال وإنما إدراكاً منهم لأنهم يدفعون ثمن أخطاء سياسية لرجل واحد لاظهير له .

لقد كشف النميري عن قدر كبير من الاستهتار عندما أعلن في سبتمبر ١٩٨٤ تراجعه عن قراره السابق بتقسيم الجنوب عارضاً على الجنوبيين الرجوع إلى تسوية أديس أبابا ، في نفس الوقت الذي أكد فيه أن التقسيم باقٍ ، وأن القرار بشأنه ستصدره المجالس الإقليمية الثلاثة التي جاء بها . وما قال الدستور بهذا ، ولا قالت به إتفاقية أديس أبابا . فالدستور والاتفاقية يتحدثان عن قرار يصدره مجلس الشعب بأغلبية معلومة ، ويقره أهل الجنوب في استفتاء شعبي عام بأغلبية معلومة . ولا شك في أن العدول عن القرار ، كالقرار نفسه ، كان نزويا . ولم يحس النميري أبداً بحاجة

لتبرير الحرب الباهظة الثمن التي أشعلها في الجنوب وما نتج عنها من قتل بين الطرفين ، وما ألحقته من خسائر مادية بالمواطنين في الشمال، والجنوب على السواء، وما أدت إليه من تعطيل لمشروعات التنمية الكبرى في البلاد. ولهذا الاستهتار وحده، بل لاستخفاف النميري بمشاعر الناس، فإن قراره لن يلقي قبولاً لدى الشماليين ولا الجنوبيين . فكيف يمكن لأحد أن يثق برئيس قادر على إشعال الحرب واخمادها بهذه البساطة دون مبرر . إن قرار النميري الأخير حول الجنوب قد يروق لأولئك الذين يسعون إلى حفظ ماء وجه الإمام ولكن هذه التغييرات التجميلية لا يمكن لها أن تبعث الدماء في نظام تصلبت شرايينه .

إن الحرب الدائرة في الجنوب لن تكون هي الحافز الأوحد لتدخل الجيش . فالقوات المسلحة تعاني من إهدار الكرامة أيضاً . وأبلغ دليل على ذلك هو عدم استعداد الجيش لرد قصف طائرة واحدة أغارت على أم درمان دون أن تجد من يسقطها ، أو يردها أو يتعقبها . وحادث الطائرة لم يكشف فقط عن حالة عدم الاستعداد في الجيش وإنما كشف أيضاً عن لامبالاة القائد وهلعه من رجاله . فمن ناحية إستطاعت الطائرة المغيرة أن تخترق الأجواء السودانية آلاف الأميال دون أن ترصد أو تعترض . حدث هذا بعد بضعة أيام من قيام المشير النميري بنفسه بتفقد القاعدة الجوية في وادي سيدنا حيث استمع إلى الفريق محمد ميرغني قائد القوات الجوية يثني على جهود النميري الرامية إلى جعل القوات الجوية درعاً واقياً ضد أعداء السودان . تحدث الفريق أمام القائد الأعلى ، والقائد العام ، ووزير الدفاع ، ورئيس الأركان (بحكم الواقع) والذي هو الرئيس النميري نفسه (كل هذه المواقع) يشيد بمجهودات الرئيس القائد ودوره المتعاظم المتصل للارتقاء بالقوات الجوية ، وحرصه على أن تبق حصنا متيناً واقياً ، مؤكداً في ذات الوقت على أن «القوات الجوية ستبقى رسل خير ورحمة . . . أغاثة لكل منكوب ، وعوناً لكل ملهوف» . كما اشار الفريق إلى أن «أبناء القوات الجوية حينا يستنهضهم واجب الأوطان ينهضون بكل شجاعة الرجال ، وجسارة المؤمنين . . . تضيق بهم الأرض فيحلقوا في السماء حرباً على كل مأجور وخائن ، صيانة لوحدة السودان وترسيخاً لدعائمها» . (الأيام ١٩٨٤/٣/١٢) . إن هذا الحادث كان أحرى به يأن يلحق الشعور بالخزي بأي قائد يحترم نفسه ناهيك عن القائد الذي انتحل لنفسه جميع المناصب مدعياً بأنه سيحقق ماعجز عنه السابقون واللاحقون . فقد سئل النميري عن عزله لنائبه الأول وإقصاء

٢٢ من كبار الضباط فقال : «أولاً لم أكن راضياً عن قيادة الجيش ، ثانياً إن عدداً من كبار المسئولين في الجيش وآخرين أكملوا مدة خدماتهم» . (الميدل إيست ٨٢/٤/٧) وبين هؤلاء الذين «أكملوا خدماتهم» الضابط المتميز الذي عاد لتوه وهو يحمل أعلى الدرجات العلمية ، والضابط الذي ترق لمنصبه قبل بضعة أشهر. ومضى النميري، في حديثه لنفس الصحيفة يقول وهو يرد على سؤال عمّا إذا كان سبب الإقصاء هو نقد الضباط له: «لم ينتقدوني. كنا مرة في أحد الاجتماعات ومن بين الضباط الإثنين وعشرين كان أكثر من نصفهم اما غائباً أو ملتزماً الصمت . في تلك اللحظة اكتشفت مستوى قيادة الجيش» . فبغض النظر عن ما في هذا الحديث من تهالك : نصف الضباط صامت أو غائب ومع هذا فصلوا ، بغض النظر عن هذا التناقض فإن النميري أراد أن يؤكد في حديثه عدم ثقته في قدرة من كان يقود ، كما يؤكد بتوليه المناصب جمعاء بأنه هو القادر على تحقيق هذه القيادة المبدعة المقتدرة .

ولا ريب في أن القاريء ، وقد وصلنا به إلى هذه المرحلة من الكتاب ، لقادر على أن يدرك بأن النميري يضع جانباً كل اعتبارات المسئولية ، والشرف المهني ، والشجاعة الأدبية ، بل والشجاعة الحسيه عندما يمس الأمر شخصه . ولهذا فعندما طلب إليه المسئولون في الجيش القيام بتحقيق لاستقصاء أسباب الحادثة والاجتماع مع الضباط للتشاور حول الأمر أبى وأستكبر خشية الدخول في مجابهة جديدة مع الجيش على غرار مجابهته ١٩٨٢ . وبدلاً من أن يسمح النميري بهذا التحقيق طلب من ضباط جيشه الاجتماع في صبيحة يوم الغارة المشئوم للاستماع إلى واعظ ديني يحدثهم عن مزايا الجهاد في الإسلام . فهذا هو مستوى القيادة التي يريدها الرئيس لجيشه . وقد كان النميري يعلم علم اليقين بأن ضباطه سيتلقونه بالحقائق المصقعة . سيحدثونه عن النقص في العتاد، سيحدثونه عن صفقات الأسلحة المشبوهة والتي لا يحتاجها الجيش بل عزف عنها، وسيحدثونه عن ضباط سلاح الطيران الذين ينتظرون على قارعة الطريق الساعات الطوال في انتظار الحافلات التي تنقلهم إلى قاعدتهم التي «سيحلقون منها في السماء حرباً على كل مأجور» .

وبالرغم من هذا الفشل المزري لم يستح النميري أن يقف بعد شهر واحد من هذا الحادث ليقول للوزراء عقب واحد من تعديلاته الوزارية الكثر لمجابهة «التحديات» في «مرحلة» جديدة ، وقف ليتحدث عن الأسباب التي تستدعي التغيير

في المناصب مشيراً إلى التحجر وعدم التعاون ومضيفاً «أن بعض الوزارات قد أظهرت عجزاً في المرحلة الماضية . . . وإن هذا العجز يستدعي بالضرورة التصدي له» كما أوضح بأنه «سيتولى مسئولية تصريف أعباء تلك الوزارات لبعض الوقت تصحيحاً لمسارها في المرحلة القادمة» . (الأيام ١٩٨٣/٥/٢٦) . وما أعجبه من منطق ! وما أشده من غرور ! فالرئيس الذي يحسن الظن بنفسه وقدراته على تصحيح مسار وزارة الصناعة دون أن يكون قد نال دربة في إدارة أي مصنع كبيراً كان أم صغيراً أو حصل على المعارف الهندسية من جامعة ليدز أو فنون الإدارة من معهد ماسيشوستس للتكنولوجيا . . .ويحسن الظن بنفسه وقدراته على تصحيح مسار وزارة التجارة دون أن يكون قد اكتسب أدنى الخبرات في إدارة أي متجر أو حصل على إجازة علمية في فنون التثمين ، والتسعير ، وقوانين العرض والطلب من مدرسة هورتون أو جامعة عين شمس هو نفس الرئيس الذي قضى كل حياته المهنية في الجيش ، ونال الدرجات العليا في فنون القيادة من واحدة من أكبر المؤسسات العسكرية في الولايات المتحدة . ومع هذا فقد خبر وفشل في الميدان الوحيد الذي يعرفه . ولا نتحدث عن لواذه بالفرار من القيادة في سبتمبر ويوليو وإنما نتحدث عن عجزه في ابريل ١٩٨٣ . فلو كان القائد العام يومها رجلاً غير النميري لمزقه النميري نفسه أشلاء في لقاء للمكاشفة ، ولو كان رئيس الأركان رجلاً آخر غير النميري لأصبح مضغة على شفاه الرئيس في كل منبر متهماً إياه بالعجز ، والتحجر ، والضعف .

ولا شك في أن الذي يمكن النميري من كل هذه المغالطات والتحقير الظالم للآخرين هو افتراضه بأنه ليس هناك من يجرؤ على مجابهته بضعفه ونقائصه . وليس أدل على ذلك من ردود الفعل المتهافته على تلك الغارة المشينة . اجتمعت القيادة المركزية للإتحاد الاشتراكي لا لتناقش وتحلل وإنما لتسير موكباً إلى قيادة الجيش تعلن فيه تأييدها لقوات الشعب المسلحة ، وشجبها لمؤامرات المعتدين . وكأن هذه المظاهرة هي البديل لأجهزة الدفاع الجوي ، والمطاردة ، والإنذار المبكر . وعجب الناس وهم يرون هذا المشهد المزري . ترى ما الذي سيقوله أهل موسكو لو كان رد فعل اللجنة المركزية للاتحاد السوفيتي على اعتداء طائرة مجهولة الهوية ، على أرباض سيبيريا لا موسكو عاصمة البلاد ، هو تسيير مظاهرة للميدان الأحمر . فمجالس صنع القرار السياسي ، ومراقبة تنفيذ السياسات هو عقد الاجتماعات في غرف عملياتها للتحليل ، والاستقصاء ، والتقويم ، والمحاسبة ، ووضع الخطط البديلة . ما

فعل هذا التنظيم الحاكم ، ولا فعله مجلس الدفاع الوطني ، وما فعلته لجنة الدفاع والأمن في مجلس الشعب ، ولا فعلته أمانة القوات النظامية . دورهم جميعاً كان هو لبيان الداوي عن حماية الثورة ، وصيانة النظام ، وإدانة ليبيا ، وشجب العملاء . وما عناهم من أمر ذلك الحادث المشين ما ينطوي عليه من إهانة للبلاد ، واستهانة بجيشها ، واستهتار بشعبها . كما لم يقض ذلك الحادث مضجع الجندي الأول وهو يرى ماوصل إليه حال الجيش الذي كان يرسل البعوث ، في قديم زمانه ، لنجدة إخوته في الكونغو ، وعون أشقائه في الكويت ، وإيقاف نيران الاحتراب بين جيرانه في إثيوبيا والصومال ، والصمود في خطوط الدفاع الأولى في كرن وطبرق ، بل حال الجيش الذي سعت ثورة مايو ، منذ السبعينات ، لتحسين أدائه ، وإكمال إعداده ، ودعم طاقاته الدفاعية والقتالية ، وفتحت معاهده للأخوة من اليمن ، والصومال ، ويوغندا . وأرسلت ضباطه يعاونون أشقاءهم في البناء العسكري في دولة الإمارات ، وسيرت كتائبه إلى القتال في صف الدفاع العربي الأول ، وإلى لبنان حيث عملوا يداً واحدة مع أهلها على استتباب الأمن في ربوع ذلك البلد المفجوع . ما عناه كل هذا بل كان سعيداً بأن ينقل لأهل السودان نبأ وصول المشير أبوغزالة ليعلن أن مصر ستفرد جناح الحماية على السودان . . . وكان أكثر سعادة عندما أعلن . ثم كذب ما أعلنه ، عن أن أمريكا قد قررت إقامة جسر جوي مفتوح بينها وبين السودان لإمداده بالسلاح والعتاد . وكان أهل السودان يحسبون أن نظامهم سيلجأ إلى العون الخارجي (حتى وإن جاء من الشيطان) يوم أن يتهدد بلادهم جيش غاز ، لا يوم أن تغير عليهم طائرة يتيمة .

إن التحطيم الجهازي للجيش قد يجعل من العسير عليه التحرك كمؤسسة عسكرية مما يضاعف من فرص هذا التحرك من جانب الرتب الصغرى . وقد شهد السودان محاولتين على الأقل من هذا النوع في العامين الماضيين ، إحداهما هي ما أسميت بالمؤامرة العنصرية . والتعبير نفسه تعبير ينم عن الغلاظة والجهل . فالسودان لا يعرف عنصراً آريا يعيش في حوض النيل وعناصر زنجية تعيش في غربه وجنوبه . فمثل هذه التحركات ، هي في جوهرها ، ردود فعل على ما يحسبه أهل بعض المناطق ظلامات إقليمية . ومهما يكن من أمر فإن أي انقضاض عسكري من هذا النمط لن يكون انقلاباً على غرار انقلاب عبود (إنقلاب تقوده المؤسسة العسكرية)، أو انقلاباً على غرار انقلاب مايو (تؤيده تنظيمات حزبية ذات قواعد قادرة على التحرك السياسي

السريع خاصة في المراكز الحضرية) . مثل هذا الانقلاب سيكون بالضرورة انقلاباً راديكالياً دامياً فليل الفساد والاستبداد المعتكر لن يتبعه إلا فجر حقود . لقد كان الترابي صادقاً في حديثه لجريدة لوموند حينما قال بأن هـذا الجو الملبد بالغيوم قد يقود إلى بروز «سارجنت داو» أو «جيري رولنقز» السوداني . ونظراء هؤلاء في السودان سيحسبون أن مشاكل البلاد ستحل ببعض أحكام الإعدام والمصادرات ، ثم ينتهي بهم الأمر بعد قليل إلى اكتشاف الحقيقة المرة . وربما كان هذا هو السبب نفسه الذي يحمل المؤسسة العسكرية ، حتى وإن استطاعت ، على أن لا تقدم على مغامرة عسكرية لأن حجم مشاكل السودان التي خلقها النميري عامداً ، عملاً بسياسة (من بعدي الطوفان) ، أصبحت أكبر من أية مؤسسة ، وأي حزب ، وأي إقليم وبالتالي أي فرد . وإزاء كل هذا فإن مثل هذا الإنقلاب لن يدوم طويلاً ، ولكنه سيبقى بالقدر الذي يزيد فيه من الآلام والشجون ، ويضاعف من المشاكل . وعندما نقول بأن مثل هذا النظام لن يعيش طويلاً فلذلك أسباب عدة منها :

١ ــ فقدانه لقاعدة يرتكز عليها أو مشاركة شعبية تدعمه
٢ ــ إنعدام الخبرة اللازمة لتسيير الأمور ، وقد بلغت حداً مرعباً من التردي
٣ ــ معارضة القوى التقليدية
٤ ــ عدم ثقة الجنوبيين بأي حكم عسكري إلا إذا كانوا شركاء فيه .

كل هذا يتعلق باستمرار مثل هذا النظام على المدى البعيد ، أما بقاؤه على المدى القصير فلن يكون بالأمر العسير . فلا مرية في أن أهل السودان سيتقبلونه بالرضا عملاً بمبدأ : «بين الخازوق والخازوق رحمة» . كما أن القوى التقليدية التي أنهكت حتى لم تعد قادرة على مجابهة ترهيب نظام النميري الذي شاخ ، ستكون أقل قدرة ، وأكثر تهيباً من مواجهة نظام «شاب» . ويبقى الجنوبيون والذين سيمعنون في حربهم المنهكة إلا إذا كانوا جزءاً من هذا الانقضاض العسكري ، واحداث المحاولة الإنقلابية الأخيرة لا تجعل هذا الاحتمال احتمالاً بعيدا .

وفي مقدور المرء أن يتصور سيناريو آخر يقوم فيه ائتلاف مدني ـ عسكري بين حزب سياسي وبعض صغار الضباط أو متوسطي الرتب من بينهم . وسيسعى مثل هذا التحالف إلى الاستيلاء على السلطة وتأييدها كالائتلاف البعثي الذي استولى على السلطة في سوريا عام ١٩٦٣. وقد أدى ذلك الائتلاف إلى تسييس الجيش.

وعسكرة السياسة . إلا أن مثل هذا السيناريو أمر مستبعد الاحتمال في قطر كالسودان تكتنفه جميع أنواع التمايز ، إن لم يكن التشقق ، الثقافي ، والعرقي ، والديني . وقد أثبتت أحداث يوليو ١٩٧١ أن مثل هذا الانقلاب لن يقابل إلا برد فعل عنيف حتى وإن بقي في الحكم لأمد قصير ريثما يلتقط الناس أنفاسهم .

وهناك سيناريو ثالث يحتمل أن يقوم فيه الإخوان المسلمون باستيلاء مسلح على الحكم خاصة وقد أفادوا كثيراً من مظلة الحماية التي تتوفر لهم الآن في دعم مركزهم السياسي والاقتصادي معا . ولم تخفِ السلطات الرسمية نفسها مخاوفها بل إتهامها بأن «الجماعة» تقوم بتسليح نفسها من أجل «جهاد» مرتقب . ولا يتوقع المرء لمثل هذه المحاولة بأن تحظى بنجاح أكثر من ذلك الذي حظى به الإنقلاب الشيوعي في ١٩ يوليو ١٩٨١ . فمن ناحية ستقف المؤسسة العسكرية (الجيش) ضد مثل هذا التحرك كما وقفت في يوليو ٧١ ويوليو ١٩٧٦ . فالجيش ، مع كل ما أوردنا عن معاناته النفسية والمادية ، يظل هو أهم القوى الضاربة في البلاد ولن يرضيه أن تستهين به مجموعة مدنية مسلحة . ومن الناحية الأخرى ستؤدي مثل هذه المحاولة ، إن لم تجهض في أوانها ، إلى حرب أهلية خاصة نسبة للهوس الديني الذي ستطلقه من عقاله . هذا هو حال الشمال ، أما الجنوب فسيمنح للمرة الأولى المبرر الشرعي للانفصال . كما سيجد الجنوب للمرة الأولى التعاطف العلني ، إن لم يكن الدعم المفتوح من الكثير من الدول الافريقية ، ناهيك عن المسيحية العالمية . وستكون المفارقة أن هذا الانقلاب الإخواني لن يحظى حتى بسند الجارات المسلمات وموقفها معروف من لإخوان . وكل هذه حقائق حياة سياسية لا بد أن يأخذها السياسي في اعتباره ، راقت له أو لم ترق .

ونجيء إلى السيناريو الرابع وهو عودة النظام التعددي عبر انتفاضة مدنية ، يقف الجيش منها موقف المتفرج إن لم يكن الشريك كما حدث في أكتوبر ١٩٦٤ . وكثيراً ما يحلو للرئيس نميري أن يقول بأن أكتوبر لن تعود ، وأن نظامه ليس كنظام عبود الذي أودت به مظاهرة واحدة في الوقت الذي عجزت فيه عشرات الإضرابات والمظاهرات أن تقتلع جذور حكم النميري . والرئيس النميري محق ومخطيء في قولته هذه ، فهي قولة زائفة زيف كل أنصاف الحقائق . فالنظام القائم يختلف اختلافاً جذرياً عن نظام عبود لأنه عمل منذ البداية على تركيز قاعدته الشعبية ، وتوسيع نطاق المشاركة فيه . . . بدءاً بالتعاون مع الشيوعيين ، والناصريين ، وقوى الوسط

الديموقراطية ، والجنوب ، وأخيراً المصالحة مع القوى المعارضة جميعها والتي اتخذت من النظام موقفاً مناهضاً في البداية (الأنصار ، الإتحاديون ، الإخوان المسلمون) . وعبر هذه المسيرة الطويلة ترك كل واحد من هذه التنظيمات بصماته في النظام ، كما خلف كل واحد منها بعضاً (أو تخلف عنه بعض) من رجاله . وقد أكسب كل هذا النظام مناعة ضد ما يمكن أن تقوم به هذه التنظيمات من معارضة له ، خاصة وقد ظلت التشكيلات الحزبية تمارس نفس تكتيكها القديم ، وترفع نفس شعاراتها القديمة ، وتغالط النفس (تماماً كالنميري) بان ليس من شيء جديد على الساحة السياسية السودانية خلال مايقارب العقدين من الزمان . وعلى العكس من هذا كان نظام عبود نظاماً نخبوياً تديره برجوازية برقراطية بشقيها المدني والعسكري ويفتقد في مراقيه العليا الحد الأدنى من المهارة السياسية ، باستثناء دور الأستاذ أحمد خير ، والذي كان وحيد القوم في هذا المضمار .

ومن ناحية أخرى أفلح نظام مايو ، في بدايات عهده ، في أن يجد صيغة مناسبة للتحالف المدني — العسكري أصبح معها الجيش جزءاً لا يتجزأ من النظام وزاد من إلتفاف الجيش بالنظام أن القوى المعارضة تخيرت لمناهضتها النظام الأسلوب غير السياسي ، أي أسلوب العنف . وكما أسلفنا فليس هناك من جيش نظامي واحد يقبل على نفسه أن ينكسر أمام مجابهة مدنية عسكرية ، من أي مكان جاءت . بيد أن المجابهة الوحيدة التي لن يجرؤ عليها ا لجيش هي مجابهة الشعب مجتمعاً ، حتى وإن كان أعزلاً . ولا يحول بين الجيش ومثل هذه المجابهة إلا أنه يرى في الشعب مجتمعاً ذاته . . . . يرى فيه الأب والعم ، والخال والأخ .

هذا جانب الحقيقة في حديث النميري ، بقي الجانب الثاني . فما أيد أغلب هذه التشكيلات السياسية النظام القائم إلا لأنه قد رأى فيه معبراً لتحقيق طموحه السياسي أو الأيديولوجي حتى وإن قاد هذا إلى إلغاء كل القوى والأفكار الأخرى من الخارطة السياسية ، علماً بأن الحقائق السياسية لا تلغيها الخطابة ضدها ، كما قلنا من قبل في جريدة الأيام (أزمة الحكم . . . والسيناريوهات الستة : الأيام ١٨/٢/١٩٨٠) . وقد تبنى النميري فكر كل واحدة من هذه التشكيلات ، وبشر به ، ودعا إليه ، وحارب الآخرين من أجله . وكان مدى تأييده لكل واحدة منها بقدر ما مكنته من أن يبقى في الحكم . كما كان مبرر ابتعاده عنها هو إما صيرورتها عبئاً عليه ، أو أخذها لنفسها مأخذ الجد وافتراضها ضرورة إلتزام القائد عما دعى إليه

وتبناه، مبادىء كانت أم مناهج عمل . وبهذا المفهوم حكم نميري السودان ولم يحكمه . حكمه ببقائه في السلطة ، ولم يحكمه بأنه لم يضف إليه شيئاً بل تبنى إضافات غيره وكان هذا هو مصدر قوة النميري (البقاء في الحكم لأطول أمد) ، إن كان في البقاء بحد ذاته قوة . وهو ، في ذات الوقت ، مصدر ضعفه لما أورد فيه البلاد من تخبط في السياسات ، وتناقض في القرارات ، وإنهاك للقوى . وفي نهاية الأمر دخل النميري التاريخ وخرج منه وأصبح حاله اليوم كحال من يمشي إلى المجد في دائرة .

وقد دفع هذا الاستغراق في لعبة القوى النميري إلى اللجوء إلى حيلة معروفه يلجأ إليها جميع الطغاة لكسب الأصدقاء ، وابتزاز الخصوم الا وهي الإفساد . وفي إطار هذه اللعبة خلق النظام جيوشاً حاشدة من المتنفعين الذين لا يرون للنظام بديلا . ولا مرية في أن جيوش المتنفعين هذه قد لعبت دوراً كبيراً في تدجين مؤسسات النظام نفسها . غير أن هذه الطائفة من الناس تسعى دوماً لحتفها بظلفها . فكثيراً ما يدفعها الشره إلى الانغماس في الفساد ، دون إدراك حتى إلى ما يسمى بالمصلحة الذاتية الرشيدة . وفي نهاية المطاف نفقت ، أو كادت ، البقرة الحلوب ، والتي هي السودان . وعلى كل فإن طوائف المتنفعين ، بالرغم من كل ضجيجهم ، ليسوا بسند حقيقي لأى نظام ، فساندتهم ستكون لآخر جندي من جيش السودان ، ولآخر رصاصة في سلاح الأسلحة . فحطب المعركة غيرهم أما دورهم فلا يتعدى إزجاء مواكب النفاق حول الرئيس .

بيد أن الشيء الذي يجهله المتنفعون ، ويتجاهله النميري (فالنميري سيد العارفين في هذا الشأن) هو أن جيش السودان لم يعد هو الجيش الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام بمعنى الجيش الذي يعمل في إطار إلتزام سياسي بمبادىء ، وأفكار ، ومؤسسات . ولندع الولاء الشكلي في لقاءات البيعة الجبرية ، ولندع الإلتزام الوظيفي ، التزام الضبط والربط . فما كان النميري أقل التزاما أو طواعية لقائده الخواض في الرابع والعشرين من مايو ١٩٦٩ منهم إليه . فالجيش الذي يتحدث عنه النميري اليوم هو جيش المجابهة في يناير ١٩٨٢ . . . هو الجيش الذي جاهر بما آل إليه الحال في ابريل ١٩٨٣ فازور النميري عن لقائه . . . هو الجيش الذي يهمس حول صفقات الأسلحة الأخيرة (ولنا لها عودة) والتي جاءت لتلبي حاجات تجار السلاح أكثر من تلبيتها لمطالب الجيش العاجلة . وبما أن النميري هو سيد العارفين بكل هذه الحقائق فقد لجأ إلى الأحابيل المعروفة ألا وهي الترضيات بخلق الوظائف العليا

الإضافية . وتعديل قوانين المعاشات بصورة لا تقبلها الأعراف المدنية ولا العسكرية ، وهدايا عربات الهوندا (ولنا لها هي الأخرى عودة) . وعندما يصل الأمر بالنظام إلى هذا الحد من الترضيات يصبح الحديث عن الإلتزام المسيس ضرباً من المغالطة .

وكل هذا يجعل من مقارنة النميري بين نظامه ونظام عبود (ونكرر إننا نتحدث هنا عن قدرة النظامين في أخريات أيامها على امتصاص الهزات) مقارنة زائفة لأنها لا تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار . فنظام النميري ، أكثر من نظام عبود ، يتكيء اليوم على عصا متآكلة كنسأة سليمان . بيد أن العنصر الوحيد الذي يكسب النميري قوة (أو ما يحسبه انه قوة) أكثر من قوة عبود هو استهتاره بكل القيم ، والمؤسسات ، والأعراف . ومن ذلك لجوؤه إلى تكتيك الإرباك باتخاذ القرارات الانفعالية القاسية ، وتصعيد المواقف دون إكتراث لأعبائها الاقتصادية ، ومضاعفاتها السياسية ، وردود فعلها الاجتماعية أو تصعيد المواقف بالقدر الذي يدفع فيه خصومه للهاث من ورائه . وقد أدت ردود الفعل النميرية هذه إلى إشاعة قدر كبير من الخشية والارتباك عند الكثيرين . فالنميري إذن ليس هو بالرجل الذي يملك حساسية عبود ، الشيخ الذي يدرك معنى التراحم ، حتى يترك الناس وشأنهم وقد ضاقوا به ذرعا . فهو عازم على البقاء في الحكم بأي ثمن حماية لنفسه وذويه وعلّ القاريء وقد بلغ هذا الفصل من الكتاب قد عرف جيداً مصدر هلع القائد على نفسه وعلى آله . إلا أن التجارب العديدة قد أثبتت أيضاً أن صاحب الإرادة الحديدية هذا هو أول من يتراجع عن مغالاته عند انكشاف لعبته أو كما يقول الفرنجه (when his bluff is called) . أثبت هذا القضاة بموقفهم الصامد ، كما أثبته الأطباء والذين لم يملك النميري معهم غير الإنكار والخضوع . وما جابهه يومها نقيب الأطباء الجزولي وهو يحمل غدارة ، أو جابهه حسين أبو صالح وهو يحمل مدية.جاباه وصحبهما بصدق الرجال ، وشجاعة الفحول . ولم يكن رد فعل النميري لمجابهة الأطباء ، عند من يعرفه ، ظاهرة تستوجب التملّي . . . كان رد فعله هو الأمر الطبيعي الذي يتوقعه المرء من أي رجل يجنح للبلطجة . فثمة سمتان تلازمان البلطجي . الشر ، والضعف . فبقدر ما هو قادر على إيقاد نيران الشر ، بقدر ما هو صعيف عن تحمل لهيبها عندما يمسه .

وبالرغم من قولنا بأن المقارنة بين نظامي عبود والنميري ، في أيامها الأخيرة ، هي

مقارنـة بين قدرة النظامين على امتصاص الهزات ، أخال بعض المكابرين وقد قوسوا حواجبهم متسائلين وكيف تقول هذا عن بطل أديس أبابا ، ورائد التنمية ، وقاهر الطائفية والقبلية والرجعية . وكأن ما أوردناه من تحفظ لا يعني شيئاً . بيد أن هذا المنطق المغشوش لا يمكن أن يترك بلا رد . ولن يكون ردنا هو كل ما أوردناه عن إهدار كل هذه المكتسبات ، وإجهاض المُنىَ والأحلام من جانب رائدها حتى لم يبقَ منها إلاّ ظلالها . ردنا هو ما قلناه من قبل في جريدة الأيام (١٨/٢/١٩٨٠) ألا وهو «أن الشعوب تحكم على انظمتها بقدرتها على معالجة مشاكلها الآنية دون أن تتوقف لحظة للتبصر في إنجاز الماضي. فقليل من الحكام في تاريخنا المعاصر قد قدم لبلاده مثلما قدم السير ونستون تشرشل الذي تجاوز ببريطانيا الإنقسام الحزبي ، والشعور بالإحباط من جراء المساومات التشمبرلينية ، والهلع من الانتصارات الهتلرية الباهرة . . . تجاوز كل هذا إلى النصر المؤزر في أكبر حرب خاضتها الامبراطورية . ولكن كل هذا الإنجاز لم يكن بذي موضوع عندما عجز قائد النصر عن أن يوفر للناس الخبز والبيض . . . وكان ذلك إيذاناً بهزيمته النكراء أمام كليمنت اتلي المغمور . . . وجوزيف ستالين الذي نقل روسيا من وهدة الضياع في أوروبا إلى موقع الدولة العظمى الثانية في العالم لم يذكر له الناس بناء الإتحاد السوفيتي ، ولم يذكروا له توحيد قومياته ، ولم يذكروا له بناء قاعدته الصناعية ، وإنما ذكروا له قمعه وبطشه وعنفوانه فاقتلعوه ميتا من قبره . . . حتى ستالينجراد وهو بطلها وصاحبها أصبح إسمها اليوم فولقا قراد .

ولكن لندع ستالين «الملحد» وحاله ، ولندع تشرشل «النصراني» وحاله فقد يفيد أن نذكر الدعاة الميامين ، على أيام الصحوة الإسلامية هذه ، بنماذج من تاريخ الإسلام . نذكرهم بذي النورين عثمان صاحب الرسول ، وثالث الخلفاء الراشدين ، فما شفع لعثمان نداؤه لذؤبان العرب الذين أحاطوا بداره إحاطة السوار بالمعصم وكان من بينهم محمد بن أبي بكر الصديق يطلبون دمه . . ما شفع له أنه جامع كتاب الله وحافظه ، وما شفع له أنه حافر بئر رومه ، وما شفع له أنه مجهز جيش العسرة. وقد رأى بعض صحب الرسول في عثمان يومذاك تحرفاً عن دينه منذ أن أسلم أمره لمستشار السوء مروان بن الحكم . وما تقولنا على عثمان رضي الله عنه الكذب ، ودوننا حديث علي كرم الله وجهه لعثمان : أما رضيت من مروان ولا رضي منك إلا بتحرفك عن دينك وعن عقلك مثل جمل الظعينة يقاد حيث

يسار به. والله ما مروان بذي رأي في دينه ولا نفسه. وايم الله أني لأراه يوردك ولا يصدرك وما أنا عائد بعد مقامي هذا لمعاتبتك» . وأبى عثمان أن يسمع قول صاحبه علي ولا قول زوجته نائله وهي تنصحه بأن «يسمع لعلي فليس لمروان هيبة» لقد ثارت ذؤبان العرب على ذي النورين لأنه بدد أموال المسلمين ، وهو الذي وهب ماله كله فداء لهم من قبل. وتحققت نبوءة عمر فيه وما عمر بنبي إلا أنه من المكلمين (بضم الميم وفتح اللام) كما قال فيه الرسول الكريم فيما رواه الشيخان والترمذي. قال عمر، ولم يكن عثمان قد ولي أمر المسلمين بعد «كأني بك قد قلدتك قريش هذا الأمر لحبها إياك فحملت بني معيط على رقاب الناس وآثرتهم بالفيء فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب فذبحوك على فراشك ذبحا». وشاءت إرادة الله أن يفعلها عثمان مما حمل أبا ذر الغفاري على مواجهته فنفاه. ومما حمل خازن بيت المال عبد الله بن الأرقم على أن يقذف بمفتاح بيت المال في وجه أمير المؤمنين عثمان ويذهب إلى أهله . فقد أمر الخليفة الراشد عثمان خازن بيت ماله بأن يصرف لعبد الله بن أسيد بن أمية مائة ألف درهـم ، فأبى خازن البيت تبديد مال المسلمين في غير وجهه . قال له عثمان : «إنما أنت خازن لنا ، فما حملك على ما فعلت ؟» . قال ابن الأرقم : «كنت أراني خازن المسلمين . . . خازنك غلامك» . فكان بذلك ابن الأرقم أول وزير مال وأمين خزانة يستقيل احتجاجاً على ما حسبه خروجاً من الإمام عن الجادة . فإن كان هذا هو حال عثمان الذي ذبحته ذؤبان العرب ذبحاً لأنه حمل بني معيط وهم الشم بنو عبد شمس على رقاب الناس فما هو حال الذي حمل على رقابهم «زعيطا» ، و«معيطا» ، و«نطاط الحيط» .

ومهما يكن من أمر فإن سيناريو عودة الوضع التعددي مفعم بالافتراضات والتساؤلات إن لم يكن لشيء فلأن التشكيلات السياسية القديمة ، أو أغلبها ، مازال كملوك البوربون : لم ينسوا شيئاً ، ولم يتعلموا شيئا . فمصير لويس الثامن عشر كمصير تشارلي العاشر ، الذي ما تعلم شيئاً من مذابح اليعاقبة فعادت الجمهورية إلى الحكم عن محفل . ما الذي نعنيه بهذا ؟ الذي نعنيه هو أن استهتار النميري واستهانته قد يواريها عجز الأحزاب عن التعلم من أخطاء الماضي ، مما سيقود السودان إلى عود الثاني ، ونميري الثاني . وأول تلك الأخطاء هي تغليب الولاء القطاعي (طائفياً كان أم حزبيا) على الولاء الوطني ولا شك في أن واحداً من أهم الكروت التي ظل يلعب بها النميري هي هذه القصامية التي تعاني منها الأحزاب القديمة . وقد كان النميري

صادقاً في حديثه لمجلة الصياد (٨٤/١٠/٢٤) حين رد على السؤال : «ألا تعتقد لو أن أطراف المعارضة السودانية كانت متفقة ، وكان هناك تنسيق مشترك فيما بينها ، لكان نظامك قد انتهى ؟» . رد النميري بالإيجاب على هذا السؤال وهو يقول : «كان يمكن أن تتفق لو كان عندها سبب قوى . . . ولذلك أنا متأكد من أنها سوف لاتتفق أبدا . لأنها لا تنطلق من حجج قوية» . ونقف عند هذا الحد بالاستشهاد بحديث النميري للصياد لأنه ، فيما بعد ، قد خانه التعبير ، أو بالحري فضح نفسه فعندما تساءل عن ما أسماه بالحجج القوية التي تفتقدها الأحزاب لم يشر النميري إلى مناهج الحكم ، أو توجهات الاقتصاد ، أو برامج العمل وإنما قصر حديثه على القول بأن المعارضة لاتملك أن تقول «أن نميري خائن للسودان ، أو أنه ينفق ببذخ من أموال الدولة ، أو أنه يملك السرايات» ، وكأن قضية السودان هي شخص النميري عمداً بأن الذي أكمل قراءة هذا الكتاب سيجد رداً على كل واحد من تساؤلات النميري التي وجهها عبر مجلة الصياد إلى معارضيه وهو يتحداهم إن كان في مقدورهم الحديث عن بذخه ، وإسرافه ، وسراياته .

وعلنا نفصح عن ما عجز الرئيس عن الإفصاح عنه ونقول بأن التشكيلات السياسية القديمة ، في معرض رفضها المطلق للنظام ، أبت أن تعترف بأن الخمسة عشر عاماً الماضية ، بالرغم من كل الاحباط ، والخراب ، والإذلال لم تذهب سدى. فالذى يقود إلى خيبة الأمل، بحق، هو تخريب النميري لإنجازات نظامه السياسية والتنموية . لقد شهدت هذه الأعوام الخمسة عشر مولد صيغة جديدة للتعايش بين الجنوب والشمال . ومهما فعل النميري في أواخر عهده ، ومهما ظنت أحزاب المعارضة حول إتفاق أديس أبابا فسيظل ذلك الإتفاق هو النقطة المرجعية لأى حوار بين الشمال والجنوب . واتفاق أديس أبابا انجاز من انجازات هذا العهد . وشهدت هذه الأعوام جهداً تنموياً ضخماً ينعكس في طرق مرصوفة يراها الناس رأي العين وتحسب بآلاف الكيلومترات ، وفي مصانع قائمة وان خمدت مداخن بعضها ، وفي شبكة للاتصال اللاسلكي والقمري لم يعرفها السودان من قبل تقف محطاتها راكزة في الخرطوم كما في نيالا ، وواو ، وبورت سودان ، وستظل حقيقة حتى وإن تعطل إرسالها . وينعكس في جامعات ، بالرغم من نواقصها ، تعلم الأيفاع وتمنح الإجازات العلمية وهي أيضا جامعات لم يعرفها السودان قبل هذا العهد . وتنعكس في إضافات جديدة كبرى للرقعة المزروعة في المناطق المروية والمطرية

وهي الأخرى قائمة حتى وإن لم يستوِ تصف زرعها على سوقه بسبب القصور الإداري ، واللامبالاة السياسية .

ولعل أكبر عجز للتشكيلات المعارضة كان في مكابرتها وإصرارها على إنكار هذا الواقع الحي . والذي ينكر الواقع لن يدرك نتائجه وانعكاساته . والذي ينكر النتائج والانعكاسات يفقد مصداقيته أمام من يسعى لخطب ودهم . فقد كان لكل تلك الإنجازات انعكاسات اقتصادية واجتماعية غيرت كثيراً من خارطة السودان السياسية . غيرت من نسبة التوازن السكني بين المراكز الريفية والحضرية . وغيرت من درجة الوعي السياسي في الكثير من الأقاليم . . . وغيرت من الطموح الإقليمي فلم يعد طموح أهل النجوع القصية يرضيه ترشيح واحد من أبنائهم في دائرة انتخابية أو انشاء مؤسسة للموارد المائية تتصارع على عضويتها كل الأحزب المؤتلفه . . . فقد تعدى طموحهم الدائرة الانتخابية الواحدة إلى الحكم كله ، وتعدى توفير الماء إلى توفير كل حي يُنتجه الماء . ولكل هذا فقد تغيرت طبيعة السياسة وطبيعة ما يترجاه المواطن من الحزب السياسي . ومن الجانب الآخر فإن إشراك الكثير من المثقفين منذ مايو ١٩٦٩ في المجالس العليا لصنع القرار السياسي (وما هذه الإنجازات الكبيرة التي تحدثنا عنها إلاّ نتاج جهودهم مجتمعين) أدى ، بالضرورة ، إلى أن يفترض الناس مواصفات جديدة في القيادة ليست هي الالتزام الحزبي ، أو التعاطف الأيديولوجي ، أو الانتماء الطائفي . . . فمن البديهي أن تتوفر مثل هذه الصفات في السياسي في ظل أى وضع تعددي حزبي ، إلا أن هذا الالتزام ، أو التعاطف ، أو الانتماء لا يعني شيئاً إن لم تتوفر معه الدربة والدراية . فمشاكل الاقتصاد ، ومشاكل الإدارة ، ومشاكل الصناعة ، ومشاكل الطاقة في سودان اليوم أكبر بكثير من أن تترك للهواة من محترفي السياسة .

يصدق هذا على السودان الذي نعرف أكثر مما يصدق على غيره . ففي مقدور حزب العمال البريطاني ، مثلاً ، أن يعهد لعامل المناجم أنورين بيفان بوزارة الصحة لأن وراء بيفان حزب له مراكز دراساته ، ومستشاروه ، وبرامجه التفصيليه في كل القضايا . وعلّ هذا هو الذي يضاعف من أعباء الورثاء . فعلى هؤلاء الورثاء ، لكيما يكسبوا ثقة أهل السودان ، أن يجابهوا أهل السودان بخططهم البديلة لإصلاح الإقتصاد المنهار ، وإسعاف الزراعة والصناعة ، وترميم الخدمات ، وإصلاح الحكم الإقليمي . . . فما حنق الناس على النميري كراهية لأصله وفصله وإنما آذاهم فيه

الاستهتار بمصالحهم ، والاستهانة بهم ، والعبث بمقدرات بلادهم ، والافتراض الباطل بأنهم شعب بلا عقل يشرِّق مع النميري إن شرَّق ، ويغرِّب معه إن غرَّب. ولم تشفع له ، وقد وصل بهم إلى هذا الحد ، كل انجازاته الماضية .

إن الحاكم الواعي هو ذلك الحاكم الذي يستشرف المستقبل دون أن يبطره الظفر الآني . فوراثة النميري أمر سهل ، ولكن البقاء في سدة الحكم ليست بهذا القدر من السهولة ، خاصة في قطر ممزق كالسودان ، زاد غلواء النميري من تمزيق أوصاله . فنهاية المطاف لن تكون بإعلان نظام تعددي ، وتكوين حكومة تنتظم كل القوى ، وإنما بالقدرة على تسخير هذا الحكم ليحقق للناس أساسيات عيشهم ، إن لم يكن ليرتقي بهم الذرى . إن عجز أي نظام عن تحقيق مثل هذه الأهداف لن يؤدي إلا إلى ولوج السودان من جديد في دوامة التغييرات المربكة. فالحكم العسكري الفاشل (راديكالياً كان أم محافظاً) سيقود إلى الإنقلاب المضاد ، أو الهبة الشعبية . والحكم التعددي الفاشل سيقود إلى الإنقلاب العسكري الذي يسعى إلى «محاربة الفساد» و«تطهير البلاد» و«الإصلاح» ، إلى آخر الشعارات التي ظل يسمعها الناس في البيان رقم واحد . هذه حقيقة من حقائق الحياة في السودان كما في العالم من حولنا . ولم تفلح الدساتير المدنية ، مع كل ما أعمل فيها من جهد ، في أن تلغي هذه الحقائق السياسية الثابتة ودوننا تيجريا البخاري . والعاقل من اتعظ بغيره .

وبالرغم من كل هذا فإن العودة للنظام التعددي قد تصبح أكثر الاحتمالات قبولاً لدى الناس وقد يبدو هذا الحديث غريباً بعد ما سلف وأوردناه قبل هنيهة ، بل وما أوردناه في الفصل الأول عن النظام الحزبي الذي عرفه السودان . إلا أن الأمور على ما هي عليه اليوم تدفع المرء للقول بأن العودة إلى «المربع الأول» هي خطوة إلى الأمام ، لا خطوة إلى الخلف . فمن ناحية فإن الشعب سيتصرف بمنطق رد الفعل ظناً منه ، أيضاً ، بأن «بين الخازوق والخازوق رحمة» . ومن الجانب الآخر فإن دموية انقلاب «صغار الأتراك» تحمل الناس على تجافيه ، إن لم يكن بالعمل للحيولة ضده فالتمني ، وما أضيق العيش لولاه . علماً بأن التمني وحده لا يصنع التاريخ . فلصناعة التاريخ منطق يقول بأن الشعوب ، في حالات ضعفها ، عندما تفتقد القيادة ترضى بأية قيادة لأن أية قيادة خير من لا قيادة . ولا شك في أن السودان يعيش اليوم حالة من حالات التعادل السلبي ، ضعف الحاكم وضعف المعارض . ولا ينعكس ضعف المعارضين في انكارهم لحقائق الحياة ، وبالتالي عجزهم عن التأثير على

الواقع السوداني الجديد بصورة أكثر فعالية (فالذي ينكر الشيء لا يملك أن يؤثر عليه) . لا ينعكس الضعف في هذا وحده بل إن الضعف ضعف عضوي ، أو كما وصفه صديق ممزق ضعف وراثي (genetic) . فالقوى التقليدية . حتى أمام كل ما يعانيه السودان من محن، عاجزة عن التخلي عن الحقد الموروث، ومشاكسات الماضي . فالشيوعيون عند البعض ، حتى اليوم ، حفنة ملحدين لابد من إلغائهم من الخارطة السياسية بالرغم من أن حقائق الحياة تقول بوجودهم الفعال . على محدود يتهم العددية ، في منتديات المهنيين ، ودوائر الطلاب ، ودوائر العمال . ولاشك في أن رجل الأمن عبد الوهاب ابراهيم كان أكثر حساً سياسياً من دهاقنة السياسة يوم أن سعى لحمل مجلس الأمن القومي على إطلاق سراحهم باعتبارهم الترياق المضاد لغلواء اليمين المتطرف. وقضية الجنوب مازالت عند البعض قضية توازنات يمكن أن تحل بأسلوب المائدة المستديرة بعد عشر سوات من إتفاق أديس أبابا ، بل وفي الوقت الذي يجلجل فيه دوي المدافع في بتيو وباليليت . والصادق المهدي مازال عند بعض من خصومه هو السيد الذي ترعرع في القصور بالرغم من أنه ملك شجاعة القول وذهب في سبيل هذا القول إلى السجن، وكان أكثر ما تنقاه من بعض هؤلاء المعارضين هوالشماته . والعلاقة مع مصر مازالت في أذهان البعض هي غزو الفلاح المصري ، وسيطرة الاقطاع الباشوي في نفس الوقت الذي يتحدث فيه هذا النفر عن التكامل الاقتصادي العربي ، ولا سبيل للتكامل العربي الشمولي إلا بتكامل الأقربين. وعلماً بأن الغزو الذي تبع التكامل المصري — السوداني لم يكن هو غزو الفلاح المصري لارض السودان البكر ، بل غزو التاجر السوداني والمستهلك السوداني لسوق مصر.والقوى المهنية مازالت عند بعض الساسة التقليديين قوى هامشية دورها هو «التقاط الكستناء من النار»، ثم الإنزواء ليحل محلهم أصحاب «الحق الموروث» في حكم السودان، دون تقدير لأن هذه القوى هي التي تقف اليوم في خط الدفاع الأول عن شرف أهل السودان ؛ محاميهم كقاصيهم ، وطبيبهم كمعلمهم الجامعي . وبنفس القدر فإن القوى المهنية ، وهي تدعو إلى نظام تعددي ، تتحدث في نفس الوقت عن التشكيلات السياسية التقليدية وكأنها هياكل متحفية. فهناك فرق كبير بين أن يدين المرء هذه التشكيلات على قصورها الفكري، وعجز بعض عناصرها عن إدراك مدلول التحول التاريخي الذي طرأ على السودان وبين الاعتراف بما بقي لها من قوة شعبية، وهي قوة لن يزيلها

الا المزيد من التنمية الاجتماعية خاصة التعليم وثورة المواصلات فما أكثر ما نتحدث عن التحلف دون أن نتدبر أن للتخلف هذا وجهه الاجتماعي والثقافي . وكما قلنا في موقع آخر فإنه بالرغم من كل ما قامت به ثورة مايو لتجنيد القوى التقليدية بل الغاء نفودها بنص القانون إلا أن كل هذا لم يحل بين قيادات تلك القوى وتأكيد وجودها . وقد أشرنا ، كمثال لهذا ، الى الشيخ محمد منصور العجب الذي ظل أهله ينتحبونه بلا منافس لكل دورات مجالس الشعب . وقد انتخب للمرة الأولى وهو نزيل احد سجون الثورة بالخرطوم. ويصدق هذا القول على كثر غيره مثل الناظر على الغالي، والشيخ بابو نمر، والشيخ ميرغني حسين زاكى الدين وكلهم من زعماء القبائل الذين حرموا بالقانون من كل سلطانهم الإدارية والقضائية ، ومع هذا جاء بهم أهلهم بالانتخاب الحر. وقد كان المرحوم بابو نمر أكثر وعياً بمفهوم التحول التاريخي من كثير من الذين يتحدثون عن تثوير السودان وكل سبيلهم إليه هو الهتاف . وكثيراً ما رويت حديث البابو في نهاية عام ١٩٦٩ خلال إحدى زيارات لرئيس إلى إقليمه . وكان الرجل قد جرد وقتها من كل سلطاته وبالرغم من هذا حمل نفسه وجاء ليحيي وفد مجلس قيادة الثورة في زيارتهم الأولى لدار المسيرية . وكشأن كل كبار القوم وجه الدعوة للوفد لتناول وجبة الغذاء في منزله ، وقبلها الرئيس النميري بالرغم من امتعاض بعض رفاقه والذين رأوا في قبول الدعوة تأييداً معنوياً للسلطة «المبادة» . وكان البابو أكثر وعياً وحساً بالتاريخ من هؤلاء الثوار إذ قال للنميري «الإدارة الأهلية لم يسقطها قانونكم ، فقد عرفنا بأن مصيرها السقوط منذ وصول خط السكك الحديدية إلى بابنوسة» . فهذه هي حقائق الحياة التي يجب أن يعيها من يظن أنه «أداة تحديث» . والخيار واضح : فإما أن تحكم هذه القوى الحديثة السودان عبر تحالف مع «صغار الأتراك» من العسكريين وتكف عن الحديث عن التعددية ، والديموقراطية البرلمانية ، والحريات العامة بالمفهوم الليبرالي ، أو تقبل منطق الأشياء في النظام التعددي .

وليست هذه نهاية الرواية . فمن الواجب أيضاً أن يدرك الناس أن لكل شيء ثمنا . فقد شهدت هذا الأسبوع «ديسمبر ١٩٨٤» برنامجاً حافلاً في التلفزيون البريطاني حول حقوق الإنسان . وتناول البرنامج ، فيما تناول ، تطبيق القوانين المسماة بالإسلامية . تحدث في ذلك البرنامج من أهل السودان ثلاثة : الرئيس النميري ، والدكتور حسن الترابي ، والدكتور بيتركوت استاذ القانون بجامعة الخرطوم .

وليس لي ما اقول حول حديث الرئيس ومساعده أكثر مما قلت في الفصول السابقة. ولكن الذي استرعاني في حديث الدكتور كوت ليس هو نقده الأمير الشجاع لتلك القوانين ولظروف التي اتخذت فيها وإنما رده على سؤال وجه إليه يقول «أو لا تظن بأنك ستتعرض لمحاسبة النظام لحديثك هذا؟». وأجاب بقوله: «بالطبع، خاصة في ظروف الطوارىء» ويفسر هذا لماذا امتنع الكثيرون ممن وجه إليهم السؤال الرد عليه. ولكن الأمانة تقضي بأن يفصح الرجل عما يؤمن به مهما كانت العواقب. وهنا مربط الفرس. إن المرء ليحمد للذين ناهضوا هذا النظام إلى حد حمل السلاح شجاعتهم، وقد وقفنا ضد كل منهم في الخندق الآخر. وهي شجاعة عترف بها النميري في لقائه مع الشريف حسين الهندي في جده. بيد أنا لسنا بصدد هذا اللون من المجابهة، فما أحوجنا اليوم لأن تنطق الشياطين الخرساء. وكم أسلفنا في جانبه الجزولي وهو يحمل غدارة، ولا جابهت نقابة المحامين والقضاة في أكتوبر بثلة من الفرسان وإنما بقول الحق، والحق كله، ولا شيء غير الحق. فقول الحق، في هذا المقام، ليس بفرض كفاية وانما هو واجب وفريضة. فمن كره الحق فقد كره الله، ومن صارع الحق، صرعه الحق في النهاية.

ومرة أخرى نشهد المغالطة في أعلى درجاتها. فما أكثر الذين يرفضون ما انحدر إليه السودان من مهانة، ويجهرون برفضهم هذا في كل محفل إلا حيث الحديث واجب، ثم يترجون بعد كل هذا فرج السماء على يد «عبود» جديد، أو «نميري» جديد، أو «قرنق» الماثل. وتجيء مغالطة النفس في الظن بأن اي واحد من هؤلاء سيقدم السودان للمتطلعين — ولا اتحدث فقط عن المتطلعين للحكم بل المتطلعين لتغيير لوضع أفضل — في طبق من فضة. وما درى هؤلاء المتطلعون أن لكل واحد من هؤلاء المنقذين ثمنه، وهو ثمن باهظ فيما علمتنا التجارب. هذا إن كان مبتغى الناس من التغيير هو الحكم الصالح الدائم، لا «الرحمة بين الخوازيق». ومجموعة أخرى تتحدث بلسان الإثارة الشامتة وهم يسألون وماذا ينتظر الانصار وإمامهم رهين محبس؟ وليت هؤلاء استمعوا إلى حديث إمام الأنصار الراحل الصديق المهدي قبيل وفاته لمن جاء يطالبه (وأشير على وجه التحديد إلى نصر الدين السيد ووداعة عثمان رحمة) بأن يحمل رجاله على التصدي لنظام عبود خاصة بعد احداث مولد المشهودة. قال الرجل: «لن تكلفني المجابهة شيئا ولكن شريطة أن تقبلوا، فيما بعد، بدكتاتورية الأنصار، ودكتاتورية عبود أفضل لكم من دكتاتورية

الأنصار» . ولم يكن حديث الصديق حديث زعيم يدرك طبيعة رجاله فحسب وإنما هو حديث قائد يدرك الواقع الاجتماعي لبلاده. ويحسب حسابه . فالذي يريد الصدام حتى آخر أنصاري من دغيم ممن يسيرون الى الله عرجاً ومكاسير ليتربع هو على دست الحكم مغالط ، هو الآخر ، كالذي يريد أن يبقى في الحكم حتى آخر جندي في سلاح المدرعات وسلاح المظلات . إن طوفان اليأس يغشي أهل السودان جميعاً . والخروج منه إنما هو مسئولية اهل السودان جميعا . ولذافالتضحية في سبيل هذا هي قدر أهل السودان جميعاً .

إزاء كل هذه الحقائق كيف يمكن ، إذن ، لنظام تعددي أن يعيش في السودان دون أن تلحق به لعنة «البحاري» فالسودان ليس بأحسن حالا من نيجريا . ولشقارى ، وانا هورو ، واوولو ، وابراهيما انداد كثر في السودان . ثمة حقائق لابد أن يعيها الناس في هذا المجال . وأهمها إن لكل لعبة أحكاماً. وإن بقاء أي نظام في الحكم رهين باحترامه لأحكام تلك اللعبة . وقد رأينا في الفصل الأول كيف قادت المخالفة لقوانين اللعبة الديموقراطية إلى انهيار الحكم . كما رأينا في الفصول التالية كيف قادت «خرخرة» النميري إلى إجهاض تجربة نظام الحزب الشمولي بدءاً بأحداث فبراير ١٩٧٥ ، وعبوراً باتفاق المصالحة مع الصادق المهدي والشريف الهندي (وقد قبل كلاهما بالإتحاد الاشتراكي كتنظيم أوحد) ، وانتهاء بالغاء انتخابات ابي القاسم إبراهيم ودفع التنظيم إلى الانتحار عقب مجابهات الجيش في يناير ١٩٨٢ . ولعلَّ في هذا ما يغني عن الإشارة إلى آخر نماذج هذه «الخرخرة» في مقترحات النميري لتعديل الدستور والتي طالب فيها بالغاء الاتحاد الاشتراكي السوداني .

ففي ظل النظام التعددي ، مثلاً ، لا مكان للعزل . فالذي يعزل هو الناخب وصندوق الاقتراع . وقد شهدنا في نهاية الستينات ما قادت إليه قرارات عزل النواب المنتخبين من توتر انتهى بثورة مايو . وفي النظام التعددي لا مكان لتخذيل الحكومة الشرعية باللجوء للضغوط غير البرلمانية مثل تعبئة الشارع . وتحريض المنظمات الفئوية ضد السياسات التي يرفضها تنظيم معين من منطلق موقفه الأيديولوجي فهو سعي حزب العمال البريطاني ، مثلاً ، إلى محاربة سياسات حزب المحافظين التي تدعو إلى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة كما فعل في بترول بحر الشمال ، والمواصلات السلكية واللاسلكية لما بقي في بريطانيا نظام برلماني . فالأمر في نهايته سيصبح هو قدرة الأقلية المتحركة الفعالة على إهدار إرادة الأغلبية والتي انعكست في صوت

الناخب ولعل هذا هو الذي يحمل القيادات في حزب العمال ، مع كل تعاطفها وتسيها لأغلب المطالب النقابية . في أن تؤكد رفضها للمغالاة ، والمزايدة على السياسات التي تقررها الأغلبية البرلمانية . وفي النظام التعددي لا مجال للخروج أو التحايل على سيادة القانون . فالقانون سيد على الجميع حاكماً ومحكوماً وهو يتحدث بلسان أجهزة وأفراد أناط بهم الدستور مسئولية تفسيره ، والتعبير عنه . وقد شهدنا من قبل كيف سعى الحاكمون لتجاوز هذه المؤسسات (القضاء) فقاد هذا إلى توتر أدى إلى انهيار النظام .

وليس احترام أحكام اللعبة هو وحده الذي يضمن البقاء للنظام التعددي . فقد تناولنا من قبل بعض التحولات التاريخية التي شهدها السودان خلال الخمسة عشر عاماً التي انصرمت . أن أي محاولة لإنكار حقيقة هذه التحولات أو مدلولها ناهيك عن تجاوزها لن يكون إلا نذير سوء بالنسبة لأي وضع جديد . وقد يفيد أن نفصل في إيجاز ، جانباً من هذه الحقائق :

١ ــ أول هذه الحقائق هو الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان والذي وصفناه بأنه النقطة المرجعية لأي حديث حول العلاقة بين الجنوب والشمال . ولا شك في أن الجنوبيين محقون في المطالبة بضمان أوثق بعد الذي حدث في عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣. ولا شك أيضا في أن الجنوبيين قد أصبحوا ، بعد اكتشاف حقول النفط في الجنوب ، في وضع أمتن للمساومة ليس فقط حول المزيد من الضمانات الدستورية بل حول اهتمام أزيد بقضايا تنمية الإقليم . ومن الجانب الآخر تخطيء بعض القيادات الجنوبية التي مازالت تراودها أحلام الانفصال خطأً ستراتيجيا جسيماً إن ظنت بأن هذه الأحلام يمكن أن تترجم إلى واقع . فأغلبية أهل الشمال لا يمكن ان تقبل مثل هذه الدعاوى وستقف صفاً واحداً وراء أي نظام يعمل على الحفاظ على وحدة الوطن بأي ثمن ، خاصة في ضوء الحقائق الاقتصادية الجديدة . ومصر ، هي الأخرى ، ستنحاز إنحيازاً كاملاً لأي نظام في الشمال وهو يخوض حرب الوحدة هذه ، إن لم يكن لشيء فللحفاظ على مصالحها النيلية (روافد النيل ، ومشروعات التحكم في مياهه ، وقناة جونقلي) . ومما لا ريب فيه أن هذه المصالح نفسها هي التي حملت مصر على أن لا تندفع في حرب النميري في الجنوب . ولكننا ونحن

نقول هذا يجب أن نضيف بان انفصال الجنوب لا يعني بقاء الشمال فالشمال والجنوب تعبيران جغرافيان ولكنهما لا يعكسان واقعاً حضرياً متكاملاً . ولا شك لدي في أن انفصال الجنوب سيقود إلى انفصال الغرب أو بعض أجزائه . وهذه هي الحقائق التي يجب أن يعيها القاصرون من الاسلاميين ودعاة العروبة الذين يرددون « سيبوا الجنوب ينفصل » .

٢ الحقيقة الثانية هي لا مركزية الحكم والتي توّجها الحكم الإقليمي . وهناك ثمة فرق بين الحديث عن استغلال النميري للاقليمية كوسيلة للترضيات ، أو عن الضعف العضوي في تركيب الحكم الاقليمي وبين حق كل إقليم في أن يحكم نفسه بنفسه باعتبار أن هذا هو الأسلوب الأنجع في حكم قطر قاري كالسودان ، وباعتبار أن أهالي الاقاليم أدرى بشعوبهم وشعابهم .

٣ــ دور المثقفين في صنع القرار السياسي ، وهذا واحد من أهم مكتسبات ثورة مايو. إن التحول الكبير الذي وقع . في هذا المجال . هو انصراف العديد من المثقفين عن ميدان الخدمة العامة (بكل قيودها) إلى العمل المهني الخاص أو الأعمال التجارية مما منحهم المزيد من حرية الحركة للإنخراط في السياسة. ولا شك في أن الذين صاغوا دستور الحكم الذاتي ودستور ما بعد اكتوبر ١٩٦٤ كانوا أكثر وعياً بهذه الحقيقة عندما أفردوا دوائر للخريجين في البرلمان السوداني بعيدة كل البعد عن الدوائر الاقليمية . وعلى كل فقد تجاوزت ثورة مايو بكثير ما كان يحسبه الخريجون مكسباً لهم عقب الاستقلال وعقب ثورة أكتوبر .

٤ــ التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الهدف الأول لأي حكم صالح يسعى لإنتشال السودان من وهاد التخلف . وقد أصبحت التنمية في عهد ثورة مايو شيئاً أشبه بالعقيدة. بيد أن التنمية لم تعد طواطم وشعارات في ظل الوضع القاسي الذي يرزح تحته السودان اليوم . فالذي يسعى لحكم السودان يتوجب عليه أن يدرك حجم الإنجاز ، وعناصر الإخفاق ، وانعكاسات هذا الاخفاق على الاقتصاد الوطني كله . . . ثم يتوجب عليه أن يكب على دراسة كل هذا وابتداع الحلول له وفق جدول للأولويات محدد يضع الإسعاف قبل العلاج ، ويورد الحلول قصيرة الأجل ، قبل تلك التي تجيء على المدى المتوسط والمدى البعيد . فقضية الدين العام ،

ومشاكل الصناعة المعقّدة، وأزمة الزراعة التي قضت بأن يصبح بعض أهل السودان سلة غذاء العالم صرعى الجوع . وقضايا التجارة غير المتوازنة في مجتمع استهلاكي السمت ، كلها قضايا تتطلب شيئاً أكثر من الخطب المنبرية . ومن الجانب الآخر العالم اليوم ليس هو عالم الستينات . . . هوعالم السعي من أجل نظام اقتصادى عالمي جديد ، هو عالم الحوار بين الشمال والجنوب ، هو عالم التعاون بين الجنوب والجنوب ، هو عالم التكامل الاقتصادي العربي ، هو عالم ميثاق منروفيا وبرامج لاغوس للتنمية الافريقية . . . ولا مكان في مثل هذا العالم لمعالجة مشاكل أي اقتصاد وطني بمعزل عن الاقتصاد الدولي كله . وإن كنا قد أسمينا التنمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنما لهدف معلوم هو الإرتقاء بالإنسان ، فالإنسان أداة التنمية وغايتها . ولا شك في أن أولى وسائل هذه التنمية هي التربية والتعليم ، النظامي منه وغير النظامي . فلا سبيل في النهاية لانفكاك السودان من أساره إلا عبر التعليم . . . فالعلم هو الذي سيقضي على قلاع التخلف ، والعلم هو المداد السخي الذي سيجلي ظلمات الغيبوبة الحضارية التي يعيشها ريف السودان ، كما يعيش فيها بعض «المتفرنجين» من أهل الحضر وعقولهم مشدودة إلى الماضي السحيق ، وفي النهاية فالعلم هو الذي سيقلم أظافر أدعياء الوصاية على العباد .

٥ ـــ ومن الجانب الآخر فإن إسعاف اقتصاد السودان ، والتنمية المتوازنة لأقاليمه لن يتما إلا بالمزيد من التضحية والانتاج . ولن يترجى الناس هذه التضحيات من الملايين المنهوكة في مناطق الاقتصاد المعيشي ، ولا من الفلاح التقليدي الذي مازال يعيش حياة الكفاف ، ولا حتى من فلاح المناطق الممكننة والذي لا يجد في عائد انتاجه ما يحفزه على المزيد منه . في منطقة هبيلا ، مثلاً ، يحصل المستثمر الوافد والذي يقوم بأربعة بالمائة من أيام العمل على مايقارب الستين في المائة من العائد في الوقت الذي يذهب فيه للمنتج الحقيقي ما تبقى من العائد. إن التفاوت في الدخول قد ظل على ما كان عليه في الماضي من ناحية التوزيع النسبي وإن زادت الدخول بصورة مطلقة ، وهي ليست بالضرورة زيادة في القيمة الحقيقية . وفي الكراسات التي أصدرها مركز الدراسات الانمائية بجامعة

الخرطوم نماذج مذهله لهذه المفارقات . وعلني أقف عند مبحث أخير للدكتور محمد هاشم عوض حول التطورات الاقتصادية والوحدة الوطنية (مجلس دراسات الحكم الاقليمي) . وأكثر ما يذهل في تلك الدراسة الإيحاء بأن تفاوت الدخول قد ظل ، إلى حد كبير ، على ما كان عليه منذ تحليل ماكلفلن في نهاية الخمسينات . وقد أشار ذلك التحليل إلى أن متوسط دخل الفرد آنذاك كان بالجنيهات السودانية ١١٩ للعاصمة المثلثة ، ٧١ للجزيرة ، ٤٣ لدلتا القاش وطوكر ، ٢٨ للسهوب الطينية الوسطى ، ٢٧ للسهول الرملية في الغرب ، ٢٣ للشمالية ، ٢١ لشبه الصحراء ، ١٢ للجنوب . ونسبة لضآلة إيرادات الدولة وانفاقها إلى جملة الدخل القومي (٨٪) ولأن حوالي ثلث الانفاق الحكومي الجاري كان في صورة أجور وخدمات تركزت في العاصمة التي كانت — ومازالت — تتمتع بأعلى مستوى لدخل الفرد في البلاد، يرى الدكتور عوض أن هذه الفوارق مازالت قائمة .

إن الذي يعانيه السودان ليس بظاهرة سودانية بل هو أزمة العالم الثالث بأجمعه حيث تمسك العناصر النخبوية فيه ، المدني منها والعسكري ، بأزمّة الأمور وتوجهها توجيهاً يخدم مصالحها بالمقام الأول . وفي السودان ، كما في غيره ، ظل هذا هو الحال في كل العهود . ومن ناحية أخرى فحتى الأنظمة والتنظيمات العقائدية الماركسية منها والاشتراكي الديموقراطي ظلت تكرس من هذا الوضع بتبنيها لمفهومات أوروبية عن البروليتاريا بحسبانها الطبقة العاملة المنظمة والتي ليست هي بحال الطبقة المسحوقة . فمسحوقو أفريقيا هم الملايين من الرعاة والفلاحين خارج القطاع الحديث . وعندما نشير إلى هذه الحقائق فلا نشير إليها من باب الوعظ والترشيد وإنما من جانب التقرير لواقع ماثل نحن جميعاً صناعه ، ونحن جميعاً أسراه . فحين نتحدث المثقفون في السودان عن خفض الإنفاق العام ، وترشيد الإستهلاك ، ودفع عجلة الإنتاج . بيد أن تخفيض الإنفاق العام يقتضي إزالة الزوائد الإدارية والتي هي عنصر نخبوية . ويفترض إلغاء بعض الامتيازات بل خفض بعض المرتبات وأصحاب هذه الامتيازات هم العناصر النخبوية . وترشيد الاستهلاك يتطلب الحد من الاستيراد التفاخري مثل استيراد السلع غير الضرورية وكلها سلع لاتتداولها غير العناصر النخبوية . ودفع عجلة الانتاج يتطلب توفير مقوماته ومنها الوقود الذي

يستهلك ٦٥٪ منه بالعاصمة ، تستهلكه العناصر النخبوية في حلها وترحالها . كما يتطلب ضمان السعر المجزي للمنتج مما يحفزه على المزيد من الإنتاج ، وما افتقد امتح حقه المشروع إلا لأن طرفاً آخر قد نال فوق حقه المشروع . وهؤلاء أيضاً هم جزء من النخبة كانوا من الصفوة التقليدية ، أو رجال الأعمال المحدثين . والارتفاع بمستوى الخدمات يتطلب ترشيداً يقتضي في البداية الاتفاق على المفاهيم الأساسية لشعارات يحلو لنا أن نطلقها مثل شعار مجانية التعليم والذي لا يعني شيئاً أكثر من توفير المؤسسة التعليمية المعدة صحياً ووظيفياً الإعداد الكامل . فليس من بين هذا الإعداد الغذاء ، والكساء ، والترحيل إلا لمن لا يملك ذووه ما يقيم الأود . فالمعهد الذي يتكفل بكل هذا على حساب المكتبة ، وعلى حساب المختبر ، وعلى حساب التدريب المهني المستمر للمعلم لا يخدم العلم في شيء بل يثقل كاهل السودان بجيل كسيح من أنصاف المتعلمين . وما قاد إلى كل هذا الاختباط إلا مزايدات النخبة على بعضها البعض . وعليّ فيما عايشته في وزارة التربية من محاولات للتخذيل ضد جهودنا في هذا الشأن خاصة على مستوى لجنة تمويل التعليم العالي ، ما يحملني على هذا القول . وكنا يومها نسعى لأن نجعل من تلك اللجنة أداة لترشيد الإنفاق وفق تحديد أفضل للأولويات ، ولابتداع وسائل جديدة للتمويل مثل الاستثمار ، وبيوت الخبرة الجامعية ، ومساهمات الخريجين فما أردناها وسيطاً لتوزيع كعكة الاعانة الحكومية . وقد جاءت المزايدات من جانب بعض رجال السياسة وبعض رجال المهنة على السواء وهم يتحدثون عن الحقوق المكتسبة للطلاب في نفس الوقت الذي يتحدثون فيه عن التوسع في التعليم . ولربما عانى التعليم العام في هذا الشأن أكثر مما عانى التعليم العالي . وأدت هذه المعاناة إلى تحميل غير القادرين من أهل السودان ضريبة إضافية قد يطيقها القادرون فالطبيب والتاجر والقانوني (بخلاف الفلاح والحرفي) يملك أن يوفر لابنه وبنته المقعد الذي يفتقده في فصله ، وثمن الكتاب الذي يفتقده في مدرسته ، وأجر المعلم الذي يكمل النقص التعليمي وهو نقص ما كان ليكون لولا فساد الأولويات . وواحد من هذه الأولويات هو توجيه الإنفاق إلى توفير المعلم المقتدر وتوفير المدرسة المعدة إعداداً صحياً ومهنياً سليمين .

إن معالجة هذه القضية لا تتم ، كما قلنا ، بالوعظ والترشيد وإنما بامتحان عسير للنفس من جانبنا جميعاً ، من جانب النخبة التي تمسك بأزمّة الأمور . إن وعياً جديداً بهذا الواقع المؤسي (والذي نحن صناعه وأسراه) قد أخذ يجد طريقه إلى

لأدب الإقتصادي الجديد في بعض دول العالم الثالث . ومما لا ريب فيه أن شعور لاحباط الطاغي الذي ساد شعوب الكثير من دول العالم الثالث خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (فآسيا أحسن حالاً) من جراء فشل السياسات التنموية قد أدى إلى هذا الوعي . بيد أن الوعي بمكمن الداء شيء . والعمل على معالجته شيء آخر والمعالجة عسيرة لأنها تمس مصالح ومطامح نفس هذه الطبقة التي تسيطر على كل شيء وما عاد يجدي أن ننسب كل أدوائنا المعاصرة ، والتي كادت تصبح أدواء مزمنة ، للاستعمار . فجرائم الاستعمار كثر ولكنها لا تشمل سعي النخبة المهيمنة على تكريس الامتيازات على حساب توازن الاقتصاد القومي كله .

وقد حاولت بعض الدول أن تقضي على هذه الظاهرة بفرض نهج تطهري سحياة حتى أصبحت تلك التطهرية عقيدة للحكم . وفي هذا الشأن أحاطت هذه الدول نفسها بسياج منيع وفرضت على نفسها العزلة عن العالم مثل بورما أونو . أو لصين في عهد ماو تسي تونغ . كما حاولت مثل هذه التطهرية دول أخرى مثل غينيا إلا أنها ما ستطاعت عزل نفسها عن العالم . وبالرغم من أن رئيسها سيكوتوري قد كان قدوة لغيره (فما أحل لنفسه ما حرمه على غيره) إلا أن التداخل بين غينيا وجاراتها ، واعتمادها على دول أخرى لم يمكناها من فرض سياج على نفسها كذلك الذي فرضته بورما والصين . وقد أدى هذا الى إحباط سياسات غينيا من جانب لنخبة التي تعرضت مصالحها ومطامعها للخطر ، وهي مطامح ظل يغذيها ما تشهده تلك النخبة من مغريات حولها في ساحل العاج ، والسنغال ، والمغرب ، وعبر البحر لأبيض المتوسط . وقد قاد هذا إلى أن هاجر عشرات الآلاف من أبناء هذه الطبقة السخبوية إلى البلاد المجاورة حيث إمكانيات إرضاء الطموح البرجوازي أكثر وفرة . ولم يكن هذا وحده هو سبب فشل سياسات غينيا فهناك أيضاً إيغال نظامها في الشعارات .

وعلى أي فإن السودان ليس هو ببورما والصين ، كما ليس هو بغينيا . ولذا فلا يمكن له أن ينهج طريق أي منها . وبنفس القدر فإن مستقبل التنمية المتوازنة في السودان ، كشأن غيره من دول العالم الثالث ، رهين بقدرة النخبة من أبنائه لأن تدرك دورها السلبي في هذا الشأن والا أصبحت كل الشعارات التي تردد حول الطفرة الإنمائية ، والعدالة الاجتماعية ، والاشتراكية الفاظاً عديمة الجدوى ، فاقدة المحتوى

٦ وطالما نحن بصدد الحديث عن التربية والتي لا تبدأ إلا في المنزل فإن قضيه المرأة تحتل مكاناً هاماً في أي «اجندة» للتغيير. ولا نتحدث هنا عن الأماني وإنما نتحدث عن ماتحقق في ظل هذا النظام من تحيز قصدي للمرأة بتحديد نسب معينة لعضويتها في المجالس الشعبية. ومشاركتها في مجالس الاقليمية وفي مؤسسات صنع القرار السياسي. وما حققه لها قانون العمل لعام ١٩٧٤ من مساواة كاملة في فرص العمل. والتدرج الوظيفي. والأجر المتساوي للعمل المتساوي. ولا نقول بضرورة هذا الأمر لأنه صار حقاً مكتسباً للنساء وإنما لأنه ليس هناك من مجتمع يقدر على النهوض وواحد من جناحيه مهيض. كما لا نقوله من باب الاشادة بما أنجز بل لأننا قد بدأنا نشهد في اخريات أيام النميري لوناً من التحقير للمرأة السودانية في حملات الهوس المحموم باسم الدين. وباسم الفضيلة. وباسم الشرف حتى أصبحت قضية المرأة هي الزي المحتشم، والرقص المختلط علماً بأن هذا الرقص تعرفه قبائل السودان في بواديها قبل أن تعرفه الخرطوم. وقد رأينا قضاة محاكم التفتيش. في غيبوبتهم الحضارية (ولا نتحدث عن الحضارة المعاصرة بل نتحدث حتى عن وعيهم بالانثربولوجيا الثقافية للمجتمع الذي يحكمون.) ما قرأوا شيئاً عن كل ما حققته ثورة مايو للمرأة. ولا سمعوا بما تقول به محافل العالم حول حقوقها حتى أفردت لها عاماً خاصا. فمن الواجب. إذن. وضع حد لهذا التحامل الظالم إن لم يكن لشيء فلكيما لا يعطل نصف المجتمع عن الإسهام بدوره الفعال في التنمية. وعلى الذين يعرفون الإحصاء السكاني يعلمون هذه المخلوقات الديناصورية ان ثلث سكان السودان من الشيوخ والأطفال، وان قرابة المليونين من سكانه نازحون وان نصف من تبقى من أهله من النساء. ولا شك في أن الذي يتحدث عن تنمية السودان لن يحققها بتعطيل نصف من تبقى من أهل السودان القادرين بمثل هذا السخف المهين المذل الذي يشغلنا به الذاهلون عن حقائق الحياة المعاصرة.

٧ ثم هناك قضية الشباب وهو موضوع أولته ثورة مايو منذ بدايه عهدها إهتماما كبيرا. ولا نتحدث هنا عن تعبئة الشباب وراء أهداف سياسية بعينها. ولا عن رعاية الشباب بالمفهوم التقليدي لهذه الرعاية. فالذي

يعنيا هو الإدراك الحقيقي لمطامح هذا الشباب ، وأهدافه ، والعوامل الحقيقية التي تكيف تفكيره ، وتقولب نظرته لمن حوله . فالناس بازمانهم ، أكثر منهم بآبائهم . وقد اثبتت تجارب السنوات الماضية أن الصغار كانوا أسرع من كبارهم في كشف عري الأمير كما قلنا . وقد ظللت خلال السنوات السبع الماضية أحرص ، أكثر من ذي قبل ، على مطالعة صحافة السودان والتي ما عاد فيها مايستهوي الناس ، أو هكذا ظنوا ، غير أنباء الوفيات وصفحات الرياضة . وما دفعني إلى هذا الحرص رغبة في الإطلاع على المزيد من غثاثات السياسة اليومية والتي خبرت منه خلال عقد من الزمان ما لو علمه الناس لخرجوا «إلى الصعدات يجأرون الى الله». والذي أوردناه في هذا الكتاب قليل من كثير. مبتغاي من قراءتها هو ما أحسب الكثيرين لا يقرأون : أدب الشباب الذي يعبر بالرموز ، والتجريد ، إشارة وتنبيها . وكم يفيد لوعاود الناس قراءة ما يكتبه هؤلاء الواعدون مثل أدباء رابطة الجزيرة ليروا فيه أي روح من الغضب المستكِّن ، والإحباط الخانق. والثورة المختمرة تعتمل في قلوب هؤلاء لشباب . وإن كان لحكام الغد أن يتعاملوا مع هذا الجيل فمن الخير لهم أن يلموا بشيء من نفثات يراعه ، ومن لوحات فرشاته المبدعة المدمرة . فهناك ثورة أخرى تترجى السودان في عالم يتداخ بعضه على بعض بسبب ثورة المواصلات والإعلام الجماعي التي لا تعرف الحدود. وليت بعض سياسيي السودان يملكون الحس التاريخي الذي كان يملكه الجنرال ديقول والذي قال حينما عاد من رحلته الخارجية إلى باريس إبان ثورة الطلاب في مايو ١٩٦٨ لا ليلعن ويسب بل ليقول ما لم يقله أغلب المسئولين — شبابهم وشيوخهم — : «إن الذي نرى إنما هو أزمة حضارة» . لقد وضع الشيخ الحكيم المحنك إصبعه على أس الداء ثم مضى ليقود ، ومعه إدقار فور ، أكبر ثورة شهدتها النظم التعليمية في فرنسا لتهدم ما أسماه إدقار فور الإقطاع الأكاديمي .

بيد أن أزمة الحضارة هذه وردود فعلها في المجتمعات التي تسيطر عليها الخرافة ، ويسيطر عليها الدجل ، وتسيطر عليها السطوة الأبوية غير المرشَدة كثيراً ما تقود إلى ردود فعل تتراوح بين الهوس الديني والفجور . وكلاهما تعبير رافض . ولا

شك في أن هذه الرافضة الجديدة قد افتقدت في كبارها كل ما يرضي الصموح الفكري ، ويوفر الطمأنينة الروحية ، ويحقق الاستقرار المادي . فالتمزق الذي يعانيه هذا الشباب هو انعكاس صادق لخوار الكبار . وإلا فكيف يفسر الكبار هتافات صغارهم في الطرقات : «الشعب جعان لكنه جبان» . وهو انعكاس صادق لافتقاد الشجاعة الأدبية عند كثير من الكبار وإلا فكيف يمكن للصغار أن يفسروا صمت كبارهم إزاء التناقض الفاجر من نظام يفتتح رئيسه «ديسكو» فندق القرند هوتيل وهو يبدي الملاحظات بشأن تحسينه في نفس الوقت الذي تجلد فيه محاكم هذا الرئيس الشباب لمشاركتهم في رقص مختلط في منتدى ليلي . وعلى هذا الشباب أن يعلم السر المذاع هذا . لم يعرفوا أن مليوناً من الدولارات قد انفقت على هذا الديسكو بتوجيه من الرئيس الإمام (بعد لا قبل إعلان الشريعة) سلمت نقداً في روما لمدير الفندق والذي هو شقيق زوجة الرئيس . وهذا عامل آخر لشعور الإحباط الذي قدسرى إلى نفوس الصغار في بلد السودان واجهزة التخطيط وهم يشهدون إلى أين تذهب الأموال . وهو انعكاس صادق لحيرة الصغار من أمرهم وهم يتسمعون كبارهم يسلقون النظام في منازلهم بالسنة حداد ثم يرونهم في الصباح ينصرفون إلى مجالس ودواوين «الظلمة» هؤلاء في حماس مغتبط . ولا أتحدث هنا عمن تحمسهم ضرورات «أكل العيش» على التمرغ في تراب الميري وإنما أتحدث عن عديد لا تضطره قدراته المهنية على الرضاء بعيش الاذل . وعديد آخر ليس هناك ما يحول بينه وبين أن يجهر بما يسر به . وهو انعكاس صادق لحيرة هؤلاء الأيفاع الصبيان الذين يفتقد التلميذ فيهم المقعد في مدرسته . ويفتقد فيهم خريج كلية الزراعة الموقع الوظيفي ، الرسمي وغير الرسمي في السودان (سلة غذاء العالم) . ويفتقد طبيب الامتياز فيهم السكن الملائم قرب مستشفاه ومستوصفه في الوقت الذي يشهدون فيه صمت كبارهم عن الأموال التي تنفق في التفاخر . كما يشهدون منازل المؤسسات العامة وهي تمنح لصغار «الأسرة الحاكمة» كهدايا زفاف .

ويقود الحديث عن الشباب إلى ظاهرة أخرى حد خطيرة سيظل أي نظام للحكم يعاني منها . وهي واحدة من افرازات هذا التمزق وما صاحبه من حدث شتى بين القيم . وأتحدث هنا . على وجه التحديد . عن مفهوم الانضباط وتوقير الصغار للكبار خاصة على المستويات النظامية أي في المدارس والجامعات . وقد يبدو هذا الأمر أمراً جزئياً لا يستأهل الاهتمام به مثل القضايا الكبرى التي أثرنا بيد أن

هناك اعتبارات ثلاثة تجعل منه أمراً أساسيا . أولها هو الدور الهام الذي ظل يلعبه الشباب الطلابي كرأس رمح لكل الحركات المناهضة ، إن لم يكن لسبب ، فللفراغ الذي تركه الكبار . وثانيهما هو استغلال هؤلاء الكبار لحماس الشباب حتى وإن كان هذا الاستغلال على حساب قيم وقواعد لابد أن تراعى في علاقة الطلاب بالأساتذة . وثالثهما هو الدور السلبي الذي لعبه الإخوان المسلمون في إدخال أسلوب العنف في الممارسات الطلابية حتى في مجابهات الرأي بجانب التعاطف ، إن لم يكن التأييد ، الذي وجدته هذه الممارسات من قيادات الإخوان في داخل الجامعة وخارجها .

وقد أدت هذه الاعتبارات الثلاثة ، وما تبعها من خلط في القيم ، إلى انهيار كامل لمفهوم الانضباط والتوقير في المؤسسات التعليمية خاصة الجامعية . فهناك ثمة فرق بين حرية الرأي — أياً كان هذا الرأي — في المعاهد باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية وبين الإلتزام الصارم بقواعد التربية وأولها توقير الطالب لأستاذه ، واحترامه لحق الطالب الآخر في التعبير عن رأيه . ولا سبيل للتعبير عن الرأي إلا بالحرف المكتوب ، والكلمة المسموعة ، والصورة المرئية . فسلاح الرأي هو هذا لا المدية والعصا الغليظة . وبنفس القدر فإن الرأي ليس هو القذف ، والتوقح . ويوم أن يحمل بعض الأساتذة حنقهم على رئيسهم الإداري للتعاطف مع من يعتقه من الطلاب في مكتبه ، كما حدث لمدير جامعة الخرطوم ، أو يدفع البعض الآخر تعاطفه الايديولوجي مع هؤلاء الشبان للصمت عن هذا التجاوز الشائن فلا يلومن أحد هؤلاء الطلاب أنفسهم إن جاءوا في عشية اليوم التالي لإقتحام دار الأساتذة باعتبارها ، فيما قالوا ، «خمارة الأساتذة» . إن هذا الخلط بين القيم ، بل على الأصح التجاوز عن القيم هو أيضاً خروج عن «أحكام اللعبة» . ولن تكون نتائج هذا الخروج بأقل وبالاً من مروق اللاعب السياسي عن أحكام لعبة النظام التعددي .

٨ — وهناك قضية الجيش إذ لا شك أن تجربة إشراك الجيش في السلطة على عهد ثورة مايو في إطار تحالف القوى قد أدى إلى خلق وعي سياسي متزايد بين صفوف القوات المسلحة . ومما يزيد من حدة هذا الوعي أن العناصر التي تجد طريقها إلى الجيش اليوم في أدنى مستوياته (الجنود وصباط الصف) هي عناصر أكثر وعياً وتعليماً مما كان عليه الحال قبل عقدين من

الزمان لا لسبب إلا للتوسع التعليمي وضغط ظروف الحياة الاقتصادية التي تحمل خريجي المدارس الثانوية الصغرى ، والذين كان مبتغاهم فيما مضى الوظيفة الكتابية ، على الانخراط في الجيش. ولن يملك أحد أن يضع هذا الجيش في محجر. فالذي يتمناه المرء شيء ، والواقع شيء آخر. وليس مصادفة ، مثلاً ، أن أكثر من نصف دول أفريقيا تحكمها أنظمة عسكرية وأن ثلثيها تحكمها نظم عسكرية المنشأ. ومن ناحية أخرى فإن أي تقويم لدور الجيش في عهد مايو باعتباره جيش يطش يسخره النظام كيفما شاء ، أو جيش مرتزقة أغوتهم الامتيازات تقويم ظالم لا يأخذ في الاعتبار مجابهات هذا الجيش لقائده كان ذلك في القضايا الإدارية (صفقات الأسلحة مثلاً) أو السياسية (مجابهة ١٩٨٢) كما لا يأخذ في الاعتبار أن الاستنزاف الذي عاني منه الجيش توقيفاً ، وطرداً وابعاداً للمواقع المدنية والدبلوماسية والسياسية ، يفوق بكثير ما عانته مؤسسات الخدمة المدنية. ومن الجانب الآخر فان الجيش السوداني — كأي جيش — سيظل في موقعه يؤدي واجبه المهني كلما أدرك المدنيون واجباتهم الحقيقية وغبوا المصلحة القومية على المصالح الأضيق طائفية كانت أو حزبية أو اقيمية (اللعب وفق احكام اللعبة). فالفراغ السياسي نتيجة طبيعية لتجاوز أحكام اللعبة في الحكم المدني أو محاولة استغلال المغامرين العسكريين من جانب الأحزاب العقائدية وغير العقائدية. ويقود مثل هذا الخروج عن أحكام اللعبة إلى فراغ لا يملؤه إلا «بخاري» السودان ، أي «عبود الثاني» أو «نميري الثاني». وهكذا تظل الرحى تدور حتى يرث الله الأرض ومن عليها أو يهيء لأهل السودان من أمرهم رشدا ، فكما تكونوا يولّ عليكم.

٩ — وفي مجال العلاقات الخارجية أيضاً عانى السودان كثيراً من المزايدات والاستطالة بين القوى السياسية المتصارعة مما أثر تأثيراً ضاراً على علاقات السودان الخارجية بل وبمصالحه التنموية. وفي استعراضنا العام ، والمقتضب لسياسة السودان الخارجية في الفصل التاسع ألمحنا إلى صور من هذه المزايدات وانعكاساتها الضارة ما كان منها على العلاقات مع الجيران ، أو الدول العظمى ، أو بعض الدول الشقيقة. ولا شك أن السودان الذي يسعى لتنمية قدراته وطاقاته من أجل بنيه واجل اشقائه لا يملك ترف

الانغماس في المشاحنات العقائدية ، أو الولوج في استراتيجيات الدول الكبرى لا لسبب إلا لأن هذا يرضي الطموح الأيديولوجي لمجموعة بعينها ، أو يعكس النعرات الموروثة (نعرات التعاطف مع هذا أو العداء مع ذاك) فمن الظلم أن يتحمل السودان دفع الثمن لكل هذه الحماقات ، ونقول الظلم لكيلا نقول عدم الوطنية . ومع هذا فإن السودان من موقع التزاماته القومية ، والقارية ، والإقليمية ، والدولية لا بد له من توجيه سياسته الخارجية بحيث لا تتجافى مع هذه الالتزامات المبدئية والخلقية . بيد أن النظرة لهذه الالتزامات لا بد أن تنطلق من ما تجمع عليه الأغلبية في كل واحد من هذه التكتلات القومية ، والاقليمية ، والقارية ، والدولية . فالتزام السودان بالعمل العربي المشترك هو التزام بما تجمع عليه غالبية العرب لا الرأي المتفرد الذي ينادي به بعضهم حتى وإن كان لهذا البعض نصراؤه في السودان . والتزام السودان بالعمل الافريقي المشترك هو التزام بما تجمع عليه إرادة أغلبية أهل أفريقيا في تنظيماتها الجامعة لا في الموقف المتفرد المتطرف لدولة أو مجموعة دول افريقية بعينها . والتزام السودان بعدم الإنحياز هو التزام بما اجمعت عليه غالبية أعضاء هذه المنظومة من الدول أي الحياد الإيجابي بين الكتلتين المتصارعتين ، والدولتين العظميين لا الموقف الذي تقول به دولة أو بعض دول من هذه المجموعة ما زالت تنادي بأن العالم ينقسم إلى معسكرين : معسكر الاستعمار ، ومعسكر الشعوب تماماً كما كنا نقرأ في الصحف الحائطية بجامعة الخرطوم في قديم الزمان .

ومن الجانب الآخر فليس بين الالتزام بالمواقف المبدئية ، والحرص على المصالح الوطنية من تناقض إلا عند من يسعى لافتعال المعارك ، وتأجيج الفتن ، والنظرة للعلاقات بين الدول بمنظار المصلح صاحب الرسالة الذي تتعدى رسالته حدود بلاده . فما حالت المواقف المبدئية بين الصين وبين فتح أبوابها لتكنولوجيا الغرب . ولا حال الالتزام الأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي وبين التبادل التقني مع فرنسا ، والتبادل الاقتصادي مع أمريكا . ولا حالت التزامات عدم الانحياز بين الهند ويوغسلافيا (وكلاهما من الآباء المؤسسين للحركة) من تحقيق أعلى قدر من التعاون الفني ، والاقتصادي ، والتقني مع الدولتين العظميين .

هذا هو الإطار العام ، كما نرى . إلا أن هناك بضع حقائق هامة لا بد من إبرازها

بصورة أكثر وضوحاً في مجال العلاقات الخارجية :

أول هذه الحقائق هي خصوصية العلاقة بين مصر والسودان . وقد أفلحت ثورة مايو في وضع إطار للتكامل الوظيفي بين البلدين يقوم على الإدراك المتبادل لمصالح الطرفين ، والجهد الصادق لترجمة العلاقة الأزلية في جهود عملية تنفع الناس بدلاً من الهياكل الدستورية التقليدية والشعارات الزائفة التي تفيد في المتاجرة السياسية ولكنها لا تغني عن الحق شيئا . وقد أثبتت مصر خاصة بعد عهد السادات بأنها أكثر وعياً بهذا المفهوم بالرغم من جنوح الرئيس النميري لترجمة التكامل وكأنه حزام أمني لحمايته . فقد أبت مصر أن تندفع في حربه في الجنوب فمصالحها النيلية أهم بكثير من حماية حاكم فرد . وأبت مصر أن تكون طرفاً في نزاعات الشمال مؤكدة على لسان رئيسها بأن التكامل تكامل مع الشعب السوداني بكل طوائفه . وما سعت مصر لأن تفرض على السودان توجها سياسياً خارجياً بعينه بخلاف ما كان يحدث في عهد السادات والذي أراد لنفسه أن يكون « رب » العائلة المصرية والسودانية معا . أو عهد عبد الناصر لسبب بسيط هو أن عبد الناصر بحكم دوره ، وشخصيته ، وانجازه ، ومطامحه ، واعتراف العالم به قد فرض نفسه فرضاً كمتحدث باسم الأمة العربية كلها حتى حرب حزيران في منتصف الستينات . وعلى ضوء كل هذه الحقائق فإن العلاقة مع مصر لا بد لها من أن تقوم فوق مزايدات المزايدين ، ومناقصات المناقصين . فهذا هو السبيل الوحيد الذي يصبح معه السودان لمصر ، ومصر للسودان . . . أصدقاء قدامى ، وحلفاء محدثين ، شمال عربي وهجين ، وجنوب زنجي وثني . بل إن هذا التكامل المصري — السوداني (وهو الأساس) لا بد له من أن يمتد ليشمل ليبيا فهي إلى البلدين أقرب منها إلى المغرب العربي لاعتبارات تاريخية ، وجغرافية ، ومصلحية . وواجب الدبلوماسية الواعية هو أن تطمح إلى ما هو أبعد من التعايش السلمي بين هذه الأنظمة . واجبها هو تحقيق التفاعل الإيجابي والذي لا سبيل له إلا الاحترام المتبادل ، والابتعاد عن افتعال المعارك ، وتصعيد الأزمات . وتجيء أهمية هذا التكامل شبه الاقليمي لأنه النواة العملية للتكامل القومي . وعل في نماذج تعاون دول المغرب (بصرف النظر عن التوتر الذي خلقته قضية الصحراء الغربية) ، وتعاون دول الخليج ما ينبيء بصحة مثل هذا التوجه كبديل للهياكل العلوية والتي انتهت كلها إلى

اضابير الأرشيف ليفيد منها الباحثون والمؤرخون .

ثاني هذه الحقائق هي علاقة السودان بجاراته الافريقيات وعلى رأسها إثيوبيا ، امبراطورية كانت أم ما ركسية . فهذا شأن أهلها ، وما جعل الله منا أولياء على أمور الآخرين . وستظل آلاف الكيلومترات من الحدود ، كما ستظل القبائل المشتركة عبر هذه الحدود ، ومنابع النيل العظيم هي التي تحكم هذه العلاقة لا الأحقاد الموروثة ، والتوجه الأيديولوجي قومياً كان أم أممياً ، والتوازنات العابرة ، واستراتيجيات الدول الكبرى . فالسودان لا يملك أن ينظر إلى إثيوبيا كما تنظر إليها العراق ، أو الكويت ، أو المملكة العربية السعودية . بل أن الأخيرة قد تكون أكثر حرصاً على قيام صلات وثيقة بين السودان وإثيوبيا تعين على خلق قدر من الاستقرار والتوازن في البحر الأحمر والقرن الأفريقي . ومن الوجه الآخر فإن على العروبيين الذين لا يفهمون العروبة الا شوفينية الاعتراف بحقيقة هامة هي الوجه الافريقي للسودان ، لا بسبب موقعه الجغرافي وإنما بسبب الثقل السكاني الافريقي بين أهله . وكما أسلفنا فإن الدعاوى التي تقوم على التضاد بين العروبة والزنوجة ، أو العربية والافريقية تفرغ كل ستراتيجية التضامن العربي ــ الافريقي من محتواها ، بل تفرغ مفهوم الوحدة الافريقية نفسه من محتواه . فافريقيا هي بربر المغرب ، وعرب ليبيا ، وقبط مصر ، وكيكويو كينيا .

ثالث هذه الحقائق هي علاقات السودان بجارته الكبرى عبر البحر الأحمر وأشقائه في الخليج . ومرة اخرى فإن حقائق الجغرافيا الانسانية الماثلة ، والروابط الروحية الدائمة ، والتكامل الاقتصادي الذي لا معدى عنه تفرض على السودان النأي بهذا الجانب من العلاقات الخارجية من المتاجرة بالشعارات مثل تصنيفات الدول المحافظة والدول التقدمية . وقد شهدنا جانباً من هذا في مطلع عهد مايو ، ولم يكن دعاته هم الشيوعيون وحدهم بل كان معهم أنماط أخرى من « الحادبين » على وجه السودان الثوري . وستظل هذه المنطقة هي محجة اغلبية أهل السودان المسلمين ، وسيظل وجود مئات الآلاف من السودانيين العاملين في هذه المنطقة والذين يلعبون دوراً هاماً (ويمكن أن يلعبوا دوراً أهم في الإسهام في تنمية بلادهم) قوة مؤثرة في صنع القرار السياسي حول علاقة السودان بالمملكة ودول الخليج ، وستظل أهمية المنطقة كمركز ثقل اقتصادي

عاملاً هاماً في تكييف السياسات القومية حول التكامل العربي الاقتصادي ، والسياسات الإقليمية حول التعاون العربي ــ الافريقي ، والسياسات الدولية حول حوار الشمال والجنوب .

رابعاً : إن مفهوم عدم الانحياز هو ما فصلناه في مطلع هذه الفقرة . ولا شك في أن أية مزايدات ، من منطلق التوجه الأيديولوجي أو التعاطف السياسي مع أية واحدة من الدولتين العظميين تفرغ هذا المفهوم من محتواه . فالذي يدين تدخل الولايات المتحدة في جريناداً لا يملك إلا أن يدين تدخل السوفييت في افغانستان . وهناك فرق بين أن يقول المحلل ، أو المؤرخ السياسي بأن الدول العظمى لن تتهاون في أمر الحفاظ على أمنها القومي وسلامة أراضيها خاصة في مؤخرتها . فبقدر ما لن تقبل أمريكا بأي وجود سوفيتي في البحر الكاريبي والذي تحسبه حد يقتها الخلفية ، فإن الإتحاد السوفيتي لن يقبل بأى أوضاع تقود إلى اخلال التوازن الاستراتيجي فيما يحسبه ، هو الآخر ، حديقته الخلفية كان ذلك في افغانستان أو بولندا . ولا شك في أن أي من الدولتين العظميين لن تتوانى ، في هذا الشأن ، في خوض الحرب إن دعا الحال . وكادت الولايات المتحدة ان تفعل هذا إبان أحداث كوبا في الستينات . فالدول العظمى ، بصرف النظر عن الأيديولوجيات ، ما زالت تفكر بعقلية بسمارك ومترنيخ . هذا هو الذي يقول به المؤرخ السياسي . إلا أن ساسة دول عدم الانحياز ليسوا بمؤرخين سياسيين فنقطة انطلاقهم الفكرية هي ضرورة وحدتهم وتضامنهم مع بعضهم البعض ضد غلواء الكبار ، ومن أجل حماية مصالحهم ووجودهم . فالذي تتعرض له قريناداً وافغانستان قد تتعرض له أية واحدة منهم من جانب دولة كبرى أو وسيطة . ومن هنا تجيء ضرورة التضامن . وفي الجانب الآخر فإن الذي يتمناه المرء هو أن تستطيع ماركسية العالم الثالث ــ ومن بينها ماركسية السودان ــ أن تملك القدرة على الاستقلال الفكري لتحليل أحداث العالم ، في ضوء واقع جديد متغير ، كما فعل الحزب الشيوعي الايطالي وهو يدين التدخل السوفيتي في افغانستان ، أو الحزب الشيوعي الإسباني وهو يعلن تأييده لمجموعة التضامن في بولونيا . إلا أن هذا هو شأنهم وحدهم . أما شأننا معهم فهو الحرص على التأي عن المزايدة في مثل هذه القضايا من منطلق التعاطف الايديولوجي لحد تخذيل السياسات التي تؤمن بها غالبية الناس .

وخامس هذه الحقائق هي توجه الدبلوماسية من أجل التنمية . وكما قلنا فإن قضية التنمية ، بالرغم من كل ما صاحبها من تعويق وإحباط ، قد أصبحت عقيدة في ظل نظام مايو . ولا سبيل لهذه التنمية بدون مدخلات خارجية بعضها المال ، وبعضها التكنولوجيا . ولتحقيق هذا الغرض فلا بد للسودان من أن يفرد شبكته واسعة عبر العالم حتى يفيد من شرقه وغربه ، وشماله وجنوبه .

وقد شهدنا في عهود النظام التعددي نماذج لمزايدات كثر كان أبطالها ، في غالب الأحيان ، الحزب الشيوعي والشيخ علي عبد الرحمن . ومن ذلك الإعتراض على مشروع المعونة الأمريكية قبيل إنقلاب عبود بادعاءات ساذجة مثل أن طريق مدني ــ الخرطوم ماهو إلا ممر لهبوط الطائرات الأمريكية الحربية . ومثل رفض الشيخ علي ، من موقعه كوزير للتجارة ، للمشروع الأمريكي لإنشاء مركز لتسمين الماشية ومطار لنقلها في نيالا . وقد حمله ذلك الرفض لإقصاء وكيل وزارته ابراهيم عثمان إسحق الذي أقر ذلك المشروع متهما إياه في وطنيته وأمانته ، وابراهيم واحد من أصدق رجال الخدمة العامة وطنية ، واحدهم بصيرة ، وأعفهم يدا . وما أفلحت يومذاك ، حتى وساطة زعيم الطائفية الختمية ، فكلاهما ابن له ، من أن تجعل الشيخ قوي الشكيمة يتنازل عن موقفه . ولذا فإن كان للدبلوماسية السودانية أن توجه من أجل مصلحة السودان ، ومن أجل تنمية السودان فلا مكان لمثل هذا التزيد في الثورية ، وهو تزيد يجهل حقائق العالم ، ويُعمى على حقائق الواقع السوداني . ومما يزيد الأمر خطورة أن عالم اليوم ليس هو عالم الستينات ، وأن اقتصاد اليوم ليس هو اقتصاد الستينات ، وأن مشاكل سودان اليوم ليست هي مشاكل سودان الستينات . وفي هذا المجال فإن دبلوماسية التنمية ليست هي المعونات ، والعون السلعي ، والمعونة الغذائية ، فدبلوماسية التنمية هي العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي كله ، هي السعي لإيجاد حلول جذرية لمشاكل الديون ، هي العمل مع الآخرين لاستنباط الوسائل لدفع عجلة المفاوضات الشاملة (أو غير الشاملة) في حوار الشمال والجنوب ، هي حمل الأجهزة الداخلية على ترجمة المقررات الإقليمية حول التكامل الاقتصادي إلى قرارات سودانية تعضون في الخطط القومية ، هي العمل على تطوير آفاق التعاون مع الجارات والأشقاء كنماذج لتعاون الجنوب ــ الجنوب .

١٠ وتجيء في النهاية كبرى الحقائق السياسية ، بل الحضارية ألا وهي تركيب السودان الثقافي العربي الاسلامي . وما عرف عن أهل السودان

إنكارهم لحقيقة انتمائهم القومي الحضاري . بل عرف عنهم المداهنة بهذا الانتماء . كما لم يتشكك أهل السودان في اعتقادهم الإسلامي . بل ظلوا دوماً يحسبونه فطرة فطرهم الله عليها . وما كان الإسلام طوال عهود ما قبل الاستقلال . وما بعده ميداناً للمزايدة السياسية . وظل هذا هو حاله في عهود سياسية كان يرعاها أئمته الميرغني والمهدي . بل في ظل حكومات انتظمت . فيمن انتظمت . رجال شرعه كالشيخ علي عبد الرحمن . والشيخ محمد أحمد المرضي . والشيخ مدثر البوشي .

إلا أن الدين قد أصبح منذ منتصف الستينات سلاحاً للمزايدة . بل للابتزاز السياسي مما جعل من مهمة وضع دستور دائم للسودان مهمة عسيرة . وقد كان لهذا الابتزاز وهذه المزايدة انعكاساتها على الوضع في جنوب السودان . ولا شك في أن واحداً من أكبر انجازات ثورة مايو هو وضعها قضية الدين في إطارها الدستوري الصحيح الذي يعترف بالخصائص الثقافية للجنوب والشمال معاً . وهو الإطار الذي قبله أهل الشمال والجنوب معا . وتجسد رضى أهل الجنوب في أنهم ما زالوا يحسبون هذا الدستور نقطتهم المرجعية . كما تجسد رضى أهل الشمال . على الأقل بهذا الجانب من الدستور . بتأكيد كل المصالحين في بياناتهم واعلاناتهم للدستور الدائم كأساس للحكم (الصادق المهدي والشريف حسين الهندي) . وإن كان لأي منهم من نقد لذلك الدستور فإنما كان يتناول إما جوانب الحقوق الأساسية أو توزيع السلطات وليس قضية الدين أو إسلامية (وعدم إسلامية الدستور) . بل إن الإخوان المسمين أنفسهم قد انخرطوا في النظام في ظل هذا الدستور . وأدوا قسم الولاء له . وما عاودهم الحنين لدعاوى الماضي حول « الدستور الإسلامي » إلا حالما جاء النميري بتعديلاته الدستورية . وما أن تراجع عنها إلا وتراجعوا معه عنها . ولا شك في أن القضايا المبدئية . خاصة عندما تمس الأديان . لا يمكن أن تخضع للمساومات والتنزلات السياسية بهذه الصورة فالأمر إذن كله أمر مزايدات وابتزاز

إن أكثر ما يؤلم المرء في «الإسلامية» الحديثة في السودان والتي ما هي إلا كلمة حق أريد بها باطل هو ردود فعل الناس حولها والتي تراوحت بين الوجوم الذاهل . والسخرية اللاهية . والهمس الخائر . ولا يعنينا هنا الواجمون ولا اللاهون وإنما يعنينا الذين يفترض أنهم يملكون القلم واللسان ومع هذا لم يكن دورهم إزاء كل هذا الباطل إلا الهمس . ما الذي نعني . ومن نعني ؟

لقد شهد السودان في عامه الماضي (١٩٨٤) صدور العديد من التشريعات باسم الإسلام والتي شملت، فيما شملت، الاقتصاد، والدستور. وصحبت هذه التشريعات اجتهادات في التفسير كان أبرزها إجتهاد الإمام الرئيس في منبرياته وتعليقاته الصحفية في الداخل والخارج. كما كان من بين هذه الاجتهادات ما أعلنه الدكتور الترابي مما أشرنا إلى بعضه. وكان بعض هذا الاجتهاد النميري إعتداءً صارخاً على الفكر الإسلامي يصل في بعض وجوهه إلى حد الهرطقة كما كشف اجتهاد بعض الإخوان عن قدرة فائقة على تطويع نصوص الدين لتوافق سياستهم الدنيوية بصورة ترتعد لها الفرائص. ولا شك في أن الكثيرين قد قالوا إن كان هذا هو الدستور الإسلامي فلا شأن لنا بذلك الدستور. والإسلام براء من جهالة الجاهلين، ومخاتلة المخاتلين.

ومع كل هذه الغلواء فما تصدى واحد من علماء النظام أو الذين يحومون حوله لفضح الجهالة والمخاتلة معا. وبين هؤلاء رجل القانون، وبينهم استاذ الجامعة العالم بدينه، وبينهم خطيب المجالس الذي ما شهد منبراً إلا واعتلاه. فماذا كانت غاية جهدهم؟ كان جهدهم هو افتعال المعارك مع الإخوان المسلمين وكأن هذه هي قضية السودان. وما كان للإخوان شأن بهذه القوانين والتشريعات، ولا كان لهم شأن باجتهادات النميري وتقحم ايفاع القصر في شئون الإقتصاد والإدارة والدستور. ولعل النميري لو عهد لكبير الإخوان بأن يعد هذه القوانين لأحسن صياغتها، وأعان على منطقة سياقها. وما صمت العلماء، والقانونيون. والخطباء إلا نأياً بأنفسهم عن منطقة الخطر علماً بأن الذي استهدفته تشريعات النميري هو الدين، أقدس ما يحرص المؤمن على الدفاع عنه. ومن المحزن حقاً أن لا ينبري لكل هذه المخازي غير رجل لم يدع العلم بالقانون، ولا أصول الدين. ولم يكن يومها عضواً عاملاً في النظام. ونتحدث هنا عن أبي القاسم ابراهيم الذي حملته حمية صادقة وفؤاد حديد لأن يتصدى لمحاولة تعديل الدستور، باسم الإسلام فيما صمت العلماء. والفقهاء وجهابذة الخطباء.

إن الذين يقولون بأن القوانين الإسلامية تجعل مهمة خلفاء النميري مهمة عسيرة (وعلّ هذا هو ظنه ومبتغاه عندما أصدرها) إنما يوقعون أنفسهم في فخ الابتزاز الذي نصب لهم. نقول هذا ولا نرضى لأحد أن يزايد علينا في أمر الدين فقد رضعناه من أثداء امهاتنا. ومن حق أي سوداني فطر على دينه أن لا يقبل لنفسه

الوقوع في فخ الابتزاز هذا . فالذي يشهده السودان اليوم إنما هو اجتهاد باطل من أناس ما عرف أغلبهم من الدين إلا قشوره ، وما عرفوا من الدنيا شيئا

إن الذي نحن بصدده هو حكم السودان : دستوره ، وادارته ، واقتصاده . وليس من العسير تأصيل كل هذه المؤسسات والمناشط في الفكر الإسلامي . بيد أن هذا لا يتم إلا بالجهد العلمي المقتدر من جانب العارفين بأمور دينهم ودنياهم فلا يمكن أن يترك أمر الدستور لمن لا يعرف حتى تاريخ التطور الدستوري في السودان بما في ذلك دستور ثورة مايو . وعلَّ هؤلاء هم الذين عناهم محمد صالح الشنقيطي في عام ١٩٥٨ وهو يرد على بابكر كرار في اللجنة القومية للدستور ويقول « الدعوة للدستور الإسلامي دعوة غوغائية » . وقد شهدنا كيف انتهى الحال بأنصاف القادرين هؤلاء ، في عهد النميري ، إلى نشر بدع مثل عصمة الإمام ، ووراثة الخلافة ، وتدجين القضاء ، واعتبار بعض المواطنين أهل ذمة .

ولا يمكن بنفس القدر أن يترك أمر الإقتصاد الاسلامي لمن يتحدث في النصف الثاني من القرن العشرين بلغة الحقة وبنت لبون . أو من يقول بأن التضحية بالضرائب من أجل الزكاة مكسب إسلامي . فلا الاقتصاد السوداني هو الضرائب وفوائد المصارف أو حتى المصارف ، ولا الإقتصاد الإسلامي هو الربا والزكاة . وإن كانت هذه الصحوة الإسلامية قد كشفت شيئاً آخر بجانب عرى الأمير فقد كشفت أيضاً عن الفراغ الفكري عند دعاة الصحوة الإسلامية . إن الاقتصاد في البلد النامي هو العمل ، وهو علاقات الإنتاج ، وهو الحاجات الأساسية للمواطن ، وهو التنمية المتكافئة ، وهو التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وهو الاستخدام الأمثل للموارد . وهو التوزيع العادل للثروة ، وهو إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية . فالذي يريد أن يؤصل الاقتصاد السوداني في الإسلام علية أن يعالج كل هذه القضايا المتشابكة والمتكاملة .

وقد شهدنا نمطاً من اجتهاد الإمام النميري حول الإقتصاد في معرض تصريحاته الصحفية ومن ذلك قوله لمجلة الصياد رداً على حديث الصادق المهدى الذي جاء فيه أن تطبيق الإسلام يبدأ بنشر العدالة الجامعة . قال النميري إن الصادق قد ذكر بأن «الوقت غير مناسب لإعلان الشريعة بل يجب أن نحسن الجنيه السوداني أولاً ثم نتكلم عن الشريعة . هل الرسول (ص) عندما قام بنشر دعوته كان عنده جنيه سوداني ؟ هل كان عنده اقتصاد ؟ لقد كان فقيراً لا يستطيع أن يأكل هاجر من

مكة إلى المدينة ليبعد نفسه عن القتل. هاجر مع ناسه الفقراء أيضاً ولكن عندما ذهبوا إلى المدينة وأسسوا الشريعة وكان هناك التوراة والنصرانية **وكتب قوية جداً**. وكان هناك التجار مثل جماعة أبي سفيان . . . فكيف يقول الصادق علينا أن ننتظر تقوية الاقتصاد». (الصياد ٨٤/١٠/٢٤). ولو كان حديث الصياد هذا هو حديث النميري الوحيد في هذا المجال لقلنا إنها زلة لسان، ولكنه عاود نفس الحديث مرة أخرى. هذه المرة المجلة ارابيا اللندنية حين قال: «إن الصادق يقول علينا تقوية الجنيه السوداني أولاً قبل تطبيق الشريعة. هل انتظر جده تقوية الجنية السوداني قبل محاربة الانجليز». (أرابيا ديسمبر ١٩٨٤).

ويا لمحنة الإسلام في السودان إن كان داعيته الأول يقول بأن الرسول (صلعم) لم يكن عنده اقتصاد. نقف عند هذا دون أن نتوقف عند إشارات الإمام المجتهد التي تنم عن جهل فاضح بالسيرة النبوية وقصور في التعبير مثل حديثه عن (الكتب القوية جدا). فما صحب الرسول (صلعم) في هجرته الفقراء وحدهم بل صحبه كل من وجد نور الإسلام إلى قلبه طريقاً من سراة قريش، وهامات مكة مثل عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف. نعم نقف عند حديث الرئيس الإمام عن أن النبي (صلعم) لم يكن له اقتصاد وهو حديث لا بد أن يجعل فرائص العاملين بشؤون دينهم ترتعد كما ارتعدت فرائص المصرفيين وهم يستمعون إلى حديث الرئيس القائد عن ديون السودان. فما جاء الإسلام إلا لإقامة دولة العدل والإحسان وكان أول ما اتجه إليه لتحقيق هذا هو الحث على العمل، والدعوة إلى التكافل، ومحاربة الغنى الفاحش، وتوفير احتياجات الإنسان الأساسية. فالاقتصاد في الإسلام ليس هو بالصدقات ولا الزكوات. وإن كان القرآن الكريم قد أورد اثنتي عشرة آية في الصدقات فقد أورد أيضاً تسع عشرة آية فيمن عمل صالحا، وخمساً وخمسين آية فيمن عملوا الصالحات. وما كان جزاء الذين يعملون الصالحات هو التبشير بجنات الخلد (البقرة، ابراهيم، الكهف، إلخ..). وإنما كان الجزاء على العمل الصالح، وهو عمل دنيوي أيضاً، أن «يوفي الناس أجورهم» (آل عمران) أو «يجزون بالقسط» (يونس) أو «يستخلفون في الأرض» (النور) أو ينالون «أجرهم غير ممنون» (فصلت والتين). وما أكثر ما أوردنا في بعض فصول هذا الكتاب عن مفهوم الإسلام للعدالة الجامعة مثل الدعوة لسد حاجات الإنسان الأساسية: «إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى إلى. . . .» والحاجات الأساسية حق في الإسلام وليست

مة . هي حق معلوم للسائل والمحروم (المعارج ٢٣) . وما أكثر ما أورد القرآن عن المال الذي استخلف عليه الإنسان والذي لم يرد له الله أن يكون دولة بين الناس (الحشر ٧) بل ينفق في وجوهه (الحديد ٦) . . وما اكثر ما اورده القرآن عن الحشع داعيا الانسان ان يوق شح نفسه (الحشر ٩) . نعم إن الإسلام يبدأ بالعدالة الجامعة . ويبدأ بالعدالة الجامعة . هكذا أراده الله . وهكذا فهمه الثقاة من ائمته الخالدين . وقد جاء في سيرة ابن الجوزي عن عمر بن الخطاب أن عمراً رضي الله عنه قال : «إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ، ونوفر لهم حرفهم فإن لم نفعل فلا طاعة لنا عليهم» .

إن الذين يسعون لتأصيل المؤسسات والمناشط السودانية في شرع الإسلام عليهم أن يذهبوا لما هو أبعد من إغراق الناس في التعميات . واقتسار الأحاديث . والاستدلال بأحكام الفقهاء التي أصبحت غير ذات موضوع في واقع السودان المعاصر . عليهم . أولاً . أن يلموا بهذا الواقع بكل مفارقاته الحضارية ثم عليهم ثانياً أن يلموا بأصول دينهم . وأدوات القياس فيه . هذا إن أرادوا للسودان أن يبقى بين الأمم دولة تعايش واقع عصرها في نفس الوقت الذي تغترف فيه من ينابيعها الروحية . لا أن يصبح شيئاً أشبه بيمن الإمام يحي بن حميد الدين دون أن يملك إمامه وقساوسته صدق ابن حميد الدين مع نفسه . فقد آثر إمام اليمن أن يعيش خارج نطاق التاريخ . وحمل أمته على أن تعيش في عالمه ذلك . أما أن يحمل أهل السودان على هذا في نفس الوقت الذي يريد فيه إمامهم أن يسعد برحلة الصيف في أوروبا . ورحلة الشتاء في أمريكا . والاستمتاع بمشاهد تلفزيون كولومبيا ولندن في عقر داره فإن هذا علم الله هو النفاق لا الإسلام . ويصدق هذا الذي قلناه على كل الدعاة الإسلاميين وإلا عدنا بالسودان مرة أخرى إلى التزيد باسم الدين .

ومن الجانب الآخر فإن كان هناك في جنوب من السودان من يسعى . مزايدة هو الآخر . لإنكار الخصائص الحضارية (ومنها الإسلام) لأغلبية أهل السودان فإن هذا يصبح قمة اللامنطقية . إن لم نقل اللامسئولية السياسية . وبالتالي فإن الصيغ الدستورية التي توازن بين هذه الحقائق مثل المادة ١٦ والمادة ٩ من الدستور لابد أن تكون هي الحد الأدنى لأي وفاق وطني .

والآن وقد بلغنا بالقاريء هذا المقام ونحن نتحدث عن سيناريو النظام التعددي باعتباره الخيار الأفضل من بين الخيارات الأخرى (إنقلاب المؤسسة العسكرية .

الإنقلاب الحزبي ، إنقلاب صغار الأتراك) وما هي بخيارات بل أوضاع ستعرض نفسها — يحق للقاريء أن يتساءل وماذا عن مقولاتنا في مطلع هذا الكتاب حول الحزب الواحد ؟ إن إيماننا بالحزب الواحد ـ أو بالحري التنظيم السياسي الجامع لكل أهل السودان ـ لم يبدأ مع ثورة مايو وإنما نادينا به في أعقاب انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤ في جريدة الأيام في مقالات صارت جزءاً من كتاب ـ وخلاصة قولنا يومذاك ـ وعلى طوال سني ثورة مايو ـ واليوم هو أن القضية المحورية لدول العالم الثالث هي التنمية ـ ولا سبيل لهذه التنمية إلا بالوحدة الوطنية وتعبئة كل القوى المادية والبشرية في البلاد من أجل الانتاج والبناء . ولا مشاحة في أن مثل هذه التعبئة تصبح أمراً أشبه بالمستحيل في ظل التشقق الإقليمي ، والقبلي ، والطائفي . وإزاء هذا فلا بد من إطار سياسي شمولي ينتظم جميع أهل السودان . ويمضي تصورنا لأن هذا الإطار الجامع ـ بالضرورة ـ هو بوتقة تنصهر فيها الآراء ، وتتفاعل الأفكار ـ وتتلاقح التجارب على هدى ميثاق منير يحدد الهدف ، ويبين الاستراتيجيات . ولا شك في أن هذا التلاقح ـ والتفاعل ـ والانصهار لا يمكن أن يتم إلا في جو حوار ديموقراطي ـ كما لا شك في أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا عبر الالتزام بمناهج العمل المرتضاة . ومن ناحية أخرى فإن التنمية نفسها ليست هدفاً . . . فالهدف من التنمية هو الإنسان ـ فهدف التنمية هو خلق الإنسان القادر المعافى الكريم .

وفي واقع الأمر فإن فكرة التنظيم الواحد لم تعد ملكاً لنا ولا لثورة مايو وحدها . فقد قبل بالتنظيم الواحد الصادق المهدي في لقاءات المصالحة ـ وقد ظل المهدي يدعو منذ زمان إلى مثل هذا التنظيم الجامع . كما قبل به الشريف حسين الهندي عندما وقع على اتفاق لندن المشهود والذي أشار في فقرته الختامية إلى قبول الاتحاد الاشتراكي السوداني باعتباره التنظيم السياسي الوحيد بالبلاد وإن كان قد أضاف بضرورة توفر الديموقراطية على كل مستوياته من القمة للقاعدة . وقبل به ـ ومازال ـ الإخوان المسلمون . وقبل به الجنوبيون بل كان الإتحاد الاشتراكي ـ بالنسبة لهم ـ هو أول تنظيم سياسي سوداني يتجاوز في تكوينه الإنشطار الشمالي ـ الجنوبي ـ ولا نتحدث هنا عن الوجوه الجنوبية التي كانت تزين بعض مجالس صنع القرار في الأحزاب الشمالية في الماضي وإنما نتحدث عن الوجود الذي تفرضه اللوائح الملزمة بالنص على عضوية أهل الجنوب في كل مستويات صنع القرار

سيسي سبب معلومة بما في ذلك المكتب السياسي واللجنة المركزية . ولا يستثنى مرء من هذا الحكم العام حتى الحزب الشيوعي السوداني . فقد رفض لشيوعيون لاتحاد لاشتراكي السوداني ولكنهم لم يرفضوا التنظيم الجامع . فلم يعرف عن لشيوعيين . مثلاً . دعوتهم إلى تعدد الأحزاب في مايو ٦٩ . بل على العكس كانت تأييدهم لحظر نشاط الأحزاب جمعاء . وكان نداؤهم يومها لقيام جبهة وطنية تقدمية لا تضم الأنصار والختمية والاتحاديين وإنما ترتكز على العناصر مهنية (سحوية) والعمال وأن يكون الحزب الشيوعي هو محورها . وكان رأينا الذي نادينا به حول التنظيم الشامل الذي ينضوي تحته الجميع محل سخرية ممن أسموه فكر « المنظرين الوافدين » . وكأن المنظر هذا هو سنغ راو الوافد من هضاب البنجاب .

بيد أن كل هذا هو الماضي . وعلنا لسنا بحاجة إلى إعادة ما أوردناه في الفصول لسابقة حول إجهاض تجربة التنظيم الواحد وكيف ولماذا وقع هذا الإجهاض . كما لسنا بحاجة لتفصيل الانحرافات الفكرية والأدائية في التنظيم الأوحد فقد كان هذا الموضوع هو محور بحث طويل في أكثر من مقال في أطروحة « لا خير فينا إن لم نقلها » . وقد قلنا يومذاك أن ثورة مايو أفكار . وأهداف . ومباديء قبل أن تكون مؤسسات وقيادات . والأفكار تعلو على المؤسسات . والمؤسسات تعلو على القيادات . ويوم أن تتجاوز القيادة المؤسسات وتتخطى الأفكار يصبح الأمر ملكاً عضوضاً ولا بد أن يتعامل معه الناس بهذا الفهم . ولا ريب في أن كل هذه الانحرافات قد قادت إلى إهدار المباديء التي نادت بها الثورة . وإنهاك المؤسسات التي أقامتها لتحقيق هذه المباديء . وتجاوز اللوائح والدساتير التي قننتها لتحكم مسار هذه المؤسسات . ومن الجانب الآخر فقد انتهى الأمر بهذا التجاوز في السياسات إلى إهدار كرامة الأفراد . وإذلال المجموعات مما أفرغ كل دعوة لتنمية الإنسان وبنائه من محتواها . باعتبار أن هدف أي جهد تنموي هو خلق الإنسان الكريم . وأي تنمية للإنسان تلك التي يدعو إليها من لا يوقر الإنسان ابتداء . . . الإنسان أداة التنمية . والإنسان غايتها .

وإزاء كل هذا فثمة دروس وعبر قد تعلمها الإنسان من خلال ممارسات التنظيم الواحد كما طبق في السودان :—

أول هذه الدروس هي أن تجربة التنظيم الواحد قد تنتهي دوماً إلى نظام الرجل الواحد في حالة الأحزاب التي تفرض من عل ولا تنبع من جيشان سياسي مثل

الأحزاب التي قادت حروب التحرير وولدت الدولة الجديدة على يديها (الجزائر ، أنقولا ، موزمبيق ، تونس) . أو الأحزاب التي قادت الثورات لتصل عبرها إلى سدة الحكم وهي تزيح عن طريقها القوى السياسية الأخرى أما بتصفيتها أو انخراطها في الحزب الغالب (كوبا ، يوغسلافيا) . وقد شهدنا مصير هذه الأحزاب التي فرضت من عل في غانا نكروما ومصر ناصر .

ثاني الدروس هو أن قوة الحزب الواحد تأتي من قوة مراكز انطلاقه القاعدية وقدرتها على خلق القيادات الحقيقية والطبيعية . فمثل هذه القيادات التي ترتكز على قاعدة مكينة هي التي تحول دون مسخ النظام إلى نظام الرجل الواحد . وبفقدان القيادات ذات السند القاعدي المستقل لا تبق هنالك من وسيلة لبقاء هذه القيادات في السلطة إلا بالسعي لكسب ود الرجل الأول . وكلما افتقد القائد الأول الحس التاريخي ، والسمو المعنوي ، والنقاء الثوري ، والولاء الصادق للأهداف التي يدعو إليها كلما أمعن في إحاطة نفسه بالمنتفعين والمنافقين .

ثالث الدروس هو أن القائد الأول الذي يفتقد كل هذه المقومات يسعى ، بالضرورة ، للإبقاء على نفسه وحكمه عبر التوازنات العارضه ، وضرب القوى المناهضة بعضها ببعض . فهو ، وقد احاط نفسه بالمتفعين والمنافقين ، يعلم أيضاً بغريزته أن هؤلاء لا يغنون عن الحق شيئاً ولا يمثلون أية قوة يمكن أن يرتكز عليها حاكم . ومثل هذا القائد لا يعود إلى رشده إلا عبر المجابهة الصارمة لا المهادنة فالأخيرة هي لعبته التي يجيد وكرته الرابح . فنميري السودان مثلاً لم تعنه كثيراً مجابهة كل قيادات جيشه اللفظية ، ولم تعنه كثيراً همسات وتحديات بعض رفاقه الذين صعدوه إلى الحكم مثل أبي القاسم ابراهيم ولكن حمله ضابط واحد هو جون قرنق على استجداء المصالحة عبر كل سبيل حتى وإن كان ذلك السبيل هو تايني رولاند وعدنان خاشقجي . ونميري السودان لا تعنيه كثيراً معاناة العمال وأنينهم وشكاواهم ولكنه ذهب إلى حد الكذب أمام مجابهة الأطباء .

رابع هذه الدروس هو أن حكم الرجل الواحد حتى في ظل الأنظمة التي يفرزها حيشان سياسي يؤدي دوماً إلى إنهاك النظام وانهياره . وقد شهدنا نموذجاً هذا في حزب الديموقراطي الغيني أكثر أحزاب افريقيا الغربية تنظيماً ، وأقواها صلة

بقواعدها . كان هذا هو حال الحزب في بدايته . إلا أن روح الذعر التي تملكت قائده سيكوتوري من المؤامرات المستمرة ، الحقيقية والوهمية ، قد جعلته يكرس كل السلطات في يديه فما بقي من الحزب إلا ظله : اليفتت ، والشعارات ، والمواكب . ويوم أن انقض العسكر على الحزب في حركة لم تطلق فيها رصاصة واحدة إختفى الحزب دون همسة واحدة .

خامس هذه الدروس هو أن أنظمة الرجل الواحد إنما هي في الحقيقة تعكس فقدان القائد الثقة في من حوله وهم كل الناس . وتقول الحكمة السياسية الخالدة : لا تثق في حاكم ، لا يثق بالناس .

وربما يقول قائل ، بعد كل الذي أوردنا ، أو ليس هناك احتمال لسيناريو خامس ، أو ليس هناك احتمال أن ينكص النميري على عقبيه من إجراءاته الأخيرة مصححاً من شأن حكمه وادارته ومتصالحاً مع خصومه إن لم يكن لسبب فلإنقاذ رقبته ؟ ويجمع المراقبون للسياسة في افريقيا على أن النميري — بلا منازع — هو أكثر قادة افريقيا قدرة على البقاء . وما كان هذا إلا لطبيعة الرجل التآمرية ، وعمله الدائب بمبدأ فرق تسد ، وعجز مناهضيه عن إدراك هذه الخصيصة فيه مما جعلهم دوما يلعبون لعبته وفق أحكامه هو وفي التوقيت الذي يختاره هو . وهناك أيضاً عدم التزامه بأي مبدأ . فلم يكن النميري مازحاً عندما قال لأحمد بابكرعيسى ليس هنالك ما يسمى بالنظرية النميرية . فالنميرية ، إن كان لنا أن ننظرها ، هي أعلى مراحل الانتهازية . وقد مكن كل هذا قائد السودان من الولوج بسهولة في تحالفات عديدة والخروج منها بسهولة أعظم .

وطوال فترة حكمه انقلب النميري على نفسه مراراً وتكرارا . غير أن الحظ لن يو تيه هذه المرة فقد وقع في الشرك . فلكي يستعيد الرئيس ثقة الجنوب عليه ان ينكص عن العديد من القرارات — بما فيها الحكم الإسلامي المزعوم الذي أعلنه . ولن يكون هذا أمراً سهلاً لا على المستوى الشخصي أو المستوى السياسي . وتتمثل الأسباب الشخصية في أنه رجل مريض قرر أن يلوذ بالدين بقية أيام حياته فقد صار الدين ملجأه وعزاءه . هذا بالإضافة إلى أنه مازال يتوقع معجزة من السماء تنقذه من ورطته مثلما اعتقد أن العناية الإلهية (وليس سلاح المدرعات) هي التي انقذته في سبتمبر/أيلول ١٩٧٥ ويوليو/تموز ١٩٧٦ .

ومن الناحية الأخرى فإن الإسلام في السودان بخلاف الاشتراكية

والثورية – يجيء قبل كل شيء عند السواد الأعظم من أهل السودان وعليه فلا يستطيع النميري النكوص عنه بالسهولة التي نكص بها عن الاشتراكية. فكل ما يستطيع عمله هو إلغاء بعض الجوانب التي تثير الجدل مثل تخليه عن التعديلات الدستورية التي اقترحها. وتأجيل تطبيق قانون الزكاة بحجة انتظار بداية العام الهجري الجديد. أو تطويع بعض أحكام الشريعة حتى توافق أهداف الديبوية كالسماح بدفع الفوائد للمصارف الأجنبية. وفي هذا سيجد النميري التأييد التام من صغار القساوسة بقصره ومنهم من وقف عند «البيعة» الكبرى ليقول بأن تلك القوانين الإسلامية كانت تصدر كل خميس وتذهب للسماء ليتلقاها الرسول الكريم (وياله من هرطقة). وكان هذا القانوني المبدع قد أعلن في السابع عشر من سبتمبر ١٩٨٤ بأنه نتيجة للقوانين «الإسلامية» الاقتصادية التي قام بصياغتها (والتي رفعت إلى السماء حسب دعواه) بأن اسعاراً جديدة مخفضة ستعلن للسلع المنتجة محلياً خاصة سلع الزيوت والصابون والثلاجات والبطاريات وبعض السلع الضرورية الأخرى ويتم العمل بها من محرم ١٤٠٥ بداية سريان قانوني الزكاة والضرائب والجمارك (الأيام ١٧/٩/٨٤) بيد أن شرائع الله هذه التي رفعت للسماء قد هبطت للأرض مرة أخرى لتعدل على يديه. ولعلها صعدت ثانية بعد التعديل. أو لم نقل في الفصل الثامن بأننا نعيش عهد مسرح العبث.

وعلى أي فلا يجوز بنا أن ننسى أن النميري ما فرض الشريعة الإسلامية إلا نتيجة للاضطرابات والنقمة الشعبية على تردي الأحوال الاقتصادية. وانهيار الخدمات. إلخ. فإن جوهر المسألة ليس هو «شريعة أم لا شريعة» وإنما هو قدرته على، أو عجزه عن إصلاح حال الدولة السودانية: إنعاش الإقتصاد. وإعادة بناء المؤسسات، ولفظ المنتفعين واللصوص. ولعلنا قد أبنا بما فيه الكفاية بأن مأساة السودان اليوم تتلخص في الفساد. وسوء الإدارة. والإهدار الكامل للقوانين. وتحطيم المؤسسات. غير أن المرء يستبعد كثيراً أن يستطيع النميري فعل ذلك. فأولئك الذين يمرحون في حظيرة الفساد الضخمة إنما يفعلون ذلك تحت بصره وسمعه وبمباركته وليس بعد «كمره» الأخير من ذنب وتعني بيع السودان في مزاد مفتوح لعدنان خاشقجي. أما المؤسسات فقد أضحت عاجزة كسيحة. فالاتحاد الاشتراكي أصبح أطول ملهاة على مسرح السياسة السودانية خاصة بعد أن قضى نميري على البقلة التي لم يمت ضميرها. ودون الناس من يتصدر أمره الآن من الجاهمين

المشعوذين . وأنماط اخرى من أشباه الرجال ولا رجال . أما الجهاز الوزاري التنفيذي فقد أصبح حاله كحال وزراء ملوك دولة الطوائف في عهود انحطاط الحكم والذين قال فيهم الشاعر :

والـــلــــه مـــا للأمير مـــعنى فـــكـــيـــف من وزر الأمير

ومن جانب ثان فقد أصبح مجلس الشعب نكتة سخيفة عندما أجاز قرار الجمهوري حول الزكاة (بإلغاء كل الضرائب) مهللاً لهذا الإنجاز «الإسلامي» العظيم ثم تدارك قرار الرئيس بعد ذلك بأسابيع باعادة نفس الضرائب . فهذه هي المؤسسات . أما في المجال الاقتصادي فقد بلغ به عدم الإحساس بالمسئولية حداً خطيراً حمله على أن يحسب أن قضية السودان كلها اليوم هي توفير الحماية لشخص الرئيس وتسخير كل امكانيات القطر للدفاع عن سياساته الخرقاء مثل رهن القطن لتمويل حربه الباغية في الجنوب . إن أهل السودان يتحلون بدرجة عالية من الصبر على المحن بما في ذلك محن احتمال الحكومات العاجزة . ولكن هذه الحكومة قد عيتهم حقاً . غالة أيديهم إلى اعناقهم . ومذيقة إياهم صنوف العذاب . ورامية بالوطن — أغلى ما يملكون — في هاوية دون قرار . فمن أجل هذا الوطن الكليم . ومن أجل أهله المقروحين لابد من أن يذهب النميري . ومع هذا فإن النميري قد يخرج للناس غداً بواحدة من أحابيله . ومن ذلك ما يتردد عن عزمه على إعلان نظام تعددي على غرار ما فعل السادات على أن يرتكز ذلك الوضع على الإتحاد الاشتراكي . وطائفتي الختمية والأنصار . وعلى هذا يفسر مغازلاته الأخيرة مع زعيمي الطائفتين . ولن يصعب على النميري أن يفعل هذا وهو الذي سعى بالأمس لإلغاء الإتحاد الاشتراكي كلية في تعديلاته الدستورية . كما لن يفتقد النصير من بين زناة الفكر الذين سيحسبون هذه خطوة أخرى في طريق المصالحة الوطنية . وما الذي يحول بينهم وبين هذا التعهير السياسي وقد صمتوا بالأمس إزاء مقترحات نميري بإلغاء تنظيمهم الفرد نفسه . ولا ريب في أن أي سياسي يوقع نفسه في هذا الفخ لن يكون إلا حبا وغافلا . فلا خلاص لأهل السودان إلا بذهاب النميري . ولا ستقرار في السودان إلا بمشاركة أهله أجمعين . فالسودان ليس هو الشمال وإنما هو الجنوب أيضاً الذي يتحدث باسمه اليوم جون قرنق . وقد يغالط النميري نفسه . ما شاءت له مغالطة . ولكن تكذبه أمام العالم توسلاته عبر تايني رولاند وأراب موي وعدد لكنائس العالمي . والشمال ليس هو بالطائفتين الدينيتين فالخارطة السياسية أوسع

مدى وأعقد تضاريسا . إن القوى الحديثة والتي شهد النميري نماذجها في القضاة . والمحامين . والأطباء . واساتذة الجامعة لها رأيها في مناهج الحكم ومستقبل السودان كما للإخوان الجمهوريين والحزب الشيوعي السوداني آراؤهما وهما جزء من الخارطة السياسية . وقد آن الأوان لكل أهل السودان أن يتعلموا من خدعة «ورق تسد» هذه والتي أودت بهم إلى ما هم فيه من هوان وإذلال .

لقد تساءلنا يوم أن كان السودان يعاني محنة التمزق الحزبي ، وثورة مايو في مخاض . ونحن نقول : حتام نحن نساري النجم في الظلم ؟ بيد أن أهل السودان يعيشون اليوم وأمامهم جدار ظلام كاب. يعيشون فيما اسميناه دحمة الجيف والزيف. ولن يسلخ هذه العتمة إلا فجر صلاح . ولا صلاح إن لم تقم كل تنظيمات السودان السياسية بأن تملك أمر نفسها وأن تجابه أهل السودان بالرد على الكثير من التسؤلات التي تطوف في أذهانهم فأهل السودان يعرفون الماضي ، ويعايشون الحاضر . ويذعرون من المستقبل . وما حالهم جميعاً إلا كحال شاعرهم الميت الحي . محمد المهدي المجذوب :

حذر لدجى أعمى عيوني وفي يدي — تهافت مصباحي كدمع مبدد
وين بلادي ؟ كل وجه رايته — قناع واخشى صدق وجهي المجرد
وحمني قوم يقيمون معبدا — ولم يبق فيهم من تقي موحد
عزتي تنجاب عني وترتضي — عيوني صحاً ضوؤه لم يقيد

تذييل

منذ أن انتهى هذا الكتاب إلى يدي ناشريه شهد المسرح السياسي السوداني أحداث متلاحقات ، ومناورات عديدة من جانب الرئيس الإمام تؤكد صحة الكثير مما ذهبنا إليه في تحصيلنا . ولا شك في أن هذه المناورات والمنطق الذي يحكمها لن تبدو غريبة على القاريء الذي وصل معنا إلى هذا الحد من الكتاب ونحن نسعى لتحليل الجوانب المتناقضة والمتصارعة في شخصية النميري مما ينعكس على مناهجه وقراراته . وكلها مناورات رجل انسدت أمامه المسالك ومع ذلك فهو عازم على البقاء في الحكم بأي ثمن ، وأية وسيلة .

الجنوب ونقطة اللاعودة

فحول الجنوب دفع النميري الموقف إلى نقطة اللاعودة . وهناك شك كبير في أن يستطيع الرئيس أن يعود بالوضع (حتى وإن أراد هذا مخلصاً) لعام ١٩٧٢ . فلم يكن من الممكن أبداً الوصول إلى اتفاق ١٩٧٢ لولا قدرة نظام مايو على تجسير فجوة المصداقية ، بعد مجهود ضخم شارك فيه الكثيرون في الداخل والخارج بدءاً بإعلان ٩ يونيو وما صحبه وتبعه من عمل داخلي ، وعبوراً بكسب تعاطف الدول الغربية ومنظماتها غير الحكومية ، وانتهاء باستعادة الثقة مع الدول الجارات خاصة

اثيوبيا ، وكينيا. بيد أن الرئيس النميري ، بقرار منفرد ، قد أجهض كل هذا الانجاز مفقداً نفسه ونظامه الحد الأدنى من المصداقية مما لا يجعل أي جنوبي مقيم ، ناهيك عن المهاجر المحارب ، يثق في صدق وعوده ومقولاته . ولذا فإن الذين يخوضون غمار الحرب الآن في الجنوب لا يتحدثون عن العودة إلى اتفاق أديس أبابا ، وإنما يتحدثون عن ذهاب النميري كخطوة أولى لقيام أي وفاق وطني في إطار نظام لا مكان فيه لنكوص عن المواثيق ، أو النكول عن العهد ، أو التفرد بصنع القرار

ففي مطلع أكتوبر بعد اشتداد أوار الحرب في الجنوب أعلن النميري عن رغبته في الرجوع عن قراره التروي بالتقسيم على أن يقرر هذا أهل الجنوب بأنفسهم . ولسوء الحظ فإن هذا الإعلان قد قوبل بحماس فائق من القيادة المركزية للإتحاد الاشتراكي وهي نفس القيادة التي أعلن أمامها التقسيم فاستقبلته بحماس كبير أيضا . ولم يسأل النميري يوم قراره الأول عن مدى تطابق ذلك القرار مع الدستور كما سأله مراسل راديو جوبا ، أو سألته مراسلة مجلة الصياد . كما لم يحاسب ، أو حتى يطلب منه إيضاحاً ، على ما لحق بالبلاد من خسائر في الأرواح والثمرات من جراء الحرب التي أشعلها بمفرده . ومما يزيد من الأسى أن القرار التراجعي الأخير لم يجيء إلا نتيجة لضغوط خارجية أهمها الضغط الأمريكي والذي انعكس فيما نقله له الجنرال فيرنون والترز ، والدكتور تشستر كروكر مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية ، والمستر فيربانكس نائب مساعد الوزير لشئون حقوق الإنسان . ولم يكن ما قاله له هؤلاء أكثر مما أبلغه إياه كلمنت مبورو ويجانبه ٢٠ سياسي جنوبي فأودعهم السجن جميعاً ، أو قاله له بونا مالوال وزير إعلامه السابق فوضعه تحت الحجز التحفظي قرابة نصف عام . وتكشف القصة عن مدى احترام النميري لرجاله ، أو حرصه على مصلحة بلاده القومية كما تدل على مدى استمساكه بالولايات المتحدة لا لسبب إلا لبسطها مظلة الحماية عليه (أمنه الشخصي لا أمن السودان) . فأمن السودان هو أمن ستيو ، وفشلا ، وبور التي أشعل فيها الرئيس الحروب . ولكن عندما بدت آثار هذه الحروب تتعدى خراب البلاد ، وضحايا الجيش والمواطنين واخذت تهدد بقاء النظام لم يتوان القائد عن نقض المبرم .

وبالرغم من هذا فإن حديث النميري حول التراجع عن قراره لا يخلو من التناقض . فقد أشرنا من قبل إلى مساعيه الكثر لكيما يلوي عنق الدستور والحقيقة فيقول بأن تقرير أهل الجنوب لما يريدون إنما يتم حسب قرارات المجالس الثلاثة التي

خنقهـ هو ، لا حسب ما يقول به الدستور (قرار مجلس الشعب القومي والاستفتاء الشعبي العام في الجنوب) . وقد برر النميري رأيه هذا لمجلة (الصياد) بأسلوب عريب ، حينما سألته مراسلة تلك المجلة وهي تقول : «دعوتم بإجراء استفتاء في الجنوب قبل إجراء التقسيم لمعرفة رأي الأغلبية ثم جعلتم التقسيم أمراً واقعاً فلماذا تجنبت إجراء الاستفتاء ؟» . أجاب النميري بقوله : «لم أتجنب إجراء الاستفتاء . . وكان هذا ما أريد القيام به كما جاء في الدستور (اعتراف بأن هذا هو ما ينص عليه الدستور بخلاف ما قال به في المؤتمر الصحفي عام ١٩٨٣) لكن كما قلت به في كثير من الأحيان ما يأتي في الدستور أو ما يأتي في أي اتفاقية يمكن التغاضي عنه إذا كان هناك شيء أفضل» (الصياد ٨٤/٥/٢٢) .

وكان هذا الشيء الأفضل حسب حديثه هو ما تكشف له عند زيارته للجنوب حيث أحاط به الجنوبيون في الاستوائية مطالبين بالتقسيم وإلا فالانعزال . ثم مضى يقول : «وهذه منطقة كبيرة مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا ، وهي الاستوائية . وتعتبر أكثر منطقة واعية ومتنورة وفيها مدينة جوبا عاصمة كل الإقليم الجنوبي» . ثم جاء سؤال من (الصياد) : «ولماذا لم تجرِ الاستفتاء ما دام العدد كبيراً ؟» . وكان رد الرئيس «إن الاستفتاء صعب لأنه في ذلك الوقت كان سيقود لحرب أهلية» . والحديث ، فيما يرى القارىء ، حافل بالمغالطات . فهو أولاً يعترف بأن الاستفتاء هو ما قال به الدستور ، في الوقت الذي أنكر فيه ، عند إعلان قرار التقسيم ، تعارض قراره ذلك مع الدستور . ثم يمضي للقول بأن الدساتير والاتفاقيات يمكن أن يتخطاها الناس إن كان هناك شيء أفضل ، وهذا الشيء الأفضل ، عند النميري ، انطباع ذاتي : مظاهرة في الاستوائية تحيط بسيارته ، تهديد بالانعزال إلخ . وما وضعت الدساتير ، وما وضعت الاتفاقيات إلا لتحديد ضوابط موضوعية تحول دون القرارات الصادرة عن الانطباع الذاتي ، والإنفعال النزوي . ومن جانب آخر يوحي النميري بحديثه عن أهل جوبا عاصمة الجنوب وأكثر المناطق الجنوبية وعياً بأنه يستجيب لما يقول به المستنيرون بيد أنا قد شهدنا استجابته للمستنيرين وأهل الوعي الذين يمثلون كل السودان وفي الخرطوم قصبة البلاد كلها في لقاء المواجهة مع قيادات العمل السياسي ، والتشريعي ، والتنفيذي ، والإداري ، والأكاديمي (إجتماع الجبناء) .

وكانت أكبر المغالطات في حديث النميري هذا هي دعواه بأن الاستفتاء يقود إلى

حرب أهلية ويؤدي إلى عزل الاستوائية . ولعل النميري اليوم ، لو صدق مع نفسه ، لكان أول من يعترف بأن الحرب الأهلية لم يعرفها الجنوب في عهده إلا عقب قراره بالتقسيم . . وأول من يعترف بأن عزل المديريات لـم يعرفه الإقليم الجنوبي إلا بعد تمت الحرب التي أشعل أوارها . وما وقف انعزال الخرطوم عن الجنوب على محافظات جونقلي ، وأعالي النيل ، وبحر الغزال بل امتد ليشمل الإستوائية نفسها بعد حادث إغراق الباخرتين جوبا والمريخ في ٨٤/١١/٢٩ . وعندما نتحدث عن العزلة فلا نعني التواجد الإداري في العواصم ، ولا نعني الجيوب العسكرية في مواقع قيادتها ، ولا نعني قدرة الرئيس على الانتقال إلى بعض عواصم هذه المحافظات في سرية وتحت حراسة مكثفة . . . الذي نعنيه هو قدرة أي مواطن على الحركة . . هو سهولة الإتصال اليومي عبر وسائل الإتصال المعروفة البرية ، والنهرية ، والسكية . . هو قدرة الإدارة على بسط ظلها على كل شبر في أرض الإقليم . فهذا هو الذي حققته اتفاقية أديس أبابا ، ولو لم تحقق غيره لكفاها بعد سبعة عشر عاماً من الاحتراب والغياب الكامل للسلطان الإداري ، والطمأنينة التي تمكن كل مواطن من أن يتنقل ، ويعمل ، ويتعامل مع من أراد في كل بقعة من بقاع الإقليم . وهي نفس الطمأنينة التي مكنت النميري من أن يحل ويرتحل في كل شبر من أرض الجنوب ليستقبله الناس بالدفوف والأهازيج ، لا أن يأتي إليهم — سراً وتحت حماية مكثفة .

إلا أن المغالطات في هذا الشأن لا تقف عند النميري وحده ، فالكل يرقص على ضربات دف رب البيت . وهكذا شهدنا الأمين الأول للقيادة المركزية يتجول لبضع أيام في الجنوب ويعود ليروي للناس كيف أن الأمن مستتب في الجنوب . ورأينا وزير النقل يتحدث بعد إغراق الباخرتين عن «مؤامرات خفافيش الظلام ومخالب الاستعمار وعملاء ليبيا» ويضيف بأن ما يحدث في السودان يحدث مثله في أغلب أنحاء العالم (الصحافة ٨٤/١٢/١٨) . بيد أن الواقع يقول شيئاً غير هذا . ففي الوقت الذي كان الرئيس النميري يعلن فيه ، عبر إذاعات العالم ، عن إنهيار التمرد في أعالي النيل ، ويعلن لأهل السودان عن تأليف وفد للإشراف على مفاوضات الاستسلام النهائية (اللواء مساعد النويري ، اللواء مصطفى محمود ، السفير الفاتح عبد الله) كان الوضع مغايراً لهذا تماماً في الميدان . بيد أن واحداً من المسئولين لم يحدث أهل السودان ، وقد أعلن عليهم انهيار التمرد ، عن ما انتهى إليه أمر هذه

المفاوضات . كما لم يحدثهم أحد عن ما انتهى إليه الوفد الذي ابتعثوه في ٨٤/١٢/٦ للحديث مع «الخوارج» والذي ضم عشرين شخصاً من بينهم محافظ الإقليم ، ونائبه . وقمدان البوليس ومندوب الأمن القومي وآخرين . لقد اعتقل ذلك الوفد كله وأعلن من فيه من الجنوبيين إنضمامهم لجون قرانق ، وتحدث من فيه من الشماليين لأهله عبر راديو أديس أبابا فيما ظلت الخرطوم صامته .

ولم يدرِ الرئيس النميري والراقصون على ضربات دفه أن مثل هذه المغالطات لا تؤدي إلا إلى اتساع فجوة المصداقية . ولذا فقد سعد الكثيرون وهم يستمعون إلى أبي القاسم محمد إبراهيم يخاطب مجلس الشعب في نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٤ وهو يعلن للناس الحقائق بكل الصدق والأمانة والنقاء . وجاءت أهمية هذا الحديث ليس فقط لانه يناقض مغالطات الرئيس النميري ، وتبريرات وزير النقل الغوغائية ودعاوى الأمين الأول للقيادة المركزية وإنما أيضاً لأنه تبع حديث حاكم إقليم الاستوائية جوزيف طمبرة في نفس الجلسة والذي كان يتحدث وكأنه سيد الموقف . وقد قال أبو القاسم إن قوات التمرد تسيطر على جزء كبير من أعالي النيل ، وتنتشر إنتشاراً واسعاً في بحر الغزال ، وإن المديرية الاستوائية معزولة عزلاً كاملاً بعد إغراق الباخرتين ، وإن بحر الغزال معزول تماماً بعد تعطيل السكك الحديدية نتيجة لنسف الجسور . ثم مضى لقول (وهذا بيت القصيد) بأن جون قرانق — حتى وإن تعاون مع الشيطان الأحمر — فهو نتاج طبيعي لسياسات لا يفيد معها دسّ الرءوس في الرمال ، ثم إن أي حوار وطني لكيما يكون فعالاً ، حسب قوله ، لا بد له من أن ينطلق من الإعتراف بالحقائق ، واحترام الاتفاقيات ، والإلتزام بالدستور ، والحرص على الديموقراطية وجماعية القيادة . ولو كانت قيادات مايو تتحدث بهذا الأسلوب وهذا الروح لما انتهى الأمر بالجنوب إلى ما هو عليه الآن ، بل لما استطاع الرئيس النميري تمزيق أوصال كل ميثاق ، وكل عهد ، وكل دستور .

وعلى كل فإن رد فعل الرئيس النميري على كل هذه الصفعات التي ظل يتلقاها لم يقف عند حد المغالطة بل تعداها إلى الحنق الذي يخرج الرجل عن وقاره في معرض تعليقه على سؤال من مراسلة (الصياد) حول فرضه لقرار التقسيم قال الرئيس : «الآن قلت لهم ، لا ترعجونا أمام العالم ، وتقولوا إننا فرضنا ذلك . الآن أردتم أن تعودوا إقليما واحداً ، اذهبوا إلى المجالس نفسها التي تتخذ القرارات ، ولتقل جميعها إننا نريد أن نعود إقليماً واحداً . وأنا مستعد لذلك . وهكذا أحسن

لي وأفضل، لأنني الآن، أصرف على عدد من الوزراء وعدد من الحكام المبالغ الكثيرة المرهقة للسودان.

وليعلم كل العالم، أنه منذ أن تم توقيع اتفاقية أديس أبابا حتى الآن، لم يصرف أي وزير، أو حاكم ماهية على حساب الإقليم الجنوبي، بل كل المصاريف على حساب القصر الجمهوري، وفي الميزانية الخاصة، ليعلم ذلك كل العالم، وحتى الآن الحكومة المركزية تدفع ماقيمته خمسين إلى ستين مليون كدعم لهم بالإضافة إلى أن هناك حوالي مليوني نسمة من سكان الجنوب، يسكنون في الشمال. ويعملون هنا. وكل سكان الجنوب أربعة ملايين ونصف المليون يجب أن يفهم العالم هذا الشيء ثم لقد قلت إن الجنوب ليس مسيحياً، إذا أردنا الحقيقة نقول إن الجنوب وثني. هناك مليون مسلم، و٨٠٠ ألف مسيحي من طوائف مختلفة: كاثوليك وبروتستانت وأقباط أرثوذكس. أما الباقون فنهم من يعبد الحمار، أو البقرة، أو الصاعقة، ومنهم من يعبد الشمس، أو الحربة، ومنهم من لا عبادة له. ومنهم من لا يأكل السمك، لأنه يعتقد أن السمك يتممه . . . وأشياء غريبة عجيبة كثيره». (الصياد ٢٤/١٠/٨٤). أو ليس مثل هذا الحديث هو الذي يردده العنصريون عن أفريقيا؟ أو ليست هذه هي الصورة المشينة التي تعرض بها الصحافة الأجنبية الجاهلة إنسان أفريقيا؟ ثم ما الذي يشرف أي حاكم بأن يحكم أمة من الناس إن كان هذا هو ظنه فيها؟

ومرة أخرى نشهد شخصيات النميري تتصارع داخل ذاته، وتنعكس على قراراته. فالجانب المغالط منه ينكر حقائق الحياة كما يشهدها الناس ويعرفها العالم. والجانب البلطجي منه يفتقد الوقار ولا يتورع من أن يتحدث عن أهل بلاده بمثل هذه النعوت التي تنبو على السمع. ومع هذا يبقى الجانب البراجماتي (الانتهازي) فيه والذي يتجه إتجاهاً مختلفاً جداً عن كلا الإتجاهين، فالرئيس النميري الذي يحدث أهل السودان عن انهيار حركة التمرد، وعن سيطرته الكاملة على الأوضاع في الجنوب لم يتردد عن الاستعانة بطلاب الثراء ممن يظنون بأن إنسان الجنوب هو رجل الغابة الذي يباع ويشترى. ولا ريب في أن النميري يشاركهم في هذا الظن وإلا فلما ذهب إلى ما ذهب إليه. وكأن سبعة عشر عاماً من الحرب لم تعلم الناس شيئاً؟ وكأن الأعداد الضخمة من الجنوبيين الذين عملوا معه وعملوا تحت إمرته لم تهده إلى أن هناك نماذج جديدة من مثقفي الجنوب الذين لا يحسبون أنفسهم سلع تباع وتشترى

في سوق النخاسة السياسية ؟ وكأن الوزراء الذين تركوا مواقعهم لخلافهم في الرأي معه لم يفتحوا بصيرته على أن الوزارة ليست هدفاً في حد ذاتها للكثيرين وإلا لظلوا بجانبه كما ظل آخرون وهم صامتون على كل أخطائه .

السودان . . في المزاد المقفول

نعم لجأ النميري للباحثين عن الثراء والذين استهواهم بريق الذهب الأسود المتدفق في ربى بنتيو أكثر مما دفعهم حرصهم على النميري ، وهو حرص بقدر ما يوفره لهم النميري من إمكانية لاستغلال ثروات السودان بلا حساب وبغير رقيب . وفي البداية ثبت للنميري عدم قدرة الجيش على الاستمرار في هذه المعركة أولاً لأنه غير معد لها وثانياً لأنه غير مؤمن بها . فالجيش ، كما قلنا ، يدفع ثمن أخطاء سياسية . كما عجز النميري أن يجر من ورائه مصر والولايات المتحدة في تلك الحرب . وخابت ، بنفس القدر ، مساعيه في أن يحمل بريطانيا على أن تعينه في هذه الحرب الغشوم . ففي سبتمبر ١٩٨٤ طلب رئيس السودان من حكومة المملكة المتحدة أن تعينه على تكوين قوة للتحرك السريع لحماية آبار النفط تقوم المملكة بتدريبها وإعدادها (الأوبزرفر ٨٤/٩/٣٠) . وكانت شركة شيفرون قد أوقفت أعمالها تماماً في مناطق التنقيب منذ فبراير ٨٤ بعد مصرع عدد من العاملين في حقول النفط على يد المتمردين .

ولا شك في أن وضع كهذا هو الوضع الأمثل لرجل مثل عدنان خاشقجي . فأمامه قطر يترجاه خير وفير من إنتاج النفط وعائده . وحرب ضارية وقودها الناس والسلاح والذي يعرف عدنان وجوهه ومظانه . ورئيس قد خبره عدنان «وتعامل» معه وهو اليوم في محنة ، وبلاده في ضائقة . فما الذي يترجاه عدنان اكثر من هذا ؟ وهكذا في نهاية اكتوبر ١٩٨٤ تم إنشاء شركة النفط الوطنية بالمشاركة (مناصفة) بين السودان وشركة (سيقما) التي يملكها عدنان ، ويشاركه فيها زوج أخته نايل الأسد ، ومواطن أمريكي من أصل سوري يدعى مايكل ديفز . وتقوم شركة (سيقما) هذه والتي لا يعرف لها طويل باع في ميدان استخراج النفط وتصنيعه بإدارة الشركة الوليدة . ولا شك في أن الذين يعرفون كيف يفكر عدنان — الرجل المعجزة — لم يستغرقوا وقتاً طويلاً لإدراك أهدافه . فعدنان رجل أعمال واعٍ لا يذهب إلا حيث له مصلحة ، ولا يرمي بنفسه في تهلكة إرضاء للنميري . فمثل هذا الإتفاق ، مثلاً ،

سيرفع من أسهم شركة (سيقما) في سوق الأوراق المالية مما يمكن أصحاب هذه الأسهم من تحقيق ربح كبير عن طريق المضاربة. كما قد يفكر عدنان في بيع نصيبه أو جزء منه لبعض الجهات العربية وقد اتصل بالفعل بأشخاص معينين ومنهم من صحبه للسودان. وقد يجمح به الخيال لأن يبيع نصيبه لشركة (شفرون) نفسها، فتحصل (شيفرون)، بذلك، على ما لم تحصل عليه من ضمانات وامتيازات لم تجدها ابتداء! وهكذا يحقق عدنان لنفسه ربحاً غير مشروع كما يوفر لأصدقائه ما يقيهم عاديات الزمان في المستقبل، كان ذلك في السودان أو خارج السودان.

وتتولى اليوم عملية استخراج البترول وترحيله شركة سودانية (شركة النيل الأبيض) تملك الدولة أغلب أسهمها. وتشارك شفرون بعشرين في المائة في هذه الشركة كما يشارك البنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية) والدول العربية المنتجة للنفط (أبيكورب) بنسب بسيطه. وتخضع هذه الشركة، والتي يسيطر عليها السودان، لقوانين البلاد كما تتمتع بكل الامتيازات العادية التي توفر لشركات الإستثمار. ولا شك في أن أي رجل عاقل سيظن بأن السودان، لو كان الهدف هدفاً استثمارياً بحتاً، سيلجأ لبيع حصته أو جزء منها الى (أبيكورب)، أو لبترومين، أو لشركة النفط الكويتية، أذ ما هي قدرات عدنان التمويلية بجانب هؤلاء؟ بيد أن الشيء الوحيد الذي يجعل كل هذه المؤسسات غير مؤهلة «للاستثمار الخيري» هو أنها تتعامل كمؤسسات لا عبر الوسطاء، كما أنها تتعامل في ما هي بشأنه لا «الشئون الخاصة» التي يريد رئيس السودان تجنيد الخاشقجي لأدائها.

فما الذي جاء في هذا الإتفاق؟ ينص الإتفاق على أن تقوم الشركة المذكورة باستغلال، وتنمية، ونقل النفط وكل العمليات المتعلقة بالتكرير والتصنيع للنفط والغاز. كما يجوز للشركة أن تتعامل في السلع (مثل السكر والقطن والذي هو السلعة النقدية الأولى بالسودان). وحول السلع ينص الإتفاق على حصول الشركة عليها دون ضرائب إنتاج وهو إمتياز لم يوفر لأي شركة وطنية عامة كانت أم خاصة. ويقول الإتفاق بأن تؤول إلى الشركة الجديدة كل التراخيص، وعقود الحكر، وحقوق التنقيب، والعوائد، وأي حقوق أخرى للسودان في أي من الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالنفط (مثل إتفاق شيفرون). ومن الجانب الآخر تملك الشركة كل الأراضي، والحقوق المتعلقة بهذه الأراضي (البرية والبحرية)، وحقوق الإنتفاع والارتفاق بجانب أي عقود لم تنفذ حسب الإتفاق بشأنها (الهدف هنا تهديد شركة

شيفرون لكيما تبدأ في العمل) . كما تتملك الشركة كل المصانع البتروكيماوية ، وأنابيب النقل ، والناقلات البحرية ، ونقاط التوزيع الداخلي . ويعني الاتفاق ، بصورته هذه ، إلغاء المؤسسة العامة للبترول ، كما يعني امتلاك عدنان لنصف أسهم السودان في شركة النيل الأبيض أي أن نصيبه فيها يعلو على نصيب كل الأطراف الأخرى : شيفرون ، أبيكورب ، البنك الدولي .

وقد يستهوي القاريء أن يعرف ما الذي دفعه عدنان لقاء كل هذا . . . لقاء ملكيته لنصف ثروات السودان النفطية المستغلة والكامنة ، ولنصف ما نحن بصدد إنجازه فعلاً نتيجة دراسات وتنقيب قام بها غيره (شركة شيفرون وحكومة السودان ، وتمويل وفره أو ضمنه غيره (شركة شيفرون ، أبيكروب ، البنك الدولي ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المصارف الدولية) . ينص الاتفاق على أن يقوم الطرفان بتحديد سعر مناسب برضائهما . ما هو هذا السعر ؟ من الذي يحدده ؟ هذه أمور تركت لاجتهادات القائد بعد ، لا قبل ، توقيع الإتفاق . وعندما نقول اجتهاد القائد فأنا ننطلق من واقع لا تخمين . فقد تمت المفاوضة على هذا الإتفاق ، كما تم التوقيع عليه دون استشارة أحد من المسئولين : وزارة المالية والاقتصاد ، بنك السودان ، وزارة الطاقة ، النائب العام . وكان محامو عدنان قد قاموا بإعداد كل الوثائق المتعلقة بالشركه وحملها الرجل المعجزة معه وما شهد المسئولون الرجل إلا كعامة الشعب على شاشة التلفزيون وهو يتبادل التهاني مع النميري حول «بيع السودان» . بل إن وزير الطاقة ، والذي كان يقضي عطلته في بريطانيا ، قد نقل إلى الخرطوم بطائرة خاصة أعدها عدنان للتوقيع على اتفاق لم تقره مؤسسات الدولة ، ولم تدرسه حتى وزارته فوقع عليه ثم عاد في نفس اليوم على متن طائرة عدنان الميمون ليكمل عطلته في لندن . وأحسن الرجل الظن بنفسه فذهب إلى مكاتب عدنان بلندن (شركة تراياد في ٥٥ بارك لين) عقب وصوله بيومين ليتابع النقاش في أمر صفقة القرن السودانية فقيل له ، بأدب جم ، بأنهم ليسوا بحاجة إلى خدمات وزير الطاقة ، فالأمور «مدبرة» في الخرطوم . ولم يتساءل الذين يعرفون كيف يفكر النميري عن الذي دفعه لأن يقض مضجع وزيره ويعود به إلى الخرطوم من عطلته الهانئة للتوقيع على اتفاق لا أكثر . وقد أشرنا في الفصل الرابع إلى كيف حاول الوزراء إجهاض مخططات عدنان المخربة : ابراهيم منعم ، موسى بلال ، بشير عبادي ، بدر الدين سليمان ، عوض خلف الله إلخ . فالذي أراده النميري من توقيع

وزيره هو الإحتفاظ لنفسه بخط الرجعة عندما يحزب الأمر . وسيكون دفاعه يومذاك وما شأني أنا بالنفط ؟ وما هو مدى معرفتي به ؟ لقد اطّلع المستشارون على الاتفاق وقاموا بتوقيعه . وما غضب النميري من وزرائه المشاكسين أولئك إلا لأنهم قد حرموه من فرصة ارتكاب الفعل والتنصل منه ، فيما بعد ، عند انكشاف المستور . ونسبة لجهل الناس بالحقائق سيصدقه الكثيرون ، تماماً كما صدقوه من قبل وهو يتنصل من المسؤولية عن الكثير من القرارات الفاسدة أو الضارة . ولا شك في أن الرئيس لن يذكر ، يوم أن ينكشف المستور ، أنه الرجل الذي قرر أن يحجب أمر كل المعاملات حول التنقيب عن النفط عن وزير اقتصاد السودان ومحافظ مصرفه المركزي لأنه لا يريد لأحد أن يشاركه «شرف» إدخال السودان في عهد النفط . . . ولن يذكر أنه الذي أتى بعدنان إبتداء ولن يذكر أنه الرجل الذي حال بين ديوان النائب العام والإطلاع على هذا الاتفاق . ولن يذكر أنه الرجل الذي لم ير مدعاة لأن تناقش أجهزة السودان السياسية والتنفيذية والتشريعية هذا الأمر الهام قبل إقراره . كل هذا لن يذكره بل سيتناساه ليحمل المسؤولية كلها للوزير المستشار أو غيره من المستشارين . ومن بين هؤلاء المستشارين مستشاره القانوني الدكتور يوسف ميخائيل بخيت والذي أصبح رئيساً لمجلس إدارة الشركة الجديدة في الوقت الذي صار فيه وزير الطاقة عضواً عادياً بمجلس إدارتها . وقد حملت الأمانة القانوني الضليع الدكتور بخيت لينبه الرئيس لهذه المفارقة والتي تتعارض مع ما تقول به الأصول والأعراف ومقتضيات الإدارة الحسنة (ولا نتحدث هنا عن وزير الطاقة الشخص وانما وزير الطاقة المنصب) . بيد أن الذي يلفت النظر في قرار الرئيس هذا ليس هو أمر المواقع في داخل مجلس إدارة الشركة وإنما حرصه على أن يوكل أمر كل المشاورات القانونية بشأن الشركة إلى مستشاره المسيحي واضعاً سداً منيعاً بينها وبين مفتي القصر (قساوسة القصر) . وما أخطأ النميري في ذلك فهو أدرى بمحدودية علمهم فلو كلفهم بالأمر لما جاءوا اليه بأكثر من حديث الرسول (صلعم) : «في الركاز الخمس» (والركاز هو المعادن) ، أو ذهبوا يلتمسون الرأي عند أبي القاسم بن سلام وغيره من فقهاء الأموال القدامى . وكما قلنا فإن الفقهاء المزعومين لا يعرفون عن الدنيا شيئاً ولا يعرفون عن الدين إلا فقهاً لا يحسنون قراءته ، ولا يحسنون فهمه ، ولا يملكون القدرة على رده إلى أصوله . وهكذا أصبح للنميري قانونان ، قانون يسبب ، خداعاً للإسلام ، يعده القساوسة ، ويطبقه على أهل السودان قضاة

النار في محاكم التفتيش ، وقانون ثاني يتعامل به مع صندوق النقد الدولي ، وبادي باريس ، وعدنان خاشقجي . فيا لها من شريعة !

وبلاشك فإن تجاوز الرئيس النميري لكل هذه الضوابط لا يعني الآخرين. فالذي فعله عدنان بالسودان قد حاول أن يفعله بالأمس في مصر عندما باعه السادات هضبة الأهرام بثمن إسمي . وراح الرجل المعجزة يطوف العالم ليبيع الهضبة (تاريخ مصر) بأضعاف ما وعد بدفعه تماماً كما أخذ الآن يطوف بالممولين لبيع أسهمه في الشركة الوليدة والتي لم يدفع ثمنها ابتداء . وما تركه أهل مصر ، ولا افادته قرباه من السادات وأشرف مروان . فقد حملت لواء الحرب عليه سيدة عالمة قوية الشكيمة هي الدكتورة نعمات أحمد فؤاد وهي تقول «لا تبيعوا تاريخ مصر» . وانضم إليها الصحفيون ، ونقابة المحامين ، وزرافة من أعضاء برلمان مصر. وما كان أمام السادات إلا أن ينصاع ويلغي تلك الصفقة الرجيمة . فماضي مصر حفظه لمصر كماة الرأي من نسائها ورجالها ، أما حاضر السودان ومستقبله فلم يجد من يحميه وكأن الذي يحدث هذا إنما هو صفقة لبيع بالات القطن . بل أسوأ من هذا وجدت هذه الصفقة الشريرة من الأخصياء من لم يتردد عن الدفاع عنها لا لسبب إلا لأن هذه إرادة النميري ، وإرادته تعلو على كل إرادة .

بيد أن النميري لا يعنيه كثيراً أمر الحاضر والمستقبل إلا فيما يتعلق بشخصه . فغريزته تقول له (ونحن في عهد حكم الغرائز) بأن مقتله هو الجنوب فلابد إذن من القضاء على مظان الخطر فيه . وكان تفكيره في تلك الآونة هو العمل على تسليح قبيلة النوير لمحاربة خصومهم التقليديين (الدنيكا) ، خاصة وقد بدأ يصدق أكذوبة الإنقسام الذي أحدثه الطرف «النويري» في حرب الجنوب بقيادة وليام عبد الله . وقد فضح هذه الأكذوبة اعتقال الوفد الذي أرسله النميري للتفاوض مع الحلفاء الجدد من أهل النوير فسلموه إلى خصومهم . (نشرة أفريقيا السرية ٨٤/١٢/١٢) . وهكذا نجد أن رئيس السودان لا يتوانى عن ضرب القبائل بعضها ببعض إن كان هذا هو الثمن اللازم لبقائه في الحكم . ولم يسبق النميري في هذا الأسلوب ، من حكام السودان ، إلا ونجت باشا الحاكم العام البريطاني في مطلع هذا القرن .

وكانت المهمة الثانية التي أوكلها النميري لعدنان هي معاونته في محاربة خصومه خارج السودان . وقد ذكر النميري أن هناك مائة شخص لا بد من «معالجتهم» ، والتعبير مفهوم في لغة «الصنعة» . بيد أن عدنان رجل حريص واع . فكان أن أعد

للنميري اجتماعاً شارك فيه خبراء «المهنة» وعلى رأسهم ما يلز كوبلاند رجل وكالة المخابرات الأمريكية وصاحب كتاب «لعبة الأمم». وتشارلس تايسون وهو أمريكي كان يعمل في إدارة ريقان وتركها للالتحاق بخدمة عدنان. وقد وعد الخبراء الأميون بدراسة الأمر والتقرير بشأنه. (نشرة أفريقيا السرية ٨٤/١٠/٣١).

وبلاشك فإن هموم خاشقجي ليست هي هموم النميري. فكان أن استقل الرجل طائرته عقب اللقاء التلفزيوني المشهود الذي أعلنت فيه الصفقة إلى سان فرانسيسكو للإتصال بشركة شيفرون. وقد أبلغ السودان شركة شيفرون بأن عدنان، المالك الجديد، صاحب حق في الإطلاع على كل الوثائق، والدراسات، ونتائج التنقيب. اتجه عدنان عبر الأطلسي ليلتقي بجورج كيلر رئيس شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (وشيفرون جزء منها) ليعلم الخبر اليقين حول اكتشافات النفط وليبلغه برغبته في المساعدة. والمساعدة، في هذا الشان، إما أن تكون بالتقنية (وما بلغ الغرور بعدنان أن يدعي بأن «سيقاه»، ستعين واحدة من اكبر شركات التنقيب الأمريكية بالخبرة الفنية) وإما أن يكون بالمال، فآثر أن يتحدث عن استعداده للمساعدة في التمويل إن كان هذا هو سبب التلكوء في انتاج النفط السوداني. وقد رد كيلر بأن شركة شيفرون التي أنفقت حتى الآن بليون دولار على التنقيب هي أكثر الجهات، حرصاً على نتائج كل هذا الاستثمار. كما قال بأن مشروع خط الأنابيب والذي تضمن تمويله شركة شيفرون والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ويقف من ورائه البنك الدولي وأبيكورب لا يمكن أن تكون قضيته هي التمويل. فالأمر في البداية والنهاية هو استتباب الأمن في منطقة حقول البترول. وبالفعل تم اجتماع في الخرطوم أعلن على أثره أن كل التحوطات الأمنية قد اتخذت ليبدأ العمل في ١٩٨٥/١/١٥. فما الذي حدث بعدها؟ اعتقل محافظ المديرية، وقندان البوليس وممثل الأمن القومي في نفس المنطقة التي تقع بها حقول النفط، اعتقلتهم قوات الخوارج التي «أبيدت إبادة كاملة» حسب بيانات النميري. وكانت تلك صفقة أخرى للمغالطة والخداع . . .

وعلى أي فقد بدأت شركة (شيفرون) في تقليص أعمالها لحين استتباب الأمن في الجنوب. وإزاء هذا فقد قامت بترحيل ممثلها ومدير أعمالها في السودان الدكتور قاري كونيل كم خفّضت إنفاقها اليومي على العمليات من ١٧٫٥ مليون دولار إلى ٥ ملايين. وكان رأي شيفرون واضحاً وهو أنها جد حريصة على الاستمرار في

عملياتها طالما توفر الأمن إن لم يكن لشيء فلما استثمرته في السودان . فالأمر برمته ليس هو أمر تلكؤ متعمد وإنما هو نتيجة طبيعية لوضع أمني لا تملك شركة شيفرون حولا بشأنه .

إلا أن سياسة المغالطة دفعت الرئيس النميري على أن يعيش في أوهامه بصورة تضر حتى بمصالحه (كما قلنا كل قرار هو مرجع ذاته) . فمن ناحية إتصل عدنان خاشقجي بشركة إيني (   ) الايطالية وصحب رئيسها للسودان لمقابلة النميري . وكان هدفه ، فيما حسب الناس ، هو التلويح لشيفرون بأن هناك بديلاً لها . ومضى النميري مع صفيه عدنان في هذه اللعبة دون أن يذكر أن شيفرون هذه شركة أمريكية ، وأن كل رسائل أمريكا حول الجنوب كانت تقول بأن أمر الجنوب يعنيها لثلاث اعتبارات : أهمية المنطقة الاستراتيجية والملابسات الاقليمية للحرب (دور إثيوبيا وليبيا) ، الاستثمارات الأمريكية في الجنوب (شركة شيفرون) ، وأثر الحرب على اقتصاد السودان خاصة وأمريكا تلعب دوراً هاماً في المنظمات والمؤسسات الدولية للدفاع عن السودان (صندوق النقد الدولي ، نادي باريس) . فبحساب السياسة فشيفرون ليست هي آليات الحفر وانما هي مصالح أمريكية ترتبط برباط وثيق بالأواكس ، والتبادل الأمني بين الخرطوم وواشنطون ، ومظلة الحماية التي توفر أمن الرئيس الشخصي . وهكذا أصبح الرجل الذي لا تدري يمناه ما تصنعه يسراه يتخبط بصورة لا يستطيع معها حتى تقويم مصلحته الشخصية المباشرة . وعلى كل حال فإن النميري في واد ، وعدنان في واد آخر . فعدنان يعرف جيداً أنه لا يمكن أن يكون الوريث لشيفرون كما لا يملك ، في ظل هذا الواقع ، أن يملّك غيره ما تملكه تلك الشركة . ولذا فقد كان يتحرك في اتجاه مواز تماما . ومن ذلك اتصاله بشركة (سنام بروجيتي) التي وقع عليها عطاء إنشاء خط الانابيب ليقول بأن هناك ثمة مراجعة للموضوع . والاتفاق مع هذه الشركة إتفاق لا شأن لعدنان به ، ولا شأن لحكومة السودان به . فهو اتفاق بين الشركة الإيطالية وشركة النيل الأبيض التي يملك السودان بعضاً من أسهمها وتشاركه فيها مؤسسات هي شركة شيفرون والبنك الدولي وأبيكورب . ولا شك في أن الرجل المعجزة لم يرد لمثل هذه العملية الكبيرة أن تتم دون أن ينال نصيبه منها . ولعل هذا هو السبب الذي حمله ، فيما تردد ، للإتصال بواحدة من الشركات الألمانية المنافسة إبان العطاء على خط الانابيب (شركة مانسمان) لاستمزاجها الرأي .

بيد أن هواجس النميري ليست هي الجنوب وحده ، فهناك أيضاً كابوس الإقتصاد وفي هذا الشأن فقد اتفق الطرفان على إنشاء شركة مالية موازية يعمل عدنان على أن يوفر لها مبلغاً يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار يضمنها السودان وترد في عشر أعوام . ويشير الاتفاق على أن هذا المبلغ سيجيء في شكل تسهيلات مصرفية أو عبر ضمانات تشجيع الصادر . وهكذا لم يكف السودان إرتهان قطنه لسنوات عديدة لسداد فواتير استيراد النفط بما فيها من «إكراميات» ، ولم يكف السودان ماعاناه من استغلال للضمان السعودي لقرض المائتي دولار ، فهاهو اليوم يلج نفس الباب من جديد . كما لـم يدر بخلد الرئيس مدى انعكاس هذا على إتفاق السودان مع صندوق النقد الدولي ، وعلى اتفاقه مع نادي باريس حول الديون التجارية خاصة متوسطة الأجل . بيد أن النميري ، كما قلنا ، قد أصبح يفكر بالفعل المضارع فما مضى فات والمؤمل غيب . وبالطبع كان واضحاً من كل هذا أن الرجل الثري المعجرة ما جاء لاستثمار ماله وإنما جاء ليحصل للسودان على قروض تجارية يضمنها السودان ويحقق هو عبرها ، لنفسه ولمن معه ، عمولة تدفعها الأجيال القادمة كعمولات قرض المائتي مليون دولار . وما حرص النميري على أن يعرف أن مؤسساته المصرفيه قد حصلت خلال الأعوام الأربع الماضية من المؤسسات العربية على أضعاف هذا المبلغ بدون عمولات مما تشير إليه أرقام المديونية لهذه الأعوام مع المصارف العربية الخاصة في المملكة العربية ، والكويت ، والبحرين ، وباريس . ولولا هذه التسهيلات ، بصرف النظر عن الطريقة التي انفقت بها ، لما توفر للسودان النفط ، ولما توفرت له المخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية ولا شك في أن معاوني النميري الاقتصاديين وأصدقاء السودان في الخارج يعرفون جيداً إلى أين ستذهب الأموال التي سيأتي بها عدنان ، فاولويات النميري ليست هي أولويات إقتصادية ألا وهي خفض الانفاق العام ، زيادة الإنتاج ، تقليص عبء الديون خاصة تلك التي يوفر سدادها انسياب المزيد من المال للاستثمار . ومن أهم هذه الديون أقساط صندوق النقد الدولي والتي شارفت المائة مليون وقد ترتفع ، إن لم تسدد ، بنصف هذا المبلغ خلال الشهرين المقبلين . وعندما نعلم أن متأخرات جميع دول العالم الأعضاء في الصندوق لا تزيد عن ١٧٠ مليون دولار يتضح لنا مدى خطورة الدين السوداني . ولا يخفى على إقتصاديي السودان، وإن تجاهل النميري هذا، إن عدم سداد هذه المتأخرات يعني انسداد جميع مصادر التمويل الخارجية . وقد حمل هذا

الموقف مدير الصندوق أن يبعث برسالة إلى رئيس السودان ينبهه فيها إلى خطورة الموقف وهو أمر لم يدرج عليه الصندوق في تعامله مع الحكومات

وكما قلنا فإن اقتصاد السودان ، بل حال أهل السودان لم يعد يهم الرئيس النميري في شيء . فهدف النميري الأول والاخير هو البقاء في الحكم بالاجراءات القمعية فإن لم تجد فالإغراء والرشوة والافساد . وفي هذا الشأن فقد كلف تايني رولاند (شركة لونرو) للتوسط مع جون قرانق وهو يعرض عليه منصب نائب الرئيس والإشراف على التنمية في الجنوب ، وتحديد جزء من عائد النفط لا نفاقه في ذلك الإقليم . وكان رد قرانق ، والذي استقبل تايني في أديس أبابا ، هو الرفض لأن مطلبه هو تخليص السودان شماله وجنوبه من كابوس النميري . ومن الجانب الآخر فقد عقد اجتماع بالخرطوم في الأسبوع الأول من يناير شارك فيه عدنان خاشقجي ونايل الأسد (زوج شقيقة عدنان) للحديث حول استغلال القروض التي ستوفرها شركة (سيقما) لابتياع المزيد من العتاد والأسلحة لتمكين الجيش من القيام «بعمليته الكبرى» لتطهير الجنوب . ولا شك في أن مسار الأحداث الأخيرة في الجنوب والتي تشير إلى تسلل العناصر الموالية لجون قرانق إلى المديرية الاستوائية قد جعلت نقطة الارتكاز بل الإتصال الوحيدة بالشمال (جوبا) مهددة بالانعزال إن لم يكن بالسقوط خاصة إزاء تمرد بعض العناصر الجنوبية في قوات الجيش والبوليس بجنوب القطر . وتشير التعزيزات الأخيرة للقوات المرابطة بالجنوب إلى أن حجم هذه القوات قد أصبح أكثر بكثير مما كان عليه الحال في أي وقت إبان الحرب الأهلية في الستينات .

ولن نترك أمر هذا الاتفاق الرجيم المشين دون أن نشير إلى المادة ٩٥ من عقد تأسيس الشركة والتي تنص على أن تتولى مراجعة حساباتها شركة دولية مستقلة . وليس في النص غرابة في الظروف العادية . إلا أنا قد شهدنا في الفصل الثامن كيف أن الرئيس النميري قد استدعى في يونيو ١٩٨٤ المراجع العام لحكومة السودان وكلفه بالعمل على مراجعة ، ليس فقط حسابات الدولة ، بل حسابات أي مؤسسة تملك الدولة نصيباً فيها . وكانت دعواه يومها هي الحفاظ على المال العام أينما كان ذلك المال . وقد استغل هذا للضغط على البنوك التي تملكها الدولة (وكلها بنوك مؤسسة كشركات لها مراجعيها وتخضع لكل ما يقول به قانون الشركات) حتى نكشف حسابات الأفراد لكيما ينتقي منها النميري ما يريد انتقاءه للتشهير بالأفراد . أما الآن ونحن أمام المال العام الحقيقي ، أمام ثروات البلاد النفطية الكامنة والمستغلة .

فإن الرئيس الكفيل للمال العام لا يمانع في أن يترك لعدنان (والذي يتولى إدارة الشركة) بأن يعهد بالمراجعة والتدقيق الحسابي لمراجع خارجي. بيد أن النميري لم يسع فقط لتطويع قوانينه وقراراته لتوافق بغية الشريك الجديد فقد ذهب أيضاً إلى تجاوز قوانين الله ـ كما فسرها هو . فالامتيازات التي منحت للشركة الجديدة تشمل ، فيما تشمل ، حق تحويل فوائد الديون (إعتراف بالربا) ، والإعفاء من ضرائب الدخل لكل العاملين في الشركة ، والمقاولين (وضرائب الدخل تشمل الزكاة) . إن القصة بأكملها تؤيد بما لا يدع مجالاً للشك كل ما ذهبنا إليه في الفصل الرابع حول دور النميري في إجهاض خطط التنمية ومشروعاتها ، وما ذهبنا إليه في الفصول اللاحقة عن استعداد الرئيس للتضحية بأي شيء ولدفع أي ثمن من أجل البقاء في الحكم حتى وإن شمل ذلك شرائع الله أو ما ادعى أنه شرائع الله .

وفي نفس الوقت الذي يسعى فيه النميري عبر وسطاء الخارج لاستمالة من يحمل السلاح من أهل الجنوب (فالذين لم يحملوا السلاح كان مصيرهم الإذلال والإعتقال) ظل يتعامل مع أهل الشمال بأسلوب مختلف جداً . فبالرغم من إعلانه إنهاء حالة الطوارىء في سبتمبر ١٩٨٤ ، قام بتعديل هام في قانون القضاء جعل من حكم الطوارىء سمة دائمة للقضاء السوداني . وكانت هذه المحاكم قد أدت دورها في بث الرعب في بعض النفوس خلال ستة أشهر (ابريل — سبتمبر) . وحال إعلان إنهاء حالة الطوارىء أمر النميري بإعفاء رئيس القضاء وأغلب أعضاء المحكمة العليا وعين مكانهم غلاة قضاة الطوارىء بمن فيهم رئيس القضاء الجديد . ولكيما يفعل هذا ألغى النميري قانون الهيئة القضائية لعام ١٩٨٣ والذي صدر عقب إضراب القضاة ووصف يومها بأنه ثورة لم ير السودان لها مثيلا منذ الاستقلال (الفصل الخامس) . وقد نص القانون الجديد ، كما نص القانون «الثوري» الذي سبقه على مواصفات خاصة لابد من توفرها في قضاة المحكمة العليا ومنها الدراية العلمية والخبرة المهنية لسنوات حددها ذلك القانون . إلا أن القانون قد أورد أيضاً نصاً يبيح للرئيس تجاوز هذه المواصفات وهو نص يفترض فيه التعبير عن حالات الاستثناء كأن تكون هناك «عبقرية قانونية» لا ينطبق عليها النص بكلياته ، ومع هذا فإن المصلحة العامة تقتضي استخدامها . بيد أن العبقرية الحقيقية كانت هي عبقرية الرئيس نفسه الذي جعل من الاستثناء قاعدة فحشد المحكمة العليا بقضاة لا تتوافر فيهم أية واحدة من المواصفات التي حددها هو ، كما لا يحظى أغلبهم بأدنى درجات الاحترام المهني .

وكان «جواز مرورهم» جميعاً هو إسهامهم «العظيم» في محاكم الطوارىء قطعاً ، وجدعاً ، و«استخذاء» أمام تعليمات النميري عبر صغار القساوسة بالقصر . كما سعى النميري في هذا القانون (المادة ٨) ليمنح نفسه حصانة عجز عن الحصول عليها بتعديل الدستور .

وأورد القانون الجديد أيضاً ، في المادة الرابعة منه ، نصاً يتيح لرئيس الجمهورية أن يصدر من الأوامر مايراه ضرورياً لضمان العدل وسيادة القانون . ونذكر أن هذه الكلمات «البريئة» هي نفس الكلمات التي أضيفت للمادة ٨٢ من الدستور وللمادة النظيره في النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي فاستخدمها الرئيس لتجاوز كل مؤسسة ، بل ولحل الأجهزة المنتخبه في الإتحاد الاشتراكي نفسه . وكشأن كل القوانين التي أصدرها النميري في هذه الفترة جاء هذا القانون مناقضاً لروح الدستور (المادة ١٨٥) ومناقضاً للمبادىء المتعارفه حول إدارة القضاء . كما شمل القانون مواداً تبيح لرئيس الجمهورية تعيين وفصل القضاة دون أن تخضع قراراته تلك لأية مراجعة قضائية . وبالطبع ، ما رضي بهذا القانون أحد من العاملين في القضاء فتقدموا بمذكرة تؤكد رفضهم لما جاء به . وتبع المحامون رجاء القضاء فبعثوا إلى رئيس الجمهورية بخطاب ذهب إلى ماهو أبعد من قانون الهيئة القضائية . واوردت تلك المذكره والتي سلمت لرئيس الجمهورية في الحادي عشر من أكتوبر ١٩٨٤ ما يلي :

— «تأتي مخاطبتنا لسيادتكم هذه المرة لقناعتنا التامة بأن التصورات التي صيغت والحلول التي قدمت والقوانين التي شرعت بصدد الهيئة القضائية وآخرها قانون الهيئة القضائية لسنة ١٤٠٥ هجرية من شأنها أن تقعد بالهيئة القضائية عن أداء دورها في تصريف العدالة بقدرة وكفاءة ونزاهة ذلك أنها أهدرت الضوابط الرئيسية الواجب توفرها في الحد الأدنى لأية هيئة قضائية متميزة وهي استقلالها واستقرارها وتوفر سيادة حكم القانون وشروط المحاكمة العادلة .

— لقد أصبح من بديهيات الفقه الدستوري أن أي تصور يصاغ أو حلول تقدم أو قوانين تشرع للسلطة القضائية لا يمكن أن تكون ذات جدوى ما لم ترتكز على أعمدة استقلال القضاء وسيادة حكم القانون . وقد جاءت نصوص دستور السودان الدائم لسنة ١٩٧٣ بأروع تلخيص لتلك

البديهيات . فالمادة ١٨٥ تقرأ «تكون ولاية القضاء في جمهورية السودان الديمقراطية لهيئة مستقلة تسمى الهيئة القضائية» ورغماً عن هذا النص الواضح القاطع يفاجئنا المشرع بأمر مؤقت ينص في المادة الرابعة منه :

«تكون ولاية القضاء في السودان لجهة قضائية واحدة تسمى الهيئة القضائية وتكون مسئولة مباشرة لدى رئيس الجمهورية عن أداء أعمالها ، وله أن يصدر من القرارات والأوامر والتوجيهات ما يضمن به توفير العدالة الناجزة وبسط سيادة حكم القانون» .

— إن هذا النص يشكل إهداراً تاماً لمبدأ استقلال القضاء . إن استقلال القضاء لا معنى له ولا مضمون إن لم يؤكد في مواجهة السلطة التنفيذية ذلك أن القضاء سيعجز تماماً عن حماية الأشخاص من عسفها إن لم يكن في مأمن من بطشها به . وقد عني دستور ١٩٧٣ بذلك على وجه الدقة حينما أورد في عجز المادة ٦١ : — «بأنه على القضاة بألا يسمحوا بأي تغول على استقلالهم في أداء واجباتهم كقضاة من جانب الأجهزة التنفيذية أو أي سلطة أخرى» .

(أ) فكيف يتأتى للقضاة ألا يسمحوا بذلك في ظل المادة ٤ من قانون الهيئة القضائية لسنة ١٤٠٥ هجرية والتي تخول رأس السلطة التنفيذية «أن يصدر من القرارات والأوامر والتوجيهات ما يضمن به توفير العدالة الناجزة وبسط سيادة حكم القانون» .

(ب) لم تكتف السلطة التنفيذية مشرعة في ذلك بأداتها المتمثلة في الأمر المؤقت باخضاع السلطة القضائية في مجملها إلى قراراتها وتوجيهاتها وأوامرها بل جعلت مصير بقائها في قبضتها نهائياً ذلك أنها جعلت وجود المحاكم ذاته من سلطاتها المختلفة وذلك بنص المادة ١٦ الذي يقرأ «يكون رئيس الجمهورية محاكم جنائية في العاصمة القومية إلخ . . .» وجعل من تلك المحاكم الوحيدة ذات الاختصاص الجنائي حسب التعريف الوارد في المادة (٣) لمحكمة الجنايات» المحكمة الجنائية يقصد بها المحاكم المكونة بموجب المادة ١٦ من هذا القانون» .

(ح) إضافة إلى سلطة رأس السلطة التنفيذية في إصدار القرارات والأوامر والتوجيهات ثم في تكوين المحاكم ذاتها صار من حق السلطة التنفيذية أن تعين القضاة الذين من بينهم تكون المحاكم ثم تصدر لها التوجيهات وذلك بموجب نص المادة ٢٩ (ب) والتي تقرأ : «على الرغم من أحكام المواد ٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ يجوز لرئيس الجمهورية بتوصية من المجلس تعيين أي شخص في أي منصب قضائي دون التقيد بالشروط المنصوص عنها في تلك المواد» وتصبح سلطة التعيين تلك سلطة مطلقة بنص المادة ٣٠ التي تقرأ : «لا يجوز الطعن في القرارات الصادرة بتعيين القضاة بأي طريقة من طرق الطعن أو أمام أي جهة قضائية».

ورغماً عن أن المشرع ظل يؤكد على أهمية توفر الخبرة والممارسة العملية وبمغالاة شديدة ، كشرط ضروري لشغل الوظائف القضائية والعليا منها على وجه التخصيص باعتبار أن ذلك شرط لا غنى عنه في تصريف العدالة إلا أن الممارسة العملية للسلطات الممنوحة بموجب قانون الهيئة القضائية لسنة ١٤٠٥هـ لرأس السلطة التنفيذية قد اهدرت كل ذلك بتعيينها في قمة الجهاز لأشخاص لم يسبق لهم ممارسة العمل القضائي .

(د) ثم جاء نص المادة ٨ (ب) بأنه «لا يجوز للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة» وبذلك رفعت سلطة القضاء الرقابية على أعمال رئاسة الجمهورية في ظروف ظلت تمارس سلطات تشريعية مكثفة عن طريق الأوامر المؤقتة وتعالج كثيراً من شئون الدولة بالقرارات الجمهورية ثم تمارس صلاحيات السلطة التنفيذية بتداخل لا يسمح بالتمييز بين أعمال السيادة وخلافها من الأعمال . . ورغماً عما يحيط بحصانة أعمال السيادة من تضارب في الأراء الفقهية إلا أن حكم الشريعة الإسلامية في هذا الصدد تميز بوضوح قاطع إذ ساوى بين الحاكم والناس العاديين أمام القضاء وأخضع كل الأفعال والأعمال للمساءلة وسلطة القاضي في الشريعة الإسلامية غير مقيدة وقد جاء في كتاب الأحكام السلطانية : «إذا

ولاه صار ناظراً للمسلمين ، لا لمن ولاه . فيكون القاضي في حكم الإمام في كل بلده» .

(هـ) ذلك بعض ما اغتصبته السلطة التنفيذية لنفسها في قانون سنة ١٤٠٥ هجرية من سلطات في أمر تعيين القضاة وما وضعته من قيود على ممارستهم لسلطاتهم . . والقاضي فوق ذلك عرضة لأن يفقد وظيفته في أي لحظة ودون أدنى ضمانات طبقاً لنص المادة ٦٧ (أ) من القانون إذ تنص «على الرغم من أي نص مخالف في هذا القانون يجوز لرئيس الجمهورية بناء على توصية رئيس القضاء عزل القاضي أو إحالته على التقاعد بالمعاش لصالح الخدمة» .

فماذا بقي بعد كل ذلك للقضاة من ضمانات حتى نطالبهم بالوفاء بالتزامهم الدستوري طبقاً لنص المادة ٦٦ من دستور ١٩٧٣ ؟ .

— لم يهدر قانون الهيئة القضائية لسنة ١٤٠٥ هجرية استقلال القضاء نهائياً وحسب بل جرد الهيئة القضائية من كل مقومات الاستقرار وهو الشرط الملازم لشرط استقلال القضاء والذي بدون توفره لا يمكن توفير قضاء عادل بأية درجة مهما تدنت .

(أ) فالقاضي لا يأمن على وظيفته مادام عرضة لتلقي القرارات والتوجيهات والأوامر من السلطة التنفيذية التي في يدها أمر تعيينه وأمر بقائه في منصبه المملوك أمره برمته للسلطة التنفيذية بموجب المادة ١٦ .

(ب) وترقيته كنص المادة ٣١ (١) : «تجرى الترقيات . . على أساس الكفاءة وحسن السلوك . . . على أن يراعى المؤهل . .» وهل يمكن للسلطة التنفيذية أن تعتبر وقوف القاضي في مواجهة قراراتها التي قد تضر بمصلحة الأفراد من حسن السلوك الموجب للترقي ؟ إن القاضي المقيد في أمر تعيينه وترقيته على الوجه أعلاه يكون عرضة ولا شك لاحساس طاغٍ بعدم الاستقرار . . . خصوصاً وأن الكفاءة كشرط للترقية تحدد كنص المادة ٣١ (٢) بعدد القضايا وسرعة الفصل فيها . .

(جـ) وما يكون قد بقي للقاضي من إطمئنان قضت عليه الماده ٤٧ والعقوبة الواردة في البند (٥) من المادة ٥٤) . . . فالأولى توجب محاسبة القاضي الذي يهمل إهمالاً شديداً أو يعطل عمله أو يتغيب عن العمل لمدة أسبوع أو يقدم استقالته أو يتوقف عن العمل . ونص البند ٥ من المادة ٥٤ الذي يقرأ : «العزل مع الحرمان من فوائد ما بعد الخدمة في حالة الاستقالة أو التوقف» ، خلافاً لنص المادة ٤٧ يوجب عقوبة ترهب بصرامتها من لا يرهب .

(د) وتنتهي النصوص التي ترمي إلى تعيين القضاة بنص المادة ٦٧ والتي تجيز عزل القاضي بقرار من رأس السلطة التنفيذية لصالح الخدمة مع الغياب التام لأي معيار موضوعي لتحديد ما هو صالح الخدمة الذي يترتب عليه ذلك العزل .

وجملة القول في هذا الصدد هو أن وظيفة القاضي المحكوم بقانون ١٤٠٥ هجرية تقع تحت رحمة السلطة التنفيذية دون أي ضمانات مما يجرده من أي حماية تضمن له استقرارا في وظيفته وبذلك يزول شرط استقرار القضاء .

— لقد أهدر قانون ١٤٠٥ هجرية بكلما تقدم مبدأ المحاكمة العادلة اهداراً تاماً ثم قضى عليه قضاء مبرماً بباقي نصوصه :

(أ) فالمادة ١٧ (أ) أهدرت كل ضمانات المحاكم العادلة المتعارف عليها في تاريخ العدالة بنصها الذي يقرأ : «تنظر المحاكم الجنائية جميع القضايا والمنازعات ايجازيا . . إلخ» . ولسنا في حاجة لبيان أثر ذلك على حق الدفاع وعلى حق الاستئناف إذ كيف يمكن لمحكمة إستئنافية أن تمارس صلاحياتها في غياب محضر مفصل لوقائع المحاكمة ؟ إن الإجراءات الإيجازية تحتل موقعاً متواضعاً في قوانين الاجراءات الجنائية بقدر تواضع الوقائع التي شرعت لبقائها ولا يمكن بأي حال أن تكون هي الشكل الغالب لإجراءات المحاكمة .

(ب) ثم أهدر قانون ١٤٠٥ هجرية مبدأ المحاكمة العادلة حين ابتدع المحاكم الإدارية ومنحها اختصاصات لا تنسجم بأي حال مع ما

يرمز إليه اسم المحاكم الإدارية ثم اخضع ممارساتها لصلاحياتها المتعددة لإرادة السلطة التنفيذية على النحو الذي حوته النصوص التي جاء بها القانون وميز قطاعاً من المواطنين بأن خصص لهم محاكماً غير المحاكم العادية . أما المادة ٧٠ فأمرها أعجب فنصها يتعامل مع الضمانات الإجرائية باستخفاف شديد إذ تنص في البند (١) «يجب ألا تكون الإجراءات الشكلية البحته سبباً في إضاعة الحق أو تعطيل الحكم به» ثم يخضع نص البند (و) ممارسة المحاكم المكونة بموجب القانون لصلاحياتها لإرادة وزير الدولة للشئون الجنائية فيمنحه سلطة رفع القضايا لتلك المحاكم ويحد بذلك من سلطة المحاكم وحقها في الرقابة على سير العدالة بصفة أساسية .

وعموماً فإن قانون الهيئة القضائية لسنة ١٤٠٥ هجرية جعل من كل تجاوزات محاكم حالة الطوارىء سمات رئيسية لقضاء في السودان فجاء بذلك مهدراً لكل قيم وضوابط القضاء العادي فأخضع القضاء للسلطة التنفيذية وأهدر استقلاله واستقراره ثم أهدر كل ضمانات المحاكم العادلة وجاء مخالفاً لروح ونصوص دستور ١٩٧٣ ولأي معايير دستورية متحضرة . ولذا فإننا نناشدكم تأكيداً لمبدأ الشورى عماد الشريعة الإسلامية إلغاءه وطرح أمر القضاء وقانون الهيئة القضائية للمناقشة الديمقراطية في صفوف القانونيين وبين القضاة على وجه الخصوص حتى نتعاون في صياغة قانون متكامل يكتسب منعة الثبات ويضع حداً لنزيف التشريعات التي ظلت تتواتر بصدد الهيئة القضائية .

مهما يكن من أمر فإن إلغاء النميري لأحكام الطوارىء قد فرضته ظروف عديدة منها استنفاذ محاكم الطوارىء لأهدافها (إلهاء الناس بأنباء المحاكمات) وإرهاب بعضهم الآخر . فما عادت أنباء المحاكمات تشغل الناس كما أن الكثيرين الذين استهدفهم النميري قد وطنوا أنفسهم على الواقع الجديد واكتشفوا المسارب التي ينفذون منها عبر القانون ومن ذلك الرشوة . ومن بين هذه الأسباب الضغوط الأمريكية والتي تجسدت في حديث المستر فيربانكس والخطاب الذي ألقاه المستر أبراهامز مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون حقوق الإنسان أمام مجلس الشيوخ

في يوليو الماضي ومنها التكلفة الباهظة لوضع القوات النظامية في حالة استعداد أو شبه استعداد دائمين . بيد أن سبباً سياسيا آخر قد لعب دوراً هاماً في قرار النميري ألا وهو ركوب الإخوان المسلمين موجة حركته الإسلامية ، خاصة عبر لجان الأمر بالمعروف التي كونها النميري واستغلها الإخوان كسوط عذاب وترهيب ضد خصومهم . وقد أخذ القلق ينتاب الرئيس النميري عقب ما أسميت بالمظاهرة المليونية والتي حشد لها الإخوان جموعاً غفيرة ليسوا كلهم بإخوان . ولا شك في أن أكثر ما يخشاه النميري هو أن يبرز خصومه أنيابهم «الجماهيرية» ، إن صدقاً وإن كذباً ، خاصة في الخرطوم .

إن الهدف في تعاون النميري مع الترابي والإخوان هدف محدود ولا بد لهذا التعاون من أن يبقى في الإطار الذي رسمه له النميري . فالرئيس النميري يريد من الإخوان تحييد المدارس والجامعات ، فكفاه ما حدث في يناير ١٩٨٢ من جانب الطلاب وما أدى إليه من ذعر محموم في أوساط السلطة . كما يريد من الترابي ، العالم الإسلامي ، أن يتولى نيابة عنه ، الدفاع عن إسلاميته الجديدة . فللترابي منابر ، وله نصراء ، وله لسان معبر (خانه هذا اللسان في دفاعه عن الحدود أمام مراسل التلفزيون البريطاني) . وأدى الترابي المهمتين بنشاط كبير . فقد ظل يسعى ، ما وسعه ، لكيما يحول دون انفجارات الطلاب حتى انتهى الأمر بتفجير طلابي داخلي إزاء محاولات التدجين هذه راح ضحيته الإخوان في أغلب الجامعات بما في ذلك جامعة أم درمان الإسلامية . وهكذا انتظر أهل السودان ثورة «إسلامية» لتنتهي سيطرة الإخوان المسلمين على الشباب . ومن الجانب الآخر ظل الترابي يغشى المحافل من إسلام أباد شرقاً إلى واشنطون غرباً ليدعو ويبشر بإنجاز النميري التاريخي . وبالرغم من أن الدكتور الترابي يشغل منصب مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية إلا أن النميري ما أراده إلا لذلك الدور الذي حدده له . وهذا شأنه مع الجميع فالكل محكوم بما قدر له النميري . فالترابي رجل القانون المقتدر لا شأن له بالقوانين «الإسلامية» التي يصدرها الأيفاع حتى لا يناله شرف تبنيها حتى وإن كان ذلك على حساب مسخ الشرع . فدوره هو الدفاع عن هذه القوانين الفجة والتي أعلن الترابي تبرؤه منها في أكثر من لقاء خاص . والإقتصاد الإسلامي الذي أعد له النميري ديواناً (ديوان الزكاة) يشرف عليه خازن للمال لا يحسن الجمع والطرح ومع هذا فقد وضعت تحت يده كل موارد الدولة المعروفة لا يشمل مفاوضات باريس ،

وواشطون ، والرياض ، وأبي ظبي فلا مجال لأن تترك مثل هذه القضايا في أيدي من يعرف النميري قدراتهم ، ولعل هذا هو الذي حمل النميري على أن لا يوفد مساعده للشئون الخارجية (وهو أعلى منصب ديلوماسي في الدولة) ليمثل السودان في مؤتمر بريدي لرؤساء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، علماً بأن الترابي هو الوحيد من بين كبار مسئولي الدولة الذي يحسن اللغة الفرنسية ، وعلماً بأن الرئيس نفسه قد قال في عام ١٩٧٨ إن الديلوماسية السودانية قد أصبحت من الأهمية بمكان مما يقتضي أن يتولى أمرها رجل بمستوى نائب رئيس الجمهورية . . . وقد افتقد صاحب المنصب الرفيع هذا أول ما افتقد حيث يجب أن يكون . . . في مؤتمر رؤساء الدول .

وعلى أي فقد وقف الرئيس النميري عقب إعلان إنهاء أحكام الطوارىء وعقب ما أسميت بالمظاهرة المليونية ليعلن أمام القيادة المركزية للإتحاد الاشتراكي عن الذين يتآمرون بالداخل ، ويستغلون المصارف الإسلامية لإثراء أنفسهم ومع ذلك يسمون أنفسهم بالإسلاميين . وكانت تلك إشارة مستترة للإخوان . وسرعان ما كشف الرئيس القناع وبدأ الحديث عن إخوان الشيطان بدلاً من الإخوان المسلمين (الصياد ٨٤/١٠/٢٤ ولوموند ٨٤/١٠/٥) . وظل الإخوان يتصرفون وكان الحديث لا يعنيهم ، وظلت دعواهم هي أنهم سعداء بما أنجز النميري من أجل الإسلام ، وفي سبيل هذا فإنهم سيظلون يؤيدون النميري من أجل الإسلام . فالإسلام قائم ما قامت الحدود وأديت الزكاة بصرف النظر عن سرقات الكبار ، وبصرف النظر عن انتهاب أموال الأمة ، وبصرف النظر عن تجاوز أحكام الإسلام هذه إرضاء للبنوك الدولية ، وبصرف النظر عن عدنان خاشقجي . فمن أجل هذا الإسلام سيبقى الإخوان مع النميري «وله العتبي حتى يرضى» . وما كانت هذه كل الحقيقة . فقد تعلم الإخوان ممن سبقهم ولذا فهم حريصون على أن لا يقعوا في فخ الاستفزاز . ولكنهم من الجانب الآخر أرسلوا الوفود إلى الصادق المهدي يحثونه على مصالحة النميري ففي ظنهم أن مثل هذه المصالحة الشاملة هي الإطار الوحيد الذي يمكن أن ينقذوا فيه رقابهم من بطش النميري . وجاءت هذه الدعوة في نفس الوقت الذي كان النميري يطلق فيه الإتهامات للصادق بالزندقة ويقول بأنه يرتهنه في المحبس خوفاً على حياته من غضبة الشعب الذي سيفتك به . وبما أن النميري يلم بطرف من كل هذا فقد أراد أن يجابه الإخوان بترياق مضاد . وفي السياسة كما في الفيزياء هناك

ترياق وترياق مضاد . ويقول علماء الفيزياء إن لكل ذرة في الكون درة نطيرة لها حصائص مضادة تماماً في الحجم ، والشحنة ، والدوران . وعندما تلتقي الذرة والذرة المضادة تتصادمان وتحطمان بعضهما البعض مما يولد طاقة حرارية . وقد أوردنا الكثير من الأمثال التي تبين إيمان النميري بهذه النظرية الفيزيائية واقتدائه بها في عمله السياسي . وقد وجد النميري الذرة المضادة للإخوان في أبي القاسم ابراهيم فعينه وزيرا للشباب .

وبما أن مفارقات الرئيس النميري لا تنتهي عند حد فقد شهدناه يستهل عام ١٩٨٥ بأرجوزة جديده أسمها الحوار الوطني الشامل . وسرعان ما بدأت الصحافة تتحدث عن «المرحلة الجديدة» ، «وتحديات المرحلة الجديدة» . فالآن قد اتضح جيداً للرئيس كذب كل الدعاوى حول انهيار التمرد في الجنوب كما اتضحت له انعكاسات هذا على الجيش (إحجام الضباط خاصة القوات الجوية عن إلقاء أنفسهم في حرب لا طائل من ورائها) ، وعلى الاقتصاد (تكلفة الحرب) ، وعلى حياة أهل الجنوب نفسها (فقدان الأمن وانقطاع بعض المواد الغذائية نتيجة لما لحق بخطوط المواصلات النهرية والحديدية) ، وعلى الأقاليم الأخرى (إنتشار قوات التمرد إلى منطقة النيري في كردفان والمابان على حدود النيل الأزرق) فكان لا بد له من البحث عن وسيلة جديدة لا للحل الجذري الذي يقوم على الاعتراف بالخطأ والسعي لتجاوزه بل لحفظ ماء وجهه . ومما زاد من تفاقم الموقف الداخلي مجابهة العمال للرئيس النميري . فقد ظل العمال أكثر الطوائف صبراً على سوء الحال . وكانت رسالة قيدتهم للرئيس تنذر بالويل وعظائم الأمور . فقد نقلت قيادات العمال عن قواعدها بأن الصبر قد غاض ، وأن الروح قد بلغت التراقي إزاء التردي الإقتصادي الذي يعايشون ، وأن تجارب الأطباء وأساتذة الجامعة أثبتت أن الدولة لا تستجيب إلا للضغوط . فإزاء كل هذه الاعتبارات استهل النميري عام ١٩٨٥ بهذه الارجوزة الجديده : الحوار الوطني الشامل .

وقف الرئيس في عيد الاستقلال يدعو أهل الجنوب إلى حوار حر مباشر (فلم يعد رأي الجنوب هو ما يستشفه ذاتياً ممن تجمعوا حول سيارته في جوبا) ويقول : «من هنا : ومن جوبا ننادي كل أبناء أقاليم الجنوب العزيزة للمشاركة في الحوار الديموقراطي الشامل ، الحوار الحر المباشر . ننادي أولا على من حملوا السلاح لفرض الرأي . ننادي عليهم بالدخول في هذا الحوار الوطني بالروح الوطنية

المختصة كما تنادي على المواطنين هنا في الأقاليم الجنوبية الثلاثة لفتح حوار يد يسع كل الآراء . وتنادي على المثقفين من أبناء أقاليم الجنوب وغيرهم القاطنين شمال البلاد . ووسطها ، وشرقها ، وغربها بتنظيم الحملات المتصلة والندوات المفتوحة مما يدعم هذا الحوار الوطني الشامل . كما تنادي على كل تنظيماتنا السياسية والشعبية وعلى كل الجادين والأوفياء من أبناء هذا الوطن العزيز ، تنادي عليهم بالاسهام والمشاركة الفاعلة لتأمين نجاح هذه الحملة القومية العظيمة» .

ثم ذهب الرئيس النميري يحدد الإطار الشامل لهذا الحوار قائلاً بأن هناك أساسيات لا خلاف عليها ولا تفاوض بشأنها وهي اتفاقية الوحدة الوطنية (أديس أبابا) ، الحكم الاقليمي (والذي لا رجعة عنه) ، والمؤسسات الدستورية للثورة ، والجمهورية الرئاسية التي اختارها الشعب بإرادته . ولا شك في أن النقطة الأخيرة هي بيت القصيد . . . لا المؤسسة وإنما شاغلها . وكأن الرئيس النميري يقول للناس تعالوا إلى كلمة سواء فيما بينكم على أن أبقى رئيساً لكم . فإن عجزت مظلة الحماية الأمريكية ، وعجز قانون الطوارىء ، وعجز عدنان خاشقجي وتايني رولاند عن تحقيق أمنية القائد فلا بأس من العودة للناس مرة أخرى ريثما يتجاوز مشاكل الحاضر ، فالمستقبل بيد الله . وبعبارة أخرى فإن لم تنفع العصا فإن الجزرة جاهزة للإغراء . ولم يوفق النميري كثيراً في اختيار عيد الاستقلال مناسبة لاعلانه الخطير هذا . فهذا اليوم يذكّر الناس ، فيما يُذكر ، بخطاب له في العام الماضي كتب كله لإرضاء أهل الجنوب قبل أهل الشمال . وأكد الرئيس في ذلك الخطاب ، كما أسلفنا ، أن الذي يجمع بين أهل السودان هو المواطنة ، وأن الدستور باقٍ ، وأن اتفاق الوحدة باقٍ ، وأن الاتحاد الاشتراكي باقٍ ، وأن الدين لله والوطن للجميع ، وأن ليس هناك من تفكير في تعديل المؤسسة الرئاسية إسماً ومحتوى ومسئوليات . وما انصرم أشهر ثلاثة حتى اقدم النميري على أن يفعل كل ما يناقض هذا نصاً وروحاً . . . ففرض الشريعة لتشمل كل السودان شماله وجنوبه . . واقترح تعديل الدستور ليلغي الاتحاد الاشتراكي ، ويلغي اتفاق أديس أبابا . يلغي المؤسسة الرئاسية لتصبح إمامة وقيادة للمؤمنين . فالذين يذكرون كل هذا سيقولون ، ببساطة أهل السودان ، «تلقاها عند الغافل» . ونسأل الله أن لا يكون بين هؤلاء الغافلين من يفترض فيه الوعي بالسياسة . فقد ظل النميري يوقت مواعيد المعارك مع الآخرين ، وللآخرين ، كما ظل يختار السلاح لا لمن يحارب معه بل لمن

يحارب ضده . وهاهو يفعلها مرة أخرى راجياً أن يلهث الناس حسب وقع خطوه ، وما أمهره من عداء !

وعلى أي فإن الحديث كله عن الجنوب . بل إن أول من وجهت إليه الدعوة لحوار من أهل الجنوب هم المقاتلون الذين يحملون السلاح . وللمرة الواحدة بعد المائة يكشف النميري عن مقاتله ، مقاتل الرجل الذي لا يستجيب لصوت العقل والمنطق إلا عند المجابهة . أما الدعوة لمن عداهم من أهل الجنوب الذين «يعبدون الحمار ، والشمس ، والبقرة ، وأشياء غريبة أخرى» — وقد اصبحوا بفضل الله—مواطنين حادبين وأوفياء فما هي إلا ذر للرماد في العيون . فقد شهدنا ما لحق بهؤلاء الحادبين من إيذاء يوم تطوعوا بالتعبير عن الرأي فهاجر منهم من هاجر (كدمنت مبورو وبونا مالوال مثلاً) ، وحرن منهم من حرن (ابيل الير وصحبه) ، ولحق منهم بجون قرانق من لحق (جوزيف اودوهو الخ) .

ومع هذا فإن كان لنا أن نفترض حسن النية عند الرئيس النميري ونقول بصدق دعوته للحوار الشامل هذه المرة أو ليس الأمر الطبيعي هو أن يتحدث الناس بروح وطني مسئول عن كل ما قاد الى مانحن فيه ؟ ويصدق هذا أكثر ما يصدق على الحديث حول كل ما اعتبره الرئيس النميري أساسياً لا مجال للمفاوضة حوله . ومن ذلك :

١ — اتفاق الوحدة الوطنية (إتفاق أديس أبابا) . فهل وقع خرق لذلك الاتفاق ؟ وكيف وقع هذا الخرق ؟ ولماذا ؟ وهل حدثت محاولات لتجاوزه بل الغائه ؟ وكيف حدث هذا ولماذا ؟

٢ — مؤسسات الثورة الدستورية وهي تعني بالعربي الواضح : الإتحاد الاشتراكي السوداني ، مجلس الشعب ، الجهاز التنفيذي ، الهيئة القضائية . فهذه المؤسسات «المقدسة» والتي لا تفاوض بشأنها هل ظلت تؤدي واجبها كما يقول به الدستور أم إنها تعرضت للانتهاك ؟ وحول الإتحاد الاشتراكي أو لم يحدث أن حلت أجهزته المنتخبة بواسطة أعلى سلطة فيه ؟ أو لم يحدث أن أجهضت إرادة قواعده بإلغاء انتخاباتها لا في الضعين وأم كدادة بل في الخرطوم العاصمة ؟ أو لم تجر محاولة لإلغائه كلية في تعديلات الدستور ؟ وحول مجلس الشعب أو لم تقوص سلطته

التشريعية بأن يصبح الاستثناء (الأوامر المؤقته) هو القاعدة ؟ أو لم يحل لأنه أصبح «العين التي ترى والأذن التي تسمع» ؟ وحول القضاء أو لم ينتهك استقلاله في عام ١٩٨٣ باسم الثورة التصحيحية ؟ أو لم تصحح ثورة التصحيح هذه بقرارات أشد ضراوة في انتهاكها لاستقلال القضاء بقانون آخر في عام ١٩٨٤ ؟ فكيف وقع هذا ؟ وما هي مبرراته ودواعيه ؟

٣ـــ المؤسسة الرئاسية أو هل قضية أهل السودان هي الحكم الرئاسي أو البرلماني ؟ أو ليس صحيحاً أن مشروع الدستور الدائم الذي أعد في عهد الأحزاب قد نص على النظام الرئاسي مما يجعل الحديث عن المؤسسة نفسها أمراً غير ذي موضوع ؟ أو ليس القضية الحقيقية حول الرئاسة هي ممارساتها ؟ أو سيشمل هذا الحوار الوطني الحديث عن ممارسات الرئاسة الوحيدة التي عرفها السودان منذ الاستقلال ومدى التزامها بالضوابط الدستورية ؟ واحترامها لأحكام اللعبة ؟

فهل سيتسع الحوار الوطني الشامل اليعالج كل هذا في حرية ، وصدق ، وإبانه دون أن يتعرض المناظرون والمحاورون للاتهام بالجبن (كما حدث في لقاء القيادات) ، أو السجن (كما حدث لكلمنت أمبورو) ، أو الطرد (كما حدث لقيادات الجيش) ، أو التقريع المستتر (كما حدث لأبي القاسم ابراهيم في أغسطس ١٩٧٩) ، أو التكفير (كما حدث للصادق المهدي) ، أو أحكام الإعدام كما حدث للاخوان الجمهوريين ؟ وبعبارة أخرى فهل الذي يسعى له الرئيس النميري هو الحوار الوطني الشامل أم محاولة أخرى لالتقاط الأنفاس وكسب شهر أو شهرين من المهادنة مما لن يرضي إلا جماعة المتنفعين (أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة) ولا يقبله على نفسه إلا الحنب الساذج من الرافضين.

وعلى كل فقد استمر الرئيس النميري في خطابه صبيحة يوم الاستقلال يتحدث عن سلبيات الحكم الاقليمي في الجنوب وهو نفس الحكم الذي أقام قواعده . واختار رجاله وكان الهدف منه أولاً وأخيراً هو توسيع رقعة الانتفاع من مثقفي الجنوب . فما كان الهدف من الحكم الاقليمي تنمية الجنوب أو إدارته الحسنة . وبالرغم من هذا فقد عمد الرئيس في خطابه الهام إلى أن يعزي سلبيات هذا الحكم إلى عوامل أخرى سماها ألا وهي :

١ «بعض المسئولين في اقاليم الجنوب مازالوا يعملون من موقع المسئولية وفق الاعتبارات الشخصية والتي غالباً ما تحكمها وتتحكم فيها المصلحة القبلية على المصلحة الوطنية وقد أدى هذا إلى تفشي المحسوبية والمحاباة» .

٢ حول العمل الوطني المسئول «لن يتأتي ذلك للمسئول إلا عندما تتوفر لديه القناعة الصادقة بأن المصلحة العليا هي مصلحة المواطنين كافة فلا شفاعة لقرابة . . ولا محاباة من أجل صداقة . . ولا منفعة لذوي قربى مما يضر بمصالح الآخرين» .

٣ـ «القصور في تنفيذ مشاريع التنمية الصغيرة والتي سبق وان وجهنا حكام الأقاليم الجنوبيين بإقامتها لتسهم في سد النقص في بعض المجالات الخدمية وفق حاجة كل إقليم وبما يتكافأ وحدود التمويل المصرفي . وعليه فإننا نوجه الأخوة حكام الأقاليم الجنوبية بالشروع فوراً في تنفيذ ما سبق وإن خططوا له لقيام هذه المشاريع العاجلة . كما نوجه بالدراسة العاجلة لدعم وإحياء المشاريع القائمة حالياً ومنها مناشير الأخشاب ، ومصنع نسيج انزارا ومنقلا ، والتوسع في الزراعة الآلية في أعالى النيل وشرق الإستوائية . . . وإصلاح الطرق» .

ونقول مرة أخرى كفى الناس الحوار من طرف واحد ، والمجابهات المونولوجية . فقد آن للرئيس النميري أن يستمع للرأي الآخر علانية بلا استطالة أو توقح . هذا إن كان يريد حقاً لهذا الحوار أن يصل إلى نهاياته الطبيعية وهي إصطلاح الناس على كلمة سواء . ومن هذا المنطلق فإن ما أسماه الرئيس النميري بسلبيات الحكم الإقليمي بالجنوب لا يعكس إلا نصف الحقيقة . فالرئيس محق في قوله بأن بعض القيادات الجنوبية «تعمل وفق الاعتبارات الشخصية» مما تعلو معه الاعتبارات القبيه على الاعتبارات الوطنية . وهو محق في قوله بأن واجب هؤلاء الحكام هو تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بحيث «لا محاباة من أجل صداقة . . ولا منفعة لذوي قربى مما يضر مصالح الآخرين» . بيد أن هذه المحاباة وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ليست سمة من سمات الحكم الاقليمي وحده بل أصبحت سمة الحكم بل وصمة الحكم كله . وإن كان للحوار الوطني ، والذي يريد له الرئيس أن يكون حواراً شاملاً ، أن يفضي بالناس إلى يقين فلا بد له أيضاً من أن يتناول هذا الجانب من ممارسات الحكم في الشمال والجنوب معا . وقد رأينا نماذج وافرة لمحاباة الصداقة

من أجل المصلحة الخاصة، ونماذج لنفع ذوي القربى بما يضر منافع الآخرين . . . رأيناها في القرارات التي تصدر في أعلى المستويات . إن القبيلة في سلم التطور الإجتماعي تعلو على العشيرة، والعشيرة تعلو على الأسرة الواحدة . كما رأينا أن الاتهامات في هذا الشأن لم تقف عند همسات الهامسين بل جاءت بالصوت الجهير في مجابهات مشهودة كمجابهة الجيش، كما جاءت في بيانات دولية لا موازنة فيها مثل تقرير نادي باريس حول المؤسسة العسكرية .

ومن سلبيات الحكم الاقليمي التي أورد النميري ما أسماه بتلكؤ القيادات في تنفيذ مشروعات التنمية التي «وجه» بها . وهذه الأخرى نصف حقيقة أيضا . بل إن هذه المقولة تؤكد صدق دعوانا بأن الرئيس النميري لا يريد من الحكم الاقليمي، بجانب توسيع رقعة المنفعة لا نطاق المشاركة، إلا درعاً واقياً ضد الإتهام بفشل النظام . فمشاكل الأقاليم لم تعد انعكاساً لإفلاس سياسات الخرطوم، وتردي الوضع الإداري والاقتصادي والسياسي في القطر كله وإنما هي قصور وتقصير حكامها . فكيف يريد الرئيس النميري من حكام الأقاليم هؤلاء أن يسيروا مصانع انزارا، ومناشير بحر الغزال، وآليات الزراعة في أعالي النيل وشرق الإستوائية دون أن يوفر لهم المقومات الأساسية لهذا التسيير ومنها الوقود . وهو نفس الوقود الذي لم يتوفر لطلمبات الشمالية والنيل الأبيض، ومصانع النسيج في بحرى ووادي مدني بل وبورت سودان وهي على مرمى حجر من مصفاة البترول . فكم من هذا الوقود قد وفر للجنوب كله؟ وكم من ذلك الذي توفر للجنوب قد ذهب لتحركات الجيش وكم منه قد ذهب للتنمية؟ وهل استطاع النظام، في الخرطوم، أن يوفر لمصانع انزارا المعطلة قطع غيارها والتي لا سبيل للحصول عليها إلا عن طريق النقد الأجنبي . وهل تقع مسئولية كل هذا على الحاكم الاقليمي وحده؟ أو حتى على محافظ بنك السودان وحده؟ ثم ما هي المصادر المالية التي تتوفر لهؤلاء الحكام من العملة المحلية ناهيك عن الأجنبية؟ أوليس الرئيس النميري نفسه هو القائل (الصياد ٢٤ ١٠ ٨٤) «ليعلم كل العالم أنه منذ توقيع اتفاقية أديس أبابا حتى الآن لم يصرف أي وزير أو حاكم ماهية على حساب الإقليم الجنوبي، بل كل المصاريف على حساب القصر الجمهوري وفي الميزانية الخاصة» . وكان الرئيس النميري يقول هذا من باب المباهاة وكأن الجنوب هذا قطعة من الاسكا لا جزء من السودان . ولا شك في أن كل هذه المقولات تكشف عن جانبين من شخصيات النميري العديدة ألا وهي الغرور الذي

يحمل صاحبه على المكابرة على الحق ، وفقدان الشجاعة الأدبية التي تجعل المرء يأنف من الاعتراف بخطئه. وإزاء هذا فكيف يمكن للناس إجراء حوار ديمقراطي سليم مع من لا يملك الأمانة الفكرية ، ولا الشجاعة الأدبية ، ولا التواضع الذي يقول معه معذرة لقد اخطأت . ولعله لو فعل لظن الناس بأن الضمير قد استيقظ في النهاية مما يجعلهم يحرصون على الإبقاء على حاكم ظل السودان يستثمر فيه كل طاقاته قرابة عقدين من الزمان . فمن يتولى المسئولية في أي موقع من مواقعها إنما يسهم إسهاماً وطنياً يفرضه عليه الواجب الوطني وذلك باعتبار وجوب الإسهام بالجهد في الموقع العام . والإسهام لا يقتصر على شخص دون الآخر . . . والإسهام محكوم بالبذل والعطاء ، والاقتدار بما ينفي الإعتبارات الشخصية عند تولي المسئولية العامة . ومن هنا كان علينا إحداث التغيير المستمر في المواقع والأشخاص . فمن أسهم بالبذل من خلال الموقع إنما يكون قد أدى ضريبة الوطن الواجب عليه أداؤها . وإرتكازاً على هذا الإطار الشامل لهذا المفهوم لابد له أن يسقط البعض من عقولهم روح العداء للثورة والوطن عند الإعفاء من الموقع . فالإيمان بالوطن وبمباديء الثورة لا يشترى بموقع المسئولية » .

أما النقطة الثانية فقد تناولت أمر الإقتصاد . قال الرئيس في هذا الشأن : «لاستكمال كل أسباب النجاح لخططنا الهادفة لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام من خلال إقامة المشاريع التنموية المستقبلية التي من شأنها تأمين الحياة الكريمة لكل المواطنين وحرصاً منا على تنفيذ هذه الخطط بالصورة المثلى فقد عقدنا العزم على تغيير أسلوب العمل في المجال الإقتصادي بما يوفر المرونة والحركة وذلك من خلال إشرافي الشخصي ودعمي له بالرعاية الكاملة والتسهيل اللازم لكي تنهض مشاريع النماء في هذا الجزء العزيز من الوطن ، وفي كل المناطق المختلفة في السودان متواكبة مع طموحاتنا وتطلعاتنا نحو الوفرة والحياة الآمنه الكريمة» .

ونقف عند النقطة الأولى لنرى أطيافاً من التناقض ، والمغالطة ، وخداع النفس ثم احتقار عقول الناس . فالرئيس النميري يتحدث ، ومقاله حق ، بأن الموقع العام تحكمه اعتبارات المقدرة ، وأنه محكوم بأفق زمني معلوم باعتبار محدودية الطاقة البشرية ، الجسمانية والعقلية . ولا ريب في أن هذه الاعتبارات وهذه الاعتبارات أساساً هي التي تقضي بالتغيير في المواقع العامة . بيد أن هذا المبدأ مبدأ عام ينطبق على الجميع بمن فيهم رئيس الجمهورية . فالقدرة التي يريدها

معياراً للحكم على الأداء لابد أن يقاس بها إنجازه وإخفاقه . . والأفق الزمني الذي يؤطر إمكانيات الأداء المقتدر ينسحب حكمه على الرئاسة كما ينسحب على ما دونها . وقد يكون الأمر أكثر ضرورة في حالة النميري لا لسبب إلا لأنه قد قال ، ولم يتقول عليه أحد ، في معرض حديثه لقيادات الجيش أبان الولاية الثانية بأنه أصبح غير قادر على اتخاذ القرار السليم لأن العقاقير التي يتعاطاها قد أخذت تؤثر على دماغه . ولندع العقاقير والدماغ جانباً فهل يظن الرئيس النميري ، إن خلى لنفسه ، بأنه رئيس ناجح لسودان ١٩٨٥ ؟ لقد أعلن الرئيس في حديثه للصياد ، فيما أوردنا ، أنه رئيس ناجح عادل وقاس نجاحه «بالراحة» التي عليها أهل السودان اليوم ، أو كما قال . وهذا بلا شك انطباع ذاتي ، وما أكثر الذين يحسنون الظن بأنفسهم . وقد يكون أهل السودان في «راحة» ، كما قال عنهم رئيسهم ، بالرغم من صفوف الخبز ، وصفوف البنزين ، والماء الملوث الذي يتدفق (أو على الأصح ينساب) من صنابير المياه ، والظلمة الكابية ، والمدارس التي يفترش تلاميذها الغبراء ، والحروب التي تقضم أبناء السودان من جنود الشمال ومتمردي الجنوب . . . فالكلمات لا تعني نفس الشيء لكل الناس . ولكن أوسيتاح لأهل السودان هؤلاء في إطار هذا الحوار الشامل ، أن يعبروا في حرية ، وطمأنينة ، واعتدال عن مظاهر هذه «الراحة» العظيمة التي يحسون بها والتي جعلت رئيسهم يباهي بأنه إمام العادلين ، وخير الحاكمين ؟

ونأتي للقدرة التي هي المعيار للحكم على العاملين ، أويحسب الرئيس أن هذا هو المعيار الحقيقي الذي ظل يسبر به أغوار رجاله ؟ أفهل رجال حكمه اليوم هم أكثر أهل السودان قدرة على معالجة مشاكل بلادهم ؟ أوهل اعتبارات القدرة هي التي جعلته يقصي عن الجيش كل قياداته وقد شملت كثراً من خيارهم في يناير ١٩٨٢ ؟ أوهل اعتبارات القدرة السياسية هي التي جعلته يقصي من تنظيمه سياسيي النظام ذوي الباع — مهما اختلف الناس حول أفكارهم — ليضع مكانهم من وضع ؟ أو كانت اعتبارات القدرة هذه هي التي جعلته يبقي على رجل كل الفصول (الفصول المناخية لا فصول الرواية) ، الدكتور إدريس ؟ ثم أو ليس صحيحاً أن بين من ترك الموقع كثراً اختلفوا معه في الرأي ، أو المنهج ، أو التقويم فكان قراره عزلهم . وما أغضب واحد من هؤلاء العزل لأنه لو أراد الحكم بكل عجره وبجره لما اختنف أو ناهض أو ناكف . وعلهم لم يغضبوا لإدراكهم بأن القرار في النهاية هو قرار من

يملك السلطة . وبنفس القدر فا الذي يحمل الرئيس على الظن بأن من خالفه الرأي من هؤلاء وهو بجانبه وتحت إمرته ، مكتوب عليه أن يؤيده أو يصمت عن أخطائه وهو بعيد عنه وعن سلطانه ؟ أفليست هذه هي مغالطة النفس بعينها ؟ إن فرية الحديث عن أهل المواقع هذه انما هي واحدة من محاولات الرئيس النميري ، والسدنة من حوله ، لتجافي الرد على كل مايوجهه المناهضون لسياساته من إتهامات وجلها يتعلق بتجاوزه للمناهج ، وخروجه على الدستور ، وانتهاكه للمبادىء ، ومتاجرته بالشعارات .

أما النقطة الثانية حول الاقتصاد فتوحي لنا بأن مشاكل السودان المعقدة ستحل يوم أن يتولاها الرئيس برعايته الشخصية . كما توحي بأن هذه الرعاية إنما هي فتح جديد هدى الله إليه القائد بفيض رباني . فقد ظل الرئيس هو سيد المؤسسات جميعاً بحكم الواقع وبحكم مقولاته . وعلنا لانعود إلى مقولات الرئيس الكثر وهو يلوح بالمادة ٨٢ من الدستور وماتمنحه له من سلطان على كل فرد وكل مؤسسة . وعدنا لا نشير إلى رئاسة النميري للجهاز التنفيذي بدعوى رغبته على الإشراف بنفسه على أداء هذا الجهاز . إلا أن الذي سنعود إليه هو إحاديث النميري المتوالية عن إشرافه الشخصي على بعض المؤسسات بهدف إصلاح حال هذه المؤسسات : الصناعة ، التجارة ، الإدارة المركزية ، الجيش . ولا أخال أننا بحاجة إلى تكرار ما قلناه حول مصير كل واحدة من هذه الأجهزة يوم أن تعهدها النميري برعايته الشخصية بدءاً من تجاوز لوائح الاستيراد في وزارة التجارة ، وانتهاء بمهانة الجيش والبلاد إبان الغارة على مدينة أم درمان . ومع هذا فإنا نتساءل ، وقد أطل علينا فجر الحوار الوطني الشامل هذا ، إن كان الرئيس الذي سيبسط جناح رعايته على الاقتصاد السوداني هو نفس الرئيس الذي شهدناه في الفصل الرابع يجهض أغلب مشروعات السودان التنموية ؟ وهل هو نفس الرئيس الذي تلقينا في هذا الفصل وهو يبيع نصف ثروات السودان النفطية دون مشورة واحد من رجالة السياسيين ، والتنفيذيين ، والاقتصاديين ؟ وإن كان هو نفس الرئيس الذي يقول بأن ديون السودان لا تتجاوز المسبعمائه مليون دولار (الشرق الأوسط وعكاظ) . فإن كان هذا هو الحال فإن محناً عظاماً تترجى أهل السودان . إلا أن الذين يتابعون مجريات الأمور في السودان يدركون جيداً مايعنية رئيس السودان برعاية الاقتصاد خاصة بعد أن أعلن على الناس تكوين مجسه الاقتصادي وجعل من مساعده الدكتور إدريس مقرراً له . ولا أظن أنا

بحاجة بعد كل الذي رويناه في الفصل الرابع وعبر فصول الكتاب الأخرى حول صفقات السكر ، والبترول ، والديون الكورية ، وصفقة القرن الأخيرة لأن نوضح ما يعنيه رئيس السودان بإنماء السودان . وفي واقع الأمر فإن الرئيس النميري قد وجه في أول اجتماع للمجلس الاقتصادي الجديد بأن يتدارس المجلس مع روح شقيقة عدنان (عبد الرحمن الأسير) موضوع إشراف عدنان على تسويق قطن السودان . فالقطن . مصدر الرزق الوحيد الذي تبقى للسودان بعد أن انسدت عليه كل مصادر التمويل ، يريد له الرئيس اليوم أن يقع في ربقة الرجل المعجزة لتمويل عمليات التسليح حتى يكمل بها حربه الجائرة . وكان هذا «الأسير» قد عرض نفس الفكرة على وزير المالية ابراهيم منصور فرفضها وهو يقول بأن كان هناك من قد خبر تسويق القطن في العالم فهم أهل مصر والسودان . وتشير الدلائل إلى أن الرئيس النميري يتجه إلى أن ينقل مسئولية الإشراف على تسويق القطن إلى شركة النفط الوطنية حتى تكتمل حلقة النهب والسلب تحت إشرافه المباشر . أو نحن بحاجة بعد كل هذا للقول بأن محنة السودان الحقيقية إنما هي في استهتار رئيسه بمصالح البلاد واحتقاره لعقول العبد ظناً منه بأنه قادر على أن يخدع كل الناس كل الوقت .

وثمة كلمة أخيرة نوجهها في هذا التذييل للأخوة الكثر الذين تساءلوا في لهفة عما الذي يحملنا على الكتابة . وعلم الله لقد كنا على استعداد لأن نطرح كل ما كتبنا جانباً لو أن واحداً منهم هدى بصيرتنا إلى أن مصلحة السودان تقضي بهذا ، وأنا واحد ممن يجزعهم عقب الصديق ، الخِل الوفي الذي كتب منهم والصدوق الأمين الذي سعى إلينا حيث نقيم . وهناك من جاء يلمح بأن في الكتابة مخاطرة خاصة ونحن نتناول فيها من لا يرحم بالرغم من كل ما يتظاهر به من الاخبات ، والتبتل ، والالتزام بعدالة الإسلام التي تقول : ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى . وما زادنا ، وايم الحق ، هذا الابتزاز إلا صرامة ووعورة ، فحالنا حال القائل :

ويزيدني غضب الأعادي قسوة   ويلم بي عقب الصديق فأجزع .

وعلّ الأصدقاء العاتبين ، بعد أن اطلعوا على فصول هذا الكتاب ، يسائلون أنفسهم قبل مساءلة الكاتب إن كان هذا هو مما يمكن للمرء أن يصمت عليه . وليس كل ما قلناه بجديد على من عايش تجربة ثورة مايو ، إن لم يكن في كلياته ففي

جزئياته . وليس كل ما قلناه بجديد على عدد كبير من أهل السودان وقد أشرنا لجوانب منه في مقالات نشرت على الملأ ، إن لم يكن بمثل هذا التفصيل فبوضوح لا استخفاء فيه (مقالات حول سلطات الرئاسة ، ومجلس الشعب ، والإقتصاد ، والإدارة ، والفساد) . وليس أغلب ما أوردنا من اتهامات قاسية يكشف عن سر مكنون فأغلبها سر ذائع يهمس به الناس ويتحاشون الجهر به . بيد أن الذي يجعل هذا الكتاب شيئاً مختلفاً جداً عن كل هذا هو أنا قد حرصنا على أن نورد فيه بشائر الأمل قبل خيبة الإحباط ، وأن نتبع فيه التعميم بالتخصيص والتفصيل ، وأن نؤكد فيه الإتهام بالدليل والبرهان ، وأن نضاهي بين الأفكار والممارسات والمبادىء والتجاوزات ، وأن نكشف للناس بعضاً مما لم يعرفوه عن جهود رجال كثر ما هانوا على أنفسهم ولا هانت بلادهم عليهم (لما أصاب الخصي كل الرجال) ، وأن نورد النصوص والمقولات الرئاسية في نسق منطقي يكشف التناقض ، ويفضح الاستهتار بعقول الناس . ولم يقف الأمر بنا عند هذا بل سعينا لأن نستكشف الدوافع وراء كل مقولة وقرار ، كما نستشرف المستقبل لوطن تجتاحه كل هذه الدواهي العقام . وإن كان هناك ما نترجاه فهو أن يتلق الناس هذا الكتاب ، قابلين أو رافضين ، بصدق الروح التي أملته ، وجدية الجهد الذي انفق فيه .

. إن الذي يريد أن يقرأ هذا الكتاب باعتباره رسالة تحريضية ينكر عليه كل ما بذل من جهد في الدراسة ، والاستيثاق ، والمراجعة ، والمشاورة مع الأصدقاء الأوفياء الحادبين على وطنهم دون أن تعميهم ضراوة الغل الشخصي ، أو الإنطباع الموروث على اختلاف مناهجهم وعقائدهم . والذي يريد أن يقرأه كجهد أكاديمي دون اعتبار لما يجيش في صدر كاتبه من غضب صارم على تبديد الإنجاز ، وتعهير الشعارات ، وإذلال الرجال ينكر على الكتاب هدفه في استثارة الحماسة في نفوس أهل السودان وهي نفوس أنفت ، في ماضيها ، «أن تسكن اللحم والعظما» . ولا شك في أن الذي يطمح فيه شعب السودان من مثقفيه خاصة هو الحوار الجاد حول محنتهم الشاخصة ، ومستقبلهم المرتهن بيد المقادير ، حوار بلاتزيد أو استطالة ، وبلاتحامل أو شحناء ، وبلامتاجرة بالشعارات أو تجاهل للواقع المرير . والواقع مرير في السياسة ، وهو مرير في الاقتصاد ، وهو مرير في الإدارة . وبنفس القدر فإن معالجة هذا الواقع لا تتم بالمنبريات الوعظية ، ولا تتم بالرسائل التحريضية وإنما تتم بأن ينكب على معالجته العارفون بشئونه فقد آن لنا أن نستمع إلى ما يقول به

الاقتصاديون من أبناء السودان ، حول الاقتصاد ، وما يقول به الزراعيون من أبنائه حول الزراعة ، وما يقول به الدبلوماسيون من ابنائه حول الدبلوماسية ، وما يقول به المربون من أبنائه حول التعليم والتربية .

ونعود إلى الصديق الذي أجزعنا بعتبه ، والمناقض الغاضب (ولا نقول العدو فلا وقت لنا للعداوات الذي يتوعد . . نعود لنقول بأنا ما ارتحلنا عن بلادنا في عام ١٩٧٨ لواذاً بالنفس . فقد ظللنا حتى في الموقع النائي الذي اخترنا . نعيش مشاكل أهلنا لا بالأنين والزفرات وافتعال البطولات وإنما بالاجتهاد بالرأى ، والتعبير عنه في كل منبر بما في ذلك ما أتيح لنا من منابر داخلية . بيد أن سودان الثمانينات لم يعد هو سودان السبعينات . . . فالثمانينات هي أعوام «الجبن» ، والجوع ، والحروب . أعوام قداسة الحاكم وقذف المحصنات . أعوام الحكم «الديلمي» الذي أصبح معه نقد الحاكم تجديف والاختلاف معه زندقة . فإن كان هناك من لا يزال يصدق بعد كل هذا بأن السودان يعيش عهد بشائر مايو فهو إما غافل عما حوله ، أو كاذب مخاتل . فثورة مايو التي عرفنا وتبنينا هي مبادىء ومؤسسات . فإن مسخت هذه المبادىء والمؤسسات رجلاً يُغرِّب فتُغرِّب معه الجماعة ، ويُشرِّق فتُشرِّق معه الجماعة ، ويعلن الحروب فتصفق له الجماعة ، ويجنح للسلم فتجنح معه الجماعة ، ويبيع أرض الوطن وثروته في مزاد مقفول لمشتر واحد بلا منافس فتصمت الجماعة فإن من حق المرء أن يقول لهؤلاء : خسئتم . فعلم الله ما لهذا دعونا ، وعلم الله ما لهذا نميل ، فما الميل إلى هذا إلا كميل الهلوك على الرجال (والهلوك في لسان العرب هي المرأة الفاجرة) .

ومن جانب آخر فإني بحمد الله قانع راض شاكر بما اقسطنيه الله فما ترجيت سواه ، والرجاء عبد . إن اثمن ما أملك ليس هو العرض الزائل بل عقلي «مشيراً في صبحه والمساء» . وعل الأصدقاء الحادبين يعلمون بأني ما تركت بلادي هضيم حق ، فهضيم الحق هو شعب السودان كله . ولا ارتحلت إلى ما عداه سعياً وراء عرض زائل ، ففي بلادي ما يغنيني واثمنه الأهل والصحاب . كان مسعانا هو نأي بالنفس عن القرية الظالم أهلها ،

فاحتمال الاذى ورؤية جانيه غذاء تضوي به الأجسام

وكان مسعانا إلى جهد نافع يملأ أقطار النفس ، ويغني العقل ، دون أن يحول هذا

بين المرء والعمل الهادف من أجل أهله وبلاده . وانا سعيد بكل ذلك . سعيد بما أديت وأودي ، وسعيد بمن لاقيت والاقي ، وسعيد بما طالعت وأطالع ، وسعيد بمن شاورت وأشاور . فبمثل كل هذا يتكثر المرء . ثم إني ، بعد كل هذا ، راض بما كتبت وأكتب لا لسبب إلا لأنه صادرعن إيمان صادق بفحوى كل حرف فيه ، وعاكس لاجتهاد امين هو ما قدرنا عليه . فهلا أدرك عنا الصحاب العاتبون كل هذا كما أدركه صديقي الوفي الأديب وهو يغبطنا على ما نحن فيه ويقول :

من مبلغ الأعراب أني بعدها شاهدت رسطاليس والاسكندرا
وسمعت بطليموس دارس كتبه متملكا متبديا مستحضرا

وعلى آخر ما نتناول هو جزع الأصدقاء الحادبين مما يتهددنا به البعض من غضبة من لا يرحم . وعلنا ، لهم نقول ، بأن ليس هناك ما نخشاه حتى الموت والذي هو حوض مورود لا نتجافاه بعضاة سحرية ، أو رقية من دجال ، أو تعزيم من مشعوذ . فقد علمنا أهلنا دوماً بأن نستودع الله ديننا ودنيانا وخواتيم أعمالنا سائلينه أن يولجنا إلى عفوه . كما تعلمنا عن رسولنا الكريم قولة طالما رددناها ألا وهي : «سارعوا في عمل الخير فإن الموت يأتي بغتة». وما أردنا بكتابنا هذا إلا الخير ، وسيقضي الله أمراً كان مفعولا .

السودان والنفق المظلم

edam publishing house limited,
London – Malta